

الفتاوى الكاملة في الحوادث الطرابلسية

على مذهب الامام أبي حنيفة النعمان عليه صاحب

الرحمة والرضوان جمع العالم العلامة الحبر

الفهامة الشيخ محمد كامل ابن مصطفى

ابن محمود الطرابلسي الحنفى فى

حفظه الله

آمين



﴿ فهرست كتاب الفتاوى الكاملة ﴾

صفحة	صفحة
١٠٠ باب الكفالة	٣ مقدمة في مسائل من العقائد وما يناسبها
١٠٦ كتاب القضاء	١٠ كتاب الطهارة
١١٣ كتاب الدعوى	١٢ كتاب الصلاة
١٢٦ كتاب الشهادة	١٤ باب الجنائز
١٣٥ كتاب الوكالة	١٤ كتاب الزكاة
١٤٢ كتاب الاقرار	١٥ كتاب الصوم
١٥٥ كتاب الصلح والابراء	١٧ كتاب الحج
١٦٢ كتاب المضاربة	١٧ كتاب النكاح
١٦٩ كتاب الوديعة	٢١ كتاب الاولياء والاكفاء
١٧٧ كتاب العارية	٢٢ كتاب المهر
١٨١ كتاب الهبة	٢٤ كتاب الطلاق
١٨٨ كتاب الاجارة	٢٨ باب الخلع
١٩٩ كتاب الاكراه	٣٠ باب العتق
٢٠٣ كتاب الحجر	٣٢ باب ثبوت النسب
٢٠٧ كتاب القصب	٣٣ باب الحضنة
٢١٣ كتاب الشفعة	٣٦ باب المنفعة
٢٢٤ كتاب القسمة	٤٤ كتاب الايمان
٢٣٣ كتاب المزارعة	٤٤ كتاب الحدود
٢٣٦ كتاب المساقاة	٤٥ كتاب التعزير
٢٣٧ كتاب الذبايح	٤٧ كتاب الجهاد
٢٤١ كتاب الرهن	٤٩ كتاب الزمكة
٢٤٩ كتاب الجنائيات	٥٥ كتاب الوقف
٢٥٥ باب القسامة	٦٦ كتاب البيوع
٢٥٦ باب في الحيطان والطرشق وما يتختر به الجيران	٧٦ باب البيع الفاسد والموقوف
٢٦١ كتاب الخطر والاباحة	٧٨ باب خيار العيب
٢٨٧ كتاب الوصية	٨١ باب الاقالة وبيع الوفاء
٢٩٩ باب الوصي	٨٣ باب الاستشفاق
٢٩٩ كتاب القراءات	٩٠ باب السلم
٣٠٣ باب في الكتاب يد كرفه ما خلل بعض المحاضر والسجلات	٩٤ باب القرض
	٩٣ باب الربا
	٩٥ باب الصرف
	٩٦ باب الحوالة

الفتاوى الكاملية في الحوادث الطرابلسية

على مذهب الامام أبي حنيفة النعمان عليه صحائب

الرحمة والرضوان جمع العالم العلامة الحبير

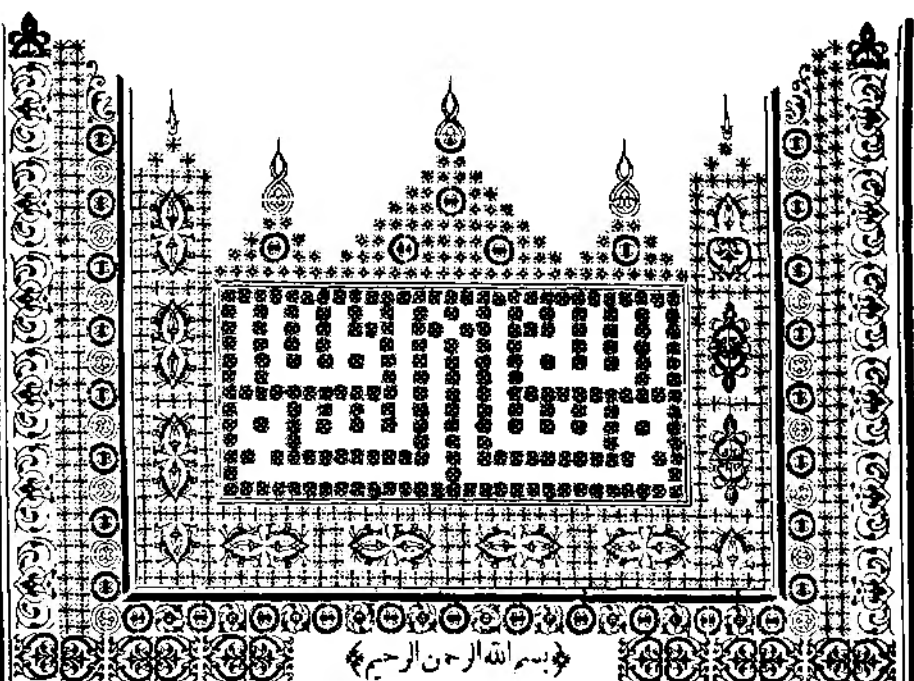
الفهامة الشيخ محمد كامل ابن مصطفى

ابن محمود الطرابلسي الحنفية في

حفظه الله

آمين





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين ثم أما بعد
فيقول العبد الفقير محمد كامل ابن مصطفى بن محمود الطراباسي الحنفي الاشعري الشاذلي بينما كنت حال
صغرى مشغولاً بحفظ القرآن العظيم اذ تذكر والدي وحتي وعي رجعهم الله تعالى ورجني معهم
ورحم جميع المسلمين في شأني وقالوا ان وطن طرابلس الغرب لم يبق به عالم ماهر في المذهب الحنفي ينشره
ويعلمه الناس فانفتحت آراؤهم على ارسالني الى الجامع الازهر بصرة القاهرة لتحصيل المذهب الحنفي
ونشره في الوطن المذكور بعد الرجوع اليه فأرسلني والدي رحمه الله تعالى اليه في سنة ألف ومائتين
وثلاث وستين وأنا حينئذ ابن تسع عشرة سنة وقد حفظت بفضل الله تعالى القرآن العظيم واشتغلت
بقراءة العلم قبل ذلك بنحو ثلاث سنين على بعض علماء الوطن فلما وصلت الجامع الازهر والمسجد الانور
لازال ان شاء الله تعالى بانوار العلوم معموراً اشتغلت بتحصيل العلوم المتنوعة ومنها مذهب سيدنا
مالك رحمه الله تعالى فقرأت فيه شرح أقرب المسالك لمؤلفه سيدي أحمد الدردير بحواشي الشيخ الصاوي
وشرح الاستاذ المذكور على مختصر الشيخ خليل بحواشي الشيخ الدسوقي مع مراجعة الخرنشي ومجموع
الشيخ الامير ثم اخذت في قراءة المذهب الحنفي فقرأت شرح العيني على الكتابة بقراءة مرافق الفلاح
وحواشيه لسيدي أحمد الطحطاوي وتحفة الملوك والاسلاطين ثم قرأت شرح الدر المختار على متن
تنوير الابصار بحواشي الشيخ الطحطاوي المذكور وفي أوائل سنة سبعين من القرن المذكور
رجعت بحمد الله تعالى الى وطني المذكور فوجدت جدتي وعي قد ماتا رحمه الله تعالى ووجدت
والدي حياً فاشفتاه بالندريس ونشر العلوم والافتاء على المذهب الحنفي ولم أزل مداوماً على ذلك والحمد
لله تعالى الى هذه السنة الثامنة بعد الالف والاربع مائة فلاح لي أن أجمع من القيود المتفرقة المسائل
التي كنت سألته عن في أثناء تلك المدة وقصدتها وصرت أقدم رجلاً وأخيراً أخرى ثم عزم على جمعها
في مجعته في هذه الاوراق وحذف منها المكرر والما قبل كما جمعت ما بقي بخطاري غير مقيمة فاصدا
بذلك نفعي ونفع من ابتلي بالافتاء من الاخوان العلماء وقد اختصرت الاسئلة وقت النقل من القيود
وربما اختصرت الجواب أيضاً وربما زدت فيه تقولا وفوايد وعزوت بكل مسألة الى محله الا قليلاً

عما اشتهر في غالب الكتب المتداولة فجاءت بحمد الله تعالى مجموعة تسمى الناظرين ولا سيما من هم من
الاخوان الوطنيين وسميت الفتاوى الكاملية في الحوادث الطرابلسية وارجوا ان الله العظيم ان
ينفعهم او ان يجعلها خالصة لوجهه الكريم وارجو من يقف عليه من الاخوان ان ينظروا بعين الرضى
واقبول كما قبل وعين الرضى عن كل عيب كليله * كما ان عين النخبط تبدي المساويا
واستغفر الله العظيم وأصلى على سيدنا محمد الكريم وعلى آله الطيبين وأصحابه الطاهرين ومن
تبعهم باحسان الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين

❦ مقدمة في مسائل من العقائد وما يناسبها ❦

❦ سئلت عن ايمان المقلد هل هو صحيح فالجواب ان فيه تفصيل لان كان جاز ما يقول الغير فإيمانه
صحيح وان كان مترددا فلا يصح ايمانه قال الشيخ تاج الدين ابن السبكي التحقيق الدافع للتشبيح على
الاشعري أى في قوله بعدم صحة ايمانه ان صح انه قاله ان الاقارن كان أخذ القول الغير بغير حجة مع احتمال
شك أو وهم فلا يكفي ايمان هذا المقلد لعدم الجزم به اذ لا ايمان مع أدنى تردد وان كان المقلد أخذ القول
الغير بغير حجة لكنه جازم فيكون ايمان المقلد عند الاشعري وغيره قال الجلال المحلى وهذا هو المعتقد اه
نقله سيدى عبد الوهاب الشعرائى في البواقيت قال سيدى حسن الشرنبلالى في شرحه على الوهبانية
ولا يتحقق أى المقلد الا فىمن نشأ في قطر لم تبلغه الدعوة فدعا به مسلم الى الاسلام فآمن لافىمن نشأ بين
أهل الاسلام فآمن ان يتأولوا أحد منهم من نوع استدلال ❦ فائدة ❦ اعلم انه يجب على كل عاقل أن يعرف
ان الله تعالى واحد لا شريك له اذ لو جاز كون الاله اثنين لجاز ان يريد أحد ما شىء أو يريد الآخر ضدّه
كحركة زيد وسكونه فيمتنع وقوع المرادين وعدم وقوعه - ما لا متنازع اتفاق الضدين المذكورين
واجتماعهما في عين وقوع أحدهما فيكون مريده هو الاله الحق دون الآخر لجزء فلا يكون الاله
الا واحدا باجماع العقلاء والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن الكافر والمشرک ما الفرق بينهما فالجواب
أن بينهما ما العموم والخصوص المطلق فكل مشرک كافر وبأس كل كافر مشرک كما قال الكافراعم مطاعا
والمشرک أخص مطاعا فأما كافر المشرک فاعدوله عن أحدية الله تعالى وأما مشرکة فلا تنسب الى الوهبة
الى غير الله تعالى مع الله وجعل لها نسبين فأشرك وأما وجه كونه لا يلزم أن يكون كل كافر مشرک كفهو
أن الكافر هو الذى يقول ان الاله واحد غيراته أخطأ في تعيين الاله كما قال تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله
هو المسيح ابن مريم ما قال لقد أشرك الذين قالوا ان الله هو المسيح ابن مريم فكفروا من حيث انه جعل
ناسوت عيسى الها كما انه كفر أيضا بكفره بالرسول صلى الله عليه وسلم أو ببعض كتابه اه أفاده الشيخ
الاكبر في الفتوحات والله أعلم ❦ سئلت عن أهالى جبل طرابلس القرب الذين لا يتذهبون بذهب
من المذاهب الاربعية ما مذهبهم ومن هو امامهم فالجواب انهم يتذهبون بذهب عبد الله بن أباض
وهم أباضية وهم من جملة الخوارج وقد قسم في المواقف الخوارج الى سبع فرق احدها الاباضية قال
انهم قالوا لمخالفة ونامن أهل القبلة كفار غير مشركين تجوز منا كتمانهم وعقبة أموالهم من سلاحهم
وكرامهم - م حلال عند الحرب دون غيره ودارهم دار اسلام الامم مسكر ساطانهم وقالوا تقبل شهادة
مخالفيهم ومشرکب الكبيرة موحدة غير مؤمن بناء على ان الاعمال داخله في الايمان والاستطاعة
قبل الفعل وفعل العبد مخلوق لله تعالى ومشرکب الكبيرة كفار كفر زعمه لامله وتوقفوا في تكفير أولاد
الكفار وتعتد بهم وتوقفوا في النفاق أهو مشرک أم لا وفي جواز بعثه رسول بلا دليل ومجهز وتكليف
اتباعه فيما يوجب اليه أى تردّدوا في ان ذلك جازم لا كفر واعلوا أكثر أصحابه وافتروا فرقة أو ربما انظرهم
في المواقف والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ما حكمه ما شره

مطلب في ايمان المقلد

مطلب يجب على كل عاقل
أن يعرف ان الله تعالى واحد

مطلب في الفرق بين
الكافر والمشرک

مطلب في أهالى جبل
طرابلس القرب وانهم - م
أباضية

مطلب في حكم الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر

فالجواب كافي المواقف انهم ما تابعان الامور به والمنتهى عنه فيكون الامر بالواجب واجبا وبالمنذور
منه وبالنهي عن الحرام واجبا وعن المكروه مندوبا ثم انهم فرض كفاية لا فرض عين فاذا قام به قوم
سقط عن الاخرين لان غرضه يحصل بذلك واذا ظن كل طائفة انهم بقية الاخر انهم الكل بتركه وهو
عندنا من الفروع وعند المعتزلة من الاصول ولوجوبه شرطان أحدهما ان يظن أنه لا يصير موجبا للثوران
فتنة والآخر ان لا يجب اذا ظن أنه لا يفضي الى المقصود وثانيهما عدم التحبس للكتاب والسنة
أما الكتاب فقوله تعالى ولا تجسوا وقوله تعالى ان الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا
الآية وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم من تتبع عورة أخيه تتبع الله عورته ومن تتبع الله عورته
ففضحه على رؤس الاشهاد الا الذين والآخرين وقد علم من سيرته صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يتجسس عن
المتكرات بل يسترها ويكره اظهارها جعلنا الله تعالى عن اتباع الهدى آمين والله تعالى أعلم **سئلت**
عما شئ به من الناس وعلى السنة الخطباء من ان من صلى عليه صلى الله عليه وسلم مرة صلى الله عليه عشرة
هل له أصل صحيح يعقده عليه **فالجواب** نعم له أصل صحيح يعقده عليه وهو ما في دلائل الخبرات من قوله
ويروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء ذات يوم والبشرى ترى في وجهه فقال انه جاءني جبريل عليه
السلام فقال أما ترضى يا محمد أن لا يصلى عليك أحد من أمتك الا صليت عليه عشرة او لا يصلى عليك أحد
من أمتك الا صليت عليه عشرة هذا اللفظ الدلائل قال شيخنا الشيخ حسن العدوي في شرحه على الدلائل
هذا الحديث قال الحافظ العراقي أخرجه النعماني وابن حبان من حديث أبي طلحة بإسناد جيد وأخرجه
بصان الميراث وأحمد والحاكم والبيهقي في الشعب بإسناد صحيح قال شيخنا المذكور وفي هذا الحديث
بشارة طمأنينة لمن يصلى عليه من أئمة صلى الله عليه وسلم حيث أخبر الله جل جلاله بحبيبه الاعظم صلى
الله عليه وسلم بأن من صلى عليه من أئمة مرة واحدة كفاه عنه بأن يصلى عليه بنفسه عشرة ومن أن
للعبد الخفير الذليل أن يصلى عليه الملك العزيز الجليل لولا عناية متبوعه النبي الكريم واتساع جاهه
العظيم قال وسئل الامام الغزالي رحمه الله تعالى ما معنى صلاة الله تعالى على من صلى على نبيه عشرة
فأجاب معنى صلاة الله تعالى على المصلين عليه صلى الله عليه وسلم افاضة أنواع الكرامات ولطائف النعم
عليهم اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجب الايمان بتفاصيل القرآن على كل أحد وجوبا عينيا
فالجواب لا بل هو فرض كفاية قال القنوي في حواشي القاضى مما ينبغي أن يتبناه ان الايمان
بتفاصيل القرآن فرض كفاية لان وجوبه على كل أحد يوجب الحرج وفساد المعاش (توضيحه) ان الايمان
بالقرآن وسائر الكتب فرض عينى على كل مكلف والايمان بالقرآن تفصيلا من حيث انما تعبدون
ومكلفون بتفاصيله فرض كفاية فان المكلف لا يمكنه أن يقوم بأوجه الله تعالى علما وعملا الا اذا علمه
على سبيل التفصيل وهذا غير واجب على العامة لان وجوبه على كل مكلف يوجب الحرج فحينئذ لا بد
من شخص في مسافة القصر يعلم ذلك وتحصل به الكفاية والا لا يمكن كل من قدر على تعلمه ولم يتعلمه آغا
اه كتبه عند قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما أنزل اليه والله أعلم **سئلت** هل يجوز اطلاق التوكل على
سيد الخلق صلى الله عليه وسلم على انه اسم من أسمائه **فالجواب** نعم وقد عده في الدلائل من أسمائه
الشريفة صلى الله عليه وسلم وقد ضبطه شيخنا العدوي في شرحه بكسر الكاف وفسره بقابل الوكالة
وهذه عبارة قوله متوكل بكسر الكاف أى قابل الوكالة قال في المصباح وكنته بكذا اقول كل أى قبل الوكالة
وقد سماه الله تعالى بهذا الاسم الشريف في التوراة كافي حديث البخارى حكاية عن التوراة انهم
التي انما أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا وحرز اللازمين أنت عبدى ورسولى سميتك المتوكل ليس بلفظ
ولا غايظ ولا صاحب في الاسواق ولا يجزى بالسبئية السبئية ولكن يعفو ويصفح وان يقبضه الله حتى يقيم به
الملة العوجاء بان يقولوا لا اله الا الله ويفضحه أعينا عمارا ذاتا صاعما والمتوكل هو الذى بكل أمره الى مولاه

مطلب في حديث من صلى
عليه صلى الله عليه وسلم
مرة صلى الله عليه عشرة

مطلب الايمان بتفاصيل
القرآن فرض كفاية

مطلب يجوز اطلاق
المتوكل على سيدنا صلى الله
عليه وسلم

ويعتصم به على كل حال وقيل التوكل ثلث تدبير النفس والاختلاع عن الحول والقوة وهو فرع التوحيد
والإمرفعة بالله تعالى وهو صلى الله عليه وسلم رأس الموحدين والعارفين في هذا المعنى اه فسر أولاً بعنا
اللفظي ثم بين المراد منه هنا والله تعالى أعلم **سئلت** عن اعتقاد أن الله تعالى في جهة هل يحكم بكفره
فالجواب أنه لا يحكم بكفره كانه قد شجنا الشيخ ابراهيم الباجوري في حواشيه على متن الجوهرة
وهذا نصه واعلم ان معتقد الجهة لا يكفر كقوله العز ابن عبد السلام وقيد النورى بكونه من العامة
وابن أبي جرة بعسرفهم نفيها وفصل بعضهم فقال ان اعتقد جهة العلوق يكفر لان جهة العلوقية اشرف
ورفعة في الجهة وان اعتقد جهة السفلى كقرلان جهة السفلى فيها خسة ودناءة اه والله تعالى أعلم
سئلت ما قولكم في الولي وكرامته من هو الولي وما هي الكرامة فالجواب ان الولي هو
العارف بالله تعالى وصفاته حسبما يمكن المواظب على الطاعات مع اجتناب المعاصي والاعراض عن
الانهمال في اللذات والشهوات وكرامته هي ظهور امر خارق للعادة على يديه غير مقرون بدعوى النبوة
فلا يكون مقرونا بعمل الصالح والايان يكون استدرجا والدليل على حقيقة الكرامة ما تواتر
عن الصحابة فمن بعدهم الى يومنا هذا بحيث لا يمكن انكاره وقد نطق القرآن بقصة مريم وآصف ولا يخفى
ان كرامة الولي مجهزة للرسول الذي ظهرت الكرامة على يد واحد من أمة لانه لا يكون ولي الا اذا كان
محقا في ديانته والله ولي الارشاد والتوفيق أفاده سيدي حسن الشريفي في شرحه على الوهبانية
والله تعالى أعلم **سئلت** عن أولاده صلى الله عليه وسلم هل كانوا ثمانية أو سبعة فالجواب انهم
كانوا سبعة ثلاثة منهم ذكور وأربعة اناث فالذكور القائم وعبد الله الملقب بالطيب والطاهر
وابراهيم والاناث زينب ورقية وأم كلثوم والسيدة الزهراء وكلهم من السيدة خديجة الابراهيم فنه
من مارية القبطية قال الامام السجاعي وقد نظمت أسماءهم على ترتيبهم في الولادة فقلت
أولاد طه قاسم قرينب * رقية ذات الجلال الباسمه
فضاطم قأم كلثوم فم * عبد الله ابراهيم وهو الخاتمه
فأما الذكور فأتوا صغارا أو بالاناث فتزوجن كآون وتمت في حياتهن صلى الله عليه وسلم ما عدا فاطمة
رضي الله تعالى عنها فانما تمت بعده بسنة أشهر ورضوان الله عليهم أجمعين أفاده شيخنا الشيخ حسن
العدوي في شرح الدلائل وقد نظم شيخنا الشيخ أحمد عبد الرحيم أولاده المذكورين بقوله
أولاد طه سبعة فالقاسم * بنت لوه ابراهيم عبد الله
رقية ثم أم كلثوم وفا * طمة وزينب فاحفظنه وباهي

سئلت عن قول الدلائل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد حتى لا يبقى من الصلاة شيء وارحم محمد
وآل محمد حتى لا يبقى من الرحمة شيء وبارك على محمد وعلى آل محمد حتى لا يبقى من البركة شيء وسلم على محمد
وعلى آل محمد حتى لا يبقى من السلام شيء ما معناه فان ظاهره نفاذ متعلق قدرته تعالى ولا يخفى بطالانه
فالجواب والله تعالى الموفق للصواب ان معناه حتى لا يبقى من الصلاة التي خصصت بها أهل
عنايته ملك وأبرزهم اللوجود وهكذا يقال فيما بعده ها ولا يخفى انه ممتناه أو ان الكلام خرج مخرج المبالغة
وهذه الصيغة قال الشارح رواها ابن جرير عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما مرفوعة وذكرها الفضلاء
عظيما أفاده شيخنا في شرح الدلائل والله تعالى أعلم **سئلت** عن قول أهل العلم القرآن مجزؤه من
مجزئات سيد الخلق عليه الصلاة والسلام وقد عرفتوا القرآن بأنه اللفظ المنزل عليه صلى الله عليه وسلم
وعرفوا المجزؤه بأنهم فعل يتخلقه الله تعالى خارقا للعادة على يد مدعي النبوة وذلك الفعل يقوم مقام قول الله
عز وجل له أنت رسولني تصدق بالآداء **سئلت** في ما قاله في قيام انسان في ملائ من الناس بحضرة ملائ مطاع فقال
يا معشر الخاضرين اني رسول هذا الملك وان آية صدقي ان الملك يقوم ويرفع التاج عن رأسه فقام الملك

مطلب في حكم من اعتقد
أن الله تعالى في جهة

مطلب في بيان الولي
والكرامة

مطلب في بيان أولاده
صلى الله عليه وسلم وانهم
سبعة

مطلب في قول الدلائل
اللهم صل على محمد حتى
لا يبقى من الصلاة شيء

مطلب في وجوه كون
القرآن مجزؤه

في الحال ورفع التاج عن رأسه لقب دعوى هذا المتدعي ليس ذلك الفعل منه ينزل منزلة قوله صدقت
 أنت رسولي فكيف يكون القرآن مجزأة وليس هو فعل هذا أن أريد بالقرآن اللفظ وأن أريد منه
 الصفة الازلية انقائه بذاته تعالى المنزهة عن الحروف والاصوات كان صفة من صفات الذات كالعلم
 والقدرة وليس هو فعلا فالحجواب ان مرادهم بشوهم القرآن مجزأة ان نظمه وتأليفه على هذه
 الهيئة الغريبة والاساليب العجيبة هو فعل الله تعالى وذلك مجزأة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وليس
 مرادهم ان كلام الله تعالى الذي هو اللفظ أو الصفة القديمة مجزأة أشار الى ذلك سيدي عبد الوهاب
 الشعراني في البواقيت والله تعالى أعلم **سئلت** عن السيد عيسى ابن مريم عليه السلام اذ انزل آخر
 الزمان هل يكون كواحد من هذه الامة واذا قلتم انه يكون كواحد من هذه الامة هل ينزل عن مرتبة
 الرسالة فالحجواب ما في حواشي الشيخ مقدس على وسطى الشيخ السنوسي وهذا انه قوله كواحد
 من أئمة يعني كواحد منهم في المسمى على شريعتهم صلى الله عليه وسلم أما نزوله عن مرتبة الرسالة فلا بل
 يزيد الله تعالى رفع درجاته وعلو مقامات حيث أحيا الله تعالى به هذا الدين وكاد يضل على ما يقع في هذا
 الزمان من محوه آثار الحق وتفاقم المحن وزلازل الضلال فيكون عليه السلام حاكما بنصوص الكتاب
 والسنة ويكشف الله الغطاء عن المراد من أحكام كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اه
 وبهذا تعلم بطلان ما يتوله بعض جهلة متأخري الحنفية من أن عيسى اذ انزل يحكم بمذهب الامام الاعظم
 أبي حنيفة وقد رد ذلك القول محققو المتأخرين من الحنفية كالسيد أحمد الطحطاوي والسيد محمد
 ابن عابد بن في حواشيه ما على الدر المختار وشنعوا على القائل بذلك والله تعالى أعلم **سئلت** ما هو العلم
 المراد من حديث طاب العلم فريضة على كل مسلم وههنا فالحجواب انه وقع فيه الخلاف فذهب
 المفسرون والمحدثون الى انه علم الكتاب والسنة وذهب الفقهاء الى انه العلم بالحلال والحرام وذهب
 المتكلمون الى انه العلم الذي يدرك به التوحيد اذ هو أساس الشريعة وأهل الديانات وذهب الصوفية
 الى انه علم مكارم الاخلاق الذي يبنى عليه اصلاح القلوب والنيات اذ لا عمل الا بنية اغما الاعمال بالنيات
 قاله تديش في حواشيه على الوسطى ولا قرب انه العلم الذي يشتمل عليه قوله صلى الله عليه وسلم بني
 الاسلام على خمس لانه المفترض على عامة المسلمين وجوب علم المباني الخمس بقدر الحاجة فنبلغ نحو
 الثمار وجب عليه معرفة الله تعالى فاذا جاء وقت الصلاة تعلم أحكامها وشروطها وكذا بقية المباني الخمس
 كلها وجب عليه مبنى تعلم أحكامها وماتوقف عليه صحته ثم لا يقدم على فعل حتى يعلم حكم الله فيه فان
 أمكن استخراجها من الأدلة والأسأل أهل الذكر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قول القائل

وعالم بعلمه ان يعلم * معذب من قبل عباد الوثن

ما معناه ينويه لنا فانه قد أشكل علينا فالحجواب انه محمول على العالم من الكفار لا عليه من المسلمين
 قال الصاوي في حواشيه على الجلالين والخاص ان العالم ان كان كافرا فهو معذب من قبل عباد الوثن
 لان زوم كفره عنقه وأمان كان مسلما ولكنه فرط في العمل فهو أفع العصابة عذابا هذا هو الحق
 فتدله وعالم بعلمه ان يعلم الخ محمول على العالم الكافر كعلماء اليهود والنصارى اه والله تعالى أعلم
سئلت عن حديث ان الله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون أهل الذكركم هو صحيح صالح
 للاحتجاج فالحجواب نعم هو صحيح صالح للاحتجاج رواه البخاري في صحيحه ومسلم ونقله عنه العلامة
 المنذرى وهذا اللفظ البخاري قال في حاشيته عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان الله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون أهل الذكركم فاذا وجدوا قوميا ذكروا الله
 تباركوا لهوا الى حاجتكم فيحضونهم بأجنتهم الى السماء قال فيسألهم ربهم وهو أعلم بهم ما يقول عبادي
 قال يقولون يسبحونك ويكبرونك ويحمدونك ويعبدونك قال فيقول هل رأوني قال فيقولون لا والله

مطلب اذ انزل عيسى عليه
 السلام هل يكون كواحد
 من الامة

مطلب في بيان المراد من
 العلم في حديث طاب العلم
 فريضة

مطلب في معنى البيت
 وهو

* وعالم بعلمه ان يعلم الخ

مطلب في حديث ان الله
 ملائكة يطوفون في الطرق

يا رب مارأوك قال فيقول كيف لورأوكي قال يقولون لورأوك كانوا أشدك عبادة وأشدك تعجيبا
وأكثر لك تسبيحا قال فيقول ما يسألوني قال يقولون يسألونك الجنة قال فيقول هل رأوها قال يقولون
لا والله يا رب مارأوها فيقول كيف لورأوها قال يقولون لو أنهم رأوها كانوا أشد عليها حرصا وأشد لها
طلبًا وأعظم فيها رغبة قال فم يتعذرون قال يقولون من النار قال فيقول وهل رأوها قال يقولون لا والله
مارأوها قال فيقول فكيف لورأوها قال يقولون لورأوها كانوا أشد منها فرارًا وأشد لها مخافة قال
فيقول أشهدكم اني قد غفرت لهم قال يقول ملك من الملائكة فلان ليس منهم لفتاح حاجة قال هم
القوم لا يشق بهم جالسهم اه لفظ البخاري ومما يناسب هذا من حيث المعنى ما رواه الامام أحمد
وأبو يعلى وابن حبان في صحيحه والبيهقي عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال يقول الله عز وجل يوم القيامة سيعلم أهل الجمع من أهل الكرم قليل ومن أهل الكرم
يا رسول الله قال أهل مجالس الذكر وعن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ما من قوم اجتمعوا يذكر الله عز وجل لا يريدون بذلك الا وجهه الا ماداهم منادى من السماء
ان قوموا فقوموا فذكرهم فبذلك سبوا تك حسانات وعنه أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله
سبابة من الملائكة يطالبون حلق الذكر فاذا أتوا عليه سمحوا بهم ثم يمشون الى السماء الى رب
الغزة تبارك وتعالى فيقولون ربنا أتنا على عباد من عبادك يعظمون آلاءك ويتلون كتابك ويصلون
على نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ويسألونك لا تخرتهم ودينهم فيقول الله تبارك وتعالى غشوهم رحمتي
فهم انجلساء لا يشق بهم جالسهم أفاده عبد العظيم المنذري في كتاب الترغيب والترهيب وفيه زيادة
أحاديث في الترغيب في الذكر فراجعها الى سماعها ثم رأيت بعد ان كتبت ذلك في الواقيت
ما نصه في فان قيل في مقام الملائكة السياحين فالحجاب مقامهم كونهم سياحين يطالبون مجالس
الذكر الذي هو القرآن فلا يبتعدون على من ذكر الله تعالى بالقرآن أحدا من الذين يغير القرآن
فاذا لم يجدوا من يذكر الله تعالى بالقرآن غدوا على الذين يغيرونه وذلك زعمهم الذي يعشون به
وفيه حياتهم ولذلك كان المهدي اذا خرج يقيم جماعة يتلون كتاب الله آناه الليل والنهار فله عن الشيخ
الاكبر قدس سره هذا ويذكر في العبادة ان يذكر الله تعالى لقوله تعالى فاذكروني اذكركم ولقوله تعالى
والذاكرين الله كثيرا والذاكرات أعذ الله لهم مغفرة وأجر عظيم ولا يلتفت لوانش ولا رقيب لقول السيد
الحفي للعارف بالله تعالى الشيخ البدر

يا مبتغي طرق أهـ هل الله والتسليك * دع عنك أهل الهوى تسل من التشكيك

وان اذكروني (ذا) المسترض بكفيتك * فاجعل سلاف الجلاله دائما في فيك

اه من الصاوى والله تعالى أعلم * مسألت عن لباس الخرقه الدائريين أحجاب الطرق هل له مستند
في الشرع فتوقفت مدة عن الجواب ثم رأيت في ثبوت الشيخ الامير المالكى مانعه واعلم ان الخرقه
والراية والحزام ونحو ذلك ليست هي المقصود الاصلى من الطريق بل مدار أصل الطريق بمجاهدة
النفوس والزمان بالشرعية وهذا المسأل ملك عن علم الباطن قال اعمل بعم الظاهر يورثك الله علم الباطن
لكن مستند القوم أن جهاد النفس هو الجهاد الاكبر وقد وردت جميع النبي صلى الله عليه وسلم وبعض
أصحابه في الجهاد وعقده اللوائه واعتقاده انشاد الشعر والتجته بين الصنفين فكذلك القوم تبركوا
بالباس الخرقه وانما الاعمال بالنيات ونشر والاعلام واعتقروا هز الجهم في الذكر والانشاد اعانة على
المجاهدة وليجتمع بغيرتهم أصحاب طريقهم الذين يتعاونون بحال واحد من غير عصبية ولا بغض اغييرهم
بل على حد ما قيل فادعني عقل لسان حالي * تريحني وطرب من قريب

قال والمذعن اليوم أفسدوا الاوضاع واقتصروا على الصور الظاهرية وطريق القوم دارسة وحال

مطلب في الحضر على ذكر
الله تعالى

مطلب في لباس الخرقه

ينبذ عيها اليوم كاترى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن يدخل السوق ويجهز فيه بالذكور والناس
مشتغلون بالبيع والشراء هل يحرم عليه ذلك أو يجوز جوابكم مؤيداً بالنصوص ترجوا **فالجواب**
والله تعالى الملهم للصواب انه جائز بل مندوب وممنوع فيه شرعاً كثره ثوابه قال في الترتيب والترتيب
عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من دخل السوق فقال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير كتب الله له ألف
ألف حسنة وعفى عنه ألف ألف ذنبه ورفع له ألف ألف درجة قال رواه الترمذي وقال حديث غريب
قال المصلي واسناده متصل حسن ورواه ثقات أثبات والله تعالى أعلم **سئلت** عن المقتول هل يتم
عمره الذي قدره الله تعالى له وانقضى أجله وإذا قلتم نعم فلم يكن على القاتل القصاص **فالجواب** نعم يتم
عمره وانقضى أجله كما أشار إلى ذلك في الجوهرة بقوله

مطلب فمن يدخل السوق ويجهز فيه بالذكور

مطلب المقتول قد تم عمره المقتول

وميت بعمره من يقتل * وغير هذا باطل لا يقبل

وفي العقائد النسبية مانصه والمقتول ميت بأجله وانما وجب على القاتل القصاص نظر لا كسب فقط
كأن حوائج شيخنا الجاهل على الجوهرة وفي شرح العقائد النسبية ان وجوب العقاب والضمان
على القاتل بعيد لا يرتكبه المنهي وكسبه الفاعل الذي يخلق الله تعالى عنده الموت بطريق جرى العادة
فان القتل فعل الفاعل كسب لا خلق اه **سئلت** عن الحياة المذكورة في قوله تعالى ولا تحسبن الذين
قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء الآخرة ما المراد بها **فالجواب** انه وقع فيها خلاف بين العلماء والاضح
فيها ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ارواحهم في أجواف طيور خضر وانهم يبرزون
ويأكلون ويتعمون وروى عنه عليه السلام انه قال لما أصيب اخوانكم بأحد جعل الله أرواحهم
في أجواف طيور خضر تدور في أنهار الجنة وروى تردأنها في الجنة وتأكل من ثمارها وترجع من
الجنة حيث شات وتأوى الى قناديل من ذهب معلقة في ظل العرش وفيه دلالة على أن روح الانسان
جسم لطيف لا يقنى بخراب البدن ولا يتوقف عليه ادراكه وتألمه والتذاته أقاده أبو السعد وفي تفسيره
كتب الصاوي على الجلالين مانصه قوله بل هم أحياء أي حياة أخرى وبه الجسم والروح ليست بكلمات
هذه الدنيا لا يشاهدونها إلا آخرة ومن خصه الله بالاطلاع عليها وهذا هو التحقيق خلافاً
لمن قال انهم أحياء بالروح فقط لانهم يربون كل انسان حي الروح مسلماً كان أو كافراً العدم قضاء الروح
ولا مرتبة لهم بعد على غير هذه وهذه الحياة الحقيقية وانما سر روحه انتقال من دار الى دار اه وكتب
في سورة آل عمران على قول الجلال السيوطي أرواحهم في حواصل طيور خضر ترجع من الجنة حيث
شأت كما ورد في الحديث مانصه قوله كما ورد في الحديث أي وهو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
ان الله جعل أرواح الشهداء في أجواف طيور خضر ترد أنهار الجنة تأكل من ثمارها وتأوى الى قناديل
معلقة في ظل العرش اه وأما أجسادهم فعلى القبور غير أن الأرواح لها تعلق بها فلذلك لا يتحصّل
لأجسادهم إلا فارواحهم لها جوارح عظيم من البرزخ الى أعلى السموات الى داخل الجنان والطيور
الخضر لها كاهوا دج مع كونها متصلة به بحسب صاحبها وما وصل للروح من النعيم يحصل للجسم أيضاً
وذلك نظير النائم فان النائم يرى ان روحه في المشرق أو في المغرب مع كونها متصلة به بحسب مكانه وإياه الله
تعالى الذين أعطاهم الله النصر يرف فان الواحد منهم لم يكون جالساً في مكان وروحهم تسرح في أمكنة
متعددة ويردك على كل شيء قدير ولذلك قال الله تعالى في آية البقرة ولكن لا تشعرون ومثل الشهداء
الانبياء بل حياة الانبياء أجل وأعلى وأما المؤمنون غير الشهداء والانبياء فأرواحهم تسرح من القبر
الى باب الجنة وتنتظر ما أعد لها من النعيم المقيم لكن لا تدخلها الا يوم القيامة وذلك يسمى عالم البرزخ
واتساعه بالنسبة للدنيا كاتساع الدنيا بالنسبة لبطن الام اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما الحكمة

مطلب في الحياة في قوله تعالى بل أحياء عند ربهم يبرزون

مطلب روح الانسان جسم لطيف لا يقنى بخراب البدن

مطلب في ان الانبياء أحياء وان حياتهم أجل وأعلى من الشهداء

مطلب في بيان الحكمة في عدم قبول إيمان فرعون

في عدم قبول ايمان فرعون بقوله آمنتم أنه لا اله الا الذي آمنتم به بنو اسرائيل الآتية فالجواب
انه آمن عند نزول العذاب وهو حينئذ غير نافع قال تعالى فليكن ينفعهم ايمانهم لما رأوا بأسنا وقيل
انهم لم يقبل منه لانه لم يؤمن برسالة موسى عليه السلام وقيل انه لم يقصد بقوله آمنتم الخ حقيقة الايمان
بل قصد به النجاة من البحر على حكم عادته اذا نأصاته مصيبة رجع واستجار (وحكي) ان جبريل عليه السلام
أتى لفرعون بسؤال ما قول الامير في عبد نشأ في مال مولاه ونعمته فكفرته متهمة وبحد حقه وادعى
السيادة دونه فأجاب عنه بقوله يقول أبو العباس الوليد بن مصعب جزاء العبد الخارج على سيده الكافر
نعمته ان يغرق في البحر فليغرق فوقع جبريل اليه خطه اه من حواشي الصاوي على الجلالين والله
تعالى أعلم **سئلت** من بعض الطائفة أثناء المذاكرة في حديث اللهم آت منفقاً خلفاً ومسكناً بقوله
كيف هذا مع ان الملائكة كلهم من أهل الخير فلا يسبقهم الدعاء على الممسك من المؤمنين بالنفاق
فالجواب اني بقيت مدة طيلة لم أجد جواب هذا السؤال ثم عثرت على لسؤال والجواب في البواقيت
السيدة عبد الوهاب الشعري قال في فافان قمت في أهل جميع الملائكة من عالم الخير فان قمت بذلك فكيف
قالوا لله هم أعط مسكناً خلفاً ودعوا على مال المؤمن بالانفاق فالجواب كما قل الشيخ في باب الزكاة من
الفتوحات ليس ذلك دعاء على مال المؤمن بالانفاق الذي يتألم منه المؤمن وانما هو دعاء له بان ينفقه
في مرضاة الله تعالى فيؤخر عليه كما يؤخر المنفق اختياراً لان المال من عالم الخير لا يدعوه عن مؤمن
بما يصرفه معني قوله اللهم أعط مسكناً خلفاً أي اجعل الممسك يتفق ماله في مرضاة الله فتخافه عليه وان كنت
ياربنا لم تقدر في سابق علمك ان ينفقه باختياره فاتفق ماله عليه حتى تاجر فيه أجر المصاب ليصيب خيراً
فهو دعاء له بالخير كما مر لا كما يظن من لا معرفة له بتمام الملائكة فان المال لا يدعوه بشر لا سيما في حق
المؤمن بوجود الله تعالى وزجيده وعباده من عنده اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم فيمن
يشتمل بسبب الملوكة واطعن فيهم أنواع من الدم فهل لا يجوز لهم ذلك فالجواب لا يجوز لهم ذلك
قال في الكشف وفي بعض الكتب أنا الله ملك الملوكة قلوب الملوكة ونواصيهم بيدى فان العباد أطاعوا في
جهنم لهم رحمة وان العباد عصوا في جهنم عليهم عقوبة ولا تشتملوا بسبب الملوكة ولكن يروى ان
أعطهم عليهم وهو معنى قوله عليه السلام كما تكونوا برى عليكم اه والله تعالى أعلم **سئلت** من بعض
الطائفة عن قوله تعالى وليس الذكركلاشي كيف جاء على هذا الاسلوب ولم يقل وليس الانثى كالدكرو وهو
المتبادر ان الذكرا هو الجواب ان الانثى الذكرو والانثى للعهد لا للجنس فانه في وائس الذكرا الذي طمته
كلاشي التي وهبت لها بل الانثى افضل منه وأعلى حيث انها كانت هي وبها آية للعالمين قال في الكشف
في فافان قلت في فافان معنى قوله وليس الذكركلاشي في فافان هو بيان لما في قوله والله أعلم بما وضعت
من التعظيم لموضوع والرفع منه ومعناه وائس الذكرا الذي طمته كلاشي التي وهبت لها واللام فيهم
للعهد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشاب انه لم هل له التقدم على الشيخ كبير السن الجاهل
في الجالوس ونحوه ولو كان الشيخ الجاهل قرشياً وهل الاستخفاف بالعلم والعلم الشرعي ردة أجيروا
تؤجروا في الجواب والله تعالى الموفق للصواب ان هذه الحادثة سئل عنها الخير الرملي فأجاب بالسؤال
والجواب في فافان به الخير بقوه انصهما سئل في الرجل الجاهل هل له التقدم على شيخ العالم واذ قل له
العالم انصاري تعظم قسبهم وليهود تعظم خاناهم وأما من علماء المسلمين فان لم يكرمني لداي
فاكرمني له لي فأني اكرامه وتقدم عليه مستحقه وبالعلم الشريف هل باستخفافه بالعلم الشريف
وبالعلم الكفرو تسيروا جاته وتجري عليه أحكام المرتدين أم لا أجاب بسبب الجاهل أن التقدم على الشيخ
العالم زوال عن الشيخ الجاهل ذلك فقد صرح علم ونازحه هم الله تعالى ان الشاب العالم ان تقدم على
الشيخ الجاهل لانه افضل منه قال الله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ولهذا تقدم

مطلب في حديث اللهم
آت منفقاً خلفاً ومسكناً
تلفاً

مطلب لا يجوز الاشتغال
بسبب الملوكة

مطلب في قوله تعالى
وايس الذكركلاشي

مطلب للشباب العالم
التقدم على الشيخ كبير
لسن الجاهل

في الصلاة وهي أحد أركان الإسلام وهي ثلاثة الأيمان وقال الله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فالمراد بأولي الأمر العلماء في أصح الأقوال والمطاع شرعاً مقدم وكيف لا يتقدمون بهم وورثة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام على ما جاءت به السنة كذا صرح الزيلعي وغيره وفي البرزانية والكتاب العالم يتقدم على الشيخ غير العالم قال سبحانه وتعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات فائدة تعالى رفعهم فمن يضعهم يضعه الله تعالى والعالم يتقدم على القرشي غير العالم قال الزندوسني حق العالم على الجاهل وحق الأستاذ على التلميذ واحد على السواء وهو أن لا يصحح بالكلام قبله ولا يحاسن مكانه وإن غاب ولا يرتفع عليه كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه وأما الاستخفاف بالعلم والعالم في النظم الوهباني ولكن به من يستخف مكفر * كذلك الذي لفظ الفقيه بصغر

مطلب الاستخفاف بالعلم
والعلماء كفر

قال العلامة عبد البر مسألة هذا البيت وإن كانت مشهورة عند الحنفية لم أقف عليها إلا في الحاوي القدسي قال ومن استخف بالنبي صلى الله عليه وسلم أو نبي من الأنبياء عليهم السلام يكفر وكذا من استخف بالعلماء العامين أئمة الدين والشرعية يهرى * أن من قال لفقيه فقيه بالتصغير على وجه التحقير يكفر اه وقد صرح في جواب عن سؤال قبل هذا أنه يحرم على الجاهل التقدم على العالمون المتقدمين عليه من تركب لعصبة وإذا ارتكب المعصية يضرر والله تعالى أعلم * سئلت هل يجوز تعدد الخليفة فالجواب لا يجوز إلا خليفة واحد لان الشارع أمر ببيعة الإمام والوفاء ببيعته ثم من نازعه يصرب عنه كما في شرح البحار في العلامة القسطلاني والله تعالى أعلم

مطلب لا يجوز تعدد
الخليفة

﴿كتاب الطهارة﴾

* سئلت عن الخبز إذا وجد في داخله خمر فأرهل يجب طهره ويحرم أكله فالجواب إن كان الخمر باباً بطرح الخمر ويؤكل الخبز قال في التنوير من مسائل شتى آخر الكتاب خبز وجد في خلله خمر فأرة فإن كان الخمر صلباً روى به أو أكل الخبز اه وكتب عليه ابن عابدين قوله فإن كان الخمر صلباً روى به أو أكل الخبز صلباً روى به أو أكل الخبز اه وإن كان متفتتاً لم يتغير طعمه بؤكل أيضاً اه وفي التنوير أيضاً من المحل المذكور ولا يفسد خمر القارة الدهن والماء والخنطة للضرورة إلا إذا طهر طعمه أو لونه في الدهن ونحوه فحشمه وأمكن التحرز عنه حينئذ خانية اه مع من يهد من شرحه الذر المحتار وكتب ابن عابدين عليه ما نصه قوله ولا يفسد الخ قال في البحر وفي المحيط وخمر القارة وبولها نجس لأنه يستعمل إلى تنويفه والاحتراز عنه يمكن في الماء إلا في الطعام والخبث فصار معفواً فيهما وفي الخانية بول الهرة والقارة وخمرها نجس في أظهر الروايات يفسد الماء والنوب وبول الخفافيش وخمره لا يفسد اه من ذكر الاحتراز عنه اه وفي القهستاني عن المحيط خمر القارة لا يفسد الدهن والخنطة المطعونة لم يتغير طعمهما اه قل أبو الليث وبه نأخذ اه والله تعالى أعلم * سئلت عن به وجع في رأسه لا يستطاع معه مسحه فهل يسقط مسحه قال وقد نظمته الخرافات

مطلب في الخبز إذا وجد
به خمر فأر

مطلب عن به وجع في رأسه
لا يستطاع معه مسحه
فهل يسقط مسحه

ويسقط مسح الرأس عن برأسه * من الداء ما إن به يتضرر اه والله تعالى أعلم * سئلت عن العذرة إذا حترقت وصارت رماً داهل يكون رمادها طاهراً فالجواب نعم يكون طاهراً قال في البحر السرقين والعذرة تحترق فتصير رماداً طاهراً عند محمد وعليه الفتوى وفي التنوير وشرحه لا يكون نجساً رماً داهلاً ولا من نجاسة الخبز في سائر الأمصار اه والله تعالى أعلم * سئلت عن أحدث أثناء وضوئه هل يكفيه اتعاضه لذلك الوضوء أو يلزمه الاستئناق فالجواب أنه يلزمه الاستئناق كما أتى به شيخ الإسلام علي أفندي والله تعالى أعلم * سئلت عن المرأة إذا وضعت حملها

مطلب في طهارة رمد
العذرة

مطلب من أحدث أثناء
الوضوء يلزمه الاستئناق
مطلب النفساء إذا انقطع
عنها الدم نصلي ونهزم

واقطع دمه قبل تمام أربعين يوماً هل يجب عليها أن تغسل وتصل وتصوم فالجواب نعم يجب عليها ذلك باقطاع الدم قل في البحر من كتاب الطهارة اتفق أصحابنا على أن أقل النفاث ما يوجد فأنها تاكلت إذا رأت الدم سائلاً ثم انقطع عنها فأنه تصوم وتصلى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الجنب هل يجوز له حال الجنابة الذكر والتسبيح والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فالجواب نعم ومثل الجنب الحائض والنفساء كما في منقح الأبحر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الزيت والسمن والعسل إذا وقع في أحدهما فارة فبنت هل تقبل لتطهير فالجواب انه رفع لي خبر الدين الزملي سؤال عن العسل إذا وقعت فيه فارة فاصفة طهارته فأجاب بقوله المذكور في كتب الحنفية انه يوضع الماء على العسل إلى أن يغمره ثم يلقى على النار حتى يذهب الماء ثم يفعل به كذلك مرة ثانية وقد طهر اه ورفع اليه سؤال عن فارة وقعت في زيت هل إذا وضع في إناء مخروق السهل وصب عليه الماء ثم أخذ الماء من أسفله ثلاث مرات يطهر أم لا وهل إذا طبخ صابوناً وصار مستحلاً يطهر أم لا فأجاب نعم يطهر الزيت بهذا الصنع وكذلك لوصب عليه الماء فطفي فرقع ثلاث مرات كما ورد عن الثاوي وقطع به في الطهيرة وعليه الفتوى كما في المجموع وظاهر كلام الخلاصة عدم اشتراط التثليث وهو مبني على أن غيبة الظل مجزئة عن التثليث وفيه اختلاف تصحيح وقوى ومسألة طهارة الزيت باتخاذ صابوناً في المجتبى والبرازية قال في المجتبى جعل الدهن النجس في صابون يبقى طهارته لأنه تغير والتغير مطهر عند محمد ويشتبه بالباوي وصرح به في فتح القدير وجواهر الفتاوى وجامع الفتاوى وأثبت صاحب مخ الغفار في منته تنوير الأبصار وهو منقول عن أحناص الناطقي وغيره اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن العرق هل يخرج بالطبخ والتصعيد عن كونه نجراً فالجواب أنه لا يخرج بذلك عن كونه نجراً على المعتقد المعتبر به قل المحقق ابن عبيد في رد المحتار من أول باب الشرب بعد كلام من نصه قلت هم على ما علمنا أن المعتقد المفتي به أن العرق لم يخرج بالطبخ والتصعيد عن كونه نجراً فاحتج بشرب قطرة منه وإن لم يسكر وأما إذا سكر منه فلا شبهة في وجوب الحذبه وقد صرح في منية المسلي بنجاسته أيضاً فلا يترك ما أشاعه في زماننا بعض الفسقة المولعين بشربه من انه طاهر حلال وقد أطال رحمه الله تعالى في تحقيقه على عادة فراجعه ان شئت والله تعالى أعلم **سئلت** عن القهقهة في الصلاة هل تبطل الصلاة فقط أو تبطل الصلاة والوضوء معاً فالجواب انها تبطلهما معاً واعلم ان القهقهة هي ما يسمعه جاره وأما ما يسمعه هو دون غيره فهو النضح وهو في الصلاة يبطلها واحد هادون الوضوء وأما التبسم فلا يبطل شيئاً والمراد بالصلاة الصلاة الكاملة ذات الركوع والسجود ولو بالاعتناء يخرج صلاة الجنابة وصحبة الصلاة إذا القهقهة تبطلها مادون الوضوء وبما يبطل الصلاة والوضوء والاعتناء بالانغماء أو الجنون أو السكر وصورة السكر انما قض أن يدخل في الصلاة صاحباً ثم يطرأ عليه السكر وكذا الجنون ويبطلها أيضاً بعد الحدث في الصلاة قبل القعود قدر الشهد ولو بعد بطلت الطهارة لا الصلاة وكذا يبطلها ما لا زال باحثاً لا م أو نظر أو فكر وكذا يبطلها ما نعد لنوم في سجود الصلاة عند الثاني قال في الحاشية وان نعد النوم في سجود تنقض طهارته وتفسد الصلاة والتقييد بالسجود احتراز عن الركوع قل في الحاشية فان نعد النوم في قيامه أو ركوعه لا تنقض طهارته في قولهم اه وقد أشار في الوهبانية إلى هذه المسائل الخمس بقوله

فساد وضوء مع صلاة يقرر * بقهقهة فيها وعقل يغير

ومع حدث العمد احتلام ونومه * عليه عقوب عمد في السجود ويندر

سئلت عن عرق مدمن الحمر هل هو نجس أو طاهر فالجواب ان صاحب التورم مشى على نجاسته في مسائل شتى من آخر الكتاب وهذه عبارته عرق مدمن الحمر خارج نجس وكل خارج نجس ينقض الوضوء فينتج عرق مدمن الحمر ينقض الوضوء قل العلائي في شرحه لذر المختار لكنه يحتاج

مطلب للجنب الذكر
والتسبيح والصلاة على
النبي عليه السلام
مطلب في تطهير الدهن
النجس

مطلب العرق لا يخرج
بالطبخ عن كونه نجراً

مطلب في حكم القهقهة
في الصلاة

مطلب في عرق مدمن
الحمر وما فيه من الخلاف
هل هو نجس

لأثبت الصغرى وحاصله في لدعنا لا شرفية لأن الشحنة معزى بالجمعي عرق للدجاجة الجلالة نجس
قال وعليه فمعرفة مد من الخور نجس بل أولى ثم قال وما أصبح من كان عرقه كعرق الكلب والخنزير قال ابن
العزيمين في نفي الوضوء وهو فرع غريب وتخرج ظاهر قال المصنف يعني صاحب التنوير وظهر
عولنا عليه في أن قال شيخنا الرمي حفظه الله تعالى كيف يقول عليه وهو مع غرابته لا يشهد له رواية
ولا دراية أما الأولى فظاهر إذ لم يرو عن أحد من بعده عليه وأما الثانية فلم يدم تسليم المقدمة الأولى
ويشهد بطلانها مسألة الجدي إذا غذي بابن الخنزير فقد علوا وحل أكله بصيرورته مستهلكا لا يبق له أثر
فكذلك نقول في عرق مد من الجرو وكفينا في ضمه معه غرابته ونحو وجهه عن الجلالة فيجب طرحه عن
الشرح من متن وشرح اه والشرح مهمات المال ونصير طول عظام والمراد به هنا مسائل الفقه اه
وأني كلام الرمي المحقق ابن عايد في حواشي الدر المختار والله تعالى أعلم **سئلت** عن من جامد وقعت
فيه فارة فما الحكم فيه **فالجواب** ما في البرزبة ولو وقعت فارة في من جامد يعني لا ينضم بعضه
إلى بعض قورما حوله والباقي ظاهر وإن ما نفعه في غير الأكل كدبغ به واسه تصباح لكن بعد
الدبغ به يغسل الجالد لا نالوا المشرب عفو وباعه بعلام ولو لا بيان خير للمشترى لنقص في النفع اه
والله تعالى أعلم **سئلت** في قصة جديدة نتجت فسلت ثلاث مرات وبعد كل مرة تركت حتى
انقطع النقا طهر هل يظهر بذلك **فالجواب** أن هذا السؤال مع جوابه في المجموعة الجديدة وهذا نص
ما فيه من الجواب وثالث الجعاف عطف على العصر أي وقتد وبالعسل وثالث الجعاف في غيره أي
غير العصر والمراد بالجوف انقطاع النقا طر لا اليس فقد أقاموا انقطاع النقا طر مقام العصر كما أقاموا
إبراء الماء مقام العسل لا كما سألني أعلم أن ما لا ينضم إذا تنجس لا يظهر عند محمد أبدا وعند أبي يوسف
يظهر بنفسه وتجفيفه ثلاث مرات بحيث لا يبقى له لون ولا رائحة وبه يقتضي درر وكتب محشيه عبد الحليم
قوله ما لا ينضم يعمل ما تنجس فيه النجاسة كالخرف والخشب الجسدي والجلد اه والله تعالى أعلم
سئلت عن المباشرة الفاحشة وهي اتصال الفرج بالفرج من غير حائل ولا ابلاج ولا تزال هل
تنقض الوضوء **فالجواب** أن في ذلك خلافا فنقض عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمحمد قال سيدي
حسن الشرنبلالي نقلا عن ابن لشحنة ما نصه المباشرة الفاحشة تنقض عند أبي حنيفة وأبي يوسف
خلافا لمحمد ثم قال روى عن أصحابنا أنها لا تنقض ما لم يظهر شيء وهو الصحيح فنظمته فقلت
ويروى عن الأصحاب ليس باقضى * مباشرة فخشا الصحيح المختار
اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن انفة الجدي الميت هل هي طاهرة **فالجواب** نعم هي طاهرة قال في
مجمع الأنهر وانفة الميتة ولينها طاهران قال ابن ملك انفة الميتة بكر الحمة وقبح الفاء كرش الجدي
أو الجمل الصغير يعني أن انفة الميتة جامدة كانت أو مائعة طاهرة عند الإمام وكذا لينها أما الانفة
الجامدة فإن الحياة لم تحل فيها وأما المائعة واللين فإن نجاسة محلها لم تكن مؤثرة فيها قبل الموت ولهذا
كان اللين الخارج بين فرث ودم طاهرا فلا تكون مؤثرة بعد الموت اه

مطلب في من جامد
وقعت فيه فارة

مطلب في قصة جديدة
نتجت فسلت ثلاث مرات

مطلب هل تنقض
الوضوء المباشرة الفاحشة

مطلب انفة الجدي
الميت هل هي طاهرة

كتاب الصلاة

سئلت عن السنن الرواتب الرباعية كالاربعة قبل الظهر هل يصلي فيها على سيدنا خلق صلى الله
عليه وسلم عند القعدة الأولى وهل يقرأ فيها سبحانك اللهم عند القيام إلى الركعة الثالثة **فالجواب**
ما في التنوير من مسائل شتى وهذا نص في السنن الرواتب لا يصلي ولا يستفتح اه قال محشيه ابن عايد بن
وهي ثلاث رباعية الظهر ورباعية الجمعة القبلية والبعدية هذا هو الأصح لأننا شبهه الفرائض
واحتز به عن الرباعيات المستحبات والتوافل فإنه يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى

مطلب في السنن الرواتب
لا يصلي ولا يستفتح

مطلب في الدعوة المستجابة
يوم الجمعة

مطلب في بلادة استولى
عليها الكفار وجعلوا فيها
واليا مسل الخ

مطلب فيمن يكره أذانه

مطلب في مريض وجهه
الى الصلاة مستلقيا على
قناه

مطلب خطيب جنباً ثم
اتخذ غسل وصلى الخ

مطلب من لا يسجد لله
في صلاة العيد

مطلب فمنها عن
البسطة في ركعة من الصلاة

مطلب من لحن في الصلاة
لحناً غير المعنى الخ

مطلب قصد السفر الى
بلدة لها طريقان الخ

ثم يقرأ دعاء الاستفتاح اهـ فائدة في التنوير من المحل المزبور ما نصه الدعوة المستجابة في الجمعة عندنا
وقت العصر على قول عامة متايخنا شياه اهـ مع زيادة من شرحه الدر المختار قال محسبه ابن عابدين
وقيل من حين يخطب الى أن يقرع من الصلاة كائنت في مسلم عنه صلى الله عليه وسلم قال التنوي وهو
الصحيح بل هو الصواب اهـ قال الطحاوي ويكفي الدعاء بقلبه كما ذكره الثوري لاني وقيل آخر ساعة
فيه وهو مذهب الزهراء رضي الله تعالى عنها وعلى الاول فالظاهر انه اذا قرع في جميع وقت العصر وهو
من حين يقرع نزل الشيء مثله أو مثليه على اختلاف القولين الى الغروب اهـ والله تعالى أعلم **سئلت**
في بلد استولى عليه الكفار وجعلوا فيها واليا مسلماً وقضيا كذلك وأحكام الاسلام تجري فيها هل
يصير بذلك دار حرب حتى لا تنقام فيها صلاة الجمعة والعيد فاجواب انها مادامت أحكام الاسلام
جارية فيها فهي دار اسلام في جامع الفتاوى ان دار الاسلام انما صار دار اسلام بمجرد أحكام
الاسلام في باقي علقته من علائق الاسلام يترج جانب الاسلام وذكر في الملتقط ان البلاد التي في أيدي
الكفار لا شلت انما بلاد الاسلام لا بلاد الحرب لانهم لم يظهر وافيها أحكام الكفر بل القضاء مسلمون
والمولك الذين يطيعونهم عن ضرورة مسلمون الى ان قال وكل مصر فيه وال مسلم من جهتهم تجوز فيها
اقامة الجمعة والاعياد وعامه فيه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أذان الصبي الذي لا يعقل هل يعاد أم لا
فاجواب ماقى البرازية وهذا القطة ويكره أذان خمسة ويعد الصبي الذي لا يعقل والمرأة بان رقت
صورتها والجنب والمجنون والسكران اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن مريض وجهه الى الصلاة مستلقيا
على قناه هل يكون ذلك موافقاً لسنة فاجواب نعم قل في جامع الفتاوى المريض اذا وجهه الى الصلاة
فالسنة أن يستلق على قناه ورجلاه نحو القبلة وقال الشافعي ينام على جنبه الا عين كما يوضع في اللحد
وعندنا لو فعل ذلك جاز والا قول اولي اهـ معز بالقاضي خان في الجامع الصغير اهـ والله تعالى أعلم
سئلت عن خطيب الجمعة جنباً ثم ذهب فاغتسل وصلى بهم اماماً هل تصح صلاته فاجواب انها
تصح قال في البرازية خطيب محدثاً أو جنباً ثم توضأ واغتسل وصلى جاز ولو ذهب الى منزله فأكل أو جامع
واغتسل بعد الخطبة أعادها اهـ وفيها أيضاً ما نصه صبي خطيب باذن الامام وصلى بالناس بالغ جاز ونص
في كتب أصحابنا ان اتحاد الامام والخطيب أفضل لكنه ليس بشرط وهو الاصح عند الشافعي وفي وجه
عنه وقول عنا وعن مالك انه شرط لان المتوارث اتحاد الخطيب والامام في القرون الاولى قلنا شرط كمال
الماهية لا تمامها ألا ترى ان الامير كان هو الخطيب في تلك القرون اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن
الامام في صلاة العيد اذا قبل ما يوجب سجود المبهول يسجد لله هو فاجواب انه لا يسجد لله هو
في العيد ولا في الجمعة ولا مع كثرة الجماعة دفعة واحدة سيدي حسن الثوري لاني في شرح الوهبانية
والله تعالى أعلم **سئلت** عن من سب عن البسطة في ركعة من الصلاة هل يجب عليه سجود لله هو
فاجواب نعم يجب عليه ذلك قال في الوهبانية

ولو لم يسجد ساهداً كل ركعة * فيسجد اذا ايجاب قال الاكثر

قال شارحها الثوري لاني المصلي اذا ترك البسطة قبل الفاتحة ساهداً في ركعة يلزمه سجود لله هو وما صح
من انما تجب في كل ركعة اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن لحن في الصلاة لحناً غير المعنى ثم أعاد
ما لحن فيه فصحها هل تفسد صلاته فاجواب ان صلاته تفسد بذلك وان أعاد وقد أشار الى ذلك
صاحب الوهبانية بقوله وان لحن القاري وأصح بهذه * اذا غير المعنى الفساد مقرر

قال شارحها الثوري لاني صورها المصلي اذا لحن في قراءة لحناً غير المعنى كفتح لام الضالين لا تجوز صلاته
وان أعادها بعد على الصواب اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل قصد السفر الى بلدة ولها طريقان

أحداهما دون مسافة القصر والاخرى مسافته فذلك التي هي مسافة قصره هل يكون مسافرا شرعا بحيث يتصرف الصلاة ويفطر في رمضان فالجواب نعم يكون مسافرا عندنا قال في الخاتمة لرحل اذا قصد بلدة والى مقصده طريقان أحدهما مسيرة ثلاثة أيام ولياليها والاخرى دونها فاسلك الطريق الا بعد كان مسافرا عندنا اه في فائدة اه اذا جاوز المسافر عمران مصره فلما سار به عن الطريق نذر كرشيا في وطنه فعزم على الرجوع الى الوطن لاجل ذلك ان كان ذلك وطنه أصليا كان مولده وسكن فيه أو لم يكن مولده ولكنه تاهل به وجعله دارا يصير مقعلا بمجرد العزم الى الوطن لا ترفض سفره قبل الاستحكام حيث لم يسر ثلاثة أيام ولياليها فيعود مقيما يتم صلاته الى الوطن وذا نخرج من هنا الى السفر بعد ذلك بقصر الصلاة اه والله تعالى أعلم

مطلب جاوز البلد - مران ثم نذر كرشيا في وطنه الخ

(باب الجنائز)

سئلت عن صلاة الجنائز هل الأفضل من صفوها الاول كالصلوات المكتوبة فالجواب ان أفضل صفوها آخرها وأما في سائر الصلوات فأولها والحقبة في ذلك ان الصلاة على الميت شفاعته فينبغي للشفيع ان يختار أقرب المواضع الى التواضع لتكون شفاعته أدعى الى القبول اه من الخاتمة والله تعالى أعلم سئلت عن امامة الامر وما حكمها فاجبت بانها مكروهة كافي الدر المختار وفي الفتاوى الهامدة ما نصه ومقتضى اطلاق عبارة الدرر انه متى كان الامام أمرا فامامته مكروهة لا فرق بين كونه صديقا أم لا أعلى القوم أم لا اه والله تعالى أعلم سئلت هل الأفضل المني خلف الجنائز أو الركب فالجواب ان المني أفضل قال في الخاتمة ولا بأس بالركوب في الجنائز والمني أفضل ويكره أن يتقدم الجنائز راكبا ويكره النوح والصياح وشق الجيوب ولا بأس بالبكاء بارسال المدغم فان كان مع الجنائز نائحة أو صائحة زحرت فان لم تنزع فلا بأس بالمني معها ويكره رفع الصوت بالبكاء كرفان أراد أن يذكر الله يذكره في نفسه اه والله تعالى أعلم

مطلب صفوف الجنائز أفضلها آخرها

مطلب في امامة الامر

مطلب المني خلف الجنائز أفضل من الركوب

(كتاب الزكاة)

سئلت عن اشترى عقارا على طريق بيع الوفاء ودفع الثمن للبائع وقد حال عليه الحول هل تجب زكاة الثمن على المشتري فالجواب نعم قال المحقق ابن عابد بن ماضيه ينبغي لزومه على المشتري فقط على القول الذي عليه الامم الا ان من ان يبيع الوفاء منزلة منزلة الزهن وعليه فيكون الثمن دينيا على لبايع اه والله تعالى أعلم سئلت عن له عين من ذهب أو فضة فزعم ان دين عليه وحال عليها الحول فهل عليه زكاتها فالجواب ليس عليه زكاتها قال في الدر المختار فلا زكاة على مكاتب لعدم الملك التمام ولا في كسب ما دون ولا في مرهون بعد قبضه اه وكتب بحشيه سيدي أحمد الطعيطوي قوله ولا في مرهون أي لا على المرتن لعدم ملك الرقبة ولا على الراهن لعدم اليد وإذا استترده الراهن لا يركب عن السنتين الماضية اه حلي قال الطعيطاوي وظاهره ولو كان الزهن أو زيد من الدين اه والله تعالى أعلم سئلت عن له دين على معسر وعليه زكاة أو ادان يعطى زكاته لا دين ثم يأخذها عن دينه وخاف أن يمانه فكيف يفعل فالجواب ما في الدر المختار وهذا نصه وحيلة الجواز ان يعطى مديونه الفقير زكاته ثم يأخذها عن دينه ولو امتنع المدين مديده وأخذها لكونه فقيرا يجوز بحسب حقه فان مانعه رفقته للفاضي اه وغنامه في حواشيه لابن عابد بن ماضيه والله تعالى أعلم سئلت فحين له دور وحوادث يستغلها وغنامه لا تسقيه مع عياله فهل يدفع فقرا حتى يجوز له أخذ الزكاة فالجواب نعم قال في رد المحتار مانعه

مطلب زكاة الثمن في بيع الوفاء على المشتري

مطلب لا زكاة في المرهون العين

مطلب في حيلة جواز إعطاء المدينون الزكاة

مطلب فيمن له عقار لا تسقيه غلة وأنه فقير يجوز له أخذ الزكاة

في هذه لا تجب الزكاة في دور ولا للسكنى قال في الدرر ولا تجب أيضا في دور ولا للسكنى تبرع أضعاف على قوله نام ولو تقرر براشحوها كتاب لا تنبس وأثاث لا يستعمل ودواب لا تركب وعيد لا تستخدم وكتب العلم لغير أهلها ولو يجوز ذلك ولم ينو التجارة لا تنفاه النماء التقدير اه

في فائدة في ذكر في البرازة ما نصه وكذا لو كان له حوائط ودور غلته عشرة آلاف أو يزيد لكن لا تكفي لخرجه كقوته وقوت عياله يجوز صرف الزكاة اليه عند محمد ولو كان له ضيعة قيمتها آلاف ولا يحصل منه ١٥ ما يكفي له ولعياله قال ابن مقبل يجوز صرف الزكاة اليه اه

مطلب فيمن له نصاب من
برام هل تجب فيه الزكاة

وذكر في الفتاوى فيمن له حوائط ودور لغلته لكن غلته لا تكفيه واعياله أنه فقير ويحس له أخذ الصدقة عند محمد وعند أبي يوسف لا يحس له وكذا لو له كرم لا تكفيه غلته اه وكان السؤال عن هذه النازلة من بعض أهالي غدامس والله تعالى أعلم سئلت فيمن ذلك نصابا من حرام هل تجب عليه فيه الزكاة الجواب لا تجب عليه فيه الزكاة بل يلزمه الصدقة بجمعه على الفقراء لا بنية الثواب أن لم يكن صاحب المال موجودا اه من شرح الوهبانية لسيدي حسن النربلاي وقد نقله في الوهبانية بقوله ومن كان ذاملا حرام فأكاه * تصدق ما فيه الزكاة تقرر اه والله تعالى أعلم

كتاب الصوم

مطلب فيمن تعدد الاكل
في رمضان

سئلت فيمن تعدد الاكل في ايام رمضان جهرا ولا عذره ماذا يلزمه فالجواب انه يلزمه القتل قال في الوهبانية ولو أكل الانسان عمدا وجهرة * ولا عذره قبل بالقتل يؤمر

مطلب الاكتمال لا يفسد
الصوم

قال سيدي حسن في شرحه صورته تعدد من لا عذره لا اكل جهرا يقتل لانه مستهزئ بالدين أو منكسر لما ثبت منه بالضرورة ولا خلاف في حل قتله ولا امر به اه والله تعالى أعلم سئلت عن اكتمل في ايام رمضان هل يفسد صومه فالجواب لا يفسد قال في مجمع الفتاوى اكتمل أو فطر دواء في عينه لا يفسد صومه عندنا وان وجد طعمه في حلقه واذرق ورأى أثره اكتمل ولو نه في راقه فيه اختلافا المشايخ وعاقبتهم على عدم الفساد ثم هذه المسئلة تدل على انه لا بأس بالاكتمال لا سود للرجل قال مشايخنا

مطلب في جواز الحكم
بشهادة ان قاضي بالهكذا
ثبت عنده الرواية

ذا قصد به الزينة بكره قتله الكهوى والله تعالى أعلم سئلت عن ابله لم يراها هل اهل رمضان فخله شاهدان من بلدة أخرى وشهد انه شهد شاهدان عند قاضي تلك ابله برؤيته في ابله كذا وان القاضي حكم بشهادتهم ما هل يجوز لهذا القاضي الحكم بشهادتهم فالجواب نعم قال في الحاشية اذا شهد شاهدان عند قاضي لم يراها هل يفسد صومه على قاضي بالهكذا انه شهد عنده شاهد برؤية الهلال في ابله كذا وقضى القاضي بشهادتهم ما جاز لهذا القاضي أن يقضي بشهادتهم لان قضاء القاضي حجة اه ونقله الاقروى في فتاويه والله تعالى أعلم سئلت عن أهل بلدة صاموا الاثنين يوم الثلاثاء وأهل بلدة أخرى صاموا تسعة

مطلب في لزوم صوم
من صام رمضان تسعة
وعشرين لرؤية بلدة أخرى

وعشرين يوم الثلاثاء ففيم من صام تسعة وعشرين بذلك فهل يلزمهم قضاء يوم ولا عبرة باختلاف الطالع فالجواب نعم يلزمهم ذلك في ظاهر الرواية كافي الفتاوى الاقروية نقلا عن خزائن المعنيين والله تعالى أعلم سئلت هل يقبل الادعوى لصوم رمضان مع وجود دلة بالشهادة خبر عدل واحد فالجواب نعم قال في التنوير وقبل الادعوى لفظ أشهد للصوم مع علمه كغير خبر عدل ولو قنا أو أنني أو محمد أو أي فذوق تاب وشروط لفظ الشهادة ولفظ أشهد لا ادعوى ولا علمه لجمع عظيم يقع العلم بخبرهم وهو مفوض الى رأى الامام من غير تقدير بعدد على المذهب وعن الامام انه يكتب في شهادتين واختاره في البحر اه مع زيادة من شرح الدر قوله واختاره في البحر أى حيث قل وبني العمل على هذه الرواية في زماننا

مطلب في قبول عدل
واحد اذا كان بالسماوية

لان الناس تكاسات عن ترائى الالهة فانتفى قولهم مع توجههم طاب عين لما توجهوا اليه فكان التفرّد غير ظاهر في اللفظ ثم أيد ذلك بان ظاهر الروا الجدية والظاهرية يدل على ان ظاهر الرواية هو اشتراط العدد لا الجمع العظيم والعدد يصدق بالتبيين اه وأقره في النهروان المع ونازعه محسبه الرمي بان ظاهر المذهب اشتراط الجمع العظيم في تعيين العمل به لبيعة الصدق والافتراء على الشرائع أقول في أنت خبير بان كذا من الاحكام تغيرت لتغير الازمان ولو اشترط في زماننا الجمع لغير لزوم ان لا يصوم الناس الا بعدا

مطلب في الاكتمال
بشاهدين لافطر حالة الصوم

لثنتين أو ثلاث لما هو شاهد من تكامل الناس بل كثير أمارا ينهم يشتمون من يشهد بالشهر
ويؤدونه وحينئذ فليس في شهادة لاثنتين تفرد من بين الجمل الغفير حتى يظهر غلط الشاهد فانفتحت علة
ظاهرا لرواية فتعين الاقتبال رواية الأخرى اهـ من حواشي ابن عابدين رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم
سئلت هل يقبل خبر العدل لرمضان اذا كان بالسماء عنه وهل يستفسر كيف رأى الهلال أجبوا
نؤخروا في الجواب ان هذا السؤال مع جوابه في الخيرية وهذا نصه سئل عن قبول خبر العدل بالعملة
لرمضان وهل يستفسر أم لا أجاب لا يجوز أن يقبل بدون الاستفسار في ظاهر الرواية كافي الجوهر اهـ والله
تعالى أعلم سئلت عن النذر للأنبياء والأولياء هل يجوز أم لا فأجواب أنه باطل وحرام لان النذر
انما يكون لله تعالى ففي الخيرية مانعه وفي شرح الدرر للعلامة قائم وأما النذر الذي ينذر به أكثر العوام
كأن يقول يا سيدي فلان يعني به وليا من الأولياء أو نبييا من الأنبياء ان ردغائب أو عوفي مريض
أو قصبت حاجتي ذلك من الذهب أو الفضة أو الطعام أو الشراب أو الزيت كذا فهو باطل بالاجماع لانه
نذر لمخلوق وهو لا يجوز لانه أي النذر عبادة فلا تكون لمخلوق والمنذور له ميت والميت لا يمكن واته ان ظن
ان الميت ينصرف في الامور كغيره لان قال بالله اني نذرت لك ان فعلت معي كذا أن أطعم الفقراء بباب
السيدة نفيسة أو الامام الشافعي أو نحوها فيجوز حيث كان فيه نفع للفقراء اذا نذر الله عز وجل وذكر
الشيخ محل الصرف لم يتحققه القاطنين برباطه أو مسجده فيجوز هذا الاعتبار اد مصرف النذر للفقراء
وقد وجد والغنى غير محتاج فلا يجوز لأصرف عنه ولو كان ذاك الولي مالم يكن فقيرا ولم يثبت في
النسب جوار الصرف للأغنياء للاجتماع على حرمة النذر للمخلوق ولان خادم الشيخ ان كان غنيا اذا علمت
ذلك في يؤخذ من الدراهم والشمع والريث وغيره فينقل الى ضرائع الأولياء وتقربا اليهم لا الى الله
تعالى فخرام باجتماع المسلمين مالم يقصدوا الفقراء الاحياء قولوا واحدا وقد علم بحسبنا لانه ان ما ينذر به العوام
للشيخ مرون لا يصح ولا يلزم وليس للخادم أخذه على انه نذر صحيح الا اذا أخذه على وجه الصدقة المبتدأة
أو كان فقيرا وعلم أيضا ان غير الخادم لو أخذه على انه صدقة له ذلك وليس للخادم رعه منه لانه لم يملكه
الا اذا كان النذر عمنه في نذره وكان فقيرا قال المحقق الرمي رحمه الله تعالى أقول قد اسباح هذا المحترم
المجموع على تعريضه جماعة يرمعون انهم متصوفة يقال في حقهم مودة المسلمين ومربي المريدين وبما لقون
في أخذه وبطالون الناذريه فان امتنع فذمه الى قضاء هذا الزمن فيحكمون به وربما استعاضوا
بالشرطة وحكام السياسة ونماه في الخيرية والله تعالى أعلم سئلت عن قدم من لسفره اراه
يجب عليه امساك باقي ذلك اليوم فأجواب نعم يجب عليه امساكه وتقديره الخائض اذا طهرت وكذا
النساء والمحنون اذا أفاق والمريض اذا برى والصغير اذا بلغ والكافر اذا أسلم وقد نظم ذلك بن وهبان
في قوله ويمسك من يوصف بأهلية الاداء * باننا يوم الفطر ليس يغفر
قل شارحه سيدي حسن الشرنبلالي مانعه اشتمل البيت على صابط من يمسك في رمضان تشبها
بالصائمين افطروا قبله كخائض طهرت ونساء ومجنون أفاق ومريض برى وصغير بلغ وكافر أسلم ومساافر
قدم والامساك واجب في المختار وقيل مستحب ولا يظهر الوجوب اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن
مسافر بعد طلوع الفجر فافطر قبل خروجه من بلدته فهل عليه القضاء والكفارة فأجواب نعم قال
في بيحة العناوي مانعه وان مسافر بعد طلوع الفجر لا يطر ذلك اليوم لانه صومه اذ هو مقيم
فلا يطره احتيازا ون افطر قبل الخروج فله القضاء والكفارة بخلاف ما لو افطر بعد الخروج
فله القضاء دون الكفارة اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن حصا لم يقدر على حصا زرع مع الصوم
واذا أخره بهك هل يجوز له الافطار حينئذ فأجواب نعم يجوز له ذلك حينئذ فقد ذكره المحقق
ابن عابدين رحمه الله تعالى في حواشيه على الدر عن الخبر الرمي مانعه وعلى هذا الحصاد اذا لم يقدر عليه

مطلب في ان الشاهد في
رمضان لا يستفسر في
ظاهرا لرواية
مطلب في ان النذر لمخلوق
باطل

مطلب من ظن ان اللولي
تصرف في الامور كغيره

مطلب فيمن قدم من
الفجر نهارا بعد ان افطر
يجب عليه الامساك في
باقي اليوم

مطلب في سفر بعد الفجر
فأفطر في البلد وجب عليه
القضاء والكفارة

مطلب في حصا خاف
هلاك الزرع وانما يجوز له
الفطر

مع الصوم وبه لا يخرج بالخير لا شك في جواز العطر والقضاء اه والله تعالى أعلم

﴿ كتاب الحج ﴾

مطلب فمن تجاوز ميقاتا
الى آخر وأحرم من الثاني

سئلت اذا كان في طريق من يريد الحج ميقاتان فتجاوز الاول من غير احرام وأحرم من الثاني هل
لا يكون آثما فالجواب نعم لا يكون آثما وقد نظمه ابن وهبان بقوله
اذا اخترت ميقاتا وبالقبر تعبر * وأحرمت من ثانيه ما لبست تعبر

مطلب في المجاورة بمكة
أو المدينة

قال سيدي حسن الشرنبلالي صورة المسئلة اذا جاوز ميقاتا وبعدة آخر فاحرم من الثاني لانه عليه
والاولى احرامه من الاول كما هل المدينة لمسلم ذوالخليفة وبعدة الخفة اه والله تعالى أعلم سئلت
ما قولكم في المجاورة بمكة هل هي سنة أو مكروهة فالجواب انها مكروهة عند الامام الاعظم خلافا
لصاحبيه قال في رد المحتار نقلا عن المجمع ثم يعود الى أهله والمجاورة بمكة مكروهة أي عنده خلافا لما
وبقوله قال النخعيون المحتاطون من العلماء كما في الاحياء قال ولا يظن ان كراهة القيام تتأقضى فضل
البقرة لان هذه الكراهة علمها ضعف الظن وقصورهم عن القيام بحق الموضع قال في الفتح وعلى هذا
فيجب كون الجوار في المدينة المشرفة كذلك يعني مكروها عنده فان تضاعف الديارات أو تماطها

مطلب في فضيلة وقفة
الجمعة

النهر سئلت هل لوقفة الجمعة فضيلة زائدة على غيرها كما هو الشائع بين الناس فالجواب نعم قال
في الدر المختار لوقفة الجمعة مزية سبعين حجة ويغفر فيه لكل فرد بلا واسطة اه قال محسنه المحقق
ابن عابد بن رحمه الله تعالى ما نصه في الشرنبلالية عن الزيلعي أفضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم الجمعة
وهو أفضل من سبعين حجة في غير جمعة روى زر بن معاوية في تجريد الصحاح اه لكن نقل المذاهب
عن بعض الحفاظ ان هذا حديث باطل لا أصل له نعم ذكر الغزالي في الاحياء قال بعض السلف اذا وافق
يوم عرفة يوم جمعة غفر لكل أهل عرفة وهو أفضل يوم في الدنيا وفيه حج رسول الله صلى الله عليه وسلم حجه
لوداع وكان واقفا انزل قوله اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي فقال اهـ لكتاب لو أنزلت
هذه الآية علينا لجمعناه يوم عيد فقال عمر رضي الله تعالى عنه أشهد لقد أنزلت في يوم عشرين اثنين يوم
عرفة ويوم جمعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفة اهـ وقال أيضا قوله بلا واسطة
في المسلك الكبير للسندى (فان قيل) قد ورد انه يغفر لجميع اهـ بل الموقف مقام القابض وجهه تخصيص ذلك
بيوم الجمعة قيل لانه يغفر يوم الجمعة بلا واسطة وفي غيره يوم قوموا لاقوم وقيل انه يغفر في وقفة الجمعة للحاج
وغيره وفي غيره الحاج فقط (فان قيل) قد يكون في الموقف من لا يقبل حجه فكيف يغفر له (قيل) يحتمل
ان تغفر له الذنوب ولا يناب نواب الحج المبرور فانه غفرة غير مقيدة بالقبول والذي يوجب هذا ان الاحاديث
وردت بالغمرة لجميع اهـ بل الموقف فلا بد من هذا القيد اهـ والله تعالى أعلم سئلت هل يكره
الاعتسال بما من زمزم فالجواب لا يكرهه نعم يكره الاستنجاء به كما في الدر المختار وحواشيه الموسومة
بالرد وكذا ازالة النجاسة الحقيقية من ثوبه أو بدنه ويستحب حمله الى البلاد اهـ والله تعالى أعلم سئلت
هل يجوز الري بالمحصى المتنجس فالجواب نعم يجوز ولا يصل غسله او في مناسك التهاطل الحلي
والسنة غسله ان يكون طاهرة يدينه فان القبول منها يقع في يد المالك أفاده في الخبرية والله تعالى أعلم

مطلب في جواز الاعتسال
بما من زمزم وكره الاستنجاء به
مطلب يجوز الري
بالمحصى المتنجس

﴿ كتاب النكاح ﴾

مطلب لا يشترط في عقد
النكاح اذن القاضي

سئلت هل يشترط في عقد النكاح اذن قاض من القضاة فالجواب كما في الفتاوى للمهدي
انه لا يشترط وهذه عبارة لا يشترط لصحة نكاح البالغة العاقل الرشيدة اذن القاضي كما لا يشترط ذلك

مطلب لابد في دعوى
النكاح من بيان انه وقع
بمحضر شهود

مطلب الحق في القنع
للرجل للمرأة

مطلب اذا وطئ زوجته
مرة فليس لها اجباره عليه بعد

مطلب لا يجوز التزوج

بجنينة في الاصح

مطلب في اعلان النكاح
وضرب الدفوف لذلك

مطلب ينعقد النكاح

بجوز اذا عارفوه

مطلب ينعقد النكاح

بقول الاب هي لك بذلك

مطلب اذا كان له ابنان

فقال قات لابني ولم يسمه

لا ينعقد

مطلب في جواز نكاح

الجلبى من الزنا

مطلب تزوجها على ان

تعطيه كذا صح النكاح

بهر المثل ولا يلزم المشروط

مطلب يستلزم في صحة

الايجاب والقبول اتحاد

المجلس

في نكاح الصغيرة ونحوها حيث لم تنتقل الولاية للأقضى اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت هل يشترط
في دعوى النكاح ذكر كونه وقع بمحضر شهود وسماهم كلام المأقدين فالجواب نعم قال في جامع
الفصولين لو اتى النكاح بمحضر الشهود ولا بد ان يذكر سماع الشهود وكلام المتعاقدين اذ العلماء اختلفوا
في ان سماع الشهود وكلامهم ما هل هو شرط والاصح انه شرط فلا بد من ذكره لتصح الدعوى اه والله
تعالى أعلم ❊ سئلت هل الحق في القنع للرجل أو للمرأة فالجواب ان الحق فيه للرجل لا للمرأة
ويستقر عليه ما ذكره الايباوى في شرح قوله عليه السلام احفظ عورتك لان من زوجتك او ما ما كنت
بمنك من ان تلزج ان ينظر الى فرج زوجته وحلقه وربما يخالفها حيث لا تنظر اليه اذ امنه من
النظر قل ابن عابدين والظاهر ان مراده ليس لها اجباره على ذلك لانه لا يحل لها اذ امنه منها
لان من احكام النكاح حل اقناع كل منهما بالاخر نعم له وطؤها جبر اذا تمتعت بلا مانع شرعي وليس
لها اجباره على الوطء بعد ما وطئها مرة وان وجب عليه ديانة أحيانا اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت
هل لا بد من ان يتزوج بجنينة فالجواب ليس له ذلك في الاصح في حوائى الدر المختار الاصح انه
لا يجوز نكاح أذى جنينة كمنكسه لاحتمال ان الجنس فكانوا كبقية الحيوانات اه والله تعالى أعلم
❊ سئلت هل يجوز ضرب الدفوف لاجل اعلان النكاح فالجواب نعم قال في الدررندب اعلانه
قال بحسبه ابن عابدين حديث اعلنوا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدفوف اه معزيا
للفتح والله تعالى أعلم ❊ سئلت ما معنى قولهم ان النكاح يثبت بالتصادق فالجواب ان معناه
كان حوائى أبى السعود على هذا لا مسكين انما الاقضى يشته به أى بالتصادق ويحكم به اه والله تعالى أعلم
❊ سئلت هل ينعقد النكاح باقضاء جوزتك بتقديم الجيم أم لا فالجواب ان هذا اللفظ اذا جرى
بين قوم ونداولوه في معنى التزويج بتقديم الراى ينعقد به النكاح كما في الخسيرة والله تعالى أعلم
❊ سئلت عن رجل خطب من آخر بنته وهي صغيرة دون البلوغ فقال له أبوها هي لك بكذا فقال
المخاطب قبلت هل ينعقد النكاح بينهما بذلك اذا كان بمحضرة شهود سامعين قولهما فالجواب نعم
ينعقد النكاح بذلك والحال في هـ ذه كافي الخسيرة والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل قال زوجت
ابنتي فلان من ابنك فقال المخاطب قبلت لابني ولم يسمه وله ابنان هل ينعقد النكاح فالجواب انه
لا ينعقد قال في البرازية قال الأب زوجت بنتي فلان من ابن فلان وقال أبو الابن قبلت لابني ولم يسم
الابن وان له ابنتين لا يصح ولو واحد اجاز ولو ذكر اسم الابن أو البنت وقال أبو الابن قات من وان لم يقل
لابني لان الجواب ينضم اعادة ما في السؤال اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن تزويج حبلى من
الزنا هل يصح فالجواب نعم يصح عقده عليها وهي حبلى من الزنا ولكن لا يحل له وطؤها قبل
وضعها قال في الدرر ومع نكاح حبلى من زنا لا دخوله ما تحت قوله تعالى واحل لكم ما وراءكم ولا يكن
لاوطؤ قبل وضعها الا في ما ذكره غيره لا احترام الزاني وهذا اذا كان النكاح غير الزاني وأما اذا كان
ذلك فالنكاح صحيح عند الكل وتصحق النفقة عند الكل ويحل له وطؤها عند الكل اه والله تعالى
أعلم ❊ سئلت فمن تزوج امرأة على شرط أن تعطيه مائة دينار مثلاً فهل لا يصح هذا العقد
فالجواب ان النكاح باقره المثل وليس عليها ان تعطيه ما شرطه قال في البهجة اذا قال الرجل
لا امرأة أتزوجك على ان تعطيني عسكاً هذا فاجابته بالنكاح جاز النكاح بهر المثل ولا شيء له من العبد
لان هذا شرط فاسد وأما جواز النكاح فلان النكاح لا يبطل بالشرط الفاسدة اه معزيا للخسيرة
والله تعالى أعلم ❊ سئلت فيمن قال بمحضر شهود زوجت بنتي فلانة وهي صغيرة فلان القاتب على
المجلس بهر هو وكذا وكذا فاعلم ذلك القاتب في مجلس آخره قال قبلت هل ينعقد النكاح والحال هذه
فالجواب انه لا ينعقد قال في مخ الفقهاء وينعقد النكاح بالايجاب والقبول ومن شرائط الايجاب

والقبول اتحاد المجلس اذا كان الشخصان حاضرين ولو اختلف المجلس لم ينفع قد اه والله تعالى أعلم
 ❖ سئلت عن تزويج أمته القنة لشبهة حملت له في حرمها فهل يجوز ذلك فالجواب ذ تزويجها
 احتياطاً وتزويجها من الوقوع في الزنا جاز قال في البهجة ولا يجوز لولي أن يتزوج أمته يريد به ما في أحكام
 النكاح من ثبوت المهر في ذمة المولى وبقاء النكاح به لا الاعتاق ووقوع الطلاق عليها وغير ذلك
 أما إذا تزويجها متزهاً وطناً حراماً على حبيب الاحتمال فهو حسن اه معرباً بالمضمرات والله تعالى أعلم
 ❖ سئلت فمين وجد بذروجه عيباً كجفرو وقن هل له فسخ النكاح فالجواب ليس به ذلك في
 جامع الفصولين لا يثبت في النكاح فلا ترد المرأة بعيب ما اه والله تعالى أعلم ❖ سئلت عن امرأة
 وكنت رجلاً أن تزويجها من فلان فعلى في اسم أبيها هل لا ينعقد النكاح والحالة هذه فالجواب انه
 لا ينعقد والحالة هذه في الاشياء لو غلط وكبها بالنكاح في اسم أبيها ولم تكن حاضرة لا ينعقد النكاح
 اه والله تعالى أعلم ❖ سئلت اذ كان الرجل يعلم من نفسه انه اذا تزوج نكح زوجته لا يعلم
 بغير ما هل يسعه حينئذ تزويج أخرى فالجواب ما في الاشياء وهذا منه تزويج امرأة أخرى وخاف
 ان لا يعلم لا يسعه ذلك وان علم انه يعلم بينه ما في القسم والنفقة ويجعل لكل واحدة مسكاً على حدة
 جازله ان يفعل وان لم يفعل فهو مأجور لترك الغم عليها اه والله تعالى أعلم ❖ سئلت عن زوج بناته
 الصغيرة بغير تسمية مهر هل يصح هذا النكاح ويجب لها مهر المثل بالوطء فالجواب نعم والمسئلة في
 التتبع والله تعالى أعلم ❖ سئلت هل يصح النكاح بلفظ العطية فالجواب نعم اذا نواه أو قامت
 قرينة تدل على ذلك وفيه من الشهود والمقصود اه من التتبع والله تعالى أعلم ❖ سئلت عن ماتت
 زوجته فتزوج أختها بعد يوم من موتها هل يجوز هذا النكاح فالجواب نعم يجوز هذا النكاح كما في
 الخلاصة وأفتى به حامداً فندى في فتاويه الحامدية والله تعالى أعلم ❖ سئلت عن صغير تزوج نفسه
 بدون إذن وليه هل يكون نكاحه موقفاً على اجازة الولي فالجواب نعم يكون ذلك موقفاً على اجازة
 الولي قال في جامع الصغائر الصغير والصغيرة اذا تزوجا بغير ما بغيران الولي وقف ذلك على اجازة الولي
 فان أجاز جاز ولهما الخيار اذا بلغا اذا كان المميز غير الاب والجد اه والله تعالى أعلم ❖ سئلت ما قولكم
 في امرأة قالت لا تخز زوجتك نفسي فقال قبلت ولم يذكر امرها وذلك بمحض شهدها فهل يصح هذا العقد
 بغير المثل فالجواب نعم والمسئلة في تتبع الحامدية والله تعالى أعلم ❖ سئلت هل يشترط لصحة
 النكاح - مع الشاهدين كلام المتعاقدين فالجواب نعم يشترط لصحة ذلك قال في الخيرية لا يصح
 الذي عليه العاقبة ان - مع الشهود وكلام المتعاقدين بشرط لصحة النكاح اه والله تعالى أعلم ❖ سئلت
 هل التعريف بالمرأة شرط لصحة النكاح فالجواب انه ليس شرطاً لصحته وانما بشرط الحاجة
 عند التباحث ويصح من الاب والابن والزوج سواء كان الاشهاد لها أو عليها على الصحيح لكن يشترط
 في حل اقدام الشاهد على الشهادة عليها عدلان كتعديل العلانية وأما صحة النكاح من أصله فلا يشترط
 فيها التعريف أصلاً فاده في الخيرية والله تعالى أعلم ❖ سئلت عما اذا خطب رجل بنتاً بكر ابنة
 من أبيها وسمى المهر وسمى بينهما ما ينعقد به النكاح نحو قول الابن زوجة كاهوا قول الآخر قلت
 ولم تقر أي نكحها فافتحة الكتاب فهل ينعقد النكاح بينهما والحالة هذه موقفاً حتى اذا نكحها الخيرية بذلك
 واجازته نفذ فالجواب نعم ينفذ النكاح والحالة هذه والمسئلة في الخيرية والله تعالى أعلم ❖ سئلت
 عن رجل له بنت صغيرة خطبها كغفوة مضاهياً أبوها وامتنع من تزويجها له هل للقاضي والحالة هذه
 تزويجها منه فالجواب نعم وقد نظمها ابن وهبان في قوله
 ولوزيغ القاضى ابنة لحي طاعة * يجوز اضلع بعصم ليس ينكر

قال الثوري لابي في شرحه ما منه صورة المسئلة اذا تزوج القاضي صغيرة مع وجود أبيها فان كان له عضل

مطلب في جواز عقد السيد
 على أمته احتياطاً

مطلب لا ترد الزوجة بالعيب
 مطلب غلط الوكيل في اسم
 أب موكلته لا ينعقد

مطلب اذا خاف أن لا يعلم
 لا يسعه التزوج بأخرى

مطلب يصح النكاح بدون
 تسمية مهر

مطلب ماتت زوجته
 فتزوج أختها بعد يوم جاز
 مطلب تزوج الصغير نفسه
 بالاذن توقف

مطلب - مع الشهود وكلام
 المتعاقدين شرط لصحة
 النكاح

مطلب التعريف بالمرأة
 ليس شرطاً في صحة النكاح

مطلب حري بين الاب
 والمطلب ما ينعقد به النكاح
 انصد موقفاً

مطلب اذا مضاهى أبوها
 تزويجها القاضي

جاءوا بعضهم قال يجوز بدون عرض وهذا غير صحيح لانه مع العضل صح لدفع الظلم وفيه اشارة الى ان غيره لا يزوجه الا ينتقل الى قريب بعده مع العضل قال ولي رساله تهتمها كشف العضل فبين عضل تضمن سالوا عنها ابو هاشم فزوجهما القاضي لا الجسد بالاجماع اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن أمر غيره ان يزوجه ابنته الصغيرة من فلان فزوجهما بحضور رجل والاب حاضر هل يصح هذا النكاح **فالجواب** نعم يصح هذا النكاح قال في التنوير أمر الاب رجلان يزوجهما صغيرته فزوجهما عند رجل أو امرأتين والجل ان الاب حاضر صح لانه يجعل عاقدا حكمه والا لا اه مع مزيد من شرح العلائي قوله والا لا أي وان لم يكن حاضر الا يصح اه من الرد والله تعالى اعلم **سئلت** عن الرضاع ثم ثبت شرعا **فالجواب** انه ثبت به ثبوت به المال من رجلين أو رجل وامرأتين قال في الدر المختار والرضاع حجة حجة المال وهي شهادة عدلين أو عدل وعدلين لكن لا تقع العرقه الا بتفريق القاضي لتضمنها حق المبد اه قال محشمه المحقق ان عايدن وأفاد أنه لا يثبت بنجر الواحد امرأه كان أو رجلا قبل العقد أو بعده اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل تصدق بنفسه عليك على وجه النكاح فقال قبلت بمحض من النعم ودهن ينعقد النكاح بذلك **فالجواب** نعم قال في الخانية روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال كل ما يفيد ذلك ربة في الامة يفيد ذلك النكاح في الحرّة اذا قالت المرأة لرجل عند اليهود تصدقت بنفسه عليك أو وهبت بنفسه عليك على وجه النكاح فيقول الرجل قبلت يكون نكاحا وكذا لو قالت ما كنت بنفسه أو قبل لها رجل ما كنت بنفسه فقال ما كنت يكون نكاحا ولو قالت بعت بنفسه منك كذا فقال اشترت أو قبلت يكون نكاحا في الصحيح وكذا لو باع الرجل ابنته بشهاة اليهود يكون نكاحا وكذا لو قالت المرأة ترستك نفسي فقال قبلت اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن أرسل رسولا الى امرأة ان تزوجهك كذا قالها الرسول بمحض شاهدين قالت قبلت بذلك هل ينعقد النكاح بينهما **فالجواب** نعم ينعقد النكاح بينهما والحال ما ذكر وفي الخانية ولو أرسل الرجل اليه رسولا أو كتب اليها كتابا ان تزوجهك على كذا فقبلت بمحضرة الشاهدين ان سمعا كلام الرسول أو قرأ الكتاب عليهما ما قبلت جاز وان لم يسمعا كلام الرسول أو لم يقرأ الكتاب عليهما ما قبلت لا يجوز وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يجوز ذلك اه **تنبه** لا ينعقد النكاح بلفظ المتعة وهي باطله عندنا لا نفيد الحل خلافا لابن عباس ومالك رضي الله تعالى عنهما وتفسيرها ان يقول الرجل لامرأة اتمتع بك كذا من المال كذا مدة فرفضت فانه لا نفيد الحل ولا يقع عليه طلاق ولا ايلاء ولا نفاه وروى ابن ابي عمير ما صححه اه والمعرف في كتب السادة المالكية ان نكاح الشغار باطل لا يفيد الحل فذهب كذهبينا والله تعالى اعلم نعم به ركني هذا رأيت في رد المحتار ما نصه ثم ذكر في الفتح انه تحريم المتعة وانه كان في حجة الدواع وكان تحريم تأييد لا خلاف فيه بين الائمة وعلما الامصار اذ اطلقوا في النسيئة ونسبة الجواز الى مالك كما وقع في الهداية غلط اه **فائدة** في نكاح الشغار باطل عند السادة المالكية ويصح عندنا بهر المثل قال في الرد نقلا عن الفتح وهو ان يجعل بضع كل من المرأتين مهر للآخرى اه والله تعالى اعلم **سئلت** هل يصح تعاقب النكاح بالشرط **فالجواب** لا يصح قال في الدر المختار والنكاح لا يصح تعاقبه بالشرط كزوجهك ان رضيت أي لم ينعقد النكاح لتعليقه بالشرط غاي القواعد وغيرها اه قال في الرد المراد ان النكاح المعاقب بالشرط لا يصح لا ما يوجهه ظاهر العبارة من ان التعاقب يلغى ويبقى العقد صحهما اه والله تعالى اعلم **سئلت** هل يبطل النكاح بالشرط الفاسد **فالجواب** انه لا يبطل به قال في التنوير لا يبطل بالشرط الفاسد ويبطل بالشرط دونه الا ان يدفعه بشرط كائن لا يحل ويكون ثمرة فافيه فقد في الحال كان خطب بنتا لابنه فقال أبوها تزوجه من فلان فكذبته فقال ان لم أكن تزوجه فلان فقد تزوجه كما لا ينك قبل ثم علم كذبه انه عقد لتعليقه

مطلب فيمن أمر غيره ان يزوجه ابنته الصغيرة

مطلب بيبث الرضاع ما يثبت به المال من عدلين أو عدل وامرأتين

مطلب قالت تصدقت بنفسه عليك الخ

مطلب قالت بعت نفسي منك كذا الخ
مطلب أرسل رسولا الى امرأة ان تزوجهك

مطلب في المتعة

مطلب في نكاح الشغار

مطلب لا يصح تعاقب النكاح بالشرط

مطلب لا يبطل النكاح بالشرط الفاسد

مطلب تزوجها على ان
لامهر لها مع النكاح بهر
المثل
مطلب ادعت رد النكاح
عند عليها والزواج يدي
الاجازة

مطلب في صغيرين
زوجهما اوليهما

مطلب في نكاح المسلم
كتابية

مطلب قالت بعد موت
زوجها زوجني أبي بأمري
الخ

مطلب ماتت امرأته
تتزوج أختها بعد يومين
مطلب تزوجها على ان
مسئلة فظهرت كتابية

بوجود اه مع مزيج من شرحة للعلائي ومثل الشرط الفاسد الذي يبطل دوز النكاح ما اذا تزوجها
على ان لا يكون لها مهر عليه فيصح النكاح ويفسد بشرط ويجب مهر المثل اه والله تعالى أعلم
سئلت عن البالغة تزوجها أبوها وهي لا تعلم ثم اختافت مع الزوج فهو يدعي انها أجازت النكاح
عند ما علمت وهي تدعي انها ردت عند ما علمت وأق كل سنة فأق البيتين تقدم فأجواب ان ينفذها تقدم
قال في الخلاصة ولو أقام الزوج البينة على الاجازة والمرأة على الرد فيبنيها أولى اه والله تعالى أعلم
سئلت عن له بنت البالغة تزوجها بدون علمها فلما سمعت بادت بالرد فهل يرد النكاح ويبطل
بردها فوراً فأجواب نعم قال في الفتاوى المهدية لا ينفذ نكاح الحرة البالغة بغير اذن اورضاها
واجازتها فحيث لم تاذن بالنكاح ولم تجزها به صدوره وورده بطل اه والله تعالى أعلم سئلت
في صغيرين تزوجهما من بعضهما اوليهما فهل ينعقد بينهما النكاح ويتوارثان فأجواب نعم ينقد
بينهما النكاح بالايجاب من ولي أحدهما والقبول من الآخر كما أفق بذلك على أقدي رحمه الله تعالى
ونقل الكفوي عن البداية ما نصه ويجوز نكاح الصغير والصغيرة اذا تزوجهما الولي ونقل أيضاً ما نصه
واذا مات أحد الزوجين قبل البلوغ رثته الآخر اه والله تعالى أعلم سئلت هل يجوز نكاح
الكتابية فأجواب نعم قال في التنوير وضع نكاح كتابية مؤمنة بنبي مقرة بكتاب قال شارحه
العلائي وان اعتقدوا المسيح الها وكذا حل ذبيحتهم على الذهب اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل
زوج بنته البالغة من آخر ومات ولم يعلم رضاها فكيف الحكم فأجواب انها اذا قالت بعد موته
زوجني منه أبي بأمري وأنكرت وورثة الزوج فالقول قولها فلها الميراث والمهر وعليها العدة ولو قالت
زوجني أبي بغير أمري فبأنني فأجرت وأنكرت وورثة الزوج الاجازة فالقول قول وورثة الزوج ولا مهر لها
أفاده في الخلاصة والله تعالى أعلم سئلت عن ماتت زوجته فترجع أختها الخالصة من الموانع
بعد يومين أو ثلاثة فهل يجوز هذا العقد والحالة هذه فأجواب نعم يجوز هذا العقد والحالة هذه كافي
تقع الحامدية والله تعالى أعلم سئلت عن تزوج امرأة على انها مسلمة فظهرت كتابية فهل له
لفسخ فأجواب ان هذا السؤال رفع لقارئ الهداية فأجاب عنه بقوله ليس له الفسخ اه والله تعالى أعلم

باب الاولياء والاكفاء

مطلب يشترط في نكاح
الصغير الولي

مطلب ادعت ان أباهما
زوجها وأجازت

مطلب تزوجها أبوها
برضاها من غير كف ولم
المقد

مطلب سكوت البكر رضى
مطلب صغيرة تزوجها
مع وجود أبيها له الرد

سئلت هل يشترط في نكاح الصغير الولي فأجواب نعم قال في الدر المختار وهو أى الولي شرط
صحة نكاح صغير ومجنون وورق لا مكففة فتد نكاح حرة مكففة بالرضى ولي له اذا كان عصبية
الاعتراض في غير الكهة ومالم تادمه ويفتي بعدم جوازها أصلاً في غير الكفو فساد الزمان فلا تحل مطلقة
ثلاثاً نكحت غير كف بالرضى ولي بعدهم رفته آياه وهو المختار للفتوى اه باختصار وتصرف والله تعالى
أعلم سئلت عن بكر بالغة رشيدة قالت تزوجني أبي من فلان بغير أمري ولما بلغني الخبر رضيت
وأجرت وقد مات زوجي وطلبت حصتها من تركته وأنكرت الورثة الاجازة فهل لاتصدق المدعية
في دعواها الاجازة فيكون القول للورثة جوابكم شافياً تزوجها فأجواب انها لاتصدق ويكون القول
قول الورثة قال في الدر المختار ولو قالت بعد موت زوجني أبي بأمري وأنكرت الورثة فالقول لها فترث
وتعتد ولو قالت بغير أمري لكانت بلقي فرضيت فالقول لهما اه والله تعالى أعلم سئلت في الأب
اذا تزوج بنته البالغة برضاها من غير كف هل يكون العقد لازماً فأجواب نعم كاتفقه الكفوي
وهذه عبارته معربة الى الحاموي قال واذا تزوج أحد الاولياء بنته برضاها من غير كف يلزم العقد
ولا يكون للباقي الاعتراض اه والله تعالى أعلم سئلت عن البكر البالغة اذا تزوجها اوليها فعمات
بذلك فسكت هل يكون سكوتها رضى فأجواب نعم كافي قاضي خان والله تعالى أعلم سئلت

عن صغيرة لها عم فزوجها مع وجود أبيه انذار الاب النكاح عند علمه به هل يرتد النكاح برده فالجواب
نعم يرتد رد الاب حيث لم يكن غائباً عن منزله بقوت الكفو والطالب بانتظاره والمسئلة في الخيرية
والله تعالى أعلم **سئلت** عن صغيرة لها ابن عم عاص فزوجها من نفسه هل يصح ذلك فالجواب
نعم والمسئلة في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن صغيرة عضها أبوها عن تزويج من هو
كفو غير المثل فن تزوجها منه والحالة هذه فالجواب اذا عض الاب فله اضي أن يزوجه حيث
لاولى لها غير ذلك ينبغي ان يامر الاب بتزويجها فان امتنع ناب منها فيه اه تنقيح **سئلت** عن
الصغيرة والصغيرة اذا تزوج نفسه بغير اذن وليه هل يتوقف أو ينفذ فالجواب انه يتوقف على اجازة
ولييه كافي أحكام الصغار وهذه عبارة الصغيرة والصغيرة اذا تزوجا أنفسهما بغير اذن الولي توقف ذلك على
اجازة الولي فان اجازة جاز وطه الخيار اذا باقا اذا كان المجرى غير الاب والجد اه والله تعالى أعلم
سئلت عن حرة أصلية تزوجت بعقيق غير كف هل لا ينعقد هذا النكاح فالجواب نعم لا ينعقد
هذا النكاح على المفتي به وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة قال في البصر المفتي به رواية الحسن عن الامام
من عدم انقضاءه أصلاً اذا كان له اولي ولم يرض به قبل فلا يفيد الرضى بعده اه من التنقيح والله تعالى
أعلم **سئلت** عن صغيرة تزوجها أبوها في حال مرضه لرجل كفوءهم معتز فهل يكون النكاح
صحياً يقع به التوارث اذا مات أحد هما ولا يقدح فيه كون الاب مريضاً فالجواب ان النكاح يكون
صحياً ولا يقدح فيه مرض الاب حيث كان سالم العقل كما أجابه في الخيرية عن مثل هذا السؤال
واذا كان كذلك يقع به التوارث كما هو شأن كل نكاح صحيح والله تعالى أعلم **سئلت** عن صغيرة
لا عاص لها ولها أم تريد أن تزوجه فهل لها ذلك فاجبت به ان لها ذلك حيث لا عاص قال في التنوير
فان لم يكن عصبة فالولاية للأم ثم للأخت لآب وأم ثم لاب ثم لولد الأم ثم لذوي الارحام ثم للسلطان
ثم لقاض نص له عليه في مشوره اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن فضولي تزوج رجلاً امرأه
بلاذنه وقبل ان يجيز الرجل أو يرد فسخ الفضولي هل يفسخ النكاح بفسخه فالجواب لا يفسخ
بفسخه قال في الدر المختار الفضولي قبل الاجازة لا يملك نفق النكاح بخلاف البيع اه والله تعالى أعلم

مطلب زوج ابن العم
الصغيرة من نفسه جاز

مطلب صغير زوج نفسه
توقف على اذن وليه

مطلب في حرة تزوجت
نفسها من عقيق

مطلب زوج الاب صغيرة
وهو مريض صح

مطلب للأم التزويج حيث
لا عاص

مطلب الفضولي قبل
الاجازة لا يملك النقص

باب المهر

سئلت مراراً عن تزويج بكر أو الفتى ودخل عليها وزعم انه وجدها ثيباً وهي تكذبه وتزعم انه اقض
بكرتها فما حكم الله تعالى في هذه المنازلة فالجواب ان الحكم في هذه المنازلة وجوب المهر عليه كاملاً
والقول قولها في البكارة لثبوت العار عنها واذا زعمت انها بغيه يمزور ولا يقبل قوله في حقها وان قد نفى بصريح
الزنا وجب عليه اللعان بطلان ما فاده في الخيرية وقال في جواب حوال آخر ما نصه لا عبرة بقوله وجدتها
ثيباً لانه لو وجدها كذلك حقيقة فعليه كمال المهر على ما عليه الفتوى وبأس له خيار الفسخ به ولا يلزم من
الثبوت الزنا لان البكارة تزول بوثبة أو حيضة أو كبر سن أو نحو ذلك فلا يلزم المرأة ثبوت ومن فعل به اشياء
عما ذكره قد عصى الله تعالى والقول قول المرأة والحال هذه والمهر جيبه تقرر بالخلوة الصحيحة
واذا زعمت انها زنا وطالبته وجب اللعان اه والله تعالى أعلم **سئلت** ماؤه وليكم في رجل طلق زوجته
طلأاً رجعها ثم عقد عليها في العدة وسمى لها مهر فهل يجب عليه هذا المهر اولاً ولا يكون النكاح المذكور
رجعة فالجواب انه يكون مراً جعاً لا يملك ولا يجب عليه المهر كما فتي بذلك في نتيجة الفتاوى وفي
نحوها للسيد حافظ معز بالجواهر الفتاوى ما نصه ولو تزوج المطلقة الرجعية فانه يصير مراً جعاً ولا يجب
المال لان نكاحها مجاز عن الرجعة في القول الصحيح اه وفيها أيضاً نقل عن مجمع الفتاوى ما نصه ليس
في الرجعة مهر لانها استدامة النكاح ولهذا لا يشترط رضاها ولا رضى الولي اه والله تعالى أعلم

مطلب فمن زعم انه وجدها
ثيباً

مطلب تزويج مطلقة
رجعياً في العدة يكون
مراً جعاً ولا مهر

مطلب في دعوى المهر
المجهل بعد تسليم نفسها

مطلب شرط البكارة
فوجد هاتين الزمته كل المهر

مطلب في ان مهر السر
هو المعتبر

مطلب تزوجها على فرس
زومه الوسط

مطلب يثبت للولي القسح
اذا تزوجت بغير كف

مطلب للزوجة طالب
المجهل قبل الدخول

مطلب يجب مهر المثل
بالوطء في النكاح الفاسد

مطلب زوجها ابوها بدون
توكيل خاتمت قبل الاجازة

مطلب له نقل زوجته الى
مادون مسافة القصر

مطلب هل تجبر على السفر
معه الى مسافة القصر

سئلت عن رجل تزوج امرأته مهر بعضه مجهل وبعضه مؤجل ودخل بها ثم قامت تدعى عليه بجملته المجهل وتزعم انهم لم يقبض منه شيئا فهل لا تسمع دعواها والحالة هذه فالجواب نعم لا تسمع دعواها المذكورة والحالة هذه وفقرع مثل هذا السؤال للحامد أفندي فأجاب عنه بقوله حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط تجهيله على المفتي به فانها لا تسلم نفسها عادة الا بعد دفع المهر ثم قال ادعت بعد الدخول بجميع مهرها المقدم لا تسمع دعواها بخلاف الدعوى ببعضه فصولين قال المنقح أقول فالمراد هنا الدعوى بكلمة وسبأ في سؤال في دعوى بعضه اه والله تعالى أعلم سئلت عن تزوج امرأته على انهما بكر فوجد هاتين الماهل يلزمه كل المهر المسمى أو مهر المثل أجيبوا بتوجيه وفالجواب ما في الدر المختار وهذا نصه ولو شرط البكارة فوجد هاتين الماهل الكل دور ووجه في البرازية اه وقد نظم هذه المسئلة ابن وهبان بقوله

وان شرط الاب ككاري ليس يعق * من المهر شيئا حيث لا يتبكر

فلو زاد مهر المثل قل بسقوطها * وما شهدوا سر أهول المهر أجدر

اه والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم فيمن تزوج امرأته على فرس لم توصف هل يلزمه الا على أو الوسط فالجواب انه يلزمه الوسط أو قيمته قال في التنوير ولو تزوجها على فرس فالواجب الوسط أو قيمته اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن زوجت نفسها من غير كف هل يثبت لوليها اختيار القسح فالجواب نعم يثبت له ذلك قال في جامع الفصولين فلور زوجت نفسها بغير كف فلا ولاية قصده وهذا لا يتم الا بقضاء وقبول القضاة النكاح قائم بكل أحكامه من طلاق وظهار وتوارث وخيار الولي لا يبطل بسكوته وقامه فيه والله تعالى أعلم سئلت عن طلبة مجهل مهرها قبل الدخول فالجواب ان لها المطالبة به حيثئذ قال في الخبيرة ولا شك ان لها في صورة التسمية المطالبة قبل وجود أحد ما يعني الدخول أو الموت كما هو مصرح به في كلامهم قاطبة وقد أجاب كذلك فيمن تزوجت بدون تسمية مهر فاما المطالبة بمهر المثل قبل الدخول ولله تعالى أعلم سئلت عن تزوج امرأته واجافها بلان كان بالاشهر ودخل بها ووطئها هل يلزمه مهر المثل فاجبت نعم يلزمه مهر المثل بالوطء في القبل ولا يزداد على المسمى قال في الدر المختار ويجب مهر المثل في نكاح فاسد وهو الذي قد شرط من شرائط الصحة كشم وبالوطء في القبل لا بغيره كالخلاء لحرمة وطئها ولم يرد مهر المثل على المسمى رضاها بالخط ولو كان دون المسمى لم مهر المثل لفساد التسمية بفساد العقد اه والله تعالى أعلم سئلت عن زوج بته البكر البالغة بدون توكيل منها ولا علم فقبل ان تميز أو تزومت وقد كان الاب قبض مهرها فهل يكون النكاح غير صحيح ورد الاب المهر لصاحبه فالجواب نعم كما في تنقيح الحامدية والله تعالى أعلم سئلت هل للزوج أن يسافر بزوجته الى مادون مسافة القصر فالجواب نعم قال في الوقائع المصرية للزوج نقل زوجته الى مادون مسافة القصر ويجب عليها طاعته في ذلك فان امتنع عن ذلك تكون ناشئة لانفقة لها مادامت كذلك اه والله تعالى أعلم سئلت عن الرجل يريد ان ينقل زوجته الى مسافة القصر وهي غتتم ولا ترضى هل تجبر فالجواب انه قد اختلف الاقناع في هذه المسئلة واختار في التنوير انه اذا وطئها مهرها كاملا وكان الطريق مأمونا يسافر بها او افلا وهذه عبارة مع شرحه للسلافي ويسافر بها بعد أدائه كله مؤجلا ومهلا اذا كان مأمونا عليها والا يؤد كله أو لم يكن مأمونا لا يسافر بها وبه يقتضي كما في شروح الجمع واختاره في ملتقى الجمع ومجمع الفتاوى واعتمد المصنف وبه أفتى شيخنا الرمي لكن في التهر والذي عليه العمل في ديارنا انه لا يسافر بها جبرا عليها وخزم به البرازي وغيره وفي المختار وعليه الفتوى وفي الفصول يقتضي بما يقع عنده من المصلحة اه وقد مال في رد المختار الى ما في الفصول من تفويض الامر الى المفتي حيث قال بعد كلام طويل فتعبد تفويض

الامر الى المفتي وليس هذا خاص بهذه المسئلة بل لو علم المفتي انه يريد نقلها عن محله الى محله اخرى في
البلدة بعدة عن اهلها القصد اضرارها لا يجوز له ان يبينه على ذلك اه وهو حسن ثم رأيت انا
العباسي مفتي مصر حفظه الله تعالى أفنى بهدم جبرها على السفر معه بعد ايفائها مهرها قال والذي عليه
المعمل في ديارنا عدم جبرها على ذلك ولو كان ما مونا عليه اسماني هذا الزمان الذي كثرت فيه الفساد وعدم
الخوف من رب العباد اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن رجل تزوج امرأة ولم يسم لها مهر فهل لها
مطالبته مهر المثل والحالة هذه قبل الدخول فاجواب ان هذا السؤال في الخبرية بكوابه وصورة
السؤال اذا تزوج رجل بنت زيد ولم يسم لها مهر اهـ لهما المطالبة بمهر مثلها او يقال لها صبرى حتى
يطأك أو يموت والجواب عنه هكذا هذه المسئلة صرح بها الزياهي والكمال وابن ملاح وابن الساعاتي
وصاحب كمال الرواية وغيرهم قال الزياهي في شرح قوله وان لم يسمه أو نفاها فلها مهر مثلها أى وان لم يسم
لها مهر في العدة أو نفاها فلها مهر مثلها ان وطئ أو مات عنها وكذا اذا ماتت هي عنه لان الواجب بالعدة
في مثله مهر المثل ولهذا كان لها ان تطالبه به قبل الدخول فيستأكد ويقر بموت أحدهما أو بالدخول
وعامة في الخبرية والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن تزوج صغيرة وأبى أبوها ان يسلمها فهل يجبر الاب
على تسليمها فاجواب لا يجبر على ذلك قال في البرازية ولا يجبر الاب على دفع الصغيرة الى الزوج
ولكن يجبر الزوج على ايفاء المهر فان زعم الزوج ما اتهمه الزمان وأنكر الاب فالحق في ربح النساء
ولا يعتبر السن اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن رجل تزوج ابنة الصغير امرأة ضمن عنه المهر هل
لزوجته مطالبة الاب بالمهر والحال ما ذكر فاجواب نعم لهما المطالبة به قال في التنوير وضع ضمن
الزنى مهرها ولو صغيرة وتطالبه ان شاءت فان اذى رجوع على الزوج ان ايسر ولا يطالب الاب بمهر ابنة
الصغير الفقير اذا تزوجه امرأة الا اذا ضمنه كافي النفقة اه والله تعالى أعلم

مطالب هل يجبر الاب على
تسليم الصغيرة لزوجها

مطلب لزوجة الابن
مطالبة الاب بالمهر اذا ضمنه

﴿كتاب الطلاق﴾

❦ سئلت عن رجل طابت منه زوجته الطلاق فقال لها ان أرتبني من حقوقك على فانت طالق
فقالت في المجلس أرتبك على عليك من الحقوق هل يقع الطلاق فاجواب نعم يقع الطلاق والحالة
هذه والمسئلة في فتاوى قارئ الهداية ونص ما فيها هكذا سئل اذا قال الرجل لزوجته ان أرتبني عليك
على فانت طالق فقالت أرتبك أو أرتك الله تعالى ولم يكونا على ان مقدار الحقوق فهل يقع الطلاق
وتصح هذه البراءة أم لا أجاب اذا قالت في مجامعها أرتك أو أرتك الله تعالى صحة البراءة ووقع الطلاق
سواء علموا أو أحدهما مقدار الحقوق أم لم يعلما لان البراءة من الجهولان صحيحة عندنا اه والله تعالى أعلم
❦ سئلت عن رجل له زوجة تاركة له مالا وكلمها امرها بالانفراد بالاباء اعانها فهل يجب عليه
خلاقها فاجواب لا يجب عليه ذلك ولكن يستحب قال في الدر المختار بعد كلام بل يستحب يعني
الطلاق لو مؤذية أو تاركة مالا اه غاية ومفاده ان لا اثم مما تارة من لا تصلى اه والله تعالى أعلم
❦ سئلت فيمن ادعى عليه مال فانكره وحلف بالطلاق انه ليس عليه فاقام المدي بینه عادلة وحكم
بلمه فهل يحث في الطلاق فاجواب انه يحث قال في الشافية ادعى عليه ألفا فاقام المدي بینه
ان كان لك على ألف فامرأتى طالق وقال المدي ان لم يكن لي عليه ألف فامرأتى طالق فاقام المدي بینه
على حقه وقضى القاضي فترق بين المدي عليه وبين امرأته وهذا قول أبي يوسف وأحمد والرواتبين عن محمد
وعليه الفتوى اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن رجل تشاجر مع زوجته فتناول ثلاث حصيات
بنوى بها الطلاق الثلاث ولم يتلف على يد له لا صريح ولا كناية هل يقع عليه الطلاق بذلك أم لا
فاجابت بمكانه لا يقع عليه بذلك لانه قد ركنه وهو اللفظ قال في الدر المختار وركنه لفظ مخصوص حال عن

مطلب طلقها ان أبرأتها
من الحقوق

مطلب لا يجب عليه طلاق
زوجته التي لا تصلى

مطلب حلف بالطلاق ان
لا دين عليه فثبت الدين
بالينة

مطلب ناولها ثلاث حصيات
بنوى الطلاق الثلاث
لا يقع

الاستفتاء اه قال في الرد بعد كلام وبه ظهور ان من تشاجر مع زوجته فأعطاه ثلاثة أبحار بنوى
الطلاق ولم يذ كر اعطاء الاصرى محال ولا كناية لا يقع عليه كما تقي به الخبر الرمل وغيره اه والله تعالى أعلم
سئلت ما قولكم في طلاق المكره هل هو واقع فالحجواب نعم هو واقع وسنده قول التنوير
يرفع طلاق كل زوج بالغ عاقل ولو عبدا أو مكرها اه والله تعالى أعلم سئلت عن طلاق السكران
هل يقع فالحجواب نعم يقع دل في الدر ولو بنيذا أو حشيش أو أفيون أو ينج زجرا به يقتي والله تعالى أعلم
سئلت عن رجل قال لزوجته أنت طالق لا يردك مفت ولا قاض هل يكون الطلاق الذي كور
رجه أو لا يخرج به عن الرجعي قوله لا يردك قاض ولا مفت فالحجواب انه رجعي ولا يخرج به عن كونه
كذلك قوله لا يردك كور والمسئلة في الغيرية من أوائل كتاب الطلاق والله تعالى أعلم سئلت عن
طالق زوجته ومات فادعت انه طلقها رجعه فترث ورثته بدمعون انه بائن لا نرث فمن يكون القول
قوله فالحجواب ان القول قولها لانهم بدمعون حرمانها من الارث وهي تنكروا على الورثة البينة
كافي الغيرية والله تعالى أعلم سئلت عن قال عني الطلاق لا ضرب زيد اليوم فزال اليوم ولم يضربه
فهو يقع الطلاق بهذه الصيغة عند الحنف فالحجواب نعم اذا مضى اليوم ولم يضربه وقع عليه الطلاق
دل في الدر المختار ومن الافاظ المسئلة طلاق بلزني والحرام بلزمني وعلى الطلاق وعلى الحرام
فيقع البينة للمعرف اه وقد نقل المحقق ابن عابدين عن المحقق ابن الهمام ما نصه وقد تعرف في عرفه اني
الحلف الطلاق بلزمني لا أفعل كذا يريد ان فاته لزم الطلاق ووقع فيجب ان يجري عليهم لانه صار بمنزلة
قوله ان فاته فانت طالق وكذا تعرف اهل الارياك الحلف بقوله على الطلاق لا أفعل اه قال
ابن عابدين وهذا صريح في انه تعليق في المعنى على فعل الحلو في عليه بقوله العرف وان لم يكن فيه أداة
تعلق صريحا اه والله تعالى أعلم سئلت مرارا ما يقولكم فيمن قال لزوجته أنت طالق وسكت
بلا عذر ثم قال ثلاثا وبالله ثلاث هل يكون ثلاثا فلا تحلل له حتى تنكح زوجا غيره أو لا يكون ثلاثا
بل واحدة فالحجواب انه لا يكون ثلاثا بل هو واحد لا غير في رد المختار نقلا عن البحر ما نصه فلو قال
أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا فواحدة ولو انقطع النفس أو أخذ انسان فمتم قال ثلاثا على الفور وثلاث
اه والله تعالى أعلم سئلت عن قال عني البين لا أفعل كذا وهو من أهل بلدة جرى عرفهم بالحلف
به يعمون به الطلاق لا غيره هل يقع عليه الطلاق بهذه الصيغة مع جريان العرف بذلك فالحجواب نعم
يقع بها الطلاق عند تحقق الحنف فانما في معنى التعليق فكأنه قال ان فعلت كذا فمضى الطلاق قال
سدي أحد الظهطاوى على عني يحتمل الطلاق وغيره لانه يكون به والله تعالى حيث نوى الطلاق مما
ينتهى وكانه قال على الطلاق لا أفعل كذا وتقدم ان على الطلاق من التعليق المعنوى وما في فتاوى
لطوري من تخصيصه بالطلاق للمعرف كلال المسلمين على حرام اه قال ابن عابدين والحاصل ان على
عني ليس كناية وليس صريحا لا ما لا يستعمل اذ في الطلاق وهذه ليس كذلك وهو ظاهر اكن افظ
اليمين جنس من أفراد الحلف بالطلاق فاذا عينه بالنية صار كأنه قال على حلف بالطلاق لا أفعل كذا
وهو لو صرح بهذه المنوى صار حالها بالاعم اذا أريد به الاخص ثبت حكم ذلك الاخص والاختصاص
طلاق صريح يقع به واحدة رجعية لا بينة وفي أيمان الزانية قال في حلف أو قال في حلف بالطلاق
ان لا أفعل كذا ثم فعل طهفت وحنث وان كان كذبا اه ولا يخفى ان الحالف حيث كان عن جرى عرفهم
بالحلف في خصوص الطلاق لزمه الطلاق وان لم ينوه عمدا بالمعرف والله تعالى أعلم سئلت
في رجل طلق زوجته قبل الدخول ثلاث تطليقات دفعة واحدة بقوله أنت طالق ثلاثا هل يقع عليه
والحلف هذه أم لا فالحجواب انه يقع عليها الثلاث فلا تحلل له بعده حتى تنكح زوجا غيره ففي التنوير
قال لزوجته غير الدخول بها أنت طالق ثلاثا وفتن وان فرق بانت بالاولى ولم تقع الثانية اه وكتب

مطلب في طلاق المكره

مطلب في طلاق السكران

مطلب قال أنت طالق

لا يردك مفت ولا قاض

مطلب مات بعد الطلاق

فاذعت انه رجعي

مطلب في الحلف بقوله

على الطلاق

مطلب قال أنت طالق

وسكت بلا عذر ثم قال ثلاثا

مطلب في الحلف بقوله

على البين

مطلب فيمن طلق قبل

الدخول ثلاثا دفعة

مطلب طلقها فان
فاختلفت هي والورثة في
انه رجي أم لا

مطلب في الحلف بقوله
أنت على حرام

مطلب قال روي طالق
فهو رجي
مطلب أخبر أنه طالق وهو
كاذب يقع قضاء
مطلب طلقها على مال ثم
طلقها لثاني طلق

مطلب قال ان ذهبت الى
القاضي للنفقة فانت كذا
فذهبت لذلك وقع

مطلب قال وهو مريض
كنت طلق في العصة الخ

شارحه العلائي عقب قوله وقعن مائه لما تنقرا منه حتى ذكر العدد كان الوقوع به وما قبل من انه لا يقع
لنزول الآية في الموطوءة باطل محض منشؤه الغفلة عما تنقرا ان العبرة لعدم موم اللفظ لا بخصوص
السبب وحده في غرر الافكار على صكونه امتعزة فلا يقع الا الاولي فقط اه ونفس محسبه الحق
ابن عابدين عن الامام محمد بن الحسن الشيباني مائه واذا طلق الرجل امرأته لثانيها فقد خالف السنة
وأثم وان دخل بها أو لم يدخل سواء باعنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن مسعود
وابن عباس وغيرهم اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن رجل طلق زوجته ثم مات قبل تمام العدة
فادعت انه طلقها طلق رجعية فترث وزعم الورثة انها طلقت بائنا فلا ترث كيف الحكم ❦ فاجبت ❦ في
الخبرية عن مثل هذا السؤال القول قولها فترث لانهم يدعون الحرمان وهي تنكر فيكون القول قولها
بيمينها وعلى الورثة البينة اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن كرا فظ الطلاق بقوله أنت طالق
أنت طالق أنت طالق مثله هل يقع عليه الكل أو واحدة فقط ❦ فاجبت ❦ بانه يقع عليه الكل قضاء فان
نوى واحدة يدين قال في الدر المختار كرا فظ الطلاق وقع الكل وان نوى التاكيد يدين اه قال محسبه
قوله وان نوى التاكيد يدين أي وقع الكل قضاء وكذا اذا اطلق أشباه أي بان لم ينسأ استأفلا ولا تكيدا
لان الأصل عدم التاكيد اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن رجل تزوجته أنت على حرام هل يقع
عليه بهذه الصيغة طلاق بأن أوريجي فالحجاب ان الواقع بهذه الصيغة بأن لا رجي وذلك ان لفظ
حرام معناه عدم حمل الوطوء ودواعيه وذلك يكون بالابلاء مع بقاء العدة وهو غير مزمع ارف ويكون
بالطلاق الراجع للعدة وهو قسمان بأن رجي لكن الرجي لا يحرم الوطوء فبين الباش هكذا حقه
لمحقق ابن عابدين رجه الله تعالى والله تعالى أعلم ❦ سئلت ما قولكم في من قال لزوجه روي طالق
أو امشي طالق هل يكون رجميا فالحجاب نعم يكون رجميا بخلاف ما لو قال لمار روي فقط فانه كناية
اذ هو كاذب كما صرح به في البصر اه من تنقج الحامدية والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن أخير كاذبا
انه طلق زوجته هل لا يقع عليه الطلاق فالحجاب انه يقع عليه قضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى
قال في البصر الاقرار بالطلاق كناية يقع قضاء لا ديانة اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت في من طلق زوجته
على مال دفعته ثم انه في ذلك اليوم طلقها لثانيها هل يقع الثلاث فلا تحل له الا بعد زوج غيره
فالحجاب نعم كاني الحامدية عن فتح القدير والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن حاضبا بالطلاق لا يدخل
دار فلان ثم طلقها واقتضت عدتها ثم عقد عليها ثم دخل الدار المحلوف عليها هل يقع عليه ذلك الطلاق
المعلق على الدخول فالحجاب نعم يقع عليه والحالة هذه قال في الكنز والملك بعد اليمين لا يبطلها
أي زواله بدون الثلاث بان طلقها بعد التاميق واحدة أو اثنتين فانقضت عدتها ثم تزوجها ثم وجد الشرط
طلقت اه مع زيادة من البصر والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن رجل أراد السفر فقال لزوجته ان ذهبت
الى القاضي حال غيابي وطلبت منه تقدير نفقتك على فانت طالق وسافر هو فذهبت الى القاضي وطلبت
منه تقدير النفقة فهل يقع طلاقها بوجود الشرط المذكور فالحجاب نعم يقع وقد سئل قارئ الهداية
عن رجل قال اذا حضرت زوجته اني بخمس قاض وأخبرت اني سافرت عنها مدة كذا كانت اذ ذلك طالفا
افعل اذا وجد الشرط يحكم الحنفى بطلاقها اجاب اذا أقامت البينة على الزوج بذلك ووجد الشرط وجد
الشرط ولا يحتاج فيه الى حاكم وله ان يتزوج اذا انقضت عدتها اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن
رجل أقر في مرض موته انه كان طلق زوجته في الصحة بالثلاث وأنكرت الزوجة ذلك ثم مات فهل ترثه
والحالة هذه فالحجاب نعم ترثه والحالة هذه قال في الهندية ولو قال لامرأته في مرضه قد كنت
طالقتك لثاني الصحة أو قال جاءت أم امرأتى أو ابنة امرأتى أو قال تزوجتها بغير شهود أو كان بيننا
إرضاع قبل المسكاح أو قبل تزوجتها في العدة وأنكرت المرأة ذلك بانتهى وله الميراث فان صدقته

فلا مبرأ لها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل عقد على امرأة واختلق بها ولم يطأها ثم طلقها ثلاثاً ثم مات فهل لا ترثه والحالة هذه فالجواب نعم لا ترثه في الفتاوى المهدية مانعه اذا كان الطلاق الثلاث بعد الخلوة قبل الوطء ثم مات لا ترثه المطلقة المذكورة ولو كان ذلك في مرض الموت بناء على ان الخلوة ولو صححة لا تكون كالوطء في حق الارث وهو المشهور في كتب المذهب فعليه القول اه وفي البرازية لو طأها ومات وهي في عدة الخلوة لا ترث اه وفي الرد عن الرجل طلقها في مرضه بعد الخلوة بالصحة قبل الوطء ومات في عدتها لا ترث وبه جزم الطوائف فيما كتبه على هذا التمرح وقرره عليه تلميذه حامد أهدى العمادى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل طلق زوجته ان يطلقها فقال له أنت طالق ان لم تتزوجي بفلان فأتى بفلان فوقع عليه الطلاق والحالة هذه فالجواب ما في رد المختار من قوله في فتاوى الكاظمي عن فتاوى المحقق عبد الرحمن المرشدي أنه سئل عن قال له زوجته أنت طالق ان لم تتزوجي بفلان فأجاب لا تخاف في ان مراد الزوج بهذا التعليل انما هو عدم تزوجها بفلان بعد زوال سلطانها عن ما انفصال العصمة وانقضاء العدة وهي حينئذ في غير ملكه فيكون لغوا فيلقوا الشرط ويبقى قوله أنت طالق قاطعاً منجزاً كما اختاره بعض المتأخرين من علماء اليمن وقامه في رد المختار والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل طلق زوجته بغير طهر فطلعت منه فقال له أنت طالق لا طبع لك الدهرم التي طليتها مني غداً ثم لما جاء الغد سعى في أخذ وطيفة من الخمر بنية فيه ادبها فماتت به ذلك وسعى بكل وجه في تحصيلها من هنا ومن هنا حتى مضى الغد ولم يطأها لها فله ان يقع عليه الطلاق والحالة هذه ولا يكون عمره عذراً شرعاً فالجواب نعم يقع عليه الطلاق ولا يكون عدم تخصيصه لياها في ذلك اليوم عذراً قال في الدر المختار بعد كلام ومفاده الحنفية فيمن حلف أن يؤذن اليوم دينه ففجزه فمات وفقد من يقرضه خلافاً لما بحث في البحر اه وأيده محشيه ابن عابدين وأطلق في تحقيقه ثم قال ورويت الرمي نقل عن فتاوى صاحب البحر انه أفتى بالحنفية في مسألة تناهت عنده الى امكان البرهنة وعادة مع الاعصار جهة أو تصدق أو أرت اه وقد سئل عن ذلك مفتي مصر في الحال فافق بالوقوع وانسبته في فتاويه المهدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن حلف له زوجته بالطلاق الثلاث انه لا يشرب الخمر ثم ادعت عليه انه شربها ووقع الطلاق المذكور فأنكر وبجرت عن الاثبات فامرها القاضي بالطاعة وزوجها والمكث معه فهل لا يباح لها اذا كانت متحقة شربه الخمر ان تمكنه من نفسه او بالحالة هذه فالجواب نعم لا يباح له ذلك كما في الفتاوى المهدية وبما رويته هكذا اما اذا وجد الشرط في الواقع ونفس الامر وعلمت ذلك الزوجة الا انها تهر عن اثباته فلا يعمل لها ديانة ان تمكنه من نفسه بل يجب عليه ادفعه عنها بأي حيلة كانت وان كان القاضي يأمرها بطاعته وعدم تمكن نفسه منه ويجبرها على ذلك اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال له زوجته ان طلقك فانت طالق فطلقها فكيف الحكم فالجواب انها طالق طلاقاً من حيث كانت مدخولاً بها قال في الخاتبة رجل قال لامرأته وقد دخل بها اذا طلقك فانت طالق ثم طلقها بغير طهر فطلعت منها طلاقاً اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال له زوجته أنت طالق ان شاء الله تعالى وهو لا يعرف معنى قوله ان شاء الله فهل لا يقع عليه الطلاق فالجواب انه لا يقع عليه الطلاق لان الطلاق مع الاستثناء باطل وعلم المرء وجهه فيه سواء كان في الخاتبة والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل قال له امرأته طلقني فاشأوا اليها بثلاثة أصابع ونوى بمات ثلاث طليقات هل ذلك ثلاث طليقات فالجواب انها لا تطلق ما لم يتلفظ به وكذلك اذا قال لامرأته أنت طالق وأشار اليها بثلاث أصابع ونوى بثلاث طليقات ولم يذكر بلسانه فانما تطلق واحدة كما أفاده الانقروى في فتاويه بتداعى الخاتبة وفي الخاتبة رجل أكره بالحس والضرب على ان يكتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان ابن فلان فكتب امرأته فلانة بنت فلان طالق لا تطلق امرأته لان الكتابة أقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا اه والله

مطلب طلق ثلاثاً بعد
الخلوة قبل الوطء فمات
لا ترثه

مطلب قال لها أنت طالق
ان لم تتزوجي بفلان

مطلب حلف بالطلاق
ليقتضيه أحقها غداً الخ

مطلب حلف لا يشرب الخمر

مطلب قال ان طلقك
فانت طالق فطلقها الزم
اثنان

مطلب قال أنت طالق ان
شاء الله تعالى

مطلب قالت طلقني فاشأوا
بثلاث أصابع بنوي لا يقع

• طلب في طلاق المدهوش

تعالى أعلم • سئلت عن المدهوش هل يعتبر طلاقه أو أجبت ببيان المحقق الرمي رفع إيه سؤال عن المدهوش هذا القطة مثل في طلاق المدهوش هل هو واقع أم لا ومتى يعتبر المدهوش وهل القول قوله في المدهوش فأجاب عنه بقوله صرح في التتارخانية نقلا عن شرح الطحاوي بعدم وقوع طلاق المدهوش وكذا المحقق ابن المهام في فتحه وكذلك المرحوم العلامة الغزالي في مقننه تنوير الابصار واءل انهم أجابوا على ان غير العاقل لا يقع طلاقه الا اذا كان زوال عقله بسبب السكر محاسره معصية فانه يقع طلاقه زواله عندنا فدخل في غير العاقل كل من زال عقله بجنون أو عته أو برسام أو غشاء أو دهنش والجنون داء معروف والعته قلة الفهم واختلاط الكلام وفساد التدبير وذلك بسبب اختلال العقل فيشبه مرة كلامه كلام العقلاء ومرة كلام المجانين والبرسام على من يذهب المايل والذهش ذهاب العقل من ذهل أو وله وغلط من فمده في هذا المحلل بالصبر اذا لا يلزم من النجس وهو التردد في الامر أو الغش ذهاب العقل قال في القاموس دهنش كفرح فهو دهنش نصير أو ذهب عقله من ذهل أو وله اه فلم يدهوش هنا الذهاب العقل بسبب أحدهما فذا علمت ذلك علمت التسوية في الحكم بين طلاق المجنون وبين طلاق من ذكر والحكم في المجنون اذا عرف انه جن مرة فطابق وقال في الجنون فتكلمت بذلك وأنا مجنون ان القول قوله بيمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله كافي الخانية والتتارخانية وغيرهما فظاهر لك من هذا ان المدهوش ان عرف منه الدهش مرة فلقول قوله بيمينه وان لم يعرف لم يقبل قوله قضاء الابينة اذ الثابت بالابينة كالثابت عيانا أو ما يات به يقبل لانه أخبر بنفسه فاعتنم هذا التصريح فانه مقرر اه والله تعالى أعلم • سئلت عن طلاق زوجة غيره بدون ذمة فلما بقه ذلك ردته فهو لا يقع عليه الطلاق والحالة هذه • فأجبت لا يقع عليه طلاق الفضولي الا باجازه كما اتفق بذلك شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى ونقل الكفوي عن جامع الفصولين ان الطلاق كالكساح في حكم الفضولي في الاجازة قول لا وفلا اه والله تعالى أعلم • سئلت عن طلاق زوجته طلاقا رجعيا فهل له مراجعتها في العدة دون ان ترض وما هو الطلاق الرجعي أفيدونا وتوجروا فأجاب أن له مراجعتها في العدة بدون رضاها نقل الكفوي عن البداية ما نصه اذ لم يرض الرجل امرأته تطليقة رجعية فله أن راجعها في العدة رضى بذلك أو لم يرض والطلاق الرجعي هو ما كان دون الثلاث بصرح الطلاق أو بالثلاث الاول من كذباته ولم يصدقه بضرب من الشدة ولم يكن ببقائه مال كافي لائق وهو في المدخول بها كما لا يخفى والله تعالى أعلم • سئلت عن طلاق زوجته رجعيا او قضت عدتها فادعى انه راجعها في اثناء العدة هل يصدق في ذلك فأجاب انه لا يصدق في ذلك حيث اكثرت الزوجة قال في الدرر اتى بعد العدة الرجعة فيها ان صدقته فرجعة لان الكساح ثبت بمصادق الزوجين قال رجعة أولى وان كذبته فلا تامة مدع ولا ينفقه ولا يملك الانشاء في الحال وهي منكورة قال قول قول المنكر اه ولو أقام بينة بعد لعدة انه قد قبل في عدتها فقد راجعها أو قد جاء بها كان رجعة لان الثابت بالبينة كالثابت بالاعادة تفصل الكفوي والله تعالى أعلم • سئلت فم طلق زوجته فضولي فمعه دفع المهر دفع لها مهرها الذي كان في ذمته هل يكون اجازة للطلاق فأجاب لا يكون اجازة كما نقله الكفوي عن العمادية قال لان المهر كان قبل الطلاق واجبا عليه والله تعالى أعلم

(باب الخلع)

• سئلت عن قال زوجته خالعتك فقالت على الفور قبلت فهل يصح الخلع فبين منه الزوجة فأجاب نعم قال في الدرر أوائل كتاب الخلع بخلاف خالعتك بلفظ المفاصلة أو اختا بالامر ولم يسم شيئا فقبلت فانه خلع مسقط حتى لو كانت قبضت البسمل ردت اه والله تعالى أعلم • سئلت عن

• طلب قول خالعتك فقالت

قبلت تم الخلع

• طلب اشتريت نفسك

بتعليقة فقالت اشتريت الخ

ثم اتعت انها عازمة عن الاتفاق وانبتت بجزها وطلبت من الاب نفقة ولده فهل يجبر عليه ما حبت
 فالجواب ان هذه المسألة في التمتع ونفقة تتلاقح التتورر هكذا ولو خالعت على نفقة ولده شهر او هي
 معسرة فطالبت بالنفقة يجبر عليها ثم نقل عن حواشي المطبي على الدر المختار ان ما شرطه يكون ديناً عليها
 أي فله أخذه منها اذا أسبرت قال ونظيره ما لو تركت الولد على الزوج وهربت فله ان يأخذ نفقة النفقة
 منها وكذا الوات الولد قبل عام الوقت له ان يرجع عليه بمحضته اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
 طلق زوجته طلاقاً رجعيًا ثم خالعهما في العدة على مال هل يصح أم لا فالجواب أنه يصح كافي
 الفتاوى الانقروية عن البحر الرائق وهذا القطة لو خالغ الطلقة رجعيًا فانه يصح ويجب المال قال ولو
 خالعهما بال ثم خالعهما في العدة لم يصح وعساه في الفتاوى المذكورة والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن
 دعي خايم زوجته فأنكرته فهل يلزمه الطلاق فالجواب نعم قال في جامع الفصولين ادعي خالعهما وهي
 تنكره فالقول لها طلق باقرار الزوج لانه أقر بطلاق ثم ادعي البطلان أو سقوط المهر وهي تنكره فالقول
 لها وكذا العتق اه والله تعالى أعلم

مطلب طلقها رجعيًا ثم
 خالعهما في العدة

مطلب ادعى الخلع فانكرت
 تطلق

باب العدة

سئلت عن رجل أقر انه طلق زوجته ثلاثاً من ذمة شهر فصدقته على ذلك وزعمت انها حاضت
 ثلاثاً حيض وانقضت عدتها وترى أن تزوج فهل لذلك فالجواب ما في فتاوى قارئ الهداية وهذا
 نصه الذي عليه المتأخرون من علمائنا انها نفقة من وقت الأقرار الآن تقوم بينة على ما صدق عليه
 ومذهب المتقدمين انها ما صدق ان اه وفي التنوير لو أقر بطلاقها من ذمة ان كذبته وجبت من وقت
 الأقرار ولها النفقة والسكنى وان صدقته فكذلك غير انه لا نفقة ولا سكنى اه والله تعالى أعلم
سئلت عن رجل طلق زوجته وهي حاض هل يحسب لها ذلك الحيض فتزيد عليه حيضتين
 وتنقض عدتها أو لا يحسب لها فلا بد من ثلاث حيض بعد الطلاق **سئلت** بانها لا يحسب لها ذلك
 الحيض فلا نفقة له قال في التنوير ولا اعتداد بحيض طلقته اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
 تزوج امرأة قبل الدخول بمات عنها فهل تلزمها العدة فالجواب نعم تلزمها كما أفتى بذلك شيخ
 الاسلام على أنه يدري رجه الله تعالى واستدل له الكفوي بما نقله عن الطحاوي وهذا القطة اذا مات عنها
 زوجها بان ظن ان كانت حرة فعدتها أربعة أشهر وعشرون سواء كانت من حيض أو لا مصابة كانت أو كناية
 صغيرة كانت أو كبيرة مدخولاً بها كانت أو غير مدخول بها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الامه
 اذا حررها سيدها أو مات عنها هل تلزمها العدة فالجواب لا تلزمها ففي البصر والامة اذا اعتقت
 أو مات سيدها لا عدة عليها بالاجماع وفي الدرر بعد كلامه ما نصه احتراز عن فرائض أمة موطوءة غير
 مسنودة اذا عدها عليها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن تزوج منكوبة الغير وهو لا يعلم
 فوطئها هل عليها العدة فالجواب نعم تجب عليه العدة والحالة هذه بخلاف ما اذا علم انها منكوبة
 الغير ووطئها فانها لا تجب عليه العدة ولا يحرم على زوجها وطؤها كافي الخامسة من أوامر المحرمات
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن المطلقة هل لها الخروج من دار طلقته وهي فيها واذا خرجت فهل
 تجبر على العود فالجواب ليس لها الخروج منها ويحرم عليها ذلك لقوله تعالى لا تخرجوهن من
 بيوتهن الآية واذا خرجت قبل انقضائه عدتها تجبر على العود اليها ولو كان خروجها باذن الزوج لان
 الحرمة لا تسقط باذنه حق الله تعالى فلا تخرج لاله الا ولا تهازح الى حين داره فامان لغيره بخلاف
 ما اذا كانت له واذا كان المقتل مستأجراً وكان الزوج غائباً وهي قادوة على دفع الاجرة ليس لها ان تخرج
 منه بل تمكث وتدفع الاجرة وترجع بها عليه اذا كان باذن الحاكم ولا يحمل لاهلها ان يترجها ولو أمرها أبواها

مطلب أقر انه طلقها ثلاثاً
 من ذمة أشهر الخ

مطلب طلقها حاضاً هل
 يحسب لها ذلك الحيض
 مطلب مات عنها قبل
 الدخول لم تلزمها العدة

مطلب حر رآته أو مات
 لا تلزمها العدة

مطلب تزوج منكوبة
 الغير غير عالم فوطئها انلزمها
 العدة

مطلب حصل لطلقة
 انخروج من دار طلقته فيها

مطلب تنقضي العدة
باسقاط جنين استبان
مطلب المطلقة قبل
الدخول والخلوة لعدة
عليها
مطلب تعدد أم الولد إذا
مات مولاها أو اعتقها
مطلب لانصدق ذات
الحيض في انقضاء عدتها
قبل شهرين
مطلب غاب زوجها فأنشأ
ثقة بعونه
مطلب اذا طلقت الصغيرة
تعتد بالشهر
مطلب الحامل تخرج من
العدة بالوضع
مطلب صغيرة بلغت في
أثناء العدة تنقل للحيض
مطلب لان تعدد نكاح
منكوحة الغير أو معتدة
مطلب تزوج معتدة الغير
فترق بينهما ولا يتأبد
تحررها اعتمادا خلافا لما
مطلب أخبرها واحد
بالموت واثنان بالحياة
مطلب مهم فيها يحرم على
العدة

بذلك عليها ان تعصيهما أفاده في الخصيرية والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن طلقت وهي حامل
فاسقطت سقط الجنين خلقه فهل تنقضي عدتها بذلك فالجواب نعم تنقضي عدتها بذلك كافي التنقيح
قال والمسته في البحر من الرجعة ومثله في التتوير اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن طلقت قبل
الدخول والخلوة فهل لعدة عليها فالجواب نعم لعدة عليها كما في التنقيح والله تعالى أعلم
سئلت عن أم الولد اذا ماتت سيدها أو أعتقها وهي عن تحيض هل لا تنقضي عدتها بالابتناء
حيض فالجواب نعم قال في الدرر كذا أم ولد ماتت مولاها أو أعتقها فان عدتها أيضا اذا كانت من
تحيض ثلاث حيض كوامل اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن طلقت ومضى عليها من الطلاق
شهر ونصف فرجعت انما انقضت عدتها بثلاث حيض في تلك المدة فهل تصدق ويحل لها التزوج والحالة
هذه أم لا فالجواب انما لانصدق فيما دون شهرين سبعا على ما في الفتاوى والمسألة في غير ما كتاب
والله تعالى أعلم **سئلت** عن غاب زوجها فأنشأ ثقة بعونه فهل يجوز له ان يعتد بتزوج
فالجواب نعم قال في الفتاوى الهدية المرأة اذا غاب عنها زوجها ثم أخذ بها ثقة أو جماعة بعونه ووقع
في قلبها صدق المخبر فلا بأس ان تعتد بتزوج وهو ذاك في الديانة أما في القضاء فلا يحكم بالموت بدون اثبات
شري لان الحاكم لو لم يثبت تزوج المرأة بعد اخبارها بموت زوجها وانقضت عدتها ولم يثبت الموت عنده
ليس له التصديق حال غيبة الزوج ومن ينوب عنه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الصغيرة
اذا طلقت فهل تعتد بالشهر فالجواب نعم قال في الخاتمة ولو كانت المطلقة صغيرة أو أيسة وهي حرة
فعدتها ثلاثة أشهر اه والله تعالى أعلم **سئلت** في حامل مات زوجها فوضعت بعد موته بمشرة
أيام هل تنقضي عدتها بالوضع وتحل للزوج فالجواب نعم قال في التتوير وشرحه الدرر والمختار وفي
حق الحامل مطلقا وضع جها اه قوله مطلقا أي سواء كان عن طلاق أو وفاة أو تاركة أو وطأ به
اه من الرذوال اصل فيه قوله تعالى وأولات الاحمال أجعلن أن يضعن حملهن فانه تخصيص بقوله تعالى
والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن الآية بغير الحوامل والله تعالى أعلم **سئلت** عن
صغيرة طلقت فاعتدت وفي أثناء العدة بلغت فهل تتم عدتها بالشهر أو تنتقل الى الحيض أجيبوا وتزوجوا
فالجواب ما في الخاتمة وهذا نصه المطلقة الصغيرة اذا اعتدت وبارت في خلال العدة فتمت تسبق
العدة بثلاث حيض مبتوتة كانت أو رجعية وكذا الأيسة اذا اعتدت ببعض الشهر ثم حاضت أو جعلت
تسبق العدة في الحيض بثلاث حيض وفي الحل بوضع الحمل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
نكاح منكوحة الغير أو معتدة هل لانه قد أصلا وهل اذا دخل بها تنجب العدة فالجواب انه
لا ينقض أصلا ولا تنجب فيه العدة بالدخول ان علم انما منكوحة الغير أو معتدة قال في الرد من مجت
المهر مانعه أما نكاح منكوحة الغير ومعتدة فلا دخول فيه لا يوجب العدة ان علم انما الغير لانه لم يقل
أحد بجوازها ولم ينقض أصلا اه في قاعدة كبريت في تفسير العلامة ابن جزي عند قوله تعالى ولا تعزوا
عدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله مانعه ومن تزوج امرأة في عدتها فترق بينهما اتفاقا فان دخل بها
حرمت عليه على التأيد عند مالك خلافا للشافعي وأبي حنيفة واختلف عن مالك في تأييد التحريم
ان لم يدخل بها وان دخل ولم يطأها اه وفي فتاوى الاتروري نقلا عن الخلاصة وحل تزوج امرأة في عدة
الوفاء وجامعها فلما انقضت عدتها تزوجها ثانيا يجوز اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أخبرها
رجل بموت زوجها الغائب واثنان بحياته فما الحكم في ذلك فالجواب قال في الخاتمة امرأة الغائب
اذا أخبرها رجل بعونه وأخبرها رجلان بحياته فان كان الذي أخبرها بعونه شهد أنه عاب موته أو جنازته
وكان عدلا وسمها ان تعتد بتزوج هذا اذا لم يورخا فان أرخا وتاريخ شهر والحياة متأخر فعدتها الأولى
اه والله تعالى أعلم في قاعدة كبريت فيم يحرم على المعتدة الحرة السامة في عدة طلاق أو فرقة سوى الموت لا تخرج

ليس الاوتار، الاضرورة من خوف انه دام أو حرق أو ضاع مال أو ما المتوفى عنها زوجها افتخرج بالنهار
لحاجة الى النفقة ولا تبث الا في بيت زوجها وعن محمد رحمه الله تعالى ان لها ان تبث في غير بيت
زوجها أقل من نصف الليل والمعتبر في ذلك المكان الذي تسكن فيه قبل الفراق وهذه المتوفى عنها زوجها
ان كان بكعبها نصيبا من بيت الزوج بالميراث تسكن في نصيبها فان كان في الورثة من لا يكون محرما
ان أمكنها ان تسكن أو تأخذ ذينها وبين الورثة عجا تسكن في ذلك وان كان لا يكفيها اكل لها ان تخرج
لهذه الضرورة وكذا اذا حافت على مناهي ذلك البيت ثم لا تخرج منه ذلك عن المكان الذي انتقلت
اليه ولا تسافر المعتدة ملح ولا غيره ولا يسافر بها زوجها عندنا وقال زفر في الطلاق الرجعي له ان يسافر بها
وان سافر منها وهو لا يريد الرجعة لا يصير مراحما وتجنب المعتدة كل زينة نحو الكحل والخناء والخطاب
والدهن والتخلي ولتطيب ولبس المطيب والمصبوغ بالزعفران والعصفر الا اذا كان غسلا لا ينفذ
ولبس الخبز والقصب في فائدة أخرى في المعتدة التي ترث به رجل طلق امرأته رجعا ثم ماتت وهي في
العدة ترث كان الطلاق في الصحة أو في المرض وكذا لو ماتت المرأة في العدة ورث الزوج وان أباهما في
الصحة ثم مرض وماتت وهي في العدة لم ترث وان أباهما في المرض ان أباهما بسؤالها لا ترث أيضا وان أباهما
بغير سؤالها ثم ماتت وهي في العدة ورثته عندنا وان مات بعد انقضاء العدة لم ترث وقال مالك وابن أبي ليلى لها
الميراث ولو قال الزوج لامرأته كنت طائفة فلان ماتت حتى فكذبته المرأة ثم ماتت وهي في العدة ورثت
المرأة ولو طلق الزوج امرأته فلان ماتت فماتت كالمطلق في المرض وقال الورثة كان الطلاق في
الصحة كان القول قول المرأة ولو ادعت امرأة على زوجها المريض انه طلقها فلان أكرهه القاضي
خاف ثم صدقته المرأة وماتت ان رجعت الى تصديقه قبل الموت كان لها الميراث وان رجعت الى تصديقه
بعد موته لا يصح تصديقه او لو طلقها وهو مريض ثم مات بعد زمان وهي تقول لم تنقض عتقي كل
القول قولها مع اليمين فان سكنت لا ترث وان خافت ورثت ولو ان لم تنقض شيئا حتى تزوجت قبل موت
المريض بعد زمان تنقض فيه العدة ثم قالت لم تنقض عتقي لا يقبل قولها فأفاده في الخاتمة والله تعالى أعلم

مطلب في المعتدة التي ترث

باب ثبوت النسب

سئلت عن رجل يملك جارية فوطئها فولدت ولدا وادعت انه من سيدها فأنكره فهل تتوجه
عليه اليمين فالجواب ان هذا السؤال قد وقع اقارئي الهداية فأجاب عنه بما نصه اداولدت وادعت انه
من سيدها وأنكر لا يلزمه يمين عند الامام وعندهما يخلف وعليه الفتوى اه والله تعالى أعلم سئلت
عن طائفة بائنا لم تقر بانقضاء عدتها حتى ولدت ولدا قبل تمام سنتين من يوم الطلاق فهل يثبت نسبه
من المطلق لها والولد لهذه فالجواب نعم كما جاب به شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى واستدل له
الكفوي بما نقله عن البداية وهذا نصه والمستوية يثبت نسب ولدها ان جاءت به لاق من سنتين وان
جاءت به لم تنقض من وقت الفراق لم يثبت الا ان يدعيه اه قال والمسئلة موضوعة في صورة عدم
الاقراء والله تعالى أعلم سئلت عن ولد انتزعة هل له شرف أم لا فالجواب انه لا شبهة
ان له شرفا كما وكذا الاولاد أما أصل السب فمخصوص بالآباء والقائمين به قد خرج المهرج الواضح واتبع
الوجه اللامع انما في نسبة النبي صلى الله عليه وسلم يثبت الشرف والسبادة فاذا ثبت هذا القدر لابن
الشبهة ثبت لا ولادة وأولاداً وأولاداً الى آخر الدهر لوجود نسبة مائة من النسب أفا. في الخبرية
قال ولنا في ذلك رسالة من القوز ولغنى في الشرف من الام والله تعالى أعلم سئلت عن تزوجت
وهي في العدة من طلاق بائن ثم ولدت ولدا لاق من ستة أشهر من يوم نكاح الثاني فهل يكون الولد لاول
فالجواب ان كان لاق من ستة أشهر من نكاح الثاني ولا لاق من سنتين من طلاق الاول فهو لاول

مطلب ولدت الامة وادعت
انه من مولاها أو أنكره
مطلب ولدت لاق من
سنتين منذ الطلاق

مطلب ولد التمر بصفة له نوع
من التمر

مطلب فيمن تزوجت في
العدة من طلاق بائن ثم
ولدت

وسنده متى الخانية وهو هذا المعتدة عن طلاق بآن اذا تزوجت بزواج آخر في العدة وولدت بعد ذلك
لاقل من سنتين من وقت طلاق الاول ولاقل من ستة أشهر من وقت نكاح الثاني كان الولد للاقول
وان ولدت لاكثر من سنتين من وقت طلاق الاول لايلزم الاول ثم ينظر ان ولدت لسنة أشهر من وقت
نكاح الثاني فالولد الثاني والا فلا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أم لولد اذا ولدت ولدا هل يثبت
نسبه من سيدها فالحجواب نعم يثبت نسبه منه ما لم ينفعه السيد قل في الخانية أم الولد اذا ولدت
ولدا كان الولد من المولى الا ان ينفى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة توفي عنها زوجها فجاءت
بولد لاقل من سنتين من موته فهل يثبت نسبه من زوجها الميت فالحجواب نعم قال في البحر ويثبت
نسب ولده معتدة الموت اذا جاءت به لاقل من سنتين من وقت الموت اه والله تعالى أعلم **سئلت** في
المطقة وجعيا اذا جاءت بولد لاكثر من سنتين هل يثبت نسب ولدها من مطاها فالحجواب نعم يثبت
نسبه منه ما لم تقترب من العدة قال في التنوير اكثر مدة الحمل سنتان وأقلها ستة أشهر فيثبت نسب ولد
معتدة الرجعي وان ولدت لاكثر من سنتين ما لم تقترب من العدة وكانت أي الولادة رجعة في الاكثر منها
لافي الاقل اه ببعض زيادة من شرحه للعلاءي قوله وكانت الولادة رجعة معناه انها دليل الرجعة لان
الرجعة حقيقة كانت بالطه السابق لاها اه من ابن عابد بن رجه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت**
فيم مات زوجها ثم تزوجت باخر فولدت ولدا لاكثر من ستة أشهر من نكاح الثاني ولاكثر من سنتين
من موت الاول فهل يثبت من الثاني حينئذ فالحجواب نعم قال في الهندية وان جاءت به لاكثر
من سنتين منذ طلقها الاول أو مات ولسته أشهر فصاعدا منذ تزوجها الثاني فهو الثاني وان جاءت به لاقل
من سنتين منذ طلقها الاول أو مات ولسته أشهر فصاعدا منذ تزوجها الثاني فهو الثاني والنكاح جائز
ون جاءت به لاكثر من سنتين منذ طلقها الاول أو مات ولاقل من ستة أشهر منذ تزوجها الثاني لم يكن
للاول ولا الثاني وهل يجوز نكاح الثاني في قول أبي حنيفة ومحمد رجهه اه والله تعالى جاز وعامه فيها
والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة فولدت ولدا لاقل من ستة أشهر من يوم النكاح فهل
لا يثبت نسبه من هذا الزوج فالحجواب انه لا يثبت منه قال في الهندية واذا تزوج الرجل امرأة
فجاءت بالولد لاقل من ستة أشهر منذ يوم تزوجها لم يثبت نسبه فان جاءت به لسته أشهر فصاعدا ثبت
نسبه منه اعترف به الزوج أو سك اه والله تعالى أعلم

باب الحضانة

سئلت عن جدة حاضنة تزوجت فستطت حضانتها لها أم فهل تنقل الحضانة لام الجدة المذكورة
فالحجواب نعم وقد سئل عن ذلك فإجابته فاجاب بقوله نعم تنقل الحضانة لأم الجدة وان علت
اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الحضانة اذا ارادت أن تسافر بالولد فهل تمنع منه فالحجواب
اذا وقع الطلاق وأرادت المسافرة بالولد ان كان البلد الذي قصده بهادها وكان الزوج قد تزوجها فيه
فله ان ذلك وليس للاب منه وان لم يكن بلدها أو كانت بلدها السكن الزوج ما وقع فيه فلا بد أن يعتنقها
من أن تسافر بالولد اليه هذا هو الصحيح اه والله تعالى أعلم **سئلت** في مطقة طلبت نفقة ولدها
من الزوج المطلق فقال لها أنت تزوجت زوج آخر ولم يبق لك حق الحضانة وأنا آخذ من ذلك الولد
فاجابته بانها لم تتزوج باخر أو قالت تزوجت رجلا وطاقني فهو لي يكون القول قولها فالحجواب نعم
يكون القول قولها في ذلك كافي الخانية قال أما اذا كانت تتذكر التزوج قطاهر وكذلك اذا قالت تزوجت
رجلا لانها أقربت بالنكاح لمعقول فلم يصح اقرارها وان قالت تزوجت فلانا وطبقني لا يقبل قولها ويكون
للأب أن يأخذ منها الولد الا ان يصدها المقر له في الطلاق اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الصبي

مطلب هل يثبت نسب ولد
أم الولد من سيدها
مطلب ولدت لاقل من
سنتين من موته
مطلب في المطلقة رجعيًا
اذا ولدت لاكثر من سنتين

مطلب مات زوجها
فتزوجت فأنت بولد لاكثر
من ستة أشهر من نكاح
الثاني

مطلب ولدت لاقل من ستة
أشهر من يوم النكاح

مطلب تزوجت الجدة
انتقلت الحضانة لامها
مطلب أرادت الحضانة
السفر بالولد

مطلب طلبت نفقة ولدها
فقال أنت تزوجت فلا
حضانتك

مطلب تنتهي حضانة
الذكر بتمام سبع سنين

لذكر اذ ابغى عام سبع سنين هل تنتهي حضنته فيأخذ من أمه أبوه أم لا فالجواب نعم تنتهي
حضنته بذلك فيأخذ أبوه مثلا قل في البحر والام والجدة أحق بالسلام حتى يستغنى وقد ربيع
سنتين اه وفي الدرر وقد الاستغناء بسبع سنين قدره الحنفى وبه يقتضى كذا في لكائي اه وفي فتاوى
على أفندي ولو اختلفا قال ابن سبع وقات ابن ست لا يخلف القاضي أحدهما ولكن ينظر ان كان يأكل
وحده ويشرب وحده ويلبس وحده دفع اليه والا فلا اه وفي الثانية مانصه وبعد ما استغنى الغلام
وبلغت الجارية فله صبة أولى بقدوم الاقرب لا قرب ولا حق لابن المم في حضنة الجارية اه وفي
الخبر بمسئل في الغلام اذا استغنى عن أمه فصار يأكل ويشرب ويلبس ويستنجي وحده هل لامه عليه
حضنة أم لا ويصير أبوه أحق بضمه اليه لتأديبه ليتخلق بآداب الرجال وأخذه لاقهم أجاب نعم اذا كان
بهذه الصفة انتهت منه حضنة أمه وصار أبوه أحق بضمه وقد أطبقت على هذا المتن والشروح
والفتاوى اه هذا في حق الغلام وأما الجارية أي الانثى الصغيرة فتبقى عند الام أو الجدة حتى تنحس
وعند محمد حتى تستهي وبه يقتضى افساد الزمان كذا في الكفوى قال المتنع واختلف في حد النهم وقد ربه
أبو الليث بسبع سنين وعليه الفتوى اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن الحاضنة اذ لم تكن أمينة على
الولد بان كانت تخرج الى الأسواق وتشتمل بالبيع والنساء وتدور على البيوت وتؤجر نفسها في غسل
الصباون ونحوه فهل لا تستحق بذلك الحضنة أجيبوا تؤجروا فالجواب يشترط في الحاضنة
أن تكون أمينة كافي الدر المختار ونصه ثبت للام ولو كانتيسة أو مجوسية أو بعد الفرقة الا
أن تكون مرتدة فحتى تسلم لانها تحبس أو فاجرة فجورايضيع لولده كزنا وغناء وسرقه
وباحة الى ان قال أو غيره أمونة بان تخرج كل وقت وتترك الولد ضائعا اه قال محمديه ابن
عابد بن المراد كثره الخروج لان المصدرا على ترك الولد ضائعا والولد في حكم الامانة عندها ويضيع
الامانة لا يستأن ولا يلزم أن يكون خروجه المصيبة حتى يستغنى عنه عاقبه فانه قد يكون لغيرها
كما لو كانت قابلة أو بلانة أو نحو ذلك ولذا قال في الفتح ان كانت فاسقة أو تخرج كل وقت فمطقة على
الفسقة بقيد ما قلنا اه وقل قبل هذا والمراد بكونها أمينة أن لا يضيع الولد عندها بائنة لها عنه
بالخروج من منزلها كل وقت اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن حاضنة سقطت حضنتها بتركها
فأخذ الولد أبوه فهل له أن يسافر به الى بلد آخر فالجواب نعم له ذلك الى ان يعود بحق أمه كافي
السراجية فتاوى قارئ الهداية والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن الحاضنة اذا كانت عمياء هل تسقط
حضنتها فالجواب نعم قال سيدي أحمد الطحطاوي في حواشيه على الدر المختار عند قول التنوير
والاوضعها عند أمينة قادرة على الحفظ مانصه والقادرة على الحفظ هي أن تكون بصيرة سليمة يكمها
الصباح عند رؤية منكرفها يظهر اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن بكرا بالغة عاقلة لها رأي يريد
عها أن يضمها اليه وهي تريد أن تبقى عندها الصالحة التي لا زوج لها وتنتع من الذهاب الى عمها
فهل لا تجبر والحالة هذه فالجواب نعم لا تجبر والحالة هذه على الانضمام الى عمها والمسئلة في الخبرة
ولفقد جوابه عن مثل هذا السؤال هكذا لا يذمر عمها على ذلك ولا يمنعها عن المكث عندها اه هذا
اذا كان لها رأي وعقل بان مصى عليها من بعد البلوغ يدل عليه مانصه له الكفوى في فتاوى على أفندي
عن المحيط البرهاني وهو هذا وان كانت بكرا فلا ولياء حق لضم وان كان لا يخاف عليها الفساد ان كانت
حديثة السن وأما اذا دخلت في السن واجتمع لها رأي وعقلها فليس للام والياء حق لضم ولها ان تنزل
حيث أحببت حيث لا يخاف عليها اه والتقييد بقوله حيث لا يخاف عليها يفيد انهم لا ينفكوا عنها عند الخوف عليها
من الفساد نعم جبر والله تعالى أعلم ❀ سئلت ما قولكم في صغير ماتت أمه فنحضرته بعدها
فالجواب ان الام اذا سقطت حضنتها تنتقل الى أمها وان عمت قال في المتق والام أحق بحضنة

مطالب في الحاضنة اذا
كانت تخرج وتترك الولد
ضائعا

على وزن كتاب كافي المصباح

مطلب بعد سقوط الحضنة
للأرب الغريبة
مطلب هل تستحق العمياء
الحضنة

مطلب في البكر البالغة
تريد البقاء عند أمها

مطلب في ترتيب الحاضنات

ولدها قبل الفرفة وبعد هاتم أمها وان علمت ثم أم الأب ثم أخت الولد لابوين ثم لام ثم لاب ثم خاتمه كذلك
ثم عمت كذلك وبنات الأخوات أولى من بنات الأخ وهن أولى من العمات ومن تكلمت غير محرمه سقط
حقها الامن تكلمت محرمه كام تكلمت معه وحدة تكلمت جده ويعود الحق بزوال نكاح سقط به والقول
قولها في نفي الزوج اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن مات تزوجها عنها وعن صغيرة منها فترجعت
باجني من الصغير فاراد وصيه أن يأخذها من يريه وينفق عليه من ماله فقالت أمه أنا أريه عندي
وأنفق عليه من مالي فهل يترك عندها والحالة هذه **فالجواب** نعم يترك عندها والحالة هذه قال
في الدر المختار تزوجت أم صغير في أبوه وأرادت تربيته بلا نفقة مقدرة وأراد وصيه تربيته بدفع اليها
لأبيه إبقاء ماله وفي الخواص تزوجت باجني وطابت تربيته بنفقة والتزمه ابن عمه بمجانا ولا حاضنة له
فله ذلك اه قوله فله ذلك أي الالتزام بالفهوم من التزمه ووجهه ان ابن العم له حق حضنة القلام حيث
لا حاضنة غيره والام سابقة الحضنة هذا والظاهر ان له ذلك وان طلب النفقة أيضا لانه هو الحاضن
حقية ثم رأيت السامعي كتب كذلك اه ابن عابدين والله تعالى أعلم **سئلت** في أم قالت للقاضي
افرض نفقة هذا الصغير على أبيه وأمرني حتى أستدين عليه ففعل للقاضي ذلك هل ترجع عليه
فالجواب نعم في البرازية قالت الام للقاضي افرض نفقة هذا الصغير على أبيه وأمرني حتى أستدين
عليه فعلمه القاضي فإذا استدين عليه وأيسر رجعت عليه فإن لم ترجع عليه حتى مات لا تأخذه من
تركته في الصحيح وان أنفقت عليه من ماله أو من المسألة من الناس لا ترجع على الأب اه والله تعالى أعلم
سئلت عن الحاضنة إذا طلبت من ولي المحضون أجرة مسكن لها والمحضون فهل تجب لذلك
فالجواب إذا لم يكن الحاضنة مسكن فعليه أجرة مسكن لها وان كان لها مسكن فلا يجب عليه ذلك قال
في التتبع بعد كلام طويل في هذه الحادثة والحاصل ان الوجه الوجه لزوم أجرة المسكن والالزام لصاحبه
الولد إذا لم يكن للحاضنة مسكن وأما إذا كان لها مسكن فبغير الافتناع يرجع في التهرت مع الابن وهما
والظرسوي اه أي من عدم الوجوب عليه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بلغ من السنين سبعا
ودخل في الثامنة هل تنتهي حضنته **فالجواب** نعم قال في الفتاوى المهدية الام أحق بحضنة ابنها
لصغير حتى يبلغ عمره سبع سنين وبحضنة الابن حتى يبلغ سنين على ما به الفتوى اه والله تعالى
أعلم **سئلت** في الام إذا سقطت حضنته هل التزوج وانتقلت إلى أم الام فأسكنته معها في بيت زوج
أمه فهل لابي الصغير أخذها والحالة هذه **فالجواب** نعم له أخذها منها قال في المهدية ولو تزوجت
الام زوج آخر وتمسك الصغير معها أم الام في بيت الرب فلا بد أن يأخذها منها اه والله تعالى أعلم
سئلت عن نيب يخاف عليها أبوها من الفساد لانها غير مأمونة على نفسها فاراد أبوها أن يضمها
إليه ويرعاها ويحفظها بصون المرضع وعرضها هل له ذلك والحالة هذه أم لا **فالجواب** نعم له ذلك
في المهدية ما نصه والجارية يعني الابن إذا كانت نيبا لو غير مأمونة على نفسها لا يخفى سبيلها وضمها
إلى نفسه وان كانت مأمونة على نفسها فلا حق له فيها ويخفى سبيلها أو تترك حيث أحببت كذا في البدائع
والله تعالى أعلم **سئلت** عن الام المطاعة إذا طلبت أجرة الحضنة ونفقة الصغار من الاب وهو
معسر ولم ترض ان تحضنهم بمجانا والجدة أم الاب تقبلهم بمجانا فهل يعطون لها دون الام والحالة هذه
فالجواب نعم والمسألة في التتبع وهذه عبارة حيث كان الاب معسرا قال للام امان تحكي
الصغيرين بغير أجر ولما أن تدفعيهما للجدة المذكورة ولا تجبر الام على ذلك والحكم كذلك لو كان مسكن
الجدة عمه قال العلائي والعمه ليست بقيد فيما يظهر وفي الفتاوى الرحيمة والعمه ليست بقيد بل كل
حاضنة في الجدة والاب ليس قيدا أيضا قال ابن عابدين وهذا في أجرة الحضنة وأما أجرة الاوضاع فالام
أحق ما لم تطلب زيادة على ما تأخذ الاجنية فإذا كان الاب موسرا يجبر على دفع الأجرة للام نظر للصغير

مطلب تزوجت الام باجني
فاراد الوصي أخذها
والانفاق عليه من ماله الخ

مطلب أمر القاضي الام
أن تستدين وتنفق على
الصغير لترجع على الاب

مطلب طلبت الحاضنة
أجرة المسكن

مطلب تنتهي حضنة
الذكر ببلوغه سبعا

مطلب أسكنته الجدة عند
زوج الام فلا بد أن يأخذها

مطلب أراد أبوها ضمها
لخوف الفساد

مطلب طلبت الام أجرة
والاب معسر والجدة أم
الاب تقبله بمجانا يعطى لها

ولو كان الصغير مالاً والاب معسر أو ميت فهل تدفع لها الاجرة من ماله أولاً الظاهر الثاني لا تمون كان فيه نظره في ابقائه عنده أمه لكن فيه ضرر عليه في ماله بخلاف ما لو كان أبوه موسراً فانه لا ضرر على الصغير في دفع الاجرة من مال أمه اه مختصر والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن بلغت من العمر عشر سنين فأراد عها الامين الرشيد أخذها من أمها وهي لا ترضى فهل له أخذها والحال ما ذكر فالحقواب نعم له أخذها ولاخبار البنت كافي للتنقيح والله تعالى أعلم ❊ سئلت هل تقدم الاخت للثقة على الحالة في الحضنة فالحقواب ان الاخت الثقة تقدم على الحالة عند الكل واختلاف في الاخت لا بل هل تقدم على الحالة أو الحالة عليه أقول ان حكمها في البرازية والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل أخذ ولده من أمه بعد سقوط حضنتها بكاحها فطلبت منه الام أن يرسله اليها أحياتاً لتتظره وهو أبى من ذلك فهل لا يجبر على إرساله فالحقواب نعم لا يجبر على إرساله اليها بل هي اذا أرادت ان تراه لا تمنع من ذلك ويحكمها الاب من رؤيته كما أفاده قارئي الهداية في فتاويه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن امرأة اشتكت من زوجها انه يضربها ويهملها ويتركها جائعة وطلبت من القاضي ان يسكنها بين قوم صالحين فهل يحيم القاضي ذلك فالحقواب نعم يحيم الي ذلك ان لم تكن بين جيران صالحين فان كانت بينهم أقرها عندهم قال في البرازية شككت عند القاضي انه يضربها وطلبت الاسكان عند قوم صالحين ان علم به زجره والا فان كان الجيران صلحاء أمر هذا القدر عندهم والا أمره بالاسكان بين الصلحاء اه والله تعالى أعلم

مطلب بلغت عشر اقلعها
أخذها من أمها
مطلب تقدم الاخت
الثقة على الحالة
مطلب هل يجبر الاب على
رسال الولد لأمه المسافرة
الحضنة

مطلب طلبت الزوجة
السكنى بين قوم صالحين

باب النفقة

❊ سئلت عن الجدة التي هل تجب عليه نفقة أولادها وأولاده اذا كان الاب ميتاً أو غائباً فالحقواب نعم تجب عليه نفقتهم والحالة هذه وقد سئل عن هذا السؤال قارئي الهداية فاجاب بما نصه نعم تجب على الجدة النفقة اذا مات الاب وان غاب الاب يؤمر الجدة بالاتفاق عليهم والرجوع على الاب اذا حضر وأبسر اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن صغيره أب معسر من لا قدرة له على الكسب وله جدة من الاب غنى فهل تجب نفقة الصغير والحالة هذه على الجدة فالحقواب نعم قال في التنقيح فان كان الاب من ماضي نفقة الصغار على الجد ولم يرجع على أحد بالاتفاق لان نفقة الاب في هذه الحالة على الجدة فكذلك نفقة الصغار اه معزى بالذخيرة قال في الراد الزم من يهمل من من والمراد هنا من يهمل عنه عن الكسب كعمى وشلل اه أي وعته وجنون كافي الفتاوى الاقروية والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن صبي لا مال له وأبوه معسر وأمه موسرة هل تجبر الام على النفقة عليه من مالها لترجع على الاب اذا أبسر فالحقواب نعم تجبر على ذلك وترجع في مال الاب اذا أبسر قال الاتقروى وان لم يكن للصبي مال ولا للاب أيضاً ولا مال قال محمد ان النفقة على الاب دون الام وتجب الام بالاتفاق على الولد ويكون ديناً على الاب وهو الصحيح كافي حال غيبة الاب ولم يخاف مالا ولا مال فانها تجبر على الاتفاق على الصغير ثم ترجع على الاب كافي للذخيرة اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن مات عن ابن صغير لا مال له وأب هو جده الصغير وموسر فهل تجب على الجدة نفقة هذا الصغير فالحقواب نعم تجب عليه نفقته قال في الذخيرة رجل مات وترك ولداً صغيراً واباً كانت نفقة الصغير على جده فان كانت له أم موسرة وجدة موسرة كانت نفقة الصغير على الجد وتجمع الام كالمدة اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن امرأة أدعت على زوجها نفقة الماضية من سنتين فاجابها بانه قد قررها عن كل سنة كذا من الدراهم برضاها فأنكرت هي رضاها بذلك فهل حيث ردت أقراره لا يلزمه دفع ما أقر به فالحقواب انه لا يلزمه دفعه والحالة

مطلب في وجوب النفقة
الجدة اذا مات الاب أو غاب

طلب له أب من وجدة
نفي فالنفقة على الجد

طلب له أب معسر وأم
ومرة تنفق الام لترجع
به اذا أبسر

طلب مات الاب فالنفقة
على الجدة حيث لا مال
صغير

طلب لا يقضى بالنفقة
اضية الا اذا سبق قضايهم
رضى الخ

هذه والمسئلة في فتاوى قارى الهداية في جواب عن مثل هذا السؤال وهذا نص ما فيها الغنا بقضى
بالكسوة والنفقة الماضية اذا سبق قضاءها أو تراش من الزوجين فاذا قلت أنا لم أرض بما قرره
فقد ردت اقراره لانها قد لا ترضى بالقبيل وترضى بالترك أصلاً اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن
زوجة كبيرة طلبت من زوجها النفقة وهي في بيت أبيها لم تزف الى زوجها فهل تجاب لذلك
فالجواب نعم قال في جامع الفصولين تزوج كبيرة وطلبت النفقة وهي في بيت الاب بعد ذلك
لولا طلبها الزوج بالنفقة لاذت بالنفقة حقها والانتقال حق الزوج فاذا لم يطلبها بالنفقة فقد ترك حقها وهو
لا يطل حقها وبه يفتى اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل غنى له أخت شقيقة فقيرة عاجزة عن
الكسب هل تجب عليه نفقتها فالجواب نعم تجب عليه نفقتها والحالة هذه في الفتاوى المهدية
مانصه تجب على الموسر نفقة كل ذي رحم محرم صغيراً وأبناً ولو كانت الأنثى بالغة قادرة على الكسب
بشرط الفقر فاذا نيت سائر الاخ الذكور وجب عليه نفقة أخوته والقول لمنكر اليسار بينه والبيتة
لمدعيه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن أجرة القابلة هل تكون على الاب أو على الام فالجواب
انها تكون على من استأجرها قال في الدر المختار وأجرة القابلة على من استأجرها من زوجة وأزواج
ولو كانت بلا استعجار قيل عليه وقيل عليها قال الخلق ابن عابدس ويظهر لي ترجيح الاول لان نفع
القابلة معظمه يعود الى الولد فيكون على أبيه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن المرأة النشرة
المتنعة من الرجوع الى بيت زوجها بغير وجه شرعي هل تجبر على العود الى بيت زوجها وهل تكون
بذلك عاصية فتعزروا بما اذا يكون تمزيهاً فالجواب انه رفع مثل هذا السؤال للشيخ العباسي مفتي
الافليم المصري فاجاب بقوله تؤمر الزوجة بالزمن مسكن زوجها الشرعي الخالي عن أهله وأهلها
اللائق بهم ما اذا وافاها مجمل الصداق وكان قد عاين حقوقها الشرعية حيث لا مانع فاذا خرجت في هذه
الحالة منه بغير اذنه كانت ناشرة لان نفقة لها ما دامت كذلك ولا يقرها القاضي على النشور لانه معصية
بل تؤمر بالعود اليه اذ الله العاصية وتعزروا بما يليق به اذ كل معصية ليس فيها حد متدرج فيها لتعزير
بحسب ما يراه الحاكم كاصحروا وفي الخيرية مانصه تكون ناشرة بما تناعها عن التحول معه فتنسقط
نفقتها ويولزمها التعزير لارتكاب المعصية ولو قضى القاضي به الايجوز فقد نصوا جميعاً بان من القضاء
الباطل القضاء بنفقة الناشرة اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة ادعت على زوجها كسواى
ماضية فاقربها وانما باقية في ذمتها هل يؤاخذ بهذا الاقرار وهل يلزم القاضي أن يستفهم منه هل لمك
ذلك قضاء أو تراش منك أم لا فالجواب ان الكسوة الماضية انما تقر في الدمة بقضاء أو بتراش
فاذا أقر الزوج انما في ذمته ألزمها ولا يستفسره القاضي لكن ينبغي للقاضي أن لا يسأل الزوج عن
الدعوى حتى تدعى الزوجة ان لها في ذمته كسوة ماضية بقضاء أو تراش كذا في فتاوى قارى الهداية
والله تعالى أعلم **سئلت** عن حذ من الام التزم نفقة ابنه الصغير وتعهدها فاتفق عليه مدة
ثم أراد الرجوع عن هذا الالتزام فهل له ذلك والحال ان تعهده لم يكن في ضمن خلع لابنته أجيبوا فتجروا
فاجبت بان له الرجوع عن ذلك الالتزام لانه من قبيل التزام ما لا يلزم حيث لم يكن في ضمن الخلع
وقد رفع مثل هذا السؤال الى حامد أئندى فاجاب عنه كذلك ونقل قبل هذا عن العلامة الشلبى ان هذا
التكف غير لازم اذ هو التزام ما لا يلزم وانما صححه مشايخنا فيما اذا حالها وأطلقها لانه حينئذ وقع بدلا
عن تخلصه نفسه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن فقيرة عاجزة عن الكسب لها أولاد أغنياء
فهل تجب نفقتها عليهم جميعاً بالسوية فالجواب نعم في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في التنقيح
وقوله بالسوية أى يستوى فيها الذكور والانثى وقيل كالأرث وبه قال الشافعي كما في الدر المختار والله تعالى
أعلم **سئلت** هل يحبس الاب في نفقة أولاده فالجواب ان امتنع الاب أو الجدة من الاتفاق على

مطاب كبيرة طلبت النفقة
وهي في بيت أبيها هل ذلك

مطلب ينفق على شقيقته
الفقيرة

مطاب فيمن تكون عليه
أجرة القابلة

مطلب لانفقة للناشرة
واما تزور على النشور

مطلب الكسوة الماضية
تنقذ في الدمة بقضاء
أورضى

مطاب فيمن التزم نفقة
ابن بنته وان له الرجوع
عن التزامه

مطلب تجب نفقتها على
أولادها الاغنياء

مطلب اذا امتنع لاب
أو الجدة عن النفقة يحبس

الولد يجلس ولا يجلسان في دس الولد غير النفقة قال في نفقة الفتاوى نقلا عن البحر الرائق لا يجلس
 الابوان والجذان الا في النفقة لولدهما اه وفي التنقيح من باب الحبس لا يجلس الاب بدين ولده الا ان ابي
 من النفقة عليه اه وفيه ايضا لا يجلس أحد الابوين والجدين والجدتين الا في النفقة لولدهما اه والله
 تعالى اعلم **سئلت** عن صبي تمت حضنته فاراد أبوه أن يأخذه من أمه فالتزمت الام بالانفاق
 عليه الى ان يبلغ اثنتي عشرة سنة من ماله او التزم أبوه أن لا يأخذه منها الى تمام تلك المدة فهل يكون هذا
 الالتزام من الطرفين معتبرا ليس لاحدهما الرجوع عنه أو لا يكون معتبرا فالحجواب انه لا يكون
 معتبرا لانه ولا منها وقد سئل الخبير الرمي عن مثل هذا فاجاب بقوله لا يلزمه ما التزم اذ هو الالتزام
 ما لا يلزم اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن الزوجين لاختلاف في بشار الزوج فهو تدعيه وهو
 يدعي العسر واقام كل منهما ما يثبت على دعواه فاي البينتين تقدم فالحجواب ان بينهما تقدم كل في
 الهندية وان قال انا ميسر وعلى نفقة الميسرين كان القول قوله الا ان تقيم المرأة البينة على بشاره فان
 أقامت البينة انه ميسر قضى عليه نفقة الميسرين وان أقاما البينة كانت البينة سنة المرأة وان لم يكن
 لهما بينة وطلبت من القاضي أن يسأل عن حال الرجل لا يجب عليه السؤال وان سأل كان حسنة فان
 أخبره عدل انه ميسر لا يقبل القاضي ذلك وان أخبره عدلان انه ميسر قضى القاضي بنفقة الميسرين
 وان لم يتقاطعا بلفظ الشهادة بشرط العددين والعدالة في هذا الخبر اه معزيا للفتاوى والله تعالى اعلم
سئلت عن امرأة خاضعت زوجها في نفقة ماضية لم يقدرها القاضي ولم يرضى بغيرها هل
 لا تجاب لذلك فالحجواب نعم لا تجاب لذلك قال في الهندية نقلا عن المحيط ان خاضعت المرأة زوجها
 في نفقة ماضية من الزمان قبل ان يفرض القاضي لها النفقة وقبل ان يرضى بغيرها على شيء فان القاضي
 لا يقضي لها نفقة ماضية عندنا اه **سئلت** اذا فرض القاضي لها على الزوج كل شهر كذا أو تراضي
 على نفقة كل شهر كذا فاضت أشهر ولم يعطها شيئا من النفقة وقد استندت فانفتحت أو انفتحت من مال
 نفسها ثم ماتت أو ماتت الزوجة سقط ذلك كله عندنا وكذا لو طلقها في هذا الوجه يسقط ما اجمع عليه من
 النفقة بعد فرض القاضي هذا الذي ذكرنا اذا فرض القاضي لها النفقة ولم يأمرها بالاستدانة أو ما اذا
 أمرها بالاستدانة على الزوج فاستدانت ثم مات أحدهما فلا يبطل ذلك هكذا ذكر الحاكم الشهيد
 رحمه الله تعالى وهو الصحيح وكذا في مسألة الطلاق يجب أن يكون الجواب هكذا كذا في الهندية عن المحيط
 والله تعالى اعلم **سئلت** عن أيتام فقراء لهم عم وأم غيبان فهل تكون نفقتهم عليهم ما على قدر
 ميراثهم ما فالحجواب نعم يجب عليهم ما أن لا يكون كالأولاد ولو كانت الام فقيرة فالجميع على العم وكذلك
 يجب نفقة الأخ الفقير على أخيه الميسر ان كان صغيرا أو بالغارمنا أو أعمى وكذلك نفقة العم الفقير على
 أولاد أخيه الاغنياء ان كان صغيرا أو بالغارمنا أو أعمى ونعامه في فتاوى فرائد الهندية والله تعالى اعلم
سئلت عن نفقة الزوجة الماضية هل لا تصير ديناً على الزوج الا بالقضاء أو التراضي فالحجواب
 نعم لا تصير ديناً في ذمة الزوج الا باحدهما لانها أصلية واست بعوض عندنا فلم يستحكم الوجوب فيها
 الا بالقضاء أو الرضى كافي البحر وغيره من المعتمدات والله تعالى اعلم **سئلت** عن زوج التزم نفقة
 زوجته الماضية الحالية عن القضاء والرضى بغيره فانها التزمه فاجبت بغيره بان التزمه غير صحيح لغيرهم
 بان من التزم فلا يلزمه ظنا لازمه والله تعالى اعلم **سئلت** عن الزوجة التي مات زوجها
 هل لها نفقة في ماله مادامت في العدة أم لا فالحجواب لا نفقة لها فيها حال الكفوى ولا نفقة للتوفى
 عنها زوجها سواء كانت حاملا أو غير حامل الا اذا كانت أم ولدها وهي حامل اه وفي التنوير لا نفقة لعنده
 الموت مطلقا الا اذا كانت أم ولدها وهي حامل اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن امرأة معسرة ولها
 دار تسكنها ولها أخ غني فهل يجب عليه نفقتها والحالة هذه فالحجواب نعم ولا يمنع من ذلك ما سكنها الدار

مطلب التزم الام بالنفقة
والابان لا يأخذ لارضع

مطلب بيعة الزوجة ان
زوجها موسر مقدمة

مطلب طلبت النفقة
لماضية لا تجاب حيث
لم تكن مقدرة
مطلب اجتمعت لها نفقة
ماضية فانت أو مات

مطلب للزيتام أم وعم
نبيان فالنفقة عليهما أثلاثا

مطلب النفقة الماضية لا
تصير ديناً بالقضاء ولا رضى
مطلب التزم نفقة زوجته
نخالية عن القضاء والرضى
فالزيتام باطل
مطلب لا نفقة للتوفى عنها
في العدة

مطلب ينفق على شقيقته
الفقيرة التي لها دار تسكنها

الا ان تكون كبيرة زائدة على حاجتها فتبيع ناحية منها تنفق من ثمنها على نفسها ويبقى منها قدر كفايتها
 قال في الخاتمة معبرة لها مسكن تسكنه ولها أخ موسر قالوا لا يجبر الا على نفقتها وقال الخصاصي يجبر
 ان شمس الأعمى الحلواني الصحيح قول الخصاصي والقول الاول قول شريح فانه قال اذا كان للانسان دار
 يسكنها أو خادم يخدمه أو دابة يركبها لا تجب نفقته على ذي رحم محرم وقرقيبين ذوي الارحام وبين
 الوالدين والولودين قال في الوالدين والولودين لا يمنع ذلك وجوب النفقة وعندنا الكل سواء ومالك
 الدار لا يمنع النفقة الا ان يكون فيها فصل بان كان يكفيه ان يسكن في ناحية ويبيع الناحية الاخرى
 وكذا الخادم والدابة اذا كانت ميسرة يمكنه ان يبيعها ويشترى بثمنها خسيصة وينفق الفصل على نفسه
 فحينئذ لا تجب له النفقة اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن الزوجة اذا فرض لها القاضي النفقة
 فانعتقت على نفسها من مالها سنة أو سنتين هل لها ان ترجع بذلك على الزوج والحالة هذه فالجواب نعم
 لها ذلك في الفتاوى الا قروية مانصة ولو انعتقت من مالها بعد الفرض أو التراضي لها ان ترجع على
 الزوج لان النفقة صارت ديناً عليه وكذا اذا استدانته على الزوج سوله كانت استدانتهما باذن القاضي
 أو بغير اذنه غير انها ان كانت بغير اذن القاضي كانت المطالبة عليها خاصة ولم يكن للغيرم أن يطالب الزوج
 به استدانته وان كانت باذن القاضي لها أن تحصيل الغريم على الزوج فيطالبه بالدين وهو فائدة اذن
 القاضي بالاستدانة اه **مسئلت** في ما معنى الاستدانة التي يأذن بها القاضي فالجواب ان معناها
 أن يقول القاضي لها اشترى اللحم والخبز والكتوة وكل ما يلزمك لترجعي بثمنها على الزوج لان يقول
 استقرض على الزوج لان التوكيد بالاستعارة على الغير لا يصح نقله الا نقروى عن خزنة الفتية
 ثم رأيت في رد المحتار مانصة ذكر الخصاصي وتبعه الشارحون انها الشراء بالنسيئة لتفسي الثمن من مال
 الزوج وفي المجتبى انها الاستعارة بغير ونقل القهستاني الثاني عن صدور الشريعة وفي البيهقوية
 نه الاولى قال في الدر المنقي لكن اتوكيد بالاستعارة لا يصح على الاصح فالاصح الاول ثم اجاب
 عن هذا الاستدانة بطول فراجع اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن مطقة خرجت من منزلها
 الذي طلقت فيه ولم ترض بالسكنى فيه فهل لا تستحق نفقة العدة حينئذ فالجواب لا تستحقها والحالة
 هذه قال الانقروى اذا خرجت المطقة في عدتها فلا سكنى لها ولا نفقة لان العدة مادامت باقية كان
 النكاح باقياً من وجبه ولو بشرت في حال قيام النكاح من كل وجه لم يكن لها النفقة والسكنى فكذا
 اذا بشرت حال قيام النكاح من وجه اه وقال أيضاً المعتدة اذا لم تنزل من العدة بل تسكن زماناً وتخرج
 زماناً لا تستحق النفقة لانها ناشئة اه معز بالحنية والله تعالى اعلم **مسئلت** عن المطقة اذا ادعت
 الحمل وأكثره المطلق فهل يقبل قولها ولها النفقة الى انقضاء عدتها فالجواب ان القول قولها
 وقد رفع من هذا السؤال لان نجيب فأجاب بقوله القول قولها وتستحق النفقة ولا يحتاج في ذلك الى قابله
 ولا مدة يظهر فيها الحمل وينفق عليها الى انقضاء عدتها اه وفي الفتاوى السراجية اذا ادعت انها حامل
 فالقول لها في ذلك ولها النفقة فان مضت مدة الحمل وهي ستان فقات كنت أظن اني حامل وتبين لي
 خلاف ذلك ولم أحضرها النفقة الى ان تحيض ثلاث حيض وان طالبت لمدة اه والله تعالى اعلم **مسئلت**
 عن خلع زوجته على مهرها ونفقة زمن عدتها ثم ذكرت انها حامل وطالب من القاضي
 ان يرض لها نفقة فهل يقبل قولها ويفرض لها القاضي النفقة فالجواب نعم يقبل قولها في ذلك
 ويفرض لها القاضي النفقة كما نقله الكفوي في الخلع من فتاوى علي أفندي وفي الوقائع المصرية سئل
 عن طلاق زوجته بائناً بانها حامل وفرض لها نفقة لعدة عن ثلاثة أشهر ثم ظهر بها حمل وطالب
 النفقة فأجاب بقوله على الرجل المذكور الاتفاق على معدته مدة العدة ولا يمنع من ذلك رضاها بما ذكر
 على الوجه المذكور اه والله تعالى اعلم **مسئلت** هل تجب نفقة الولد الكبير العاقر عن الكسب

مطلب فرضت لها النفقة
 فانعتقت من مالها ترجع بها

مطلب في بيان معنى
 الاستدانة

مطلب خرجت المطقة في
 عدتها لا نفقة لها

مطلب في المطقة اذا ادعت
 الحمل

مطلب خالعتها ثم ادعت
 الحمل

مطلب تجب نفقة الولد
 الكبير العاقر على أبيه

على أبيه فالحق جواب نعم قال في الدر المختار وكذا تجب لولده الصغير العاجز عن الكسب كائن مطلقاً
 ومن ومن بلحقه العار بالكسب وطالب علم لا يتفرغ لذلك اهـ وكتب ابن عابدين مانصه قوله لولده
 الكبير فإذا طالب من القاضي أن يفرض له نفقة على أبيه أجابه ويدفعها إليه لأن ذلك حقه وله ولاية
 الاستيعاء ذخيرة وعليه فلو قال له الأب أنا أطعمك ولا أدفع اليك لا يجب وكذا الحكم في نفقة كل محرم اهـ
 معزى بالبحر والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن رجل تزوج امرأة وعقد عليها عقد صحيحاً وامتنع من
 الدخول بها والانفاق عليها وهي عند أبيها لم يطلب زفافها أو لوطا بها لاجأته مطيعة فلا مانع من جانبها
 أصلاً فإذا طالبت منه النفقة فهل تجب عليه نفقتها والحالة هذه فالحق جواب نعم تجب عليه نفقتها أو قبل
 الزفاف على ما عليه الفتوى إذا لم يطلبها الزوج بالزفاف لعدم وجوب التسليم قبل الطلب وكذا لو امتنع
 نفسها بحق كذا في التنقيح نقلاً عن البرزاني والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن له زوجة لها أولاد
 كبار أسكنتهم معها في بيت زوجها وهو يريد منعهم من السكنى معه فهل له ذلك فالحق جواب أنه
 منهم من السكنى معه قال في الدر المختار وكذا تجب لها السكنى في بيت خال عن أهـ له سوى طفله الذي
 لا يهمل الجامع وأمنه وأم ولده وأهله ولو ولداه من غيره اهـ والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن امرأة
 ابن أخ موسر وهي فقيرة عاجزة عن الكسب فهل تجب نفقتها عليه فالحق جواب نعم والمسألة في التنقيح
 والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن له أم فقيرة عاجزة عن الكسب وهو بالغ فقير كسوف فهل عليه
 أن يدهاها معه في نفقته ونفقة عياله فالحق جواب نعم عليه ذلك قال في الخلاصة المختار في الفقير
 الكسوف أن يدخل الأبوين في نفقته اهـ والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن له ابن كبير مشغل بتحصيل
 العلوم الشرعية النافعة هل تجب عليه نفقته فالحق جواب نعم تجب عليه نفقته قال العلامة الخوافي
 وإذا كان الابن من أبناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا طالبة العلم إذا كانوا عاجزين عن
 الكسب لا يمتدون إليه لا تسقط نفقتهم عن آبائهم إذا كانوا مشغولين بالعلوم الشرعية لا لعقوبة
 والخلافات الزككية وهذيانا الفلاسفة وفيهم مرشد والالتجبال الحكام وفي الحاوي الزاهد
 قال الشيخ الامام أبو منصور الماتريدي لم على المسلمين كفاية طالب العلم إذا خرج لأطلب حتى لو امتنعوا
 عن كفايته يجبرون كما يجبرون في دين الركة ذاممتعوا عن أدائها والتصدق على العالم الفقير أفضل منه
 على الجاهل وعن أبي حفص الدفع إلى من عليه دين ليقضى دينه أحب إلى من الدفع إلى فقير لم يكن عليه
 دين اهـ من التنقيح والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن الصغير المحضون إذا فرض له القاضي على أبيه كل
 شهر سنتين قرشاً ومضت أشهر منذ الفرض لم يدفع الأب فيها شيئاً لأمه هل يسقط ذلك بعض هذه المدة
 بعد الفرض أو يكون ديناً على الأب يجب عليه دفعه لأمه فالحق جواب أنه يكون ديناً على الأب فعليه
 دفعه لأم الصغير كما أجاب بذلك صاحب الفتاوى المهدية أخونا وشريكنا في الدرس الشيخ محمد العمادي
 وهذه عبارة إذا قضى القاضي بنفقة الزوجة أو الصغير ومضت مدة لا تسقط بل تصير ديناً على ما ذكره
 الربيعي في نفقة الصغير من جعلها كنفقة الزوجة في عدم السقوط بعد الفرض بعض المدة بالاستدانة
 بامر القاضي ونفقه عن الذخيرة عن الحاوي في الفتاوى وأقره عليه في البحر والهر وعليه العمل الآن
 وفي رد المختار أنه مخالف لاطلاق المتون والشروح وكافي الحاكم اهـ والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن
 المسكن الشرعي الواجب للزوجة على زوجها ما هو فاجبت بما في الحبرية وهذا نصه في المسكن لو اوجب
 عليه شرعاً على الصحيح بيت له مرفق وغاق على حدة فلا بد له من بيت خلاص ومطبخ ويشترط أن لا يكون
 في الدار أحد من أجناسها يؤذي أو تكون بين جيران صالحين وأن تكون مأموماً عليه أبيه ويمكن
 زوجها فيه من الاستمتاع بما صرح به قطبية اهـ وبعضهم اعتبر بها أن كانت من أشرف الناس
 بأنهم الزوج يدار مسقطه وأن كانت من لا وسطا يكفيها البيت المنفرد من الدار اعتبار المسكن بالنفقة

مطلب في وجوب النفقة
 قبل الزفاف

مطلب للزوج منع أولاد
 زوجته الكبار من السكنى
 معه

مطلب عليه نفقة عتته
 الفقيرة

مطلب يدخل الولد الفقير
 الكسوف أبويه في نفقته
 مطلب تجب نفقة الولد
 الكبير المشغل بتحصيل
 العلم على أبيه

مطلب نفقة الصغير
 المفروضة لا تسقط بعض
 أشهر

مطلب في بيان المسكن
 الشرعي

فإنه يكون على حسب حاله أو بهضمه كفي بذلك مطنقا والذي مال إليه المحقق ابن عابد في رد المختار
 اعتبار الحال وإن ينظر إلى ما تحصل به المباشرة بالعرف قال الله تعالى ولا تصاروهن أن تضيقوا عليهن اه
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن زوجة غاب عنها زوجها وأسافر سفرًا شرعيًا وتركها بالنفقة ولا منفق
 فطالب من القاضي أن يفرض لها عليه نفقة وإن باذنها بالاستدانة على زوجها ترجع عليه إذا حضر
 من سفره فهل للقاضي ذلك والحالة هذه **الجواب** نعم للقاضي أن يفرض لها عليه النفقة حيث كان
 سفره مسافة القصير ولم يترك لها نفقة ولا منفق وإن أمرها بالاستدانة عليه حتى ترجع إذا حضر وذلك
 بعد تحليفها أن الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشرة ولا طلاقه مضت عديم أو بعد إقامتهاينة على
 السكاح إن لم يكن القاضي عالمًا به وقبل البينة للقضاء بالنفقة لا بالنكاح وهذا على قول زفر وهو المقتضى به
 كافي الفتاوى الهندية والله تعالى أعلم **سئلت** عن أنت للقاضي وطلبت منه فرض النفقة على
 زوجها الحاضر بالند الغائب عن مجلس القاضي ففرضها عليه حال غيابه عن مجلسه هل يصح ذلك
الجواب أنه لا يصح ذلك ولا يعتبر المسئلة في الخير والبركة والنفقة والله تعالى أعلم **سئلت** عن نفقة
 الزوجة على زوجها هل هي واجبة بصفة اليسر والغنى حتى لو كان فقيرًا عاجزًا عن الكسب تسقط عنه
 أم لا **الجواب** أنها تجب عليه مطلقا سواء كان فقيرًا أو غنيًا قال ابن مالك في شرح المجموع نفقة الزوج
 والولد الصغير واجبة مع الفقر حتى لو كان عاجزًا عن الكسب لكونه مقدرًا على كسب الناس وينفق
 على زوجته وولده اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن صغير لأماله وأمه معسر وجده من الأب
 غنى هل تجب النفقة حيثن على الجد وإذا قلتم نعم وأنفق هل له الرجوع على الأب إذا أسير أجيبوا فتوروا
 فواجب بقولي أن الجد يؤول بالانفاق عليه وفي رجوعه على الأب خلاف والصحيح من المذهب
 أن الأب الفقير ملحق باليتيم في استحقاق النفقة على الجد قال في تقيفة الفتاوى صغير له أب معسر وجد
 أبوالاب مؤسر يؤول بالانفاق عليه ويكون ذلك دينًا على الأب والصحيح من المذهب أن الأب الفقير
 ملحق باليتيم في استحقاق النفقة على الجد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل تزوج امرأة ودفع
 لها نقدًا ولم يأت إليها به بدون جهاز هل له مطالبتها بذلك وتجبر هي عليه **الجواب** قال الامام
 القاضي جلال الدين للزوج أن يطالبها بالجهاز بعد ما أعطاها من النقد على مرف أناس من وعادتهم اه
 وصحح خلاف ذلك لما قبله المهر بالوضع ونقل ابن عابد في باب المهر من حواشيه على الدرر ما بعد توقيفا
 وهو أن المدفوع إذا كان من المهر الموقوف عليه فلا مطالبة له بشئ من الجهاز والأقله الطالب لكونه
 كالجهة بشرط العوض ثم قال لكن الظاهر جريان الخلاف في صورة ما إذا كان موقوفًا عليه لأنه
 وإن ذكر على أنه مهر لم يكن من المهر عاده إن كثرته لكثرة الجهاز فهو في المعنى بدل له أيضا ولهذا كان
 مهر من لأجهز لها أول من مهر ذات الجهاز وإن كانت أجل منها ويجاب بأنه لما صرح بكونه مهرًا وهو
 ما يكون بدل البضع الذي هو المقصود الأصلي من النكاح دون الجهاز لم يعتبر المعنى وهذا أي كونه
 كالجهة بشرط العوض غير معرور في زماننا بل كل أحديهم إن الجهاز للمرأة إذا طلقها تأخذ كاه
 وإذا ماتت يورث عنها وأما ما في ترتيب بيته به وعوده اليه وولاده إذا ماتت اه والله تعالى أعلم
سئلت عن الزوجة إذا أسكنها زوجها في بيت من داره غلق على حدة ومراقة من الكنف والمطبخ
 مشتركة بينهما وبين صهرته فطلبت من زوجها ابتداءً عليه مرافق تحسسه فهل تجاب بذلك **الجواب**
 نعم تجاب لذلك كما أجاب به الخير الرمي رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** عن الزوجة الناشئة
 هل تسقط نفقتها المفروضة بنشوزها **الجواب** نعم تسقط به المفروضة لا المستدانة في الأصح
 باقي الدر المختار قال محشي به ابن عابد رحمه الله تعالى يعني إذا كان لها عليه نفقة أشهر مفروضة
 ثم تسقط تلك الأشهر الماضية بخلاف ما إذا أمرها بالاستدانة فاستدانت عليه فأنه لا تسقط اه

مطلب في فرض نفقة
 الزوجة على زوجها الغائب

مطلب فرض النفقة على
 الزوج الغائب عن مجلس
 القاضي لا يصح
 مطلب تجب النفقة على
 الزوج غنيًا وفقيرًا

مطلب في نفقة الصغرى على
 جده

مطلب دفع زوجته نقدا
 وزفت إليه بالجهاز

مطلب للزوجة بيت
 تمرى له مرافق تحسسه
 مطلب تسقط النفقة
 المفروضة بالنشوز

﴿كتاب الايمان﴾

سئلت عن أقسم قائلا والله لا ضرب زيدا ولم يوقته بوقت ومضى شهرا أكثر ولم يفعله الصرب
فهل لا يحنث والحالة هذه فالجواب انه لا يحنث والحالة هذه نعم اذا هلك الخائف أو المخلوق عليه
يحنث في آخر جزء من حياته قال في الدرر يجب أن يعلم أن المجدد بالله تعالى نوعان نوع في الاثبات ونوع
في النفي وكل نوع من ذلك على وجهين اما ان يكون مطلقا ومؤقتا فاما المطلق في الاثبات بان قال منسلا
والله لا أكلي هذا الطعام أو والله لا شرب هذا الشراب ولم يقبل اليوم وما أشبهه فالبر فيه ان يكون
بتحصيل الاكل أو الشرب في العمر وفوات البرم لأك الخائف أو المخلوق عليه حتى انه في هذه المسئلة
اذا هلك الطعام احترق أو أكله غيره وما أشبهه ذلك أو مات الخائف يقع الحنث وتلزمه الكفارة
وتعامه فيه والله تعالى أعلم سئلت عن قال لزوجه ان كلم ولدي هذا أحد فانت طالق فكلمه
الخائف نفسه فهل تطلق فالجواب لا تطلق بتكليمه اياه اذ لم يدخل في عموم النكرة وهذه المسئلة
من افراد قاعدة المعرفة لا تدخل تحت النكرة وهي في الاشياء قال المعرفة لا تدخل تحت النكرة
الا المعرفة في الجزاء يعني اذا قال ان كلم غلامي هذا أحد أو قال ان ألبست هذا القميص أحد أو قال
ان دخل دارك هذه أحد فانت طالق لا يدخل الخائف الا ان ينوي دخول نفسه حتى لو كلم الخائف
غلام نفسه أو لبس ذلك القميص أو دخل دار نفسه لم تطلق لان المعرفة لا تدخل تحت النكرة
لانهم ما يستدان فلا يجتمعان وفي دخولها تحتها يلزم الاجتماع اذ المراد به التكلم وبنائه في قوله ألبست
وبكاف الخطاب في قوله دارك المعرفة فلا تدخل تحت النكرة وهي قوله أحد وكذلك الوفا لزوج ابني
من رجل لا يدخل للأمور وقوله الا المعرفة في الجزاء أي فانهما تدخل في النكرة كما اذا قال ان كلم غلامي
هذا أحد فانت طالق فانها وان كانت معرفة ببناء الخطاب لكنها وقعت في الجزاء فلم يمنع دخولها تحت
النكرة في الشرط لانه اذا كانت النكرة في جملة والمعرفة في جملة أخرى فانه حينئذ لا يمنع أن تدخل
المعرفة تحت النكرة لان الجملتين كالكل من المختلفين وتعامه في الجوى عليه هذا وأما النكرة فتدخل
تحت النكرة فلو قال ان دخل هذه الدار أحد فكذلك الدار له أولف يريه فخطأ الخائف حنث لتكثيره
أي لتكثير الخائف نفسه حيث لم يعمها بالإضافة الدار اليه لان الدار وان ذكرت بالاشارة اليها لم يتعين
مالها أه من الدرر وحواشيه والله تعالى أعلم سئلت عن قال ان أكلت اليوم خبزاً فكذا
ثم قال غنيت بالخبز خصوص خبز الشعير هل تعتبر بنية فلا يحنث بغير خبز الشعير فالجواب نعم تعتبر
بنية ديانة أي فيما بينه وبين الله تعالى لا قضاء قال في التنوير ما نصه قال ان أكلت أو شربت أو لبست
ونوى معيناً لم يصدق أصلاً ولو ضم لقوله ان أكلت طعاماً أو شرباً أو نوى بدين اذا قال غنيت شيئاً دون شيء
لان ذكر اللفظ العام القابل للتخصيص لانه نكرة في سياق الشرط فتم كل نكرة في سياق النفي والاصل
أن النية انما تصح في الملقوط ثم أشار صاحب التنوير الى ما هو كالعلة لقوله دين بقوله نية تخصيص العام
تصح ديانة لا قضاء به يعني اه مع زيادة من الدرر وحواشيه والله تعالى أعلم سئلت فحين حنث
على زوجته بالطلاق أن لا يخرج الاياته فذن لها في الخروج مرة فخرجت ثم خرجت ثانياً بلاذنه فهل
يحنث بذلك فطلق فالجواب نعم يخرجها بلاذنه يقع الطلاق قال في التنوير لا يخرج الا بآذني
شرط لكل خروج اذن بخلاف الا ان أوحى آذن لك لانه لا غاية ولو نوى التعدد صدق اه مع مزيد
من شرحه الدرر وجه الفرق في حواشيه والله تعالى أعلم سئلت عن قال ان فعلت كذا فانا
يهودي أو نصراني أو كافر بالله تعالى ثم فعله فهل يحكم عليه بالكفر فالجواب ان تعاقب الكفر

مطلب المعرفة لا تدخل
تحت النكرة الا في الجزاء

مطلب النكرة تدخل
تحت النكرة

مطلب في تخصيص العام

مطلب لا يخرج الا بآذني
شرط لكل خروج اذن

مطلب قال ان فعلت كذا
فهو يهودي الخ

بالشرطين وأما الكفر فالأصح أنه لا يكفر إن كان عنده في اعتقاده اليقين وعليه كفارة اليقين وإن كان جاهلا وعنده أنه يكفر بما شره الشرط في الاستقبال يكفر لزاما بالكفر وعليه تجديد الأيمان والتمسك بالدين المختار وتجاوز شح الإسلام على أفندي والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال الله على أن أصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم خمسين مرة لاهل يلزمه الوفاء بذلك فاجواب نعم يلزمه الوفاء به قال الدر المختار ولو نذر أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا الزمة وقيل لا اه وكتب عليه بحسبه ابن عابدين مانعه قوله لزمه لأن من جنسه فرضا وهو الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مرة واحدة في العمر وتجب كل ما ذكر وانما هي فرض على قال الحلبي ومنه يعلم أنه لا يشترط كون الفرض قطعا اه لمطاوي قوله وقيل لا لعل وجهه اشتراط كون الفرض قطعا اه حلبي اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال في وقت غضبه على زيدان كلف زيدان فاعلى التصديق بانه زيدا من الريال الفلاني يريد بذلك الامتناع من كلامه ثم كلفه فاذ يلزمه فاجواب انه يجزى بين أن ينفذه أو يعطى كفارة يمين قال في الدر المختار ثم ان العلق فيه نفعه بل فان علقه بشرط بريد كان قد غاب أو شفى مريض يوفي وجوبه بان وجد الشرط وان علقه عالم برده كان زيدا بل لانه مشاهير في شذره أو كفر ليمينه لانه نذر بظاهره يمين بجنائه فيجوز ضروره اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن نذر أن يتصدق بكذا على فقراء المحل الفلاني فتصدق بذلك على فقراء محل غيره هل يجوز ذلك أو لا يبرأ الا بالتصدق على فقراء ذلك المحل فاجواب انه يجوز له الصرف في فقراء محل آخر قال في الدر المختار فقراء مكة جاز الصرف لفقراء غيره لما تقر في كتاب الصوم ان النذر غير المعلق لا يختص بشئ اه أى لا يختص بزمان ولا مكان ودرهم فقطير فلو نذر التصديق يوم الجمعة بمكة هذا الدرهم على فلان فخالف جاز وكذا لو جعل قبله وقامه في رد المختار والله تعالى أعلم **سئلت** ما هي اليمين التي يمين وما هي اللغو وما هي المنعقدة التي تجب فيها الكفارة بالحلف فاجابت في ما في الهندية وهذا منه اليمين بالله تعالى ثلاثة أنواع غموس وهي الحلف على اثبات شئ أو نفيه في الماضي أو الحال فيتمد الكذب فيه فبأنتم صاحبها وعليه الاستغفار والتوبة دون الكفارة والغو وهي أن يحلف على أمر في الماضي أو في الحال وهو يظن أنه قال والامر بخلافه بان يقول والله قد فعلت هذا وهو ما فعل وهو يظن أنه فعل أو رأى شخصا من بعيد وقال والله أنه لم يوطئه من زيد أو هو عمر وأوطأ ثم قال والله أنه لفراب ووطنه غرابا وهو وحده أه هذه ترجو أن لا يؤاخذ بها صاحبها واليمين في الماضي إذا كانت لا عن قصد لا حكم لها في الدنيا والآخرة عندنا ومنعقدة وهو أن يحلف على أمر في المستقبل أن يفعله أو لا يفعله وحكمه بالزوم الكفارة عنه الحنث كذا في الكافي والمنعقدة في وجوب الحفظ أربعة أنواع نوع منها يجب اقام البر فيها وهو ان يعقد على فعل طاعة أمر به أو امتناع عن معصية وذلك فرض عليه قبل اليمين وباليمين يزداد وكادة ونوع لا يجوز حفظها وهو أن يحلف على ترك طاعة أو فصل معصية ونوع يخبر فيه بين البر والحنث والحنث خير من البر فينبذ فيه الحنث ونوع يستوى فيه البر والحنث وذلك في الإباحة فيختبر بينهم ما وحفظ اليمين أولى كذا في المبسوط اه فيحفظ قائمهم والله تعالى أعلم **سئلت** إذا حلف إنسان بالله أنه يفعل كذا غدا لم يفعل فوجب عليه الكفارة فاختار التكفير بالطعام فهل يكفيه أن يفدي عشرة مساكين أو بعشهم أو لا بد أن يفديهم وبعشهم ولا يكفيه أحد الأمرين وهل إذا غدى عشرة وعشني عشرة غيرهم لا يجزئ أحبيوا أو جروا فاجواب انه لا بد أن يفعل الأمرين ولا بد أن يكون الذين عشاها هم الذين غداهم قال في رد المختار فيعشهم وبعشهم اه وقال في الهندية ولو غدى عشرة وعشني عشرة غيرهم لم يجز اه وفيها أيضا وطعام الإباحة كلتان مثبعان غدا وعشاء أو غدا آن أو عشاء أو عشاء وصورا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن حلف بالطلاق لا يدخل دار فلان ففعله النسي وأدخله فهل

مطلب نذر أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا الزمة

مطلب النذر المعلق فيه تفصيل

مطلب نذر لفقراء مكة جاز الصرف لفقراء غيرهم

مطلب في أقسام اليمين

مطلب في كفارة اليمين لا بد أن يفدي عشرة فقراء وبعشهم

مطلب حلف لا يدخل دار فلان

لا يثبت بذلك فالحكم اب انهم لا يثبت بذلك كما أتفق به (رمل) وهذا الغرض لا يثبت ولا يتصل باليمين
على الصحيح اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل لا تعرفه من الدلاق الثلاث انك من أهل النار
هل يقع الطلاق على زوجته بذلك فالحكم اب لا يقع عليها الطلاق باجماع ائمة ووجهه لثبوت
والاحتمال ادلا على ذلك الا انه من المنة لئلا يصرحوا به في علة أنت طالق ان شاء الله تعالى بانه لا يطع
على ذلك بحال وكذا لو قال ان كان لا عذاب لاني في القبر بنت طالق لا يثبت لان محتمل فلا يقع بالشك
كالخلف بسبب طهرها فاحداهم انه غراب والاخر انه حمام ولم يثبت ذلك لا يثبت أحدهما وكذا لو قال
له ان كان رأسي أنقل من رأسي فانت طالق فلا يقع لانه لا يعلم اه لمقصا من الخبرية والله تعالى
اعلم **سئلت** عن رجل قال على الطلاق الثلاث لا أفعل كذا فهل يكون عينا بالطلاق حتى لو فعل
المحلف عليه يقع الدلاق فالحكم اب نعم لجرى ان العرف به في الطلاق حتى صار بمنزلة ان فعلت
فانت طالق فيقع بوقوع الشرط قال الامام القزويني رحمه الله تعالى حسم بقوله عنه في الخبرية وفي ديارنا
صار العرف فاشبهنا في استعمله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره فيجب الاقتضا بوقوع
الطلاق من غيرنية كما هو الحكم في الحرام بالزنى وعلى الحرام قال ومن صرح بوقوع الطلاق به
للتعارف في ديارهم الشيخ قاسم في تعميمه لمختصر القهستاني **سئلت** عن رجل قال زوجته ان لم أطعك
اليوم ثلاثا فانت طالق ثم يدور وأراد تخاصا وطريقا لم يسمع طلاقا فاذن يصنع فالحكم اب ان الحلية
في ذلك ما روي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الفتوى ان يقول لامرأتني في اليوم أنت طالق
ثلاثا على ألف درهم فذا قال لها ذلك تقول المرأة لا أقبل فذا قالت ذلك ومضى اليوم كان الزوج بارا
في عينه ولا يقع عليه الطلاق لانه طلقها في اليوم ثلاثا وانما لم يقع عليها الطلاق لانه هو هذا لا يخرج
كلام الزوج من ان يكون تطلقا فاده في الخاتمة والله تعالى اعلم

مطلب قول على الطلاق
انك من أهل النار لا يقع

مطلب في الحلف بقوله
على الطلاق

مطلب في الحلية اذا قال
اب لم أطلقك اليوم ثلاثا
فانت طالق

كتاب الحدود

سئلت عن ادعى على آخر عيا رب الحد فانكر فهل تتوجه عليه باليمين فالحكم اب لا تتوجه
عليه باليمين وقد سئل عن ذلك فقري الهدي فاجاب بما نصه ان ادعى عليه ما يوجب حد القذف
فانكر لا يستخف لان الحدود لا يستخف فيها وان ادعى ما يوجب التعزير وانكر استخف فان نكل
عزراه والله تعالى اعلم **سئلت** عن أقربا لسرقه ثم رجع عن اقراره هل يعتبر رجوعه فيسقط
عنه الحد فالحكم اب ان يرد عنه الحد والحالة هذه في المخ ان الرجوع عن الاقرار في السرقة
والسرقة جميع كالرجوع في الزنا قال في الخبرية وصرحوا ايضا بان انكار الاقرار رجوع وان منكر
الاقرار لا يقبل الشهادة عليه بالاقرار انكاره رجوعا عنه اه والله تعالى اعلم **سئلت**
فيم ادعى عليه انه ان الزنا بزوجته فانكر المدعى عليه فاقى المدعى بشهود ثلاثة شهدوا عليه به فهل
لا تقبل شهادتهم فلا يحد المدعى عليه فالحكم اب ان ابن نجيم سئل عن ذلك فاجاب بقوله لاحد عليه
عقضى عدم كمال النصاب وعلى النهم ودحد القذف اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن أقربا زنا مرة
واحدة هل يقام عليه الحد بذلك او حتى يتكرر الاقرار فالحكم اب ان لا يقام عليه الحد حتى يتكرر
منه الاقرار أربع مرات كل مرة في مجلس وكل أقربا زنته اقاضي الا في الرابعة قال في الغرر وثبت
بشهادة أربعة في مجلس بالزنا الواطء أو الجاع فيسألهم الامام عنه وكيف هو وأين زنى ومتى زنى
وعين زنى قال بنوه وقالوا رأينا وطئها في فرجها كالمرودى المكمل وعدلوا سرا وعلمه كبه وبأقرار
العاقب البالغ أربع مرات في أربعة مجالس ردة كل مرة الا مرة رابعة اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن
رجل ثبت عليه المواطة فاذا يلزمه فالحكم اب انه يلزمه التعزير بنحو الاقرار بالزنا وهدم الحداد

مطلب لا تتوجه اليمين على
من أنكروا ما يوجب الحد

مطلب اذا رجع عن الاقرار
بالسرقة يرد عنه الحد

مطلب شهيد ثلاثة بالزنا
يحدون حد القذف

مطلب أدب زنا لا يقام
عليه الحد حتى يتكرر
اقراره أربع مرات

مطلب فم ثبت عليه
اللواطة

والتي تكسب من محل مرتفع يتسمع الاجتار وفي الحامى والمخلد أصح وفي الفصحاء زرو ويسجن حتى يموت
أو يتوب ولو اعتاد اللواط فله الامام سياسة اه من الدر المختار والله تعالى أعلم **سئل** عن
تزوج امرأة ودخل بها ثم ماتت أو طافت بقي مجردا عن الزوجة فزني باجنبية فهل يعمد بمحسنا فيجهد
بالرجم أولا يعمد بمحسنا فيجهد بالمخلد فالجواب انه محسن فيرجم قبل في الدر المختار وأعلم انه لا يجب به
النكاح لبقائه أي الاحسان فلو نكح في عمره مرة ثم طلق وفي مجردا وزني رجما اه والله تعالى أعلم
سئل عن اللواط هل لا تثبت الا باربعة شهود كالزنا أو تثبت بشاهد من عدلين فالجواب
انه لا تثبت بشهادة عدلين فلا يتوقف ثبوته على اربعة فلا يستلزم ذلك وتغافل في أمور أخر
ذكرها ابن عابدين في الرد حيث قال (تمة للواط) أحكاما أشد لا يجب بها النكاح ولا العدة في النكاح
الفاقد ولا في الثاني من الشهادة ولا يحصل بها التحليل للزوج الاول ولا تثبت بها الرجعة ولا حرمة
المصاهرة عند الاكثر ولا الكفارة في رمضان في رواية ولو فذف بها لا يحد خلافا له ما ولا يلعن خلافا
لهما مجرى وهو ما أخذ من المجتبى وزاد ما في الثمرة لا يسه عن السراج يكفي في الشهادة عليه اه دلان
لا اربعة خلافا له ما اه بحرفه والله تعالى أعلم **سئل** عن السكران اذا وجب عليه الحد هل يحد
وهو سكران أو بعد الافاقة والعصوين والناجبين والكم الاجر والثواب **جواب** يجب بانه لا يحد وهو
سكران بل بعد الافاقة والصحو قال في التنوير بحد مسكر ناطق مكاف شرب الخمر ولو قطرة أو سكر
من نبتة طوعا بعينه الافاقة اذا أخذ ورجح ما شرب موجوده الان تنقطع بعده المسافة ولا يثبت بها أي
الرجعة ولا يقيها بل يشهد رجلان يسألها ما الامام عن ماهية أو كيف شرب ومتى شرب وأين شرب
أو باقراره مرة صاحبها ثمانية سوط الخمر ونصفه بالله بعد وفرق على يده كذا الزنا اه **جواب** قد
لغظ كحد الشرب كية وثبوتها ويحد الخمر أو العبد قاذف المسلم البالغ العاقل اعقب بصريح الزنا
أو بقوله زنا بالهمز أو استلأيك أو استلأيك أولست بين فلان لايه المعروف به وأمه محصنة في غضب يطلب
المقذوف ولو كان المقذوف غائبا عن مجلس القاذف هل القذف اه من التنوير مع زيادة من شرحه
الدر والله تعالى أعلم **سئل** عن حديث لا يدخل الجنة ابن زانية ما معناه فالجواب اني
رأيت في كتاب الرعيانة للشهاب الخفاف قال ناقلا عن السيوطي ما نصه عن أبي هريرة رضي الله تعالى
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة ولا يورث ولا يورث ولا يورث وفي رواية فرخ
زنا لا يدخل الجنة وفي رواية لا يدخل الجنة ولا شيء من نسله الى سبعة آباء قبل هذا لا يصح لقوله تعالى
ولا تزروا زناكم ولا تروا زناكم ولا تروا زناكم ولا تروا زناكم ولا تروا زناكم ولا تروا زناكم
لا أدري هل سبق اليه أم لا قلنا انه لا يدخل الجنة بعمل أصاميه بخلاف ولد الرشيدة فانه اذا مات طافلا
وأبواه مؤمنان ألحق به ما وبان في جنتهما باصلاحهما كما قال تعالى وأتبعناه هم ذريتهم جهنم ان فولد الزنا
لا يدخل الجنة بعمل أبوه أو أمه الزاني فتنسبه منقطع وأما الزانية فتسومها منع من وصول بركة عملها اليه اه
انظر تمامه في الرعيانة والله تعالى أعلم

(باب التعزير)

سئلت فيمن تنازع مع آخر فشمه بقوله يا خبيث يا سفيه فاجابه الآخر بالمثل قائلاً أنت الخبيث
السفيه فالحكم في ذلك فالجواب انه لا يزور واحد منهما الا البادي ولا المبيد قال العلامة
الكفوي مانه لو قال له يا خبيث فقال أنت شكاف ولا يزور كل منهما الا المتعزير بلحق الاذى
وقد وجب عليه مثل ما وجب للآخر فساوياً كذا في فتح القدير وفي الغنية ضرب غير موزن
المضروب أيضاً بغير وزن وبما قامه التعزير باليادى منه - الا انه اظلم والوجوب عليه أسبق اهـ

مطلب تزوج مرة كان
محمدا

مطلب ثبت للرواۃ بعدین

مطلب محمد الـكران
بمدالافاقه

مطابحد الفذق كحد
الشرب كبة وثبوتا

مطلب حديث لا يدخل
الجنة امرأة

فان قاتل ما الفرق بين الشتم والضرب حيث يمزوان في صورة المصاربة دون صورة المشافة فقلت في
 لضرب يتفاوت فلم يحصل فيه التكافؤ والشم يمكن فيه المساواة فاذا تحققت كافي المثال حصل التكافؤ
 نعم لو كان الشتم في مجلس القاضي لكان فيه التعزير عليه لما فيه من هتك مجاس الشرع كما أشار الى
 ذلك في رد المحتار والله تعالى أعلم **سئلت** هل يستوى الناس في التعزير أو يتفاوتون بتفاوت منازلهم
 شرفا وخصه فالحجواب انه يتفاوت بتفاوت منازلهم قال في الخلاصة والتعزير يختلف باختلاف
 الناس وجرائمهم وفي شرح الطحاوي التعزير على أربع مراتب تعزير أشرف الأشراف كالغشوه
 والفساد وتعزير الأشراف كالداهنة وتعزير أوساط الناس وتعزير الأخساء فتعزير أشرف
 الأشراف الأعلام لا غير وهو أن يقول القاضي بلغني أنك تفعل كذا وكذا وتعزير الأشراف الأعلام
 والجبر إلى باب القاضي وتعزير الأوساط وهم السوقة الأعلام والجبر إلى باب القاضي والحبس وتعزير
 الأخساء الأعلام والجبر والضرب والحبس بعد ذلك اه **فوجعا** عنه يحيى بن أحمد بن جليل أشرف كان فضل
 غير لائق ليس فيه حد شرعي فسمع ما والى وقتها فاحضرها واحد واحد فقال للشريف منه ما
 ما أظن أن أليق ذلك بشرفك ومقامك وأمر بأن يضرب الثاني خمسمائة جلدة وكان من أراذل
 الناس وأخصائهم فضرب كما أمر الوالي فقال بعض الحاضرين بين يدي الوالي كيف هذا وقبحا حتما
 واحدة فاجابه الوالي بأن ذلك الشريف سبنا ثم عقلت له ورعا يصل إلى درجة الهلاك وذلك
 الشريف سبنا يعود لما هو أرفع فقامت أيام فلائيل الاوكان ما قال الوالي فريض الشريف من تأثره
 فبات وعاد الشريف إلى أرفع مما فعل أول أسأل الله تعالى السلامة والحفظ من كل قبيح والله تعالى أعلم
سئلت عن رجل تسلط على منكوبة الغير فأخرجها من تحت زوجها وقتلها وعقد عليها وهي
 في عصمة زوجها ودخل عليها ووطئها فإذا يلزمه والخالفة هذه فالحجواب ان مثل هذا السؤال رفع
 لغير الدين الرمي فاجاب عنه بقوله يرجع بالضرب الشديد أشد ما يكون من التعزير سباسة وعليه
 المهر لها وعليها عدة وهي باقية على عصمة زوجها الأول اذا كان كالح الثاني باطل والحالفة هذه اه وهي في
 فتاوى البحرية وفيها أيضا ما نصه سئل في شرير يضرب الناس بيده ولسانه معه في الأرض المقدسة
 وعوانه ويأخذ منهم لنفسه ما لا وجعل ذلك وظيفة تطالب بها وعلمها لاهل يجمع من أهل المدينة
 الاخبار عنه بذلك لدى الحكام الماديين والأئمة المنصفين واذا سمع قولهم فيه فإذا يجب عليه أجاب
 نعم يجمع الاخبار بكونه شريرا يبيده ولسانه سواء كان حاضرا أو غائبا لان الأمور الموجبة للتعزير ولو
 بالقتل المتعمدة حقا لله تعالى التي لم يقصد بها شخص معين لا تحتاج إلى الدعوى المحتاجة إلى حضور
 المدعي عليه وليس هذا من قبيل الجرح المجرد الذي لا يقبل لانه لا يكون الا فيما هو حق العبد خاصة وهذا
 من حق الله تعالى لقصد وجهه الكريم ولذا نص علماء نوابان المخبرين بذلك لهم الاجر والثواب الجزيل
 حيث كانوا اغتصابا لقصد وجهه الكريم دفع كلمة المتهمة لعامة المسلمين ولما كمل طلبة وتعزيره ولو بالقتل حيث
 تعرض فيه بأنه لا يرجع بالقتل وأما السبادة والعنوان فنص علماء مذهب أبي حنيفة انه يثاب قاتله
 لما فيه من دفع شره عن عباد الله تعالى وقال في جواهر الفتاوى قال القاضي الامام ملك الملوك أبو العلاء
 الزاهي لما سئل عن مقصد يسبح في الأرض بالفساد ويوقع بين الناس الشررافا إلى السلطان ماذا
 يجب عليه القتل مشروع عليه واجب **ففساده** والقتل فيه مفتح
 شاهان شاه ملك الملوك أبو العلاء **تطم** الجواب لكل من هو يرجع
 وفي المحتجب رأى مسلماني يحمل له قتله وعلى هذا القياس المكارة بالظلم وقطاع الطريق وجميع الظلم
 بأدنى شيء له في جميع السبادة فيباح قتل الكل ويثاب قاتلهم والمقصود بهذا كله حسم مادة الظلم
 فانه يجب اعدامه فان الظلم ظلمات اه كلام الحسرية مع بعض حذف **فائدة** قال في الاشباه

مطلب يتفاوت الناس في
 التعزير بتفاوت منازلهم

قوله كالداهنة جمع
 دهقان بكسر الدال يطلق
 على رئيس القرية والتاجر
 ومن له مال وعقار اه مصباح

مطلب فيمن تفرزوجة
 الغير وعقد عليها ودخل
 ماذا يلزمه

مطلب يقبل الاخبار بكون
 فلان شريرا

مطاب في حكم السبادة
 في حواشي الرمي على
 جامع الفصولين مانصه
 الجاني هو الذي يباشر
 الجباية للوالي والعنوان هو
 الذي يعين الجاني على
 الاخذ بالساعي هو الذي
 يرفع الامر الى من يفرم
 لفرمه اه

مطلب كل من تكب معصية لاحقتها فاعلم التعزير

كل مرتكب معصية لاحد في حقها التعزير اه ونقله في الدور ونقل محشيه ابن عابدين عن الفتح انه يعز من شهد شرب الخمر والشاربين وعز من معصه ركوة خمر والمفطر في رمضان وكذا المسلم يبيع الخمر وياكل الربا والمغني والخمخ والناخعة يعزرون ويحبسون حتى يحدوا توبة ومن يتهم بالقتل والسرقة يحبس ويخند في السجن الى ان يظهر التوبة وكذا من قبل اجنبية او عانقها او مسها بشهوة وذكر في البحران الحاصل وجوبه باجتماع الامة كل مرتكب معصية ليس فيها حد مقدر اه والله تعالى أعلم

سئلت بما نصه ما قولكم اهل العلم وحكم الله تعالى فيمن سرق ماله فانهم رجلا به فامر خذاه بضربه فضر به ضربه شديدا حتى اشرف على الهلاك فبلغ خبره الوالي ولم يدع المضروب ولم يأت للكمومة أصلا فقل يجوز للعاكم أن يعز وهذا الرجل ونحو هذه مذهبهم على ذلك الرجل وان لم يدع عليهم فالحجواب ان هذه الحادثة وقع مثله في الهند فاحتف علماء هاهنا في الجواب فاجاب فريق منهم بانه ليس للعاكم تعزيره بلادعوى لاشتراط تقدم الدعوى في التعزير الواجب في حقوق العباد واستدلوا بما قاله ابن عابدين في الرد من ان ما يجب حقه للعبد يتوقف على الدعوى واجاب الفريق الثاني بانه يجوز للعاكم أن يعز من غير دعوى لان معنى التعزير على السياسة واستدلوا بما في البحر من ان السياسة ما يفعله الحاكم لمصلحة رعاها وان لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي وطول النزاع بينهم فقد مواسوا الى مفتي مصر في الحال الشيخ العباسي حفظه الله تعالى ليرجى أحد الفريقين فاجاب بما حاصله الصواب هو جواب الفريق الاول لكونه موافقا لقروع المذهب وأصوله وقواعده وفصوله وكثير من كتب المذهب صرح فيها بان التعزير الواجب حقه للعبد يتوقف على دعواه وطامه فلا يكون للإمام ولا للقاضي اقامته بلا طلب في هذه الحالة ما لم يتكرر الايداء والشر والفساد من الشخص فينتقل الحكم من كونه حقه للعبد مخصوص الى كونه حقه لله تعالى لعدم مراعاة شخص معين فيكون للإمام أو القاضي تعزيره واجراه ما تكون فيه المصلحة دفعا للفساد وقد اطال في ذلك حتى قال في آخر كلامه فانت تراهم جدهم اخصوا التعزير بلا طلب ولادعوى بالتعزير الواجب حقه لله تعالى خالصا ولم يقصده شخص معين وأما الواجب حقه للعبد فيتوقف على ذلك والله تعالى أعلم **في مناقته** في فتاوى الشيخ العباسي المذكور جواب يفهم منه السؤال وهو هذا المفهوم من كتب المذهب انه يجوز للعلم ضرب الصغير ضربا وسطا معتادا في محل الضرب وهو أن يكون على غير الوجه والمذاكير للتأديب والتعليم باذن الاب أو الوصي وانه لو مات من ضرب التأديب بغيره وبقيد بوصف السلامة وأما من ضرب للتعليم باذن الولي فلا يضمن ما لم يتجاوز المعتاد على قولهما ورجع اليه الامام وحكى الاجماع عليه ولم يقيد الضرب باليد على ما نقله السيد الطهطاوي عنهم في أول كتاب الصلاة حيث قال والمقصود انه يجوز للعلم أن يضربه باذن أبيه نحو ثلاثة ضربات ضربا وسطا سليما ولم يقيد بغير العصا اه المراد منه بخلاف الضرب على ترك الصلاة فانهم قيدوه باليد لا بالخشبة وقد ذكر انه يجوز الحبس للتأديب قال في التحقيق الباهر شرح الاشياء ولنظائر ويقام عليه أي على المصبي التعزير ان كان من حقوق العباد وكذا يحبس تأديبا لا عقوبة ومن هذا يعلم ان المؤدب لا يجوز له تجاوز المعتاد في الضرب ولا الضرب في غير مواضع الضرب وله الحبس للتأديب وأن يكون ضرب التأديب باذن الولي وانه مقيد بوصف السلامة وله الصرب المعتاد أيضا على التعليم حسب ما نوضح اه والله تعالى أعلم

كتاب الجهاد

سئلت عن الجهاد والمدد اومة على الصلوات الخمس في أوقاتها أي ما أفضل فالحجواب ان المواظبة على أداء فرائض الصلاة في أوقاتها أفضل من الجهاد لانها فرض عين وتكرر ولان الجهاد

مطلب مهم هل للعاكم التعزير من غير دعوى

مطاب في حكم ضرب المعلم للصغير

مطاب هل الافضل للجهاد أو أداء الصلوات في أوقاتها

ليس الا للامان واقامة الصلاة فكان حسن القبر والصلاة حسنة لعينها وهي المقصودة منه وقد
 نص على ذلك السرخصي حيث قال عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام يخطب الناس
 فحمد الله وأثنى عليه ثم ذكر الجهاد فليدع شيئا أفضل من الجهاد الا الفرائض يريد به الفرائض التي نثبت
 فرضيتها عينها وهي الاركان الخمسة لان فرض العين آكد من فرض الكفاية والثواب بحسب اكادته
 الفريضة فلها الاستغنى الفرائض ثم ذكر أحاديث في أن الشهيد تكفر خطايا له الا الدنس وقال اذا كان
 محتسبا صار مقبلا قال وفيه بيان شدة الامر في مظالم العباد وقيل كان هذا في الابتداء حين نهى
 صلى الله عليه وسلم عن الاستدانة لقله ذات يدهم ولجرحهم عن قضائه ولهذا كان لا يصلي على مديون لم
 يخلف مالا ثم نسخ ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام من ترك ما لا فو رثته ومن ترك كل أو عيالة فهو علي
 وورد نظيره في الحج أنه صلى الله عليه وسلم دعا لأمته بمعرفات فاستجيب له الا المظالم ثم دعا بالشعر الحرام
 فاستجيب له حتى المظالم فنزل جبريل عليه السلام يخبره أنه تعالى يقضي عن بعضهم حق البهض فلا
 يعد منهم ذلك في حق الشهيد المديون أفاده في الرد **وفائدة** من نوابغ الجهاد الرباط وهو الاقامة
 في مكان ليس وراءه اسلام وهو المختار وصح ان صلاة الرباط بخمس مائة ودرهم بسبع مائة وان مات
 فيه أجرى عليه عمله ورزقه وآمن الفتان وبهت شهيدا آمنا من الفزع الاكبر أفاده الالائي قال في الرد
 واشترط مالك أن يكون غير الوطن ونظر فيه الحافظ ابن حجر بأنه قد يكون وطنه وينوي بالاقامة فيه
 دفع الموت ومن ثم اختار كثير من السافسكني الثفور والاحاديث في فضله كثيرة منها ما في صحيح
 مسلم من حديث سلمان رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول رباط يوم في سبيل الله
 خير من صيام شهر وقيامه وان مات فيه أجرى عليه عمله الذي كان يعمل وأجرى عليه رزقه وآمن
 الفتان وقد نظم الشيخ عبد الباقي الحنبلي ثلاثة عشر من يجري عليه الاجر به - الموت على ما جاء في
 الاحاديث فقال اذا مات ابن آدم جاء يجري * عليه الاجر عدلث عشر
 عسوم بها و دعاء نجيل * وغرس النخل والصدقات تجري
 ورائه مصحف ورباط ثمر * وحفر البئر أو اجرائه
 وبيت للفسر ببناء ياوي * اليه أو بناء محل ذكر
 وتعليم لفسر أن ككرم * شهيد للقتال لا جسر
 كذا من من صالحه ليعني * فخذها من أحاديث بشعر

• طالب في الرباط وفضائله

• طالب فمن يجري عليه
 عليه الاجر بموته

اه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن الجهاد ما حكمه هل هو فرض عين أو فرض كفاية فالجواب
 انه تارة يكون فرض كفاية وذلك اذا لم يسد وثا فيجب على الامام أن يبعث سرية الى دار الحرب بكل سنة
 مرة أو مرتين وعلى الرعية اعانتها الا اذا أخذ الخراج فان لم يبعث كان كل الانتم عليه وهذا اذا غلب
 على ظنه أنه يكافئهم والا فلا يباح قتالهم وتارة يكون فرض عين وذلك اذا هجموا علينا فيجب على المهجوم
 عليهم قتالهم ومداقتهم فان كانت فيهم كفاية - فقط عن باقي المسلمين وان لم تكن فهم كفاية فيجب على
 اقرب الناس اليهم فان عجزوا فاعلى من يليهم حتى يقتض على هذا التدرج على كل المسلمين شرقا وغربا
 ويجب أن لا يأتهم من عزم على الخروج وقعد لهم مدد من وج الناس وتكاملهم أو قعود السلطان أو منعه
 ونعمانه في المطولات من كتب الفقه والله تعالى أعلم **مسئلت** مرار عديدة عن السوكرنة التي
 حدثت في هذه الايام وشاعت وهي أن يعطى الانسان مالا لجماعة عربيين على سفينة في البحر
 مثل لا بحيث اذا تلفت بقرق أو احراق يضمن له أولئك الجماعة مراكبه فيعطونه قيمته فهل يحل له ذلك
 المال الذي يأخذه منهم أولا فالجواب ان هذه المدة قد شاعت وذاعت وما رأيت من تكلم
 عليها سوى الحق ابن عابد بن رحمه الله تعالى وأمكنه فسبح الجنان وخلاصة ما قاله ان المسلم اذا كان

• مطلب الجهاد تارة يكون
 فرض كفاية وتارة فرض
 عين

• طالب في بيان السوكرنة
 وكيفية

له شريك حربي في دار الحرب فيعقد شريكه هذا العقد مع صاحب السوكرية في بلادهم ويأخذ منهم بدل المالك ويرسله الى التاجر فالتاجر ان هذا يحل للتاجر أخذه لان العقد الفاسد حربي بين حربيين في بلاد الحرب وقد وصل اليه ما لهم برضاهم فلا مانع من أخذه وقد يكون التاجر في بلادهم فيعقد معهم هناك ويقبض البديل في بلادنا وبالعكس ولا شك انه في الاولى ان حصل بينهما خصام في بلادنا لا يقضي للأجر بالبديل وان لم يحصل خصام ودفع له البديل وكيله المالك تأمن هنا يحل له أخذه لان العقد الذي حصل في بلادهم لاحكم له فيكون قد أخذ من حربي برضاهم وأما في صورة العكس بان كان العقد في بلادنا لا يقبض في بلادهم فالتاجر ان لا يحل أخذه ولو برضى الحربي لا يقتاتنه على انعقد العقد الصادر في بلاد الاسلام فيعتبر حكمه قال هذا ما ظهر لي في تحقيق هذه المسئلة فاعتقه فانك لا تجد في غيره هذا الكتاب اه والله تعالى أعلم

كتاب الشراكة

سئلت عن رجلين اشتركا شركة عنان ونشاط ما لم يوافقا عليه وسكان من مقدار الربح وكيفية تقسيم بينهما فهل يكون هذه الشركة فاسدة وكيف يقسم الربح الحاصل بينهما فالجواب انه شركة فاسدة واذا حصل ربح قسم على قدر رأس المال كما أفتى بذلك شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى واستدل له الكفوي رحمه الله ومن شرائط جواز الشركة أن يكون الربح معلوم المقدار فان كان مجهولاً ولا يقسم الشركة لان الربح هو المفقود عليه وجهالة المفقود عليه توجب فساد العقد من شركة البدائع وكل شركة فاسدة فالربح في أعلى قدر رأس المال ويبطل شرط الغاوص لان الربح فيه تابع للمال فيقدر بقدره اه والله تعالى أعلم سئلت عن الشريك أو المضارب اذا خاط مال الشركة أو المضارب به مال آخر بدون إذن الشريك أو رب المال وهل المال هل يضمن فالجواب ما في فتاوى قاضي الهنداية وهذا اللفظ الشريك أو رب المال اذا قال الشريك أو عامله عمل فيه برأيك فخط مال الشركة أو المضارب به مال غير لا يكون متعدياً فاذا قال لم يضمن وان لم يقل له ذلك يكون متعدياً بالخط يضمن مطلقاً لا أم لا واذا اختلف في الاذن فالقول قول المالك الا أن يقيم الاخرينة على الاذن اه والله تعالى أعلم سئلت عن باع نصيبه من دار مشتركة بينه وبين سائر ورثة أبيه لاجبي من دون رضى شركائه هل يجوز هذا البيع والحالة هذه أجيبوا نوحوا فالجواب نعم يجوز ذلك والحالة هذه وهذه الشركة تسمى شركة ملك وقد عرفت في التوريق قوله وهي ان يملك متعدياً أو ديناً بارث أو يبيع أو غيره مما يمين حكمه بقوله فكل أجنبي في مال صاحبه فصح له بيع حصته ولو من غير شركائه لا اذن الا في صورة الخطأ والاختلاط اه انظر توضيحه في شروحه وحواشيه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل دفع لآخر عشرة دنانير فثلاثة أخذها هذه وضع أنت مثلاً او بيع واشترى بجموع ذلك وما حصل من الربح يكون بينهما انصافاً قبل منه ذلك وعمل هل تنفع قد الشركة بذلك أولاً بمن أن يقول أحدهما شاركك في كذا أو قول الآخر قلت فالجواب ان الشركة تنفع بذلك لان في معنى الايجاب والقبول قال في الدر المختار وركها الايجاب والقبول ولو مني كالودفع له ألفاً وقال اخرج مثلاً واشترى للربح بينهما اه أي وقبل الآخر وأخذها ففعل ان عقدت الشركة بغير وقوله وأخذها عطف تغدير لان المراد القبول مني وهو نفس الاخذ اه من الرد والله تعالى أعلم سئلت عن مات وترك ورثة أولاداً وأخوة وتركه عماراً وحيواناتاً ونقوداً وبضائع فصاروا يملكون في الشركة بدون قسمة فيجوزون ويحسدون ويتجرون جميعاً فهل شركتهم هذه شركة ملك أو شركة مفوضة فالجواب ان الشركة ملك حيث لم يقع بينهم عقد مفوضة قبل تصحيحه والمسئلة في رد المختار من كتاب الشركة وهذه عبارته

مطلب في شركة العنان
المسكون فيها من مقدار
الربح

مطلب في خطأ الشريك
أو المضارب المال بالآخر

مطلب باع نصيبه من دار
بغير إذن شركائه جاز

مطلب قال أخذ هذه
الدرهم وضع أنت مثلاً
وبيع واشترى ففعل ان عقدت
الشركة بذلك

مطلب في ورثة يملكون
في الشركة جميعاً وان شركتهم
شركة ملك

بعضها **في تنبيه** يقع كثير في الفلاسفة ونحوهم أن أحدهم عوت فتقوم أولاده على تركه بلا قسمة
ويعملون فيها من حث وزراعة وبيع وشراء واستدانة ونحو ذلك وتارة يكون كبيرهم هو الذي يتولى
مهماتهم ويعملون عنده بأمره وكل ذلك على وجه الإطلاق والتفويض لكن لا تصرح بإعطاء المفاوضة
ولا يبين جميع مقتضياتها مع كون التركة أغنياء أو كراهة عرض لا تصح فيها شركة العقد ولا شك أن
هذه ليست شركة مفادضة خلافا لما أفتى به في زماننا من لا خبرة له بل هي شركة ملك كما حررت في
تنقيح الحامدية ثم رأيت التصريح به بعينه في فتاوى الحنفية فإذا كان سعيهم واحد ولم يتميز ما حصله
كل واحد منهم به لم يكن ما جعوه مشتركا بينهم بالسوية وإن اختلفوا في العمل والرأى كثرة وصوابا
كما أفتى به في الخيرية وما اشتراه أحدهم لنفسه يكون له ويضمن حصته شركائه من غنمه إذا دفعه من المال
المشترك وكل ما استدانه أحدهم يطالب به وحده اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن كان في عيال
أبيه يأكل ويشرب ويبس ويخدم مع أبيه في أمواله فزادت الأموال وغت بخدمته مع أبيه فهل يكون
له سهم في ذلك المال والحالة هذه فالجواب أنه لا يكون له في ذلك المال حق وجميعه لأبيه وإن حصل
فيه للماء باعائه في الخيرية من الدعوى ما نصه سئل في رجل ساكن بيت أبيه ومن جملة عياله يعينه
بتعاطي أموره ولا يعرف له مال مخصوص به مات هل يكون ما بين يديه وما وجد عنده ملكا لأبيه ولا
يجري فيه إرث أم يجري فيه إرث أجاب حيث كان من جملة عياله ومعيناته في أموره وأحواله
فجميع ما تحصل بكسبه وجمعه بكتفه وتعبه فهو ملك خاص لأبيه لا شيء له فيه حيث لم يكن له مال ولو
اجتمع له بال كسب جملة أموال لانه في ذلك لأبيه معين حتى لو غرس شجرة في هذه الحانة فهي لأبيه نص
عليه علماء نازحهم الله تعالى ولا يجري فيه إرث عنه لكونه ليس من متركاته والحالة هذه اه والله تعالى
أعلم **سئلت** في شريكي مفادضة باع أحدهم ما مضاعة من مال الشركة لا تسخر بثمن مع يوم دفعه
المشترى للثمن ريك الذي لم يباشرة العقد البيع فهل يبرأ الدافع والحالة هذه أم لا فالجواب أهم براء الدافع
بالدفع المذكور إذ كل واحد من شركاء المفاوضة وكيل عن الآخر وكفيل لكل دين لزم أحدهما بتجارة
أو غصب أو كفالة لزم الآخر حتى أن أحدهم لو أجر عبدان للآخر ما جزم مطالبه الآخر بتسليم العبد كما
إن الآخر أخذ من الآخر فان كل واحد منهما وكيل عن صاحبه في قبض الدين لو اجبته في التجارة وكفيل
بما وجب عليه به بينهما فصار كل واحد منهما مطالب بالباومطالبة الآخر في الخيرية اه والله تعالى أعلم
سئلت ما قولكم أهل العلم رحمكم الله تعالى في رجلين عقدا شركة عنان في مال معين من الطرفين
على أن يكون الربح بينهما النصف والآخر بما فلما أراد أقسمة الربح قال أحدهما أنا رأس مالي أكثر من
رأس مالك فآخذ من الربح على قدر رأس مالي وأنت على قدر رأس مالك والآخر يقول نقسم الربح
على ما شرطنا حين العقد فكيف الحكم فالجواب أن الربح يقسم بينهما النصف كما شرطت فلا عبرة
بكلام من يريد ذلك كما أفتى بذلك شيخ الإسلام على أفندي وأستدل له الكفوي بما نصه ولا
تستتر المساواة في رأس المال في هذه الشركة عندنا كما في قاضيان اه وقال في التنوير ونصح مع
التفاضل في المال دون الربح اه والله تعالى أعلم **في تنبيه** رجل دفع إلى رجل أرضا بيضاء سنين
معلومة على أن يغرسها نخلا وشجرا أو كرمها على أن ما أخرج الله تعالى من النخل والشجر والكرم فهو
بينهما نصفان وعي أن تكون الأرض بينهما نصفين أيضا فهو فاسد فإن قبضها وغرسها غرسا من عنده
فأخرجت غرا كثيرا كان جميع الثمر والشجر لأصحاب الأرض وللعامل على رب الأرض قيمة غراسه
وأجر مثله فيما عمل أفاده قاضيان في باب المعاملة اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن بنى في أرض
مشتركة بينهما وبين آخر بغير إذن شريكه فهل يكون ما بناء ملكا له فله هدمه والانتفاع بما تقاضه
فالجواب نعم كما في تنقيح الحامدية وأستدل له بما في التتارخانية وهما ذانصه وأدبني في الأرض

مطالب من كان في عيال
أبيه فهو معين له

مطلب يبرأ الدافع لاحد
شريكي المفاوضة الذي لم
يباشر العقد

مطلب تصح الشركة مع
التفاضل في المال دون الربح
مطالب في بطلان المفارسة

مطالب بني في المشترك بغير
إذن فالبناء له فله هدمه
معي شاه

مطلب ليس للشريك عنانا
الذي لم يباشر البيع القبض

مطلب انكار الشركة من
أحدهما مفسخ لها

مطلب الربح بينهما على ما
شرطا وان لم يعمل
أحدهما

مطلب قائل للآخر اعمل
برأيك كان لكل أن يرهن
الخ

مطلب اذا وقع في مال
الشركة تلف بالاعتد يكون
مفقدها على رأس المال

مطلب لكل من شريكي
العنان أن يبيع نقدا
ونسبة

مطلب اذا اقترض شريك
العنان بغير اذن ضمن

مطلب شريك كان في فرض
باع أحدهما نصيبه لاجنبي
وسلمه فذلك يصح

مطلب اذا كان الولد مع
أبيه فمال المالك

المشركة بغير اذن الشريك له أن يقبض بناء اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت في شريكي عنان باع
أحدهما سعة فهل للشريك الا تخرج حق القبض والخصومة أجيبوا نورا فالحجواب والله تعالى
اوفق للصواب ليس للشريك الذي لم يباشر البيع القبض ولا الخصومة قل فاضحان ولو باع أحدهما
لا يكون للآخر أن يقبض شيئا من الثمن ولا يخاصم فيما باع صاحبه والخصومة في ذلك للذي ولي العقد
فان قبض الذي باع أو وكل وكيله جاز عليه وعلى شريكه ذكره في شركة العنان والله تعالى أعلم ❊ سئلت
عن شريكين شركة عنان أنكر أحدهما الشركة هل يكون ذلك فسخا لها فالحجواب نعم يكون ذلك
الانكار فسخا للشركة أي شركة كانت ففي الفتاوى الانقروية ما نصه شركة المفوضة تنفسح بانكار
أحدهما وكذا جميع الشركات اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن شريكي عنان شرطا أن يكون العمل
عليه ما وأن يكون الربح انصافا فعمل أحدهما فقط وروح فهل يكون الربح على ما شرطا وأن لم يعمل
أحدهما مع الآخر فالحجواب نعم يكون الربح بينهما على الشرط وان لم يعمل إلا أحدهما قال
الانقروى واذا شرطا العمل عليه أقال ربح بينهما على ما شرطا وان عمل أحدهما دون الآخر اه والله تعالى
أعلم ❊ سئلت في شريكي عنان قال أحدهما لصاحبه اعمل برأيك كيف ما تشاء ثم اعطى أمورا
من الشركة لا تخم مضاربة هل يسوغ له ذلك أم لا فالحجواب نعم يسوغ له ذلك قال في الخلاصة
ولو قال لكل لصاحبه اعمل برأيك فلكل واحد منهما أن يعمل فيما يقع في التجارة من الزه والارتمات
ودفع المال مضاربة والسفر والخطا به والشركة مع الغير وأما الهبة والقرض وما كان انلا فالل
أو عليك بغير عوض فانه لا يجوز اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت ما قولكم في مال الشركة اذا وقع
في بعضه بالاعتد ولا تقصير تاف هل ينقسم على مقدار مال كل من رأس المال أجيبوا ربحكم الله تعالى
فالحجواب نعم يكون منقسم على رأس المال قل في المجموع والوضعية أي الخطيطة بان هلك جزء
من المال على قدر المال وان شرط غير ذلك اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت هل لاحد الشركاء العنان أن
يبيع نسيئة كاله أن يبيع نقدا فالحجواب نعم له ذلك قال في الهندية ولكل واحد من شريكي العنان
أن يبيع بالنقد والنسيئة وكذلك يبيع بعاجز وهان عند أي حنيفة ربحه الله تعالى اه والله تعالى أعلم ❊
سئلت اذا باع أحد شريكي العنان سلعة فهل للآخر ولاية قبض الثمن فالحجواب ليس له
ولاية ذلك قال في الهندية وحقوق عقد تولاه أحدهما ترجع على العاقد حتى لو باع أحدهما لم يكن
للآخر أن يقبض شيئا من الثمن اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت فيما اذا اقترض أحد شريكي العنان
من مال الشركة مقدرا بدون اذن الآخر هل لا يجوز له ذلك ويضمن نصيب شريكه فالحجواب نعم
لا يجوز له ذلك ويضمن نصيب الشريك والحالة هذه كما في التنقيح والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن
شريكين في فرض باع أحدهما نصيبه من لاجنبي وسلمها له فما كنت عنده فهل يضمن البائع المذكور
حصة شريكه بتسليمها بدون اذن الشريك فالحجواب نعم يضمن حصة شريكه والحالة هذه كما في
الخيرية وهذه عبارة الشريك بتسليمها للشريك ترضي ضامن لحصة شريكه وان كانت قائمة بحب ردها عليه
وان شاء الشريك ضمن المشتري في صورة الهلاك اه وأقضى فيما اذا باعها الشريك ولم يسلمها إلى المشتري
فذهب المشتري فوجدها في الصخر له فأخذها بغير اذن البائع وبغير اذن الشريك فما كنت عنده بانه
لا ضمان في هذه الصورة على البائع وانما الضمان على المشتري خاصة اذا البائع لم يتعد مجرد البيع
على حصة الشريك وانما ثبت التعدي لو سلم انظر فيما في الخيرية والله تعالى أعلم ❊ سئلت
فيما اذا كان الابن في عيال أبيه ومعه ماله وقد حصل من كسبه مال جسم فاشترى الولد من ذلك المال عقارا
وكتبه باسمه خاصة فهل يكون له أولا يبيع فالحجواب اذا كان الولد في عيال أبيه ومعه ماله يكون جميع
ما تحصل من الكسب لآبيه وما اشتراه ودفع غنمه من مال أبيه ان كان شراؤه لآبيه ما ذته لا يكون له

إله الاختصاص به بدون وجه شرعي بل هو خاص بالاب وان كان شرأؤه لنفسه ودفع عنه من مال أبيه لا
 انه يكون خاصه وبدل الثمن مضمون للاب هكذا العناوى المهدية اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت
 في دار مشتركة بين جماعة ذكور واثلاث فالتا هت أرواح أردن ادخالهم في امدار المذكورة واسكلمهم
 فيها هل لا يجوز لهن ذلك فالحق أب نعم لا يجوز لهن ذلك كما اتفق في في الحسرية وهو في التنقيح أيضا
 من كتاب الحسرة والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجلين أحدهما طراس والاخرى مصر
 وقد عقدان شركة بينهما وضع أحدهم ألف دينار والاخر مثلهما على أن يكون اربع اوصافا واشترطا
 أيضا أن ما يشتريه كل منهما من مال التجارة يكون بينهما نصفين ثم صار هدا يشتري ويرسل للاخر
 وبالعكس حتى ربما بذلك أموال عظيمة هل هذه شركة غنار أو شركة ملك فالحق أب أم مشتركان
 أحدهما شركة غنار وهي الاولى والثانية شركة ملك يدل على ذلك ما في رد المحتار وهو مذاهبه قال في
 الولو الحبية رجل قل اميره ما اشتري من شيء فهو بيني وبينك واشترى كعلي أن ما يشتريه من تجارة فهو
 بينهما يجوز ولا يحتاج فيه الى بيان الصفة والقدر والوقت لان كل منهما ماصاروكيلا عن الاخر في نصف
 ما يشتريه وغرضه بذلك تكثير الربح وذلك لا يحصى الا بعموم هذه الاشياء اه في جواب هذه الشركة
 تقع في زماننا كثيرا يكون أحد الشريكين في بارة والاخر في بلد يشتري كل منهما ويرسل الى الآخر
 ليبيع ويشتري لكها شركة ملك والغالب أم ما يهقدان بينهما شركة عقد بالمتساو او متفاضل منهما
 ويجه لان الربح على قدر رأس المال ويقتسمان ربح الشركة بين كذلك وهذا صحيح في شركة العقد في
 شركة الملك لان الربح فيهما على قدر الملك فذا شرط الشراء بينهما ما مناصفة يكون الربح كذلك الا اذا شرط
 على قدر مال شركة العقد فيكون الربح على قدر المال في الشريكين قل فتنبه لذلك فنه يقع كثيرا ويغفل
 عنه اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن أحد الشريكين اذا سكن في امدار المشتركة على وجه الملكية
 بلا عقد اجارة ولا اذن من الشريك طال به الاثر الشريك في أجرة حصته فهل لا تلزمه والحالة هذه
 فالحق أب نعم لا تلزمه الاجرة والحال ما ذكر وقد سئل عن ابي الحسامية فأجاب بما في منظومه
 الحبية وهو هذا لو أحد من الشريكين سكن * في الدار مدة مضت من الزمن
 فليس للشريك أن يطالبه * بأجرة السكنى ولا المطالبة
 بأنه يسكن مثل الاول * لكنه ان كان في المستقبل
 يطلب أن يبيع الشريك * بحاج قافهم ودع التشكيكا

مطلب دار بين ذكور
 واثلاث ليس للاثلاث اسكان
 أرواحون
 مطلب اشترى واشترطان
 كل ما يشتريه كل منهما
 يكون بينهما مخ

مطلب سكن الشريك في
 الدار لا اذن لا تلزمه الاجرة

مطلب لا يجوز الشركة في
 الاحتطاب ونحوه

مطلب اشترى كعلي أن
 يسأل الناس والحاصل
 نصفان
 مطلب من أحدهما الجاهل
 ومن الآخر الصنف ما
 الحكم

قال ومثله في التنوير والدرر وصور المسائل وغيرهما اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجلين
 اشترى كافي الاحتطاب بحيث يكون ما يأتي به هذا وذلك بينهما نصفين فهل لا يجوز هذه الشركة
 فالحق أب نعم لا يجوز هذه الشركة وما حصله كل منهما فهو له خاصة قال في المتنقح ولا يجوز الشركة
 فيما لا تصح فيه الوكالة كالاختطاب والاحتشاش والاصطيد والاسئلة وما جعه كل فله وان أعانه
 الاخر فله أجر مثله لا يزداد على نصف عن الآخر عند أبي يوسف رحمه الله تعالى خلافا لما مدرجه الله تعالى
 وما أخذاه مما فهو ما نصفين اه في فائدة في جامع الفصولين ولو اشترى كعلي أن يسأل من الناس
 أموالا على أن الحاصل بينهما نصفان فيفسد اذا توكيل بالتمكيد والسؤال فاسد اه في فائدة أخرى في
 اسكاف اشترى مع آخر على أن يشتري له الجلود بحاله وهو يصنعها له الا والربح بينهما انصافا لانه نصف
 عمله والاخر النصف بحاله هل تصح هذه الشركة أم لا تصح وذا قلتم لا تصح في الحكم في الحاصل
 من ذلك أجاب في الحسرية لا تصح هذه الشركة والحاصل كله لصاحب الجلود وللعامل أجره مثل عمل
 لانه عمل فها يادنه على أن يكون له نصف من اذ في عماله وهذا فاسد كما اذا دفع جارية الى طبيب وقال عالجها
 فان برئت فادفع اذ في قيمتها الصفة فهو يشترطه لا يصح للطبيب أجره المثل وقد مر ما يقع في غن الادوية اه

مطلب من أحدهما الدابة
ومن الآخر القربة الخ

مطلب إذا بنى أحدهما في
المشترك بلا إذن وطلب
الآخر رفعه يقسم بينهما
الخ

مطلب عمر المشترك بلا إذن
كل منطوقا

مطلب شريكان في دين
قبض أحدهما منه جائزا
للاخر مشاركته في
المقبوض

مطلب مان أحدهما فعمل
الآخر كيف الحكم

مطلب الدين المشترك
بسبب متعذر إذا قبض منه
أحدهما كان للاخر
مشاركته

مطلب قبض واستهلاك
للاخر فمبني

مطلب هل أحد الورثة
في الموروث بلا إذن فربح
لا يكون لهم فيه حظ

مطلب أدركت غلة
الستان وأحدهما غائب
مذايصنع الحاضر

إذا اشتركا ولا حصة بائنا ولا شرا وبقي الباقي عليها الماء والكسب بينهما المصحح هذه
الزركة والكسب كله للذي استقى وعليه أجر مثل الراوية أن كان هو صاحب البئر وإن كان صاحب
الراوية فعليه مثل أجر البئر والراجح في الشركة الفاسدة على قدر المال اه نقله في البهجة عن القنينة
والله تعالى أعلم ❊ سئلت في أحد شريكين في أرض بني في الأرض المشتركة وطالب الآخر
رفع البناء فكيف الحكم فالجواب أن الأرض تقسم بينهما فواقع من البناء في نصيب غير الباقي يرفع
كأي البرازية وذكر في الخاتمة أن الأرض المشتركة تركه إذا بناها أحدهما فقال له صاحبه أرفع بناءك فإن
القاضي يقسم الأرض بينهما فواقع من البناء في نصيب الذي لم يبن فيه أن يرفع ذلك أو يأخذ البناء بالقيمة إذا
رضي صاحبه بذلك اه وأفتى شيخ الإسلام على أفندي في غرس الأشجار من أحد الشريكين في الأرض
المشتركة بمثل ذلك والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن أحد الشريكين في دار أو دار المشتركة بعماله
من غير إذن شريكه ولا إذن القاضي فهل يكون متطوعا فلا رجوع له على الشريك فالجواب نعم
يكون متطوعا فلا رجوع له ذلك في الخلاصة وكذا في الدار المشتركة تركه إذا اشترقت فاتفق أحدهما على
مخرجه بغير إذن القاضي وبغير إذن صاحبه فهو متطوع اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت في رجلين
لهم دين على زيد قبض منه أحدهما جائزا فهل لا أثر مقاصته فيما مضى فالجواب نعم له أن
يشاركه فيما قبض كافي بقول الكفوي عن الخاتمة والله تعالى أعلم ❊ سئلت في شريكين مان
أحدهما فعمل الآخر وباع واشترى ورجع قال الحكم في ذلك فالجواب أن الحكم في ذلك انقضاء
التركة بعوت أحدهما والعمل بعد الموت كالفصل فصار رجوع من حصة نفسه بطيب له وبارج من حصة
المان يتصدق به كافي لا تقروى عن التوازن وأفتى به في الحامدية والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن
شريكين في فارس باعاهما ماصفة واحدة لزيد فمن معين قبض أحدهما نصف الدين هل للاخر
مشاركته فيما قبض فالجواب نعم قال في الدر المختار الدين المشترك بسبب متعذر كمن مبيع بيع
صفته واحدة أو دين موروث أو قيمة مشترك إذا قبض أحدهما شيئا شركة الآخر فيه أن شاء
أو ابتاع الغريم اه وفي الهندية كل دين وجب لاثنتين على واحد بسبب واحدة حقيقة وحكما كان الدين
مشتركا فإذا قبض أحدهما شيئا منه كان للاخر أن يشاركه في المقبوض كذا في المحيط وكل دين لاثنتين
بسبب مختلفين حقيقة وحكما أو حكما لا حقيقة لا يكون مشتركا حتى إذا قبض أحدهما شيئا ليس للاخر
أن يشاركه فيه اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن وريثة له من دين على زيد وورثه من أبيهم فطلب
أحدهم حصته منه حال غيبة سائر الورثة هل له ذلك فالجواب نعم له ذلك نقل الكفوي ما نصه
ولا أحد الشريكين أو أحد الورثة أن يطلب نصيبه من الدين المشترك بسبب واحد حال غيبة الباقيين اه
معز بالقنينة وفي الهندية إذا كان لثلاثة دين مشترك على إنسان فغاب اثنان وحضر الثالث فطلب
حصته يجبر المدون على الدفع اه فائدة لو أخرج القابض ما قبضه من يده بان وجهه أو قضاه في دين
عليه أو استأنكه في وجهه من الوجود فله شريكه أن يضمه نصف ما قبض وأيسر له أن يأخذ من يده
الموهور به أو من الدائن الذي هو في يده إذا كان في يده فعلا موجودا اه هندية والله تعالى أعلم
❊ سئلت عن وريثة لهم مال وورثه من مورثهم فهل فيه أحدهم بدون إذن الباقيين فربح فهل
لا يكون الربح بينه وبين سائر الورثة فالجواب نعم لا يكون لهم فيه حظ ولا يطيب له الربح ويتصدق
به عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى يطيب له الربح إنظارا لوجبه ذلك في التنقيح والله تعالى أعلم
❊ سئلت عن بستان بين اثنين غاب أحدهما وأدركت ثمرة فماذا يصنع الحاضر فالجواب
ما في الخاتمة وهذا الظاهر وفي الكرم يقوم الحاضر من أدرك الثمرة يبيعها ويأخذ حصته من الثمن ويوقف
حصة الغائب من الثمن فإذا قدم خير الغائب أن شاء ضمن القيمة وإن شاء أخذ الثمن وإن أدى خراج الأرض

مطلب أجر الدار الحاضر
وفرض الأجرة ثم جاء الغائب

مطلب بصق الشريك
بيمينه في الضياع والخسران

قف على هذه الفروع
المهمة

مطلب رد عليه المبيع
ببب قبله بدون قضائه

مطلب أكثر أحدهما
بالاستقراض لزمه خاصة

مطلب شريك في زرع
أي أحدهما من السقي
مطلب لا يجبر الشريك على
البيع أو الأجرة

مطلب ادعى أحدهما على
الأخر خيانة

قالوا يكون متطوعا في حق الشريك لأنه قضى دينه بغير أمره لأن اضطرار فانه يتمكن من أن يرفع الأمر
إلى القاضي ليأمره بذلك اه والله تعالى أعلم **سئلت** في داورين اثنين غاب أحدهما فاجرها الحاضر
وقبض الأجرة فهل إذا جاء الغائب يشاركه في الأجرة فأجوب نعم قل في الهندية دار بين اثنين غاب
أحدهما وأجرها الآخر وأخذ الأجرة فله الغائب أن يشاركه في الأجرة وفي التفتيح الجواب بمثل ذلك
والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشريك إذا ادعى الضياع والخسران هل يصدق فأجوب نعم
يصدق بيمينه لأنه أمين قل في الدر المختار وهو أي الشريك أمين في المال فيقبل قوله بيمينه في مقدار
الرجوع والخسران والضياع والدفع لشريكه ولو ادعاه بعد موته كافي البصر مستدلا بما في وكالة الولوالجية
كل من حكى أمر الائتلاف استنفاده فيه إيجاب الضمان على الغير لا يصدق وإن فيه في الضمان عن
نفسه صدق اه فليصف هذا الضابط قال ويضمن بالتمدي وهذا حكم الأمانات كما يضمن الشريك غنانا
أو مفارقة عونه بيمينه لا نصيب صاحبه على المذهب اه ثم قال الملائق **فروع** في المحبط قد وقع
حادثان الأولي نهاء عن البيع نسيته فباع فأجبت بنفاذه في حصته وتوقفه في حصته شريكه فان أجاز
فأرجع المأوان لم يجز فالبيع في حصته باطل الثانية نهاء عن الإخراج فخرج ثم رجع فأجبت أنه غاصب
حصته شريكه بالإخراج فينبغي أن لا يكون الرجوع على الشرط اه ومقتضاه فساد الشراكة ثم وفيه ونفزع
على كونه أمانة مائة مثل قارى المداية عن طلب محاسبة شريكه فأجاب لا يلزم بالتفصيل ومثله
المضارب والوصى والمتولي نهر وقضاء زمانه ليس لهم قصد بالحاسبة الا الوصول الى مصف المحصول اه
كلام الدر المختار وقيد في رد المخار كونه غاصبا لا الإخراج اه إذا نهر في فيه قبل العود فبصرفه القاضاهما
انظره يتضح لك الأمر والله تعالى أعلم **سئلت** عن أحد الشريكين غنانا إذا باع ثوبا مثلا فرد عليه
ببب قبله بدون قضاء عليه من القاضي هل يجوز ذلك عليه وعلى شريكه أو عليه فقط فأجوب
انه يجوز عليه ما عدا قل في الخلاصة ولو باع أحدهما مائة عاقد عليه ببب قبله بغير قضاء جاز علم ما
وكذا لو حط من غنه أو آخر لاجل العيب فان حط من غير عيب جاز من حصته وكذا لو وهب بعض الثمن
ولو أكثر ببب في متاع باعه جاز عليه وعلى شريكه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شريك غنا
أقراه استقرض للتجارة من فلان كذا هل يلزمه خاصة فأجوب نعم يلزمه خاصة وكذا لو أذن كل
منهم صاحبه بالاستدانة عليه يلزمه خاصة حتى يكون لاقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع على
شريكه لان التوكيل بالاستقراض باطل فيستوى فيه الاذن وعدمه أهاده فاضيان والله تعالى أعلم
سئلت عن شريك في زرع امتنع أحدهما من سقيه هل يجبر فأجوب انه يجبر قال
في الخلاصة والحرف اذا كان بين شريكين فأبى أحدهما أن يسقيه يجبر وفي أدب القاضي لا يجبر
واكن يقال له اسقه وأنفق ثم أرجع في حصته نصف ما أنفق اه والله تعالى أعلم **سئلت** قارى المداية
عن شريك في سفينة امتنع أحدهما عن بيع حصته أو اجارها أو سفرها محبة وكيل له أو بنفسه
بقصد بذلك ضرر شريكه فهل يجبر على ذلك أجاب لا يجبر على شيء من ذلك ولا يمكن ممانى الشريك
ويغفل في مدته ما أراد على وجه لا يضر بالشريك فان فعل في مدته ما يضر بشريكه قتلقت ضمن نصيبه
وسئل هل للشريك أن يصفع عقدا الشراكة في غيبة شريكه أجاب ليس لاحد الشريكين أن يصفع
الشراكة من غير علم الآخر **سئلت** في ادعى أحد الشريكين على الآخر أو وب المال على العامل في مال
المضاربة خيانة وطلب من الحاكم بيمينه انه ما خان في شيء هل يلزم أجاب إذا ادعى عليه خيانة في قدر معلوم
وأذكر حلفه عليه فان حلف برئ وان نكل ثبت ما ادعاه وان لم يدين مقدار فكذلك الحكم لكن اذا نكل
عن البين لزمه أن يدين مقدار ما خان فيه والقول قوله في مقداره مع يمينه لانه يكون كالقرار بشئ مجهول
والبيان في مقداره الى المقر مع يمينه الآن يقيم ختمه يمينه على أكثر **سئلت** عن جماعة مشتركين

في بستان باع كل منهم النمر الا واحد امتنع والمشتري ليس غرضه الا في المشتري من الجميع فهل يجبر
 الممتنع على بيع نصيبه وكذلك جماعة موقوف عليهم دار وهم ناظرون عليها فأجر وها الا واحد منهم
 قاصد الضرر بالشركة ونعم عليها لا يجبر على الاجارة معهم أجاب لا يجبر على أن يبيع مع الشركة لانه
 حجر بل يبيعون حصصهم فقط أو تجبني الثمرة وتقسيم وكذلك في الدار الموقوفة لا يجبر على الاجارة بل يواجر
 شركاؤه حصصهم والمستأجرون يتأثرون مع الممتنع في السكنى بقدر أنصباهم ويؤسش بهم عن شريك طالب
 من شريكه أو من العامل في المضاربة حساب ما باعه وصرفه فقال لا أعلم حسابا وانما بيعت وصرفت
 وبقي هذا المقدور هل يلزم به على محاسبة أجاب القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران
 مع عينه ولا يلزمه أن يذكر الامر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد الى شريكه اه والله تعالى أعلم
 سئلت فممن كان له مال فاشتريه مع آخر على العمل فيه وعلى أن يكون الربح بينهما نصفين فهل
 لاتصح هذه الشركة فالجواب نعم لاتصح هذه الشركة والربح كله لرب المال وللاخر أجر مثل عمله
 قل في الدر المختار فلو كل المال لأحدهما فلا خراج مثله ه وقيل ابن عابدين في الشركة التي يكون
 المال فيها من جانب واحد الربح لرب المال وللاخر أجر مثله اه وهذه المسئلة أول مسئلة سئلت
 عنها وأنا في الجامع الأزهر من بعض أهالي بلد تناظر اناس الغرب فأجبت عنها بما تقدم تقدمت عليه عن الدر
 مختار وذلك في أوخر سنة ثمانية وستين بعد المائتين والالف وهي في ذهني من ذلك الوقت والله تعالى
 أعلم سئلت عن بقرة دفعها مالكة الهال جبل على أن يعافها من علفه ويقوم بها وما حدث عنهما من
 النتاج يكون بينهما نصفين فهل لا يصح ذلك فالجواب لا يصح ذلك وما حدث فهو لصاحب البقرة
 وللاخر مثل علفه وأجر مثله كافي الرد عن التتارخانية والله تعالى أعلم سئلت عن رجلين هما
 عروض من قاشين وقطن وسلع متنوعة قومها وعقد فيها شركة وكتب وثيقة بذلك ذكر فيها
 أن العقد على مقدرا كذا من الدراهم فهل لا تصح هذه الشركة وما الحكم فيها إذا عملوا ورغبوا
 فالجواب لاتصح الشركة بغیر النقدين والفلوس التافسة والتسبر والنقرة إذا جرى التعامل بها والا
 فكفر وعرض فقد الشركة على ما ذكر بالسؤال غير صحيح والعقد فاسد واجبة الرفع شرعا والربح في
 الشركة الفاسدة بقدر المال ولا عبرة بشرط الفصل فلو كان كل المال من أحدهما فلا خراج مثله
 أفاده في الفتاوى المهدية المصرية والله تعالى أعلم

كتاب الوقف

سئلت هل يجوز الوقف عند الامام الاعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى فالجواب نعم يجوز عنده
 قال في الاسعاف وهو جائز عند علماء ثنائي حنيفة وأصحابه رحمه الله تعالى وذكر في الأصل كان أبو حنيفة
 لا يجيز الوقف فأتى بعض الناس بنظر اللفظ وقيل لا يجوز لوقف عنده والصحيح انه جائز عنده
 الكل وانما الخلاف بينهم في لزوم وعنده فعنده يجوز ولا عارة تقصر منفعته الى جهة الوقف
 مع بقاء العين على حكم ملك لو أوقف ولورجع عنه حال حياته جاز مع الكراهة وبورث عنه ولا يلزم الا
 بأحد أمرين أما بان يحكمه الناس أو يخرج مخرج الوصية وعنده ما يلزم بدون ذلك وهو قول عامة
 العلماء وهو الصحيح ثم أن أبا يوسف يقول يصير وقف بمجرد القول لانه بمنزلة الاعناق عنده وعابه العتوى
 وعند محمد لا إلا بربعة شروط انظر هاجيه وقال في الدر تمريعا على قوله ما قيل لم فلا يجوز له انطائه ولا
 بورث عنه وعليه الفتوى أى على قوله ما يلزمه قال في الفتح والحق ترجع قول عامة العلماء بلزومه لان
 الأحاديث والآثار متطابقة على ذلك واسع على الحساب والتابعين ومن بعدهم على ذلك فلذا
 ترجح خلاف قوله اه مع مراد من رد المختار وفي الرد من موضع آخر ان كتب المذهب مطبقة على ترجيح

مطلب القول له في مقدار
 الربح والخسران

مطلب لاحدهما فقط مال
 اشتركا على العمل فيه
 والربح بينهما

مطلب دفع بقرة على أن
 يعافها والنتاج بينهما
 مطلب لاتصح الشركة بغیر
 النقدين

مطلب في بيان حكم الوقف

مطلب في لزوم الوقف عند
 وفي أنه عند أبي يوسف يصير
 وقفا بمجرد القول

مطلب في بيان ان كتب
 المذهب على ترجيح
 قوله باللزوم

مطلب في قسمة الوقف

الوقف والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن قسمة الوقف بين مستحقه قسمة تلك هل لا يجوز وهل لهم قسمة قسمة انتفاع لينتفع كل منهم بجانب منه أم لا فالحق جواب عن الأول أن قسمة على وجه التملك لا يجوز وأما الجواب عن الثاني فتم تجوز لهم قسمة لانتفاع كل منهم ببعض منه قول في الخبرية ما نصه صرح في الاسعاف أن أهل الوقف لوقفهم والوقف بينهم لم يزرع كل واحد نصيبه جاز وقد ذكر استاذنا الشيخ شهاب الدين السبكي في قضاؤه أن قسمة المناوب فيه جائزة واستشهد بمسئلة الأرض المذكورة وفي الفئسة ضبيعة موقوفة على الموالى لهم قسمة قسمة حفظ وعجارة لا قسمة تلك فيصل مافي الخصاف والمتون والشروح من عدم جواز قسمة الوقف على قسمة التملك لا قسمة الحفظ والعجارة توفيقا بين الكلايين اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن ادعى وقفية عقار عليه من أبيه فأنكره واضع اليد فاحتج بحجة قديمة منقطعة الثبوت ليس له من يشهد بمضمونها فهل لا يثبت الوقف بها بمجرد عن ثبوت مضمونها فالحق جواب نعم لا يثبت بها الوقف بمجرد فقد صرح علماؤنا بأنه لا يقضى بالملك ولو عليه خطوط القضاة الماضين لأن القاضي إنما يقضى بالحجة وهي الدينة أو الاقرار أو السكول وأما الملك فلا يصلح حجة لأن الخط مما يزرور ويقتل كافي الخبرية وغيره اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل بنى في أرض وقف باذن المتولي بمكره عليه هو وقد رآه من قبله فأنه لم يبنه وأراد اعادته كما كان على أن يعطى مثل أجرها فهل له ذلك فالحق جواب نعم له ذلك وقد سئل عن ذلك الشيخ العباسي مفتي مصر حالا فأجاب بقوله للمعه كبحق الانتفاع والاعادة حيث كان قد عابذ فحجوة مثل الأرض خالية عن البناء على ما عليه العمل اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن سكن دار موقوفة عليه وعلى آخر بن القنابة والقهر مدة طالة هل يلزم إعطاء أجر حصه الباقي فالحق جواب نعم يلزم بذلك كما أفتى به في الخبرية واحتدل بما في البصر عن الفئسة أحد الثمريين إذا استعمل لوقف كلبه بالهية بدون إذن الآخر فله أجره حصه الثمريين سواء كانت وقفا على سكانها أو موقوفة للاستغلال اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عما زعمه أهل طرابلس الغرب من أن الموقوف عليه من الأولاد والذرية هو الذي يتولى أمور الوقف تهيأ وإيجارا وزراعة من غير أن ينصب الواقف ناظر البصر في القول هل يكون قاضيا بتولية الموقوف عليه من الأولاد بدون نص من الواقف صريح فالحق جواب نعم لقولهم المعروف عرفا كالمشروط شرطا ولا يعرف أهل بلادنا المذكورة غير ذلك حتى أن الواقف يسلم ما يقفه عقب وقفه للموقوف عليه ويرفع هو عنه يده ويصير في حياة الواقف وبعدم موته هو المتصرف في الوقف والداب عنه إذا تعدى عليه متعده وقفا قال ابن عابدين رحمه الله تعالى في منظومته في العمل بالعرف

والعرف في الشرع له اعتبار ❊ لذا عليه الحكم قد يدار

مطلب في زيادة التمتع في الاجرة وانما غير مقبولة

والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن ناظر وقف أجره كانا رجل بأجر مثله سنة وقبض منه أجره نصف السنة ثم قام بعض الناس على هذا المسألة تاجر يقصد اضرامه وأذيته واخر اجبه من الدكان فزاد في الاجرة على المثل وقبل الناظر زيادة الواقعة على وجه التمتع وأجره الدكان وكاف المستأجر الأول لما خرج من الدكان وتسليمه إلى المستأجر الثاني فهل له ذلك أم لا فالحق جواب ليس له ذلك والمسئلة في الفتاوى المهدية وعبارتها هكذا إذا وقعت الاجارة الأولى حصصة بأجره للمثل وكانت الزيادة ضرارا وتعتلا لا تكون الاجارة الثانية حصصة اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل وقف عقاره على أولاده ثم وتم وجعل آخره لجهة بر لا تنقطع فهل يكون هذا الوقف صحيحا حيث وقع منه حال صحته وسلامته وشهدت بذلك عليه عدول ولولم يكن محكوما به فالحق جواب نعم يكون صحيحا على مذهب الامام الثاني أي بسف رحمه الله تعالى فإنه عنده كالاتفاق يلزم بمجرد القوا بدون تسجيل قال في الدر المختار والاخذ بقول الثاني أحوط وأسهل وجه يقتضي كافي للدرر وغيرها قال ابن عابدين ومقتضى قولهم يعمل بالانتفاع للوقف لا يعمل عن

مطلب في لزوم الوقف بدون تسجيل

مطلب في وقف المشاع

مطلب اذا جعل آخره موصدا
كان موصدا

مطلب ان يسقط القاضى ان
يجعل متوليا من الجانب
مادام موجود من اولاد
الواقف من يصلح
مطلب وقف على اولاده
ونسلمهم ابد يصح وكل آخر
للفقراء
مطلب اذا سكن المشتري ثم
ظهر انه وقف تلزمه الاجرة

مطلب استحق منه بعد
اكل الغلة بانه وقف ضمن الغلة

مطلب في رجوع الواقف
وانه لا يصح على المتق به

مطلب في وقف انهم ولم
يمكن تعميره ولا ايجاره

قول الثانى لان فيه ابقاءه بمجرد القول فلا يجوز نقضه اه والله تعالى اعلم سئلت ما قولكم في وقف
مشاع لا يتحمل القسمة كطاحون وحمام ودار صغيرة هل يجوز ام لا فاجواب انه يجوز فيما لا يتحمل القسمة
بالاتفق فيما يحتملها عند ابي يوسف خلافا لمحمد قال في جامع الفصولين والشبوع فيما لا يتحمل القسمة لا يمنع
الوقف بلا خلاف اه والله تعالى اعلم سئلت عن رجل وقف على الاولاد واولادهم واولاد اولادهم
فاذا انقرضوا عاد وقف على المسجد الفلانى هل يصح هذا الوقف ويكون بمعدل آخره وقف على المسجد موصدا
اجيبوا بنوروا فاجواب انه يصح وان يكون موصدا بذلك قال في رد المحتار بعد كلام طويل في اشتراط
التأييد مانعه وبقي ما اذا وقف على عمارة مسجد معين فقبل يصح عند ابي يوسف لتأييده مسجد الا عند محمد
وقيل يجوز انما اقا وفي البصر عن المحيط انه المختار اه والله تعالى اعلم سئلت في واقف شرط الولاية
لاولاده واولاد اولاده هل للقاضى ان يولى احدثا ليس من اولاد الواقف فاجواب ليس له ذلك
وفي جامع الفصولين وقف وجعل له متوليا وشرط كون المتولى من اولاده واولاد اولاده هل للقاضى
ان يولى غيره وهل يصير متوليا لو فعله اجاب لا اه والله تعالى اعلم سئلت في رجل وقف أرضه على
اولاده واولادهم وونسلمهم ابد اهل يجوز هذا الوقف فاجواب نعم يجوز عند الامام الثانى ابي يوسف
رحمه الله تعالى ويكون بعد انقراض النسل للفقراء قال في الاسعاف لو قال وقف أرضى هذه على ولدى
وولد ولدى وونسلمهم ابد اجاز عند ابي يوسف فاذا انقرضوا تكون الغلة للفقراء ولا يصح عند محمد لاحتمال
الانقطاع اه والله تعالى اعلم سئلت فحين اشترى عقارا وسكنه مدة ثم ظهر انه وقف هل تلزم المشتري
اجرة فاجواب نعم قال في الدر المختار ولو سكنه المشتري أو المرزوق ثم بان انه وقف أو لصغير لزم أجر
المثل اه قل بحسبه المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى بناء على المفتى به عند المتأخرين من ان منافع
العقار تضم اذا كان وقفا وليتم أو معة للاستقلال اه وفي الخبرية من باب الاستحقاق مانعه سئلت
في رجل وضع يده على حصص في حوائط موقوفة بارضها وشجرها وقفا محكوما به يأكل غلاتها مدة سنين
ادعى الموقوف عليهم بها وعاكل من غلاتها فاجاب بانهم باعوا هاله فقبل على تقدر برائهم باعوا هاله
يصح بيعهم ام لا حيث كان الوقف ثابتا محكوما به بلزومه على الوجه الشرعى وضمن جميع ما كاه من
الغلة ام لا اجاب لا يصح بيعهم وعليه ان يرد هاله للوقف فان ابي حنيفة القاضى حتى يرد عليه رد الغلة
التي استهلكها ويرجع عليهم عما دفعه من الثمن ان ثبت بالوجه الشرعى وسئلت ايضا في رجل اشترى
كرما فقبضه وتصرف فيه ثلاث سنين ثم ظهر لردى قاض انه وقف بعد اقامة البينة وأخذ البائع بقضاء
القاضى وطلب الغلة التي أنفقها المشتري في الحكي في ذلك هل يجب ردها على البائع ان كانت
قائمة أو قيمتها ان كانت هالكة وهل القول قول المشتري في مقدارها أم قول البائع اجاب صرح في مجمع
الفتاوى ونقل عن جامع الفتاوى انه يوضح من الغلة مقدار ما أنفق في عمارة الكرم وما فضل من ذلك
بأخذ المشتري من المشتري والقول قول المشتري في مقدار ما تناول ان أقرانه تناول وان أنكر بالكلية
فالقول قوله بيمينه لانه المدعى عليه والآخر المدعى فيحتاج الى البينة اه والله تعالى اعلم سئلت
عن واقف رجوع في وقفه هل يصح رجوعه فاجواب ان مثل هذا السؤال رفع الى قارئ الهداية
فاجاب عنه بقوله الواقف اذا رجع عن ما وقف قبل الحكم بلزومه فذهب ابي حنيفة انه صحيح لكن
الفتوى على خلاف قوله وانه يلزم من غير حكم الحاكم ومع ذلك اذا قضى بصدقه الرجوع قاض حنفى صح
ونفذ اه وقد قدمنا ان مذهب سيدنا الامام رجوعه ولا يجوز الحكم بالرجوع فاذا حكم به ما حكم
لا ينفذ فليحفظ والله تعالى اعلم سئلت عن وقف انهم ولم يمكن له شئ يعمر منه ولم تكن اجارته
وتعميره هل يجوز حينئذ بيع انقاضه من ابحار وأخشاب فاجواب ما في فتاوى قارئ الهداية مما فيه
اذا كان الامر كذلك صح بيعه بأمر الحاكم وبشترى بئنه وقف مكانه فان لم يمكن يرد الى ورثة الواقف ان

وجدوا ولا يصرف الى الفقراء اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن يجوز نصب المتولى من الاجانب وهناك من اولاده من يصلح لذلك فالحجواب انه لا يجوز والحالة هذه قال في المحيط ولا يجعل القيم من الاجانب مادام يوجد من ولد الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك لانه أشق على الوقف من الاجنبي اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت في رهن وقف عقاره المرهون قبل أداء الدين الذي عليه هل يجوز هذا الوقف فالحجواب ما في نتيجة الفتاوى وهو هذا قال ولو ان رجلا رهن ضيعة له من رجل ثم وقفها وقفا صحيحا فان افتكها الراهن فالوقف بائن نافذ فان لم يفتكها حتى مضت سنة أو سنتان لا يبطل الوقف حتى نوافتها بعد ذلك كان وقفا فان مات صاحب الضيعة في فصل الرهن قبل الفسك كان له مال غير الضيعة أذى الدين من ماله وكانت الضيعة وقفا وان لم يكن له مال غير هذه الضيعة بيعت الضيعة في الدين ويبطل الوقف اه معزى الانفع الواسل ❊ سئلت عن در وقفها مال الكه على اولاده وأولادهم وهكذا ليسكنوها فوقع فيها خرابوا واحتاجت الى التعمير فعلى من يكون تعميرها فالحجواب ان تعميرها يكون على من له السكنى فان امتنع من ذلك أو كان فقيرا أجرها الحاكم وعمرها باجرتها فاذا عمرها ردتها الى من له السكنى اه من الهداية والله تعالى أعلم ❊ سئلت فممن اشترى دارا وسكنها مدة ثم ظهر انها وقف فهل يجب عليه أجره مثلها فالحجواب نعم كافي جامع الفتاوى والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن شرط الواقف اذا ثبت هل يجب اتباعه ولا يجوز مخالفته فالحجواب نعم قال في الاشياء شرط الواقف يجب اتباعه لقولهم شرط الواقف كنص الشارع أى في وجوب العمل به اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن أرض موقوفة باعها الموقوف عليه فهل يجوز بيعه فيها فالحجواب لا يجوز قال في نتيجة الفتاوى أرض الوقف لا يجوز بيعها ولا رهنها اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن قسمة أهل الوقف هل يجوز فالحجواب ان كانت قسمة تلك فلا تجوز وان كانت قسمة تناوب تجوز كافي الاسعاف اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن له حصه في عقاره مشتركة بينه وبين آخر وقفها مشاعة ثم بعد الوقت أراد قسمة حصته الموقوفة لتسكون على حدة فهل يجوز له ذلك فالحجواب نعم يجوز له ذلك قال في الدر في قسم المشاع اذا كانت القسمة بين الواقف وشريكه المالك أو الواقف الآخر أو نظره ان احتفت جهة وقعه ما ولو وقف نصف عقاره له فالقاضي يقسم مع الواقف وبعد موته لورثته ذلك فيفرض القاضي الوقف من الملك والمقسم بعه به أفتى قارئ الهداية واعتمده في المنظومة المحيية اه وبعبارة قارئ الهداية هكذا نعم تجوز القسمة ويفرض الوقف من الملك ويحكم ببعثها ويجوز للورثة بيع ما صار اليهم بالقسمة واذ قسم بينهم من هو عالم بالقسمة ان شاء عين جهة الوقف وجهة الملك بقوله والاولى أن يقرع بين الجزئين نقباللهممة عن نفسه اه زاد في الدر في القسم الوقف بين مستحقه اجزاء لان حقهم ليس في العين وفي فتاوى قارئ الهداية هذا هو المذهب وبعضهم يجوز ذلك ولو سكن بعضهم ولم يجد الآخر موضعا يتكفيه فليس له أجره ولا له أن يقول أنا أستعمله بقدر ما استعملته لان الهبات التي تكون بعد الخصومة اه وكتب المحقق ابن عابد بن قوله وبعضهم يجوز ذلك هذا ضعيف لمخالفته الاجماع اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن وقف عقاره على مسجد معين ولم يجعل آخره للفقراء هل يجوز هذا الوقف فالحجواب نعم يجوز في المختار قال الاقروى وقف أرضه على مسجد ولم يجعل آخره للفقراء تكلم المشايخ فيه والمختار انه يجوز في قولهم جميعا اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن هيا مكانا لبناء مسجد ووقف دارا على ذلك المسجد الذي سينبئ في ذلك المكان هل يجوز هذا الوقف فالحجواب انه يجوز في الصحيح قال في البحر نقل عن فتح القدير وقف عقار على مسجد أو مدرسة هيا مكانا لبنائها قبل ان ينشأ اختلاف المتأخرين والعصم الجواز وتصرف غلتها الى الفقراء الى ان تنفي فاذا ثبت ردت اليها الفلأخذ من الوقف على أولاد فلان وأولاد له حكموا ببعثته وتصرف غلته الى الفقراء الى ان يولد فلان اه قيد بئس

مطلب لا يجوز نصب المتولى من الاجانب مادام هناك من يصلح من أولاد الواقف مطلب في وقف المرهون

مطلب تعمير الدار الموقوفة على من له سكنها

مطلب في وجوب اتباع شرط الواقف مطلب لا يجوز بيع الوقف ولا رهنه

مطلب لا يجوز في الوقف قسمة التملك مطلب في جواز قسمة الواقف مع شريكه

مطلب الوقف على المسجد يجوز ولو لم يجعل آخره للفقراء مطلب هيا مكانا لبناء مسجد ووقف عليه جاز الوقف

مطلب وقف مافي اجارة
الغير صرح

مطلب في وقف المهرهون

مطلب وقف الكل فاستحق
النصف لا يبطل الوقف
في الباقي

مطلب لا يجوز وقف الدراهم
والدنانير في طرابلس الغرب
لعدم جريان العرف

مطلب يجوز للوقف جعل
لولاية والغلة له

مطلب في لزوم الوقف
وجواز في المشاع وجواز
استثناء بعض الغلة له

مطلب يصح الوقف قبل
وجود الموقوف عليه

مطلب وقف بيع على أنه
ملك فاستحق مكان
للمستحقين الرجوع بالغلة

المكان لانه لو وقف على مسجد سيهره ولم يبي مكانه لم يصح الوقف كما في الرد والله تعالى أعلم **سئلت**
عن دار مستأجرة في المستأجر وقفها ما أنكرها وهي كذلك هل يجوز هذا الوقف فاجواب نعم
يجوز هذا الوقف في المتأوى الاقربوية فلا عن البحر ما نصه ثم اعلم انه لا يشترط لصحة عدم تعاقب حق
الغير به فلو وقف مافي اجارة الغير صرح ولا يبطل الاجارة فاذا انقضت أو مدت أحدهما صرفت الى جهات
الوقف وأما اذا وقف المهرهون فان اقتكته أو مات عن فناء عاد الى الجهة وامت عن غير وفاء بيع
ويبطل الوقف كذا في فتح القدير وسكت عن حكمه حال الحياة لو كان معسرا وفي الاسعاف لو وقف المهرهون
بعد تسليمه أجبره القاضي على دفع ما عليه ان كان مومرا فان كان معسرا بطل الوقف وباعه فيما عليه اه
والله تعالى أعلم **سئلت** عن وقف دار كاملة فاستحق نصفها بالقضاء فهل لا يبطل الوقف في
الباقي فاجواب لا يبطل في الباقي بل يبقى وقفا عند الثاني رحمه الله تعالى خلافا لما ذهبه رحمه الله
تعالى اه من الاسعاف والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز وقف الدراهم والدنانير في بلادنا
طرابلس الغرب فاجواب لا يجوز لعدم جريان التعامل فيها الى وقتنا هذا وجواز في بعض البلاد
مبني على انه متعارف بينهم ومتداول قال المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى فالطاهر اعتبار
العرف في الموضع أو الزمان الذي اشتهر فيه دون غيره فوقف لدراهم متعارف في بلاد الروم دون
بلادنا اه والله تعالى أعلم **سئلت** مراراً في جعل الولاية والغلة لنفسه مدة حياته هل يجوز له
ذلك فاجواب نعم يجوز له ذلك عند أبي يوسف رحمه الله تعالى قال في الدر المختار وجاز جعل غلة
الوقف أو الولاية لنفسه عند الثاني وعليه الفتوى وكتب محشيه الشافعي رحمه الله تعالى قوله وجاز جعل
غلة الوقف لنفسه الخ أي كالأبوهما قال وقد يجعل الغلة لنفسه لانه لو وقف على نفسه قبل لا يجوز
وعن أبي يوسف جوازه وهو لم يمتد اه وفي الاشباه ما نصه وصح الوقف على النفس اه قال محشيه
الحوي وعليه الفتوى كما في الذخيرة والخلاصة والحنفية اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يلزم
الوقف بميزان القول وهل يجوز في مشاع وهل يجوز للواقف استثناء بعض الغلة لنفسه فاجواب
نعم قال في الاسعاف ثم ان أبي يوسف رحمه الله تعالى قال يصبر وقفا بمجرد القول لانه بمنزلة الاعتاق عنده
وعليه الفتوى وقال في محلي آخر اتفق أبو يوسف ومحمد على جواز وقف مشاع لا يمكن قسمته كالحمام
والبئر والرحى واختلاف في الممكن فأجازه أبو يوسف وبه أخذ مشايخ بلخ وأبطله محمد اه وفي المحيط لصحة
الوقف بشرائط أربعة التسليم الى المتولى وأن يكون في المفضل وأن لا يشترط لنفسه شيئا من منافع
الوقف وأن يكون مؤبدا بأن يجعل آخره للفقراء وعند أبي يوسف شيء من ذلك ليس بشرط ثم قال
ومشايخنا أخذوا بقول أبي يوسف ترغيب الناس في الوقف اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيم وقف
عقار على أولاده قبل وجودهم فهل يصح هذا الوقف فاجواب نعم يصح هذا الوقف قال في الدر
المختار صرح الوقف قبل وجود الموقوف عليه فلو وقف على أولاد زيد ولذله أو على مسجد هي مكانه
أو مدرسة صرح في الاصح وتصرف الغلة للفقراء في أن يولد لزيد أو يبنى المسجد اه والله تعالى أعلم
سئلت عن وقف بيع على أنه ملك ثم استحق للوقف فهل يكون للمستحقين الرجوع بالغلة
فاجواب اني رأيت سؤالا مثله هذا وجوابه مفتي الحنفية بتونس العلامة أحمد كريمة ولفظ جوابه
بيع الوقف باطل كما في الغنية وعليه فاذا سكنه المشتري بدعوى الملك ثم ثبت وقفه فعليه أجر المثل مدة
مسكن وبه أفتى الرمسلي والاستة لال أولى بالرجوع لان منافع الوقف مضمونة عندنا والحكم مظهر
لامتنب اه من خطه وبأسه له اسمه ومهره وأجاب عنه مفتي المالكية بها الشيخ صالح التليبي بما نصه
وبعد ان الامر اذا كان كذا كرويت ان المبيع جسد فان البيع ينقض حينئذ ويرد المبيع للمستحق
الحبس ويرجع المشتري بالتفنن على بائعه ان كان مابا وأما ما استغله المشتري فيما هي فلارجوع عليه

به اذ المشهور من المذهب ان من استحق من يده الحبس بعد ان استقله انه لا يرجع عليه بالغلة اذ لم يكن
عالمًا بأنه حبس وهو محمول على انه غير عالم به حتى ثبت عليه علمه به هذا مذهب ابن القاسم وبه معنى
لعمل هكذا اجاب في مثل النزلة سيدي عبد الله العبد دومي كافي وازل يسوع الميعار ونقله عنه شارح
العماليات وفي لخصه

ومن يبيع ما عليه حبسا * برده مطلقا ومع علمه * والخلف في المتاع هل يبطل الكرا
وفي هذا التقدير كفاية والسلام وبأسئلة اجمعها وخاتمة والله تعالى أعلم * سئلت عن وقف عقار اعلى
اولاده ونسبه الى آخرهم فان انقضوا عاد الى الفقراء وشرط الواقف في وقفه للوقوف عليهم مبيع
الوقف لبعضهم هل يبطل هذا الوقف فالجواب اني رأيت بخط القاضي الشيخ محمد الطنطاوي
الازهرى فتوى على صحة وقف هذه صورتها الحمد لله وحده حيث شرط الواقف المذكور للوقوف
عليهم قسمة الوقف وبيعه لبعضهم فان الوقف يبطل بهذا الشرط على ما عليه الفتوى وفي فتاوى الاله لامة
قاسم يصح الوقف بغير الشرط قال وهو المختار وحيث ان القاضي مخير بين القضاء ببطلان الوقف على
لقول المفتي به فيكون ميراثا بين القضاء ببعضه وابطال شرط القسمة والبيع المذكورين والله تعالى أعلم
الفتير محمد الحسين الطنطاوي الحنفى الازهرى اه وقد مال اخونا الشيخ العباسي مفتي مصر في الحال
الى القول بصحة الوقف وبطلان الشرط وهي في فتاويه المهدية والله تعالى أعلم * سئلت عن
مسجد خرب وغرب ما حوله من البيوت والعمارة فتمطل وتفتقر الناس عنه وله اوقاف فهل يجوز
نقلها الى مسجد آخر عاصم في الاوقاف داخل بين البيوت وله جماعة عظيمة كثيرة احيوا ترجوا
فالجواب انه يجوز ذلك عند الامام الثالث محمد بن سيبان رحمه الله تعالى وقد اطل الخبير الرملي في
الجواب فراجع وفي البرازية والخاصة اذا خرب مسجد وتفتقر الناس عنه تصرف اوقافه الى مسجد
آخر اه والله تعالى أعلم * سئلت عن مات وعابه دين وركب عقار يستغرقه الدين فوقفه الوارث
فهل لا يصح وقفه والحالة هذه فالجواب نعم لا يصح وقفه لان من شرط صحة الوقف ملك اواقف اب
وقفه وحيث كانت التركة مستغرقة بالدين فلا ملك لا وارث فيه فلا يصح وقفه وقد اجاب بسئل ذلك
الحق الرملي والله تعالى أعلم * سئلت في وقف مشاع قضى فاض بصحته فهل يصح حكمه ويرفع
فيه الخلاف فالجواب نعم لان وقف المشاع قبل بصحته وبطلانوا القولان معهما فلا قضى ان
يحكم بامضاء منهما او محكم باحدهم ارفع الخلاف وانقطع التزام والمسئلة في البر وحواشيه وكذا في
الظبية والله تعالى أعلم * سئلت عن ورثة اخنا فاقال بعضهم ان هذا العقار الخلف عن اخنا
وقف عاين وقال بعضهم هو ملك موروث لنا ولا ينسب لهذا ولا لهذا اذا الحكم النزي في ذلك
فالجواب ان كلاهما اذا فراره فحصة مدعى الوقفية وقف عليه وحصة البعض الاخر ملك فان
اثبت مدعى الوقفية الوقفية به دول مقبولين كان الكل وقفا كما اثنى بذلك الخبير الرملي والله تعالى أعلم
* سئلت عن في يده دار فاقربانها اوقف فلان ثم مات فاذني ورثته انها ملك موروث لهم فهل
لا نسمع دعواهم اليك بعد اقرار مورثتهم بالوقف فالجواب نعم وفي الفتاوى الاتقوية مانعه اقرانه
وقف فلان ومات لا تصح دعوى الورثة انه ملك مورثنا على ما اثنى به ابوالعوذاه وفيها مانعه ويجب ان
يعلم بان قول من في يده ارض هذه الارض وقف اقرار بالوقف وليس بابتداء وقف حتى لا يشترط له شرائط
الوقف وفيها ايضا ارض في يد ورثة اقرانها اياهم وقفها وذكركل منهم جهة اخرى فيقبل قولهم وتصرف
حصة كل الى الوجه الذي اقرروا لاية هذا الوقف الحكم بوليهم من شاعلوا في الورثة صغيرا او عايبا
لا يحكم بحصصهم حتى يدرك الصغير ويحضر الغائب اه والله تعالى أعلم * سئلت في وقف على الاولاد
الذكور والاناث ادعى الذكور على الاناث ان الانثى انما تستحق معهم بشرط ان لا تكون ذات زوج

مطلب في اشتراط بيع
الوقف لبعض المستحقين
من بعضهم

مطلب اذا خرب المسجد
وما حوله صرفت اوقافه
الى مسجد آخر

مطلب مات عن عقار ودين
يستغرقه فوقف الوارث
العقار لا يصح

مطلب اذا كان في المسئلة
قولان معهما ان جاز الاتفاق
والقضاء باحدهما ايا كان
مطلب اختلاف الورثة في
عقار مشترك لهم فقال
بعضهم ملك والبعض وقف

مطلب في يده دار اقربانها
وقف ثم مات الخ

مطلب ادعى الذكور ان
الانثى انما تستحق عند
عدم التزوج الخ

فان تزوجت فلاحق لها وأنتوا هذا الشرط بشهادة عدلين ولا تات احتجوا بصلك الوقف وأنه مطلق لم يكن فيه التعرض لهذا الشرط فهل العبرة بما ثبت بالبينة ولا عبرة بإطلاق الصك فالجواب ان العبرة بما ثبت بالبينة العادلة ولا عبرة بإطلاق الصك قال في الجرائم ان الاعتبار في الشرط لما تكلم به الواقف لا لما كتب في مكتوب الوقف ولو أقيمت بينة بشرط تكلم به الواقف ولم وجد في المكتوب عمل به اه والله تعالى أعلم **سئلت** في شاهد من شهد ان فلانا وقف داره الخيرية على كذا ولم يقولوا فيها وهو على كذا فهل لا تقبل هذه الشهادة ولا يثبت به الوقف فالجواب نعم قال في التتارخانية حسم نقله الاقروى ولو شهد الشهود انه شهدنا على نفسه انه وقف هذه الارض وقفا صحيحا وانما كانت في يده حتى مات فالقاضي لا يقضي بالوقف ولو شهد الشهود ان فلانا أقر عندنا انه وقف هذه الارض وحدها وانما كان ملكا في وقت ما وقفها فبما انهم اوقف من قبل الواقف وآخر جناها من يده الذي هي في يده اه وفي الفتاوى المهدية مانصه وأقار الرمي في فتاويه ان ذكر الشاهد ان المذعي وقفه لمولاه للوقف شرط في قبول الشهادة اه وفي رد المحتار مانصه ذكر في الاسعاف لو ادعى ان هذه الارض وقفها فلان على وذوالب يدعيه ويقول هي ملكي لا يصح وان شهد بالبينة انها كانت في يده يوم وقفها لان الانسان قد يرقب ما لا يملكه وهو بيده اجارة أو اعارة اه ومفاده انه بشرط بعد بيان الواقف بيان أنه وقفه وهو على كذا وهذا ظاهر في نحو هذه الدعوى وكذلك الاختلاف في أنه وقفه قبل ان يملكه أو بعد ما يملكه أمالوا اختلاف في أن فلانا وقفه أولا أو كان وقفه قديما مشهورا فباعه أحدا واستولى عليه ظالم فهذا شرط للملك بصفة الوقف لا للملك بنفس الوقف في فتاوى قارئ الهداية سئل هل يشترط في صحة حكم الحاكم بوقف أو بيع أو اجارة ثبوت ملك الواقف أو البائع أو المورث وحيازته أم لا أجاب انما يحكم بالصحة اذا ثبت انه مالك لما وقفه أو ان له ولاية الايجال أو البيع لمبايعه بملك أو نيابة وكذا في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالصحة بل بنفس الوقف والاجارة والبيع اه هذا كلام الرذوانة تعالى أعلم **سئلت** عن رجل ادعى وقفه ارضي يد آخر وقضى له بالوقف فبأن آخر ادعى على هذا الحكم كرم له بالوقفية بان تلك الدار ملكه فهل نسمع دعواه فالجواب نعم نسمع دعواه قال في الخانية ارض في يد رجل ادعى رجل انها وقف وبين شرائط الوقف وقضى القاضي بالوقف ثم جاء آخر وادعى انها ملكه فلو تقبل بينة المذعي لان القضاء بالوقف بمنزلة استحقاق الملك وليس بضرر الا يرى أنه لو جمع بين وقف وملك وباعها مائة مائة واحدة جاز بيع الملك ولو جمع بين حر وعبد وباعها مائة مائة واحدة لا يجوز بيع العبد دل ان القضاء بالوقف بمنزلة القضاء بالملك وفي القضاء بالملك يقتصر على المقتضى عليه وعلى من تلقى الملك منه ولا يثبت في الفسخ فكذلك في الوقف اه والله تعالى أعلم **سئلت** في أرض موقوفة اقسدها الموقوف عليهم بتراضهم ثم قام بعضهم يريد نهض القصة هل يجب لذلك فالجواب نعم يجب لذلك في الفتاوى الاقروية عن فتاوى ابن نجيم مانصه اقسدهم أو رضابتراضهم ثم أراد أحدهم بعد سنين ابطال تلك القصة فله ذلك اه والله تعالى أعلم **سئلت** من قال ان تزوجت فلانة فداري وقف على كذا هل تصبر وقفه عند تزوجه فالجواب لا تكون وقفه عند ذلك قال في الاسعاف ولو قال اذا جاء عند أو اذا جاء من الشهر أو قال اذا كلفت فلانا أو اذا تزوجت فلانة وما أشبهه فارضى هذه صدقة موقوفة يكون الوقف باطلا لانه لا يحتمل التعلق بالخطر لكونه مما لا يختلف فلا يصح تعلقه كلما يصح تعلق الهبة بخلاف النذر لانه يحتمل التعلق ويحاط به اه **سئلت** لو قال ان كانت هذه الارض في ملكي فمضى صدقة موقوفة فانه ينظر ان كانت في ملكه وقت التكلم صح الوقف والا لا لان التعلق بالشرط الكائن بتخيير اه اسعاف وفيه أيضا ولو وقف أرض غيره فأجازها المالك جاز الوقف عندنا خلافا لاسعاف اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شرط في وقفه ان لفلان يبعه ثم قال في آخره لا يباع ولا يوهب

مطالب شهده انه وقف ولم يقولوا وقف وهو على كذا

مطالب انما يحكم بصفة الوقف اذا ثبت انه مالك لما وقفه
مطالب نسمع دعوى المالك بعد الحكم بالوقف من غير اعكسكم عليه

مطالب اقسدهم والوقف ثم طالب أحدهم نقض القصة كان له ذلك

مطالب الوقف لا يحتمل التعليق

مطالب قال ان كانت الارض في ملكي فهي وقف
مطالب وقف الفضولي موقوف على الاجارة
مطالب شرط البيع أولا ثم

فان لا يباع يكون الثاني مانصه لادول

هل يكون الثاني ناسخا لاول فالحجواب نعم يكون ناسخا له كافي الاسماف والله تعالى أعلم
 سئل فممن يسهء عقار فاقترانه وقف عليه وعلى ولده ونسله ابدًا ومن بعدهم على الساكنين هل
 يقبل قوله فالحجواب نعم يقبل قوله ولا يكون هو الواقف له لان العادة جرت أن يكون الوقف عليهم
 من غيرهم اه اسماف والله تعالى أعلم سئل ما قولكم في رجل وقف عقاره على بنيه وله ذكور
 وانا هل يدخل الذكور والانا في أه أو يختص به الذكور فالحجواب انه يدخل في البنين الذكور
 والانا ويكون من قبيل التغليب قال سيدي حسن الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية فاذا وقف على
 بنيه وله بنون وبنات لهم الغلة بالسوية لثناؤه البنات وعن أبي حنيفة تكون الغلة للبنين خاصة والصحيح
 الاول اه والله تعالى أعلم سئل عن مسجد ضاق عن أهله ويجوز له أرض رجل هل تؤخذ
 منه كرها بيمينها لاجل توسعته فالحجواب نعم قال في الوهبانية

وان مسجد فذا ضاق والأرض حوله بيمينها كرها تضاف ونعم

صورتهم لم يمكن توسيع مسجد ضاق بالأرض لرجل تؤخذ بيمينها ولو كرها وان كانت وقف على المسجد
 تدخل بأمر القاضي وان كانت من طريق العامة باذن الامام وكذا كسبه لو ضاقت الطريق والمسجد
 وسع لا يحتاج لزيادة اتساعه يجعل منه جانب اسعة الطريق نظرا للعامة اه لو هم اه في فائدة في
 ليزا من أوائل كتاب الوقف مانصه وان خاف الواقف ابطاله ولم يتيسر له الحكم بألم يصادف ما كان
 يجوز فضاؤه في المجتهدات كغلب قضاتنا فيقول ان ابطاله قاض أو وال فهو هذه الاراضي بجملة ما وجب
 ما فيها وصية منى ويتصدق بها الى الفقراء والوصية تحتل المتعاقب بالشرط فلا يفيد الوارث ارفع الى
 القاضي والابطال اه والله تعالى أعلم سئل في الواقف اذا شرط لنفسه بعضا من غلة الوقف

مادام حيا هل يجوز الوقف مع هذا الشرط فالحجواب نعم قال في المحيط نعم عند محمد رحمه الله تعالى
 اخصه الوقف شرائط أربعة التام الى المثلوي وأن يكون في المرفز وأن لا يشترط لنفسه شيئا من
 منافع الوقف وأن يكون مؤديا بان يجعل آخره للفقراء وعند أبي يوسف شيء من ذلك لا يشترط وعلى
 هذا الوقف على نفسه أو على أمته أو لولده يصح الوقف عند أبي يوسف وعند محمد وهلال ابن يحيى لا يصح
 ومما استخنا أخذنا بقول أبي يوسف ترغيب الدباس في الوقف اه والله تعالى أعلم سئل عن وقف

قضى قض يلزمه بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة فهل لا يجوز نقضه بعد ذلك فالحجواب
 لا يجوز نقضه بعد ذلك قال في المحيط ولو رفع الامر الى القاضي فأما القاضي الوقف بناء على دعوى
 صحيحة وشهادة قائمة عليه وانكر الوقف فله يصح الوقف ويلزم حتى لا يجوز نقضه بحال لانه قضى في
 فصل مجتهد فيه فينفذ قضاؤه ولو قضى بالوقفية بالشهادة لقائمة على الوقف من غير دعوى فيصح لان
 حكمه هو التصديق بالغلة وهو حق الله تعالى وفي حقوق الله تعالى يصح القضاء بالشهادة من غير دعوى اه
 والله تعالى أعلم سئل ما قولكم فيمن وقف بستانه بقره وعبيده وآلات الحرث والسقي هل يجوز
 في الكل أو في خصوص العقار أجيبوا توجروا فالحجواب انه يجوز في الكل قال في المحيط ويجوز
 وقف العقار وكل ما كان تبعه من المنقول كالأوقاف أرضا مع العبيد والآلات الحرث لانها
 نوابغ للعقار اه في فروغ وقف الكتب اختلفوا فيه والاصح انه يجوز ما كان التمازف رجل وقف
 أرضا وفيها زرع أو ثمر لا يدخل الزرع والثمر في الوقف لان الزرع والثمر بمنزلة المنقولات الموضوعة في
 الأرض ولهذا لا تدخل في البيع والهبة والصدقة الا بالشرط فكذلك لا تدخل تحت الوقف الا بالشرط لو
 وقف في مرضه ثم مات وعليه دين ينقض وقفه ولو وقف أرضا فيها أشجار واستثنى الاشجار لا يجوز
 الوقف لانه صار مستثنيا للأشجار عوضا عنها فيصير الداخل تحت الوقف مجعولا ولو مات أحد من
 الموقوف عليهم قبل أن يصير الغلة قيمة لا يصير نصيبه ميراثا وان مات بعد ما صار الغلة قيمة صار نصيبه

مطلب في يده أرض أكثر
 ان وقف عليه وعلى نسله ابدًا
 مطلب وقف على بنيه وله
 ذكور وانا

مطلب ضاق لمسجد
 ويجانبه أرض تؤخذ
 كرها بيمينها

مطلب في جواز شرط
 بعض الغلة لنفسه

مطلب لا يجوز نقص الوقف
 بعد الحكم به

مطلب وقف العتار بقره
 وعبيده جاز

مطلب يجوز وقف الكتب
 في لاصح

مطلب وقف أرضا فيها زرع

مطلب وقف على زيد وعمر
ثم على مدرسة فأتى أحدهما
تكون حصته للمفقر
مطلب في أيديهم - م وقف
مات شهوده ولم تدر مصارفه

مطلب في وقف فقدت
حجته ومات شهوده وعلم
كيف كان يصنع نظاره

مطلب في شهادة السماع

مطلب سكت عن نصيب
من مات يرجع لأصل الغلة

ميراثا لكل من المحيط والله تعالى أعلم **سئلت** عن وقف دار على ولديه زيد وعمر و ثم من بعدهما على المدرسة الفلانية مات زيد فهل تنتقل حصته إلى المدرسة فالحجوب لا تنتقل إليها بل إلى الفقراء حتى يموت عمر وفعند ذلك ينتقل الكل إلى المدرسة كأجاب بذلك الخير الرمي عن مثل هذا السؤال والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وقف عقاراته على ذريته ثم مات ودفن في الوقف في أيديهم بطن بعد بطن وقد فقدت حجة الوقف ومات شهوده ولم يدرك كيف كان شرط واقفه ولا كيف كانت نظارته تصنع فيه ولا وجد له قدي في دواوين القضاة الماضين والحاصل أنه لم يعلم من أحواله إلا أنه وقف من فلان على ذريته ويبد كل منهم قطعة منه ينتفع بها مات إلا أن شخص من ذريته عن غير ولد فلن يكون نصيبه فالحجوب أن نصيبه يصرف لبقية مستحقه من غير غير ذكر على أنثى ولا تدرم بطن على بطن كافي البرازية وكذا فم لم يذكر واقفه منهم من يموت عن غير ولد كذا في الأسعاف أفاد في التفتيح والله تعالى أعلم **سئلت** عن وقف تقدم ومضت عليه سنون ومات شهوده وقد فقدت حجة وقفه وعلم من نظاره السابقين كيف يصرف وإن مات منهم عن ولد فنصيبه له وعن غير ولد فنصيبه للأقرب إلى الميت هل يجب أن يجري على ما كان من النظر السابقين ولا يكلف أحد منهم أن يثبت نصيبه إلى الواقف حيث كان الموقوف في أيديهم - م فالحجوب نعم يجب إجراؤه على ذلك حيث تحقق ولا يكفون باتات أنسابهم إلى الوقف حيث كان بأيديهم والمسئلة في كثير من المعبرات وفي الخبرية إذا كان للوقف كتاب في ديران القضاة المسمى بالسجل وهو في أيديهم أتبع ما فيه استحسنانا إذا تنازع أهله فيه ولا ينظر إلى الله ودمن حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف كانوا يعدونه لو أن لم يعلم الحال فيما سبق رجعتنا إلى القياس الشرعي وهو أن مات بالرهان حقا حكي له بهاه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشهادة بالسماع هل يثبت بها شرائط الوقف كاصوله أم لا وما هي الشرائط التي لم تثبت بالسماع أفيد دون ثبوت الله تعالى فالحجوب ما في التنوير من الوقف وهو هذا وتقبل فيه الشهادة على الشهادة وشهادة السماع مع الرجال والشهادة بالشهرة لا يثبت أهله وإن صرح حوايه لا تقبل - الشهرة لا يثبت شرائطه في الأصح اه مع بعض زيادة من شرحه للعلاني وكتب بحسبه المحقق ابن عابد بن رحمه الله تعالى قوله لا يثبت شرائطه المراد من لشرائط أن يقولوا أن قدر من الغلة لكذا ثم يصرف الفائض إلى كذا بعد بيان الجهة اه بجر من الشهادات وقوله بعد بيان الجهة متعلق بقوله أن يقولوا أن يبين الجهة هو بيان المصروف ويأتي أنه من الأصل لا من الشرائط فالمراد من الشرائط ما بشرطه الواقف في كتاب وقفه لا الشرائط التي يتوقف عليها حجة الوقف من الملك والافراز والتسليم عند القائل به ونحو ذلك مما مر أول الباب اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن واقف وقف عقاراته على أولاده من تبت لا يعطى البطل الثاني مادام أحد من البطل الأول غير ان من مات من أي بطل تنزل ولده واحدا أو أكثر من أولاده وخلفه نصيبه ومن مات عن غير ولد فنصيبه لأهل درجته وقد سكت الواقف عن نصيب من مات عن غير ولد ولم يوجد من درجته أحد وإذا مات واحد من طبقة من الطبقات عن غير ولد ولم يوجد من درجته أحد فالحكم أجيبو نؤبروا فالحجوب والله تعالى الموفق للصواب أنه إذا لم يوجد أحد من درجته يرجع نصيبه إلى أصل الغلة فيقسم نصيبه على جميع المستحقين وكذا ان سكت عن بيان نصيبه قال في رد المحتار بعد كلامه والحاصل أنه إذا رتب بين البطلين لا يعطى للبطل الثاني ما لم ينقص الأول إلا أن شرط به - كذلك أن من مات عن ولد نصيبه لولده فيعطى لولده وإن كان من البطل الثاني فإن سكت عن بيان نصيبه لا يعطى لولده بل يرجع لأصل الغلة فيقسم على جميع المستحقين وكذا ان بين نصيب من مات عن غير ولد بأن شرط عوده لا على طبقة أولي درجته وطبقته أولي درجته أتبع شرطه فإن لم يرجد بشرطه عاد نصيب ذلك الميت لأصل الغلة فيقسم على الجميع لا على الفقراء لأنه شرط تقديمهم ولا حق لهم مادام أحد من

نسله وكذلك لو سكت عن نصيب من ملت فانه يرجع الى أصل الغلة قال وهو هذا أظهر لك انه لو شرط عود
نصيب من مات عن غير ولد الى من في درجته الاقرب فالأقرب منهم كاهو الغالب في الاوقاف ولم يوجد
في الدرجة أحد يرجع نصيبه الى أصل الغلة لا الى أعلى طبقة ولا الى الأقرب من أي طبقة كانت لانه انما
اشترط الدرجة واشترط الأقرب من أهل الدرجة فاذا لم يوجد في الدرجة أحد لم يوجد شرطه فقلنا
الاقربية ايضا وحيث لم يوجد الشرط رجع نصيبه الى أصل الغلة قال ثم ورد على سؤال مضمونه انه يوجد
في درجة المتوفى أولادهم وفي الدرجة التي تحتها أولاد تحت فأنبت بعوده الى أولاد الم تسمى المات
الحامدية اه مختصرا والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن أولاد ذكور خمسة فقال وقت دارى
الغلائية على أولادى فلان وفلان وفلان سمي ثلاثة فقط وسكت عن اثنين هل يختص بالوقف من سماءهم
ولا يشاركهم الا انسان اللذان سكت عنهما فالجواب نعم قال في الردف لو كانت أولاده أربعة وسعى
منهم ثلاثة لم يدخل المسكون عنه فلو قال ثم على أولادهم لم يدخل أولاد المسكون عنه لعود الصغير في
أولادهم الى من سماءهم بخلاف ما إذا قل ثم على أولاد وأولادى فانهم يدخلون لانه لم ينفذ اليهم اه والله
تعالى أعلم ❊ سئلت عن وقف عقاره على أولاده وأولادهم وأولاد أولادهم الى آخر القبل للذكر
مثل حظ الانثيين ولم يرتبه بشم ولا بغيرها عايد الترتيب فهل يشترك فيه الطبقات كلها ولا يختص به
لعليا أجيبوا يرجعكم الله تعالى فالجواب نعم يشترك في الوقف المذكور جميع الذرية فلا يجب الاب
ابنه ولا ابنه ففي النخيرية ❊ سئلت في واقف وقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده
وأولاد أولاده ونسله وعقبه للذكر مثل حظ الانثيين ثم على جهة بر لا تنقطع فهل كل من له احتشاق
ودخول في الوقف يستحق في غلته مع من يدلي به حيث لم يشترط الترتيب ❊ أجاب نعم يستحق الجميع
فيقسم بينهم بحسب قوتهم وكثرتهم فيستحق الابن مع وجود والده اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن
مطلوب أجره كان الوقف بأجر مثله سنة كاملة فمضى نصف السنة فأتى رجل وزاد في أجرة ذلك المكان
على وجه التعتف وقصد الاضرار فأراد المتولى فسخ الاجارة الاولى واجارته لهذا التعتف فهل يس له
ذلك فالجواب ليس له ذلك حيث كان الامر كذلك ففي فتاوى الشيخ العباسي مانعه اذا صدرت
اجارة أرض لو وقف خصصة لازمة بأجرة المثل لا يكون للمتولى خصصة قبل مضي المدة ولا عبرة بزيادة
التعتف اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل وقف عقاره على نفسه مادام حياته ثم على أولاده ثم على
أولادهم ثم وهم بحيث يجب الطبقة العليا الطبقة السفلى على ان من مات منهم من أي طبقة عن ولد
أو ولد ولد وان سفل واحدا أو أكثر انتقل نصيبه اليه مات الاثنى واحد من الطبقة الثانية عن ابنه فهل
ينتقل له نصيب أبيه الميت مع وجود أعمامه من أهل طبقة أبيه فالجواب نعم ينتقل له ذلك عملا
بشرط الواقف المذكور فانه كنص الشارع في وجوب الاتباع كافي الأشباه وغيره والله تعالى أعلم
❊ سئلت عن دار موقوفة على مسجد خربت ولم يوجد في وقف المسجد المذكور ما تممر به للدار
المذكورة فهل يجوز لا ما من ذلك المسجد الذي هو المتولى لا واقفه استبدال تلك الدار بما هو أنفع للوقف
فالجواب ان مثل هذه السؤالات قد رفع للشيخ العباسي مفتي مصر في التاريخ فاجاب بقوله القضاء
الا ان ممنوعون عن الاستبدال بدون اذن مولانا السلطان على ما شرطه فلا يجوز الاستبدال في الخصصة
المذكورة اذا لم يشترط الواقف بدون الاذن اه وقد نقل العلاء في شرحه الدر المختار عن المفتي
آي السعد دانه في سنة إحدى وخمسين ونحوه ما ورد بالامر الشريف بجمع استبداله وأمر ان يصير ياذن
السلطان تبعا لترجع صدر الشريعة اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل وقف عقاراته بعضها
مشاع وبعضها مقسوم على أولاده الموجودين ومن يزداد من الذكور بقبعة عمره وجعل آخره لجهة
لا تنقطع وققام ببدل الاباع ولا يوجب واستثنى الواقف لنفسه بعضا من الغلة فاذا مات رجع لاصل الوقف

مطلبه أولاد خمسة فقال
وقفت على أولادى وسعى
منهم ثلاثة

مطلب وقف على أولاده
وأولادهم وأولاد أولادهم
بالو اويشترك الطبقات
كلها فيه

مطلب لا عبرة بزيادة التعتف

مطلب في العمل بشرط
الواقف

مطلب القضاة ممنوعون
عن الاستبدال بدون الاذن

مطلب في لزوم الوقف
بمجرد التناول انه لا يضره
الشروع ولا استثناء البعض

فهل يصح هذا الوقف ويلزم ولا يضره الشيوع ولا استثناء البعض أجيبوا ثورجروا والسلام عليكم
 فالحق جواب نعم يصح هذا الوقف ويلزم بمجرد القول من غير توقف على قضاء قاض ولا يضره الشيوع
 ولا استثناء البعض انفسه عند الامام الثاني أبي يوسف رحمه الله تعالى قال في الدراخا ثورجروا والاخذ بقول
 لثاني أحوط وأسهل وبه ينشئ قال ابن عابد رحمه الله تعالى ومقتضى قولهم بعمل بالانفع للوقف ان
 لا يدل عن قول الثاني لان فيه ابقاءه بمجرد القول فلا يجوز نقضه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
 وقف دار على أولاده ثم وثم وجعل آخره للفقر او الولاية لا لرشد من أولاده وأشهد على ذلك عدولا
 ومات فقام الارشد من أولاده على سائر الورثة مذهب الابهاء وقفه على الوجه المذكور وجعله متوليا عليه
 بن يدي حاكم شرعي فأنكره سائر الورثة فأق بالعدول وشهدوا بوز كواسر او عانا وحكم القاضي بصفحة
 الوقف المذكور ولزمه بعد وقوع النزاع فيما بين المتولي والورثة فهل يصح حكمه المذكور فالحق جواب
 نعم وقد رفع الى الخبير الرمي مثل هذا السؤال فأجاب بقوله قد رفع لاستاذنا الحنفى بترد الله تعالى
 ضريحه مثل هذا السؤال فقال في الجواب ذهب الامام أبو يوسف رحمه الله تعالى الى ان الوقف يصح
 بمجرد قوله رقت من غير احتياج الى تسجيل ولا الى تسليم الى المتولي وصححه الكثيرون فثبت حكم
 بصفحة الوقف موافقا لقول صحيحه مذهبنا ونكرم اه والله تعالى أعلم **سئلت** في وقف على أولاده
 المذكور والانات ثم على أولادهم كذلك ثم على جهة بر ولم يذكر التفاضل بين المذكور والانات هل يقسم
 بينهم على السوية والحالة هذه واذا قال الواقف على المذكور والانات على التفاضل الشرعي فهل معناه
 القسمة بينهم كالميراث بحيث يكون للمذكور مثل حظ الانثيين أجيبوا ثورجروا فالحق جواب نعم يقسم
 بينهم بالسوية حيث لم يذكر لتفاضل وعند ذكره يقسم بينهم للمذكور مثل حظ الانثيين قال في التتبع
 الاصل في باب الوقف القسمة بالسوية الا اذا اشترط التفاضل فعني قول الواقفين على التفاضل الشرعي
 أو على الفريضة الشرعية المفاضلة لا القسمة بالسوية اه لمختصا والله تعالى أعلم

مطلب أبو يوسف يقول
 يصح الوقف بمجرد القول
 ولا احتياج الى تسجيل
 ولا تسليم الى المتولي

مطلب وقف على المذكور
 والانات ولم يذكر التفاضل
 قسم بينهم على السوية

كتاب البيوع

سئلت عن قال بعث فلان جميع نصبي من هذه الدار بكذا وهو الريع ثم تحقق ان نصيبه منها
 النصف فهل يقع البيع على النصف كله أو على خصوص ربع نصريه فالحق جواب انه يقع على
 خصوص الريع المنطوق به لا على النصف ففي الفتاوى الانقروية من كتاب الوصايا ما نصه لو قال بعث
 من فلان جميع نصبي من هذه الدار وهو الثلث بكذا دارها وكان نصيبه النصف فالبيع يقع على الثلث
 اه بمجرد وفاء الله تعالى أعلم **سئلت** عن جماعة كثيرة يبيعون أرضا بالارث من أوائلهم باقية بينهم على
 الشيوع فقصرت فيهم الا ان كل واحد منهم لا يعلم ما يخصه منها المشتري كذلك لا يعلم حصه كل واحد
 منهم ما عداها المال يكون كلهم لرجل على الشيوع صفقة واحدة فمن معين وقبل منهم المشتري وسلموا له
 جله فقصمها ووزعها فهل يصح هذا البيع والحالة هذه فالحق جواب اني لم استأث عن هذه المسألة راجعت
 ما بيدي من الكتب فلم أجد لها صريحة فتوقف عن الجواب مدة ثم توجهت الى الحرم من سنة خمس
 وتسعين وما تيسر وألف لاداء الفريضة وزيارة سيد الخلق صلى الله عليه وسلم فتوجهت الى مفتي مكة
 حينئذ وهو العالم ارحم الشيوخ عبد الرحمن سراج في بيته وهو قريب من المسجد الحرام بقصد الزيارة
 وسؤاله عن هذه المسألة فبعد وصولي الى بيته سلمت عليه فرحب بي وتذاكرنا في بعض مسائل حتى
 سألته عن هذه المسألة وكان يجدها فتاوى خاتمة المفتين ببلاد الله تعالى الامين الامانة المحقق مولانا
 الشيخ عبد القادر بن أبي بكر الصديقي فنظر فيها قليلا ثم ناوئها فاذا فيها ما نصه وسئل رحمه الله تعالى عن
 جماعة بينهم أرض واسعة مشتركة ملك مختص بهم وهي مشاعة بينهم محدودة بحدودها وما كملها جميعها

مطلب قال بعث جميع
 نصبي وهو الريع فبيان انه
 النصف

مطلب شركاء في عقار
 لا يعرفون مال كل واحد
 فباعوه صفقة واحدة جاز
 البيع

مستقر فيهم لا يتجاوزهم الى غيرهم الا ان كل واحد منهم لا يعلم مقدار حصته منها وكذلك المشتري لا يعلم
 حصته كل منهم فيها فهل اذا باعوا جميعا هذه الارض المشتركة المشاعة المحدودة من شخصين بمن
 صفقة واحدة وقبل المشتري البيع بقول واحد وسلموها للمشتري باجلة وقبضها كذلك أو وكل الباعة
 واحد منهم أو اجنبيا في البيع المذكور كذلك فباعها جلة من مشترين باصفة واحدة وقبلها المشتري
 كذلك وتسلمها جلة أو باع كل واحد منهم ما يخصه وتواطأت كلهم جميعا على البيع بمثل هذه الصيغة
 صفقة واحدة وقبلها المشتري بقبول واحد وتسلمها منهم جلة وقبضوا منه كامل الثمن فهل البيع في هذه
 الصور صحيح حيث لا جهالة تنفي الى المنازعة في المبيع والثمن أو لا بد من معرفة قدر حصته كل بائع
 أقنونا في جواب هذا البيع صحيح فباعت الصورة الأخيرة وترجع لدى العصة فيها أيضا والحالة ما ذكر
 والله سبحانه وتعالى أعلم مسند الجواب المذكور في شرح السيد الحلبي على الكفر عند قول الثمن من
 المبيع ولا بد من معرفة قدر مبيع وعن وقد أشرقت على الشيخين الفاضلين الشيخ عبد الكريم والسيد
 أسلم ونذا كرت معهم في خصوص المسألة فآما رأيت سيدنا ورجع الأول منهم ما رجعت من العصة
 في الصورة الأخيرة أيضا وأما السيد أسلم فلم يجزعه المذاكرة فيه بخصوصها ووقعت المذاكرة معهما
 أيضا بعد الجزم بالعصة فيما اذا وقعت المنازعة فيما بين الباعة بعضهم مع بعض في قسمة جلة الثمن بينهم
 بحكم تنازعه في حصته كل واحد منهم في ذلك المبيع كما اذا انتهى بعضهم ان له ربع المبيع فطلب ربع
 ثمن وتنازعه الباقيون ويذهب آخران له ثلث المبيع ويحاول أخذ ثلث الثمن وينازعه الباقيون في ذلك
 وهكذا فانزع النظر معهم أن يجري الحال بينهم في ذلك على المسال الدينية على المذبي والعين على من أنكر
 فنميز من بينهم ما ثبت قدره بخصوص في ذلك المبيع استحق من جلة الثمن ما يقابله وبفرض ان لم يميز
 أحد منهم بهذا الاثبات بأن أثبت كل واحد منهم دعواه أو لم يثبت أحد فالوجه قسمة الثمن بينهم سوية
 فيما ظهر والله سبحانه وتعالى أعلم **مسألة** قال المفتي المذكور سيد عبد القادر بعدما تقدم ما نصه
 وأعلم ان قضية هذا السؤال صارت واقعة حال اولانا السيد عبد المحسن بن أحمد بن زيد في سنة ألف ومائة
 وتسع وعشرين لما عرض له مشتري شركة جماعة من مال بركات معه في أرض الحسينية والحلال ان كل
 واحد منهم لا يعلم مقدار حصته من هذا المشتري فأرشدته الى بيع الكل جلة واحدة وأجبتة بظاهر
 اللسان واكتفى به ثم استحسن تصوير واقعة حاله في سؤال وجواب هنا من غير أن يأخذ مني خطا بذلك
 ليبي من تغيبه ان شاء الله تعالى في ثاني الحال والله الموفق وهو المستعان اهـ كذا مرجه الله تعالى وهذه
 ترجمة العلامة المحيية عن هذه المسألة وهي منقولة من سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر للسيد
 محمد بن علي المرادي المفتي بدمشق الشام نصها عبد القادر بن أبي بكر الصدقي الحنفي المكي شيخ الاسلام
 به الله الحرام الشيخ الفقيه الاوحد المفتي البارع الخبير المصمم أبو الفرج محي الدين ولد سنة ثمانين
 وألف وأخذ العلم من مكة المشرفة ولازم الطلاب على أبي الاسرار الحسن بن علي البهي المكي ونفقة به
 وجمع عليه الموطأ والعصبة وقرأ عليه من البيان وعرض عليه كنه برهان الكتب كالمطول والاطول
 وغيرهما من النور والخواشي وحضر درسه في تفسير القاضي والفقوى وأجاز له لفظا وكتابة وله من
 التأليف كتاب سماه بيان الحكم بالنصوص الدالة على الشرف من الام وكانت وفاته سنة ثمانية
 وثلاثين ومائة وألف ثامن عشر محرر الحرام اهـ بلفظه والله تعالى أعلم **مسألة** سئلت عن باع ثوبا بمن
 معلوم لزيد وحصل بينهما الايجاب والقبول وهما في مجلس واحد ثم ندب البائع وأراد دفع البيع زاهما
 نه ما دام القبض لم يقع بجوزله الفسخ فويل لا يجوز له الفسخ والحالة هذه فاجاب لا يجوز له الفسخ
 والحالة هذه كما أجاب به شيخ الاسلام على أفندي واحتج له الكفوى بقوله البيع ينقذ بالايجاب والقبول
 واذا حصل لازم البيع ولا خيار لواحد منهما الا من عيب أو عدم روية اهـ معز بالايداع والله تعالى أعلم

مطلب ينقذ البيع بالايجاب
 والقبول ولا خيار الا لعيب
 أو نحوه

مطالب فسطاه الدين وقال
كلادخل نجيم ولم تؤد فاما
حال

مطلب باع جميع ما يملكه
هل يصح البيع

مطلب اذا لم تكن الدين
مستغرفة جاز بيع الورثة

مطلب في البيع بين
فاحش مع التغرير

مطلب في صورة التغرير

مطلب قال بعت ان اقبضت
التمن اليوم

مطلب اختلف المتبايعان
في وصف المبيع

مطلب قال اعطيت فيها
كذا كاذبا يكون تفسيرا
مع النعم الماحش
مطلب قال ابيع ينوي
الحال انعقده البيع

مطلب بعد الاحالة لا يقي
للبائع حق حبس المبيع
مطلب في جهالة المبيع

سئلت عن عليه دين مؤجل على أقساط يعطى الدين منه على رأس كل شهر فطاعني انه اذا
أخل بقط ولم يؤده. وكون الدين كله حالا غل فسط ولم يؤده فهل يبطل الاجل ويصير الدين حالا
فالجواب نعم. قال في الخلاصة ولو قال كذا دخل نجيم ولم يؤد فاما حال صح والمال يصير حالا اه
ومثله في النزاية والله تعالى أعلم. سئلت في رجل باع جميع ما يملكه لاخر هل يصح هذا البيع
فالجواب نعم. يصح اذا علم المشتري ذلك وان جه. له البائع ومثل هذا السؤال في فتاوى قارئ الهداية
وقد اجاب عنه بقوله ان علم المشتري جميع ما يملكه البائع صح البيع ولا يضر جهل البائع بقدره اه ونقل
ذلك في الحامدية وأقره ونقل عن الخلاصة مانعه رجل قال لا تخربك جميع مالي في هذه القرية
من الدقيق أو الغر أو الثياب فهنا خمس مسائل احدها هذه الثانية الدار الثالثة البيت الرابعة
الصندوق الخامسة الجواني وكل وجهه على وجهه من امان يعلم المشتري باقي هذه المواضع أولا يعلم ان
علم جاز والا ففي القرية والدار لا يجوز وفي البواني جائز اه والله تعالى أعلم. وسئل في قارئ الهداية عن
تخص مات وعليه دين وله عقارات فباعها الورثة وتصرفوا في ثمنها هل ينقض هذا البيع. اجاب في اذا
لم تكن الدين مستغرفة للتركة صح بيع الورثة لها باخذ الغرماء ديونهم من الورثة وان كانت مستغرفة
لم يصح البيع لانهم لم يملكوها. كن لهم أن يقولوا الارباب الدين خذوا ديونكم منا ونحن نأخذ التركة
وسئل ايضا عن اشترى سلعة أو باعها بين فاحش فهل له أن يتخلف الفسخ. اجاب في اذا ظهر غبن
فاحش للمشتري فيما اشترى أو للبائع فيما باعه فعنده أن يخيعة فورا بان في رواية برذون في رواية لا برذ
وأنتي بعض من يخذه ان خدع البائع المشتري وغره فلهمشتري الفسخ وكذا البائع اذا غره المشتري
وخدعه فله البائع الفسخ اه وصورة التغرير والخداع على ما في كثير من الكتب أن يقول البائع للمشتري
ان متاعى هذا قيمته كذا فاشتره المشتري بناء على ذلك ويقول المشتري للبائع ان متاعك قيمته كذا فباعه
له بناء على قوله. وسئل ايضا عن شخص قال لا تخربك كذا ان اقبضت القن اليوم أو الى
وقت معين فقال اشتريت فهل هذا البيع صحيح. اجاب في هذا البيع غير صحيح لانه علقه بشرط والبيع
لا يجوز تعلقه بالشرط الا في مسألة واحدة وهي أن يقول بعت ان رضى فلان فانه يجوز اذا وقته بثلاثة
أيام لانه اشترط الخيار للاجنبى وهو جاز. وسئل في عن المتبايعين اذا اختلفا في وصف المبيع فقال
المشتري للبائع ذكرت لي ان هذه السلعة شامية من لا ولة البائع ما قلت لك الا انما بالدية قال قول لمن
اجاب في القول قول البائع بيمينه لانه ينكر حق الفسخ والدية للمشتري لانه مدع. وسئل في عن شخص
اشترى من شخص سلعة قال البائع ان فلانا أعطاني قه الألف فخرضت ابيه ما فاشترى اها بألف بناء على
هذا الاخبار ثم تبين ان زيد لم يدفع فيها الا الف فهل للمشتري الفسخ. اجاب في اذا اشترى ثمن قيمه غبن
فاحش وكان البائع غره بان قال له أعطى زيد فيها كذا فاشترى اها بناء على اخباره ثم تبين ان غبن الفاحش
له الرد. وأما اذا كان ما أخبر به هو قيمتها فليس له الرد ان تبين كذب البائع اه. سئلت عن رجلين
قال أحدهم لثاني ابيع لك هذا الثوب بكذا انا وباه الحال فقال لثاني اشتريت هل ينقض البيع بذلك
فالجواب نعم ينقض بذلك البيع قال سيدي حسن الشرنبلالي في شرح الوهبانية ينقض البيع
بلفظين أحدهما ماض والآخر مستقبل نوى به الحال وهو خال عن السين وسوف كقول البائع
ابيع منك هذا بكذا فقال الآخر اشتريت اه. فائدة في اذا حال البائع غره على المشتري بالثمن
لا يبق له حق الحبس للمبيع ولو حال المشتري البائع على غريمه كان للبائع حق الحبس في ظاهر الرواية
لانه لم يسقط حقه في المطالبة اه من الشرح المذكور والله تعالى أعلم. سئلت عن جهالة المبيع
هل تنقض هذه البيع وتوجب فساد فالجواب نعم توجب الفساد اذا كان يتعذر معها التسليم قال في
الخلاصة ما يفسد البيع أنواع منها جهالة المبيع اذا كان يتعذر معها التسليم واذا لم يتعذر لم يفسد كجهالة

كذلك الصبرة بان باع صبرة معينة ولم يعرف قدر كذاها أو باع أو باعيتها ولم يعرف عددها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع أرضا محدودة وفي داخل حدودها مقبرة هل لا تدخل المقبرة في البيع **فالجواب** نعم لا تدخل المقبرة في البيع وقد نظم ذلك ابن وهبان فقال
ومر باع أرضا وهي فيها مقابر * يصح ولم تدخل أصح وأنتظر
قال شارحها صورتها باع أرضا فيها مقبرة صح البيع ولا تدخل المقبرة في البيع على الصحيح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له على آخر طعام فباعه لمن هو عليه بدراهم وتفرقة قبل القبض هل يصح هذا البيع **فالجواب** انه لا يصح قال في البرازية اذا كان له على آخر طعام أو فلولس فاشتراه من عليه بدراهم وتفرقة قبل قبض الدراهم بطل وهذا مما يحفظ وان استقرض الخطئة أو الشعر ثم طلبه المالك وهو عجز عن الاداء فباعها مقرضا منه بأحد التقدين الى أجل فسد دلالة افتراق يد عن دين اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع فرسا ليد بعشرة ثم باعها منه باني عشر فأى البيعين المقبر **فالجواب** أن البيع الثاني هو المقبر قال المحقق الا تقروى ونقل عن جواهر الفقاوي وجعل في البيع الثاني عشرة ثم باعه من المشتري أيضا بعشرة عشر صح البيع الثاني ويتضمن البيع الثاني انفساخ الاول وهو الصحيح وسواء كان البيع بأكثر من الثمن الاول أو بأقل يكون فصلا لا لاول حتى لو أقام البائع البيعة على عني انه باع دارا من فلان بالف في رمضان وأقام لمشتري البيعة انه اشترها في شوال بخمسة مائة يقضى بالبيع الثاني اه وفي الاشياء الثمرا بعد الشراء صح إطلاقه في جامع الفصولين وقيدته في الغنية بكون الثاني أكثر ثمنًا من الاول أو أقل أو يجنس آخره الا فله اه وفي الهندية فان باعه بعشرة يعني به ان باعه بعشرة لا ينعقد الثاني والاول على حاله نحو الثاني من الفائدة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع جميع مافي هذا البيت بكذا هل يجوز **فالجواب** نعم يجوز وان لم يعلم به المشتري لان الجهالة في البيت يسيرة اه من الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع دارا لم يبين حدودها هل يجوز هذا البيع **فالجواب** نعم اذا كان المشتري يعرف حدودها ولا يشترط معرفة جدرانها كافي الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى ثوبا منه لاول مات مفسدا قبل نقده الثمن فما الحكم التبري **فالجواب** مافي الدرر وغيره اشترى شيئا وقبضه ومات مفسدا قبل نقده الثمن فالبايع اسوة للقرء اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن البائع هل له حق حبس المبيع حتى يقبض عنه **فالجواب** نعم اذا كان الثمن حالوا وان كان الثمن مؤجلا لم يكن له ذلك اه من فتاوى البهجة معز بالحيطة والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال بعث منك نصيب من هذه الدار ولم يمينه هل يجوز البيع المذكور **فالجواب** نعم يجوز اذا علم المشتري نصيبه كافي الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل قال لبائع القماش بعني ذراعا من هذا الثوب ولم يبين جانب من الثوب فقطعه البائع فلم يذهب المشتري وأراد رده فهل له رده والحالة هذه **فالجواب** نعم له رده والحالة هذه ففي الفتاوى الانقروية ولو اشترى ذراعا من ثوب ولم يبين الجانب فقطعه البائع كل للمشتري أن يردّه ولو عين الذراع من هذا الجانب فقطع البائع ولم يرض به المشتري كان لازما على المشتري اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع عقارا وامتنع من الاتهاد هل يجب عليه **فالجواب** انه يؤمر بذلك لانه حق للمشتري والصك ليس بواجب على البائع ولا يجبره على الخروج لكن عليه أن يقر بين يدي الشاهدين فان أبي رفع الامر الى القاضي فان أقر بين يدي القاضي يكتب القاضي محلا كذا في الخاتمة وفيها أيضا وان طالب المشتري من البائع الصك القديم فلم يعطه لا يجبر عليه وفي الهندية عن الخاتمة اذا طالب المشتري الصك القديم لم يأخذ منه نسخة يجبر وسياتي نقله في البيع الفاسد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى شجرة بشرط القمار في الارض هل يصح البيع وله ابقاؤها **فالجواب** نعم قال في البرازية وان بشرط لقرار فيها

مطلب لا تدخل المقبرة في
البيع

مطلب له على غيره طعام
وباعه بدراهم لم يقبض
لا يصح

مطلب باعه فرسا بعشرة ثم
باعه باني عشر

مطلب في بيع جميع مافي
هذا البيت

مطلب باع دارا لا يبين
الحدود جاز ان كان المشتري
يعرف الحدود

مطلب اشترى ومات قبل
نقده الثمن

مطلب باع نصيبه من دار
والمشتري يعلمه جاز

مطلب قال بعني ذراعا من
هذا الثوب ولم يبين جانبها

مطلب باع عقارا وامتنع
من الاتهاد

مطلب اشترى شجرة بشرط
القرار صح

لا يؤمر بالقطع وان قطع له أن يفرس مكانه أخرى اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن اشتري ثوبا
ودفع بعض ثمنه ثم سرق من يد البائع فهل ينسخ العقد ويرجع المشتري بما دفع فالحق نعم كافي
الخبرية جوابا عن مثل هذا السؤال ونص الجواب هكذا ينسخ البيع ويسترد المشتري ما دفع من الثمن
ولا يبطل باق ولا يكون ودية بل هو مضمون بالثمن والحالة هذه اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت
في شرع كمين في دار باع أحدهما منها بيتا معيلا لاجني بغير إذن شريكه هل يجوز هذا البيع
فالجواب لا يجوز هذا البيع قال في النزاهة دار بين اثنين باع أحدهما بيتا معيلا لرجل لا يجوز
وعن الثاني أنه يجوز في نصيبه وفي شرح الطحاوي ولو باع أحد الشريكين من الدار نصيبه من بيت
معين فلا تخوان يبطل اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن اشتري شيئا ولم يره ثم قال للبائع بعه فباعه
هل يكون فعلا للبيع فالحق نعم ان قوله بعد ان كان قبل قبض المشتري وقبل رؤيته كان فصحا
في الخاتبة لو اشتري ثوبا وحطه فقال للبائع بعه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان
ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون فصحا وان لم يقل البائع نعم لان المشتري بغير دفع في
خيار الرؤية وان قال بعه لي أي كن وكيلي في البيع فلم يقل البائع ولم يقل نعم لا يكون فصحا اه والله
تعالى أعلم ❦ سئلت عن مقدار الثمن الفاحش فالحق نعم كافي الخبرية ان أضح ما قبل فيه انه
الذي لا يدخل تحت تقويم المقومين وقال الحنفي الذي يتبعان الناس في مثله نصف العشر أو أقل منه فان
كان أكثر من نصف العشر فهو مالا يتبعان الناس فيه اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت فيمن خاف
من ظالم على فرسه مثلا فتواضع مع آخر على أن يبيعه له في الظاهر فقط وأشهد على ذلك ثم باعه له
ظاهره خالف المشتري العهد واتى أن البيع وقع حقيقة وأنكر كونه على وجه التلجئة فهل اذا ثبت
البائع تلك المواضعة وان البيع تلجئة يبطل البيع فالحق نعم يبطل البيع اذا ثبتت المواضعة
المدكورة كافي الخاتمة وغيرها وفي الفتاوى الخبرية ما نصه ❦ سئل في رجل باع من آخر شحرجين
بيع تلجئة فصر في فيه المشتري والآن ينكر كونه بيع تلجئة ويذعي أنه بيع جدد حقيقة هل اذا قام
هو أو وارثه البينة على ذلك تقبل بينته ويسترد أم لا أجاب نعم اذا قام البائع أو وارثه البينة على ذلك
قلت ويسترد وإذا لم يقم بينة بخلاف المشتري لانه منكر فاذا انكسر عن البين بفت كونه تلجئة واذا ثبت
كونه تلجئة ضمن جميع ما أكله من ثمرته وقد صرح قاضيان بأنه بيع باطل وأنه يبيع الحازل ❦ وسئل
أيضا في رجل اشتري من آخر قطنا بعشرة وانفق على أن يكون كل قطنار بستة فروش الى أجل في
السر وبتابعان في الظاهر ثم اتى الى أجل هل المعتبر ما اتفقا عليه في السر أو ما وقع في العلانية
وهل اذا قام المشتري بينته بما ادعاه تقبل ويحكم بفسخ السر أم لا أجاب بان الثمن عن السر وان المشتري
إذا أقام بينته بما ادعاه تقبل بينته ويحكم بفسخ السر اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن عليه لريدين
فماطل به منه زيدا أرسل اليه مقدار معلوما من الخنطة فأخذه فهل يكون هذا بيعا بالدين حيث كان
عن الخنطة معلوما ما فالحق نعم يكون بيعا حثيثا فقد سئل العلامة الغزالي عن هذا السؤال
فاجاب عنه بقوله نعم يكون بيعا بالدين قال في المجتبى معزى الى النصاب عليه دين فطالبه رب الدين به
فبعث اليه شعيرا فدر معلوما وقال أخذه بسعر البلد والسعر بينهما معلوم كان بيعا ولم يعلما فلا وقال
في الغنية طلب دينه العشرة من المديون فأعطاه ألف مدين الخنطة ولم يبعها صريحا ولم يقل انها من
جهة الدين فهو بيع بالدين وان كانت قيمتها أقل من الدين فان كان السعر بينهما معلوما يكون
سعا بقدرة قيمته من الدين والا فلا يبيع بينهما اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن بيع الخضرا القاسية
في الارض كالقبر والبصل والخمر هل يجوز فالحق نعم يجوز البيع في المذكورات ونحوها
واذا قلعهما البائع فلا يشتري الخمر كافي فتاوى الهداية وقال بعده اذا اشتري شيئا معيلا في الارض

مطلب اشتري ثوبا ودفع
بعض الثمن ثم سرق المبيع
من البائع يسترد ما دفع
من الثمن
مطلب باع أحد شريكين
بيتا معيلا من دار

مطلب اشتري ثوبا ثم قال
للبائع بعه

مطلب في بيان مقدار
القبر الفاحش
مطلب في بيع التلجئة

مطلب هل المعتبر عن السر
مطلب عليه لريدين
فأرسل له خنطة وغنها
معلوم

مطلب في بيع ما هو غائب
في الارض

فهو شرعاً لم يره وحكمه ان المشتري ان يفتح هذه العقد قبل الرؤية لانه ليس يلزم في حقه فان لم يفتحه ووقع المشتري البعض باذن البائع والبائع قلع البعض بخير المشتري ان شاء رضى به وان شاء فسخ واذا رضى بالمقلوع لزمه البيع في الباقي اذا كان على صفة المقلوع اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل دفع ثوباً للدلال ليبيعه فدار به فلم يزل الى قيمته فرده الى صاحبه فهل لا يستحق اجر او الحالة هذه فالجواب نعم لا يستحق اجر او الحالة هذه استصحبنا اياه واخذ وفي المحيط وعليه الفتوى كافي التنقيح عن نور العيون والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل دين على آخر فباع له ثوباً هل يجوز بيع الدين فالجواب لا يجوز بيعه كافي التنقيح عن الاشياء والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل باع لا ثوباً ولا وجود له عنده وليس في ملكه فالجواب انه لا يجوز بيعه حيث لا يبيع معدوم كافي التنقيح والله تعالى اعلم **سئلت** فحين اشترى منقولا كحيوان او ثياب وقبض قبضه تصرف فيه بالبيع او نحوه هل يصح فالجواب لا يصح قبل قبضه قل في الخلاصة رجل اشترى شيئا لا يجوز ان يبيعه ولا ان يوليه أحدا ولا أن يشرك فيه أحد قبل القبض وهذا في الثوب وفي العقار كذلك عند محمد وعندنا ما جازاه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل يبيع المريض لوارثه هل يجوز فالجواب انه لا يجوز للوارث ما لم يجز بقية الورثة كافي الخيرية والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل حيوان فباع جلد له وهو حي فهل لا يصح هذا البيع فالجواب نعم لا يصح هذا البيع كافي البصرو وغيره والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل هل يدخل في بيع أمه أم لا فالجواب انه يدخل في بيعها كافي التنقيح والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل باع داره على شرط أن يسكنها السبعة اشهر او دابة على أن يركبها البائع يوما يكون فاسدا فالجواب نعم قال في الخاتمة باع داره على أن يسكنها البائع شهرا او دابة على أن يركبها البائع يوما يكون فاسدا اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن دار في اجارة زيد بعامها مالها كمالها فاجاز للمشتري البيع هل ينفذ الحالة هذه فالجواب نعم ينفذ البيع باجازه قال في الفصل الثاني من الثلاثين من جامع الفصولين البيع بلا إذن المستأجر ينفذ حق البائع والمشتري لا في حق المستأجر فلو سقط حق المستأجر على ذلك البيع ولا حاجة الى التجدد وهو الصحيح ولو اجاز المستأجر فنفذ في حق الكل ولا يترفع من يده حتى يصل اليه ماله اذ رضا بالبيع بغير رفع الاجارة لا لا يترفع من يده وعن بعض انه لو باع وسلم واجازه المستأجر بطل حق حبسه ولو اجاز البيع لا التسليم لا يطل حق حبسه اه وفي الغنية لو اخبر المستأجر بالبيع فقال مبارك يكون اجازة والله تعالى اعلم **سئلت** عن المشتري اذا مات والدين عليه مؤجل هل يحل بموته فالجواب نعم يحل بموته قال في البرازية وبعبارة البائع لا يحل الثمن المؤجل وبعبارة المشتري يحل اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن المقبوض في البيع الباطل هل يكون مضمونا فالجواب انهم اختلفوا في المقبوض بالبيع الباطل هل يكون مضمونا على المشتري أو يكون أمانة قل بعض هو مضمون واليه أشار محمد في المأذون وهو اختيار شمس الأئمة البرغصبي وقال بعضهم أمانة وذكر في النهران الصحيح انه أمانة أفاده الكفوي نقلا عن ثقة الفتاوى والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل أراد أن يشتري من آخر ثوبا فقال له صاحبه خذوه وارفعه لتنتظر فيه فان أعجبك اشتره ولا ردده ولم يسم له ثمناً فرفعه فباع في يده من غير رده ولا تقصير فهل عليه الضمان حينئذ فالجواب ليس عليه الضمان والحالة هذه فقد نقل الكفوي رحمه الله تعالى عن الذخيرة ما نصه أخذ من رجل فقال اذهب به فان رضيت اشتره فذهب وضاع فلا شيء عليه ولو قال ان رضيت أخذته بعشرة فباع فهو ضامن قيمته وعليه الفتوى ومثله في البرازية من نوع المقبوض على السوم اه وفي الخاتمة المقبوض على سوم الثمن لا يكون مضمونا الا بعد بيان الثمن في ظاهر الرواية اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل باع ثوبا لبيع فساومه رجل فيه فقال البائع ابيعه لك باثني عشر وقال المشتري لا آخذ الا بعشرة فآخذ المشتري منه وذهب هل يكون

مطلب هل يستحق الدلال
الاجرة اذا لم يبيع

مطلب لا يجوز بيع الدين
مطلب باع ما ليس عنده

مطلب اشترى منقولا
وقبل قبضه بآية

مطلب في بيع المريض
لوارثه

مطلب لا يجوز بيع جلد
حيوان وهو حي

قوله كافي الخيرية وفي
حواشي ابن عابدين من مضى

مهر المثل ما نصه لو باع بغير
الرضى ولورثه شيئا من ملكه

بذل القيمة أو أقل أو أكثر
فالباع باطل حتى لا تنبت

فيه التبعة خلافا لما كافي
الجميع اه نقله جامع رحمه

الله تعالى وفي الدر من فصل
المقبوض وفيه يبيع المريض

لوارثه على اجارة الباقي اه
قال ابن عابدين وهذا عنده

وعنده ما يجوز ويخير المشتري
بين فسخ واقام لو فيه غبن أو

تخايب اه بحروقه
مطلب هل يكون المقبوض

في البيع الباطل مضمونا
مطلب المقبوض على سوم

الثمن لا يكون مضمونا
الا بعد بيان الثمن

مطلب قال آخذته بكذا
وهو في يد البائع فأخذ

وذهب فهو كذا

بشرة أو بائني عشر فالجواب انه حيث كان وقت المساومة في يد البائع فقال المشتري آخذه بعشرة فأخذه من يد البائع وذهب به ولم ينعه البائع فهو بعشرة قال في الثانية رجل ساءم رجلا ثوب فقال البائع أبيعك بخمسة عشر وقال المشتري لا آخذه الا بعشرة دراهم فذهب به ولم يقل البائع شيئا فهو بخمسة عشر ان كان المبيع في يد المشتري حين ساءمه وان كان في يد البائع فأخذه منه المشتري ولم ينعه البائع فهو بعشرة ولو كان عند المشتري فقال المشتري لا آخذه الا بعشرة وقال البائع لا أبيعك الا بخمسة عشر فردّه ثم تناوله من يد البائع فدفعه البائع اليه ولم يقل شيئا وذهب المشتري فهو بعشرة اه والله تعالى أعلم

سئلت عن بيع ربيع الادى المختلوط بالتراب هل يجوز فالجواب نعم يجوز اذا غلب عليه التراب قال في الثانية وبيع ربيع الادى باطل الا اذا غلب عليه التراب وعن محمد رحمه الله تعالى انه جائز اه وفيه ان يبيع الحجر والميتة والدم وذبيحة الجوسي والمحرم والمرد ومتر ولما التسمية هذا هو المارض وما سكن في الماء كالضفدع والسرطان الا السمل باطل قال وبيع السرقين والبرجاء والبيع الباطل لا يفيد الملك وان اتصل به القبض والفساد يفيده الملك اذا اتصل به القبض وبيع شعر الادى باطل وكذا بيع شعر الخنزير اه والله تعالى أعلم سئلت في بيع عقار اثنى معلوم بعد تمام البيع ونقرر الثمن في ذمة المشتري وذهب منه هل تصح هذه الهبة فالجواب نعم تصح قال في جمع الانهر وضع المتصرف في الثمن يبيع وهبة واجارة ووصية وتعليق عن عليه بعوض وغير عوض قبل قبضه سواء كان عمالا يتعين كالنفود او عبا يتعين كالكيل والموزون اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن أكره على بيع داره هل يكون بيعه غير صحيح فالجواب نعم قال في التتوير من الاكره حتى لو باع المكره أو اشترى أو أقر أو أقر فسخ أو أمضى اه أي لقد شرط العصة وهو الرضى فيختبر فان اعتبار هذا الشرط ليس لحق الغير بل لحقه ولما اذا خالف سائر البيوع الفاسدة فان الفسخ فيها واجب عند فقد شرط العصة لان الفساد فيها لحق الشرع وقد صرحوا بان يبيع المكره يشبه الموقوف ويشبه الفاسد اه من الرد واعلم انه لا يبطل حق الفسخ بموت المكره بالفسخ فلورثته الفسخ بعد موته كما في غير ما كتاب والله تعالى أعلم سئلت عن له غنم باعها بالسدى كلها أو بعضها بتمن معلوم على أن يكون دفع الثمن من صوفها وتناجوا وممنها فهل لا يصح هذا البيع لجهالة الاجل فالجواب نعم هو فاسد لجهالة الاجل وقد صرح علماء واثبان من الشروط الفاسدة تأجيل الثمن الى أجل مجهول فيفسد به العقد لان الحلول مقتضى العقد والاجل لا يثبت الا بالشرط فاذا جهل أفسد البيع لما فيه من نفع أحد المتعاقدين مع عدم ورود الشرع بجوازه اذ الشرع انما ورد بالتأجيل الى أجل معلوم والمسألة في كثير من كتب أصحابنا والله تعالى أعلم

سئلت ما قولكم في التفرير الموجب لفسخ البيع مع تحقق القين الفاحش هل يشترط فيه أن يكون من أحد المتعاقدين أو يكون وجوده مع التين موجبا للفسخ ولو كان من أجنبي أجيبوا نعم وأما الجواب ان التفرير المعتبر هو الواقع من أحد المتعاقدين أو من الدلال وأما الواقع من أجنبي فلا يعتبر قال المحقق ابن عابد بن نقلا عن الخيرية أن مفهوم قولهم ان غزأ أحد المتبايعين الا آخر والدلال فله الفسخ انه لو غزاه رجل أجنبي غير الدلال لا يثبت له الرد اه والله تعالى أعلم سئلت عن باع لا تخرف ساءم بالقرش على أن يدفع الثمن في بلد آخر هل يكون هذا البيع فاسدا لجهالة الاجل فالجواب نعم قال في الرد من جهالة الاجل ما اذا باعه بألف على أن يؤدى اليه الثمن في بلد آخر ولو قال اني شهر على أن يؤدى الثمن في بلد آخر جاز بألف الى شهر ويبطل الشرط لان تعيين محل الايفاء فيها الاجل له ولا مؤنة غير صحيح قال ومنها اشتراط أن يعطيه الثمن على التفريق أو كل اسبوع البعض اه والله تعالى أعلم

سئلت عن له دار في اجارة الغير فيها بتمن معين فهل للبائع مطالبة المشتري بالثمن قبل تمام مدة الاجارة فالجواب انه ليس للبائع مطالبة المشتري بالثمن لعدم القبض كما في حواشي الدر

مطلب في بيع ربيع الادى المختلوط بالتراب

مطلب في البيع وهبة الثمن

مطلب في بيع المكره

مطلب اشترى غنما على ان يدفع الثمن من غنمها

مطلب التفرير المعتبر اذا كان من أحد المتعاقدين أو الدلال

مطلب باع على أن يأخذ الثمن في بلد آخر كان فاسدا

مطلب في بيع الدار المستأجرة

لابن عابدين قال وهي واقعة الفتوى سئلت عنها ورايت نقلها في الفصل الثاني والثلاثين من جامع
 الفصولين باع المستاجر ورضى المشتري أن لا يفسخ الثمن انى مضى مدة الاجارة ثم يقبضه من البائع ليس
 له مطالبة البائع بالتسليم قبل مضى مدهم ولا للبائع مطالبة المشتري بالثمن ما لم يحصل المبيع بمحل التسليم وكذا
 لو شري غائباً لا يطالب به بمضى مدهم ما لم يتبع المبيع للتسليم اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن اشترى داراً
 فظهر انما في اجارة الفسير او انهم امره هو فقهه هل يكون للمشتري الخيار بين الفسخ وعدمه فالحق
 نعم يكون له الخيار حينئذ كافي الرد غل وظاهره انه لو كان المشتري عالماً بذلك لا يخبر وهو قول أبي يوسف
 ولا يخبر ولو علم بالظاهر والرواية كافي جامع الفصولين وفي حواشي الرمي عليه وهو الصحيح وعليه
 الفتوى كافي الولوية غل وكذا يخبر المهرن والمستاجر بين الفسخ وعدمه وهو الاصح وعامة مذهبه والله
 تعالى أعلم سئلت عن شريكين في دار باع أحدهما بيتاً معيناً لها أو سهماً في بيت معين منها قبل
 القسمة فهل لا يجوز هذا البيع فالحق نعم لا يجوز فالباقى الشركاء ابطال البيع لعدم تحقق نصيب
 البائع فيما يباع لاحتمال أن يقع في نصيب شريكه عند القسمة قال في البرزلية دار بين اثنين باع أحدهما
 بيتاً معيناً من رجل لا يجوز وعن الثاني جوازها في نصيبه وفي شرح الطحاوي ولو باع أحد الشريكين من
 الدار نصيبه من بيت معين فلا تخار أن يبطله اهـ والله تعالى أعلم سئلت فبين باع بيتاً محتوي
 على أشجار الفحل والزيتون وغيرها واستثنى عن شريكه زيتونين من جملة الأشجار غير معينات فهل
 يكون هذا البيع فاسداً لجهالة المبيع حينئذ فالحق نعم يكون فاسداً كافي لخبرية وغيره الا ان
 جهالة المستثنى تؤدي الى النزاع فيفسد البيع والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم في من اشترى جلا
 بائة ريال فقال له آخر اشركني فيه فقال اشركك في ذلك يكون هذا بيعاً لنصف المبيع بنصف الثمن
 فالحق نعم يكون بيعاً لنصف بنصف الثمن فقد نقل المحقق ابن عابدين عن الذخيرة ما نصه اشترى
 شيئاً ثم اشرك فيه آخر فهذا بيع النصف بنصف الثمن الذي اشتراه به اهـ والله تعالى أعلم سئلت
 عن رجل غصب من آخر أمراً أو الأختار القاصب من المصوب منه وقال له بهي اني بكذا وهي في يد القاصب وكل
 منه ما لا يعرف مقدارها فباعها له على الجهالة بالقدر هل يجوز هذا البيع فالحق نعم لا لا يحتاج
 فيه الى التسليم والتسلم فلا يفسى الى المنازعة نقله الاقروى عن الفقيه والله تعالى أعلم سئلت
 عن اشترى فرساً من فاحش وتفر من البائع فعرف المشتري ذلك الفرس وبعد معرفته اياه تصرف في
 المبيع بما يبدل على الرضى هل ليس له ردة حينئذ فالحق نعم ليس له ردة بهد ما تصرف فيه تصرف
 المالك ولو تصرف فيه تصرف الامانة يرد كذا في المتأوى الانقروية والله تعالى أعلم سئلت
 عن كان غائباً عن بلد ابيه فبات أبوه حال غيابه عنه وعن ورثة آخرين جاء رجل من بلد ابيه عارف
 بالتركة وبما يخص ابنه الغائب منها دون الابن فانه جاهل به فباع الابن حصته من التركة لذلك الرجل فهل
 يصح هذا البيع فالحق نعم كافي التمتع والفتاوى المهدية ولفظ جواب المهدية هكذا فادق تنقيح
 الحامدية ان جهل المشتري المبيع يمنع صحة البيع لاجهال البائع اهـ والله تعالى أعلم سئلت
 عن حق الفسخ للمبيع بالتعين مع التفرير هل يورث أم لا فالحق نعم ان فيه خلافاً والذي استظهره
 الامام القزويني صاحب التتوير انه لا يورث وما الى اليه المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم
 سئلت فبين اشترى شيئاً من رجل فظهر له انما عند رؤيته وهل اذا قبل قبل رؤيته انى رضيت به وأسقطت
 خيارى عند الرؤية بقط بملك خياره عندها فلا يكون له خيار أجيبوا تزجروا فالحق نعم انه يصح
 البيع والشراء ما لم يرد للمشتري أن يرد اذا رآه وان رضى بالقول قبله أى قبل الرؤية لانه لو لم العقد
 بالرضى فبانه لم امتناع الخيار عندها وهو ثابت بالنص فادوى الى به لانه باطل كافي للدور والله تعالى
 أعلم فافادته لو اختلف البائع والمشتري في أصل الرؤية فان اتفق البائع ان المشتري رأى المبيع قبل

مطلب اشترى داراً فبين
 انها مستجرة أو موهنة

مطلب شريك في دار باع
 أحدهما بيتاً معيناً

مطلب باع بيتاً واستثنى
 شجرات غير معينات

مطلب فبين اشرك غيره
 فيما اشتراه

مطلب غصب أمتعة ثم
 اشترها من المالك بمجهولة مع

مطلب اطلع على غصين
 فتصرف بما يبدل على الرضى
 ليس له الرد

مطلب جهل المشتري بمنع
 صحة البيع دون جهل البائع

مطلب هل يورث حق
 الفسخ بالعين

مطلب اشترى ما لم يره

مطلب الاختلاف في
 أصل الرؤية

الشرع أو أنكر المشتري ذلك يكون القول قول المشتري بيمينه واليمين على البائع لانه مدع والمشتري منكر
 وخيار الرؤية لم يسقط اذا وجدت رؤية المبيع قبل شرائه فاصد الشراء عند رؤيته فلوراه لا قصد
 شرائه يكون له الخيار لانه لم يتأمل التأمل المفيد وهو الذي عول عليه صاحب التوفير ويشترط أيضا
 أن يكون عالما وقت الشرائه من ثبوت السابق فاذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي فلا خيار له الا اذا تغير
 في تثنى بخير ولوراه بعد الشراء ثبوت له الخيار ويمتد خياره في جميع عمره على الصحيح ما لم يوجد منه ما يدل
 على الرضى من قول أو فعل أو تعيب أو يملك بعينه عنده وقد اشترط وارؤية المشتري داخل بيوت الدار ولا
 يكتفى برؤية داخل الدار وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الفتاوى المهدية والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن اشترى ثوباً بمائة قرش هل يلزمه دفع القروش بعينه أو بخير بين دفعها أو دفع ما يساويها من أنواع العملة
فالجواب ان المشتري بخير في دفع ما أراد من أنواع العملة ذهباً أو فضة أو فلوساً وله دفع القروش نفسها
 اذا وجدت قال المحقق ابن عابد بن رحمه الله تعالى في رد المختار بمذاهب طويل ومنه يعلم ما عورف في ردنا
 من الشراء بالقروش فان القرش في الاصل قعامة مضر ويمنه الفضة تقوم بأربع قطع من القطع
 المصرية المسماة في مصر نصفاً ثم ان أنواع العملة المضروبة تقوم بالقروش فتم ما يساوي عشرة قروش
 ومنها أقل ومنها أكثر فاذا اشترى بمائة قرش فالعادة انه يدفع ما أراد من القروش أو ما يساويها من بقية
 أنواع العملة من ريال أو ذهب ولا يفهم أحد ان الشراء وقع بنفس القطعة المسماة قرشاً بل هي أو ما
 يساويها من أنواع العملة المتساوية في الرواج المختلفة في المائلة اه والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن اشترى دار أو أراض فوجد فيها المشتري أشجاراً من الممر والكدان هل يكون ذلك له أو للبائع
فالجواب ان كان مبنياً فالمشتري وان موضوعه على وجه البناء فلا يملك في الرد والله تعالى أعلم
سئلت عن اشترى داراً فيها بستان صغير هل يدخل في البيع **فالجواب** نعم يدخل فيه قال في
 التتوير فيدخل البناء والمناجم والسلم المتصل والسرير والدراج المتصلة في بيعها أي الدار وكذا بستانها
 اه مع مزيد من الشرح قوله وكذا بستانها أي الذي فيها ولو كبيراً لا لو خارجاً وان كان بابها فيها قاله أبو
 سليمان وقال الفقيه أبو جعفر يدخل لو أصغر منها ومقتضه فيها لا ولو كبيراً ومثله ما وقع ان صغر دخل
 والا لا وقيل يحكم الثمن اه من الزرع **سئلت** يدخل الشجر في بيع الارض لا ذكره كانت
 ولا اذا كانت موضوعة فيها للقرار ولا يدخل الزرع في بيع الارض بلا حجة ولا الثمر في بيع الشجر
 بدون الشرط كذا في التتوير والله تعالى أعلم **سئلت** عن له دار وعلى بعض بيوتها علوه باب من
 خارج الدار ودراج ومفتاح يخصه فباع الدار وحدها بعد دواها الاربع فهل يدخل ذلك العلوي في بيع
 الدار بدون ذكره أو لا يدخل **فالجواب** انه لا يدخل في بيع الدار بدون ذكره في عرف بلدنا وبديل
 على ذلك ما في رد المختار فلا عن البحر عن الكافي من قوله وفي عرفنا يدخل العلوي الكل سواء باع باسم
 البيت أو المنزل أو الدار والاحكام تبقى على العرف فيعترف في كل اقليم وفي كل عصر عرف أهله اه **سئلت**
 وحيث كان المعتبر العرف فلا كلام سواء كان باسم خان أو غيره وفي عرفنا لو باع بيتاً من دار أو باع دكاناً أو
 اصطبل أو نحوها لا يدخل علوه المبنى فوقه ما لم يكن باب المعلوم داخل المبيع اه ما في الرد والله تعالى أعلم
سئلت عن في يده داره فدعى آخرها إدارة فطالب القاضي من المديونية قباع ذواليد الدار من رجل
 هل يصح بيعها مع قيام الخصومة فيها **فالجواب** نعم يصح بيعه كافي جامع الفتاوى في أواخر الفصل
 الثالث وتعام تفصيلها فيه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل اشترى بضاعة على أن يكون جركها على
 البائع فهل يكون هذا البيع فاسداً **فالجواب** نعم يكون فاسداً لانه شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه
 نفع لاحد المتعاقدين وهو المشتري وكل ما كان كذلك كان مفسداً للمبيع وقد فرغ من هذا السؤال فافتى
 مصرفي التواريخ فاجاب عنه بقوله البيع المذكور على الوجه المفسود فاسد فيصح وللمشتري استرداد

مطلب بشرط رؤية المشتري
لداخل الدار

مطلب اشترى ثوباً بمائة قرش
بخير في دفع ما أراد

مطلب اشترى داراً فوجد
فيها امرراً

مطلب اشترى داراً فيها
بستان صغير هل يدخل في
البيع

مطلب يدخل الشجر في بيع
الارض لا ذكر
مطلب باع داراً على بعض
بيوتها علوه باب من خارج

مطلب بيع عقار فيه
خصومة

مطلب اشترى بضاعة على
أن يكون مكسها على البائع

الثمن من البائع ففي الهندية من أوسط الباب العائري في الشروط التي نفسه البيع والتي لا تقصده
 ولو اشترى بشرط وذكر عبارة فارسية تعزيمه ان الباعث ان يرفعون له الاجل فالبيع قاسد وكذا
 لو باع بشرط أن لا تؤخذ منه الجباية اهـ وقد علم من ذلك حكم ما يقع في بلاد ما من أن الرجل يبيع
 عقاراً بشرط أن يكون الجمل على المشتري ويعبرون عن هذا بقوله سم آيحه لك سالماً مسلم المصطفى ان
 جميع المصاريف اللازمة التي تنفرأ أخذها في المحاكم من جمل العقار وغيره **سئلت** عن المشتري
 والحكم الذي علم من ذلك هو الفساد بهذا الشرط والله تعالى أعلم **سئلت** عن المشتري قطع من
 أرض مقسومة ثم اشترى كل الأرض ولم يذ كر تلك القطعة في المحكم في ذلك فالجواب ما في التزانية
 وهو هذا المشتري شقها فمقرها معلوما من أرض وقبض ثلث البائع منه كل الأرض. فمن ولم يذ كر الشقص
 فأراد المشتري أن يمنع شيئاً من الثمن لمكان هذا الشقص ان كان ما- في في العقد أقل أو أكثر يلزمه جميع
 الثمن الثاني وانتهى البيع الاول وان كان مثل الثمن الاول في ذلك الشقص المشتري هو البيع الاول
 وفي باقي الأرض الثمن الثاني هو المقع برفع عنه حصه لشقص اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن
 باع دار الزيد ثم أكرز يد الشراعيةا الغير هل يجوز هذا البيع الثاني فالجواب نعم قال في التزانية باع
 داره من رجل فانكر المشتري الشراء يجوز بيعه من آخر لان جوده ما عدا النكاح فبيع والله تعالى أعلم
سئلت عن باع أرضاً محدودة بجوده الاربعه على ان مساحتها ربع مائة خطوة أو أربع مائة خطوة
 بقامة الرجل المتوسط وقبضها المشتري وتعرف فيها مائة حتى مات البائع عن ورثة فلموا الا أن على
 المشتري يدعون أن تلك الأرض مساحتها ألف خطوة ويريدون كيلها أو أخذ الزائد على الاربع مائة خطوة
 والخال ان البيع وقع على جله المحدود ولم يذ كر كل خطوة فمن معين فهل لا يكون لهم ذلك والحالة هذه
 فالجواب نعم لا يكون لهم ذلك والعبرة بالحدود وازداد الخطأ ونقصت ففي فتاوى شيخ الاسلام الشيخ
 العباسي مفتي مصر ما حاصله ان البيع يقع على ما تناوله الحدود وان كان أكثر ذراعاً أو تحصل الزيادة
 للمشتري بلا غش ولا تنم مع دعوى بقية أولاده على المشتري بزيادة ذراعاً المنزل على المبلغ المسمى في حجة
 البيع حيث لم يقبل كل ذراع بكذا اهـ وكنت أفتيت في نازله وهي أن رجلاً اشترى أرضاً من بيت المال
 محدودة بمقدوم معينة فتشمل على مائتين وخمسين جابية ثم ظهر أن مائة مائة على عشرة آلاف جابية بأن
 العبرة بالحدود فكل ما مضته الحدود دخل في البيع ثم رأيت في موضوع آخر من الفتاوى المصرية
 مانعه اذا باع أرضاً محدودة على انها مائة ذراع مثلاً ولم يسم لكل ذراع غشاً فوجدت في الذراع عماشى
 والحدود على ما هي لا خيار للبائع ولا يستحق عن مازاد عن المسمى قضاء قولوا واحداً لان الذراع وصف
 لا يقابله شيء من الثمن الا اذا كان مقصوداً كأن سمي لكل ذراع غشاً كما صرحوا به وتكون الزيادة داخله
 في البيع مما لوكة للمشتري وهذا اذا كان جميع مظاهر من الذراع زيادة ما كالمالك البائع داخل في حدوده أما
 اذا كانت الزيادة خارجة عما ملكه فلا تكون بمجرد هذا البيع داخله في ملك المشتري وليس للبائع أيضاً
 مطالبته بشيء في مقابلتها اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن عقار نصفه ملك ونصفه الآخر وقف
 فدفع صاحب الملك الكل صفقة واحدة فهل يبيع البيع في خصوص الملك دون الوقف أو لا يبيع فيها
 فالجواب انه يبيع في الملك دون الوقف قال في التنبير وبطل يبيع من ضم الى حرد كسبة ضمت الى
 مئته مائت حصة أنه لو ان سمي عن كل بخلاف يبيع من ضم الى مدبر أو فن غش به وملك ضم الى وقف
 ولو حكومابه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن شجرة بين اثنين باع أحدهما حصه منها الغير شريكه
 هل يجوز هذا البيع فالجواب انه لا يجوز قال في الطائفة اذا كان الشجر بين اثنين فباع أحدهما حصه
 من أجنبي لا يجوز وان باع من اثنين جاز ولو كان بين ثلاثة فباع أحدهما حصه من أحد شريكه
 لا يجوز وان باع منهم ما جاز اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن المشتري داراً شراءً صحيحاً وطلب من

مطلب في قولهم أبيعك
سألا مسلما
مطلب اشترى قطعة أرض
مقصود ثم اشترى الكل

مطاب محمود ماعد النكاح
فمنح

مطلب باع محدود اعلیٰ ان
مساحتہ کذا الخ

مطالب البيع يقع على ما
تناولته الحدود

مطاب بطل بیع قن ضم
الحر

عطلب شجر بین اثین باع
أحدہما نصیبہ من أجنہی

طلب يجبر البائع على دفع
الصك القديم ليأخذ منه
فصلته

البائع الصلح القديم ليأخذ منه نسخة فامتنع البائع من ذلك هل يجبر على ذلك فالجواب نعم يجبر كافي
 الهندية على الخفية والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل اشترى حطباً على ظهر رجل وطاب من البائع
 أن يوصله إلى منزله فامتنع البائع من ذلك والحال أن عرف البلد في مثله أن البائع يجعله إلى منزل المشتري
 هل يجبر البائع على ذلك فالجواب نعم قال في الهندية إذا اشترى وقرح حطب فعلى البائع أن يأتي به إلى
 منزل المشتري بحكم العرف وفي صلح النوازل عن محمد بن سلمة في الأشياء التي تباع على ظهر الذاب كالحطب
 والفحم ونحو ذلك إذا امتنع البائع عن الحمل إلى منزل المشتري أجبرته على ذلك اه والله تعالى أعلم

باب البيع الفاسد والموقوف

سئل عن رجل له زيتون على رؤس أشجاره فباعه بمائة جزرة من الزيت التي يدفعه بعد عصر
 الزيتون هل يجوز هذا البيع فالجواب أنه لا يجوز هذا البيع أما أولاً فليجوز له الأجل المفضية للزراع
 وأما ثانياً فلان بيع الزيتون بالزيت المبيع لا يجوز أن كان الزيت المجموع ثمناً مقدراً ما في الزيتون من
 الزيت أو أقل فكيف يجوز بآدين وفي الخيرية **سئل** في رجل باع ثمرة زيتون التي عليه بأربع
 جزار زيتاً نهـل يجوز فاجاب لا يجوز بالزيت المبيع أن كان مقدراً ما في الزيتون أو أقل فكيف
 بالدين اه والله تعالى أعلم **سئل** عن بيع الوقف أهو باطل أو فاسد فالجواب أنه باطل قال
 الشرنبلالي لا خلاف في بطلان بيع الوقف لأنه لا يقبل التمثيل والتلفظ وغاها من جعله فاسداً وأفتى
 به من علماء القرن العاشر اه **تنبيه** في شرح من لا يسكن ماله ثم الضابط في تمييز الفاسد من
 الباطل أن أحد العوضين إذا لم يكن مالا في دينه ماوى فالبيع باطل سواء كان مبيعاً أو غنماً فبيع الميتة
 والدم والخنزير باطل وكذا البيع به وإن كان في بعض الأديان ما لا دون البعض أن أمكن اعتباره غنماً فالبيع
 فاسد فبيع العبد بالخمر أو الخمر بالعبد فاسد وإن تميز كونه مبيعاً فالبيع باطل فبيع الخمر بالدرهم أو
 الدرهم بالخمر باطل اه والله تعالى أعلم **سئل** ما قولكم في شراء الأعمى ثوباً أو نحوه هل يجوز
 فالجواب نعم يجوز وله الخيار بمسئله المس في ما يعرف بالناس قال في نتيجة الفتاوى بيع الأعمى وشراؤه
 جائز وله الخيار إذا اشترى لأنه اشترى ما لم يره ثم يسقط خياره بحسب المبيع أي منه باليد للتعرف إذا كان
 يعرف بالناس وبشبهه إذا كان يعرف بالناس وبذوقه إذا كان يعرف بالذوق كافي البصير ولا يسقط خياره
 في العقر حتى يوصف له فإن الوصف يقوم مقام الرؤية اه والله تعالى أعلم **سئل** عن باع
 مالا يملكه قبل دخوله في ملكه هل يجوز فالجواب أنه لا يجوز قال في التنوير عا طفا على ما يبيعه
 باطل ويباع ما ليس في ملكه لبطلان بيع المعدم وماله خطر العدم لا بطريق السلم فانه صحيح اه مع
 زيادة من العلائق وكتب عليه ابن عابد بن قوله لبطلان بيع المعدم اذن شرط المعقود عليه أن يكون
 موجوداً مالا متقوماً مملوكاً في نفسه وأن يكون ملك البائع فيما يبيعه لنفسه وأن يكون مقدور التسليم
 وقوله وماله خطر العدم كالحل واللين في الضرع فانه على احتمال عدم الوجود وأما بيع نتاج التناج فهو
 من أمثلة المعدم اه والله تعالى أعلم **سئل** ما قولكم أهل العلم بركم الله تعالى في بيع الحبش
 الثابت بنفسه في أرض البائع أي ما ترعاه المواشي كالحلفاء هل يجوز فالجواب أنه لا يجوز بيعه ولا
 اجارته كافي التنوير أما الأول فاعدم الملك الحديث الناس شركاء في ثلاث في الماء والكل والنار وأما
 الذي في فلان على استهلاله عني قال العلائق وهذا الذاب بنفسه وإن أنبت بسقي وتربية ملائح جاز
 بيعه وكتب بحسبه ابن عابد بن قوله الحديث الناس شركاء في ثلاث آخر جسه الطبراني بلفظ المسلمون
 شركاء في ثلاث الخ وكذا أخرجه ابن ماجه وفي آخره وغمته حرام أي ثمن كل واحد منها وأخرجه أبو داود
 وأحمد وابن أبي شيبة وابن عدى قال الحفاظ ابن حجر ورجاله ثقات فوح أفندي ومضى الشرك في النار

مطالب على البائع أن يجعل
 الحطب إلى دار المشتري

مطالب في بيع الزيتون
 بالزيت

مطالب بيع الوقف باطل

مطلب في بيان الضابط في
 تمييز الفاسد من الباطل

مطلب في شراء الأعمى

مطلب في بيع مالا يملكه

مطالب من شرط المعقود
 عليه أن يكون موجوداً

مطلب في بيع الحبش
 الثابت بنفسه

مطلب في حديث الناس
 شركاء في ثلاثة

مطلب في بيان معنى الشركة
 الماء والنار والحبش

الاسطلاحها وتخصيف الثياب لا أخذ الجرا لا باذن صاحبه وفي الماء الشرب وسقي الدواب والاستقاء من
 الابار والحياض والانهار المملوكة وفي الكلا الاحتشاش ولو في أرض مملوكة غير أن لصاحب الارض
 المنع من دخوله وله يره أن يقول ان في أرضك حقا فاما أن توصلي اليه أو تحسه أو تسقي وتدفعه في
 وصار كمن يجره في دار رجل اما أن يأذن للمالك في دخوله ليأخذه واما أن يخرج به اليه ثم قال
 وانما تنقطع بمعنى التركة بالحيارة اه فاذا احتش محابث بنفسه ما كنهه يبعه وفي الثانية بيع
 الكلا الذي ينف في أرضه من غير انباته باطل لانه ليس بمملوك ونقل الكفوى عن منتخب التناخانية
 مانعه ولا يجوز بيع ما ثبت في أرضه من الحشيش الا اذا قطعه فيجوز بيعه اه والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت عن شراء ملكه اثنا باع أحدهما نصيبه منه لغير الشريك وبغير إذنه هل يكون فاسدا
 فالجواب انه يكون فاسدا ودليله ما في المجمعة عن العمادية بناءه بين جابن باع أحدهما نصيبه من
 آخر بغير إذنه شريكه لم يجز وكذا النضر والزرع ولو باع من شريكه جاز اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت
 عن باع جلا لاخر بشرط أن يعطى المشتري كفيلا بالثمن هل يفسد البيع بهذا الشرط فالجواب
 انه لا يفسد بذلك اذا كان الكفيل حاضر ولو قبل الكفالة أو غائبه فحضر وقبل قبل التفريق قدنا بضرورة
 الكفيل لانه لو كان غائبا فحضر وقبل بعد التفريق أو كان حاضرا فلم يقبل لم يجز كما في البحر الرائق والله
 تعالى أعلم ❊ سئلت عن اشتري شيئا على أن يبعه من البائع هل يكون فاسدا فالجواب نعم
 كما في الهندية في العاشر من الشروط المفسدة والله تعالى أعلم ❊ سئلت فيمن اشتري حمارا شراء
 فاسدا ثم باعه لغيره هل يصح هذا البيع الثاني فالجواب نعم قال في الملتقى فان باع المشتري ما اشتراه شراء
 فاسدا صح وكذا لو أعتقه أو وهبه وسلمه سقط حق الفسخ وعليه قيمته اه وفي ليزا ببيع منه صح ما تم
 باعه أيضا منه فاسدا ينسخ الاول لان الثاني لو كان صحيحا ينسخ الاول به فكذلك لو كان فاسدا لانه ملحق
 بالصحيح في كثير من الاحكام اه ومثله في جامع الفصولين حسب ما نقله ابن عابدين في أوائل كتاب
 البيع ونقل أيضا عن الذخيرة ان الثاني وان كان فاسدا فانه يتضمن فسخ الاول اه في الفائدة في البيع
 الفاسد مفسدة يجب رفعها وسياق في باب الربا ان كل عقد فاسد فهو ربا ونقل في المجمعة عن التنوير
 مانعه وعلى كل واحد منهما فسخه قبل القبض وبهذه ماد لم يبدل المشتري ولا يشترط فيه قضاء قض
 واذا أصغر على امساكه وعليه القاضي فله فسخه جبر اعلم ما اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت فيمن
 اشتري زيتوننا الزيت هل لا يجوز فالجواب انه لا يجوز الا اذا كان الزيت المحصول غنا أكثر من الزيت
 الذي في الزيتون قال في التنوير من باب الربا ولا الزيتون زيت ولعمري يحمل أي شيرج حتى يكون
 الزيت أو الحبل أكثر مما في الزيتون والعمم اه قوله حتى يكون أي بطريق العلم فلو جهل أو علم أنه
 أقل أو مساو لا يجوز اه من رد المختار والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن باع ملك الغير بغير إذنه
 هل يكون موقوفا فالجواب نعم يكون موقوفا على اجازة المالك فان اجازته نفذوا لا بطل وهذا بيع
 الفضول ويسمى البيع الموقوف قال في الخانية اذا باع الرجل مال الغير عندنا يتوقف البيع على اجازة
 المالك ويشترط لصحة الاجازة قيام العاقدين وقيام المالك وقيام المعقود عليه ولا يشترط قيام الثمن ان كان
 الثمن من النقود فان كان من العروض يشترط قيامه أيضا واذا مات المالك لا ينفذ باجازه الوارث وعند
 اجازة المالك يملكه المشتري مع الزيادة التي حدثت بعد البيع قبل الاجازة وحقوق العقدم قبض
 الثمن وغيره عنده الاجازة ترجع الى العاقد وأبهم ما فسخ العقد قبل الاجازة صح فسخه وشراء الفضولي
 لا يتوقف ويكون مشتريا لنفسه اه ملخصا في خاتمة في أنواع البيع أربعة نافذة وموقوف وفاسد
 وبطل فالتأنيما أظن الحكم للعمال والموقوف ما أذنه عند الاجازة والفاسد ما أذنه عند القبض
 وباطل ما لم يفيد أصلا هذا بالنظر الى مطلق البيع وأما بالنظر الى المبيع فهو أربعة أيضا مقايضة

مطلب شريك في شراء
 باع أحدهما نصيبه منه
 لغير الشريك

مطلب اشتراء على أن
 يبعه من بائعه
 مطلب شراء فاسدا فبإلغاء
 صح البيع

مطلب البيع الفاسد
 مفسدة يجب رفعها

مطلب في شراء الزيتون
 بالزيت

مطلب في بيع ملك الغير
 واته موقوف

مطلب في أنواع البيع
 أربعة

مطلب فبين باع جارية
لاخر نصف ثواب حسنة

وهي بيع العينة بالعين وصرف وهو بيع الدين بالدين وسلم وهو بيع الدين بالعين وعكسه وهو بيع
العينة بالدين كأكثر البياعات اهـ من البصر والله تعالى أعلم ﴿ورد﴾ علينا سؤال فبين له جارية
باعتها لاخر نصف ثواب حسنة فاجاب عنها بض مائة بخلاف سنة احدى وسبعين ومائتين وألف مائة
بيع فاحد لان الحسنات ليست من الاموال فلا تصلح غنولاً لها غير محقة وغير مة دورة التسليم ووافقه
بعض فقهاء بلدتنا على ذلك وخالفهم الشيخ فاجبره الله تعالى وأفتى بان البيع المذكور المراد منه الصدقة
بحازا بقرينة أن المتعاقدين من أهل العلم ومرفان ان الحسنات انما يحصل ثوابها في الدار الآخرة ويعرف
كل أحدهما لا تصلح للتمنية واستدل على ذلك بقاس من الشكل الاول قائلاً ان هذا غنولك لعوض أخرى
وكل غنولك لعوض أخرى فهو صدقة ينتج هذا صدقة قال ودليل الكبرى قول العلامة الامير في مجموعه
الغنولك لعوض أخرى صدقة ولما رفع الفقير راجعت ما يدي من الكتب فلم أجدها في بعضها فيها
ولكن كلام فقهاءنا حيث قالوا العبرة بالمقاصد لا باللفاظ وقالوا ان أعمال الكلام أولى من أهله
يقضى ما قاله الشيخ فاجبره الله تعالى فوافقه على جوابه بانه صدقة والله تعالى أعلم

باب خيار العيب

مطلب اشترى برز بطيخ
فزرعه فلم ينبت
مطلب هل يشترط في بينة
العيب الهمد

سئلت عن اشترى برز بطيخ وزرعه فلم ينبت فادعى انه كان معيباً قلنا لم ينبت فهل اذا أثبت
انه كان كذلك يرجع على البائع بالنقصان فاجواب ان مثل هذا السؤال رفع لقارئ الهداية
فاجاب عنه بقوله اذا ثبت انه كان معيباً يرجع بنقصان العيب اهـ ﴿وسئل﴾ هل يشترط
في بينة العيب في الدواب والرقيق اثنتان أو يكفي واحد فاجاب بقوله العيب اذا كان يختص بعرفته
الاطباء قيل انما ثبت بقول عدلين من الاطباء وبعضهم امكنني بقول واحد وان كان عملاً لا يطالع
عليه الرجال كعيوب النساء امكنني بقول امرأة واحدة عدلة وقلة الا كل في الدواب عيب ويثبت
بشهادة عدلين أو بعلم القاضي ﴿وسئل﴾ هل يقبل قول الذي الطيب في قدم العيب وحدونه
وهل هو عيب رتبة على البائع اذا لم يكن بالبلدة طيب غيره ولا من يعلم ذلك العيب من المسلمين
فاجاب بقوله لا يقبل قول الكافر على المسلم ولا يثبت بشهادته حكم على المسلم اهـ والله تعالى أعلم
سئلت عن رجل اشترى أمة موقضاً ثم ادعى ان بها عيباً وهو جربان البطن وزعم انه قديم عند
البائع وأنكر البائع دعواه وقال انه لا عيب فيها وعلى فرض تحققه فهو حادث عند المشتري فهل لا يكون
المشتري خصماً الا بعد تحقق العيب فيها الا ان وهل لا يقبل قول الامه ان بها العيب المذكور الا ان
وانه قديم عند البائع أجيبوا وتوجروا فاجواب انه لا يكون خصماً الا بعد اثبات قيامه به الا ان
قال في البصر الرائق اذا ادعى عيباً يطالع عليه الرجال ويمكن حدونه فلا بد من إقامة البينة أولاً على قيامه
بالمبيع مع قطع النظر عن قدمه وحده ليقض البائع خصماً فان لم يبرهن فلا عيب على البائع عند
الامام على الصحيح لان الحنف يترتب على دعوى صحيحة ولا تصح الا من خصم ولا يصير خصماً فيه الا بعد
قيام العيب اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن اشترى بعيراً ولم يبرهن عيباً ثم بعد أيام قليلة مات المعبر
فعاينته أهل المعرفة وقالوا انه لك عيب قديم باطن فهل يرجع المشتري بالنقصان والحال ما ذكر
فاجواب نعم وقد رقت هذه الحادثة لشيخ الاسلام مفتي مصر في الحال فاجاب كافي فتاويه بقوله اذا
ثبت العيب القديم يكون للمشتري بعد هلاك البيع الرجوع بالنقصان سواء كان هلاكه قبل رؤية
العيب أو بعدها كافي النهر والله تعالى أعلم ﴿سئلت﴾ عن اشترى ثعباناً باع بعضه ثم اطاع على عيب
قديم بالباقي هل له رد الباقي فاجواب نعم يكون له رد الباقي بعد تحقق العيب الموجب للرد قال في
جامع الفصولين نقلاً عن الحانية وعن محمد لا يرجع بنقص ما باع ويرد الباقي بحصته من الثمن وعليه الفتوى

أي مازعم المشتري انه عيب
هو عيب الواقع اهـ
مطلب لا يقبل قول الكافر
على المسلم ولا يثبت بشهادته
عليه حكم

مطلب ادعى عيباً فلا بد
من إقامة البينة أولاً على
قيامه بالمبيع

مطلب اذا ثبت العيب بعد
الهلاك يرجع بالنقصان
مطلب اشترى ثعباناً باع
بعضه ثم اطاع على عيب قديم
الباقي

اه والله تعالى أعلم **س** سألت عن رجل وجد عينا فآراد رده على البائع ثم اصطالحا على أن يرده
 البائع بمضى الثمن للشري ولا يرده المشتري للعيب فهل يصح هذا الصلح فالجواب نعم يصح هذا الصلح
 قول في الدر المختار وجد المشتري بعينه عينا وآراد رده فاصطالحا على أن يدفع البائع دراهم للمشتري ولا
 يرده عليه جاز ويجعل حطامن الثمن وعلى العكس وهو أن يصطالحا على أن يدفع المشتري دراهم للبائع
 ويرده عليه لا يصح لانه لا وجه له الا الرشوة فلا يجوز اه والله تعالى أعلم **س** سألت عن اشترى
 جلا ربه مرض حتى لم يعلم به المشتري ثم ازداد مرضه وقوى عند المشتري وتحقق انه كان مريضا عند
 البائع فهل يزيده المرض عند المشتري عتق ردة الجمل ويرجع المشتري بالنقصان فالجواب نعم قال
 في الهندية نقل عن الظهيرية ما نصه اشترى عبدا وبه مرض فآراد الرض عند المشتري فليس له أن يرده
 على البائع لكن يرجع نقصان العيب اه والله تعالى أعلم **س** سألت عن اشترى جلا ربه مرضه ثم سقط
 فذبحه انسان بأمر المشتري فظهر به عيب هل له الرجوع بنقصان العيب حيث لم يطلع على العيب الا بعد
 الذبح فالجواب نعم له الرجوع بنقصانه قال في الهندية اشترى بعيرا فلما أدخله داره سقط فذبحه
 انسان بأمر المشتري فظهر به عيب قديم فكان للمشتري أن يرجع بنقصان العيب على البائع في قول
 أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وبه أخذ المشايخ هذا اذا علم بالعيب بعد الذبح أما اذا علم بالعيب ثم ذبحه
 هو أو غيره بأمره أو بغير أمره لا يرجع شيء كذا في فتاوى قاضي خان اه وفي التنوير وشرح للعلائي
 ولو اشترى بعير فخره فوجد أمعاء فاسدة لا يرجع لافساد مالته اه وكتب المحقق ابن عابدين رحمه
 الله تعالى قوله لافساد مالته أشار به الى الفرق بين هذه المسألة وما قبلها يعني اذا اشترى ثوبا فقطعه
 فاطاع على عيب يرجع بنقصانه وهو ان النقص افساد للمالية لصيرورة المبيع عرضة للفساد ولذا
 لا يقطع السارق به فاختل معنى قيام المبيع كافي النهر قال وعدم الرجوع قول الامام وفي الخاتمة
 وجامع الفصولين لو اشترى بعير فلما أدخله داره سقط فذبحه فظهر به عيب يرجع بنقصانه عندده اوبه
 أخذ المشايخ كالوا كل طما ما فوجد به عيبا ولو علم عيبه قبل الذبح فذبحه لا يرجع اه قال في البصروفي
 لواقعات الفتوى على قولهما في الاكل فكذا هنا اه قال الشيرازي ويجب تقييد المسألة بمعنى التي وقع
 فيها الخلاف بين الامام وصاحبيه عا اذا خمره وحسانه مرجوة أما اذا أيس من حسانه فله الرجوع
 بالنقصان عند الامام ايضا لان الخمر في هذه الحالة ليس افساد للمالية تأمل اه مع زيادة للتوضيح والله
 تعالى أعلم **س** سألت عن اشترى ثوبا فباعه عند الله تری ثم اطاع فيه على عيب قديم فما الحكم في
 ذلك فالجواب انه يرجع بنقصان العيب قال في الخاتمة اذا اشترى ثوبا فباعه عند المشتري فباعه
 المشتري أو بغيره أو بأجنبي أو بآفة عا وبه نعم لم يعيب كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرده
 وطريق معرفة النقصان أن يقوم صحيا لا عيب فيه ويقوم وبه العيب فان كان ذلك العيب ينقص عشر
 القيمة كانت حصة النقصان عشر الثمن فان رضى البائع أن يأخذه مهيأ بالعيب الذي حدث عند المشتري
 ويرد كل الثمن كان له ذلك وان زاد المبيع عند المشتري بان اشترى ثوبا فباعه بعصفرا أو زعفران أو اشترى
 أروافا في فيه بانه أو غرس شجر ثم وجد به عيبا كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرده فان قال
 البائع أنا قبله كذلك وأرد كل الثمن لم يكن له ذلك وان اشترى طما ما فباعه ثم علم به عيب كان عند البائع
 لا يرجع بنقصان العيب اه والله تعالى أعلم **س** سألت عن اشترى جلا ربه مرضه على البيع
 ثم آراد أن يرده هل له ذلك فالجواب انه ليس له ذلك كما أجاب به شيخ الاسلام على أئندى رحمه الله
 تعالى ونقل الكفوي عن مؤيد زاده مانصه ويطلب حق الرد بالعيب بالعرض على البيع ثم نقل عن الدرر
 مانصه مد اواة العيب وعرضه على البيع ولبسه واستخدمه وركوبه في حاجته رضى لان كلالها
 دليل على الاستبقة اه والله تعالى أعلم **س** سألت في رجل اشترى جارا فاطاع فيه على عيب فأراد

مطلب اصطالحا على أن يرده
 البائع بمضى الثمن ولا يرده
 المشتري

مطلب اشترى عبدا به
 مرض فآراد الرجوع
 بالنقصان

مطلب اشترى جلا ربه مرضه
 فسقط فذبحه انسان الخ

مطلب عيب عند المشتري
 ثم اطاع على عيب قديم
 بالنقصان

مطلب أي فيه عيبا فعرضه
 على البيع ليس له رده

مطلب أراد أن يرده ثم
 البائع

البائع بطل وان لم يقبل وان كان بعد القبض لا بد من الرضى أو القضاء فالخضوع شرط في الكل وان تقرب
 بالابطال بدون قبض فتقوله وحده ليس معناه انه منفرد بالقبض من حضور البائع بل انه يصح له منه
 وحده من غير رضى وحكم اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن اشترى دابة من زيد فباعها من عمرو
 فرداها عمرو على زيد بقضاء الفضى فهل ريدتها الى البائع الاول فالجواب نعم قال في التنوير باع
 ما اشتراه فرداها به بعيب رده على بائعه لورده عليه بقضاء اه ومعناه ان له ان يخاضع الاول ويقبل ما يبيع
 ان يفعل عند قصد الرد ولا يكون الرد عليه رد على بائعه بخلاف الوكيل بالبيع حيث يكون الرد عليه رد
 على موكله لان البيع واحد فاذا ارتفع رجوع الى الموكل بغير وقامه فيه ويخلف الاستحقاق فانه اذا حكم به
 على المشتري الاخير يكون حكما على كل بائع قل في التنوير وهذا الاطلاق فيه في المنسوط على اذا ادعى
 المشتري العيب عند البائع الاول اما اذا اقام البينة ان العيب كان عند المشتري ولم يشهد انه كان عند
 البائع الاول فليس للمشتري الاول ان يرد له لاجل كذا في الفقه به للدراية وقره في البصر ايضا **قلت**
 وهو مقيد ايضا بما اذا لم يترقب العيب بعد الرد قل في الفقه لو قل بعد الرد ليس به عيب لا يرد على البائع
 الاول بالاتفاق اه من الرد والله تعالى اعلم **سئلت** عن مشتري اراد ان يبيع بعيب ولم يدع البائع
 بسقط الرد فهل يحلف القاضي المشتري حينئذ على انه ما فعل ما بسقط به الرد فالجواب انه يحلفه عند
 الامام الثاني رحمه الله تعالى في الخلاصة والبرازية ان القاضي لا يستخلف الخصم بل يطلب المدعى الى
 مسائل منها اخبار العيب اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن باع دابة على البراءة من كل عيب ثم اطاع
 المشتري على عيب واراد الرده هل له ذلك فالجواب ليس له ذلك قل في التنوير وضع البيع بنحو
 البراءة من كل عيب وان لم يرد ولم يدخل فيه الموجود والحادث قبل القبض فلا يرد بهيب اه قال المحقق ابن
 عابد بن ومنه ما معروف في زماننا فيما اذا باع دابة على الفقه قول بعض هذه الدار على انها كومترا وفي
 بيع الدابة يقول مكسرة محطمة وفي نحو الثوب يقول حرقا على الزناد ويردون بذلك انه مستعمل على كل
 الميوس فاذا رضى المشتري لاختياره لانه قبله بكل عيب يظهر فيه وكذلك فوهم بعينه على انه حاصر حلال
 ويراد بيع هذا الحاضر عاقبه من أي عيب كان سوى عيب الاستحقاق أي لو ظهر غير حلال أي مسروقة
 أو مفصولة يرجع عليه المشتري فهذا كله على البراءة من كل عيب ونظيره ما في البحر لو قبل الثوب بغيره
 يبرأ من الخروق وتدخل الرقع والرقع أي لو كان فيه خرق لا يرد وكذا لو وجد مرقوع أو مرقوع أو مرقوع أو مرقوع
 رفوف الثوب وفوام باب قبل أو أصلحته ثم رأيت بعض المحققين ذكر ان العيب لامة إبراهيم البصري
سئلت عن باع أمة وقال أبيعك الحاضر المنظور يريد بذلك جميع العيوب **سئلت** عن باع أمة فلو اشترى رد
 الامة التي أبرأه عن جميع عيوبها اه وقد جرى عندناهم يقولون عند البيع ساقط ما قاط ويقولون
 أيضا أبيعك لك الحاضر في قفه يريدون انهم يبيعونه على البراءة من جميع العيوب فلا يكون للمشتري الرد بالعيب
 في هذه الحلة **فتاوى** الاولى خيار العيب بسقط بأمور منها العيب بوقوف البيع أو وقت القبض
 ومنها الرضى به بعدها ومنها اشتراط البراءة من كل عيب ومنها السلع على شيء ومنها الاقرار بانه ليس
 به العيب الفلاني كافي في البحر الثانية لا يحل كتمان العيب في مبيع أو في الاثني مسائل من الاولى الأسير
 اذا اشترى شيئا بزيادة ودفع الثمن وقت وشا جاز ان كان حر الأعباء الثانية يجوز اعطاء الزيف والنافس في
 الجبايات كافي الاشياء الثالثة لو اشترى غرة كرم ولم يكن قطاعة الفبة الزاير ان يمدد القبض
 لم يرد وان قبله فان اتقص المبيع بتناول الزاير فله الفسخ لتشرق لصدة عيه كافي الدر والله تعالى اعلم

باب في الاقالة وبيع الوفاء

مطلب باع ما اشتراه فردا
 بعيب رده على بائعه لو بقضاء

مطلب لا يستخلف الخصم
 بل يطلب الى مسائل

مطلب باع على البراءة من
 كل عيب

مطلب باعها على انها كومترا
 تراب

مطلب باعها على انها ساقط
 ما قاط أو على العلم في قفه
 مطلب خيار العيب بسقط
 بأمور

مطلب اشترى غرة ولم يكن
 قطاعة من كثرة الزاير

مطلب فيه البائع يكون اقالة

سئلت عن باع ثور فوجد فيه المشتري عيبا فأتى به الى البائع ورده عليه فقبله منه وبعد أيام مات هل

عوت على البائع فالحجواب نعم عوت عليه لانه لم يرد عليه وقبله كل اقالة البيع والمسألة في الخيرية
 وعبارتها حيث قبله صريحاً او قبوله اذ لم يرد عليه البيع السابق ومات على ذمته لا على ذمة المشتري اه
 والله تعالى أعلم سئلت عن باع وانكر البيع فأقيمت عليه البيعة اتباع فأدعى الاقالة هل يسمع
 دعواه والحالة هذه فالحجواب نعم كافي خلاصة الاجوبة فقلا عن عبد الرحيم والله تعالى أعلم سئلت
 عن تقايلا على أن يترك المشتري من الثمن بعضه للبائع فالحكم في ذلك فالحجواب ان الاقالة جائزة
 وأما الخط من الثمن فلا يجوز فإخذ المشتري الثمن تاماً قال في الخلاصة وكذا الوقال أفني على أن أصع عندك
 حين من الثمن فقال فعلت جازت الاقالة دون الخط ويدفع كل الثمن اه والله تعالى أعلم سئلت
 ما قولكم في باع فرسانوع من الثمن ثم تقايلا بجنس آخر غير جنس الثمن هل يصح الاقالة بذلك
 فالحجواب ان الاقالة تصح بمثل الثمن الاول قال الكفوي رحمه الله تعالى الاقالة عند أبي حنيفة نفع
 قبل القبض وبعده بمثل الثمن أو بأقل أو بأزيد من نوع الثمن أو بجنس آخر فإذا اعتبر فسخاً أو الفسخ لا يصح
 الا بمثل الثمن الاول فمثل اشتراط الزيادة والنقصان واشتراط بدل آخر كالحصول الاقالة قبل القبض
 اه والله تعالى أعلم سئلت عن اشتري بستاً ثم اشتري لاهي ثقل وزيتون وغير ذلك من الاشجار الثمرة
 وأكل ثمره نحو سنة ثم تقابل مع البائع فهل لا تصح هذه الاقالة بعداً كل الثمار فالحجواب نعم لا تصح
 كافي الخلاصة وهذه عبارتها رجل باع من آخر كرماً وسلم اليه فأكل المشتري ثمره سنة ثم تقايلا لا تصح
 وتقبل في الخيرية عن المجتبى مانصه والزيادة المنفصلة تمنع الاقالة اذا كانت بعد القبض لا قبله ومراعاة
 المتولدة من البيع كالثمرة قال ومثله في كثير من الكتب وفي الخامس والعشرين من جامع الفصولين
 والمنفصلة المتولدة كولد وغر ونحوه تمنع الاقالة وكذا تمنع الفسخ بغير أسباب الفسخ اه واذا علمت عدم
 صحة الفسخ علمت ان الثمرة كلها للمشتري اه كلام الخيرية والله تعالى أعلم سئلت عن باع عقاره
 بيع وفاء وأباح للمشتري أكل القلة فأكل منها البعض ورجع البائع في اباحته ومنعه من أكل الغلة فهل له
 ذلك فالحجواب نعم قال الحسير الرمي في حواشيه على جامع الفصولين ويقع في بلادنا في بيع الوفاء
 اشتراط أكل الرائد وهو اطلاق الاباحة وتقبل الرجوع صريحه في مخ الفقار في باب التصرف في
 الرهن وتقبل التعليق بالشرط والخطر صريحه فيه أيضاً وصريحه الزيلي وغيره فيجوز الرجوع عن
 الشرط قبل الاكل وأما بعد الاكل فلا يجوز الرجوع فيما أكله وبما تفقحت صريحه في جواهر
 لمناوي اه والله تعالى أعلم سئلت عن قال للمشتري منه أفني فقال أفنتك هل تم الاقالة بذلك
 أو تتوقف على القبول من البائع فالحجواب انه يتوقف قال في الخانية البائع لو قال للمشتري أفني
 هذا البيع فقال المشتري أفنت لا تم الاقالة عندهما لم يقبل البائع قبلت اه في خمسة في الخانية
 رجل اشترى حماراً وقبضه ثم جاء الجار بعد أربعة أيام فردده على البائع فلم يقبل البائع صريحاً واستعمل
 الجار أياماً ثم امتنع عن رد الثمن وقول الاقالة كان له ذلك لانه لم يرد كلام المشتري بطل كلامه فلا تتم
 الاقالة باستعماله اه والله تعالى أعلم سئلت في رجل اشترى عقاراً من زيد فشفع عليه الجار فتقابل
 المشتري مع البائع فهل تمنع الاقالة الشفعة أم لا فالحجواب لا تمنعها والمسألة في الخيرية من كتاب الشفعة
 والله تعالى أعلم سئلت عن اشترى عقاراً فاشجروه وأكل غلته وهي الاجرة ثم تقابل مع البائع فهل
 تصح هذه الاقالة فالحجواب نعم تصح هذه الاقالة وتطيب الغلة للمشتري قال الخبير الرمي في حواشيه
 على جامع الفصولين وقد استأثرت في مبيع استعمله المشتري هل تصح الاقالة فيه فأجبت بقولي نعم
 وتطيب الغلة والقلة اسم للزيادة المنفصلة كاجرة الدار وكسب العبد فلا يخالف ما في الخلاصة من قوله
 رجل باع آخر كرماً فسلمه اليه فأكل ثمره يعني ثمر سنة ثم تقايلا لا تصح اه والله تعالى أعلم سئلت
 عن رجل باع عليه دين فسبق عليه الدائن وأخ عليه في طلب دينه فباعه بدينه عقاراً ببيع وفاء وسلم له المبيع ثم

مطالب به انكار البيع
 ادعى الاقالة يسمع دعواه
 مطلب في الاقالة على أقل
 من الثمن
 مطالب تصح الاقالة بمثل
 الثمن الاول

مطالب تقايلا في بستان بعد
 أكل غلته لا تصح الاقالة

مطالب باعه وفاء وأباح غلته
 ثم رجع في الاباحة صح
 الرجوع

مطلب قال أفني فقال
 أفنتك لا تتم الا بالقبول
 مطلب رد الجار على البائع
 فلم يقبل

مطلب الاقالة لا تمنع الشفعة

مطلب اشترى عقاراً وأجره
 وأكل الاجرة ثم تقايلا

مطلب في بيع الوفاء

أحضر المدين الدين الذي عليه وطلب من الدائن المبيع فهل له ذلك فالجواب نعم كما أتى بذلك شيخ
 الاسلام على أفندي وجه الله تعالى ونقل الكفوي عن الخانية مانعه واختلفوا في البيع الذي يسميه
 الناس بيع الوفاء أو البيع الجائر قال أكثر المشايخ منهم السيد الشيعي الأرم أو شجاع والقاضي الامام
 أو الحسن على السندى رحمه الله تعالى حكمه حكم الرهن لا يملكه لا ترى ويضمن المشتري ما كل مر
 ثمه ولا يباح له الانتفاع ولا الاكل الا بالاجرة لا للو يسقط الدين به لانه اذا كان وفاء بالدين ولا يصح
 الزيادة اذا هلك لا يضمنه والبايع أن يسترده اذا قضى الدين والصحيح ان العقد الذي جرى بينهم ان كان
 بلفظ البيع بشرط الوفاء أو تافظا بالبيع الجائر وعندهما هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذلك وان
 ذكر البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط على وجه المواعدة جاز البيع ويلزمه الوفاء بالوعد لان المواعدة
 قد تكون لازمة فتجعل لازمة لحاجة الناس اه قال في الدر المختار من محبت بيع الوفاء وصورته ان
 يبيع العبد بألف على انه اذا رد عليه الثمن رد عليه العين اه قال المحقق ابن عابدين في حواشيه وفي الكفاية
 عن المحيط هو ان يقول البائع للمشتري بعت منك هذا العين بـ ألف على من الدين على اني متى قصيتها فهو لي
 وفي حاشية الفصولين هو ان يقول بعت منك على ان تبقيها متى جئت بالثمن فهذه البيع باطن وهو
 رهن وحكمه حكم الرهن وهو الصحيح اه وفي جامع الفصولين ولو بيع كرم يجنب هذا الكرم فالشفعة
 للبائع لا للمشتري لان بيع المعاملة وبيع النجاسة حكمه ما حكم الرهن وللا رهن حق الشفعة وان كان في يد
 المرمون اه هذا وفي الخيرية مانعه **سئل** في رجل باع من آخر عقرا بـ ثمن معلوم وأطلق البيع ولم
 يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى البائع بعده انه ان أوفى بمثل الثمن يفسخ البيع معه وكان البيع عتق
 الثمن أو بغيره يسير فهل يكون بيعا بالوفاة او رهن **جواب** بقوله هذه المسألة اختلف فيها ما احتجنا على
 أقوال ونص في الحاوي الزاهدي ان الفتوى في ذلك ان البيع اذا أطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري
 عهد الى البائع بعد البيع المطلق انه ان أوفى بمثل ثمنه فانه يفسخ معه البيع يكون بائنا حيث كان الثمن عن
 المثل أو بغيره يسير اه ومثله أتى في الحامدية وعلمت ما حيث كان الثمن عن المثل والشاهد المذكور بعد
 البيع المزبور فهو وعدم المشتري فلا يجبر على رده قال والمسألة في الخيرية من البيع ومثله في التمرات
 والبرازي اه قال المحقق ابن عابدين بعد نقله لذلك فلو كان بين بائنا وحش مع علم البائع به فهو رهن اه قال
 ابن عابدين بعد هذا وقد منافي البيع الفاسد ترجيح قوله ما يعدم التحاق الشرط المتأخر عن العقد اه وفي
 الدر المختار ولو استأجره بائنا لا يلزمه الاجر لانه رهن حكاه اه وفي الخيرية ولا تجب فيها الاجرة على الفتى
 به سواء كانت بعد قبض المشتري الدار أو قبله قال في النهاية سئل القاضي الامام الحسن الماردي
 عن باع دارا من آخر بـ ثمن معلوم يبيع وفاء وتقاضا ثم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الاجارة
 وقبضها ومضت المدة هل يلزمه الاجر فقال لا لانه عندنا رهن والراهن اذا استأجر الرهن من المرمون
 لا يجب الاجر اه والله تعالى أعلم

(باب الاستحقاق)

سئلت عن اشترى فرسا من رجل وقبضه ثم قام عليه انسان يدعي ان له فيه الربع وانه غير راض
 ببيع البائع لحصته فانكر المشتري أن يكون له فيها حق فاقر البائع بأن لهذا القائم الربع كما أتى فهل
 لا يعتبر اقرار البائع ولا يظهر في حق المشتري فالجواب نعم لا يعتبر اقراره في حق المشتري لان الاقرار
 حجة قاصرة على المقر فلا يؤخذ باقراره المشتري نعم اذا قام هذا المستحق بيعة عادلة لم يملك ربعها فانه
 يقضى له به والمسألة في فتاوى طائفة الهداية وهذه اللفظ السؤال والجواب **سئل** عن شخص باع عينا ثم
 حضر شخص فادعى حصة في الدين فصدقه البائع هل يقبل قول البائع **جواب** لا يسمع قول البائع أن

مطلب الاقرار حجة قاصرة

مطابق ان الموصى له اذ
استحق منه ما وصى له به
لا يرجع

مطاب في مبيع تكرريه
البيع ثم استحق

المدعى له حصه في المبيع الا بینه شرعية اه أي بغير المذمى كالايحقيق والله تعالى أعلم **سئلت**
عن رجل أوصى له آخر بأمة فمعه من التركة فاستحققت منه وجهه شرعى فهل له الرجوع على البائع
للموصى أم لا فاجوب انه لا رجوع له عليه كأي النسيئة والتخيبة كالأرداء عليه بمبيع وجده فيها
والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى بستانا وبقي في يده سنتين وهو يأكل ثلثه ثم استحق منه فهل
للمستحق تضمينه الغلة التي أكلها فاجوب نعم قال الكفوي رجل اشترى بستانا وكان في يده سنتين
وأخذ الثمار ثم استحقه رجل فله أن يضمن الرجل ثمره الاشجار اه وذل أيضا به ذلك رجل غصب بستانا
أو بستانا وكان في يده مدة تكون الثمرات لصاحب البستان اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مبيع ذكر
فيه المبيع من واحد لواحد ثم استحق من المشتري الاخير بقضاء القاضي فهل يرجع المشتري على بائعه
وبائعه على بائعه الى آخرهم فاجوب نعم قل في جامع الفصولين استحق من المشتري الاخير يكون
حكمه على كل الباعثة حتى يرجع كل منهم على بائعه بلا إعادة البيعة اه وأنتى عند ذلك في نتيجة الفتاوى وفي
الدر المختار والحكم به حكم على ذي اليد وعلى من تلقى ذوا اليد الملك منه ولو مورثه فبتدعى الى قبضة الورثة
أشبهه فلا تنفع دعوى الملك منهم للحكم عليهم بل دعوى الانتاج ولا يرجع أحد من المشتري على بائعه مالم يرجع
عليه ولا على الكفيل مالم يقض على المكفول عنه اه قوله وعلى من تلقى ذوا اليد الملك منه هذا مشروط
بأن لا يدعى ذوا اليد انتماء منه ففي البحر من الخلاصة اذا قل المشتري في جواب دعوى الملك هذا ملكي لاني
شربته من فلان صار البائع مقضيا عليه ويرجع المشتري عليه بالثمن أما ان قال في الجواب ملكي ولم يرد عليه
لا يصير البائع مقضيا عليه والارث كالنمر او صورته دار بيد رجل يدعى انه له فجاءه أخو ادعى انه له وقضى
له به الجاء أخو المقضى عليه وادعى انها كانت لايه تركها اميرائاه وللقضى عليه بقضى للارث المدعى بنصفه
لان ذلك لم يقل ملكي لاني ورثته من أبي لم يصير الاخ مقضيا عليه وكذا لو ارث الاخ المقضى عليه انه ورثته من
أبيه بعد ان تكرر واقامة البيعة ولو ارث قبل اقامة البيعة لا تنفع دعوى الاخ اه قال وذكر قبله اذا صار
المورث مقضيا عليه في محدود فادعى ورثه ذلك المحدود ان ادعى الارث من هذا المورث لا تنفع وان
ادعى مائة لا تنفع وان كان المورث مدعى وقضى له ثم بعد موته ادعى المقضى عليه على وارث المقضى له هذا
المحدد مطلقا لا تنفع وقوله ولو مورثه الصغير عائد على من في قوله وعلى من تلقى الملك منه أي لو اشتراه ذو
اليدين مورثه فالحكم عليه بالاستحقاق حكم على المورث فلا تنفع دعوى بقية الورثة على المستحق بالارث
وقوله بل دعوى الانتاج أي أو تفي الملك من المستحق بان يقول بائع من الباعثة حين يرجع عليه بالثمن ان
لا أعطى الثمن لان المستحق كاذب لان المبيع نفع في مسكي أو من كذا يعني بلا واسطة أو به فتنفع دعواه
ويبطل الحكم ان ثبت أو يقول أنا لا أعطى الثمن لاني اشتريته من المستحق فتنفع أيضا اه غرر وأفاد
كلامه انه لا يشترط لاثبات الانتاج حضور المستحق كما أجاب به في الحامدية وقال انه مقتضى ما أنتى به في
الخبرية في باب الاقالة موافقا لما في المسامحة من ان هذا القول أظهر وأشبه وقوله مالم يرجع عليه
فليس للمشتري ان يوسط أن يرجع على بائعه قبل أن يرجع عليه المشتري الاخير وقوله ولا على الكفيل أي
الضامن بالدرك أي ضامن الثمن عند استحقاق المبيع وقوله مالم يقض على المكفول عنه المراد بالقضاء
هذا القضاء على المكفول عنه بالثمن والقضاء لسابق قضاء بالاستحقاق وسيأتي في الكفالة ما نصه
ولا يؤخذ بضامن الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن أفاده في الرد والله تعالى أعلم
سئلت عن وضع يده على بستان وأكل غنمه سنتين فدعى عليه انسان بان ذلك البستان موقوف على
أولاد فلان ثم وثقنا بحجية الازم وأنه متول على ذلك لوقف تولية صحيحة وأثبت تولية كادعي وطالب
من واضح اليد دفع يده عن البستان وتسليمه لمتولى وهو المدعى المذكور ورد الغلة التي أكلها فاجابه
المدعى عليه انه كان اشتراه من بعض الموقوف عليهم فهل على فرض تحقق البيع يكون باطلا ولا يلزم رد

مطاب اذا استحق الوقف
من مشتريه بعد كل الغلة
تؤخذ منه الغلة

الغلة التي أكلها أجيما أو جروا فالجواب أن مثل هذا السؤال رفع للتحقق الزملي فأجاب عنه في
 الخبر بقوله لا يصح بيعهم وعابه أن يرد هذا للوقف فإن أبي حنيفة القاضي حتى يرد عليهم رد الغلة التي
 اشتروا بها ويرجع عليهم ما دفع من الثمن أن ثبت بالوجه الشرعي وسئل أيضا إن كانه سئل في رجل
 اشترى كرا من مقيضة وتصرف فيه ثلاث سنين ثم ظهر لدى قاض أنه وقف بعد إقامة البيعة وأخذ المبيع
 بقضاء القاضي وطلب الغلة التي أنفقه المشتري في الحكم في ذلك هل يجب ردها على البائع إن كانت
 قائمة أو قيمتها إن كانت هلكة وهل القول قول المشتري في مقدارها أم قول البائع فأجاب بقوله صرح
 في مجمع التناوي فقد لا يصح جامع الفتاوى أنه يوضع من الغلة مقدار ما أنفق في عمارته وما فضل من ذلك
 يأخذه المستحق من المشتري والقول قول المشتري في مقدار ما تناول أن أقرانه تناول وإن أنكر بالكلية
 فالقول قوله بيمينه لأنه مدعى عليه والآخر المدعى فيحتاج إلى البيعة اه والله تعالى أعلم (وكتب) كنت إلى
 تونس في أوخر ذي الحجة من أوائل سنة ثمانية وتسعين بعد المائة إن شاء الله تعالى وألف سؤالاً هذا نصه بسم الله الرحمن
 الرحيم ما قولكم أهل العلم رحمكم الله تعالى ونفعكم الله تعالى من المسلمين أم من قمين أدعى على آخر أن الجبل الذي بيده ملكي
 دخل يدي بالثمن من فلان بضو سنتين ونصف فدعى عليه وهو صاحب اليد بان الجبل ملكي دخل
 يدي بالثمن من فلان بضو ستة أشهر فكأن المدعى اثبات دعواه فأنتم يا شاهدين وحكم له بالجبل فأخذه
 وأعطى للمحكوم عليه نسخة الحكم ليرجع على بانيه فراجع عليه وأراد بانيه الرجوع على البائع الأول
 فدفع البائع الأول بمحضرة المستحق المحكوم له دعوى المستحق بأن الجبل المذكور ملكه منذ خمس سنين
 دخل يده بالثمن من فلان فهل يقبل دفعه المذكور ويثبت له على المستحق وينقض الحكم الأول
 لتقدم تاريخ هذا البائع الأول أو لا يقبل منه ذلك لكونه محكوما عليه بالحكم الأول لما قول من أن الحكم على
 الأول حكم على جميع الباعذ فلا تسمع دعوى الملك منهم الحكم عليهم بل دعوى التنازع أجيبوا أو جروا وترجوا
 والسلام عليكم والرجوع منكم توضيح الجواب وتأنيده بالنصوص الواضحة ولكم الأحكام جواب من
 الملك الوهاب في جوابكم عنه شيخ الإسلام بتونس المحقق المدقق سيدي أحمد بن الحوجه الحنفية بعبارة
 الحمد لله الفاضل الوهاب والصلاة والسلام على سيدنا محمد أكمل من أوتي الحكمة وفصل الخطاب وعلى
 الآل والأصحاب وكل من اهتدى بذلك المنار وانتسب إلى ذلك الجنب وبعد فيقول العبد الفقير في
 الجواب والله المستعان لا يخفى أن القضاء على ذي اليد يكون قضاء عليه وعلى من تلقى ذواليد الملك منه
 ولو مورثه إذا كان ذلك القضاء بالبيعة حتى يمتد ذلك الحكم إلى بقية الورثة كإثبات الأشياء ولا فرق بين
 أن يكون التلقي بالواسطة أو بواسطة أو وسائط متعددة كإثبات رزقها وفرع في الفرع على
 ذلك أيضا نعم إلا أن عدم البيعة للرجوع قال في شرحه يعني إذا كان الحكم للمستحق حكما على الباعة فإذا أراد
 واحد من المشتري أن يرجع على بانيه بالثمن لا يحتاج إلى إعادة البيعة وفي البصر من أول كتاب الاستحقاق
 نقلا عن الخلاصة المشتري إذا صار مقيضا عليه يصير البائع مقيضا عليه إذا قال المشتري في جواب دعوى
 المدعى ملكي لاني اشتريته من فلان يعني من البائع صار البائع مقيضا عليه حتى لا تسمع دعوى البائع
 هذا المحدود ويرجع لمشتري عليه بالثمن أما إذا قال في الجواب ملكي ولم يرد عليه لا يصير البائع مقيضا عليه
 حتى تسمع دعواه هذا المحدود ثم إن القضاء في واقعة الجبل هذه كان بالبيعة فيستدعي والمدعى عليه في نازلة
 الحال ذكر في مجال الخصام البائع الذي تلقى الملك منه فالحكم صادف محله لأنه وقع بين مشتريين كل منهما
 اشترى من إنسان غير من اشترى منه الآخر فترجى الأقدم تاريخا وهو هنا الخارج فتقدم بينته كافي
 الفصل الثامن من فصول العمادى وقال الامام الزياهي من باب دعوى الرجاء من التبيين بخلاف ما إذا
 ذكر السبب كالشراء ونحوه لأنهما يشتركان في الحدث وفيه لأقدم أولى ما لم يدع المتأخر التناق من جهة
 التقدم وحيث كان الحكم مستوفيا لشرائطه فيستدعى إلى جميع الباعة ويكون مقيضا عليهم وفي الفصل

مطالب يوضع من الغلة
 مقدار النفقة والفاضل
 يأخذه المستحق

نف على هذا السؤال للمهم

مطلب إذا قضى على المشتري
 صار البائع مقيضا عليه

مطلب البينة في الملك
المطلق تثبت أولية الملك

مطلب استحقاق فبرهن
بأنه أنه نتج عندي يبطل
الحكم

مطلب لو أنكر البيع
أحد الباعة يحتاج إلى
إقامة البينة

مطلب استعمال المشتري
الطاحونة مدة فاستحققت
لا يطالب بالغلة

الخامس عشر من الفصول العمادية إذا استحق المشتري من المشتري الآخر يكون ذلك قضاء على جميع
الباعة حتى لو أقام واحد من الباعة بينة على المستحق بالملك المطلق لا تقبل وكان لكل واحد من المشتريين
الرجوع بالنسبة على بائعه من غير إعادة البينة ولكن انما يرجع كل مشتري على بائعه إذا رجع عليه مشتريه اه
ومن القواعد التي نص عليها علماءنا رجوعهم الله تعالى ومنهم الامام الزملي في أول باب دعوى الرجلين من
التدين ان البينة في الملك المطلق تثبت أولية الملك ولا يخالف ان أولية الملك يدخل في ضمنها الجنس سبيل
خلافها وحيت حكم الخارج كان ذلك قضاء على المستحق منه وعلى من باع له ولا تنفع دعواه انه ملكه
بالشراء من فلان منذ خمس سنين بعد القضاء المتعدي اليه على ما سمعت من كلام الفصول ثم قول صاحب
الفصول لو أقام واحد من الباعة على المستحق بينة بالملك المطلق احترازاً عما لو أقامها البائع عند ارادة
رجوع المشتري عليه بتأني الملك من المستحق المقتضى له بسبب من الاسباب كالشراء ونحوه وأقامها على
دعوى النتائج فان بينة ذلك البائع مقبولة ودفعه مسموع كما بينه صاحب الفصول في تضاعيف ذلك
الفصل ولذا ترى كثيراً من علماءنا يقولون لا تسمع دعوى بائع من الباعة الملك وبطلقونه عن التقييد
بالمطلق ففي الفرر وشرحه الدرر والحكم به أي هذا النوع من الاستحقاق أي النوع الناقل للملك من
شخص إلى آخر حكم على ذي اليد حتى يؤخذ المذهب من يده وعلى من تلقى ذواليد الملك منه بلا واسطة
أو وسائط فلا تسمع دعوى الملك منهم ليكون محكوماً عليهم بل دعوى النتائج بان يقول بائع من الباعة
أننا أعطى الثمن لأن المستحق كاذب إذ المبيع نتج في مدي أو ملك بائعي بلا واسطة أو لم يسمع دعواه
ويبطل الحكم ان أثبت أو تلقى الملك من المستحق بان يقول أنا لا أعطى الثمن لاني اشتريته من المستحق
فسمع أيضاً وفي التنوير والحكم به حكم على ذي اليد وعلى من تلقى الملك منه فلا تسمع دعوى الملك منهم بل
دعوى النتائج فتخلص لك من هذا ان دعوى البائع ان الجبل ملكه منذ خمس سنين بالشراء من فلان
لا تسمع اذ لم يدع نتائجاً ولا تلقى من المستحق وليس الا فيه ما يسمع الدفع كما علمت من كلام الاحصاء قدس
الله وأرواحهم نعم إذا أنكر منك من الباعة نفس البيع يحتاج من أراد الرجوع عليه من المشتريين إلى
إقامة البينة على مقي الفصول وغيرها حرره الفقير إلى ربه أحمد بن محمد بن الخوجه كان لله في ٧ محرم
سنة ألف ومائتين وخمسة وتسعين والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن اشتري جلا وقبضه فذبح عليه
آخراته ملكه ناتج عنده من نافقه وأثبت ذلك وحكم له به فأراد المشتري الرجوع بالنسبة على بائعه فبرهن
بأنه أنه نتج عنده أو عنده بائعي هل تسمع بينته فيبطل الحكم الأول فالجواب نعم قال في جامع
الفصول لو استحق فبرهن بائعه أنه نتج عنده أو عنده بائعي يبني أن تسمع بينته ويبطل الحكم اه
والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن مبيع تكرر فيه البيع من واحد إلى واحد ثم استحق فرجع
المشتري على بائعه فلما أراد بائعه الرجوع على بائعه أنكر البائع أن يكون بائع ذلك المبيع فهل يكلف
مريد الرجوع اثبات البيع عليه حتى يكون له الرجوع فالجواب نعم قال في جامع الفصولين
تداوله الأيدي فاستحق فرجع بعضهم على بعض بينهم يحكم فأنكر البيع أحد الباعة يحتاج إلى إقامة البينة
على البيع في حقه وهل يحتاج إلى إقامة البينة على الرجوعات وعلى الاستحقاق الأول فان علم القاضي بتلك
الرجوعات لا يحتاج إلى اثباتها والأولان كانت عند قاض آخر أو عنده الا انه نسي يحتاج إلى اثباتها اه زاد
في خزنة القسبين وان كانت الرجوعات بين يديه وهو ذاكرها لا يحتاج إلى اثباتها بقوله في البهجة والله
تعالى أعلم ❦ سئلت عن اشتري طاحونة واستعملها وحصل باستعماله في ظرف سنتين أموالاً فهل
للمستحق أن يطالبه بالغلة فالجواب ليس له ذلك كما أوتي به شيخ الاسلام على أنه قد يرد رجوعه الله
تعالى استدلاله الكفوى بما نصه ولو اشتري طاحونة وكانت في يده مدة ثم استحقها مستحق وليس له أن
يطالب المشتري بغلته الطاحونة لانه ليست من أجزاء المبيع بل من فقهه له وكسبه اه معزى الجواهر

مطلب فني على المشتري
بالاستحقاق ثم صالح يرجع
بكل الثمن
مطلب من استحق منه
بأقراره لا يرجع

مطلب استحق عنه نصف
فمن اشتراه فاشتره
لا يرجع
مطلب استحقته منه الدار
بعد أن سكرها لا يطالب
بالاجرة
مطلب طلب المستحق منه
نسخة الحكم من المستحق
لا يجبر
مطلب استحقته منه الدار
بعد ما بناها

مطلب مستحق برهن على
المتاع فبرهن خذ منه
على أقراره بالسراء من فلان

القناوى والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن حكم عليه بالاستحقاق فصالح المستحق بدراهم فهل له الرجوع
بالثمن على بائعه فاجاب نعم قل في البرازية واذا قضى على المشتري بالاستحقاق ثم صالح على شئ يرجع
بكل الثمن على البائع وان صالح قبل الحكم لا يرجع اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن استحق منه
ما اشتراه بأقراره هل ليس له الرجوع على البائع فاجاب ليس له الرجوع عليه والحالة هذه قال في
الدروهم الرجوع أى رجوع المشتري بثلث على البائع لئلا يكون اذا ثبت الاستحقاق بالبينة أما اذا ثبت بأقرار
المشتري أو بذكره عن البين أو بأقرار وكيل المشتري أو بذكره فلا يجب الرجوع بالثمن لان أقراره لا يكون
حجة في حق غيره وفي زيادات أبي بكر بن حامد البخاري اشترى دارا واستحقها وعن بأقرار المشتري أو
بذكره عن البين لا يرجع على بائعه بالثمن فان أقام المشتري البينة ان الدار لك المستحق يرجع على بائعه
بالثمن لا تسمع بينته أما لو أقام البينة على أقرار البائع ان المبيع ملك المستحق تقبل ويأخذ البائع بالثمن
ولو لم يبق البينة على أقرار البائع بذلك ولكنه طلب عينه بالله ما هي للذي كان له ذلك لانه يحتمل أن ينكح
عن البين فيصير بذكره كالقتر ويسترد منه الثمن بعد ذلك كذا في العمادية وهذا مما يجب حفظه والناس
عنه غافلون اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن اشترى فرسا فأدعى آخر نصفه فشره منه هل لا يرجع
المشتري على بائعه بنصف الثمن فاجاب لا يرجع بذلك قال في جامع الفصولين شره فأدعى آخر
نصفه فشره منه لا يرجع على بائعه بشئ الا أن يشتري منه بعد استحقاقه فيرجع نصف ثمنه اهـ والله تعالى
أعلم ❊ سئلت فمن اشترى دارا وسكنها خمس سنين ثم استحقته منه فهل عليه أجر تلك المدة
فاجاب ليس عليه ذلك في حواشي النذر الرمي على جامع الفصولين نقلا عن الغنية لو سكن
المشتري الدار سنين ثم استحقته لا يجب عليه أجر لانه سكنها بحكم الملك اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت
عن المستحق منه المبيع اذا طلب من المستحق نسخة من الحكم وامتنع المستحق هل يجبر على ذلك
فاجاب انه لا يجبر قال في البرازية قيل كتاب الاقرار ليس لمشتري أن يجبر المستحق على اعطائه
السجل بما جرى من الدعوى والحكم لان احياء حقه غير موقوف على السجل بل ربما يحصل بالبينة أيضا
فليتبين اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن اشترى دارا بناها فاستحقته هل يرجع على بائعه
بخصوص الثمن أو بهو بقيمة البناء فاجاب ان هذا السؤال رفع لحامد أفندي فاجاب عنه بقوله
يرجع عليه بالثمن وبقيمة البناء يوم يسلم ذلك اليه كافي الخاتبة والعلم ادية والخبرية وجامع الفصولين
(شري أرضا) فبنى فيها أو غرس أو زرع فاستحق يرجع المشتري بثمنه ويسلم بناءه وزرعه وشجره اليه
فيرجع بقيمة ما بنى قائما يوم سلمها اليه فصولين من الاستحقاق (اشترى) دارا فحضرها واطين سطوحها
ثم استحقته لا يرجع على البائع بقيمة الخوص والطين وانما يرجع عليه بقيمة ما يمكنه أن يفصله ويهدمه
ويسلم اليه فصولين أيضا قال المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى في التنقيح أقول تقيد بما لا رجوع بالقيمة
يقيد أنه لا يرجع بالثمن كالمجرة المملوكة ونحوها وبه صرح في الدر المختار وغيره بخلاف ما لو اشترى كرمًا
كاسيا في اهـ وحاصل ما وعد بأنه سياتي ان من اشترى كرمًا واستغله سنين ثم استحق منه فانه يوضع عليه
من الغلة مقدار ما أنفق في عمارة الكرم من قطع الكروم واصلاح السواقي وبناء الخيطان وممراته
وما فضل من ذلك يأخذه المستحق من المشتري قال المحقق ابن عابدين وليه نظر الفرق بينه وبين ما مر
من استحقاق نحو الدار حيث لا يرجع الا بقيمة ما يمكن تسليمه من البناء دون ما أنفقته وكذا لا يرجع على
أنفقته على الدابة أو العبد ولم يظهر في وجهه فليتأمل ثم رأيتني ذكرت فيما علقته على الدر المختار ان هذا ليس
رجوعا على المستحق من كل وجه بل هو اقتطاع من الغلة التي استغلها وهو بعد للبحث فيه بحال اهـ
وفي الدر المختار شري دارا وبني فيها فاستحقته يرجع بالثمن بقيمة البناء مبنيا على البائع اذ سلم النقص
اليه يوم تسليمه وان لم يسلم فبالثمن لا غير اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن مستحق برهن الذي

عنده فبرهن خصمه انك قد اقررت بانك اشتريته من فلان هل يكون هذا دافعا للمستحق فالجواب
 نعم يكون دفعه كافيا جامع النصولين قال صاحبه لانه اثبت تناقضه اه وفي الجامع المذكور ولو
 استحق بنتاج فطلب عنه فبرهن بانه ان فتح عندي او عند بائعي ينبغي ان تجمع بينه وبين كل الحكم
 بالاستحقاق بالنتائج لما مر من أنه ظهر أن هذا البائع هو البائع الاول فيبنته اول اه والله تعالى أعلم
 سئلت عن مشتري رأى البائع عن الثمن ثم استحق منه المبيع فهل لا يرجع على البائع بشئ
 فالجواب لا يرجع عليه بشئ ففي جامع الفصولين ولو أربأ البائع المشتري عن ثمنه أو وهبه منه ثم
 استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع بشئ على بائعه وكذا بقية الباعة لا يرجع بعضهم على بعض لانه
 القضاء على الذي أربأه مشتريه اه والله تعالى أعلم سئلت عن استحققت منه دابة بفضاء قاض
 فقال ان المستحق أخذها مني ظاهرا فبرهن على بائعه بالثمن والحالة هذه فالجواب
 انه لا يرجع عليه والحالة هذه في الفتاوى الاتقوية استحق بعض نصيب أحد الورثة بيمينه بعد
 القسمة بيمينه وقضاء فقال أخذها مني ظاهرا فبرهن على بائعه بالثمن اه والله تعالى أعلم سئلت
 المشتري اذا استحق عليه المبيع بيمينه اذا قال ذلك لا يرجع على بائعه بالثمن اه والله تعالى أعلم سئلت
 في رجل ادعى على آخر ان الدابة التي بيده له منذ شهر فاجابه ذواليد بان له اشتراها قبل ذلك فقضى
 للذي ادعى فهل لا يرجع المشتري على بائعه فالجواب انه لا يرجع عليه قال المحقق الميرغني ولو أقام
 المدعي بينة ان المبيع له منذ شهر وقد اشتراه المشتري قبل ذلك يقضى به للمدعي ولا يرجع المشتري
 على بائعه بالثمن اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن اشترى دابة وقضها فاستحققت منه بقضاء القاضي
 المبني على اليينة وقضها المستحق ثم أجاز البيع هل تعتبر اجازته فالجواب نعم تعتبر اجازته قال في
 النهاية رجل اشترى غلاما وقضه فاستحقه رجل باليمين وقضه ثم ان المستحق أجاز الشراء جازت
 اجازته حتى لا يرجع المشتري على البائع بالثمن وكان للمستحق أن يرجع على البائع بالثمن لان البيع
 الماضي لا يبطل بالاستحقاق فاذا أجاز تحت اجازته وبصير البائع وكذا في البيع وهذه مسألة اخذت
 فيها الروايات قال الشيخ الامام شمس الاعنق الحلواني رحمه الله تعالى ظاهر المذهب عن أصحابنا ان البيع
 لا يبطل بالاستحقاق بل يسقط موقرا لما يرجع المقضي عليه بالثمن على بائعه اه والله تعالى أعلم
 سئلت عن اشترى شيئا وقضه فأتته عنده ثم استحق منه فهل يرجع المشتري على بائعه بالثمن او
 بالقيمة التي يأخذها منه المستحق فالجواب ان المشتري ضمن للمستحق القيمة يوم الشراء ويرجع
 المشتري بالثمن قال المحقق ابن عابد في آخر الاستحقاق ما نصه في خاتمة لم أر من ذكر ماذا ورد
 الاستحقاق بعد هلاك المبيع كوث الدابة مثلا وهي واقعة الفتوى وقد أجبنا بان المستحق لا بد له من
 اقامة البينة على قيمته يوم الشراء فيضمن المشتري القيمة ويرجع على بائعه بالثمن لا بعاضه لان المشتري
 غاصب الغاصب وقد صرحوا في الغصب بان المشتري من الغاصب اذا ضمن القيمة يرجع على بائعه
 بالثمن لان رد القيمة كره للمعين اه والله تعالى أعلم تنبيهه شهود الاستحقاق لا بد أن يقولوا
 ولا نعلم ان المستحق باع ولا وهب ولا تصدق ولا خرج عن يده بوجه من وجوه الانتقالات أفاده
 في الفتاوى المهدية سئلت عن مستحق لدابة قال في دعواه على المشتري انها ملكي وقد
 عابت عني منذ سنة فقال المشتري انها ملكي منذ سنتين هل يقضى به للمدعي عنده اثبات مدعاه أو لا الذي
 عليه لانه أترخ سنتين أجيبوا وتوجروا فالجواب انها يقضى به للمدعي وهو المستحق قال في التورير
 لا عبرة بتاريخ القية فلو قال المستحق عابت هذه منذ سنة فقال البائع في بيته انها كانت ملكا منذ
 سنتين لا تصدق الخصومة اه قال شاوره العلائي بل يقضى به للمستحق ببقاء دعواه في ملك مطلق
 حال عن تاريخ من الطرفين اه في الفائدة مهمة في اشترى رجل غنما وأتلفها وظهر ان لا له فقال

مطلب أربأ البائع المشتري
 من الثمن ثم استحق لا يرجع
 المشتري

مطلب قال المشتري
 أخذها مني المستحق ظاهرا
 لا يرجع على البائع

مطلب قال انه لا مندرج
 في المباح

مطلب مستحق أجاز البيع
 تعتبر اجازته

اشترى شيئا وقضه فأتته
 ثم استحق

مطلب قال انها ملكي
 وغابت عني منذ سنة

نف على هذه الفائدة
 المهمة

البائع الاغنام لرجل آخر بيع اغنامه من هذا الرجل يعني الذي طهر افلاسه فانه أمين فباعه وسلم ثم ان
 البائع الاول اخذ الاغنام من هذا المفاس بحساب ثمن اغنامه انتفت أجوبة العلماء على ان البائع الثاني
 لا يملك أن يضمن البائع الاول لان الغرور لم يقع في ضمن عقد المعاوضة بخلاف ما اذا قال العبد اشترى فاني
 عبد فاشتره ثم بان حوالا البائع لا يدري لانه في ضمن عقد المعاوضة اه من البرازية والله تعالى أعلم
 ❦ سئلت عن رجل يبيد دابة نتجت عنه من دابته المملوكة له ادعاه خارج انها ملك له وكل أتى
 بيمينه فلم يقضى لها فالحق جواب يقضى به الذي اليد اذ لم يدور خافان أن حاقضي اصحاب اليد ايضا لا
 اذا كان من الدابة بخلاف الوقت صاحب اليد موافقا لوقت الخارج حينئذ يقضى للخارج كافي العمادية
 أفاده في التفتيح من الدعوى وفيه من محل آخر مانعه وهو ان برهن خارج وذو يد على التنازع فذو اليد
 أولى هو الصحيح خلافه عيسى بن ابيان شرح المتنق من باب دعوى الرجلين وبمثله ففي الشرح خبر الذين
 نقلوا عن البحر وجامع الفصولين من الدعوى من فتاويه وفيه ايضا وبرهان المشتري على تنازع بائعه
 كبرهان بائعه اه ومثله في البحر قال المحقق ابن عابدين ولا بد من الشهادة بالملك على ما ذكره في
 البحر عن خزانة الاكل حيث قال لو أقام البينة ان هذه دابة نتجت عنه أو ان لهذا الثوب تسع عنده
 أو ان هذا الواو ولدته أمته ولم يشهدوا بالملك له فانه لا يقضى له قال وكذا لو شهدوا وانما است أمته لانهم غا
 شهدوا بالنسب اه وبه أفتي العلامة محمد التناجي كافي فتاويه نعم اعلم ان قولهم ان ذال اليد أولى في
 دعوى التنازع مقيد بما اذا لم يدع الخارج عليه فعلا أما لو ادعى عليه ان غصبته مني أو أودعته عنده
 أو أخرجه منك فادعى ذو اليد التنازع فقدم الخارج عليه كما جزم به في البحر وانما يبي وشرائح الهداية
 وغيرهم اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن رجل استحق منه حذر كان اشتراه من زيد فطالب
 الثمن منه فقال البائع ان هذا الحذر ملكي والشاهدان شهدا بالزور والكذب فصدقه المشتري وقال
 انك لست بالشاهد من مرقوران فهل للشتر والحالة هذه أن يرجع على بائعه فالحق جواب نعم
 يرجع على بائعه بالنظر مع هذا الاقرار لان المبيع لم يسلم له فلا يصح له ان يضمنه البائع كافي جامع الفصولين
 والله تعالى أعلم ❦ سئلت هل يشترط في دعوى استحقاق الدابة مثلا احصاؤها فالحق جواب نعم
 يشترط أن يذكر المدي انما يبيد المدي عليه بغير حق ويطلب حضاها ان أمكن ويشير إليها في الدعوى
 ولشهادة والاستحلاف وان تعدد احصاها لم لا كها أو غيبت اذ كرقعتها كافي متنون المذهب واذا
 أراد المدي عليه أن يخلف المستحق بالله ما عه ولا وهبه ولا تصدق به ولا يخرج عن ملكه بوجه من
 الوجوه محض كذلك كافي التفتيح والله تعالى أعلم ❦ فائدة في البرازية أن عند أبي يوسف
 رحمه الله تعالى يستخلف بلا طلب في أربع مواضع في الرداء المستحق باله ما رضيت بالعب
 والشفيع بالله ما بطلت شفعتك والمرأة اذا طلبت فرض النفقة على زوجها العائب تخلف بالله ما خلف
 لك زوجك شيئا ولأعطاك لنفقة والرائع يخلف مستحق بالله ما بعت وأجمعوا على ان من ادعى دينه
 على الميت يخلفه القاضي بلا طلب الوصي والوارث بالله ما سدت وفيته من المدينين ولا من أحد ذواتك
 ولا قبضة لك قابض بأمرك ولا برأته منه ولا شيئا منه ولا أحلت به أحد ولا عندك ولا بشي منه رهن اه
 والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن رجل ادعى على آخر ان الدابة التي في يده ملكه منذ كذا انتجت عنده فاجاب
 المدي عليه صاحب اليد انها ملكه منذ كذا انتجت عنده وأقام كل يمينته على دعوه ثم نظرا من الدابة
 فوجدت في التار يخونها انما الحكم في ذلك فالحق جواب في الفتاوى الاقروية وهذا نصه اذا ادعى
 رجل دابة في يد انسان انها ملكه نتجت عنده وأقام عليه البينة وأقام صاحب اليد بينة بمثل ذلك القياس
 أن يقضى به للخارج وفي الاستحسان يقضى به لصاحب اليد سواء أقام صاحب اليد البينة على دعواه
 قبل القصاص بالخارج أو بعده وفي الهداية هذا هو الصحيح خلافه لما يقوله عيسى بن ابيان انه تم تر

مطلب بيده دابة ادعى
 تناجها وادعاه خارج
 وبرهن كل يقضى لذى اليد
 مطلب ادعى خارج وذو يد
 التنازع فذو اليد أولى

مطلب برهان المشتري
 على تناج بائعه كبرهان بائعه
 مطلب لا بد من اثبات
 الملك للمدعى التنازع وضوء
 مطلب قولهم ذو اليد أولى
 في دعوى التنازع مقيد بما
 اذا لم يدع الخارج فعلا
 مطلب أقر المشتري ان
 الشاهدان عليه مرقوران له
 الرجوع مع هذا الاقرار

مطلب يشترط في دعوى
 الاستحقاق احصاء الدابة
 ان أمكن

مطلب يستخلف بلا طلب
 في أربعة مواضع

مطلب في مخالفة السنن
 للتاريخ

اليمينتان وتترك في يده قال هذه الذم لم يورثا وان ارثا قضى لصاحب اليد الا اذا كان سن الدابة مخالفا
لوقت صاحب اليد موافقا لوقت الخارج فحينئذ يقضى للخارج وان كان سن الدابة مخالفا للوقت لم
يذكر هذه الفصول في الاصل في الدابة وعامة المشايخ على انها تهاجر اليه تان وتترك الدابة في يد صاحب
يد قضاء ترك اه والله تعالى اعلم **مسئلت** في مستحق شهده شاهدان بعين معلومة في يد آخر فهل
لا يحكم له بالاستحقاق الابعد اليمين **الجواب** نعم في معين الحكم من الباب الرابع في القضاء
باليمنية التامة مع عين القضاء وتسمى عين الاستبراء مائة وصورة ذلك ان يشهد شاهدان لرجل بشئ
معين في يد آخر فانه لا يستحقه حتى يحلف مائة ولا وهب ولا يخرج عن يده بطريق من الطرق المزيلة لذلك
وهو الذي عليه الفتيا والقضاء وعليه الاصحاب بانه يجوز ان يكون ناهما من المتدعي عليه او غير ذلك من
الاختلافات ومع الاختلاف لا يلزم اليمين اه **تنبية** عين المستحق على البت انه مائة ولا وهب
وعين الورثة على الهـ لم انه مخرج عن ملك مورثهم بوجه من الوجوه كلها وان ملك جميعهم يعني الورثة
باق عليه الى حين بينهم وهذه التهمة في اليمين تكون على البت والله تعالى اعلم **مسئلت** فيمن اشترى
دارا فبني فيها ثم استحققت بها فيها من البناء فهل لا يرجع المشتري على بائعه الا بالثمن **الجواب** نعم
لا يرجع عليه الا بالثمن قل في معين الحكم ثم يرد دارا فبني فاستحققت بجميع ما فيها من البناء يرجع بالثمن
لا بقيمة البناء لما مر ان الاستحقاق لا يورده على ملك المشتري لا يوجب الرجوع على البائع والبناء ملك
المشتري فلا يرجع به ولا نعلم الاستحقاق الكل لا يقدر المشتري على تسليم البناء الى البائع وقدمتانه لا يرجع
بساكنه ما لم يسلمه الى البائع اه والله تعالى اعلم

مطلب لا يحكم المتدعي
الاستحقاق الابعد اليمين

مطلب في ان عين المستحق
على البت وعين الورثة
على العلم
مطلب اشترى دارا فبني
فاستحققت مع البناء لا يرجع
الا بالثمن

باب السلم

مسئلت عن كسب على نفسه سندا واشهد عدلين أنه قبض من فلان كذا وكذا من الدراهم سلمنا
في كذا من الخنطة أقر بذلك كذا وفي الواقع هو لم يقبضه وسلم سندا لاقرار الرب السلم يدفع له ما أقر
به من رأس مال السلم فامتنع وقال دفعته اليك فكيف الحكم في ذلك **الجواب** ان مثل هذه السؤال
رفع لقاضي الهداية فاجاب عنه بقوله يحلف رب السلم انه لم يكن كاذبا في اقراءه ان اراد تخليفه فان حلف
استحق المسلم فيه وان نكل برى المسلم اليه عما أقر به كالتقدم انه المقتبى اه والله تعالى اعلم **مسئلت**
عن أسلم درهم في عشرين حلدا من جلود البقر الى عشرين ما ولم يبين طول الجلد ولا عرضها هل
يصح هذا السلم أم لا **الجواب** انه فاسد للجهالة ولا يكون الاجل اقل من شهر وفي الخبرية **مسئلت**
عن رجل أسلم آخر مائة ما لم يوافق جلود من جلود الماعز عددا ما ولم يبين طول والعرض وما
تنتقي به الجهالة ولا بقية شروط السلم من المحلل وضرب المدة المعينة وقبض رب السلم بعض الجلود
وتصرف فيها وبقى البعض فكيف الحكم **الجواب** السلم المذكور على الوجه المذبور فاسد وحكمه
وجوب وتتمثل رأس ماله على السلم اليه رب السلم وجوب قيمة المقبوض من الجلود على رب السلم
للسلم اليه والقول قوله فيه ايمينه وعلى المسلم اليه اليه اذ لا يبيد على ما يقول رب السلم اذ القول قول
القابض ضمنا كان أو سنا اه **تجوز** من شرائط صحة السلم ان يكون الاجل شهرا فاكثرا ولو كان الاجل
اقل من شهر لا يصح قل في الدور وشرط صحته بيان الجنس والتوقع والصفة والقدر والاجل وأقله
شهر وقدر رأس المال في الصكيلي والوزني والعدي المتقرب ومكان ابقاء ما حمله مؤنة والا يوفيه
حيث شاء اه والله تعالى اعلم **مسئلت** فيمن أسلم لغيره دراهم مائة في مائة رأس من الغنم
هل يجوز هذه السلم أم لا **الجواب** لا يجوز قل في الملتقى ولا في الحيوان وأطرافه ولا في جلوده
عددا وفي شرح القدوري لا يجوز السلم في الحيوان اه والله تعالى اعلم **مسئلت** في رجل أسلم

مطلب أقر كذا بانه قبض
كذا في كذا من الخنطة

مطلب أسلم في جلود لم يبين
طولها ولا عرضها

مطلب من شرائط صحة
السلم أن يكون الاجل
شهرافا أكثر

مطلب لا يجوز السلم في
الحيوان

مطلب أسلم في زيت ولم
يبي وصفه لا يصح

خمسين ريالاً بحمد باقي ثلاثين جرة من الزيت الى تسعين يوماً ولم يبين وصف الزيت هل من الادنى أو الاعلى ولا مكان الايقاف فهل لا يصح هذا السلم فالجواب انه لا يصح قال في الخلاصة السلم جائز في جميع ما يكال أو يوزن مما لا ينقطع من أيدي الناس من مثل الحنطة والشعير والسمسم والزيت والسمين والفسل والزعفران والفسك والعنبر وما أشبه ذلك اذا بين الكيل أو الوزن والصنعة والاجل وكذا كل ما يكال من الحنطة والورد والياحين الباسية وكذا الحديد والصفير والراسص والنحاس اه والله تعالى اعلم **سئلت** هل يجوز السلم في النعم فالجواب انه لا يجوز السلم فيه ولا في الزيت والذبيس انظر التنقيح والله تعالى اعلم **سئلت** هل يجوز لرب السلم التصرف في السلم فيه قبل قبضه فالجواب لا يجوز له ذلك قال في التنقيح ولا يجوز التصرف في السلم اليه في رأس المال ولا لرب السلم في السلم فيه قبل قبضه بغير وشركة ومراصة وتولية ولو بين عليه حتى لو وهبه منه كان اثمًا اذا قبل اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن اسلم دراهم في حنطة جديدة قبل وجودها هل يصح فالجواب انه لا يصح قال في الدر المختار ولا في حنطة جديدة قبل حدوثها لانها منقطعة في الحال وكونها موجودة فوق العقد الى وقت الحمل يرفع وكسرها في الحلول شرط فتح وفي الجوهره اعم في حنطة جديدة أو في ذرة جديدة لم يحز لانه لا يدري أ يكون في تلك السنة شيء أم لا فيقات به وعابه فما يكتب في وثيقة السلم من قوله جديد عامه مفسده أي قبل وجود الجديد أم بعده فيصح كالأجنبي اه والله تعالى اعلم **سئلت** هل يشترط في صحة السلم قبض رأس المال قبل الافتراق فالجواب نعم قال في الدرر وبق من الشروط قبض رأس المال قبل الافتراق بأبدانه ما فان ناماً أو سارافراً مضافاً أو كثر ولو دخل ليخرج الدراهم ان توارى عن السلم اليه بطل وان بحيث يراه لا وهو شرط بقائه على الصحة لا شرط انعقاده بوصفها فينصفه جميعاً ثم يبطل بالافتراق بلا قبض اه والله تعالى اعلم **سئلت** في السلم في الليمون هل يصح فالجواب نعم يصح السلم فيه عدد الاذ كرت شرائطه كافي فتاوى ابن نجيم ونقده في جملة الفتاوى **في ثمانية** شرائط السلم سبعة عشر مرتبة في رأس المال وهي بيان جنسه ونوعه وصفته وقدره ونقده وقبضه قبل الافتراق وأحد عشر في السلم فيه وهي الاربعة الاولى بيان مكان ايقافه وأجله وعدم انقطاعه وكونه مما يتعين بالتبين وكونه مضبوطاً بالوصف كالأجناس الاربعة المكيال والموزن والعدد والمقارب وواحد يرجع الى العقد وهو وكونه باناً ليس فيه خيار شرط وواحد بالنظر للبذل وهو عدم قبول احدي عنى الربا للبذل اه من اخ **سئلت** هل يبطل الاجل بموت المسلم اليه فالجواب نعم يبطل بموته فيؤخذ من تركه حالاً قال في الخاتمة والاجل شرط لجواز السلم عندنا وأدناه شهر وهو المختار ولا يبطل الاجل بموت رب السلم ويبطل بموت المسلم اليه حتى يؤخذ السلم من تركه حالاً **في ثمانية** شرائط السلم هي أن يكون موجوداً من وقت العقد الى وقت حمل الاجل لا انقطاع في البين والانقطاع أن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه في ذلك المصير ولا يعتبر الوجود في البيوت ثم قال بعد كلام وان أسلم في غير المنقطع ثم انقطع بعد حلول الاجل يخير رب السلم ان شاء فسخ السلم وأخذ رأس المال وان شاء انتظر حتى يجيء أو أنه اه والله تعالى اعلم **سئلت** في هبة رب السلم المسلم فيه السلم اليه هل تجوز فالجواب لا تجوز ويكون ذلك اثمًا للسلم قال في الخاتمة رب السلم اذا وهب المسلم فيه من السلم اليه كانت اثمًا للسلم ويلزمه رد رأس المال وكذا لو أقر المسلم اليه من نصف السلم وقبل المسلم اليه تكلموا فيه قال أبو نصر رحمه الله تعالى يبطل السلم في النصف ويبقى في النصف كالمشتري شيئاً فوهب نصفه من البائع قبل القبض وقبل البائع كان ذلك اثمًا في النصف بنصف الثمن اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن اسلم دراهم في حنطة شرط أن تكون تلك الحنطة من حنطة قرية مخصوصة كالأوبة أو غريان هل لا يجوز هذا

مطلب لا يجوز السلم في النعم ولا في الرب
مطلب لا يجوز لرب السلم التصرف في السلم فيه قبل القبض
مطلب أسلم في حنطة جديدة قبل حدوثها لا يصح

مطلب يشترط في السلم قبض رأس المال قبل الافتراق
مطلب في السلم في الليمون
مطلب شرائط السلم سبعة عشر

مطلب يبطل الاجل بموت المسلم اليه

مطلب لا تجوز هبة رب السلم المسلم فيه السلم اليه

مطلب أسلم في حنطة قرية مخصوصة لا يجوز

السلم فالحق أن لا يجوز قل ضيخان رحمه الله تعالى رجل أسلم في طعام قرية بعيم أو مصر بعينه كان قد أسلم في طعام ولاية نحو خراسان وما وراء النهر كان جائراً أه والله تعالى أعلم

باب القرض

سئلت هل يجوز استقرض الخبز وزناً فالحق أن نعم قال في الدر المختار فيصع استقرض الدراهم والدنانير وكذا كل ما ياكل أو يوزن أو يذمه تقارياً فصع استقرض جوز وبض وكاغ عددًا ولحم وزناً وخبز وزناً وعددًا كما سيجي أه قوله كما سيجي أي في باب الرابح قال ويستقرض الخبز وزناً وعددًا عند محمد وعليه لفتوى ابن ملك واستحسنه الكمال واختاره المصنف تبسيرا أه والله تعالى أعلم

سئلت عن رجل أسلم مقرض من آخر طعة أو ما استهلكه فصار في ذمته ثم اشتراه من المقرض بدراهم حاله دفعها له فهل يجوز هذا لشراء فالحق أن نعم يجوز والحكمة هذه أن لا يشتريه بدراهم

مؤجلة ولا يجوز قل في الدر المختار في شراء المستقرض الفرض ولو فاعا من المقرض بدراهم مقبوضة

فلو ترقى قبل قبضها بطل لأنه افتراق عن دين رازية أه والله تعالى أعلم سئلت فيمن أقرض غيره دراهم إلى أجل فهل لا يكون الاجل لازماً له المطالبة قبله فالحق أن نعم قال في البرازية ويجوز تأجيل كل دين ويلزم إلا القرض فإنه لا يلزم أه وفي نتيجة الفتوى وتأجيل القرض باطل سواء كان

التأجيل في القرض أو بعده ما أقرض وفيها ما ترجته في هذه الصورة إذا أجله إلى أجل معلوم هل يقدر على أخذه قبل حلول الاجل الجواب نعم والله تعالى أعلم سئلت عن رجل أقرض آخر مقداراً من

الربال المجيدي وقدر واجه به ثلاثين قرشاً ثم رده المستقرض له مثل المقدار الذي استقرضه منه بعد أن

رل إلى عشرين قرشاً فامتنع المقرض من قبوله وطالب منه صرفها على ستمائة ثلاثين قرشاً فهل ليس له ذلك فالحق أن العلي ليس له الامتناع من قبول مثل ما دفع كافي البهجة عن المجموعة الجديدة وفي

نتيجة الفتوى مانعه والمقبوض على وجه القرض مضمون بمثله أه وفيها نقلاً عن جامع الفصولين والواجب في القرض رد المثل أه وفي رد المختار لو كانت الدراهم فضتها مالصة أو غالبة كالربال لشرى

في زماننا فالواجب رد مثله أو كان في بلدة أخرى لأن غنية الفضة لا تبطل بالكساد ولا بالرخس أو

الغلاء قال ويدل عليه ما قدمناه من كافي الحاكم من أنه لا ينظر إلى غلاء الدرهم ولا إلى رخسها

أه والله تعالى أعلم سئلت عن في ذمته حنطة من وجه فرض طال به ربهما فلم توجد عنده

فاشتراها بدراهم واقتراها قبل قبضها هل لا يجوز هذا البيع فالحق أن نعم لا يجوز هذا البيع والحكمة هذه

لأنه افتراق عن دين بدين وهو لا يجوز وكذا من في ذمته ولوس فاشترى بدراهم مؤجلة لا يجوز للمعلمة

المذكورة والمسألة في الخيرية والبرازية والله تعالى أعلم سئلت فيمن استقرض فلوساً راحة

وكسدت في الحكم فالحق أن نعم عليه مثله كسدة عند الامام الأعظم ولا يقرم قيمتها وقال أبو

يوسف عليه قيمتها يوم القبض والفتوى عي قول أبي يوسف كأنقله الكفوى والله تعالى أعلم سئلت

في رجل دفع لآخر دراهم ثم لما طلبها من المدفوع له قل انك وهبتها له وقال المدفوع انما أقرض ولاينة

واحد منهما ما في الحكم فالحق أن نعم عليه في ذلك بيمينه أه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل أقرض رجلاً مالاً على أن يكتب له إلى بلد كذا فأتى أخذه في ذلك البلد شريكاً أو صدقة ففعل فحكم هذا القرض فالحق أن نعم عليه

حكمه الفساد والحكمة قل في الردة لا عن الفتح وفي الفتوى الصغرى وغيرها أن كان السفيج مشروطاً

في القرض فهو حرام والقرض بهذا الشرط فاسد وصورة الشرط كافي الواقعات رجل أقرض رجلاً مالاً على أن يكتب له به إلى بلد كذا فإنه لا يجوز وأن أقرضه بلا شرط وكتب جاز وكذا لو قال اكتب

مطلب يجوز استقرض الخبز ونحوه

مطلب يحرم وزشراء المستقرض القرض بدراهم مقبوضة

مطلب الاجل في القرض غير لازم

مطلب الواجب في القرض رد المثل

مطلب اشترى ما في ذمته من طعام القرض بدراهم واقتراها قبل قبضها

مطلب استقرض فلوساً ورجعة فكسدت عليه قيمتها يوم القبض

مطلب قل الدافع اهما قرص والمدفوع اليه اهما هبة فالقول للادفع

مطلب في السفينة والبولصة

لي سقجة الى موضع كذ على أن أعطيكم هنا فلا خبير فيه وروى عن ابن عباس ذلك ألا ترى انه لو
فضاه أحسن مما عنيه لا يكره اذ لم يكن مشروطا قلوا بما جعل ذلك عند عدم الشرط اذ لم يكن فيه عرف
طاعه فان كان يعرف ان ذلك يفعله كذلك فلا اه ذكره في آخر الحوالة وفي الدر من القرض مانصه
وفي الخلاصة القرض بالشرط حرام والشرط لغو بان يقرض على أن يكتب به لي بذلك البولي دينه
وفي الاشياء كل قرض جزئها حرام فذكره لارنهم سبكي المراهون باذن الراهن اه قوله بان يقرض الخ
هذا يسمى الاق بوايصة قال في الدرر وكره السقجة بضم السين وفتح التاء تعرب سقته وهو شيء يحكم
ويسمى هذا القرض به لاحكام امره وصورته ان يدفع الى باخر مبلغا اقراضا يدفعه الى صدقه في بلد آخر
يستفيد به سقوط حطر الطريق وفي الخاتمة وتكره السقجة الا بان يستقرض مطاعا يوفي بعد ذلك في
الدين من غير شرط وقوله كل قرض جزئها حرام أي اذا كان مشروطا وفي الذخيرة وان يكن
الذفع مشروطا في القرض ففي قول الكرخي لا بأس به اه وقوله فذكره لارنهم الخ الذي في الاشياء يكره
لارنهم الاتساع بالرهن الا باذن الراهن اه سألني في هذا وهو الموافق لما سئل كره المصنف في
قول كذب الراهن وقال في المغ هناك وعن عبد الله بن محمد بن أسلم السمرقندي وكان من كبار علماء
سمرقند أنه لا يحل له أن ينتفع بشيء منه بوجه من الوجوه وان أذن له الراهن لأنه أذن له في الرأبائه
يستوفي دينه كما لا ينبغي له المتفعة فضلا فتكون ربا وهذا أمر عظيم اه من الرد في قول في ما أبرك كلام هذا
السيد على انفس وان مالف كلام كثيرين فنه وجيه قوي المدرك فينبغي للأوف من لذي يحتاط لدينه أن
لا يعيل عنه ولا يحدد السلامة في ترك الشبهات والله تعالى أعلم

باب الرب

واعلم في وفقى الله تعالى وإياك ان الربا محترم كتابا وسنة واجماعا فمن استخفه فقد كفر وقد ورد في ذم
آكل الربا من الاحاديث ما لا يحصى فنه ان الله آكل الربا موكاه وكتبه وشاهد به كلهم في الامنة سواء
ومنها أنه صلى الله عليه وسلم رأى ليلة الاسراء رجلا يسبح في نهر من دم بلغم الحجارة فقال ما هذا يا جبريل
قال هذا مثل آكل الربا اه من حواشي الصاوي على الجلالين في قول في وقد كثروا شاع في زماننا هذا من
ألف وثلاثمائة وعشانية هجرية وقبل هذا الزمان بمدة طائفة تهاطى الربا حتى صار كذا على علم ورجح
استباحه كثير من الناس بسبب كثرة تعاظمه وجهاته هم فيجب على ولي الامر السعي في ابطاله ورفع
من بلاد الاسلام ما ورد فيه من الوعيد الشديد لدى لم يرد في غيره ألا ترى قوله تعالى فان لم تعملوا باذنوا
بعراب من لله ورسوله ومن يكون محاربا لله ورسوله فن أين يفلح أو ينجح أو يرى خيرا فلا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم انا لله وانا اليه راجعون والله تعالى أعلم في سئل عن متولى أوقف أعطى
دراهم الوقف لآخره ثمرة ثلاث عشرة سنة فهل لا يجوز ذلك ان يكون ربا فاجواب انه لا يجوز
ذلك بوجه من الوجوه اذ هو ربا محض محترم الكتاب والسنة والاجماع سواء فيه الوقف واليتم وغيرها
والوارد فيه من عظم الانم وقبح الجرم لا يكاد يضبط بعد ولا يحصر بحدود فيه عن ابن عباس في قال يقال
لا تكل الرباخذ الا حلك العرب ولا عبرة بمن أصله الله تعالى فتعاضد على منافع الوقت اذا كانت لدرهم درهم
الوقف على القول بجواز وقفها فنه قياس فسد في عاية المبانيه بحيث لا راحة فيه للمساواة فاده في الخيرية
هنا ومن المعام المقرر ان القياس انما صار اليه اذ لم يجد نص وحكمة الربا فيها نصوص وقعية واجماع
فلا مساع للاجتهاد فيها أصلا في وسئل في الخيرية في رجل اشترى حنطة في سبيلها بعضها محصود
وبعضها غير محصود وحنطة خالصة هل يصح فأجاب لا يصح كاهر ترحبه في البحر فسل عن الحواوي على
كل حال من أحوال ثلاث جهل مقدار الحنطة التي في سبيلها وعلم انها مساوية لحنطة الخم أو أقل

مصاب كل قرض جزئها
فوه حرام

مطلب لا يحل للرهن أن
يسفع بشيء منه بوجه من
الوجوه

مطلب في ان الربا محترم كتابا
وسنة واجماعا ومن استخفه
كافر

مطلب فيما ورد في ذم الربا
مطلب في ان الربا شاع في
وقتنا

مطلب في تحريم الربا في حق
الوقف واليتم وغيرها

مطلب في حديث ابن عباس
في آكل الربا

لأول الحاصل **سئل** في دمي أخذ من ذممة خمسة قروش ونصف فادفعه له لا أن يقر شين زعم
منها لزوم الربح هل يلزمه أم لا وعليه اذ ما زاد على رأس ماله فاجاب ما زاد على ما أخذ منهار بالخص
فعلها اذ به باجبع الاثمة بل واحد باجبع الاثمة بل باجبع كل الامم **سئل** عن وصي أيتام عقد مراعاة
مع ذممين فهل اذ دفعه له ويتبعه بغيره مأملة يكون راجعاً كان الرجوع فيه فاجاب بانهم باجبع مطلقاً
سواء كان في مال يقيم أو غيره لا طلاق النصوص الواردة في تحريمه والوعيد لئلا يعل ولا عبرة بما شذفا
خلف النصوص من ردود خفا ولونعلق قائله بأكتاف السماء **سئل** في صرف القطع بالقرش الاسدية
فاجاب هو راجع لم يمتد ادلا وزنا فلهزم موجه من رد البدلين وجوب التعزير لا ركن المكالمية التي
اذن الله تعالى فيها بالحرب وذا نفي أخذها ما قصه وجب عليه ضمان مثله فبرده ويسترد ما دفع والقول
قوله بيمينه لان القول قول لقابض ضمينا كان أو أميناً ه والله تعالى أعلم **سئل** عن بيع القمع
بالشعر من متفاض لاهل يجوز فاجوب نعم اذا حصل التقاض في الحال قال من لا مسكين فيجوز
بيع الشعر بالشعر من متفاض لا يدايد لا نسبة ه والله تعالى أعلم **سئل** عن باع فلو ساعته او نقد
أحد هاهنا فلو ساعته او نقد الآخر فهل يصح هذا البيع فاجوب يجوز هذا البيع والحالة هذه قل في الدر
باع فلو ساعته او أيدراهم أو يدنا بغير فان نقد أحد هاهنا جاز وان نفرد بل قبض أحد هاهنا يجوز ه والله تعالى
أعلم **سئل** عن مسلم في دار الحرب عامل حر يباير بافتخذه منه مبيعاً وافرأ على وجه الزباهل يحرم
عليه ذلك أم لا فاجوب لا يحرم عليه ذلك عند ما دام لا عظم وصاحبه الامام محمد بن عبد الله لا ياتي
أي يوسف رحم الله تعالى الجميع قل في الكتزولارياين المسلم والحري ثمة قال شارحه من لا مسكين
خلاف لابي يوسف ولشافعي وانما قيد بقوله ثمة لانه لو دخل دارا حربي بأمان فباع منه مسلم درهمين
لا يجوز اتفاقاً ه وكتب المحقق أبو السعد قوله ولا ريبا بين المسلم والحري ثمة ولو بعده فاسد بقوله عليه
السلام لا ريبا بين المسلم والحري في دار الحرب رواه مكحول عني وكذا اذا باع منه مئنة أو خراً أو قاصراً
وأخذ المال فهو حرم لان ماله مباح فيعمل برضاه بان كان بالاغدر وحكم من أسلم في دار الحرب ولم يهاجر
كحربي فله السلم الزباهل خلافاً له لان ماله غير معصوم ولو هاجر اليه ثم عاد اليهم لم يجز الزباهل لكونه
أحرز ماله بدارنا فكان من أهل دار الاسلام بحرم الجوهره قال والحاصل ان الزباهل الا في خمس
لاولى السيد مع عبده الثانية شريكاً للمفاوضة الثالثة شريكاً للعنان الرابعة المسلم مع الحري ثمة
الخامسة المسلم مع الذي أسلم بدار الحرب ولم يهاجر ثم قل **سئل** في حل الزباهل المسلم مع الحري ليس
على اطلاقه بل مقيد بـ اذا كانت الزيادة ينالها المسلم ولا ريبا يشمل مالو كان الزائد من جهة المسلم بحرم
عن الفتح ه قل المحقق ابن عابدين يدل على انه ليس على اطلاقه ما في السير الكبير وشرحه حيث قل
واذا دخل المسلم دار الحرب بأمان فلا بأس أن يأخذ منهم أموالهم بطيب بأي وجهه كان لانه ان
أخذ لم يباح على وجه عرى عن الفساد فيكون ذلك طيباً له والاسير والمستأنس سواء حتى لو باعهم درهما
بدرهمين أو باعهم مئنة بدرهمين أو أخذ منهم بطريق القمار فذلك كله طيب له قل فانظر كيف جعل
موضوع المسألة الاخذ من أموالهم رضاهم فعمل ان المراد من الزباهل القمار في كلامهم ما كان على هذا
الوجه وان كان اللفظ عاماً لان الحكم بدور مع علته غالباً ه وقوله الثانية شريكاً للمفاوضة عبارة الدر
ولارياين من مفاوضين وشريك عتاً اذا تابعا من مالها أي مال الشركة ه وكتب عليه المحقق ابن عابدين
قوله اذا تباعد من مال الشركة الظاهر ان المراد كان كل من البدلين من مال الشركة أمالوا شترى
أحد هاهنا درهمين من مال الشركة بدرهم من ماله مثلاً فقد حصل للشترى زيادة وهي حصة شريكه من
الدرهم الزائد للاعوض وهو عين الزباهل ه والله تعالى أعلم **سئل** العلامة الحانوتي عن بيع
الذهب بالملوس نسبة **سئل** فاجاب بـ بانه يجوز اذا قبض أحد البدلين في البزايقة لو اشترى مائة فلس

طالب في وصي أيتام عقد
رايحة بغير معاملة

طالب في تعزير متركب
ما

طالب يجوز بيع التمتع
شعيرة متفاضلا اذا حصل
قباض في الحال
لم باع فلو ساعته او نقد
نقد فقط

طالب في معاملة المسلم في
الحرب أهل الحرب
يا

باب الزباهل الا في خمس

طالب في تقييد حلية الزباهل
الحربي

طلب في بيع الذهب
لوس نسبة

بدرهم يكفى التقاض من أحد الجانبين قال ومثله ما لو باع فضة أو ذهباً بفلوس كافى الجوع عن المحط قال فلا يتغير بقاء فتاوى قارى الهداية من أنه لا يجوز بيع الفلوس إلى أجل يذهب أو فضة لقولهم لا يجوز الإسلام موزون في موزون إلا إذا كان السلم فيه مبيعاً كزعفران والفلوس غير مبيعة بل صارت أثماناً أه وأجاب ابن عابدين عن قارى الهداية بأن كلامه محمول على ما لا يميز بين أحد البدلين فلا يخالف ما في البرازية والله تعالى أعلم

(باب الصرف)

هو بيع الثمن بالثمن جنساً بجنس أو بغير جنس كذهب بفضة والمراد بالثمن ما خلق للتمتع ومنه المصوغ فيبيع المصوغ بالمصوغ أو بآلة قد صرف ويشترط لجوازه التماثل أى التساوى وزناً وقياساً قبل الافتراق إن اتحد جنساً وإن اختلفا جودة وصفاً وغوياً لم يتجانسا بشرط التقاض قبل الافتراق لحكمة النساء بفتح النون وهو التأخير فالوباع النقيض أحدهما بالآخر جزاً أو بفصل وتفاضل في المجلس صح وانعوضان لا يتعينان حتى لو استقرضا فاذن قبل افتراقهما أو مسكماً أشار إليه في العقود أدباً مثله جاز والاصل فيه قوله عليه السلام الذهب بالذهب والفضة بالفضة إلى أن قال مثلاً لا يبيد إذا اختلفت هذه الاصناف فيبيعوا كيف شئتم إذا كلن يدايدروا مسلم وأحد آخر كافى شرح العيني على الكثر فهذه مقدمة يفهم منها كثير من مسائل هذا الباب فلنحفظ **سئل** عن بيع الفضة بالذهب مع التفاضل كان باع رطلين من الفضة بربع رطل من الذهب هل يجوز **الجواب** أنه يجوز بشرط التقاض في المجلس قال الكفاوى نادى عن الهداية وإن باع الذهب بالفضة جاز التفاضل لعدم المجانسة ووجب التقاض لقوله عليه السلام الذهب بالورق وبالآهـاء وهـاء فإن افتراق قبل قبض العوضين أو أحدهما يبطل العقد لفوات الشرط وهو القبض والله تعالى أعلم **سئل** عن صرف الريال من الفضة قطع صغيرة منها كما هو جارى في بلادنا كثيراً في أحد البدلين فضل إذا وزن العمل مع البدل الآخر التناقض شئ من العروض أو فلوس الخاص هل يجوز هذا الصرف والحالة هذه أم لا **الجواب** نعم يجوز والحالة هذه قال في رد المحتار فعلى الهداية مانعه ولو باع فضة بفضة أو ذهباً بذهب ومع أحدهما شئ آخر تبلغ قيمته باقي الفضة جزاً للبيع من غير كراهة وإن لم تبلغ قيم الكراهة لم يكن له قيمة كخصاصة وكف من تراب لا يجوز البيع لتحقيق الرابطة لا بدالة لا بقابلية معوض فتكون ربا أه قال وصرح في الإيضاح بأن الكراهة قول محمد وأما أبو حنيفة فقال لا بأس وفي المحيط أعان كراهة محمد خوفاً من أن يافسه الناس ويستعملوه فيما لا يجوز وقبل لأنهم ما يشر الحيلة لا سقاط الربا أه والله تعالى أعلم **سئل** عن العينة المنهى عنها ما هي وما قال الفقهاء فيها **الجواب** أن مشايخنا اختلفوا في تفسيرها قال بعضهم بتفسيرها أن يأتى الرجل المحتاج إلى آخر ويستقرضه عشرة دراهم ولا يرغب المقرض في الأقراض طمعاً في فضل لا يناله بالقرض فيقول لا أقرضك ولكن أبيعك هذه الثوب إن شئت باني عشر درهم أو قيمته في السوق عشرة لبيعه في السوق بعشرة فيرضى به المستقرض فيبيعه كذلك فيحصل الرب الثوب درهمان ولا شترى قرض عشرة وقل بعضهم هي أن يذللها بينهما بالتأخير مع المقرض ثوبه من المستقرض باني عشر درهما ويسلمه إليه ثم يبيعه المستقرض من الثالث بعشرة ويسلمه إليه ثم يبيعه الثالث من صاحبه وهو المقرض بعشرة ويسلمه إليه ويأخذ منه العشرة ويدفعها للمستقرض فيحصل للمستقرض عشرة ولصاحب الثوب عليه اثني عشر درهما كذا في المحيط وعن أبي يوسف العينة جائزة أجور من عملها كذا في مختار الفتاوى هندية وقال محمد هذا البيع في قاي كأمثال الجبال ذميمة اخترعه أكلة الربا أه وقال عليه السلام **إذا** **تبايعتم بالعين واتبعتم أذناب البقر** للتم وظهر عليكم عقوقكم كافى الرد وفي الدر المختار من الكفاية مانعه

مطلب في ما يشترط في الصرف

مطلب الاصل في الصرف حديث الذهب بالذهب الخ

مطلب في بيع الفضة بالذهب

مطلب في صرف الريال من الفضة قطع صغيرة منها

مطلب في بيان العينة

مطلب في حديث إذا تبايعتم بالعين

أمر الأصل كقوله ببيع العينة أي ببيع العين بالرجع نسبة لبيعها المستقرض بأقل لم يقضى دينه احترامه
أكله إلّا باؤه مكره مذكور مشرعاً فيه من الأعراض عن مكره الأقرض ففعل الكفيل ذلك فابيع
للكفيل وزيادة الرجع عليه لأنه العاقد ولا شيء على الأمر لأنه ما ضمن الخسران أو تركه كقول غيره وذلك
باطل اهـ وكتب المحقق ابن عابدين قوله وهو مكره أي عند محمد وبخبر في المسألة قال في الفتح وقال
أهـ يحلف لا يكره هذا البيع لأنه فعله كثير من الصحابة وجدوا على ذلك ولم يعد ذكره من الرابح حتى لو باع
كثيرة بألف يجوز ولا يكره وقال محمد هذا البيع في قولي كأمثال الجبال ذمهم اختاره أكله إلّا باؤه
ذمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إذا ابتاعتم بالعين واتبعتم أذناب البقر ذلتم وظهور عليكم عدوكم أي
اشتغلت بالحرث عن الجهاد وفي رواية سأل عليكم شراركم فيبدعوا خياركم فلا يستجاب لكم وقيل إن
والعينة فأنه العينة ثم قال في الفتح ما أصله أن الذي يقع في قولي أنه إن فعلت صورة يرد فيه إلى الساع
جميع ما أخرجه أو بعضه كعود الثوب إليه في الصورة المارة وكعود الحصة في صورة أقرض الحصة عشر
فذكره يعني تخريفاً فإن لم يعد كما إذا باعه المدين في السوق فلا كراهة فيه بل خلاف الأولى فإن الأجل
قابلة قسطاً من الثمن والقرض غير واجب عليه دائماً بل هو مندوب وما لم ترجع إليه العين التي خرجت منه
لا يسمى ببيع العينة لأنه من العين المسترجعة العين مطلقاً ولا فكل ببيع العينة اهـ وأقره في البحر
والزهري والشمس بنبلانية وهو ظاهر وجهه السيد أبو السعود محل قول أبي يوسف وحل قول محمد والحديث
على صورة العود اهـ وحاصل صورة الثوب المارة أن الأصل يقول للكفيل اشتتر من اثنين نوعاً من
الاشترى ثم به فابيعه البائع من ذلك ومنه أنت فعلت فبأن الكفيل إلى تاجر فطالب منه أقرض وطلب
التاجر منه الرجوع ويخاف من الرجوع فيبيعه للتاجر ثوباً يساوي عشرة مثلاً بمئة خمسة عشر نسبة لبيعه هو في
السوق بمئة مثلاً فيحصل له المئنة ويحب عليه للبائع خمسة عشر إلى أجل وحاصل صورة عود الثوب
إليه أن يشتريه للتاجر من مشتريين ويدفع الثمن إليه ليدفعه إلى المشتري الأول وأنما لم يشتريه من المشتري
لأول تخروفاً عن شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن والله تعالى أعلم

باب الحوالة

سئلت فيمن عليه دين زيد فأحاله به على عمرو وقبل عمر والحوالة ثم مات مضافاً فهو يرجع المحال على
الأصل فالجواب نعم كما أفق بذلك في الخبرية ونص ما فيها في سؤال في المحال إذا تولى من احتال عليه
المال هل له أن يرجعه على الأصل أفقونا ولكم الثوب الجزيل جواب نعم له الرجوع على المحيل الذي
هو في ابتداء الدين أصل لأنه انما رضى هذا النقل بشرط وصول الدين إليه من جهة المحال عليه بدلالة الحال
وهي فوق دلالة المقال وقد فاته ذلك فيرجع عليه بهنالك اهـ وفي الأثر المختار ولا يرجع المحال على المحيل
إلا بالتوى بالقصر وعدها لك المال لأن رآه مقيدة بسلامة حقه وقيد في البحر بأن لا يكون المحيل
هو المحال عليه ثانياً ما في الذخيرة رجل أحال رجلاً له عليه دين على رجل ثم إن المحال عليه أحاله على الذي
عليه الأصل يرى المحال عليه الأول فإن توى المال على الذي عليه الأصل لا يعود إلى المحال عليه الأول اهـ
وهو معنى التوى بأحد أمرين أن يحمد المحال عليه الحوالة ويحلف ولا ينفقه له أي المحال والمحيل فقول له أي
أكل منهما كما في الفتح أو يموت المحال عليه مفسداً بغير عين ودين وكفيل ولا يلهي أو بان فلسه لحاكم وظاهر
كلهم متوناً وشروطاً تصحج قول الإمام ونقل تصحيحه العلامة قاسم اهـ مع مزيد من حاشي ابن
عابدين رحمه الله تعالى اهـ والله تعالى أعلم بتبسيط الحوالة تنقل الدين من ذمة إلى ذمة وتصح في الدين لافي
العين برضى المحال وهو رب الدين ويرضى المحال عليه وهو الذي يقبل الحوالة ولا يشترط فيه رضى المحيل
حتى لو أحال الدين رجل آخر وأداه بعت الحوالة ولا يرجع على المحيل إذا لم تكن الحوالة بأسرها فإن كانت

مطالب لا يرجع المحال على
المحيل إلا بالتوى

مطالب يصدق التوى بأحد
أمرين

قوله ولا يشترط فيه رضى المحيل
خ فالوهابية ومن دون

ان يرضى المحيل بعبادة ونحو ذلك
في المحتال لا غير بمصراته

مطلب من شرط الحوالة

قبول المحتال عليه

مطلب اذا مات المحتال عليه

بأن يأخذ المال من تركته

مطلب اذا مات المحتال عليه

وعليه ديون

مطلب اذا غاب المحتال عليه

مطلب اللوصى أن يحتال

بمال البتيم اذا كان الثاني

أملاً

مطلب اذا استحق المبيع

تبطل الحوالة

مطلب زعم المحتال عليه ان

المال كان عن ميتة

مطلب احتل على ان له

الرجوع على المحيل متى شاء

صح

مطلب غرماء المحيل

يتخاصمون على المحتال عليه

مطلب الحوالة نوعان مطلقه

ومقيدة

الحوالة منه فشرط رضاء ضروري وبعبارة المحيل وهو المدين من الدين بقبول الحوالة من المحتال له
والمحال عليه اي لا يرجع ايد الا بتأوى وقد تقدم بيانه فاحفظه والله تعالى أعلم **سئلت** عن له دين على
آخر قال له عني شخص فقبل المحتال الحوالة ولم يقبلها المحتال عليه فهل للمحتال أن يطلب دينه من المحيل
فالجواب نعم لان الحوالة لم تتم لان من شرطها قبول المحتال عليه كما مر والله تعالى أعلم **سئلت**
في الحوالة الصحيحة اذا مات المحتال عليه عن تركته في الدين وترى هل لرب الدين أن يستوفي دينه من تركته
فالجواب نعم كما في الفتاوى المهدية والله تعالى أعلم **سئلت** اذا مات المحتال عليه وعليه ديون لاتفى
بها تركته فخاص المحل الغرماء فأخذ البعض من دينه فهل له الرجوع بما بقي له على المحيل فالجواب نعم
به الرجوع عليه بما بقي له كما في الخبرية والله تعالى أعلم **سئلت** هل تصح الحوالة في غيبة المحتال له
فالجواب لا تصح في غيبته الا ان يقبل له الحوالة فصولي كما في الحاشية والله تعالى أعلم **سئلت**
اذا غاب المحتال عليه فلم يدر مكانه لعسرة وفقره فهل لرب الدين الرجوع على المحيل والحالة هذه فالجواب
ما نقده العلامة الكفوي وهذا نصه رجل أحال دينه على رجل فغاب المحتال عليه من المبادي بحيث لا يدرى
أين هو لعسرة وعجزه فأراد أن يرجع بحقه على المحيل ليس له ذلك وما لم يثبت موته لم يكن له أن يرجع عليه
بالدين اهـ من رجلواهر الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** هل للوصى أن يحتال بمال البتيم فالجواب
نعم له ذلك ان كان الثاني أملاً من الاول وان كان مثله لا يجوز فاده في النجاسة في كتاب الوصايا والله تعالى
أعلم **سئلت** عن بائع أحال رجلاً لثمن على المشتري فأذاه للمشتري فاستحق المبيع من يد المشتري فعلى
من يرجع فالجواب انه مخير بين الرجوع على البائع والرجوع على القابض منه وهو المحتال قال في
البرازية ولو كان أدى الثمن الى المحتال فهو بالخيار لا يرجع على البائع المحيل وان شاء يرجع على المحتال
اقتضى اهـ ونقل الكفوي عن جواهر الفتاوى ما نصه ولو استحق المبيع تبطل الحوالة عند علمائنا بالذات
اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن المحيل اذا غاب فزعم المحتال عليه ان مالاً للمحتال على المحيل كان عن ميتة
أو دم هل تصح دعوته حتى لو ثبت ذلك بالميتة بغير من المال فالجواب لا تصح دعوته وان برهن على
ذلك كما في البرازية من أواخر الكذالة والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له دين على آخر فأحاله به على
ثالث فقبل الحوالة على شرط أن يرجع على المحيل متى شاء هل تصح هذه الحوالة ويكون المحال مخيراً
لطلب فالجواب نعم قال في جملة الفتاوى وكذلك اذا أحال عليه على ان المحتال له متى شاء يرجع على
المحيل فهو جائز وللحالة له الخيار يرجع على أيهما شاء اهـ معز بالأحكام وفي الحاشية رجل له على
رجل مال فقال الطالب للمدين أحلفي على عليك على فلان على انك صامت لذلك ففعل فهو جائز وله أن
يؤخذ بالمال أي ما شاء لانه لما شرط الصيام على المحيل فقد جعل الحوالة كماله لان الحوالة بشرط عدم إبراء
المحيل كقالة اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن عليه دين فأحال الدائن به على مدينه لا يأخذه منه فأخذ
منه البعض ومات المحيل وعليه ديون فهل يختص المحتال بباقي على المحتال عليه فلا يشاركه فيه غرماء المحيل
أولا يختص به أجيبوا فتوى وافر جواباً فالجواب ان غرماء المحيل يتخاصمون فعلى المحتال عليه ولا يسلم
للمحتال الا ما قبض قبيل الموت فان ما على المحتال عليه بقي على ملك المحيل كما في التفتيح وفيه أيضاً ما نصه
اعلم ان الحوالة نوعان مطلقه ومقيدة والمقيدة أن يقيد هابدين له عليه أو ودعة أو عين في يده أو غصب
أو نحوه والمطقة أن يرسلها ولا يقيد بها أو احد مما ذكر سواء كان له دين على المحيل عليه أو عنده عين له
أولاً بان قبضها متبرعاً والكل جائز الا انه في المقيدة وكيل بالذم وفي المطلقه متبرع وحكم المطقة أن لا ينقطع
حق المحيل من الدين أو العين وللحالة عليه الرجوع على المحيل بعد أدائه ان كانت برصاً وان كان الدين
مؤجلاً في حق المحيل تأجل في حق المحتال عليه ولا يحل بموت المحيل ويحل بموت المحتال عليه وحكم المقيدة
انه لا يملك المحيل مطالبة المحتال عليه من الدين أو العين لتعق حق المحتال على مثال الرهن بخلاف المطقة

فانهم لا تبطل بأخذ ما عليه من الدين أو عنده من الدين ولومات المحيل قبل قبض المحتال كان الدين والدين
المحتال به ما بين غرمائه بالخصص اسكونه مال المحيل ولم يثبت عليه الاستيفاء لغيره لان المحتال لم يعمل كنهها
لأنه لم يثبت على الدين من غير من هو عليه وانما وجب به الدين في ذمة المحتال عليه مع بقاء دين المحيل بخلاف
الرهن لانه ثبت عليه بالاستيفاء فانخص به المهر من بعد موت الرهن مدينون بخلاف الماطقة لبراءة المحيل
وصار المحتال من غرماء المحتال عليه واذا قسم الدين بين غرماء المحيل لا يرجع احتمال على الحال عليه بحصة
الغرماء لاستحقاق الدين الذي كان عليه وعساه في البصروا هو قوله بخلاف الماطقة ان قوله قبله ولومات
المحيل بل قبل قبض المحتال الخاص بالمقيدة وهو صريح عبارة الدر المختار وبطل عليه قوله كان الدين والدين
المحتال به ما بين غرمائه فقوله المحتال به ما دليل على ان المراد به المقيدة بتقريره قوله لانه مال المحيل وكذا
قوله لاستحقاق الدين فانه لا يظهر اثر استحقاق الدين في الماطقة لانها لا تقيد بدين ولا عين وكذا قول
الولوالجبة ولومات المحيل وعليه ديون تخصص غرماءه فيما على المحتال عليه ولا يسلم للتمتع بالامانة قبل
الموت لان ما على المحتال عليه بقي على ملك المحيل الخ فهذا التعليل دليل على ان المراد المقيدة وفي الجوهر
وأما اذا كانت مطلقة فلا تبطل بحال من الاحوال ولا تفتق فيها مطالبة المحيل عن الحال عليه الا ان
يؤدى فان أدى سقط ما عليه فصاعدا ولو تبين براءة المحتال عليه من دين المحيل لا تبطل أيضا ولو ان المحتال أبرأ
ذمة الحال عليه من الدين مع الارباء الخ والخاص ان الحوالة المطلقة تبرع كالمهر واذا اكل الحال عليه مدينون
للمحيل لا تقيد بدينه ولذا اكل للمحيل مطالبة به قبل الاداء فلا تبطل بدينه دين المحيل بين غرمائه لان
المحتال لم يبق من غرمائه بل صار من غرماء الحال عليه كالمهر عن البصروا هذا كله دليل على ان الماطقة
لا تبطل بموت المحيل بل تبقى مطالبة المحتال على المحتال عليه وان أخذ منه دين المحيل وقسم بين غرمائه
وهذا جار على القواعد الفقهية في البرازية والخلاصة مشكل اه بحررقة وفي الوقائع المصرية لا خينا
الشيخ العباسي حفظه الله تعالى ما نصه (سئل) في رجل عليه دين لشخص فاحاله به على شخص آخر مدين
للمحيل وقبل المحتال والمحال عليه الحوالة ثم بعد مدة مات المحيل وقبض المحتال الدين من الحال عليه وقبض
منه أيضا زيادة على الدين المذكور وعلى المحيل ديون للناس فهل لا يكون لهم مطالبة المحتال بالانفاضة
زائد على دينه **جوابه** لا يكون المحتال اسوة لغرماء المحيل حيث لم تكن الحوالة مقيدة بدين خاص
ولا تبطل الحوالة المضافة بموت المحيل بخلاف المقيدة فكان المحتال من غرماء الحال عليه لا من غرماء المحيل
فله مطالبة الحال عليه بجميع دينه وبثبت للمحال عليه من ماله من ماله من دين الحوالة التي تركها المحيل اذا كانت
برضاه لعمد بطلانها بالموت كما يستفاد من تنقيح الحامدية أوّل الحوالة ويصير الحال عليه اسوة لغرماء المحيل
بمثل ما اذا من دين الحوالة وما بدقه من الدين للمحيل تركه عنه فيخصص غرماء المحيل بقدر ما دفعه
بالحوالة ولا دخل لما دفعه الى المحتال زائد على ما أحيل به عليه فالحال عليه لا لغرماء المحيل الرجوع به على
المحتال حيث لا مانع اه **وكتب** الشيخ العباسي المذكور على حاشية وقائمة ما نصه قوله حيث لم تكن
الحوالة الخ هذا هو الموافق لما حرره في تنقيح الحامدية من أوّل الحوالة وان خالف نفسه في حاشية وقد اختلف
في حال اسوة لغرماء المحيل في الماطقة كالمقيدة فراجعهما اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن محيل
أدعى على محال بأن أحلت على فلان لتقبض في ماله كذا فأجابته الحال بانك أحلتني عليه بدين لي عليك
وقبضت ذلك منه لنفسه فلا حق لك علي والمحيل يشكر الدين ويقول اني أحلته بمعنى وكلته فمن يكون
القول قوله **الجواب** ما في الدر المختار وهذا نصه وان قال المحيل للمحال أحلتك على فلان بمعنى
وكلته لتقبض في فقال المحال بل بل أحلتني بدين لي عليك فاقول للمحيل لا تمنعك ولو نظ الحوالة يستعمل
في الوكالة اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يشترط في صحة الحوالة حضور الحال عليه بحالها
الجواب ان حضوره ليس بشرط وانما الشرط قبوله حين علمهم انما في الحاشية قوله تعالى أعلم **سئلت**

مطلب قال المحيل أحلتك
بمعنى وكلتك فقال المحال
أحلتني بدين لي عليك

مطلب حضور الحال عليه
بجانب الحوالة ليس بشرط
بل الشرط قبوله حين علمه

عن باع جمل بالالف قرش وأحال دائنه على المشتري بالالف ثم رد الجمل على بائعه ببيع بقضائه القاضي
 قل أن يقبض المحال بالالف من المشتري المحال عليه فهل تبطل الحوالة حينئذ فالجواب أنها لا تبطل
 في الدرر عازر بالاشياء مانعه رد المبيع ببيع بقضائه فتصح في حق الكل الا في مسألتين احدهما
 لو أحال البائع بالفن ثم رد المبيع ببيع بقضائه لم تبطل الحوالة اهـ ذل المحقق ابن عابد بن رحمه الله تعالى
 صورة المسألة كما في الذخيرة باع عبدا من رجل بالالف درهم ثم إن البائع أحال غريمه على المشتري
 حوالة مقيدة بالفن فبات العبد قبل القبض حتى سقط الثمن أو رد العبد بختيار روية أو بختيار شرط
 أو خيار عيب قبل القبض أو بصدقه لا تبطل الحوالة استحسننا اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** هل
 تصح الحوالة على من لا دين عليه للحميل فالجواب نعم تصح لأن الحوالة قد تكون بدون دين
 على المحال عليه كذا في المغن وغيره اهـ من التفتيح وفيه عن الخاتبة ولو أبرأ المحال له الحميل عما كان على
 الحميل أو وهد به منه لا يصح وفيه عن التنوير ولو ترك الحميل قبض دين الحوالة لم يصح اهـ والله تعالى أعلم
سئلت عن باع عبدا لأحال فتم اشتراط قبض المحال عليه الحوالة وكذا المحال ثم نقض لا للمبتاعان
 لبيع هل تنسخ الحوالة والحالة هذه فالجواب إن مثل هذا السؤال رفع لقارئ الهداية فأجاب
 عنه بقوله القابلة صحيحة ولا تنسخ الحوالة ولو لم يكن المحال عليه دفع المبلغ ثم يرجع على الحميل اهـ والله تعالى
 أعلم **سئلت** عن رجل عليمدين فأحال دائنه على مدينين له من غير أن يقيد الحوالة بالدين وقبل
 الكل الحوالة فهل للحميل بصدقه هذه الحوالة مطالبة المحال عليه بالدين فالجواب نعم له ذلك ففي
 الفتاوى الانقروية نقـ لا عن خزائن الاكل مانعه ولو كان للحميل دين على المحال عليه فأحاله مطلقا ولم
 يشترط في الحوالة أن يطالبه بماعية فالحوالة جائزة ودين الحميل بحاله وله أن يطالبه به بخلاف ما لو قيده به اهـ
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن أحال دائنه على رجل له عنده ألف وديعة فهاكت الوديعة في يد المودع
 بالفتح فهل تبطل الحوالة فالجواب نعم وإذا كانت الحوالة مقيدة بألف هي وديعة في يد المحال عليه
 أو غصب فهاكت الوديعة أو استحققت تبطل الحوالة ويعد الدين على الحميل ولو هلك المقتصوب في يد
 المحال عليه لا تبطل الحوالة وكذلك لو قال المودع ضاعت الوديعة وحلف على ذلك بطلت الحوالة وإن
 استحققت الوديعة أو استحققت الغصب بطلت الحوالة نقـ له الانقروى عن التتارخانية والله تعالى أعلم
سئلت في الحوالة على زيد ثم على عمرو هل تكون الثانية نقضا للاولى فالجواب نعم كما في الخاتبة
 والله تعالى أعلم **سئلت** فيما إذا مات المحال عليه فقال المحال أنه مات مفسا قبل أدائه الدين وقال الحميل
 مات مليا فن يكون القول قوله فالجواب إن القول قول المحال بيمينه ولا يقبل قول الحميل أنه مات مليا
 فكان له أن يرجع على المدينين بدنه أفاده فاضيفان والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في رجل عليه
 دين لرجل وله كفيل به فأحال الكفيل رب الدين على رجل فقيل المحال عليه الحوالة هل يبرأ الاصيل والكفيل
 أو أحدهما فقط فالجواب انه يبرأ كل منهما الا ان يشترط اطالب براءة الكفيل خاصة فيتمتد لا يبرأ
 لاصيل أفاده الانقروى عن الخاتبة (فروع) احتال على ان يؤديه من غن دار الحميل وقد كان أمره بالبيع
 حتى جازت الحوالة لا يجبر المحتال عليه على الاداء قبل البيع ويجبر على البيع إن كان البيع مشروطا في
 الحوالة كافي الزهن ولو احتال على رجل على أن المحتال بالخيار فهو حائر وكذا إن أحاله على أنه متى شاء يرجع
 على الحميل جاز ويرجع على أيهما شاء الحوالة إذا كانت فاسدة وقد أذى المحتال عليه المال فهو بالخيار إن
 شاء رجوع على القابض وإن شاء على الحميل الكل من فتاوى الانقروى والله تعالى أعلم **سئلت**
 في رجل أحال دائنه على رجلين وحصل القبول من الكل فهل له مطالبة كل بالكل أو بالنصف
 فالجواب انه يطالب كلاهما بالنصف ففي نتيجة الفتاوى ولو كان لرجل على رجل ألف درهم فأحال
 هاهنا على رجلين فله أن يأخذ كل واحد منهما بمائة مائة مائة أو أضاقا الحوالة في جميع ذلك المال إضافة على

مطلب أحال البائع بالفن
 ثم رد ببيع لم تبطل الحوالة

مطلب تصح الحوالة على
 من لا دين عليه للحميل

مطلب الحوالة لا تبطل
 بالاقالة في البيع

مطلب أحاله على من له عنده
 وديعة فهاكت بطلت
 الحوالة

مطلب أحاله على زيد ثم على
 عمرو بطلت الاولى
 مطلب اختلاف في موت
 المحال عليه مفسا
 مطلب في حالة الكفيل
 لرب الدين

مطلب احتال على ان يؤدى
 من غن دار الحميل

مطلب في الاحالة على اثنين

مطالب في توضيح الحوالة
المطلقة

مطلب على المحيل والمحال
فسخ الحوالة

مطلب كنبيل النفس اذا
عجز لا يلزمه الدين

مطالب لا تجوز ككفالة المراهق

مطلب المعرفة ليس كفيلة

السواء فينقسم عليهم انقسام على السواء اه معز بالأسوط والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في محيل قال لدائمه أحلتك على مديوني فلان ولم يقل على أن يعطيك من ديني الذي عليه هل تكون الحوالة مطلقة أو تنقيد بذلك الدين وما هي المطابقة وضعها لنا فالجواب ان الحوالة المذكورة مطلقة وترضى المطابقة أن يحيل على رجل للمحيل عليه دين أو لم يكن ويقول للمطالب أحلتك بالالف التي لك على علي هذا الرجل ولم يقل من المال لدى عليه وهذا النوع من الحوالة وجب راءة المحيل عن دين الصالح الا ان يملك المال على المحتال عليه فيعود الدين الى ذمة المحيل وهلاكه بأحد وجهين تقدم وأزيدك في الجواب توضيح المقيدة فأقول صورتهما كما في الخاتمة أيضا أن يكون للمحيل مال عند المحتال عليه من ودعة أو غصب أو عليه دين فقل أحلت المطالب عليك بالالف التي له على علي أن تؤدبهم من المال الذي لي عليك وإذا قبل المحتال عليه برئ المحيل عن دين الصالح فان كانت الحوالة مقيدة بالالف التي له على المحتال عليه فان المحتال عليه مفسدا أو جحد المحال عليه الحوالة وحذف ولم يكن للمحيل ولا للمحتال له دين على الحوالة بطلت الحوالة وعاد دين الصالح على المحيل وكذا اذا فاسد القاضي المحتال عليه عند هوان وان كانت الحوالة مقيدة بودعة كانت عند المحتال عليه وهلكت الودعة أو استحقت بطلت الحوالة ويعود الدين على المحيل وتغاير في الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عن المحيل والمحتال هل يمكن نقض الحوالة وقضها فالجواب نعم قل في نتيجة الفتاوى والمحيل والمحتال كان النقص والنقص ببرأ المحتال عليه اه ومثله في الخاتمة والله تعالى أعلم

كتاب الكفالة

سئلت في الكفيل بالنفس اذا عجز عن احضار المكفول فيه فهل يلزمه الدين فالجواب لا يلزمه الدين والمسألة في قرى الهداية ونص السؤال والجواب هكذا (سئل) عن شخص ضمن وجهه وبدن شخص لا خير بين عليه ليضمره له فهل اذا عجز عن احضاره يلزمه دين أجاب لا يلزمه الا احضاره ان قدر عليه وان عجز لا يلزمه المال الا ان يقول قال لم أحضره فعلى ما عليه من الدين اه وهو سئل أيضا اذا أرم شخص نفسه أن يقوم عن شخص بما عليه من الدين لشخص بغير ذكر كفالة أو غا أشهد على نفسه انه لترم أن يقوم عنه هل يلزمه أجاب الالتزام كالكفالة بل كل لفظ يدل على اللزوم كالكفالة كقوله على ما عليه أو على أن أؤدى لك ما عليه أو التزم لك بما عليه وقبل المطالب اه والله تعالى أعلم **سئلت** في كفالة المراهق هل تجوز فالجواب انها لا تجوز قال في التنوير وأهلها من هو أهل للتبرع قال شارحه الحاصفي فلا تنفذ من نجون وصي اه وفي لتجمع عن الدخيرة ولو كان لرجل قبل رجل مال فأدخل المطلوب ابنه في كفالة ذلك المال وقدر اهق ولم يبلغ الحلم كان باطلا فلا يتوقف على اجازة الغير اذا بلغ لانه لا يجزى له حال وقوعها فاذا بلغ وأقر بكفالة قبل البلوغ وقراره باطل لانه أقر بكفالة باطلا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع لرجل جلا فقال المشتري لرجل كان حاضرا أتعرف هذا البائع فقال أعرفه وان ظهر ان الجمل مسروق مسكت لك البائع لتأخذ حقه منه ثم بعد ان تسامه المشتري بأما ظهر انه مسروق فهل بذلك يكون كفيلة فالجواب لا يكون بذلك كفيلة الا لانه ليس من ألفاظ الكفالة قال في المنعرج باع من رجل شيئا بغير رجل وسلم لعين وغاب المشتري لا يجب على المعرف شيء وهو الصحيح وهو رواية الاصل وذكره شيخنا في عمدة القضاة عن المعرف والصحيح ظاهر الرواية اه معز بالجواهر الفتاوى قال المحقق ابن عابدس وفي فتاوى الحنفى في ضمنه قول ملخصه فيما اذا تعهد بأن يحضر المال المتأخر على فلان وقال لا تعرفوا المال الامني وجوبه للإسلامة المقدسة بان هذا التعهد وعبدان يحضره ومثل هذا ليس من ألفاظ الكفالة وقوله بعد لا تعرفوا المال الامني يحتمل

المعنى لذكر كوروذ كروان لفظ المعرفة لا يوجب الضمان في قوله أنا ضامن بعمرته اه والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت هل تبطل الكفالة بعوت الكفيل فالحجواب انها لا تبطل بعوته فلو لم الدين أخذ منه
 من تركته ان كان له تركه وكانت الكفالة ثابتة بمرعاه والمساللة في كثير من الكتب المعتبرة والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت في جماعة انكسرت عليهم أموال أميرية فضيقت عليهم شيخ القبيلة وأراد حبسهم فقام بذلك
 جماعة كانوا حاضرين والتزموا به ووزعوه على بعضهم ودفعوه ثم أرادوا الرجوع على الجماعة المنكسرة
 عليهم المال فهل ليس لهم ذلك فالحجواب ليس لهم ذلك حيث كان بدون أمرهم والمساللة في الوقائع
 المصرية والله تعالى أعلم ❊ سئلت فيمن اشتري ساعة فقال له آخرتها ترها فقلت لا تخسر فيها وإن
 خسرت فيها فالحجواب ان على فاشترها فخر فيها فهل لا يلزمه الخسران المذكور أجيبوا وتزوجوا
 فالحجواب انه لا يلزمه الخسران والحالة هذه والمساللة في الخبرة قال سئل في دلال قال لا تخسر هذا
 بكذا وان خسرت فلي فاشترها فخر هل يصح ويلزمه الخسران أم لا أجاب لا تصح ولا يلزمه الخسران
 فقد صرح في البرازية بأنه لو قال بايع فلان على ان ما أصابك من خسران فعلي لم يصح وقد ذكره في البصر
 في شرح قوله وما غصبك فلان فعلي فافلا عنها ومثله في كثير من الكتب اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت
 فيمن أمر غيره لينفق عليه ولم يصرح بالرجوع عليه ففعل ذلك التبر ففعل له الرجوع على الأمر
 فالحجواب نعم له الرجوع قال في البرازية أمر غيره بأن ينفق عليه أو يقضي دينه ففعل بجمع بالشرط
 الرجوع ولو لم يعرض هبة أو أطعم عن كفارتي أو أدركت ما لي أو حب لفلان على ألف لا يرجع بالشرط
 الرجوع اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت فيمن قال لا تخران تقاضيت دينك من فلان ولم يعطك فأنما
 ضامن فأت قبيل أن يتقاضاه هل يبطل الضمان فالحجواب نعم يبطل الضمان والحالة هذه
 قال في جامع الفتاوى لو قال ان تقاضيتني ولم يعطك فأنما ضامن فأت قبيل أن يتقاضاه بطل الضمان ولو
 قال ان يجزئ غريمك عن الاداء فهو على فالجزم يظهر بالحس ان حبسه ولم يؤذ لم الكفيل اه والله
 تعالى أعلم ❊ سئلت هل يصح التوقيت في الكفالة حتى لو قال أنا كفيل بنفس فلان الى
 تمام هذا الشهر تنتهي الكفالة بانتهاه الشهر أم لا فالحجواب يصح توقيعه اقل فاضحان ولو قال
 أنا كفيل بنفس فلان من هذا اليوم الى عشرة أيام بصير كفيل في الحال واذا مضت العشرة لا يبقى كفيل
 في قولهم لا نه وقت الكفالة بعشرة أيام والكفالة بحماية قبل التوقيت اه وفيها أيضا ولو قال كفالت بنفس
 فلان أو مال فلان من هذه الساعة الى شهر تنتهي الكفالة بخمسة أشهر بلا خلاف اه والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت ما تقولكم فيمن ادعى على آخر ما لا بسبب الكفالة التولم يبين ان ذلك المال بأي سبب كان هل
 تقبل هذه الدعوى فالحجواب انها لا تقبل قال في نتيجة الفتاوى نقلا عن العمدة ادعى ما لا بسبب
 الكفالة لا بد من بيمان المال انه بأي سبب فينظر رآه هل يصح الكفالة به أم لا فان الكفالة بنفسه المراء
 اذا لم تذكر مدة مملومة لا تصح الآن بقول ما عشت أو ما دمت في نكاحه اه والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت فيمن ادعى على كفيل دينه فقال الكفيل ان الاصيل اذالك دينك والاصيل غائب فأقام
 الكفيل بنفسه على ذلك هل تقبل والحالة هذه فالحجواب نعم تقبل قال في نتيجة مانصه لو طالب
 رب الدين الكفيل بالدين فقال الكفيل المديون اذاه والمديون غائب فأقام الكفيل بنفسه على اداء المديون
 تقبل وينتصب الكفيل خصم المديون لانه لا يمكنه دفع ريب المال الا بهذا فينتصب خصم اعنه اه معزيا
 لاسان الحكام والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن الكفيل هل له مطالبة المكفول قبل اداء الدين
 فالحجواب ليس له ذلك تنقل الكفوى عن مجمع الفتاوى مانصه وليس للكفيل أن يطالب المال قبل
 اداء الدين اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت في الكفيل اذا ادعى المال وأراد الرجوع والطالب غائب فقال
 المكفول عنه كان هذا المال من ربا أو من خمار أو كان عن دم أو ميتة وأراد اقامة البيعة بذلك على الكفيل

مطلب لا تجوز الكفالة
بالامانة
مطلب اشتري بالاكفول
كل في صاحبه
مطالب كفول ثلاثة معاً
في ألف

مطلب في الكفالة بالاجرة
مطالب اذا مات الكفيل
بالنفس لا يقووم وارثه
مقامه

مطلب في الكفالة في
الوديعة

مطلب قال ان وافيتك به
غدا فانا بريء من المال

مطلب قال ان لم يعطك
فلان مالك فلي

مطلب قال ابعت الدين مع
غلامي

هل تقبل بينته ويقضى له فالحق لا تقبل بينته ويؤمر بأداء المال الى الكفيل ويقال له اطاب
خصلتك وخاصة انظر الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عن الكفالة الامانة هل تجوز فالحق
انها لا تجوز قال في جامع الفتاوى ولا تجوز الكفالة بشئ من الامانات وان استأجرها به مذكور من هي في
يده لا يلزم الكفيل بشئ اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجلين اشتريا سائمة على أن كلا منهما كفيل
عن صاحبه في الحديك في ذلك فالحق جواب كافي الخاتمة ان للطالب أن يأخذ أيهما شاء بجميع المال اه
تنبيه في ثلاثة كفول ما بال ألف يطالب كل واحد بثلاث الاف وان كفولوا على التمتع فبطلت كل واحدة
بالألف اه كنوى عن الهابة وفيه وان مات أي الكفيل والكفول عنه فالصالح يأخذه من أي الترتين
شاء لان دينه ثابت على كل واحد منهما كافي حال الحياة اه وفيه ايضا وان كفول ولم يذ كر الاجل يجب على
الكفيل كما وجب على الأصمير حالاً أو مؤجلاً اه وفيه رجل أمر رجلاً بأن يكفل عنه لرجل بألف
درهم فكفل ثم ان المطلوب دفع الاف الى الكفيل ولم يدفع الكفيل الى الطالب وأراد المطلوب أن يسترد
المال من الكفيل ان آذاه على وجه القضاء فليس له أن يسترد لانه انما وجب للكفيل عليه بعد عقد الكفالة
وان آذاه على وجه الرسالة فله أن يسترد لانه أمين في الاداء اه وفيه وان أبرأ الطالب الأصمير أو آخر
عنه برئ الكفيل وتأخر عنه اه وفيه أيضاً تجوز الكفالة بالاجرة في جميع الاجارات في عاجلها
وأجلها لان الاجرة وان لم تجب بالعقد فبالسبب الموجب قد وجد والكفالة بعد وجود السبب
محصنة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الكفيل بالنفس اذا مات هل يقوم وارثه بمقامه فيلزم
باحضار المكنول فيه فالحق جواب لا يقوم مقامه بل تبطل الكفالة بموت الكفيل بالنفس كما تبطل بموت
المكنول ولا تبطل بموت الطالب في الصحيح وقد نظم ذلك ابن وهبان بقوله

وموت كفيل النفس والنفس مهدر * وفي موت رب الحق قيل ويندر

قال شارحها سيدي حسن الشرنبلالي وأشار بانفهوم من كفاءة النفس الى لزوم المطالبة في تركة
الكفيل بالمال بعد موته حالاً ولا ترجع الورثة على المكنول عنه حتى يحل الاجل في المؤجلة خلافاً لغيره
قال والنفس بالجر عطاء على كفيل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الكفالة في الوديعة هل تصح
فالحق جواب لا تصح قال في الخاتمة رجل كفيل بدين في يد رجل فهو على وجهين ان كانت الدين امانة
في يده كالوديعة والعارية وأما وال المضاربة والشركة والبضاعة والعين المستأجرة وما كان في معناه
لا تصح الكفالة به وان كانت الدين مضروبة على صاحب اليد كالغصب والمبيع يبيع فاسد والمقروض
على سوم الثمراء ونحو ذلك تصح به الكفالة فيجب على الكفيل تسليمه مادام قائماً واذا هلك كان عليه
قيمة وكذا الوادي رجل عبد أي يدرج وكفول رجل بالعبادات العبد فاقام المدعي البيعة ان العبد كان له
وقضى القاضي له بذلك كان له ان يأخذ الكفيل بقيمة العبد اه **وفروع** في كفول رجل عن رجل
بمال فقال الكفيل لا اكفول له ان وافيتك بنفسه غدا فانا بريء من المال فواءه جاز وبرئ عن المال لم يكن
لتعامل ولو قال الكفيل بالنفس ان لم أوف به غدا فلي ما أقر به المطلوب فلم يوافق به غدا فاقتر المطلب ان
له عليه خمسة مائة كان لكفيل صمنا لم يوافق هذا لما لو قال ان لم أوف به غدا فانا صمنا من
أدعت عليه فلم يوافق به غدا فادعى الطالب عليه ما لا يلزمه المال وكذا لو قال ان لم أوف به غدا فانا أدعت
عليه فهو على فلم يوافق به غدا فادعى عليه ما لا يلزمه (رجل) قال ان لم يعطك فلان مالك فهو على تقاضاه
الطالب فلم يعطه الطالب سائمة تقاضاه لم الكفيل استحساناً لم الرجل قال لا تخرب بايع فلان فاقابته
فهو على فقال الطالب بعد ذلك بيعت منه متاعاً بألف درهم وصدقه المشتري وكذبهما الكفيل كان
القول قول الطالب والمطلوب استحساناً الكل من الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال مدونه
ابعت الدين مع غلامي فبعته معه فضاغ في يد الغلام هل يضيع على المدين أو على الدائن فالحق جواب

انه يصح بيع على المديون قبل في الغزاية قال المديون ابعت بالدين مع غلاي أو غلامك أو ابني أو ابنتك
 فتمصل فصاع في يد رسول قبل الوصول ضمن الدين وضاع من المديون لانه رسالة فلا يتم الا اذا قبل
 الوصول بخلاف قوله ادفع الدين الى غلاي أو غلامك أو ابني أو ابنتك لانه وكلته فتم القبض بوصوله الى
 الوكيل اه والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل خاف من ظلم أن يأخذ ماله فاختفى في بيته فقال
 له رجل اخرج ولا تخف وراخذ منك الظالم فهو على قول يصح هذا الصنع ان فالجواب نعم يصح
 والمسألة في الخيرية حيث قال في جواب سؤال مثل هذا نعم يصح ويلزم القائل وهي مسألة المتون العبر
 عنها بقولهم وما غصبك فلان فعلى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مات مغسلا وعليه دين فضمنه
 ولده بعد موته فهل لا تصح هذه الصنع اه **الجواب** نعم لا تصح لتصرح بهم بعد صحة الكفالة ولو
 من الوارث عن ميت مفلس اسقوط الدين بذلك والله تعالى أعلم **سئلت** عن كفالة غن ما بيع
 فاسد اهل لا تصح فالجواب انها لا تصح قال في الخيرية بطلانها بفساد البيع بفساد الكفالة
 فلا يلزم على الاصيل رد المبيع نفسه ان كان موجودا أو رد مثله ان كان هالكا أو مستهلكا لغيره
 فظاهر به عدم ليدن المكفول به على الاصيل فلا ضمان على الكفيل اه والله تعالى أعلم **سئلت** في
 كفيل يدين وهب له الطالب الدين المكفول به هل تصح هذه الهبة فالجواب نعم تصح هذه الهبة
 قال في رد المحتار لو وهب الدين لكفيل صح ورجع به على الاصيل اه وقال ايضا الكفيل يصح أن
 يكفله عند الطالب ككفيل آخر بالمال المكفول به فاذا أدى الاصل الى الطالب لم يرجع به على
 الاصيل بل يرجع به على الكفيل الاول فان أدى اليه يرجع الاول على الاصيل لو انكفله بالامر نص
 عليه في كافي الحاكم وذكره بعد هذا بأوراق ان هبة الدين لكفيل تحتاج الى القبول اه والله تعالى
 أعلم **سئلت** في الكفيل بالنفس اذا غاب المكفول فيه ولم يدرك مكانه هل يطالب به فالجواب
 ما في التنوير وهو هو هذا فان غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب به ان ثبت ذلك بتصدق الطالب أو بيعة أقامها
 الكفيل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن كفيل بالنفس اشترط عليه الطالب تسليم المكفول
 في مجلس القاضى هل يلزمه ذلك ولا يبرأ بتسليمه في غيره فالجواب انه يلزمه ذلك قال في التنوير
 ولو شرط تسليمه في مجلس القاضى سلمه فيه ولم يجز في غيره اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز
 الكفالة على جسد فالجواب ما في جامع الفتاوى وهذا نصه اذا كفل على جعل جاز الضمان وبطل
 الجسد ان لم يكن مشروطا في أصل الضمان وان كان الجسد مشروطا في أصل الضمان بطل الجسد
 والضمان اه بصرفه والله تعالى أعلم **سئلت** هل تصح الكفالة مع جهالة المكفول له ككفالة
 من يريد السفر من بلاده الى بلد آخر فالجواب انها لا تصح قال في التنوير ولا تصح مع جهالة
 المكفول عنه الخ ولا بجهالة المكفول له اه ثم رأيت في فتاوى الشيخ العباسي المصري الموسومة
 بالفتاوى المهدية في الوقائع المصرية مانعه من سؤال محقق امرأة اقتضى الامر سفرها الى بلاد الافرنج
 في مركب اذا راجل فقيدها بالهواء وصحة بدنها وقد بلغها أن زوجها مديون يمكن منعه من السفر معها
 بموجب سند عليه ودعاوى فرفضت المرأة المذكورة حقه عقارها في محل حكمه الكائن بشبراخيت كندرية
 وأخذت الحرية مع هاز زوجها وعند التوجه أقامت طلوكي لا وأذنت له بالتصرف في ماله من زوجها
 بنهي الامر ونحايه الديون المذكورة واذا كان عند نهاية ذلك يظهر أن زوجها باق عليه دين فظاهرة
 المذكورة التزم وكفالت بدفع الدين المذكور من عقارها المرقوم على يد وكيلها مع جهالة المكفول له
 وعدم القبول فهل هذه الكفالة صحيحة شرعية والرهن على الوجه المذكور صحيح ويمكن التصرف في
 العقار المذكور لو فاء الدين أم لا **جواب** في الكفالة على الوجه المذكور غير صحيحة اذ ركنها الايجاب
 او القبول ومن شروطها عدم جهالة المكفول له وورهن حقه العقار لا يوجب ارتهاا العقار بدون استيفاء

مطلب قال اخرج وما
أخذ منك الظالم فعلى صح

مطلب مات فضمنه ولده

مطلب كفيل في غن ما بيع
فاسدا

مطلب وهب الطالب
الدين لكفيل صح

مطلب غاب المكفول
بنفسه ولم يدرك مكانه

مطلب شرط تسليمه في
المجلس لم

مطلب لا يصح الجسد في
الكفالة

مطلب لا تصح الكفالة
مع جهالة المكفول له

شروط الرهن الشرعية وحيث لم تتحقق الكفالة الشرعية ولا رهن العقار لا يكون لرب المدين مطالبة الزوجه ولا مطالبة وكيله ببيع العقار اه قوله اذركم الايجاب والقبول أى فلا تنهوا بالكفيل وحده ما لم يقبل المكفول به أو اجنى عنه في المحاسن وهذا قول الامام ومحمد رحمه الله تعالى وفي أنفع الوسائل وغيره الفتوى على قولهما اه وقال أبو يوسف ثم يتم بالايجاب وحده فلا تتوقف على القبول وفي الدرر والبرازية وقول الشافعي يقتضى من الرد وقول صاحب الرد أو اجنى عنه في المجلس أى وتتوقف على اجارة الطالب كما صرح به في محل آخر منه والله تعالى أعلم سئلت في رجل عليه ستمائة قرش وكفله فيها ثلاثة رجال دفعه واحدة فهل لا يطالب كل منهم الا بثلث الدين فالحجواب نعم لما في رد المختار الكفيل لو تعدد دلا يلزمه اذ لا بد من ما يخصه كصف الدين لو كان اثنين أو ثلاثة لو ثلاثة ما لم يكملوا على التماثل فيطالب كل واحد بكل المال كما ذكره السرخسي اه والله تعالى أعلم سئلت عن الكفيل بالمال اذا دفع المال الى الطالب هل يثبت له الرجوع على الاصيل فالحجواب ان كان له كفالة بأمره ورجع عليه والا فلا قال في التنوير ولو كفل بأمره ورجع على أذى وان يفترقه لا يرجع اه قل ابن عابدين قوله رجع على أذى نعم ما اذا صالح الكفيل الطالب من الالف بخمسة مائة فترجع به الا بالالف لانه سقط أو براء كأي البصر وقال أيضا ان قوله رجع على أذى مقيد بما اذا دفع ما وجب دفعه على الاصيل فلو كفر عن المستأجر بالاجرة فدفع الكفيل قبل الوجوب لا يرجوع له كأي اجارات البرازية فقلت هو نظيره ما لو أذى الاصيل قبله ففي حاوي الزاهدي الكفيل بأمر الاصيل أذى المال الى الدائن بعد ما أذى الاصيل ولم يعلم به لا يرجع به لانه شيء حكيم فلا فرق فيه بين العلم والجهل اه بل يرجع على الدائن اه كلام ابن عابدين رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم سئلت عن ضمان الدرك هل يصح فالحجواب نعم يصح قال في التنوير وتصح بكفالت عنه بألف وبعالك عليه وبعاليدركك في هذا البيع قال شارحه الملائى ويسمى ضمان الدرك اه أى يضمنه وسكون الرء وهو الرجوع بالنسب عند استحقاق المبيع اه رد وقال في التنوير أيضا ولا يؤخذ ضمان الدرك اذا استحق المبيع قبل الفسخ على المانع بانهم اه والله تعالى أعلم سئلت عن الطالب اذا أبرأ الاصيل من الدين هل يبرأ الكفيل فالحجواب ان الاصيل اذا قبل ابراء أسكت برئ هو وكفيله وان رده بقى المال عليه وفي راء الكفيل بالرد احتجف المشايخ والفقهاء بقول براءة الكفيل ظاهر لان مال الكفيل لا يسقط حقه ببراء الاصيل اذ ليس للطالب الا هو على القول بالالكفة لتضم دقة الى أخرى في المطالبة وكذلك على القول بانضم في الدين لان الاسقاط يتم بالاسقاط ولم يجر دقة الكفيل والمدين رده نصرف على نفسه بقاء الدين لشبهة التملك فارتد ابراء برده في حق نفسه فلا يتعدى الى الكفيل كذا في شرح الوهبية للشرنبلاني وعبارة الناظم هكذا

مطلب كفل ثلاثة في دفعة

مطلب ان كانت الكفالة بالامر رجوع الكفيل والا لا

مطلب كفل بالاجرة ودفع قبل الوجوب لا يرجع مطالب أذى الكفيل بعد الاصيل

مطلب في ضمان الدرك

مطلب أبرأ الطالب الاصيل

ولو أبرأ المدين يبرأ كافل * ولورده تخلف المشايخ يبرر

والله تعالى أعلم سئلت هل يصح تعيق الكفالة بالشرط فالحجواب نعم يصح تعليةها بشرط ملائم كشرط وجوب الحق كل استحق المبيع فعلى الفتن أو كشرط لا يمكن الاستيفاء كان قد مضى زيد وهو مكفول عنه وكشرط تعذره أى لم يضر لاستيفاء كان غائب يد عن المصروف يصح تعليةها بصحوا همت الرجوع أو نزل المطر لانه تعليق الخطر فلا يصح كالمبيع وذلك في الهداية والكافي انه ان علق به تصح الكفالة ويجب المال حالا وهذا هو لان الحكم فيه ان التعيق لا يصح ولا يلزمه المال لان الشرط غير ملائم فصار كالوعلقه بدخول الدار ونحوه مما ليس ملائم نعم لو جعن الاجل الى الكفالة الى هبوب الرجوع ونحوه لا يصح التأجيل ويجب المال حالا أشار اليه بقوله فان جعل أى نحو قوله ان همت الرجوع اجلا في الكفالة تصح الكفالة ويجب المال حالا لان الكفالة لما صح تعليةها لا بشرط لم تبطل بالشرط القاسد

مطلب يصح تعليق الكفالة بشرط ملائم

كالطلاق والعاق وكذلك الكفالة بالنفس يجوز تعليقها بشرط معلوم كالكفالة بالمال في جميع
مذكرنا ولا يجوز تعليقها بشرط غير معلوم ويجوز تأجيله إلى أجل معلوم والجهة التي يسيرة فيه
محققة كالتأجيل إلى القضاة أو يوم الحاج ولا يجوز إلى هبوب الريح أو زول المطر فإن أجله إليه بطل
الأجل ولزمه تسليم النفس حالا من العيني على متن لاكثر والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل
قال للودع بالكسر أن أتلف لاني وديعتك فأناضامن هل يصح هذا **الجواب** نعم **ص** قال الخبير
الرملي في حواشيه على جامع النصولين قد لا عن البرزخية مانصه **قال** للودع أن أتلف المودع وديعتك أو
أكثرها فأناضامن أو أن قتلت أو قتل ابنك خطأ فأناضامن أو أن غصب مالك أحد من هؤلاء القوم
فأناضامن **ص** بخلاف قوله أن غصب مالك ثمانين حيث لا يصح اه وفيه من موضع آخر وكذا لو قال
للمودع لو سحر المودع أو أتلف فعلي جازي بالاجماع وكذا في كل أمانة **ه** والله تعالى أعلم **سئلت** عن
الكفالة بغيره على بأخذ الكفيل هل يصح **الجواب** لا يصح ولو شرط الجعل في صلب العدة **قال** في
جامع النصولين لو كفل على جعل جارية الصمان لا الجمل لو لم يشترط في أصل الصمان ولو شرط الجعل
في أصله بطل الجعل والصمان اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن قل لا تخر ما نلت لك على
الناس فأناضامن هل يصح **ه** الصمان **الجواب** أنه لا يصح هذا الصمان **قال** في جامع الفوائد
مانصه **قال** ما ذاب لك على الناس أو على أحد من الناس فعلي لا يصح لجعل المضمون له وكذا لو قال ما ذاب
لناس أو لأحد من الناس عليك فعلي لم يصح لجعل المضمون له وكذا أن استهلك مالك أحد اه والله تعالى
أعلم **في فوائد** الأولى لو تزوج امرأة ولم يسم لها مهر أو كفل رجل بغير المثل جازت الكفالة بالتجاوز
الكفالة في المسمى وإن دخل في الروح يؤخذ الكفيل بغير المثل وإن طلقها قبل الدخول بها أو حبت
التمعة لا يؤخذ الكفيل بالتمعة (الثانية) لو كفل بالركة بعد وجوبه في الأموال الصاهرة والدائنة
لا يصح (الثالثة) قالت المرأة زوجي يريد أن يغيب نفسه بالتمعة كمال لا يجيبها الحاكم إلى ذلك لانه
لم تجب بعد واستحسن الإمام الثاني أخذ الكفيل بركتها أو غلبه انتوى كذا في الاقتروية والله تعالى
أعلم **سئلت** عن رجل أتى رجل إلى قاض وقال إن لي عليه دعوى فخذني عليه كسفا فهل
يجيبه القاضي لذلك **الجواب** أنه لا يجيبه لذلك بل يباي الدعوى **قال** في الغنية وليس للدعي ولا
للقاضي طلب الكفيل بقوله إن لي عليه دعوى **قال** يباي الدعوى اه ونقله الاقروى والله تعالى أعلم
سئلت هل الكفيل له وهو رب الدين حسن الاصيل والكفيل مع **الجواب** نعم **فقد** نقل
الحق ابن عابد عن الخليل الرمي مانصه المكفول له يمكن من حسن الكفيل والاصل وصي
الكفيل وإن كثروا **اه** وفي الدر المختار قال لو زعم الكفيل لازمه أي لازم هو الاصيل أيضا حتى يتخلصه
وإذا حبسه له حبسه هذا إذا كان بامرهم ولم يكن على الكفيل لمطلوب دين مثله والاولام لازمة ولا
حسن سراج وفي المنظومة المحيية مانصه

لو قال مديوني مائة السمر * وأجل الدين عليه ما استقر

وطلب الكفيل قالوا يلزم * عليه إعطاء كفيل يعلم

لو حبس الكفيل قالوا جازله * إذا أراد حبس من قبل كفه

لانه قد كان دالا جازله * حسن فليجازه بضمه

ثم الكفيل إن عت قبل الاجل * لاشك أن الدين في ذال الخلل

عليه **قالوا** إن آذاه لم يرجع به من قبل ما لتأجيل حل

اه والله تعالى أعلم **سئلت** في امرأة تزوجت رجلا بعد العقد بينهم ما غش أبواب الزوج للزوجة
المهر المسمى وهو كذا ثم مات تزوج منساقا هل للمرأة أخذ مهرها المسمى من الضامن وهو أبو الزوج

مطلب قال إن أتلف فلان
وديعتك فأناضامن صح

مطلب في اشتراط الجعل
في صلب الكفالة

مطلب قل ما ذاب لك على
الناس فعلي لا يصح
مطلب في الكفالة بالهجر

مطلب قال لي عليه دعوى
فخذني عليه كسفا لا يجيبه
قيل بيان الدعوى
مطلب لو لم يباي حسن
الاصيل والكفيل

مطلب ضمن الأب عن ابنة
الكبير لاهر بغير أمره

فالجواب نعم كما أتى بذلك شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى واستدل له الكفوي بقوله ولو كان الابن كبيراً وضمن عنه الاب بغير أمره في حادثة ثم مات الاب وأخذ الصبيان من تركته لم يرجع ورثته بالأجاء اه والله تعالى أعلم

كتاب القضاء

سئلت هل يشترط في صحة الحكم في حقوق العبادتة دعوى صحيحة وهل يشترط لصحة المصرون يكون المتداعيان من بلد القاضي فاجبت نعم يشترط للحكم المذكور تقدم الدعوى المذكورة دون المصرون ولا يشترط كون المتداعيين من بلد القاضي قال أبو السعد المصرون في حوائش من لا مسكين وشروط صحة الحكم أن يكون به مقدم دعوى صحيحة من خصم على خصم ولا يشترط له المصرون بالقضاء بالسواد صحيح ولا يشترط أن يكون المتداعيان من بلد القاضي في غير المقار وكذا في العقار وإن لم يكن في ولايته على الصحيح اه سئلت عن شهادة العدو دعوى دينوية على عدو وعن قضائه عليه فاجبت بانه لا يعتد به في التتوير وشروحه وقد صرح علم وثابان العدو لغائبة بنحو دفع وجرح وقتل ولا بغرامة اه سئلت عن الرشوة والهبة ما الفرق بينهما وهل يحل دفع الرشوة من المضطر فاجبت نعم إن الرشوة ما يهبط به الرجل لغيره ليعينه على أمر من أموره والهبة لا شرط فيها وقد قسموا الرشوة أربعة أقسام قسم حرام على الأخذ والمعطى وهو الرشوة على تقليد القضاء الامنة الثاني ارتضى ليحكم وهو كذلك حرام من الجانبين الثالث أن يدفع المال لغيره ليسوى أمره عند السلطان دفعا للضرر وجلبا للنفع وهو حرام على الأخذ دون الدافع قالوا وحيلة حلها أن يستأجره يوما أو يومين إلى الليل فتصير من دفعه مملوكا ثم يستعمله في الذهاب إلى السلطان في الأمر القلاني الرابع ما يدفع لدفع الخوف على نفسه أو ماله حل لالدافع حرام على الأخذ ومن هذا القسم ما يأخذه الشاعر فائدة نعم لو تعين على رجل لقضاء ولم يزل الأعمال يعطيه هل يحل بذه ينفق أن يحل اه من حوائش أبي السعد المصرون على من لا مسكين سئلت هل للقاضي بيع التركة المستقرقة بالدين دون الورثة فالجواب نعم كما في حوائش الدرر المعققة ابن عابد وغيرهما والله تعالى أعلم سئلت عن متداعيين ليس بينهما ما في الباطن خصومة وعلم القاضي بذلك فهل بينهما فالجواب ما في رد المختار وإذا كان القاضي يعلم أن باطن الأمر ليس كظاهره وأنه لا تنحاصم ولا تنازع في نفس الأمر بين المتداعيين ليس له جمع هذه الدعوى ولا يمتنع القضاء لترتب عليه ولا يصلح الاحتياط لحصول القضاء على ذلك وأما إذا لم يعلم بذور وقته فضاءه ولم يدرى هذائش عمت به البلوى اه من الفتاوى البدرية سئلت عن القاضي إذا أنكر قضاءه وشهد عليه عدلان في الحكم فاجبت نعم عافى البصر لو شهد أنه قضى بكذا وقيل لم أقبل لأن قبل شهادتهم بخلافه دورج في عام الفصولين قول محمد أفساد قضاء الزمان اه (مسألة) فإني قلت ما معنى قوله عليه الصلاة والسلام القضاء ثلاثة أئنان في النار وواحد في الجنة فقلت في بين معناه في فتح القدير بأن من عرف الحق وقضى به فهو في الجنة ومن عرفه ولم يقض به وجار في الحكم فهو في النار ومن لم يعرفه وهو الجاهل وقضى للناس على جهل فهو في النار اه سئلت مراراً عديدة عن حكم القاضي المستوفى لما يطالب فيه شرعاً هل ينقض فاجبت نعم بما في التحريم من أول القضاء لا يجوز نقضه بعد انبراه واستيفاء شرائطه وأحكامه سواء كان متعلقاً به أو مختلفاً به اختلافاً في محل يسوغ فيه الاجتهاد اه سئلت هل للقاضي الجرح على المفتي الفاسق الذي يعلم الناس الخيل ويخطأ بينهم فالجواب نعم قال في لبازية يصح جرحه على المفتي الماخذ وهو الذي يعلم الناس الخيل كاستقاط الزكاة والشهادة والمرأة الردة حتى تبين من زوجها والمكاري الفاسق وهو الذي يتقبل الكراء ولاجل له

مطالب يشترط لصحة الحكم في حقوق العبادتة تقدم الدعوى

مطلب شهادة العدو وقضاؤه لا يعتد به في التتوير وشروحه مطلب في الفرق بين الرشوة والهبة

مطلب من تعين عليه القضاء يحل له إعطاء المال له مطلب لاقاضي بيع التركة المستقرقة بالدين مطلب ليس للقاضي جمع الدعوى إذا علم أن المتداعيين لا تنازع بينهما في الواقع

مطلب أنكر القاضي قضاءه فشهد عليه به

مطلب في حديث القضية ثلاثة

مطلب حكم القاضي لا يجوز نقضه بعد انبراه

مطلب للقاضي أن يمنع المفتي الفاسق

والطبيب الجاهل اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا كان المدعى أو المدعى عليه غائبا مسافة القصر وحضر في أثناء مدة الخمسة عشرة سنة وسكت ثم أراد أن يدعى بعد ذلك فهل لأنه مع دعواه فالحجوب يتم لا تسمع دعواه كافي التكملة عن فتاوى على أفندي والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى عليه دين فأجاب بالبراءة هل للقاضي أن يحمله فالحجوب نعم له أن يحمله إلى ثلاثة أيام إن دلى بسنة حاضرة في المصر كافي البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن قاض قضى بشاهد من قبله ما مع وجود المنع عن ذلك من قبل مولانا السلطان أيده الله تعالى فهل يعتبر حكمه فالحجوب لا يعتبر ولاية مذكورة هذه وقد أفتى بذلك صاحب الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن أجره المحض هل تكون على المدعى فالحجوب إذا لم يكن المرسل إليه ممتزا فلا جرة على المرسل وهو المدعى وإن كان ممتزا فلا جرة عليه بل التمتع والله تعالى أعلم **سئلت** عن المدعى عليه إذا ادعى دفعا هل يهبه القاضي إلى المجلس الثاني فالحجوب كافي الهندية إن القاضي يسأله عن الدفع فإن كان صحيحا أمهله وإن كان فاسدا لا يحمله ولا ينفذ إليه اه معزيا إلى الخانية والله تعالى أعلم **سئلت** هل للقاضي تزويج الصغيرة من نفسه أو من ولده فالحجوب ليس له ذلك قال في الدر المختار من كتاب النكاح ليس للقاضي تزويج الصغيرة من نفسه ولا عن لا تقبل شهادته قال به علم أن فعله حكم وإن عرى عن الدعوى اه وقوله ولا عن لا تقبل شهادته أي كأصوله وإن علوا وفروعهم وان سفلوا وقوله وبه علم الخ أي وليس له أن يحكم لنفسه لأنه في حق نفسه وعيية وكذا لسلطان وقد أفتى ابن نجيم بأن القاضي إذا تزوج ببيعة ارتفع الخلاف فليس الغيرة نقضه وقوله وإن عرى عن الدعوى وأما قولهم شرط تناذ القضاء في المجتمعات أن يصير الحكم حادثة تجري فيه خصومة صحيحة من خصم على خصم فالظاهر أنه محمول على الحكم انقولى أما الفهم فلا يشترط فيه ذلك توفيقا بين كلامهم وكذا القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصومة كما إذا شهدا على خصم بحق ذكر الله وأمر أبيه وجده وقضى بذلك الحق كان قضاءه منسباً به ضمنا وإن لم يكن في حادثة النسب وكذا لو شهدا بأن فلانة زوجة فلان وكانت زوجها فلانا في كذا على خصم منكروا وقضى بتوكيدها كان قضاءه بالزوجية بينهما ونظيره المحكم بشيوت الرضاية في ضمن دعوى الوكالة فأخذه ابن عابدين في الرد والله تعالى أعلم **سئلت** في ميت عن ورثة بعضهم قاصروا بعضهم غائب عن البدولة تركه ووصى هل يجب على ولاية الأمر تحريم هذه التركة في دفتر وتوقيعها فالحجوب أنه لا يجب ذلك على أحد في الفتاوى الهندية فيل كتاب النسخة مانصه لا يجب على ولاية الحكومة الإسلامية خروج جميع تركته ميت مات وفي ورثة قاصروا غائب وحضرها في دفتر وتوقيعها حالامع وجود وصى شرعى في هذه التركة لا قضاء ولا ديانة اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن غاب بعد ما سمع القاضي عليه الشهادة هل يقضى عليه بحال غيابه فالحجوب نعم يقضى عليه بما حينئذ عند الإمام الثاني وهو أرفق بالناس في الخانية مانصه وذكر المحقق إذا غاب المدعى عليه بعد ما سمع القاضي عليه البيعة أو غاب الوكيل بالخصومة بعد قبول البيعة قبل التعديل أو مات الوكيل ثم عدلت تلك البيعة لا يقضى بتلك البيعة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يقضى وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى وهذا أرفق بالناس ولو أقر المدعى عليه ثم غاب فانه يقضى عليه بأقراره في قولهم وإن غاب الوكيل أو مات بعد ما قيمت عليه البيعة ثم حضر الموكل يقضى عليه بتلك البيعة وكذا لو غاب الموكل ثم حضر الوكيل فانه يقضى عليه بتلك البيعة وكذا لو مات المدعى عليه بعد ما أقيمت عليه البيعة يقضى بتلك البيعة على الوارث وكذا لو أقيمت البيعة على أحد الورثة ثم غاب فانه يقضى بتلك البيعة على الوارث الآخر وكذا لو أقيمت البيعة على الصغير ثم نزع الصغير يقضى عليه بتلك البيعة ولا يكلف بإعادة البيعة اه وانما نقلناها إتماما لكثرة فتاواه والله تعالى أعلم **سئلت** هل لا تسمع دعوى أصل الوقت بعد مرور ست وثلاثين سنة حيث لا عدل لساكت فالحجوب نعم لا تسمع بعد هذه المدة

مطلب اذا غاب الخصم وحضر في أثناء المدة لا تسمع دعواه

مطلب قال لي سنة في المصر أهلى إلى ثلاثة أيام

مطلب حكم قبل التعديل لا يعتبر

مطلب في جرة المحضر

مطلب اذا ادعى دفعا صحبا على

مطلب ليس للقاضي

تزويج الصغيرة من نفسه

ولا من ابنه

مطلب قولهم بشرط نفاذ القضاء أن يصير حادثة

محمول على الحكم القولى

مطلب غاب بعد التهمة

عليه هل يقضى عليه

مطلب لا تسمع دعوى الوقت

بعد مرور ست وثلاثين سنة

مطلب ادعى الاقرار في
أنشاء المدة لا يقبل منه

مطلب في عدم سماع الدعوى
لمرور الزمان

مطلب القضاء بالوقف
هل يكون على الناس كافة

مطلب قضى له بالدار فآقر
اب البناء لما ادعى عليه
لا يبطل القضاء بالارض
مطلب طلبت فرض
النفقة على زوجها الفقار
مطلب هل يحبس الوالد
في نفقة ولده

مطلب للبائع حبس
المشتري والمبيع في يده
مطلب تصرف المرأة في
مالها لا يتوقف على اذن
زوجها
مطلب القصاص يجري
على فرائض الله تعالى

مطلب في جواز التقليد

لما نقله الكفوى وغيره وهو في الجمل والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى قراولمعى عليه في أثناء المدة
المسماة من سماع الدعوى هل تقبل فاجواب ان لا تقبل كافي التكملة من الدعوى زاد في المجلة
الا اذا اتي بسند يثبت المدعى عليه أو ختمه ولم يعض من تاريخه مرور مقدار مرور الزمان والله تعالى أعلم
سئلت مراراً عن سماع الدعوى بعد خمسة عشر عاماً **فاجبت** بانها لا تسمع حيث لا عذر
فان القضاء يجوز تخصيصه بالزمان والمكان وبعض الخصومات وقد ثبت نهي مولانا السلطان أمير الله
تعالى عن سماع الدعوى بعد هذه المدة قال في الاشياء القضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان
واسقطناه بعض الخصومات كافي الخلاصة وعلى هذا لو أمر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمسة عشر
سنة لا تسمع ويجب عليه دية على السلطان سماعها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن القضاء
بالوقف هل يكون على الناس كافة فلا تسمع بعده دعوى الكربة فاجواب ر في مسألة اخذت لاف
والصحيح أنه لا يكون على الناس كافة وعلى هذا جرى في نفقة الفتاوى قال ادعى رجل على آخر وقفية
محدد ودفعى له بالدينه ثم ادعى آخر الملك المطلق على المقضى له يقبل بمنزلة الملك المطلق بخلاف العتق
لان قضاء على الناس كافة اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيما لو ادعى دارا وشهد له الشهود
بها وقضى له القاضي بالدار ثم ادعى أن البناء ملك للمدعى عليه هل يبطل القضاء بالارض أيضا
فاجواب كافي فتاوى الاقروى لا يبطل القضاء بالارض للمدعى ولو شهدوا بالارض والبناء نصا
والمسألة بتجملها يبطل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المرأة اذا ادعت أن زوجها فلان الغائب
وطلبت من الحاكم أن يفرض لها نفقة فهل يجيبها الى ذلك فاجواب نعم اذا قامت البينة
على النكاح كافي الخاتمة قال ولا تحتاج المرأة الى إقامة البينة بان الغائب لم يخف لها نفقة اه والله تعالى
أعلم **سئلت** هل يحبس الوالد في نفقة ولده الصغير فاجواب نعم كافي فتاوى الاقروى
في لاعن الزانية والله تعالى أعلم **سئلت** هل البائع حبس المشتري على الثمن والحال ان المبيع في يده
فاجواب نعم كالمؤمن يحبس الزان وان كان الرهن في يده كذا في السراجية والله تعالى أعلم
سئلت في تصرف المرأة في مالها هل لا يتوقف على اذن زوجها فاجواب نعم لا يتوقف عليه
حتى لو أبطل القاضي تصرفها في مالها بدون ان الزوج كان فضاؤه باطلا كافي غلانية والله تعالى
أعلم **سئلت** عن القصاص هل يجري على فرائض الله تعالى فتدخل فيه الزوجة والام
ونحوهما يلزم حضور الكل عند الدعوى على القاتل واذا عفا أحداهم سقط القصاص **فاجبت**
بما في الخبرية من باب بطلان الحاضر وهذا منه القصاص يجري على فرائض الله تعالى فكل من له
نصيب من الارث في ماله فله مثله في قصاصه ولما كان لا يتجزى بسقط بعضه فواحداهم فلا بد من
حضورهم جميعا حتى الزوجة لاجل استثناء القصاص اه في موقع السؤال **سئلت** عن أهل القرى
والبدوادى الذين يتخذون الكلاب لاجل الصيد وحفظ البيوت والمواشي فتبلغ في أوانيهم وتامعها
وتشرب من الابان التي يأخذهم رتبي بقبعة شربها والحال ان ريقها نجس وسورها كذلك عند
الامام الاعظم أي حنيفة والشافعي فيقول يجوز لهم تقليد سيدها لما لك القائل بطهارتها وطهارة اعيانها
وسورها فاجواب نعم يجوز لهم تقليده لانه يجوز للمقلد تقليد امام من الائمة الثلاثة رضي الله تعالى
عنهم فيما يدعو اليه الضرورة بشرط أن يستوجب جميع ما يوجد ذلك الامام في مثل ذلك مثلا اذا قلد
الامام الشافعي في الوضوء من القائل فعليه أن يراعي ائمة والترتيب في الوضوء والغائصة وتعديل الاركان
في الصلاة بذلك الوضوء والا كانت الصلاة باطلة اجماعا وكذا اذا قلد مالك في مسألة النساء الذي وافق فيه
الكلاب تقوله بطهارته وطهارة الكلاب فعليه أن يلتزم جميع ما وجبه الامام مالك في ذلك والتقليد
هو الاختيار قول الغير من غير معرفة دلائله أو فاده الرمي وهو في فتاويه الخبرية والله تعالى أعلم **سئلت**

مطلب ليس للقاضي

تزوج الصغار زوج والافلاقتي به تاري

في مشوره

مطلب لا عبرة بشهاد

القاضي انه حكم لفلان

على فلان

مطلب اذا قضى على شخص

بان فلانا وكيل عن فلان في

استيفاء حقه فوفيه يكون

قضاء على كافة الناس

مطلب هرب العريم من

رسول القاضي ونحوه

لا يضمن

مطلب لا تخلف في مجهول

الاف في مسائل

مطلب ينصب القاضي

وصية الانيات الذين

مطلب طاب تخلفه

بالطلاق لا ينجح

مطلب قادر جلان قضاء

ناحية فتضي أحدها

لا يجوز

مطلب لا يجوز للقاضي

العمل بعينه في ديون

قاضي قبله

مطلب هل يتعدى القضاء

لى غير المقضى عليه

هل للقاضي تزويج الصغار فاجواب ان كتب في تقيد تزويج الصغار زوج والافلاقتي به تاري الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** عن القاضي اذا شهد انه حكم لفلان على فلان بكذا هل يكون شهادته صحيحة فاجواب انه اشهاد باطل والحضور شرط كافي الغيبة وفي التذيب للقاضي اذا قل القاضي حكمته على فلان بكذا وهو غائب لم يصدق والمسألة في الخيرية في كتاب الاقرار وفي تناوي الانقروى ويشترط لجواز لقضاء بعد هذه الشرائط حضور الشاهدين اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أحضر رجلا وادعى عليه حقا الموكلة وأقام البينة على أنه موكلة في استيفاء حقوقه والخصومة في ذلك هل تقبل هذه البينة وقبض بالوكلة ويكون قضاء على كافة الناس حتى لو ادعى على آخر حقا الموكلة لا يكف باعادة البينة على الوكلة فاجواب نعم كافي الحوى على الاشياء والله تعالى أعلم **سئلت** اذا هرب العريم الذي عليه دين من تجوز رسول القاضي وعجز عنه هل يضمن ما عليه من الدين لرب الدين فاجواب انه لا يضمن قل ترى الهداية داهرب العريم من الرسول وعجز عنه فقل قول الرسول في ذلك ولا ضمان عليه **سئلت** اذا لم يعلم هروبه الا بقوله يؤدب على التعريض فيه اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى على آخر خيانة مطاعة في ودعة أو نحوها وطالب من القاضي تخليفه انه ما حانه في ذلك هل يجيبه القاضي لذلك فاجواب مافي التوائد ان بينة لا يخلف القاضي على مجهول ولو ادعى على شريكه خيانة مهمة لا يخلفه الا في مسائل الاولى اذا اتهم القاضي وصى الميت الثانية ثم متولى الوقف فانه يخلفه ما انظر للقيم والوقف كافي دعوى الخيانة الثالثة اذا ادعى المودع على المودع خيانة مطاعة فانه يخلفه كافي الغيبة اه والله تعالى أعلم **سئلت** مقولكم فيمن مات وعليه ديون وورثته غائبون كلهم أو صغار هل يجوز للقاضي نصب وصى لانيات الذين كافي فتناوى ترى الهداية ان القاضي ينصب وصيا على الميت لانيات الذين في وجوه فاذا ثبت الذين يدفع لارباه بعد استخلافهم ان كانت الغيبة منقطعة والافلاقتي مع بينهم الى أن يحضر الوارث هذا في غيبة لورثه كلهم وان كان الوارث صغيرا ينصب عنه وصيا فاذا ثبت الذين يقضى من التركة بعد استخلافهم انهم لم يتصور الدين شيئا ولا منه ولم يبرأ والميت ولم يحالوا ليدفعهم على أحد ولم يعاضوا عنه ولا عن شيء منه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المذني اذا طلب تخليف المذني عليه الذكر بالطلاق هل لا ينجح لذلك فاجواب انه لا ينجح لذلك قل في التنوير واليمين بالله لا يطلق وعشاق قال العلاني في شرحه وان ألح لخصم وعليه التنوير لان التخليف مباحرام اه معزى الثانية والله تعالى أعلم **سئلت** اذا قد قضا ناحية الى رجاين فتضى أحدهما لا يجوز كالوكيان اه كفوى **سئلت** هل للقاضي الرجوع عن حكمه **سئلت** فاجبت **سئلت** بما نقه الكندوى من التناظرانية اذا قل القاضي رجعت عن قضائي أو أبطلت حكمي لا يعبر هذا الكلام منه والقضاء مض على حاله اذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة وعدالة الشهود ظاهرة والله تعالى أعلم **سئلت** عما يجوده القاضي الجديد في ديون قاض قبله من اقرار أو بينة هل يجب عليه العمل به فاجواب انه لا يجوز له العمل به بل يستأنف المادة لم في الهندية عن المحيط وما وجد القاضي في ديون قاض قبله من اقرار أو بينة فانه لا يعمل بشيء من ذلك ولا ينفذه حتى يستقبلوا لخصومة عنده وأجروا انه لا يعمل بعينه في ديون قاض قبله وان كان مخوفا كذا في البرازية وهو في الخلاصة والله تعالى أعلم **سئلت** مرارا عن القضاء هل يتعدى المقضى عليه أو يقتصر عليه **سئلت** فاجبت **سئلت** بان القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا يتعدى الى غيره الا في خمس مسائل في أربعة منها يتعدى الى الكافة وهي الحرية الاصلية والنسب وولاء العتاقة والذكاح والقضاء بالوقف يقتصر على القول لصح وفي الخامسة يتعدى الى من تلقى الملك منه حتى لو استحق المبيع من يد المشتري وقضى به بينة فانه يكون قضاء على المشتري وعلى كل من

تلقى الملك منه ولو استحق عين من يدوارث بقضاء عينه ذكر واقعها الميراث كان قضاءه على سائر الورثة
ولا تسمع دعوى وارث آخر كافي للزانية أفاده ابن نجيم في قوته والله تعالى أعلم ❀ سئلت هل للقاضي
عزل الوصي العدل الكافي فاجاب قال ابن نجيم في فوائد القاضى لا يحل له عزل الوصى العدل
الكافى فان عزله صار أشجاراً كذا في المحيط واختار في جامع الفصولين عدم الصحة ولكن المتمد هو الصحة لانها قول الاكثر كذا في شرح
بصحة عزله واختار في جامع الفصولين عدم الصحة ولكن المتمد هو الصحة لانها قول الاكثر كذا في شرح
المنظومة اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت في حكم الحاكم بوقف أو بيع أو اجارة هل يشترط لصحة
ثبوت ملك الواقف أو البائع أو المورث فاجاب نعم قال قارئ الهداية انما يحكم بالصحة اذا ثبت انه
واقف ماله ملكه أو ان له ولاية الايجار أو البيع لما أجروه أو باعوه ماله أو نياية وكذا في الوقف وان
لم يثبت شيء من ذلك فلا يحكم بالصحة بل بنفس الوقف والاجارة والبيع اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت
هل يستخلف القاضي الشفيع انه ما بطل شفيعه بدون طلب الخصم فاجاب نعم قال الكفوى
نقل عن الخزانة خمسة نفر جاز للقاضى تخليفهم من غير طلب للمدعى الشفيع اذا طاب الله شفيعه بخلف
ماسلمت الشفعة والمشتري يريد رد المبيع بخلف مازيت بالغيث ورجل ادعى ديناً في التركة يخلف
ما قبضته والمرأة تطلب النفقة من ودية في يد رجل ورجل اشترى جارية وثبت أن لها زوجاً
يقضى له بالرد اه والله تعالى أعلم ❀ ثم رأيت في الفتاوى المهدية عن البحر مانعه ولا خصوصية للدين
بل في كل موضع يدعى حقاً في التركة وأثبتته بالينة ثم قل ولم أر حكم من ادعى انه دفع لبيت دينه وبرهن
هل يخلف ويثبت أن يخلفه احتياطاً اه ❀ سئلت في قاض مأذون بالاستخلاف فاستخلف رجلاً
ليسمع الدعوى والشهادة في حادثة ثم ينسب ذلك الى القاضي ليحكم فهل للقاضى أن يحكم بذلك من غير إعادة
البينة فاجاب ما في الخاتمة من قوله ولو ان الامام قلدر جسد القضاء فأذن له بالاستخلاف فأمر
القاضى رجلاً لسمع الدعوى والشهادة في حادثة ويسأل عن الشهود ويسمع الاقرار ولا يحكم هو بذلك
ليكنه يكتب بذلك الى القاضي وينسب حتى يقضى القاضي بنفسه لم يكن لهذا الخليفة أن يحكم وانما يفعل
ما أمره القاضي واذ رفع الامر الى القاضي فان القاضي لا يقضى بتلك الشهادة ولا بذلك الاقرار بل يرجع
بين المدعى والمدعى عليه وبأمره بإعادة البينة فاذا شهدوا بذلك بحضور الخصمين فينشد يقضى القاضي
بتلك الشهادة قلوا هذه المسألة يغلط فيها القضاة فان القاضي يستخلف رجلاً لسمع الشهادة في حادثة
ثم يكتب اليه يكتب فينقل الخليفة ذلك ثم يكتب الى القاضي انه شهد واعندي بكذا ويكتب القاضي
الشهادة أو يكتب ان المدعى عليه أقر عندي بكذا فيقضى القاضي بذلك من غير إعادة البينة عنده فلا يصح
هذا القضاء لان القاضي لم يسمع تلك الشهادة ولم يسمع ذلك الاقرار فكيف يقضى بتلك الشهادة وبذلك
الاقرار باقرار الخليفة الا أن يشهد الخليفة مع آخر عند القاضي على اقراره وتكون فائدة هذا
لاستخلاف أن ينظر الخليفة هل للمدعى شهود أو يكذب فامل له شهود الا انه لم يسمع غير عدول أو قد لا تنفق
الماطهم فيمض القاضى النظر في ذلك الى الخليفة اه ❀ سئلت في رجل له دعوى لدى قاض في
الحصول فبعد عزله ونصب غيره حصر بمجلس القاضى الثاني وحكى مضمون الدعوى السابقة ولم يطلب
الاتى شيئاً يترتب عليه سؤال خصمه هل يجب على القاضي الثاني سؤال خصمه بمجرد حكاية الدعوى
الاولى فاجاب ان القاضي الثاني يسأل المدعى عما يريد الا أن فان ذكر شيئاً يوجب سؤال
خصمه يسأل الخصم عن دعواه والا فلا كافي الفتاوى المهدية والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن
رجل ادعى على آخر أشياء متعددة وأنكر المدعى كلها وطلب تخليفه فهل تعدد اليمين بتعدد الاشياء أو
يخلف عليه باجملة عينا واحداً فاجاب ان القاضي يجمع الكل ويخلفه عليه باجملة واحداً كافي

مطالب ليس للقاضى عزل
الوصى العدل الكافى

مطالب لا يحكم بصحة وقف
أو بيع لا بعد ثبوت الملك

مطالب خمسة جاز للقاضى
تخليفهم من غير طلب

مطالب مهم في القاضى اذا
أمر رجلاً لسمع الدعوى
والشهادة

مطالب له دعوى في سجل
قاض معزول حصر لدى
القاضى الجديد وحكى
مضمون تلك الدعوى ولم
يطلب الاتى شيئاً
مطالب أنكر أشياء علف
عليها جلة

الحلاصة من القضاء والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن أقرب دين لا يخرج أنكر أقراره هل يحلف على
 الأقرار أو على المال فالجواب أنه يحلف على المال في الكفوى والفتوى على أنه لا يحلف على الأقرار
 ولما يحلف على المال من العمادية اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت هل يشترط الحكم الخاصكم
 الاعتذار للخصم وإذا اعتذر إليه فسوف من وقت إلى آخره الحكم فيه ❊ فاجبت ❊ بأن هذا السؤال
 بعينه رفع إلى قري المهدية فاجاب عنه بما نصه ذاته الشهود بحق وزكوا وخلص لم يبدد أفعلا
 شرعيًا حكم القاضي وإن طلب المشهود عنه أن يؤخر الحكم ليجي بالدفع فهل ثلاثة أيام فإن لم يجي
 بالدفع قضى عليه اه والله تعالى ❊ سئلت عن القاضي هل يجوز له تأخير الحكم بعد وجود جميع
 شرائطه ❊ فاجبت ❊ لا يجوز له ذلك حيث لا في ثلاث ليلة في الشهود ولرجاء صلح أطوار وإذا استعمل
 المدعي أفاده في الأشهاد ونقد له في الدر المختار والله تعالى أعلم ❊ سئلت هل ينبغي للقاضي
 مشاوره العلماء فالجواب نعم قال في بدائع الصنائع ومن آداب القاضي أن يجلس معه جماعة من
 أهل الفقه يشاورهم ويستعين برأيهم فيما يحتاج إليه لقوله تعالى وشاورهم في الأمر نذب الله تعالى
 رسوله إلى المشاورة مع افتتاح باب الوحي عليه صلى الله عليه وسلم فغيره أولى قال ولا ينبغي أن يشاورهم
 بحضرة الناس لأن ذلك يذهب مهابة المجلس والناس يتهمونه بالجهل ولكن يقيم الناس عن المجلس ثم
 يشاورهم أو يكتب ورقة فيسند فيها إليهم أو يكلمهم باللغة لا يفهمها الخصمان اه والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت هل للقاضي أن يسأل وصي الميت عن مقدار التركة فالجواب نقل المحقق ابن عابد
 في كتاب الوصي عن المحقق البصري من نصه وأما أن القاضي ليس له سؤال وصي الميت عن مقدار
 التركة ولا التسليم معه في أمرها بخلاف وصي القاضي اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت من قاضي
 المحس في عقار في درجتين اتى أحدهم على الآخر أن له خمسة أسداسه والآخر خمسة أسداسه واتى
 الآخر أن نصفه ونصفه للمدعي وأتى كل منهما بينة على مدعاه فأى البينتين مقدمة ❊ فاجبت ❊ بأن
 بينة مدعي الحصة أسداس مقدمة لأن ثابت الزيادة ولأنه خارج بالسببة للسدسين اللذين في يد صاحبه
 وذلك أنه لما ثبت أن العقار المذكور في أيديهم ما ثبت أن كل واحد منهما صاحب يد على النصف فمدعي
 الحصة أسداس لا ينافي مدعاه صاحبه في ثلاثة من أرباعه وهو قد سلم سدسًا مما في يد صاحبه ومدعي
 السدسين له فهو خارج وبينه خارج وبينه خارج مقدمة على بينة ذى اليد فمدعي الحصة أسداس يقضى له بسدسين
 مما في يد صاحبه وثلاثة أسداس له بالأفضاء لأن صاحبه لا بدعها وسند ذلك ما تقدم له في الخبرية عن
 لتبين للأمام الرلعي بما نصه إذا كانت اليد في أيديهم ما كان في يد كل واحد منهما النصف ظاهرًا فلا
 يصح في زيادة عليه إلا بينة اه وفيها أيضًا بينة مدعي الارث أو الزيادة فيه وفي التفتيح
 بينة مدعي كل الدار أولى من بينة مدعي نصفها لو كانت في أيديهم اه ومثله في فتاوى الانقروى والبيهقي
 وفي جامع القسوين كل واحد من صاحبي اليد وذو يد في نصفه خارج في النصف الآخر فحكمهم ما حكم ذى
 اليد مع الخارج اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت في المدعي إذا طلب السجل من القاضي ليعرضه على المفتي
 هل يجيبه لذلك فالجواب قال في الحلاصة المدعي إذا طلب من القاضي السجل ليعرضه على المفتي فإنه
 يجيبه القاضي وكذا إذا طلب المدعي عليه هذا في فتاوى النسفي اه وفي البرزانية قيل سئل الحكم طلب
 من القاضي السجل أو سودا لدعوى والشهادة ليعرض على المفتي أجبه بذلك اه والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت على من ادعى على آخر فدفعه حصة بالأقرار فذكره فلم أتى المدعي عليه بالبيان قال المدعي
 أنارفت دعواي على حصمي في هذا الاوان فهل لا يجبر على اتمام الخصومة ❊ فاجبت ❊ على التفتيح ❊ من
 أنه لا يجبر فإنه قال ما لم يطلب من القاضي الحكم له فأن يؤخر حقه ويكتفه لقاضي من ذلك لأن المدعي إذا
 ترك يترك اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت إذا ادعى أحد الورثة دينًا للميت وقضى له هل يظهر في حق

مطلب أقروم أنكر الأقرار
 يحلف على المال
 مطلب لا يشترط الاعتذار
 في الحكم

مطلب لا يجوز تأخير
 الحكم بعد وجود شرائطه
 مطلب ينبغي للقاضي
 مشاوره العلماء

مطلب ليس للقاضي أن
 يسأل وصي الميت عن
 مقدار التركة
 مطلب في سؤال من
 قاضي المحس

مطلب بينة مدعي كل
 الدار أولى من بينة مدعي
 نصفها
 مطلب طلب السجل من
 القاضي يجيبه

مطلب ادعى على آخر فدفعه
 بالأقرار فذكره فلم أتى المدعي
 عليه بينة قال المدعي رنمت
 دعواي
 مطلب انقضاء لبعض الورثة
 يظهر في حق الكل

مطلب القضاء على بعض
الورثة قضاء على الكل
مطلب مات زوج الماتقة
رجعها وهي في العدة ترثه

مطلب اذا حلف المدعى
عليه فالمدعى على دعواه

مطلب لا يحبس الابوان الا
في نفقة الولد

مطلب لا يد من الاشارة
وقت الحكم الى المحكوم به

مطلب برهن على الموكل فغاب

مطلب القاضي مخير في
التصريح بأسماء الشهود
وأسماءهم

مطلب هل للقاضي الحكم
بين أهل الذمة

مطلب وكل وغاب قاضي
المطلوب الخلاء ومطلب عين
الديال

مطلب طالب احضارهم
من خارج المص

الكل فالجواب نعم يظهر ذلك في حق الكل قال في جامع الفصولين أحد الورثة يصلح حصصا عن
المورث فيما له وعباءه ويظهر ذلك في حق الكل وانما يثبت لورثته وقضى به أمالو ادعى حصته فقه
وقضى به فلا يثبت حق الباقيين اه والله تعالى أعلم سئلت هل القضاء على بعض الورثة قضاء على
باقيهم فالجواب نعم كافي التفتيح وغيره والله تعالى أعلم سئلت عن رجل مات عن زوجتين
احدهما مطلقه رجعيًا وهي في العدة هل ترثه ولذا عارضته بائنه اقد طلق قبل النكاح التي تدعى
هي الطلاق فيه وزعمت انقضاء عدتها وبجرت عن اثبات دعواها فهل لا يعمل بمجرد دعواها (والجواب)
عن النصل الا قول ما نقله المحقق الكفوي وهذا نصه رجل طلق امرأته رجعيًا ثم مات وهي في العدة ترث
سواء كان الطلاق في الصحة أو في المرض اه (والجواب) عن الفصل الثاني ما في النسخة من لا يعمل بمجرد
الدعوى ما لم يتور بالبينه وفي نتيجة لفتاوى نقه لآعن الدور ما نصه ان بمجرد الدعوى لا يثبت الحق اه
والله تعالى أعلم سئلت هل أحد الورثة يقوم مقام الميت وهل اذا حلف المدعى عليه بقي المدعى على
دعواه فاجبت نعم أحد الورثة يقوم مقام الميت فيما له وعليه كافي الدور (والجواب) عن الفصل الثاني
ان المدعى عليه اذا حلف بقي المدعى على دعواه ولا يبطل حقه به بينه لكن ليس له أن يخاضع ما لم يقم
البينة على وفق دعواه فذا وجدوا مقامها قضى لها كما في الدور اه وفي معنى الحكم وفي قول محمد بن أبي
علي لا تقبل البينة اه والله تعالى أعلم سئلت هل يحبس الابن في دين ولده فالجواب
لا يحبس الابوان والجدان الا في النفقة لولدها ه من النتيجة نقلا عن البحر الرائق وفي التفتيح من باب
الحبس لا يحبس الابن بدين ولده الا ان أبي من الانفاق عنه اه وفيه أيضا لا يحبس أحد الابوين والجدين
والجدتين الا في النفقة لولدها اه والله تعالى أعلم سئلت عن قاض حكم في منقول يحمل ولم يشرايه
وقت الحكم هل لا يصح حكمه فالجواب لا يصح قال في جامع الفصولين من خطل المحاضر في شأن حاكم
قال حكمت بشيوت من كية الجبل للذي ولم يدكر بحضرة الجبل المدعى هذا ولا بد منه اذا قضى في المنقول
يحتاج وقت الحكم الى الاشارة كاشاهد وقت شهادته اه والله تعالى أعلم سئلت اذا أقيمت
البينة على الوكيل ثم حضر الموكل أو بالعكس هل للقاضي الحكم على من حضر منه فالجواب نعم قال في
رد المحتار ولور برهن على الموكل فغاب ثم حضر وكيله أو على الوكيل ثم حضر موكله بقضى بتمام البينة وكذا
يقضى على الوارث بينة قامت على مورثه اه والله تعالى أعلم سئلت عن محكوم عليه طعن في
الحكم بالمدعى كرفيه أسماء الشهود وأسماءهم هل يقبل طعنه هذا ويطلب به الحكم فاجبت نعم بان طعنه
المدعى كوريس بشي لان القاضي مخير ان شاء أظهر في السجل أسماء الشهود وأسماءهم وان شاء اكتفى
بقوله حكمت به وما شهد به عندى شهود عدول قاتلهم أو اذ في معنى الحكم نقلا عن المحيط وانه تعالى
أعلم سئلت هل للقاضي أن يحكم بين أهل الذمة فالجواب نعم اذا اتحا كوا اليه قال في معنى الحكم
ويجوز للقاضي أن يحكم بين أهل الذمة اذا اتحا كوا أو ترفعوا اليه ورضوا بحكمه ولا يحكم بينهم بحكم الاسلام
اقوله تعالى فان جاولك فاحكم بينهم أو عرض عنهم قال بعضهم وظاهر هذا ان الحكم بينهم وان لم ترض
أساقفتهم وقال بعضهم وانما الحكم المسلمين أن يحكم بينهم في التظالم مثل أن ينع وارث وارثه فقه
وما أشبهه انما ترضى انتظا البان بذلك وأما الخمر والزنا لا ينبغي أن يحكم بينهم فيه اه والله تعالى أعلم
سئلت فيمن وكل غيره في طبع دينه من فلان وغاب فدعى الطالب الخلاء ومطلب عين الطالب
فهل يؤمر بهاء الدين في الحال أو يؤخر الى أن يحلف الطالب فالجواب ما في معنى الحكم وما هذا
نصه لا يجب على الوكيل لانه نائب والذات لا تجرى في الاستحسان حتى لو وكله بقضى الدين وغاب فدعى
المطلوب أنه قد أوكل الطالب وأراد عينه أمر بقضاء الدين واتباع الطالب بالعين اه والله تعالى أعلم
سئلت فيمن طالب احضار خصمه وهو خارج المص فهل يحضره للقاضي فالجواب ان كان

قريب من المصر بحيث يمكنه الحضور والمبيت في منزله يحضره له وان كان بعد من المصر بحيث لا يمكنه الحضور ثم المبيت في منزله اختلف المشايخ فيه قيل يأمر المذبح بأقامة البيعة أن له عليه حقا ولا تكون هذه البيعة لأجل القضاء بل لأجل الاحتياط وأقامها أحضره له فإذا أحضره أمر المذبح بإعادة البيعة فإذا أعادها قضى بها عليه وقيل بخلافه أقامى فإن شكل أقامه من بحاسه وان حلف أمر بإحضاره له والاقول أصح وعليه أكثر قضاء اهـ من معين الحكام والله تعالى أعلم (وقع السؤال) عن حلف بالاعتيان اللازمة وحملت هل يلزمه الطلاق الثلاث فالحق جواب كافي معين الحكام ان يعتبر في ذلك عرف الحالف لا عرف المفتي فلو دخل المفتي بلدا لا يكون عرفهم فيه أنه يراد به الطلاق الثلاث لم يجز له أن يقضي فيه بذلك ولا يحل للمفتي أن يقضي بما يتوقف على العرف الا بعد معرفة العرف اهـ والله تعالى أعلم (وقع السؤال) عن قطع أو حرق صلك غيره بعد ما لما يلزمه (فاجبت) بأنه يضمن قيمته مكتوبا كما أفاده في معين الحكام نقلا عن خزائن الفقه والله تعالى أعلم سئلت هل يشترط في حكم الحاكم إذا كان في حقوق العباد تقدم دعوى صحيحة فالحق جواب نعم في التنوير وشرحه للعلائي ما منه شرط نفاذ القضاء في المحتملات من حقوق العباد ان يصير الحكم في مادته بان تقدمه دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر منازع شرعي فالورهن بحق عند قاض قضى به برهانه بدون منازعة لم ينفذ قضاؤه لفقد شرطه وكان افتائه فيحكم بذهب لا غير اهـ من مسائل شتى آخر لكتاب والله تعالى أعلم

مطلب حلف بالاعتيان اللازمة
وحملت هل يلزمه الطلاق

مطلب أحرق صلك غيره
يضمن قيمته مكتوبا
مطلب لا بد من تقدم الدعوى
في حقوق العباد

كتاب الدعوى

سئلت عن رجل أنكر البيع فادّعى المشتري فادّعى البائع الإقالة هل تسمع فالحق جواب نعم تسمع قل في التكملة أنكر البيع فبرهن عليه المشتري فادّعى البائع الإقالة تسمع هذا الدفع اهـ والله تعالى أعلم سئلت فيمن ادّعى الميراث فدفعها الوارث باسمه كانت حراما على مورثها فقالت هي تزوجني بعد ذلك وأقرتني بالنكاح في مرضه هل يصح منه الدفع اندفع فالحق جواب يصح كافي البرازية والله تعالى أعلم سئلت عن المدعي عليه إذا سكت وأمتنع من إعطاء الجواب أو أعطى جوابا غير كاف وأصر على ذلك هل يجبره القاضي على الجواب التام فالحق جواب نعم في المراجعة يجبره ويؤذنه بالحس ليسب عما ادّعى به عليه اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن اشترى مكيلا أو موزونا فاحضر البائع الكيل فكال أو القاني فوزن بحضور المشتري وتسلم ثم ادّعى النقص فهل تسمع دعواه فالحق جواب نعم إذا لم يقر المشتري أنه قبض جميع المبيع أو أنه استوفى جميع ما وقع عليه العقد فاقول قوله في منذار ما قدمه مع عينه ولا يسمع قول القاني وحده الآن يشهد به آخر أنه قبض جميع العقد ودعا عليه وهو كذا وكذا اهـ من فتاوى قارئ الهداية والله تعالى أعلم سئلت عن دعوى دفع التمرض هل تصح فالحق جواب نعم وقد صور العلامة الطهطاوى ذلك بقوله أن يقول ان فلانا بتمريض في كذا بغير حق وأطالبه بدفع التمرض فانهم اتفق فيه ساء القاضي عن التمرض له بغير حق فإدام لاجمة له فهو ممنوع عن التمرض فإذا وجد حجة تعرض بها اهـ وفيه كفاية والله تعالى أعلم سئلت هل تصح الدعوى بسبب الاقرار فالحق جواب لا تصح قال في البرازية ادّعى ان له عليه كذا أو ان العين التي في يده له كما أنه أقر له به أو ابتداء بدعوى الاقرار وقال أنه أقر أن هذا لي أو ان لي عليه كذا قبل يصح وعامة المشايخ على أنه لا تصح الدعوى لعدم صلاحية الاقرار للاستحقاق اهـ والمسألة في كثير من الكتب والله تعالى أعلم سئلت في جساعة على كون أروا يتصرفون فيها أنواع التصرفات مدة تزيد على سبعين سنة مع وجود جيرانهم ومشاهدتهم للتصرف وعدم منازعتهم تلك المدة الطويلة بلا مانع إذا قدم الآن بعضهم يدعي في تلك الأرض هل لا يسمع دعواه فالحق جواب نعم لا يسمع دعواه والحالة هذه وقد نقل في التفتيح فتاوى علماء المذاهب الأربعة

مطلب ادعى الإقالة بعد
انكراه البيع وقبول دعواه
مطلب قالت تزوجني بعد
ذلك
مطلب فيمن امتنع عن إعطاء
الجواب
مطلب تسلم المبيع ثم ادعى
النقصان

مطلب تسمع دعوى دفع
التمرض

مطلب لا تصح الدعوى بسبب
الاقرار

مطلب لا تصح الدعوى بعد
خمس عشرة عاما

بذلك ونقل الكفوى عن البرازية لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة ولكن المختار الآن أن لا تسمع
بعد خمس عشرة سنة إلا بأمر السلطان اه والمسألة مشهورة وفي كثير من الكتب محررة مسطورة
والله تعالى أعلم **سئلت** عن أقرآن ذمته لفلان كذا وكذا بطريق شرعى ولم يقر بقبض
عوض ثم ادعى أنه أقر كذا بطلب عين المقر له فهل يجب بذلك **فالجواب** أن في المسألة خلاف
والفتوى أن المقر له بخلاف أنه ما كل كذا فيم أقر به واستعبط فيم أدعيه ويقضى له والمسألة في فتاوى
دري الهداية والله تعالى أعلم **في مسألة** المدعى من أترك الدعوى بتركه يعنى تنقطع الخصومة بتركه
والمدعى عليه من ترك الدعوى لم يترك اه من معين الحكام **سئلت** في دفع الدعوى المساعدة
هل يصح **فالجواب** يصح في البرازية الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة صحيح في الأصح ه ثم رأيت في
الفتاوى المهدية تنقل عن البصرمانه **فإن قلت** ما فائدة دفع الدعوى لفائدة مع أن القاضي لا يسمعها
قلت فائدة لو ادعاه على وجه الحق كان الدفع الأول كافيا اه والله تعالى أعلم **سئلت** إذا ادعى
مدع دعوى ناقصة هل يأمره القاضي بأنماها **فالجواب** نعم قل في معين الحكام ذات نقص المدعى من
دعواه مفسية بيان مطلبه أمره غائما ه وإن أتى بالشكال أمره ببيان فاذ أصبحت الدعوى يسأل الحاكم
المطلوب اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المدعى عليه إذا قال إن المدعى ما كنى ثم انه قل لغيري
وهو في يدي عارية هل لا تندفع عنه الخصومة **فالجواب** نعم لا تندفع عنه الخصومة بذلك كافي
امتاوى المهدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن الدفع هل يقبل قبل إقامة البينة **فالجواب** نعم
يشمل قال في الخيرية كايصح الدفع قبل إقامة البينة يصح بعدها وكايصح قبل الحكم يصح بعده وكايصح
عند الحاكم الأول يصح عنه غيره وكايصح قبل الاستمهال يصح بعده ه والله تعالى أعلم **سئلت**
فمن باع عقارا وسلمه للشترى وتصرف فيه زمانا وجاره أو غيره حاصر يرى البيع والتسليم والتصرف وهو
ساكت لا مانع ثم يقوم ويدعى نه كاه أو بعضه هل لا تسمع دعواه هذه **فالجواب** لا تسمع لما قررنا
من يرى غيره يبيع أرضا أو دارا تصرف فيه المشتري زمانا أو الرأى ساكت تسقط دعواه كافي جامع
العصول والاشباه أفاده في الخيرية (أقول) ولا يشترط حضوره مجلس البيع بل عليه كافي في صحة
الامتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** فحين ادعى ابن عم الميت هل يحتاج إلى نسبة الاب والام إلى الجد
فالجواب نعم قل في معين الحكام ادعى ابن عم الميت يحتاج إلى ابنه كنسبة الاب والام إلى الجد
ليصير معلوما لأن اتسايه إلى الجد ليصير معلوما هذه النسبة ليس ثابتة عند لقاضي ليشترط البيان
لعمري أن أخوه لاييه وأمه ولوشهدوا ولم يذكروا اسم الأم أو الجد لا تقبل لعدم التعرف اه وفي تنقيح
الحمدية ادعى أنه أخوه لاييه وأمه وشهد الشهود ولم يذكروا اسم الأم أو الجد لا تقبل لأنه لا يحصل
لتعرف وقيل يصح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل استأجر دارا ومعت المدة وغاب وترك
متاعه في دار فبذل الدار أن يفتح الدار ويسكنها في غيب المستأجر **فالجواب** نعم قل في التكملة
معت المدة وغاب المستأجر وترك متاعه في دار فثبت بان به أن يفتح الدار ويسكن فيها أو أمتاعه فيجعله
في خدمة إلى حضور صاحبه ولا يتوقف الفتح على إذن القاضي اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل
يشترط لصحة دعوى المقار بين أنه قد مدعى عليه **فالجواب** أن ذلك شرط لصحة القضاء بالملك
لأصحة الدعوى كافي لتكملة والوقوع المصرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل سدد عقارا
منذ عشر سنين سنة أحدث آخر وضع يده عليه هل يكون صاحب **فالجواب** لا يكون كذلك قل في
نور العين عقار سدد أحدث آخر يده عليه لا يصير له ذيد ولو علم به فاض أمره برده ولو ادعى أنك أحدثت
اليده عليه وكان بيدى فاكبر بخلاف وعامه فيه والله تعالى أعلم (وقع السؤال) عن رجل ادعى على آخر مالا
وأقر له وادعى الأيقاوان له بينة تشهد بذلك وهي متعذرة فهل يجهل إلى احضارها **فالجواب**

مطلب في ادعى أنه أقر كذا

مطلب المدعى من أترك
ترك

مطلب في صحة دفع الدعوى
الفاسدة

مطلب إذا ادعى دعوى
ناقصة يؤمر بأنماها

مطلب المدعى عليه قل أنه
ما كنى ثم زعم أنه عارية لا تندفع
عنه الدعوى

مطلب لا تسمع دعوى من
وأى البيع والتصرف

مطلب ادعى ابن عم لا بد من
بيانه نسبة الاب والام إلى الجد

مطلب لرب الدار فتح الدار
المستأجرة بعد تمام المدة

مطلب يشترط لصحة القضاء
بالملك بيان أن اعتراف في يد
المدعى عليه

مطلب أنها أحدث وضع
اليده على العقار لا يكون
صاحب يد

مطلب ادعى أن له بينة
متعذرة لا يجهل إلى احضارها

لا يحول الى احضارها ففي فتاوى قاضي الهندية اذا اقر بالمال ودعي الايفاء لم يقيم بذلك بيته في الحال
أزله بدفع المال واذا اقام بيته بعد ذلك يرد اليه ما أخذ منه لان الذي ادعى المدعي ثبت بأقرار المدعي عليه
وما ادعاه من الايفاء لم يثبت ولا يؤخر الثابت بمجرد دعواه الايفاء اه ومن اقر بذاري يده انهما للمدعي
اشتراهما منه في القياس تنزع منه في الحال وفي الاستحسان تنزل في يده ثلاثة أيام ويؤخذ منه كفضل
حتى يقيم البيته كافي معين الحجة ام والله تعالى أعلم ❀ سئلت اذا طاب المدعي من القاضي وضع
المنقول في يده عدل حتى تتم المرافعة هل يحبس به الى ذلك فالجواب ما في البصر عن الفتاوى الصغرى لو
طاب المدعي من القاضي وضع المنقول على يده عدل فان كان المدعي عليه عدلا لا يحبس به وان فاسقا أجابه وفي
المعار لا يحبس به الا في الشعر الذي عليه الثمر لان الثمر رقيق اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت هل يكفي في
دعوى المعار محدود ثلاثة فالجواب نعم قال في الدر المختار فلو ترك الرابع صح اه لكن في الجوى وقال
زفر لا بد من ذكر الحدود الثلاثة لان التعريف لا يتم الا بالحدود الفوقى على قول زفر ولذا قال غاطت في
الرابع لا يقبل وبه قالت الثلاثة وهذه احدى المسائل التي يغنى فيها بقول زفر كما اثبت الى ذلك في
منظومتي في ما بقي به من أقوال زفر بقولي

دعوى المعار بها لا يد أربعة ❀ من الحدود وهذا بين وجلي

اه أفاده المحقق الطهطاوى رحمه الله تعالى وبحث فيه في التكملة وشغل عن الزباني ان التنوي على
الاكتفاء بالثلاثة وأنه لا يفتى بقول زفر والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن اشترى علوا واحده محدود
السفل هل يكفي تحديده بذلك فالجواب نعم قال في التكملة تنري علويت ليس له سفل يحد السفل
لا لعلوا والسفل مبيع من وجه من حيث ان اقرار العلوية فلا بد من تحديده وتحديده يغنى عن تحديد
العلوا والعلو عرف بتحديد السفل وهذا اذا لم يكن حول العلوية فلو كانت يغنى أن يحد العلوا لانه هو
المبيع اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن ادعى على زيد عينا في يده انها كانت ملك والى مات وتركها
ميراثاى ولعلان وذكر حصة الورثة ولم يبين حصته هل تسمع دعواه فالجواب نعم تسمع دعواه
ولا تكن اذا آل الامر الى المطالبة بالسليم لا بد من بيان حصته ولو يبين حصته ولم يبين عدد الورثة قال
هذا ميراثى وللماعة سوى وحصى كذا لم تضع هذه الدعوى مالم يبين عدد الورثة لحوال أن تكون
حصته أنقص مما سعى اه من جامع الفصولين والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن ادعى انه ابن عم الميت
شقيق أبيه هل يحتاج الى أن يذ كر نسبة الاب والام الى الجد فالجواب نعم قال في جامع الفصولين
ادعى انه ابن عم الميت يحتاج الى أن يذ كر نسبة الاب والام الى الجد ليصير معلوما لان انتسابه بهذه
لنسبة ليس بثابت عند القاضي فيشترط البيان ليعلم اه (وفيه أيضا) ادعى انه أخوه لايه وأمه وشهدوا
ولم يذ كروا اسم الام والجد لا تقبل لعدم التعريف اه وفي حواشيه للارملى (سئلت) عن ادعى ان الميت
ابن ابن أخته شقيقته وشهدوا ولم يذ كروا اسم أب الميت ولا اسم أم أبيه ولا اسم أب أم أبيه (فاجبت)
بعدم القبول اه ❀ سئلت فيمن ادعى عقارا ملكا طنقا هل يسأله القاضي عن صاحب اليد من هو
فالجواب نعم قال في جامع الفصولين لا بد من معرفة القاضي كون العقار في يد المدعي عليه فيه كرام المدعي
أنه بيده اليوم بغير حق ولو شهدا بكتابة الدار للمدعي ولم يشهدا أنه بيد المدعي عليه تقبل عند محمد رحمه الله
تعالى لافي ظاهر الرواية ولو شهدا بالدار للمدعي لا يبد المدعي عليه وشهدا أن ابن بيد المدعي عليه يقبل كلاهما
اذا الحاجة الى شهادته ليصير خصما في اثبات الملك ثم اذا شهدا بيده يسألهما القاضي عن سماع شهدا
بيده أو عن مائة لانهم ما رعا معا فقراره انه بيده وظنا انه يطابقهما الشهادة فسلم يد كراهم اعابنا به
لا تقبل اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن خطب امرأة وطاب نكاحها في اليوم الف لاني تم
ادعى انها كانت زوجته قبل ذلك اليوم هل يكون طلب نكاحها مانعا من دعوى نكاحها فالجواب نعم

مطلب طلب المدعي وضع
المنقول في يده عدل

مطلب يكفى في دعوى
المعار محدود ثلاثة

مطلب اشترى علوا واحده
بحدود السفل كفى

مطلب حصر الورثة ولم يبين
حصته

مطلب ادعى انه ابن عم
شقيق يحتاج الى نسبة
الاب والام الى الجد

مطلب لا بد من معرفة
القاضي كون المدعى في يد
المدعي عليه

مطلب طلب نكاح الامه
مانع من دعوى نكاحها وطاب
نكاح الحرة مانع من دعوى
نكاحها

يكون مانعا قال في الفتاوى الاتقوية نقلا عن البرازية طلب نكاح الامة مانع من دعوى نكاحها وطلب
 نكاح الحرة مانع من دعوى نكاحها اهـ من بحث التناقض ❊ سئلت عن رجل له جارية فوطئها
 فولدت ولدا فادعاه هل يثبت نسبه منه فالجواب نعم دل في التتوير من باب ثبوت النسب ولدت أمته
 الموطوءة له ولدا فوقف ثبوت نسبه على دعوى قال شارحه العلاني اضعف فرأى اهـ والله تعالى أعلم
 ووقع السؤال ❊ عن ادعى مالا يسبب حساب جرى بينهما هل يصح دعواه فالجواب لا تصح لار
 الحساب لا يصلح سببا لجوب المال كما تقول الكفوى على فتاوى شيخ الاسلام على افندي والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت فمن ادعى ان هذا ملكي وان المدعى عليه أحدث عليه اليد هل تبكون هذه الدعوى
 دعوى غصب فالجواب نعم هي دعوى غصب على ذي اليد كما في البرازية والله تعالى أعلم ❊ سئلت
 هل يلزم المدعي بتقديم العقود كالبيع أن يبين في دعواه أنه وقع بالرضي وطيب النفس فالجواب نعم
 قال في التكملة وأما دعوى العقد من بيع وأجارة ووصية وغيرهما من أسباب الملك لا بد من بيان الطوع
 والرغبة بأن يقول باع فلان منه طائعا ورأغباني حال ففادته فله لاحتمال الاكراه اهـ والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت عن ادعى على آخر ان استأجرت هذه الدار التي في يدك من فلان قبل ان تستأجرها أنت
 هل يقصد المستأجر خصما فتسمع هذه الدعوى عليه فالجواب انه ان ادعى فعلا بأن قال أنا مضتها
 فذلك فاخذتها مني بغير حق يقصد خصما ولو قال أنا استأجرتها فلان ولكن سلمه اليك لا إلى لا يقصد
 خصما لان المستأجر لا يقصد خصما في اثبات الملك ولا في اثبات الاجارة الا بدعوى الفعل عليه كافي
 نتيجة الفتاوى عن منية المفتي والله تعالى أعلم ❊ سئلت فمن رأى غيره يبيع عقارا أو يسلمه الى
 المشتري فتصرف فيه المشتري والرأي ما كتب ثم قام بديعه أو بهضه هل لا تسمع دعواه والحال ما ذكر
 ❊ فاجبت ❊ لا تسمع دعواه والحالة هذه كما أن في الخبرية ونقله عن جامع الفصولين والاشياء وغيرها
 والله تعالى أعلم ووقع السؤال ❊ عن ادعى على آخر انه تسلم منه قدر من النقود والبضائع ولم يذ كر سببا هل
 تصح دعواه فالجواب نعم قال المحقق قاضي الهداية بجميعا عن سؤال مثل هذا ما نصه هذه الدعوى
 صحيحة ولا يجبر المدعي على بيان سبب التسليم لما ادعى به ويلزم للمدعي رد الجواب فان أنكر وأقام المدعي
 بيته على ذلك قضى له بما ادعى ولا يلزم الشهود وديان الجهة اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت في
 زواجين ادعى كل منهما الزمان من زيد وتاريخ أحدهما أسبق هل يعمل بيته الأسبق فالجواب نعم
 والمسألة في كثير من المعنيات والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل ادعى على آخر يحق فقول المدعي
 عليه لا أعرف مقدرا ماله على ولا مقدار ما قبضه نسبت الجميع فهل لا يمد هذا جوابا ويجبس حتى يجيب
 ❊ فاجبت ❊ نعم يجبس حتى يجيب عن الدعوى باقرار أو انكار كافي السراجية والله تعالى أعلم ❊ سئلت
 فمن ادعى على آخر يحق ولم يقم بيته وطلب من القاضي أن يأخذ على خصمه كفا لانه لم يجاب لذلك
 ❊ فاجبت ❊ بما في الخاتمة ان قال يبتى غائبة لا يكفله وان قال حضور في المصروف القياس لا يكفله له وفي
 الاحتسان يكفله الى المجلس الثاني اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت فمن ادعى أن تصرفه حال حياته
 زوجته كان باذنها او ورثها انه كان بالاذنها فالقول لمن فالجواب ان القول للزوج لشهادة الطاهر
 به كافي البرازية والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن ادعى على آخر الفان عبد اشتراه منه وقضه من
 تصح الدعوى وان لم يعين العبد باوصافه فالجواب نعم لا ينافي الحقيقة دعوى دين لما كان مقبوضا
 فاداه الكفوى نقلا عن التتار خاتمة والله تعالى أعلم ❊ سئلت فمن ادعى على جماعة أن بعضهم
 ضربه أو ضرب قريبه فلا تamen غير تعيين الضارب منهم هل تسمع دعواه مع جهل المدعي عليه
 فالجواب لا تسمع من غير تعيينه يدل على ذلك ما في الخبرية (سئل) في جماعة يضربون بالندانق فأصاب
 سدة وجه صغير ولم يعلم بالضارب ولم يعين لا تسمع الدعوى على جميع الصاربين

مطالب ولدت أمته الموطوءة
 يتوقف ثبوت نسبه على
 دعوى

مطالب لا تصح دعوى المال
 بسبب الحساب

مطالب دعوى أحداث
 اليد دعوى غصب

مطالب ادعى عقدا من
 العقود لا بد له من بيان أنه
 بالرضي وطيب النفس

مطالب ادعى اني استأجرتها
 فذلك يقصد خصما

مطالب رأى يبيع ورأى
 تصرف المشتري وسكت لا

تسمع دعواه بعد
 مطالب ادعى انه تسلم نقودا
 ولم يذ كر سببا

مطالب ادعى كل الثمراء
 من زيد وتاريخ أحدهما
 اسبق فيبته أولى

مطالب قال المدعي عليه
 لا أعرف مقدرا ماله على

يجبس حتى يجيب
 مطالب فمن طيب على خصمه
 كنية لا حتى يأتي بالبيته

مطالب ادعى ان تصرفه في
 مال زوجته حال حياته
 كان باذنها

مطالب ادعى عن عبد
 مقبوض لا يلزمه بيان
 أوصافه

مطالب ادعى ان بعضهم
 ضربه لا يقبل

حيث لا يتصور الضرب منهم بما جعهم لان ذلك محال اه وفي التسليم شرط صحة الدعوى المدعى عليه حيث لم يعلم الضارب ولم يدع له لا تصح الدعوى على جميع الضاربين اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أقر بان أباه وقف العقار القلاني على اخوته اندكوردون الاناث ثم وثم الى آخر شروط الواقف هل يؤخذ بذاقراره فلا تصح دعواه ولا دعوى وارثه بعده بما ينقصه **فالجواب** نعم ففي الانقروية أقر نه وقف فلان ومات لا تصح دعوى الورثة انه ملك مورثنا على ما به أفتى أبو السعد واه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى حقا بجه ولا في عقار فهل تكون دعواه صحيحة والحالة هذه **فالجواب** لا تكون صحيحة قل في ادر المتهار في اثناءه ان شروط صحة الدعوى ومعلومية المدعي أي المال المدعى اذ لا يقضى بمجهول اه وكتب عليه المحقق ابن عابد بن قوله اذ لا يقضى بمجهول ويستثنى من فساد الدعوى بالمجهول دعوى الزهن والغصب في الخاتمة اذا شهدوا بالهذه والشوب ولم يعرفوا عنه جازت شهادتهم والقول للزهن في أي ثوب كان وكذلك في الغصب المالح فدعوى الاولى اه بحر زاد في المراج الوصية والاقرار بان ادعى حقا من وصية أو اقرار فانما هي محال بالمجهول وتصح دعوى الابرار لمجهول بالاخلاف فبلغت المستثنيات خمسة اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى أشياء مختلفة الجنس والنوع وصحة وذكر قيمة الكل جملة هل يكفي ذلك **فالجواب** نعم كافي الدوا المختار وغيره والله تعالى أعلم **سئلت** عن دعوى ما هو محال الثبوت عقلا أو عادة هل تصح **فالجواب** نعم لا تصح قل في البعور كون المدعي بما يحتمل الثبوت فدعوى ما يستحيل عقلا أو عادة باطلة لتيقن الكذب في المستحيل العقلي كقوله المعروف النسب أولن لا يولد مثله مثله هذا بنى وظهوره في المستحيل العادي كدعوى معروف بالغرق أموالا عظيمة على آخره أنه اقترضه اياه اذ دفعة واحدة أو غصبها منه فالظاهر عدم سماعها اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى بعض دار ثم ادعى الكل هل يسمع **فالجواب** نعم كما في البرزبة والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى دين من وجه فرفض قدره كذا وكذا فرفضوا لم يبين ذلك من صف الزبال المجدي أو من صف الميرة أو نحو ذلك فهل لا تصح دعواه بدون البيان **فالجواب** نعم كما في الوقوع المصرية قال لان الديون تقضى بما مثله حيث كانت من المثبات فان لم يبين كانت الجهالة موجودة فلا تصح الدعوى معها بالاخلاف البيع فنه يبيع ويغير المشتري كافي الهندية والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى على آخر دين أو نحوه من الحقوق فاجابه بقوله لاحق لك قبلي أو لا تستحق على شيء هل يكون هذا جوابا كافيا **فالجواب** نعم فقد رفع مثل هذا السؤال لسراج الدين فرى الهداية فاجاب عنه بقوله نعم قوله لا يستحق على شيء جواب كاف ولله افاضي أن يسأله عن السبيل لكن اذ امتنع عن بيانه لا يجبر عليه اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى ان هذه القطعة من العقار له بسبب القسمة ولم يبين انها كانت بالتراضي أو بقضاء القاضي هل لا تصح دعواه **فالجواب** لا تصح بدون ذلك كما في البرزبة والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى على آخر بتركه أو فرفض أو ودعية أو عارية أو قبض مال بطريق الوكالة فنكر ثم اعترف وادعى الرد فهل يقبل قوله **فالجواب** كافي فتاوى قاضي الهداية اذ اخذ في هذه الصورة ثم ادعى الرد لا يقبل الاينة لانها لا يجوز خروج عن الأمانة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى على آخر انه أخذ منه كذا بغير حق وهل عند فاجاب لاخره اخذه بحق وبرهن على ذلك هل يقبل منه ذلك **فالجواب** نعم تقبل بيته الاخذة لانه يدفع المدعي لانه يدعى الضمان عليه وهو يدفعه بالبينة كافي جامع الفصولين في الحادى عشر والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى على آخر انه دفع اليه كذا فرفض فاجابه الخصم بقوله نعم دفعت اليه واكن أمرتني بدفعه الى فلان وقد دفعت اليه وبرهن على ذلك فهل يكون هذا دافعا **فالجواب** انه يكون دافعا حقيقا كانت له الكفوى عن العمانية والله تعالى أعلم **سئلت** عما اذا حضر رجل عند القاضي وقال له احضر لي

مطلب اقراره ونفلا لا تصح
دعوى ورثته انه ملك

مطلب دعوى المجهول لا تصح

مطلب ادعى أشياء وذكر
قيمة الكل جملة يكفي
مطلب لا تصح دعوى ما
يستحيل

مطلب ادعى بعض دار ثم
ادعى الكل يسمع
مطلب ادعى قرضوا لم يبين
اه من أي صنف لا تصح

مطلب لاحق لك قبلي
جواب كاف

مطلب ادعى قطعة أرض
بالقسمة لا يدين بيمين انها
بالتراضي أو بقضاء القاضي
مطلب بحد لا مائة ثم ادعى

الرد لا يقبل
مطلب قال اخذته بحق
وبرهن يقبل

مطلب قال دفعت اليه
وأمرتني بدفعه الى فلان
وبرهن يقبل

مطلب في طلب احصاء
الخصم

ولا لا ادعى عليه هل يجب عليه احضاره بمجرت طلب المدعى فاجواب ان القاضي لا يحضره بمجرت طلب المدعى بل بعد سماعه دعواه فان راها صحيحة أحضره لطلب الجواب والا فلا اه من حوائش أبي السعود على من لا مسكن والله تعالى أعلم ﴿ سئلت فيمن كتب شهادة في صك كتب فيه باع مائة او باع بيعا نافذا بان ادعى انه ملكه هل تسمع دعواه بعد ذلك أنه لا فاجواب لا تسمع دعواه كافي التنوير من الكفالة والله تعالى أعلم ﴿ سئلت ما قولكم أهل العلم في ادعى شيأ على ذي يد فقال ذو اليد هو ودية عندي من فلان ويرهن هل تندفع عنه الخصومة ﴿ فاجبت نعم قال في التنوير لو قال ذواليد هذا الشيء أو دعيه فلان أو أعارني أو أجرني أو غصبته منه ويرهن عليه دفعت خصومة المدعى اه والله تعالى أعلم ﴿ سئلت عن أبرأ آخر ابراء اما تم ادعى عليه بمال سابق على ابراء هل تسمع دعواه فاجواب لا تسمع دعواه قال في الاشياء لا تسمع الدعوى بعد ابراء الامام اه وقال ابن وهبان ومن قال لا دعوى لي اليوم عندها * فبايدى من بعد منها ففكر اه والله تعالى أعلم ﴿ سئلت فيما اذا الوادي زيد على عمرو بمال معين وعجز عن اثباته ثم ادعاه على خالد قائلا انما ادعيت به على عمرو أو لا طنامني فهل لا تسمع دعواه على الثاني فاجواب نعم لا تسمع دعواه على الثاني لان الحق الواحد كالا يستوفى من اثنين لا يتخاصم فيه مع اثنين كافي البرازية والله تعالى أعلم ﴿ سئلت عن رجل كان يتصرف في غلات امرأته ثم ماتت فاذا عى ورثتها أن تصرفه كان بغير ذم او ذل هو انه كان باذنها فهل القول قوله فاجواب نعم القول قوله في ذلك كافي حوائش الحوى على الاشياء والله تعالى أعلم ﴿ سئلت هل يحل الاقتناء من القواعد والضوابط ﴿ فاجبت بقول لا يحل للفتي ذلك وانما عليه حكاية النقل الصريح اه حوى والله تعالى أعلم ﴿ سئلت فيمن ادعى ان قدرهم على آخر فأجاب به بقوله ان خلفت انك على دفعته اليك خلف المدعى فدفع المدعى عليه الدراهم ثم قام الدافع بطريقها فهل يجب لذلك فاجواب انه ان دفع الدراهم بحكم الشرط الذي شرط فهو باطل وللدافع أن يسترد هاهنا لان الشرط باطل اذا عهدين نقلا عن الخاتبة والله تعالى أعلم ﴿ سئلت عن الدعوى في الطريق العام والنهر والمرعى ونحوها من المنافع العائدة الى العموم هل يعتبر فيها مرور الزمان حتى لا تسمع فيها الدعوى بعد خمسة عشر عاما أو بعد ست وثلاثين سنة فاجواب انه غير معتبر فيها فسمع الدعوى فيها ولو بعد مرور خمسين سنة كافي المجلة من مدة ١٦٧٥ والله تعالى أعلم ﴿ سئلت عن رجل ساوم شيأ ثم ادعاه هل تسمع دعواه بعد المساومة فاجواب لا تسمع بعد المساومة لتضمنها الاقرار بان المدعى الذي يد كافي البرازية والله تعالى أعلم ﴿ سئلت هل تسمع الدعوى على الدين المدين بدين موجد فاجواب نعم في فتاوى قارئ الهداية (سئل) هل تسمع الدعوى في الدين المؤجل على المدين لا تباينه وتسجيله (أجاب) نعم تسمع الدعوى فيه لا تباينه لا للطالبة به اه والله تعالى أعلم ﴿ سئلت فيمن أثبت بنوة العم بذكر الاسم الى الحد فأقام المدعى عليه بيعة انه أقر انه ابن فلان ابن فلان آخر هل تندفع دعوى المدعى فاجواب نعم كافي جامع الفتاوى والله تعالى أعلم ﴿ سئلت عن المدعى عليه اذا كان مقررا هل تسمع الدعوى عليه وان طال الزمان فاجواب نعم كما في التتبع قال اذا كان المدعى عليه مقررا تسمع الدعوى عليه ولو طال المدة أكثر من خمس عشرة سنة اه والمراد انه أقر في مجلس القاضي فلو ادعى الخصم انه أقر له عند غير القاضي لا يقبل منه ذلك مالم يؤيد ذلك بسند بخطه وختمه على اقراره كافي المجلة والله تعالى أعلم ﴿ سئلت فيمن ادعى ألفا بسبب ستة لآلأ أعيان ولم يبين الاعيان هل لا تصح فاجواب نعم لا تصح بدون ذلك كافي البرازية والله تعالى أعلم ﴿ سئلت فيمن كان غائبا مسافة قصر هل تسمع دعواه وان طال المدة وتجاوزت خمسة عشر عاما فاجواب نعم تسمع دعواه حيث منعه من الدعوى مانع شرعي وهو العيية كافي التتبع

مطلب كتب شهادته بان فلا باع ملكه ثم ادعاه لا تقبل
مطلب تندفع الخصومة بقوله هو عندي عارية اذا برهن

مطلب لا تسمع الدعوى بعد لأبراء العام

مطلب ادعى بعين على زيد ثم ادعاه على عمرو ولا تقبل

مطلب القول له في ان تصرفه كان باذن زوجته
مطلب لا يحل الاقتناء من القواعد

مطلب قال ان حاقبت دفعته اليك

مطلب لا يعتد بمرور الزمان فيما يعود الى العموم

مطلب لا تسمع الدعوى بعد المساومة

مطلب تسمع دعوى الدين المؤجل قبل حلوله

مطلب أثبت بنوة العم فرفعه باقراره انه ابن فلان آخر

مطلب تسمع الدعوى على المذروا ن طال الزمان

مطلب ادعى ألفا عن أعيان مستهلكة ولم يبين الاعيان

لا تصح

مطلب تسمع دعوى الغائب وان طال الزمان

مطلب لا بد في دعوى
الوديعة من بيان محل
الادعاء
مطلب ما يمنع من دعوى
المورث يمنع من دعوى
الوارث
مطلب في دعوى الارث
لا بد من نسب الجد الجامع
مطلب تسع دعوى الوقف
لم ترضى ست وثلاثين سنة
مطلب سكك المورث مدة
والوارث مدة والجمع وع
١٥ سنة لا تسع الدعوى
مطلب في مستأجر طالت
مدة استئجاره
مطلب لا تسع دعوى
النسب بالمال

مطلب يعتبر مرور الزمان
من وقت البلوغ
مطلب الغائب على دواء
ولو طالت الزمان
مطلب في دعوى منكر
المكس

الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** في دعوى لوديعة هل يشترط فيها بيان مكان الادعاء **الجواب**
نعم كافي البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن ترك دعواه خمس عشر سنة ثم مات عن ورثته فهل
لا تسع دعواهم لقيامهم مقام مورثهم **الجواب** نعم لان ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع صحة
دعوى الوارث لقيامه مقامه **سئلت** في التفتيح والله تعالى أعلم **سئلت** هل يلزم في دعوى
الورثة بيان نسب الجد الجامع **الجواب** نعم يلزم ذلك كافي لفتاوى المهديّة والله تعالى أعلم
سئلت عن دعوى أصل الوقف قبل مضي ست وثلاثين سنة هل تسع **الجواب** نعم ما يمنع من تسع الى
غاية ست وثلاثين سنة أما بعد هذا فلا تسع كافي رد المحتار والمسألة في المحلة من مادة ١٦٦١ والله تعالى
أعلم **سئلت** فيما اذا سكك المورث مدة والوارث مدة وجموع الاثنين يبلغ حد مرور الزمان فهل
لا تسع دعوى الوارث حينئذ **الجواب** لا تسع كافي للمحله من مادة ١٦٧٠ وكذلك سكك المانع
والمشتري والواهب والموهوب لا يمنع من الدعوى اه والله تعالى أعلم **سئلت** في وقوع السؤال **الجواب** عن مستأجر
دكان مثلا طالت مدة استئجاره وهو مقر بالاستئجار فلا تسع عليه المالك ان الدكان ملكه فهل تسع
دعواه ولا يمنع مرور الزمان والحالة هذه وما الحكم اذا أنكر الاستئجار **الجواب** ان الدعوى
مسموعة عليه حانة اقراره وأما حاله اسكاره فان كان الايجار معروفا بين الناس سمعت عليه الدعوى والا
فلا كافي للمحله من مادة ١٦٧٣ والله تعالى أعلم **سئلت** في وقوع السؤال **الجواب** عن رجل ادعى على وصي أيتام
انه ابن ابن عم الميت من غير أن يتبين المالا ولا أن يبين الجد الجامع بينهما وبين الميت ولا أن يفصل
العمومة وانما الاب وأم أولادها فهل تقبل بينته على دعواه المدكورة ويقضى له بمقتضاها
الجواب لا تقبل بينته على مجرد هذه الدعوى ولا يصح من القضاء بالنسب وانما تقبل بشرط أن
تكون بعد دعوى مال صحيحة ولا بد أن ينسب الشهود للميت والمدعى حتى ياتوا بما يثبت أن أب واحد وأن يقولوا
هو وارثه لا وارث له غيره ولا بد أن يكون الاب الواحد المتقرب اليه معروفا للقاضي بالاسم والنسب بالاب
والجد اذا انحصار فيه والتعريف بذلك عند الامام الاعظم رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فاذا لم يوجد شرط
من هذه الشروط لا تقبل بينته ولا يصح القضاء بها نقله في الحامدية عن فتاوى الشيخ عبد الرحيم قال
حامد أفندي قلت هذا مناقض لما ذكره في الظهيرية والعمادية وغيرهما من أنه يشترط ذكر الجد
الذي اتقى الله وفد مشمل له في الظهيرية مثلا ولم يذكر اسم أب الجد ولا اسم جد له لكن أفتى الامام أبو
السعد وباشترط ذكر الاب كما ذكره البشتقي في فتاويه **سئلت** رأيت في الفتاوى لهدية مانصه **الجواب** واشترط
تعريف الجد الجامع بالاب والجد وجد التصريح به في كتب عديدة من المذهب قال وقد ذكره أيضا في
دعوى الارث ينوّه الم لا بد أيضا من بيان انه ابن عم شقيق أو لاب فان كان ابن عم شقيق لا بد أن يبين
أم الاخوين الذين اتقى في أب واحد ويمن فيها اسم أبيها وجدها أو ما يقوم مقام ذلك اه والله تعالى
أعلم **سئلت** في تنعيق قاصم وصيه شركاءها من القاضى ومضى من تاريخ القسمة خمسة عشر
عاما من تاريخ بلوغها عشر سنين فهل يعتبر مرور الزمان من تاريخ البلوغ لا من تاريخ القسمة فتسرع
دعواها **الجواب** نعم كافي للمحله من مادة ١٦٦٣ والله تعالى أعلم **سئلت** عن مرور الزمان
هل يمنع من دعوى القاتل غيبة بعيدة وهي مسافة القصر **الجواب** انه لا يمنع فهو على دعواه
لعذره بالنسبة المذكورة قال في الخيرية ولا فرق بين غيبة المتقرب والمتدعي عليه والله تعالى أعلم
سئلت عن كان منكر المكس باب المنشية فوكل وكيله لا يقض له الاموال من الناس ثم قام
على وكيله يتقضى عليه انقضض أكثر مما دفعه اليه وبقي بيده مبالغ واقرطابه بدفعه اليه فهل لا تسع
دعواه عليه بذلك **الجواب** نعم لان الدعوى لا بد أن تكون بحق ثابت معلوم الجس والقدر ولا بد
أن يكون سبب الوجوب والمال المذكور ليس بواجب على المتدعي عليه للتدعي حتى يحكم به الحاكم للتدعي

مطلب في خباز يبيع له
الخبز صاحب ذلك الخ
مطلب ادعى ان قاضي كذا
حكم له بالنسب

مطلب ادعت بعد الدخول
بمهرها المجل

مطلب غاب خمسة عشر سنة
وحضر في أثنائها امرأ
لا تسمع دعواه
مطلب ادعى ملكا مطلقا
في دابة فاجابه بانها ولدت في
ملك بائع بائعه
مطلب ادعى انه عمه أو
أخوه ولم يدع مالا لا تصح
دعواه

مطلب في تحليف من يدعي
دين على ميت
مطلب العين جزء الجفتوان
القاضي يقضي بمأوب العين
في دين الميت

مطلب ادعت على الورثة
بمؤخر مهرها فاجابوا بانها
ماتت بما يزيد على خمسة عشر
عاما

مطلب اختفا في انه كان
ادعى أنه المدة

بعد نبوته وذكر سب وجوبه اذ هو مال الناس فحق الطلب لهم لاله وركن الدعوى أن يضيف الحق الى
نفسه ان كان أصيلا فكيف يضيفه الى نفسه وهو للناس ولم يكن وكيلانهم وهو ليس له أن يدعي حصة
عن أربابه أفاده في الفتاوى الحامدية وفي جامع الفصولين من خال المحاضرات خبرا يبيع له الخبز
صاحب ذلك فادعى عليه انك سرقت من الناس دراهم زيادة على ثمن الخبز ومطالبه بذلك الزائد وان
دعواه عليه غير صحيحة لان حق الخصومة للناس لاله والله تعالى أعلم **سئلت** فبين ادعى انه ابن
فلان مثلا وان قاضي البلد الذي حكم له بذلك وبرهن على ذلك هل يقبل **فالجواب** نعم قال في جامع
الفصولين لو ادعى انه وارث فلان الميت وشهد أن قاضي البلد كذا أنهم دعاه على حكمه ان هذا الرجل وارث
فلان الميت لا وارث له غيره يجعل وارثا وقد ذكرنا مثل ذلك فيما لو شهد أن قاضي من القضاة
أشهدنا أنه قضى لهذا على هذا بأنف أو يحق من الحقوق أفاده في الخبرية من الدعوى والله تعالى أعلم
سئلت مراراً عن امرأة ادعت على زوجها بعد الدخول انها لم تقبض مهرها المجل هل تسمع
دعواها **فاجبت** نعم بما في الخبرية حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيما شرط تجهيله على المفتي به اه
وهذا اذا ادعت انها لم تقبض منه شيئا فان ادعت قبض البعض وطلبت الباقي تسمع دعواها كما في تنقيح
الحامدية من المهر والله تعالى أعلم **سئلت** فيما اذا كان للمدعي عايشة شرعية وهي مسافرة القصير
وحضر مراراً في أثناء المدة التي هي خمس عشرة سنة وسكنت ثم أراد أن يدعي فهل لا تسمع دعواه
فالجواب نعم لا تسمع كما في التكملة نقلا عن فتاوى على أقدي والله تعالى أعلم **سئلت** فبين ادعى
ملكاً مطلقاً في دابة وجاب ذواليد بانها ولدت في ملك بائع بائعه فهل يقبل دفعه **فالجواب** نعم كما في
الخبرية جواباً عن مثل هذا السؤال وافضه بينة ذى اليد مقدمة لانه خصم عن تلقى الملك عنه اه والله
تعالى أعلم **سئلت** فبين ادعى على رجل انه عمه أو ادعى على امرأة انها أخته أو عمته ولم يدع ميراثاً ولا
حقاً هل لا تسمع دعواه **فالجواب** انها لا تسمع كما في الهندية من الفصل الحادى عشر في تحصيل النسب
على الغير والمسألة أيضا في فتاوى الأنقروى من الفصل السابع في دعوى النسب والارث والله تعالى أعلم
سئلت في مدعى دين في تركه ميت أثبت بالبرهان هل يحلف المدعى المذكور انه ما استوفاه ولا
شيء منه وان لم تدع الورثة الاستيفاء **فالجواب** نعم يحلف وان لم تدع الورثة وان أبو التحليفه كما في
البرازية والمنية وفي الخلاصة وأجمعوا على ان من ادعى ديناً على الميت يحلف من غير طلب الوصى والوارث
اه من الخبرية قوله وأجمعوا الخ أخذه منه بعض الفضلاء ان العين جزء الجفتوان القاضي لا يقضي بمجرد
البينة بل بما هو بالعين وان لم لو كان المدعى يدعى بالوكالة على القاتل في تركه الميت يتوقف الحكم على حلف
القاتل وذلك البعض هو الشيخ يريم مفتي حاضرة تونس كما رأيت في هامش نسخة الخبرية بخطه حين
كتب بتونس سنة ألف ومئتين وثمانية وتسعين ونقلته من خطه وكتبته على هامش نسخة الخبرية
والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم أهل العلم في امرأة تدعى على ورثة زوجها مؤخر مهرها فاجابوا بانها
ماتت بما يزيد على خمس عشرة سنة فلا تسمع دعواها وهي تذكره حتى المدة هل القول قولها فتسمع
دعواها وهل يقبل من الورثة برهان على تاريخ موت أجيبوا أن يجروا **فاجبت** نعم بانها قد رفع ما يقرب
من هذا السؤال للإمام الرضى صاحب الخبرية فاجاب عنه بما نصه القول قولها لنا تقرران الحادث
بضاف الى أقرب أوقته فتسوغ دعواها والحالة هذه ولا تقبل البينة على تاريخ الموت والحالة هذه اذا
اقررت أن يرم الموت لا يدخل تحت القضاة لان يوم القتل كائن عليه في الامداد والاولو الجسية
والبرازية وغيرها اه من الخبرية **فجواب** في حين كنت بحاضرة تونس أعادها الله تعالى داره لام على
هامش الخبرية بخط مفتيها الشيخ يريم ما نصه قوله القول قولها **فأقول** نعم هذا في الاختلاف في المدة
أما اذا اتفقوا عليه واختلغا في انه كان ادعى فيها أو لم يدع فيظهر ان الحكم كذلك من ان القول للمدعى انه لم

يستوعبها السكوت بيمينه ولا تقبل بيته خصمه انه استوعبها لانها شهادة بالتمسك بها وهي شهادة على
 نفي لا يمكن احاطة الشاهد به نعم اذا ادعى ان سكوتة فيها كان مانع لا يكون القول قوله لانه حينئذ اقتر
 بالسكوت المنع من سماع دعواه واتى مانع من أعماله واعتباره والاصل عدمه وانما القول في ذلك
 قول خصمه على أنه لا يعلم له مانع من الدعوى وهذا عند ادعاء المدعى مانعاً مينا دون قوله منع من مانع
 على انه جازل كتبه محمد بن ميمون النافى شيخ الاسلام بنونس اهـ وهكذا اذا ادعى الحق المدعى شيخ الاسلام
 في الحال بنونس سبدي أحد ابن الخوجه نقلا عن والده شيخ الاسلام قوله قل وقد أيدته والذي بجميع قربة
 قال ونظيره المودع اذا ادعى الرد ولو دعيه وأدكره المودع لان المودع بافترق وان كان مذعبا طاعرا ومذمما
 عليه الضمان في الحقيقة وهو ينكر فالقول قوله وكذلك هذا المدعى عليه بدعى سقوط دعوى المدعى
 وهو ينكر سقوطها فالقول له بيمينه وقد سمعته من فيه أنه لما ذكرته بحمام الانفة بنونس في آخر
 ربيع الاول سنة ثمانية وتسعين وما تيسر وألف وهو حسن فليحفظ والله تعالى أعلم **سئلت** هل
 نصح الدعوى من كتاب فالحجاب نعم قال في الطائفة وان ادعى المدعى من كتاب نصح دعواه لانه
 عسى لا يقدر على الدعوى فنصح دعواه من الكتاب لكن لا بد من الاشارة في موضع الاشارة اهـ والله
 تعالى أعلم **سئلت** لو ذكر في دعوى له مقدار الحدود الثلاثة وأخطأ في الرابع هل لا نصح للدعوى
 فالحجاب لا نصح للدعوى قال في الهندية لو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم
 يسكت ولا يكتفه أخطأ في الرابع لا يصح اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** في ادعى على آخر مالا
 مميذا وأثبتته وحكم له به ثم رهن المدعى عليه على المدعى انه قال كذباً فيما ادعت هل يبطل الحكم
 فالحجاب نعم يبطل الحكم المذكور بالقول المزبور قال في تنقيح الحامدية لو ادعى رجل على رجل
 مالا وقضى بالمال للمدعى باليمين ثم قال المدعى كذباً فيما ادعت يبطل القضاء اهـ وفي الدرر
 على قول المدعى انما يبطل في الدعوى أو شهود كذبة أو ليس لي عليه شيء فصح الدفع اهـ والله تعالى أعلم
سئلت فيمن ادعى على آخر مالا بسبب حساب جرى بينهما هل نصح هذه الدعوى فالحجاب
 انها لا نصح لان الحساب لا يصلح سبباً لوجوب المال كذا في الخلاصة والبرازية والله تعالى أعلم
سئلت عن شخص أعتق أمته بحضرة قريبه وهو ساكت ثم بعد مدة ادعى القريب المذكور
 انها له فهل لا نصح دعواه **فاجبت** بان حضوره وقت العتق وهو ساكت مانع له من الدعوى
 كمن وقفه ارا بحضرة قريبه ثم قام قريبه بدعيه فلا نصح دعواه وقامه في حواشي أبي السعد ود على
 اكثر والله تعالى أعلم **سئلت** عن ورثة قاصد الموصى به ثم ادعوا رجوع الموصى هل نصح
 دعواهم فالحجاب نعم في فتاوى الاقروى المديون بعد قضاء الدين لو رهن على ابيه الدائن والمختصة
 بعد ادائه بدل الخلع لو رهن على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل والجامع في الكل خفة المال وكذلك
 الورثة اذا قاموا الموصى له بالمال ثم ادعوا رجوع الموصى يصح لان ادعاء الموصى بالرجوع اهـ والله تعالى
 أعلم **فوقع السؤال** هل نصح الدعوى من وكيل المدعى على وكيل المدعى عليه فالحجاب نعم نصح بها
 في التنقيح قال وليس في منع سماعها نقل ولا عليه دلالة وبالله اتفق الشيخ اعلم اهـ ثم رأيت في نتيجة
 الفتاوى ان أحد الوكيلين اذا كانت وكالة مسجلة وقعة بين يدي القاضي صح الدعوى وان كان كل
 منهما مدعى الوكالة من رجل وأراد كل أن يثبت وكالة في وجه الآخر فلا نصح ادم الخصم والله تعالى
 أعلم **سئلت** عن جماعة لهم عقار ادعى عليهم فيه مدع وخلفه مخرمان بسبب الدعوى أعطاه
 أحدهم باذن الباقيين ثم أراد الرجوع عليهم بغير مدعهم فهل له ذلك **فاجبت** نعم له ذلك كما
 أجابه في تنقيح الحامدية قبل كتاب الاقرار بخوور فقي وفي الخبرية (سئل في أرض مشتركة بين
 اثنين مات أحدهما فلحق ورثة الميت مخرمان بسببه هل على التبرك لا آخر منه قدس حصته أم لا

مطلب ادعى ان سكوتة في
 السدة كان مانع لا يكون
 القول قوله

مطلب مهم في المودع اذا ادعى
 الرد

مطلب نصح الدعوى من
 الكتاب

مطلب لا نصح دعوى
 العقار اذا بين حدودا ثلاثة
 وأخطأ في الرابع

مطلب اقتر المحكوم له بانه
 كان كاذبا فيما ادعى يبطل
 الحكم

مطلب ادعى مالا بسبب
 حساب لا نصح دعواه

مطلب حضوره وقت
 العتق ما كذا مانع من
 سماع دعواه

مطلب بعد مدة قام الموصى
 له ادعوا ان الموصى رجع

مطلب في دعوى وكيل
 على وكيل

مطلب لحقهم مخرمان
 بسبب الدعوى قد دفعه
 البعض باذنهم يرجع

مطلب قدم من غيابه بعد
مرور الزمان تسمع الدعوى
عليه

مطلب قال كان في يدي
حتى أحدث فلان يده عليه
تكون دعوى غصب
مطلب لا بدني دعوى القرض
من بيان أنه صرفه في حاجته
مطلب باع عقار ثم ادعى
أنه وقت لا تسمع

مطلب ترك زوجته في
بيت بالجرة هل للزوج
اخراجها منه
مطلب ادعى ان ما قبضه
زيف أبرده فالقول له

مطلب أنكروا وحلف ثم
أقيمت عليه بينة لا يظهر
كذبه

(أجاب) ليس عليه شيء من ذلك قال في جوابه الفقهوى ابن زبنت ورنادار فالتقى مدع على الابن فيها
وخطه خسران بسبب الدعوى لا يرجع اه وهذا المثل المتقن الاحتمال اغرمت في ثمنه الثلث بقدر
احصى وشواهده ذلك كثيرة اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا قدم الغائب بعد خمس عشرة سنة هل
تسمع الدعوى عليه مع مرور زمان **فالجواب** نعم تسمع لان المدعى ان يده المدعى في الشئ
عنه استثنى من المنع مل اليمين والوقف والائتباع ومن المقر ان التارك لا يتأتى من الغائب له أو عليه
لعدم تأتى الجواب منه بالغيبة والعلة خشية التزوير ولا يتأتى مع الغيبة الدعوى عليه فلا فرق بين غيبة
المدعى والمدعى عليه أفاده في الخبرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن مدعة في دعواه هو ملكي وكان
في يدي الى أن أحدث المدعى عليه يده عليه بغرق هل تكون دعوى غصب على ذي اليد **فالجواب** نعم
والمسألة في الخائصة والله تعالى أعلم **سئلت** هل يلزم في دعوى القرض انه قبضه وصرفه في حاجته
فالجواب نعم لا يصير ذلك ديناً عليه بالاجماع وكذا لا بد كرفها انه أقرضه من مال نفسه كأي الذخيرة اه
من ثبوت دفع والله تعالى أعلم **سئلت** مزارعين باع عقاراً ثم ادعى انه وقت عليه وعلى أولاده هل
تسمع دعواه **فالجواب** لا تسمع للتناقض لان قدامه على البيع اقرار منه بأنه ملك وان أر تحليف
المدعى عليه ليس له ذلك وان أقام بينة على ذلك قبل تقبل وقيل لا تقبل وهو أصوب وأحوط لا يفتأ منه
البينة انه وقت عليه بدعي فساد البيع وحقا لنفسه فلا تسمع للتناقض الصريح ذكره المحقق الرضوي في
مسائل شتى وفي الخاتمة وجري باع عقاراً ثم ادعى انه وقت اختلاف المشايخ فيه وأصحح انه لا تسمع قل
لمحقق الزملي في فتاويه الخبرية به ونقله لما ذكر واقفائه به مانعه وقول الزملي أصوب للتناقض الصريح
بالبيع ثم دعوى الوقف وقوله أحوط لما في سماعها من الاضرار بالناس باحتيال أهل الخليل والخداع
ببيع لوقف وظاهر البائع اه ملك ثم نعطافه عليه بدعواه والزمه باجتهاد وضع يده عليه ورعا
تستغرق أضغاث غثه فيجب عدم القبول حسم المادة الفساد اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن
سافر منزلاً ثم اهره وغاب وترك فيه زوجته وأراد المخرج اخرجها فهل له ذلك **فالجواب** ليس له
ذلك لانه ليس له أن يسخر الاحارة بتغير حضور صاحبه كأي تخفة الصكوك نقلاً عن الواقعات الحسامية
والله تعالى أعلم **سئلت** عن قبض من آخر ياد مثلاً عن مبيع ثم جاءه أبرده على لدافع وزعم انه
زيف والدافع ينكر انه ربه المدفع فهل القول للقاضي **فالجواب** نعم القول قول المدعى انما يشاهد هو
الذي قبضه منه فمنا عن المبيع قل في الخبرية جواباً عن مثل هذا السؤال القول قول القابض انه هو
الذي قبضه منه عن الثوب بيمينه صريح بقاري الهداية في فتاويه أخذ من قولهم القول قول القابض
ضميناً كان أو أمينا وفي فتاوى ابن نجيم (سئل) عن البائع اذا قبض الثمن ثم جاء الى المشتري وأراد ان يرد
عليه شيئاً منه زعماً أنه خاس وأنكر المشتري أن يكون ذلك من دراهمه فهل القول للبائع أم للمشتري
(أجاب) ان أقرب استيفاء حقه لا يقبل قوله ولا يلزم المشتري عوض ذلك وانكى ان طلب من المشتري على
نفي العلم بحباب ويحلف وان نكل لزمه الرد اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى انه ابن عم لآب وأم
مدفعه خصمه بأنه ابن عم لآب فقط هل يقبل هذا الدفع **فالجواب** نعم قال في الدرر بن انه ابن عم لآب
وأمه وبرهن الدافع انه ابن عمه لآب فقط أو على اقرار الميت به أي بأنه ابن عمه لآب فقط كل دفعه يقبل
اقضاء لا لاقول لا بعده لما كرهه بالقضاء بخلاف الاقول اه والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل ادعى عليه
آخر حقاً فأكذره وحلف ثم أقام المدعى بينة وقضى له بها هل يظهر بذلك كذب المدعى عليه وبهرز
في الجواب لا يظهر كذبه بذلك قال الزملي بعد أن ذكر ان البينة تقبل بعد اليمين وهل يظهر كذب
المتكبر بآمة البينة والصواب انه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ولا يحنث في عينه انه ان
كان اعلان على ثلث درهم فادعى عليه فأكذره وحلف ثم أقام المدعى البينة ان له عليه ألفاً هو والله تعالى أعلم

مطلب قال اشترينه من
والد المدعي يحتاج الى اثبات

سئلت في رجل ادعى على آخر عقارا انه ملكه تافاه بالارث من أبيه فاجابه المدعي عليه بانى اشترينته
من أبيك حال حياته بكذا وكذا من القروش وانه في حوزي ونصر في مدة تزيد على خمسين سنة مع حضورك
وعاك وسكوتك بلا عذر شرعي هل يكون جواب المدعي عليه من باب الاقرار بالتلقي من أبيه فحتاج الى
بينة تشتمل على بالشرائه ولا ينفعه وضع اليد والتصرف المدة المذكورة ولا تكون الحادثة من قبيل ما مضى
عليه خمس عشرة سنة فاجبت نعم جواب المدعي عليه من قبيل دعوى التلقي من مورث للمدعي
ودعوى التلقي من مورثه اقرار له بالملك ثم دعواه الانتقال اليه منه فحتاج الى بينة لان كل مدعى يحتاج
الى البينة ولا ينفعه وضع اليد المدة المذكورة مع الاقرار المذكور وليس هذا من باب ترك الدعوى بل
من باب المأخذة بالقرار ومن أقر بشئ لغيره أحد بأقراره ولو كان في يده أحقا كثيرة لا تعدل أفاده المحقق

مطلب بعد اقامة البينة
أقر هل يحكم عليه بالقرار

الرملي في فتاويه الخيرية والله تعالى أعلم سئلت عن المدعي عليه ما ذكره من اقراره بالبينة عليه
وقبل الحكم هل يحكم عليه القاضي بالقرار أو بالبينة فاجواب قال في البرازية برهن عليه بما يكتفي
شئ فقبل القضاء به فالمدعي عليه به له دل في القضية يقضى بالقرار لان شرط معامع البرهان
والقضاء بالانكار وقد فات وقال في الجامع بالبرهان للتعدي لا بالقرار لان قصار اه والله تعالى أعلم

مطلب ادعى عقارا قال
المدعي عليه انك أجرت
نفسك مني للعمل فيه كان
دفعاً صحيحاً

سئلت عن ادعى عقارا في يد رجل انه ملكه فاجابه المدعي عليه بالانكار وانك أجرت نفسك
من في العمل في هذا العقار وأقام البينة على ذلك هل يكون هذا دفعاً مقبولا فاجواب نعم كان في
لفصل السابع من النصول لو أقام المدعي عليه بينة ان المدعي أجرت نفسه مني ليعمل في الكرم تكون دفعا
واقرار من المدعي انه ليس ملكه اه والله تعالى أعلم سئلت عن ادعى عقارات بيده آخر انهما
كانت لابيه مات وتركها ميراثا له وافلان وعدد الورثة غير انهم لم يبين حصصه فهل تسمع دعواه وبينته
والحالة هذه فاجواب تسمع دعواه وبينته ولو كان ادعى الامر الى المطالبة بالسليم لا بد من بيان
حصته ولو بين حصته ولم يبين عدد الورثة بآب قل هذا ميراثي ولجميعنا سوياً وحصتي كذا لم تسمع

مطلب ادعى عقارا بالارث
وحصر الورثة ولم يبين
حصته تسمع لدعوى

هذه الدعوى ما لم يبين عدد الورثة لجواز ان حصته أنقص مما سمي أفاده في جامع الفصولين والله تعالى

مطلب في دعوى القرض
لا بد من بيان انه صرفه في
حاجته

علم سئلت عن دعوى القرض هل يشترط فيها ان المستقرض قبضه وصرفه الى حاجته وانه
أقرضه من مال نفسه فاجواب نعم قال في جامع الفصولين ويذكر في الاقراض ان المقرض أقرضه
من مال نفسه لجواز اقرضه وكافة فيكون سقير او معبر الا عليك المطالبة بالاداء ويذكر أيضا قبضه وصرفه

مطلب ادعى اقراره بعهده
أنه انقصومة الظاهرة
لا تقبل

الى حاجته اه والله تعالى أعلم سئلت عن امرأة نخاصمت مع زوجها لمدة طائفة فادعى زوجها
انها أقرت له بالمدعي في أنه انقصومة الظاهرة عند القاضي هل تسمع دعواه اقراره او الحالة هذه
فاجواب لا تسمع كافي فتاوى الاقروى تعلقا عن الفتية تأمل والله تعالى أعلم سئلت فيمن قال
لادعوى لي قبل فلان ثم ادعى عليه بعتى هل تسمع دعواه فاجواب لا تسمع دعواه والحالة هذه قال في
لبرازية انما تنقذ الروايات على أن المدعي لو قال لادعوى لي قبل فلان أو لا خصومة لي قبل فلان يصح ولا

مطلب قال لادعوى لي قبل
فلان ثم ادعى لا تسمع

تسمع دعواه ان في حق حادث بعد الاجراء اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن أقر بدين لغيره ثم ادعاه
بعد ذلك هل تسمع دعواه فاجواب لا تسمع دعواه دل في جامع الفصولين من أقر بدين لغيره فكما
لا عليك أن يدعيه لنفسه لا عليك أن يدعيه لغيره بوكالة ووصاية اه والله تعالى أعلم سئلت هل يشترط
في دعوى النصب بيان الجنس والقدرا والقيمة فاجواب انه لا يشترط في صحة دعوى النصب والرجوع
بيان الجنس والقيمة وكذا التهمة اذ لا بد من ان يكون القول في القيمة للغاصب والمترحم اه من أي السعود

مطلب ادعى اقراره بعهده
أنه انقصومة الظاهرة
لا تقبل

والله تعالى أعلم سئلت هل تلزم المدين مدعي عين في التركة كانت لزم مدعي الدين فاجواب نعم كما
في الوقائع المصرية من الدعوى والله تعالى أعلم سئلت هل يشترط في دعوى الوديعة بيان محل

مطلب ادعى عينا في التركة
يخلف كدعي الدين
مطلب لا بد من بيان محل
الايداع في دعوى الوديعة

مطلب أقروم ذل أوفيته

مطلب قال لاحق لي قبل
فلان

مطلب سامع عقار ثم ادعاه
لا تقبل

مطلب المقر اذا صار مكذبا
شرا عا بطل اقراره

مطلب يصح دفع الدعوى
الفاضة قبل تصحيحها

مطلب ادعى الهبة والقبض
ولم يذكر ان الدار فارغة
لا تصح دعواه

مطلب تسمع دعوى غصب
المنقول على غير ذي يد

مطلب أشهد أنه قبض الثمن
ثم ادعى أن بعضه لم يقبضه

مطلب اثبات الدين على
الميت بحضرة لوارث يجوز
وان لم يكن في يده شيء من
التركة

مطلب ادعى مالا ونبه وكذب
بقبضه وأقام البيعة على
ذلك جملة تقبل

الايدي فالحجواب نعم قال في جامع تفصيلي في دعوى الايدي لا بد من ذكر ما لا يدايع سواء هل
ومؤنه أم لا أه والله تعالى أعلم سئلت فيمن ادعى عليه دين فأقر به ثم ذل أوفيته هل يقبل منه ذلك
فالحجواب أخذ من جامع التفصيلي ادعى عليه دين فأقر ثم ذل أوفيته لو كان كل من القبول في مجلس
واحد لا يقبل للتمساق ولونه ترافق ذل أوفيته وبرهن على الافاء بعد ما أقر به يقبل لعدم التناقض ولو
ادعى الافاء قبل اقراره لا يقبل أه والله تعالى أعلم سئلت فيمن ذل لاحق لي قبل فلان هل يدخل
فيه الدين والدين فالحجواب نعم قال في البرازة أقرته لاحق به قبل فلان فهو جائز عليه ويدخل فيه كل
عين ودين وكفالة وأخوة وحد وجنابة أه والله تعالى أعلم سئلت فيمن سامع عقار ثم ادعاه لنفسه
فهل لا تسمع دعواه فالحجواب نعم لا تسمع دعواه بعد المساومة كافي الخيرية والبرازة بتو جامع التفصيلي
والله تعالى أعلم سئلت فيمن اشترى عقارا وقال اني اشتريته بألف وكذبه البائع وقال عنه ذلك
بألفين وبرهن على دعواه وحكم القاضي على المشتري بألفين ثم جاء الشفيع يريد الاخذ من المشتري بألف
لاقراره بذلك فهل يأخذ المبيع بألف أو بألفين فالحجواب يأخذه بألفين لا بألف لان المشتري صار
مكذبا في اقراره بحكم القاضي بألفين ذل المحقق ان يجزم في لقوائد لزنية المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل
اقراره فلو ادعى المشتري الشراء بألف والبائع بألفين وأقام البيعة أخذها الشفيع بألفين لان القاضي
كذب المشتري في اقراره وكذا اذا أقر المشتري بان المبيع للبائع ثم استحق من يد المشتري بالقضاء بالبيعة له
الرجوع بالثمن على بائعه وان أقرته له ثل لكون لقاضي كذبه كذا في الخلاصة ومن هذا النوع ما في
تلخيص الجمع الكبير للامام صدر الدين لو ادعى عليه كماله مئة فأنكر فبرهن المدعي وقضى على
المتكفل كان له الرجوع على المدين اذا كان بأمره لكونه كذبه في انكاره حيث قضى عليه بالكتابة بالا م
ه فليحفظ والله تعالى أعلم سئلت عن دعوى غير صحيحة أراد المدعي عليه دفعها هل به ذل قبل
تصحيحها أم لا فالحجواب له ذل قبل تصحيحها وعليه الاعتقاد به في كذا في الفتاوى لا تقروية
والله تعالى أعلم سئلت فيمن ادعى الهبة له ولقبض ولم يذكر ان الدار الموهوبة فارغة هل لا تصح
الدعوى فالحجواب انها لا تصح ذل في البرازة وفي دعوى الرهن والهبة والقبض لا بد ان يذكر ان
فارغة لعدم تمامها لا قبض تام أه والله تعالى أعلم سئلت في دعوى غصب في منقول على غير ذي
يد هل تسمع فالحجواب نعم تسمع قال في جملة الفتاوى الدعوى على غير ذي اليد لا تسمع الا في دعوى
الغصب في المنقول وأما في الدور والعرف فلا فرق بين دعوى الغصب والمالك حيث لا تسمع الا على ذي اليد
أه معزي لا واخر القضاة من الاشباه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل باع عقارا بثمن معلوم وأشبهه
على نفسه انه قبض الثمن ثم ادعى على المشتري انه بقي عليه نصف الثمن وان المشتري أقر به بذلك وبرهن على
قراره ان كور هل تسمع دعواه هذه وبرهانه فالحجواب نعم والمساألة في فتاوى الاقروى من محبت
التناقض والله تعالى أعلم سئلت فيمن له دين على ميت فأدعى على ورثته وليس في أيديهم من التركة
شيء هل تسمع دعواه ويقبل برهانه فالحجواب نعم ففي فتاوى الاقروى ما نصه اثبات الدين على الميت
بحضرة الوارث أو الوصي يجوز وان لم يكن في أيديهم شيء من التركة في الاثبات من العائدة وهو
التمكن من أخذ مال الميت عند لظهور أه والله تعالى أعلم سئلت في رجس ادعى على آخر ان
اقلان عليه كذا وان فلانا وكاه بالخصومة والقبض وأقام البيعة على ذلك جملة هل تقبل فالحجواب ما في
الحنية قال أبو حنيفة لا تقبل البيعة على المال حتى تقام على الوكالة وان أقيم البيعة على الوكالة والدين
جملة يقضى بالوكالة ويمد البيعة على الدين وقيل بحد رجه لله تعالى اذا أقيم البيعة على الكل جملة يقضى
بالكل ولا يحتاج الى إعادة البيعة على الدين والفتوى على قوله وعلى هذا المذهب لاف الوصي اذا أقيم البيعة
على الدين والوصاية جملة والوارث اذا أقيم البيعة على النسب وموت المورث والدين أه لمصلحة والله تعالى

مطلب طلبة ميراثها في زوجها اقترع الورثة انه كان حرمة انقالت انه اقترع في مرضه
مطلب ادعى دينها فاجابه بالبراءة من كل دعوى
مطلب انكر الوارث الوصية فثبت المدعى فقال الوارث انه مرجع عنها

مطلب لا تصح دعوى الارث ما لم يبين الجهة
مطلب ظهر في القسمة غبن فاحش تنفس

مطلب له عليه دين فقال له ان كان لي عليك دين فقد أبرأتك برئ
مطلب في اختلاف التبايعين في الثمن

وقد على هذه الحائقة المهمة

أعلم في سئلت عن امرأة طلبة ميراثها في زوجها فقال الورثة ان ابنا حرمها على نفسه قبل موته سنة
فقال هي ان زوجه اقترع في مرض موته اني حلال عليه هل تدفع بذلك دعوى التعريم فالجواب
نعم كافي جامع الفصولين من الفصل العاشر في التناقض والله تعالى أعلم في سئلت فيمن ادعى على
آخر دينه واجابه بانك كنت في التاريخ السابق أبرأتني عن كل الدعاوى هل تقبل منه فيندفع المدعى
فالجواب نعم كافي جامع الفصولين من الفصل المذكور في السؤال قبل هذا والله تعالى أعلم في سئلت
فيمن ادعى أن يزيد أوصى له بالثلث فأبى كره الورثة فأنبت الوصية فدعى الوارث الرجوع
الموصى في وصيته هل يقبل من الوارث ذلك فالجواب نعم قال في جامع الفصولين ادعى وصية
وأذكرها الوارث فبرهن الموصى له فدعى الوارث الرجوع قيل لا نسلم وقيل نسمع وهو الاصح لانه مما
ينبغي اه والله تعالى أعلم في سئلت فيمن ادعى بخلاف في أرض هل يحتاج في صحة دعواه الى الاشارة
اليها فالجواب ما في الفتاوى المهدية من أن مثل النخل يحتاج في صحة الدعوى فيه الى الاشارة اليه
بالحضور عنده أو بعث أمين لشرا اليه في الدعوى أو تحديق أرضه مع يمانه اه والله تعالى أعلم في سئلت
فيمن ادعى انوار فلان ولم يبين جهة ارثه من ثوة أو اخوة أو غوهم اهل لا نسلم دعواه
والحالة هذه فالجواب نعم قال في جامع الفصولين ادعى انه وارث فلان لا يصح ما لم يبين جهة ارثه
اه والله تعالى أعلم في سئلت من اراد ان التمس بقضاه القاضى اذا ظهر فيه غبن فاحش هل تنفس
فاجبت نعم لان تصرف القاضى مقيد بالعدل ولم يوجد كافي الدرا المختار وفي الخيرية من كتاب
القسمة ما نصه القسمة اذا كانت بقضاه القاضى وظهر غبن فاحش تنفس عند الكل اه والله تعالى أعلم
في سئلت فيمن له دين على آخر فقال له ان كان لي عليك دين فقد أبرأتك منه فهل يبرأ منه بذلك
فالجواب نعم قال في جامع الفصولين ولو قال لغيره ان كان لي عليك دين فقد أبرأتك منه وله عليه
دين ربي ادعى بشرط كان فيتمتع اه والله تعالى أعلم في سئلت عن المتبايعين اذا اختلفا في الثمن
بجانب ادعى البايع ثمن والمشتري أقل منه وعجز عن اقامة البينة هل يتعاقبان فالجواب نعم يتعاقبان
ويبدأ به المشتري في مثل مسائل التبايعان حلف كلف الاخران حلف فسخ القاضى البيع بطلب أحدهما
وتراذوفيه الحديث الشريف اذا اختلف المتبايعان تعاقبا وتراذافاه في الخيرية فيسئل كتاب الاقرار
والله تعالى أعلم في سئلت فيمن ادعى ان يكون عقارا أو منقولاً أو منقولاً اماهاك أو قائم والمنقول القائم ان
فلو وقعت في عين فلا تصح لو امان أن تكون عقارا أو منقولاً أو منقولاً اماهاك أو قائم والمنقول القائم ان
أمكن احضاره بمجلس الحكم فالقاضي لا يسمع الدعوى ولا التمهاده الا بعد احضاره المدعى بمجلس الحكم
لشرايه المدعى والشهود ولتقطع الشراكة بين المدعى وبين غيره وفي دعوى احضار المدعى بمجلس الحكم
لا بد أن يقول فواجب عليه احضاره بمجلس الحكم لا قيم البينة عليه ان كان باحدا ولا بد من ذكر هذه
اللفظة في الدعوى لان ذلك لا بد لو كان مقرا لا يلزمه الاحضار والا امر بالا حضار انما يصح لو منكر اما
لو كان ودعة عنده لا يصح الامر باحضاره اذا الواجب فيها التخلية لا نقلها فلو أنكر ذوال اليد الاحضار
يكون محقا في ادعى به عينا في يده وأراد احضاره بمجلس الحكم فأنكر المدعى عليه كونه في يده فبرهن
المدعى انه كان في يده المدعى عليه قبل هذا التاريخ سنة هل تقبل ويحبر المدعى عليه على احضاره بهذه
البينة أم لا كانت واقعة الفتوى وينبغي أن تقبل اذ ثبت يده في الزمان الماضي ولم يثبت خروجه من
يده فيبقى ولا يزول باسك ومن التخلي ما لا يمكن احضاره عند القاضي كصبرة وقطيع غنم فالقاضي مخير
فيه حضر ذلك الموضع أو بعث تخليفه ان ما دون ذلك لا يستلزم نظيره ما اذ وقع الدعوى في جبل ولا يسهه
باب مجلس القاضي فانه يخرج الى باب أو يامر نائبه حتى يخرج لشرايه اليه الشهود ويجزئه في ادعى به
مائة فغيره او كذلك من ثمن قطن أو ورق من سفرجل وقال قاهر باحضاره لا يبرهن عليه لا يؤمر

احضاره اذ الجبر لا يجرى فيما له حل ومؤنة ولكن يرسل اليه نائبه ليرى ثم يحكم في هذا في القائم فلو كان
العين هالكا وهذا في الحقيقة دعوى الدين في شرط فيه بيان القدر والجنس والنوع والصفة كسائر
الدين ولو لا تقي قيمة دابة مستهاكة هل يحتاج الى ذكر الا نونة والذكورة (قيل) لا بد منه ومن بيان
السن وقيل لا يلزم ذلك ويكتفي ببيان القيمة اه ملخصا من جامع الفصولين والله تعالى أعلم

﴿ كتاب الشهادة ﴾

سئلت هل تقبل شهادة أهل الحرب بعضهم على بعض فأجواب نعم تقبل ان اتفقت دارهم
وما حكمهم وان اختلفا لا تقبل وهذا في الاثام والحق يقع بينهم حال استيطانهم أما اذا هم بوابا مور
وقعت بينهم وهم في دار الحرب لا تقبل الا يقضي بين أهل الحرب فيما بينهم أو تهاصبوه في دار الحرب
فلا فائدة في هذه الشهادة أفاده قارئ الهداية والله تعالى أعلم سئلت ما معنى قول علماء الحنفية
تجوز الشهادة بالسماع في أصل الوقت بوجوبه سئل قارئ الهداية عن معنى قولهم تجوز
الشهادة بالسماع في أصل الوقت ماصورة ذلك فأجاب صورته ان يشهدوا ان فلا ناوقف على الفقهاء
أو على الفزاة أو على أولاده ولا يتعرضوا لانه شرط في وقته كذا وكذا فان شهدوا على شرط الواقف انه قال
للجهة الفلانية كذا وللجهة الفلانية كذا فلا تسمع الشهادة على شرط الواقف لان الذي يشتهر انما هو
أصل الوقت وانه على الجهة الفلانية أما المنطوق فلا يشتهر فلا تجوز الشهادة على الشرط بالسماع اه
كلامه بحروقه وظاهر قوله فلا تسمع الشهادة على شرط الواقف انما تبطل في الشرط فقط وتقبل في
الأصل وقد صرح عبد الحليم أفندي في حواشيه على الدرر بانما تبطل فيه ما حيث قال حتى لو شهدوا
بأصله وشرطه تركه شهادتهم في كليهما لان بطلان بعض الشهادة يقتضي بطلان الكل كما في الجوهرية
اه فليحفظ والله تعالى أعلم سئلت هل تجوز شهادة الدائن لمدبونه فأجواب نعم قال في نتيجة
الفتاوى وتجوز شهادة رب الدين لمدبونه ما هو من جنس دينه كذا ذكره في وكالة الجامع ولو شهد
لمدبونه بعد موته بما لم تقبل شهادته لان الدين لا يتعلق بحال المدبون في حياته ويتعلق به بعد وفاته
قاضيان تقبل شهادة المدبون لرب الدين قيمة اه والله تعالى أعلم سئلت عن ادعى دار انما ملكه
بالشر او برهن على مطلق الملك هل يقبل برهانه فأجواب انه لا يقبل وهذا اذا ادعى الشرائع
معموق بان يقول شريته من فلان ابن فلان انما لو ادعاه من مجهول بان قال شريته من محمد او
من أحمد فبرهن على الملك المطلق يتقبل لانه كثر ما قدس أنه أقدم الملك لما نعه وهو لم يجز لانه أقدم مجهول
وهو باطل وكأن لم يذكر الشرائع وهناك تقبل الدفعة على الملك المطلق كذا هنا اه من جامع التصاوين
والله تعالى أعلم سئلت في جماعة شهدوا بجريمة معقدة بعد ان اخرجوا وشهادتهم خمسة أيام فأكتر
من غير ذلك شرعى فهل لا تقبل شهادتهم والحالة هذه فأجواب كما في نتيجة الفتاوى ان شهادتهم
لا تقبل ان كانوا عاقلين بعيشهم عيش الزواج اه والله تعالى أعلم سئلت هل تجوز شهادة الوصي
على اليتيم عال لرجل في ذمة موصيهم وهل يجوز له الدفع من مال اليتيم لارباب الدين (فاجبت) نعم
يجوز له ان يشهد وأن يدفع من التركة انما لا يقبل قوله في حق الورثة وضمن المدفوع اذا كان غير
قضاء هكذا في فتاوى مراجع الدين قارئ الهداية والله تعالى أعلم سئلت عن طلب منه شهادة فكتبتها
ماذا يلزمه فأجواب انه يكون أنما قل في الاشياء كتمان الشهادة كبيرة ويجوز التأخير بعد
الطلب اه وقيل الزاوي ثم ان لشاهد ياتم اذا علم ان القاضي يقبل شهادته وتعين عليه الاداء اه وفي
المنزور وجب أدائه بالطلب أو في حق العبد ان لم يجد بدله اه أي بدل الشاهد لان فرض كناية
تعيين لو لم يكن الا شاهدان اتحملا أو اداه اه ردمحة تر والله تعالى أعلم سئلت مرارعا شاهد

مطلب في قبول شهادة
الحربي على مثله

مطلب في معنى قولهم تجوز
الشهادة بالسماع في أصل
الوقت

مطلب شهد بالسماع على
أصل الوقت وشرطه
باطل في حق الكل
مطلب تجوز شهادة رب
الدين لمدبونه

مطلب ادعى دار بسبب
الشر او برهن على مطلق
الملك لا يقبل

مطلب اذا لم يبدل شاهد
الحسية بطلت شهادته
مطلب في شهادة الوصي
على اليتيم

مطلب فيمن كتب شهادته بعد
طلبها منه

مطلب الشاهد الواحد
كأنه

الواحد هل يكون حجة فثبت الحق **فاجبت** بان الشاهد الواحد كالمدم كافي للخبرة وعبارتها
 شهادة الواحد كالمدم وادانته نصاب الشهادة ولا بد من العدالة اه والله تعالى اعلم **سئلت** مرارا
 عن قول مجس القاضى أثناء الخصومة ان شهده على فلان كان قوله مقبولا على اوكال مائة وله حق
 ثم حضر فلان وشهد عليه فكذب ولم يقبل شهده ولم يرضى به فقول المذكور ما يشهد به زيد
 فالجواب لا يلزمه وقد رفع مثل هذا السؤال لسراج لدين قري الهدي فاجاب ان كان زيدا عدلا
 قبل قوله سواء رضى ام لا وان لم يكن عدلا فلا يقبل قوله عليه ولا اعتبار برضاه لسابق لان فيه تعليق
 (وم الحق بشهادته والال مان لا يصح تعليقه بالشرط اه وفيه كفاية والله تعالى اعلم **سئلت** في
 الشريك شركة ملك او شركة عنان اذ شهد ان شريكه عاليس له فيه شركة هل تجوز شهادته فالجواب
 نعم تجوز وانما المنوع شهادة ان شريك الشريك المعاض وكذا شريك العنن والمالك اذا كان الشهود به
 مشتركا واما اذ لم تقع في المشترك فهي مقبولة كما هو مقتضى المتن والشروح والحواشي افاده في
 الخبرة والله تعالى اعلم **سئلت** هل لا يشترط في الشاهد ان يكون كاتبيا يحسن الكتابة فالجواب
 انه لا يشترط فيه ذلك وانما المدار على عدالته فكن عدلا كان مقبول الشهادة والله تعالى اعلم
سئلت عن شهادة أعوان حكام السياسة ومشايخ البلاذ فالجواب قد صرح بعدم قبول
 شهادة الاعوان المذكورين المحقق الرمي في فتاويه الخ بره وكذلك شهادة مشايخ البلاذ وجباة الخلات
 والعرفاء قل ولا شك انهم فسقة مردودوا الشهادة لما يشاهدو برى من احوالهم مما لا يكاد يوصف
 وعزاه للبحر والعق والله تعالى اعلم **سئلت** عن شاعدي البيع اذا سلم القاضى عن الزمان والمكان
 فقال لا تدري ذلك هل تقبل شهادتهم ما اذا بينا واحتمل كيف الحكم **فاجبت** عن الفصل الاول
 على جامع النصولين وهذا نصه سكت شاعدي البيع عن بيان الوقت والمكان فسلم القاضى فقال
 لا اعلم ذلك تقبل شهادتهم ما لانهم لم يكافأ حفظ ذلك اه وعن الفصل الثاني على البرازية ولو احتملنا
 في الزمان والمكان تقبل اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن ادوات الديوية للمناصرة من قبول الشهادة
 هل تثبت بالخصومة بين اثنين فالجواب انها لا تثبت بذلك بل بالقتل والحرق والقذف وبحوها
 قال سيدي حسن النمر بلاني في شرح الوهبانية ثم غابت العداوة بنحو قذف وجرح وقتل ولى
 لا يخفى اه ونقله العلاء في لدر وأقره والله تعالى اعلم **سئلت** في الشاهد الذي لا يعرف
 قواعد الاسلام هل تقبل شهادته فالجواب لا تقبل كافي بهمة الساتوى والله تعالى اعلم **سئلت**
 عن الشهادة اذا خالفت الدعوى زيادة لاحتاج اليها هل تقبل فالجواب نعم تقبل وقد مثل له العلامة
 ابن نجيم في البحر بقوله مثاله لو شهدا على اقرار رجل فقالا اقر في يوم كذا والمضى لم يذكر اليوم أو شهدا
 ولم يثبت خا والمضى اقر في بلد كذا أو فدا طاق المضى المكان ولم يذكره أو ذكر المضى
 المكان ولم يذكره أو ذكر المضى مكانا لم يذكره أو قال المضى اقر وهو راكب فرس أو لا بس
 عمامته أو قال اقر وهو راكب جارا أو لا بس فنسوة وأشباه ذلك فانه لا يمنع القبول لان
 هذه الاشياء لا يحتاج الى انبانها فذكرها هو السكوت عنها سواء وكذا لو كان مثل هذه التناوب بين
 الشهادتين لا يضرك اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن الشهادة في الطلاق بالدعوى هل تقبل
 فالجواب نعم قال في البرازية والنهاية على النسخ بالدعوى الروجة تقبل كالطلاق وعناق الامه
 وبسقط المور عن الزوج اه والله تعالى اعلم **سئلت** ما قولكم في شهادة الشاهد الذي اركبه
 المدعى لبعده المسافة هل تبطل فالجواب لا تبطل في الخبرة سئل عما اذا طلبت لشهود للشهادة من
 مكان بعيد مسافة يمين واحتج الى ان كون فاذى المدعى للشاهد من اجرة دابته اهل تسقط شهادته ما
 بذلك أم لا فاجاب لا تسقط شهادته ما بذلك كاجزءه في المنتقط اه والله تعالى اعلم **سئلت** في

مطلب قال ان شهده على
 فلان قبلته ثم لم يقبله

مطلب تقبل شهادة شريك
 المالك والشريك عنانها
 ليس له فيه شركة

مطلب لا يشترط في الشاهد
 ان يكون كاتبيا
 مطلب شهادة أعوان حكام
 السياسة

مطلب فيمن شهد بالبيع ولم
 يبين الزمان والمكان

مطلب تثبت العداوة
 بغير الخصومة

مطلب في شاعدي لا يعرف
 قواعد الاسلام
 مطلب في شهادة خالفت
 الدعوى

مطلب تقبل الشهادة على
 النسخ والطلاق وتنفق
 الامه بالدعوى

مطلب لا تبطل الشهادة
 لركاب الشاهد لبعده المسافة

مطلب لا تقبل شهادة
 المتعصب

شهادة المتعصب هل تقبل **فالجواب** لا تقبل قال في البحر كل متعصب لا تقبل شهادته اه وفي معنى
الحكام من موافق قبول الشهادة مانصه ومنه العصبية وهو ان يفض الرجل الرجل لانه من بني فلان
او من قبيلة كذا والوجه في ذلك ظاهر وهو ارتكاب المحرم في الحديث ايس منامن دعوا الى عصبية
او قاتل عصبية اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن شاهدين على كفة دارق لا يعرفها الا امة من اليهود ولا
نمرف اسماء الحدود فهل تقبل شهادتهما اذا بينا ما بعد المشي اليها **فالجواب** ن القاضي يقبل
شهادتهما اذا عدلا ويستمعهما مع المدعي والمدعى عليه وامينين له فيقف الشهود على الحدود بحضرة ائمة
القاضي فاذا قضا عليها فقل اه هذه حدود دارق شهدها في هذا المدعي رجعون الى القاضي ويذهب
الايمان انهما وقتا وشهدا باسماء الحدود فيثبت بقضي بالدار وكذا القرية والحائوت اه من جامع
الفصولين والله تعالى اعلم **سئلت** عن شهادة ذميين للمدعي بنسبه في دعواه على مسلم حقا لمورنه
عليه هل تقبل **فالجواب** نعم تقبل اذا كان المسلم مقر بالحق منكر للنسب واما لو كان منكر الحق
لا تقبل والمسألة في الفتاوى المهدية قال كالشهادة بالوكالة والله تعالى اعلم **سئلت** اذا شهد بمضمون
الطبعة من لم يكن اسمه مكتوباً في ذيلها هل تقبل شهادته **فالجواب** نعم كما أفتى به شيخ الاسلام على
أفتى رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم **سئلت** عن القاضي ان يزول اذا شهد مع آخر بانه حكم
لزيد على عمرو حين كان قاضيا هل تقبل شهادته **فالجواب** لا تقبل وان شهد معه آخر لانه يشهد به
على فعل نفسه ولا شهادة الانسان على فعل نفسه نقله الكفوي عن البسوط والله تعالى اعلم **سئلت**
في بيعة الرجوع عن الوصية هل تقدم على بيعة انه مات مقرا **فالجواب** نعم كافي الحامدية ذل في
التكلم وهذا اذا لم يقض بالبيعة الاولى فان قضى به لا تقبل بيعة الرجوع اه والله تعالى اعلم **سئلت**
فيم كان معروفا بالكذب هل تقبل شهادته **فالجواب** لا كما أفتى به شيخ الاسلام على أفتى رحمه الله
تعالى ونقل الكفوي عن قاضيان مانصه ولا تقبل شهادته من كان معروفا بالكذب اه والله تعالى
اعلم **سئلت** في مدين الخمر هل تقبل شهادته **فالجواب** لا تقبل كما أفتى به على أفتى ونقل
الكفوي عن البسوط مانصه ولا تقبل شهادة مدين الخمر اه والله تعالى اعلم **سئلت** في اقرار
المدعي ان شهوده فسقة او انه استأجرهم هل يكون مطلانا مآدتهم **فالجواب** نعم كافي جامع
الفتاوى والله تعالى اعلم **سئلت** فممن اعتاد ترك الصلاة هل لا تقبل شهادته **فالجواب** لا تقبل
كما أفتى به على أفتى رحمه الله تعالى ونقل الكفوي عن البرازي مانصه وان ترك الصلاة متعمدا تبطل
عدالته ومعنى التعمد عدم استعظام التقوي كما ينفعه العوام لا الاستخفاف به فانه كفر اه والله تعالى
اعلم **سئلت** اذا شهد وارثان بدين على الميت بعد اقرارهما به هل تقبل شهادتهما او يقضي به القاضي
عليهما او على سائر الورثة **فالجواب** نعم كافي نتيجة الفتاوى وفيها ايضا اذا شهد وارثان على الوصية
جازت شهادتهما على جميع الورثة اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن شاهدين احدهما شهيد على زيد
بالبيع والاخر شهيد عليه بالاقرار بالبيع هل تقبل هذه الشهادة **فالجواب** نعم تقبل لان لفظ
لانتهاؤا الاخبار فيه واحد كافي جامع الفصولين من الفصل الحادي عشر والله تعالى اعلم **سئلت**
عن شاهد الحسبة بالطلاق الثلاث هل لا تقبل شهادته اذا آخرها **فالجواب** نعم ان كان يعلم ان الزوجين
يعيشان عيش الأزواج بعد الطلاق واخر بلا عذر قال في الوقائع ومجرد قول المدعي عليه والشهود ان
الطائفة كانت بمنزل الزوج الى ان توفي لا يفيد علم الشاهد بالمعاينة بعد الطلاق اه والله تعالى اعلم
سئلت عن الشهادة بالسماع هل يزرعها من يد المتصرف الخائر **فالجواب** لا يزرعها من يده
فل في نتيجة الفتاوى اما المتصرف اذا كان تصرفه مستند للسبب من أسباب الملك المتروعة فلا يحكم
عليه بشهادة السماع اه بالمعنى وقد عزا الى أبي السعود وفي مجمع الانهر مانصه الملك المتصرف لا يزرع

مطلب قال الشهود نمرف
الدار ولا نمرف اسماء
حدودها

مطلب في شهادة ذميين للمدعي
بالنسب في دعواه على مسلم
مطلب تقبيل الشهادة
بمضمون الطبعة عن لم يكتب
في ذيلها
مطلب شهيد القاضي
المعزول مع آخر بانه حكم
على فلان لا تقبل
مطلب تقدم بيعة الرجوع
عن الوصية على بيعة انه
مات مقرا

مطلب لا تقبل شهادة
المعروف بالكذب
مطلب لا تقبل شهادة
مدين الخمر
مطلب اقراران شهوده
فسقة او انه استأجرهم
بطلت شهادتهم
مطلب لا تقبل شهادة من
اعتاد ترك الصلاة
مطلب وارثان شهدا بدين
على الميت بعد اقرارهما به
تقبل شهادتهما في حق
سائر الورثة
مطلب شاهد الحسبة اذا
آخر شهادته لا تقبل
مطلب شهادة السماع لا يزرع
من يده بالخائر مستند السبب

عن يد المالك لا بالشهادة على تسجيل الوقف بالتسامع اهـ والمسألة في فتاوى شيخ الاسلام على أفندي
 رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** هل تسمع الدعوى واليمين على خلاف المشهور والمتواتر
 فالجواب ما في نتيجة الفتاوى من مزيا المحيط وهذا الغلط لا تسمع الدعوى ولا اليمين على خلاف
 المتواتر لانه تركيب للثبوت بالصورة والصورات مما لا يدخيه الشك عندها اهـ وفي النتيجة أيضا
 والمتواتر خراجا لا يتصور راطوهم على الكذب بشرط أن يكونوا عاقلين أخبروا به علم مستندا
 الى الحسن وتبين أما كهم وعند الجمهور لا يشترط تبين أما كهم اهـ والله تعالى أعلم **سئلت**
 في أخذ رشوة على شهادته هل تقبل شهادته فالجواب لا تقبل كما أفنى بذلك شيخ الاسلام على أفندي
 رحمه الله تعالى **سئلت** في طلب منه شهادة عند قاض جائز هل لا تجب عليه الشهادة عنده
 فالجواب نعم له أن يمنع حتى يشهد عند قاض عدل اهـ برزقته والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن يجز
 بشهادته منعه من نفسه هل تقبل شهادته فالجواب لا تقبل قل قضيا ومن التهم المنة من
 الشهادة أن يجز لشاهد بشهادته الى نفسه مع ما أورد عن نفسه مغرما اهـ والله تعالى أعلم **سئلت**
 في رجل طلب منه الشهادة في حقوق العبد فامتنع ثم شهد هل لا تقبل شهادته فالجواب انما لا تقبل
 اذا أخرها بالعدو طاهر ثم أداها كافي البرزقته والله تعالى أعلم **سئلت** اذا قل للمقرن تسمع اقراره
 لا تشهد على هل سمع أن يشهد عليه فالجواب متى التكملة وهذا نصه اذا قل للمقرن تسمع اقراره
 لا تشهد على وسعه أن يشهد عليه اذا قل له المقر لا تشهد عليه بما أقره لا يسعه أن يشهد فلو رجع
 المقر له وقال انهم يتكلموا عندو طلب منه الشهادة فقولان اهـ وعزاه للاشياء وفيها أيضا قول لرم الشاهد
 الاداء في رد بلا عدو طاهر ثم أدى لا تسمع له الشبهة فانه يحتمل أن تأخيره كل الاستحباب لاجرة
 اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن متنازعين في عين وهي في أيديهم التزم كل منهما الماله ارتاع أهله
 وناريج أحدهما أسبق فهل تقبل بينته دون الأخرى فالجواب نعم يقضى بالأسبق تاريخا كافي
 جامع المصولين وغيره ويذهب الى أعلم **سئلت** هل تجوز الشهادة على من يسمع صوتهم ولا يرى
 شخصهم مع التعريفها فالجواب لا تجوز هذه الشهادة ولا بد من رؤية شخصها مع التعريف بها
 قل في المانظرة انما سمع صوت المرء ولم ير شخصها فشهد ثنان عنده ام افلا نة لا يحل له أن يشهد عليه وان
 رأى شخصها وأقرت عنده فشهد ثنان انما افلا نة حل له أن يشهد عليها اهـ ويصح التعريف ولو من
 زوجها وابنها ومن لا يسمع شهادته لها سواء كانت الشهادة لها أو عليها كافي التفتيح والتبيينه في معنى
 الأحكام من الفصل الخامس فيما ينمي للشهود أن يتنهلوا به ما نصه والذي ينبغي أن يصح دينه ووقفه الله
 تعالى أن يصرف كل من لا يعرف في الشهادة الى غيره من يعرفه مما يمكن من اضطره الى الشهادة
 عليه أمير أو كان لذلك وجه فيه يمكن التعرف رجلين من برص دينه ما ويستخير شهادتهما ويسميه
 فتكون كالشهادة على الشهادة أو يتقرر عنده من ترادف التعريف وقريضة الحل ما بين لتدليس
 معه كالمواسطة تظهر سؤال من لا بد منهم غرضه في ذلك ولا حضرا قول الامر بحيث يأمن وطأه معهم
 في ذلك التعريف فإذا تقرره الكشف على هذا الوجه وشبهه فإدباس أن يتكفي به في حكم التعريف
 وان لم يكن فيهم عدول لانه علم استقر عنده بالصورة ولا بد منه مع ذلك من التبيينه على انه عرف به على
 وجه كذا وكذا فانه ذكر التعرف ان كانوا عدولا والوجه الذي تقر بذلك عنده وان كان التعرف
 على غيره هذين الوجهين فهو باطل لان الشهادة على قول من لا يقبل وذلك صلال بين وتدليس على
 حكام المسلمين اهـ فليحفظ وليعلم به فانه حسن جدا **سئلت** في الجواهر عند محمد لا ينبغي
 للمفتي كتب الشهادة لانه عند الادعاء يغصهم المدي عليه فيضره اهـ من الدر المختار وكتب ابن
 عابدن قوه فيضره أي يضرم المدي عليه اغصه للفقهاء اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** في شاهد دين

مطلب لا تسمع الدعوى
 ولا اليمين على خلاف
 المتواتر

مطلب لا تقبل شهادة من
 ارتشى في شهادته

مطلب طلبت منه الشهادة
 لدى قاض حائره أمتنع
 مطلب اذا جرت الشاهد
 لنفسه منعه لا تقبل
 شهادته

مطلب طلبت منه الشهادة
 في حق اعدو فأنه شهد
 لا تقبل

مطلب قال لزيد لا تشهد على
 وسعه أن يشهد

مطلب يقضى بالأسبق تاريخا

مطلب في الشهادة على من
 يسمع صوتهم ولا يرى صورتهم

مطلب فيما ينمي للشهود
 أن يتنهلوا به

قوله كافي البرزقته وفي فتح
 المعين لو أخر الشهادة في
 حقوق العبد بعد طلب
 المدي بلا عدو لا تقبل
 شهادته زيلعي اهـ بحروقه

مطالب شهدوان قاضي
كذا حكم في كذا وذكروا اسمه
المعروف به كذا
مطالب شهدوا بما يوجب
الطرفة بدون دعوى تقبل
مطالب قول المدعي عليه
في حق الشهود صدقوا أو هم
عدول اقرار بالحق
مطالب لا يشترط تعديل
شاهد العلانية

مطالب يصح من الشاهد
بعد أدائه شهادته أن يبين
المجمل ويقيده المطلق
مطالب تقبل البينة للمرحلة
بعد الحكم بالرجوحة

مطالب قال الشهود عايناه
للاشهادين أنشهدا أن
علي أن نقالا لا ندري لا
تقبل
مطالب وارث أقربدين ثم
شهد مع آخر تقبل
مطالب يشترط في دعوى
الارث الجبر

مطالب لا تقبل شهادة من
من أجر بيته عن بيعه الجبر
مطالب مات الزوج فشهدوا
بجرحه لا تقبل

شهدان قاضي بلد نفس طر الميس القرب في التاريخ الثلاثي وهو محمد عبد الرؤف أقدي حكم بكذا النفلان
علي فلان وكان معروف باسمه ولقبه معرفة ترفع عنه الاشتراك هل تقبل شهادته ما بدون بيان أبيه وجدته
والحالة هذه فاجبت نعم تقبل شهادته ما بالحالة هذه قل في التفتيح حتى لو عرف باسمه فقط أو بلقبه
وحده كفي وعظامه فيه وإنسالة في المجلد أيضا والله تعالى أعلم **سئلت** هل تقبل البينة على ما يوجب
الطرفة بين الزوجين كالطلاق ولو بدون الدعوى أو مع تناقض المدعي **فالجواب** نعم تقبل في مثل
ذلك كافي الوقائع وغيرها والله تعالى أعلم **سئلت** عن المدعي عليه إذا عدل الشهود الذين شهدوا
عليه بقوله صدقوا أو قوله هم عدول صدقة هل يكون اقرار بالحق المشهود به **فالجواب** نعم يكون
اقرار به قال في الدر المختار وأما قوله صدقوا أو هم عدول صدقة اعتراف بالحق فيقضي باقراره لا بالبينة
عددا لجوده اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شاهد تعديل العلانية هل يشترط تركه **فالجواب**
لا يشترط قال في التكملة شاهد تعديل العلانية لا يشترط تركه ظاهر ما بعد سؤال القاضي عن الشهود
المطلوب تعديلهم في السر من يثق به من أمانته وأخبره بعد انهم ولا بد من المقابلة بين شهود السر
والعلانية وإن لم يشترط تعديلهم لأنهم لا يحتملوا إجابة للمدعي إلى ما طلب اه وعزا للامعة عبد البر
الشك في شرح الوهبانية قال ومثله في شرحه ما عفا عنه والله تعالى أعلم **سئلت**
هل يصح من الشاهد بعد أدائه شهادته وفارقه لأجل أن يبين ما أجله أو يقيده ما أطلقه فاجبت
نعم يصح منه ذلك والحالة هذه قال في التكملة لا بأس بأعادة الكلام وإن برح عن المجلس مثل أن يترك
لفظة أشهد أو اسم المدعي أو المدعي عليه أو الإشارة إلى أحد الخصمين وما يجري مجراه لأن تعدين المجلس
وتقيده المطلق يصح من الشاهد ولو بعد الافتراق اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ما حكم في
مسألة من المسائل التي يصح العلماء فيها على ترجيح إحدى البنتين البينة المرجوحة وترك الراحة فلم يحكم
بها هل تقبل بعد الحكم بالبينة الراحة وينقض الحكم الأول **فالجواب** نعم قال الرمي بعد كلام
مانعه يدل بظاهره على أنه في المسائل التي سردها وفيها ترجيح إحدى البنتين لو قضى بالمرجوحة تقبل
المرجوحة ولو اتصل القضا بالآخرى التي هي مرجوحة لأنها كانت مرجوحة قبل القضاء بخلاف المساوية
فأم ما ترحب الأبا من القضا بالآخرى كما هو ظاهر وعظامه في التكملة والله تعالى أعلم **سئلت** عن
رجل شهد شاهدان على اقراره بدين فقبل لهما المشهود عليه أنشهدا أن علي أن نقالا لا ندري هل
تقبل شهادتهما **فالجواب** انهما لا تقبل كافي جامع الفصولين والله تعالى أعلم **سئلت** في وارث
أقرب الدين ثم شهد به مع آخر هل تقبل شهادته **فالجواب** نعم تقبل كافي البرازية والله تعالى أعلم
سئلت في دعوى الارث هل يشترط في صحة الجبر **فالجواب** نعم هو شرط في صحة الدعوى وصحة
الشهادة قال في الدر المختار ولم في صحة الشهادة الجبر بشهادة ارث بان يقول مات وترك ميراثا لا مدعي الا
أن يشهد له عليه عند موته أو يده أو يد من يقوم مقامه كسائر ومستهير وغاصب ومودع فيبقى ذلك عن
الجبر لأن الأيدي عند الموت تنقلب يده لا بواسطة الضمان فإذا ثبت الملك ثبت الجبر ضرورة ولا بد مع
الجبر المذكور من بيان سبب الورثة وبيان أنه من أبيه وأمه أو لأحدهما ونحو ذلك وبني شرط ثالث
وهو قول الشاهد لا وارث أو لا أعلم وارثا غيره ورابع وهو أن يدرك الشاهد الملبس والافباطة لعدم
معانة السبب اه قال في التكملة والاصل فيه أن الجبر شرط صحة الدعوى لا كباينتهم من كلام الأكثر
من أنه شرط لأفضاء بالبينة فقط لأنه يشترط أن يقول في الدعوى مات وترك ميراثا كما يشترط في الشهادة
اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أجر بيته عن بيعه الجبر هل تقبل شهادته **فالجواب** لا تقبل
قال في معين الحكماء في بيان من لا تقبل شهادته مانعه ومنه عصر الجبر وبيعها أو اشكره أو داه من
بيعها اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن مات عن امرأة أو ورثة فشهد الشهود أنه كان أقرب

بحرمته حال صحته ولم يشهد وبذلك حال حياته هل تقبل شهادتهم فالجواب لا تقبل شهادتهم
 اذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل لانهم قد قوا وشهادة الفاسق لا تقبل نقله في معين الحكام عن شرح
 الزيدات والله تعالى أعلم **سئلت** عن ادعى على رجل ديناً بعد وفاته وباتركه وفاتدينه فقضى
 القاضي بدينه ثم شهد القاضي له بالدين لورثة الميت بحق على رجل كان لا يهيم هل تجوز شهادته
 له. والحالة هذه أجيبوا وأجروا **فاجبت** لا تجوز شهادته لهم والحالة هذه لانه يجوز هذه الشهادة
 الى نفسه من غير وهو انه يتعلق حقه بهذا المال كما في معين الحكام نقله عن المحيط والله تعالى أعلم
سئلت في شاهد من شهد ان فلان ابن فلان مات وترك هذه الدار ميراثاً له لان وفلان ولم يدرك
 الشاهد ان الميت هل لا تقبل شهادتهما **فالجواب** نعم لا تقبل شهادتهما كما في البرازية قال لانهما
 شهدا بذلك لم يعانينا سبه ولا رأياه في يد ادعى اه والله تعالى أعلم **فوقع** السؤال عن شاهدين شهد أحدهما
 بالطلاق الرجعي والاخر بالبائناً في ذلك **فاجبت** بما في معين الحكام وهذا نصه شهد
 أحدهما بالطلاق الرجعي والاخر بالبائناً تقبل على الرجعي لانهما اتفقا على أصل الطلاق ونفرد أحدهما
 بزيادة تصفة وهي المبنونة فيصح ما اتفقا عليه ويبطل ما انفرد به أحدهما اه والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن كيفية تركبة العلانية **فالجواب** ما في معين الحكام وهذا نصه وأما تركبة العلانية قال محمد
 وبسأل العلانية بعد التركبة في السر وهو أن يحضر القاضي المركب بعد ما ذكر الشهود في السر ويركبه
 بين يدي القاضي ويشير اليهم فيقول هؤلاء ول عندى الزالة للباس واحترار اذن التبديل والتزوير اه
 وفي من لا مسكين وفي العلانية لا بد أن يجمع القاضي بين المعدل والشاهد في مجلس القضاء فسأل المركب
 عن الشهود بمحضرة الشهود هؤلاء عدول مقبولوا الشهادة اه وفي الخائفة بصورة تركبة العلانية
 أن يجمع القاضي بين المعدل والشاهد فيقول المعدل للشاهد الذي عدله هذا الذي عدلته اه والله تعالى أعلم
سئلت في رجل عاك حصة شائعة في دار فباع بعضها من الزوجه بمن مالم وبعدها انقضاء البيع
 وتعامه بالايجاب والقبول المعترض شرعاً وتخلد الثمن بدمه ما وهبه له اقبالاته منه ووقف البعض الاخر
 على نفسه مدة حياته ثم على زوجه المذكورة مدة حياتها ثم على المسجد النبوي على صاحبه أفضل الصلاة
 والسلام مقاد في ذلك الامام الثاني فهل يصح كل من البيع والهبة وهل يلزم الوقف بمجرد القول ولا
 يضره الشيوخ ولا يتوقف على حكم حاكم **فاجبت** نعم يصح كل من البيع والهبة قال في الهندية نقله
 عن المحيط وان حظ كل الثمن أو وهبه أو أبرأ عنه فان كان ذلك قبل قبض الثمن صح الكل ولكن لا يلحق
 باصل العقد **والجواب** عن الفصل الثاني ان لوقف عند الامام الثاني أي يسف رحمه الله تعالى يلزم
 بمجرد القول ولا يضره الشيوخ ولا يتوقف على حكم حاكم كما في الدر والامراف وليس راجية والله تعالى أعلم
سئلت فيمن شهد عند القاضي وثبت عدلته عنده وقضى بشهادته ثم شهد في حادثة أخرى هل
 يلزم تعدله مرة ثانية **فالجواب** كما في فاضل حين اذا كان العهد قريلاً لا يشتغل بتعدله ثم وان كان
 بعيداً يشتغل به واختلفوا في الحد الفاصل بينهم او اجمع فيه قولان أحدهما نعم مقدراً مدة أشهر والثاني
 انه معروض لراي القاضي اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قضا ارتاب في الشهود هل له ان يترفعهم
 وبسألهم ان كان ومضى كان ولا سمعه غير ذلك وهذا الاحتياط اه والله تعالى أعلم **فوقع** السؤال عن
 الشاهدين اذا ماتا أو غابا بعد أداء الشهادة ثم عدل عند القاضي هل له أن يحكمكم بشهادتهما حينئذ
فالجواب نعم قال في الهندية والشاهدين لو عدلا بعد ما ماتا فالقاضي يقضى بشهادتهما وكذا لو غابا
 ثم عدلا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجوع الشاهد عن شهادته عند غير القاضي هل يصح
فالجواب لا يصح قال في الملتقى لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض فلو ادعى الشهود عليه رجوعهما عند

مطلب شهد صاحب الدين
 على الميت بحق الميت لا تقبل

مطلب شهد انه مات وترك
 الدار لفلان والحال انهما
 لم يدركا الميت لا تقبل
 مطلب شهد أحدهما
 بالرجعي والاخر بالبائناً
 تقبل على الرجعي
 مطلب في كيفية تركبة
 العلانية

مطلب باع ووهب الثمن
 ووقف الباقي على نفسه ثم
 زوجته

مطلب فيمن ثبت عدلته
 عند قاض وقضى بشهادته
 ثم شهد في حادثة أخرى هل
 يلزم تعدله ثانية
 مطلب ارتاب في الشهود
 يفرق بينهم
 مطلب اذا عدل الشاهد ان
 بعد الموت أو الغيبة ان
 يحكم بشهادتهما
 مطلب لا يصح رجوع
 الشاهد في غير مجلس القاضي

غيره لا يحلفان ولا يقبل رهانه عليه اه والله تعالى اعلم **سئلت** في تاجر مات وله دفتر محتو على كتب فيه بخطه ان فلان عليه كذا وان فلان عنده امانة هي كذا هل يعمل بذلك **الجواب** نعم يعمل به فيما عليه لا فيما له في التفتيح مانعه فما يوجد في دفتر التجار في زماننا اذا مات احدهم وقد حو خطه ما عليه في دفتره الذي يقر من له ثبته لا يكتب فيه على سبيل التجربة والمهزل يعمل به والعرف جار بينهم بذلك وقد اطال الكلام في ذلك الى ان قال فلذلك فيما عليه اما فيما له على الناس فلا ينبغي القول به فلو ادعى عمل على آخره استدلاله بغير نفسه لا يقبل لقوة التهمة اه والله تعالى اعلم **سئلت** في شاهد دين لم يعرف المتبايعين فاخبراهما بما هما ما ونسبهما هل يجوز له الا اعتقاد على اخبارهما بذلك **الجواب** لا يجوز له الا اعتقاد على ذلك فلا بد ان يشهد عندهم اعدان بذلك كافي التكملة والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن ادعى على آخره وكيل فلان او وصيه فأنكره هل يحلف **الجواب** لا يحلف قال في النزاهة ادعى عليه انك وكيل فلان فأنكره وكيل فلان لا يحلف ادعى انك وصي فلان الميت فأنكره لا يحلف اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن شهد بان شهد له على ظالم فأنكره هل يجوز **الجواب** انه قد رفع مثل هذا السؤال لخير الدين الرضوي وهذا الغلطه (سئ) فيما اذا شهد شاهد على ظالم لا يخرج باخدا له وشهد المشهود له اشاهد عنه هل تقبل شهادته وان كانا من قرية واحدة أو محلة واحدة كالتقبل شهادة بعض أهل القافلة لبعض على قطاع الطريق أم لا (فاجاب بما نصه) نعم تقبل شهادته ولا يمنع من ذلك شهادة الآخر له أو لا يوافق العلماء وعامة فيه والله تعالى اعلم **سئلت** عن الشاهد هل يلزمه بيان اسم المشهود له وعابه **الجواب** لا يلزمه ذلك كما أفق به شيخ الاسلام على اقتدى قال الكفوي ثم لو كانت الشهادة على حاضر يحتاج الشاهد الى الاشارة الى ثلاثة مواضع واضحة الى الخصمين والمشهود به **مطلب** في قبول شهادة اليهودي على النصراني وعكسه **مطلب** تقبل شهادة الفقيه الذي لقن الزوجين **مطلب** تقديم بيعة النماذج في الصحة **مطلب** لا تقبل شهادة انهم سمعوا ان العقار وقف **مطلب** رجوعا عن الشهادة بعد الحكم لزمهما الصمان **مطلب** في تعزير شاهد الزور

غيره لا يحلفان ولا يقبل رهانه عليه اه والله تعالى اعلم **سئلت** في تاجر مات وله دفتر محتو على كتب فيه بخطه ان فلان عليه كذا وان فلان عنده امانة هي كذا هل يعمل بذلك **الجواب** نعم يعمل به فيما عليه لا فيما له في التفتيح مانعه فما يوجد في دفتر التجار في زماننا اذا مات احدهم وقد حو خطه ما عليه في دفتره الذي يقر من له ثبته لا يكتب فيه على سبيل التجربة والمهزل يعمل به والعرف جار بينهم بذلك وقد اطال الكلام في ذلك الى ان قال فلذلك فيما عليه اما فيما له على الناس فلا ينبغي القول به فلو ادعى عمل على آخره استدلاله بغير نفسه لا يقبل لقوة التهمة اه والله تعالى اعلم **سئلت** في شاهد دين لم يعرف المتبايعين فاخبراهما بما هما ما ونسبهما هل يجوز له الا اعتقاد على اخبارهما بذلك **الجواب** لا يجوز له الا اعتقاد على ذلك فلا بد ان يشهد عندهم اعدان بذلك كافي التكملة والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن ادعى على آخره وكيل فلان او وصيه فأنكره هل يحلف **الجواب** لا يحلف قال في النزاهة ادعى عليه انك وكيل فلان فأنكره وكيل فلان لا يحلف ادعى انك وصي فلان الميت فأنكره لا يحلف اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن شهد بان شهد له على ظالم فأنكره هل يجوز **الجواب** انه قد رفع مثل هذا السؤال لخير الدين الرضوي وهذا الغلطه (سئ) فيما اذا شهد شاهد على ظالم لا يخرج باخدا له وشهد المشهود له اشاهد عنه هل تقبل شهادته وان كانا من قرية واحدة أو محلة واحدة كالتقبل شهادة بعض أهل القافلة لبعض على قطاع الطريق أم لا (فاجاب بما نصه) نعم تقبل شهادته ولا يمنع من ذلك شهادة الآخر له أو لا يوافق العلماء وعامة فيه والله تعالى اعلم **سئلت** عن الشاهد هل يلزمه بيان اسم المشهود له وعابه **الجواب** لا يلزمه ذلك كما أفق به شيخ الاسلام على اقتدى قال الكفوي ثم لو كانت الشهادة على حاضر يحتاج الشاهد الى الاشارة الى ثلاثة مواضع واضحة الى الخصمين والمشهود به **مطلب** في قبول شهادة اليهودي على النصراني وعكسه **مطلب** تقبل شهادة الفقيه الذي لقن الزوجين **مطلب** تقديم بيعة النماذج في الصحة **مطلب** لا تقبل شهادة انهم سمعوا ان العقار وقف **مطلب** رجوعا عن الشهادة بعد الحكم لزمهما الصمان **مطلب** في تعزير شاهد الزور

مطلب يحتاج في الشاهد
للإشارة إلى ثلاثة مواضع
إلى الخصمين والمشهود به
مطلب في قبول شهادة
اليهودي على النصراني
وعكسه

مطلب تقبل شهادة الفقيه
الذي لقن الزوجين
مطلب تقديم بيعة النماذج في
الصحة

مطلب لا تقبل شهادة انهم
سمعوا ان العقار وقف
مطلب رجوعا عن الشهادة
بعد الحكم لزمهما الصمان
مطلب في تعزير شاهد الزور

مطلب ادعى غصبا وشهدا
بالاقرار به قيات

مطلب مهم في تعارض
بين الموت والحياة

أو خلافاً فشهد أحدهما بالآخر لا قرار به لم تقبل ولو شهد بالآخر لا قرار به قبلت أهول ابن عابدين قوله ولو شهد
بالأقرار مقتضاه أنه لا يضر الاختلاف بين الدعوى والشهادة في قول مع فعل بخلاف اختلاف الشاهدين
في ذلك اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فيما إذا تعارضت بينة لموت مع بينة الحياة فأيهما يقدم فالجواب
أن بينة الموت مقدمة كأي كثير من الكتب وأما في التنقيح من الشهادات وهو قوله بينة أن زوج ولأنه
قتل أو أنه مات أولى من بينة نه حتى إذا أخذ خبر بحياته بمرح لاحق فعمله فيما إذا شهدت البينتان عند
الروجة لا عند القاضى يؤيده ما في معين الحكم وهو هذا لو أخبره واحد بعوت الغائب وأخبرها اثنان
بحياته أن كان الخبر بالموت شهد أنه عاين موته أو شهد جذازه وكان عدل لا وسع لمراة أن تترجح بأخر بعد
انقضاء العدة هذا إذا لم يورخا ماذا ورخا وتاريخ شاهدي الحياة بعد تاريخ شاهدي الموت فشهادة شاهدي
الحياة أولى اهـ **وقد كنت** كتبهم مش التنقيح مانصه قوله بينة أن زوج ولأنه الخ أقول هذا
الاستثناء مخالف لاطلاقهم أن بينة الموت أولى قال في الذخيرة لبرهانية نقلا عن فتاوى الفضلى لو شهد
اثنان بموته أو قتله وشهد آخر أنه حتى فشهادة موت أولى نعم في الخاتمة امرأة لغائب إذا أخبر هر رجل
بموته وورج لان بحياته فان شهد الأول أنه عاين موته أو جنازه وكان عدل لا وسع أن تعدد وتزوج هذا إذا لم
يورخا فإن أرخا وتاريخ شهود الحياة مع آخر فتشهدت بهم أولى اهـ **وقال الشيخ** معاوية في مفتى حاضرة
تونس حالاً في جواب له عن سؤال رفع اليه من طرابلس الغرب حاصل ذلك السؤال تعارضت البينتان
وبينة الحياة متأخرة التاريخ فأيهما تقدم بعد نقله ما تقدم مناصه **وقد كنت** لكن هذا في الاخبار والديانة
والاحتياط لافي لشهادة ولقضاء وكذا ما في تنقيح الحامدية من الاستثناء كما يشمر به تعبير التنقيح أخبر
وتعبر الخاتمة بأخبرها وسعها فتعبر بها مع بالبينة والشهادة تسامح منها ما في الشهادة والقصة
فبينة الموت أولى مطابقاً كما هو طرأ لاطلاقهم له ولتوجيه الجري مطلقاً عن قيد التاريخ وعدمه وتأخره
وتقدمه وهذا توفيق بين الاطلاق والتقييد وهو أولى وأحق من جعل الاطلاق اطلاقاً في محل التقييد
والله تعالى أعلم اهـ ومن خطه نقلت وهو وحسن جذازه الله تعالى أحسن الجزل رفته في منتصف ذي
الحجة سنة ١٢٨٠ ألف ومائتين وعشرين والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن قل الذي يشهد به على
فلان حق أو هو لحق فلما شهد عليه قال لا أقبل شهادته في الحكم في ذلك فالجواب أن الحكم في ذلك
أن القاضي يسأل عن الشاهدين فإن عدلوا قضى بشهادتهما وإن لم يعدلا لا يقضى لأن قوله الذي يشهد به
على فلان ليس اقراراً في الحال وإنما بصير اقراراً بعد الشهادة فيكون هذا بمنزلة تعليق الاقرار بالشرط
والاقرار لا يحتمل التعليق أفاده في الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ذكر شهادته هل يحافظه القاضي
فالجواب لا يحمله ولو قل المدهى عليه الشاهد كاذب وأراد تخليف المدهى ما يعلم أنه كاذب لا يحافظه نقله
التنقيح عن العمادية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل شهد عليه بجماعة فحق فقال اني صالحتهم فقال
معين دفعته اليهم لأن لا يشهدوا على تخفيث شهدوا على قلبردوا على مالى الذي أخذوه منى وأقام على ذلك
بينته هل تقبل فتبطل شهادتهم فالجواب نعم كأي التنقيح قل لأنه ادعى حقه فيه صح ولو قال لم أسلم اليهم
مال الصلح لم يقبل اهـ وعزاه للمعيط والله تعالى أعلم **وقد كنت** السؤال فيمن لم يعرف الفرض ولا الواجب
ولا السنة والمستحب ولا غير ذلك هل تقبل شهادته فالجواب أن هذا السؤال رفعه للامة الخائفون
فأجاب عنه بقوله تعلم هذا القدر من العلم فرض عين فاذا لم يتعلم كان مانعاً من قبول شهادته كما مثله في
البحر عن المجتبى في فصل التعزير اهـ أفاده في التنقيح والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشهادة على
الجرح المحذور هل تقبل فالجواب أنهم تقبل قبل التعديل لا بعده قال في التنوير كالشهادة على جرح
محذور بعد التعديل وقبله قلت اهـ قل شارحه العلائق في الشهادة بل الاخبار ولو لم واحد على الجرح
لمحذور كذا الحنفية المصنف تبعاً لما قرره صدر الشريعة وأقره من لا خسر وأدخله تحت قولهم لدفع

مطلب قال الذي يشهد به
على فلان حق وبعد الشهاد
عليه قال لا أقبل

مطلب لا يحلف من أنكر
شهادته

مطلب شهد عليه جماعة فقال
اني صالحتهم فقال دفعته لهم
وبرهن قبل برهانه وتبطل
الشهادة

مطلب لا تقبل شهادة من
لم يعرف الفرض والواجب
والسنة

مطلب تبطل شهادة
الجرح المحذور قبل التعديل
لا بعده

مطلب أخفى الشهود حتى
موا أقرار رجل

مطلب أدعياء ملكا مطلقا
والعقار في أيديهما يتقضى
للاسبق تاريخا
مطلب شهد الزوج وأخو
لزوجته

مطلب لا تقبل الشهادة على
على فعل نفسه

مطلب امتنع من أداء
الشهادة ليجور الحاكم لا ياتم

مطلب تقبل شهادة الفاسق
إذا تاب إلا في مسائل

مطلب يقضى للاسبق
تاريخا

مطلب برهن الله ابن عم
لميت ونسبه إلى فلان فبرهن
نفسه أن جد الميت فلان
آخر

مطلب في الشهادة بالاقول
أو الأكثر

مطلب شهد أحدهما أن
له عليه القاول الآخر أقول
بأنف

أسهل من الرفع اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت فبين له حق على آخر بقر له به سراوين بذكره علانية
فأشقى رجلا في بيته وأتى بخصمه فإذا كره في حقه فأقر له بالرجلان بسمعان أقاربه وهو لا يراهم فويل
إذا شهدوا عليه والحالة هذه تقبل شهادتهم فالجواب والله تعالى الموفق للصواب أن شهادتهم
تقبل عند علمائنا لأن العلم قد حصل وقيل لا يحل لأن فيه تدليس أو غرور أو لئلا يكون نقابا يجوز إذا كان الشهود
يرون وجوههم ويحرفونه وإن كانوا لا يرون وجوههم وليكن بينهم كلامه لا يحل لهم أن يشهدوا أقاربه في
معين الحكام والله تعالى أعلم ❊ سئلت في رجلا ادعى كل منهما اعتقار ملكا مطلقا وهو في أيديهما
وتاريخ أحدهما أسبق فلن البيعة فالجواب إن المني سبق تاريخا قال شيخنا العدوي في فصل دعوى
الملك المطلق مانصه وإن أرتخا وأحدهما أسبق يقضى للاسبق عندهما اه وموضوع كلامه فيما إذا
كانت العين في أيديهما والله تعالى أعلم ❊ سئلت ما قولكم في أخ وأخت أدعياء أرضا وشهد
زوجها مع رجل آخر هل تقبل شهادتهم ما في حق المدعين الأخ والأخت أم لا فالجواب إن شهادتهما
مردودة في حقهما عاقلان الشهادة متى رتبها برتبتها أقرها أنقرى في لافن زبدة الغناوى وأذا
أيضا إن من مات وترك ابنا بنتين فادعى الابن عيالا بالأرث والاختان لم يتدعيا فشهدت زوج إحدى البنتين
للأبن على ذى اليد لا تقبل لأن هذه شهادة فيها شبهة لأن ما ثبت له ثبت (زوجة الشاهد اه والله تعالى أعلم
❊ سئلت في الشهادة على فعل النفس كشهادة لبايع يشترى به هل تقبل فالجواب ما في القضية
وهو هذا الوجه بالبايع بالملك يشترى به والعين في يد غيره فإن قال هذا العين لملكه لا في بيعته أو قال كان ملكا
في بيعته منه لو كان المذعى أدعى الشراء منه لا تقبل شهادته لأنه شاهد على قول نفسه اه ونقله
الانقرى في فتاويه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن الشاهد إذا امتنع من أداء الشهادة ليكون
للقاضى جازر هل لا يكون آثما بذلك والحالة هذه فالجواب ما في الفوائد الزبانية كتمان الشهادة
كبيرة ولا يجوز أن يمنع عنها بعد طلب صاحب الحق إلا في مسائل الأولى أن يكون عاجزا عن الذهاب
إلى القاضى الثانية أن يكون هناك من يقوم الحق به إلا أن يكون أروجا وأسرع قبولا عند القاضى
الثالثة أن يكون الحاكم جازرا فلا يلزمه الذهاب إليه الرابعة أن يحضره عدلان عاقلان لا يقبل ذلك الحق
الخامسة أن يكون ذلك القاضى يرى الحكم بخلاف معتقد الشاهد السادسة أن يعلم أن القاضى لا يقبل
السابعة أن لا يكون عمدا اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت في الفاسق إذا تاب هل تقبل شهادته
فالجواب إن كل فاسق تاب ورجع إلى الله تعالى ثم شهد فإن شهادته مقبولة إلا في مسائل الأولى
المخدود في فتاى إذا تاب الثانية المعروف بالكذب إذا قال ثبت لثلاثة شاهد الزور إذا كان عدلا ثم شهد
بزور ثم تاب لم تقبل شهادته أبدا كذا في المنظومة والمعتمد هو التبول كافي الخاتمة اه والله تعالى أعلم
❊ سئلت في من زعم في عقار كل بدعيه ملكا مطلقا وهو في أيديهما أو أقام كل بيعة واحدة ما أسبق
تاريخا فهل تقدم بسبق التاريخ على الأخرى فالجواب نعم قال شيخنا العدوي في البصرة مانصه
وإن أرتخا يعني والعقار في أيديهما أو أحدهما أسبق يقضى للاسبق وعما فيه اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت
فبين أقام بيعة الله ابن عم الميت ونسب الميت إلى جده من ورهن خصمه أن جد الميت هو فلان غير من يذنه
المذنى في الحكم فالجواب إن القاضى في هذه الحالة لا يقضى بشئ للمعارض ولو برهن الثاني بعد
القضاء بالبيعة الأولى لا يفتى في الثانية كما في معين الحكام والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن شهود
شهدوا بأقوال من المذنى أو بأكثر فكيف الحكم في شهادتهم فالجواب بأنهم إذا شهدوا بأكثر كان
المذنى مكذبا لهم فنبطل شهادتهم وإذا شهدوا بأقل تقبل للافتقار فيه والمسألة في الدور من باب اختلاف
الشهاد وقوله تعالى أعلم ❊ سئلت في رجل ادعى أن أباؤه في شهادتين شهد أحدهما على أن له عليه
ألف درهم والآخر أنه أقر له بألف درهم هل تقبل شهادتهما فالجواب نعم تقبل شهادتهما في قول

أبي حنيفة وأبي يوسف أفاده قاضيان والله تعالى أعلم **سئلت** فممن ادعى الشراء فبرهن على الملك المطلق هل يقبل رهانه **فاجبت** بأنه لا يقبل وهذه الداعي الشراء من معلوم أما إذا ادعاه من مجهول بأن قال من محمد مثلاً أو شراً بالمطلق فيقبل رهانه كأنقله الكفوى عن التزايقة والله تعالى أعلم **سئلت** إذا تعارضت بينة البيع البتة والبيع بانوفاً فأيهم تقدم **فالجواب** إن بينة بيع الوفاء أولى كما في به شيخ الإسلام عنى أقضى والمسألة في الخالية **فائدة** بينة كون المتصرف عاقلاً أولى من بينة كونه محلول العقل أو مجنوناً وبينة أن الهبة كانت في الصحة أولى وبينة لا كراهة أولى من بينة الطوع وبينة الغبن أولى من بينة كون القيمة مثل الثمن وبينة التملك أولى من بينة العارية ولو رهن على زكاح امرأه لا يرجع أحدهما إلا يسبق التاريخ أو بالبدأ وبإقراره أو بدخول أحدهما رهنه فان وجد أحدهما الثلاثة لأحدهما وبرهن الآخر على سبقه فهو أولى الكل من الكفوى والله تعالى أعلم

﴿كتاب الوكالة﴾

سئلت فممن دفع لآخر درهم لي دفعه إلى زيد وأمره أن يأخذه منه وصولاً فيه افتداهي المأمور والدفع إلى زيد وصية أو ورقة الوصول وأنكر زيد القبض من المأمور فهل يصح المأمور في الدفع **فاجبت** عافى التنازع السراجة جواباً عن مثل هذا السؤال وهذا نص القول قول المأذون في أنه دفع إلى زيد مع عينه وإن أنكر زيد القبض فالقول قوله مع عينه أيضاً فاصل الجواب أن المأذون يقبل قوله في حق نفسه لا في حق زيد إذا أنكر إلا بينة تقوم عليه وإذا شرط على المأذون أن لا يدفع إلا بشرط الأشهاد على زيد واحضار رجة تشهد على زيد بالقبض فلم يحضر رجة بذلك وأنكر زيد القبض كان المأذون له ضماناً ولا ينفعه قوله أنه شهد وضاعت الوثيقة ولا يبرأ المأمور بحضر رجة أو بقر زيد بالقبض اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وكل في بيع غرة أو في قبض دين فقبض الوكالة وتراخى عن البيع أو القبض حتى هلك الثمرة أو غاب المدين الذي عليه الدين فهل يضمن الوكيل بسبب تراخيه ما تاف من الثمرة أو تأخر من الدين **فالجواب** أنه رفع مثل هذا السؤال إلى قارئ الهداية فأجاب عنه بقوله لا ضمان على الوكيل في شيء من ذلك لأنه متبرع في ذلك ولا ضمان على المتبرع اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بالخصومة إذا أقر على موكله بمجاس القاضى هل يعتبر أقراره عليه فيؤاخذ به الموكل **فالجواب** نعم يعتبر أقراره فيؤاخذ به الموكل قال ابن مالك ولو أقر الوكيل بالخصومة على موكله في مجلس الحكم أعتد به ربه وفي النتيجة عن قايمة وضع أقرار الوكيل بالخصومة عند القاضى وعند غيره لا اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بالبيع إذا دفع المبيع لرجل يعرضه على الناس فهل ذلك الرجل بالبيع هل يضمن الوكيل **فالجواب** أنه لا يضمن الوكيل والمبيع فيه يضمن وقال بعض المشايخ إن كان للدفع إليه نية أميناً لا يضمن لأن الدفع إلى مثله مرضى عادة كذا في نتيجة الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** في دعوى الوكالة هل يلزم بيان أن في الخصومة الغلانية مع فلان أو في جميع خصوصياته مع أهله عامة **فالجواب** نعم كما في الفتاوى المهدية والله تعالى أعلم **سئلت** فممن وكل قبض دين فقال بعد موت موكله قبضته في حياته ودفعته له فقد رفته الورثة في القبض وأنكر وأدفعه له لبيت هل يقبل قوله بيمينه **فالجواب** نعم وقد رفع مثل هذا السؤال للمحقق الرملى فأجاب عنه بقوله نعم يقبل قوله بيمينه حيث صدقته الورثة في القبض وقد أطل في تحقيقه فراجع ان شئت في فتاويه الموسومة بالخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** فممن وكل قبض ودبعة ثم مات الموكل فادعى الوكيل أنه قبضها في حياته وهالك **فالجواب** وأكرت الورثة أو قل دفعته إليه حال حياته هل يصح الوكيل **فالجواب** نعم قال في الخيرية نقلاً عن الولوالجية ولو وكل قبض ودبعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته ثم هالك وأكرت

مطلب بينة بيع الوفاء
مقدمة على بينة البتة
مطلب بينة كونه عاقلاً
أولى من بينة أنه كان مجنوناً

مطلب دفع البيع درهم
لي دفعه إلى زيد وأمره أن
يأخذه منه وصولاً

مطلب وكل في بيع غرة أو
قبض دين فتراخى حتى
هلك الثمرة

مطلب دمه بقراره ووكيل
الخصومة في مجلس القاضى

مطلب في الوكيل بالبيع
إذا دفع المبيع لمن يعرضه
على الناس فهل

مطلب يلزم في الوكالة بيان
أن في الخصومة الغلانية
مع فلان أو بيان أن عامة

مطلب وكل في قبض دين
فقال بعد موت موكله
قبضته في حياته ودفعته له

مطلب فممن وكل قبض
ودبعة

الورثة أو قال دفعته اليه صدق اه وفي جامع الفصولين وكيل قبض وديعة أو عارية بنعزل عوت موكله
 قالوا قبضته في حياته ودفعته الى الموكل صدق اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن وكلت وكلا
 قبض ما يخصهما من تركتهما بآجر معلوم فضل ذلك الوكيل وهي تشكر اتصاله بشئ من ذلك وتأتي
 من دفع الاجر فهل يصدق في دفعه ويلزمها أداء الاجر المسمى فالجواب نعم يصدق في دفعه لما يخصها
 من التركة ويلزمها الاجر المسمى حيث كان العمل معروفا وان لم يكن كذلك لزمها أحرار المنزل غير متجاوز
 به المسمى كما أفاده في الخيرية والله تعالى أعلم ❀ سئلت في وكيل من آخر ادعى عليه رجل بدين على موكله
 فأجابه الوكيل بأن وكيله بالقبض والمطالبة دون الصرف وقضاه الدين أو أني وكيل في الدعوى له لا في
 الدعوى عليه فهم لا يقبل قوله فالجواب نعم القول قوله في ذلك مع عينه لا في المال الذي في يد الوكيل
 ودرهه ولا يجب على المودع أن يقضي ما ثبت على المودع من الدين لأنه لم يثبت التوكيل من رب المال
 للدائن قبض دينه من وكيله أو مودعه ولا الوكيل كقبضه بآجره دفعه كذا في فتاوى قارئ الهداية والله
 تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن ادعى الوكالة من الدائن قبض دينه فصدقه المدين هل يجبر المدين على
 الدفع اليه فالجواب انه يجبر عليه في البرزاية ادعى الوكالة من الدائن فان صدقه المدين فيه يجبر على
 الدفع ولا يمكن من استرداده بعده وان كذبه أو سكت لا يجبر وان دفعه لا يسترد أو ضاوعا عنه فيها والله
 تعالى أعلم ❀ سئلت عن رجل ادعى على آخر انه وكيل من زبني قبض دينه فانكر المذمى عليه وكالته
 فطلب المذمى عين المذمى عليه انه ما دعي له وكيل هل توجه عليه اليمين فالجواب نعم توجه عليه اليمين
 فان نكل ألزم بدفع الدين وان حلف لا يلزمه شئ هكذا أفق قارئ الهداية والله تعالى أعلم ❀ سئلت
 عن ادعى على آخر دينه الموكلة فزعم المذمى عليه انه أوفى ذلك الدين للموكل وان الوكيل يدعي ذلك وطلب
 عينه على ذلك فهل يلزمه اليمين له انه ما دعي له ذلك فاجبت ❀ بما في السراجية اذا ادعى المدين انه قبض
 الموكل دينه يؤمر بالدفع الى الوكيل وليس له أن يستعطف الوكيل انه ما دعي له الموكل قبض الدين اه
 وفي معين الحكام لو وكله بقبض الدين وغاب فادعى المطالب ان قبضه في المطالب أو في الطالب وأراد عينه أمر بقبضه
 الدين واتباع الطالب باليمين اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت في التوكيل من أحد الخصم من غير
 رضى الآخر اذا كان بقصد الاضرار هل يقبل فالجواب لا يقبل كما أفق به شيخ الاسلام على أفندي
 وهو اختيار بعض المتأخرين قالوا اذا علم القاضي من الخصم النعمت من إباء التوكيل يقبل التوكيل فهرا
 وان علم من الموكل القصد لاضرار صاحبه بالحيل من الوكيل لا يقبل التوكيل الا برضى صاحبه وإليه
 مال الامام السرخسي والامام الاوزجندی ورحمهما الله تعالى نقله الكفوي عن إسان الحكام واعلم ان
 الخلاف بين الامام وصاحبيه في اشتراط رضى الخصم وعدمه مفيد بما اذ لم يكن لموكل حاضر مجلس
 القضاء مع الوكيل أفاده أبو السعود في حواشي من لا يسكن والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيمن وكل رجلا
 بالخصومة بطلب خصمه ثم غاب الموكل فامتنع الوكيل هل يجبر حينئذ فالجواب نعم يجبر الوكيل لان
 الوكالة صارت حقا الذي أفاده الكفوي نقلا عن القاعدة والله تعالى أعلم ❀ سئلت هل يملك الوكيل
 بالتقاضي أو بالخصومة في الدين القبض فالجواب مافي البرزاية وهو هذا أو الفتوى على أن الوكيل
 بالتقاضي أو بالخصومة في الدين لا يملك القبض اه وفي الخلاصة التوكيل بالخصومة أو قبض قبض
 الدين عند أصحابنا الثلاثة وقال زفر لا يكون توكيلا للقبض وقال الصدر الشهيد لا يقتضي قول أصحابنا
 في هذه المسألة والفتوى على قول زفر اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت في اقرار الوكيل بالخصومة على
 موكله هل يصح فالجواب نعم يصح ان كان في مجلس القاضي والا فلا في البرزاية من الثاني في
 التوكيل بالخصومة مانصه اقراره على موكله في مجلس الحكم يصح وفي غيره لا وعم الثاني في قوله
 الثاني بخلافه أينما كان اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أراد السفر فوكل رجلا وكالة عامة على أن

مطلب وكلته في قبض
 ما يخصهما من تركتهما بآجر
 معلوم الخ

مطلب قال أنا وكيل بالقبض
 والمطالبة دون الصرف
 ووفاء الدين

مطلب ادعى انه وكيل
 بقبض الدين فصدقه المدين
 هل يجبر على الدفع
 مطلب وكيل بقبض الدين
 أنكر المذمى عليه وكالته
 يحلف

مطلب ادعى المدين انه دفع
 الدين الى موكل زبني فزعم
 بالدفع الى الوكيل
 مطلب في التوكيل من غير
 رضى الخصم

مطلب الوكيل بالخصومة
 أو بالتقاضي هل يملك القبض

مطلب يصح اقرار الوكيل
 بالخصومة في مجلس القاضي

مطلب أراد السفر فوكل
 رجلا وكالة عامة

يقوم بأمره وينتقل على أهله من مال الموكل ولم يعب شيئا لأن نفاق بل أطلق له ثم مات الموكل في سفره فقام
 الورثة على وكيل وطلبوا منه بيان ما أنفق وصرفه هل يقبل قول الوكيل في ذلك فالجواب نعم يقبل
 قوله إذا كان عدلا وإن لم يجره حلفه وليس عليه بيان جهات الانفاق أفاده الكنوي والله تعالى أعلم
 ❦ سئلت في رجل أجاره لا حرة مملوكة وأمر المستأجر أن يني في دار على أن يحسب له ذلك
 من الأجرة فبني المستأجر ثم وقع الأجرة في مقداره ما صرفه فهل يكون أقول قول رب اسرار
 فالجواب نعم القول قوله لا يثبت كبر لزيادة التي يذمها المستأجر فاما إذا اجتمع أهل لصناعة على قول
 أحدهم أو لو اذهب من الثقة في مثل هذا البناء ما يقول أحدهما فالقول قوله لأنه لا يمكن معرفة
 ما وقع فيه التميز عن جهة غيرهما نقله الكنوي عن لادخيرة والله تعالى أعلم ❦ سئلت في أمر
 غيره بالانفاق على عياله أولى به أم داره وليس بينهما حاطة ولم يدر كرجوع فأنفق الأمور قال خمس
 الأئمة السرخسي يرجع على الأمر وذلك حواجر زاده لا يرجع بغير شرط اهـ من قاضيه في كتاب
 الزكاة وفيه من الاجارة ولو ان رجلا قال لغيره انفق في بناء داري ولم يقل على أن ترجع بذلك على احتلفوا
 فيه قال الشيخ الإمام خمس الأئمة السرخسي والصحيح انه يرجع اهـ والله تعالى أعلم ❦ سئلت فيمن
 أوكلت كل رجل في كذا فقبل منه التوكيل رجل وقيل ما وكل فيه هل يجوز فالجواب في فتاوى
 رأي الهداية وهذا أنه توكيل المجهول لا يجوز فعلى هذا لا يجوز توكيل كل أحد إلا أن قول وكلت فلانا
 وأذننه أن وكل من شاء اهـ والله تعالى أعلم ❦ سئلت في توكيل بالشراء إذا اشترى نسيئة ثم مات
 قبل أن يسقط عنه هل يرجع على الأمر فالجواب أنه لا يرجع على الأمر بعبء التوكيل قال أبو السعود
 دفع المعين وأعلم أن التوكيل بالشراء إذا اشترى نسيئة قبل سقوته لا يرجع على الأمر بعبء التوكيل اهـ
 والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن رجل رعى أنه وكيل من ريد فباع له واشترى ثيابا مع زيدا أكرهه وكيله
 فهل يلزم التوكيل فالجواب ما في السراجية ونصه إذا قل اشترى ثيابا وأجابه الدائع بقوله بعث من
 فلان لم يظهر أنه وكيل عنه قال أجاز ما فصح بشرطه والباطل وإن لم يقل اشترى ثيابا فلان بل أضاف
 لشرائه لنفسه ثم تبرأ منه ليس بوكيل عن فلان فالشراء لنفسه اهـ والله تعالى أعلم ❦ ووقع السؤال فيمن
 وكيل تحت يد مال الموكل وقد وجب على موكله دين فاستنعى الوكيل من قضاء دين موكله منه هل يحبس
 الوكيل والحالته هذه فالجواب قال دارى الهداية بما يجبر الوكيل على دفع ما يثبت من الدين على موكله
 إذا ثبت أن الموكل أمره بوكيل بدفع الدين أو كان كفيلا به ولا فلا يحبس وإن صدقه فيه فده من الدين
 لأن هذا إقرار على التبرئة لا يعتبر اهـ والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن وكيل البيع هل له قبض الثمن
 فهو أجبت نعم قال في التمرين وقوف عقدا لا بد من إضافة إلى الوكيل كبيع واجارة وصدق عن إقرار
 تتعلق به لم يكن محجور كتسليم مبيع ورفض وقبض ورجوع عند استحقاقه وحصوله في عيب
 إلا فصل بين حضور موكل وغيبته اهـ وقد فتى بذلك في الحامدية والله تعالى أعلم ❦ سئلت في غائب
 وكيل عام في خصوصية في جميع حقوقه ما تقر به وهو وارثه فتم موكله المذكور يدعى أرضه وهل
 له ذلك فالجواب نعم لأن هذه الوكالة تصرف عرفا في قائم والحادث فإن العرف بين الناس أن من أراد
 سفرا يوكل غيره بقبض دينه أو قبض حقوقه على أساس ويريد بذلك التوكيل بالقائم والحادث جميعا حتى
 لا يصح شيء من حقوقه وهذا نظير من وكل امرأة قبض غلاته كان وكيلها قائم والحادث اهـ لمخصا
 من التتبع عن الدخيرة والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن الوكيل بالشراء إذا اشترى ولم يصفه الموكل
 الثمن هل يطالب به من مال نفسه فالجواب نعم قال أبو السعود وأعلم أن الوكيل بالشراء يطالب بالثمن
 من مال نفسه وإن لم يدفع إليه الموكل كافي منية لفتى اهـ والله تعالى أعلم ❦ ووقع السؤال فيمن
 بالشراء إذا رفع الثمن من ماله هل له الرجوع على موكله فالجواب نعم والمسا في الاستثناء فلا عن

مطلب أمر المستأجر بالبناء
 على أن يحسب المصروف
 من الأجرة

مطلب أمر غيره بالانفاق
 على عياله أو بناء داره

مطلب لا يجوز توكيل
 المجهول
 مطلب في الوكيل بالشراء
 إذا اشترى نسيئة

مطلب قال اشترى فلان
 وأجابه البائع بقوله بعث
 مطلب في وكيل تحت يده
 مال الموكل وقد وجب على
 موكله دين

مطلب الوكيل البيع قبض
 الثمن

مطلب في غائبه وكيل عام
 في جميع حقوقه ما تقر به

مطلب وكيل الشراء يطالب
 بالثمن

مطلب وكيل الشراء دفع
 الثمن من ماله هل له الرجوع
 على موكله

الخاتمة قال الا فيما اذا ادعى الدفع وصدقه الموكل وكذب البائع فلا رجوع وعناهم في التنقيح والله تعالى أعلم
 سئلت عن الراهن اذا واكل المرتين ببيع الرهن عند حلول الاجل ثم عزله فهل لا يصح عزله
 فاجواب لا يصح عزله اذ هي وكلالة لازمة لا تبطل بالعزل كافي التنوير والله تعالى أعلم
 سئلت في الوكيل بالشراء اذا اشترى بغير فاحش فهل لا يتفد الشراء على الموكل فاجواب حيث لم يبيع له
 ما يشتره فاشتره بغير لا يتفد الشراء المرتور على الموكل وفي معين المقتى لو اشترى بغير يسر مذ
 وبالفاحش لا وينفذ على نفسه (قلت) وهذا اذا لم يبيع ما يشتره فان عين نفذ على الاخر كما في الهداية وفي
 العناية هو قول عامة المشايخ ولو سمي له الثمن فاشترى بأكثره الوكيل بشراء الاسير فانه يلزم الاصر
 لسمى اه من التنقيح والله تعالى أعلم سئلت عن وكل في شراء شيء معين فاشتره لنفسه هل لا يصح
 ويكون الشراء لموكله فاجبت نعم قال في الخاتمة الوكيل بشرأ شيء بعينه اذا اشتره لنفسه بمن الذي
 امر به حال غيبة الموكل يكون مشترياً للموكل ولا عليك الشراء لنفسه ما لم يخرج عن الوكالة وهو ذلك انخراج
 نفسه عنها عند حضور الموكل لا عند غيبته اه والله تعالى أعلم سئلت في الوكيل برذل المصوب
 أو المستعار هل يجبر على فعل ما واكل فيه فاجواب نعم قال المحقق ابن نجيم في القوائد لربنية لاجبر
 على التبرع فلا يجبر الوكيل على فعل ما واكل فيه الا في مسائل الاولى اذا واكله في رد عين وغاب الثنية
 اذا واكله غاصب أو مستعير في دفع عين الى مالكه او غاب وجب عليه الدفع حيث وجده الثالثة في بيع
 رهن اذا غاب موكله وحل الاجل يجبر على البيع لقضاء دين المرتن الرابعة الوكيل بالخصومة مطالب
 الخصم اذا غاب الموكل فانه يجبر على الخصومة وتفرع عليه ما في جامع الفصولين شهد اعلى وكالة في شيء
 والوكيل يحمد تقبل لوداعها الطالب لا المطالب الخامسة الوصي اذا امتنع عن العمل بمذ قبول لا يصح
 يجبره القاضي ولا يصح أن يعزل نفسه لان الميت عقد عليه فكان منقر ما حيث فيه الاوصى لقاضي فيه
 عزل نفسه بمحضرة القاضي اه والله تعالى أعلم سئلت في الوكيل بقبض الدين هل عليك الخصومة
 فاجواب نعم كل من وكل في شيء فانه يكون وكيل في الخصومة فانه اتمامه فالوكيل بقبض الدين خصم
 تقبل المينة عليه باستيفاء موكله أو برأته الا في مسائل الاولى الوكيل بقبض العين لا يخاصم الثنية
 الوكيل يحفظ العين لا يخاصم الثالثة الوكيل بالملزمة لا يخاصم اه من الرينية والله تعالى أعلم
 سئلت فيمن وكل رجلا في حق من الحقوق ولم يشترط له اجرا وهو ليس عن يتعاطى الوكيل بالاحرة
 فويل لا يستحق اجرا فاجبت نعم انه لا يستحق اجرا والحالة هذه والمسألة في المجلة من مدة ١٢٦٧ ألف
 واربع مائة تسعة وستين والله تعالى أعلم سئلت في الوكيل بالبيع اذا باع ونهى المشتري عن الدفع الى
 موكله فدفع هل يصح دفعه حتى لا يطالبه الوكيل بعد فاجواب نعم يصح دفعه وانس للوكيل المطالبة
 بالثمن بعد دفعه قل في الدر المنثور وللمشتري من البائع الوكيل منع الثمن عن الموكل لانه اجنبي من المقدفان
 دفعه اليه صح دفعه ولو منع نهي الوكيل استحسانا ولا يطالبه الوكيل ثانيا لعدم الفائدة في الاخذ ثم دفع
 ه ومثله في التنوير والله تعالى أعلم سئلت في الوكيل المتروطة وكالته في عقد الرهن هل ينزل
 بعون الراهن أو المرتن فاجواب لا ينزل قل في الملقى فان شرطت في عقد الرهن لا ينزل بالعزل ولا
 بعون الراهن ولا المرتن اه والله تعالى أعلم سئلت في تاجر يبع بضاعة لتاجر آخر في مدة أخرى
 ايدها او يرسل عنها اليه مع من يشاء من الواردين وكانت عادة التجار كذلك فباعها او أرسل عنها اليه
 فزعم ربه انه لم يصل اليه هل يكون القول قول البائع المذكور فاجواب نعم يكون القول قوله
 بيمينه اذ عهده مع من يختاره ويراه أمينا لانه أمين لم تبطل أمانته بالارسال مع من ذكر وقد تم تحقيقه
 في الخبرية والله تعالى أعلم سئلت فيمن وكل رجلا في بيع عين قائلا لانه لا تبعها الا بمحضرة فلان
 فباع بغير حضوره هل يجوز ذلك عليه فاجواب لا يجوز ذلك عليه قال في الخاتمة ولو واكله ببيع

مطلب في الراهن اذا واكل
 المرتن ببيع الرهن
 مطلب اشترى الوكيل
 بغير فاحش

مطلب وكيل بشراء معين
 فاشتره لنفسه

مطلب الوكيل برذل المصوب
 أو المستعار يجبر

مطلب الوكيل في القبض
 وكيل في الخصومة

مطلب وكاله ولم يشترط له
 اجرا ما الحكم
 مطلب للمشتري من الوكيل
 منع الثمن عن الموكل

مطلب اذا شرطت الوكالة
 في رهن لا ينزل الوكيل
 بالعزل ولا بعون الراهن
 مطلب ارسل اليه بضاعة
 ليبيعه او يبعث عنها اليه

مطلب قال لا تبع الا بشهود

ونها عن البيع الا بشهود أو بالعضد فلان لا يملك البيع بغير حضور الشهود وودو بغير محضر فلان اه
 والله تعالى أعلم **سئلت** فبين وكل آخر وكالة ممة تامة شاملة هل تصح فالجواب نعم تصح
 وملك الوكيل فيها كل شيء الا الاطلاق والعتق والهبه والصدقة على الفقير وبه علك التزويج ولو بعتاقته
 له موم قول قضيان تنه ول ليا عات والانسكة فيموت أن يزوجه امرأة بعد أخرى أفتى بذلك الحسير
 له علي وقال ان هذه المسألة وصح لها الشيخ زين الدين رسالة مستقلة هذا احصاها والله تعالى أعلم
سئلت في الوكيل بالبيع ذار عليه المبيع بعيب وكان الرديئة أو كقول هل له انزدة على الموكل
 والحالة هذه فالجواب نعم قل المحقق الربيعي ولورد المشي نرى المبيع على الوكيل بالبيع بعيب بيعة
 أو كقول رده على لا امرأه والله تعالى أعلم **سئلت** هل علك الوصى بوكيل غيره فيما له أن يشمله
 بنفسه في حق الليم فالجواب نعم الوصى بملك أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يعمل به نفسه في أمور
 الدين كافي الانقروى وأدب الاوصياء وأفتى به في الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل له
 خادم أرسله الى تاجر لياثيه منه بامعة معروفة فأتاهم طبعه للتاجر فبها هو ويقول اني رسول من
 فلان فأتى عليه له على فهل يكون القول قول الرسول أجيبوا ثورجوا **سئلت** يقبل قول
 الرسول بمينه وحينه فلا يطاق البالفن وقد أفتى بذلك في الحامدية قل متفقها المحقق ابن عابدين
 وهذه اذالم يشتر الحادم من التاجر باضافة العقد الى نفسه بل أضافه الى المرسلا أو قبض بدون عتد أصلا
 على وجه الرسالة أما لو أضاف العقد الى نفسه ثم أتى انه رسول فلا يصح اه والله تعالى أعلم **سئلت**
 عمر وكله رجل بخصومة كل أحد فاحضر الوكيل رجلا وأتبعه فأنزته فقال الوكيل للقاضي
 دعني أقوم البيعة على الوكالة تكون لي حجة على غيره فهل يجيبه القاضي بذلك فالجواب نعم يجيبه
 لذلك يقبل بيئته ويحمله وكذا مع المقر وغيره أفاده قضيان والله تعالى أعلم **سئلت** عن أتى
 أرضا لو كالة من زيد ثم املك موكله وبرهن على ذلك فقال ذواليدانه لم يكن وقد أقر لي به موكلك ولم يكن
 له بيعة على اقرار الموكل وطبيب الموكل وهو غائب فهل للقاضي الحكم للموكل قبل ليمين فالجواب
 نعم للقاضي أن يحكم به لو كاله فلو حضر الموكل وحلف أنه لم يقر له بقي الحكم على حاله ولو نكل بطس الحكم
 أفاده في جامع النصولين في أحكام الوكلاء والله تعالى أعلم **سئلت** عن وكل رجلا بالاقرار هل
 يصح ولا يكون اقرارا من الموكل قبل اقرار الوكيل فالجواب نعم قل الانقروى في فتاويه والتوكيل
 بالاقرار صحيح ولا يصح كون التوكيل به قبل الاقرار اقرارا من الموكل وعن الطواويسي معناه أن وكله
 بالخصومة وقول له حاصم عنى فاذا رأيت لحوق مذمة أو عار على فأقر بالمذمة يصح اقراره على الموكل
 كذا في البرزانية والله تعالى أعلم **سئلت** عن وكل رجلا غائب بشيء من الاشياء فلما بلغ الغائب
 ذلك ردة الوكالة ولم يعلم الموكل ثم قبل الوكيل الوكالة هل يصح قبوله بعد رده **سئلت** نعم يصح ذلك كما
 في الانقروى نقلا عن الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وكل آخر في القيام على
 داره واجارتهما وقبض آخرهما في بيعها هل له أن يبيها أو يرم منها شيئا فالجواب ليس له ذلك وليس
 هو وكيل في خصومته او لو هدم منها رجل شيئا كان وكلا في خصومته لانه استهلك شيئا يبيعه وكذا
 لو أجرهما من رجل بعد ذلك الرجل لاجارة كان خصمهما احتيا بئنه او كذا اذا سكه او هدم لاجرهما من
 كافي الحاكم والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وكل آخر في بيع مائة الف لاني هل يصح
 وكلا بذلك عند قبوله فالجواب قال في التكملة نقلا عن البدائع وأما ركن التوكيل فهو الايجاب
 والقبول فالإيجاب من الموكل أن يقول وكنك كذا أو أفعل كذا أو أذنتك أن تفعل كذا ونحوه في أن
 قل والقبول من الوكيل أن يقول قبالت وما يجري مجراه ثم قال **سئلت** ما الفرق بين التوكيل
 والارسال فان الاذن والامر بوكيل كما عرفت **سئلت** في الرسول أن يقول له أرسلتك أو كن رسولا عنى في كذا

مطلب علك الوكيل وكالة
 عامة كل شيء الا الاطلاق
 والعناق الخ

مطلب في ردة المبيع على
 الوكيل بالبيع
 مطلب علك الوصى توكيل
 الغير
 مطلب أرسل خادمه لتاجر
 لياثيه منه بامعة لئما جرح

مطلب فيمن وكل بخصومة
 كل أحد

مطلب أتى الوكيل ملكه
 أرض لو كاله وبرهن الخ

مطلب لو كاله بالاقرار
 لا يكون اقرارا

مطلب وكل غائب فتردولم
 يعلم الموكل ثم قبل صح
 مطلب وكاله على القيام
 بداره واجارتهما وقبض
 ليس له ذلك وليس

مطلب اذا قل له أذنتك في
 بيع كذا كان وكلا

مطالب يصح تعليق الوكالة

مطلب الوكيل العام يصح

اقراره في مجلس القاضى

وغیره

مطالب وكالة في كل حقه يصح

مطلب لا تسمع دعوى أصل

الوقف بعد دست وثلاثين

سنة

مطلب اذا كان الحكم

مستوفى الشراطة لا ينقض

مطلب وكيل باع وقبض

ثم مات بمجهلا

مطلب في الوكيل بالابراء اذا

أضاف الابراء لنفسه

مطلب قال ان غبت عنك

سنة ففلان وكيل في طلاقك

مطلب وكل أحد يتقل زوجته

مطلب في الوكيل اذا خالف

موكلاه

مطلب قال اشترى اخي

تقيد بتلك السنة

اه والله تعالى أعلم **سئلت** في الوكالة هل يصح تعليقها فالجواب نعم **قل** في التكملة ومنها
 أي ومن أحكام الوكالة حصة تعليقها ذاقال اذا حصل ماني فقبضه أو اذا قدم فلا فتنقض أو اذا أنت
 شيئاً فانت وكيل في قبضه أو اذا قدم الحاج فاقض ديون في حصة الوكالة اه والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن قولهم الوكيل لا يعتبر اقراره الا في مجلس القاضي هل هو على عمومه فالجواب ان قولهم ذلك
 خاص بوكيل الخصومة دون الوكيل العام فانه يعتبر اقراره على موكله مطلقا في مجلس القاضي وغيره كما
 صرح بذلك ابن نجيم في رسالته في الوكالة العامة ونقله في التكملة والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن
 وكل وجه لا في كل حقه أو في خصوصته في كل حقه هو هل يصح هذه الوكالة فالجواب نعم فانه
 في التكملة عن البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل يجوز ويتصرف في عقاره معلوم داخل يده
 بالارث من أوائله وهو في حوزة مدة تزيد على خمسين سنة قام الاثر رجل حاضر عالم بالتصرف مشاهد
 له ساكت بلا عذر شرعي يدعى أن بعض ذلك العقار وقف عليه من أحد أجداده فهل لا تسمع دعواه والحال
 ما ذكر وهل اذا حكم الحاكم شرعي بطلان الوقف نفذ حكمه ولا يجوز نقضه أحيوا ونحوها **سئلت** في
 ام لا تسمع دعواه والحال ما ذكر رابع الفقهاء من سماع الدعوى بعد دست وثلاثين سنة وقد نص في الجملة
 من مادة ١٦٦١ ألقو ستمائة واحد وستين على ان دعوى أصل الوقف لا تسمع بعد دست وثلاثين
 سنة **والجواب** عن الفصل الثاني من ان حكم الحاكم الشرعي اذا كان مستوفيا للمطلب فيه شرعا ينفذ
 ولا يجوز نقضه كما أفق بذلك المحقق الرمي وهو في فتاويه الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** في وكيل
 يبيع متاعا بمديونة وقبض عنه بمجهلا هل يضمن الثمن حينئذ وهل يقبل قول ورثته انه دفعه لموكله
 حال حياته بلاينة **فالجواب** ان من مثل هذا السؤال لصاحب الخيرية فاجاب عنه بقوله نعم يضمن
 ولا يقبل قول ورثته انه دفعه في حياته لانه يبرهان لانه يبرهن عن تجهيل تقرري تركه الضمان فلا بد للخروج
 من عهدته من البيان اه والله تعالى أعلم **سئلت** في وكيل بالابراء أضاف الابراء الى نفسه لا الى
 موكله هل لا يصح حينئذ **فالجواب** نعم لا يصح قال في الاشياء الوكيل بالابراء اذا أضاف الى نفسه الى
 موكله لم يصح اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أراد السفر فقالت له زوجته لا تسافر حتى تجعل
 معي ثوبا لا في أخاف انك لا ترجع الى فقال لها زوجها ان غبت عنك سنة ففلا في طلاقك
 اذا أنت أبرأيتني من صداقك المؤخر ومن نفقة لعدة ففجوزت غيبته السنة فأبرأته زوجته بمذكر
 وطقها الوكيل المذكور على ذلك فهل يقع هذا الطلاق ولا يختص بالمجلس **فالجواب** نعم كافي
 الخيرية وعبارتهم يقع الطلاق المنفوض الى الوكيل لانه وكيل محض فلا تقيد بالمجلس ولا يشوبه تعليق
 في حكمه حكم التوكيل اه وفي الاشياء من كتاب الوكالة مانصه الوكالة لا تقتصر على المجلس بخلاف
 التملك اه والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل وكل أخاه في نقل زوجته الى منزله فذمه أبوها فهل يلزمه
 لتعزير والحالة هذه **فالجواب** ماني الخيرية وهذا نصه فذكر في كلام عملائنا التوكيل بنقل الزوجة
 وجوازه سواء كن أخا أو أختيا أو يصير طالب الوكيل بالنقل كطالب الموكل فلا يجوز للاب منه ما عنده
 ومنعه يصير أمرا تكامه عصى لا حذفيها واذا ارتكب مثل ذلك فعزاه اه والله تعالى أعلم **سئلت**
 في الوكيل اذا خالف الموكل الى ما هو متخير هل ينفذ على الموكل **فالجواب** ماني الخلاصة وهذا نصه
 الوكيل اذا خالف أمر الأمر ان كان خالفا الى خير في النفس بان وكله ببيع فرسه بألف درهم فباعه
 بألف ومائة ينفذ ولو وكله ببيعه كذلك فباعه بمائة دينار لا ينفذ عليه وان كان خيرا اه والله تعالى أعلم
سئلت في التوكيل بشراء الاخوية هل يتقيد بشرائها في السنة الحاضرة أيام النحر **فالجواب**
 نعم يتقيد بذلك قال قاضيان والتوكيل بشراء الاخوية يتقيد بشرائها في تلك السنة في أيام النحر وكذا
 التوكيل بشراء القمح يتقيد بأيام البرد في تلك السنة وكذا التوكيل بشراء الجمدة يتقيد بأيام الصيف في تلك

السنة حتى لو اشترى ذلك في أيام التضحية من السنة الثانية والفهم ولجدي في السنة الثانية لا يجوز اه
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن وكيل يقبض له برهن على زكاته وحكمها فادعى المطلوب ان الطالب
 مات قبل دعواه فلا حق للوكيل في القبض هل يكون هذا دفعا صحيا **ج** فاجبت **ج** نعم يكون دفعا
 صحيا كما في جامع الفصولين من الفصل العاشر في التناقض وفيه ايضا من ذلك المبحث ما نصه المدعي
 عليه جاء بالبراءة فقال المدعي كنت صيا وقت الابرأ فاقول له لانه أسنده الى حالة موهودة منافية للصحة اه
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بالبيع اذا اخذ بالثمن كقبلا أو وهذلا لاستيثاق فتوى أي
 هلك ماله الكفيل من الثمن أو ضاع الرهن في يده هل يضمن الوكيل الثمن للموكل والائمة للراهن
 فاجواب انه لا يضمن لان الوكيل أصيل في الحقوق وقبض الثمن منها والاكفالة ترقى بها الارتميان
 وثيقة بجانب الاستيفاء فيما حكمه الوكيل بخلاف الوكيل يقبض الدين لانه يفعل نيابة وقد أنابه في قبض
 لذين دون الكفالة وأخذ الرهن والوكيل بالبيع يقبض اصالته ولهذا الايمالك للموكل يحرمه عن قبض الثمن
 كافي الهداية ولو وهب الوكيل الثمن من المشتري أو أبرأه أو حط منه أي بعض الثمن جاز عنده
 الطرفين ويضمن الوكيل الثمن كله في الحال وعنده أي يوسف لا يجوز اه من شرح مجمع الانهر والله
 تعالى أعلم **سئلت** في الوكيل بالبيع اذا باع نسبة فقال للموكل اني أمرت بالانقذ وقل الوكيل
 من أطلعت ولم تقبل بالانقذ فهل يكون القول للموكل فاجواب نعم يكون انقول له بيمينه لان الامر
 مستفاد من جهة وفي المضاربة يصدق المضارب لان الاصل في المضاربة العموم والاطلاق فيعبر بقوله
 مع الميمن اه من التناوي العطائية والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل له خصومة مع آخر فوكل
 فيه وكيلين هل لاحدهما أن يتفرد بالخصومة أم لا فاجواب نعم لاحدهما ذلك قل في معين الحكام
 ووكيل وكيلين بالخصومة فلا حدهما الا انفراد بالخصومة وليس له أن يقبض وقال زفر لا يتفرد أحدهما
 اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن تاجر يعطى بيع بضائع الناس بأمرهم اياه فباعها بثمن معلوم
 وعجل الثمن من ماله لا رباها على أن يأخذ ثمن نفسه اذا قبضه فافس المشتري فهل للبائع المذكور
 استرداد ما دفعه من ماله لا ربا البضائع فاجواب نعم له أن يردها دفعه لهم كافي حواشي المحقق أي
 السعود على من لا مسكين من باب الوكالة بالبيع والتمراء والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بالبيع
 هل يملك البيع الى أجل مطلق فاجواب ان يبيعه الى أجل مخصوص عنده أي حقيقه بما اذا كان
 للتجارة وان كان للحاجة فلا يجوز كالأمر اذا دفعت غزلا الى رجل لبيعه لها فهو على البيع بالانقذوه
 يفتي ومقيد ايضا اذا باع بما يبيع الناس فان طاول المدة فلا يجوز اه من حواشي أبي السعود والله
 تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل يقبض الدين اذا صرف مال الموكل في صالح نفسه ثم قضى الدين
 بماله نفسه هل يكون متبرعا فاجواب نعم يكون متبرعا في قضاء دين الموكل كافي أبي السعود عن
 الخاتبة والله تعالى أعلم **سئلت** عن قدم بانه فاس تاجر فيه اذار أو نحوها ثم علم انها داره تركها له
 أو فادعاه هل تقبل دعواه والحالة هذه فاجواب نعم كافي حواشي المحقق لزمي على جامع الفصولين
 نقلا عن البصر عن العيون ونصه وفي العيون قدم بانه واشترى أو ساجد ارائم ادعاه في ثلاثه ارايه
 مات وتركها ميراثا وكان لم يرفع وقت الاستيلاء لا يقبل والقبول أصح اه قال لزمي قوله واشترى
 يدل على انه لو قاسم فهو كذلك وهي واقعة التقوى قاسم عنه كمرائمه اطاع على أن الجميع لو ائده غرسه
 بيده مات وتركها ميراثا ولم يعلم بذلك وقت القسمة قال والظاهر ان قوله قدم بانه ليس بقيد بل لانه غالبا
 محل الخفاء واذا كان مقبلا لا يخفى غالبه يؤيده ما قدمه من قوله شره أي في صغري نأمل اه والله
 تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل بالشراء اذا اشترى بئس مؤجل هل يتأجل في حق الموكل أيضا
ج فاجبت **ج** نعم يتأجل في حقه أيضا قال أبو السعود فان اشترى بئس مؤجل يتأجل في حق الموكل

مطلب دفع المطلوب الوكيل
 بان موكل مات
 مطلب المدعي عليه جاء
 بالبراءة فقال المدعي كنت
 اذالك صيا
 مطلب في وكيل اخذ بالثمن
 كفيلا الخ

مطلب لو وهب الوكيل
 الثمن من المشتري أو أبرأه
 مطلب اذا باع وكيل البيع
 نسبة

مطلب لاحد الوكيلين
 بالخصومة أن يتفرد بها

مطلب باع الوكيل وعجل
 الثمن من ماله

مطلب هل يملك الوكيل
 البيع أن يبيع الى أجل

مطلب وكيل قضاء الدين
 صرف مال الموكل ثم قضى
 الدين من ماله نفسه
 مطلب قدم بانه واشترى
 دارا ثم ادعاه

مطلب الوكيل بالشراء اذا
 اشترى بئس مؤجل يتأجل
 على الموكل أيضا

بما يختلف ماذا الشتره سقدتم أجده الباع كن للوكيل أن يطأ له بما لا اه والله تعالى أعلم في مسألة
في جامع الفصولين الاقرار بالهبة قرار به صحة لاصحة الهبة فيكون اقرارا به وقبض لان قبض
لهبة بمنزلة القبول والاقرار بالمقدار اقرار ركني الهبة والصحيح انه ليس اقرارا به صحة اه ذكره في
الفصل العاشر في التوقض **مسئلت** عن رجل له اولاد اشترى احدىهم في حياته عقارا له واقر
ابوه له من خالص ماله وانه لا حق له فيه ثم مات الاب وقام بعض اولاده على احدىهم بان العقار لا يبيهم
لان اخاهم كان حال حياته واداه تحته وليس له مال يخصه وارادوا ادخاله في جمل الزكاة فهل لا تسمع
دعواه بعد قرار ابيهم المذكور **فالجواب** نعم لا تسمع دعواه بعد اقرار ابيهم المذكور واورائه
لا به في اقرار المر بورقان اباهم لو كان حيا لا تسمع دعواه فهو كذا لقيامهم مقامه قال في التتبع
لا ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع صحة دعوى الوارث لقيامه مقامه اه والله تعالى أعلم **مسئلت**
عن ورثة تقاضوا تركه مورثهم بعد ان اعترفوا به اوصى بثبث ماله في وجوه الخير ثم قام بعضهم بدعى
نفسا فاحتاق القسمة وقد كانوا اقربا واستيفاء جميع حقوقهم وينكر الوصية المذكورة فهل لا تسمع
دعوى هذا القائم بعد الاقرار بالاستيفاء ولا يعتبر انكاره للوصية بعد قراره بها **فالجواب** نعم
لا تسمع دعوى هذا القائم بعد اقراره بالاستيفاء جميع حقه قول في الخبرية واذا اقربا بالاستيفاء لا تصح
دعوى الفين بعده مطلقا ولا يعتبر انكاره للوصية بعد اقراره فانه مؤخذ بقضى اقراره ففي الخبرية
وبيره امر فخذنا قراره والله تعالى أعلم

مطلب هل يكون
بالهبة اقرارا به صحة ام لا
مطلب رجل له اولاد اشترى
أحدهم عقارا له واقر
ابوه له

مطلب اعترف الورثة بالوصية
وقبضوا ثم قام بعضهم بدعى
الفين الفاحش

كتاب الاقرار

مسئلت عن اثنين تقارروا تصادقا في البناء ثم مات أحدهما فهل يرثه الآخر **فالجواب**
ان هذه السؤالات قد دفع لثبوت الهبة فأجاب عنه بما نصه هذا يصح في حق ارباب كل من مامن الآخر
لا في حق ثبوت سب كل من مامن الجد ولا يد نسي في الاقرار ان ابن عم شقيق اولاد فثبت ذلك
بالبينة صح في ثبوت النسب أيضا والله تعالى أعلم **مسئلت** في المدعى عليه اذا طلب مر
المدعى الصلح عن المال المدعى هل يكون قرارا **فالجواب** نعم يكون اقرارا بخلاف طلب الصلح عن
الدعوى دونه لا يكون اقرارا كما في ذلك شيخ الاسلام على ائني سدى رحمه الله تعالى ونقل الكهوى
عن ابن ازيمة وله نسخة مما نصه طلب الصلح ولا راعى للدعوى لا يكون اقرارا وطلب الصلح والابراء عن
المال يكون قرارا اه والله تعالى أعلم **مسئلت** فيمن ادعى على ورثة ان مورثهم اوصى له بثبث ماله
فاقتل واحدا منهم وأنكر الباقون وكيف الحكم **فالجواب** انه يؤخذ من المقتضى ما يخصه دل في
صحة اصولين أحد الورثة اقرار بالوصية يؤخذ منه ما يخصه وفاق ترك ثلاثة بنين وثلاثة آلف فاخذ
كل ألفا فدعى رجل ان الميت اوصى له بثبث ماله وصدة أحدهم فالقبس ان يأخذ منه ثلاثة فقبس
ما في يده وهو قول زفر في الاستحسان ثاب ما في يده وهو قول علماء ائمه جهم الله تعالى اه والله تعالى
أعلم **مسئلت** عن قال في حال صحته وطوعه ان جميع ما في منزله زوجتي فلا تنتم مات المقر عن ورثة
حاصموه الزوجة فيما ادعى عليه المنزل هل يصح اقراره فتخص زوجته بجميع ما في المنزل يوم الاقرار
فالجواب نعم تختص بذلك في القضا عملا باقراره ونسب الكهوى عن المحيط ما نصه سئل الفقيه ابو
الانام عن رجل اقر في صحته ان جميع ما هو داخل في منزله فهو لامرأته سوى ما عليه من الديار ثم مات
مقرؤه ابن فدعى لان ذلك لا يثبت في السنة فتوى وحكم أما الفتوى فكل شيء علمت زوجة ان
صاره بمثلك زوج بها سبع صح أو هبة أو مهر فهي في سنة من منعته وما لم يكن لها فيه ملك لا
يصير لها ملكها هذا الاقرار فيما بينه وبين الله تعالى ويكون ذلك تركا للبث وأما الحكم فالشهود

مطلب تصادقا اثنان انهما
ابنائهم

مطلب طالب الصلح عن المال
اقرار

مطلب اقرار بعض الورثة
بالوصية وانكر الباقون

مطلب قال جميع ما في منزلي
زوجتي

اذا شهدوا على ذلك الاقرار عند القاضي يقضى لها في الدار يوم الاقرار اه وهذا بخلاف قوله جميع
 ما أمركه فهو وان كان فانه هبة لا تجوز بدون انقبض كافي الحيطة والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أقر
 ان عليه لفلان بن فلان الفلاني كذا شيء رجل يرعى اه هو المسمى بذلك الاسم وطالب منه ما كان فقل له
 وقال المقر ما أردت هذا بل أردت آخر يسمى بهذا الاسم فهل يصدق ولا يقضى عليه فالحق جواب قال
 أو السعدوني فتح المعين من تحت الشهادة على الشبهة ما نصه ولو أقر أن عليه لفلان بن فلان الفلاني
 كذا شيء رجل هذا الاسم وتساءل وأل أردت به رجلا آخر يسمى بذلك صدق قضاء ولا يقضى عليه بالمال
 اه نقل عن البصريين البربرية والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أقر بحق لمعين هل يؤخذ باقراره
 وهل إذا قيل كنت كذا في اقرارى وطالب من المقر به انه ما كان كذا يعلل ذلك **جواب** فيمن أقر بحق لمعين
 الخيرية من أوائل الاقرار وهذا نصه نعم يؤخذ بالمقر باقراره باجتماع علمه والمساكين وادعى عليه الخيرية
 فترحم قال كنت كذا في اقرارى به يحذف المقر له نهما كان كذا في اقرارى أو لا ميطالا وهذا قول أبي يوسف
 رحمه الله تعالى وهو استحسان وأما نوح خيفة ومحمد بن وهب الله تعالى فقال لا يحذف المقر له بل يعمد
 الاقرار يلزم المقر به أو من غير معين على المقر له ويحس حتى يرفى ما أقر به اه والله تعالى أعلم **سئلت**
 فيمن أقر بحق لمعين لا تحرم وصلة اليه هل يؤمر بتسليمه المالاخر المقر له فالحق جواب
 نعم كافي البرزانية والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أقر بحق فكذب المقر له فهل يبطل قراره فالحق جواب
 نعم قال في الأشباه المقر له ان كذب المقر بطل اقراره الا في اقرار بالخيرية والنسب وولاة العتقة كما
 في شرح المجموع مع اللابن الخت من المقتضى يزاد الوقف ون المقر له اذ أدركه ثم صدقه صح كافي الاسماء
 والطلاق والنسب والرق كافي البرزانية اه بحروقه وفيه تكرار ان نسب كذا ينحى والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن الاقرار هل يجماع لينة **جواب** فيمن أقر بحق لا يشبهه ولا قرولا يجماع لينة لانها
 لا تقام الا على مسكر الا في أربع في الوكبة ولوصاية وفي اثبات دين على الميت وفي استحقاق الميراث
 من المشرك كذا في وكالة الخانية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أقر لزوجه حال
 صحته يدين معلوم ومات فهو ر يواخذها بقراره فالحق جواب نعم كافي الحامدية من أوائل الاقرار
 والله تعالى أعلم **سئلت** مرارا عن أقر لاخوته بقراره وان اسمه في الحجة عارية هل يؤخذ باقراره
جواب فيمن أقر بحق نعم والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أقر بدين ثم ادعى
 ان بعضه ر ياربهن عليه هل يقبل برهانه فالحق جواب نعم يقبل برهانه كافي الخبيرة نقل عن مع الغنار
 والله تعالى أعلم **سئلت** في وارث أقر بان استحقاقه في تركه أبيه منه لا كذا لا غير وطالب من
 استحقاقه شرعا أكثر من ذلك فهل يصح اقراره ويؤخذ به فالحق جواب نقل في الخيرية الاقرار اذا كان
 بحال شرعيا بطل ومنه الاقرار بسهام زائدة لو ارث على حقه من الميراثية الترميمية كما في الشيع
 زين بن نجيم وهو في الاقرار من فن القوائد من الاشياء اه مثلا لو مات عن ابن وبنت فأقر الابن ان التركة
 بينهم مناصفة بين بالسوية ولا قرار بطل كافي الاشياء والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أقر على طريق
 الخبيرة هل يصح اقراره فالحق جواب لا يصح اقراره ولا يؤخذ به قال في التفتيح نقل عن حواشي الخبر
 الرمي على البحر ما نصه ثم كالا يجوز بيع الخبيرة لا يجوز الاقرار بالخبيرة بان يقول لا تخونني أقر
 لك في العالانية عيال وتواضع على فساد اقراره لا يصح قرره وان ادعى أحدهما ان هذا الاقرار هل
 وخبيرة وادعى الآخر له فاقول المسمى بالخبيرة لا يخونني قال في البرزانية قال في عليه كذا
 فقال صدقت يلزمه اذ لم يقم على وجهه الا لا تهزاء واقول لا تهزاء لا يستهزاء به بينه والظاهر انه على
 ووب الاشياء ولا قرار بالمس قبل عليه يبيى صفة الاقرار واحدة هذه علم يرد في اقراره ما لا ارث تصور ان تكون التركة
 بينهما منصوصة بالاحراز وغيرهما مع وجود القبول كقولنا اه حوى

مطلب أقر لفلان بن فلان
 بخاء رجل وادعى انه المسمى
 بذلك

مطلب يؤخذ بالقرار
 مطلب أقر ثم قال كنت كاذبا

مطلب أقر بدين في يد غيره
 أقر ثم وصلت له يؤمر بتسليمها
 له

مطلب في بطلان الاقرار
 بتكذيب المقر له

مطلب الاقرار لا يجماع
 البينة الا في أربع

مطلب أقر لزوجه حال
 صحته يدين يؤخذ به

مطلب أقر لاخوته بقراره وان
 اسمه في الحجة عارية

مطلب أقر بدين ثم ادعى ان
 بعضه ر ياربهن

مطلب أقر وارث بان
 استحقاقه في تركه أبيه كذا

وهو أكثر
 مطلب أقر على سبيل
 الخبيرة لا يصح

مطلب أقرب داره بعد ان
أجرها صحت في حق نفسه

مطلب أقرب الشركة مع زيد
كان أقرارا بالنصف

مطلب أقرب ردي بالارث
أقصر عنه

مطلب أقرب نحوه عمة أو خالة

مطلب الإبراء له أم مع
من سماع الدعوى

مطلب هل يصح الإبراء
بدون قبول

مطلب فيما أقرب بعد الإبراء

مطلب قرينه ليس وارثا
ثم دعي انه وارث

مطلب أقرب بالطلاق بناء على
قتوى مفت

مطلب أقرار المريض لا ينفي
يعتبر من جميع المال

مطلب أقرب دارها وقف
ثم اشتراها

مطلب فيما مات عن ثلاثة
أعداخ

نفى العلم لانه على فعل الغير اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أقرب داره مستأجرة رجل هل
يقضى ماله ويخرج منها المستأجر ❀ فاجبت ❀ بان هذه المسألة في رد الخمار من الاجارة عن الولو لجهة
هذا المذهب أقرب داره لرجل بهد ما آخرها صحت في حق نفسه لافي حق المسألة آخرها ما مضت المدة فخصي للفر
له اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أقرب داره هذا التي مشتركة بيني وبين زيد أو شركة فهل يكون
مقره بالنصف ❀ فاجواب ❀ بم يكون مقره بالنصف ومطابق الشركة يحتمل على النصف عند أي
يوسف وعند محمد ما ينسره المقر ولو قل في الشئين موصولا لصدق وكذا قوله بيني وبينه أولى وله كما دود
الحق ابن عابدين رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم ❀ سئلت في ارث لمقره حيث لا وارث لمقر غيره
هل يقتصر عليه أو ينتقل الى فرعه وأصله ❀ فاجبت ❀ بأنه يكون مقتصر عليه فلا ينتقل الى أصله
ولا الى فرعه لانه بمنزلة الوصية كافي حوائثي الدر لابن عابدين والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيما أقرب
بأخ وله عمة أو حصة فهل يرث حينئذ ❀ فاجواب ❀ لا يرث والارث للعمة أو لواله إلا أن نسبته لم يثبت فلا
يرحم الوارث المعروف كما نقله ابن عابدين عن الدر والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيما وقع منه امر عام
لشخص معين هل تسمع دعواه بعده على ذلك الشخص المعين بحق سابق على الإبراء ❀ فاجاب
لا تسمع دعواه عليه شيء سابق على تاريخ الإبراء كما نص عليه كثير من علماءنا وللصحة في الشرع لاني رسالة
سماعها تنفع الأحكام في لأقرار العناصر والعام أجاب فيها بان الإبراء العامة بين الوارثين مانعة
من دعوى شيء سابق عليها عينا أو دينا ❀ غير أن وأطال فيها بما شفي ونقل جملة منها بان عابدين
في حوشه على الدر وفي تنقيح العلاء مذبة والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أبرأ غيره من جميع
حقونه ❀ فكتبت ❀ برأه هل يصح الإبراء بدون قبول ❀ فاجواب ❀ نعم يصح ولا يحتاج الى القبول كافي
حوائثي الحموي على الأشباه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أبرأ عاماتم أقرب بعد الإبراء لأم
لأمرأته هل يعود بعد سقوطه ❀ فاجواب ❀ أنه لا يعود كما نقله الكفوي عن جامع الفصولين اه وفي
فتاوى الامام العزى رحمه الله تعالى من أخر كتب لدعوى اذا أقرب بالدير بعد الإبراء منه لم يلزمه كافي
الفوائد لانية نقلان انتما رخصة امراد الذي عليه ذبة بسبب حدث بعد الإبراء له ماله أقرب به يلزمه
اه بحروفه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أقرب مالس وارثاته لان ثم دعي انه وارثه وبين جهة
لارث حسن تقبل دعواه ولا يضره التناقض ❀ فاجواب ❀ تقبل دعواه الارث ولا يضره التناقض
اد التناقض في النسب عفو كافي بدر المختار من دعوى النسب ومثله في فتاوى على أقربى وادر ولو قال
وارث تركت حتى في استركة لم يبط حقه أمالوقد برئت من تركه أبي براء الغرماء عن الذين بقدر
حقه اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت فيما أقرب بالطلاق بناء على قتل بعض العلماء ثم تبين عدم
الوقوع فهل لا يضره اقراره السابق ❀ فاجواب ❀ نعم قل في الأشباه اذا أقرب بالطلاق بناء على ما أفتى
به المتن ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كافي جامع الفصولين والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن
أقرب مرض موته لاجني يدين هل يعتبر من ثلث المال أو من جميعه ❀ فاجواب ❀ انه يعتبر من جميع
المال لامن الثلث قال في الدر من أوائل باب العتق في المرض من كتاب الوصية مانصه حتى ان الأقرار
بالذير في المرض يهضم كل المال اه وكتب عليه في الرد مانصه قوله حتى ان لأقرار الخ
أي أقرب الوارث اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أقرب دارتي يد غيره أم اوقف على كذا ثم
شترها هل تصير وقفا أو يوارثه ❀ فاجواب ❀ نعم كافي الاسعاف وسن عبارته أقرب يارض في يده غير
ما اوقف ثم شترها أو ورثها ارث وقفا مأخوذة برعه اه فائدة ❀ نقل في الأشباه رجل مات
من ثلاثة أبناء وله ابن فقط فادعى رجل ان الميت أوصى به بعد يقر له سالم ذكرا لابن وأقربانه أوصى
به بعد يقال له بريح فبرهن المدعى قضى له سالم ولا يبط لأقرار الوارث له بريح ونظامه فيه والله

مطلب أقربان في ذمته
زوجته كسوة ماضية

مطلب أقربان حال العدة
ان ما عندها والودها
مطلب اقربان المبيع لو ارثه
كأقراره لاجنبي

مطلب الاقرار للمجهول
باطل الا في مسألة
مطلب فيمن قال لاحق لي
قبلا

مطلب أقرب الوهاب ان
الموهوب له قبض ثم قل لم
يقبض وكنت كاذبا

قف على هذه العروة المهمة

مطلب قال انيس الذي لي
بلي فلان هو اعلان واسمي
عارية

مطلب أقرب وهو مريض
يقبض الدين من وارثه

تعالى أعلم **سئلت** عن أقرب زوجته بأن في ذمته لها كسوة ماضية هل يؤاخذ بأقراره
فالجواب قال في الاشبه انه اذا أقربان في ذمته لها كسوة ماضية ففي فتاوى عرى الهداية انما
تأمره وان كان ينبغي للقاضي أن يستفسر هذا الادعاء فان ادعتا بلا قضاء ولا رضى لم يسمع الله السقوط
والا يسمعها ولا يستفسر المقتضى اهـ يعني اذا أقربانها في ذمته حل على انما يقضاه أو رضى فيلزمه اللهم الا اذا
صدقت المرأة انما تغير رضاها وبلا قضاء به اقراره المطلق فينبغي ان لا يلزمه اهـ والله تعالى أعلم
سئلت عن امرأه أقربت حال صحتها بان حيا مع ما عندها وتحت يدها ولو ادها وان عارية عندها هل
يصح اقرارها فالجواب ان هذا السؤال رفع للغير لم يلى فاجاب عنه بما نصه نعم يصح ذلك والحالة
هذه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** في اقرار المبيع للوارث هل يصح فالجواب نعم قال في الحبرية
وقرار المبيع لو ارثه كأقراره للاختصاص في قبضه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أراد رد المبيع
لدى اشتراه بغيره على بائعه فبهره البائع على اقرار المشتري انما باعه من رجل ولم يعينه هل يقبل منه
ذلك ويسقط حق الرد فالجواب قال في الفتاوى ان زينة الاقرار للمجهول باطل الا في مسألة ما اذا رد
المشتري للمبيع بغيره فبهره البائع على قراره انما باعه من رجل ولم يعينه قبل وسقط حق الرد كما في يوسع
للدخيرة اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن قال لا تخول احق لي ذلك ثم ادعى
عليه انه كذب له فيما على فلان من الذين هل لا تسمع دعواه المذكورة بعد قوله التزور فالجواب
انهم قال في التنقيح وذا أقرب الرجل أنه لاحق له قبل فلان دخل تحت البراءة كل حق هو مال أو ليس مال
كالاكتفاء بالنفس والقبض وحده لا ينفذ وما هو دين بدل عما هو مال كالنفس والاحرة أو واجب بدلا عما
اليس مال كالمهر وارث الجنابة وما هو مضمون كالغصب أو أمانة كالوديعة والعارية ولا جارة وانما
دخل تحت البراءة لحقوق كل ما هو مال وما ليس مال لا ينفذ قوله لاحق لي في مكررة في موضع النبي
والذكر في موضع النبي نعم وقوله قبل فلان لا يخص الامانات لان قبل كان يستعمل في الامانات تستعمل
في المصونات أيضا قال فلان فيمن قال فلان أي ضمينه قالوا وليس في البراءة كلمة أعم وأجوع من هذه
لكلمة لانها توجب البراءة عن الامانات والمصونات وعما هو مال وما ليس مال وما فيه والله
تعالى أعلم **سئلت** عن وهب أقربان الموهوب به قبض الموهوب في المجلس ثم قال لم يقبضه
وكنت كاذبا في اقرارى بالنفس وطالب بين الموهوب له فهل يجاب بذلك فالجواب نعم يجاب بذلك على
قول أبي يوسف خلافا لما هو على هذا الخلاف لو أقرب المشتري قبض المبيع ثم ادعى انه لم يقبضه وطالب من
القاضي تخليف البائع بالله لقد سلمته الى المشتري بحكم هذه الشراء الذي يدعيه ولبائع لو أقرب قبض الثمن ثم
ادعى انه لم يقبضه أو أقرب البائع بالمبيع ثم أنكر وقال أقربت كاذبا أو ادعى تخليف المشتري والدائن لو أقرب قبض
دينه وأشهر عليه ثم أنكر قبضه أو ادعى تخليف الدين والمقرعدين لو أنكر الدين وقال أقربت به كذا أو أراد
يعين المقرع له الكمال على خلاف مروى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يؤخذ لان المعتاد في بين الناس أن لبائع
يقبض قبض الثمن والمشتري يقبض المبيع فلا يشهدوا ان لم يقبضه وكذا المستقرض يكتب أو لا يحط الاقرار
ويشهد عليه قبل قبض المال عدة فلو منع المتناقض تحت الدعوى والتخليف بطول حقوق الداس
اهـ من جامع الفصولين في الفصل الخامس عشر والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل ان الدين
الذي لي بذمة فلان لفلان الفلاني واسمي في السند المكتوب على فلان المدين عارية فهل يصح اقراره
هكذا فيؤاخذ به فالجواب نعم يصح اقراره بهذا فيؤاخذ به قال الغرناشي في فتاوه وكذا ان قال الدين
لذي لي على زيد فهو له ممره ولم يسأله على القبض ولكن قال واسمي في كتاب الدين عارية صح ولو لم يقل
هكذا لم يصح اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن مريض له دين على وارثه فاقروه وهو مريض قبضه من
وارثه فهل يصح اقراره فالجواب لا يصح قراره ذلك مع الفصولين ولو لم يرض دين على وارثه

فأقر بقبضه لم يجز سوا، وحب الدين في صحته أو لأعلى الرض دبر أولا مر بصة أقربت بقبض مهرها فلو
ماتت وهي زوجته أو معتدته لم يجز أقرارها أو الأمان بطلها قبل دخوله جاز اه والله تعالى أعلم
سئلت عن أقر في مرض موته بان زوجته كذا من مؤجل مهرها وماتت عن ورثة كذا هوها في
ذلك فهل يصح قراره له بذلك فالجواب نعم قال في النزائية أقراره له بمهرها إلى قدر مثله صحيح
أعدم التهمة فيه وان بعد الدخول اه والله تعالى أعلم سئلت عن الأقر رجلا وأكراه هل يصح
فالجواب لا يصح أقرار المكره قال في الهندية بقبضه لهما به وكذا الرضى والطوع بشرط حتى لا يصح
أقرار المكره اه والله تعالى أعلم سئلت في زوجين لا وارث لهما أصلى كل منهما صاحبه
بجميع ماله هل يصح هذه الوصية فيخص الحي منهما بجميع متروك الميت منهما ولا ينافي ذلك
فالجواب أن مثل هذا السؤال قد رفع لخير الدين الرملي وهذه عبارته سئل في زوجين لا وارث لهما
منهما سوى الآخر أرا أن لا يخرج تركته واحدا منهما الغير زوجته في الحيلة فأجاب عنه بما نصه الحيلة
أن يوصى كل واحد منهما الآخر بجميع ماله ولا يمنع بيت المال عندنا لأنه غير وارث اه وفي الشريعة لا يـ
ولم يكن هناك وارث آخر فأوصى زوجته أو أوصت له تصح الوصية اه والله تعالى أعلم سئلت
عن وصي مراد في أقر بالبلوغ وقاسم الوصي ثم أنكر بلوغه فهل تجوز قسمة ولا يقبل قوله أني كنت غير
بالغ فالجواب مانع له الاقروى عن العمادية وهو هذا صبي أقر أنه بالغ وقاسم الوصي فإن كان
مرافقا جازت قسمة ولم يقبل قوله بعده أنه كان غير بالغ وان لم يكن مرافقا أو يعلم أن مثله لا يجزى لم تجز
قسمة ولم يقبل قوله أنه بالغ قال الصدر الشهيد وبهذه المسألة تبين أنه بعد ثلثي عشرة سنة يشترط شرط
آخر لصحة الأقرار بالبلوغ وهو أن لا يكون بحال لا يحتمل مثله بل يكون بحال يصح مثله وفي فتاوى ظهير
الدين في هذه المسألة أن لم يكن مرافقا كان لا يحتمل مثله عادة لا يصح أقراره بالبلوغ وقبل ثلثي عشرة
سنة أن كان مثله يحتمل عادة يصح اه والله تعالى أعلم سئلت عن أقر بدين أو غيره من الحقوق
ثم قال كنت كذبا في أقرارى وطالب عني المقر ما كان كذبا في أقر به فهل يجزى لذلك فالجواب أنه
يجزى لذلك فيختلف المقر له أن المقر ما كان كذبا في أقر به ففي النقيض من كتب الأقرار اه والله تعالى أعلم
سئلت عن ادعى على زيد مالا فزاد عليه لا تخرا كمل له عني هل يكون قرارا بالمال فالجواب نعم
يكون أقرارا منه بالمال للمدعى كما في تضييقان اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل يده عقار فأقر أنه
وقف عليه وعلى أولاده ثم على المقر اه هل يصح أقراره ويكون وقف عليهم فالجواب قال في الاسعاف
ولو أقر أنهم أوقف عليه وعلى أولاده وسأله أئدا من مدهم على المساكين يقبل قوله ولا يكون هو الواقف
له لان إعادة حوت أن يكون الوقف عليهم من غيرهم اه والله تعالى أعلم سئلت مراراً عن ورثة
أبيهم عقار فأقروا بأن أباهم وقفه واختلوا في الجهة فكل واحد ذكره فكيف الحكم في هذه
الحادثة فالجواب في الاسعاف ولو كانت أرض في يد ورثة فأقروا بأن أباهم وقفه أو سمي كل واحد
منهم وجهاً غير مسمى الآخر يقبل القاضي أقرارهم ولو لا ية عليها فيصرف غلة حصته كل واحد
منهم فيما ذكره لأنه لا تهمه فيه ولو كان فيهم صغير وغائب وقف حصته ما إلى الادراك والقبض ومومن
أنكر منهم الوقفية تكون حصته ملكا اه والله تعالى أعلم سئلت عن أقر بان هذه الأرض
صدقة موقوفة من جدى على أولاده ونسب له هل يجوز أقراره هذا فاجبت نعم قال في الاسعاف ولو
قال هذه لأرض صدقة موقوفة على ولد جدى حاز ويكون المقر من جلة الموقوف عليهم لأن ثبت أنها
كانت ملكا للقر وقت الأقرار بالوقف فينبذ يجوز ما يجوز للرجل أن يفسده ويبطل منها ما لا يجوز
به أن يقبضه اه والله تعالى أعلم سئلت عن أقران العقار أن لا يوقف عني كذا وماتت ودعى
ورثته أنه ملك المورثين من تصح دعواهم والحالة هذه فالجواب ما في فتاوى الاقروى رده الله

مطلب في أقراره زوجته

مهرها إلى قدر مثله من غير
مطلب لا يصح أقرار المكره

مطلب في زوجين لا وارث

لهم أو وصى كل منهما الآخر
بجميع ماله

مطلب أقر بالبلوغ وقسم

الوصى ثم أنكر البلوغ

مطلب غايته غير الأقرار

بالبلوغ إذا كان المقر بحال

يحتمل مثله

مطلب أقر ثم قال كنت كاذبا

مطلب ادعى على زيد مالا

فقال اكمل عني كان قرارا

بالمال

مطلب بيده عقار فأقر أنه

وقف عليه

مطلب أقروا بأن أباهم

وقفه واختلوا في الجهة

مطلب أقر بان هذه الأرض

موقوفة من جدى

مطلب أقر زيد بوقف لا تسمع

دعوى ورثته مالك

أقرانه وقف فلان ومات لا تصح دعوى الورثة انه ميت مورثنا على ما أفتى به أبو السعود اه وفيه أيضا
 نقلا عن التتارخانية ما نصه ويجب أن يعلم أن قول من في يده أرض هذه الأرض وقف أقرارا بالوقف
 وليس بأبدا وقف حتى لا يشترط له شرائه الوقف اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن أقرار آخر
 بهم في داره غمبيعت داره لاصقة لتلك الدار فقام لمقرله بالسهم على المشتري بالشفعة فأذكر المشتري
 جواره وزعم أن ذلك السهم ليس له فاحتج الشفع عليه بأقرار المقر المذكور له بذلك السهم ولم يثبت أن
 السهم المذكور ملكه يبيع أو نحوه من أسباب الملك فهل والحالة هذه لاحقه في الشفعة ❦ فاجبت
 نعم لاحقه في الشفعة قال المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى في حواشيه على الدر المختار ما نصه ❦ ثم
 رأيت بخط شيخ مشايخنا من الأعلی عن جواهر الفتاوى ما حاصله أقرب سهم من الدار ثم باع منه الشفعة
 لاشفعة للجار ذكره الخصاص وأنكره الخوارزمي والمذهب ما ناله فالرواية منصوصة فيمن أقرب بدار لا آخر
 وسلمها ثم بيعت دار بينهما لاشفعة للمقرله في قول أبي حنيفة ومحمد والشافعي وسلف اه أي لأن الأقرار
 حجة قاصرة ومقتضاه أن لاشفعة للمقرأصا مؤاخذه له بأقراره اه كلام المحقق المذكور رحمه الله تعالى
 والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن الشاهد إذا أقرب بالرجوع عن الشهادة في غير مجلس القاضى وأشهد
 على نفسه وبه بالتزام المال هل يلزمه ذلك فالحق لا يلزمه ذلك قال في التنوير من باب الرجوع عنها
 شرطه مجلس القاضى اه قال محشي ابن عابدين وتوقف صحة الرجوع على التمسك به أو بالصمان خلافا
 لمن استبعد ما كتبه عليه في الفتح ويتفرع على اشتراط المجلس أنه لو أقرب شاهدا بالرجوع في غير المجلس
 وأشهد على نفسه وبه بالتزام المال لا يلزمه شيء ولو ادعى عليه بذلك لا يلزمه إذا تصادقا لزوم المال عليه
 كان هذا الرجوع اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن الأقرار في ضمن دعوى فاسدة هل يكون صحيحا
 فالحق لا يلزمه فساد الدعوى لا يلزمه فساد الأقرار كما في جامع الفصولين لو ادعى دارا قال المدعى عليه
 في دفعه أنك أقروا بقبول هذا أنك بعتهماني وأراد تحليف المدعى عليه فله ذلك ولو برهن يقبل ويتدفع
 دعواه وهذا لو ادعى أولا بسبب في دعوى صحيحة فلو لم تصح دعواه بسبب ثم ادعاه مطبقا ذكر في ذات الدعوى
 أولا بسبب الشراء فظهر أن الدار المدعى بها لم تكن يوم الدعوى في يد المدعى عليه حتى لم تصح الدعوى
 من كانت في يد غيره ثم المدعى ادعاه في مجلس آخر على ذي اليد ما كما مطبقا فقد قبل تسمع وقد قبل لا تسمع
 وهو الأصح إذا أقر به بالشراء لم يفسد دعواه اه وفي البرازية وإن كانت دعواه الملك بسبب
 لم تصح وإن ادعاه على غيره ذي اليد ثم أعاد الدعوى صحيحة على ذي اليد ودعاه ما كما مطبقا لا تسمع لأن فساد
 الدعوى لا يمنع الأقرار اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن قال من الورثة لا دعوى له في التركة هل
 تبطل دعواه فيها بعد ذلك فالحق لا تبطل دعواه في الدار قال أحد الورثة لا دعوى له في التركة لا تبطل
 دعواه لأن ما ثبت شرعا من حق لازم لا يسقط بالاسقاط كما لو قال لست ابنك اه والله تعالى أعلم
 ❦ سئلت عن رجل ادعى دارا وشهد له بها رجل فردت شهادته لثمة هل تكون شهادته أقرارا
 به اللهم والله فالحق لا تبطل دعواه في التركة لو ادعى شخص عنه في يد غيره فشهد له بها شخص فردت
 شهادته لثمة ونحوها كتنفرد الشاهد ثم ملكها الشاهد ثم يتسلمها إلى المدعى اه والله تعالى أعلم
 ❦ سئلت فيما لو كتب في صك أن فلانا باع أدارا فلانة فلان بهما صحبا وشهد بذلك شاهد وكتب
 شهادته فيه فهل تكون كتابة شهادته فيه بالبيع الصحيح أقرارا للبايع بالملك فالحق لا تبطل
 التهمة فيه بل لا بد من الصك مكتوبا فيه بما صحح أو نافذ فإن كتابة الشهادة عليه حينئذ تكون
 اعترافه بالملك فلا يصح بعد ذلك أن يدعى لنفسه اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن ادعى على آخر
 فقال لا أقروا ولا أنكره هل يكون أقرارا بالمال فالحق لا تبطل دعواه ولو ادعى المدعى عليه لا أقروا ولا
 أنكره فعلى صورة الانكار وقيل أقرار بقوله لا أنكر وفي اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى لو قال

مطالب قبول من يده
 أرض أمه ووقف أقرار
 بالوقف وليس إقراره فلا
 يشترط فيه شرائه الوقف
 مطلب أقرار آخر بسهم في
 داره غمبيعت داره لاصقة
 له فلا لاحقه في الشفعة

مطلب في شاهد أقر
 بالرجوع في الشهادة

مطلب فساد الدعوى لا
 يوجب فساد الأقرار الذي
 تضمنته

مطلب في وارث قال لا
 دعوى له في التركة فلا
 تبطل دعواه

مطلب شاهد اقر له كانت
 شهادته أقرارا له بها

مطلب شاهد في صك أن
 فلانا باع فلانة فلان بهما
 صحبا كانت شهادته أقرارا للبايع
 مطلب في ادعى على آخر
 لا أقروا ولا أنكر

الحصم للتقاضى لا أقول لا أنكر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجبره القاضى ولكن يدعى المدي
 بشهوده وقال ابن أبي ليلى لا أدعه حتى يقرأ ويذكر **فقال من** **فالحاصل** أمه ما اتفقنا عليه ليس
 بأقرار ولكن أبو حنيفة جعله أنكر أو ابن أبي ليلى بمنزلة المسكوت قال أستاذنا وهكذا في سبيع
 وكلمة (من) ومنه إشارة لجد الأئمة (وسبيع) رمز لآل سبيع والله تعالى أعلم **سئلت** عن ذل وه
 مريض مرض الموت ليس لى شئ في الدنيا ثم مات فقام بعض ورثته يدعى على زوجته أنه كذا وكذا
 وطلب تخليفها فهل له ذلك **فالجواب** نعم قال في لقنية مريض قال في مرض مونة ليس لى شئ
 في الدنيا ثم مات فقام بعض الورثة أن يخلفوا زوجته المتوفى وابنته على أنهم مالا إلا ما كان من شئ من تركه المتوفى
 بطريقه اه **أى** بتعيينه كفى هامشها والله تعالى أعلم **سئلت** عن سارق ضرب حتى أقر بالسرقه
 هل يصح إقراره فيؤاخذ به **فالجواب** نعم قل في الدر المختار من كتاب السرقه مانصه وفي إكراه
 الغزالية من المشايخ من أفتى بصدقه إقراره بما كرهها اه **قال** محشمه المحقق ابن عابد بن قوله بصدقه إقراره
 بما كرهها أى في حق الضمان لا في حق القطع اه **لكن** أفتى شيخ الإسلام على أفندي بعدم صحة إقراره
 وفي الكفوى وظاهر المتون على عدم صحة إقراره مكرها **وأفتى** بعدم صحة المولى المرحوم كرىشى
 مصطفى أفندي اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مات عن زوجة وبنت وقسمها للتركة فاجبر رجل
 ادعى ابن عم الميت لا يوبه فهو عاصبه فعارضته البنات بأنه كان أقر أنه من ذوى الارحام لا من العصبة
 وبرهنت على ذلك فهل يكون هذا دفعا صحيحا **فاجبت** نعم يكون دفعا صحيحا كما أفتى بذلك شيخ
 الإسلام على أفندي رحمه الله تعالى ونقل له لامة الكندوى عن الدرر مانصه ادعى ميراثا بالصوبة فدفعه
 ابن يدعى خصمه قبل الحكم إقراره بأنه من ذوى الارحام اذ يكون حقيقته كلاميه تناقض ثم نقل عن
 العبادية مانصه ولو أقام بينة انه ابن عمه لا يوبه وأمه وأقام الدافع انه ابن العم لا يوبه لا يوبه قبل القضاء بالاول
 كان دفعا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أقر زوجة وله وورثة فهل ترث معهم **فالجواب**
 نعم قل في المتف وكذلك لو أقر بامرأة فصدقه وله ولد وأولاد أو غيرهم من الورثة فانها ترث معهم اه
 والله تعالى أعلم **فوقع** السؤال **عن** دعى مالا فبرهن خصمه انك أقرت بالاباء فبرهن المدعى انك
 أقرت بهذا المال بعد إقرارى بالاباء فهل تدفع دعوى المدعى عليه **فاجبت** لا ولو برهن انك
 أقرت به بعد دعوى إقرارى بالاباء بغيره ولتقر بين الصورتين في جامع الفصولين من الفصل العاشر
 والله تعالى أعلم **سئلت** فممن ادعى ارباعا من أبيه وبرهن فاجابه خصمه بان أباه أقر أنه ملكى وبرهن
 هل يكون هذا دفعا صحيحا **فالجواب** نعم قل في جامع الفصولين ادعى ارباعا من أبيه وبرهن فبرهن
 خصمه ان أباه أقر أنه ملكى **بجمع** الدفع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن سكران أقر حال سكره
 بدين هل يصح إقراره **فالجواب** نعم قال في جامع الفصولين السكران من خروا شربة مستحذة من غير
 وزبيب كذب ومذات وغيره ما عندنا نصف ذمه فانه كطلاق وعنى وإقرار بدين وعنى وتزويج صغير
 وصغير وإقرار واستقراض وهبة وبه أخذ عامة المشايخ اه من الفصل الرابع والثلاثين وفي التنوير
 إقرار السكران بطريق محظور رأى ممنوع صحيح في كل حق فلو أقر بقود أقيم عليه الحد في سكره وفي
 السرقه يضمن المسروق كما بسطه سعدى أفندي في باب حدة الشرب الا في ما يقبل الرجوع كالزقود وحذ
 الزنا وشرب الخمر وان سكر بطريق مباح كشربه مكرها لا يعتبر بل هو كالانحساء اه مع مزيد
 شرحه له لافى واختلف في حدة السكران فقبل من لا يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة
 وبه قال الامام الاعظم وقيل من في كلامه اختلاط وهذيان وهو قولهما وبه أخذ كثير المشايخ اه من
 التكملة والله تعالى أعلم **سئلت** فممن ادعى على آخره مالا فقبل لا أقول له حتى تؤخره عنى الى كذا
 فصل هل يلزم التأخير **فالجواب** قال الخبير امضى ان علانية بمحض الشهود يؤخذ به في الحال وان قاله

مطلب مريض قال ليس
 لى شئ في الدنيا

مطلب ضرب السارق حتى
 أقر

مطلب ما ادعى الارث
 بالتصيب فدفق بانه أقر
 انه من ذوى الارحام

مطلب أقصر زوجة وله
 وورثة ترث معهم

مطلب ادعى مالا فدفقه
 خصمه بالافراد بالاباء الخ

مطلب ادعى ارباعا وبرهن
 فدفقه خصمه بان أباه أقر
 انه ملكى

مطلب في إقرار السكران
 بدين

مطلب اختافوا في حدة
 السكران

مطلب قال لا أقولك بدينك
 حتى تؤخره عنى

مطلب في اقرار القن بجنابة

مطلب القول في مقدار
القيمة قول المتعدي

مطلب اقرار روجه ابيه
بالمهر فأخبرناه بأمراته منه
حال حياته

مطلب قال لا تشهد على
لا يكون مقرا

مطلب قال داري لفلان
هبة لا اقرار

مطلب قد اغتدر والتناقض
في كثير من المسائل

سرا صرح التأخير وليس له أن يطالبه حتى يحل - أجله الذي أجله كافي الهداية والكافي والدرر - ولم يفتي
الاجبر وغيرهما من الكتب المعتمدة اه والله تعالى أعلم * سئلت عن قن أقر على نفسه بجنابة هل يسره
اقراره الى مولاه فالجواب لا وقد مثل الخبر الرمي رحمه الله تعالى بعناصه * سئلت في رجل
ادعى على قن جنابة موجهة للذم أو الفداء هل اذا أقر القن أو نكل عن البين ينفذ على مولاه ويلزمه دفعه
أو فداء أو وهل اذا ادعى المجني عليه على المولى يحلف وهل اذا حلف يحلف على نفي العلم أم على البت واليقين
* فاجاب * اقرار القن المحجور بجنابة توجب دفعه أو فداءه لا ينفذ على مولاه وكذلك التمسك لا يوجب
ذلك واذا ادعى على المولى بذلك فيمينه على نفي العلم بذلك اذ هو على فعل الغير كما هو ظاهر اه والله تعالى
أعلم * سئلت عن أقر بالتمتع على فرس فلان مثلا فزعمته القيمة فزعم أن قيمته اثني عشر درهما
مثلا وزعم رعا أن قيمته ثلاثون فهل يكون القول قول للمتعدى فالجواب نعم قال في الخبرية القول
في مقدار القيمة قول للمتعدى بيمينه وعلى المقر له البيعة على الزيادة التي يذيعها وهذا باجتماع علمائنا اه
والله تعالى أعلم * سئلت عن مات أبوه عن ابن وزوجه فطالب مهرهما من الزوجة فأقر به الابن
ثم أخبره العمد ولما امكنه كانت أبرأته منه فهل تسمع دعواه الابن بعد اقراره لها بقاء المهر في ذمة ابيه
فالجواب نعم تسمع دعواه الابن والحالة هذه لان التناقض في محل الخطأ نفو وقد مثل عن مثل هذا
في الخبرية فاجاب بقوله تسمع دعواه لانه محل الخطأ كما هو ظاهر اه والله تعالى أعلم * سئلت عن
قال لا تحل لا تشهد على هل يكون اقرارا فالجواب لا يكون اقرارا بخلاف ما لو قال لا تخبره ان له على -
حقاقه اختص في كونه اقرارا وصحح كل من القوانين قال ابن الشحنة شارح الوهبانية
وليس بالاشهاد مقرا فتمده * ولو قال لا تخبر فحلف مسطر
اه والله تعالى أعلم * سئلت فيمن قال داري هذه افلان هل يكون هبة أو اقرارا فالجواب انه
يكون هبة فيقتضى التسليم فلا يتم الابه كما هو حكم الهبة بخلاف ما اذا لم يصفه لنفسه كان قال هذه الدار
افلان فانه يكون اقرارا فلا يتوقف على القبول والقبض قال في الوهبانية
ومن قال ملكي ذا لذا كن منشأ * ومن قال هذا ملك ذا فهو مظهر
اه والله تعالى أعلم * سئلت عن رجل مات عن زوجة وورثة آخرين فأقر والمها بالزوجية
ودفعوا الميراث ثم قاموا عليها فادعين انها كانت مطلقة بما تناح من ماله وانهم لم يملوا بالطلاق وطلبوا
منها الرجوع ما أخذته فهي يقبل منهم فالجواب نعم قال الحوي في حواشي الاشباه قد اغتفرو
التناقض في كثير من المسائل التي يظهر فيها عند المدعي قال ولا بأس بذلك كما حضر من ذلك * ثم سأل
مسألة الاقرار بالصاع فلو قال هذه مريضتي ثم اعترف بان خطا صدق في دعواه الخطا وله أن يزوجها بعده
ذلك وهذا من شرط ما عدا ما ثبت على اقراره بان قال هو حق أو صدق أو كاذب وأشهد عليه بذلك شهود
* ومما * تصديق الورثة الزوجية على الزوجية ودفع الميراث لها ثم دعواهم استرجاع الميراث بحكم
الطلاق المنع منه حيث تسمع دعواهم لقيام المدعي بذلك لهم حيث استصحبوا الحال في الزوجية
وخفيت عليهم البينة * ومما * ما اذا ادعى المكاتب بدل الكتابة ثم ادعى العتق قبل الكتابة لانه
يخفى عليه العتق كذلك * ومما * اذا استأجر دارا ثم ادعى ملكها على المؤجر وانما صار الى المستأجر
ميراثا من أبيه اذ هو مما يخفى * ومما * ما اذا استأجر ثوبا مطويا في جراب أو منديل أو غير ذلك قلنا نتمره
قال هذا متاعى سمعت دعواه وقات يسته فالدعوى - موهومة مع التناقض في جميع هذه الصور - مطلقا
لموضع العذر على الراجح القبيح ومن المشايخ من اعتبر التناقض في جميع هذه الصور وقنع بسماع الدعوى
ان تقدم ما ينافيها الا في مسألة الرضاع ومسألة الكذب القاضي المدعي في التناقض السابق وهي ما اذا مر
اسنانا بقضاء دينه فزعم المأمور انه قضاه عن أمر وصدقه الا تهمروا كان الاذن بالقضاء مشروطا بالرجوع

فرجع المأمور على الأمر بالمال الذي صدقه على أدائه لئلا ينقض الدين بعد ذلك وأدعى على الأمر
 المديون بدينه وان المأمور لم يقضه شيئا وحلف على ذلك وقضى له القاضي على الأمر بأداء الدين فإذا نه
 ادعى الأمر على المأمور بما كان رجع به عليه بحكم تصديقه فهدد الدعوى مسموعة مع التناقض لأن
 القاضي أكذب المدعى الذي هو الأمر فيما سبق منه من تصديق المأمور وحديث قضى عليه بدفع الدين
 في الدائن ما نعمان الرجوع عليه بالمال ثم قال يعني ابن الفرس وهل يشترط لصحة سماع الدعوى إبداء
 المدعى عذره عند القاضي والتوفيق بين الدعوى وبين ما سبق أولا يشترط ذلك ويكتفي القاضي بما كان
 له من التوفيق موضع نظر وخلاف والذي ينبغي اشتراط ذلك حتى يمتنع طاهر التناقض وتسلم الدعوى
 عن المعارض اهـ فليحفظ فانه مهم جدا ولما نقلته بغامه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن المقر إذا كذب
 المقر له ثم عاد المقر إلى الإقرار فصدقته المقر له هل يصح الإقرار حينئذ فيجب نعم يصح قول في الأشهاد
 المقر له إذا كذب المقر بطل إقراره **قوله** بحسبه الجوى فلو عاد المقر إلى الإقرار ثانية فصدقته المقر له صح
 ويكونان قد توافقا على الثاني ثم نقل عن الذخيرة ما نصه ولو أقر رجل بالبيع وبهذا اشترى ووافقه المقر
 في الحدود أيضا ثم إن المقر له ادعى الشراء لا يثبت الشراء وإن أقام المشتري بينة على ذلك وصدقته البائع على
 الشراء ثبت الشراء اهـ والله تعالى أعلم **مسئلت** عن رجل ادعى عليه آخر عجل فقال جميع ما يوجد
 في تذكرة فلان أو في دفتره فإنا ملتزم به هل يكون ذلك إقرارا بما يوجد فيه **فالجواب** لا يكون إقرارا
 قال سيدي حسن الشرنبلالي في حواشيه على الدرر من الإقرار **قوله** لو قل للمدعى عليه كل ما يوجد في
 تذكرة المدعى بخطه فقد التزم به ليس بإقرار لانه قيده بشرط لا يلائمه فانه ثبت عن أصحابنا رحمه الله تعالى
 أن من قال كل ما أقر به على فلان فإنا ملتزم به لا يكون إقرارا لانه يشبه وعدا اهـ والله تعالى أعلم **مسئلت**
 عن رجل مات عن ورثة بالغين وخلف من ابني دار مشتركة بينه وبين رجل آخر فاعترف الورثة ببقية ذلك
 الرجل ثم أخبرهم عدول من المسلمين بأن مورثهم كان حال حياته اشترى بقية الدار من ذلك الرجل حل
 صغرهم بحيث صار جميع الدار أورثهم فقاموا على ذلك الرجل ودعوا الجول بالامر والخفاء فحل تسمع
 دعواهم بالباقي ولا يضرهم التناقض لانه في موضع الخفاء **فالجواب** نعم تسمع دعواهم بالباقي ولا
 يضرهم تناقض لانه في موضع الخفاء وقد سئل حامدا فندى رحمه الله تعالى بثل هذا السؤال **فاجاب**
 بقوله نعم اشترى دار الابن الصغير من ماله وأشهد على ذلك وكبر الابن ولم يعلم بصنع الابن ثم إن الابن
 تلك الدار من رجل وسلمها إليه ثم إن الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بصنعها أو فادعى اندارقة
 المشتري أنك متناقض لأن الاستئجار اعتراف أن الدار ليست ملكك هذه مسألة صارت واقعة العتوى
 وقد خلت أجوبة المفتين في هذه والصحيح أن هذا لا يصلح دفعا وإن ثبت التناقض فيه لأن هذا تناقض
 فيما طرأ بقسمه طريق الخفاء والتناقض في مثله لا يمنع صحة الدعوى اهـ من فتاوى عطاء الله افندي عن
 التناقض اهـ والله تعالى أعلم **مسئلت** فيمن أجر داره لرجل ثم أقر رجل بدين وأراد فسخ الاجارة
 وبيع الدار في الدين هل له ذلك **فالجواب** نعم له ذلك في قول أبي حنيفة خلافا لصاحبه **قوله** قاضي
 صاحب الدار أقرب بالدين على نفسه وكذبه المستأجر **قوله** أبو حنيفة يصح الإقرار ويصح القاضي الاجارة
 بينهما إقراره بالدين وقال صاحبنا لا يصح فرره وهذه ثلاث مسائل احدها هذه والثنية المرافة إذا
 أقرت على نفسها بالدين لغير الزوج وكذب الزوج صح إقرارها ويكون للمريم أن يجسبها بالدين والثالثة
 المحبوس بالدين إذا أقر ببعض ماله لرجل بشئ أو بدين ورثته عند أبي حنيفة يصح إقراره حتى يقضى
 القاضي بعمرته ويخرجه من الحبس اهـ والله تعالى أعلم **مسئلت** فيمن استأجر دارا باسمه وكتب في
 ذلك مكالمة أقرانه استأجر تلك الدار لزيدوان اسمها في أصل عارية وصدقته المقر له في ذلك هل يكون إقرار
 بانه وكيل عن المقر له في ذلك **فالجواب** نعم قال في تنقيح الحامدية إذا أقر المستأجر باسمه عارية لفلان

مطلب في المقر إذا كذب
 المقر له ثم عاد المقر فصدقته

مطلب قال جميع ما في
 تذكرة أو دفتره أنه ملتزم
 به لا يكون إقرارا

مطلب اشترى دار الابن
 الصغير وأشهد وكبر الابن الخ

مطلب أجر داره ثم أقر
 بدين وأراد فسخ الاجارة
 وبيع الدار

مطلب استأجر دارا باسمه
 ثم أقرانه استأجرها لزيدوان
 اسمها في الصك عارية

في عقد الاجارة وصدقة المقرله في ذلك كان اعترافه بان العاقد وكيل عن المقرله في ذلك وحيث يحكم
 بتوكيل حقوق المقدم المطالبة بالاجرة وتوجه الخصومة انما هي لمن يشرع المقدم وهذا هو العقد الذي
 عساه المتون والشروح من ان حقوق العقد في الاجارة ترجع للوكيل اه معز بالبرهان والله تعالى اعلم
 ❊ سئلت فبين قاسم شركاءه في عقار ثم ادعاه كله هل يكون اقامه على القسم اعترافا بان المقسوم
 مشترك فلا تصح دعواه المذكورة فاجواب نعم قال في التتبع الاقدام على الاقتسام اعتراف بان
 المقسوم مشترك نعم كتب المحقق ان عابدين في رد المحتار فلا على المقدسي او قسم التركة ثم ادعى أحدهما
 أن أباه كان جعل له هذا الشيء المعين ان كان قال في صغير يقبل وان مطلقا اه قال لان دعوى الجهول
 هـ فيجب بخفي والتناقص في حمل الخفاء فهو اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت عن اقرار الراهن بقبض
 المرتهن الرهن هل يصح فاجواب ما في التتبع وهذا نص ولو شهد الشهود على اقرار الراهن بقبض
 المرتهن ولم يشهدوا على معانبة القبض كان الامام يقول لا يقبل ثم رجع وقال يقبل كما هو قولهما اه
 معز بالبرهان والله تعالى اعلم ❊ سئلت في رجل اقرانه قتل فلانا بالسيف ولم يذكر انه كان عبدا
 أو خطاه هل يقبض منه فاجواب لا يقبض منه بذلك ولكن يجب الدية في ماله كما في التتبع
 عن التتارخانية وفيه ايضا عن فاضلان مانصه اذا اقر القاتل انه قتله خطأ وادعى الولي العمد فالدية
 في مال القاتل لورثة المقتول اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت في مريض اقر لوارثه بدين وصدقه سائر
 الورثة في حياته ثم مات من مرضه اندكور فقول لا كلام لهم بعد الموت فاجواب انهم متى صدقوه
 فيه فلا حاجة الى تصديقهم بعد الموت ففي التتبع اقر المريض لوارثه بدين فصدقته الوارث الاخر فتم
 مات المريض هل يكفي التصديق الذي كل في حياة المورث أو يحتاج الى تصديق آخر اجاب لا يحتاج
 الى التصديق الجديد اه معز بالي نظام الدين وفيه ايضا المريض اذا اقر لوارثه بعين وصدقته بقية الورثة
 في حياته بذلك لا حاجة الى التصديق بعد الموت بخلاف الوصية عازا على الثلث فانه لا ينفذ الا باجازة
 الورثة بعد موت الموصي اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت في اقرار الوصي الذي هو ليس وارث بدين في
 تركه الميت لا جنبي هل يجوز فاجواب انه لا يجوز قال في الذخيرة اذا اقر الوصي على الميت بالدين لا يصح
 اقراره امكن لا يخرج به على ان يكون خصمه للغير فان اقام الغريم عليه بينة بالدين الذي اقر به تقبل
 بينته ثم نقل عن عدة كتب مانصه اقرار الوصي على الميت بالدين أو للعين أو الوصية باطل لانه اقرار
 على الميت واقرار الغير على الغير غير جائز وان اعتبر شهادة فهو شهادة فرد فلا يعتبر ايضا الا ان يكون
 الوصي وارثا فيه صح اقراره بالدين فقط في نصيبه فحسب اعتبار الاوراثه فيعتبر في حقه أو يشهد معه آخر
 فيصح ما اقر به مطلقا في الانصاء كلها اعتبار الشهادة اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت عن رهن دله
 واعترف بالقبض لانه لم يتصل به القبض فاذا تصادقا على القبض والاقباض هل يؤاخذ به اقراره
 فاجواب نعم يؤاخذ به اقراره في اجارة جواهر الفتاوى ولو شهدوا على اقرار الراهن بقبض المرتهن
 ولم يشهدوا على معانبة القبض كان الامام يقول لا يقبل ثم رجع وقال يقبل كما هو قولهما اه لا يكتفى
 عن البرازية والله تعالى اعلم ❊ سئلت في مريض اقر بجميع ماله لا جنبي هل يصح اقراره
 فاجواب نعم يصح اقراره بذلك اذا لم يكن عليه دين قال في الخاتمة المريض الذي ليس عليه دين اذا
 اقر بجميع ماله لا جنبي صح اقراره ولا يتوقف اقراره على اجازة الورثة اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت
 في المشتري اذا اقر بقبض جميع المبيع لدى شهود عدول ثم ادعى النقص فهل لا تسمع دعواه بعد اقراره
 المذكور فاجبت لا تسمع دعواه والحالة هذه كما في التتبع الحامدية من البيع والله تعالى اعلم
 ❊ سئلت عن اقرار الناظر للمستأجر هل صرفه على الذك ان المستأجر هل يصح فاجواب ان هذا
 السؤال رفع الى حامد اقدسي فاجاب عنه بان اقراره لا يكون صحيحا والسألة في التتبع من الوقف وفي

مطلب الاقدام على القسمة
 اعتراف بان المقسوم مشترك

مطلب في اقرار الراهن
 بقبض المرتهن الرهن

مطلب اقراني قتله بالسيف
 ولم يقل عدا تجب الدية

مطلب مريض اقر بدين
 لوارثه وصدقه الورثة
 في حياته

مطلب لا يجوز اقرار الوصي
 بدين في التركة لا جنبي

مطلب رهن دله واعترف
 بالقبض الخ

مطلب اقر في مرضه
 بجميع ماله لا جنبي صح
 مطلب اقر المشتري بقبض
 جميع المبيع ثم ادعى النقص

مطلب لا يصح اقرار الناظر
 على الوقف

مطلب أقر الموقوف عليه
ان الربيع يستحقه فلان دون
صح

مطلب لا يصح اقرار الولي
على الصغير بالنكاح

مطلب تعدد المرأة من
وقت الاقرار
مطلب اقرار الاب بقبض
الصدقات ان بكر اصدق والا
فلا

مطلب اشترى دارا ودفع
ثم اتم قبل اشترائها
مال أبي الخ

مطلب الوصى اذ علم الدين
له أن يؤذيه

مطلب ادعى على الميت
جارية بعينها والوصى يعلم
انها المذمومة

مطلب من أقر ثم أنكر
يعتبر أنكاره

مطلب أقر رجلا بالقتل
وتعت البيعة على غيره

مطلب أقر الجروح فلان
لم يجرحني

الخبرية من الوفاء نكول الناظر وأقراره على الوفاء لا يصح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
موقوف عليه أقر وهو بحال صحة وطوع ان الربيع يستحقه فلان دون هل يصح اقراره **فاجبت** بغير
الاشاء وهذا نصه **أقر** الموقوف عليه بان فلان يستحق معه كذا أو أنه يستحق الربيع دونه وصدة فلان
صح في حق المقر دون غيره من أولاده وذريته ولو كان مكتوب الوفاء بخلافه جلا على ان الواقف
رجع عن شرطه وشرط ما أقر به المقر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ولي صغير وكيل كبير
أقر عليه بالنكاح هل يصح قراره **فاجبت** لا يصح اقراره في التنوير وشرحه من باب الولي
مانعه ولو أقر ولي صغير أو صغيرة أو أقر وكيل رجل أو امرأة أو مولى عبد بالنكاح لم ينعذله اقرار
على الغير الا ان يشهد الشهود وعلى النكاح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أقر زوجته انه
طافها الا ثمان مائة سنة وصدقة على ذلك وزعمت انها حاضرت ثلاث حبس فهل تصدق
والله هذه **فجواب** من فتاوى قارئ الهداية الذي عليه المتأخرون من علم شافعية انهم
وقت الاقرار الا ان تقوم بينة على ما تصدق عليه ومذهب المتقدمين انه ما يصدق ان اه والله تعالى أعلم
سئلت في اقرار الاب بقبض مهر بنته الصغيرة هل يصح **فاجبت** بغير البصر وهذا نصه واقرار الاب
بقبض الصداق عند انكارها وعدم البينة غير مقبول ان كانت وقتها بالغة والافق بول وفي البرازية أقر
الاب بقبض الصداق ان بكر اصدق وان ثيبا لا وصدق حواطة بغيره بان الاب يملك قبض صدق البكر
البالغة ومن ملك الاشياء ملك الاقرار قل المحقق الرمي والذي يتخرف في هذه المسألة ان الاب اذا أقر
بقبض مهر الصغيرة يصح اجاعا وصدق الثيب بالغة لا يصح اجاعا وصدق البكر بالغة فيه خلاف
والاكثر على صحته ما لم يتقدم منها في غنم هذا التصريح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى
دارا ودفع ثمنها ثم اتم قبل اشترائها مال أبي هل يكون ذلك اقرارا بالدار **فجواب** لا يكون اقرار
اه الا يلزم من الشراء مال الاب أن يكون لم يسبح للاب لانه يحسن القرض والغصب وقد وردت
ومالك لا يملك فأضاف مال الاب للاب على طريقة التجوز ومنه قول الصديق لصدقة مالى مالك ومالك
سلى فكيف يحكم بالدار للاب بذلك مع هذه الاحتمالات قال ذلك خور وبه وثبات أفاده صاحب الخبرية
أوائل البيوع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وصي مع من اقرار الميت حال حياته ان فلان عليه
كذا فهل يجوز له أن يدفع ذلك الدين بدون قضاء فاض **فجواب** ما في كتاب آداب الاوصياء وهذا نصه
وصى علم الدين باقرار الميت أو بالعائنة فله أن يؤدى وان كل بائنه هادة لا الآن يقتضى به فان خاف أن
يصح وقد علم الدين باقرار لا يؤدى وفي لبنية أن الوصى اذا علم الدين ولا يئنه يعنى للدائن دع عند الدائن
أو يسع مما شأى يعنى من اتركه بحسن الدين ثم يقول للمورثة خصمه في استرداد لودعه أو الثمن اه
فجواب في ذلك في الحامية ولو ادعى على الميت جارية بعينها الوصى يعلم ان المذمومة كان قد غصبها
منه قل الجرجاني يدفعها الوصى انى المذمومة لا تلومها منه يصبر غصبها ما اه والله تعالى أعلم
سئلت عن أقر ثم أنكر هل يعتبر أنكاره **فجواب** لا يعتبر أنكاره والحالة هذه قال في التكملة
الاقرار المتأخر رفع الاثبات المتقدم لا اقرار المتقدم برفع الاثبات المتأخر اه والله تعالى أعلم **سئلت**
عن ولي قتل ادعى على رجل باه ما قتل لا فقهت البيعة على أحدهما وأقراره خرفه هل يقص منهما أو
من أحدهما **فجواب** ان هذه المسألة في التنوير وهذه عبارة ولو قرر رجل بانه قتل ومات البيعة
على آخره قتل وقال الولي قتل كلاهما كان له أى الولي قتل المقر دون الشهود عليه اه والله تعالى أعلم
سئلت عن اقرار الجروح بان فلان لم يجرحنى هل يمنع ورثته من ادعى على فلان بذلك الجرح
فجواب نعم عنه هم ولا تمنع دعواهم عليه بذلك قال في التنوير قال الجروح لم يجرحنى فلان ثم مات
الجروح ليس لورثته الدعوى على الجراح هذا السبب وكتب بحسبه ابن عابدين منعه قوله ليس

لورثته الدعوى لان الوارث يدعى الحق لئلا يتنقل اليه بالارث والمورث لو كان حيا لا تقبل دعواه
 لانه متناقض فكذلك لا تسمع دعوى من يدعى له اه وقد الحق الطه طاي كازم التنوير بالقتل الحمد فراجع
 كلامه والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل يأتى بقر بعد قارل زيد ثم ادعاه بالوكالة لغيره هل تسمع دعواه
 فالجواب لا تسمع دعواه لغيره ولا لنفسه في جامع الفصولين مانصه من اقربين لغيره فكذلك لا يملك
 ان يدعيه لنفسه لا يملك ان يدعيه لغيره بوكالة او بوصاية اه وفيه مانصه الاستمارة والاستماع
 والاستيفاء من المدي عليه او غيره اه قال محشيته الخبير الرمي كالاستمارة وان وهى واقعة الفتوى لانه اقرار
 به لا يملك له فيه اذ الانسان لا يرث من ملك نفسه وكالاته واما ما نصه من الاجارة وغيره فمتنع صاحبها
 من دعوى الملك لنفسه او غيره اه قال محشيته الخبير الرمي كالاستمارة وان وهى واقعة الفتوى لانه اقرار
 به لا يملك له فيه اذ الانسان لا يرث من ملك نفسه وكالاته واما ما نصه من الاجارة وغيره فمتنع صاحبها
سئلت فممن اقرب لزيد بان هذا العقل له ثم بعد مدة ادعاه لنفسه بالشرائه من المقر له وبرهن على ذلك
 هل يقبل منه فالجواب قل في جامع الفصولين اقراره له بشكك قدر ما يمكنه الشراء منه ثم برهن على
 الشراء منه بل انما يرفع قبل لا مكان التوفيق بان يشتره بعد ما اقرب به انه له ولان البيعة على العقد الملمم تفيد
 الملك للعالم ولذا لا تتبعه الزوائد وكذا لو اقرانه كان له ثم برهن على شرائه منه بل انما يرفع جاز اه والله تعالى
 أعلم **سئلت** فيما لو اقر رجل عند غير القاضي انه ملكى اشترته من فلان او ورثته منه ثم ادعاه عند
 قاض ملكه مطلقا هل تسمع دعواه فالجواب لا تسمع وطاعة هذه لوثت انه قال انه ملكى بشرائه من
 فلان كافي جامع الفصولين والله تعالى أعلم **سئلت** فممن كان ساكنا بمنزل فاقرب به ان كان يدفع أجره
 لزيد ثم ادعى تلك الدار لنفسه فهل يكون قوله كذبا أم لا فالجواب لا يملك له الا اقراره بالملك لا يملك له الا اقراره
 الفصولين وهذا نصه الصحيح عندي انه اقراره بالملك لا يملك له فيه وان لم يكن اقراره بالملك لا يملك له فيه
 دعواه لغيره ولا لنفسه للتناقض اه والله تعالى أعلم **سئلت** فممن اقرب به ان كان يدفع أجره
 فالجواب نعم يصح اقراره قال في الكترا اذا اقر حرم كاف بحق صح ولو بجوهولا كفى أو حق ويجب
 على ياتاه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل اشترى عقارا ثم اقرب في اشتره من مال أبي هل يثبت
 باقراره هذا ان العقار المذكور لا يثبت به ذلك لانه يحتمل القرض والغصب وقد وردت
 ومالك لا يملك فاصيف مال الابن للاب على طريقة التجوز ومنه قول الصديق اصديقه مالى مالك ومالك
 مالى فكيف يحكم بالدار للاب مع هذه الاحتمالات افاده في الخيرية من اول البيوع والله تعالى أعلم
سئلت عن الاقرار بمجهول هل يصح فالجواب نعم يصح ويلزمه بيان به قيمة قال في الدرر
 ولو اقر بمجهول صح وزمه بيان ما جوهول به قيمة يعنى اقل للسلان على تسمى أو حق زمه ان يبينه به
 قيمة اه فاذا امتنع فللقاضى ان يجبره على بيانه به قيمة كافي جملة الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن اقراره عليه ألفا لزيد عن مبيع ابتعته منه لكتفى لم يقبضه واتى المقر له انه قبضه فهل لا يصدق في
 قوله لم يقبضه فالجواب نعم لا يصدق في ذلك قل في البرازية على انك من عن عبد اشترته منك
 الا انى لم يقبضه وقال المقر له قبضته لا يصدق في قوله لم يقبضه وصل أو فصل اه فعلى ذلك يكون لاقره
 احدا لم يبلغ التزوير من المقر كافي الجملة والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل اشترى عقارا ثم اقرب في اشتره من مال أبي هل يثبت
 باقراره هذا ان العقار المذكور لا يثبت به ذلك لانه يحتمل القرض والغصب وقد وردت
 ومالك لا يملك فاصيف مال الابن للاب على طريقة التجوز ومنه قول الصديق اصديقه مالى مالك ومالك
 مالى فكيف يحكم بالدار للاب مع هذه الاحتمالات افاده في الخيرية من اول البيوع والله تعالى أعلم
سئلت عن الاقرار بمجهول هل يصح فالجواب نعم يصح ويلزمه بيان ما جوهول به قيمة يعنى اقل للسلان على تسمى أو حق زمه ان يبينه به
 قيمة اه فاذا امتنع فللقاضى ان يجبره على بيانه به قيمة كافي جملة الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن اقراره عليه ألفا لزيد عن مبيع ابتعته منه لكتفى لم يقبضه واتى المقر له انه قبضه فهل لا يصدق في
 قوله لم يقبضه فالجواب نعم لا يصدق في ذلك قل في البرازية على انك من عن عبد اشترته منك
 الا انى لم يقبضه وقال المقر له قبضته لا يصدق في قوله لم يقبضه وصل أو فصل اه فعلى ذلك يكون لاقره
 احدا لم يبلغ التزوير من المقر كافي الجملة والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل اشترى عقارا ثم اقرب في اشتره من مال أبي هل يثبت
 باقراره هذا ان العقار المذكور لا يثبت به ذلك لانه يحتمل القرض والغصب وقد وردت
 ومالك لا يملك فاصيف مال الابن للاب على طريقة التجوز ومنه قول الصديق اصديقه مالى مالك ومالك
 مالى فكيف يحكم بالدار للاب مع هذه الاحتمالات افاده في الخيرية من اول البيوع والله تعالى أعلم
سئلت عن الاقرار بمجهول هل يصح فالجواب نعم يصح ويلزمه بيان ما جوهول به قيمة يعنى اقل للسلان على تسمى أو حق زمه ان يبينه به
 قيمة اه فاذا امتنع فللقاضى ان يجبره على بيانه به قيمة كافي جملة الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن اقراره عليه ألفا لزيد عن مبيع ابتعته منه لكتفى لم يقبضه واتى المقر له انه قبضه فهل لا يصدق في
 قوله لم يقبضه فالجواب نعم لا يصدق في ذلك قل في البرازية على انك من عن عبد اشترته منك
 الا انى لم يقبضه وقال المقر له قبضته لا يصدق في قوله لم يقبضه وصل أو فصل اه فعلى ذلك يكون لاقره
 احدا لم يبلغ التزوير من المقر كافي الجملة والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل اشترى عقارا ثم اقرب في اشتره من مال أبي هل يثبت
 باقراره هذا ان العقار المذكور لا يثبت به ذلك لانه يحتمل القرض والغصب وقد وردت
 ومالك لا يملك فاصيف مال الابن للاب على طريقة التجوز ومنه قول الصديق اصديقه مالى مالك ومالك
 مالى فكيف يحكم بالدار للاب مع هذه الاحتمالات افاده في الخيرية من اول البيوع والله تعالى أعلم

مطلب اقرب به ان يثبت
 ادعاه بالوكالة لغيره

مطلب اقرب به ان يثبت
 ادعاه لنفسه بالشرائه

مطلب اقرب به ان يثبت
 اشتراؤه من فلان ثم ادعاه
 عند قاض ملكه طاقا
 مطلب قال كنت ادفع أجر
 هذه الدار لزيد ثم ادعاه

مطلب اشترى عقارا ثم اقرب
 انى اشترته من مال أبي

مطلب فى الاقرار بمجهول

مطلب اقراره عليه ألفا لزيد
 مبيع لم يقبضه

مطلب فى دعوى القاطن
 المحاسبة

مطلب اقرب به ان يثبت
 يعود المال الساقط

مطلب لا يصح اقراره
 والمجنون

مطلب تجاها باقربين
 لاحدهما كذا

لرب كذا وكذا من ثمن مبيع منبوس فأقر بذلك عمرو ولزيد أقرارا على وجه الطوع والرضى وكتب له بذلك
 سنداً ومات عمرو وقبل الدفع عن والده لا غنى برفق قبض تركته وفيها أوفد الولدين وأقر الابن بالدين المذكور في
 ذمة ابنه طوعاً وبطلب منه زيد دفع المبلغ المذكور امتنع وقال لا أدفع حتى نعيد المحاسبة لجولز أن يكون
 في المحاسبة الأولى غلط فهل أسس له ذلك فالحجواب نعم أسس له ذلك ويجوز على الدفع والمسألة بينهما في
 البهجة عن محمد بن العابدس والله تعالى أعلم **سئلت** عن مريض أقر في مرضه بدين لورثته ثم صبح
 من مرضه ذلك هل يصح أقراره حينئذ **جواب** نعم يصح أقراره والحالة هذه قل في البهجة وأقر
 المريض لورثته بدين ثم برئ من مرضه هل يصح أقراره **جواب** لا يبطل أقراره اه والله تعالى
 أعلم **سئلت** عن مريض أقر بعلام مجهول النسب بولده مثله مثله أنه ابنه ووافقه على ذلك العلامة هل
 يثبت نسبه **جواب** ثبت نسبه وبشارك الورثة لأن النسب من الحوائج الأصلية وهو أيضاً أقرار
 على نفسه وليس فيه ضرر على غيره قصد أخيه أفاده الزبلي في بحث أقرار المريض وقد أفتى بذلك في
 البهجة والله تعالى أعلم **سئلت** عن وارث أقر أنه استوفى جميع حقه في مخاف مورثه واتصل به من
 هو بيده من باقى لورثته وأبرأهم من ذلك ثم قدم يدعى عليهم باقى به عندهم كذا وكذا فهل لا تسمع دعواه
 بعد أقراره وإبرائه **جواب** نعم لا تسمع دعواه والحالة هذه خلاف ما تعتق الزبلي رحمه الله تعالى وهذا
 بخلاف الابن إذا أقر بالاستيلاء من وصيه وأبرأه حيث تسمع دعواه عليه كما حققته في تنقيح الجامعية والله
 تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أقر عند القاضى بدين عليه مئيت وعلى الميت دين من ذلك الجنس الذى
 أقر به فأمر القاضى ذلك المدينون القرباء ما عليه من الدين إلى غرماء الميت فدفع إليهم فهل يصح أمر
 القاضى المذكور وبدفعه ببراءة من الدين الذى عليه **جواب** نعم كفى آداب الأوصياء فإنه قد صرح أمره
 حتى إذا دفع إليهم ببراءة دينه قل ووفضى ذلك المدينون بغير أمر القاضى حكى في فتاوى شمس لا ثقة
 السرخرسى أن قضاء صحيح وإن الدين بسقط به اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أقر أنه مس
 ربيته المشتهة بشهوة وشهد على أقراره بذلك عدلان هل تقبل شهادتهما المذكورة فتعزم عليه أم تعهد
 فالحجواب نعم قل في الصبر الزايق وتقبل الشهادة على الأقرار بالاسم بشهوة وعلى الأقرار بالقبلة
 بشهوة وهل تقبل الشهادة على تنس النس والتقبيل عن شهوة قل بعضهم لا تقبل واختره ابن الفضل
 لأنهما أمر باطن لا يوقف عليه عادة وقيل تقبل واليه مال الزوى وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في
 تكاح الجامع ولحقنا القول كفى التحبس وفتح القدير اه والله تعالى أعلم **سئلت** فممن أقر أنه
 شهذور ما ذاب لزمه **جواب** أنه يشهر ولا يغرأى لا يضرب وهذا عندنا في حنفية رحمه الله تعالى
 وقالوا جرح ضرباً يحبس ولا في حنفية أن شريحاضى الله له عنه كان يشهر ولا يضرب وكان يبعثه
 إلى سوقه أن كان سوقياً وإلى قومه أن كان غير سوقى بعد المصير أجمع ما يكونون ويقولون إن شريحاضى
 يقرنكم السلام ويقولون وجدنا هذا شاهداً وزور فاحذروه وحذروا **سئلت** عن رجل أقر أنه في كتاب
 الشهادة والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل قال لا أعطى ديني عيلى فقال سأعطيكم هل
 يكون أقراراً **جواب** نعم قل في لخامة رجل قل لغيره أقرض الآلف التي لى عيلى فقال سأعطيكم هل
 أوعداً أعطيتكمها أو وعدت فترتها فانتقمدها كان أقراراً بالملك ولو قل أحل القرض على بها كان أقراراً
 وكذلك القول أبرأتى منها أو وهبتها أو صدقت بها على أو حبستها هل كان قراراً اه والله تعالى أعلم
سئلت عن رجل قال لرجل استقرضت منك مائة ريال أو مائة ليلة هل يكون هذا أقراراً
جواب لا يكون أقراراً قال قاضى الخوارج وقال استقرضت منك مائة درهم لا يلزمه شيء إلا
 هذا السنين سبب السؤال وليس كل من سأل شيئاً يعطى له بخلاف قوله أقرضتى فإن ذلك يكون أقراراً
 وذكر في بعض الروايات إذا قل لرجل لغيره استقرضت منك ألفاً يكون أقراراً اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل

مطلب أقرب دين لوارثه
 وهو مريض ثم صبح منه يصح

مطلب أقرب بعلام مجهول
 النسب أنه ابنه

مطلب وارث أقر أنه اتصل
 بحقه من التركة واستوفاه
 عن هو في يده

مطلب في رجل أقر عند
 القاضى بدين عليه مئيت الخ

مطلب أقر أنه مس ربيته
 بشهوة

مطلب فممن أقر أنه شهد
 زوراً

مطلب طلبه في دينه فقال
 سأعطيكم كان أقراراً

مطلب فممن قال استقرضت
 من فلان كذا هل يكون
 أقراراً

السؤال عن قال ما في يدي من قليل أو كثير عقار أو غيره فهو له لان هل يصح اقراره فالحواب نعم
 يصح اقراره لانه عام وليس بمجهول فان حصر المقر له وأراد أن يأخذ شيئا مما في يده واختلف في عبد في يده
 انه كان في يده وقت الاقرار أو لم يكن كان القول فيه قول المقر وكذلك القول بجميع ما في حاقق لفلان فأخذه
 قاضيان والله تعالى أعلم سئلت عن رجل ادعى على ورثة ان مورثهم أوصى له بالثلث فأقر له بعضهم
 بقوله يؤخذ من المقر ما يده أو جميع ما يده ان لم يكن أكثر من الثلث فالحواب قول في العمادة
 بعض الورثة اذا أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق قال واذا مات وترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف
 درهم فأخذ كل ابن ألفا فادعى رجل أن الميت أوصى له بثلث ماله وصدقه أحد البنين فألقياس أن يؤخذ
 منه ثلاثة أخماس ما يده وهو قول زفر وفي الاستحسان يؤخذ منه ثلث ما يده وهو قول علمائنا
 رحمه الله تعالى لان المقر أقر له بألف شائع في الكل ثلث ذلك في يده وثلاثة في يدي شريكه فما كان اقرارا
 في يدي يده قبل وما كان اقرارا في يدي غيره لا يقبل فوجب أن يسلم اليه ثلث ما في يده اه قد نزل في
 العمادية والله تعالى أعلم سئلت في الاستبراء من غير المذني عليه هل يكون اقرارا بانه ملك للذني
 كالأستبراء من المذني عليه حتى لو برهن عليه المذني عليه يكون دفعا فالحواب نعم كافي جامع
 لفصولين ثم قال أقول ينبغي أن يكون الاستبراء وكذا الاستبراء ونحوه كالأستبراء اه فائدة
 مهمة قل في البرزخية وما يجب حفظه هناك المساومة اقرارا بالبيع أو بغيره كونه له كاله بيعي
 للمساوم ضمنه الا قصد اؤليس كالأقرار صريح ولا يؤمر في فصل المساومة وبينه اشترى متاعا من انسان وقبضه
 بالرد الى البائع في فصل الاقرار الصريح ولا يؤمر في فصل المساومة وبينه اشترى متاعا من انسان وقبضه
 ثم ان أبا المشتري استحقه بالبرهان من المشتري وأخذه ثم مات الاب وورثه الابن المشتري لا يؤمر برده الى
 البائع ويرجع بالنهي على البائع ويكون المتاع في يد المشتري هذا بالارث ولو أقر عند البيع بانه ملك للبائع ثم
 استحقه أو به ثم مات الاب وورثه الابن المشتري لا يرجع على البائع لانه في يده بانه على زعمه يحكم
 اشرائه ما تقر ان القضاء للمشتري لا يوجب فسخ البيع قبل الرجوع بالنهي اه والله تعالى أعلم فائدة
 أخرى قال ابن عابدين نقلا عن العلامة أبي السعد وفي حواشي الاشياء عن التتار خانية عن واقعات
 الناطق في مائه شهد المرأة شهودا على نفسها الابناء والاولاد خيها مال تريد بذلك اضرار الزوج أو اشهد
 الرجل شهودا على نفسه مال لبعض الاولاد يريد به اضرار باقي الاولاد والشهود يملكون ذلك وسهولهم أن
 لا يؤدوا الشهادة الخ ما ذكره العلامة اليسرى وينبغي على قياس ذلك ان يقال ان كان للقاضي علم بذلك
 لا يسمه الحكم اه

كتاب الصلح والبراءة

سئلت عن بدل الصلح هل يشترط فيه أن يكون معلوما فاجبت نعم بشرط فيه ذلك ان كان
 يحتاج الى قبضه قال في التتور وشروطه أيضا كون المصلح عليه معلوما ان كان يحتاج الى قبضه
 وكون المصلح عنه حقا يجوز الاعتياض عنه ولو غير مال كالتقصاض والتعزير به معلوما كان المصلح عنه
 أو مجهولا لا يصح لو كان المصلح عنه مما لا يجوز الاعتياض عنه كحق شفعة وحقة قدس وكفالة تنس اه
 قوله ان كان يحتاج الى قبضه بخلاف ما لا يحتاج الى قبضه مثل أن يدعى حقا في اضرار رجل وادعى المذني

فوه فلقياس ان يؤخذ منه ثلاثة أخماس ما يده وجهه ان مقتضى اقراره بياخذ المقر مع المقر له حتى ما يبيع ما وان يعطوا
 المقر ثلاثة أخماس وذلك ان مسألة الوصية من تسعة ثلثه ثلاثة أخماس الثلاثة اثنتان خمسة قدس واحدان فاذا جمع
 ما هو المقر وما هو المقر له كان المجموع خمسة فليقر منها اثنتان خمسة الخمس وللمقر ثلاثة هي ثلاثة أخماس فيعطى اه كاتبه
 عن ائمه أمين

مطلب ادعى على ورثة ان
 مورثهم أوصى له بالثلث
 فأقر له بعضهم

مطلب في الاستبراء
 والاستبراء والاستبراء

مطلب مهم في المساومة
 اقرارا بالبيع أو بغيره
 كونه له كاله بيعي

مطلب شهدت لابن أو
 أخيه مال تريد اضرار
 الزوج

مطلب بشرط في بدل الصلح
 أن يكون معلوما

عليه حقاني أرض بيد المدعي فاصطالحا على ترك الدعوى جاز اه من حواشيه للحقق ابن عابدين رحمه
 الله تعالى والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن ادعي دار في يد آخر فصالحه على بعضها هل يصح هذا الصلح
 فالجواب لا يصح هذا الصلح الا باحسد امرين اما بزيادة شيء آخر ككتاب ودرهم في البدل فبذلك
 عوضا عن حقه فيما بقي واما بان يلحقه الاراء عن دعوى الباقي اه من التنوير وشرحه له لا في وفي
 الشرح بلالية نقلا عن المقدسي ان هذا الجواب على غير ظاهر الرواية ومثله في الهداية وظاهر الرواية انه
 يجوز من غير ان يذكر راء عنه عن دعوى الباقي او بزيده درهما اليه اشير في المحيط والذخيرة ومثني عليه في
 الاختيار اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن غصب فواسف لك عند فصاله بها على اكثر من
 قيمتها هل يجوز فالجواب نعم قل في التنوير والصلح عن الغصب المالك على اكثر من قيمته قبل
 القضاء بالقيمة جاز فلا تقبل بينة الغاصب بهذه ان قيمته اقل مما صلح عليه اه قبل بقوله قبل القضاء
 بالقيمة لانه بعد القضاء لا يجوز على اكثر من ما كاصرح به صاحب التنوير بعد ما تقدم والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت عن متول ادعي وقبضة عقار على ذي يد فأنكره ذو اليد فصالحه على مال هل يجوز هذا
 الصلح فالجواب انه لا يجوز كافي جامع الفصولين قال اد الصلح كبيع وليس للتولي بيعه ولودفع المتولي
 شيئا الى ذي اليد وأخذ الدار للوقف يجوز لولم يكن له بينة على اثبات الوقف اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت
 عن رجل صلح عنه فضولي هل يصح فالجواب انه يصح ان ضمن المال أو اضاف الى ماله أو قال على
 هذا أو كذا وسلم المال وصار متبرعا في الكل الا ان ضمن بأمره واليسلم في الصورة الاربعة فهو موقوف
 فان أجاز له المدعي عليه جاز ولزمه البدل والادخل اه من التنوير وشرحه والله تعالى أعلم ❊ سئلت
 عن رجل ادعي على آخر ان الدار التي بيده وقف عليه فأنكر صاحب البدل الوقفية وليس للمدعي بينة فصالحه
 المنكر على مال هل يجوز هذا الصلح فالجواب انه لا يجوز كافي الحامدية قال لان المصالح يأخذ بدل
 الصلح عوضا عن حقه على زعمه فيصير كالموضع وهذا لا يكون في الوقف لان الموقوف عليه لا يملك الوقف
 فلا يجوز له بيعه فهنا ان كان الوقف تابعا فالاستبدال به لا يجوز والا فلهذا يأخذ بدل الصلح لا عن حق
 ثابت فلا يصح ذلك على حال اه معز بالجوهر الفتاوى ومافي التنوير من كتاب الصلح من قوله وطالب له
 بدل الصلح لو صادف في دعواه نافذه فيه المظبوطاوى ونقل ابن عابدين حناقسته وأقرها ونقل الاقروى في
 كتاب الوقف عن فتاوى رشيد الدين ما نصه ادعي على رجل محدود التوقف على كذا فأنكر فصالح المدعي
 عليه على مال لا يصح لان الصلح بمنزلة البيع وليس للتولي ولاية البيع والاستبدال ولودفع للتولي شيئا
 الى المدعي عليه وأخذ الدار لاجل الوقف يجوز اذ لم يكن له بينة على اثبات الوقف والموقوف عليه لو فعل
 ذلك لا يجوز لانه ليس بمخضم والفضولي له فعل ذلك لان الموقوف عليه فعل ذلك لا يأخذ الدار أما الفضولي
 لو فعل ذلك من مال نفسه لاستخلاص الوقف فانه يدفع المال ولا يأخذ الدار اه معز بالفصول العمدى
 والله تعالى أعلم ❊ سئلت عما اذا قام المدعي عليه بينة بعد الصلح عن انكاره على اقرار المدعي انه لاحق
 له فيه هل يبطل الصلح فالجواب مافي النزابة ونصه ادعي ثوبا واصلح ثم برهن المدعي عليه على اقرار
 المدعي انه لاحق له فيه ان على اقراره قبل الصلح فله صلح صحيح وأما بعد الصلح فيبطل الصلح اه وفي التنوير
 أقام بينة بعد الصلح عن انكاره ان المدعي قال قبله ليس لي قبل فلان حق فالصلح ماضى ولو قال بعده ما كان
 لي قبله حق يبطل اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت في الصلح عن دعوى فاسدة هل يصح فاجبت بما في
 النزابة وهذا نصه والذي استقر عليه فتوى أئمة خوارجهم أن الصلح عن دعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها
 لا يصح والتي يمكن تصحيحها كما اذا ترك أحد الطرفين صلح وهذا ما ذكره المصنف وقد علمت
 انه الذي اعتمد صدر الشريعة وغيره فكان عليه المأول اه قال المحقق ابن عابدين مثال الدعوى التي
 لا يمكن تصحيحها والذي أمة فتايات أنا حرة الاصل فصالحها عنه فهو جاز وان أقامت بينة على انها حرة

مطلب في الصلح على بعض
المدعي

مطلب ما كنت الفرس عند
الناصب فصالح على أكثر
من قيمتها

مطلب في الصلح في الوقف

مطلب في صلح الفضولي

مطلب بعد الصلح عن انكار
أقام المدعي عليه بينة على
اقرار المدعي

مطلب في الصلح عن دعوى
فاسدة

الاصل بطل الصلح اذ لا يمكن تصحيح هذه الدعوى بعد ظهور حجة الاصل اه وفي الكفوى هل يصح الصلح
 عن دعوى فاسدة (فالجواب) ان كان عن دعوى فاسدة الاصل يحو أن يدعى أخوال الميت الميراث والميت
 ابن فصالحه الابن على شيء لا ون كان عن دعوى فاسدة الوصف نحو ان يكون فيها خال وقصور نعم اه وفي
 حواشي جامع الفصولين للمزلي ان القول ناشئ ترابط صحة الدعوى لصحة الصلح ضعيف اه والله تعالى اعلم
 ❊ سئلت فيمن عليه ألف فصالحه رب الدين منها على خمسة مائة هل يجوز ذلك ولا يشترط الدفع قبل
 المفارقة فالجواب نعم قال الكفوى ولو كان له على رجل ألف درهم فصالحه منه على خمسة مائة درهم
 جاز وان فارقه قبل أن يعطيه اياها لان هذا الصلح اراءى النصف اه معزى الى لسان الحكام والله تعالى
 اعلم ❊ سئلت عن صالح عن دراهم دين على دنانير وتفرقا قبل القبض هل لا يصح هذا الصلح فالجواب
 لا يصح هذا الصلح لما في جامع الفصولين لو صالح عن درهمين بدنانير وتفرقا قبل القبض بطل الصلح ولو
 عن انكار لانه صرف في ذم المذني وفي المحيط مائة واذا وقع الصلح من الدنانير الذي في الذمة على دراهم
 فهذا صرف حتى يشترط قبض البدل في المجاس اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت عن رجل دعى على آخر
 مالا فصالحه ثم طهراته لاشي عليه هل يبطل الصلح ويسترد البدل فالجواب نعم قول في الخلاصة دعى
 مالا فصالحه ثم طهراته لاشي عليه بطل الصلح ويسترد البدل اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت فيمن صالح
 عن دعوى دين ثم ادعى الايفاء والابراء وبرهن على ذلك هل تسمع دعواه فالجواب ان كل صلح عن
 انكاره لا تسمع لانه افسد اذ عن الجبن ولا يستقض وكذا لو اقر بدين ولم يدع الايفاء والابراء وصالح ثم دعى
 الايفاء والابراء لا يقبل ولو دعى الايفاء والابراء أو كره بدينه فدره فصالحه ثم برهن على الايفاء والابراء
 يقبل لعدم التناقض اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت في رجل اودع عند آخر فوسا ودعى على المودع أنه
 استهاكها وطلب قيمتها ودعى المودع انها هالكه أو دعى ردها ثم فصالحه على شيء فهل يجوز له هذا الصلح
 فالجواب نعم يجوز في قول محمد وأبي يوسف واخته فوافي قول أبي حنيفة والصلح أنه لا يجوز
 الصلح في قوله وهو قول أبي يوسف لا قول وعليه المتنوى كما في فتاوى قاضيان واهل البيت اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت
 عن ولد قتل أبوه غدا فصالح أحداهما القاتل على ألف هل يجوز له هذا الصلح وهل يشركه الآخر
 في الألف فالجواب نعم يجوز هذا الصلح ولا يشركه الآخر في الألف وان كل القتل خطأ يشركه في
 الألف لان الدنيا وجنت لهما بسبب متحدة فصارت مشتركة بينهما وأحد صاحبي الدين اذا صالح عن بعضه
 كان لا تخر أن يشركه فيما قبض فاما المال في القصاص فوجب به قد اصابه الحلة وانقلب عن الآخر
 مالا بعد عقد الصلح اه من المحيط والله تعالى اعلم ❊ سئلت عن رجل ادعى دار اليتيم على الوصي فهو هل
 يجوز للوصي مصالحته فالجواب ما نقله الكفوى عن الذخيرة وهذا منه اذا ادعى رجل دعوى في
 دار يتيمة قبل أن يقيم يتيمة ليس للوصي أن يصالح وبعد ما جاء باليتيمة العدة وعرف الوصي عدالتهم به أن
 يصالح قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى ما كان أسناده شمس الأئمة الحلواني اذا علم الوصي
 أن للدي شهودا عدولا يشهدون له بذلك فان لا يصالحه قبل اقامة يتيمة اذا علم انه لو اقام المدي الدينة
 يرغب في الصلح أما اذا علم أنه لا يرغب في الصلح بعد اقامة الدينة فلا بأس بصلحه قبل اقامة الدينة اه وفي
 جامع أحكام الصغار من كتاب الصلح والاصح في مسألة الصلح ان الاب أو الوصي لو عرف صدق الشهود
 وعدم التهمة فيهم قالوا أو عرف انهم يشهدون ولو شهدوا يقبل القاضي شهادتهم يصح صلحه بمنزلة الصلح
 بعد الشهادة ولو عرف انهم ليسوا بشهود أو لا يشهدون ولو شهدوا تأمل في شهادتهم لا يصح صلحه اه
 والله تعالى اعلم ❊ سئلت عن مقدم بين اصطالحا وكتب في حجة الصلح براء كل منهما الآخر من
 الدعوى فظهر ان الصلح فاسد فهل يبطل الابراء الذي في ضمنه فالجواب نعم يبطل كما ان جامع
 الفصولين قل لانه ابراء في ضمن صلح فاسد فلا يعمل به اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت عن له دين على آخر

مطلب عليه ألف فصول
 على خمسة مائة

مطلب صالح عن دراهم دين
 على دنانير

مطلب صالح ثم طهراته
 لاشي عليه

مطلب صالح عن دين ثم
 دعى الأية أو الابراء وبرهن

مطلب في الصلح في الوديعة

مطلب في ولد قتل أبوه
 فصالح أحدهما

مطلب في صلح الوصي على
 اليتيم

مطلب اصطالحا وتبارآثم
 طهراته اذ الصلح هل يبطل
 ما في ضمنه من الابراء

مطلب فممن له على زيد
دراهم أو دنائير فصالحه
على حنطة أو شعير مؤجل

دراهم أو دنائير فاصطخ مع الدين على مقدار من الحنطة أو الشعير مؤجل واقترقا قبل القبض فهل
لا يصح هذا الصلح فالجواب نعم لا يصح هذا الصلح كما أفتى بذلك في الحمدية قال كما صرح به الدرر
وفصول العماد وغيرهما قل في البرازية ثم الصلح كان عن دعوى في محدد وعلى أحدان نقدين أو
الكبلي أو الورقي كالبر والحديد لا يشترط قبض بدل الصلح في المجلس هو وفي شتى الفرائض من التنوير
قبض بدل الصلح شرط أن كان ديناً بدين واللا اله وفي الدرر صالح عن كرحنطة على عشرة دراهم فإن
قبض أي العشرة في المجلس صح أي الصلح لما عرفت أن الصلح في صورة اختلاف الجنس في معنى البيع
فيجب قبض أحد العوضين في المجلس والافلا أي وإن لم يقبض العشرة ولا يصح الصلح لانه حيث لا يكون
بيع الدين بالدين وهو باطل وإن قبض خمسة وبقي خمسة فتنقز قاصح في النصف فقط لوجود المصحح في
ذلك القدر كذا العكس يعني لو صالح عن عشرة عليه على مكيل ومورون فإن قبض في المجلس جاز ولا لا
لما عرفت اه والله تعالى أعلم سئلت عن شتم آخر فله من التعزير به صطلح معه على دراهم يأخذها
منه على اسقاط دعوى التعزير وبه أخذ الدراهم ثم الدافع يزعم فساد الصلح ويريد استرداد ما دفع من
الدراهم فهل ليس له ذلك فالجواب بغيره ليس به ذلك كما أفتى بذلك في بهجة الفتاوى ونقل عن صرة
الفتاوى عن الدرر من صده والصلح جائز من دعوى لا موال والمنافع وجعية العمد والخطأ والتعزير اه
والله تعالى أعلم سئلت عن ادعى على آخر ما لا فائدة له فصالحه بعده على شيء ثم أقر المذنب عليه
كان ادعى به عليه هل يبطل الصلح المذكور لا يبطل الصلح المذكور كور هذا الاقرار بعده
ما أنكر اه من البهجة نقلا عن شرح الوهبانية وفي الوهبانية

مطلب لزومه التعزير فصالح
على دراهم

مطلب في الاقرار بعد الصلح

ومن بعد صلح بعدما كان يكره * أقر فذلك الصلح لا يتغير

اه والله تعالى أعلم سئلت فممن ادعى عقاراً فأقر المذنب عليه واصلح مع المدعي على دراهم أعطاه
ياه في مقابلة الدار فهل يصح هذا الصلح فالجواب نعم يصح هذا الصلح وفي البهجة هو عقدي رفع النزاع
صح مع اقرار وسكوت وانكار فالقول كبيع ان وقع عن مال بعل فتعزير فيه الشفعة والرد تعيب وحيار
رؤية وشرط سواء كان صلح عن دار أو على دار فالشفيع الشفعة ويثبت الرد بالخيارات الثلاثة لكل
واحد من المدعي والمدعى عليه في بدل الصلح والمصالحة اه معزال الصدر الشريعة والله تعالى أعلم
سئلت عن رجلين ادعى ارباباً لث على رجل فأكرمه صالحه أحدهما على ألف هل يشترط أن
يشاركه فيها فالجواب ليس له ذلك كما في البرازية والله تعالى أعلم سئلت عن رجل له دين
مؤجل إلى شهرين فاضطج مع المدين على بعضه مجهول هل يصح هذا الصلح فالجواب لا يصح هذا
الصلح كما في البهجة ونقل دليده من التتار حانية وهذا الفطه إذا كان الدين مؤجلاً فصالحه على بعضه عاجلاً
فلا صلح باطل اه والله تعالى أعلم سئلت عن اشترى دار فقام عليه جار بالشفعة فصالحه بشئ دفعه
له باطل في الشفعة فهل يصح هذا الصلح فالجواب ان هذا الصلح باطل قال في التنوير لا يجوز
الاتيان عنده كحق شفعة وحذف وكفاه بنس اه وكتب في التكملة قوله كحق شفعة يعني ار
صلح اشترى الشفيع عن الشفعة التي وجبت له على شيء عن أن يسلّم الدار للشترى فالصلح باطل إذا لحق
للشفيع في المحل سوى حق التمليك وهو ليس بأمر ثابت في المحل بل هو عبارة عن ولاية الطالب وتسليم
الشفعة لأخيه فلا يجوز أخذ المال في مقابله كافي الدرر اه والله تعالى أعلم سئلت فممن غصب
من آخر أشياء وأخافها ففصلها حرها على بعضها وأعطاه إياها فهل يجوز الصلح ويحل للغاصب في الأشياء
مؤجل فاجبت به بان الصلح جائز قضاء وعلى الغاصب ديناً بدين الباقي قال في النتيجة رجل غصب من رجل ألفاً
وأخافها فصالح المالك على خمسة مائة فأعطاه الغاصب إياها من تلك الألف أو من غيرها جاز الصلح
قضاء وكان على الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى أن يرده الباقي وإن كانت الدراهم في يد الغاصب حيث يراها

مطلب في صحة الصلح مع اقرار
وسكوت وانكار

مطلب ادعاء ارباب الارث
فصالح أحدهما هل يشترط
أن يشاركه

مطلب في الصلح عن دين
مؤجل ببعض مجهول
مطلب في الصلح على تسليم
الشفعة

مطلب غصب أشياء فصالح
على بعضها

الملك فان كان الغاصب جاحدا فكذلك الجواب لان الجحد معتزلة الاستهلال فيجوز الصلح فلان وجد
 المنصوب منه بيته بعد ذلك فاقامها بقضى له ببقية ماله لانه اذا وجد بيته ظهر ان المنصوب لم يكن
 مستهلكها ولو كان مقررا للغصب والدرهم ظاهرة في يده بقدر المنصوب منه على اخذها منه فصالحه
 على بعضها على ان ابرأه يجوز الصلح قضاء قياسا ولا يجوز استصحابا وعليه ان يرد لها على المنصوب منه لانها
 ليست في معنى المستهلك فتعذر صحيح الصلح بطريق الاستعاط لان البراءة عن الدين لا يصح وتعذر تجوز
 مبادلة الملك الزبا به والله تعالى اعلم **سئلت** فيما لو ادعى زيد على عمرو دارا فاجابه المدعي عليه
 ان اصلحها على ألف وقبل المدعي اصلحها قبل هذا الصلح على ألفين وربع هل يقبل ويعتبر الصلح الاول
 دون الثاني فالحجاب نعم قل في الاشياء ولو رهن المدعي على صلح قبله بطل الثاني اذا الصلح بعد الصلح
 باطل كافي العمدة اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل له نخلة في ملكه وجريدها دخل في ملك
 جاره فطالب منه جاره قطع ما دخل في ملكه فصالح على درهم اخذها القائم ليرك الجريدي في ملكه هل
 يجوز هذا الصلح **جوابت** قل في الخالية قل وان صاحب النخلة صالح جاره على درهم معلومة ليرك
 السعف على حاه ولا يقطع لا يجوز هذا الصلح بخلاف الظلة اذا كانت على سكة غير نافذة فخاصمه أهل
 السكة في ذلك فصالحهم على درهم معلومة ليرك الظلة على حالها فانه يجوز ولا يبق لهم حق
 الخصومة بعد ذلك وكذا لو كانت الظلة على طريق العامة فصالح صاحب الظلة مع الامام على درهم
 معلومة ليرك الظلة على حالها فانه يجوز ذلك لان السعف يزاد وبقول كل ساعة ولا يدري انه كم يأخذ
 من الهواء بخلاف الظلة اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل له باب في غرفة أو كوة فصالح جاره
 على درهم معلومة يدفعه الى الجار ليرك الكوة ولا يستأجرها هل يكون هذا الصلح صحيحا **جوابت**
 بانها باطل لان الجار ظالم في منع صاحب الكوة عن الانتفاع بها فليأخذ المال ليكف عن الظلم
 والكف عن الظلم واجب وكذا لو كان الصلح على أن يأخذ صاحب الكوة درهم ليرك الكوة والباب كان
 باطلا لان الجار اذ دفع المال ليرك صاحب الكوة عن التصرف في ملكه والانتفاع به فليأخذ نفسه وذلك
 باطل اه خاتمة والله تعالى اعلم **سئلت** في أرض بين اثنين زرعها أحدهما بالاذن شريكه ثم اصطلمها
 على أن يعطى الذي لم يزرع للزراع نصف البذر الذي زرعه على أن يكون الخراج بينهما نصفين هل يجوز
 هذا الصلح فالحجاب ان يجوز اذا كان بعد نيات الزرع والا فلا كافي القنية والله تعالى اعلم **سئلت**
 عن رجل ادعى فساد البيع بعد قبض البيع لكونه وقع على شرط فاسد فاصطلمها على درهم عن دعوى
 الفساد هل يصح هذا الصلح فالحجاب لا يصح حتى لو وجد بيته بعد الصلح تسع اه قنية والله تعالى اعلم
سئلت عن وصي ادعى على رجل مائة دينار للقيم وليس له بيته فاصطلمها على خمسين من المائة عن
 انكار ثم وجد الوصي بيته عادلة على المائة فهل له أن يقبضها ويأخذ باقي المائة فالحجاب نعم كافي
 القنية قال صاحبها وكذا اذا وجد الوصي بيته بعد البلوغ قبل فاقامته قوله في الكتاب اذا لم يكن للارث أو
 الوصي بيته على ما يدعى للوصي فصالح بأقل منه يجوز قل فاقامته انه يتمتع دعواها ودعوى الوصي بعد
 البلوغ في حق الاستحلاف فليس لهم أن يحلفوه وانما لهم اقامة البيته اه والله تعالى اعلم **سئلت**
 في متداعيين اصطلمها وتبارا ثم تبين بفتوى العلماء ان ذلك الصلح فاسد هل تسمع الدعوى حينئذ ولا تسمعها
 ذلك البراء الواقعة في حجة الصلح فالحجاب تسمع الدعوى حينئذ قال في البرازية البراء والقرار
 في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى اه ثم ذكر انه اذا اراد الحصان حسم الماداة وأن لا يقوم أحدهما
 على الآخر في المستقبل ولو تبين فساد الصلح يكتب الكاتب البراءة مستقلة بعد تمام الصلح بان يقول ثم بعد
 تمام الصلح ابرأ كل منهما صاحبه في سالف التواريخ ابرأ عاملا واسقط كل منهما دعواه عن الآخر ابرأ
 واسقاطا غير داخلين تحت الصلح وعبارته بعد ان ذكر فساد البراء والقرار بفساد الصلح الواقعي في

مطلب قال أحدهما اصطلمها
 على ألف وقال الآخر
 اصطلمها قبله على أمين
 مطلب نخلة جريدها في
 ملك جاره فصالحه على
 درهم اتفق على حالها

مطلب له باب في غرفة أو
 كوة فصالح جاره ليرك
 الكوة

مطلب زرع أحد الشريكين
 بالاذن ثم اصطلمها
 مطلب ادعى فساد البيع ثم
 اصطلمها على درهم عن دعوى
 الفساد

مطلب صالح الوصي ثم
 وجد بيته

مطلب البراء في ضمن صلح
 فاسد لا يمنع الدعوى

فنه هكذا ولدفع هذا الخمار أتمه خوارزم أن يرسم الأبراء العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستئناف
 بأن يقرر المصالح بعد الصلح ويقول أبرأته أبرأه عاماً غير داخل تحت الصلح أو يقر بان العيين له أقراراً غير
 داخل الصلح ويكتبه كذلك فان كانا لهما حكم بطلان هذا الصلح لا يترك المدعي من إعادة دعواه والحيطة
 لتقطع الخصام حسنة هـ وقد نقل المحقق الرافعي في كتاب الوقت من الحيرية والله تعالى أعلم **مسئلت**
 من رجل ادعى سكي دارسنة وصية من ماله الميت فأقر بذلك الورثة وصالحوه على مال أعطوه إياه
 فهل يصح هذا الصلح **فالجواب** نعم وهو من قبيل الصلح على مال من منفعة قل في الاشياء الصلح إذا كان
 على من منفعة كان له أجرة وكذا إذا وقع عن منفعة على مال قال محشي الحوى أى اعترض بالاجارة لأن
 العبرة في العقود للمعنى فيشترط فيه العلم بالمدته كخدمة العبد وسكى الدار أو المسافر لركوب الدابة قال
 (وصورة الصلح عن مال بمنفعة) رجل ادعى على رجل مالا فاعترف به فصالحه على سكي داره أو ركوب
 دبه مدة معلومة (وصورة الصلح عن منفعة على) رجل ادعى سكي دارسنة وصية من ماله فكما فأقر به
 وأقرته فصالحه على مال اهـ والله تعالى أعلم **مسئلت** عن ادعى دار فصول على مال معين عن انكاره
 استحق ذلك المال الذي هو بدل الصلح فكيف الحكم **فالجواب** انه يرجع حينئذ إلى الدعوى قال في
 الاشياء إذا استحق المصالح عليه رجوع إلى الدعوى قال المحوى يعنى إذا كان الصلح عن انكار لان المبدل في
 الصلح عن انكاره والدعوى إذا استحق المبدل وهو المصالح عليه رجوع بالمبدل وهو الدعوى كائى الكافى اهـ
 والله تعالى أعلم **مسئلت** عن رجل أوصى له زيد بن ثلث ماله ومات الموصى فصالحه لوارث على السدس
 هل يصح هذا الصلح **فالجواب** نعم يصح هذا الصلح قل ابن حبيب في الفوائد الزينية إذا أوصى لرجل
 بن ثلث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث على السدس جاز الصلح اهـ والله تعالى أعلم
مسئلت عن رجل ادعى داراً في يد آخره فصرح له أن يسكنها المدعى عليه سنة ثم دفعها إلى
 المدعى هل يجوز هذا الصلح **فالجواب** نعم يجوز هذا الصلح كائى الخاتمة قال وكذا لو ادعى أرضاً في يد رجل
 أماله فاصطلحا على أن يزرعها الذي في يده خمس سنين عن أن تكون رقبة الأرض للمدعى جاز ذلك لأن
 المدعى عليه أبقي منفعة لأرض نفسه وقام معلوم وجعل رقبة الأرض للمدعى اهـ والله تعالى أعلم
مسئلت عن أحد الورثة إذا أخرج له ابوه عن التركة مال أعطوه إياه بشرط أن يكون الدين
 لدى الميت على الناس للباقي هل يصح هذا الخارج **فالجواب** لا يصح والمسألة في التنوير وهذه
 عبارته وبطل الصلح أن يخرج أحد الورثة قسماً لتركته دين بشرط أن تكون الدين لبقية سهم اهـ قل
 العلاني في شرحه لأن عيبك الدين من غير من عليه الدين باطل قل ثم ذكر أصحته حياً فقال وصح لو
 شرطوا البراء الغرماء منه أى من حصته لأنه تعالى الدين من عليه فيسقط قدر نصيبه عن الغرماء أو قصوا
 نصيب المصالح منه أى الدين بغير عاينهم وأحاطهم بحصته أو أقرصوه بقدر حصته منه وصالحوه عن غيره
 بما صلح به لا وأحاطهم بالقرض على الغرماء وقبلوا الخو له وهذه أحسن الخيل ابن كمال والأوجه أن يبيحوه
 كما من عمر أو يحوه قدر الدين ثم يبيعهم على الغرماء ابن مالك اهـ والله تعالى أعلم **مسئلت** في وقوع السؤال
 عن تركته هي عقار وأمتعة وحيوان والسدس لا يدرى ما هي ولكن جميعها في يد المدعى عليه فخرجوا
 المدعى المذكور عن ماله معين أعطوه إياه وأبرأهم عن حقه في التركة هل يجوز هذا الصلح **فالجواب**
 انه يجوز هذا الصلح قل في جامع الفصولين لو صالح أحد الورثة الباقيين من تركته هي عقار وأمتعة وحيوان
 والمدعى لا يدرى ما هي ولكن جميعها في يد المدعى عليه جاز عندنا ذلك لا للشك في رجوعه الله تعالى به
 على الأبراء عن الحقوق المجردة جاز عندنا لا عند اهـ والله تعالى أعلم **مسئلت** عن تركته
 مشتملة على فصة وغيرها فصالح الورثة واحد منهم على مقدار من الفضة أعطوه إياه وأبرأهم من حقه
 في التركة فهل يصح هذا الصلح **فالجواب** ما في مختصر القدوري وهذا انه إذا كانت التركة بين

مطالب ادعى وصية بسكى
 دار فصالحه الورثة بمال صح

مطالب في استحقاق بدل الصلح

مطالب موصى له بالثلث
 صلح على السدس صح

مطالب ادعى داراً على زيد
 فانكر فاصطلحا على سكاها
 سنة جاز

مطالب في اخراج الورثة
 بعضهم على أعطوه إياه

مطالب في مدع لا يدرى ما
 لتركته أخرج على مال معين

مطالب في الانخراج إذا كان
 في تركته فصة

ورثة فأخرجوا أحدهم منها بمال أعطوه إياه والتركة عقار وعروض جاز فله لا مكان ما أعطوه أو كثير
وان كانت التركة فضة وغيرها فصالحوه على فضة جازان كان ما أعطوه أكثر من نصيبه من القصة حتى
يكون المثل بمثل والباقي عقالة غيره من الأجناس ويستترطق قبض مابازاه لفضة كافي الخ لاصلة والله
تعالى أعلم **سئلت** عن وارثين تخرج أحدهما الآخر عن التركة بمال أعطاه إياه ثم أراد أحدهما
الرجوع فهل ليس به ذلك **جواب** بأن مثل هذا لسؤال قد رفع إلى المحقق الخبير الرمي فاجاب
عنه بقوله ليس له ذلك حيث وقع صحبوا والاصل بعتنه ففي البرازية لو سئل عن حصته بقضى بعتنه حلا على
استيفاء الشرائط اذ المطلق يجعل على الكمال الخالي عن المواضع للصحة اه والله تعالى أعلم **سئلت**
فيمالو أخرج الورثة وحدهم بمال أعطوه إياه من التركة ماذا يفعل في باقي التركة **جواب** بأن
عافي المتقى وهذا الظن ومن صالح من الورثة أو الغرماء على شيء مما أفرح نصيبه من التصحيح أو الذين
واقم الباقي على سهام من بقى اه قوله فاطر نصيبه من التصحيح أي تصحيح المسألة مع وجود المصالح بين
الورثة ثم تطرح سهامه من التصحيح كافي ارد عن السيد وفي التنوير وهي المسألة التي ختمها كتابه
مانعه ومن صالح من الورثة أو الغرماء على شيء معلوم منها طرح سهامه من التصحيح وجعل كانه استوفى
نصيبه ثم قسم الباقي من التصحيح أو الذين على سهام من بقى منهم فتصح منه كزوج وأم وعم فصالح
الزوج على ما في ذمته من المهر وخرج من بين الورثة فاطر سهامه من التصحيح وهي ثلاثة واقم
باقي التركة وهي مائة المهر بين الام والعم لأن الباقي در سهامهم من التصحيح قبل التصريح وحدهم يكون
سهوا للام وسهم للعم ولا يجوز أن يجعل الزوج كالمكره لثلاثة بنات فرض الام من ثلث أصل المال
التي ثلث أصل الباقي نه حيث يذكرون للام سهم وللعم سهمان وهو خلاف الاجماع قاله السيد اه مع
مزيد من الدر المختار قل إن عابدين ولو فرض ان العم صالح على شيء من التركة ونخرج من البسبب المسألة
أيضا من ستة فان أخرج نصيب لهم بقى خمسة ثلاثة للزوج واثنا للام فيجعل الباقي أخا بين الزوج
والام فللزوج ثلاثة أخا والام خمسة وان صالحت الام على شيء ونخرجت كانت المسألة أيضا من ستة
فأذا طرح منها سهمه ان للام بقى أربعة فيجعل من الباقي من التركة اربعا ثلاثة منها للزوج وواحد
لعم اه معزالسيد اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن دعي على آخر دين فأكره وصالحه على
شيء ثم أقام المدعي عليه البيعة على القضاء أو الأبراء هل ينتقض الصلح فأجواب لا ينتقض بل هو على
على حاله قل في لخانية ولو أن رجلا دعي ما لا على رجل فأكره وصالحه على شيء ثم ان المدعي عليه أقام
البيعة على القضاء أو الأبراء لا تقبل ولا يبطل الصلح ويكون أصبح دواء عن اليمين التي كانت عليه اه
والله تعالى أعلم **سئلت** في وارث أو وارثا آخر عن نصيبه من التركة هل لا يصح
فالجواب نعم لا يصح قل في مخ الغضار الاسقاط لا يرده عن العيب بل هو مخصوص بالدين حتى اذا مات
واحد وترك ميراثا لأربعة الورثة عن نصيبه لم يجز لكونه براءة عن لا عيان اه وفي البرازية ولو
قال تركت حتى من الميراث أو أبرأت منه أو من حصتي لا يصح وهو على حقه لا ان لا يرث حق جبري
لا يصح تركه وفي التنقيح تركت حصتها لاهم لا يصح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل
مات عن ورثة فدعي آخر ابن عمه لايه وعاصبه فأكره وصلى الورثة وهم صغار وصالحه على دراهم
دفعها له في مقابلة تركه لدعوى فأخذها وأسقط دعواه عنهم فهل يصح هذا الصلح فكواب نعم يصح هذا
الصلح حيث كان للمدعي شهود ودفع لم نوصي أنهم يشهدون اذ المبرض هو الصلح وان الصلح حبر
الصغار من التماضي عى المرافعة كما سبق نقله عن جامع أحكام لصغار وفي الدر المختار ولو تعرض جاز
مطقة لعدم الربا وكذا لو أنكر ورثته لانه حيث لا يسجد بل لقطع المسألة اه والله تعالى أعلم
سئلت عن الأبراء العام الواقعة بين الورثة هل يمنع من دعوى شيء سابق عليه فأجواب نعم

مطلب أراد أحد المختار جين
الرجوع عن التخرج لا
يجوز اذ وقع صحبا
مطلب في حكم باقي التركة
بعد اخراج بعض الورثة عنها

مطلب أقام المدعي عليه
بيعة بعد الصلح على القضاء
أو الأبراء فالصلح على حاله

مطلب لا يصح ترك الميراث

مطلب مات عن ورثة فادعي
رجل ابن عمه فصالحه
الوصى على دراهم

مطلب في الأبراء العام بين
الورثة وأنه مانع من الدعوى

نقل في التفتيح عن الحق الزمير لئلا يان البراء العام من الورثة ما منع من دعوى شيء سابق عليه عينا كل
أودينة عبرات أو غيره وحقق ذلك بان البراءة إما عامة يبرأ فيها من العيين والذين كلاً حق أو لا دعوى
أو لا خصوصية قبل فلان أو هو يرى من حق أو لا دعوى لي عليه أو لا تعقيل عليه أولاً استحق عليه شيئاً
أو ليس لي معه أمر شرعي أو أبرأته من حق وإما خاصة كأبرأته من دين كذا أو ديناً كذا برأته تعالى عليه
فببرأته كل دين دون العيين وإما خاصة بعين فتصح انفي الدعا لا لا دعوى فيدعي من عي المحاطب وغيره فن
كان الأبراء عن دعواها فهو صحيح اه وتعامه فيه والله تعالى أعلم **سئلت** عن غصب حلالاً استهلكه
ثم أبرأه المالك هل يبرأ فالجواب نعم يبرأ من قبعة لجل قال في الشبهة أنه لا عن الخيانة البراءة عن
العين الغصوبة أبرأه عن ضمانها وتضمنها مائة في يد الغاصب ولو كانت العين مستهلكة صح الأبراء ويرى
من قيمتها اه كلام الخاتمة قل صاحب لأشبهه بقولهم الأبراء عن الأعيان باطل معناه انه لا يكون
إمكانه بالأبراء ولا بالبراءة سقوط ضمانه الصحيح أو يحتمل على الأمانة اه كلامه ملخصاً أن
البطلان عن الأعيان محله إذا كانت الأعيان أمانة لا مائة إذا كانت أمانة لا تحققه عهدته فلا وجه للأبراء
عنه أن أمل وخاصة أن الأبراء المثلثة لبق الأعيان أن يكون عن دعواها هو وصحيح لا خلاف مطلقاً
تعلق سنسبها فإن كانت مفصولة هلكه صح أيضاً كالدين وإن كانت قبعة فعني البراءة عما البراءة عن
صحتها ولو هلكت تصير بعد البراءة عن عيها كالأمانة لا تضمن الأمانة مائة مائة عيها وإن كانت العين أمانة
البراءة لا تصح ديانة بمعنى أنه إذا ظفره ما لم يصبه اه هذا هو الصحيح فلا يسمع القاضي دعواه بعد
البراءة هذا المحس ما لا يستفيد من هذا المقام أفاده المحقق لظهوره في حواشي الدر المختار قال المحقق
ابن عابد بعد نقله وهو كلام حسن ثم قال بقي ما لا ادعي عليه عينا في يد غيره ثم أبرأه المدعي عنها فهو
عزلة دعوى الغصب لانه لا يسكر صاير عصباً ومن تسمع الدعوى بعد ثبوت غصبه الطاهر نعم اه والله تعالى
أعلم **سئلت** عن رجل له على آخر دين مؤجل إلى سنة صالحة على أن يبرأه عليه ما كفى لا ويؤخره
إلى سنة أخرى هل يجوز هذا الصلح فالجواب نعم والسألة في البرازية قاله عليه ألف إلى سنة صالحة
على أن يعطى كفى لا ويؤخره إلى سنة أخرى يجوز وكذا لو كان به كليل فأطاه كليل آخر أو أبرأه الكليل
الأول وأخره يجوز اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أم سائلة يسرق من درغته يبرأه ورأه
تسليمه إلى رب ثلاث الدار فصد الحية السارق على دراهم دفعها إليه لم يتكلم ولا يسلمه إليه هل لا يصح هذا
الصلح فالجواب نعم لا يصح هذا الصلح ويحرم رد البديل إلى السارق لأن الحق ليس له ولو كان الصلح مع
صاحب السرقة يرى من الخصوصية ما خذ المال وحذا السرقة لا يشتر من غير خصوصية ويصح الصلح
اه برزاية والله تعالى أعلم **سئلت** فيما لو ادعى رجل داراً لصغير وصالحه بوه على مال من
نفسه هل يجوز فالجواب نعم يجوز قلب لا كل البديل لمعطى من الأب أو كثيراً في البرازية والله
تعالى أعلم **سئلت** عن رجل مات عن زوجة وأولاد فصد الحو لها على مال معين ثم طهر دين أو عين لم
يعلم الورثة حين الصلح هل يكون داخل في الصلح ولا يكون للزوج في حقه ولا يكون داخل في أخذ
حظها منه وهل يفسد الصلح بظهور الدين فالجواب قال في البرزاية صالحت عن الثمن ثم طهر دين
أو عين لم يكن معلوماً للورثة قبل لا يكون داخل في الصلح ويقسم بين الورثة لأنهم انما لم يعلموا كان صلحهم
عن المعلوم العاشر عدهم لأن المجهول فيكون كاستثنى من الصلح فلا يبطل الصلح وقيل يكون داخل
في الصلح لأنه وقع عن التركة والتركة اسم لكل فإذا طهر دين فسد الصلح ويجعل كانه طهر عند الصلح اه
ثم قال صالح أحمد الورثة وأبرأه عما ثم طهر في التركة حتى لم يكن وقت الصلح لارواية في جواز الدعوى
ونفسه أن يقول يجوز دعوى حصته منه وهو الاصح ولقائل أن يقول لا اه والله تعالى أعلم
سئلت عن أجنبي صالح عن المدي عليه مال أذاه من ماله من غير أمره هل يصح فوافجت

مطلب غصب جلا واستهلكه
فأبرأه المالك صح

مطلب عليه ألف إلى سنة
صالحه على أن يعطى كفى لا
ويؤخره إلى سنة أخرى جاز

مطلب ادعى داراً لصغير
فصد الحية الأب على مال من
نفسه جاز
مطلب صالح الورثة لزوج
ثم طهر دين أو عين هل يكون
داخل في الصلح

مطلب صالح أجنبي عيال
منه هل يصح

قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ وَصُورَةُ ضَمَانِ النُّضُولِيِّ أَنْ يَقُولَ الْفَضُولِيُّ لَمْ أَتَدْعُ صَالِحًا فَلَانَا عَلَى دَعْوَاكَ عَلَيْهِ عَلَى
كَذَا عَلَى أَنِّي ضَامِنٌ بِهِ أَوْ عَلَى كَذَا مِنْ مَالِي أَوْ قَالَ صَالِحِي مِنْ دَعْوَاكَ هَذِهِ عَلَى فَلَانٍ وَأَضَافَ السَّعْدُ إِلَى
نَسْبِهِ أَوْ إِلَى مَالِهِ نَسْبَهُ أَصْلَحُوا لِمَسْئَلَةِ عَلَى الصَّامِنِ سِوَاهُ كَانَ بِأَمْرِهِ أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِهِ وَرَجَعَ عَمَّا أَتَى عَلَى
يَدْعِي عَلَيْهِ أَنْ كَانَ الصَّلَاحُ بِأَمْرِهِ وَالْأَمْرُ بِالْأَمْرِ بِالصَّلَاحِ وَالْأَمْرُ بِالْأَمْرِ بِالصَّلَاحِ رَأَاهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ **سُئِلْتُ**
عَنْ اشْتَرَى فِرَاقًا فَقَبَضَهَا وَدَفَعَ عَنْهَا ثَمْرًا وَجَدَ بِهَا عَيْبًا وَزَعَمَ أَنْ قَدِيمًا وَابْنُ ثَمَرٍ يَكْرَهُ مَهْمَا فَصَالِحُهُ عَلَى دِرَاهِمٍ
مَعْلُومَةٍ هَلْ يَجُوزُ فِيهِ فَوَاجِبَتُ لَهُمْ بِحُوزِ هَذَا الصَّلَاحِ قَوْلُ فِي الْخُلَاصَةِ رَجُلٌ اشْتَرَى مِنْ آخِرٍ عَبْدًا بِأَنْفِ
دِرْهَمٍ وَتَقَابَصَا ثَمْرًا وَجَدَ بِهِ عَيْبًا فَاسْكُرَ الْبَائِعُ كَوْنُ الْعَيْبِ عِنْدَهُ وَاقْتَرَبَ فَصَالِحُهُ عَلَى دِرَاهِمٍ مَعْلُومَةٍ أَوْ مَوْجُودَةٍ
جَارٍ وَأَنْ صَالِحُهُ عَلَى دَنَاءٍ يَشْتَرِطُ التَّقَابُضَ رَأَاهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ **سُئِلْتُ** فِيمَنْ أَتَى مَا لَا يَجَاءُ
رَجُلًا وَاشْتَرَى ذَلِكَ مِنَ الْمَدْعَى هَلْ يَجُوزُ هَذَا الشَّرَاءُ فَوَاجِبَتُ لَهُمْ بِحُوزِ هَذَا الشَّرَاءِ حَقٌّ لِمَدْعَى
قَالَ لَمْ تَكْمَلْهُ تَنْتَ لَعْنُ الْحَوَى وَفِي الْمَجْنَبِيِّ أَتَى مَا لَا أَيْ مَعْلُومًا وَغَيْرُهُ فَجَاءَ رَجُلًا وَاشْتَرَى ذَلِكَ مِنْ
الْمَدْعَى بِحُوزِ الشَّرَاءِ فِي حَقِّ الْمَدْعَى وَيَقُومُ تَنَاوُلُ الدَّعْوَى فَإِنْ اسْتَعْقَى شَيْئًا كَانَ لَهُ وَالْأَفْلَاحُ جَرَّ
الْمَطْلُوبِ وَلَا يَبْنِي لَهُ أَبَ رَجَعَ رَأَاهُ قَوْلُ الْوَلَدِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَتَنَاوُلُ فِي وَجْهِهِ فِي الْبَرَزِيَّةِ مِنْ أَوَّلِ كِتَابِ
الْهَبَةِ وَيَبْعُ الَّذِينَ لَا يَجُوزُ وَلَوْ بَاعَ مِنَ الْمَدْيُونِ أَوْ وَهَبَهُ جَارُهُ وَمَعَ هَذَا فَاعْلَمْ بِظَهْرِ الْأَعْلَامِ دُونَ الْمَجْهُولِ
تَمَيِّدُ لِي أَنْ الْمَرَادُ بِالْمَالِ الْعَيْنِ كَالْمَقَارِلِ الَّذِينَ فَلَا يَبْنِي لَهُمْ أَرْضُهُ مَا فِي الْبَرَزِيَّةِ وَتَنَاوُلُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ **سُئِلْتُ**
فِي امْرَأَةٍ طَلَقَتْ زَوْجَهَا وَصَالِحُهَا عَنْ نَقِصَةٍ عَدَّتْهَا عَلَى دِرَاهِمٍ مَعْلُومَةٍ عَلَى أَنْ لَا يَزِيدُهَا عَلَيْهِمَا طَالَاتِ
عَدَّتْهَا أَوْ قَصُرَتْ هَلْ يَسُوغُ هَذَا الصَّلَاحُ فَوَاجِبَتُ لَهُمْ فِي لَمْ تَكْمَلْهُ مِنَ الصَّلَاحِ نَقْلًا عَنْ الْحَانِيَّةِ وَهَذَا بَصَ
صَلَحَ مَرَأَتُهُ الْمَطْلُوقَةِ مِنْ بَعْدِهَا عَلَى دِرَاهِمٍ مَعْلُومَةٍ عَلَى أَنْ لَا يَزِيدُهَا عَلَيْهِمَا حَتَّى تَقْضَى عَدَّتْهَا وَعَدَّتْهَا
بِالْأَشْهُرِ جَارِ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ عَدَّتْهَا بِالْحَيْضِ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ الْحَيْضَ غَيْرُ مَعْلُومٍ قَدْ تَحْدِثُ ثَلَاثًا فِي شَهْرٍ
وَقَدْ لَا تَحْدِثُ عَشْرَةَ أَشْهُرًا وَفِي الْحَبْرِيَّةِ مِنْ كِتَابِ النِّفْقَةِ مَا نَصَّهُ سُنُّ فِي رَجُلٍ صَالِحٍ وَجِئَتْهُ عَنْ
نَهْقَةٍ عَدَّتْهَا بِالْحَيْضِ بِسَبْعَةِ قُرُوشٍ فَهِيَ بَصَحَ ذَلِكَ أَمْ لَا أَجَابَ لَا يَصَحُّ هَذَا الصَّلَاحُ كَمَا خَرَجَ بِهِ فِي الْبَحْرِ قَلَا
عَنِ الذَّخِيرَةِ وَخَرَجَ بِهِ فِي التَّارِخَانِيَّةِ نَقْلًا عَنْ الْعَتَاوِيِّ الْكِبَرِيِّ وَخَرَجَ بِهِ فِي الْوَلُولِيَّةِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْكُتُبِ
وَعَنْ بَعْضِ مَشَايِخِ بَيْعِ جَوَازِهِ كَأَنَّ الْخُلَاصَةَ وَعَلَى مَهْوِ الرَّاحِ أَذْذَعُ عَلَى نَعْلَازِمٍ لَهُ رَجَعَ فِيمَا رَدَّ عَلَى نِفْقَةٍ
مِنْهَا كَأَنَّهَا لَوْ طَالَاتِ عَدَّتْهَا وَلَمْ يَكْفِهَا الْمَصَالِحُ عَلَيْهِ تَطَالُبُ بِكَمَائِيَّتِهَا كَمَا هُوَ طَاهِرُ رَأَاهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ
سُئِلْتُ هَلْ يَجُوزُ لِلْقَاضِي أَنْ يَطْلُبَ مِنَ الْمُتَخَصِّصِينَ الْمَصَالِحَ أَمْ لَا فَجَحَرَ ابْنُ مَالِي التَّكْمِلَةَ
عَنِ الذَّخِيرَةِ لَا يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَشِيرَ إِلَى الصَّلَاحِ بِنَفْسِهِ بَلْ يَتَوَضَّعُ ذَلِكَ إِلَى غَيْرٍ مِنَ الْمُتَوَسِّطِينَ وَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ
لَا يَبَادُرَ فِي الْقَضَاءِ بَلْ يَرْتَدِّعُ إِلَى الصَّلَاحِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا مَا كَانَ رَجُلًا لِصَلَحِ بَيْنِهِمْ بَانَ كَانُوا يَمْلِكُونَ
إِلَى الصَّلَاحِ وَلَا يَطْلُبُونَ الْقَضَاءَ لِمَحَالَّةٍ فَأَمَّا إِذَا طَلَبُوا الْقَضَاءَ لِمَحَالَّةٍ وَأَبَوُ الصَّلَاحِ كَانَ وَجْهُ الْقَضَاءِ لِمَنْ
غَيْرُهُ مَسْتَبِينٌ لِلْقَاضِي أَنْ يَرُدَّهُمْ إِلَى الصَّلَاحِ أَمَّا إِذَا كَانَ وَجْهُ الْقَضَاءِ مَسْتَبِينًا فَإِنْ وَقَعَتِ الْخُصُومَةُ بَيْنَ
أَحَدَيْنِ يَقْضَى بَيْنَهُمْ وَلَا يَرُدَّهُمْ إِلَى الصَّلَاحِ حِينَ أَبَوُا وَإِنْ وَقَعَتِ الْخُصُومَةُ بَيْنَ أَهْلِ قَبِيلَتَيْنِ أَوْ بَيْنَ الْحَاكِمِ
يَرُدَّهُمْ إِلَى الصَّلَاحِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا وَأَبَوُ الصَّلَاحِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

كتاب المضاربة

سُئِلْتُ عَنْ رَجُلٍ أَخَذَ مِنْ آخِرٍ مَالًا مَعِينًا لِيَعْمَلَ بِهِ مَضَارِبَةً وَيُسَافِرُ فُسَافِرًا مَرَارَ عِدَّةٍ وَسَمِعَ
مِنْهُ لَمَالٌ فَقَالَ رَبُّ الْمَالِ أَنْتَ ضَامِنٌ لِي فِي مَا أَذْنُكَ فِي تَكْرَارِ السَّفَرِ وَقَدْ لَعَمَلْتُ أَنْتَ أَذْنُكَ فِي السَّفَرِ
وَلَمْ تَنْهَ عَنْ تَكْرَارِهِ فَوَاجِبَتُ لَهُ بَانَ هَذَا السُّؤَالُ قَدْ قَامَ إِلَى قَارِيِ الْهَدَايَةِ فَاجَابَ عَنْهُ بِأَنَّهُ إِذَا دَعَى
رَبُّ الْمَالِ التَّقْيِيدَ وَالْمَضَارِبَ الْإِطْلَاقَ فَالْقَوْلُ لِلْمَضَارِبِ مَعَ عَيْنِهِ مَالِي يَقْتَضِي رَبُّ الْمَالِ بِنَفْسِهِ عَلَى التَّقْيِيدِ
لِلْمَضَارِبِ

مطلب ادعى عيناك المبيع
وصالح على دراهم حالة أو
مؤجلة جاز

مطلب ادعى مالا على زيد ثم
بأنه هل يجوز

مطلب صالح مطبقته من
بغته على دراهم معلومة
هل يجوز فيه تعصيل

مطلب هل يجوز للقاضي
لتماس الصلح من المتداعيين

مطلب ادعى رب المال التقيد
والمضارب الاطلاق فالقول
للمضارب

مطلب أرسل العامل بضاعة
الى رب المال فصاعت في
الطريق لا يضمن
مطلب المضارب اذا مات ولم
يبين المال كن ديناً في تركته

مطلب يصدق المضارب
في هلاك المال بعينه

مطلب فمضروب المال
للمضاربة وهي عروض
لا يصح ما لم يتراضا

مطلب مات المضارب وعليه
دين قرب المال أحق برأس
ماله وحصته من الربح

مطلب اذا مات المضارب
مجهولاً صار للمال ديناً عليه

مطلب كل أمين مات مجهولاً
صار للمال ديناً عليه الا في
مسائل

اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المضارب اذا سافر بالمال واشترى بضاعة وأرسلها الى رب المال
مع غيره فصاعت في الطريق فهل يضمن أم لا **الجواب** لا يضمن على العامل لان له أن يودع مال
المضاربة والدول قوله في ان المالك أذن له في ذلك ألا أن قيم المالك ديناً له منه من ذلك كذا في فتاوى
قارئ الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** عن المضارب اذا مات فطالب رب المال ورثته برأس المال
والربح فاجابوا ان مورثهم دفعه له حال حياته فهل يكون القول للورثة أو لرب المال **الجواب** ان
المضارب اذا مات ولم يبين أمر مال المضاربة كان ديناً في تركته ولا يقبل قول ورثته أنه رده الى
صاحبه الا بينة عادلة تشهد انه رده الى المالك أو تشهد ان المصارف قال قبل موته رددت المال والربح
الى المالك كذا في فتاوى قارئ الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** عن مضارب ادعى هلاك مال المضاربة
هل يصدق بعينه **الجواب** بيمينه فاجبت بيمينه بان مثل هذا السؤال رفع الى صاحب الخيرية (فاجاب) عنه بقوله القول
قوله بعينه اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل تجوز المضاربة بالدين **الجواب** نعم فاجبت بيمينه ان لا يكتفى بهذا
نفسه ولا تجوز المضاربة بالدين من كان له على آخر ألف درهم فأمره أن يعمل بمصارف لا تجوز
للمضاربة من خزانة المسلمين واذا قال اعمل بالدين الذي في ذمتي لم يضارب فانه لا تصح المضاربة بالاتفاق
اه غناية شرح الهداية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المضاربة اذا فسخها رب المال وهي عروض
هل يصح فسخه **الجواب** لا يصح وان ترضى على الفسخ والمال عروض يصح الفسخ اه كموى
عن المتارخية والله تعالى أعلم **سئلت** عن مصاربات مجهول المال المضاربة تضارباً ديناً عليه وفي
ذمتين آخر اغير رب مال المضاربة فهو يكون رب المال اسوة الغرماء **الجواب** ان رب المال أحق
برأس ماله وحصته من ربح اذا كانت المضاربة معروفة قال أبو السعود في حواشي متلما مسكين نقلاً
عن شيخه عن قاضيان من نزهة مصاب مات المضارب وعليه دين قرب المال أحق برأس ماله وحصته من الربح
ان كانت المضاربة معروفة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المضارب اذا مات مجهولاً مال المضاربة
بجيت لم يبينه ولم يرض به ولم يرض به تركته هل يصير ديناً في تركته من تركته **الجواب** نعم يصير
ديناً ويؤخذ من تركته قل في الوهابية

وكل أمين مات والعين يحصر * وما وجدته عينا فديناً نصير
سوى متولى الوقت ثم مدحوض * ومودع مال الغنم وهو المؤثر

قال شارحه بمضى حسن الثمن لا يضمنه منقول يحصر أى يجوز ومودع بالكسر اسم فاعمل وفي
الأمين قاعدة كل أمين مات مجهولاً لا حال الأمانة تكون ديناً في تركته الا المتولى يدفع الوقف والشريك
شركة مفادضة ومودع السلطان مال الغنمية وزاد في النسخ القاضي اذا وودع مال اليتيم عند أمين ومات
مجهولاً بخلاف ما اذا قبضه ووضع في منزله ومات مجهولاً حيث يضمن أى القاضي وقيد بربح الوقف لان
مال الاستبدال يضمن بجهله لانه صار بالتجهيل مستهلكاً ولا تصدق ورثته في الهلاك ولا التسليم الى
رب المال ولو عين المال في حياته أو لم ذلك يكون أمانة في يده وصيه أو وارثه كما كانت في يده ويصدقون
على الهلاك والدفع الى صاحبه كما كان يصدق في الميت حال حياته وزاد في الاشياء والنظائر ستة الوصى
والاب اذا مات مجهولاً مال الصغير والوارث اذا مات مجهولاً ما أودع عند مورثه ومن مات مجهولاً ما ألقته
الريح في يته ومن مات مجهولاً لم يضمنه مال كنه في يته غير علم والصبي المجهول عليه ما أودع عنده يعنى
ومن صبياً فصار ثلثاً اه وقول الناظم ومودع مال الغنم وهو المؤثر أى المجهول أميراه والسلطان
وبه عبر في لتتو بر حيث قل وساهان أودع بعض الغنمة عند غاز ثم مات مجهولاً اه فقول الشرنبلالى في
شرح النظم ومودع السلطان اضافته بياناً أى ومودعاه السلطان الذى أودع مال الغنمة عند بعض
الغزاة ثم مات السلطان مجهولاً فلا يضمن قل في الدر وليس منها مسألة أحد المتفاوضين على المعقولة

المصنف هنا وفي التركة عن وقف الخانية أن الصواب أنه ضمن نصب شريكه عونه بجعله لا وخلافه غلط
 اهـ بقى ان قوله ومن مات مجهول الموضع ماله في بيته بغير علمه اعترضه الجوى في الدواب بغير
 أمره كما في شرح الجامع اذ يستحيل تجهيل ما لا يعلمه اهـ نقله ابن عابدن في الرد والله تعالى أعلم
 سئلت عن المضارب اذا مات ومال المضاربة معروف وعينه ديون لا تفي تركته بها هل يختص رب
 المال بمال المضاربة والحالة هذه **فاجبت** نعم يكون رب المال مختصا به ففي التتبع مانعه
 (سئل) فيما اذا مات المضارب وعليه دين وكان مال المضاربة معروف فهل يكون رب المال أحق برأس
 ماله وحصة من الربح (الجواب) نعم كما صرح بذلك قاضيخان والشيخ البرهانية اهـ والله تعالى أعلم
 سئلت فيما اذا هلك البعوض من مال المضاربة هل يعتبر من رأس المال أو من الربح **فالجواب**
 ان هذا السؤال في التتبع وجوابه منه نفسه نعم وما أى وكل شئ هلك من مال المضاربة من الربح أى
 فيجوز منه لانه تابع ورأس المال أصل فيصرف الهالك الى التابع اهـ والله تعالى أعلم **سئلت**
 فيما أخذ مالا على وجه المضاربة المطلقة وسافر بها أو بجزء من المال بلا تعهد منه ولا تغريط فهل
 لا يضمن حينئذ **فاجبت** لا يضمن والحال ما ذكر في التتبع سئل في المضارب مضاربة
 معاملة اذا سرق أو نهب منه مال المضاربة أو غرق بجزء من المال بلا تعهد منه ولا تغريط فهل لا ضمان
 عليه (الجواب) نعم لا ضمان عليه والحالة هذه وبذلك المضارب في المطلقة التي لم يتعهد بكان أو زمان
 أو نوع البيع ولو فاسد ابتداءً ونسبة متعارفة والشراء والتوكيل به ما والسفر بها أو بجزء من المال بلا تعهد
 على التنوير والقول قول المضارب في دعوى الهلاك والضياع في المضاربة الفاسدة مع يمينه هكذا ذكر
 في ظاهر الرواية وجعل المال في يده أمانة كافي المضاربة الصحيحة اهـ والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن رجل أتى على ورثة أنه دفع الى مورثهم على وجه المضاربة كذا وكذا من الدراهم وأنه تصرف فيه
 وربح ومات قبل دفع رأس المال الى رب المال وقبل فسخه الربح مجهول المالك فصار المال ديناً في تركته
 فهل حيث وقعت الدعوى في رأس المال والربح بدون بيان مقدار الربح تكون فاسدة **فالجواب**
 نعم هي فاسدة ففي جامع الفصولين لو وقعت الدعوى في رأس المال والربح فلا بد من بيان قدر الربح
 وتركه خال في الدعوى ولو ادعى رأس المال وحده فلا بأس بذلك بيان قدر الربح اهـ والله تعالى أعلم
 سئلت هل يجوز شراء رب المال سلعة من مال المضاربة **فاجبت** نعم يجوز ذلك وعكسه
 وهو شراء المضارب شيئاً من رب المال قال في الوهبانية

وجاز شراؤه من الآخر اسقم * وأخذ لوصي المال فيه ما مضور

اشغل البيت على مسألتين الأولى هي المسؤل عنها وعكسها والثانية ان الوصي أن يضارب لنفسه
 عمل الصغير كذا أطلقه المشايخ وقال الطرسوسي ينبغي أن لا يجعل لنفسه أكثر مما يجعل لأمثاله
 ونارعه المصنف وارتضى الشارح ذلك القيد نظر للصحة غير بحثاً منه اهـ من شرح الوهبانية للعلامة
 الشرنبلالي والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل دفع لأخيه دراهم على أن يعمل بها مضاربة والربح
 كله للعامل هل يسوغ ذلك **فاجبت** نعم ويكون المال قرضاً لا لأمرة للعامل قال في الأشباه
 ولو شرط رب المال للمضارب كل الربح كان المال قرضاً ولو شرط رب المال كان بضاعة اهـ والله تعالى أعلم
 سئلت في رجل دفع لأخيه شعير أو صوفة أو نحو ذلك من عروض وقد عمل به مضاربة هل يصح
 هذا العقد **فالجواب** لا يصح كافي نتيجة الفتاوى ونقل عن قضيان منعه المضاربة لا تجوز بغير
 الدراهم والدنانير مكيلاً كان أموزناً وعروضاً اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن المضارب اذا
 مات والمال عروض فلن تكون ولا يبيعه **فاجبت** بما في قاضيخان وهذا القيد مات المضارب
 والمال عروض فولاية البيع لوصيه لا لرب المال لانه في حياته فلن قدم مقامه بعده وقيل ولاية

مطلب مات ومال المضارب
 معروف وعليه ديون
 يختص رب المال بمال
 المضاربة

مطلب ما هلك من مال
 المضاربة يصرف الى الربح
 مطلب اذا سرق المال أو
 نهب بلا تعهد فلا ضمان
 على العامل

مطلب اتى رب المال
 رأس المال والربح بدون
 بيان مقدار ما كان
 الدعوى فاسدة

مطلب يجوز شراء رب
 المال سلعة من عامله

مطلب دفع له مالا ليعمله
 مضاربة والربح كله للعامل
 صح وكان المال قرضاً
 مطلب لا تصح المضاربة
 بالعروض
 مطلب اذا مات العامل
 والمال عروض فالولاية
 لوصيه الخ

مطالب دفع له عروضا وقال
مها واجعل بتم مضاربة صح

مطالب لو هلك المال قبل
الذين هم في بطالت المضاربة
مطلب قال اعمل بمذا
والربح بينهما كان بينهما على
السواء

مطالب تقاسم الربح
وتقاسم المضاربة ثم جدد
عقدها الخ

مطالب لو دفع انفا على أن
نصفها قرض والنصف
مضاربة الخ

مطالب دفع قدر مجهولا
وقال اعمل به مضاربة والربح
بيننا صح وكان القول في
القدر للعامل

مطالب ليس للمضارب أن
يشترى سلعة للمضاربة بأكثر
من مال المضاربة
مطالب ليس للمضارب وطه
جوارى مضاربة

مطالب دفع مال المضاربة
دنانير له أن يستوفيها دنانير
وله أن يأخذ من المال بغيرها

البيع لوصفه ورب المال وهو الاصح ذ الحق للمضارب والمالك الرب المال فكانهم ما شري كان اه والله تعالى
اعلم **سئلت** عن دفع لغيره عروضا وقال له بها او اعمل بتم مضاربة والربح بينهما صادف قبل منه
وعمل هل تكون صحيحة **جوابت** نعم يكون مضاربة صحيحة قل في المثلتي وان دفع عروضا وقال
بها واصل في غنمه مضاربة او قال اقبض مالي على فلان واصل فيه مضاربة جازت ايضا اه والله تعالى اعلم
سئلت فيما اذا هلك مال المضاربة قبل العمل هل تبطل المضاربة **جواب** ما في الكسوى عن
الوجيز لا يبرحى وهو هذا وان هلك المال قبل التصرف بطلت المضاربة والقول قول المضارب
في الهلاك مع عينه اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيما لو دفع لرجل مالا وقال له اعمل به مضاربة
والربح بينهما ولم يقصص بصرح القول بحيث يقول انصافا أو ائلا نأ وأربا عا هل تجوز هذه المقعدة
جوابت نعم تجوز قال في النتيجة وفي الثانية لو قال رب المال على أن ما رزق الله تعالى يكون بينهما
جاز ويكون الربح بينهما على السواء اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رب المال اذا قاسم المضارب
في الربح وقصصا المضاربة ثم عقد اها جدي فان هلك المال كله أو بعضه هل يجب عليه ما أن يتراد الربح
السابق **جواب** ليس عليه ذلك لان المضاربة الاولى قد انتهت والمضاربة الثانية عقد جديد هلك
المال في المقعدة الجديدة لا وجب انتفاض العقد الاول كالدفع اليه مالا آخر اه فرئد وان اقتسماه من
غير فسخ تراداه حتى يتم رأس المال فمن فضل شي اقتسماه وان لم يف فلا ضمان على المضارب ملحق بالبحر
من نتيجة التناوي والله تعالى اعلم **سئلت** عن قال لغيره خذ هذه الانف على أن نصفها عليك
قرض على أن تعمل بالنصف الاخر مضاربة على ان الربح لي فهل تجوز هذه المقعدة أم لا **جواب** انها
لا تجوز بل هي مكروهة لانه شرط لنفسه منفعة في مقابلة القرض وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن قرض جرتان فان عمل هذا وربح فالربح بينهما نصفين لان المضارب ملك نصف المال بالقرض فكان
نصف الربح له والنصف الاخر بضاعة في يده فربحه لرب المال وقد نظم ذلك ابن وهبان حيث قال

ودافع ألف مقرضا ومقرضا * وربح القراض الشرط جاز ويحذر

والمسألة من البدائع كافي شرح ابن الشحنة والله تعالى اعلم **سئلت** عن دفع لآخر دراهم مجهولة
وقال له اعمل به مضاربة والربح بينهما انصافا هل تجوز هذا العقد **جواب** نعم تجوز هذا العقد قل
في الثانية ولو دفع الى رجل دراهم لا يعرف قدرها مضاربة جازت المضاربة ويكون القول في قدرها
وصفها قول المضارب مع عينه اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن دفع لآخر مائة دراهم
معينة مضاربة هل للمضارب أن يشتري للمضاربة سلعة بأكثر من ذلك المال **جوابت** ليس للمضارب
ذلك سواء هل لرب المال اعمل برأيتك أو لم يقل قال اشترى سلعة بأكثر من ذلك كانت حصة المال المدفوع
مضاربة وما زاد فهو للمضارب لانه يحرم عليه وضعته وعن الزيادة دين عليه خاصة ولا يضمن المضارب بطلان
الخطأ اه خاتمة والله تعالى اعلم **سئلت** عما يفيده المضاربون المسافرين الى السودان جمال
المضاربة من اشتراء الاماء لسانهم وطئون هل يسوغ هذا الوطء أم لا **جواب** لا يسوغ هذا الوطء
قال في البحر ويحرم عليه وطء الجارية ولو باذن رب المال ولو تزوجها تزوج رب المال جاز ان لم يكن في
المال ربح وخرجت الجارية عن المضاربة وان كان فيه ربح لا يجوز اه فقه في الرد اه والله تعالى اعلم
سئلت فيمن دفع لرجل دنانير معلومة مضاربة ثم أراد القسمة هل يستوفيهادنانير كما دفعه
فالجواب نقل في رد المحتار عن القسمة مانصه اعطاء دنانير مضاربة ثم أراد القسمة له أن يستوفي
دنانير وله أن يأخذ من المال بقيمتها وتعتبر قيمتها يوم القسمة اه وفي شرح الطحاوي من المضاربة
ويضمن لرب المال مثل ماله وقت الخلاف يرى وهذه قاعدة طالما رقت فيها فان رب المال يدفع دنانير
مثلا بعد مخصوص ثم تقاو قيمته او يريد أخذها عددا لا بالقيمة تأمل والذي يظهر من هذا انه لو علم عدد

مطلب دفع مال معين مضافاً
على أن يعطى العامل رب
المال كل شهر كذا كانت
فائدة

المدفوع ونوعه فله أخذه ولو أراد أن يأخذ قيمته من نوع آخر يأخذ به القيمة الواقعة يوم الخلاف أي يوم
الزراع والخصام وكذا إذا لم يسم نوع المدفوع كتابه كثيراً في زمان ما حيث يدفع أنواعاً ثم يجهل فيضطر إلى
أخذ قيمته والجهة التي لها أخذها القيمة يوم الخصام اهـ والله تعالى أعلم **سئل** في امرأة دفعت لرجل
ملا معلوماً على وجه المضاربة وشرطت عليه أن يعطيه من الربح كل شهر مائة قرش فهل لا تصح هذه
العقدة **فاجبت** بأنها لا تصح للمضارب إذا عمل أجراً مثله قال قاضيان المضاربة بنفسها مثله
(منها) إذا شرط لأحد من الربح ما يقطع الزمعة نحو أن يحصل له دراهم مائة مائة أو أقل أو
أكثر فسدت المضاربة (ومنها) إذا شرط على المضارب ضمان ما هلك في يده (ومنها) إذا شرط في
المضاربة عمل رب المال مع المضارب لأن ذلك يمنع التحلية بين المال والمضارب وكذلك لو كان لرجل لا يدفع
ماله مضاربة فدفعت له كسب وشرطت عمل نفسه مع المضارب وشيئاً معلوماً لنفسه من الربح كان ذلك فاسداً
ولو فعل ذلك الأب أو الجد أو الابن أو وصي الأب وشرط لنفسه شيئاً من الربح والعمل فعمل مع المضارب
حازت المضاربة ولو شرط جميعاً ولو دفع أحد المفاوضين ألف درهم من مال المفاوضة إلى رجل وشرط
عمل نفسه مع المضارب وشرط لنفسه شيئاً من الربح فسدت المضاربة (ومنها) إذا دفع الأب أو الجد
أو وصي الأب مال الصغير إلى رجل مضاربة وشرط عمل النبيه مع المضارب كانت المضاربة فاسدة
والأصل في هذا أن كل من يجوز له أن يأخذ لنفسه مال النبيه مضاربة إذا شرط عمل نفسه مع المضارب
جازب المضاربة وكل من لا يجوز له أن يأخذ لنفسه مال النبيه مضاربة إذا شرط عمل نفسه مع المضارب
وشيئاً لنفسه من الربح لا تجوز المضاربة وإذا عمل المضارب في المضاربة الفاسدة دفعه من الربح كل الربح
رب المال والمضارب أجر المثل تماماً لأن المضاربة إذا فسدت تبقى اجارة وفي الاجارة الفائدة إذا عمل
الاجير كان له أجر مثله تماماً ولو هلك المال في يد المضارب لا يبقعه مضاربة فاسدة ذكر في الأصل أنه
لا ضم إن عليه اهـ وفي الخلاصة والله أعلم أجر مثله عمله من الربح أو لم يربح أطلق أجر المثل في الأصل لكن
هذا قول محمد أنه يجب بالتمانع وعند أبي يوسف لا يجوز المسمى ولو تلف المال في يده له أجر عمله ولا
ضمن عليه وعن محمد أنه يضمن اهـ والله تعالى أعلم **سئل** في دفع لغيره مالاً مضاربة وصار
يأخذ من المضارب الخمسة والعشرون والعشرين والمضارب يعمل بالباقي فهل يفتأ أخذه رب المال من
الربح أو من رأس المال **فاجبت** قال قاضيان إذا أخذ رب المال من المضارب مثلاً العشرين
أو الخمسين والمضارب يعمل ببقية المال إن كان المضارب كل ادفع إلى رب المال شيئاً قال هذا ربح يكون
ذلك ولا يقبل قوله به ذلك في أي ربح وما أخذت من رأس المال ولو لم يقبل عند الدفع هذا ربح
جروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن رب المال يأخذ رأس ماله يوم الحساب ويكون الباقي بينهما
ولا يكون ما أخذ رب المال من المضارب قبل الحساب نقصاً من رأس المال لأن الوجه أنهما من رأس
المال كل استرجعا لبعض رأس المال قبل المضاربة بقدر ذلك وهما لم يقصدا إبطال المضاربة اهـ
والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل سافر بعمل المضاربة وهو ألف قوله خمسة آلاف فكيف تكون
نفقته وسائر مصاريفه **فالجواب** أنها تكون على قدر المالكين الفاسدة من مال المضاربة وخمسة
أسدس من خالص ماله وذلك ما في الخلاصة وهذا نصه ولو خرج المضارب بألف المضاربة وعشرة
آلاف من ماله نفسه فالنفقة في المالكين على أحد عشر جزءاً في المضاربة الفاسدة فالنفقة له اهـ والله
تعالى أعلم **سئل** لو امتنع المضارب من العمل هل يجبر عليه **فاجبت** قال في البرزلية ولا
يجبر المضارب على العمل ولا رب المال على التسليم اهـ والله تعالى أعلم **سئل** في المضاربة
هل تبطل بموت رب المال والمال نقد **فاجبت** قال في البرزلية إن مات رب المال والمال نقد
بطلت المضاربة في حق التصرف وإن عرض في حق المرافعة بطلت في حق التصرف فيهما لا يبيعه بالعرض

مطلب أخذ رب المال الخمسة
والعشرون والعشرين هل
يكون من الربح

مطلب إذا كمل للعامل
مال مع مال المضاربة فالنفقة
حالة السفر على قدر المالكين

مطلب لا يجبر العامل إذا
امتنع
مطلب مات رب المال وهو
نقد بطلت المضاربة الخ

والنقد ولو أتى مصر واشترى شيئا فأتى بالمبلغ فأتى بالمتاع مصر آخر فتفقه المصارب من ذلك نفسه وهو وضاع المال في الطريق فان سلم المتاع جاز بيعه ابقائه في حق البيع وان خرج من ذلك المصارب قبل موت رب المال ثم مات لم يضمن هـ قوله فأتى بالمتاع مصر يعني غير مصر رب المال للمال قبله ولو أخرجه يعني بعد موت رب المال إلى مصر رب المال لا يضمن لان يجب عليه تسليمه فيه اهـ ثم عليه في شرب بلالية والله تعالى أعلم هـ سئلت فيم لو اشترى المضارب على المضاربة سلامة فارا للمالك بيعها والمضارب يقول لا أبيعها حتى أجد رب يحافظها هل يجر المصارب على البيع فالجواب ما في لذر المختار نقلا عن مجمع الفتاوى وهذا نصه لو شري بها لهما متاعا قال أنا ما مسكه حتى أجد ربها كثير أو أراد المالك بيعه دون في المال ربح أجبر على بيعه لعمه باجر كما مر إلا أن يقول للمالك أعطيك رأس المال وحصة من الرب فيجبر المالك على قبول ذلك اهـ والله تعالى أعلم هـ سئلت هل للمضارب الأيداع هـ فاجبت نعم قل في الحانية والمضارب أن يعمل ما هو من عادات التجار وهو الأيداع والأيداع هو استئجار الأجر لحفظ المال واستئجار الدواب للعمل واستئجار المكائيل والسفر وما جاز به أن يعمل بنفسه جاز به أن بكل غيره بذلك وبه أن يرهن مال المضاربة وأن يرهن به وأن يحتل بمال المضاربة وأن كان الثاني أعسر من الأول وله أن يؤجل الثمن بعد العقد عند الكل وليس له أن يستدين على المضاربة بحواش يشترى بأكثر من مال المضاربة كان قال له رب المال اعمل برأيك أو لم يقل إلا أن يأذن به بالاستدانة صا و قد نعه فيها والله تعالى أعلم هـ سئلت في مال المضاربة إذا صار ديناً على الناس وأتم مع المصارب من تحصيله هل يجبر على ذلك فالجواب قل في الحانية ولو تصرف المصارب وصار مال المضاربة ديناً على الناس وأتم مع المصارب من التقاضي فان لم يكن في المال ربح كان له أن يمتنع عن التقاضي ويقال له أحل رب المال على الغرماء أي وكل وإن كان في المال ربح ليس به أن يمتنع عن التقاضي بل يؤمر بالتقاضي ليصير المال ناضوا وأما إذا صار مال المضاربة ديناً على الناس فمها رب المال عن التقاضي وقال أنا بالتقاضي مخافة أن يأكل المصارب قال كان في المال ربح فالتقاضي يكون للمضارب وإن لم يكن فيه ربح فرب للمال أن يمتنع عن التقاضي ويجبر المصارب على أن يعمل رب المال على الغرماء اهـ والله تعالى أعلم هـ سئلت هل للمضارب وهو في مصره نفقة في مال المضاربة فالجواب ليس له ذلك قال في الحانية المضارب ما دام يعمل في مصره كانت نفقته في ماله لا في مال المضاربة وفي سفره مطعومه ومشروبه وركوبه وكسوته تكون في مال المضاربة من غير إسراف والله و آخره الحام ولا احتجام لا تكور في مال المضاربة اهـ والله تعالى أعلم هـ سئلت إذا جرت العادة بين التجار والمضاربين بين المضاربين يأخذون من الناس أموال المضاربة ويخطونها ولا ينهاتهم التجار عن ذلك هل لا يضمنون حينئذ بالخط فالجواب نقل في التكملة عن فتاوى أبي الليث من أنه إذا دفع إلى رجل دراهم مضاربة ولم يقل له اعمل برأيك والحال أن معامل التجار في تلك البلدة أنهم يخطون الأموال وأرباب الأموال لا ينهونهم عن ذلك وقد غلب التعارف في مثل هذه الأرجات أن لا يضمن ويكون الأمر محمولا على مائة رفاً وذكر في المنقطة حسب نقله في التفتيح أنه في هذه الصورة لا يضمن بدون ترجح اهـ والله تعالى أعلم هـ سئلت فيم دفع دراهم لرجل ثم قال الدافع دفعها إليك قرضاً أو قال لدفع الية وهو صا ومضاربة فمن يكون أقول فالجواب يكون أقول لدفع المضاربة لأن الدافع يدعي عليه الصلح بعد ما تقدمت له أخذ المال بآذنه والبيعة قرب المال اهـ من تنقيح الحامدة عن الحامية والله تعالى أعلم هـ سئلت عن أسرة لحاف مال المضاربة هل تكون في مالها فالجواب نعم كما في ذلك في تنقيح الحامدة والله تعالى أعلم هـ سئلت عن المصارب بين مسروحين إلى السودان فيمترى بعض القائل فيعتصرون لأخذ أموالهم فيرضونهم بقبول يعطونه إياهم لحفظ الباقي فهل

مطلب أراد المالك بيع
العروض والعامل بخلافه

مطلب يملك المصارب الأيداع

مطلب صار المال ديناً على
الناس هل يجبر العامل
على تحصيله

مطلب المضارب إذا هل
في مصره نفقته في ماله

مطلب في خلط مال المضاربة
عند جريان العادة به

مطلب قال الدافع دفعها
قرضاً أو قال للدفع اليه قرضاً

مطلب أجرة الحنوت في
مال المضاربة

مطلب لا ضمان على المضارب
فيما أعطى من ماله التخليصها

لا يضمنون **فاجبت** بانهم لا يضمنون قالوا ما يختار جهنم الله تعالى في زماننا لا ضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة الى سلطان طمع في اخذ غصب او كذا الوصى لانهم اقصدوا اصلاح اذعطاء البعض لتخليص الكل جاز وأصله خلع المضارب عليه السلام لوح السفينة مخافة ظالم بأخذ كل سفينة صالحة غصباً فاشبهه ما لو وقع في يده حريق فناول الوديعة الى أجنبي لا يضمن كذا في البرازية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مضارب قال له رب المال اعمل برأيك فهل له أن يعطى من ماله ما اغتره مقدار اعلى وجهه المضاربة فاجواب نعم قال في الثانية ولو قال رب المال اعمل برأيك كان له أن يدفع الى غيره مضاربة ويشركه ويخط ماله بمال المضاربة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مضارب مضاربة مقيدة بكان أو زمان أو نوع من الساعة خالف ما يقيد برب المال هل يضمن حينئذ فاجواب ما في شرح اللاتقي وهو هذا لان المضارب ان خالف فغاصب لوجود التعدي منه على مال غيره فصار غاصباً فيضمن اه نقله في المراجعة والله تعالى أعلم **سئلت** عن المضارب هل يملك الشركة مع غيره بمال المضاربة بدون إذن له من رب المال فاجواب انه لا يملكها الا باذن أو اعمل برأيك ففي الدر المختار ما نصه لا يملك المضاربة والشركة والخطا بماله نفسه الا باذن أو اعمل برأيك اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مضارب طلب منه رب المال المحاسبة تفصيلاً هل يجبر على ذلك فاجواب ان قارئ الهداية سئل عن شريك طلب من شريكه أو من العامل في المضاربة حساب ما باعه أو ما صرفه فقال لا أعلم حساباً وانما ثبت وصرفت وبقي هذا القدر هل يلزم به محاسبته اجاب القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع غيره ولا يلزمه أن يذكر الامر مفصلاً والقول قوله في الضياع والرد الى الشريك والله تعالى أعلم

كتاب الوديعة

سئلت عن شخص ادعى على ورثة انه أودع مورثهم مودعة فانكر الورثة ولم توجد الوديعة في مخزنه فاقام المدعى بينة على ذلك فكيف الحكم **فاجبت** بان هذه المسألة رفع مثله الى قارئ الهداية فاجاب عنه بقوله اذا أقام المدعى بينة على الادعاء وقد مات المودع مجهولاً للوديعة فليذكرها في وصيته ولا ذكرها للورثة فضعفان في تركه فان أقام بينة على قيمتها أخذت من تركته وان لم يكن له بينة على قيمتها فالقول فيها قول الورثة مع عيّنهم ولا يقبل قول الورثة ان مورثهم ردها اليه لانهم لم يضمنوها فلا يبرون بمجرده قولهم من غير بينة شرعية على ان مورثهم ردها اليه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع خرج من داره التي بها الوديعة وترك الباب مفتوحاً فسرقت الوديعة هل يضمن فاجواب نعم يضمن وقد أتى بذلك في نتيجة الفتاوى ونقل عن جامع الفصولين ما نصه خرج المودع وترك الباب مفتوحاً ضمن لو لم يكن في الدار أحد ولم يكن المودع في مكان يسمع من الداخل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وضع عند آخره باباً وقال هذا وديعة عندك وذهب ثم ذهب الثاني وتركه ففزع هل يضمن فاجواب نعم يضمن قال في الدرر الوديعة هي أمانة تركت للحفظ وكها الايجاب من المودع كأودعتك أو ما ينوب مذابه قولاً أو فعلاً فان من وضع ثوبه بين يدي رجل سواء قال هذا وديعة عندك أو سكنت وذهب صاحب الثوب ثم غاب الآخر وترك الثوب في وضاعة صار ضامناً لان هذا الادعاء منه عرفاً اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أودع شيئاً عند آخره وقال له لا تدفعه الى عيالك فدفعه اليهم هل يضمن فاجواب قال في اللاتقي وان شئ من دفعه الى عياله فدفعه الى من له بد منه ضمن وان الى من لا بد منه كدفع الدابة الى عبده وشئ يحفظه النساء الى زوجته لا يضمن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المودع اذا أتى بالوديعة وقال اني وضعتها في مكان لا أدري أي

مطلب قال له اعمل برأيك
كان له أن يدفع الى غيره
مضاربة

مطلب المضارب ان خالف
كان غاصباً

مطلب لا يملك المضارب
الشركة مع غيره الا باذن

مطلب هل يجبر المضارب
على اعطاء الحساب مفصلاً

مطلب أقام المدعى بينة
على الادعاء وقد مات المودع
مجهولاً تؤخذ من الشركة

مطلب خرج المودع من
الدار والباب مفتوح فسرقت
يضمن

مطلب تركه عند زيد وقال
هذا وديعة عندك فقام زيد
فضاع يضمن

مطلب أودعه وقال له لا
تدفعه الى عيالك الخ

مطلب قال المودع وضعتها في
مكان لا أدري أي مكان هو

مكان هل يضمن **فاجبت** بانه يضمن كافي قاضخان وعبارته ولو قال لا أدري وضعته في داري أو في موضع آخر كان ضامنا اه **وقد أفتى** بذلك في النتيجة والله تعالى أعلم **سئلت** عن المودع إذا قال وضعته عند أجنبي ثم ردها إلى قهلكت عندي هل يكون ضامنا فالجواب ان صدقه المالك في العود اليه لا يضمن وان كذبه ضمن الا اذا برهن على العود قال في جامع الفصولين لو قال أودعها عند أجنبي ثم ردها إلى قهلكت عندي وكذبه المودع ضمن الا ان يبرهن اذا قرى حوب الصمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا بيته وفيه أيضا المودع لو خالف ثم عاد إلى الوفاق غير أن لوصدقه المالك في العود لا لو كذبه الا ان يبرهن على العود اه **والله تعالى أعلم** **سئلت** فيمن أودعه رجلان شيئا ثم جاء أحدهما بطلبه هل يجوز له دفعه اليه وحده فالجواب لا يجوز له ذلك قال في المحطة أودعه رجلان مكيلا أو موزنا أو دابة أو عبدا ثم غاب فجاء أحدهما بطلبه لم يدفع اليه شيئا حتى يحضر الآخر عند أبي حنيفة وعند ما يدفع اليه نصيبه وتعامه فيه من الوديعة **والله تعالى أعلم** **سئلت** عن المودع إذا قل له رب الوديعة أجل أني الوديعة اليوم فلم يحملها اليه حتى مضى ذلك اليوم وهلكت عنده هل يضمنها **فاجبت** بانه لا يضمن لان الواجب عليه التخليص وأما الذهاب بها إلى المالك فلا اه من الكفوى نقله عن العمادية **سئلت** عن المودع إذا مات والوديعة معروفة بعينها هل تكون أمانة في يد الوارث حتى يردها فالجواب نعم تكون في يد الوارث أو الوصي أمانة إلى ان ترد اه من الكفوى والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجب في دعوى الوديعة بيان مكان الايداع فالجواب نعم يجب بيانه قال في التكملة والحاصل انه يجب بيان مكان الايداع مطلقا لان الرد غير واجب على المودع وليس مؤنة الرد عليه بل على المالك والواجب عليه تسليمها له بمعنى عدم المنع فلو لم يبين المكان ربح الحق للمودع ضرر وهو مدفوع اه وقوله مطلقا أي سواء كان له جمل أم لا والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوديعة إذا طلبها صاحبها فلم يسلمها وهو يقدر على تسليمها ثم ضاعت هل يضمنها فالجواب نعم يضمنها حينئذ نقل الكفوى عن الهداية مانعه فان طلبها صاحبها فاحسها عنه وهو يقدر على تسليمها ضمنها لانه متعذر تلافيع وهذا لانه ما طلبه لم يكن راضيا بما سلك به عنه فيضمنه بحسبه عنه اه **والله تعالى أعلم** **سئلت** في رديعة وضعتها اثنان عند رجل ثم أتاه أحدهما فطلبها فلم يسلمها اليه هل يكون ضامنا فالجواب لا يكون بذلك ضامنا قال في البرازية ولو وضعتها اثنان فذمه من أحدهما لا يضمن اه **والله تعالى أعلم** **سئلت** عن رجل أودع عنده آخر رديعة وقال له إذا مات فادفعها إلى ابني فأتاه إلى ابنه وله وارث آخر هل يضمن له نصيبه فالجواب نعم يضمن له نصيبه كما نقله الكفوى عن الوجيز اه **والله تعالى أعلم** **سئلت** عن مودع قضى بالوديعة التي عنده دين صاحبها هل يضمن فالجواب انه يضمن في الصحيح كافي جامع الفصولين اه **والله تعالى أعلم** **سئلت** عما إذا أكره المودع بضو القتل على دفع الوديعة إلى غير مالكها فادفعها مكرها هل لا يضمن فالجواب انه لا يضمن حيث علم بدلالة الحال انه لو لم يعتدل أمره بقتله أو بقطع عضو أمته أو بضربه ضررًا يخاف منه على نفسه أو عضوه أو ينف جميع ماله ولا يترك له قدر كفايته كاعلم من كلام العلماء أقاده الخير الرمي في فتاويه الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن الاب إذا كان يده أمانة لولده انتقلت له من أمته أرثا فأتاه بروض بها ولم توجد في تركته هل تصير دينًا في التركة **فاجبت** بانه لا تصير دينًا في تركته كافي الاشباه فانه ذكر ان الامانات تنقلب معصومة بالموت عن تجهيل إلى مسائل منها الاب إذا مات مجهول مال ابنه قال في الخيرية وذكرها الثمراني ناقلًا عن الفصول العمادية وانه ذكر فيها قولين فترقب بينهما وبين الوصي فقال وفي الفصول العمادية والوصي ذمامات مجهولة لا يضمن وإذا دخله مال يضمن والاب إذا مات مجهول لا يضمن وقبل لا يضمن اه قال فقرر ان في المسألة

مطلب قال وضعته عند أجنبي وردها فضاقت الخ

مطلب أودعه اثنان ثم جاءه أحدهما لا يجوز له الدفع اليه

مطلب قال المودع المودع أجل إلى الوديعة اليوم فلم يفعل الخ

مطلب مات المودع والوديعة موجودة بعينها تكون أمانة في يد الوارث أو الوصي
مطلب يجب بيان مكان الايداع في دعوى الوديعة

مطلب طلب الوديعة فلم يسلمها له حتى ضاعت يضمنها

مطلب وضعها اثنان فطلبها أحدهما فلم يسلمها فضاقت لا يضمن

مطلب قال إذا مات فادفع الوصية إلى ابني فذمه اليه بعد موته وله وارث آخر يضمن له نصيبه

مطلب قضى المودع بالوديعة دين صاحبها ضمنها

مطلب أكره المودع بضو القتل على دفع الوديعة إلى أجنبي فعلى لا يضمن

مطلب تنقلب الامانة بالموت عن تجهيل معصونة إلى مسائل

فوايدى يظهر أرحمة عدم الضمان لأن الأب أقوى مرتبة من الوصى فإذا لم يضمن الوصى فإن لا
 يضمن الأب أولى وقد تنقل في الوصى أيضا قول بالضمان واقتصر على عدم الضمان في الأب كغير من
 العلماء اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن مودع قال رددت الوديعة عليك هل يصدق فالجواب
 نعم يصدق عليه قال في المحيط لو قال المودع رددت الوديعة إليك وضاعت عندي وأنكر المودع وقال
 لا بل أنفقها فالقول للمودع مع يمينه لأنه منكر وجوب الضمان معنى لأن صاحب المال يدعى الضمان
 معنى لأنه يقول الوديعة عندي بخلافه حينئذ يثبت الرد وأنفقها فصرحت ضامنا والمودع ينكر ذلك
 فكان مدعى بصورة منكر راعى معنى العبارة المعنى فإن أقاما البينة فالبينة بشبهة المودع لأن بينة المالك
 قامت على نفي الرد اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن مودع أقر بالوديعة ثم ادعى أنها ضاعت
 قبل الإقرار هل يضمن والحالة هذه فالجواب نعم قال في التقيج وفي العيون إذا طلب المالك الوديعة
 فقال أطلبها عند الجاه صاحبها في الغد فقال المودع ضاعت يسأل المودع متى ضاعت قبل إقرارك أو بعده
 فإن قال قبل إقرارى يلزمه الضمان للتناقض لأن قوله أطلبها عند الإقرار منه أنها ما ضاعت فإذا غاب
 ضاعت كان تناقضا وإن قال ضاعت بعد الإقرار لا يضمن لأنه لا تناقض خلاصة اه والله تعالى أعلم
 ❦ سئلت عن مودع أمره المالك بحفظ الوديعة في الدار الغلانية فخالف وجعلها في دار أخرى
 فضاقت هل يضمن فالجواب نعم قال في الملتقى وإن أمر بحفظها في دار فحفظ في غيرها ضمن اه
 وفي شرح المجموع المالكى أمره بالحفظ في بيت من داره فحفظ في بيت آخر منها ما سأل لم يضمن بخلاف
 المخافة في الدار لأنهم لا يخافون في الحرز غالب فيفيد التقيد اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت
 عن مودع في سفينته انخرقت السفينة فصار الزكاب يرمون بأنفسهم في القوارب فرمى هو بنفسه في
 قارب وضاعت أمواله مع الوديعة من غير تعذر ولا تقصير حيث لم يسعه إلا الفرار بنفسه ولم يمكنه
 تخلصها فهل لا ضمان عليه والحالة هذه فالجواب أن مثل هذا السؤال في التقيج وحاصل جوابه
 فيه أنه لا ضمان عليه بخلاف ما إذا تمكن من الحفظ بنقلها فتركها فانه يصير ضامنا اه ثم ذكر ما نصه
 نكت بشره من الباقورة وترك الراعى اتباعها وهو في سعة من ذلك لا ضمان عليه فيما نكت بالاجماع
 أن كان الراعى خاصا وإن كان مشتركا فكذلك عند أبي حنيفة وعندنا يضمن وإنما لا يضمن عنده
 وإن ترك الحفظ فيما نكت لأن الامين إنما يضمن بترك الحفظ إذا ترك بغير عذر أما إذا ترك بعذر فانه لا
 يضمن كالودع الوديعة إلى أجنبي حالة الحرب فانه لا يضمن وإن ترك الحفظ لأنه ترك بعذر وكذا هب
 وإنما ترك الحفظ بعذر كما لا يصح الباقى وعندنا يضمن لأنه ترك بعذر يمكن الاحتراز عنه قال صاحب
 الذخيرة ورأيت في بعض النسخ لا ضمان عليه فيما نكت إذا لم يجد من يبعثه ليردها أو يبعثه ليخبر
 صاحب بذلك وكذلك لو تعزفت فرقا ولم يقدر على اتباع الكل فاتباع البعض وترك البعض لا يضمن
 لأنه ترك حفظ البعض بعذر وعندنا يضمن لأنه يمكن الاحتراز عنه اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت
 عن من دخل حارسا فوضع له الحارس الفوطه ليضع ثيابه عليها ففزع ثيابه ووضعها على الفوطه ودخل
 وغتسل وخرج فلم يجد بعض أوليائه هل يضمن الحارس فالجواب ما في التكملة عن ابن نجيم أنه
 يضمنه لأنه استخف وطرد قصر في الحفظ اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن مودع قال ضاعت الوديعة
 من منزلي ولم يضع معها شيء من مالي هل يصدق بيمينه فالجواب نعم قال في التكملة عن مؤيد
 زاده عن الواقعات ما نصه إذا قل ذهبت الوديعة من منزلي ولم يذهب من منزلي شيء يقبل قوله مع
 يمينه اه وقد نظم ذلك في الوهبانية حيث قال

وإن قال قد ضاعت من البيت وحدها ❦ يصح ويستخلف فقد تصور

قال شارحها سيدي حسن الشرنبلالي قبل قوله بيمينه لأن وقوع ذلك ممكن بأن يجهل السارق أو تكون

مطلب يصدق المودع في
 دعوى الرد بيمينه

مطلب أقر بالوديعة ثم قال
 ضاعت قبل إقرارى يضمن

مطلب قبل ضعه في المحل
 الغلاني فوضعه في غيره
 يضمن

مطلب مودع في سفينته
 انخرقت فرمى بنفسه وضاعت
 أمواله كالوديعة لا يضمن

مطلب نكت بقسرة من
 الباقورة فلم يبقها الراعى
 لا ضمان عليه

مطلب دخل الحارس فوضع
 له الحارس فوطه فوضع
 ثيابه عليها فاضاع منها البعض
 يضمن الحارس

مطلب قال ضاعت من منزلي
 وحدها يصدق بيمينه

مطالب دفع له عشرة دراهم
وقال خمسة هبة وخسة ودية
فاستهلك القابض خمسة وهلك
الباقى ضمن سبعة ونصف

هي المقصودة وهو أمين فيصدق خلافاً للمالك اه والله تعالى أعلم **في فائدة** في الخاتمة رجل دفع
لغيره عشرة دراهم وذل خمسة منها هبة لك وخسة ودية عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهلك
الخسة الباقية ضمن سبعة ونصف لان الخمسة الموهوبة مضمونة على القابض لانها هبة مشاع
يحمل القسمة وهي قاسدة والخسة التي استهلكها نصفها من الهبة ونصفها من الامانة فيضمن
هذه الخمسة وفيضمن نصف الخمسة التي ضاعت فصار المضمون سبعة ونصف وقد نظمه ابن وهبان
في قوله

وأودعه عشر اعلى ان خمسة * له هبة فاستهلك الخمس ينشر

له سبعة قالوا ونصف اذا توت * له الخمسة الاخرى وفي الشرع ينشر

قال شارحها سيدي حسن الشرنبلالي رحمه الله تعالى فأت وهما على غير الصحيح لان الهبة الفاسدة
تلك القبض وقد سلطه المالك فلا ضمان فيها وكذلك لا ضمان في الوديعة كما في البرازية دفع اليه ألفاً
نصفها هبة ونصفها مضاربة فهل يكسب ضمن حصة الهبة اه أي فلا يضمن حصة المضاربة لانها امانة
وقوله يضمن حصة الهبة انما هو على رواية عدم الملك وهو خلاف المفتي به فلا ضمان مطلقاً لافي الوديعة
ولا في الهبة الفاسدة على المفتي به اه **في قول** في ان في قوله وهو خلاف المفتي به نظراً فان عدم افادته

مطلب الهبة الفاسدة
لانفيد الملك في ظاهر الرواية

الملك هو ظاهر الرواية قال في الخيرية ولا تنفذ الملك في ظاهر الرواية قال الزيلعي ولو سلمه شاعراً لم يملكه
حتى لا ينقذ نصرفه فيه فيكون مضموناً عليه وبغضفه نصرف الوهاب ذكره الطحاوي وقاضيان
وروى عن ابن رستم مثله وذكر عصام انها تنفذ الملك وبأن أخذ المشايخ اه كلام الزيلعي قال الخبير

الرملي ومع افادته الملك عنده هذا البعض أجمع الكل على أن لو اهب استرداهما من الموهوب له ولو كان
ذارحم محرم من الوهاب قال في جامع الفصولين راض الفتاوى الفضلي ثم اذا هلكك أفتيت بالرجوع
للوهاب هبة فاسدة لذى ربح محرم منه اذ الفاسدة مضمونة فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك
كانت مستحقة الرد قبل الهلاك اه وكما يكون للوهاب الرجوع فيها يكون لو ارثه بعد موتته لم يكونها

مستحقة الرد ضمن بعد الهلاك كالبيع افساد امانات أحد المتبايعين فلورثته نقضه لانه مستحق الرد
ومضمون بالهلاك اه قال في رد المحتار بعد نقله كلام الخيرية وأفتي به في الحامدية أيضاً والتاجية
وبجزم في الجوهرية والجعر ونقل عن المتبني بالغين الجملة أنه لو باع الموهوب له لا يصح وفي نور العيون

عن الوجيز الهبة الفاسدة مضمونة بالقبض ولا يثبت الملك فيها الا اعتماداً العوض نص عليه محمد في
البسوط وهو قول أبي يوسف اذا الهبة تنقلب عقده ما وضة اه وذكر قبله هبة المشاع فيما يقسم لانفيد
الملك عند أبي حنيفة وفي القهستاني لانفيد الملك وهو المختار كما في المصنوعات وهذا مروى عن أبي حنيفة

وهو الصحيح اه فثبت علمت نه ظاهر الرواية وانه نص عليه محمد وروى عنه عن أبي حنيفة ظهراً الذي عليه
العمل وان صرح بأن المفتي به خلافه ولا سيما انه يكون ما كان حينما كان باقياً ويكون مضموناً كما علمت
في محمد نعم الموهوب له فاعتمه وانما أكثر النقل في مثل هذه أكثر وقوعه او عدم تنبه أكثر الناس

للزوم الضمان على قول المخالف ورجاء لدعوة نافسة في القيب ثم بعد هذا نقل عبارة البرازية وهي
هذه وهل يثبت الملك بالقبض قال الناطقي عند الامام لا ينفذ الملك وفي بعض الفتاوى يثبت فيها
فاسد لو به فتى ونص في الاصل انه لو وهب نصف داره من آخر وسلمها اليه فباعها الموهوب له لم يجز دل
نه لا يملك حيث أبطل البيع بعد القبض ونص في الفتاوى انه المختار قال ورايت بخط بعض الافاضل

على هامش المخ بعد نقله ذلك وأنت تراه عزار رواية افادة الملك بالقبض والاقناع بها الي بعض الفتاوى
فلا تعارض رواية الاصل ولذا اختارها قاضيان قل وقوله أي العلاء لفظ الفتوى أكد من لفظ
الصحيح قد يقال يمنع عمومه لاسيما من هذه الصيغة في مثل سياق البرازي فاذا تأملته نقضى برحمان

مطلب مودع وضع ثوبه
مع ثياب الوديعه ودفعها
لربها فضاع ثوبه كان مودع

مطلب تعرضه للصوم
فرض الوديعه وتخلص
بالجل لا يضمن

مطلب اذا كانت الوديعه
يتخاف عليها افساد وصاحب
غائب يرفع الامر الى القاضي

مطلب ليس للمودع الاداع
ولا الاعارة

مطلب غاب وله وديعه
عنده ايده مثلا الخ

مطلب استهلك حنطة
وديعه عنده يلزمه منها

مطلب لاضمان على الادل
اذا ضاع منه المتاع بدون
تفريط

مطلب اودع الغاصب
المغصوب عنده رجل ثم
رده اليه يبرأ بالرد

مطلب وضع ثوبين يدي
رجل فقال لا آقبه

ما دل عليه الاصل اه فليحفظ فانه مهم **سئل** عن مودع بفتح الدال وضع ثوبه مع ثياب الوديعه ثم دفعها الى ربها ونسي ثوبه فضاع عند المودع بكسر الدال فهل يضمن فالحواب ما في قضبان وهذا نصه مودع جعل في ثياب الوديعه ثوبه بنفسه فدفعها الى ربها ونسي ثوبه فيها فضاع عنده ضمن لانه حينئذ اخذ ثوب الغير بلا اذنه والجعل فيه لا يكون عذرا اه قل في نور العين ينبغي ان تقيده المسألة بما لو كان غير عالم ثم علم بذلك وضاع عنده ولا فلا سبب للضمن أصلا فالظاهر ان قوله والجعل فيه لا يكون عذرا ليس على إطلاقه اه أي بل هو مقيد بما اذا لم يكن أخذه بتسلط وبه فان كان كاهنا فان رب الثوب سلم ثوبه مع جلة الثياب وهذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم **سئل** عن ذي رجل حل على جملته شدة ثياب لموصها الى البلد الفلاني بأجرة فلما كان في الصحراء تعرضه للصوم فطرح الشدة وهرب بجملته فضاعت الشدة فهل يضمنها فالحواب من التكملة عن فتاوى أبي الليث انه ان كان لا يمكنه التخلص مهم بالجل وما عليه وكان يعلم انه لو حله أخذ للصوم منه الجل وما عليه فلا ضمان عليه لانه لم يترك الحفظ مع القدرة عليه اه بالمعنى والله تعالى أعلم **سئل** فيما اذا كانت الوديعه مما يخاف عليه وكان صاحبها غائبا فما يصنع المودع حينئذ فالحواب انه يرفع الامر الى القاضي حتى يبيعه فان لم يرفع حتى فسدت فلا ضمان عليه قال في المرة مو في فتاوى أبي الليث اذا كانت الوديعه شيئا يخاف عليه الفساد وصاحب الوديعه غائب فان رفع الامر الى القاضي حتى يبيعه اجاز وهو الاول وان لم يرفع حتى فسدت لا ضمان عليه لانه يحفظ الوديعه على ما أمر به كذا في المحيط وان لم يكن في البلد فاضباعها وحفظ ثوب صاحبها كذا في السراج الوهاج هندية وفي فتاوى أبي الليث استودع رجل ألف درهم ثم غاب رب الوديعه ولا يدري أحى هو أم ميت فبأنه أن يسكه حتى يعلم موته ولا يتصدق به بخلاف اللقطة اه والله تعالى أعلم **سئل** هل للمودع لاداع والاعارة فالحواب ليس له ذلك فان فعل ضمن قال في البرازية والوديعه لا تودع ولا تعار ولا توجر ولا ترهن فان فعل شيئا منها ضمن اه والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل غاب وله وديعه عنده أياه مشاعرات امرأه الغائب الى المودع وطلبت منه أن يدفع اليها الوديعه انفقها على نفسه فهل تجاب الى ذلك فاجبت **سئل** قال في الخاتمة رجل غاب فجاءت امرأته الى القاضي وأحضرت والزوجها وأدعت أن للغائب وديعه في يده وطلبت النفقة من ذلك المال قل محمد بن الفضل ان كان في يد والد الزوج دراهم أو ما يصلح لنفقة الزوجات من الطعام والكسوة والاب مقتربان ذلك في يده كان للمرأة أن تطالبه وللقاضي أن يأمره بدفع ذلك اليها وليس للاب أن يدفع ذلك بغير أمر القاضي فان دفع بغير أمر القاضي كان ضامنا وان أنكر الال كونه ذلك المال في يده كان القول قوله ولا عين عليه وان لم تكن الوديعه مما يصلح لنفقة الزوجات فلا خصومة بينهما اه والله تعالى أعلم **سئل** عن مودع استهلك حنطة مودعة عنده يوم الغلاء فطالبه ربها بقيمتها يوم الاستهلاك هل يلزمه قيمتها يومه أو يلزمه المثل فالحواب كما في الخيرية انما يلزمه منها الا بقيمتها يوم الاستهلاك اه والله تعالى أعلم **سئل** عن دلال ضاع منه المتاع بدون تفريط منه هل لاضمان عليه فالحواب نعم لاضمان عليه والحالة هذه لانه أمين لا يضمن الضياع والقول قوله بيمينه فيه كما في الخيرية **سئل** عن غاصب أودع المغصوب في يد رجل ثم رده المودع الى الغاصب هل يبرأ من الضمان فالحواب نعم يبرأ كما يبرأ غاصب الغاصب اه من الخيرية وفيها أيضا أنفق المودع بعض الوديعه على نفسه وهلك الباقي بلا تفريط يضمن ما أنفق فقط والقول قوله بيمينه فيه اه والله تعالى أعلم **سئل** عن وضع يدي رجل ثوبه مثلا وقال احفظه لي فقال لا آقبه فوضعه وذهب فضاع الثوب فهل يضمنه الجالس أم لا فالحواب قال قضبان ولوقول الجالس لا آقبه الوديعه فوضع يديه وذهب فضاع الثوب لا يضمن لانه صرح بالرد فلا يصير مودعا بدون القبول اه والله تعالى أعلم **سئل**

مطالب وضع دابة عنده
صاحب الختان فصاعت
وقد صاحب الختان أخذها
روية يضمن

مطالب دكان فيه ودائع قام
صاحبه للصلاة فصاعت
لا يضمن
مطالب في شرط الضمان
على المودع

مطالب ادعى المالك الغصب
والاستحقاق الوديعة

مطالب قال ارسل لي
الوديعة مع من شئت
فأرسلها مع من يشق به
فصاعت لا يضمن

مطالب اذا أودعها المودع
فصاعت من يضمنها

مطلب قل أمرتني بانفاقها
على عيالك ففصاعت وقال
المالك لم أمرك الخ
مطالب في بخار وضع ففته
عند آخر الخ

عن رجل له دابة فأتى بها صاحب الختان وقد له أسر بطنها فقال له اربطها هنا فربطها وذهب ثم
جاء فلم يجد دابة فقال صاحب الختان فقال جاء رفيقك وأخذها والحال انه لم يكن له رفيق فهل يكون
صاحب الختان ضامنا حينئذ فالجواب انه يكون ضامنا كافي فتاوى قاضيها قل لان قول صاحب
الدابة أسر بطن الدابة استبداع غر فلو كان صاحب الختان هناك قبول للوديعة اه وفيها أيضا ما نصه
وكذلك رجل دخل الحمام وقد لص صاحب الحمام أين أضع الثياب فقال صاحب الحمام في ذلك الموضع
فهو والاول سواء وان كان صاحب الحمام جالس الا لاجل العلة فوضع صاحب الثوب ثوبه بمراى العين منه
ولم يقل باللسان شيئا ودخل الحمام فلم يكن للعمامة ثيابي يضمن صاحب الحمام لان وضع الثياب بمراى
العين منه استحفاظ وان كان للعمامة ثيابي قال كان الثيابي حاضر الا يضمن صاحب الحمام شيئا لان هذا
استحفاظ من الثيابي اذ لم يقل لصاحب الحمام أين أضع الثياب وان كان ثيابي عاتبا فوضع الثياب
بمراى العين من صاحب الحمام كان استحفاظا من صاحب الحمام فحينئذ يضمن صاحب الحمام بالتضييع
وتعامه فيها والله تعالى أعلم **سئلت** عن صاحب دكان فيه ودائع قام من الدكان للصلاة
فصاعت الودائع هل يضمنها فالجواب نه لا يضمنها كافي الحاشية قال لانه حافظ بحجرانه فلم يكن مضيعا
ولا يكون هذامنه ايدا للوديعة بل هو حافظ بنفسه في حوائجه وحوائجه محرز اه والله تعالى أعلم
سئلت عن المودع الذي شرط عليه الضمان اذا ضاعت الوديعة ورضي بذلك ثم ضاعت بلا تقصير منه
في الحفظ هل يكون ضامنا فالجواب انه لا يكون ضامنا وان شرط عليه ذلك كما أفتى بذلك شيخ
الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى واستدل له المكفوف في قوله بما نصه اشترط الضمان على الامين
باطل وعلى هذا الوشرط على الحامي الضمان لو ضاعت ثيابه كان باطلا ولا ضمان عليه وهو اختيار
الفتية أبي الليث قال في خلاصة قوله يفتي اه معزيا للبحر والله تعالى أعلم **سئلت** فحين قل
أودعني جمل لا فصاع وقد مالكة غصته متى فن يكون القول قوله فالجواب ان القول قول المودع
بخلاف ما لو قل أخذتم اوديعة وقال المالك غصبا فانه يضمن لانه أقر بأخذ مال الغير وهو موجب للضمان
ثم ادعى ما يبرئ وهو الاذن ولا يقبل لا بحجة أفاده في المحيط والله تعالى أعلم **سئلت** عن المودع اذا
قبل له ابعت الوديعة مع من شئت فأرسلها مع من يشق به فصاعت هل لا يضمن فالجواب لا يضمن
كما أفتى به على أفندي واستدل له لكفوى بما في الصرفة وضع أمانة وقال ابعت أمانتي مع من شئت
فبعث على يد أمين فهل كنت في يده لا يضمن اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيما اذا أودع المودع الوديعة
عنده اجنبي فهل كنت هل يضمن الاول والثاني فالجواب قال في المتن ولو أودع المودع فهل كنت
ضمن الاول وعندهما ضمن أي شاء اه وأفتى شيخ الاسلام على أفندي بعدم ضمان الثاني اه والله تعالى أعلم
سئلت عن رجل أودع وديعة عند آخر وغاب فلما جرع وطلم قال له اني أنفقته على عيالك بأمرك
فقال رب المال ما أمرتك بذلك فهل يكون القول لرب الوديعة أو للمالك فالجواب ان القول لربها في
عدم الامر والمودع ضامن لانه أقر بسبب ضمان واتى ما يبرأ به فلا يصدق الا بحجة كافي المحيط والله
تعالى أعلم **سئلت** عن تجار وضع ففته عندهم آخر وفيها آلات التجار بر ثم ادعى انه كان من جملة
ما فيها قدوم وطلم به من المودع قل المودع لا أدري ما كان فيها هل يضمنه والحاشية هذ **سئلت** فحين
بما في الحاشية وهذا نصه قال الفتية أبو جعفر رحمه الله تعالى لا ضمان عليه ولا يضمن حتى يدعى عليه
ان عرفه أو ضيعه فحينئذ يهدف فان حلف برئ وان نكل ضمن اه وفيها أيضا ما نصه رجل أودع كيسا
بمعه دراهم عند رجل ولم يبرن عليه ثم ادعى صاحب الوديعة الزيادة فلو لا الضمان عليه ولا يضمن حتى يدعى
عليه بالتضييع أو الخيانة أو نحو ذلك وعن نصير رحمه الله تعالى انه كتب الى ابن تيمية رحمه الله تعالى
في مودع يقول دفعت الوديعة ونسيت موضعها فجاب وقال دفعت في داره لم يضمن وان دفعت في

مطلب فمن أنكر الوديعة
ثم قال هل كنت

مطلب يجب رد الوديعة
عند طلبها الا في مسألتين

مطلب صاحب حانوت
وضع الامانة بجنبه في حانوته
ونام

مطلب قال وضعت هاتين
يدي وقت ونسيت فصاحت
بهم

مطلب أعطى مفتاح داره
لاجنبى فصاحت الوديعة
هل يضمن

مطلب قال ادفعها الى زيد
فقال دفعتها

مطلب قال انى وكيل قبض
الوديعة الخ

مطلب أخذ مال غيره ورده
الى وراثته بعد موته يبرأ
مطلب وضع الوديعة في
جيبه وسكر فصاحت هل
يضمن

مطلب اذا كانت الوديعة
صوفا فاكله السوس
لا يضمن

غيرها ضمن قيل فان دفعها في كرمه فسرقت قال ان كان له باب فانس بتضييع والا فهو تضييع وان سرقت
منه أو عرجا منه أو صابته من غيره لا يضمن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع طاب منه رب الوديعة
وديعة له فقال لم تودع شيئا ثم قل بل أودعتهى وانكناها سكت ذكرى الكتاب انه يكون ضامنا وان قال
المودع أو لا قد أعطيتكها ثم قل بعد أيام لم أعطيكها وانكناها صاحت لا يقبل قوله ويكون ضامنا وقال
عيسى بن ابيان رحمه الله تعالى لا يضمن والصحيح مذكرى الكتاب اه من قضى حانوت والله تعالى أعلم
سئلت هل يجب رد الوديعة الى مالكها عند طلبه فاجواب نعم الا في مسألتين احدهما
اذا كانت مسيئة فارد صاحبها أن يأخذها ليضرب به رجلا ظلم الثانية أودعت كتابا فيه اقرار بآل
للزوج أو قبض منه وللمودع أن لا يدفع الكتاب اليها فيه من ذهاب الحق وما في الأولى من الاعانة
على الظلم والمسألتان في الخاتمة اه من الفوائد الربية والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع وضع
الوديعة بجنبه في حانوته ونام مصطعبا فسرقت منه الوديعة هل يضمنها فاجواب نعم كما أتى بذلك في
مسألة الفتوى واستدل بذلك بما في جامع الفصولين وهذا نصه وفي فوائد المرتضى رحمه الله تعالى
وضعها تحت رأسه أو جنبه ونام فسرقت لم يضمن وكذا لو وضعها بين يديه ونام وهو الصحيح واليه مال
البرخى رحمه الله تعالى في شرح كتاب السرقة قال انما يبرأ في الفصل الثاني لو نام قاعا ما في
الاضطجاع فيضمن الا في السفر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المودع اذا قال وضعت بين يدي وقت
ونسيت فصاحت هل يضمن فاجواب نعم كما في جامع الفصولين في الفصل الثالث والثلاثين
والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع غاب عن داره فأتاه أجنبي وقال له انى حاجة في دارك وأخذ
منه المفتاح فلما رجع المودع لم يجد الوديعة هل يضمن باعطائه المفتاح لذلك الاجنبى **فاجبت**
لا يضمن كما في جامع الفصولين قل قيل لمجدد الفضل يدفع المفتاح الى الاجنبى يصير جاعلا البيت بمافيه
في يده فقال لا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رب الوديعة اذا قال للمودع ادفعها الى فلان فقال
دفعها اليه وأنكر فلان الدفع اليه أو قال ربه لم تدفعها اليه فهل يصدق المودع في الدفع اليه **فاجبت**
بانه يصدق بجميعه في حق براءة نفسه لا في حق ايجاب الضمان على المدفوع اليه كما في جامع الفصولين من
الفصل الثالث والثلاثين والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل قل لى وكيل من فلان قبض الوديعة
فصدقه المودع فهل يؤمر بالاسام اليه **فاجبت** بانه لا يؤمر بالتسليم اليه كما في مختصر القنورى قال في
لغاية وذلك لان اقراره وقع في مال الغير وهو لا يملكه اه من البهجة والله تعالى أعلم **سئلت** عن
مودع أتى هلاك الوديعة فصالحه ربه على مبلغ دفعه له فهل يصح هذا الصلح فاجواب انه لا يصح
الصلح المذكور قل في الاشياء فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اه فان طهرت الوديعة عند آخر
رد الدبل ويكون الصلح باطلا ويكون للدافع حق الاسترداد اه من التنقيح قبيل المضاربة والله تعالى أعلم
سئلت عن أخذ مال غيره ظلما ثم مات المأخوذ منه فرد المال الى وراثته هل يبرأ الى الورثة
فاجواب قل في الخاتمة يبرأ الظالم من الدين ويبقى حق الميت في ممتلكته اياه ولا يرجع له لخروج
عنه الا بالتوبة والاستغفار لا بد والدعاء له اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مودع وضع الوديعة في
جيبه وذهب الى مجلس فسق فسكر فصاحت منه الوديعة بسرقة أو سقوط أو غير ذلك هل يضمن والحالة
هذه **فاجبت** قال في الخاتمة قل بعضهم لا يضمن لانه حط الوديعة في موضع يحط به مال نفسه وهو
جيبه وقال بعضهم هذا الميزل عذر اما اذا زال عقله بحيث لا يمكنه حفظ ماله يصير ضامنا لانه عجز عن
الحفظ بعينه فيصير مضميا أو مودعا غيره اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا كانت الوديعة صوفا
فاكله السوس هل يضمن المودع فاجواب لا يضمن بخلاف فرض النار اذا لم يسد المودع الثقب بعد
علمه ولم يخبر المالك بذلك فانه يضمن قال في الوهانية

وتارك نشر الصوف صيفة فاعتلم * يضمن وقرض القار بالعكس يقر
اذ لم يسد الثقب من بعد علمه * ولم يعلم الملاك ما هي تنقر

اه والله تعالى أعلم * سئلت فيمن طلب الوديعة فقال له المودع هي عندى أدفعها لك وبعد أيام ادعى
هالا كها سابقا على العلب هل يقبل منه ذلك فاجواب انه لا يقبل منه ذلك ويضمن كفى حواشى
الرملى على جامع العسولين وفيها أيضا امرأة أودعت أخرى سوارا فلما طلبته قالت عندى امهلى على
ثلاثة أيام وأحضره لك فلما مضت ادعت انه ضاع قبل قولها عندى وانما استعملت رجلاه ان تجده فادبت
بالضمان وذكر في المنتقى اذا قال المودع ضاعت منذ عشرة أيام وأقام المودع يشته انها كانت عنده منذ
يومين فقال المودع وجدت فاضاعت يقبل هذا ولا يضمن ولو قال أولا ليست عندى ثم قال وجدت فاضاعت
يضمن اه بحروقه والله تعالى أعلم * سئلت عن المودع اذا سقط منه شيء على الوديعة فأنسدها هل
يضمنها فاجواب نعم قل في الاشياء الامين اذا هربت الامانة عنده لا يضمن الا اذا سقط من يده شيء
عليها وفي القنية وقع من رب الببب شيء على وديعة عنده فأنسدها أو عثر عليها فقط فأنسدها يضمن اه
وفي الفوائد الزينة المودع اذا سقطت الوديعة من يده ففسدت لم يضمن اه والله تعالى أعلم * سئلت
عن المودع اذا ربط الوديعة في كفة أو في طرف عمامة هل يضمن فاجواب ما في البرازية ربط
دراهمها يدعى الوديعة بطرف الذم أو العمامة وضاعت لا يضمن اه والله تعالى أعلم * سئلت عن
المودع اذا أراد وضع الوديعة في جيبه فوقعت في الارض فاضاعت هل يضمن فاجواب نعم يضمن كفى
البرازية وعبارتها القاه في جيبه فوقعت في الارض ووطن انها وقعت في الجيب فاضاعت يضمن اه والله
تعالى أعلم * سئلت عن المودع اذا وضع الوديعة في جيبه فقعدت منه بالادعة ولا تقصر في الحفظ هل
يضمن فاجواب انه لا يضمن كما أفنى بذلك في العمادة واستدل بحاق العمادة وكذا اذا جعلها في جيبه
وحضر مجلس التدفق فسرفت منه لا يضمن اه والله تعالى أعلم * سئلت عن رجل وضع الوديعة
في حانوته وأجلس ابنه على باب الحانوت فاضاعت الوديعة هل يضمنها حينئذ فاجواب ان كان الصبي
يعقل الحفظ ويحفظ لا يضمن والا يضمن اه برازية والله تعالى أعلم * سئلت عن الوكيل بالبيع
لو أعطى ما وكل يبيعه الى الدلال فضاع هل يضمن فاجواب نعم يضمن قال أبو الوكيل مودع في فسخ المعلن من
كتاب الوكالة ولو دفع المبيع الى الدلال فضاع في يده يضمن في المختار كما لو قال بعتك وسلمته من رجل
لا أعرفه وضاع لئن يضمن قال القاضي لانه لا يملك التسليم قبل قبض عنه اه قال أبو الوكيل مودع ومراد
القاضي انه لا يملك التسليم من لا يعرفه لا مطاها اه والله تعالى أعلم * سئلت عن دفع ثوبه الى خياط
ليخيطه فوضعه في حانوته فضاع هل لا يضمن فاجواب ما في الخلاصة وهذا انه رجل دفع خفه الى
خفاني ليصلحه فتركه في حانوته لئلا يفسد ان كان في الحانوت فاقطع في السوق حارس لا يضمن قال رحمه
الله تعالى وقد ذكرنا الجواب المختار في كتاب الاجارات انه لا يشترط الحاقط والحارس والحاصل ان العبرة
للعرف حتى لو ترك الحانوت مفتوحا أو على الشبكة على بابه وذهب فليس بتضييع ثم اوفى الليل تضييع
وفي خوارزم في اليوم والليل ليس بتضييع اه والله تعالى أعلم * سئلت فيمن سجد الوديعة ثم ادعى
الرد هل يقبل منه ذلك فاجابت بما في الخلاصة ولو سجد الوديعة ثم ادعى انه ردّها به ذلك وأقام البينة
قبلت وان أقام البينة انه ردّها قبل الجرد وقال غلطت أو نسيت أو ظننت اني دفعتها فانما صادق في قولي لم
يستودعني قبلت بيئته أدنى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وفي الاقضية لو قال لم
يستودعني ثم ادعى الرد أو الهلاك لا يصح ولو قال ليس له على شيء ثم ادعى الرد أو الهلاك يصح اه
* سئلت في مودع ليس ثوب الوديعة وبرزه فضاع في غير وقت الاستعمال هل يضمن فاجواب
لا يضمن كفى القنية والله تعالى أعلم * سئلت عن دلال عرض الثوب على صاحب كان وتركه عنده

مطلب طلب الوديعة فقال
أدفعها لك ثم ادعى هالا كها
سابقا

مطلب سقط منه شيء على
الوديعة ففسدت يضمن

مطلب وضع الوديعة في كفة
أو طرف عمامة فاضاعت
لا يضمن

مطلب وضعها في جيبه
فقعدت بالادعة لا يضمن
مطلب وضع الوديعة في
الحانوت وأجلس ابنه على
باب الحانوت الخ

مطلب الوكيل بالبيع اذا
دفع الى الدلال فضاع يضمن

مطلب دفع ثوبه الى خياط
فتركه في الحانوت الخ

مطلب سجد الوديعة ثم ادعى
الرد

مطلب في مودع استعمل
ثوب الوديعة وضاع في غير
وقت الاستعمال لا يضمن

مطلب دلال عرض الثوب
على صاحب دكان وتركه
عنده فضاغ
مطلب قال له اذفعها لمن
يصلحها افضل ثم التبس عليه
المدفوعة اليه
مطلب دفع ثوبه الى دلال المح

مطلب امره باخذ مال الغير
ضمن الاخذ دون الامر
مطلب دفع الوديعة الى من
يثق به وليس من عياله الخ

ليشأمل منه فهو رب الثوب فضاغ الثوب هل يضمن الدلال (فاجبت) لا قال في معنى الحكم لو عرضه
لدلال على رب دكان وتركه عنده فهو رب الثوب فضاغ الثوب هل يضمن الدلال في الصحيح لانه امر لا يد منه في
البيع اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل دفع الى آخر قفصة وقال له اعطه لمن يصلحها اذفعها الى
بعض اهل هذه الصنعة ثم التبس عليه المدفوعة اليه فلم يعرفه فضاغ هل يضمنها فالجواب انه
لا يضمنها لكن وضع الوديعة في بيته ونسبها وقد هلكت لم يضمن اه من معنى الحكم مغزى الفتاوى
طهير الدين والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل دفع ثوبه الى دلال ليصنع فضاغ وهو رب
الثوب يثنى معلوم وقال احضر رب الثوب لا عطيه الثمن فذهب وعاد فلم يجد الثوب في الخزانة ورب
الثوب يقول انت اخذته وهو يقول ما اخذته بل تركته عندك صدق الدلال مع عياله لانه أمين وأما
رب الثوب فلو اتفقنا على انه اخذ رب الثوب الخزانة ليشتره بما سمى من الثمن فقد دخل في ضمانه فلا يبرأ
بما ترددوا فيه يضمن قيمته ولو لم يتفقا على ثمن لم يضمن اذا المقبوض على سوم الثمن لئلا يضمن لو اتفقا على
ثمن من كتاب الدعوى والبيات اصحاب المحط اه والله تعالى اعلم **سئلت** فيمن امر آخر باخذ مال
الغير فاخذ هل يضمن الاخذ او الامر فالجواب قال في معنى الحكم امره باخذ مال الغير يضمن
الاخذ لا الامر الا امره لم يصح وفي كل موضع لم يصح الامر لا يضمن الامر قال في الذخيرة يضمن
الامر لو كان ساطا نالوا لو كان غيره اذا امر السلطان اكراه وعماه فيه والله تعالى اعلم **سئلت**
عن اودع اذا دفع الوديعة الى أحد أمنائه الذين يثق بهم ويحفظ بهم ماله وليس من عياله فضاغ هل
يضمن **سئلت** في الشرب لا يمانية وهذا منه وعن محمد رحمه الله تعالى ان المودع اذا دفع الوديعة الى
وكيله وليس في عياله أو الى أمين من أمنائه من يثق به في ماله وليس في عياله لا يضمن ذكره في النهاية ثم
قال وعليه القنوي وعزاه الى القمي وهو الى الحدوثي ثم قال وعن هذا الحديث شرط في التحفة في حفظ
الوديعة لعمال فقال ويلزم المودع حفظه اذا قبل الوديعة على الوجه الذي يحفظ ماله وذكره في أشياء حتى
ذكر ان له أن يحفظ بشريك العنان والمفاوضة وعبد المأذون له في ماله ثم قال وهذا يعلم ان العيال
ليس بشرط في حفظ الوديعة اه والله تعالى اعلم

كتاب العارية

مطلب اخذ العارية
والمستعير في الاطراف
والقعيد
مطلب أعاره سيف البرهنة
الى أجل
مطلب طلب العارية فلم
يردها حتى هلك يضمن
مطلب أمسك العارية
للمؤقته بعد وقتها فهل يضمن
مطلب المستعير أن يودع
على الغنى به
مطلب استعار سلاحا فبرهنة
بدون إذن

سئلت عن امر اذا اتى انتفاعا مقيدا بفعل مخصوص وادعى المستعير انتفاعا مطلقا فمن صدق منه
فالجواب ان المصدق منه ما هو المعرف في التقييد لان القول له في أصل الاعارة فكذا في صفاتها كافي
فتاوى قارئ الهداية والله تعالى اعلم **سئلت** عن رجل أعار آخر سيف البرهنة فبرهنة الى أجل
فانقضى الاجل فهل للمستعير ان يطلب للمستعير تخليص الرهن ورده اليه **سئلت** فيمن أعاره سيف البرهنة
بغلاص الرهن وله أن يحبسها الى أن يفي الرهن وله أن يدفع الدين الى المرتهن ويأخذه ويرجع عما دفع على
المستعير اه من فتاوى قارئ الهداية والله تعالى اعلم **سئلت** عن العارية اذا اطلبها برهان المستعير
فلم يردها حتى هلك يضمن فالجواب نعم كافي البرازية وقوانا لاصلة والله تعالى اعلم **سئلت**
هل اذا كانت العارية مؤقتة فأمسكها المستعير بعد مضي الوقت مع امكان الرد فهل يضمن
فالجواب انه يضمن حيث تدون لم يستعملها بعد الوقت هو المختار كافي جامع الفصولين اه والله تعالى
اعلم **سئلت** عن مستعير فرس ليركب عليه الى قرية فركبها ووصل القرية عليه اسأله ثم اودعها
عند آخر فانت حلف أنها هل يضمنها والحال ما ذكر فالجواب انه لا يضمنها كافي فتاوى شيخ الاسلام
على أقندي واستدل له بما في البحر الرائق وهو هذا وله أن يردع على المفتي به وهو المختار اه والله تعالى اعلم
سئلت عن استعار سلاحا ورهنة في دين عليه بدون إذن المعير فضاغ في يد المرتهن فهل يضمنه المستعير

فالجواب نعم بضمه كما أفنى بذلك شخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى واستدل له الكفوي عافي
البرازية من أن العارية لا تخرج ولا ترهن اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن استعار عبد الخدمة فهل
نفقته على المستعير فالجواب نعم على المستعير وأما كسوته فعلى المعير وقد نظم ذلك صاحب الوهبانية
بقوله
على مستعير لم يمد لهم مقرر ❀ وكسوته من أعاره تقرر

مطلب استعار عبد الخدمة
نفقته عليه

قال شارحها سيدي حسن الشرنبلالي هذا اذا طلب الاستعارة أما اذا قال المولى خذ عبيدي واستخدمه من
غير أن يستعيره المدفوع اليه تكون نفقته على المولى أيضا لانه ودعية اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت
عن استعارة حمار الاستعارة مطلقه فهل يصح له ❀ فاجبت ❀ لا يصح اه قال في التنقيح ولو هاركت
الدابة العارية في يد المستعير فإن كان العقد مطلقا لا يضمن سواء هاركت في حال الاستعمال أو في غيره اه
معزى بالامامية والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن استعار فرس بالسافر عليه الى المحل الثاني فلا كان في
أثناء الطريق هجم عليه للصوم والقدرة له على دفعهم فأخذوه وقد شرط عليه المعير الضمان هل
يضمنه فالجواب انه لا يضمنه والحالة هذه قال في التنوير واشترط الضمان على الامين باطل به بقي اه
والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن رجل استعار كتابا ليقرأه فوجده محرقا أو أراد اصلاحه هل يجوز له ذلك
فالجواب ما في شرح الوهبانية للعلامة الشرنبلالي نقلا عن الكبرى استعار كتابا ليقرأه ان علم أن
صاحبه يكره اصلاحه لا يفعل لان التصرف في مال الغير لا يجوز وان علم انه لا يكره اصلاحه وكان خطه
يناسب الكتاب وهو يقطع بالصواب فيم يصلحه له ذلك والاراجع اعلم أو نسخة أو كتب في ورقة ووضعها
في الكتاب ليكتب بخطه مناسب لان اصلاح كتب العلم من القران ولا يأتهم بترك اصلاح الا في القرآن
لانه واجب اصلاح بخط مناسب اه وقد نظم ابن وهبان في قوله

مطلب استعار حمار فهل
الخ

مطلب اشتراط الضمان على
الامين باطل
مطلب استعار كتابا فوجده
محرقا هل له اصلاحه

وسفر رأى اصلاحه مستعيره ❀ يجوز اذا مولاه لا يتأثر

والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أعار غيره أرضا لبنى فيها أو يفرس ويترك له ذلك أبدا قال فان لم تركها
لأننا ضامن لك ما تنفق في بنائها أو غرسك على أن يكون البناء في قول ادبني أو غرس ثم أخرجه من
أرضه يضمن له ذلك كما وعد فالجواب نعم كافي بهجة الفتاوى قال فان أخرجه يضمن له قيمة البناء
والفرس ويكون جميع ذلك لصاحب الأرض ما عا اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن استعار أرض
ليرزعهما فزرعها فافارادرم أن يأخذها منه قبل حصاد الررع هل ليس له ذلك فالجواب قال في
التنوير وإذا استعارها ليرزعهما لم تؤخذ منه قبل أن يحصد الررع وقتها أولا اه والله تعالى أعلم
❀ سئلت عن استعارة جلا فذبحه مديانته أيس من حياته حتى لو لم يذبحه لمات حنقه أنه وذلك
بدون إذن من صاحبه وصاحبه يذكر الاليس من حياته وليس للمستعير بيعة على دعواه فاحكم الله تعالى
في النازلة فالجواب انه رفع مثل هذا السؤال لحامد أفندي فاجاب بانصحه حيث كان لا يبرح حياته
لا يضمن الدافع بالذبح قيمته وان اختلفا فضل المالك كانت حياته ترجى وقال الذابح لا ترجى فالبيعة على
الذابح واليمين على المالك واذا عجز عن البيعة وحلف المالك ضمن الذابح قيمته يوم الذبح والقول له في قدر
القيمة بعينه وإذا ادعى المالك زيادة عما يقول الذابح فعليه البيعة اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن
قال لا تخرأ في دابتك هذه فسكت فاحذها
العارية فالجواب لا يكون قبولها لانه لا يبرح حياته العارية ويكون المالك قبل قبولها
استعارة شيئا فسكت المالك ذكر خمس الأئمة السرخسي أن الاعارة لا تثبت بالسكوت اه والله تعالى
أعلم ❀ سئلت هل يصح الرجوع في العارية ❀ فاجبت ❀ نعم يصح الرجوع فيها قال في الدر المختار
ويرجع المعير متى شاء اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت هل تبطل العارية بموت المعير

مطلب أعار غيره أرضا
لبنى فيها أو يفرس

مطلب فمين استعار أرضا
للزراعة فزرعها

مطلب استعارة جلا فذبحه
مديانته أيس من حياته

مطلب قال أعرفي دابتك
هذه فسكت فاحذها

لا يكون سكوت قبول
مطلب يصح الرجوع في

العارية
مطلب تبطل العارية بموت

المعير

قل في الخاتمة واذا مات العير أو المستعير تبطل الاعارة كما تبطل الاجارة بموت أحده المتعاقدين اه والله
 تعالى أعلم **سئلت** هل تضمن العارية بالهلاك من غير تعد ولا تقصير **فاجبت** لا تضمن بذلك قال
 في الدر المختار ولا تضمن بالهلاك من غير تعد وشرط الضمان باطل كشرط عدمه في الرهن اه قوله من
 غير تعد أو ما لو تعدى ضمن اجاعا وقوله وشرط الضمان باطل هو ما عليه الاكثر اه من حواشيه والله
 تعالى أعلم **سئلت** في مستعير بعث الدابة مع عبده فهل يملك هل تضمن **فالجواب** ما في التنوير
 وشرحه لا يملك ولا يضمن وهذا نصه ولورد المستعير الدابة مع عبده أو أجبره مشاهرة لا مياومة أو مع عبده بها
 عطفا فيقوم عليها أولا في الاصح أو أجبره أي مشاهرة كما مر فهل يملك قبل قبضه هاربي لأنه في التسليم
 لم تعارف بخلاف نفسه كحورة اه قوله يقوم عليها أي يتعهد بها كالسائس وهو يمان للارطلاق في
 كلام المصنف كما في الحواشي والله تعالى أعلم **سئلت** هل يملك الاب اعارة مال طفله **فالجواب**
 ما في التنوير ليس للاب اعارة مال طفله لعدم البذل وكذا القاضي والوصي اه مع مزيد من شرحه
 الدر والله تعالى أعلم **سئلت** عن جهز ابنته ثم قال كنت أعزتها بالامتنعة وأراد أخذها فهل يقبل
 قوله **فاجبت** بما في التنوير من أن العرف ان كان مستقرا بين الناس ان الاب يدفع ذلك الجهاز له كما
 لا اعارة لا يقبل قوله انه اعارة لان الظاهر يكذب وان لم يكن العرف كذلك أو نارة ونارة فلقوله به يقضي
 كالأول كان أكثر مما يجوز به منها فان القول له اتفاقا والام وولي الصغيرة كالأب فيما ذكر اه وفي
 شرح الوهبانية وقال الامام أبو بكر بن الفضل لا يصح بدون اشهاد وأشار المصنف الى أنه أرجح اه
 يعني بقوله ومن في جهز البنات قال أعزته * يصح بدق ولا يشهد ينسب أرح
 اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ناظر الوقف اذا ادعى لصرف الى أرباب الوظائف كالأمام والمدرس
 والمؤذن وأنكره هل يصح أم لا **فالجواب** انه لا يصح في حقهم لكن لا يضمن ما أنكره للوقف
 بل يدفعه ثانيا من مال الوقف في التنوير وشرحه كل أمين ادعى ابطال الادانة الى مستحقه قبل قوله
 يمينه كالدفع اذا ادعى الرد والوصيل والناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم يعني من الاولاد
 والعقراء وأما أهلها وأما اذا ادعى الصرف الى وظائف المرتفعة فلا يقبل قوله في حق أرباب الوظائف
 لكن لا يضمن ما أنكره له بل يدفعه ثانيا من مال الوقف بأبسطه في حاشية أخى زاده **فقلت** في وقدم
 في الوقف عن المولى أبي السعود واستحسنه المصنف وأقره ابنه فليحفظ اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
 رجل له جار ماصق استأذن منه أن يبنى سائر على جداره فأذنه فبنى ثم مات الا أن ققام ورثته يطلبون
 منه رفع ذلك السائر الذي بناه باذن مورثهم فهل لهم ذلك والحالة هذه **فالجواب** نعم لهم ذلك والحالة
 هذه وقد رفع مثل هذا السؤال للغير الرمي فأجاب عنه بقوله نعم لو رثته رفع بناءه عن ملكهم ولو أذن له
 مورثهم لانه بمنزلة العارية والمعار اذا مات لورثته استردادها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل
 أعار فرسه لزيد ليركب عليه الى المحل الفلاني وأمره أن يردها عليه بمتردوس ولها الى ذلك المحل فلما
 وصده دفعها الى أخيه ليركبها الى موضع آخر فركبها المستعير الثاني فأتته تحتها هل يلزم الضمان المستعير
 الاول أو الثاني **فالجواب** كما في الخيرية ان المسالك يخبر ان شاء ضمن الثاني ولا رجوع له على الاول اه
 والله تعالى أعلم **سئلت** يوم كتابة هذا هناعن رجل بنى بناء في دار زوجته باذنها ورضاها فهل يصير
 البناء له أو لها **فاجبت** بما قال في الخيرية نقل عن علماءنا وهذا نصه قالوا كل من بنى في دار غيره بأمره
 فابنائه لا امره ولو بنى لنفسه بلا أمره فهو له وله رقبه قالوا لو عمرها لها لا اذنها قال النسفي وجه الله تعالى
 العمارة لها ولا شيء عليها من النفقة فتمت تبرع وعلى هذا سائر أملاكها ولو انفق معه على أن يعمر
 ويسكن فعمر ومكن منه يسقط عما أنفق قدر أجرة المنزل وان لم يقع الاتفاق على ذلك فهو متبرع عما
 أنفق وانفقوا على انه لو أقرت ابني متبرعا كان متبرعا وانما ان أقرت ابني ليسكن فظير بناءه انه يلزم عليه

مطلب لا تضمن العارية
 بغير تعد اذا هلك

مطلب بعث الدابة مع عبده
 فهل يملك

مطلب ليس للاب اعارة
 مال طفله
 مطلب بعد ان جهز بنته
 قل ان اعارية

مطلب في ناظر وقف ادعى
 الصرف الى أرباب الوظائف

مطلب استأذن من جاره
 في البناء على جداره فبات
 الجار الخ

مطلب أعار فرسه لزيد
 ليركبها الى المحل الفلاني

مطلب بنى في دار زوجته
 باذنها ورضاها هل يصير
 البناء له

أجرة المثل لما سكن لانها ما رضت متبرعة حيث جعلت ذلك لسكن أي نظير عمارته وان أنكرت الاذن
فالقول قولها وان قال هو ما أذنت لي وقالت أذنت فالقول قوله لان الاصل عدم الاذن وذا ثبت عدم
الاذن يرفع بناؤه ويلزمه وان ثبت الاذن له وتصادق على انه له كان كالمستعير يرفعه بطلان ان تصادق على
انه بني لما يرجع عما أنفق وما أنفق وقد حصل الجواب في كل فرع من فروع المسئلة بما قاله علما واما
اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أعز دابته ولم يسم شيئا فركبها المستعير فهل له بعد ذلك أن يركب
غيره عليها فاجاب **قال** في القنية قل المستعير أعز دابتي هذه ولم يسم شيئا فلور كركبها فليس له أن
يركب غيره ولا أن يدفعها لغيره ليعمل ولو عمل عليها فله أن يبيعها لغيره للعمل وفيها أيضا استعارة دابة ولم
يعلفها حتى ماتت يضمن ولو استعار قدر اللطخ فطبخ فيها مرقه ونقلها من الكناون مع المرقه وأخرجها
من البيت فوقعت من يده وانكسرت فالصحيح انه لا يضمن بخلاف الحال اذ زاني **قال** كالتواستأجرت ثوبا
للبسة فخرق من لبسها أو استعارت سراويل فزلقت رجلها في المشي فتخرق لا يضمن اه والله تعالى أعلم
سئلت عن المستعير اذا رد المستعار فلم يجد المعبر ولا من هو من عياله فأفسد له لبيل وهلاك هيل
لا يضمن فاجاب **قال** في القنية نه لا يضمن ولو وجد من في عياله ولم يرده يضمن اه والله تعالى أعلم
سئلت عن استعار من آخر دابة غدا الى الليل فأحبه بتم فباع المستعير في الغد ولم يجد صاحبا فآخذها
من بيته واستعملها فعطبت هل يضمنها فاجاب **قال** في الخاتمة انه لا يكون ضامنا اه والله تعالى أعلم
سئلت عن رجل استعار دابة ليشيع جنازة الى موضع كذا فاطا ووصل الى المقبرة أعطاها لانسان
يسكها ودخل ليصلي فسرقت الدابة هل يضمنها فاجاب **قال** محمد رحمه الله تعالى لا يكون ضامنا
اه خاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له ولد صغير فاستعار له أمة ترضعه فتم بها الصبي وصار
لا يقبل غير هاجاء صاحبها ليردها أو ابى أبو الصغير خوفا على ابنه من الهلاك فكيف الحكم فاجاب
عاني الخاتمة وهو هذا رجل استعار من رجل أمة لترضع ابنه فارتضعت فلما صار الصبي لا يأخذ الا منها
قال له المعبر ارد على خادمي **قال** أبو يوسف رحمه الله تعالى ليس له ذلك وله أجر مثل خادمته الى أن يطعم
الصبي وكذا لو استعار من رجل فرسا ليغزو عليه فأعاره اياه أربعة أشهر ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين
فأردأخذه كان له ذلك وان لقيه في بلاد الشرك في موضع لا يتقدر على الكراء كان للمستعير أن لا يدفعه اليه
لان هذا ضررين وعلى المستعير أن يرسل الفرس من الموضع الذي طلب صاحبه الى أدنى الموضع الذي
يجد فيه كراء أو شراء اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استعار بساطا ليسطه فسطه ووقع عليه من
يده شيء أو عثر فوقع عليه فخرق هل يكون ضامنا فاجاب لا يكون ضامنا كافي الخاتمة والله تعالى
أعلم **سئلت** عن رجل استعار دابة فنام في المغارة ومقوده في يده فجاء انسان وقطع المقود وذهب
بالدابة هل يضمن فاجاب **قال** في القنية نه لا يضمن في هذه الصورة بخلاف ما لو تم المقود من يده وأخذ الدابة
ولم يشعر بذلك فنه يضمن هذا اذا كان مضطجعا فان نام جالسا لا يضمن في الوجهين كذا في الخلاصة والله
تعالى أعلم **سئلت** عن رجل استعار دابة الى موضع معين فهل يملك الرجوع عندها من ذلك الموضع
كأن يملك الذهاب اليه فاجاب **قال** في جامع الفصولين استعارة دابة الى موضع كذا فله أن يذهب
عليها ويبيع ويغيرها من غيره فلو لم يسم موضعا فليس له إخراجها من المصر اه والله تعالى أعلم
سئلت عن استعار دابة ليركبها هو فأردف معه رجلا آخر فركب الدابة هل يضمن فاجاب
انه يضمن النصف قالوا هذا اذا كانت الدابة تطبق رجل رجلين والاضمن الكل اه مختصر من فتاوى
الانقروى والله تعالى أعلم **سئلت** عن وضع أخشاب على حائط جاره باذن الجار أو حفر سردابا في
دار الجار بانه ثماع الجار الدار فأراد المشتري أن يرفع الأخشاب أو أن يسد السرداب فهل له ذلك
فاجاب **قال** بن لاش ترى ذلك الا اذا كان البائع شرط في البيع بقاء الأخشاب أو لسرداب فيسد

مطلب فيمن أعز دابته ولم
يسم شيئا

مطلب رد ما استعاره فلم
يجد المعبر

مطلب قال أعز في دابتيك
غدا فقال نعم فجاء في الغد
فلم يجده فآخذها

مطلب استعار دابة ليشيع
عليها جنازة الخ

مطلب استعار لارضاع
طافله أمة فتم بها الطفل الخ

مطلب استعار بساطا فوقع
عليه من يده شيء فخرق
لا يضمن

مطلب نام مستعير الدابة
في المغارة الخ

مطلب استعار دابة الى
موضع معين فله الرجوع
عليها كالتأهب

مطلب أردف المستعير غيره
فما كنت يضمن النصف

مطلب وضع أخشاب في
جدار جاره باذنه الخ

مطلب المستعير الاعارة
في موضعين الخ

لا يكون للشئ أن يطالب به برفع ذلك وتعامه في الخانية فيما يتضرر به الجار والله تعالى أعلم **سئلت**
فما إذا المدين المعيرة منتفعا بخصوصا أو أعار مطلقا هل على المستعير حيثذا الاعارة لغيره **فالجواب**
قال في الشفيع للمستعير الاعارة في موضعين الاول اذا استعار مطلقا لم يدين المعير من منتفعا سواء كان
يختلف باختلاف المستعمل كاللبس والركوب أولا كالجل على الدابة والاستخدام والسكنى والثاني في
اذا عين منتفعا وكانت مما لا يختلف وهذا عند عدم التمسى فلو قال لا تدفع لغيرك فدفع فذلك ضمن مطلقا
وهذا أيضا اذا لم يستعمله وكان مما يختلف فلو استعمله فالصحيح أنه ليس له أن يعير ولو استعاره مطلقا
لغيره وكذا لو فرغ من العمل الذي استعاره الله لم يكن له الاعارة مطلقا لبقائه مودعا وتعامه فيه عن
جامع الفصول ونسبته تعالى أعلم **سئلت** عن مؤنزة العارية هل تكون على المستعير **فاجبت**
بما في الفتاوى الدارنية وهذا نصه مؤنزة العارية على المستعير الا في مسألة ما اذا أعار شيئا لغيره
فرضه فان مؤنزة الرد على المعير كافي البسوط اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المستعير اذا وضع
المستعار تحت رأسه ونام مضطجعا فمقرق منه المستعار هل لا يضمن **فالجواب** قال في الهندية نام
قاعدة أو مضطجعا والمستعار تحت رأسه أو موضوعا بين يديه أو حواله يضمن مطلقا كذا في الوجيز اه
والله تعالى أعلم

مطلب مؤنزة رد العارية
على المستعير
مطلب وضع المستعار تحت
رأسه ونام الخ

كتاب الهبة

مطلب هبة المشاع الذي
لا يحتمل القسمة صحيحة
ك نصف جبل ونصف بقرة
مطلب فيما يرسله الناس
في الاعراس

سئلت فيمن وهب لا تحرف نصف جبل ونصف بقرة ونصف حمار ونصف دكان ونصف جام وقبل
منه الا تحرفي لمجس وقبض ذلك باذن الواهب وكلاهما بحال كل قول تصح هذه الهبة **فالجواب**
انه رفع مثل هذا السؤال للتخير الرمي فاجاب عنه بقوله قد تقرروا ان هبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة
صحيحة وما ذكر منه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عما يرسله الناس الى بعضهم في نحو الاعراس
والولادة هل المرسل طلبه اذا كان العرف جاريا بدمثله **فاجبت** بما في الخيرية سئل عما
يرسله الشخص الى غيره في الاعراس ونحوها هل يكون حكمه حكم القرض فيلزم الوفاء به أم لا أجاب
ان كان العرف قاضيا بانهم يدفعونه على وجه البذل يلزم الوفاء ان منشا فتمتله وان فيما بقيت صحته وان كان
العرف بخلاف ذلك بان كانوا يدفعونه على وجه الهبة ولا ينظرون في ذلك الى اعطاء البذل فحكمه حكم
الهبة في سائر أحكامه فلا رجوع فيه بعد الهلاك أو الاستهلاك والاصل فيه ان العرف عرفا كالشرط
شرطا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب الوديعة من المودع أو العارية من المستعير هل
يجوز ويكتفي بذلك القبض **فالجواب** نعم كافي المحيط والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن قال
جميع مالي أو جميع ما أملكه فهو لفلان هل يكون هبة لا يجوز الا بالتسليم **فالجواب** نعم في الخانية
ولو قال جميع ما أملكه فهو لفلان لا يكون هبة حتى لا يجوز بدون القبض ولو قال جميع ما يعرف بي أو
ينسب الي فلان فهو اقرار لانه في الاول أضاف المالك الى نفسه وما يعرفه وينسب اليه قد يكون لغيره
اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وهب لابنه الصغير دارا وفيها سكران بأجر هل تجوز هذه
الهبة **فالجواب** انه لا تجوز قل في الهندية رجل وهب دارا لابنه الصغير وفيها سكران بأجر
قل يمتني محمد لا تجوز ولو كان بغير أجر أو كان هو فإبني الواهب فإلهبة جائزة ثم قال رجل تصدق على
ابنه الصغير دارا والابسا كهاجاز عند أبي يوسف وعليه الفتوى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
ميت عن زوجه وورثته وللزوجه دين على الميت مات وهو في ذمته وهبته لجملة الورثة ثم تمت
وأرادت الرجوع فهل ليس لها الرجوع والحالة هذه **فالجواب** ليس لها الرجوع حيث ذنوقا فتي
بذلك صاحب نتيجة الفتاوى واستدل بما نصه ولو كان على الميت دين فوهبه الطالب للورثة أو لبعضهم

مطلب في هبة المودع الى
المودع والا كفاء بذلك
القبض

مطلب وهب دارا في اجارة
لغير لابنه الصغير لا تجوز

مطلب لو كان على الميت دين
فوهبه به للورثة جاز

فهو هبة لهم كلهم كأنه وهب لبيت مبسوط المرخسي وفي التارخانية ولو وهب للفرج الدين من الوارث صح بلا خلاف وفي زبدة الفتاوى وهب دينه لمديونه أو أبرأه أو أحاله أو لورثته بعدموت المدين لم يبق له حق الرجوع في الدين لأن الدين قد سقط والساقط لا يحتمل العود اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن هبة الاجنبي الى الصبي العاقل هل تتم قبضه بنفسه وان كان له ولي فالحجواب نعم تتم بذلك وان كان له ولي قال في الهداية وان قبض الصبي الهبة لنفسه جاز معناه اذا كان عاقلًا لأنه نافع في حقه وهو من أهله اه وفي البحر الرائق وقبضه ان عقل أي تتم الهبة من الاجنبي للصغير بقبض الصغير ان كان عاقلًا لأنه نافع في حقه وهو من أهله والمراد من العقل ههنا أن يكون عمره يعقل التحصيل أطلق المصنف ليشمل ما اذا كان الاب حياً أو ميتاً كما صرح به في الخلاصة وقال في الملتقى وهبة الاجنبي له تتم قبضه ولو عاقل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دفع لا تحذر اهرام على وجه القرض فاطلم منه قال انك وهبتها الى قهـل القول قول الدافع فالحجواب نعم القول قول الدافع كافي للزاية والخاتمة وأفتى به في الحامدية ونقل عن لسان الحكماء مانعه دفع اليه دراهم نقول أنفقها ففعل فهو قرض كالقول اصرفها الى حوائجك ولودفع اليه نوباً قال اكس به ففعل يكون هبة لان قرض الثوب باطل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب لا تحذر فبستان فقبله منه وماز به اذن الواهب هل يكون هذه الهبة غير صحيحة للشيوخ فيما يقبل القسمة وعلى ان باطلة هل تنفذ الملك بالقبض **جوابت** بما في الحامدية وهذا من هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وهو ما يجزى القاضى فيه الهبة منع عنها عند مطاب الشرع لعل لا تنفذ الملك للوهوب له في المختار مطلقاً شرعاً كان أو غيره ائناً أو غيره فلو باعه الواهب صح لان هبة المشاع باطلة وهو الصحيح كافي مشتمل الاحكام نقول لا عن ثقة الفتاوى والهبة ففاسدة لا تنفذ الملك على ما في الدرر وغيره والمسألة مسطورة في التنوير اه وقد بسطت الكلام على هذه المسألة في الوديعه فارجع اليها ان شئت والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب لانيه نصف طاحونة فقبل وقبض في الحين اذن الواهب وعامه ما بحالة كاملة فهل تصح هذه الهبة **جوابت** نعم تصح هذه الهبة لان هبة المشاع فيما لا ينقسم كالطاحونة صحيحة قال في المنتقى تصح هبة مشاع لا يحتمل النسخ اه وفي الدر المختار لانتم بالقبض فيما ينقسم ولو هبة لشرعاً كان أو اجنبي لعدم تصور لقبض الكامل كافي عامة الكتب فكان هو المذهب فان قسمه وسله صح لزوال المانع ولو سلمه شاعراً فان سلمه الكل لا يملكه فلا ينفذ تصرفه فيه فيضمنه وينفذ تصرف الواهب درر اه مع من يدقيل من الحاشية والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب لا تحذر عقارب بعد تقرره في ذمته هل تصح ولا تتوقف على التبول **جوابت** نعم تصح وهي من قبيل تملك الدين من عليه الدين وهي في الحقيقة ابراء واسقاط فلهذا لا تتوقف صحته على التبول كافي الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عن هبة الاب لطفله الصغير هل لا تحتاج الى قبول فالحجواب نعم لا تحتاج اليه وتتم بالايجاب منه قال في البصر وهبة الاب لطفله تتم بالمقدل ان قبض الاب ينوب عنه وتعمل كلامه ما ذكرت في يد مودع الاب لان يده كيد بخصلاف ما اذا كانت في يد الفاسب أو المورث أو المستأجر حيث لا تجوز الهبة لعدم قبضه لان قبضهم لا تفهم اه وفي الدر وهبة من له ولاية على الطفل في الجلة وهو كل من يعوله فدخل الاخ والعم عند عدم الاب لو في عياله تم بالمقدل والوهوب معلوماً وكان في يده أو يد مودعه لان قبض الولي ينوب عنه والاصل ان كل عقد يتولا الواحد يكتفي فيه بالايجاب اه وقوله تتم بالعدة أي بالايجاب فقط كما يشير اليه كلام الشارح وقوله عند عدم الاب المراد بالاب من له ولاية في ماله كافي الطهطاوى والله تعالى أعلم **سئلت** عن هبة الدين عن هو عليه هل تتم بلا قبول من المدين فالحجواب نعم تتم ولا تتوقف على القول قال في الهندية هبة الدين عن عليه وأبرأه يتم من غير قبول من المدين ويرتد

مطلب الهبة للصبي تتم قبضه وان كان له ولي

مطلب دفع دراهم قرضاً فقال المدفوع اليه وهبتها لي فاقول للدافع

مطلب هبة المشاع القابل للقسمة لا تنفذ الملك في المختار

مطلب وهب نصف طاحونة تحت الهبة

مطلب في هبة الفل وانها صحيحة

مطلب هبة الاب لصغيره لا تحتاج الى قبول فتتم بالايجاب

مطلب هبة الدين عن هو عليه تتم بلا قبول

برده ذكره عامة للتأخير وهو المختار ثم قال وأما هبة الدين من الكفيل وأبرأؤه عن الدين فالحبة منه لا تتم
 بدون القبول وترتد بالرد وأبرأؤه يتم من غير قبول ولا يرتد بالرد اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة
 لها بندق وزجهادين فوهبته لانيها بالغ الرشيد وساطته على قبضه فقبضه فهل تصح الهبة حينئذ
 فالجواب نعم تصح والحالة هذه بخلاف ما إذا لم يسلطه على قبضه فانها لا تجوز نقول في التتبع عن
 الصغير ان هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح لا اذا وهبه وأذنه بالقبض فقبضه جاز وذكر في العدة
 وان لم يأمره بالقبض لم يجز وفي بعض كتب الفقه الموقوف به هبة الدين من غير من عليه الدين لا تجوز الا
 اذا سلطه على قبضه وبصيركا فهو هبة حين قبضه ولا يستحكم الا بالقبض وكذا الوهبة صوفا على غنم وساطته
 على خزانه أو زرع غير محصور وساطته على حصاده وكذا الثمر على الشجر وساطته على جذاه عمدا وفي
 الذخيرة ولو وهب دينه على رجل من غيره وأمر الموهوب له بقبضه فقبضه جازت الهبة لما أنعم الله تعالى
 بالقبض فصار كأنه خطاب الهبة وجدده بالقبض اه وأما هبة الدين ممن عليه الدين فتجوز وفي أكثر
 الكتب انها تصح من غير قبول الا انها تبطل بالرد كافي الثانية وقد نقول الكفوى عن هبة الدين بايع
 مانعه ولو وهب الدين من القريم أو أبرأؤه منه لم يفتقر الى القبول عند أبي حنيفة وتبطل بالرد وقال
 زفر توقيف على القبول اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب بدار فيها متاع لواهب وسلمها
 له كذلك هل تصح هذه الهبة فالجواب قل في الثانية رجل وهب دارا لرجل وسلم فيها متاع لواهب وسلمها
 لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بهبة فلا يصح التسليم وفيها أيضا امرأة وهبت دارها من
 زوجها وهي ساكنة فيها ومتاعها فيها وزوجها ساكن معها في الدار جازت الهبة وبصير الزوج قابضا
 للدار لان المرأة ومتاعها في الدار زوج فصحت التسليم ولو وهب المتاع أولا وسلم الدار مع المتاع ثم وهب الدار
 صحت الهبة فيها جميعا اه وفي البرازية وهب لابنه الصغير دارا وفيها متاع الواهب أو تصدق على ابنه
 الصغير بدار وفيها متاع الاب أو الابسا كنهيا يجوز وعليه الفتوى اه خلافا لما في الفتاوى انية من
 الفائدة الثانية والأربعين من انه لا بد أن ينقل عنها وعزا له لا بسوط اه نعم في الفتاوى من الفائدة
 الثانية عشر مانعه هبة المشغول لا تجوز الا اذا وهب الاب لولده الصغير كافي الذخيرة اه فلم يشترط
 الانتقال فهذا موافق لما في البرازية **ثم رأيت** في الفتوى على الاشياء مانعه في قولوا لالهبة رجل
 تصدق على ابنه الصغير بدار والاب ساكنها قال الامام رضي الله تعالى عنه لا يجوز وقال أبو يوسف
 يجوز وعليه الفتوى اه فأقارن في المسألة قولين وان الفتوى على الجواز والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن هبة الشاغل هل تجوز **فأجبت** نعم تجوز قال الكفوى وهبة الشاغل تجوز وهبة المشغول
 لا تجوز والاصل في هذه المسائل ان اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة لان القبض شرط
 تمام الهبة وأما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع تمامها لجهالة ملكه وهو جراب فيه طعام لا يجوز
 ولو وهب طعاما في جراب جاز اه معرنا خزانة المفتين اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن قال
 لاخر هذه هبة لك ولعقبك فقبل الاسترخاء فهل تصح الهبة المذكورة فالجواب نعم تصح الهبة له
 ونذكر العقاب لكونه في الهندية تقلا عن المحيط والله تعالى أعلم **سئلت** عن هبة الشجر
 كالنخل بدون الأرض هل تصح فالجواب لا تصح هبة الشجر بدون الأرض حتى يقطع ويسلم كما
 نقوله في التتبع عن المتارخانية **فإن** قال **فإن** قال ان الشجر شاغل للأرض وهبة الشاغل تجوز دون
 المشغول قال في جامع الفصولين تجوز هبة الشاغل لا المشغول **فإن** قال في التتبع المراد بالشاغل
 الذي تجوز هبته غير المتصل كما اذا وهب متاعا في داره أو جوارقه الى أن قال فلم ان المانع كونه متصلا
 أو مشغولا بغيره لا شاغلا وان المراد بالشاغل غير المتصل قال ورأيت في حاشية الفصولين للفرار على
 مانعه قوله تجوز هبة الشاغل **فإن** أقول ليس هذا على إطلاقه فان الزرع والشجر في الأرض شاغل لها

مطلب وهب الدين وساطة
 على القبض فتبطل صحت

مطلب وهب دارا فيها
 متاع وسلمها كذلك لا يجوز

مطلب وهب دارا لابنه
 الصغير والاب ساكنها
 جازت وعليه القبول
 مطلب في جواز هبة الشاغل

مطلب قال هذه هبة لك
 ولعقبك صحت الهبة وأبني
 قوله ولعقبك
 مطلب لا تصح هبة الشجر
 بدون الأرض الخ

مطلب يجوز الرجوع في
الهبة الفاسدة لقرب
مطلب وهب المربض
فرس الاجنبي بشرط أن
يهدى اليه زيد

مطلب وهبت مهرها
لزوجها على أن لا ينسرى
عليها الرجوع
مطلب وهب له بستان
وشروط أن يتفق من غنمه
على نفسه تحت الهبة
وبطل الشرط

مطلب وهب داره على أن
يسكن الخ
مطلب في هبة الدين لورثة
الدين

قوله ان لم يقصد به الاصرار أي
فلا بأس بالتفصيل ومع قصده
لا بأس بما وانه لا يجوز إرادته
أما ذلك لتكملة لقاع الرمي أه
وبه وان قصده مصدر قصده
وعادة أمع وان قصده
لا يبرر وكما في الحاشية أه
تكملة

لا مشقة قول ومع ذلك لا يجوز هبته لا تصالهما أه فقد صرح بان المنافع هو الاتصال وان كان شاعلا
أه والله تعالى أعلم **سئلت** في هبة فاسدة لقرب محرم هل يجوز للواهب الرجوع فيها فاجواب
نعم قل غير الرمي في حواشي جامع الفصولين أقول أفتت بالرجوع للواهب هبة وسدة لدى رحم
محرم منه وكذلك لو ارث الواهب كافي البيع الناسد أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مريض
وهب في حال مرضه فرس الاجنبي على شرط أن يهدى له الموهوب له بعد موته أي زيد الموهوب يخرج من
الثالث هل تصح الهبة والشرط فأجواب ما في التفقيح حيث كانت الهبة تخرج من ثلث ماله فهي
صححة دون الشرط قال في الدر المختار من أول كتاب الهبة وحكمها انه لا تبطل بشرط الفاسدة
هبة بعد على أن يعتقه تصح وبطل الشرط أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل وهب له
زوجته مهرها الذي قد عتقه على أن لا ينسرى عليها ثم أرادت الرجوع هل لها ذلك **فأجبت** في
ليس لها ذلك قال الكنفوي ولو نصت المرأة مهرها على زوجها على أن لا ينسرى عليها لا رجوع لها
بعد أه معز بالخزانة والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب بستانه لرجل وسلمه اليه وشرط عليه أن
يتفق على عتقه من غنمه هل تصح الهبة دون الشرط **فأجبت** في تصح الهبة دون الشرط قال الكنفوي
في قوله على فتاوى على أفدي رجل وهب من رجل كراما وسلمه اليه وشرط أن يتفق من غنمه فالحبة
صححة والشرط باطل لأن غنمة الكرم موهوبة له تبعاً فقد شرط رد بعض الموهوب فيكون شرطاً فاسداً
أه معز بالخزير وفي الحاشية رجل وهب لرجل جارية واستثنى ما في بطنها فقال على أن يكون الولد
ذكر في الأصل أن الهبة جائزة وتكون الجارية مع ولده للموهوب له لأنه لو لم يستثن الولد كانت الجارية
وولده للموهوب له فيكون الولد داخل في الهبة فكان استثناء الولد بشرط امطلا والهبة لا تبطل بالشرط
الفاسدة أه بحروفه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب لرجل داره على أن يسكنها الواهب وسلمها
اليه فتسلمها ثم مات الواهب عن ورثة يريدون بطل هذه الهبة فهل لهم ذلك فأجواب ليس لهم ذلك
لأن الهبة صححة والشرط باطل وقد أفتى شيخ لاسلام على أفدي بعتها والله تعالى أعلم **سئلت**
عن مدون مات عن ورثة فوهب لهم رب الدين دينه فهل تصح الهبة فاجواب نعم تصح الهبة
قال في الحاشية رجل على دين فبات قبل القضاء فوهب صاحب الدين لوارث الميت صح سواء كانت
التركة مستغرقة أم لا أه ونقل الكنفوي عن الوجيز ما نصه رجل مات فوهبت امرأته مهرها جاز
ونقل عن التتارخانية أن هبة المهر من الزوج الميت تصح استحقاقاً أه والله تعالى أعلم **سئلت**
عن هبة لوديعة من المودع هل تتم بالقبول بدون قبض جديد لا ثماني بالموهوب له فأجواب
نعم تتم بدون قبض جديد في التنوير وشرحه للعلاء ما نصه ومات بالقبول بلا قبض جديد
الموهوب في يد الموهوب له ولو يذهب أو أمته لأنه حينئذ عامل لنفسه والأصل أن القبضين إذا
تجب سنان أحدهما عن الآخر وإذا تقرر اناب لا على عن الأدنى لا عكسه أه والله تعالى أعلم
سئلت عن هبة الوالد لابنته كل ماله حال صحته بطوعه وتسام عتقه هل يجوز فأجواب
قل في الدر المختار ولو وهب في صحته كل المال للولد جاز وأتم أه وفي الحاشية قوله كل المال للولد
أي وقصد حرمان بقية الورثة كما يتفق ذلك فيمن ترك بنتاً وخاف مشاركة العاصب وقوله جاز أي صح
ولا ينقض وفي بعض المذاهب يرد عليه قصده ويجعل متروكاً ميراثاً لكل الورثة أه **فتمة** في
في الحاشية لا بأس بنفسه يمل بعض الأولاد في المحبة لأنهم يحمل القلب وكذلك العطايا ان لم يقصد
به الاصرار وان قصده يستوي بينهم بعض البنت كالابن عند الثاني وعابه الفتوى أه وفي الخ
يكراه نفسه يمل بعضهم في العطايا عند تساويهم في الدرجة أم عند عدم التساوي كما إذا كان أحدهم
مستغنياً بالعلم لا بالاكسب لا بأس أن يفضل على غيره كافي للتعطى أي ولا يكره وفي المع روى عن الامام

انه لا بأس به اذا كان التفضل في زيادة فضل له في الدين وفي خزانة القسطين ان كان في ولده قاسق لا ينبغي ان يعطيه أكثر من قوة كي لا يصير معينا له في المعصية وفي الخلاصة ولو كان ولده فاسقا فأراد أن يصرف ماله الى وجوده الخير ويحرمه عن الميراث هذا خير من تركه اه أي الاولاد وعلاء في البرازية بالهبة المذكورة اه من التكملة والله تعالى أعلم **سئلت** في امرأة اشترت دارا ولدها من مالها هل يصح ويكون هبة للولد فالجواب ان الشراء يقع له والدار تكون هبة منه للولد ففي جامع الصغائر عن الذخيرة امرأة اشترت ضيعة لولدها الصغير من مالها وقع الشراء لا لم لانها اشترت الشراء للولد وتكون الضيعة للولد لانها تصير واهبة والام تملك ذلك ويقع قبضه عنه اه والله تعالى أعلم **سئلت** في هبة المريض مرض الموت لاحد ورثته هل لا تجوز فالجواب نعم لا تجوز ما لم يجزها بقية الورثة بعد الموت كافي المجلة وغيره والله تعالى أعلم **سئلت** عن قال لا تجوز هبة تلك هذا قبضه الاخر ولم يقل في الجاس قلت هل يصح هذه الهبة **سئلت** في رد المحتار حاشية الدر المختار قل وهبت هذا الدين قبضه الموهوب له بحضرة الواهب ولم يقل قبلت صح لان القبض في باب الهبة جار مجرى الركن فصار كالقبول ولو الجلية اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن وهب شيئا ثانيا ثم اعان مجلس الهبة وأذن الموهوب له في قبضه فذهب اليه وقبضه هل يجوز فالجواب نعم يجوز وبه تتم الهبة قال في الذخيرة ولو كان الموهوب غائبا فذهب وقبض ان كان القبض اذن الواهب جاز استحسانا لا قياسا وان كان يغير اذنه لا يجوز قياسا واستحسانا اه هندية والله تعالى أعلم **سئلت** عن تعليق الهبة بالشرط هل يصح فالجواب ان كان التعليق بكلمة ان فهو باطل وان كان بكلمة على فان كان ملاعما بان قال وهبتك هذا على أن تعوضني كذا صحت الهبة والشرط وان كان الشرط غير ملائم صحت الهبة وبطل الشرط اه من الخلاصة والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب ثمرة كرمه المستقبل قبل وجودها هل يصح فالجواب لا يصح اذ من شروط الهبة أن يكون الموهوب موجودا وقتها فلا تجوز هبة ما ليس بوجوده وقت القبض وهب ما تملكه من ثمره العام ومنه اذا غنسه السنة القابلة وكذا لو وهب ما في بطن هذه الشاة أو ما في ضرعها وان سيطر على القبض عند الولادة والحاب وكذا لو وهب زيدا في لبن أو ذقة في حنطة لا يجوز وان سيطر على قبضه عند حدونه لانه معدوم في الحال فلم يجد محل حكمه فقد وهو الاصح اه من الهندية والله تعالى أعلم **سئلت** عن وهب دارا قابلة للقمحة لانيه الكبير من لكل واحد منهم النصف وسلمهما اه على الشيوخ هل يصح هذه الهبة أم لا فالجواب لا يصح هذه الهبة كما أفتى بذلك شيخ الاسلام على أنه يرى رحمه الله تعالى واحتمل له الكفوي بما نقله عن الهداية وهذا نصه وان وهبوا واحدا من اثنين لا تجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالنا يصح لان هذه هبة الجملة عنهم اذ التملك واحد ولا يتحقق الشيوخ كما اذا رهن من رجلين وله ان هذه هبة النصف من كل واحد ولهذا لو كانت فيما لا يقسم فقبل أحدهم صح ولان المال يثبت لكل واحد منهم ما في النصف فيكون التملك كذلك لانه حكمه وعلى هذا الاعتبار يتحقق الشيوخ بخلاف الرهن اه ثم نقل عن فصح القدرى ما نصه وقد انتفوا على ترجيح دليل الامام وانتار قوله أبو الفضل الموصلي وبرهن الاثمة المحبوبي وأبو البركان النسفي اه **سئلت** عن وهب لابن له ثخين أحدهما كبير والاخر صغير هل تجوز فالجواب انها لا تجوز في قولهم جيمما كما نقله الكفوي وفي الدر المختار وهب اثنا دارا لواحد من الشيوخ وقبضه الكبير من لا يعمد للشيوخ فيما يحتمل القسمة أما ما لا يحتمل كانهيت في جميع انتفا كما قيدنا بكبيرين لانه لو وهب الكبير وصغيري عمال الكبير أو لابنيه صغير وكبير لم يجز انتفا وقيدنا بالهبة لجواز الرهن أو الاجارة من اثنين انتفا اه قوله وصغيري عمال الكبير صواب في عمال الواهب وأرادنا للصغيرين

مطلب اشترت ضيعة
لولدها الصغير من مالها
كان هبة له

مطلب هبة المريض لوارثه
موقوفة على الاجارة
مطلب قال وهبت لك هذا
فاخذه ولم يقل قبلت صح
مطلب اذا كان الموهوب
غائبا فاذنه قبضه فدخل جاز

مطلب في تعليق الهبة

مطلب هبة الثمرة قبل
وجودها الا يصح

مطلب وهب دارا قابلة
للقسمة لابنيه

مطلب هب لابنيه الثخين
الخ

تصح لعدم المرح لسبق قبض أحدهما وحيث اتحد ولم ينفك فلا شيوخ في قبضه ولا يرد ما نقل عن الخزانة
من قوله ولو تصدق بداره على ولد له صغير لم يجز لأنه مخالف لما في المتن والشروح من قوله من أن
المهبة لمن له عليه ولاية تتم بالعقد سايحافى أه من التكملة وفي التنقيح بعد كلام مانصه وبهذا يظهر
أنهم مالوا كانا صغيرين وكانا في عيال الوهاب أو كانا بنين له تصح المهبة لتحقيق قبضه لهم بمجرّد العقد فلا سبق
لأحدهما على الآخر ثم هذا كله إذا لم يكن الموهوب لهم فقيرين فلو كانا فقيرين صححت على ماسيا في عقب
هذا اه (فان قلت) هذا صريح في أن المهبة لكبيرين لا تجوز عند الامام وقد صرح في الخاتمة بأنه لو وهب
لكبيرين وسلم اليهما جلة فالهبة جائزة (فالجواب) ان ما في الخاتمة عني على قوله اما عنده فهي فاسدة
كافي رد المحتار والله تعالى أعلم **سئلت** عن المهبة في مشاع لا يقبل القسمة كحكمها وطاحونة هل تصح
وكيف يكون قبض الجزء الشائع **فالجواب** نعم تصح فمالا يقبل القسمة وقبض الجزء الشائع يكون
بقبض الكل قل في الدرر والقبض الكامل فيما لا يحتمل القسمة يكون بتبعية الكل وفي الفتاوى
المهدية ويحصل القبض بتبعية القبض الكل في مشاع لا يبقى منتهية بعد القسمة كبيت وحمام صغيرين
اه والله تعالى أعلم **سئلت** في واهب أسقط ماله من حق الرجوع في المهبة هل يسقط أم لا
فالجواب انه لا يسقط حتى لو قال لو اهب أسقطت حتى في الرجوع في المهبة لا يسقط كما ذكره البرزلي
في فتاويه من المهبة والله تعالى أعلم **سئلت** عن المهبة بشرط فاسد هل يصح ويبطل الشرط
فالجواب نعم قال في المهديّة اذ واهب مهبة وشرط فيها شرط فاسدا فالهبة جائزة والشرط باطل كالو
هب لرجل أمته وشرط أن لا يبيعها أو أن يتخذها أو ولد أو أن يبيعها من فلان فالهبة جائزة وهذه
الشروط كلها باطلة اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم فيمن تصدق بدراهم على فقيرين ودفع
لهم على الشيوخ من غير قسمة هل تصح **فالجواب** نعم تصح حيث كانا فقيرين بخلاف ما لو كانا غنيين
كما سبقت الإشارة اليه قال في الدرر المختار وإذا تصدق بعشرة دراهم أو وهبها لفقيرين صح لان المهبة
للفقر صدقة والصدقة برادهم اوجه الله تعالى وهو واحد فلا شيوخ لان غنيين لان الصدقة على الغني هبة
ولا تصح للشيوخ اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن وهب عقارا ولم يسلمه للموهوب له حتى مات
الواهب هل تبطل المهبة **فالجواب** تبطل المهبة بموت الواهب قبل القبض قال في ليزار مات
الواهب قبل قبض الموهوب له لم يملك القبض لانه صار حق الورثة اه وأقنى بذلك شيخ لاسلام على
أقننى وأقنى بطلانها بموت الموهوب قبل القبض أيضا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة لها
جارية قالت زوجها وهب لك فرجها ووسلت الجارية فتسلمها بعد القول بالقول ثم ماتت الواهبة
فقام ورثتها يريدون ادخال الجارية المذكورة في التركة وقسمتها بينهم فهل ليس لهم ذلك **فاجبت** في
ليس لهم ذلك قال قاضيخان ولو قال وهبت لك فرجها عاى كما اذا قبض اه والله تعالى أعلم **سئلت**
في دار في يد مستأجر يسكنها وفيها متاعا وهبها له هل يملك ذلك هل تصح هذه المهبة **فالجواب**
انها لا تصح في الفتاوى المهديّة قالوا كانت الدار مستأجرة لم تصح المهبة لعدم القبض الا اذا انتهت مدة
لاجارة فقبضت الدار باذن جديده من الواهبة اه **سئلت** عن المريض اذ واهب شيئا ومات ولم
يسلمه هل تبطل المهبة **فالجواب** نعم تبطل في جامع الفصولين مانصه تبطل هبته بموته قبل تسليمها
اذ المهبة في المرض ولو كانت وصية لكنها هبة حقيقة فلا بد من القبض ولم يوجد اه والله تعالى أعلم
سئلت عن المهبة بعوض هل يتم قبل التقاض **فاجبت** لا يتم بدونه قال قاضيخان رجل وهب
لرجل عبدا بشرط أن يعوضه ثوبان تقاضا جاز وان لم يتقاضا لم يجز اه والله تعالى أعلم **سئلت**
هل تجوز الهبة للعمول **فاجبت** لا تجوز له كافي الدرر وكتب عليه سيدى حسن الشرنبلالى مانصه
أقول وهذا بخلاف الوصية له لان لا يشترط فيها القبض لكونها غنيمة كما في المأبىد الموت ولا يقال

مطلب في كيفية قبض
الجزء الشائع

مطلب اسقاط حق الرجوع
في المهبة لا يصح
مطلب في المهبة بشرط
فاسد

مطلب تصدق بدراهم
على فقيرين صح

مطلب واهب ولم يسلم حتى
مات بطلت المهبة

مطلب لو قل له وهبت لك
فرجها ما يملكها اذا قبضها

مطلب مات الواهب قبل
التسليم بطلت هبته

مطلب في المهبة بعوض
مطلب لا تجوز الهبة
لعمول

مطلب في هبة درهم صحح
لرجلين

مطلب قال جعلت هذه
الدار لك عري

مطلب في هبة أحد
الشريكين لا يخرج حصته
من الربح

مطلب في هبة جماعة لواحد

مطلب لا تجوز المقابلة في
الصدقة حتى تقبض

مطلب وهب أحد شريك
في دين نصيبه من المدينين
مطلب في مريض وهب
داره لرجل والثالث لا يسهو

مطلب في اشتغال الموهوب
بذلك غير الواهب

مطلب دفعت لزوجها مالا
للنفقة لا ترجع عليه

مطلب يدخل في هبة
الأرض البناء والشجر

مطلب وهبت دينها الذي
على زوجها لابنها الصغير

مطلب وهب لحي وميت
كل الكل للحي

مطلب أنفقت على زوجها
دراهم ثم ماتت

الوصي يقوم مقامه في قبض الهبة لا غير تحقيق قبل الولاية اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في هبة درهم صحح لرجلين هل تجوز **فاجبت** بجهاب تجوز كافي الدرر وكتب عليه سيدي حسن مانصه أقول هذا على الصحيح وقال بعض المشايخ زوجهم الله تعالى لا يجوز لأن تنصف الدرهم لا يضر فكان مما يحتمل القسمة والصحيح انه يجوز وبه قال الامام أبو الحسن السعدي ونعمس الأئمة الخواري لان الدرهم الصحيح لا يكسر عادة فكان مما لا يحتمل القسمة حتى لو كان من الدراهم التي تكسر عادة فلا يضرها الكسر والتبويض كانت بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة فلا يجوز كافي الخاتبة اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم فيمن قال لا يخرج ملت هذه الدار لك عري أو قال عمرك أو حياتك أو هي لك حياتك فذامت فهي رد على هل تثبت الهبة بهذه اللفاظ **فالجواب** نعم تثبت هذه الهبة وتصح ويطل الشرط كافي الخاتبة قال وتفسر العمري أن يقول وهبته منذ على انك ان مت قبلي فهي لي وان مت قبلك فهي لك فهذه هبة جائرة والشرط باطل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أحد شريكين قول لشريكه وهبت لك حقي من الربح هل تنفع هذه الهبة **فالجواب** ما في الخاتبة ان كان المال قائما لانصح لانها هبة المشاع فعيا يقسم وان كان الشريك استهلك المال صحت الهبة لانها صارت دين بالاستهلاك والدين لا يقسم فيكون هذا هبة للمشاع فيما لا يقسم فتصح اه والله تعالى أعلم **سئلت** في هبة جماعة عقار امعنا الواحد هل تصح **فالجواب** نعم تصح قال في التنقيح وهب اثنان دارا لواحد صح لانهم مسلمة هاجلة وقد قبضها جلة فلا شيوخ اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن تصدق بصدقة وسلمها الى المتصدق عليه ثم تقابل الصدقة هل تجوز المقابلة فيها **فالجواب** لا تجوز حتى تقبض لانها هبة مستقلة مستأنفة لانه لا رجوع فيها وكذا الهبة على ذي رحم محرم كذا في المحط والله تعالى أعلم **سئلت** عن دين بين شريكين وهب أحدهما نصيبه منه للمدين هل يجوز **فالجواب** نعم كافي الخاتبة والله تعالى أعلم **سئلت** عن مريض وهب داره لثلاث لا يسهو او لوارث لم يجزف الحكم في ذلك **فالجواب** كافي الخاتبة ان الهبة تنقض في الثلثين ونسقي في الثلث اه وفي البرازية وهب المريض شيئا لا يخرج من الثلث برذالمو وهب له ما زاد على الثلث بلا خيار اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في اشتغال الموهوب بذلك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة **فاجبت** بجهاب مانصه ذكر صاحب المحط في الباب الاول من هبة الزيادات انه لا يمنع اه نقله في البهجة عن فصول العمادى والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة كانت تدفع الى زوجها عند الحاجة ذهباً أو فضة للنفقة على عياله فأتخذها وينفقها عليهم هل ليس لها أن ترجعها عليه **فالجواب** ليس لها أن ترجعها عليه كافي القنية والله تعالى أعلم **سئلت** هل يدخل في هبة الأرض البناء والشجر **فاجبت** بجهاب نعم قال في القنية ويدخل في هبة الأرض ما يدخل في بيعها من الابنية والاشجار من غير ذكر وكذا في الصلح على أرض أو عنها تدخل ولا يدخل لزراع في الصلح من غير ذكر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة زوجها دين فوهبته لابنها الصغير هل تصح هذه الهبة **فاجبت** بجهاب تصح لما في القنية لما على زوجها دين فوهبته لولدها الصغير صح لان هبة الدين من غير من عليه الذين تجوز اذا سطه على القبض وللاب ولاية قبض الهبة لولده الصغيرة كان قبضه بحكم الولاية كقبض الصغير فصار كأنه اساطت الصغير على قبضه اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم فيمن وهب دارا لحي وميت أو لثلاث وجدا فهل يكون الجميع للحي **فالجواب** ما في الهندية وهذا نصه ولو وهب لحي وميت أو طائفة جاز كله للحي اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة أنفقت على زوجها دراهاهم حال الصحة ثم ماتت فقام ورثتها يدعون عليها فقال لهم انها تبرعت بها على فهل يصدق في ذلك **فالجواب** انه يصدق في ذلك كافي فتاوى

مطلب لا تصع الصدقة في
مشاع يقسم

الانقروى عن القنية والله تعالى أعلم **سئلت** مراراً عدة هل تصع الصدقة في مشاع يقسم
فالجواب انها لا تصع فيه كالمبة قال في التنوير والصدقة كالمبة لا تصع غير مقبوضة ولا في مشاع
يقسم ولا رجوع فيها قال شارحه العلامة لا ولو على غنى لان المقصود فيها الثواب لا العوض ولو اخذنا فقال
الواهب هبة والاخر صدقة فالقول للواهب اه قال ابن عابدين قوله ولو على غنى اختاره في الهداية
مقتصر عليه لانه قد قصد بدل صدقة على الغنى الثواب لكثرة عياله بحجر وهذا مخالف لما مر قبل باب
الرجوع من أن الصدقة على الغنى هبة وله ما قولان تأمل اه (أقول) ذكر المحقق في كتاب الايمان ان
التصدق على الغنى لا يثبت له الرجوع استحساناً ذكره في باب الميمن في البيع والشراء فها هنا مبني على
الاستحسان وفي القياس له الرجوع فذهبهم وكتب على قوله لا تصع غير مقبوضة **وقال** قلت قد قدم ان
الصدقة لفقير بن جائزة فيما يحتمل القسمة **قلت** اه المراد هنا من المشاع أن يهب بعضه لواحده فقط فثبت
هو مشاع يحتمل القسمة بخلاف الفقيرين فانه لا شوع كما تقدم بحراهم والله تعالى أعلم **سئلت**
عن الواهب اذا رجع في هبته هل يصح رجوعه فالجواب قال في التنوير وصح الرجوع فيها بعد
انقبض مع انتفاء مانع وان كره تصرفه ولو مع اسقاط حقهم من الرجوع اه وقد نظم ولد المحقق
الرحلي الموانع في قوله

منع الرجوع من الواهب سبعة * فزيادة موصولة موت عوض
وخروجها عن ملك موهوب له * زوجة قرب هلاك قد عرض
وقد جمها ابن وهبان في قوله

وفي سبعة ليس الرجوع بجائز * ويجمع ذاق دمع خزفة ينشر
زيادة الموت اعتياض خروجها * زواج وقرب والهلاك المقرر

له والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرجل يهب عينا لامرأة على أن تنفق عليه وتطعمه فهل اذا لم تنفق
ذلك تكون الهبة صحيحة فالجواب نعم تكون الهبة صحيحة ويبطل الشرط لما تقر في كلامهم ان
الهبة لا تؤثر فيها الشرط المفسد كذا في فتاوى الامام الفقيه من كتاب الهبة والله تعالى أعلم

مطلب وهب لما على ان
تنفق عليه صحة الهبة دون
الشرط

(كتاب الاجارة)

سئلت هل تجوز اجارة الارض المشغولة بزرع الغير فالجواب ان هذا السؤال قد رفع مثله
لعارفي الهداية فاجاب عنه عيانه ان كان الزرع يصبى بان كل ما اجارة فلا يجوز ان يؤجر ما لم يستخصه
الزرع الا ان يؤجرها اجارة مضافة الى المستقبل وان كان الزرع بغيره مستشري بحيث الاجارة لا
الزرع في هذه الصورة واجب القلع فالمرج في هذه الصورة قادر على تسليم ما آجره بان يجبر صاحب
الزرع على قاعه سواء أدرك أم لا فانه لاحق لصاحبه في ابقائه اه والله تعالى أعلم **سئلت** في رجل
استأجر من آخر أرضاً المتفع من ازرعة أو غيرها فغصب منه بحيث لم يتمكن من الانتفاع بها هل تلزمه
الاجرة حيثئذ فالجواب اذا غصب منه ولم يتمكن من الانتفاع بها ان سقط عنه الاجرة مدة الغصب
فاذا زال وانتفع بها او جبت عليه الاجرة بعد ما انتفع فان لم يبق من المدة ما يتمكن من الانتفاع
استؤجرت له فله ان يشترط الاجارة كما كان له ان يقصدها من غصب منه كذا في فتاوى عارفي الهداية
والله تعالى أعلم **سئلت** عن أعطى ثوباً ليطبخ لخبيطه فطاه ولم يسم له أجراً فاعطاه زيادة على أجر
المثل هل يطيب ليطبخ ما أخذ زائداً على أجر مثله فالجواب نعم بطيب له ذلك قال في الخلاصة
رجل دفع الى خياط ثوباً ليطبخ له جبة ولم يشرط له الاجرة فلما فرغ أعطاه زيادة على أجر مثله في قياس
أبي حنيفة يطيب له الاجر بناء على مسئلة الاصل اذا استهلك رجل ثوب اسان فصالحه على أكثر من قيمته

مطلب في اجارة الارض
مشغولة بزرع الغير

مطلب فحين استأجر أرضاً
فغصب منه

مطلب خاط له ثوباً بدون
نعمية أجر فاعطى أكثر من
أجر المثل يطيب له

جاء عند أبي حنيفة خلافا لهما وقال الفقيه أبو الليث الزيادة جائزة في قولهم جميعا اه والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت فيمن كتب لا تحركوا ولم يقله على أجره من فهل يجب له أجر مثله فالجواب نعم يجب له
 أجر مثله ففي تنقيح الفتاوى ما نصه وانما يجب أى للصكك أجر مثله بقدر عمله في صنعه كاستئجار الخياط
 والحائك باجر كثير على مشقة قليلة اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن استأجر زوجته للخدمة كل
 شهر يدinar هل تجوز هذه العقدة ❊ فاجبت ❊ بما في الخاتمة من انها لا تجوز ولا يكون لها الاجر في
 ذلك لان خدمة البيت مستحقة عليها ادبالة فلا يجب لها الاجر كالواستأجرها للخبز ولطبخ ولان منفعة
 خدمة البيت تعود اليها والانسان لا يستحق الاجر بما تعود منفعة اليه كما في الطبخ والخبز اه والله تعالى
 أعلم ❊ سئلت عن رجل استأجر ابنه البالغ للخدمة بيته هل يجوز فالجواب انه لا يجوز هذا
 المقتضى ولا أجر له كما في تنقيح الفتاوى معزبانظر الى الاكمل والله تعالى أعلم ❊ سئلت اذا كان
 للرجل ولد من غير زوجته الحاضرة فاستأجرها على ارضاعه هل يجوز هذا العقد فالجواب قال في
 الخاتمة وان استأجر الرجل امرأته لارضاع ولده من غيرها جازت الاجارة فكان لها الاجر لان ذلك غير
 مستحق عنها اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن أجر دكانه لزيد سنة على أن يخدمه ستة أشهر هل
 تجوز هذه الاجارة فالجواب نعم تجوز هذه الاجارة كما أفق بذلك صاحب تنقيح الفتاوى واستدل
 له بما في البدائع وان كانت الاجرة من خلاف الجنس جاز كاجارة السكني بالخدمة أو الر كواب ونحو ذلك
 اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت في متولى الوقف لو أجر دار للوقف من نفسه هل يصح ذلك فالجواب
 لا يصح ذلك قال في البرازية أجر انقب دار الوقف من نفسه لا يصح وكذا من عبده ومكاتبه اه والله تعالى
 أعلم ❊ سئلت عن متولى الوقف اذا أجر ما توارى من داره هل تنفسخ الاجارة بموته ❊ فاجبت ❊ بان مثل
 هذا السؤال رفع الى المحقق الرملى فاجاب عنه بقوله لا تنفسخ الاجارة بموته كما صرح به علمائنا فاطمة وقد
 قل في الاجناس من عتق المتولى لا تنفسخ الاجارة وان كان المتولى هو الذى أجر وكذا القاضى لو أجر وما
 وكذا الاب أو الوصى اذا أجر دار الصغير وما لا تنفسخ الاجارة وكذا كل من عقد الاجارة لغيره اذا أجر
 الوقف بنفسه ثم مات لا تبطل الاجارة على الاصح اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن استخدام يتما في
 أعمال مدة سنين بطعامه وكسوته انهم لا ينفقان أجر مثله ولما بلغ دفع له جلا في مقابلة خدمته فاخذ
 ويريد الدافع الآن أن يرجع فيه هل له ذلك أم لا ❊ فاجبت ❊ بانه ليس له ذلك كما في الخبرية وقد نقل
 عن الفقيه سانه يتم ليس له أب ولا أم ولا عم استعماله أقرباؤه بغير إذن اقصا وبغير اجارة عشر سنين
 فله بعد البلوغ أن يطالبهم باجر مثله فيها وقد تقرر انه ليس لغير الاب والجد والوصى استعمال الصبي بلا
 عرض اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن أجر داره ثلاث سنين باجرة معلومة اجارة صحيحة ثم لحقه
 دين نابت بالدينفولس له مال غير الدار المستأجرة فاراد أن يبيع الوقف عديته فهل له ذلك وتنفسخ الاجارة
 فالجواب نعم كما في التنوير والمقتضى وغيرها قل في التنقيح نقلا عن الاختيار والاصل فيه انه متى
 تحقق عجز القاعد عن المضى في موجب العقد ابضرر بطبقته وهو لم يرض به يكون عذرا لتنفسخ الاجارة
 دفعا للضرر واذا أراد القاضى فسخ الاجارة لاجل الدين اختلها وفيه قول بعضهم ببيع الدار فيه فذبحه
 فتنفسخ الاجارة وقال بعضهم بفسخ الاجارة أولا ثم ببيع هذا اذا كان الدين ظاهرا فان لم يكن ولكن صاحب
 له اقرار بالدين على نفسه وكذبه المستأجر هل أوجبته بفسخ الاقرار وفسخ القاضى الاجارة بينهما
 ما قرره بالدين وقال صاحباه لا يصح اقراره ثم ان كان العذر ظاهرا لم يحتج الى القاضى والا كادين النابت
 ما قرره يحتاج اليه ليصير العذر ظاهرا بالقضاء اه ملخصا والله تعالى أعلم ❊ سئلت فيمن استأجر
 أرضا وسطها أشجار كثيرة هل تجوز هذه الاجارة فالجواب قل فاضحيا رجل استأجر أرضا فيها

مطلب كتب له صك من غير
 بيان الاجرة له أجر مثله
 مطلب ليس له استئجار
 زوجته للخدمة

مطلب لا يجوز ان يستأجر
 ابنه البالغ للخدمة
 مطلب استأجر امرأته
 لارضاع ولده من غيرها
 جازت
 مطلب أجر دكانا لزيد
 يخدمه سنة
 مطلب أجر للتسوى دار
 الوقف لنفسه لا يصح

مطلب أجر المتولى فوات
 لا تنفسخ الاجارة

مطلب فيمن استخدم يتما
 بطعامه وكسوته

مطلب أجر داره ثم لحقه
 دين فاراد أن يبيعها له ذلك
 وتنفسخ الاجارة

مطلب استأجر أرضا
 مشغولة بالأشجار

مطلب استأجر وأجر ثم مات
تفسخ الاجارة

مطلب استأجر أرض للزراعة
وهي تسقى بماء المطر الخ

مطلب قال ارع على غنسي
بمائة فقال لا أرها بذاك
وانع أرها بثمانين نازم
المائة ان مكنت

مطلب عت للمدة والزرع لم
يستصعد

مطلب أجرت دارها وهي
فيه الزوجان لا يستحق أجرة

مطلب أجر زوجته لتخبز
له خبز اليبس جاز
مطلب أجره على بناء قبناه
وانهدم له الاجر

مطلب انهدم بيت من
الدار المستأجرة كان للمستأجر
الفسخ

مطلب في اصلاح البالوعة

مطلب سكن مع زوجته
عند أمها فطلبت الام الاجرة
ليس لها ذلك

مطلب أجور دارا كل شهر
بكذا ضح في واحد

أشجار في وسط الأرض لا تجوز الاجارة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استأجر عقار أو أجره من آخر
ومات في أثناء المدة هل تفسخ الاجارة **فالجواب** نعم تفسخ الاولى والثانية كأي التفسخ عن فتاوى
ابن نجيم والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل استأجر أرضا للزراعة وهي تسقى بماء المطر فزرعها
وانقطع عنها الماء حتى يبس الزرع فهل يسقط الاجر **فالجواب** نعم كأي التفسخ قال وفي فتاوى
لنصيبلي استأجر أرضا فقطع الماء فان كانت الأرض تسقى بماء المطر فانه قطع المطر أيضا فلا أجر عليه
لانهم لم يتمكن من الانتفاع بها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن تكلم مع انسان على رعي حيوانه
وسعى له مائة فقال لا أرها بثمانين وانع أرها بثمانين وسكت المالك ورعاها هل يلزم للمالك المائتان
فالجواب ما في الاشياء وهذا منه قال الراي لا أرضي بالمسمى وانما أرضي بكذا فسكت المالك فرعي
لزمته اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استأجر أرضا سنة وزرع فيها غنم المدة والزرع لم يستصعد
كف الحكم رحمة الله تعالى **فالجواب** ان الزرع يترك بأجر المثل الى أن يدرك لان له نهاية معلومة
فامكن رعاية الجائنين اذا انقضت هذه الاجارة بخلاف موت أحدهما قبل ادراكه فانه يترك بالمسمى
على حاله الى الحصاد وان انقضت الاجارة لان ابقاءه على ما كان أولى مادامت المدة باقية كأي البصر
الرائق والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأه لها دار وأجر ثم من زوجها وهي ساكنة فيها معه هل
تستحق منه الاجرة **فالجواب** لا تستحق الاجرة قال في الخاتبة امرأه أجرت دارها من زوجها
فسكنها قالوا لا أجر لها وهو بمنزلة ما لو استأجرها للخبز أو الطحن اه ثم رأيت في الدرر عن قاضيان في
شرحه على الجامع الصغير ان الفتوى على الصحة لتبعينها في السكنى فيلحق وأقره ابن عابدين بل أيده
والله تعالى أعلم **سئلت** عن استأجر زوجته على خبز الخبز له يبيعه هل تستحق منه الاجرة
فالجواب نعم قال في البرازية استأجر زوجته لتخبز ان أراد بيع الخبز فله الاجر وان أراد الاكل
البيت فلا أجر لها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استأجر رجلا لبناء جدار أو لحفر بئر في منزله
فانهدم البناء أو البئر بعد الفراغ هل له الاجر حينئذ **فاجبت** نعم له الاجر كاملا وان انهدم
قبل الفراغ فله الاجر بحسبه اه من فتاوى البهجة والله تعالى أعلم **سئلت** في الدار المستأجرة
اذا انهدم منها بيت هل للمستأجر الفسخ **فاجبت** نعم له الفسخ والحالة هذه قل في الخاتبة رجل
استأجر دارا وقبضها فسقط منها حائط أو انهدم منها بيت سكن للمستأجر أن يفسخ الاجارة بمحضرة الاجر
ولا يصح الفسخ في غيبته لان هذا بمنزلة الرد بالعيب وان انهدم كل الدار كان للمستأجر أن يفسخ عند حضرته
وغيبته ويسقط الاجر عند الكل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن البالوعة في الدار المستأجرة على
من يكون اصلاحها **فاجبت** قل في الخاتبة واصلح ماء البالوعة والمخرج يكون على رب الدار
وان كان امته لأم من قبل المستأجر لكن لا يجبر رب الدار على ذلك ولا يكون ذلك على المستأجر أيضا
فان فعل المستأجر ذلك متبرعا لا يحتسب من الاجرة وله أن يخرج من الدار ان لم يفعل ذلك رب الدار اه
والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل سكن مع زوجته عند أمها برضاها في دارها مدة ثم قامت الام
ربة المنزل تطلب الاجرة عن تلك المدة هل يلزم لها أجرة **فالجواب** ان هذا السؤال قد رفع مثله
الى العلامة ابن نجيم فاجاب عنه بان لا يلزم لها أجرة اه من فتاوى البهجة والله تعالى أعلم **سئلت**
عن أجر دكانا كل شهر بكذا هل يصح الاجارة في شهر واحد **فالجواب** نعم قال في الدرر وأجر دارا كل
شهر بكذا صح في واحد فقط وفي كل شهر سكن في أوله فانه اذا سكن ساعة من الشهر الثاني صح العقد فيه
ولم يكن للوزير أن يخرج به الى أن ينتضي الابعذر وكذا كل شهر سكن في أوله لان التراضي فيها بالعقد
يتم السكنى في الشهر الثاني وهذا هو القياس ولذا مال اليه بعض المتأخرين وفي ظاهر الرواية لكل
منها الخيار في الليلة الاولى من الشهر الداخل ويومها لان ذلك رأس الشهر وفي الاعتبار الاول نوع

وإذا استأجر أن يبقى منه فبما أجر المثل فهل له ذلك فالحجواب نعم له ذلك كافي القسمة وأقرب به
 الرمي والحامدي وشيخ الإسلام على أقدي وأخونا الشيخ العباسي مفتي مصر وقتواه مسطور رقة
 مواضع من كتابه الموسوم بالوقائع المصرية وأقرب الرمي في موضع آخر بخلافه وقيل بفتح البناء وتسليم
 الأرض لغير الوقت كما صرح به المتون فاطمة اه وما إلى هذا ابن عابدين في حواشيه على الدر المختار
 وأطول الكازم في ذلك على عادته وجه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتراط ترميم الدار
 ونحوها وتبنيها بالجير واصلاحها على المستأجر هل يفسد الاجارة فالحجواب نعم يفسدها في التنوير
 وشرحه للملائي يفسد الاجارة بالشرط المحل لانه يقتضي العقد فكل ما فسد البيع يفسدها كتهانة
 مأجور أو أجرة أو مدة أو عمل وكشرط طعام عبد وعلف دابة ومرة الدار أو مقارمها وعشر أو خراج
 أو قوت أو أشباه **سئلت** أيضا بالشيخ عيان يؤثر نصيبا من داره أو نصيبه من دار مشتركة من
 غير شريكه أو من أحد شركيه واحترز بالاصلي عن الطرقي فلا يفسد على الظاهر كالأجر الكلي ثم
 فتحقق البعثن أو أجرة الواحد فأت أحدهما أو بالمعكس الا إذا أجز من شريكه فيجوز وجوزاه بكل حال
 وعليه الفتوى زيلبي وبجر معز يالغني لكن رده اله لامة قاسم في صحيحه بان ما في الغني شاذ مجهول
 القائل فلا يقول عليه اه قال في الرديل المعول عليه ما في الحاشية ان الفتوى على قول الامام وبه جزم
 أصحاب المتون والنروح فكان هو المذهب أفاده المصنف وعليه العمل اليوم اه وكتب على قوله على
 الظاهر أي ظاهر الرواية عند أبي حنيفة ويفسدها في رواية جامع الفصولين اه وفي الخلاصة أجمعوا انه
 لو أجز من شريكه يجوز سواء كان مشاعا يحفل القسمة أو لا يحفل القسمة وسواء أجز نصيبه منه أو
 بعمه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دفع لا تجوز للاجل نجبه بأجرة هي نصف الغزل هل يجوز
 فالحجواب لا يجوز قال في التنوير ولو دفع غزلا لا تجوز لفسده أي بنصف الغزل أو استأجر
 به لا يعمل طعامه ببعضه أو ثورا يطعم بتره ببعضه فقه قدمت في الكل لانه لا يفسد بأجز من عمله
 والاصل في ذلك نفيه عليه السلام عن قفيز الطعان اه مع مزيد من شرحه الدر المختار وكتب في الرد
 مانعه قوله قدمت في الكل ويجب أجز المثل لا يجاوز به السمي زيلبي وقوله بجزم من عمله أي بعين
 ما يخرج من عمله والقدرة على التسليم شرط وهو لا يفسد بنفسه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
 استأجر شريكه على حمل طعام مشترك بينهما هل يستحق أجزا على ذلك **فاجبت** لا يستحق على ذلك
 أجزا قال في الدر المختار ولو استأجره لحمل طعام مشترك بينهما فلا أجر له لانه لا يعمل شيئا لشريكه الا ويقع
 بعضه لنفسه فلا يستحق الأجر اه قال ابن عابدين قوله فلا أجر له أي لا السمي ولا أجز المثل زيلبي اه
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرهن اذا استأجر الرهن من المرتهن هل يجوز ذلك فالحجواب
 لا يجوز ذلك قال في الدر المختار كراهن استأجر الرهن من المرتهن فانه لا أجر له معه بكم اه قال
 محشيه ابن عابدين الذي ينبغي أن يقول لانه لا يملكه بكم اه وانما كان كذلك لان المرتهن غير مالك
 للنافع فلا يملك تلكها وانما هي للرهن ولكنه ممنوع من الانتفاع لتعلق حق المرتهن فاذا أجزه فقد أطل
 حقه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استعقرض دراهم وأسكن المقرض في داره هل يجب على
 الساكن أجز الدار **فاجبت** نعم قال في الحاشية رجل استعقرض دراهم وأسكن المقرض في داره
 لا يوجب أجز المثل على المقرض لان المقرض إنما أسكنه في داره عوضا عن منفعة القرض لا
 مجازا وكذا لو أخذ المقرض من المقرض حمارا يستعمله الى أن يرد عليه الدراهم اه قال الحق ابن
 عابدين وهي كثيرة الوقوع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن تاجر استأجر دارا كانت التجارة مدة سنة
 وقبض الدكان ومكث فيه نصف المدة ثم أقلس ولم يبق له مال يتاجر به وأراد مع الاجارة في باقي المدة
 هل له ذلك فالحجواب نعم له ذلك كما في صاحب تنجية الفتاوى واستدل له باعتاقه عن الهداية

مطلب نفسد الاجارة
 باشتراط الترميم ونحوه

مطلب نفسد الاجارة
 بالشيخ

مطلب دفع غزلا بأجرة هي
 نصف الغزل

مطلب استأجر شريكه لحمل
 طعام مشترك لا يستحق
 أجزا

مطلب استأجر الرهن الزهن
 لا أجر عليه

مطلب استعقرض دراهم
 وأسكن المقرض في داره
 يلزمه أجزها

مطلب استأجر دارا كانت
 التجارة مدة سنة

مطلب لا تصح اجارة الحصة
الشائعة

من اجنبي هل تصح هذه الاجارة فالجواب انه لا تصح كما اُفتي به في البهجة واستدل به بقول الكرخي في جامعه نص ابو حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا اجر بعض ملكه أو اجر أحد الشريكين نصيبه من اجنبي فهو فاسد فيما يقسم وما لا يقسم **قلت** صحح في الحقائق انه فاسد وحكى عن بعض انه باطل وذل القاصي الامام اجارة المشاع فيما يقسم وما لا يقسم فاسدة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنده لفتوى هـ وفي المنظومة التسنينية

اجارة المشاع لا تصح من * غير الشريك فاعلمه واستبين

وقال شيخان الفتوى على قول الامام في عدم جواز اجارة المشاع اهـ **فأقول** قوله من غير الشريك فيه جوازها من الشريك وهو كذلك قال الرملي في حواشي جامع الفصولين المتون على حوازا اجارة المشاع من الشريك فهو المعتقد اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن صانع معروف بالصفة بالاحرة فأعطاه انسان شيئا فعمله ولم يقاوله على أحرة مخصوصة هل له أجر منه فالجواب مدي الاشياء ومنها لو عمل له شيئا ولم يستأجره وكان الصانع معروفا بتلك الصفة وجب أجر المثل على قول محمد وبه ينقضي اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن أحد الشريكين في أرض اذا زرع جميعه اهل للشريك أن يطالبه بنصيبه فالجواب مدي البهجة نقلا عن فصول العمادى زرع أرضا مشتركة بينه وبين غيره هل للشريك أن يطالبه بالربع أو الثلث بحصة نفسه من الأرض كما هو عرف ذلك الموضع أجيب أنه لا يمكن ذلك ولكن نقره نقصان أرضه بقدر نصيبه ان دخل فيها نقصان اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن فقيه استأجره أهل محلة ليعمل بهم اماما في مسجدهم سنة باجرة معلومة من القرأ ومن الشعير أو منهما فصلي بهم سنة ولما طلب أجرته منهم امتنعوا فهل له أخذ أجرته منهم جبرا فالجواب نعم كما اُفتي بذلك شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى ونقل الكفوي عن الاشياء مانصة وأفتي المتقدمون بان العبادات لا تصح الاجارة عليها كالأمامة والاذان وتعليم القرآن والفقه وان كان المتمدن أفتي به المتأخرون من لجواز اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن دفع لآخر سلعة وقال له يعاها والربح بينهما انصافا فهل لا تصح هذه العقدة فالجواب لا تصح على وجه الشركة الصحيحة بل هي فاسدة وللعامل أجر مثله والربح ان كان فهو الرب السلعة قال في المغر رجل اشترى متاعا فقال للآخر بعه بالشركة فايكون من الربح فهو بينهما نصفين فالشركة غير صحيحة والربح لصاحب المتاع ولا لآخر أجر مثل عمله اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن باع دارا له من آخر بيع وطاء وقاضاهم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة لا جارة وتسليمها ومضت المدة هل يلزمه الاجر فالجواب لا يلزمه الاجر لان رهنه والراهن اذا استأجر الرهن من المرن لم تجب عليه الاحرة كذا هذا فاذهه الكفوي نقلا عن العمادية والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشترى دارا وسكنها سنين ثم استحققت منه فهل عليه أجر مثله من المدة التي سكنها فالجواب ليس عليه ذلك قال في القنية سكن المشتري الدار سنين ثم استحققت لايجب عليه أجر لانه سكنها بحكم الملك اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن قال أجرتك هذه الدار غدا هل تجوز هذه الاجارة فالجواب نعم تجوز قال في القنية اذا قال أجرتك هذه الدار غدا يجوز ولو قال اذ ليلا غدا فقد أجرتك هذه الدار فباطل لانه تعالى بخاطر وقال أبو بكر يجوز في الاقطين ولا بعدة هذا خاطرا في الاجارة وبه فتى وعن ابن سماعة عن أبي يوسف قال أجرتك داري بكذا اذا أهل تشهر كذا اجاز ولا يجوز في البيع اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن الاجير المشترك هل يضمن ما هلك في يده وما هو الاجير المشترك فالجواب أن الاجير المشترك هو من يعمل للواحد أو يعمل له أي لواحد عملا غير مؤقت كأن استأجره ليرعى غنمه يشهرها ليرعى كلن مشترك كالأمان يقول ولا ترعى غنم غيري ولا يستحق المشترك الاجر حتى يعمل كالقصر

مطلب أعطى لمن يعمل
بالاحرة شيئا ليعمله بدون
مقاوله فعمله له الآخر
مطلب زرع أحد شريكين
جميع الارض

مطلب تصح الاجارة على
نحو الامامة

مطلب دفع له سلعة فاملا
بها او ربح بينهما أجر مثله

مطلب باع دارا بيع وفاء
ثم استأجره لا يصح
مطلب اشترى دارا وسكنه
فاستحققت لا يلزمه الاجر

مطلب قال أجرتك الدار
غدا يجوز

مطلب في الاجير المشترك

ونحوه كنهة قال ودلال وملاح ولا يضمن ما هلك في يده وان شرط عليه الصمان لان شرط الضمان في الامانة باطل كاللوع وبه بقي كافي غنة المعتبرات وبمخرم أصحاب المتون فكان هو المذهب بخلاف الاشياء ويضمن ما هلك بعمله كخريق الثوب من دقه وزلق الحال وغرق السفينة من مده جاوز المعتاد أولا هـ من الدر المختار مختصرا وفي الوهبانية مانعه

وما ضمنوا بالشرط عند الامام في * اجير اشترى الك وهو ما قد تحيروا

قال سبدي حسن في شرح البيت من الظهيرة الاجير المشترك قال ان ضاع مالك معي اوفى يدي قانا ضامن لا يبيع لانه اشتراط الضمان في الامانة والاجير المشترك لا يضمن عند الامام وهو مختار المشايخ وعينه الفتوى وقال الشيخ انه قول زفر ومحمد ايضا اولذا يصح الرهن بالامانات اه والله تعالى اعلم

سئلت عن استأجر دابة من آخر ليجعل عليها شقة من قماش معلوم محل معين فتفتد منه شقة في الطريق من غير تقصير فصالحهم بها على مقدار من المال دفعه له ثم وجدت الشقة عند غير الاجير المذكور فهل له ان يارده للمقدار المدفوع لاخذ الشقة فالحجواب نعم والسئلة في التسقيع فيل بالصارية والله اعلم سئلت عن له دار اجرها مدة ثلاث سنين وقبض الاجرة ومات وعليه ديون فهل يكون المستأجر احق بما استأجره من سائر الغرماء فالحجواب نعم يكون احق منهم به قال ابن وهبان

ومن مات مديونا او اجرا عقاره * فوفاه للمستأجر الحيس اجدر

قال الشرنبلالي في النسخ صورته ما لم المؤجر متحلا الاجرة وعليه ديون فالسأجر احق بما استأجره وقبضه من سائر الغرماء فيباع لذنبه ومفضل للغرماء بقوله الرهن غير أنه لا يسقط ماله من الاجرة بل الاك المدين وقد حبسها الاجرة بخلاف الرهن اه والله تعالى اعلم سئلت عن المستأجر اذا اجر لغيره ما استأجره هل يجوز له ذلك فالحجواب ان هذا السؤال قد رفع مثله للتحقق الرمي فأجاب عنه بما

نصه ثم يجوز بالتسل وبالاقل وبلا كثر ولا تطيب الزيادة بل يجب التصديق بما زاد الا اذا كان بخلاف الجاس او عمل به فلا كنهة تطيب صريحه في الاشياء فلا عن البرازي اه سئلت عن الاجير الخاص وعن حكمه فالحجبت قال في التنوير هو من يعمل لواحد عملا مؤقتا بالتخصيص ويستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كن استؤجر شهرا لأخدمة أولي القتم المسمى بالجرمى وليس

للخاص ان يعمل لغيره ولو عمل نقص من أجره بقدر ما عمل وان هلك في المدة نصف القتم أو أكثر فله الاجرة كاملة مادام يرى منها شيئا ولا يضمن ما هلك في يده بغير ضنه ولا ما هلك بغيره المأذون فيه كخريق الثوب من دقه الا اذا تعمد الفساد فيضمن كاللوع فلا ضمان على ظن في صي ضاع في يده أو سرق ما عليه من الخلق لا يكونها اجير واحد وكذا الا ضمان على حارس السوق وحافظ الخان اه منه مع

زيادة من لشرح والحاشية وفي النجدة

وما على الحارس شيء لو نقب * في السوق حانوت على ما قد كتب

وليس يضمن الذي منه سرق * انما الاجر الخاص ذلك يلتحق

اه والله تعالى اعلم سئلت عن اجارة الفصول هل تتوقف على اجارة المالك فالحجبت نعم تتعقد موقوفة على اجارته في الهندية ومن شرط انعقاد اجارة المالك والولاية فلا تنعقد اجارة الفصول لعدم الملك والولاية لكنها تنعقد موقوفة على اجارة المالك عندنا اه والله تعالى اعلم سئلت عن اسم اجر رحلا ليعمله كذا او ما قبل يلزمه من طلوع الشمس الى غروبها فالحجواب ان كان

العرف بينهم هم يعملون من طلوع الشمس الى العصر فهو على ذلك وان كان العرف انهم يعملون من طلوع الشمس الى غروبها فهو على ذلك وان كان العرف مشترك فهو على طلوع الشمس الى غروبها اعتبارا لذكر اليوم فانه قاضيان والله تعالى اعلم سئلت عن استأجر دار اسكنه على انما الخبار

مطلب قبض أجرة ثلاث
سنين ومات وعليه ديون

مطلب في اجار ما استأجره
مطلب في الاجير الخاص
وحكمه

مطلب في اجارة الفصول
وامم موقوفة
مطلب استأجره ليعمل له
ويما فالعبرة بالعرف

مطلب استأجر بالخيار ثلاثا
جاز

مطلب يجب أجر التسل في
الدلال والتمسار

مطلب ليس للاجبر ان ينفذ
بالصلاة

مطلب استأجر دارا فسطا
عليه الجانلة الفسخ

مطلب أظهر المستأجر في
الدار شرب الخمر ونحوه

مطلب استأجر دارا تم باعها
كان البيع موقفا

مطلب هل للام السكنى في
دار ولها الصغير

مطلب في تبرك من أجر
أحدهما في غياب الآخر

الصادق واصف صاحب التوبة
اشارة الى الاصل

مطلب استأجر من افضاعه
بلائمة لا يضمن

مطلب هل يصح الكفالة
في الاجرة

ثلاثة نامهر يجوز ذلك فالحق ان نعم يجوز ذلك كأي المرأة عن القسم ستاتي على تكرار ما راسدنة
على أنما يتأجر ثلاثة أيام وهو موعود عندنا اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن الدلال يعني اجرة الدلال
في المنة كذا على هو جائز شرعا **فاجبت** به انه ليس جائز شرعا قال في رد المحتار وفي الدلال والتمسار
بجب أجر الدلال وموافقه ما عليه ان في كل عشرة ذنوب كذا حرام عليهم سئل محمد بن سالم عن اجرة
التمسار قال ارجو انه لا بأس به وان كان في الاصل فاسدا لكثرة التماسه وكثير من هذه غير جائز
فجوزوه لم حاجة الناس اليه كدخول الحمام اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن الاجبر ان ينفذ
له أن يصلي النافلة فالحق ان ليس به ذلك في فداوى الفصلى واد الاستأجر رجلا يربو ما يعمل كذا فاعليه
أن يوفى ذلك العمل الى تمام المدة ولا يشغل بشئ آخر سوى المكتوبة وفي فداوى السمرقندي وقد ذكر
بعض مشايخنا انه أن يؤدى السنة أيضا وانفقوا انه لا يؤدى له الا وعليه الفتوى وفي غريب الرواية قال أبو
علي الدارقطني لا ينعى في المصر من اثبات الجاه فلو سقط من لاجر بقدر اشتغاله كان كمن يبيع دارا فربما يخط
شئ فلو كان يبيعه واشتغل قدر ربع الثمن يخط عنه ربع الاجرة اه من الرد والله تعالى اعلم
سئلت عن استأجر دار وسكنتم فاسقط عليها الجان بالرحم الاجرة هل له أن يبيع الاجارة ويخرج
فالحق ان نعم له ذلك قال الحق أبو السعود في حرمي الاشياء من الدلالة البسرى والحاصل أن كل
عذر لا يمكن منه استيفاء المدة توجب له الاجرة بلحقه في نفسه أو ماله ثبت له حق البيع قال البسرى
يؤخذ منه أن الرجم لدى بيع كبير في البيوت ويقال أنه من الجان عن طريق فسخ الاجارة لما يحصل من
الضرر اه قال ابن عابد بن يضره هذا لو كان لرجل من الدار لم لو كان لشخص مخصوص فلا ردة
أخرى في بعض الرقعة ان أهل زوجته مصر وأمه فكم ما دخلت داره يحصل الرجم واذا خرجت يقطع
تأجيل ثم قال ابن عابد بن رحمه الله تعالى فرع كثير الوقوع قال في بيان الحكم لو أظهر المستأجر في الدار
الشرب كشراب الخمر أو كل الرماو لونا وللواطة في ممراته مرفوف وليس للوخر ولا الجبر ان أن يخرجوه
فذلك لا يصير عذرا في الفسخ ولا خلاف فيه للاربعة لا رتبة وفي الجواهر ان رأى السلطان أن يخرج منه
فعل اه والعرف جار الا ان عندنا في طرابلس الغرب انه اذا سكن بين أهل المفقرة انية يرتد عليها الردة
يرفع البسرى ان أمره ان أهل الحكم فيخرجوه من بينهم والله تعالى اعلم **سئلت** عن استأجر
دار تم باعها الاخر هل تبطل الاجارة به هذا البيع فالحق ان نعم له أن يرفع الخبر الى مثل هذا السور
فأجاب عنه بما فيه لا تبطل الاجارة به هذا البيع بالاجماع وحكم البيع انه موقوف بضع ولا ينفذ وليس
لغير المشتري فسخه واشترى بالخيار اعلم وله ان في الاصح وفي الحنفية يتوقف على اجازة المستأجر ان يصح
الروايات اه والله تعالى اعلم **سئلت** عن ادم هل له ان يسكن في دار ولده الصغير **فاجبت** به
بما في أحكام الله من الاستروتنى وهذا لفظه اذ لا يمكن له زوج فله ذلك بحكم الحاجة وان كان له زوج
فليس له ذلك لان سكنه اوجب على الزوج فلا تكون بحاجة الى السكنى وكذلك ان كان له امه
والله تعالى اعلم **سئلت** عن شريكين غاب أحدهما فاستأجر الدار وأخذ الاجرة فهل
للمغائب اذا حضر أن يشاركه فيها فالحق ان نعم له ان يشاركه فيها فالحق ان نعم له ان يشاركه فيها
وأخذ الاجرة فله ان يشاركه في الاجرة قال رضى الله تعالى عنه فله ان يشاركه في الاجرة فله ان يشاركه في الاجرة
الاجرة من أشار الى أنه يملكها ويتصدق بمحصة شريكه الخت كانت امه اه والله تعالى اعلم
سئلت عن استأجر من افضاعه من يده بلائمة ولا تقصير من لا يضمن حيث شئت فالحق ان نعم له
بما لا يضمن الا بغيره الامين والمودع وهو التذوى والتقصير واية قول الغزالي
لمتبركات الامهات به انه اقصى في حفظه اه نقرى رحمه الله تعالى والله تعالى اعلم **سئلت** عن
تجدره سبعة ثمانية أو أحد كمال الاجرة هل يصح الكفالة بها كالمسألة فالحق ان نعم له ان يشاركه في الاجرة

الكفاية للاحقة شرة وكذا الحول والاطالب بشئ منها حتى يجب الايقاع أو يشترط التحجيل فذا وجب له
 أن يطالب أبوه شاء ولو بجل المكفيل قبل الوجوب لم يرجع على الأصل حتى يحن الوقت واس للمكفيل
 أن يأخذ استأجر حتى يؤديه لكن إن لم يله هو يلزم المكفول عنه لما عرفت في كتاب الكفالة اه والله
 تعالى أعلم **سئلت** عن قول رجل أعل أن يحفر له حوضا عشر أراي عشر بعشرة دراهم فحفر خمسا
 في خمس كم يجب له من الأجر أفيدونا برحمة الله تعالى **جواب** يجب له في الخلاصة وهذا نصه وفي فوائد
 شمس لا تفتة الخواني رحمه الله تعالى رجل استأجر رجلا ليحفر له حوضا عشرة في عشرة بعشرة دراهم
 فحفر خمسا في خمس يجب درهمان ونصف لأن العشرة في العشرة تكون مائة وخمسة في خمس تكون
 خمسا وعشرين فتكون ربع الجملة فلهذا يلزمه ربع الأجر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن استأجر
 إذا كانا محارة ثم بدله أن يترك هذا العمل وينقل إلى عمل آخر هل يكون ذلك له عذرا في فسخ الإجارة
جواب نعم ذلك في الخلاصة ولو استأجر دكانا لم يبيع فيه وبشترى ثم أراد أن يترك هذا العمل ويعدل
 عملا آخر فهو المذنب في المحيط ذكر في فتاوى الأما من أن يملك العمل الثاني على ذلك إذا كان ليس له
 لشيء اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مسلم أجر نفسه من نصراني هل يجوز **جواب** نعم فاجبت
 في الخاتمة أجر نفسه من نصراني أن استأجره لعمل غير الخدمة جاز وأن أجر نفسه للخدمة قال الشيخ
 الإمام أبو بكر محمد بن الفضل لا يجوز وذكر القادوري أنه يجوز وفي الذخيرة في الفصل السابع في الإجارة
 في الخدمة المسلم دأجر نفسه من كافر للخدمة يجوز باتفاق الروايات لأنه وإن كان يستخدمه فهو رابعه
 لا حارة لأنه يستوجب عليه عوضا من كل وجه على سبيل العهد فيبقى الذل ويتبع اعتماد هذا كما
 لا يحن وقد أتهم كلام صاحب الذخيرة أنه لا خلاف في المسألة وظاهر كلام المصنف أيضا أنه لا خلاف
 في عدم كراهة أي من عدم الجواز لجزومه وفي البرازية أجر نفسه لكافر للخدمة يجوز وبكره وقال الفضلي
 يجوز فيها هو كزراعة لا فيما هو ذل كالخدمة اه من حواشي الاشياء لا لامة الحموى أقول) وما أحسن
 ما قد مضى من المقتضيل وما ألتحقه مقام المسلم من الشرف والعز والرفعة والله تعالى أعلم **سئلت**
 فيمن استأجر ابنه البالغ لعمل له عملا فعمل فهل لا يكون له على والده أجر **جواب** نعم لا يكون له
 عليه أجر قدرى لبرارية استأجر ابنه البالغ فعمل الابن لأجر له وكذا إذا استأجر الزوج الزوجة لنفسه
 لأن ذلك فرض عليه اه والله تعالى أعلم **سئلت** إذا استأجرت الزوجة زوجها على عمل فعمل هل
 له عليه أجر هي إجارة جائرة **جواب** نعم هي حارة ويستحق الزوج الأجر مع الكراهة قال في البرازية
 وتكره إجارة ثلاثة مع الجواز وتلزم إذا عمل المكاتب إذا استأجر مولا والزوجة زوجها والابن
 والده ثم قل وتجزر إجارة ثلاثة بلا كراهة الأخ أخاه والمكاتب مولا والوالى أحد رعيته اه والله تعالى
 أعلم **سئلت** لو أكل الذئب الغنم والراعى عنده هل يضمن الراعى **جواب** قال في البرازية إن كان
 ذئب أكثر من واحد لا يضمن لأنه كالسرقة النالبة وإن كان واحدا يضمن لأنه لا يمكنه المقاومة معه فكان
 من جملة ما يمكن الاحتراز عنه بخلاف الزئبق على واحد اه والله تعالى أعلم **سئلت** لو خاف الراعى
 موت شاة فباعها هل يضمن **جواب** أنه لا يضمن قال في البرازية خاف الراعى موت شاة فباعها هل
 يرضى حيثما لا يضمن في الاحتسان والاجتناب يضمن والفتية سوى يضمن ما في عدم الضمان وكذا البتار
 وهو الضمير حتى يمدد الضمان بالبيع في حق الراعى وبالضمان في غير الراعى ولو لم يزل الراعى خفت الموت
 فبذبحته أو بكرها فاقول له وعلى الراعى البينة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن كافر استأجر
 مسلما لبناء كيسة أو بئمة هل يحسن له الأجر ويطلب إلا أنه يأثم لا يجبر لأنه أغان على معصية اه والله
 تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة استأجرت دارا وتزوجت فيها هل تنزها للاحقة دون الزوج

مطلب أجره على حفر حوض
عشرة في عشرة الخ

مطلب استأجر دكان للتجارة
ثم بدله أن يترك هذا العمل
كان ذلك عذرا في الفسخ الخ

مطلب أجر نفسه لنصراني

مطلب استأجر ابنه للعمل
لا يستحق أجرا

مطلب تجوز إجارة الزوجة
لزوجها وله الآخر

مطلب أكل الذئب الغنم
هل يضمن الراعى

مطلب خاف الراعى موت
شاة فباعها

مطلب استأجر كافر مسلما
لبناء كيسة الخ

مطلب استأجر دارا
وتزوجت فيها هل تنزها للاحقة
دون الزوج

مطلب قال عمرها واسكنها

مطلب اشترط عليه أن يأتي
بالسنة إذا ماتت

مطلب قال بهما بكذا وما
زاد فيهما

مطلب استخدم جارية

بأجرة وكسوة مجهولة

مطلب أجره لزيد سنة وأجره

لا تسنة نأيهما

مطلب أراد السفر كان له

القمح

مطلب زادت أجرة المثل في

أنشاء المدة كان للثولي الفصح

مطلب أجرها ثم وقفها على

مسجد الخ

فالجواب نعم كافي تنسج الحامدية نقلا عن البرزنية قل لأنها هي المأودة اه والله تعالى أعلم
سئلت عن مالك دار قال لا تنوع عمرها واسكنها فمكس ولم يعمرها هل يجب عليه أجر المثل
فجابت نعم قال في التنسج رجل دفع لآخر دارا يسكنها ويومها فمكس مدة ولم يعمرها فان كان
أذن له بشرط العمارة يجب أجر المثل لأنه بشرط العمارة فقد أجره بأجرة مجهولة فيجب أجر المثل لأن
فمن العمارة مجهول وان سكن وعمرها فانه ينظر الى العمارة وأجرة المثل اه من جواهر الفتاوى قل المنقح
أقول ومثل هذا ما ذكره في جامع لفصولين في أحكام العمارة في ملك الغير بمعارضة قارسية وعمرها الطير
الرملي في حاشيته عليه ونصه انفق مع زوجها على أن يعمروا يسكن فعمروا وصاروا يساوي ألف درهم
وماتت المرأة فطالبت ببقية ورثتها بأجرة السكنى وطالبهم هو على أنفق فالجواب انه يسقط ما اتفقا
قد أجرة السكنى والباقي يطالب به وان زادت قيمة السكنى عليه يسقط بقدره منها والباقي ميراث وان
لم يقع الاتفاق على ذلك وعمرها فهو متبرع اه وأقول أيضا وجه كون ذلك أجارة فاسدة ان صاحب
الدولم يملك منفعة داره الا بموضع لكنه لم يجهل الموضع وقت العقد وجب أجر المثل بالمال المبلغ والمعمروا
غير متبرع لأنه لم يعمروا الا بموضع السكنى وبغيره المصنف وقت انشاءه أيضا علم ان ذلك ليس بأجرة بل هو
أجارة فاسدة خلافا لما في الفتاوى نظرية حيث أساء في نظيره هذه المسألة انه مستعير لاستأجره وقامه
في التنسج والله تعالى أعلم سئلت عن استأجر نسائي عمة وشروط عليه أن يأتي بسمتها إذا ماتت
وان لم يأت بسمتها كان ضامنا ورصى الرعي بذلك فهل عليه الاتيان بالسنة والضممان عند عدم الاتيان
فيها فالجواب قال في معنى الحكم وان اشترط على الراعي ان ماتت يأتي بسمتها والا فهو ضامن ليس
عليه الاتيان بالسنة ولا يصح من هذا الشرط اه والله تعالى أعلم سئلت عن دفع لرجل عينا وقال له
بعتها بخمسة دراهم وما زاد فهو بي وبنيك فباعها بخمسة فقط فهل له أجر عمله فالجواب ما في البرزنية
وهذا القوله دفع الى رجل ثوبا وقال به بمائة فما زاد فهو بي وبنيك قال الامام الثاني ان باعته بمائة
فلا أجر له وان تعب وان باعته بأزيد فله أجر مثله اذ تعب في ذلك لانه عمل في اجارة فاسدة وعليه الفتوى
والاخر مقابل البيع ومن مقدماته كالسعي اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل استخدم جارية
سنة بأجرة وكسوة مجهولة ثم أخرجها من عتده فطابت أجرة مثله فهل لها ذلك فالجواب نعم لها
ذلك كافي التنسج والله تعالى أعلم سئلت عن آخر من لا رجل مدة سنة بأجر معلوم وفي أثناء السنة
أجره لا تسنة تلي تلك السنة الأولى بأجر معلوم هل تصح هذه الاجارة الثانية فجابت نعم تصح
الثانية كالأولى وقد أفنى بذلك صاحب الحامدية والله تعالى أعلم سئلت عن مستأجر دار سنين
اجارة صحيحة أراد السفر في أثناء المدة فأراد فسخ الاجارة فهل له ذلك فالجواب نعم قل في التنسج
اذا أراد المستأجر السفر فهو عذر في فسخ الاجارة سواء أراد المكث فيه أو لم يرد كافي القنية وغيرها فان
قال المستأجر أراد السفر وكذب الا سرحه المستأجر على أنه عزم على السفر ذكره الكرخي والقديري
كافي البرزنية اه والله تعالى أعلم سئلت فممن استأجر طوت الوقف بأجر المثل ثم في أثناء المدة
ارتفعت الاسعار وزادت الاجارة فهل لها من فسخ الاجارة اذ الميراث المستأجر بأجر المثل فالجواب ما في
التنسج وهذا القوله اذ زادت أجرة المثل في أثناء المدة فلفتي به أن للثولي فسخها وان منى في الاسمان
والغنية على خلافه فقد صح ما هو هذا القول بلفظ الفتوى وبلفظ الاصح وبلفظ المختار فكان هو المقدم
وبه أتى الخير الرمي اه والله تعالى أعلم سئلت عن مالك أرض أجرها مدة معلومة ثم في أثناء
الاجارة وقفها على مسجد من فهل تنسخ الاجارة فالجواب ما نقله في الحامدية عن حاوي الزاهد
وهذا نصه آخر مالك ما نكته ثم وقفه على الفقراء والمدارس والمصطفى في المدة تنسخ الاجارة لا نقله الى
مصر آخره فقامتولى أن يدفعه الى آخر اجارة وله أن يحدده عقد الاجارة مع الاول اه والله تعالى أعلم

مطلب تفسيد الاجارة
بجهالة الاجر

مطلب اسأجر ارضا
ثم مضت المدة الخ

مطلب اسأجر ارضا
بجزء في الطريق فتركتها

سئلت عن اسأجر اربا بجره هل تنسد الاجارة نعم تفسد قال في جامع
المصوابين كل جهالة تؤثر في البيع تؤثر في الاجارة وتفسد بها العقد سواء كانت الجهالة في الاخرة او المدة
والعمل مستأجر عليه ويجب أجر المثل في فاسده ولا يحوز به المسمى الخ لا يحاوز المسمى لوعلم الامر
والإيجاب الغامض فلو استأجر بدينار سنة ثمة على اربعة اشهر فاستأجر عليه آخر مثله بانعام المبلغ اذ المدة
شرطت على المدة استأجرت من الاجر فلو استأجر اربعة اشهر والجار من اربعة اشهر ان الله تعالى أعلم
سئلت فممن استأجر ارضا فقام متوليا هو في فيها اياذا المتولى ومضت المدة فهل للمستأجر
اعتداء بناءه فيها بأجر المثل حيث لا يرد على الوفاء في اتمامها في الجواب نعم له فذلك فقد نقل الكفوي
في كتاب الوفاء من متاوى شيخ الاسلام على أفندي عن الفقيه ماضه استأجر ارضا فقام غرس فيها
وبنى ثم مضت مدة الاجارة فله استأجر ان يستقيها بأجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر له وقيل ذلك في
البحر وأقره ونقحه عنه في الحيرية وأقره والله تعالى أعلم سئلت عن استأجر دابة ليس فرع عنها فاسأجر
عليها ثم عجزت في أثناء الطريق عن المتأجر فتركها فهل لا يصح في الجواب انه لا يصحها فارق جامع
لقتاوى استأجر دابة في سمرقند فجزت عن المتأجر وترك الجار فضاع لم يضمن ولو كان صاحب الجار مع
الجار ولم يكن صاحب المناع مع الجار فصر الجار في طريق فترك الجار والمناع وذهب لا يضمن
الله والله تعالى أعلم

كتاب الاكراه

مطلب لا تصح هبة لأكراه

مطلب لا يصح اقرار لأكراه

مطلب أكره على أن يولى
بطلاق امرأته

مطلب يصح النكاح مع
الاكراه

مطلب يصح العفو عن
القصاص مع الاكراه

مطلب لا يصح البيع والشراء
مع الاكراه

سئلت عن خوف امرأته بالضرب حتى وهبت له مورها هل تصح هذه الهبة فالجواب لا تصح
هذه الهبة فان قدر على الضرب وان أكرهه على الخلع فمضت يقع الطلاق ولا يجب المثل انه ملتقى
الابحر وفي الحانية الاكراه لا يتحقق الا من السلطان في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه يتحقق من
كل متقلب بقدر على تحقيق ما تدبه وعليه لفتاوى وان غاب المكره عن بصر من أكرهه يزول الاكراه
الله والله تعالى أعلم سئلت فممن أكره على الاقرار فأقر هل لا يصح قراره والحال هذه فالجواب
لا يصح اقراره قل في الحانية ولو أكرهه باطلا لا وفي الحيرية لا أكرهه بعدم الاختيار فلا
صحته للاقرار مع الاكراه الله والله تعالى أعلم سئلت عن أكره على أن يترك رجلا نطقا امرأته
فويل فطاق الوكيل هل يصح فاجبت قل في البرزلية أكرهه على توكيد انسان بطلاق امرأته
أوجع امرأته بدها أو بيد رجل ففعله مكرها وطاعة المتأمر اليه يقع الله تعالى أعلم ثم أكره في
التفريق أن هذا المستحسن وان ما في الاشياء من خلافه قياس فراجع الله سئلت فممن أكره على
النكاح فترجى مكرها هل يصح نكاحه فالجواب نعم يصح نكاح مع الاكراه قل في الحانية
ذا أكره على النكاح فترجى مكرها عندنا وقال الشافعي لا يصح الله والله تعالى أعلم سئلت
عن ثبت القصاص اذا أكرهه على العفو عنه هل يصح عفو فالجواب انه يصح عفو كافتى
بذلك في النتيجة واستدل له بعدم نقله عن المحيط وهو هذا وذا أكرهه على العفو عن القصاص ففعل العفو
جائز لان العفو تصرف لا يبطله الهزل فيصح مع الاكراه كالمطلاق ولا يضمن المكره لولي القصاص
شألا القصاص ليس بمال وليس له حكم المال الله وفي التتارخانية واذ أكرهه على العفو عن القصاص
فذلك جائز ولا يضمن المكره لولي القصاص شيئا الله والله تعالى أعلم سئلت عن أكره على بيع
أو شراء فباع أو اشتري مكرها هل لا يصح فالجواب نعم لا يصح البيع ولا الشراء مع الاكراه ونقل في
النتيجة عن شرح الطحاوي ماضه أكرهه على أن يعقد عقدا من العقود فهو على وجهه ان كان عقدا
لا يبطله الهزل من التلويح والعتاق والنكاح جازا العقد ولا يبطله الاكراه وان كان عقدا يبطله

الجزل مثل البيع والجاره والشراء وغيرها فانه لا يجوز ويطل سواء كان الاكرام حتى يخاف منه
 التلف ولا يخاف اه والله تعالى اعلم في فائدة نقل الانقروى عن المحيط ان عذرة اشياء تصح
 الاكرام الطلاق والعاق والنيكاح والمفوع من التصاوص والزجة والايلاء والى في الاكرام
 والظهار واليمين والتسدر لان هذه التصرفات لا يقترو وقوعها الى الرضا بديل انما تصح للجزل
 والخطا اه سئلت عن اكرام على الاقرار بالذمة فافترم اكرامها فهل لا يصح اقرارها فاجاب
 لا يصح اقراره كما أفق بذلك في الحديث وفيه ونقله في الشرح عبد الرحيم اللطفي ان من أنشأ الذميمة كره
 لا تصح كفالته فكل من أنشأ الذميمة والافترام لا يصح مع الاكرام والله تعالى اعلم سئلت
 عن امرأة سرق لها بعض اشياء فأنعمت بها لزيد او كرهته وهذته بان ترفعه الى الحاكم ونشكره
 لم يقر لها ببلغ من الدراهم وقد تحقق زيد أنه ان لم يقر بها أو وقت به ما هذته به لان حكم الوقت
 يأخذ بجزء القول ويؤذى المشكوك فيه فافتر لها ببلغ من الدراهم وكتب لها بذلك سند اخذها من شترها
 وهو كاذب في الاقرار فهل لا يكون هذا الاقرار صحيحا والحالة هذه فاجاب نعم لا يكون صحيحا
 والحالة هذه كما أفق بذلك حامد أفندي والخير الردي والله تعالى اعلم سئلت فيمن أكره
 اكرامه اشترى على ابراء مدينه فابراهم مكرها فهل لا يصح ابراء اياه فاجاب نعم لا يصح ابراء اياه
 قال في التتويلا يصح مع الاكرام ابراءه مدينه أو برؤه كقبوله بنفس أو مال لان البراءة لا تصح مع الجزل
 كدالوا كره الشنيع أيسكت عن طلب الشفعة لا تبطل شفعته اه والله تعالى اعلم سئلت عن
 اكرامه زوجه على رهن دارها في دين عليه فقالت هل لا يصح هذا الرهن فاجاب نعم وقد قالوا
 ان الزوج ملطان زوجته فيحقق منه الاكرام كافي البرازية والذرة وغيرها وقد أفق حامد أفندي
 بان ازهر لا يصح مع الاكرام والله تعالى اعلم سئلت عن اكرامه على بيع تخيله فباعه مكرها
 وخسله المشتري وكل غشه منين ثم قام البائع وأثبت الاكرام وفسخ البيع وأراد تصحيح المشترى ما كل
 من الف له فهل يكون له ذلك فاجاب نعم يكون له ذلك كما أفق في التنقيح من الاكرام في غشه
 ازيتون والله تعالى اعلم سئلت عن اكرامه على بيع حيوان مخصوص فباعه وقبضه المشتري
 اشأت عنده هل يضمن قيمته للبائع فاجاب نعم يضمن قيمته للبائع لانه قبضه بحكم عقد فاسد فكأن
 مضموه عليه بالقيمة ذكره الزبلي اه شرح للتووير ومثله في الكفر والدور وغيرها كذا في التنقيح
 والله تعالى اعلم سئلت فيمن أكره على أن يقر ببار في ذمة له لان كذا فافتر وكذا آخر عا فتر
 مكرها فهل لا تصح الكفالة المذكورة فاجاب لا تصح الكفالة المذكورة ولا الاقرار المزور حيث
 كان الاكرام ناشرا عاوة أفق بذلك في الخيرية والله تعالى اعلم سئلت عن الاكرام اكرامه
 بعض أوليائه من السكاح أو من الدخول بعد النكاح لان نقله بكذا أو تيممه عقارها الذي فافتر
 أو باعته مكرهه هل لا يصح حينئذ فاجبت نعم بانسئل عنه صاحب الخيرية فاجاب عما نصه لا ينع
 يبيع او يحكمها حكم المكرهه قل علمنا منع الزوج زوجته من أهلها حتى تميل به المهر تكون مكرهه
 ولعبة باطلة قال في مجمع الفتاوى وفي ملقط السيد الامام عن الفقيه أبي جعفر من منع امرأته عن
 الميراث أو بوعه الا أن تهب مهرها فهو مكرهه باطلة ومثل ذلك في الخلاصة والبرازية وكذلك
 ذكر في التارخية نقل عن السيد ونظم هذه لمسألة صاحب التتويير الشيخ محمد بن عبد الله التمر تاشي
 الغزني منظومه المسماة بشفعة الاقران في ثلاثه أبيات مشتملة على الحشوة فقال
 ومنعه امرسه أن تذهب * لاهلها يا صاح قضي ما ربا
 الا اذا سقط عنه المهر * ففعلها الاغ وذاق ذكرا

مطلب فيما يصح مع الاكرام وهو عشرة
 مطلب آخر بكفالة مكرها لا يصح
 مطلب أنهم متزينا بسرة وهذا يرفع الى الحاكم
 مطلب لا يصح الا براء مع الاكرام
 مطلب وهنت مكرهه لا يصح
 مطلب كل غلة ما يصح مع الاكرام تسترد منه
 مطلب أكرهه على البيع وقبضه المشتري فبات عند يضمن
 مطلب آخر مكرها يدين يضمن فريد لا تصح الضمانة
 مطلب منه اوليه امن النكاح حتى تقر أو يبيع تكون مكرهه
 مطلب منها من الذهاب لاهلها التسقط عنه المهر فهي مكرهه

لأنها قد زالت في الحكم * منزلة المكره هذا فاعلم

ونظمها ونظيرتها في يدن حالين عنه فتولى

وتمنع زوجته عن أهلها * لئلا يكون مكرها

كذلك منع ولد له منه * خروجها بعلمه عن بيته

مطلب منعها أبوها من
الزفاف لزوجه حتى تقر له
كانت مكرهه

وفي شرح تحفة الأقران محل قمت ويؤخذ من هذا جواب حدثة الفتوى وهي مالوز قوج بنته البكر
من رجل فلما أرادت أن تخرج من بيته ابن زوجها منعها الأب إلا أن تشهد عليها ثم استوفت منه
ما تصرف فيه من ميراث أمها فأقرت بذلك ثم أذن لها في الخروج فان الطاهران الحكيم فيه عدم صحة
الأقرار لكونها في معنى المكرهه لا كمن المنع لاسيما والحيا يغلب في لا تكرهه أفتى شيخ الاسلام
أبو لسعود العمداني اه وأنت على علم أن البيع والشراء والاجارة كالأقرار والهبة وإن كل من يقدر على
المنع من الأولي غير الأب كالأب للمصلحة الشاملة فليس الأب فيد وكذا الغفلة البكر كما هو مشاهد في
ديارنا من أخذ مهرهن كرها عليهن وجبرهن حتى من ابن ابن العم وإن بعد ومضى ما وجد منها منع ضربها
ورعاقتها وأهل الرساتيق يمتدون النسبة تركه حتى يطلبون فيمن لقصة كما يطلبون القصة في الأموال
والله تعالى أعلم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم نسأله صلاح الأحوال اه بحروفه والله تعالى أعلم
سئلت هل يتحقق الإكراه من غير السلطان فالجواب نعم قل الآنقروى نقلا عن مجمع الفتاوى
عند الامام يتحقق الإكراه من كل متعاقب يقدر على تحقيق ما وعد العنوى على قولهما اه والله تعالى
أعلم سئلت عن كافر أكرهه على الاسلام فأسلم هل يصح سلامه وهذا الرتبة قل هو فاجبت اه على
الخاتمة وإذا أجبر الكافر على الاسلام فأسلم صح سلامه فان ارتد بذلك يجبر على الاسلام ولا يقتل اه
وقد نظم ذلك ابن وهب في قوله

وصح في الاستحسان اسلام مكره * ولا قتل ان يرتد بعد ويحبر

مطلب فحين أكرهه على قتل
مسلم فقتله الخ

اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن أكرهه بوعيد قيد أو حدس على قتل مسلم فقتله في الحكم في ذلك
فالجواب قل في الخاتمة إذا أكرهه الرجل بوعيد قيد أو حدس على قتل مسلم فعلى لا يصح الإكراه
وعلى القائل القصاص في قوله فذا أكرهه بقتل أو نلاف عضو قل أو حنيفة رحمه الله تعالى ومحمد رحمه
الله تعالى يصح الإكراه ويجب القصاص على المكره دون المأمور وقل أبو يوسف رحمه الله تعالى يصح
لا كراه ولا يجب القصاص على أحد وكان على الأمر دية المقتول في ماله في ثلاث سنين وقال زفر
لا كراه باطل ويجب القصاص على القاتل وقل مالك والشافعي رحمه الله تعالى يقتلان جميعا اه
والله تعالى أعلم سئلت لو حلف رجل مكرهاه أن يتعقده معه لا كراه فالجواب نعم
تتعقده معه قل في الخاتمة ولو أكرهه الرجل على أن يحلف أن لا يدخل داره لا يحلف تتعقد اليه حتى
لودخل كان حائشا وكذا لو أكرهه على مباشرة شرط الحنف فان كان حلف أو لا أن لا يدخل داره لا أو
لا يحكم فلانا ونحو ذلك نعم أكرهه على الدخول والكلام ففعل كل حائشا وإذا تزوج امرأة ولم يدخل
فأكرهه على الدخول فدخل ثبت أحكام الدخول من تأكد المهر وجوب الهدية وحرمه لا يحكم ونحو ذلك
اه والله تعالى أعلم سئلت فحين باع مكرهاه وسلم المبيع طأه أهل بحور البيع حيثئذ فاجبت اه
نعم بحوز البيع سلمه طأه قل في الخاتمة اربع مكرهاه وسلم طأه حاز البيع عند نالوا أكرهه على همة
أو صدقة أو هب مكرهاه أو صدقة وسلم طأه كان باطلا وأربع مكرهاه وسلم مكرهاه لا يجوز البيع
وبعائه المشتري إذا قضى عندنا حتى لو أعقبه نفذ أعتقه وكذلك لو تصرف المشتري تصرفا لا يتقبل
النقض منه تصرفه وكان عليه فيه المبيع ولو أجاز بائع البيع بعد زوال الإكراه والمبيع قائم صحت
إجازته ولو تصرف المشتري تصرفا يتقبل النقض ثم أجاز البائع لا يصح إجازته وبعده المشتري فيه

مطلب تنعقد البيع مع
الإكراه

مطلب باع مكرهاه وسلم طأه

ولو كان المشتري مكرها دون البائع فذلك المشتري عند المشتري ان هلك من غير تميم لك أمانته وتعامه
 فيها والله تعالى أعلم **سئل** عن أكره ليطنقز وجته قبل الدخول فطلق هل يقع عليه
 الطلاق **فاجبت** نعم يقع عليه الطلاق قل ضيقان اذا كره ليطنقز امرأته قبل الدخول
 به اطلاق يقع الطلاق ويرجع نصف المهر على المكره ان كان المهر مسمى وبالمتعة ان لم يكن مسمى وكذا
 لو أكره ليتزنا لان المال فاقتر وأخذ منه فلان المال فقاب القتر له بحيث لا يقدر عليه أو مات مفلسا
 كان لا كره ان يرجع بذلك على المكره اه والله تعالى أعلم **سئل** عن أخذ أسيرافا كره بقتل
 أو اتف عضو على أن يكفر بالله تعالى فاقب حتى قتل هل يأثم **فالجواب** له إذا كره بقتل أو تذف
 عضو على ذلك فاقب حتى قتل مع علمه أنه يسمه اجراء كلمة الكفر اذا كان قلبه مطمئنا بالإيمان ولا يأثم فهو
 مريض في ذلك وان لم يقبل يكون أفضل ولو كان الاكره على هذا يقيد أو حبس لاسمه اجراء كلمة
 الكفر وان كان قلبه مطمئنا بالإيمان اه خاتبة والله تعالى أعلم **سئل** عن ظلم قال لرجل بع
 لي هذه الدار بكذا والادفعها لي خصمك فباعها منه هل يكون هذا من قبيل بيع المكره **فالجواب**
 انه من قبيله ان غاب على ظنه تحقيق ما ادعاه قال رحمه الله تعالى في هذه اشارة الى ان الاكره يأخذ
 المال اكره شرعا اه قسمة والله تعالى أعلم **سئل** عن مديون عليه من ذلك الدين فاقب رب
 الدين وقال له اعطني السند الذي لك على تاجرني مما فيه من الدين ولا ذهبت الى فلان وهو رجس
 متعذب ظالم وقاتله انه وجد كثر اعظم افيه بذلك بأنواع العذاب كما هو عادته فاعطاه السند وأمره من
 الدين خوفا مما توعده به حيث ان ذلك الظالم معروف بالظلم والتساط فهل يكون هذا اكرها
فالجواب قال في القنية انه في معنى الاكره وله أن يدعي دينه عليه وهذه عبارته قل للمديون لادائن
 ادفع الى ائمة التوافق لائتي لك على والا أقول ان في يدك ذهب شمس المالك فدفع القبل التوافق لائتي
 عليه فهذا في معنى الاكره وله أن يدعي دينه عليه وكان جوابه عقيب أخذ شمس المالك ومصادره وتوقله
 وكان خبايا أمواله عند الناس وكل من يخبر عنه انعمه مال له يؤخذ ويؤذى ويطلب منه ذلك بمجرد
 اخباره بغير حجة معتبرة فكان ذلك الزمان زمان الخوف الشديد من هذا القول **فجاء** فعلى هذا
 تخوفهم بالقصة أنه وجد مال الغائب عند الترة وماله بعد القنية العامة في معنى الاكره أيضا الى أن
 تسكن هذه القنية ويعود الا من في الاموال والارواح اه وفي الوهبانية

وان يقبل المديون في مرفاع **سئل** لتبري فلا كره اه معنى مصور

اه والله تعالى أعلم **سئل** فيمن هذو وخوف بالضرب حتى باع أو أقر أو وهب أو أراه هل يكون
 هذا اكرها **فاجبت** قال في القنية هذا يختلف باختلاف ذوى المروآت قرب انسان يكون القول
 الشديد في حقه اكرها ورب انسان لا يكون بالضرب في حقه اكرها اه والله تعالى أعلم **فجاء** في
 لو قيل لرجل امان تشرب هذا الشراب أو تبسح كرمك فباع فهو اكره ان كان شرابا لا يحل والا فلا
 قال رضى الله تعالى عنه فعلى هذا قيل له امان ترفي هذه المرأة أو تبسح كرمك فباع فهو اكره ان كان شرابا لا يحل والا فلا
 المحرمات له قسمة وفيه أيضا كره على البيع أو التبرع لغير القسمة لاكمه لا لاطماع بخلاف بيع
 النضوى أو نكاحه فان لكل واحد من المالك والمأقدا الاصلى خيارا مع قبل الاجازة اه والله تعالى
 أعلم **سئل** هل يكون التهديد بحبس الوالدين اكرها **فالجواب** قال في التبيين والا كره بحبس
 الوالدين والاولاد لا يحد اكرها لانه ليس علقى ولا يعدم الرضا بخلاف حبس نفسه اه معزى بالمسوط
 وقد نقله في الترتيب لالة وقد نقله وكذا نقل في البرهان كلام المسوط وقد كتب المتقدم رحمه الله
 تعالى ماصورته ذكر في المسوط القياس أنه يدعي حبس الابليس باكره ثم قال وفي الاستحسان

مطلب في توسع طلاق
المكره

مطلب في الاكره على
الكفر والعياذ بالله تعالى

مطلب في ظالم لرجل بع
لي هذه الدار بكذا والا
دفعها لخصمك يكون
مكرها

مطلب قال اعطني السند
الذي على والا ذهبت الى
الظالم الغلابي الخ

مطلب خوف بالضرب
حتى باع أو أقر هل يكون
اكرها

مطلب قيل له امان تشرب
خرا أو تبسح فهو اكره

مطلب في التهديد بحبس
الوالدين

أكرهه ولا ينفذ شيء من التصرفات لأن حسن أبيه يلحق به من الحزن ما ينفق حبس نفسه أو أكثر
فالولد البار يسعى في تخليص أبيه من السجن وإن كان يعلم أنه يحبس فإني الزباني ليس يستحسن أه والله
تعالى أعلم **سئلت** إذا قلتم بأن بيع المكره فاسد بسبب الإكراه وباعه المشتري هل يفوت كالمبيع
الفاقد بغير الإكراه فأجوب لا يفوت بذلك وإن تكررت المبيعات قال في المخرج ولا يقطع حق
الاسترداد للمبيع وإن تداولته الأيدي بخلاف سائر المبيعات الفاسدة أه والله تعالى أعلم **سئلت**
فإن ادعى أنه باع ماله مكرها هل يلزمه بيان المكره بكسر الراء فأجوب لا يلزمه ذلك ففي جامع
الفصولين وفي دعوى البيع مكرها لا حاجة إلى تعيين المكره كالوادي السعانية فلا حاجة إلى تعيين الموان
أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن طوبى عال باطل وأكره على إعطائه فباعه فقاراه وأعطى عنه
وهل يكون هذا البيع جائزا فأجوب قل في البرزخية طاب له عال باطل وأكره على أدائه فباعه جازيه
بلا إكراه على البيع جاز لم يبيع لأنه غير متميز لادائه وهذا عادة الظلمة إذا صادر واردا لأن يتحكموا
بالمال ولا يدعوا بيع شيء من ماله والحيلة فيه أن يقول من أين أعطى ولا مال لي فإذا قل الظالم بيع
جاريته فقد صار مكرها على بيع الجارية فلا ينفذ بيعها أه والله تعالى أعلم

كتاب الحجر

سئلت عن صبي عمره ثلاث عشرة سنة وجنته صغيرة بحيث يعلم أن مثله لا يحتمل عادة أقرب بالبلوغ
وأبرأ وصيه هل يعتبر إقراره بالبلوغ حينئذ فأجوب لا يعتبر إقراره به والحالة هذه كافي بمعية الفتاوى
واستدل له بما في مخ الفهار وهو مذاق صبي شافرا بالمع وقاسم وصي الميت قل الشيخ الإمام أو بكر
محمد بن الفضل أن كان لصبي مراقة قبل قوله فتجوز ديمته وإن لم يكن مراقة ويعلم أن مثله لا يحتمل
لا تجوز ديمته ولا يقبل قوله لأنه يكذب ظاهر أو تبين بهذا أن ابن اثني عشرة سنة إذا كان بحال لا يحتمل
مثله إذا أقرب بالبلوغ لا يقبل قوله أه وفي التنوير وشرحه فإن راها فاقبالا بغنا صديقا إن لم يكذبهما
الظاهر كذا قيده في العمادية وغيرها فبعد اثني عشرة سنة بشرط آخر لصحة إقراره بالبلوغ
وهو أن يكون بحال يحتمل مثله والألا يقبل قوله شرح وهبانية وهما حينئذ كالبغ حكا ولا يقبل بحجوده
البلوغ بعد إقراره مع احتمال حله فلا تنقض ديمته ولا يبيعه وفي التنزيل الالية يقبل قول المراهقين قد
بعضهم نفسه بكل عابغ بلا عين وفي الظرائع أقرب بالبلوغ فقبل اثني عشرة سنة لا يصح البتة وبعده
يصح أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بلغ من العمر خمس عشرة سنة هل يحكم ببلوغه فأجوب
نعم كما أتى بذلك شيخ الإسلام على أنه يدعى رجه الله تعالى ونقل العلامة الكفوي عن البداية ما نصه
وقال إذا تم للفلام والجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا ويقتي أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بلغت
من العمر تسع سنين وهي ضغمة تحتمل البلوغ فأقرب بالبلوغ ورؤية الحيش هل يكون إقرارها معتبرا
فأجوب نعم يكون معتبرا كما أتى به على أنه يدعى واستدل له الكفوي بما نقله عن ملتقى البحر وهذا
لنظرة يحكم ببلوغ الفلام بالاحتلام والآنزال والاحبال وبلوغ الجارية بالحيش والاحتلام
والحبل فألم يوجد شيء من ذلك فإذا تم ثمان عشرة سنة ولها سبع عشرة سنة وعندها إذا تم خمس
عشرة سنة فيهما وهو رواية عن الإمام ويهقتي وأدنى مدته لثاني عشرة سنة ولها تسع سنين
وإذا راها قولا بلغا فاصدقا وكنا كالبغ حكا أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن معتوب باع
متاعه هل يجوز بيعه فأجوب أن بيعه موقوف على إجازة وليسه قل في جامع الصغار
الصبي المحجور عليه الذي يعقل المبيع والمشتري توقف بيعه وشرؤه على إجازة والده أو وصيه أو القاضي
وكذا المعتوه أه وفيه أيضا الصبي المحجور عليه إذا بلغ سنه ما يتوقف بيعه وشرؤه على إجازة الوصي

مطلب المبيع كرها إذا باعه

المشتري لا يفوت

مطلب مدعي الإكراه

لا يلزمه بيان المكره

مطلب طوبى عال باطل

وأكره على أدائه فباعه بلا

إكراه جاز البيع

مطلب أقرب بالبلوغ ومثله

لا يحتمل لا يعتبر إقراره

مطلب إذا بلغ خمس عشرة

سنة يحكم ببلوغه

مطلب أقرب بالبلوغ وهي

ثلاث تسع سنين ضغمة

تحتمل البلوغ يعتبر إقرارها

مطلب لمعتوه بيعه موقوف

مطلب من كان يقني ويعلم
الناس الخيل يجبر عليه
ويمنع من الاقنة

أو القاضى اه معزى الى فصل البيع الموقوف من الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن مفت
ماجن يعلم الناس الخيل الباطل في الخصومات والمرافعات هل يمنع من الاقنة ويجبر عليه فاجواب
نعم يمنع من ذلك كما في نتيجة الفتاوى واستدل له بما نقله عن القهستاني وهو قوله وجبر عن الاقنة من
ماجن وعن المعالجة طبيب جاهل وهو الذي يسقي الناس المرضى دواءهم لسكاهم به أولا ٥ وكذا يجبر
على المكاري للعقل الذي لا دواب له ويأخذ الاجرة فتضيع وقد نظم الثلاثة في الوهبانية بقوله
وفي غير مفت ماجن ثم جاهل * بطب مكارص ردنا ليس يجبر

مطلب اذا بلغ عاقل الاجميع
تصرفاته نافذة

اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الحر العاقل البالغ اذا تصرف وباع واشترى واقرب وتزوج فدعى
وصيه أنه تحت الحجر فهل يقبل قوله فاجواب ان هذا السؤال في فتاوى قارئ الهداية وقد اجاب
عنه بما نصح مذهب أبي حنيفة أنه اذا بلغ عاقل الاجميع تصرفاته نافذة وبزعمه أحكامها ولا يعتبر قول
أبيه أو وصيه أو غيرهما أنه مجبور الا اذا جبر عليه ما لم ينفذ ما لم يخرجكم الحاكم الاول والاجميع
تصرفاته نافذة اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مجنون بسبب دين عليه وله أموال عديدة
شرع يتصرف فيها بالمعونة والصدقة والبيع والقصد الا كل يعود فقير او لا ينال منه رب الدار شيئا هل

مطلب للقاضى بيع مال
المدين في دينه

للقاضى أن يبيع ماله لقضاء دينه فاجواب كما في فتاوى قارئ الهداية اذا كان لا مكر ذلك فلقاضى
أن يقضى في هذه المسألة بقول صاحبين ويبيع عليه أمواله ويقضى دينه جبرا عليه وان لم يرض وله
أن يجبر عليه ويمنعه من هذه التصرفات فاذا قضى نقذا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن صك
مجبور او أطلق عن الحجر فاختصم مع المقر له أو مع المشتري فقال المقر له أو المشتري كان قبل الحجر وقد
هو كان حالة الحجر فهل يكون القول للمجبر فاجواب نعم يكون القول قوله في أنه كان حالة الحجر لانه

مطلب مجبور قد كان
اقرارى حالة الحجر وقال
المقر له انه قبله القول
للمجبر

أضافه الى حالة معهودة تنافي الصحة والمسألة في الوهبانية وشرحها والله تعالى أعلم **سئلت** عن
سفيه أراد القاضى الحجر عليه لفسه هل يشترط حضوره لصحة الحجر عليه فاجواب أنه لا يشترط قال
في الاشياء ولا يشترط حضرته لصحة الحجر عليه كما في خزائن المفتين اه نعم اذا كان غائبا لا يجبر المبلغ
أن القاضى يجبر عليه كما في الهداية والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في الصبي المجبور عليه اذا
أنفق مال غيره ثم ندم منه هل ضمن **فاجبت** قول في الاشياء الصبي المجبور عليه يؤاخذ بما فعله

مطلب لا يشترط لصحة الحجر
حضور المجبور وقتها

مطلب الصبي المجبور
يؤاخذ بأفعاله

فيضمن ما أنفقه من المال واذا قلنا لدية على عاقلة الا في مسائل لو أنفق ما اقترضه وما أودع عنده
بلاذن وليه وما أعير له وما يبيع منه بلاذن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الصبي اذا أقر بشئ هل
يصح اقراره فاجواب انه لا يصح اقراره قال في جامع الصغائر والصبي والمجنون لا تصح عقدهم مولا
اقراره مولا ولا اعتاقهما واذا أنفق شيئا من ماله ما ضمه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مجبور اقراره
أخذ مال فلان بلا أمره واستهلكه هل يعتبر اقراره فاجواب ما في حواشي الجوى على الاشياء

مطلب لا يصح اقرار الصبي

نقلان مقطعات الفتاوى الظهيرية وهو هذا ولو أقر المجبور عليه أنه أخذ مالا لرجل بغير أمره واستهلكه
لا يصدق على ذلك فان صلح سئل عن ما كان أقربيه فان أقر أنه كان حقا أخذ به وان أنكر أن يكون حقا
لا يؤاخذ به اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن عليه دين ومطلب غرماءه من القاضى أن يجبر عليه
فهو له ذلك فاجواب نعم وقد قدمناه عن قارئ الهداية وفي الخاتمة اذا ركب الرجل ديون ومطلب
غرماءه من القاضى بأن يجبر عليه كذا استفت ما في يده من المال فان القاضى يجبر عليه ويشهد على
بحره فيقول شهد أنى قد جرت على هذا أو على فلان بن فلان ان كان ذلك الرجل غائبا لاجل دين فلان
ويمنع عنه ماله ويبيع ماله اذا سأله غريمه ثم قال ولا يشترط لصحة الحجر حضرة الذي يريد أن يجبر عليه بل
يصح حاضرا كان أو غائبا الا ان الغائب لا يجبر مالم يبلغه الحجر ويعلم أن القاضى جبر وان تصرف قبل

مطلب طلب الغرماء الحجر
على الدين من القاضى
يجبهم الى ذلك

العلم بالحجرة تصرفاته وهو بمنزلة مالو حجر على عبده المأذون الغائب يصح الحجر ولا ينجر قبل العلم اه
والله تعالى أعلم **سئلت** عن المحجور بالدين هل يظهر أثر حجره فيما اكتسبه بعد حجره به
وقد وحيث **قيل** فيضار وإذا حجر على لم يورث بعد ما حبس بالدين أو قبله يظهر أثر حجره في مال الموجود
وقت الحجر لا فيما اكتسب ويحصل له بعد الحجر وينع هذا المحجور عن التبرع ولو أقر لا ناسن بدين لا يصح
قراره في حق الغريم الذي حجر لاجله فزال دين هذا الغريم تظهر وصحة إقراره السابق وكذلك اكتسب
ملا ينهذ إقراره فيما اكتسب وحدث وإن كان دين الأول قائما وتنفذ تبرعته فيما اكتسب مع بقاء دين
الأول اه والله تعالى أعلم **سئلت** في محجور ربا عقراله يبيع محبابة فهل على القاضي إبطاله وإذا
قتم نعم فبايعه بالتمن هذا السهل كالمحجور فالجواب ما في الهندية وهذا نصه أما إذا لم يكن يبيع رغبة
فإن كان فيه محبابة فإن القاضي لا يبيع هذا العقد بل يبطله فإن لم يكن قبض الثمن فقد برئ المشتري عن
الثمن وإن قبض الثمن وكان قائما بعبه ردة عليه وهذا كله إذا كان الثمن قائما وأما إذا قبض وهلك الثمن
في يده فالقاضي يرد هذا العقد ولا يعضيه ثم لا يضمن المحجور ولا يشتري شيئا وإن كان المحجور سئل الثمن
ينظر إن كان في البيع محبابة فإن القاضي لا يبيع هذا العقد ثم ينظر إن استهلكه فيما يحتاج إليه بانفاقه
على نفسه أو حجة الاسلام أو أدى زكاة ماله فإن القاضي يعطى الدافع مثله من مال المحجور وتعامه فيه
والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن بلغ رشيد أو طلب ماله من وصيه هل لا يدفع له أخذه فالجواب نعم له
أخذه في الخاتمة إن لم يبلغ رشيد أو ماله في يد وصيه أو وليه فانه يدفع إليه ماله اه والله تعالى أعلم
سئلت فيمن بلغ غير رشيد وطلب ماله من وصيه هل لا يدفع إليه حيث **قيل** فاجبت **قيل** بأنه لا يدفع
إليه حتى يبلغ خمس أو عشرين سنة فذا بلغها يدفع إليه ماله عند أبي حنيفة يصرف فيه ما يشاء وقيل
أبو يوسف ومحمد رحمهما لله تعالى لا يدفع إليه ماله بل يمنع عنه وإن بلغ سبعين سنة أو تسعين مالم يؤنس منه
الرشيد وإن بلغ اليتيم سقيها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تنفذ تصرفاته لا يرى الحجر على الحر العاقل
البالغ وعند صاحبيه رحمه الله تعالى بعدما حجر عليه القاضي لا تنفذ تصرفاته إلا أن القاضي عصى من
تصرفاته ما كان خيرا للمحجور بان يرجع فيما باع والثمن قائم في يده أو حو في فيما اشتري لان الاب والوصي
عصى من تصرفاته الصبي ما كان خيرا فكذلك القاضي وإن بلغ اليتيم سقيها غير رشيد فقبل أن يحجر
القاضي عليه لا يكون محجورا في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى تنفذ تصرفاته وعند محمد رحمه الله
تعالى يكون محجورا من غير حجر وأبو يوسف رحمه الله تعالى جعل الحجر بسبب السنة كالخبر بسبب الدين
وذلك لا يكون إلا قضاء القاضي ومحمد رحمه الله تعالى جعل الحجر بسبب السفه كالخبر بسبب الصبا
والجنون وذلك يكون بغير قضاء فيكون محجورا إلا أن يؤذن له اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل
الراجح في الحجر على السفه وعدمه قول صاحبين أو قول الامام **قيل** فاجبت **قيل** بان الراجح هو قول صاحبين
بجعة الحجر على السفه فقد صرح في الخمينية من كتاب الحيطان بان الفتوى عليه وفي القسمة أن
الحجاز وهذا تصحيح صريح فيقدم على التصحيح الاتزامي كما ذكره العلامة قاسم أي أن ما جرى عليه
أصحاب المتون من أنه لا يحجر على الحر تصحيح التزامي بمعنى أن أصحاب المتون التزموا ذكر التصحيح وهم في
الغالب عثرون على قول الامام وقد مشوا في هذه المسألة على قوله فهو تصحيح له التراما وما مر عن الخاتمة
من أن الفتوى على قولهما تصحيح صريح فيقدم على الاتزامي هذا وظاهر كلامهم ترجيح قول أبي يوسف
في أن السنة لا ينجر مالم يحجر عليه القاضي اه من لتتبع والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن بلغ
ولم يلم حاله أرشيد أم سفه فندفع إليه الوصي ماله ثم طهراته مفسده هل يضمن الوصي بالدفع إليه حيث
قيل فاجبت **قيل** بما في التتبع قد صرح الأصوليون بان السفه من العوارض ومقتضاه أن الأصل

مطلب لا يظهر أثر الحجر
فيما اكتسبه بعد الحجر

مطلب إذا باع المحجور بيب
محبابة هل للقاضي إبطاله
وماذا يفعل في الثمن إذا
استهلكه المحجور

مطلب إذا بلغ رشيد أهله
أخذ ماله من وصيه
مطلب إذا بلغ غير رشيد
لا يدفع إليه ماله

مطلب الراجح في الحجر قول
الصاحبين والراجح قول أبو
يوسف أنه لا يصح قبل الحجر
عليه

مطلب هل الأصل الرشد
أو السفه

الرشد وفي المتن فان بلغ الصبي غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة فتدوا ذلك
 بلوغه غير رشيد ومفهومة أنه لو بلغ وهو رشيد بدأ ولم يعلم حاله فانه يسلم اليه ماله ثم رأيت في فتاوى
 شيخ الاسلام السليبي سؤالا فين بلغ ولم يعلم حاله فهل الاصل بعده الرشد أو السنة وهل لو دفع اليه ماله ثم
 ظهر مفسداً بعد اقراره أم لا الجواب قال في البدائع أما الصبي فالذي يرفع عنه الحجر شيان أحدهما
 ان الولي له بالتجارة والثاني بلوغه اه الى أن قال فن بلغ ولم يعلم من حاله حقه ولا رشداً اذا دفع اليه
 الوصي ماله فظاهر مفسد الا يضمن الوصي كما يشير اليه تعليل قاضيان ولانه قد زال عنه الحجر بالبلوغ
 كما تقدم في عبارة البدائع ولم يظهر منه مفسد وقت الدفع ولا به بالسفاهة لا يصير محجوراً عنه أي يوسف الا
 بحجر القاضى كما تقدمنا لكن الواجب على الوصي أن لا يدفع اليه المال الا بعد الاختبار ه فقد تحرر أن
 اثبات الرشد انما يحتاج اليه عند حدود الوصي له وعليه يحمل ما في فتاوى العلامة السليبي أيضاً حيث
 سئل فيمن بلغت وعليه وصى ولها مال تحت يده فهل يثبت رشدها بمجرد البلوغ الجواب لا يثبت الا بحجة
 شرعية فان بلغت رشيداً سلم اليها ماله او الا فلا حتى يونس منها الرشد اه ونقله عنه في التمهيد وأقره
 ويتعين حمله على ما قلناه والناقض كلامه الاول هذا وفي حاشية المخ غير الرشي والى وهنائى لم أرهم ذكره
 وهو أنه لو امتنع الوصي من دفع ماله بعد الحكم بالرشد وبعد طلبه فله مع شدة الاقتدار ان ذكره ولا شك
 أنه يضمن اذا تمكن من الدفع فلم يدفع لعمدته في المنع وكانهم لم يذكره لمظهوره وأما اذا بلغ رشيداً فطلب
 ماله فغنه قبل أن يتكشف حاله ولم يرشده وصلاحيته في نفسه بالاخذ بما رفق لك لا يضمن فاعنه هذه
 الذوائد الفريدة ثم نقل ما قدمناه عن فتاوى قاضي الهداية من أن من بلغ عاقلاً لا يجمع نصراً فانه نافذة الى
 آخر ما قدمناه وقال بعده وفي هذا تأييد لما قدمناه من أن الاصل الرشد ثم نقل عن التمرائى أن قول
 قاضي الهداية ولا يعتبر قول أبيه أو وصيه أو غيرهما محجوراً الا اذا حجر عليه حاكم ونفذ حاكم آخر حكم
 الحاكم الاول مبنى على قول الامام الاعظم بعدم صحة الحجر على الحر وقد صرح في الخاتمة بان الفتوى في
 الحجر على قول المصاحبين فيكون هو المذهب المعول عليه فاذا قضى به قاض نفذ ولا يحتاج الى امضاء قاض
 آخر اه وفي حواشى الحوى على الاشياء قال بعض الفضلاء والصبي اذا بلغ حكم الشرع فتوجه الخطاب
 اليه فاظهاره زال ما يقتضى الحجر عليه بخلاف من حكم القاضي بحجره لانه مع وجود البلوغ صار اظهراً
 بقاءه الحجر ولم يوجد به الحجر من القاضي ما يقتضى خلافه فالظاهر بقاءه اه فهذا أيضاً مؤيد لما سبق
 من أن الاصل الرشد والى زوال الحجر بالبلوغ وهو ما تقدم نقنه عن العمادية ثم رأيت في حواشى أبي
 السموذ على من لا مسكين من باب الوصى للوصى أن يولى بكل ما فيه لانه بمنزلة الأب لانه اقامه مقام
 نفسه فان بلغ الصبي اعزل الوكيل زال ولاية الوصى بلوغه رشيداً كما في الأب وفي جامع أحكام اصناف
 الوصى بعد ادراك الصبي فتولى فيكون حكمه حكمه اه والله تعالى أعلم سئلت عن صبي تمير
 محجوراً أقر له رجل يدين في ذمته هل لا يعتبر اقراره فالجواب نعم لا يعتبر اقراره كما قلنا بذلك شيخ
 الاسلام على أقنذى قال الكفوى والصبي والمجنون لا تصح عقودهما ولا اقرارهما اه معزى بالهداية والله
 تعالى أعلم سئلت عن صبي بلغ من العمر عشرين سنة وزعم أنه بالغ وأرأى صبي هل لا يصح اقراره
 فاجبت بما لا يصح اقراره كما قلنا على أقنذى وأيده الكفوى بما نقله عن أحكام الماطنى وهو هذا
 وأقر له غير معتبر لان القول بعبارة والصبي ليس له عبارة اه والله تعالى أعلم سئلت عن صبي
 عمر ما دون استقرض من رجل دراهم وبعد ان بلغ طلبه المقرض فاجابه بانى استقرضته منه ذلك وأنا صغير
 فلا يلزمنى فهل يلزمه أداء ما استقرضه والحالة هذه فاجبت نعم يلزمه ذلك فقد نقل الكفوى عن
 العمادية ما نصه اقراض الصبي المأذون واستقرضه جاز وهو كالبالغ في هذا وان كان محجوراً فانه لا يصح
 اقراضه ولا استقرضه فان أقرضه انسان فادام عنه باقيا كان اصحاب المال أن يستردوه على قول

مطلب لا عبرة باقرار الصبي
المحجور

مطلب صبي له عشرين سنة
وزعم أنه بالغ وأرأى صبي
لا يصح اقراره

مطلب اقراض الصبي المأذون
واستقرضه حائر

الثلاثة وأما إذا انفقه الصبي أو أتافه فلا ضمان عند أبي حنيفة ومحمد وأما عند أبي يوسف إذا انفقه أو أتافه
 كان له أن يرجع عليه بضمان ذلك وأما إذا هلك بنفسه فلا ضمان عليه بالاختلاف اهـ والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت عن عبد مجبور استقرصه لا واستأجره هل يلزمه الضمان حالاً أو بعد العتق فالجواب
 أنه لا يلزمه في الحال بل بعد العتق قال في الهداية فما بعد فقراره نافذ في حق نفسه لقيام أهليته غير
 نافذ في حق مولاه رعاية لطلبه لأن نفيه لا يبرئ عن تعلق الدين بقرينة أو كسبه وكل ذلك اتفاق ماله
 فإن أقر به لم يلزمه بعد الحرية لوجود الإلهية وزوال المسانع ولم يلزمه في الحال لقيام المسانع اهـ والله
 تعالى أعلم ❊ سئلت عن المجبور بالسفاهة هل يصح نكاحه وطلاجه فالجواب نعم يصح كلاهما
 قال في المنصور يـ كونه في أحكامه كصغير إلا في نكاح وطلاق وعتاق واستئلا وتبوير وجوب زكاة
 وحج وعبادات وزوال ولاية أبيه أوجه وفي صحة إقراره بالعقوبات وفي الانتفاء في صحة وصاياه بالقرب
 من الثلث فهو كباغ اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت في صغير باع عقار له ثم بعد بلوغه أجاز ذلك البيع
 هل ينفذه به بإجازته ❊ فاجبت بحبان هذا السؤال رفع مثله لحامد أفندي فاجاب عنه بقوله نعم إذا بلغ
 فأجازه نفذ اهـ ثم نقل عن فصول العمادى ما نصه والاصل عندنا أن العقد يتوقف على إجازة وليه إذا كان
 له مجيز حالة لعقد وان لم يكن له مجيز حالة العقد لا يتوقف وبطل فعلى هذا يعمل ما هنا على ما إذا كان له ولي
 ولم يجزه والابطال قال ابن عابد رحمه الله تعالى أقول الذي يظهر لي أنه لا يبطل وإن لم يكن للصبي المذكور
 ولي لأن المراد من قولهم إذا كان له مجيز حالة العقد أى من يقدروا على امضاء العقد من ولي أو قاض وكان
 العقد بلا إجازة والاف هو باطل كما كنت أفهم هذا المثل ثم راجعت فتحقق لي ذلك طبق ما كنت
 أفهمه في أحكام الصغار في مسائل النكاح ما نصه صبية تزوجت نفسها من كف هو هي تعقل النكاح
 ولا ولي لها فالعقد يتوقف على إجازة القاضي فإن كانت في موضع ليس له قاض إن كان ذلك الموضع تحت
 ولاية قاضى تلك البلدة ينفذ ويتوقف على إجازة ذلك القاضي وإن كان في موضع لا يكون تحت ولاية
 القاضي فإنه لا ينفذ اهـ قل فهذا صريح في أنه ليس المراد بالمجيز الولي الخاص بل ما يملك القاضي لكن
 بشرط أن يكون ذلك العقد قابلاً لإجازة احترازا على إطلاق الصبي امرأته ونحو ذلك فإنه لا يتوقف بل
 يبطل وإن كان له ولي خاص لأنه لا مجيز له أى لا يقبل الإجازة لأنه لو فعل الوصى نفسه لم يصح فكذلك لا يصح
 إجازة توقف فيه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن العبد إذا أراه سيده يبيع ويشترى فسكت هل يكون
 مأذونا فالجواب نعم يكون حينئذ مأذونا كما أجابه المحقق إرمي رحمه الله تعالى وهذه عبارة إذا
 أمره بشراء شيء بعينه كالطعم والكسوة لا يكون مأذونا لأنه استعبد له ولو صار مأذونا له لتضرر بذلك
 وتعلق بقرينة دين لا يباع فيه وأما إذا أراه سيده يبيع ويشترى فسكت فإنه يكون مأذونا له إذا كان
 المولى قاضيا كافيا الظهيرية ولا يكون مأذونا قبل العلم بالأذن لافي مسألة ما إذا قال السيد لاهل السوق
 يا بوعابدى ولم يعلم لعبد بذلك اهـ والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل استودع صديقا مالا فاهلكه هل
 يضمن الصبي فالجواب أنه لا ضمان عليه عند الأول والثالث خلافاً للثاني قل في الفتية استودع
 صديقاً ألفاً فاستهلكها لم يضمن عندهما وقل أبو يوسف هو ضمان له في ماله وإن استودعها عبد المجبور
 فاستهلكها ضمنها بعد العتق عندهما وقل أبو يوسف يباع فيها وإن هلك ألف عند الصبي والمجبور فلا
 ضمان عليهما اهـ والله تعالى أعلم

كتاب الغصب

❊ سئلت عن هدم حائط غيره ماذا يلزمه فالجواب أن ما له كغيره يضمن قيمة الحائط وتسليم
 النقص له وبين أن يأخذ النقص ويضمن قيمة النقصان وليس له الجبر على البناء كما كان لأنه ليس من ذوات

مطالب عبد مجبور استقرصه
 مالا واستأجره بواحد
 بعد العتق

مطالب هل يصح نكاح
 المجبور عليه بالسفاهة وطلاجه

مطالب باع وهو صبي
 أجاز به بعد بلوغه نفذ الخ

مطالب رأى عبده يبيع
 ويشترى فسكت يكون
 مأذونا

مطالب استودع صديقا مالا
 فاستهلكه لا ضمان عليه

مطلب في حكم من هدم حائط
 غيره

الامثال اه من البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له بقرة تحتها جمل ولها لبن ينتفع به مالكه فتمتدى رجل على الجمل فذبحه فبفس ضرع منه ولم يبق به لبن فأتى بقرته فحكوا بأنه يصنع قيمة له وتقص الام قول لكهوى نقلا عن مجمع العتوى غصبه لا وسنه كنه حتى يس لن آتته يصنع المحلوه نفس لبشر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل غصب من آخر فرسا وسافر به فلقبه مالكه بأى مكان غير المكان الذى غصب فيه وكانت قيمته افيه بعض من قيمته فى مكان الغصب فهل له طلب القيمة مع وجود المنصوب بعينه **فالجواب** أن المالك حينئذ مخير بين أخذ القيمة على سعر مكان الغصب وإن شاء انطرح حتى يأخذها فى بلدة الغصب وإن كانت القيمة فى هذا المكان مثل القيمة فى مكان الغصب أو أكثر فله أخذها دون القيمة اه من ناحية بالمعنى والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل فى يده عقير لا تخرف أجره ثم تنازع مع رب الارض فى الاجرة فنقل رب الارض ابنته باذنى فلا جرى وقال لا تخرف غصبه وأجرته باغير ذلك والاجر لى فى يكون القول قوله منها **فالجواب** أن القول لرب الارض والاجر له كائى الخاتمة قل لانهم اختلفوا فى بدل منفعة الارض ولا يصل ن بدل ملك الانسان يكون له اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دخلت دابة زرعته فخرجها فصاعت هل يصنعها **فالجواب** انه ان أخرجها وساقها يصنعها والا فلا أفاده ابن نجيم ونقله الكنى والله تعالى أعلم **سئلت** عن دابة لرجل ذهبت بغير ارساله لى الأونهار وأفسدت زرع غيره هل يصنعها مالكها **فالجواب** أنه لا ضمان عليه حيث لم يردها قال فى لبرازية نقلا عن الجامع الصغير دابة لرجل ذهبت بغير ارساله لى الأونهار وأفسدت زرع غيره لا ضمان لانه بغير صنع ولا عدوان الاعلى الظالمين وقول الشافعى ان لى لا يصنع وأن نهارا لا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن غصب أرضا وزرعها ونبت الزرع فهل للمالك قطع ذلك الزرع **فاجبت** به بأنه يأمر الغاصب بقطع الزرع نقر بقتلكه فلو أبى أن يفعل ولم ينصوب منه أن يفعل أفاده الكنى عن التتارخانية والله تعالى أعلم **سئلت** عن غصب سكيناً فأخفها وقصت بـ ثم استعمله فقضا كثير فأحشاها هل على هذا الغاصب قيمتها حينئذ **فالجواب** أنه مخير بين أخذ قيمتها وطرحها على الغاصب وبين أخذها كائى وتضمنه نقصانها والمسألة فى الخيرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن أخرج فرسا من زرعته فأكله لذب هل يصنعها **فالجواب** نعم يصنعها ان ساقها بعد انخراجه وان لم يسقها بعد لا يصنع على ما هو المختار وعليه الفتوى كائى لخاصة والله تعالى أعلم **سئلت** عن أجنبى ذبح برة أخرى وأدعى أنه أيس من حينها فهل يقبل قوله ولا يصنع **فاجبت** به بان هذا السؤال قد رفع مثله الى خير الرملى فأجاب عنه بـ نصه فى الأجنبى اختلف فى صحح وفتوى فى الضمان وعدمه صحح صاحب الخلاصة عدمه وقول فى جامع القسواين أنه لا ضمان فيه القبول قول المالك فى فى الأياس بيمينه واليمين على الذابح فاذ الميقم وحلف المالك ضمن قيمته يوم الذبح والقول فى القيمة للذابح بيمينه اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم فى فاض به ترجمان بـ مع له ما يسمونه محصولا من رباب المصالح فامر أه بأخذ من انسان مقدارا من المال فأخذ هذه الترجمان فهل يكون الضمن على الترجمان **فالجواب** نعم يكون الضمان عليه لعدم صحة الامر وفى كل موضع لم يصح الامر لم يصح الامر لا سيما اذ كان المأمور لا يخفى منه لولم يثبت امره أو كان يقدر على التخلص من عقوبته بوجه يباح له ثم عا أفاده فى الخبرية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل هدم جدار غيره فى المحكم **فالجواب** ما فى نتيجة الفتاوى وهذا نصه من هدم جدار غيره فتقوم الدار مع جدرانهم وتقوم بدون الجدار بضمين ما فصل بينهما ه وفيها أن الشايح كلامه وفى معرفة نقصان الارض قل بعضهم ينظر كم توارى قبل الزراعة وبعدها فقار التفاوت نقصان الارض اه وفى

مطلب برة تعلب فتمتدى
أجنبى على الجمل فذبحه
فبفس ضرع منه المحكم
فى ذلك

مطلب غصب فرسا وسافر
به فلقبه المالك الخ

مطلب قل رب الارض انك
أجرته باذنى وخالفه الاخر
فلقول رب الارض

مطلب أخرج دابة من زرع
وساقها فصاعت يصنع
مطلب انفتت دابة وأفسدت
زرعا لا ضمان على مالكها

مطلب زرع أرض غيره
بأمره المالك بتفريق
الارض الخ

مطلب غصب سكيناً
فقصت باستعماله كان له
الخيار الخ

مطلب أخرج دابة من زرع
وساقها فأكله لذب يصنع
مطلب ذبح برة الغير وأدعى
أنه أيس من حينها الخ

مطلب فى فاض له ترجمان
يجمع له المحصولات الخ

مطلب دعى هدم جدار غيره

مطلب فيمن عمر دار زوجة

مطلب في أرض بين اثنين
زرعها أحدهما

مطلب غصب وأودع فهل
قال مالك مخير الخ

مطلب تصرف في ملك غير
وزعم أنه باذنه

مطلب يجب رد المغصوب
بعينه إذا كان قائما

مطلب غصب أرضا فبني أو
غرس فيها

مطلب ذبح شاة غيره فجاء
صاحبها وهي مذبوحة الخ

مطلب في أرض معدة
للاستعمال زرعتها أجنبي

الدر عن شرح النقاية أن شاء ضمنه قيمة الحائط والنقص للضامن وإن شاء أخذ النقص وضمنه النقصان
وأيست له أن يجبره على البناء كما كان لأن الحائط ليس من ذوات الأمثال اه والله تعالى أعلم **سئلت**
عن أقول زوجته بدوا حال شخصته وهي خراب ثم عمرها بانه ثم مات وترك هذه الدار وابنا ودعى الابن أن
العمارة اترت وأدعت الزوجة انها كاد لم يتركها فكيف الحكم **فالجواب** ان العمارة للزوجة ان كان
الزوج عمرها باذنه وتكون النصفة دينا عليها وتغرم المرأة نصيب الابن وإن كان الزوج عمرها
لنفسه بدون اذنه فالعمارة ميراث تغرم المرأة نصيب الابن وتسلم كل العمارة لها اه من الخايسة والله
تعالى أعلم **سئلت** عن أرض بين اثنين زرعتها أحدهما بغير اذن شريكه وسقاها والزرع لم يدرك هل
لشريكه قاله **فالجواب** ان للشريك أن يبايع في الأرض فسا وقع في نصيب الزرع أفتره وما وقع في
نصيب الآخر فانه وضمنه ما دخل الارض من النقصان بذلك اه من النسيجة معز بالاعادة والله تعالى
أعلم **سئلت** عن الغاصب اذا أودع المغصوب فهل عند المودع فهل الضامن على الغاصب أو المودع
فالجواب ان المالك مخير بين تضمين الغاصب والمودع أما الغاصب فظاهر وأما المودع فمقبضه منه بلا
رضا مالكة ثم ان لم يعلم انه غاصب رجع على الغاصب فولا واحد أو ان علم فكذلك في الظاهر وحكي أبو
المهراق لا يرجع اليه وأشار شمس الأئمة كذا في الهامة رد ور والله تعالى أعلم **سئلت** عن تصرف
في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فاقول ان **الجواب** حجتهم بان القول للمالك قال في الدر المختار لا عن
القبية تصرف في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك لا اذا تصرف في مال من تمتعته وادعى
انه كان باذنه أو أنكر النوازل قال قول للزوج اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا كانت العين للمعصوية
قائمة في يد الغاصب هل يجب عليه ردّها بعينها **فالجواب** نعم يجب عليه ردّها بعينها قال في التنوير
ويجب رد عين في مكان غصبه ويبرأ بردها ولو غير علم المالك أو ماله ان هلك وهو مولى وان انقطع المثل
فتجتمعت يوم الحسومة وتجب القيمة في القيمي يوم غصبه اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن غصب أرضا
فبنى فيها أو غرس وكان البناء أكثر قيمة من الأرض بأضعاف فهل يؤمر الغاصب بقطع بناءه أو غرسه
فالجواب ان في المسألة خلا فذهب الكرخي في هذه الصورة الى أن الغاصب يضمن لصاحب الأرض
قيمة ما قال في الدرر وكذا لو غصب أرضا فبنى عليه أو غرس يضمن صاحب الأرض قيمة الأقل والأصل ان
الضرر لا يشتد زال بالأخف اه مختصرا قال ابن عابد في حواشيه فالقيمة البناء أكثر يضمن الغاصب
قيمة الأرض ولا يؤمر بالقطع وهذا قول الكرخي قال في الهامة وهو أوفق لمسائل الباب لكن في العلم مادية
وتحقيق بجواب الكتاب اتباعا لما شيخنا فانهم كانوا لا يتركونه أي من انه يؤمر بالقطع والرد الى المالك
مطابقا في الحامدية عن الاقرؤى أنه لا يفتى بقول الكرخي صرح به مولوى بولسعود المفتي قال وبلا امر
بالقطع فتى شيخ الاسلام على أن يندى مفتى الروم أخذ من فتاوى أبي السعد والقهستاني ونعم هذا الجواب
فان فيه سدا باب انظم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ذبح شاة غيره ثم جاء مالكةا وهي مذبوحة
فما الحكم في ذلك **فالجواب** قال في التنوير ان ذبح شاة غيره طرحتها المالك عليه وأخذ قيمتها أو
أخذها وضمنه نقصانها اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له أرض يبيعه معدة للاستعمال
زرعها أجنبي بدون اذن صاحبها واستغلها ولم يكن بالقربية التي بها الأرض المذكورة عرف بنصف الزرع
أو ربعه مثلا فهل على الزارع أجره منها **فالجواب** نعم عليه أجرها كما أفتى بذلك في الحامدية
هذا أو ما اذا كان يجعل الأرض عرف بالنصف أو نحوه اعتبر العرف قال في الدر المختار ولو زرع أرض الغير
بغير اذنه يعتبر لعرف فان أفسعوا الغلة أنصافا وأرباعا اعتبر والا فالخارج ان زرع عليه أجره مثل الأرض
وأما في الوقت فيجب الحصة أو الاخر بكل حال فصولين اه وقد أطل صاحب النقيح الكلام في تحصيل

هذه المسألة ثم قل فالخاصل أن من زرع أرض غيره بلا إذنه ولو على وجه لغصب فإن كانت الأرض ملكاً
أعدها ربه للزراعة اعتبر العرف في الحصان كأنه عرف والأفان أعدها للزراعة فخرج كل ما للزراعة
وعليه آخره ثم هارها والأفان انتصت فعليه المقصود والأفان انتصت فعليه المقصود كأنه عرف
وكان أنفع اعتبار ولا فخر المثل وكذا لو كانت أرض يقيم أو ماطية أه والله تعالى أعلم **سئلت**
عن غصب حمار فخرج منه في الحمار فالحكم **الجواب** ما في البرازية يخرج الحمار المغصوب في يد العاصب
ن كان عشي مع العرج ضمن المقصود وإن كان لا يمتنى أصلاً ضمن القيمة كالنقطع أه والله تعالى أعلم
سئلت عن ركب حمار غيره فغيبه ثم زال العيب فهل له الرجوع عما ضمنه في العيب المذكور
جوابي قال في المنتقى عن ماوى الر هدى ركب حمار غيره فغيبه وضمن ثم زال العيب فهل له الرجوع
بما ضمن أه والله تعالى أعلم **سئلت** فمن هدم حمار نفسه فأنه يدم بمسب ذلك حمار غيره وهل لا ضمان
عليه **الجواب** نعم لا ضمان عليه قال في البرازية هدم داره فأنه يدم بذلك ما جره لا ضمان
والله تعالى أعلم **سئلت** عن نشت بثوب رجل فذهب صاحبه فتنقطع فما الحكم **الجواب**
أن النشت يضمن نصف الثوب قال في رد المحتار في التلخيص نشت رجل بثوب فذهب صاحبه
فانخرق من الرجل نصف الثوب أه وفيه فروغ لطفه فذهبها **سئلت** فم فشق ثوبه من جلوس رجل عليه
ضمن الرجل نصف الشق وعلى هذا المكعب ماتت ابنة رجل في دار آخرها جلد هاقية يخرجها للمالك
والأقرب الدار دل مشايخهم الله تعالى الغاصب إذا دهم ولم يظفر بالمالك بمسب المغصوب إلى أن
ينقطع رجاءه فيصدق به أن شاء بشرط أن ضمن أن لم يخرصه صدقة ولا حسن أن يرجع ذلك إلى الأمام
لأنه تدير أو أيا مال الغائب أه والله تعالى أعلم **سئلت** فمن أمر غيره أن يبيع له هذه الشاة
وهي لغيره ألا تمر فهل يكون ضمانها على المأمور بالبيع **الجواب** نعم يكون ضمانها على المأمور بالبيع
أولا إن كان علم لا يكون له حق الرجوع والأرجح أه عندية وفي البرازية أمر أجبره برش الماء في
فماد كاه فمرفش فله منه فضمنه على الأتمروان غير أمره فضمنه على الزاشر أه والله تعالى أعلم
سئلت عن بعض ذراع آخر فحزب الآخر ذراعاً فسد سقط أسنان العوض وذو هب لحم ذراع
المعصوض فما الحكم في ذلك **جوابي** بأن الأسنان هدم والعاوض يضمن ارش الذراع أفاده في
الطائفة والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجلين لكل منهما جرة فوضعهما في الطريق فتدحرجت
أحدهما على الأخرى فأكسرت أنف الأخرى فما الحكم **الجواب** أن كلا منهما يضمن للآخر جرحه
كافي الخاتمة **سئلت** عن رجلين تعلق برجل وناصعه فسقط من المتعلق به شيء وضاعه يضمن
المتعلق **الجواب** نعم يضمن المتعلق قال رضى الله عنه وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل أن سقط
مقرب من صاحب المال وصاحب المال يراه ويمككه أن يأخذ لا يكون ضماناً من الخاتمة وأقوى
بالمصنف في الحامدية وعزاه إلى العمادية والقصور إن قال منقطعاً أو ينبغي أن يكون القول للمتعاق في
قد رما سقط وكما لو أكر السقوط أصلاً لا ما لم يبرهن الآخر قال المنقطع رحمه الله تعالى لغصب عمارة
عن ارتفاع الفعل فيما يمكن نقله بغير إذنه مالكه على وجه يتعلق الصمدان بدأ من غير فعل في المحل لا يصير
عاصياً حتى لو منع رجلاً من دخول داره أو لم يملكه من أخذ ماله لم يكن بذلك عاصياً وكذلك لو منع المالك عن
لموشى حتى ضاعت لا يضمن ولو منعها منه يضمن وفي السير الكبير إذا حبس رجلاً حتى ضاع ماله
لا يضمن ولو حبس المال عن المالك يضمن وإذا حال بين رجل وأملاكه حتى تلفت لأصمائه ولو
فعل ذلك في المقول ضمن وإذا وقف بجنبه رجل ومنع صاحبها عن حاجته هلك لا يضمن وأوضح
من هذا إذا قتل صاحب المال وقتله ولم يأخذ حتى تلف المال لا يضمن **سئلت** عن رجل أريد أن
يسقى زرع فذهبه إنسان حتى فسد زرعه لا يضمن قال المنقطع رحمه الله تعالى مقتضى هذه الفروع أن

مطالب فيمن غصب حماراً
فخرج منه

مطالب ركب حماراً فيه
ثم زال العيب الخ
مطالب هدم حمار نفسه
فأنه يدم حماره لا يضمن
مطالب تعلق بثوب فذهب
صاحبه فأنخرق ضمن المصنف
ففعلى هذه الفروع المهمة

مطالب أمر غيره ببيع شاة
الغير فعلى فأنه يضمن على
الذابح

مطالب فيمن عثر ذراع غيره
فذهب الآخر ذراعاً
فسقط أسنان العاص
مطالب وضاع كل حوته
في الطريق فتدحرجت
أحدهما على الأخرى
فأكسرت

مطالب تعلق برجل فسقط
منه نحو درهم ضمن المتعلق

مطلب فحين هرب امرأة:

مطلب غصبت من المود

الوديعة بملك الخصوم

مطلب ركب دابة صديقه

وردها ثم مات هل يصح

مطلب قطع أذن دابة

ماذا يلزمه

مطلب أخذ ثوب غيره

اذنه ثم رده الخ

مطلب وقع حريق في

فأحرق رجل دار غيره

لا يبرى له الحريق

مطلب غصب ثوبه

ثم أقطع من أيدي الناس

كيف الحكم

مطلب زرع أرض نفسه

فزرعها آخر يزرع الخ

مطلب مات في السفر

رفقاؤه متاعه وجهزوا

من ماله وجهزوا الباقي لموا

مطلب رفع حرفة ينظم

فوقعت فكسرت جرارا

مطلب أضاف أحد زوج

خلف ماذا يلزمه

تقديمه التنازل لو أوقع المتعلق قد لا في الساقط تأمل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن هرب امرأة رجل ماذا يلزمه **جواب** به يلزمه التعزير لانه يكون في كل معصية ليس فيها حكم مقرر تأتي الحيرة وفي الخلاصة من خدع امرأة غيره حتى تفرق بينها وبين زوجها يحبس حتى يردّها أو يعوت من الحبس اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المودع اذا غصبت منه الوديعة هل يملك الخصام مع الغاصب ف**الجواب** نعم تأتي الحيرة والله تعالى أعلم **سئلت** عن ركب فرس صديق له فغير اذنه الى مكان مع من يرجع وردّها الى مكانها وفي آخر ذلك الهارمات فزعموا انها ماتت بسبب الركب وان ضعه على الركب وأتكرار الركب انها ماتت بسبب ركوبه فقول لا يلزمه الصمان ف**الجواب** لا يلزمه الصمان الاينة تشهد عليه بما ادّعاء المتدعي والقول قوله بيمينه ان لم تمت بسبب ركوبه أفاده في الحيرة والله تعالى أعلم **سئلت** عن قطع أذن دابة أو ذنبها ماذا يلزمه ف**الجواب** انه يضمن انتقصان تأتي بهجة الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت** عن أخذ ثوب غيره من داره وابسه بغير أمره ثم رده الى مكانه هل يبرأ رده الى مكانه ف**الجواب** انه يبرأ استعدانا وكذا لو أخذ دابة من داره ثم ردها الى مكانها يرى اه من جامع الفصولين والله تعالى أعلم **سئلت** فيما اذا وقع حريق في محلة فهدم رجل دار غيره بغير أمره حتى لا يبرى له الحريق فقول يلزمه الصمان ف**الجواب** نعم يلزمه الصمان ما أنفك ان لم يبعه بل باذن السلطان أو نائبه لانه أنفك من مال الغير لكن يبرأ من نفسه ولا يلزمه كلفه طرأ أخذ طعام الغير بغير أمر صاحبه كذا في البهجة عن التلويح الجلية والله تعالى أعلم **سئلت** لو غصب نسان عنيا أو رطباً ثم طلبه صاحبه بعد انقطاعه من أيدي الناس فهل يضمن حينئذ قيمته ف**الجواب** نعم يضمن قيمته يوم الخصومة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع كذا في البهجة عن الوجيز وقد أفنى هو بالاول أعنى قول أبي حنيفة والله تعالى أعلم **سئلت** فحين زرع أرض نفسه فجاء رجل آخر وزرعها أيضا يزرعها وقلب الأرض قبل نبات الاول أو لم يقلب وسقاها فثبت البذر ان فلان يكون الثابت ف**الجواب** ان الثابت يكون للثاني عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه قيمة بذر الاول مبذورا في أرض نفسه كذا في البهجة عن التلويح الجلية والله تعالى أعلم **سئلت** عن جماعة مسافرين فمات أحدهم في الطريق فباعوا أمتعته وصرقوا من الثمن في تجهيزه ودفنوه وأخذوا الباقي الى واريته فهل لا يضمنون ف**الجواب** قال في الاشباه مات بعض الرفقة في السفر فباعوا وشاشه وعدته وجهزوه بفقته وردوا البقية الى الورثة أو أعنى عليه فأنفقوا عليه من ماله لم يضمنوا استحسانا وهي واقعة أصحاب محمد اه **جواب** ان جماعة من أصحاب محمد بن الحسن رحمه الله تعالى صاحب الامام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه حجوا فمات واحد فخذوا ما كان معه فباعوه فلما وصلوا الى محمد سألوه فذكروا ذلك فقال لو لم تفعلوا ذلك لم تكونوا فقها والله يعلم المفسد من المصلح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل يبيع الجرار ونحوها من أنواع الفخار فخار رجل يشتري منه فرفع حرفة بذن لبايع لم ينظرها فوقع من يده على غيرها فكسرت جرارا متعددة وانكسرت هي أيضا هل يضمن هذا الرجل جميع ما تلف بفعله ف**الجواب** انه يضمن غير ما أخذها بالاذن وأما هي فلا يضمنها حيث أخذها بذن ربها قال في الخاتمة ولو أن رجلا يقدم على خزان يبيع الخرف فأخذ غصارة بذنه لينظر فيها فوقع من يده على غضارات أخرى لا يضمن قيمة المأخوذة لانه أخذها بذنه يضمن قيمة ما سواها **سئلت** تلفت بغيره بغير اذنه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أنفك لا آخر أحد زوجي ففعل فهل يضمن ما أنفك فقط ف**الجواب** ما في الخاتمة رجل أنفك على رجل أحد مصرعي باب أو أحد زوجي تخلف أو مكف كان لك أن يسلم اليه المصراع الآخر ويضمن قيمتها اه والله تعالى

أعلم **سئلت** عن سكران وقع ثوبه في الطريق ووقع ثوبه فيه فأخذ من حلاله ليخذه هل لا يكون ضامنا؟ **الجواب** نعم لا يكون ضامنا كافي الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل يده غريعة فترعه منه رجل فهو الغريم فما الحكم **الجواب** ما في الخاتمة أنه يعزربحكم الجناية ولا يضمن للمال الذي على المدين اه وتظم ذلك ابن وهبان فقال

ولو أخرج الانسان من يد طالب * غرما فلم يغررم ولكن يعزرب

اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل خرق صك غيره أو دفتر حسابه ماذا يلزمه **الجواب** ان أصح ما قيل فيه أن يضمن الصك مكتوبا اه قاضيان وفي البرازية المختار أنه ينظر إلى قيمة الصك مكتوبا أي فيضمنه ولا ينظر إلى المال اه من شرح الشرنبلالي على الوهبانية والله تعالى أعلم **سئلت** عن حفر يترافى غير ملكه فوقع فيها انسان فأتى هل يضمن الحافر **الجواب** نعم يضمن الحافر والحالة هذه قال في الاشياء من القصب لو حفر يترافى ملكه فوقع فيه انسان لم يضمن وفي غير ملكه يضمن اه وقد نقل في البهجة والله تعالى أعلم **سئلت** عن أخذ من أرض غيره كالأوصياء وباعه هل يطيب له غنه **الجواب** نعم يطيب له ذلك وقد أفتى بذلك صاحب البهجة والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل باع بستانا وله بستان يجنبه أغصان أمتجاره متدلية في البستان المبيع فأراد

المشتري من البائع تفريغ هذه المبيعة من تلك الأغصان هل يحال ذلك **الجواب** نعم قال في معين الأحكام تتلاقن قنواي أي اللبث باع ضيعة وللبائع أمتجار في ضيعة أخرى يجنب هذه المبيعة أغصانها متدلية في المبيعة فلم يشتري أن يأخذ بتفريغ المبيعة من الأغصان المتدلية فيها وكذلك ورثها وفي جانبها ضيعة كذلك لأنه كورثه فله تفريغ ضيعة من تلك الأغصان فكذا ورثه ثم قال فرع قال في التجريد وقعت شجرة في نصيب أحد المتقاسمين أغصانها متدلية إلى نصيب الآخر يجب برصاحبها على قطع الأغصان في رواية عن محمد وعنه تترك كذلك وفي كتاب الصلح يخرج شعب بحذله إلى جاره فللجار قطعه بالتفريغ هو انه قالوا هذا على وجهين فلو أمكن تفريغه بشد الشعب على النخلة أو بشد بعضها فله أن يأخذ بقطع النخلة بالشد لا بالقطع فيما أمكن التفريغ بشده وأما ما لا يمكن تفريغه لا يقطعها قالوا في أن يستأذن ربهما في قطعها بنفسه أو يأذن له به ولو أرى رفق إلى القاضي فيجبره على القطع ولو لم يشغل الجار كذلك وقطعها بنفسه ابتداء فلو قطع من محل ليس القطع من محل آخر أعتل منه أو أعتل أنفع في حق المالك لم يضمن ولو كان القطع من محل آخر فلو كان القطع من محل آخر أعتل منه ضمن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له شجرة أغصانها متدلة على دار انسان غطت هواء الدار فقطعهها صاحب الدار هل يضمن **الجواب** ان أمكن لصاحب الشجرة تفريغ الدار عن أغصانها بأر يشدها بحبل ويحجمها يضمن وان غلاظ لا يمكن التفريغ ان قطع من موضع لورقع إلى الحاكم يأمره بالقطع من ذلك الموضع لا يضمن والايضمن اه رازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن شريكين اقتسما أرضا فصارت أغصان نصيب أحدهما متدلية في نصيب الآخر فهل له قطعها والحالة هذه **الجواب** ليس له قطعها وبه يقتضى وقد نظم ذلك المحقق ابن وهبان فقال

ومن بعدها هل يقطع القصن مائلا * على الجار لأولى وقد قيل يجوز

قال شارحها سيدي حسن الشرنبلالي ما نصه الضمير في بعدها القسمة والجزر لقطع المسألة من القسمة اقتسما فصار أغصان نصيب أحدهما متدلية في نصيب الآخر روى ابن رستم عن محمد بن جبر على قطعها وروى ابن سماعة عن محمد أنه ليس له ذلك وبه يقتضى والله أشار في النظم قوله لأولى وإلى ضعف الرواية الأخرى يعقل يجوز وفي الهندية ولو وقعت شجرة في نصيب أحدهما أغصانها متدلية في نصيب الآخر لا يجبر على قطعها لأنه استحق الشجرة بأغصانها إلا أن يكون شرط في القسمة

مطلب سكران وقع ثوبه في الطريق فأخذ من حلاله ليخذه انسان ليحفظه لا يكون ضامنا مطلب يده غريعة فترعه منه رجل فهو الغريم فما الحكم الجواب ما في الخاتمة أنه يعزربحكم الجناية ولا يضمن للمال الذي على المدين اه وتظم ذلك ابن وهبان فقال

مطلب فمين أخرق صك غيره أو دفتر حسابه مطلب حفر يترافى غير ملكه فأتى هل يضمن الحافر الجواب نعم يضمن الحافر والحالة هذه قال في الاشياء من القصب لو حفر يترافى ملكه فوقع فيه انسان لم يضمن وفي غير ملكه يضمن اه وقد نقل في البهجة والله تعالى أعلم

مطلب باع ضيعة وله أمتجار في أخرى أغصانها متدلية في المبيعة

مطلب له شجرة تملك أغصانها في دار انسان

مطلب اقتسما أرضا فصارت أغصان نصيب أحدهما متدلية في نصيب الآخر

ذخيرة وعليه الفتوى كذا في خزانة المتقين وهي في الجريدة في مادة ١١٧١ هـ والله تعالى أعلم
 سئلت عن غصب شيئا وأجره فهل تكون الاجرة له فالجواب نعم تكون له ويتصدق بها
 عليه قال ابن وهبان وأجره عبد الغصب ولو انما غصب * ومع ذلك قالوا بالتصدق يوم
 ذل الزهر بن لاذي أجر المصوب لله أصبو يوم بالتصدق به لحبسه وله أن يستعين به في ضمانه المصوب
 به لانه ويزول الخبث عن المال ولا يجب التصديق عليه على الغاصب اذا كان فقيرا لان مال ملكه كان
 مبرئاً له أصب عما لم يملكه بخلاف الفتي في الصحيح فان الفتي لا يستعين بالغل في أداء الضمان هـ والله
 تعالى أعلم سئلت ما قولكم فيمن وضع ثوباً في الطريق فوطئه انسان ولم يره فخرق من وطئه فهل
 لا يضمنه فالجواب انه لا يضمنه قال في الثانية ولو مر رجل على ثوب موضوع في الطريق وهو
 لا يصر وتخرق لا يضمن وكذا الرجل اذا جلس على الطريق فوقع عليه انسان وأصاب الجالس ان لم يهر
 الجالس لا يضمن هـ والله تعالى أعلم سئلت عن أجر داره وسلمها لستاجر ثم أراد دخولها لينظر
 حالها فبرها هل له دخولها لذلك بدون رضا المستاجر فالجواب نعم قال المحقق ابن عابدين رحمه الله
 تعالى أجر داره وسلمها له دخوله لينظر حالها فبرها وان لم يرض المستاجر عندها وعنده ان رضى
 هـ والله تعالى أعلم

كتاب الشفعة

سئلت ما قولكم فيما اذا تعدد الشفعاء هل تكون الشفعة بينهم على عدد رؤسهم أو على قدر أنصبتهم
 فالجواب انها تكون بينهم على عدد رؤسهم لا على قدر أنصبتهم قال في التتوير بقدر رؤس الشفعاء
 لا المال قال شارحه العلامة في خلافاً لا شافعي وكتب المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى قوله بقدر رؤس
 الشفعاء لاستوائهم في استحقاق الكل لوجود دعته فيجب الاحتواء في الحكم قال او تشمل مالوكل
 المشتري أحدهم وطالب معهم فيحسب واحد منهم ويقسم المبيع بينهم كافي الوهبانية وشروحها هـ
 قال في الوهبانية ومن يشتري داراً شفعاء غيره * شفع على عدل رؤس يقرر
 هـ والله تعالى أعلم سئلت عن البناء والشجر اذا بيع كل منهما مقصودا بدون الارض فهل
 لاشفعة فيهما فالجواب لاشفعة فيهما في التتوير وشروحه مانعه وشروطها أن يكون المثل عقارا
 سفلاً كان أو علواً ولم يكن طريقه في السفلى لانه التحق بالعقار بما له من حق القرار دور فقلت
 وأما ما حرم به ابن الكلبي في قول باب ما هي فيه من أن البناء اذا بيع مع حق القرار يلحق بالعقار فرده شيخنا
 الرمي وأفتى بدمها هـ والله تعالى أعلم سئلت اذا اشتمل الثمن على حشة مجهولة أشير اليها حين
 اعتد غير أن الشفع لم يوافق على جهاتها وادعى انها ما لموهى كذا وكذا هل لاتم الحيلة المذكورة
 والحيلة هذه فالجواب نعم هذه الحيلة لاتم الا بواقعة الشفع على الجهل بما فتن ادعى أنه يعلم اهله
 الشفعة بما يرضه بدون عين عليه كاحققة الرمي وابن عابدين والله تعالى أعلم سئلت عن الشفع
 اذا قل له المشتري شفعتك ولم يسلم له المشفوع فيه هل يملكه بالقول أو لابد من التسليم فالجواب
 ٢ انه لابد من التسليم فلا يملك الشفع المشفوع فيه بدونه قال في الاكثر وشروحه لا معنى من نصه وعلل
 ١ قوله وتشمل مالوكل المشتري أحدهم وطالب معهم أي لم يسلم لتسليم في الكل اذا اشترى لاجتماع الى الطلب كافي
 الفتاوى المهدية بقلع الرمن آخر باب ما تنسب في فيه بقلع الخبابة فاعلم هـ
 ٢ قوله لابد من التسليم أقول بشكل على هذا من القبة والملاصق والبرازية وهو هذا علم الشفعة فقال المشتري دعته
 ان كان عم الثمر صار لشفيع والا فلا وهو على شفيعته هـ وفي القبة أيضاً ولو قال المشتري لشفيع دفعته اليك فان كان
 عم الثمر صارت له والا فلا هـ وجه الاشكال أن ظاهر هذه القول أن الشفع يملكه بمجرد قول المشتري دفعته اليك فانهم
 لأن يعمل على أنه قال ذلك فحضره المبيع فسله الشفع فيكون خافوا فوافق ما هو والمبادر من لفظة دفعته اليك فانه
 عين سلته اليك أي سلته الشفع وأخذه فامل هـ

مطلب غصب مال الغير
 وأجره هل تكون الاجرة له

مطلب وضع ثوباً في طريق
 فوطئه انسان ولم يره فخرق
 لا يضمن
 مطلب أجر دار أو سلمها له
 دخولها لينظر حالها الخ

مطلب لو تعدد الشفعاء كانت
 على عدد رؤسهم

مطلب لاشفعة في بناء أو
 شجر بيع مقصودا بدون
 أرض

مطلب في الحشة المجهولة

مطلب قال المشتري لاشفع
 شفعتك لاتم الامتسليم

الشفعة بالاشدأى بأخذ الدار المشفوعة بالتراضى بان يسلمها المشتري برضاه أو بقضاء القاضى من غير
أخذ وفادته أنه إذا مات الشفيع بعد اصدان قبل التسليم أو الحكم لا تورث عنه اه قال فى
مجمع الانهر وحاصله أنه إذا كان العاقد المشفوع به واحدا لا من اثنين أو إذا أخذها المشتري برضاه أو بحكم الحاكم
من غير أخذ اه والله تعالى أعلم **سئل** عن شفيع كاتب وشهدهم آخر طلب الخصومة شهرافا كثيرا
هل تبطل شفيعته فى الجواب نعم اذا خره بعد اصدان شهرافا لا عذر شرعى بطلت شفيعته وعليه منى فى
المجلة وهو قول محمد رحمه الله تعالى قال فى المجمع الفتوى اليوم على أنه اذا خره شهرافا بى بلا عذر سقطت
الشفعة لتغير أحوال الناس فى قصد الأضرار بالغير وفى الحديث والخلاصة ومنية المفتى ومختارات النوازل
والفتوى على قول محمد اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الشفيع اذا وجد بالشفيع عيبا هل له
الزبد على المشتري فيكون كالمشتري فى البيع فالجواب قال فى الهندية لا عن مجمع الانهر وصنعت ان
الاشدأى بمنزلة شراؤه مبدأ حتى ثبت بها ما يثبت بالشراء نحو الرد واختيار الزوجة والعيب اه والله تعالى أعلم
سئل عن الشفيع اذا قال أخذ نصفها انساها وخالفه محمد قال شارحه وفى المحيط الأصح
ما فى المجمع ولا يجعل معنى أبى يوسف قوله أخذ نصفها انساها وخالفه محمد قال شارحه وفى المحيط الأصح
قول محمد اه ومثله فى غير الأفكار وشرحه وفى الخدنة قال للمشتري سلمى نصفها فأنى المشتري لا تبطل
شفيعته فى الصحيح لان طلب تسليم النصف لا يكون تسليما اه يعنى اسقاطا لما فى كائى رد المختار **سئل** قال
قات صرح العللى فى الدر المختار بان أحد الشريكين لو طلب النصف بناء على أنه يستحقه فقط بطلت
شفيعته اذا شرط صحته أن يطلب السكل كتابه طه (يلى) وهذا بظاهره يأتى ما سبق عن المجمع **سئل** قال
أجاب المحقق ابن عابدين رحمه الله تعالى بان المراد بطلب هنا طلب الموائبة والاشهاد وما قدمناه آتاه عن
المجمع محمول على ما اذا طلب أحد النصف بعد ما إذا لمنافاه اه والله تعالى أعلم **سئل** هل يشترط
لشفعة اقضاء الشفعة احضار الشفيع الثمن وقت الدعوى فالجواب لا يشترط ذلك قال فى الكترو ولا يلزم
الشفيع احضار الثمن وقت الدعوى فتجوز له المداومة وان لم يتضره الى مجلس القاضى وعن محمد لا يقضى له
ما احتجى بختار الثمن وعوروة الحسن عن أبى حنيفة احتراز عن توى الثمن وجه الظاهر انه لا يجب عليه
الا بعد القضاة لا قبل الاضاء غير واجب الا بالطلب به بل لما يلزم الشفيع احضار الثمن بعد القضاء أى
بعد قضاء القاضى بالشفعة اه مع مرید من شارحه للعينى رد فى الدر المختار والمشتري حبس الدار لقبض
ثمنه اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الوكيل بالشراء اذا اشتري وقبض المبيع وسلمه الى موكله فاعلم
الشفيع أى الى الوكيل وطلب منه الشفعة هل يصح طلبه منه فالجواب لا يصح والحالة هذه وفى
الولولجية حسب ما انتهى فى رد المختار مانصه الوكيل بشراء الدار اذا اشتري وقبض فطلب الشفيع الشفعة
منه ان لم يسلم الوكيل الدار الى الموكل صح وان سلم لا يصح لطلب وتبطل شفيعته وهو المختار اه قال فى رد
ومثله فى التمار خانية والقنية ولعل وجهه لبطان ان الوكيل بهذا التسليم لم يبق خصما وانما الخصم هو الموكل
فصار مؤخر اللطاب بطلبه من غير خصم مع انتدرة على الطلب من الخصم اه والله تعالى أعلم **سئل**
ما قواكم فى دار الوقف ذابعت هل تثبت فيها الشفعة للجار المصالح لها فاجبت لا لشفعة فيها قال فى
التتوير وشرحه لا لائى ولا شفعة فى الوقف ولا لاله اه والله تعالى أعلم **سئل** عن أخير بالبيع وبقي فى
مجلس علم بالبيع قدر ربع ساعة ثم وانب بالشفعة قبل قيامه من ذلك المجلس هل تبطل شفيعته
فالجواب أنى فى بطلانها بالآخر وهو فى مجلس العلم بالبيع خلافا وكذا القولين مرجح ولكن البطلان
أرجح فى الدر تار ويصعب الشفيع فى مجلس علمه من مشتري أو رسوله أو عدل أو عذبا بالبيع وان
امتدأ المجلس كالمخيرة هو الأصح درر وعليه ما تون خلافا لما فى جواهر الفتاوى انه على الفور وعليه
الفتوى اه قال فى الرد قوله خلافا فى جوهر ما توى الخ أشار الى عدم اعتبار مخالفتها لظاهر التلون

مطلب آخر طاب الخصومة
شهرافا بعد الطالبين بطلت

مطلب وجد الشفيع
بالمشفوع عيبا له الرد

مطلب لو شفيع فى نصف
المبيع هل تبطل شفيعته فى
السكل

مطلب لا يشترط لصحة
الشفعة احضار
الثمن

مطلب فى حكم طلب الشفيع
الشفعة من وكيل الشراء

مطلب لا شفعة فى الوقف
ولا له

مطلب علم بالبيع فتراخى
ثم شفيع وهو فى المجلس قبل
قيامه هل تبطل

لكن هذا القول مناسب لسميته طلب الموثبة وإظهار الحديث الآتي يعني قوله عليه السلام الشفعة
 لمن وأنها أي طلبها على وجه السرعة وظاهر الهداية اختياره ونسبه إلى عامة المشايخ ذلك في الشريعة لالدية
 وهو ظاهر الرواية حتى لو سكنت هنية بغير عذر ولم يطلب أو تسكاهم بكلام أو بطلان شفعته كأي الخفية
 والرباعي وشرح المجمع اهـ وقوله وعليه التوى من كلام الجواهر وهذا ترجيح صريح ومع كونه ظاهراً
 لرواية فيقدح على ترجيح المتن عنهم على خلافه لأنه ضمنى اهـ وقد قرعوا مسائل كثيرة على ما مشى
 عليه في جواهر الفتاوى مما التواؤم بكتاب والشفعة في آتوه أو وسطه وقرأوا آخره بطلان هداية
 ومنها أنه لو سمع وقت الخطبة فطلب بعد الصلاة أن يثبت يسمع الخطبة لا تبطل ولا فيه اختلافاً في المشايخ
 ولو أخسرى الخطبة فطلبه أو بعد أو سناً فلهما أنها تبطل إذا أتى ما بعد الظاهر رأي في الصحيح ولو سناً
 تبطل ولا تبطل إن أتى القليلة أو بعد أو سلامه على غير المشتري بطلان ولو عليه لا تكمل أو سنج أو جند أو سنج
 غاطس أو حوقل تترخاوية أي على رواية اعتبار المجلس ككفاية وشريعة لالدية اهـ والله تعالى أعلم
 سئلت عن علم البيع دون الثمن فلم يطلب هل لا تبطل شفعته **فاجبت** بطلانها لا تبطل حتى
 يعلم الثمن كأي الهندية والخانية وغيرها وبعبارة الخانية أخيرة فسكت قالوا لا تبطل ما لم يعلم المشتري والثمن
 كالبكر ذالستؤمرت ثم علمت أن أباهار وجهاً من فلان صهرها اهـ قال في الرد الوافي الصف
 لغمر ثانياً في فموايه فليحفظ اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ترك طلب الاشهاد مع كونه منه
 هل تبطل شفعته **فجواب** أنهم مما يمكن من طلب الاشهاد على البائع أن كان البائع في يده أو
 في المشتري لو كان قد قبضه أو عند العقار المبيع ولم يثبت بطلان شفعته فلو أضر به منه ومضى إلى
 المحكمة ابتداء وطلب عند القاضي بطلان حتى قالوا لو كان الشفيع في طريق الخ فطلب طلب الموثبة
 ويجوز عن طلب الاشهاد بديل وكلاهما إن وجدوا لا يرسل رسولاً أو كتاباً إن أمكن فإن لم يفعل ذلك مع إمكان
 ما ذكر بطلان شفعته وذلك كله منهم حرصاً على طلب الاشهاد وإلا ما دام حتى أصرب عنه مع إمكانه
 بطلان شفعته والطالب عند نقاضي متأخر على طلب الموثبة ولا يشهدوا إذا قدمه عليه ما اوعى
 أحدهم بطلان شفعته وليس في هذا اختلاف بين أئمةنا فيما علمت ولو قول المشتري لم يطلب بطلان الشفعة
 حين أقبني وقول الشفيع طلبت كن القول قول المشتري بخلاف الله أنه لم يطلب حين أقبنيك صريح في دفع
 الغفارة لاعت الخفية أداه في الخفية والله تعالى أعلم **سئلت** عن شفيع شفيع الجوار فأجاب **بكر**
 المشتري أن تكون تلك الدار التي يريد الشفعة بها أملاكه فأنى الشفيع يشهد بشهادته هل يكفي
 ذلك في ثبوت الملك في الحدل **فاجواب** أنه لا يكفي ذلك بل لا بد أن يقول أنها ملك هذا الشفيع قبل
 أن يشتري هذا المشتري هذا العقار وهي له إلى الساعة ولم يعلم أنها خرجت عن ملكه ولو قال إنه لهذا الجار
 لا يكفي كأي المحيط فاده في الرد تنال عن الفهستاق ولد تعالى أعلم **سئلت** فيمن ادعى الشفعة
 بجواردها فيها أنهم فاسكر المشتري أن يكون له شيء فكلما كانت يبيع بانيات ملك الأسهم في امدار
 المحارة التي يريد أن يشفع بها في بحجة تنصم اقرار اس معلومين باسمهم مع دودة للشفيع في امدار
 المذكورة هل يكون بذلك الشفعة **فاجبت** بطلانها لا شفعة به بذلك لأن الاقرار بحجة قاصرة لا تنعدي
 لتقريب لمذكورين إلى المشتري فلا يفيد هذا الاقرار في حق هذا المشتري قبل المحقق ابن عابد رحمه الله
 تعالى رأيت بخط شيخ مشايخنا ملا على عن جواهر الفتاوى ما حاصله أن زبدار لا يخر وسلمه ثم بيعت دار
 بجنبها الاشفعة فمقره في قول أبي حنيفة ومحمد خلافاً لابن يوسف اهـ أي لأن الاقرار بحجة قاصرة ومقتضاه
 أن لا شفعة للمقر أيضاً مأخوذة ما قرره تأمل اهـ كلام المحقق ابن عابد وفي طرة حواشيه معرباً به
 مانعه وفي المنتقى عن أبي يوسف رجل في يده دار فقال الشفيع بعد بيع الدار التي فيها الشفعة دارى هذه
 امدان وقد بعتها منه مندسة وقد هذا في وقت يمد على أخذ الشفعة لو طلب نفسه قال لا شفعة له ولا

مطلب علم البيع دون الثمن
 ولم يطلب لا تبطل شفعته

مصاب ترك طلب الاشهاد
 مع التمكن بطلان شفعته

مطلب لا بد في الشهادة بذلك
 الدار للشفيع أن يقولها
 ملك هذا الشفيع الخ

مطلب أنكر الشفيع على
 ملك الشفيع للدار فأنى
 الشفيع بشهادة على اقرار
 أناس لا يملك لا تكون له
 الشفعة

للقرلة تنازخانية اه وفي الهندية دار في يد رجل أقر أنها لا تخربعت بجنتها دار فطلب المقرلة الشفعة فلا
شفعة له حتى يتم المينة ان اداراره كذا في محيط السرخسي اه وقد وقعت هذه الحادثة في بحر ومة
تقس طرابلس على يد القاضي محمد سام أفدي وهو الذي سألني عنها حك مقتضى هذه التوى على مدى
الشفعة فامت لا على غيظ واتخذ في عدو واصر بطل اسانه في شأني في كل مجالس ولم أتأمله لا بقولي
حسبي الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم ولله در سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه
حيث قال ما ترك الحق لعمر من صديق وقوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم
ثم لا يجحدوا في أنفسهم حجاجا قضيت ويسلموا وتسلموا بئلاي على هذا السناخط بعدم الايمان وبصمه
نسأل الله تعالى السلامة والله تعالى أعلم **مسئلت** في دار مشتركة بين جماعة باع أحدهم نصيبه منها
بثمن معلوم مع صرة فلوس أشير اليها وقت العقد وجهل قدرها وبعد ان قبضه المشتري خرفت على
الحاضرين في المجلس فأراد أحد الشركاء الشفعة على المشتري فهل ليس له ذلك **فالجواب** ليس له ذلك
لان الثمن معلوم حين العقد ومجهول حين الشفعة وجهالة الثمن تمنع الشفعة كذا في الدرر وغيره من
المعتبرات والله تعالى أعلم **مسئلت** في غائب جمع بالبيع وعلم المشتري والتمن وطالب طالب الوائبة وعجز
عن طالب الاشهاد حيث لم يكن معه أحد من المتبايعين ولا المبيع ولم يجدوك لا يركه بذلك ولا رسولا ولم
يمكن من ارسال كتاب فهل لا تبطل شفعة لانه معذور **فالجواب** نعم هو معذور فلا تبطل شفعة
ثماني الخاتمة والله تعالى أعلم **مسئلت** عن ثلاثة مشتركين في عقار باع أحدهم مناه لا حد
شريكه وسكت الشريك الآخر ولم يطالب بطلان شفعة ولا معار جاز شفع على المشتري الشريك فهل
ليس له شفعة والحالة هذه **فالجواب** ليس شفعة والحالة هذه قال في التفتيح لو كانت دار مشتركة
بين ثلاثة باع أحدهم حصته منها من أحد شريكه فاشتراها منه لنفسه بالاصالة أو لغيره بالوكالة
فطالب الشريك الثالث الشفعة تقسم بينه وبين ذلك الشريك المشتري لنفسه أو لغيره ولو كان الثالث
جار فقط فلا شفعة له لان المشتري خليط فيقدم على الجار وفي القنية شترى الجار دارا وله جار آخر فطالب
الشفعة وكذا المشتري فهي بينهما انصفين لانهم اشفعوا ان قال ابن الشحنة فقوله وكذا المشتري أي اذا طالب
ولم يسلم للشفيع الاخر وعلى هذا الوجه ثالث قسمنا لأننا وأربع فأرباعا ثم نقل عن الظهيرية لوسلم
المشتري كلها الجار كان نصفه له بنصفه والنصف بالشراء اه والله تعالى أعلم **مسئلت** فين لعقار
فأراد بيعه فاسقط الجار شفعة فيه قبل البيع فهل تسقط **فالجواب** لا تسقط بالاسقاط قبل البيع قال
في مخ الذر ويطاها تسليها بعد البيع فقط بخلاف تسليها قبله لان اسقاط الحق قبل وجوبه لا يصح
وبعد تسقط بالاسقاط علم بالسقوط أوله لم لانه لا يبعد بالجهل بالاحكام في دار الاسلام اه
مسئلت في مشترقي أو غرس في العقار الذي اشتراه ثم شفع عليه الشريك أو الجار هل يأخذ
الشفيع بالثمن وبقيمة البند **فالجواب** نعم قال في المبحر وبأخذ الشفيع بالثمن وبقيمة البند والقوس
مقلوعين لورني المشتري وغرس أو بكاف الشفيع المشتري فاهما أي المينة والقوس اه قال في الدرر
وعن الثاني ان شاء أخذ الثمن وقيمة البناء والقوس أو ترك وبه قال الشافعي ومالك اه وكتب عليه المحقق
ان عابدين قوله وعن الثاني الخ ولا بكاف المشتري القاع لانه ليس بمعتق في البناء والقوس لثبوت ملكه فيه
بالشراف فلا يامل باحكام العدوان الذي هو القاع ط وقوله وقيمة البناء والقوس أي قائمين على الارض غير
مقلوعين نهاية عن شرح الطحاوي اه وكتاب الحلة على قول الثاني فيكون هو المقلوع عليه للامر
الساطي بالعمل بما فيه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن جمع بالبيع والتمن والمشتري وسكت قبل ان تب
بالشفعة هل تبطل شفعة **فالجواب** نعم تبطل شفعة بترك الوائبة قال في شرح المتقي وتبطل بترك
طالب الوائبة بان لا يطالب في مجالس العلم بالبيع أو ترك طالب التقرير عند عقار أو ذي يد الاشهاد عند

مطلب في البيع بغير معلوم مع صرة أشير اليها

مطلب في غائب عجز عن الاشهاد وأنه معذور

مطلب اذا كان المشتري طالب الشفعة للجار عليه

مطلب لا تسقط الشفعة باسقاط قبل البيع

مطلب في مشترقي أو غرس ثم شفع عليه شريك أو جار

مطلب تبطل الشفعة بترك الوائبة

طالب الموثقة لانه غير لازم اه قل في التمتع واعلم ان الشفع بطلب ثلاث مرات الاولى حين علمه
 بالبيع فوراً ويسمى طلب موثقة أى مبادرة حتى لو أخره بطلت شفعته والاشهاد فيه ليس بلازم كافي
 الهداية وغيرهما في الدرر موصوكم أو ضعه في الشرب لالاية نمر يشهد فيه مخافة الجود قال
 القهستاني يجب الطلب وإن لم يكن عنده أحد كذا لا تسقط الشفعة بانه وليست من الخلف عند الحاجة كما
 في الهابة ولا يشترط الاشهاد فيصحب به ولو صدقه المشتري كافي الاختيار وغيره والمرة الثانية أن يطلبها
 عند البائع لو العاقر في يده أو عند المشتري مطلقاً وعند العاقر ويسمى طلب اشهاد وطلب تقرير وليس له
 مدة خاصة بل بقدر ما يتمكن من الاشهاد عند حضرة أحدهم هذه الثلاثة وظاهر كلامهم أن الاشهاد هنا
 شرط لكن قل في الثانية انما يسمى الثاني طلب اشهاد لا يكون الاشهاد شرطاً بل يمكنه اثبات الطلب عند
 جود الخصم ووجهه ظاهر ثم الاشهاد عند أحدهم ولو وجد عند طلب الموثقة كفاء وقام مقام الطلبين
 كما ذكره العلاني والمرة الثالثة أن يطلب عند القاضي ويسمى طلب تعليق وخصوصة وهل له مدة يبطل
 بالانحياز فيه خلاف يأتي قريبا وهذا الطلب انما يشترط حيث لم يسلم له المشتري رضاه لقوله في
 تنوير وتستر بالاشهاد وتعالى اخذ بالتراضي أو بقضاء القاضي وهما فائدة ينبغي التنبه عليها وهي
 مافي الثانية اذا سمع الشفع بيع الدار فسكت قالوا لا تبطل شفعته ما لم يعلم المشتري والتمن كما يكر اذا
 استؤمرت فسكت ثم علمت أن الابن زوجها من فلان صح ردها اه كلام التمتع والله تعالى اعلم
 ❊ سئلت في الشفع اذا ساوم الحصة المبيعة من المشتري هل تبطل شفعته فالجواب ان هذا
 السؤال راع الى حامد أقدي فاجاب عنه بأنه نعم تبطل بالساومة بيعاً واجارة كما ذكره في الملتقى اه
 وكتب ابن عابدين قوله ان استأجرها أو ساومها الى بعد علمه بالبيع كافي للعراج ونقل عن التارخانية
 مانعه اشترى دارا فساوم الشفع داره وقد أشهد على طلبه فهو على شفعته اه فهذا يقيد قولهم انها
 تبطل بالساومة فيكون معناه انها تبطل بمقبول الاشهاد ويؤيده قولهم انها تستقر بالاشهاد فلا تبطل
 بعده بالسكون الآن يسقطها بالسنة والله تعالى اعلم ❊ سئلت عن أحد الشفعاء اذا سقط حقه
 في الشفعة فهل لباقهم أخذ المشفوع كاملاً فالجواب نعم قال في الدرر أسقط بعضهم حقه من الشفعة
 بعد القضاء لقوله فلن بقي أخذ الكل لزوال المراجعة لانها بالقضاء قطع حق كل واحد منهم في نصيب
 الآخر زباجي اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت فيمن اشترى حصة في متار فقام عليه شفع فقبائل
 المشتري مع البائع البيع بقصد ابطال حق الشفع فهل لا تبطل شفعته بالاقالة فالجواب لا تبطل
 شفعته الاقالة قال في الحبرية الاقالة لا تمنع الاخذ بالشفعة لانها بيع في حق الشفع وبأخذها به الاقالة
 بالشفعة وقد صرح حواجيم في باب الاقالة أن البيع لو كان غار فسلم الشفعة ثم تعاقب لا يقضي له
 بالشفعة لكونه باعاً جدياً في حقه كأنه اشتراه منه الحاصل أن الاقالة توجب للشفع حق الاخذ
 بالشفعة عند أبي حنيفة رجه الله تعالى فكيف تبطل حقه فشفعته ثابتة في البيع معها بالاشبهة حيث
 وفرت شرائط اطاب اه ❊ سئلت عن يقيم لأول له بيع عقاره فيه حق الشفعة هل له الاخذ
 بالشفعة عند بلوغه ولا عنده عدم المبادرة في حال صفه ❊ واجبت ان الصبي اذا لم يكن له أب ولا جد
 ولا وصي فهو على شفعته الى أن يبلغ فإذا بلغ فله الشفعة وادانصب القاضي له وصي فله الاخذ بالشفعة
 نه قبل بلوغه أو دمه في الحبرية والله تعالى اعلم ❊ سئلت عن قام بالشفعة على مشتري عقار فاجابه
 الذي عليه بانكار الشراء فبرهن عليه الشفع فأنكر الاخر طلب الشفعة فهل يكون القول قوله بيمينه
 ولا بد من تناقضا فالجواب نعم يكون القول قوله بيمينه ولا بد من تناقضا قال الطهطاوي بعد قول
 الدرر وهذا المبتكر المشتري الخ مانعه ظاهر اه اذا أنكر طلبه الشفعة وقد كان أنكر الشراء فقام

مطلب في بطلان الشفعة
 بالساومة

مطلب في اسقاط بعض
 الشفعاء حقه من الشفعة

مطلب لا تبطل الشفعة
 بالاقالة

مطلب اذا لم يكن للصبي ولي
 فهو على شفعته اذا بلغ

مطلب أنكر المشفوع عليه
 الشراء فأنكر الشفع
 فأنكر انه لم يطاها

ملزمة اهـ قل المنقح ولعل فائدة التقييد عند الثمن كونه اختلافا مع المشتري اذ لو كان غير منقود
يكون الاختلاف مع الدائع ولا يظهر في فائدة التقييد بكون الدار مقبوضة والمتون خالصة عن القديين
اهـ وابتدأ الى أعلم سئلت عن معقوده مهمل لا ولي له وقد بيع عقاره هو جاره فاستحق الشفعة فهل
للقاضي أن ينصب عليه وصيا يشفع له فاجبت نعم له ذلك كالصبي المهمل فقد نقل الكفوي أن
للإمام والقاضي أن ينصب للصبيان من يطالب لهم الشفعة وفي الهندية أن المعتوه كالصبي ومثله في
شرح العيني على الأكثر والله تعالى أعلم سئلت عن الشفعين إذا أخبر أن الثمن ألف فسلم ثم أخبر أنه
خمسة فطلب الشفعة فهل له ذلك فاجواب نعم قال في التنوير قبل للشفيع أن يبيع بألف فسلم ثم
ظهر أن ما يبيع بألف أو بربار وشعر وقيمة ألف أو أكثر فله الشفعة اهـ والله تعالى أعلم سئلت هل
للغاضي سؤال المذني عن موضع اندام من لا وحدها فاجبت نعم يسأله عن ذلك قال في
النزيلة لقاضي بسأل أولا المذني قبل أن يقبل على المذني عليه عن موضع الدار من المصير
وحدودها فإذا بين ذلك سأله عن قبض المشتري الدار وعدمه فإذا بين سأله عن سبب شفعته وحدود
ما يشفع به فإذا بين لم يكن محبوا بغيره سأله متى علم وكيف منع حين علم فإذا بين سأله عن طاب التقرر
كيف كان وعند من أشهد وهل كان الذي أشهد عنده أقرب أم لا فإذا بين ذلك كله ولم يحل بشي وفي
شروطه تمت دعواه وأقبل القاضي على المذني عليه فسأله عن مالكية الشفعين لما يشفع به الخ اهـ والله
تعالى أعلم سئلت إذا كان الشراء بين فاحش فسلم لأب أو الوصي الشفعة هل تسقط شفعة
الوصي بذلك فاجواب أنها لا تسقط بذلك في الأصح فقد كتب سيدي حسن الشرنبلالي على قول
الدرر صرح لأب والوصي فيهما ما نصه هذا إذا بيعت بمثل قيمته أو أن يبيع بأكثر من ثمنه لا يتقارن الناس
في مثله قبل جاز التسليم بالإجماع وقبل لا يجوز التسليم بالإجماع وهو الأصح كما في التبيين وفي الرهان
وهذا إذا بيعت بمثل قيمته فإن يبيع بفن فاحش قبل يجوز التسليم لا ينحس نظروا قبل لا يصح بالاتفاق
وهو الأصح لأنه لا يملك الأخذ لملك التسليم كالأجنبي اهـ والله تعالى أعلم سئلت عن الشفعين
إذا أرا المشتري إبراء عاما ولم يعلم الشفعين أنه اشترى ماله فيه حق الشفعة هل تبطل شفعته فاجواب
نعم قال في الأشباه الإبراء العام من الشفعين يبطلها فصوله مطلقا ولا يبطلها إذا كان لم يعلم بها اهـ والله تعالى
أعلم سئلت فمن له دعوى في رقبه الدار وشفعة فيهما ماذا يصنع حتى لا يضيع حقه فاجواب
قال في الأشباه له دعوى في رقبه الدار وشفعة فيهما فقول هذه الدار ذري وأما ما ذهبا فان وصلت إلى وألا
فاناعلى شفعتي فيها اهـ والله تعالى أعلم سئلت فيما لو كان للدار المشفوع فيها شريك وجار فسمع
الحار بالبيع وعلم الثمن والمشتري ولم يرأب بالشفعة وطالب الشريك ثم سلم فقام الحار يطالبها فوسل له ذلك
فاجواب ليس له ذلك قل الجوى في حواشي الأشباه نقل عن القنية ولو كان للبيع شريك وجار فسمع
البيع فطلب الشريك وسكت الحار ثم سلم الشريك فلا شفعة للحار ثم تركه طلب الموائبة اهـ والله تعالى
أعلم سئلت عن رجل يملك دار بالارث من أبيه وهو لا يعلم ما يبيع دار بجنته أو يعلم بالبيع والثمن
والمشتري ولم يرأب بالشفعة ثم علم أن تلك الدار له مورثة عن أبيه فبادر بالشفعة فهل تسقط شفعته ولا
يهدر بالجهل فاجواب نعم قال في الخاتمة تبطل شفعته لأن شرط تأكيد الشفعة طلب الموائبة عند
العلم بالبيع فإذا لم يطلب والجهل ليس بمذرف لا تبقى له الشفعة اهـ والله تعالى أعلم سئلت ما قولكم
في رجل اشترى دارا وقال للشفيع اشترى بها النفسى فسلم الشفعين الشفعة أو سكت ثم تحقق أنه اشترى دارا
لغيره فطلب الشفعة فهل له ذلك فاجواب نعم له ذلك كما في الخاتمة وهذه عبارة رجل اشترى دارا
وقال للشفيع اشترى بها النفسى فسلم الشفعين أو سكت ثم ظهر أنه اشترى دارا لغيره قال محمد رحمه الله تعالى
تبطل شفعته وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا تبطل وعليه الفتوى اهـ والله تعالى أعلم سئلت

مطلب المعتوه كالصبي في
الشفعة

مطلب قبل له أن الثمن ألف
فترك ثم ظهر أن الثمن أقل
فله الشفعة

مطلب للقاضي سؤال
المذني للشفعة عن محل
الدار وحدودها

مطلب إذا كان الشراء بين
فاحش فسلم لأب الخ

مطلب الإبراء العام من
الشفيع مسقط لها قضاء

مطلب إذا كان له دعوى في
رقبه الدار وفي الشفعة ما
يصنع

مطلب للدار شريك وجار
الخ

مطلب له دار بالارث وهو
لا يعلم ما يبيع دار بامتعتها
فسكت بطلت

مطلب قال المشتري اشترى
لنفسى فسلم الشفعين ثم
ظهر أنه أخذها لغيره
الشفعة

مطلب برهن المشتري أن
الشفيع آخر والشفيع أنه
طالب بجزء علمه
مطلب في صورة طلب
الاشهاد

مطلب الوكيل بطلمها ذا
سلم جاز الخ

مطلب الوكيل بالشراء
خصم للشفيع مادام المقار
بيده
مطلب الزيادة في الثمن
لاتنزم الشفيع

مطلب لاشفعة فيما يبيع
فاسدا

مطلب علم بالبيع ايلا
وأشهاد صياحا

مطلب سلم ثم شفع لا تبطل
شفعة

مطلب قال المشتري للشفيع
ادفع الدرهم وخذ شفعتك
مطلب اشترى الى أجل
مجهول لاشفعة عليه

مطلب أقرز يديهم ثم باع
له الباقي فهل للبائع
الشفعة

في المشتري اذ برهن أن الشفيع أخر طلب الموائمة بعد سماعه زما بالضرورة وبرهن الشفيع انه طلب
بجزء علمه فمنهم من قدم بينه فالحق أن السمة للشفيع عنده وعند المشتري كافي للزينة اه
والله تعالى أعلم **سئل** ما صورة طلب الاشهاد **ج** فاجبت **ق**ل في الغاية وصورة طلب الاشهاد
أب يقول الشفيع للمشتري حين لقبه أطلب منك الشفعة في ارشديتها من فلا التي أحد حدودها
كذا والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا وأما شفيعها بالجوارب واحد حدودها كذا والثاني كذا
والثالث كذا والرابع كذا فاسلمها الى ولا بد أن بين أنه شفيع بالتمركه أو بالجوارب أو بالحقوق وبين
الحدود نصير الدار معلومة اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الوكيل بطلب لشفعة إذا سلم الشفعة
للمشتري هل يصح تسليمه **ج** فاجبت **ق** نعم قل في الحنية لو وكيل بطلب الشفعة إذا سلم الشفعة للمشتري
جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وهو غير له تسليم الاب والجد لشفعة لصغير اه وقد سبق
فمن قلناه عن أحكامنا في شرط تسليم الوكيل بحسب القضي بخلاف الاب والجد وفي التنوير
الوكيل بطلم، داسلم أو أقر على الموكل بالتسليم صح لو كان لتسليم أو الاقرار عند القاضي والالم يصح قل
ابن عابدين قوله والالم يصح هذا قوله وو قول أبي يوسف اقول ول آخر اصح مطلقا كافي الترخاينة
وضمها الى الولولية بتسليم الشفعة من الوكيل صحيح وان لم تكن الدار في يده عندها وعيه المتوى خلافا
لحميد اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الوكيل اشترى من كونه خصما للشفيع فالحق
نعم يكون خصم له مادام العتد بيده فإذا سلم الى الموكل يكون الموكل هو الخصم **ق**ل في بدر الوكيل
بالشراء خصم للشفيع لانه له اقر والاخذ بالشفعة من حقوقه اقدم ما لم يسلم الى الموكل فإذا سلم اليه
يكون هو الخصم اذ لم تكن بيده ولا ملك فيكون الخصم هو الموكل اه والله تعالى أعلم **سئل** عن
شترى دارا بمائة ثم زاد في الثمن عشرين هل لاتنزم الزيادة الشفيع فالحق جواب نعم لاتنزمه **ق**ل في
الكافي وان زاد المشتري البائع في الثمن لاتنزم الزيادة الشفيع لانه استحق أخذها بالثمن الاول قبل الزيادة
اه والله تعالى أعلم **سئل** عن اشترى أرضا ثم فاسدا هل تثبت فيها الشفعة فالحق
لاتثبت فيها الشفعة في صح لفقاراد اشترى دارا ثم فاسدا فلا شفعة فيها أم قبل القبض فليقاء ملك
لبناع فيها أو ما بعده فلا حتم الفسخ لان اكل من التبديع سيد لا الى فسخه ولم يسقط فسخه فان سقط
فسخه بالبيع المشتري فيها وجبت لشفعة اه والله تعالى أعلم **سئل** عن علم بالبيع في أثناء الليل
فأشهد في لصح هل يصح اشهادده ولا تبطل شفعة فالحق جواب نعم يصح اشهادده ولا تبطل شفعة **ق**ل في
القنية علم بالبيع في نصف الليل فأشهد حين أصبح صح لان تأخير له عذر اه وبعبارة الخلاصة اذا علم
بالبيع في الليل ولم يقدر على الخروج والاشهاد فان أشهد حين أصبح صح اه فافاداه اذا قدر على الخروج
ايلا ولم يفعل لا يكون معذورا والله تعالى أعلم **سئل** لو لقي الشفيع المشتري فسلم عليه ثم طلب
الشفعة هل لا تبطل شفعة بسلام قبل الطلب **ج** فاجبت **ق** لا تبطل بذلك قال في القنية ولو لقي المشتري
مع أبيه فسلم على الاب بطلت شفعة ولو سلم على الابن المشتري لا تبطل وهو المحتار لا يحتاجه الى السلام
للكلام اه وفي الخلاصة الشفيع اذا سلم على المشتري لا تبطل شفعة وهو المحتار لا يحتاجه الى السلام من
تسليم قبل السلام ولا تجبوه اه والله تعالى أعلم **سئل** عن رجل طلب الشفعة من المشتري
فقل له المشتري بعد طلب الموائمة والاشهاد ادع الى الداراهم وخذ شفعتك فلم يحضره في ثلاثة أيام
فصاعدا مع لا يمكن فهو لا تبطل شفعة فالحق جواب نعم لا تبطل شفعة وعقل أو الليث تبطل والمختار
الاول أدعى في القنية والله تعالى أعلم **سئل** عن اشترى دارا بثمان مائة معلوم مؤجل الى الحصاد هل
للبائع شفعة فيها فالحق جواب ليس له ذلك لانه ما كرها بالبيع العسدد وهي من الخيل لا بطل الشفعة كذا
في القنية والله تعالى أعلم **سئل** فمن أقر رجل بسهم من دار ثم باع له الباقي ثمن معين فهل للبائع

في البيع المذكور حق الشفعة فالحق الجواب ليس له حق الشفعة عند الخصاف وكان أبو بكر الخوارزمي
يحتج بالخصاف في هذه ويقتضي وجوب الشفعة كذا في الهندية والله تعالى أعلم **سئلت** عن الشفع
د قال لا تشتري إن لم أعطك الثمن إلى ثلاثة أيام فأما يرى من الشفعة فلم يجز بالثمن إلى ذلك الوقت هل
تبطل شفعته **فالجواب** إن في المسألة خلافان لا فالحق الجواب نعم لا تبطل لأن الشفعة متى ثبتت بطالب
المواثبة والاشهاد وتأكدت لا تبطل مالم يسلم بلسانه اهـ من الغانية مخلصا ونقص الجوى
عن الظهيرية مانعه لو قال لم أجز بالثمن إلى ثلاثة أيام فأما يرى من الشفعة فلم يجز قال عامة
المشايخ لا تبطل شفعته وهو الصحيح لأنهم متى ثبتت بطالب المواثبة والاشهاد لا تبطل مالم
يسلم بلسانه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز التوكيل بأخذ الشفعة **فالجواب** نعم يجوز
قال قاضيان الشفع إذا ولى رجله لأخذ الشفعة جاز توكيله ثم قال قاضيان مانعه فان قال المشتري
بعد ما ثبت التوكيل الشفعة إذا أريد بين الشفع انه لم يسلم يقال له لم يدار إلى التوكيل وانبيع الموكل
وحلفه وهو كالتوكيل بقض الدين إذا ادعى المدين أن الموكل أبرأه عن الدين فإنه يؤمر بدفع الدين إلى
او كبل ويقال له انبيع الموكل وحلفه على ما تدعى اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن اشتري نصف
أرض وقسمه مع البائع ثم طام على المشتري الشفع ففقدى له بالشفعة فهل له نقض الشفعة **فالجواب**
ما في الغانية وهو هذا رجل اشتري نصف فاشتاها من دار أو خزانة ما منها ثم المشتري قاسم البائع
وحضر الشفع فان كانت القسمة بقضاء القاضي قال الشفع بأخذ من المشتري ما صار له بعد القسمة
وليس له أن يبطل القسمة رواية واحدة وان كانت القسمة بغير قضاء هل له أن يبطل القسمة فيه رواية
والصحيح أنه لا يبطل وله أن يأخذ بالشفعة ما صار للمشتري اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** ما إذا كان في
رجل سلم الشفعة للمشتري قبل علمه بالبيع هل تبطل شفعته **فالجواب** انه تبطل شفعته حيث سلمها
بعد البيع وان لم يعلم بالبيع قال في البرازية ولو سلمها بعد البيع وهو لا يعلم بالبيع صح التسليم وبطلت
والله تعالى أعلم **سئلت** لو صالح المشتري لشفع على أن يترك شفعته بدراهم معلومة هل
تبطل شفعته **فالجواب** نعم تبطل شفعته ولا يجب المال ففي فتوى الانقروى وفي وجه تبطل
الشفعة ولا يجب المال وهو أن يصلح على أن يترك الشفعة ببل يأخذ من المشتري فهاهنا تبطل
شفعته لوجود الاعراض عن الاخذ بالشفعة ولا يجب المال اهـ معزى باللهاية شرح الهداية والله تعالى
أعلم **سئلت** لو تكرر البيع في العقار ولم يعلم الشفع ثم علم هل يأخذ بالثمن الأول أو الثاني
فالجواب انه يخير فان اختار الاخذ بالثمن الثاني يأخذ من يد المشتري الثاني ولا تشترط حضرت
المشتري الأول وان اختار الاخذ بالثمن الأول بحكم الشراء لا قول كان له ذلك واشترط حضرت المشتري
في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا تشترط اهـ من الانقروى وفي الرد مانعه **سئلت** لو اشتري دارا
بألف وباعها لآخر بالثمن ثم حضر الشفع وأراد أخذها بالبيع الأول قال أبو يوسف يأخذها من ذي
السبد بألف ويقال اطلب بألف أخرى وعندنا لا يشترط حضرت المشتري الأول وان طلب بالبيع
لثاني لا يشترط حضرت الأول اتفاقا اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل اشترى ثوبا
مفترعا مع الأرض وشترط الثمرة له فقام عليه شفع وقضى له بالشفعة فهل يأخذ الثمرة مع الأرض والتحل
فالجواب نعم قال في التنوير ويأخذ بثمرها ان ابتاع أرضا وشرط لآخر أو ثمر بعد الشراء في يده وان
جده المشتري فليس للشفع أخذه اهـ مع مزيد من شرحه والله تعالى أعلم **سئلت** عما فعله
لناس لاسقاط الشفعة من استثناء ذراع أو نحوه من جانب الجار هل هو في محله **فالجواب** نعم قال
في التنوير وان باع عقرا الأذراع مائة في جانب الشفع فلا شفعة له دم الانسب اهـ مع زيادة من
شرحه للأمل في قوله الأذراع مائة لا أي مقدار عرض ذراع أو شبرا أو أصبع وطوله تمام ما يلاصق دارا

مطلب قال ان لم أعطك الثمن
إلى ثلاثة أيام فأما يرى من
الشفعة الخ

مطلب يجوز التوكيل
بأخذ الشفعة

مطلب اشترى جزءا وقسمه ثم
حضر الشفع

مطلب قبل أن يعلم بالبيع
سلم الشفعة بطلت

مطلب صالح المشتري
الشفيع على تركها بدراهم
الخ

مطلب تكرر البيع ولم
يعلم الشفع ثم علم له الخيار

مطلب اشترى ثوبا
مع الأرض الخ

مطلب في إطلاق الشفعة
باحتناء نحو ذراع

مطلب اشترى دلوين من
رجل صفقة الخ

مطلب تبطل الشفعة ببيعها

مطلب لا يصح تسليم الوكيل
الشفعة في غير مجلس القاضي

مطلب برهن المشتري أن
الشفيع آخر الطالب
وخالفه الشفيع

مطلب تعدد المبيع
وللمشتري اتصال بأحدهما

مطلب قال ان اشتريت
هذا فقد سلمت لك الشفعة
لا يصح

مطلب بيعت داران والشفيع
ملاصق لهما

الشفيع من ابن عابدين اه معز بالله و الله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رجل اشترى دارين من
رجل واحد في طريق غير نافذة صفقة واحدة فطالب الشفيع احدي الدارين فهل يكون له ذلك
فالجواب ما في الهندية من أنه ان طالب الشفعة بحكم الشفعة في الطريق لا يأخذ بعين الاعتبار
الصفقة من غير ضرورة وان أراد الشفعة بحكم الجوار وجواره في هذا المنزل الذي يرد أخذ هذه لا غير
كان له ذلك اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن باع شفيعه بماله هل تبطل شفيعته فالجواب نعم
تبطل شفيعته قال في التورويط عليه اربع شفيعته على ولا يلزم المال اه مع من يمد من شرحه لا على
وتقبل ابن عابدين عن الذخيرة واذا وهبها أو باعها الانسان لا يكون تسليم لان البيع لم يصادف محلا
قال والا قول اصح وعزاه للنهاية والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن تسليم الوكيل الشفعة في غير
مجلس القاضي هل لا يصح فالجواب نعم لا يصح قال في جامع الفتاوى تسليم الوكيل الشفعة في غير
مجلس الحكم لا يصح وان ادعى تسليمه في مجلس الحكم وانكر الوكيل بحلف عندهم اخلافا لمحمد لان تسليمه
في مجلس الحكم صحيح عندهما اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عما لو برهن المشتري أن الشفيع آخر
الطالب بعد ما عذرنا بالضرورة وبرهن الشفيع أنه طالب كاعلم فبينة من تقدم فالجواب تقدم
بينة الشفيع عند الامام وعندهما بينة المشتري كأي الزايرة وفي الدر المختار ولو برهن فبينة الشفيع
أحق قال محشمه الشافعي لان ثبت الاخذ والبيات للثبات اه معز بالله طوى والله تعالى أعلم
❊ سئلت اذا كان المبيع متقددا كدارين وللشفيع اتصال باحدهما فقط هل له الشفعة في
الملاصق فقط فالجواب نعم قال في الدر المختار لو كانت دار الشفيع ملاصقة لبعض المبيع كان له
الشفعة في الملاصقة فقط قال محشمه معناه اذا كان المبيع متقددا كدارين له جوار باحدهما كما
ذكره المحوى وغيره قال وقد مناع الاتفاق لو كان أحد الجارين ملاصقا للمبيع من جانب والاخر
من ثلاث فهو مساو اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن شفيع قال لا تخفد البيع ان اشتريت
هذه الدار فقد سلمت لك شفيعته اه يصح هذا فالجواب انه لا يصح نقل في الرد عن الشفيع الرمي أن
الشفيع اذا قال قبل البيع ان اشتريت فقد سلمته انه لا يصح اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن دارين
بعتا صفقة واحدة والشفيع ملاصق لهما معا فهل له أخذ احدهما فقط فالجواب ليس له ذلك بل
يأخذهما معا أو يتركهما مع التفريق الصفقة وأما لو كان ملاصقا لاحدهما فقط فقد أسلفنا أنه يأخذ
الملاصقة فقط وقد نظم ذلك ابن وهبان فقال

وليس له تفريق دارين بيعتا * ولو غير جار فالتفريق أجدر

قوله بيعتا أي صفقة واحدة وهو شفيعهما وقوله ولو غير جار أي لهما جميعا بل لاحدهما وقوله فالتفريق
أجدر ترجيح للقول بان له أخذ ما يجاوره فقط وهو قولهما وقول الامام آخر وأما الفتيوى كافي الرد
والله تعالى أعلم ❊ سئلت هل يجوز اسقاط الشفعة بالحيلة قبل ثبوتها فالجواب نعم يجوز اسقاطها
قبل الثبوت ولو طلب الشفيع عين المشتري انه ما قبل ذلك لاسقاط الشفعة لا يخلف لانه لو أقر به لا يلزمه
وهذا المحمول على ما إذا لم يدع أن البيع كان تلجئة والاقله التحليف كاحققة ابن عابدين في الرد وفي ابن وهبان
وما ضرب اسقاط التحيل مسقطا * وتحليفه في النكر لا شك أنكر

مطلب يجوز التحيل
لاسقاط الشفعة قبل ثبوتها

مطلب بعد الطلبين باع
الدار التي بها الشفعة بطلت

أي لا بأس بما ساقط الشفعة بالحيلة والمصدر مضاف الى فاعله والمفعول محذوف أي الشفعة وفاعله ضم
المصدر ومفعوله قوله مسقطا لا محذوف كأي الرد أيضا والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن شفيع
طالب الشفعة طالب موأنة واشها وقبل أن يتضى له القاضي بالشفعة باع الدار التي شفع بها فبطلت
شفيعته فأنجبت نعم تبطل شفيعته قال في الدر المختار ويطلبها ببيع ما شفعه قبل القضا بالشفعة
مطلقا على بيعها أم لا وكذا الوجه بل ما شفع به مسجدا أو مقبرة أو وقتنا مسجدا اه قال محشمه ينبغي

مطلب في بيع عقار بعقار
وانه يوجب الشفعة

مطلب يلزم في دعوى
الشفعة طلب التماس

مطلب في معنى قولهم
تستقر الشفعة بالاشهاد

مطلب أقر بالبيع لزيد
وكذبه زيد للشفيع أخذها

مطلب انتفع المشتري بالغلة
سنتين ثم أخذها الجار بالشفعة

مطلب أقر بالشراء من
فلان الغائب فلا شفيع
حق الشفعة

مطلب تراخي عن الاشهاد
بلاعدي بطلت شفيعته

مطلب تثبت الشفعة للعمول

مطلب اشترى دارا وقبيل
قبضا بيعت دار بجنبها فله
الشفعة

مطلب دار في رفاق غير نافذ
لا يختص بالشفعة من غير
الاصق

على القول بلزوم الوقف بمجرد القول أن تسقط به وإن لم يصل اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن
بيع عقار بعقار هل يوجب الشفعة للمشتري والجار فاجاب نعم زوجها قال في الدر المختار وفي
النشر بمثل يأخذ منه وفي القمي تأقيمة في بيع عقار بعقار يأخذ كل من العقارين بقية الآخر وفي
النشر نعم مؤجل يأخذ بجل أو طاب الشفعة في الحال وأخذ بعد الاجل ولا يتجهل ما على المشتري لو أخذ
بجل ولو سكنت عنه فلم يطب في الحال وصبر حتى يطب عند حلول الاجل بطلت شفيعته خلافا لابي
يوسف اه قال محبيه ثم نأخذ من حال من البائع سقط الثمن عن المشتري وإن أخذ من المشتري
رجع البائع على المشتري نعم مؤجل كما كان اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت هل يلزم الشفيع في
دعوى الشفعة عند القاضي أن يطلب تسليم المشدوع من المشتري فاجاب نعم قل في الوقائع
المصرية يلزم الشفيع عند دعواه الشفعة بمجلس القاضي أن يطلب من القاضي أن يأمر المشتري بتسليم
المشدوع اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت ما قولكم في قول ائمه في كتاب الشفعة وتستقر
بالاشهاد ما معناه فاجاب قل لمحقق بن عابدين قوله وتستقر بالاشهاد أي بالطلب الثاني وهو
طلب التقرير أي أنه إذا أشهد عليه لا يطل به ذلك بالسكوت لأن يسقطها بالامانة أو يجهز عن ابناء
الثلث فيبطل القاضي شفيعته ولا بد من طلب الموانبة لأن حق ضعيف يبطل بالأعراض فلا بد من الطلب
والاشهاد اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن رجل أقر ببيع داره وكذبه المشتري هل للشفيع حق
الشفعة على البائع مؤخذة لما أقره فاجاب نعم قال أبو السعود حتى لو أقر بالبيع أخذها الشفيع
ولو كذبه المشتري ثبتت البيع بأقراره وإن لم يثبت ملك المشتري لانكاره ه معزيا للعموى
❀ سئلت عن المشتري إذا انتفع بغلة ما شتره من العقار سدين ثم قام عليه الجار وأخذ بالشفعة بقضاء
القاضي أو بالتراضي هل يصح الغلة التي انتفع بها فاجاب لا يصحها قال أبو السعود في حواشيه على
من لا مسكين فلو كان البيع كرسفاً كل المشتري ثمة سدين فله لا يضمن ولا يطرح عن الشفيع شيء من
الثمن أكل إذا حدث الثمار بعد قبض المشتري لأن الثابت ثابت له حتى لو أقره طبيب له الاجرة اه والله
تعالى أعلم ❀ سئلت فم أقر بالشراء من فلان وفلان غائب هل للشفيع أخذ المبيع من يد المشتري
بقية البائع فاجاب نعم له أخذ ما للشفعة قال في الوهبية

وذو البيع أن يشهد وغاب من اشترى * أقر فبطاها الى حين يحضر

قال سيدي حسن في شرحه المسألة من اختلاف ائمه في الطعوى أقر رجل بشراء دار في يده وللشفيع
أخذها بقية البائع فان حضر وجد البيع أخذها وبطلت الشفعة إذا لم تكن بيعة اه والله تعالى أعلم
❀ سئلت عن نائب بطلب الشفعة وتروخى عن طب الاشهاد في باب بعقبه بلاعدي ثم رضى فهل
تبطل شفيعته والحالة هذه فاجاب نعم تبطل شفيعته والحالة هذه قال في جامع الفتاوى بعد كلام
ولو طالب طلب الموانبة ثم صدق بركته ثم طالب طب الاشهاد بطلت شفيعته قال وهما المسألة الثانية
تدلان على أن طلب الاشهاد عقب طلب الموانبة بغير تأخير لازم اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت هل
تثبت الشفعة للعمول بدارة التي ورثها من أبيه فاجبت نعم تثبت له بما ادأوضعه أمه لأقل من
سنة أشهر منذ البيع قال في جامع الفتاوى تثبت الشفعة للعمول بدارة التي ورثها من أبيه فلو وضعت
لأقل من ستة أشهر منذ البيع فله الشفعة والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن اشترى دارا ولم يقبضها
فبيعت بجنبها دار هل يثبت له حق الشفعة فاجاب بآفي الهدية قل ولو اشترى دارا ولم يقبضها
حتى يبع بجنبها - أخرى فله الشفعة اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن دار بسكة غير نافذة هل
يختص بالشفعة فيها الماصق أم لا فاجاب انه لا يختص بها الماصق بل تثبت للجميع أهل السكة
قاري الهدية سكة غير نافذة إذا بيعت دار فيها الشفعة للجميع أهل السكة اه والله تعالى أعلم

سئلت متى يكون طلب الشفعة في بيع النضولي عند البيع أو عند الاجازة فالحق جواب أنه يعتبر وقت البيع عند الامم الا أنهم خلافاً للحمد فنه بمرعته وقت الاجازة كما في الهندية والله تعالى أعلم
سئلت فيمن اشترى سهواً من عمار مشعاً بمن ثم اشترى باقي الا سهم بمن فآراد الجار الاخذ بالشفعة فهل ليس له أن يأخذ الكل بل ما بيع أولاً فقط بمنه فالحق جواب أنه لا يأخذ السهم الذي بيع أولاً فقط دون الباقي الذي بيع ثانياً والسؤال في التثوير ومرحله للعلاق وقد أفتى بذلك أخونا الشيخ العباسي مفتي مصر في الحل كما في فتاويه المهدية والله تعالى أعلم
سئلت من قوالكم عن اشترى منزلاً في مكة غير نافذة صنفقة واحدة فأراد الشفيع أن يأخذ أحدهما فقط فهل لذلك فالحق جواب أنه ان طلب الشفعة بحكم الشركة في الطريق لا يأخذ البعض لانه تبريق الصنفقة من غير ضرورة وان طالب بجميع الجوار وجواره في هذا المنزل الذي يريد أخذه لا غير كان له ذلك كذا في الهندية عن الحانية والله تعالى أعلم
سئلت عن البائع والمشتري اذا تفاوضا لبيع قرار من الشفيع فهل لا تبطل شفعته فالحق جواب أنه لا تبطل قل في الهندية فبيع البائع والمشتري العقد بينهما الا تبطل حق الشفعة اهـ من الهندية والله تعالى أعلم
سئلت عن متفاوضين وورث أحدهما ادا من ابيه فبيعت دار بينهما فسلم ثمنه لثمنه في اهل بهج فالحق جواب ما في الهندية وهذا نصه وقسم أحد المتفاوضين شفعته صاحبه بسبب دار له خاصة وورثها جازاً اهـ معزياً لمحيط السر حسي والله تعالى أعلم

كتاب القسم

سئلت عن شركتين في دار فمشت أقاضها ورقت فآراد أحدهما اقتضاها وأبى الآخر فهل يجبر الآخر في فالحق جواب أن لا اقتضاها ان أمكن قسمتها لم يتجوز الى كسر ورقت قسمت بطالب أحدهما ويجبر لم يتجوز ويحتاج الى الكسر لا يقسم لا بالتراضي والجدار القاعة لانهم لا يترضى أداه فزى الهندية رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم
سئلت في دار للهديانة عن أرض مشتركة بين جماعة شائعة غير مقسومة في أحد الشركاء فيها وبينوا تقاضاه الباقون في الحكم فالحق جواب أنه لا يجبر ولا يفعل تقسيم بينهم فان وقع نصيبه فيما بين فيه وغرس بقي وان لم يقع فيما بين فيه بل في نصيب الشركة فاعرضهم ما نصيبه الارض بذلك
سئلت هل يجبر الشريك أن يهاجئ شريكه في الدار أو في السقينة في السكنى والاجارة فالحق جواب أن كانت الدار قابلة للقسمه فطالب أحد الشركتين القسمة والاخر المأبأة اجيب طالب القسمة وان لم يطل أحد القسمة وطالب الاخر المأبأة آت في الزمان وامتنع الاخر أجبر وأما السقينة فلا جبر على الثاني فيها جلا ولا استقلالاً من حيث الزمان بان يستأنه أحدهما شهراً والاخر شهراً بل يواجره أو الاجرة بينهما ما اهـ والله تعالى أعلم
سئلت عن تركه فيها ادبون فسمت الاعيان والديون التي على اربابهم لبيت فهل تجوز هذه القسمة فالحق جواب أنهم ان اقسما الذين والعين جلا بان شرطوا في القسمة أن الذين الذي على فلان لهذا الوارث مع هذه العين والذين الذي على فلان لا تجوز هذا الوارث الا خرج هذه العين وهذه القسمة باطله في العين والذين كذا في نتيجة الفتاوى عن الذخيرة والله تعالى أعلم
سئلت هل تصح القسمة بلا أمر القاضي فالحق جواب نعم قال في المتن وصح الاقسام بأنفسهم بلا أمر القاضي اهـ وفي الخيرية القسمة بالتراضي أكد منها بقضاء القاضي اهـ والله تعالى أعلم
سئلت عن شركتين في ما آتاهم أحدهما ما نقض المأبأة فهل يجازي ذلك فالحق جواب ما في الفتاوى الاقرؤ وهذا لفظه ويجوز نقض المأبأة بلا عذر وعن محمد لا يجوز الا عذر كلاجارة لو تمها بتراضيهما وان تمها بأمر القاضي فليس لاحدهما نقضها مالم

مطلب في شراء النضولي
المعتبر وقت البيع لا الاجازة
مطلب اشترى سهواً ثم اشترى
الباقي ليس للشفيع حق
في الباقي
مطلب اشترى منزلاً في
مكة غير نافذة
زقاق غير نافذ الخ

مطلب لا تبطل الشفعة
بتفاهع المتبايعين البيع
مطلب في متفاوضين وورث
أحدهما دار الخ

مطلب الانقضاء ان أمكنت
قسمتها قسمت بطالب أحدهما

مطلب أرض بين جماعة
بني فيها البعض فبالحكم

مطلب طلب البعض القسمة
والبعض المأبأة اجيب
طالب القسمة ان كانت
الدار قابلة لها

مطلب اقسما تركه فيها
ديون الخ

مطلب كما تجوز القسمة
بالتراضي تجوز بالتراضي
مطلب يجوز نقض المأبأة
بلا عذر حيث لم تكن
بقضاء القاضي

بصطلح على التقض وفي الخاتبة وبنفرد أحدهم بانقضها به ذرو وغيره في ظاهر الرواية وروى
ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أنه لا ينفرد أحدهم بالتقض إلا بعد رأ وبطلب قسمة عينها هذا إذا
كانت المأهولة بنفس امرأ القاضي فإن كانت بحكم الحاكم لا ينفرد أحدهم بانقضها ما لم يطلها اه والله
تعالى أعلم **سئلت** عن شريكين في قسمة عقار يعرف قسمة من أهـ لالخبرة بزمه وبني أحدهما
فيهم صفة بالقسمة ثم تم أحدهم ما يدعي أن القاسم غلط في القسمة فهل تجمع دعواه فالحجاب نعم
تجمع دعواه قال في التتارخانية نقلا عن الذخيرة قسمة دار بين اثنين وأعطى أحدهما أكثر من
حقه غلطاً وبني أحدهم أن نصيبه قال تستقبل القسمة من دفع بناؤه في قسمة غيره رفع نقضه ولا يرجعون
على القاسم بقسمة البناء ولكن يرجعون عليه بالأجر الذي أخذه منهم كذا في الخبرية والله تعالى أعلم
سئلت عن ورثة طالبوا القسمة من القاضي وقد أقر واحد منهم بدين على الميت فهل يجيبهم القاضي
فالحجاب نعم ويؤمر المقرب بأداء الدين من حصته قل في الخاتبة إذا طلب الورثة لقسمة من القاضي
سألهم القاضي هل عليه دين إن قالوا لا كان القول فوهم وإن أقر واحد الورثة بدين على الميت ويحد
المباين قسمة التركة بينهم ويؤمر المقرب قضاء كل الدين من نصيبه عندنا إذا كان نصيبه في بكل الدين اه
والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل مات عن زوجته وهي حبلى وعن ورثة آخرين طالبوا القسمة
فورا فهل يجاوبون بوقف نصيب الحمل فالحجاب إن في المسألة تفصيلا ذكره في الخاتبة وهذه عبارتها
لو مات رجل وترك امرأة حاملا واستأفا القاضي لا يقسم الميراث حتى تلد قال كان الوارث أكثر من واحد
ولم ينتظر والولادة إن كانت الولادة بعيدة يقسم وإن كانت قريبة لا يقسم ومقدار القرب والبعيد
مفوض إلى رأي القاضي وإذا قسمت التركة بوقف نصيب الحمل واختلاف في مقدار ما يوقف للحمل
قال القسمة أبو جعفر بوقف نصيب ابنين ويقسم الباقي وهو رواية عن أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف
رحمهم الله تعالى في رواية وقال بعضهم بوقف نصيب أربع بنين ويقسم الباقي وهو رواية عن أبي
حنيفة أيضا وذكر الخصاصي عن أبي يوسف أنه يوقف نصيب ابن واحد وعليه المتيقن اه والله تعالى
أعلم **سئلت** عن رجل مات عن أخوة وامرأة حامل لا غير وقد طالبوا القسمة فهل لا يجاوبون
فالحجاب نعم لا يجاوبون إلى ذلك قال في الخاتبة هذا إذا كان الورثة ممن يرثون مع الحمل إن كان أبنا
فإن كانوا الأبنون مع البنات مات عن أخوة وامرأة حامل توفى جميع التركة ولا تقسم لأن في حق
الأخوة في طلب القسمة شك فلا تقسم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شريكين في أرض فابدا
القسمة غاب أحدهم فطلب الحاضر من القاضي لقسمة في غياب شريكه فهل لا يجيبه القاضي إلى ذلك
فالحجاب نعم وقد أفتى بذلك شيخ الإسلام على أفندي رحمه الله تعالى واستدل بما في الخاتبة من قولها
ولو كانت التركة بالثمن أو بعض الثمن كغائب لا يقسم عقارا كان أو غير واضح حتى يحضر الغائب اه
والله تعالى أعلم **سئلت** عن ورثة فيهم صغير فقسموا التركة ثم بلغ الصغير قسمة في نصيب نفسه
هل يكون تصرفه إجازة للقسمة فالحجاب نعم يكون إجازة كافي جواهر الفتاوى اه من الخبرة والله
تعالى أعلم **سئلت** عن قسمة الفضولي هل توقف على الإجازة فالحجاب نعم تتوقف على الإجازة
وتكون بانفسه هل كانت كون القول وقد صرح علم ونايان كل عند مع التوكيد فيه يتوقف عقد
الفضولي فيه على الإجازة والقسمة ما يصح التوكيد فيه اه أفاده الزملي والله تعالى أعلم **سئلت** عن
امرأة الميت إذا ادعت الحمل هل تعرض على الأقوال ليدين صدقة ما من كذبها فالحجاب أنها تعرض على
مرأة ثقة أو امرأتين حتى عسجنها فإن لم تقف على شيء من علامات الحمل يقسم الميراث وإن وقعت على
شيء من أمارات الحمل ترخصوا حتى تلد أفاده قاضيان ونقله في جملة الفتاوى والله تعالى أعلم **سئلت**

مطلب تجمع دعوى الغلط
في القسمة

مطلب في ورثة طالبوا
القسمة من القاضي وقد
أقر واحد منهم بدين

مطلب فيما إذا كان في
الورثة زوجة حبلى

مطلب مات عن أخوة
وامرأة حامل

مطلب أحد شريكين طالب
القسمة في غياب شريكه

مطلب قسمة التركة وفيها
صغير ثم بلغ وتصرف في
نصيبه كان إجازة

مطلب قسمة الفضولي
تتوقف على الإجازة

مطلب هل تعرض امرأة
الميت على القسوة بل إن
ادعت الحمل

عن وورثة فيهم غائب وقد طلب الحاضرون القسمة من القاضي فهل يجابون لذلك فالجواب نعم
قال في الخلاصة فان كان فيهم غائب يقسم ولا ينتظر حضور الغائب بعد ان يكون الحاضرون اثنين
كثيرين أو أحدهما صغير فينصب عن الصغير وصيا ويقسم لأن أحد الورثة خصم عن الباقي ويضع
حصة الغائب تحت يد عدل اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وورثة قسموا التركة ثم دعى واحد منهم
دين على الميت ورهن هل تقبل دعواه بعد الاقسام فالجواب نعم تقبل دعواه ولا يكون الاقسام ابرا
عن الدين كافي البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** فبين مات عن امرأة وصغار والمراة تدعى أن جميع
ما في البيت لها هل للقاضي أن يتعرض لها فيعثر أم سنا أم فالجواب ليس للقاضي ذلك والحالة هذه
قال في حجة الفتاوى بقلا عن القنية وكذا لو مات عن امرأة وصغار وسأل الجيران ختم الابواب للصغار
وقالت المرأة جميع ما في البيت لم يتعرض لها القاضي ولا يبعث أمينا في أشبه ذلك إلا رجل عوت عن
صغار وليس أحدي تدعى شيئا ما في البيت فيبعث في ذلك أمينا يحفظ للصغار ذكره صاحب القنية في
منع الدوى من كتاب القضاء والله تعالى أعلم **سئلت** عن مات عن زوجة حامل وورثة لا يرثون لو
كان الحمل ابنها هل تقسم التركة أو توقف حتى الوضع فالجواب ان التركة توقف حينئذ ولا تقسم
في الخانية حسم ما في الكفوى مانعه هذا اذا كان الورثة عن يرثون مع الحمل ان كان ابنها فان كانوا
لا يرثون مع الابن بان مات عن اخوة وامرأة حامل توقف جميع التركة ولا يقسم لان في حق الاخوة في
طلب القسمة شك كاف لا يقسم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجلين اقسما دارا وأخذ كل واحد
منهما نصيبه غير أن نصب أحدهما الطريق له أصلا فهل لاتصح هذه القسمة فالجواب انه ان أمكنه
أن يفتح بابا آخر جازت القسمة وان لم يمكنه ان علم وقت القسمة جازت القسمة وان لم يمكنه بذلك لا تجوز القسمة
كذا في البرازية والله تعالى أعلم وفي الوهبانية

مطلب اذا كان بعض الشركاء
غائبا وطلب الحاضرون
القسمة

مطلب قاسم الوارث ثم
ادعى دين على الميت تقبل
دعواه

مطلب مات عن امرأة
وصغار وهي تدعى أن جميع
ما في البيت لها

مطلب مات عن زوجة
حامل وورثة لا يرثون لو
كان الحمل ابن الخ

مطلب قسمت دار وليس
لبعضهم طريق الخ

ولو قسمت دار وليس لبعضهم * طريق وقع الباب فهاهنا مذكر

ولم يد وقت القسم أن طريقه * تعذر قالوا بالفساد وقرروا

سئلت عن جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد في طوله فهل لشريكه منه فالجواب ان في
المسألة خلافا فالراجح أن لا شريك المنع وقد أشار إلى ذلك ابن وهبان بقوله

ومالشريك أن يعلى حيطه * وقيل التعلى جاتزيعه

قال شارحها الشربلاني صورته جدار بين رجلين طوله عشرة أذرع مثلا أراد أحدهم أن يزيد في
طوله فاشترى حيطه منعه وقيل ليس له منه ولترجع المنع فقدمه ونقل مقابله بصيغة التقرض اه

والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له دار ظهرها في سكة غير نافذة هل ليس له فتح باب فيها فالجواب
ليس له فتح باب فيها لاستحداثه استطرافا لم يكن له ولو كان له دار غيرها في هذه السكة في المختار وقد نظم
ذلك ابن وهبان فقال

مطلب جدار بينهما أراد
أحدهما أن يزيد في طوله
فاشترى حيطه في الرابح

مطلب له دار ظهرها في
سكة غير نافذة ليس له
فتح باب فيها

ومالشريك فتح باب به ولا شمس للدار باب فيه وهو المختار (أي المختار)

قال سيدي حسن الشربلاني وفي التبعة زقاق غير نافذ اشترى رجل في القصى دارا فأراد أن يهدمها
ويجعلها طريقا نافذا ليس له ذلك قال ابن التبعة وقد قطعت هذا الفرع في بيت حال الكفاية فقلت

ولا يهدم دار قد شرها ووجهها * طريقا بقصى نافذا بل ويحضر

قال الشربلاني ولو أراد هدم داره بالمحلاة أفنى الصدر الشهيد به وبعدد جبره على البناء مع تضرر
الجيران وقتوى الكرخ على المنع من الهدم وقتوى سمرقند على جبره وعلى البناء لو هدمها اه والله

تعالى أعلم **سئلت** في أهل سكة غير نافذة أرادوا قسمتها فهل ليس لهم ذلك فالجواب نعم
قال ابن وهبان

مطلب ليس لأهل لسكة
غير النافذة تقاسمها ولا بيعها

وليس لهم قال الامام تقاسم * بدوب ولم ينفذ كذا البيع يذكو

قال سيدى حسن الزمى الى فى النواذر قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن يبيعوها ولو اجتمعوا على ذلك ولا أن يقتسموها فيهم ايهم لان الطريق الاكظم اذا كثر فيه الناس كان لهم أن يدخلوا هذه السكة حتى يخف الزحام وكذا ليس لهم أن ينصبوا على رأس سكتهم بابا أو يسبقوا رأس السكة للأجحة المذكورة قال وفى بيع الكل اشارة الى صحة بيع واحد نصيبه من الطريق لارحق العامة لا يبطل به بخلاف اقسامها وتجرده ولا يملك مشترى الحصص المرو حتى يشتري دارا بانه طريقها اه والله تعالى أعلم * سئلت فى عقار بين اثنين تقاسمها رضاهما لو تصرف كل منهما بما فيه اختصاصه بالقسمه الشرعية وأقر كل منهما باقية حقه منه قام الا أن أحدهما ابتغى غنبا فاحشاً فى القسمه ويريد نقضها فهل ليس له ذلك بعد اقراره بالاستيفاء فالجواب ان مثل هذا السؤال رافع الى المحقق لزمى فاجاب عنه بقوله لا تنعم دعواه بعد اقراره بالاستيفاء للقسمه كما صرح به علماء فاطامة وفى قول لا تنعم ولو لم يقرب بالاستيفاء حيث كانت بالتراضى كالبيع فكيف مع الاقرار بالاستيفاء اه من الخيرية وفيها أيضا جوابا عن سؤال مانعه تصح القسمه بالتراضى بل هي آكد منها قضاء القاضى بشهادة اتفقا لهم على صحة دعوى الفدين فى الوجه الثانى دون الاول اذ لم يقرب بالاستيفاء فلا تنعم دعوى الفدين بعده مطافا اه والله تعالى أعلم * سئلت فى دار بين اثنين تم لياها على أن يستأجرها هذا سنة وهذا سنة فهل تجوز هذه المهاداة فالجواب انهم اختلفوا فيها قال الشيخ الامام المعروف بخوارزم زاده رحمه الله تعالى الظاهر انه يجوز ان استوت الفلتان فيها وان قضت فى نوبة أحدهما بشرط كان فى الفضل وعليه الفتوى كافى الخائصة والله تعالى أعلم * سئلت فى شريكين اقتسما دارا على أن يكون لأحدهما حق وضع الاخشاب على الحائط الواقع فى نصيب الآخر هل يجوز ذلك فالجواب نعم يجوز ذلك للتعامل كافى القسمه قال وفى الكرم على أن يكون لأحدهما قرار أعصان الشجرة المنرفة على نصيب صاحبه لا يجوز اه والله تعالى أعلم * سئلت عن عقار مشترك بين بنين ووصيه هل للوصى قسمته فالجواب ليس له قسمته الا أن يكون فيه للصغير منفعة ظاهرة عند أى حنيفة رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى لا يجوز وان كان فيه منفعة ظاهرة وقسمه الاب يجوز وان لم يكن للصغير فيه منفعة ظاهرة اه قسبة والله تعالى أعلم * فائدة قال فى القسبة لم يذكر تفسير المنفعة الظاهرة هنا واختلف فى تفسيرها فى بيع الوصى ماله من اليتيم أو مال اليتيم من نفسه قالوا انه انما يجوز عند أى حنيفة رحمه الله تعالى بشرط المنفعة الظاهرة فقبل ان يبيع ماله منه ما يساوى ألف درهم بمائة مائة أو يشتري من مال اليتيم ما يساوى عا مائة بألف وقبل فى البيع بالنصف وفى الشراء بالضعف قال رضى الله تعالى عنه فى القسمه كذلك اه والله تعالى أعلم * سئلت اذا غاب بعض الشركاء وحضر البعض وطلب الحاضرون القسمه من القاضى فهل يجيبهم الثلث ويقيم فالجواب قال فى القسبة لا تجوز قسمة أرض مشتركة مع غيبة بعض الشركاء الا أن تكون موروثه فينصب القاضى قيماس الغائب فيقيم حينئذ والقاضى أن يأذن للشريك فى زراعة كل الارض المشتركة اذا رأى ذلك كى لا يصيب الخراج اه والله تعالى أعلم * سئلت عن شريكين فى حيوانات اقتسماها بالتراضى وزاد أحدهما الاخر دراهم لتعديل القسمه هل يصح ذلك فالجواب قال فى الخيرية فى جواب عن مثل هذا السؤال نعم تصح القسمه ويلزم المال اه والله تعالى أعلم * سئلت عن طاحونة مشتركة بين اثنين انهدمت فأبى أحد الشريكين العمارة فهدمها الاخر من ماله هل يكون حينئذ متبرعا فالجواب انه لا يكون متبرعا ويرجع بشية البناء بقدر حصته كالحققة فى جامع

مطلب قاسم وأقر باستيفاء حقه ثم ادعى اثنين الفاحش لا تنعم دعواه

مطلب دار بينهما اباهما على أن يؤجرها هذا سنة وهذا سنة
مطلب اؤتمه دارا على أن يضع أحدهما الاخشاب على حائط الآخر
مطلب عقار بين اليتيم ووصيه هل للوصى قسمته

مطلب غاب بعض الشركاء وحضر البعض الخ

مطلب بينهما حيوانات اقتسماها بالتراضى وزاد أحدهما دراهم
مطلب انهدمت الطاحونة فأبى أحد الشريكين من هدمها

الفصولين وجعل الفتوى عليه في الولوية. قال في جامع العصورين معزياً في فتاوى الفضل في طاحونة
لهم أنفق أحدهما في مرة ثم بالاذن الآخر لم يكن متبرعاً بالمتوصل إلى الانتفاع نصيب نفسه إلا به
أه ومثل الطاحونة الصماعة إذ لطاحونة مثال المال ينقسم لأنه حكم خاص بها كما هو ظاهر **كذا**
في الخيرية من القسمة وفي الحامدية من كتاب الشركة ما نصه (سئل) في دوا لا تقبل القسمة
مشتركة بين زيد وعمرو واحتاجت إلى العمارة الضرورية فأراد زيد أن يعمرها فأبى عمرو وأن يعمرها معه
فعمرها زيد من ماله ويريد الرجوع على عمرو بقيمة ما يخصه من العمارة المتزوجة فهل له ذلك (الجواب)
نعم وفتى بمثل ذلك الخبير لم يلى كافي فتاويه من القسمة أه لكن حقق ابن عابدين رحمه الله تعالى في
كتاب الشركة من حواشي به رد المحتار أن ما يجبر الشريك لا يبي عليه مثل ما لا يقسم لأبيه عند
الامتناع من إذن القاضي قال وبه يظهر لك ما في قسمة الخيرية يعني الذي قدمناه عنها وقوله بدفعه
قلت ما نقله في جامع الفصولين عن لفظي قل عقبه أقول ينبغي أن يكون على تفصيل قدمته هو فقلت
أراد بالتفصيل ما مر من انماطة الرجوع وعدمه على الجبر وعدمه وحاصله أنه لم يرض بما في فتاوى
الفضلي لأن الشريك في الصاحون يجبر ليكون على ما لا يقسم ولا يرجع المأمور بالأذنه وبالأمر القاضي
ويمكن تأويل كلام الفضلي بحمله على ما إذا أنفق بأمر القاضي أو هو قول آخر أه وقيل بالتنقيح بعد
قبل كلام الخيرية فإن حل على ظاهره من عدم اشتراط أمر القاضي فهو قول آخر مضى به فيكون في
المسألة قولان صحيحان ولا قيد بالامرار رفع الخلاف والحاصل أن المحقق ابن عابدين كلامه جيد أي أنه
لا يرجع إلا بذن الشريك أو القاضي قال في آخر كلامه في الحاشية والذي تحصل في هذا المحل أن
الشريك إذا لم يضطر إلى العمارة مع شريكه بان أمكنه القسمة فأنفق بالأذنه فهو متبرع وان اضطر
وكان الشريك يجبر على العمل معه فلا بد من إذنه أو أمر القاضي ليرجع عما أنفق والا فهو متبرع وإن
اضطر وكان شريكه لا يجبر فإن أنفق بأذنه أو بأمر القاضي رجع عما أنفق والأقرب لقيمة فاعتنم تحرير
هذا المقام الذي هو مراد أقدم الأفهام أه وفي طرة الحاشية ما نصه قوله والذي تحصل الخ قد نظمت
هذا الحاصل لتسهيل حفظه فقلت

ول يعمر الشريك المشترك * بدون إذن للرجوع مالم
أن لم يكن لذلك مضطراً * أمكنه قسمة ذلك السكن
أما إذا اضطر لكذا وكان من * أبى على التعمير يجبر فإن
بأذنه أو إذن قاض يرجع * وقعه له بدون داتبرع
ثم إذا اضطر ولا جبر كما * في السفلى والجدار يرجع بما
أنفقه إن كان بالأذن بنى * لذا والأفقيصة البناء

أه والله تعالى أعلم **مسئلت** في شريكين قسم أعقر مشتركين ما وامتاز كل بحصته وتصرف فيها
زماً ناقماً إلا أن أحدهما يدعى أن ذلك العقار كله خاصة فهل لا تسمع دعواه فأجواب نعم لا تسمع
دعواه لما صرح به ضيخان والزيه والعمادي والبرزاي وكثير من علماء الثامن أن الأقدام على القسمة
اعترافاً بان المقسوم مشترك قال الزايمي ولو ادعى أحد المتقاسمين للتركة ديناً في التركة صححت دعواه
ولو ادعى عينا بأي سبب كان لم تسمع دعواه إذا الأقدام على القسمة اعترف منه بان المقسوم مشترك أفاده
في الخيرية والله تعالى أعلم **مسئلت** عن شريكين في أرض قسمها ثم تقايلاها أو تمسحها أو رجعا
لشركة هل يجوز ذلك فأجواب نعم يجوز قل في البرازية قسموا الأرض وأخذوا حصصهم
ثم تراضوا على أن تكون الأرضي مشتركة بينهم كما كانت عادة لشركة لأن قسمة الأرضي مبادلة
ويصح فتحها وإقالتها بالتراضي أه والله تعالى أعلم **مسئلت** عن القسمة إذا ظهر فيها غبن فأحش

مطلب الأقدام على القسمة
اعترافاً بان المقسوم مشترك

مطلب يجوز تقابل القسمة

مطلب إذا ظهر فيها غبن
فأحش ولم يقر المتقاسمون

بالاستيفاء يطلب

ولم يقر المتقاسمون بالاستيفاء فهل تبطل فأجواب نعم تبطل عند الكل إذا كانت بقضاء القاضي
 لأن تصرفه مقيد بالعدل وإن كانت بالتراضي له أن يطال القسمة كالمالك كانت بقضاء القاضي في المبيع
 والغبن السبيل ما يدخل تحت تقويم المقومين والكثير ما لا يدخل تحت تقويم المقومين فله نقله الكفوى
 عن فتاوى الوجيز والمسالفة في الخبرة والسقج وغيرهما أيضا والله تعالى أعلم **سئلت** عن بني في
 المشترك بغير إذن الشريك فطلب الشريك رفع البناء فكيف الحكم فأجواب أنه يقيم المقارن
 وقم البناء في نصيب الباني والأهدم وتعامه في الخبرة والله تعالى أعلم **سئلت** عن دار فيه ثلاثة
 بيوت وساحة واسعة فيبينان من تلك البيوت لزيد والثالث منها له موروفاً أضافه الساحة فهل تقسم
 أنصافاً أو لا لأن على عدد البيوت فأجواب أنها تقسم أنصافاً وذو بيت كذبيتين قال في الخبرة
 بحسب ما عن سؤال كهذا نعم وذو بيت كذبيتين في حق ساحتها أي أن كان بيت من دار فيها بيوت
 كثيرة في يدي زيد والبيوت الباقية في يد بكر فهي أي الساحة بينهما حال كونها أنصافين لا تسواها في
 استعمالها وهو المروفيها والتوضي وكسر الحطب ووضع الامتعة ونحو ذلك فصارت نظير الطريق
 كما في الخ من دعوى الرجلين وفي دعوى الخبرة ضمن سؤال مانعه لاشبهة في أن الساحة المذكورة
 بينهما مناصفة وإذا طلب القسمة في الساحة أو طلب أحدهما أنقسم أنصافاً وقد صرح علماء ثمانية إذا
 كان في يد انسان عشرة أبنان من دار وفي يد آخر بيت واحد فالساحة بينهما مضافان قال في الشقج من
 كتاب الدعوى أقول وهذا بخلاف الشريك إذا تنازعوا فيه فإنه بقدر الأرض كما في التنوير فعند
 كثرة الأراضي تكثر الحاجة إليه فيقدر بقدر الأراضي بخلاف الانتفاع بالساحة فإنه لا يختلف باختلاف
 الاملاك كلسرور في الطريق كذا في الزبلي والحاصل أنه إذا وقع اختلاف أصحاب البيوت في
 ساحة الدار ولا ينسب تقسم الساحة على رؤسهم في كل بيت من تلك الدار مساوي من له منها عشرة
 بيوت مثلاً لأن انتفاع صاحب البيت بالساحة كانتفاع صاحب العشرة فكثرة بيوت أحدهما
 لا يستلزم استحقاقه في الساحة أكثر من الآخر بخلاف ما لو احتلوا في شرب الأراضي ولا ينسب
 لهم فله تقسم الشرب بينهم على قدر الأراضي لا على عدد رؤسهم لأن احتياج صاحب الأراضي المتعددة
 إلى الشرب أكثر من احتياج غيره فيقسم بينهم على قدر أراضيهم عملاً بالظاهر فإن الظاهر أن كل
 أرض لها شرب يخصها والذي يظهر لي ويتعين المصير إليه أن هذا كله عند عدم ظهور الحال كالمو
 كانت دار مشقة على عشرة بيوت مثلاً لو أحد منها بيت واحد ولا آخر تسعة وتنازعوا في ساحتها تجعل
 الساحة بينهم أنصافين لأنساويهما في الحاجة كما قلنا فلو باع الآخر بيوت التسعة من تسعة رجال لكل
 رجل بيتاً وكل نصف الساحة الذي كان للبائع منقسماً أنصافاً بينهم وبقي النصف للشريك الأول لأنه
 قد ثبت ما لك لهذا النصف قبل البيع فلا يزول منه شيء ببيع شريكه وكذا لو مات الشريك الأول
 صاحب البيت عن عشرين ولداً مثلاً لا يتقل إليهم إلا ما كان عليه موروثهم وهو نصف الساحة وكذا لو
 كانت هذه الدار كلها لرجل واحد فمات عن ورثة تكون الساحة على قدر أراث كل واحد منهم لا على قدر
 رؤسهم وكذا يقال في شرب الأراضي هذا ما ظهر لي تفقهه ولم أره منقولاً لصريح محال لكن القواعد تقتضيه
 اه كل امرئ عليه حفظ ذاته بحسن والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن مات وترك دوراً وبساتين ودكاكين وأراض
 وطلب بعض الورثة أن يجمع له نصيبه المتفرق فيها في واحدة منها أو اثنتين والباقيون يأبون ذلك فهل
 لا يجبرون فأجواب أنه يقسم كل قطعة منها قابلة للقسمة على حدة فيعطى منها نصيبه مفروز ولا تجمع له
 الأنصبة المتفرقة في واحدة أو اثنتين إلا بالتراضي قل في الخاتبة وإذا مات الرجل وترك أرضين أو دارين
 فطلب ورثته القسمة على أن يأخذ كل واحد منهم نصيبه من كل الأرضين أو الدارين جازت القسمة وإن

مطلب فيمن بني في المشترك
 من غير إذن الشريك
 مطلب في قسمة الساحة

مطلب في تركه مشقة على
 دور وبساتين ودكاكين
 وأراض كيف تقسم

قال أحدهم للقاضي أجمع نصبي من الدار من أو الأرضين في دار واحدة وأبي صاحبه قال أبو حنيفة قسم
القاضي كل دار وكل أرض على حدة ولا يجمع نصيب أحدهم في دار واحدة ولا في أرض واحدة وقال
صاحبه الرأي إلى القاضي إن رأى الجمع جمع والأقلا أه وأقني في الحامدية وفي البرازية ما مضى إذا
كانت الدور بين قوم أراد أحدهم أن يجمع نصيبه منها في دار واحدة وأبي البعض قسم كل دار على حدة
ولم يضم بعض الانصبا إلى البعض إذا لم يطلخوا على ذلك أه وفي الدر المختار ودلان الكل في مصر
واحد قال أي فيه إلى القاضي وإن في مصرين فقوله ما كقول أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
شريك في بستان قسما فوقعت شجرة أغصانها متدلية في نصيب الآخر هل يجبر على قطعها فأجاب
لا يجبر على قطعها إلا أن يكون مشروطا في القسمة وقد قدمناه في النصب فارجع إليه والله تعالى أعلم
سئلت عن أجرة القسام هل هي على عدد الدار ومن أو على عدد الانصبا فأجاب إنهما على عدد
الروس قال في الدر المختار وينصب قاسم رزق من بيت المال لقسم بالأجر منهم وهو أحب وإن نصب
بأخر المثل صح وهو على عدد الدار ومن مطلقا لا الانصبا خلافا لما أه قوله مطلقا أي سواء وإن
الانصبا أم لا وسواء طلبوا جميعا أو أحدهم أه من الرزق والله تعالى أعلم **سئلت** عن شريك في دار
صغيرة أراد أحدهما بيع نصيبه وامتنع الآخر من البيع معه هل لا يجبر الممتنع فأجاب لا يجبر
الامتنع قال في الدر المختار ولو أراد أحدهما البيع وأبي الآخر لم يجبر على بيع نصيبه خلافا لما أه وفي
فتاوى قارئ الهندية من كتاب الشركة ما نصه سئل عن جماعة مشتركين في بستان باع كل منهم القسما
واحد الممتنع والمشتري ليس غرضه إلا في الشراء من الجميع فهل يجبر الممتنع على بيع نصيبه وكذلك جماعة
موقوف عليهم دار وهم ناظرون عليها فأجروها لأحد منهم فاصد الضرر بالشركة وتعطيلها فهل
يجبر على البيع معهم فأجاب لا يجبر على أن يبيع مع الشركة لأنه يجرى بل يبيعون حصتهم فقط وأما الشركة
ويقسم وكذلك في الدار الموقوفة لا يجبر على الإجارة بل يجوز شركاؤه حصصهم والمستأجرون يتأثرون مع
الممتنع في السكنى فدر أنصباهم أه والله تعالى أعلم **سئلت** هل القرعة في قسمة القاضي واجبة أو
منسوبة فأجاب أن البسب واجبة بل مندوبة لتطبيب القلوب قال في الدر المختار ويقرع
لتطبيب القلوب قال بحسبه الشامي أشار إلى أن القرعة غير واجبة حتى إن القاضي لو عين لكل واحد
نصيبا من غير إقرار جاز لأنه في معنى القضاء فذلك الإلزام هداية ثم قال (تنبيه) إذا قسم القاضي أو نائبه
بالقرعة فليس لبعضهم الألباء بخروج بعض السهام كالألف إلى البائة قبل خروج القرعة ولو القسمة
بالتراضي له الرجوع إلا إذا خرج جميع السهام إلا الواحد التعين نصيب ذلك الواحد ودان لم يخرج ولا
رجوع بعد عام القسمة أه معزى بالنهاية والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن قسم مع شريكه وأقر
بالاستيفاء ثم ادعى الفاظ هل تقبل دعواه فأجاب أن هذا السؤال رفع إلى حامد أفندي فأجاب عنه بما
نصه لا يصدق إلا بحجة كما صرح بذلك في قسمة التنوير وغيره والله تعالى أعلم **سئلت** عن أرض
موقوفة على الذرية طلب بعضهم قسمة أقسمة ملك فهل لا يجاب إلى ذلك فأجاب نعم لا يجاب إلى
ذلك كافي قسمة الحامدية وفيها (سئل) في قسمة أرض الوقف التراضي من مستحقه على طريق التناهي
والتناوب هل تكون جائزة (الجواب) نعم أه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ورثة تقاسموا التركة ثم
ظهر فيها دين هل تقسم القسمة فأجاب نعم تقسم إذا اقضوه أو أبرأ القرماء ذم الورثة أو يبي منها
ما يفي به كذا في التنوير قال ابن عابدين في حواشيه ومثله لو ظهر موصى له بألف مرسلة تقسم إلا إذا
فرضه لتعلق حق الدائن والموصى له مرسلا بالمالية بخلاف ما إذا ظهر وارث آخر أو موصى له بألف مرسلة تقسم إلا إذا
أولع فقال الورثة تقضي حصه ولا تقسم القسمة لتعلق حصه ما بعين التركة فلا ينتقل إلى مال آخر إلا
برضاها ما كافي النهاية هذا إذا كانت القسمة بتقرير قاض فلو به وظهر وارث وقد عزل القاضي نصيبه

مطلب اقتساما بستانا
فوقعت أغصان شجرة
لأحدهما في نصيب الآخر
مطلب أجرة القسام على
عدد الروس

مطلب أراد أحدهما بيع
نصيبه من دار صغيرة
فامتنع الآخر من البيع
معه لا يجبر

مطلب في حكم القرعة في قسمة
القاضي

مطلب أقر بالاستيفاء ثم
ادعى الفاظ
مطلب أرض موقوفة على
الذرية طلب بعضهم قسمة
على وجه الملك لا يجاب لذلك
مطلب تقسيم القسمة إذا
ظهر فيها دين إلا إذا اقضوه الخ

مطلب تقاسموا ثم ظهر وارث ومطلب نقض القسمة

مطلب ورثة تقاسموا ثم استحق ما يبدأ أحدهم

مطلب قسمة واثنا عشر وارثا لا أحد منهم النخل ولم يقولوا بأصلها

مطلب تقبل شهادة القاسم مع آخر

مطلب قسمة الأب عن الصبي أو المعتوه جائزة الخ

مطلب ورثة تقاسموا تركته ثم ظهرت أرض أخرى تقسم وحدها إن أمكن والا يقسم الكل

مطلب قسمة العروس فهلك نصيب أحدهم بعد الافراز وقبل القبض لا يهلك عليه مطلب ألقى أهل السفينة بعض الامتعة للنجاة

لا تنقض وكذا الوطهر الموصى له في الاصح كافي التنازلية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ورثة تقاسموا التركة ثم ظهر وارث وأراد نقض القسمة فهل له ذلك **فالجواب** نعم له ذلك ففي نتيجة الفتاوى نقلا عن البرازية مانعه ظهورين أو وصية بالثلث أو بألف مرسلة أو وراث آخر بعد القسمة تردوان قالت الورثة فؤدى الذين أو الوصية أو حصص الوارث من ماله ولا تنقض القسمة فقيم اذ ظهر غريم أو موصى له بألف مرسلة لهم ذلك لان حقهم في المأبى وفيه اذ اظهر وارث أو موصى له بالثلث ليس لهم ذلك بل تنقض القسمة لان حقهم عام متعلق به بين التركة الا اذا رضى لوارث أو الموصى له بذلك اه من كتاب القسمة والله تعالى أعلم **سئلت** في ورثة تقاسموا تركته فاستحق ما يبدأ أحدهم بعد القسمة ببيعة وقضاء فقال المستحق منه أخذها بالمعنى طلبه بغير حق فهل لارجوع له حيث شغل على بقية الورثة بشئ **فالجواب** انه لا يرجع له عليهم بشئ كافي القنية بل وكذا المشتري اذا استحق عليه المبيع بيعة اذا قال ذلك لا يرجع على بائنه بل بمن والله تعالى أعلم **سئلت** عن شركاء في استاء قسمة وجعلوا لأحدهم النخل ولم يدكروا بأصلها فهل يكون له النخل بأصلها **فالجواب** نعم قال في الحاشية وان افسدوا ضمة جمعوا لأحدهم النخل ولم يدكروا بأصلها فله النخل بأصلها وكذا الوارثان إن بخله كان لأقرله الضمة بأصلها ثم قل مانعه ثم في كل موضع يستحق النخل بأصلها فان قلها كاله أن يفرس مكانه أخرى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شركاء في عقار أنكر بعضهم القسمة فشهد عليه القاسم مع آخر هل تقبل شهادته **فالجواب** نعم تقبل قال في الحاشية وذاتك أنكر بعض الشركاء قسمة فشهد قاسم القاصى مع غيره جازت شهادته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى وقال شمس لا تقبل شهادته اه والله تعالى أعلم **سئلت** اذا قاسم الأب ابنته الصغرى هل تجوز هذه القسمة **فالجواب** نعم قال في الحاشية قسمة الأب عن الصبي والمعتوه جائزة في كل شئ اذا لم يكن فيه عيب فاحش ورضى الأب في ذلك ثم مقام الأب بعد موته وكذا الجد أو الأب اذا لم يكن هذا وصى للأب اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ورثة افسدوا أرض على ظن أنها هي لموروثه لا غير ثم ظهرت أرض أخرى لميت فهل تجوز القسمة حينئذ **فالجواب** ان هذه المسألة في القنية من باب دفع القسمة قل أرض مورثة فسمت على زعم بعضهم انها هي المورثة لحسب ثم ظهرت أرض أخرى ان أمكن قسمة خاصة تقسم والاقسم الكل جهة واحدة اه **سئلت** لو قسما العروس فهلك نصيب أحدهم بعد الافراز قبل القبض لا يهلك عليه اه قنية **سئلت** عن أهل سفينة خافوا الفرق فألقوا بعض الامتعة للنجاة فكيف الحكم في هذه الامتعة التي ألقيت **فالجواب** قل في الاشياء النمرات كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر المالك وان كانت لحفظ النفس فهي على عدد الرؤس وفتح عليها لولو الجنى في القسمة اذ اغترم الساطان أهل قرية فانها تقسم على هذا وهي في كفاية التنازلية وفي فتاوى ذرى الهداية اذا خيف الفرق فتمنعوا على القاد بعض الامتعة منها اذا اقوا فالغرم بعد الرؤس لانها لحفظ النفس اه ونقله في الدر المختار وكتب المحقق ابن عابدين قوله فانفقوا الخ ففهم منه انهم اذا لم ينفقوا على الالتقاء لا يكون كذلك بل يكون على الملقى وحده وبه صرح الزاهد في حاويه قال راجعوا شرف السفينة على الفرق فأتى بعضهم حذقة غيره في البحر حتى خفت يصم قيمتها في تلك الحال اه رمى على الاشياء وقوله في تلك الحال متعلق بقيمتها أى ضمن قيمتها مشرفة على الفرق كما ذكره الشارح في كتاب الغصب ثم قال الرمى ويفهم منه أنه لا شئ على لغائب الذي له مال فيها ولا بأذن بالاتقاء فلو أذن بان قل اذا تنقضت هذه الحالة فالقوا باعتبار ذاته وقوله بعد الرؤس يجب تعقيده بما اذا قصد حفظ النفس خاصة كما يفهم من تعليقه أما اذا قصد حفظ الامتعة فقط كما اذا لم يخش على النفس وخشى على الامتعة فان كان الموضع لا تغرق فيه النفس وتنازع فيه

الامتنعة فهي على قدر الاموال واذا خشى على النفس والاموال فالقوابل الا اتفاق لحفظه ما فدى على قدر ما فن كان غائباً واذن بالالقاء اذا وقع ذلك اعتبر ما له لانفسه ومن كان حاضراً لعله اعتبر ما له ونفسه ومن كان بنفسه فقط اعتبر نفسه فقط ولم أر هذا التفرع في غيره ولكن أخذته من التعديل فتأمل روى على الاشياء وأقره الجوى وغيره اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن ابلى بوظيفة العمل من جهة السلطان اذا تشرع توزيع النواصب على الرعايا هل يكون آتياً فالجواب ما في فتاوى الانقروى فلا عن التقنية وهو هذا من تولى العمل من جهة السلطان وقام بتوزيع النواصب على المسلمين بالقسط والعدالة كان مأجوراً وان كان أصله من الجهة التي يأخذها بالاطلاق اه والله تعالى أعلم ورويت في بعض كتب المذهب أن هذا عملهم ولا يشاع والله تعالى أعلم **سئلت** فيما اذا طلب أحد الشرعيين القسمة والاخر المأبأة فاقم ما يجب فالجواب قال في اللغ والأطباء أحد الشرعيين القسمة والاخر المأبأة يقسم القاضي لانه أبلغ في التكميل ولو وقعت فيما يحتمل القسمة ثم طلب أحد هذه القسمة يقسم ويبدل المأبأة اه والله تعالى أعلم **سئلت** في شرعيين في طريق طلب أحد هذه القسمة في القسمة ضرر هل لا يجب فالجواب أنه لا يقسم والحالة هذه ففي فتاوى الانقروى عن خزنة الفتاوى ما نصه والطريق لا يقسم أن كان فيه ضرر وان لم يكن يقسم على عدد لزوس لا يقدر مساحة الاملاك اذا لم يعلم قدر الانصاف والحوض لا يقسم اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يدخل زرع والثمر في قسمة الارض فالجواب انه يدخل الثمر والبناء ولا يدخل الزرع والتمر الا اذا كتبوا في القسمة بكل حق قبل أو كغيره وفيها أومنها من حقوقها فحينئذ يدخل الزرع والتمر كما في الخدنة والله تعالى أعلم **سئلت** عن وصي قسم للموصي له ثلثاً وأمسك الثلثين للورثة هل تجوز هذه القسمة فالجواب تجوز هذه القسمة قال في الخلاصة وفي الجامع الصغير مقاسمة الوصي الموصي له جائزة على الورثة ومقاسمة الوصي الورثة على الموصي له باطله وتفسير المسألة اذا كان الوارث غائباً فقام الوصي الموصي له بالثلث فصرف الثلث الى الموصي له وأمسك الثلثين للوارث فهل شيء من الثلثين هلك من مال لوارث ولو كان الموصي له غائباً فقام الوصي الورث وصرف الثلثين للوارث وأمسك الثلث للموصي له ففضاع الثلث في يده لا يهلك من مال الموصي له وله أن يشارك الوارث في أخذ ثلث ما في يده اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن وصي غائب جازع الى القاضي وطلب منه نصب وصي عليه ليدعى عليه حقا من الحقوق فهل يجوز للقاضي والحالة هذه نصب وصي على الصبي للدعوى عليه فالجواب ليس له ذلك قل في الهندية أعلم أن ههنا مسألة لا بد من معرفتها وهي ان القاضي انما ينصب وصياً على الصغير اذا كان الصغير حاضراً أو اذا كان غائباً فلا ينصب عنه وصياً بخلاف الكبير الغائب على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فانه ينصب وصياً عن الغائب ثم الفرق بين الصبي الحاضر والغائب في حق نصب الوصي هو ان الصغير اذا كان حاضراً فينصب الوصي لاجل الجواب ضرورة لان الدعوى قد صحت على الصبي اذ يكون حاضراً الا أنه يحجز عن الجواب فينصب عنه وصياً للصبي خصمه وأما اذا كان غائباً لم تصح الدعوى عليه ولم يتوجه الجواب عليه فلم تقع الضرورة لنصب الوصي كذا في النهاية اه والله تعالى أعلم

كتاب المزارعة

سئلت من دفع لآخر أرضاً على أن يزرعها والبذر والبقر كلاهما من العامل كالهمل وربيع الخارج لرب الارض هل تجوز هذه القسمة أم لا فالجواب انه لا تجوز عند صاحبين رحمه الله تعالى خلافاً لما مذهبهم من مقتضى قول في الدر المختار وكذا نصح لو كان الارض والبذر بيد البقر والعامل فلا تخرأ الارض له والباقي للآخر والعامل والباقي للآخر فهذه الثلاثة جائزة اه وصورة السؤال من

مطلب فيمن يباشر توزيع النواصب على الرعايا

مطلب طلب القسمة وشريكه المأبأة

مطلب لا يقسم الطريق ان كان فيه ضرر

مطلب هل يدخل الزرع والثمر في قسمة الارض

مطلب مقاسمة الوصي للموصي له جائزة على الورثة

مطلب طلب من القاضي نصب وصي على صبي يدعى عليه حقا

مطلب دفع أرض زيد ليرعها الخ

افراد الصورة الثانية في كلام الدرر كما يحق قل المحقق ابن عابدين قوله فهذه الثلاثة جائزة لان من حقوزها غنائجوزها على انه الجارة في الاولى يكون رب البذر مستأجر للارض. آخر معلوم من الخارج فتجوز كاستيجارها بدراهم في الذمة وفي الثالثة يكون مستأجر للعامل وحده والاصل فيها ان صاحب البذر هو المستأجر وتخرج المسئلة على هذا كما رأيت زياحي ملخصا وقد نظمت هذه الثلاثة في بيت فقلت
أرض وبذر كذا أرض كذا عمل * من واحد ذي ثلاث كلها أوقات اه
وبقي من وجوهها أربعة كلها باطلة فخذها تنقذها تنقذها للفائدة قال في الدر المختار وبطأت في أربعة أوجه لو كان الارض والبذر لرب أو البقر والبذر له ولا تخران للآخرو أو البقر أو البذر له والباقي للآخر اه قال المحقق ابن عابدين وقد جمعت هذه الاربعة في بيت أيضا فقلت

والبذر مع بقر أو لا كذا بقر * لا غير ومع أرض أربع بطأت

والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له أرض وبقر فقال لرجل آخر أعطيها أرضي وبقرى على أن تعمل بيديك ويكون البذر منك فقبل منه وعمل حتى أدرك الزرع فهل تكون فاسدة هذه العقدة وعلى العامل أجر مثل الارض والبقر فاجواب نعم كما أفنى بذلك صاحب نتيحة الفتاوى ونقل عن الميسر ما نصه ولو جمع بين الارض والبقر حتى فسدت المزارعة فعلى العامل أجر مثل الارض والبقر وهو الصحيح اه والله تعالى أعلم **سئلت** لو اشترط في عقد المزارعة أن تكون الارض والبذر من زيد والبقر من عمرو والعمل منهما والخارج بينهما أنصافا وعقد تمام العقدة على هذا الوجه عملا حتى أدرك الزرع فكيف الحكم فاجواب ان على زيد أجر مثل بقر عمرو وعمله والخارج كله كما أفنى به في النتيحة واستدل له بقول الهداية السادس أي من شروط صحة المزارعة أن يتخير رب الارض بينها وبين العامل حتى لو شرط عمل رب الارض بفسد العقدة لفوات التولية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن عقد المزارعة اذا لم يذكر فيه بيان المدة هل يكون صحيحا فاجواب لا يكون صحيحا قل في الخاتمة وشرايط جواز المزارعة ستة منها بيان الوقت وان دفع أرضه مزارعة ولم يذكر الوقت قال في لكتاب لا تصح المزارعة وقيل مشايخ بيع رحهم الله تعالى لا يشترط بيان المدة وتكون المزارعة على أول السنة بمعنى على أول زرع يكون في تلك السنة والفتوى في بيان الوقت على جواب الكتاب اه ومتى فسدت المزارعة فطرح رب البذر لانه غناء ما يملكه ولا تخارجه مثل عمله أو أرضه ولا يزداد على الشرط وان لم يخرج شي في النفاضة وان كان البذر من قبل العامل فعليه أجر مثل الارض والبقر وان كل من قبل رب الارض فعليه أجر مثل العامل اه من لدر المختار والله تعالى أعلم **سئلت** عن أخذ أرضا بالمزارعة على أن يكون البذر والبقر والعامل منه وعلى أن يأخذ مثل بذره من الخارج والباقي قسم هل تجوز هذه العقدة فاجواب لا تجوز هذه العقدة كما أفنى في نتيحة الفتاوى واستدل بها في الخاتمة وهو هذا وكذا لو شرط أن يرفع صاحب البذر بذره من الخارج والباقي يكون بينهما كن فاسدة من أيهما كان البذر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عما لو كان الارض بينهما وشروط العمل على أحدهما وأن الخارج يكون بينهما انصفين هل يجوز ذلك فاجواب نعم يجوز ذلك قل في الخاتمة ولو كان الارض بينهما وشروط العمل على أحدهما على أن يكون الخارج بينهما انصفين يجوز ويكون غير العامل مستعينا في نصيبه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن دفع أرضه الى آخر ليزرعها بنفسه وبقره ونصف البذر منه والنصف لآخر من العامل ولم تحصل بينهما نصيب وعمل العامل على ذلك فهل لا تكون هذه المزارعة صحيحة فاجواب نعم لا تكون صحيحة بل هي فاسدة ويكون الخارج بينهما انصفين وليس للعامل على رب الارض أخرا لانه عمل في شيء هو فيه شريك ويجب على العامل أن يدفع الارض لصاحبه لانه استوفى منافع نصف أرضه بعد فساد أفاده في الخ وخالفه تعالى أعلم **سئلت** عن رجل مات وترك أولادا كبارا وزوجة هي أمهم فصار الأولاد

مطلب من أحدهما أرض
وبقر ومن الآخر بذره
والبذر

مطلب الارض والبذر من
واحد والبقر من الآخر
والعمل منهما

مطلب في بيان شروط
المزارعة وان منها بيان
الوقت

مطلب لو شرط أن يأخذ
صاحب البذر بذره من
الخارج فسدت
مطلب لو كانت الارض
بينهما وشروط العمل على
أحدهما

مطلب دفعها للبزرعها بنفسه
وبقره والبذر منهما الخ

مطلب مات عن أولاد
وأمهم فزرعوا في أرض
مشتركة الخ

يزرعون في أرض مشتهركة أو في أرض الغير بالاكره وهو المعتاد من الناس وهو لا ولا ذلكهم في
 عيال أنفسهم تتعهد أحوالهم وهم يزرعون ويجمعون الغلات في بيت واحد وينفقون من ذلك جلة
 فهل هذه الغلات تكون بين آدم والاولاد أو تكون خاصة للزارعين أجيبوا ونجروا فالجواب
 ان هذه المسألة صارت واقعة الفتوى فانفتحت الاجوبة على أنهم ان زرعوا من بذر مشترك بينهم باذن
 المالكين كانوا كبارا أو باذن الوصي ان كان البعض صغارا كانت الغلات كلها على الشركة وان
 زرعوا من بذر أنفسهم كانت الغلات للزارعين كذا في المهجعة والله تعالى أعلم **سئلت** عن
 رجل دفع أرضه لا تحل زرع فيها بطيخا والبقر والبذر وبعض العمل على الدافع ولم يعينامدة فهل
 لا تصح هذه المزارعة ويكون للعامل أحرم مثل عمله فالجواب نعم لا تصح هذه المزارعة والخارج جميعه
 لصاحب البذر والأرض وبعض العمل وعليه للعامل أجر مثله وفسادهما من وجهين عدم ذكر المدة
 واشترط بعض العمل على صاحب الأرض اه لمخضمان الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت**
 فيما اذا امتنع رب البذر من العمل في المزارعة لصحبة قبل القاء البذر فهل له ذلك فالجواب ان هذا
 السؤال رفع الى حامد أفندي فأجاب عنه بقوله نعم قل في الدور ويجوز للعامل ان يأخذ البذر
 قبل القائه وبعد يومين بهر اه والله تعالى أعلم **سئلت** مرارا عديدة عما يقع في بلادنا بكثرة وعند
 القبط وقلة الحبوب من اعطاء رجل لرجل آخر شربة غير أوتها ليرعه في أرضه على بقره والحاصل بينهما
 نصفين فهل لا تكون هذه المزارعة صحيحة ويكون جميع الخارج لصاحب البذر وعليه للزارع أجر مثل
 قره وأرضه وعمله لا يزدي المسمى فالجواب نعم كافي التنوير من المزارعة عند قوله وبطالت في
 أربعة كذا في التنقيح والله تعالى أعلم **سئلت** عن دفع أرضه مزارعة بدون بيان جنس البذر هل
 تصح المزارعة فالجواب لا تصح حينئذ لعمدة شرطها وهو بيان جنس البذر قل قاضيخان والشرط
 لثالث بيان جنس البذر لان الاجارة لا تصح عند جهة الاخر ولا أجرهما سوى الخارج في شرط بيان
 جنس البذر ولان بعض الزرع يضرب بالأرض فلا بد من بيانه ولا يشترط بيان مقدار البذر لان ذلك
 يصير معلوما بعلام الأرض فان لم يبين جنس البذر ان كان البذر من قبل صاحب الأرض جاز لا في
 حقه المزارعة لانتفاء كد قبل ابقاء البذر يصير الاجر معلوما والاعلام عند التاكيد يكون بمنزلة الاعلام وقت
 العقد وان كان البذر من قبل العامل ولم يبين جنس البذر كانت المزارعة فاسدة لانها لازمة في حق
 صاحب الأرض قبل القاء البذر فلا تجوز الا اذا قوض الامر الى العامل على وجه العموم بأن قل له رب
 لأرض على أن تزرعها ما بدالك أو بداني لانهما قوض الامر اليه فقد رضى بالصرر وان لم يقوض الامر
 اليه على وجه العموم وكان البذر من قبل العامل ولم يبين جنس البذر فسدت المزارعة فذا زرعها
 شيئا تنقلب جائزة لانهما حلي بينهما وبين الأرض وتركها في يده حتى ألقى البذر فقد تحمل الضرر فيزول
 الفساد فتجوز وعملها في الخليفة والله تعالى أعلم **سئلت** في أرض عشرية دفعها ربها مزارعة
 وأدرك الزرع فالعشر على العامل أو صاحب الأرض بينوا لنا الجواب فالجواب ان كان البذر من
 العامل فالعشر على رب الأرض عند أي حنيفة وعند هاهنا في الزرع وان كان البذر من رب الأرض
 فالعشر على رب الأرض عندهم جميعا كذا في الانقروى عن العمادية والله تعالى أعلم **سئلت**
 هل تبطل المزارعة بموت المزارع أجيبوا ونجروا فالجواب قال قاضيخان واذا مات المزارع والزرع
 بقى هل قالت ورثة المزارع نحن نعمل كالمهم ذلك وتبقى المزارعة فيما بقي من المدة على شرطها الى
 أن يستحصل الزرع وان قل وارث العامل لا أعلم بل ولكن أقطع الزرع ونقسم الزرع بيننا لا يجبر الوارث
 على العمل لانه لم يلتزم العمل ويخبر صاحب الأرض ان شاء احتسار القلع فيكون الزرع بينهما ما وان شاء
 أعطى وارث العامل قيمة حصه العامل ويكون كل الزرع لصاحب الأرض وان شاء ينفق على الزرع

مطلب شرطا أن يكون
 البقر والبذر وبعض العمل
 على الدافع ولم يعينامدة

مطلب امتنع رب البذر من
 العمل قبل القاء البذر

مطلب أعطاء تمامه لغيره
 في أرضه على بقره والحاصل
 بينهما تكون فاسدة

مطلب لا بد في المزارعة من
 بيان جنس البذر

مطابق في المزارعة على من
 يكون العشر على العامل
 أو على صاحب الأرض
 مطلب هل تبطل بموت
 المزارع

الى أن يستحصل ثم يرجع بما أفنق على الوارث في حصته ليندفع الضرر من الجانبين اه والله تعالى أعلم
 سئلت اذا رفع المزارع الارع من الارض فتنافر من حبه ثمن في الارض فثبت بسقيه وأدرك هل
 يكون لصاحب الارض فالحجواب انه يكون بين صاحب الارض والعامل على قدر نصيبيهما حيث
 ثبت بسقيه ثم يتصدق الا كارتصيه كافي الا تقوى عن التاخرية وهذه عبارة التاخرية واذا
 رفع المزارع لزرع من الارض وتنافر منه شيء وثبت بسقيه زرع آخر وأدرك فهو بينه وبين رب الارض
 على قدر نصيبيهما ثم يتصدق الا كارتصيه وفي النوازل ويستحب لا كارتصيه بالفضل من نصيبه
 وان ثبت بسق رب الارض فهو له فان كان لذلك قيمة فعليه ضمان ذلك والا فلا شيء عليه وان سقاه أجنبي
 كان متطوعا والزرع بين الراعي ورب الارض على ما شرط اه قال في البرازية فان ثبت بعاء المطر
 أو بلا سقي أحد ففي الشركة السابقة اه والله تعالى أعلم سئلت عن حشيش ثبت في أرض
 مملوكة لانسان بنفسه دون نبات صاحب الارض هل يكون للناس فيه حق الاخذ أفيدونا فالحجواب
 نعم يكون لهم فيه حق الاخذ حتى لو أخذته انسان لا يكون لصاحب الارض أن يسترده منه ولكنه له
 المانع من الدخول في ملكه ولا يملكه بكونه في أرضه ولو دخل انسان أرضه بغير اذنه فاحتش ليس له
 الاسترداد منه سواء كان سقاه وقام عليه أو لم يقم في ظاهر الرواية ولا يجوز بيعه أيضا وعن مشايخنا
 المتأخرين انه ان قام عليه وسقاه ملكه ويجوز بيعه وله حق استرداده نقله الاقروى عن المنتخب
 والله تعالى أعلم سئلت عن موت صاحب الارض هل يفسد المزارعة فتزاع الارض من يد المزارع
 وتبقى في يده حتى يدرك الزرع وتأخذ الورثة حصتهم فالحجواب اه هذا السؤال رفع الى حامد أفندي
 فأجاب عنه بقوله نعم يعني ان الارض تترك في يد المزارع حتى يستحصل الزرع والورثة أخذ حصتهم قال
 كافي التنوير والمنتقى والبرجندى وغيرها والله تعالى أعلم سئلت عن المزارع اذا قصر في العمل
 حتى يفسد الزرع هل عليه الضمان فالحجواب نعم عليه الضمان لوجوب العمل عليه كافي مزارعة
 التنوير وأفتى به في الحامدية والله تعالى أعلم سئلت عن يذر مشترك بين اثنين أخذ أحدهما
 منه البعض وزرعه في أرضه لنفسه بدون اذن شريكه وثبت الزرع وأدرك فهل يكون الزرع للمزارع
 ويجب عليه دفع مثل حصته شريكه من البذر فالحجواب نعم لانه غاصب كما صرح به في البرازية وقد
 أفتى بثلثه الخبير لم يمل مع نفسه عبارة البرازية نعمها والله تعالى أعلم سئلت عن دفع لشجرة أرض
 معلومة لغيرس فيها أشجار معلومة وقد بينت ذلك مدة معلومة وشروط أن يكون ذلك الشجر الذي يفرس
 بينهما نصين فهل تصح هذه العقدة فالحجواب نعم تصح هذه العقدة قال في الخاتبة رجل دفع الى
 رجل أرضا مدة معلومة على أن يفرس المدفوع اليه فيها أغراسا على أن ما يحصل من الاغراس والثمار
 يكون بينهما اجاز اه قال الخبير لم يمل قصر يحكم بضر المدة صريح في فسادها بدمه ووجه فسادها
 بذلك تعالى لادراك الثمر والخاتبة هذه مدة معلومة اه وهذه المسألة في مساقاة التنقيح أيضا والله
 تعالى أعلم سئلت عن شريكين في المزارعة امتنع أحدهما من الحصاد في امانه هل يجبر على ذلك
 فالحجواب انه يرفع أمره الى الحاكم الشرعي فيأمره بالمساواة أو يأمر شريكه بالصرف عليه
 والرجوع عليه بقدرك حصته كافي الخيرية والله تعالى أعلم سئلت عن المزارع اذا مرض فأقام رجلا
 مقامه بنصف حصته في الخارج فهل له ذلك فالحجواب نعم له أن ينصب غيره في مقدمه بما ذكر في
 الخيرية سئلت في العاقل اذا مرض فأقام آخر مقامه على نصف ماله في الخارج والا تترك
 الثاني أن يأخذ جميع ما خرج بعده هل له ذلك أم لا فالحجواب لا ليس له ذلك بل يكون على ما شرط
 حيث صحت المزارعة الاولى انظر الى ما في البرازية اه والله تعالى أعلم سئلت اذا دفع رجل
 ثورا لآخر ليحرق عليه سدس الخارج فحرق عليه هل يستحق السدس في الخارج فالحجواب ان

مطلب رفع المزارع الزرع
 وبقي بعض الحب في الارض
 فثبت فلن يكون

مطلب ثبت حشيش في أرض
 زيد بنفسه هل يكون للناس
 فيه حق الاخذ

مطلب اذا مات صاحب
 الارض هل تفسد المزارعة

مطلب في المزارع اذا قصر
 في العمل

مطلب يذر مشترك بين
 اثنين أخذ أحدهما
 بعضه وزرعه كيف الحكم
 مطلب لو دفع له أرضا
 لغيرس فما أشجار في مدة
 معينة على أن يكون الشجر
 بينهما انصافين صح

مطلب امتنع أحد الشريكين
 في الزرع من الحصاد
 مطلب مرض المزارع فأقام
 رجلا مقامه

مطلب دفع ثور لزيد ليحرق
 عليه بالسدس

هذه العقدة غير صحيحة ولصاحب الثور أجرة المنسل لما عمل ثوره من جنس الدراهم اه من الخيرية
 سئل عن نفقة الزرع في المزارعة بعد مضي المدة هل تكون على العامل وحده أو عليه وعلى
 صاحب الارض معا فالجواب نعم احدى ذلك تكون عليهما ما بقدر الحصص قال في الدر المختار واعلم ان
 نفقة الزرع مطلقا سواء احتج المأقيل انتهاء الزرع أو بعده بعد مضي مدة المزارعة عليهما بقدر الحصص
 اه مع بعض زيادة من الحاشية لابن عابد بن ثم قال في الدر المنثور وأما قبل مضي مائة فكل عمل قبل
 انتهاء الزرع كنفقة بذور ومونة حفظ وكري غير على العامل ولو بلا شرط فاذ اتناها به معنى ما لا مشتركة
 بينهما فحببناهم ما مونه كحصصا ودراهم فان شرطاه على العامل فسدت كالمو شرطاه على رب الارض
 وصح اشتراك العمل المحتاج اليه بعد الانتهاء على العامل عند الثاني للتعامل وهو الاصح وعليه الفتوى اه
 وخاتمة نسأل الله تعالى حسنهم كل شرائط المزارعة الصحيحة ثمانية الاول أهلية العاقدين الثانية صلاحية
 الارض للمزارعة الثالثة بيان مدة متعارفة الرابعة بيان رب البذر الخامسة بيان جنس البذر
 السادسة بيان حظ الاخر السابعة التولية بين العامل والارض الثامنة بيان الشركة في الخارج كذا
 في نتيجة الفتاوى والله تعالى أعلم

مطلب في نفقة الزرع في
المزارعة بعد مضي المدة

مطلب شرائط المزارعة
ثمانية

كتاب المساقاة

سئل عن رجل له بستان مشتمل على أشجار منوعة دفعه الى غيره مساقاة بجزء من ثمره وحصل
 بينهما الايجاب والقبول ثم امتنع العامل عن العمل فهل يجبر عليه فالجواب نعم يجبر عليه قال في
 التنوير وهي كالمزارعة الا في أربعة أشياء اذا امتنع أحدهما يجبر عليه بخلاف المزارعة واذا انقضت
 المدة ترك بالأجر واذا استحق الثمن رجع العامل بأجر مثله وفي المزارعة بقيمة الزرع والرابع ان بيان
 المدة ليس بشرط هنا استحسننا العلم بوقته عدة وحينئذ يقع على أول غير يخرج في أول السنة اه والله
 تعالى أعلم سئل عن دفع أرضه البيضاء الخالية عن الأشجار لا تحل لغرس فيها كذا وكذا من الغل
 والارزاق مدة معلومة على أن يكون الشجر الذي يغرس والارض بينهما نصيبين هل تجوز هذه العقدة
 فالجواب نعم التجوز في التنوير وشرحه له علائق ما نصه دفع أرضا بيضاء مدة معلومة لغرس
 أو تكون الارض والشجر بينهما الاتصاف لا اشتراط الشركة فيما هو موجود قبل الشركة فكان ككثير
 الطمان ففسدوا الثمر والغرس لرب الارض نعم الارض وللآخر قيمة ثمره يوم الغرس وأجر مثل عمله اه
 وكتب المحقق ابن عابد بن قوله وتكون الارض والشجر بينهما فبذلك لو شرط أن يكون هذا الشجر
 بينهما فقط صح قال في الخاتمة دفع اليه أرضا مدة معلومة على أن يغرس فيها غرسا على أن ما تحصل من
 الاغراس والثمار يكون بينهما ما جاز اه ومنه في كتب من الكتب وتصريحهم بضرب المدة صريح
 في فسادها بعد مده ووجهه أنه ليس لأدراكها مدة معلومة وهذه تسمى مناصبة ويقعونها في زمانها
 بلا بيان مدة وقد علمت فسادها قال الرمي واذا فسدت لعدم المدة ينبغي أن يكون الثمر والغرس لرب
 الارض وللآخر قيمة الغرس وأجرة المثل كالمو فسدت بشرط بعض الارض لتساويهما في المدة وهي
 واقعة الفتوى اه والله تعالى أعلم سئل عن بستان مشترك بين جماعة عمل أحدهم فيه
 بالسقي والتعقيب والحفظ ونحو ذلك حتى أدركت الثمار وقام الاقرب لمطلب منهم أجر عمله فهل يستحق
 أجره على عمل المشترك فالجواب نعم لا يستحق أجره على عمل المذكور قال في التنوير وشرحه المخ
 ولو استأجره لخلطه ما بينهما فالأجر له لأنه لا يعمل شيئا مشترك الا ويقوم بعضه لنفسه فلا يستحق الاجر
 اه وقد أفتى بذلك في الخاتمة وقامه فيها والله تعالى أعلم سئل هل لبعض الشركاء أن يأخذ
 المشترك فيعمل فيه على وجه المساقاة فالجواب ليس له ذلك قال في المخ تعلقا عن المجتبى ومساقاة

مطلب دفع بستانه مساقاة
بجزء من ثمره ثم امتنع
العامل

مطلب في بطلان المزارعة

مطلب عمل في المشترك
لا يستحق من شركه أجرا

مطلب ليس للشريك أن
يأخذ المشترك على وجه
المساقاة

مطلب مات المساق في أثناء
المدة فلورثته أن يقوموا
مقامه
مطلب دفع أنصار زيتون
مساقاة الخ

الشرىك غير جيزة والله تعالى أعلم ❊ سئلت إذا مات المساق في أثناء المدة هل لورثته أن
يقوم مقامه فأجواب نعم قل في الدور والمانع فلورثته أن تقوم مقامه وإن كان
صاحب الأرض ومنزله في التتوير وأفتى في الحمدية والله تعالى أعلم ❊ سئلت مقولكم
فمن دفع أنصار زيتون لا تحرم مساقاة عامين كما بين فلأتم العام سنة منعه من الزيتون من
انعام العام الثاني فهو يجبر الزيتون على الدوام على المساقاة إلى تمام المدة فأجواب نعم يجبر على
ذلك كما أفتى بذلك الخير الرملي قل وهذه مسألة من المسائل الأربعة التي تخالف فيها المساقاة للزرعة
وفي الوهبانية ما نصه ولازمة في الجانبين وفسخها * لمذكر كاص أو كوت بعدد
قال الشارح لصمير في لازمة للمساقاة وهي عقد لازم من الجانبين فلا يملك أحدهما الصمير من غير رضا
صاحبه إلا من عذر بخلاف المراجعة فانهم غير لازمة في جانب صاحب البذر وإن عرفت العامل بالسرقة
بحيث يخاف على السغب والثمر منه نفسخ اه والله تعالى أعلم

❊ كتاب الذبائح ❊

مطلب إذا وقع الذبح على
الخلعوم بحيث لم يبق منه
جهة رأس شيء كيف الحكم

❊ سئلت عن الذبح إذا وقع على من الخلقوم بأن لم يبق منه جهة الرأس شيء هل هو ذكاة شرعية
يحل بها المذبح أم لا فأجواب أن كلام العلماء في هذه المسألة قد اضطرب فقد صرح في الذخيرة بأن
الذبح إذا وقع على من الخلقوم لا يحل لأن المذبح هو الخلقوم لكن رواية الإمام الرضا عن أبي بصير عن
وسكون السبب له ما بين وضمن الذبح وسكون الغن المجنحة وبالدون بعد الفقرة بسمرة قد تخالف هذه
أحيث قل هذا قول الأمام وأبى عن غير قول سواء أقيمت العقدة بمما إلى الرأس والصدر لأن معتبر عندنا
قطع أكثر الأوداج وقد وجد وكان شيعي ينفي هذه الرواية ويقول الرضا عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
والعمل ولو أخذنا يوم القيامة للعمل بروايته تأخذه كما أخذنا اه نهاية وذكر في العناية أن الحديث
دليل ظاهر لهذه الرواية ورواية المبسوط تساعد اه وهي قوله الذبح ما بين اللبة والمعين والحديث هو
قوله عليه السلام الذكاة ما بين اللبة والمعين وما في الذخيرة يخالف لظاهر الحديث اه قل المحقق ابن
عابد بن ررواية الجامع الصغير تساعد رواية الرضا عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
من إطلاق الخلق على العنق وعبارة الجامع الصغير لا بأس بالذبح في الخلق كله وسطه وأعلى وأسفله
ه وقد شنع الاتقاسي في غاية البيان على من خالف تلك الرواية غاية التشنيع وقال ألا ترى قول محمد
في الجامع أو أعلاه فاذا ذبح في الأعلى لا بد أن تبقى العقدة تحت ولم ينفذ في المقعدة في كلام الله تعالى
ولا كلام رسوله صلى الله عليه وسلم بل الذكاة بين اللبة والمعين بالحديث وقد حصلت لاسم على قول
الإمام من الاكتفاء بثلاث من الأربع أي كانت ويجوز ترك الخلقوم أصلاً قبل الأولى إذا قطع من أعلاه
وبقيت العقدة أسفل اه ومثله في المنع عن البزارية وبجزم صاحب الدور والمقتي والعيني وغيره لكن
جزم في النقابة والمواهب والأصلاحيات لا بد أن تكون العقدة بمما إلى الرأس واللبه بل الزباني وقول
مات الرضا عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
لأن قطع أحدهما عند الكل وإذا لم يبق شيء من العقدة بمما إلى الرأس لم يحصل قطع واحد منهما فلا
يؤكل بالأجسام الخ وردة بحسبه الشامي والحموي وقول المتقدمي قوله لم يحصل قطع واحد منهما انما نوع
بل خلاف لأن المراد بقطعهما انفصالهما عن الرأس وعن الاتصال باللبه اه وقال الرملي لا يلزم منه عدم
قطع المري إذ يمكن أن يقطع الحرقه كزج وهو أصل الله أن ينزل على المري فيقطعه فيحصل قطع
الثلاثة اه قل المحقق ابن عابدس والتجرب على أن لا كان الذبح فوق العقدة حصل قطع ثلاثة

من العروق فالحق ما قاله شراح الهداية تعالى يستغنى والافالحق خلافه اذ لم يوجد شرط الحل باتفاق
 أهل المذهب ويظهر ذلك بالشاهدة أو سؤال أهل الخبرة اهـ **قوله** ومذهب الامام الثالث رحمه
 الله تعالى عدم الحل فالورع والاحوط عدم الاكل منها خوفا من الخلاف فانها مسمومة على مذهبه رحمه الله
 تعالى فليحفظ والله تعالى اعلم **سئلت** عن ذبيحة الكتابي هل تحل مطلقا ولو كان حريه فالجواب
 نعم تحل مطلقا سواء كان ذميا او دينا ونصرا نيا حريه او عريا او تغليبا لاطلاق قوله تعالى وطعام الذين
 اوتوا الكتاب حل لكم والمراد بطعامهم مذكاهم قال البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه قال ابن عباس
 رضى الله تعالى عنه طعمهم ذبائحهم ولان مطلق الطعام غير المذكي يحل من أى كافر كان بالاجماع
 فوجب تخصيصه بالمذكي وهذا اذ لم يسمع من الكتابي أنه سمي غير الله تعالى للمسيح والغزير وأما لم يسمع
 فلا تحل ذبيحته لقوله تعالى وما أهل لغير الله به وهو كالسليم في ذلك وهل يشترط في اليهودي أن يكون
 اسرائيليا وفي النصراني أن لا يعتقد أن المسيح اله مقتضى اطلاق الهداية وقوله غير هاء عدم الاشتراط وبه
 أفتى الحديث في الاسرائيلي وشروط في المستطفي لحل مناكلتهم عدم اعتقاد النصراني ذلك وكذلك في
 المبسوط فانه قال ويجب أن لا ياكلوا نيا مع أهل الكتاب ان اعتقدوا أن المسيح اله وأن عزير الله ولا
 يتزوجوا نساءهم لكن في مبسوط شمس الأئمة وتحل ذبيحة النصراني مطلقا سواء قال ثالث ثلاثة أولا
 ومقتضى الدلائل والاطلاق الآية الجواز كما ذكره الترمذي في فتاويه والاولى أن لا تؤكل ذبيحتهم وأن
 لا يتزوج منهم الا لضرورة كاحقته الكمال ابن الهمام والله ولي الانعام اهـ حامدية وقد نقل الكفوى
 عن سير الذخيرة مانعه وقال محمد رحمه الله تعالى ولا بأس بطعام اليهود والنصارى من الذبائح وغيرها
 وهذا لقوله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم ولم يفصل بين الذبيحة وغيرها اهـ وبعضهم وسع في
 ذبيحتهم فقال ان تؤكل ولو ذكر عليها اسم غير الله تعالى **سئلت** عن الشعبي وعطاء عن النصراني يذبح باسم
 المسيح **قوله** فاجاب بان ذبيحته حلال لنا بناء على أنه تعالى قد أحل لنا ذبائحهم وهو أعلم بما يقولون كذا في
 حواشي الشيخ زاده على القاضى البضاوى وعبارة القنوى على القاضى وعن ابن عباس رضى الله تعالى
 عنهم أنه قال لو ذبح نصراني على اسم المسيح لا تحل لنا ذبيحته ويؤيده قوله تعالى وما أهل لغير الله لا
 فانه يقيد أن الذبائح باسم غير الله تعالى حرام مطلقا سواء كان الذابح كيايا أو مسلما ثم نقل القول بالحل
 وقال بعده ولا يظهر وجهه لانه تعالى كما أحل لنا ذبائحهم حرم علينا ما أهل به لغير الله تعالى **قوله** فائدة في
 الطريف الذي لا ياكله اليهود ويظهر حونه الكلاب اذ لم يجسدوا من يشتره منهم من غير ملتهم اختلف
 فيه العلماء فقيل بتحريره وقيل بكرهه وقيل بإباحته قال المحقق ابن عطية من غول المساكين وأما
 الطريف فخرمه قوم وكرهه قوم وإباحه قوم وخفف مالك في المدونة ثم رجع الى منعه وقال ابن حبيب
 ما كان محرما عليهم ولنا ذلك من كتابنا فلا يحل لنا من ذبائحهم وما لم يعلم تحريمه الا من أقوالهم فهو غير
 محرم علينا من ذبائحهم اهـ والله تعالى اعلم **سئلت** عما لورى انسان جرأ أو تمكا وترك التسمية
 عند اصاب طائرا أو ظليما مثلا هل يحل أكله أم لا فالجواب انه يحل أكله ودليل ذلك قول الخانية
 ولورى الى جرأ أو تمكا فترك التسمية فأصاب طائرا أو ضيدا آخر حل أكله وعند أبي يوسف روايتان
 روى ابن رستم عنه أنه لا يحل لأن ما أصابه لا يحل بدون التسمية والصحيح أنه يؤكل وقد الغز في ذلك
 الامام العزى فقال

مطلب في ذبيحة الكتابي
 وانها حلال

مطلب في حكم الطريف
 الذي لا ياكله اليهود

مطلب في جرأ أو تمكا وترك
 التسمية عند اصاب طائرا
 مثلا هل أكله

أفدنا أي الخبر المفيد * جوابا كلال اذ ابتدئ
 اذا ما المرء يخرج صيد بر * ولم يذكر اله الخلق عمدا
 يحل على المصع عند قوم * ينوح شذاهم مسكونا

﴿وَأَجَابَ قَوْلَهُ﴾

أَلَا خَذَأَيْمُ الْفَضَالِ تَطْمَأُنُّ لَطِيفًا بِالْجَوَابِ قَدْ اسْتَبَدَّ
وَصَبَّ إِلَى جِرَادٍ أَوْ سَمَكَ * فَصَدَّتِ الطَّيْرُ وَأُطْبِيتَ تَنَدِي
خَافَ صَدَّتْ حَلَّ * وَأَنْ لَمْ * تَسْمِ اللَّهَ ذَا الْفَضَالِ عَمْدًا

مطلب روى خنزير امثلا
وسمي فأصاب صبيدا
مأ كول اللحم حل
مطلب في بيان ما لا يؤكل
من الشاة

ز د في الخانية رجل روى الخنزير أو أسدا أو ذئبا وما أشبه ذلك يتقصده الاصطياد وسمي فأصاب صيدا
مأ كول اللحم فقتله حل * أكلمه عندنا * وقيل زفولا يحل * اه والله تعالى أعلم * سئلت عن الكبدة
والطحال هل هما طاهران حلالان فأجوب نعم هما طاهران حلالان لقوله عليه الصلاة والسلام
أحلت لنا ميتتان السمك والجراد ودمان الكبدة والطحال وإيساهما بما يكره والذي يكره من الشاة
كراهة تحريم سبع الفرج والحصى والفخذ والدم المسفوح والمرارة والثانة والذكر وقد نظمها
ابن عابدين في قوله ان الذي من الشياه يحرم * يجمعه حروف فختم غم

مطلب لا يحل الجنين
بذكاة أمه بل لا بد من
ذكاة أمه

اه والله تعالى أعلم * سئلت عن بقرة ذبحت قطرها في بطنها جنين هل يحل بذكاة أمه أو لا بد من
ذكاة وحده فأجوب أنه لا يحل بذكاة أمه بل لا بد من ذكاة به نفسه وقوله عليه السلام ذكاة الجنين
ذكاة أمه جملة الأمام رحمه الله تعالى على التشبيه أي كذكاة أمه بدليل انه روى بالنصب أفاده العلاني
رحمه الله تعالى ونقل هنا قول النسفي في منظومته

ان الجنين مفرد يحكمه * لم يتذك بذكاة أمه

مطلب ذبحت فتحركت
وخرج منها الدم جازا أكلها

قل ابن عابدين ومعنى البيت ان الجنين وهو الولد في البطن ان ذكرى على حدة حل والا ولا يتبع أمه في
تذكيته لو خرج ميتا فالشطر الثاني مفسر للاول اه والله تعالى أعلم * سئلت عن شاة مريضة ذبحت
فتحركت وخرج منها الدم هل يجوز أكلها حينئذ فأجوب نعم يجوز أكلها حينئذ قال في التنوير ذبح
شاة مريضة فتحركت وأخرج الدم حلت والا لان لم تدر حياتها عند الذبح وان علم حياتها حلت مطلقا
وان لم تتحرك ولم يخرج الدم ثم ذكر علامات آخر فقال اذا فحمت فاهالات توكل وان ضمتها أكلت وان
أفحمت عينها لا توكل وان ضمتها أكلت وان مدت رجلها لا توكل وان قبضتها أكلت وان نام شعرها لا توكل
وان قام أكلت ووضع هذه العلامات في حيوان ذبح ولم يتحرك ولم يخرج منه الدم قال وان علمت

مطلب فيما ذبح عند وضع
جدار أو شفاء مريض

حياتها وان قلت وقت الذبح أكلت مطلقا اه والله تعالى أعلم * سئلت عما يفعله الناس عند وضع
الجدار من الذبح هل يحل أكله فأجوب قال في الرتوعلى هذا فالذبح عند وضع الجدار أو عروض
مرض أو شفاء منه لا شك في حله لان القصد منه التصديق جوى ومثله الذبح قربان معلق بسلامته من
بحر من لا يفرمه التصديق على الفقراء فقط كافي فتاوى الشامي اه والله تعالى أعلم * سئلت هل
يجوز ذبح الصغير والأنثى فأجوب نعم قال في شرح الوهبانية لا بأس بذبيحة المسنة والكناية
وكذا الصبي الذي يعقل حتى يصح اسلامه وذبيحة الأخرس حلال ولو كانا لان عذره أبين من عذر النامي
وفي البرازية تحريك الشفتين في حقه كذا ذكر في القراءة ولو قال مكان التسمية الحمد لله أو سبحان الله
أو الله أكبر أو لا اله الا الله يريد التسمية جاز وان أراد التحميد دون التسمية أو أراد التمجيد على العطاس
لا تحل بخلاف الخطيب اذا عطس على التبر فقال الحمد لله يجوز في إحدى الروايتين ولو قال الله لم يذكر
غيره يحل وكل ذكر خالص اذا توبه التسمية تحل وفي الذخيرة والمستحب أن يقول بسم الله الله أكبر بدون
الواو ومع الواو يكره لانه يقطع فور التسمية وعن البهال المستحب أن يقول بالواو قال ابن وهبان

مطلب لا بأس بذبح المسنة
والكناية والصبي الذي
يعقل

صبي وأنثى ثم آخرس ينهر * وبالحمد والتسبيح لله أكبر

مطلب في العبقة

والله تعالى أعلم * خاتمة في العبقة هي تطوع ان شاء فعلها وان شاء لم يفعل وهي أن تذبح شاة اذا أتى

على الولادة سبعة أيام وعند الشافعي ستة ثم إذا أراد أن يعق عن الولد فإنه يذبح عن الفلام شاتين وعن الجارية
 شاة لأنه انما شاع بالسرور وبالود وهو بالسلام أكثر ولو ذبح عن الفلام شاة وعن الجارية شاة جاز لأن
 النبي صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين كبشا كبش ولا يكفي فيه دون الجذع من الضأن والتي
 من المزم ولا يكون فيه إلا السائمة من العيوس لأنه أراق دم شرعا كالاصحية ولو قدم الذبح على اليوم
 السابع أو أخوه عنه جاز إلا أن السابع أفضل والمستحب أن يفصل لحما ولا يكسر عظمها تقاؤلا بسلامة
 أعضاء الولد وبأكل ويطعم ويتصدق هـ كلام المراجح لو هاج وفي الفصل السادس والثلاثين من فصول
 الملائي مانصه ويعق عنه في اليوم السابع من الولادة قال عليه السلام العقيقة حق عن الفلام شاتان
 وعن الجارية شاة وقد عاق عن نفسه عليه السلام بعدما بعث نبيا ويقول عند ذبحه اللهم ان هذه عقيقة
 ابني فان دمها بدمي ولحمها بلحمي وعظمها بعظمي وجدها بجدي وشعرها بشعري اللهم اجعلها فداء لابني
 من النار ولا يكسر للعقيقة عظم ويعطى القابلة تحمها ويطبخ جميعها ثم تصدق بها ولا يكسر منها شيء
 ونقل في الحامدية عن ابن حجر الشافعي مانصه ووقتها بعد تمام الولادة إلى البلوغ فلا يجوز قبلها وذبحه
 في اليوم السابع يسـ نـ ولأولى فعلها صدر المهر عند طلوع الشمس بعد وقت الكراهة للترك بالذكور
 وليس من السبعة يوم الولادة خلافا للشيعين ولو ولد لأبلا حست الذبيحة من صبيحته ويسن أن يعق عن
 نفسه من بلغ ولم يعق عنه وحكمها كحكم الاضحية إلا أنه يسن طبخها بخلوشا ولا يحل أكله
 المولود وحل لحما مطبوخا للفقراء ولا بأس بدمهم هم إليها وتطبخ القابلة لحما لا مراءه عليه الصلاة
 والسلام فاطمة رضي الله تعالى عنها باعطاءها إياها واليمنى أولى ولا يكسر عظمها وإن كسر لم يكره ويسن
 عن الذكر شاتان وعن الأنثى واحدة وعن الخنثى المشكل واحدة والاحتياط شاتان ويستحب أن يقول
 الذابح باسم الله والله أكبر اللهم لك واليك عقيقة فلان لخبر ورد وبكره الطبخ رأس المولود بدمها ويندب
 تسمية المذبح للمولود نـ مكة أو ذبيحة وأما عقيقة فيكره ويدل له خبر أبي داود وهو حسن أنه صلى الله
 عليه وسلم قال لا تسلم على من لا يحب الله المقوق وفي رواية لا أحب لله المقوق فهو ذليل الله تعالى من عقوق
 الوالدين هـ فائدة هـ الحكمة في مشروعية العقيقة إشاعة نسب الولد إذ لا بد من إشاعته لئلا
 يقال فيه ما لا يحبه ولا يحسن أن يدور في السكك فينادي ويقول أنه قد ولد لي ولد ومن حكمها
 إباحة داعية السخاوة وعصيان داعية الشح ومنها أن النصراني إذا ولد لهم ولد صبغوه بماء أصفر يسمونه
 المعمودية وكانوا يولون صبـ ير الولد به نصرانيا وفي مشا كلمة هذا الاسم نزل قوله تعالى صبغة الله
 ومن أحسن من الله صبغة فاستحب أن يكون للحنيفيين فعل بإزار فعلهم ذلك يشعر بكون الولد حنيفيا
 تابع الملة إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام وأشهر الأفعال المتوارثة عنهم ما وقع له عليه السلام من العزم
 على ذبح ولده ثم فداه الله تعالى بذبح عظيم وأشـ ورشراهما الخ الذي فيه الحق والذبح فيكون التشبه
 بهما في هذا تنويه بالملة الحنيفة ونداء بان الولد قد فعل به ما يكون من أعمال هذه الملة وتعام حكمها
 ونوائدها في الحجة البالغة والله تعالى أعلم هـ سئلت عن الصائد إذا سمى الله تعالى عند الرى هل يؤثر كل
 ذلك الصيد فاجواب نعم قال الكهوي نقل عن الهداية وإذا سمى الرجل عند الرى أكل ما أصاب
 إذا جرحه السهم فبات لأنه ذابح بالرعى لكون السهم آلة له فشرط التسمية عنده وجب البدن محل لهذا
 النوع من الذكاة ولا بد من الجرح ليشتق معنى الذكاة اهـ والله تعالى أعلم هـ سئلت عما
 يقع له بعض القبائل كأنوايل يغيرون على بعض قبائل أخرى فتارة يهبون منهم الغنم فإذا لحقوهم وخافوا
 من فكها منهم قطعوا الوابا وهي حية لها كورها فهي لا يجوز ذلك فاجواب أنه لا يجوز بل يحرم
 ولا يؤثر كل ذلك الجزء المنفصل عن الحيـ قل في التنوير المصنف المنفصل من الحيـ كمية الامن مذبح

مطلب في بيان الحكمة في
 مشروعية العقيقة

مطلب في الصائد إذا سمى
 الله تعالى عند الرى هل
 يؤثر ذلك الصيد
 مطلب المصنف المنفصل من
 الحيـ كليتة

قبل موته فيحل أكله لومن الحيوان المأكول لأن ما بقي من الحياة غير معتبر أصلاً بزيادة أو نقصان لكن
 ذكره الله مع من يدين شره للعالم في الثانية كانوا في الحياة يقطعون بعض الآيات من الشاة
 أو من لحم الخنزير مما ياكلون فتهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الله تعالى أعلم **سئلت**
 عن نور نذره في داخل المصفر فما صاحبه بسهم بسنة لكافة هل يؤكل حبيد فالحجاب
 نعم يؤكل إذا كان لا يقدر على أخذه لا يجاعة كثيرة قل في الثانية وذكرا لنا في رجه الله تعالى إذا نذر
 البعير أو الثور في المصفر كان على أن لا يقدر على أخذه إلا أن تتجمع له جاعة كثيرة فله أن يرميه لانه
 يحزن عن الذكاة الاختيارية بنفسه لأن البعير يصول والنور يصح أما الشاة إذا نذرت في المصفر لا ترى لانه
 يقدر على الذكاة الاختيارية عادة الله وفيه قبل هذا وإن نذرت خارج المصفر فماها انسان حل أكله
 والله تعالى أعلم **سئلت** عما يقع كثير من العوام من نذر شاة أو بقرة للأولياء الاموات بأن يقول
 لداي منهم يا شيخ يا دوي ان عوفيت أو عوفي مريض أو جاء غائب فلك على كس أو ثور أو خروف هل
 يجوز ذلك أم لا فالحجاب أنه لا يجوز قل في اندر المختار من مذهب النذر من كتاب العوام ما نصه
 واعلم أن النذر الذي يقع للأموال من أكثر العوام وما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت ونحوها إلى
 ضرامع الأولياء الكرام تقرب باليهم فهو بالإجماع باطل وحرام ما لم يصدقوا صفة أو لقراء الأنام وقد ابتلى
 الناس بذلك ولا سيما في هذه الأعصار قل بحسبه ابن عابدين قوله باطل وحرام لوجوه منها أنه نذر لمخلوق
 والنذر للمخلوق لا يجوز لانه عبادة والعبادة لا تكون لمخلوق ومنها أن النذر له ميت والميت لا يملك ومنها
 أنه ظن أن الميت يتصرف في الأمور دون الله تعالى واعتقاده ذلك كمرأته ثم الآن قال بالله في نذرتك
 إن شئت مريض أو ردت غائب أو قضيت حاجتي أن أطعم النذر الذين يباب السيدة نفيسة أو الامام
 الشافعي أو الامام الليث الخ غير ذلك مما يكون فيه نعم للقراء والنذر لله عز وجل وذكر الشيخ انه هو
 محل لصرف النذر لمستحقه القاطنين برابطه فيجوز هذا الاعتبار ثم ذكر الاجماع على حرمة النذر
 للمخلوق وأنه لا ينعقد ولا يشترط الذمة وبغضه فيه نقلا عن البحر والله تعالى أعلم **فتبينه** وما
 ابتلى به العوام وفقهاء القري الحلف على ضرب من الحلف مع اعتقاد أن من حلف به حانثا عاقبه في بدنه وماله
 وأولاده كما كانت عبدة الأوثان يعتقدون أن من حلف بها حانثا نضره وتفعله به ما فعل وهو هذا تمرك
 والعبادة لله تعالى وفي حكم الحالف المذكور المقيمه الذي يأمره بذلك مع اعتقاده أن نذر الله تعالى
 السلامة وفي الحديث النذر بف حسمه بقوله الهندي في الحجة البالغة من حلف فبالله فقد أشرك قال حله
 بعضهم على التخليط والتشديد في الزجر والحلف حله على من اعتقه فذهب التأثير فانه يكون مشركا حقيقة فلا
 حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

كتاب الرهن

سئلت عن في يده عقار موقوف يتصرف فيه بالاجارتين المأجورة والمؤجلة هل يصح رهنه في الدين
فتبينه لا يصح رهنه فيه كما أجاب بذلك شيخ الاسلام على أفندي رجه الله تعالى في أوائل كتاب
 رهن والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرهن إذا أقرى المرهون لصاحبه فهل يصدق بيمينه
 فالحجاب لا يصدق بيمينه بل القول قول الرهن بيمينه قال قارئ الهداية في كتاب الرهن لا يكون
 القول قول الرهن في الرهن مع يمينه لأن هذا شأن الأمانات لا المضمونات بل القول للرهن مع يمينه في عدم
 رده إليه الله تعالى أعلم **سئلت** عن رهن الزرع بدون الأرض هل يصح فالحجاب أنه
 لا يصح فقد سئل قارئ الهداية عن رهن الفص الذي لم يصلح له لكن يكمل صلاحه عند انتهائه الأجل
 (فأجاب) رهنه بدون الأرض لا يصح الله تعالى أعلم **سئلت** عن رهن الفرس بدون الأرض هل

مطلب نذره فرماه صاحبه
 هل يؤكل

مطلب في النذر إلى الأولياء
 وأنه لا يجوز

مطلب فيما ابتلى به العوام
 وفقهاء القري من الحلف
 على ضرامع الأولياء

قوله حسمه بقوله الخ ثم وثقت
 عليه في كذب من كتب الحديث
 المعتمدة

مطلب لا يصح الرهن في
 الوقت المأجور والجاريتين
 مطلب لا يصدق الرهن
 في ردة الرهن

مطلب لا يصح رهن الزرع
 بدون الأرض وكذا الفرس
 والبناء

يصح فالجواب ما في شرح المنظومة لابن التفتة حسبما نقله الكفوي من عدم الصحة قال وفي
 القوس واقرروا انما باطل اه والله تعالى أعلم سئلت هل يصح رهن المشاع فالجواب انه
 لا يصح قال في جامع الفصولين رهن المشاع لم يجوز من شريكه ولا من غيره ما حقل القيمة أولا اه ونقل
 الكفوي عن العمادة أن الشيوع الظاهري والمقارن فيه سواء اه والله تعالى أعلم سئلت عن رهن
 حج أملاكه وسلمه المرتهن تسليم الأملاك ثم طلب المرتهن تسليم الأملاك على وجه الرهن وامتنع الراهن
 هل يجبر على ذلك فالجواب انه لا يجبر على ذلك كما أنى يشع الاسلام على أفندي واستدل له الكفوي
 بما نصه من أنه قد غيّر لازم بإيجاب وقبول قلل رهن تسليمه والرجوع عنه فاذ لم يقبض يجوز ما غيّر الزم
 اه وعزاه الى القرواه والله تعالى أعلم سئلت عن استعارة متاع الرهنه فنهته ومات الراهن
 فباعه المرتهن هل يتفدي به والحالة هذه فاجبت لا يتفدي به والحالة هذه ويجب على البائع
 استخلاصه من المشتري ويجبه المرتهن عنده حتى يملكه المير وهذا الزام لمن لم يمت مال هكذا أجاز في
 الغيرة تقلا عن التارخانية والله تعالى أعلم سئلت عن رهن في دين هو عشرة دراهم ثوبان ساوي
 عشرين في ذلك الرهن عند المرتهن بلا تقيده فالحكم في ذلك فالجواب ان الدين يسقط بذلك والرأى
 على الاين أمانة لا يضمن المرتهن الا بالتعدي كافي للغيرة والله تعالى أعلم سئلت عن رجل رهن
 داره واعترف بالقبض الا أنه لم يتصل بها القبض عينا فله ان يأخذ المقر بالقبض بمقتضى قراره
 فالجواب نعم قال الاقرروا رهن داره واعترف بالقبض الا أنه لم يتصل بها القبض فاذ اصادق على
 لقبض والا قبض يؤخذ بقراره اه معزيا الى التارخانية والمسألة في فتاوى على أفندي أيضا والله تعالى
 أعلم هو قد كنت قد كنت الى سيدي أجدب الخوجه شيخ الاسلام بنونس المحقق الحنفى حقه الله
 تعالى سؤالا من طرابلس الغرب (فأجاب) وهذا نص السؤال والجواب ما قولكم أهل العلم رحمكم الله تعالى
 في بيع وقاء في مشاع غير قبوض هل يجوز فأجاب بجوابه فيه وصحته وأنه يخالف الرهن في بعض الأحكام
 قال فالكثير من أحكام الرهن يطبقها بيع الوفاء رعاية لجانب الرهن وقد يعطى أحكام البيع البات
 رعاية لجانب البيع ويخالف حكم بيع الوفاء حكم الرهن فمن ذلك الشيوع فانه يجوز في بيع الوفاء اعتبار
 بالبيع البات ولا يجوز في الرهن البت على الصحيح في الفصل التاسع عشر من المصنف المادية وسئل
 عن باع نصف كرمه من آخر بيع الوفاء وخرج هو في الصيف الى كرمه بأهله ونقله وأخرج هذا
 المشتري العاقد أهله وأولاده وأدركت الغلات فأخذها باع نصفها والمشتري نصفها فهل للبائع اذا تقابل
 البيع وأعطاه عن المشتري أن يطالبه بما جمل من الغلات أم لا فقال ان أخذها بغير رضا البائع كان
 للبائع أن يطالبه بما جمل من الغلات وان أعطاه البائع ذلك أو أخذ المشتري بأذن البائع ورضاه لم يكن له
 أن يطالبه بما جمل من الغلات ويكون ذلك هبة منه وعطية وفي محل آخر من الفصل المذكور وفي فتاوى
 الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل كرم بين رجل وامرأة باعت المرأة نصيبها من الرجل وشرطت ان اذا
 جاءت بالنكر برت عليه انصحبها ثم باع الرجل نصيبه من آخر هل لها الشفعة قال اذا كان البيع بيع معاملة
 فاه الشفعة سواء كان نصيبها من الكرم في يدها أو في يد المشتري قال العلامة الرباني شيخ الاسلام سيدي
 محمد بيرم الثاني التونسي في رسالة الموسومة بالوفاء بما يتعلق ببيع الوفاء في الفصل السادس منها بعد ان
 نقل هذا الفرع وقد استفيد من تصويره الوفاء في نصف الكرم صحت الوفاء مع اشروع على خلاف
 الرهن ووجه ذلك ما في الوفاء من معنى البيع اه وفي الفصل الاول من الباب الاول من رهن المتهبه
 نقلا عن البدائع ومنها دوام القبض عندنا والشيوع يمنع دوام الحبس فيمنع جواز الرهن سواء كان فيما
 يحتمل القيمة أو فيما لا يحتملها أو سواء كان الشيوع مقارنا أو طارفا في ظاهر الواقعة وسواء كان الرهن من

مطلب لا يصح رهن المشاع

مطلب رهن حج أملاكه
 وسلمه تسليم الأملاك الخ
 مطلب بعد انعقاد الرهن
 بالايجاب والقبول جاز للراهن

التسليم والرجوع فلا يلزم
الامتنع وضال الخ

مطلب استعارة متاع الرهن
فرهته ومات الراهن

مطلب في هلاك الرهن
بلا تقيده

مطلب رهن واعترف
بالقبض يؤخذ بقراره

مطلب هل يجوز بيع الوفاء
في مشاع غيره قبوض

أحني أومن شر بكة فجعل ذلك في الرهن البحث أما ما نسب به بيع وفاء فانه رعاية جانب البيع يجوز مع
 الشيوع وينتفع المشتري وفاء بالبيع مع التريك لما لك انتفاع المشتري بالبيع شر بكة على الوجه المقرر في
 كتاب التركة وكذا قرره والذي شيخ الاسلام التونسي سيدي محمد بن الخوجه في بعض مجموعاته وإذا أحطت
 خبرا بما قرره فانه ترى للشعاع وفاء لا يكون اسوة للفرما بل هو أحق قال هذا ما علمني ربي والسلام عليكم
 ورحمة الله وبركاته من فقير ربه أحد بن الخوجه المفتي الحنفى عجلت عليه بخرية تونس وكتب
 ليلة الاحد في شعبان الاكرم من عام الف وثلثمائة وثلاثة اه كلامه حفظه الله تعالى وكانها حفظه
 الله تعالى عن عدم القبض المذكور في السؤال فلم يتعرض له سبحانه المنزه عن النسيان والسهو وفي الدرر
 لتصریح بان القبض شرط للزوم كافي الهبة قال وصحح في المجتبى انه شرط الجواز اه والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت عن رهن نصف داره مشاعا على أن يقرضه المرتهن كذا وكذا من الدراهم وسلم الرهن وتسلم
 الدراهم ثم فسخه الراهن لنفسه فهل للمرتهن حينئذ حبس الرهن في الدين فأجوب ان نعم قال في الخاتمة
 لو رهن رهنًا فاسدًا كشيوع مثلاً على أن يقرضه كذا فاسد الرهن وأخذ المال ثم فسخه الراهن لنفسه
 فلم يقرضه حبس الرهن لدين رهن به إذا استغنى عن الرهن بمقابلته ما أقرضه فله حبسه كالبيع اه وفي
 الخيرية وإذا مات الراهن فالمرتهن أحق بالرهن من بقية الغرماء سواء كان الرهن صحيحاً أو فاسد إلا فاسد
 العتق وديجرى مجرى صحيحها اه وفي جامع الفصولين بعد ما ذكرناه هذا إذا رهن بمقابلته الدين أما لو رهن
 بدين كان عليه قبل ذلك والسأله بما له لا يملك حبسه كالرهن الجائز بدين كان عليه قبله إذا فسخه إلا يملك
 حبسه والجامع بينهما أنه ما استغنى فملك اليد بمقابلته هذا الدين فليس له حبسه بدين وجب بخرية أخرى فلو
 مات رهنه فالمرتهن اسوة للغرماء إذ ليست له على المولى يد مستحقة على ما مر اه والله تعالى أعلم
 ❊ سئلت عن رهن داره ليد في دين وسلم له فسخه ووضع يده عليه ثم أباح للراهن السكنى فيها فأتبعها
 ومرجعة ثم أراد رفع يد الراهن ووضع يده فهل له ذلك والحال هذه فأجوب ان نعم له ذلك ولا يبطل
 الرهن بذلك ولو كان القبض بالتخية وقامه في الخيرية وقد أشار بقوله ولو كان القبض بالتخية إلى أن
 لتخية قبض حكما ففي الدرر التخية بين الرهن والمرتهن قبض حكما على الظاهر كما يبيع فانها فيه أيضا قبض
 اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن امرأة تملك بيتا ففرضته وملكته للمرتهن في الدين الذي قبضته
 والمرتهن يطالبه ابديته وهي تمنع من أدائه فهل تجبس بذلك وهل يباع عليه إذا لم تؤد ولم يكن لها غيره
 ولا ينفعها التمسك بأن لا تحتاج للسكنى وبيت السكنى لا يباع في الدين فأجوب ان هذه المازلة وقع
 منها في عهد الخبر الرمي وسئل عنها فأجاب بان المرتهن مطالبته بالدين وحسبها به حتى توفي ولو نكح
 وبغيرها القاضي بالحبس حتى تسع الرهن أو تدفع له من غير ثمنه إن سر ويد المرتهن بدائمه فاه وحقه
 لازم محترم ومتعلق حقه لما يملكه كالاجنبي حتى إذا جنى عليه المالك كان ضامنا كالاجنبي
 وإذا كانت مفلسة لا يمنع به بذلك ولا يقول أنه مفلسة يدفع لها المرهون اضرورة السكن التي لا يحيد
 عنها لأن ذلك اغصاه في غير الرهن أما الرهن فالمرتهن أحق بما يملكه من سكنها اه وفي التنوير وله طلب
 دينه من رهنه وله حبسه يوان كان الرهن في يده وله حبس رهنه بعد الفسخ حتى يقبض دينه أو يبرئه
 اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن رهن داره وبيع المرتهن فيها ففعل سلمتها لملك وقال المرتهن قبض
 هل يتم الرهن بذلك فأجوب لا يتم الرهن بذلك ففي فتاوى الانقروى إذا رهن داره وبيع المرتهن
 فيها ففعل سلمتها أو دفعها اليك فقال المرتهن قبض لا تكون رهنًا حتى يخرج الراهن من الدار فإن خرج
 منها بعد ذلك لا يتم الرهن حتى يقول الراهن سلمتها اليك اه والله تعالى أعلم ❊ سئلت عن الرهن إذا
 استحق فهل على الراهن غيره مكانه فأجوب ليس عليه غيره مكانه ففي الانقروى عن القنية استحق

مطلب في من رهن نصف
 داره مشاعا

مطلب لا يبطل الرهن بإباحة
 المرتهن للراهن السكنى

مطلب للمرتهن مطالبة
 الراهن بالدين وحسبه الخ

مطلب لا يتم الرهن لادارها
 كان الرهن والمرتهن فيها

مطلب استحق الرهن فليس
 على الراهن غيره مكانه

مطلب غاب الرهن ولم يدر
أحي أو ميت

مطلب قال ان لم أدفع لك
دينك الى كذا فالرهن يبيع
لا يكون بيعا

مطلب بصدق الرهن بل
المرتن في هلاك الرهن دور
الرد

مطلب لا يبطل الرهن
بموت أحد المتعاقدين

مطلب ليس للمرتن بيع
الرهن بدون إذن الراهن

مطلب في الوكيل يبيع
الرهن اذا امتنع من البيع

مطلب في حكم الانتفاع
بالرهن

مطلب طلب الراهن من
المرتن الرهن ليبيعه ففشاء
الدين لا يجاب لذلك

مطلب اذا احتاج الرهن الى
يث يحفظ فيه فعلى من
تكون أجرته

مطلب في معنى قوله عليه
السلام اذا عصى الرهن فهو
عابيه

مطلب لو استأجر المرتن
الارض المرهونة يبطل الرهن

الرهن فليس للمرتن أن يطالب الراهن بأقامة غيره مقامه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الراهن
اذا غاب ولم يدر أحي أو ميت فهل للمرتن بيع الرهن باذن الحاكم في غيبة الراهن **فالجواب** نعم له ذلك
قال في البرازية للمرتن بيع الرهن بإجازة الحاكم وأخذ منه ان كان الراهن غائبا لا يعرف موته ولا حياته
اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الراهن اذا قال للمرتن ان لم أدفع لك دينك امدى على الى شهرين
فالرهن يبيع لك يدينك هل يكون بيعا اذ مضى الاجل ولم يدفع الدين **فالجواب** انه لا يكون بيعا كافي
الخاتمة والله تعالى أعلم **سئلت** هل يصدق المرتن في هلاك الرهن بالرهان **فالجواب** نعم
يصدق في هلاكه قال الانقروى ويصدق في دعوى الهلاك ولا يصدق في دعوى الرد اه معزيا للمتنار حانية
وفي رسالة الشربلالية كما قبل قول المودع في دعواه هلاك الوديعة بيمينه كذلك يقبل قول المرتن غيب
أن المودع لا ضمان عليه والمرتن ضمن ضمان الرهن بالاقبل من قيمته ومن الدين كما لو ثبت هلاكه
باليمين وتعامه في فتاوى شيخ الاسلام على أنه مدي حسماته الكفوى والله تعالى أعلم **سئلت** هل
يبطل الرهن بموت أحد المتعاقدين **فالجواب** لا يبطل بذلك بل يبقى رهنا عنده الوثنية كافي البرازية
والله تعالى أعلم **سئلت** هل للمرتن أن يبيع الرهن بدون إذن الراهن **فالجواب** ليس له ذلك ومن
بأخه بغير إذنه توقف على إجازة صاحبه فان أجازه صح ويكون الثمن رهنا وان لم يجز لا يجوز البيع وله أن
يبطله ويبعده رهنا كما أفاده الكنتوى عن العمادية والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوكيل يبيع
الرهن اذا أبي أن يبيع هل يعبر على البيع **فالجواب** نعم كائنه الكفوى عن المحيط والله تعالى أعلم
سئلت عن الرهن هل يجوز للمرتن الانتفاع **فالجواب** انه لا يجوز الانتفاع به مطلقا لا باستخدام
ولا سكنى ولا لبس ولا اجارة ولا اعادة كالا يجوز للراهن ذلك الا باذن كل لا تخرو قبل لا يحل للمرتن لانه
ربا وقيل ان شرطه كان ربا والا فآذنه في الدر المختار قال سيدي أحمد الطهطاوى رحمه الله تعالى ولغالب
من أحوال الناس انهم انما يريدون عند الدفع الانتفاع ولولا ذلك لم أعطاء الدراهم وهذا بمنزلة لشرط لان
لمعروف كالشرط وهو مما يعين المنع اه وهو في غاية الحسن فليحفظ وليجتنب الانتفاع به ولا سيما اذا
كان الدين من قرض فقد قال عليه الصلاة والسلام كل سلف جرت فمافيه حرام وفي الحوى على الاشياء
مانصه وفي الجامع لمجد الامنة عن عبد الله بن محمد بن أسلم انه لا يحل له أن يتفع بشئ منه وان أذن له الرهن
لانه اذن في الرأب لانه يستوفي دينه فتكون المشقة ربا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الراهن ار
طلب من المرتن أن يبيعه من الرهن ليبيعه لاجل قضاء دينه هل يجاب لذلك **فالجواب** انه لا يجاب
لذلك دل في الدر ولا يكلف مرتن معه رهنه فكيف الراهن من يبيعه ليقتضى دينه فله ان يحكم الرهن
الحبس الدائم حتى يقضى دينه ولا يكلف من قضى دينه أو أربأه فله تسليم بعض رهنه حتى يقبض
البقية من الدين أو يبرئها اعتبارا بحبس المبيع اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرهن اذا احتاج
الى يث يحفظ فيه فعلى من تكون أجرته **فالجواب** قال في التنوير وأجرة بيت حفظه وحفظه
وماوى القم على المرتن وأجرة وابعه ونفقة الرهن كانه ومشر به وكسوة الرقيق وأجرة ظن ولد الرهن
وسقى البستان وكرى الثمر وتلقح نخيله وجدأه والقضاء على الحية والخراج والعشعر على الراهن اه مع
من يدين حاشيته لابن عابدين والله تعالى أعلم **سئلت** عن قوله عليه الصلاة والسلام اذا عصى
الرهن فهو عابيه مامعناه **فالجواب** ان معناه اذا اشتبهت قيمته بعد هلاكه بان قل كل لا أدري كم
كانت قيمته ضمن عابيه من الدين اه من الدر المختار والله تعالى أعلم **سئلت** عن استيجر
لمرتن الدار المرهونة من رهنها هل يبطل الرهن **فالجواب** ان هذا السؤال رفع الى حامد أفندي
وأجاب عنه بقوله نعم قال في البرازية في أوخر الرهن وفي السابعة استأجر المرتن الارض المرهونة بطن
تخلف الا عارة اه وفي الخاتمة ولو أرتن رجل دابة يدين له على الراهن وقبضها ثم استأجرها للمرتن صح

الاجارة وبطل الرهن حتى لا يكون المرتهن أن يعود في الرهن ولورهن الرجل دابة وقبضها ثم آجرها من
 اراهن لانصح الاجارة ويكون المرتهن أن يعود في اراهن ويأخذ لدابة اه والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن رهن داره في دين عليه وساطر رجلا على بيعه اودفع الثمن الى المرتهن ولم يقبضه المرتهن حتى حل المال
 هل يكون هذا رهنًا فالحواب انه لا يكون رهنًا قل في الهندية وان المرتهن ارحل دارا وسلط الرهن
 رجلا على بيعه اودفع ثمن الى المرتهن ولم يقبضه المرتهن حتى حل المال لم يكن رهنًا وان باع العبد
 لدار جازية بالوكالة ونهاه عن البيع لم يجز به بعد ذلك وكذلك ان مات الرهن لم يكن للعبد أن
 يبيعه بعد موته والمرتهن اسوة لقرمنا مذكوره في الباب الثامن من الرهن وأقضى به في النتيجة والظاهر
 ان المانع من كونها رهنًا عدم القبض وان الرهن ينعدم بانعدامه فيكون رهنًا باطلا لا فاسد ولا تجرى
 عليه أحكام الرهن أصلا بخلاف الفاسد ودويده في فتاوى الانقروى وهذا نصه رجل رهن شيئا وكتب
 كتابا ولم يذكر التسليم ثم باع الرهن فأراد المرتهن أن يجعله موقوفا ليس له ذلك بالقرار الباطل
 لانه انما أقرأه رهن ولم يذكر التسليم الى المرتهن يكون باطلا لان القبض في باب الرهن ركن والرهن قول
 والقبض فعل فذكر القول لا يثبت الفعل اه معز الجواهر القسوى وهو صريح في أن القبض ركن
 والركن ينعدم الشيء بانعدامه وفي قاصحان قبيل فصل اختلاف الرهن والمرتهن من نصه رجل رهن
 شيئا بدين مؤجل وسلط العبد على بيعه اذا حل الاجل فقبض العبد الرهن حتى حل الدين هل رهن
 باطل ولو كالة بالبيع باقية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المرتهن اذا أحرل الرهن من أجنبي وسلمه
 له هل يبطل الرهن فالحواب ان في ذلك تفصيلا مذكورا في البرازية وهذا نصه آجر المرتهن الرهن
 من أجنبي بلا اجارة الرهن فالغلة للمرتهن ويتصدق به عند الامام ويحمد كالعاصب يتصدق بالغلة ويردّها
 على المالك ون آجرها بأمر الرهن بطل الرهن والاحل الرهن اه وقد نقله الخوى في حواشيه على
 الاشباه وأقره وفي الدر المختار وان باذنه فله المالك وبطل الرهن اه قل محشيه ابن عابدين حتى لا يسهط
 دين المرتهن ماله عند مستأجر ط ولا يعود رهنه لا بتجديد تناظرانية وكذا لو آجره الرهن المرتهن
 اه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن عليه دين فباع عقاره لاثني بالدين الذي عليه وحصل بينهما
 لايجاب والقول لكن لم يقبض المشتري العقار المبيع بيع وفاء ثم تمت البائع المذكور وعليه ديون
 مستغرفة لتركه فأراد ارباب الدين قسمة المذكور هل لهم ذلك أو يختص به المشتري المذكور
 أجيبوا ونحوها فالحواب ان هذه المسألة سئل عنها شيخ الاسلام على أفندي فأجاب بان له قسمة
 ولا يختص به المشتري المذكور والله تعالى يقول له انك قسوى بقوله وهو حبس شيء يحق يمكن استيفاء منه
 كالدين وينبغي ان يقبل وقبول ويتم بالقبض محو زام فرغا غير او التخلية فيه وفي البيع قبض والظاهر أن
 يرجع عنه قبل القبض فإذا قبض لزم متبقى القبض شرط جوارزه وقال بذكر رومه والاول صحيح
 ويكتفى بالتخلية في ظاهر الرواية في قبضه بزرية والجمهور على اعتبار القبض فيه حتى لا يصح الارتهاق
 بمجرد الايجاب والقبول عصام الدين على البضاوى اه فعمل بيع الوفاء كل من في انه بدون القبض
 لا يعتبر ولا يعتد به ولا تجرى عليه أحكام الرهن والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في رهن المشاع
 هل هو فاسد فالحواب نعم قل في مخ الغنار رهن لمشاع فاسد يتعقب به الصلح اذا قبض اه وفيه
 ان قبض يفيده انما اذا لم يقبض لا يتعقب به لضمان والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرئة رهنتم عمارا
 له في دين افترضته ولم تسلمه لمرتهن بل بقي في يد الراهنة فاحترق بامر الله تعالى في يدها هل يسهط
 باحترقه وهلاكه الدين انذ كور كما هو حكم الرهن الصحيح بقسوى فالحواب لا لا قطع ماله
 الدين المذكور كما أفقني في البهجة وهذا أيضا يدل على أن رهن بدون القبض غير معتبر أصلا والله تعالى
 أعلم **سئلت** عن المرتهن اذا ادعى الرهن مع القبض وأنكره الرهن فاقام المرتهن شهودا عدولا

مطلب رهن داره في دين
 وسلط على بيعه ارجل الخ

مطلب آجر المرتهن الرهن
 من أجنبي وسلمه له هل
 يبطل الرهن

مطلب باع عقاره في دين عليه
 وقبل القبض مات البائع الخ

مطلب في رهن المشاع

مطلب الرهن بدون قبض
 لا يعتبر

مطلب ادعى المرتهن الرهن
 مع القبض يقبل برهانه الخ

على دعواه هل يقبل برهانه والحائنة هذه فالجواب نعم قال في البهجة وان ادعى المرتهن الرهن مع
 القبض يقبل برهانه عليه سواء شهد الشهود على معانة القبض أو على اقرار الرهن به عند الامام رحمه الله
 تعالى آخره وهو قوله اهـ منقول من البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن الرهن اذا أعاره المرتهن
 بأمر الراهن هل يبطل الرهن فالجواب ما في الخلاصة ولو أمره الراهن أن يودعه انساناً أو دابة
 أو يقره ففعل فان أودعه فهو رهن على حاله فان حلك في يد المودع بطل الدين أو أعاره فخرج عن ضمان
 الرهن والمرتحن أن يردّه ولو أجره فالأجر للراهن وليس للمرتحن أن يبيعه في الرهن الا برهن جديد اهـ والله
 تعالى أعلم **سئلت** عن المرتحن اذا طالب من الراهن دينه فقال الراهن أحضر الرهن أولاً فان
 أحضرته قضيت دينك هل يجب لذلك فالجواب نعم يجب لذلك اذا كان ما في يده الرهن فيومر
 المرتحن أن يحضره ولا يذعه الى الراهن حتى يعطيه الدين والمسألة موضوعة في الخلاصة من الفصل
 السادس من الرهن والله تعالى أعلم **سئلت** عن قبض الرهن هل هو شرط في الجواز فالجواب
 نعم قال في الخلاصة القبض شرط جواز الرهن خلافاً لما يقوله الامام خواهر زاده انه شرط للزوم
 وهذا القبض يقع بالتخلف في ظاهر الرواية ومن شرائطه أن يكون مقسوماً حتى ان رهن المشاع عندنا
 لا يصح اهـ وقد مناع الكفوى عن عصام الدين ان الجهو وعلى اعتبار القبض فيه حتى لا يصح الارتهان
 ولا يترتب عليه الحكم بمجرد الايجاب والقبول اهـ وفي أبي السعد وعلى من لا يمكن النصريح ان القول
 بأنه شرط للزوم ضعيف وخلاف الرواية وان النص والتصحح انه شرط الجواز نقله عن الجوى عن البناية
 وفي الخبرية من مسائل شتى آخر الكتاب مانعه لا عبرة بالرهن دون القبض قال عز من قائل فبرهان
 مقبوضة فقول الرجل دارى الله فلا نسبة رهن به أو هي رهن أو جعلته رهنًا ولم تقبض هذا لا عبرة به اهـ
 وفيها من الرهن وقد أفتيت مراراً لا تخصي في الرجل يرتهن بمحمد ودافق وحرد للرهن قبل قبضه منه بانه
 لا يصح الرهن ولا الاجارة أما الرهن فله دم القبض وأما الاجارة فله دم جوازها للملك اهـ والله تعالى
 أعلم **سئلت** عن رجل وضع أمانة عند آخر وأخذ منه رهنًا هل يصح هذا الرهن فالجواب انه
 لا يصح قال في الخلاصة الرهن بالاعيان على ثلاثة أوجه أحدها الرهن بعين هي أمانة وذلك باطل لان
 الرهن شرع للاستيفاء وان غير مشروع في الأمانة والثاني الرهن بالاعيان المضمونة بغيرها كالبيع
 في يد البائع وذلك لا يجوز أيضاً حتى لو هلك الرهن هلك بغيره ثلثي والثلث الرهن بالاعيان المضمونة
 بنفسها كالأعيان المنصوبة وتكون ذلك صحيح فان هلك الرهن في يده فانه يضمن بالأقل من قيمة الرهن ومن
 قيمة العين ويأخذ العين وان هلك العين قبل الرهن فان الرهن يكون رهنًا بقيمة اهـ والله تعالى أعلم
سئلت عن الرهن اذا خيف عليه الفساد هل للمرتحن بيعه فالجواب ما في الخلاصة وهذا منعه
 والمرتحن أن يبيع الرهن اذا خيف عليه الفساد ان العاض ويكون الثمن رهنًا في يده وان باع بغير إذن
 لقاضي كان ضامنا اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن رهن متاعين مؤجل وموكل زيدا يبيع
 الرهن عند حلول أجل الدين إلا أن المعدل لم يقبض الرهن فهل اذا قلتم يبطلان الرهن تبطل الوكالة أيضاً
 أم لا فالجواب انها لا تبطل وان بطل الرهن قال في الخلاصة رجل رهن شيئاً بدين مؤجل ووسط المعدل
 على بيعه اذا حل الأجل فلم يقبض المعدل الرهن حتى حل الدين فالرهن باطل والوكالة بالبيع رافقة اهـ والله
 تعالى أعلم **سئلت** عن رهن عقار في دين عليه زيد ولم يسلم اليه فهل لا يكون هذا الرهن صحيحاً
 حيث لم يقبض وليس له بيعه في الدين فالجواب نعم لا يكون العقار المذكور رهنًا ولا يباع في الدين
 حيث لم يقبض كافي الفتاوى الهندية والله تعالى أعلم **سئلت** عن المرتحن اذا استأجر الرهن من
 الراهن بعد قبضه منه هل يبطل الرهن فالجواب نعم يبطل الرهن بذلك قال في الحائنة وادارتها
 الرجل دابة يدين له على المرتحن وقبضها ثم استأجرها المرتحن صحت الاجارة وبطل الرهن حتى لا يكون

مطلب في حكم اعارة المرتحن
 للراهن أو ايداعه أو ايجاره

مطلب طلب المرتحن الدين
 فقال الراهن أحضر الرهن
 أولاً
 مطلب القبض شرط في
 جواز الرهن

مطلب الرهن بالاعيان على
 وجوه

مطلب المرتحن بيع الرهن
 اذا خيف عليه الفساد ان
 العاض

مطلب اذا بطل الرهن تبطل
 الوكالة التي في ضمنه

مطلب لا يكون العقار
 رهنًا بالقبض

مطلب اذا استأجر المرتحن
 الرهن بعد قبضه بطل الرهن

مطلب اذا فسخ الرهن الفاسد
فهل للرتن حبسه بالدين

للمرتن أن يعود في الرهن اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن رهن فاسد نحو شيوع فسخه الزاهن
افساده فهل لمرتنه حبسه بذلك الدين حتى يستوفي دينه فاجواب في جامع الفصولين لو رهن
رهن فاسدا كشيوع مثلا على أن يقرضه كذا فسلم الرهن وأخذ المال ثم فسخه الزاهن لفساده فلمرتنه
حبس الرهن لدين رهن به اذا استعاد يد على الرهن عقابا لما قرضه فله حبسه كالبيع والرهن الصحيح اذا
تفاسدا فله ذلك في يده بذلك الاقرض من قيمته ومن الدين اذ بطل الفسخ فله ذلك الرهن فماد الامر الى ما كان
والمرهون كان مضمونا لا قبل فكذلك هذا ولو مات رهنه فلمرتن أحق به من الغرماء اذ له على المحل يد
مستحقة على ما ذكره في الرهن عقابا للدين أما الرهن بدين كان عليه قبل ذلك والمساكنة بحالها فلا يملك
حبسه كل رهن الجائر بدين كان عليه قبله اذا تفاسدا لا يملك حبسه والجامع بينهما نعم الاستعداد لذلك اليد
عقابا لهذا الدين فليس له حبسه لدين وجب بجهة أخرى فلو مات رهنه فلمرتن اسوة الغرماء اذ ليست له

مطلب اذا باع قاض لرجل
القضاء وأخذ منه رهنا في
ذلك لا يصح

على المحل يد مستحقة على ما مر اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت في من قضاة زمنه باع لرجل قضاء
بلدة مخصوصة بمقدار معين من القروض كتب به له سند أو أعطاه به كفيلا ورهنه خاتما بقيمة عظيمة فهل
يصح هذا الرهن فاجواب انه رهن باطل لا تجرى عليه أحكام الرهن كتب المحقق الرمي في حواشيه
على جامع الفصولين مانعه قوله ولو باع رجلا نخعة أو غنيمة بملك آمنه فاقول في وجهه يعلم جواب حادثة
الفتوى وهي أن رجلا رهن شيئا على محصول القاضى فصاع بعد انقاضي ولاشك أن الرهن به باطل
كل رهن على حريصة الوالى انزال كل باطل كما هو مشاهد من قضاة هذا الزمان لكن ان أخذ القاضى
الرهن أو الوالى غصبا وجبرا على المالك يضمن بالهلاك جميع قيمته لعله الغصب لا لعله الرهن تأمل اه

مطلب هل يفسخ بيع الرهن
الرهن يفسخ المرتن

والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن بيع الرهن الزاهن اذا فسخه المرتن هل يفسخ في ذابحت في بان في
فسخه خلافا قال الزايعي في شرح الكتروا لم يغير المرتن البيع وفسخه انفسخ في رواية ابن سنان
عن محمد حتى اذا فسخه الزاهن لا سبيل للمشتري عليه لأن الحق الثابت للمرتن بمنزلة تلك الفصار كالمالك
فله أن يبيع وله أن يفسخ وفي أصح الروايتين لا يفسخ بفسخه ه وفي منية المفتي يفسخ المرتن يفسخ
يصح ولا ينفذ كافي بيع المستأجر وايس غير المشتري فسخه والمشتري الخيار علم أو لم يعلم في الأصح اه
كلام لغزى نقله الرمي في حواشى جامع الفصولين وكتب الرمي على قول جامع الفصولين في شراء رهن
ومستأجر يفسخ المشتري ولو عالما به عند أبي حنيفة ومحمد كاستحقاق مانعه قوله يفسخ المشتري ولو عالما به
هـ هذا هو الصحيح وعليه الفتوى كفى الوالو الحجة نقله الغزى اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن العدل

مطلب اذا بطل الرهن
لا تبطل الوكالة بيه

اذا ساط على بيع الرهن اذا حصل الاجل ولم يقبض العدل الرهن حتى حل الدين هل يبطل هذا الرهن
فاجواب نعم قال في الحاشية لوساط العدل على بيعه اذا حصل الاجل فلم يقبض العدل الرهن حتى حل

مطلب بعد أن أباح الرهن
للمرتن أكل الغلة رجع
صحر رجوعه

الدين فالرهن باطل والوكالة بالبيع باقية اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن باع بسنانه لا تخير بيع
فأما واشترط عليه المرتن أكل الغلة ثم رجع الرهن في ذلك ونهاه على أكله فهل يصح رجوعه في ذابحت في
نعم يصح رجوعه لانه أباحه والاباحة يصح فيها الرجوع قال الحير الرمي في حواشيه على جامع الفصولين
مانعه ويقع في بلادنا في بيع الوفاء اشتراط أكل الرائد وهو اطلاق واباحة والاباحة تقبل الرجوع
صرح في فتح الفقار في باب التصرف في الرهن وتقبيل التملق بالشرط والخطا صرح به فيه أيضا
وصرح به الزايعي وغيره فيرجوز الرجوع عن الشرط قبل الاكل وأما بعد الاستهلاك فلا يجوز الرجوع

مطلب أجر المشتري وفاء العقار
بأمر البائع بطل البيع
وارتفع حكم الرهن

فيما أكله وباعتقه صرح في خواهر الفتاوى اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن باع كرمه يبيع
وفاء وقبضه المشتري ثم أجره من أحجبي بأمر البائع هل يبطل البيع ويرتفع حكم الرهن كفى الرهن
الصرح في ذابحت في م قال المحقق الرمي في حواشى جامع الفصولين وإن أجره له معنى لغير البائع باذنه

يجب أن يبطل الرهن وتكون الاجرة للرهن كما في حقيقة الرهن تأمل اه وفي رد المحتار قيل كتاب
الكفالة وماذا أجره المشتري وقام باذن البائع فهو كاذن الرهن للرتن بذلك ويبطل الرهن اه ملخص
والله تعالى اعلم **مسئلت** عن باع رضة لا تخريص وفاء بقضه المشتري وزرعها ثم أذى البائع
لنفسه المشتري وانفسح البيع ماذا فعل بالزرع الذي زرعه المشتري فالجواب اني جامع الفصول في
باع أرضا وفاء فزرعها المشتري ثم أذى البائع مال الوفاء الى المشتري حتى انفسح البيع والزرع بقدر
يجب للمشتري على تفريغ الأرض أو ترك في يده بأجر مثله أجاب بعضهم بأنه لو أذى البائع نفسه
طلب المشتري يحبر على تمرينها لا لوائده بالاطلبه بل يترك في يده بأجر مثله ولو قيل انه يترك في يده
أجره مثله في الوجهين فوجه اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن استأجر خانا سنة كاملة باجرة
مقيمة وأعطى رهنًا في مقابلة الأجرة هل يجوز هذا الرهن فالجواب نعم قال في الهندية ولو استأجر
داراً أو شيئاً وأعطى بالاجر رهنًا جاز وان هلك الرهن بعد استيفاء المنفعة يصير مستوفياً للأجر وان هلك
قبل استيفاء المنفعة يبطل الرهن ويجب على المرتن رد قيمة الرهن اه والله تعالى اعلم **مسئلت**
عن المرتن اذا أجزأ الرهن بدون اذن الراهن من أجنبي فلما علم الراهن بذلك أجاز الأجرة هل يبطل الرهن
في هذه الصورة كما اذا كانت الأجرة بأمره بتداء فالجواب نعم قال في الهندية ولو أجزأ واحد
منهما باذن صاحبه أو أجره أحدهما بغير اذنه ثم أجاز صاحبه صححت الأجرة وبطل الرهن فتكون الأجرة
للراهن وتكون ولاية قبضها الى العاقد ولا يعود رهنًا اذا انقضت هذه الأجرة بالا استئناف وكذلك
لو استأجر المرتن صححت الأجرة وبطل الرهن اذا جدد القبض للأجرة ولو هلك في يده قبل انقضاء
مدة الأجرة أو بعد انقضائها ولم يحبس عنه من الرهن هلك أمانته ولا يذهب به لاشئ ولو حبسه عن
الراهن بعد انقضاء مدة الأجرة صار غاصباً هكذا في شرح الطحاوي اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن
مرتن سكن في الدار المرهونة هل يلزمه أجرها فالجواب ان مثل هذا السؤال في الخيرية وقد أجاب
عنه صاحبها بنص لا يلزمه أجرة ذلك مطلقاً اذن الراهن أو لم ياذن بمدة للاستقلال أم لا اه والله
تعالى اعلم **مسئلت** عن المرتن اذا أجزأ الرهن باذن المرتن هل يبطل الرهن فالجواب نعم
يبطل الرهن حينئذ قل في جامع الفتاوى ولو أجره المرتن باذن الراهن أو أجزأ الرهن باذن المرتن أو أجزأ
أحدهما بغير اذن صاحبه ثم أجاز له صححت الأجرة وبطل الرهن وتكون أجرة الدار
ولاية قبضها الى العاقد ولا يعود رهنًا اذا انقضت مدة الأجرة بالا استئناف وكذلك لو استأجر المرتن
صححت الأجرة وبطل الرهن اذا جدد القبض للأجرة اه والله تعالى اعلم **مسئلت** عن مرتن
أجزأ الرهن من الرهن قبل قبضه منه هل يصح مع الرهن المذكور والأجرة فالجواب لا يصح واحد
منهما أما الرهن فلهدم القبض وأما الأجرة فلهدم جوازها لك كما أفني بذلك الخبر ارمي وفي الخيرية
سؤال عن رجل مات عن ورثة وبيت فادعى رجل ان له ديناً على الميت وأنه كان رهنه البيت وادعى آخر
انه كان له أجرة منه حال حياته فما الحكم (فأجاب رحمه الله تعالى) بان الواجب في ذلك النظر في كل
من العتدين فان كان الميت مقبوضاً في الرهن دون الأجرة اعتبر وكان المرتن أحق بحالته من
الاستأجر ومن سائر غرماء الميت وان كان مقبوضاً في الأجرة دون الرهن فالاستأجر أحق به من المرتن
ومن سائر غرماء وان كان لا العقدان من القبض كان جميع الغرماء سواء فيه يتقاسمون بقدر حقوقهم
وان انفصل بكل منهما قبض فالعبرة بالاسبق ترتيباً منهما ما لم يحضر صاحب القبض السابق للعقد المتأخر
لانفساخ السابق بالأجرة منه للعقد اللاحق وذلك لان القبض في الرهن امر شرط للزوم أو شرط الجواز
وهو الأصح والقبض في الأجرة وإن لم يكن شرطاً لكن عود الموجب له لا يكون أحق به من بقية غرماؤه

مطلب باع أرضاً وفاء
فزرعها المشتري الخ

مطلب استأجر خانا سنة
وأعطى رهنًا في مقابلة
الأجرة جاز الرهن
مطلب أجر المرتن الرهن
وأجاز الراهن يبطل الرهن

مطلب اذا سكن المرتن
الدار لا يلزمه الأجرة

مطلب أجر المرتن الرهن
باذن الراهن يبطل الرهن

مطلب أجر المرتن الرهن من
الراهن قبل القبض لا يجوز

لا في الاجارة الصحيحة ولا في الاجارة الفاسدة اه نعم وفي قوله وان خلا العقدان من القبض كان جميع الثمن اسوة فيه يدل على ما أسلفناه من أن الرهن بدون القبض لا يجوز ولا تنرب عليه أحكامه فلا تقبل فليحفظ والله تعالى أعلم

﴿كتاب الجنائيات﴾

مطلب اذا اشترى كوافي قتل
قتلوا وان عفا الولي عن
البعض جاز كالكل

مطلب يرى في وجه رجل
حرباء نخاف ومريض حتى
مات لا تلزمه الدية

مطلب للزوجة حق في
القصاص كالزوج وسائر
الورثة

مطلب خنق رجل جلا فأت
لاقصاص

مطلب ألقى في تنوره حطباً
لا يحتمله فاحترق بيته وبيت
جاره

مطلب ضربت نفسها
فألقى جثتها

مطلب تقتل الزوجة بقتل
زوجها

مطلب اذا عفا بعض أصحاب
الحق عن القصاص سقط
حق الباقي في القصاص

مطلب أمسك زيد الممر
فقتله يقتل المباشر للقتل

سئلت عن جماعة قتلوا رجلاً فقتلوا به وهل يجوز للولي المفعول عنهم وقتل الباقي
فالجواب نعم اذا اشترى كوافي قتلته قتلوا به او ان عفا الولي عن البعض أو الكل جاز وقد سئل في
الخبرية عن ثلاثة قتلوا رجلاً فأجاب بأن للولي الصلح مع أحدهم وقتل أحدهم والعفو عن أحدهم وقتل
جميعهم والعفو عن كلهم والصلح مع كلهم لان الحق له في ذلك وصاحب الحق يتصرف فيه بما أله الله
تعالى اه والله تعالى أعلم سئلت عن رجل في وجه رجل حرباء نخاف منها ومريض حتى مات هل
تلزمه الدية فالجواب لا تلزمه الدية الا اذا جرحته لحرباء أو عضته ومات بسبب ذلك كمن صاح على
رجل فصعق فمات من ذلك ولكن غير صوته وخوف بالغا فمات ولكن دخل دار آخر على حين غفلة فحصل
لزوجته رعب منه وأسقطت جنباً بسببه فانه لا يضمن كافي افتاوى الخبرية والله تعالى أعلم سئلت
هل للزوجة حق في القصاص عن قتل زوجها فالجواب نعم له ذلك كالزوج وسائر الورثة قال في
الدرر ولي القصاص من برث أي كل من برث المقتول فله ولاية القصاص وان كان زوجاً أو زوجة اه والله
تعالى أعلم سئلت عن خنق رجل جلا فأت هل عليه القصاص فالجواب لا قصاص عليه
بالخنق قال في الخ من خنق رجلاً فأت لا قود فيه عند أي خنقه اكبه ان نادى قتله الامام سياسة
وعند حماد في القود اه وكذا من أغرق صبياً أو غرقاً أو غرقاً من ماء أو قصاص عليه عند أي خنقه رحمه الله
تعالى وقال أبو يوسف ومحمد والنسائي رحمه الله تعالى في القصاص فله في نتيجة الفتاوى عن الكفاية
والله تعالى أعلم سئلت عن أوقد في تنوره ناراً لا يحتملها النور فاحترق بيته وسرى ذلك لبيت جاره
فأحرقه فيه من الامنة فهل عليه الضمان والحال هذه فاجبت بان عليه الضمان في الحامدية
بقلاع التمار خانية ما نصه اذا ألقى في المنور من الحطب ما لا يحتمله المنور فاحترق بيته وتعدى الى بيت
غيره فأحرقه ضمن اه والله تعالى أعلم سئلت عن امرأة حبلى ضربت بطن نفسها فأسقطت
جنباً بدون اذن زوجها فهل تضمن المرأة الفقرة وهو قد ادها فاجبت بان هذا السؤال في
الحامدية وأجاب عنه بقوله نعم تضمن فاقول لاها تأفقه منه دية وتحمّل عنها العاقلة ولا تراث منها لانها
قاتلة بغير حق والقاتل لا يرث والفرقة قدرها نصف عشر الدية خمسمائة درهم ويجب المقصد او المذكور في
سنة كافي الخ وغيره وضمن الفقرة عتلة امرأة أسقطته ميتاً عدا بدواء وفعل بلا اذن زوجها فان اذن
لا تنوب من الجنائيات اه والله تعالى أعلم سئلت عن قول كفي امرأة ضربت زوجها بالآلة جارية
عدا فقتله فهل تقتل به فالجواب نعم قال الكفوي نقلا عن التمار خانية وتقتل المرأة بالرجل اه
ونقل أيضاً ولو قتل منكوحته قتلها ثم قتل عن لسراجية اذا قتل الرجل زوجته وله من اولاد حتى تم
يقص اه والله تعالى أعلم سئلت عن عنان الشريك عن القصاص هل يسقط بعفو المذكور
حق الباقي في القصاص فالجواب نعم قال الكفوي نقلا عن التمار خانية البداية ما نصه ودا عدا أحد الشريكين
الدم أو صلح عن نصيبه على عوض سقط حق الباقي من القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية اه والله
تعالى أعلم سئلت عن أمسك زيد الممر وقتله عمرو هل يقتل به خصوص الذي يأسر القاتل
دون الممسك فالجواب نعم قل في المتن من أمسك رجلاً حتى جاء رجل آخر وقتله عمداً وخطأ فلا

شيء على المسلم عندنا وعلى القتل القصاص في العمدة ولدي في الخطأ وفي الظهيرة وحسن المسلم في
 الحصن اه قله الكفوى والله تعالى أعلم **سئلت** عن المجرع اذا أقر حال حياته بأن فلانا لم يجرحني
 ثم مات هل لورثته الدعوى على فلان بذلك الجرح **جواب** لا بأس لهم بذلك قل في التنوير قل المجرع
 لم يجرحني ولا ثم مات المجرع اس لورثته الدعوى على الجرح بهذا السب اه قل في التنوير ان
 الجرح معروف عندنا حتى أو انما سمعنا قتيلا وفي مدلوله المجرع والأولياء بعد الجرح قبل الموت
 بأزاس حسنا وفي الوهبانية جرح قتل قتل فلان ومات فبرهن وارثه على آخر أنه قتل لم نسمع لانه حتى
 المورث وقد كذبهم ه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شهر سبعة على المسلمين هل يجب قتله
جواب لا يجب قتل في التنوير ويجب قتل من شهر سبعة على المسلمين ولا شيء بقتله ولا بقتل من شهر سبعة
 على رجل لئلا يؤنهار في مصر وغيره اه قال في الدرر يعني في الحال اه قال بن عابدين أي في حال شهره
 السيف عليهم قصد اضربهم لا بعد صرافه فانه لا يجوز قتله وكتب على قوله ولا شيء بقتله أي اذا كان
 مكنا وغامه فيه والله تعالى أعلم **سئلت** عن غلام صبيح لوجه تسلط عليه فامر يديه الفاحشة
 عصبا ولم يكتفه دفعه الا بقتله فقتله هل لا يتركه بذلك شيء **جواب** انه رفع الي الخير الرمي سؤال
 مثل هذا فأجاب بقوله نعم له قتله قال وقد صرحوا بانته اذ نظر في باب اسنان فقفا صاحب الدار عينه
 لا يضمن ان لم يكتفه تخمينه من غير قضي عليه فكيف بين أراد بانسان اللواط ولم يكتفه تخمينه عنه بغير قتله
 لا مرفي ذلك أوضح اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رأي رجلاني بامرأته طوعا فقتلها ما هل
 لا يأنم بذلك **جواب** قل في الفخر رأي رجل الامع امرأته وهو زني ما هوها ما طوعا عن قتل الرجل
 والمرأة قل في شرح الوهبانية أقول القتل هنا ليس من باب الحد وحتى يشترط فيه اذن الامام
 والاحصان بل هو من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اه فقتله الكفوى والله تعالى أعلم
سئلت عن زوجته سنة فذهب الى من له بزعها خيرة وعينها فقتل غير هذا الحكم في ذلك
جواب لا يجب قتل عا في التنوير فاعلم ان جامع لنشأ ولو امر رجل لا يترك سنة لو جمع أصابعه وعين السن
 والماء وزرع سنا آخر ثم احدا فافيه فالقول للامام فان حلف فليدعي ماله أي المأمور وسطه القصاص
 للشبهة ودية السن نصف عشر لدية وهو خمس من الابل أو خمسون ديناراً وخمس مائة درهم اه والله
 تعالى أعلم **سئلت** عن ضرب رجل لا يجبر عظيم فقاتل يقتص منه أم لا **جواب** ما في
 الاقروء وهذا نص اه قل انسانا معصوما بالبحر العظيم أو الحشب الكبير الذي لا يطبق البنية احتماله
 لا يجب القصاص عند أي جنسية وهو قول زفر وعندهم والشافي يجب وهذا لم يجرح فان جرح الجرح
 العظيم أو الحشب الكبير فان القصاص يجب بالاتفاق وفي الحديث يجب القود جرح أو لم يجرح في طاهر
 الرواية اه والله تعالى أعلم **سئلت** فبين دخل عليه ليل الاصل فمرق له بعض أمتعة فقتله فهل
 لا يقتص منه **جواب** لا يجب قتل عا في التنوير وهذا نص ومن دخل عليه غيره لئلا فخرج السرقة فأنسعه
 فقتله فلا شيء عليه اذ لم يعلم أنه لو صاح عليه طرح ماله وان علم فقتله مع ذلك وجب عليه القصاص اه وفي
 الخبئية رأى رجلا يسرق ماله فصاح به ولم يهرب أو رأى رجلا لا يثق حائطه أو ماظ غيره وهو معروف
 بالسرقة فصاح به ولم يهرب حتى له قتله ولا قصاص عليه اه وقال في المنخ استقبله النصوص ومعه مال
 لا يساوي عشرة حل ته ن يقاتلهم لقوله عليه الصلاة والسلام لا تقاتل دون مالك واسم المال يقع على
 القليل والكثير اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بلدة استولى عليها الكفار وتمكنوا منها فافاض لهم
 بعض القمار والمشار وصاروا يقاتلون معهم المسلمين ينمون مالههم وينصحبون الكفار ويعينونهم
 على أدى المسلمين فكأنوا أشد ضررا على المسلمين من الكفار فالحكم فيهم وهذا حالهم **جواب** اني لم

مطلب المجرع أقر حال
 فلانا لم يجرحني لا تقبل
 دعوى ورثته عليه

مطلب في حكم من شهر
 سبعة على المسلمين

مطلب أراد دفعه لاشيئا
 بصيغ فقتله لاشيئا عليه

مطلب رأى رجلاني
 بامرأته طوعا فقتلها ما فلا
 شيء عليه

مطلب قل اقام في هذه
 السن الموجوعه فقتل غير

مطلب قتل انسانا بغير
 عظيم لقصاص عليه عند
 الامام الاعظم رحمه الله
 تعالى

مطلب دخل عليه اصل فقتله

مطلب في بلدة استولى عليه
 الكفار فافاض اليهم بعض
 القمار وقاتلوا معهم
 المسلمين الخ

أقف على حكم هؤلاء في كتب مذهبه معاشرة الحنفية ولكن وقعت عن حكمهم في كتب بعض السادة
 المالكية قال في فتح الثغر الوهراني لم يدعي الناس سلطان الجزائر إلى جهاد الكفار الذين استولوا على ثغر
 وهران جاؤا إليه من كل فج عيق وكان هذا غير حال القبائل العاصرية وأما بنو عصفانهم كانوا في ذلك على
 فرق منهم من لجأ الحصون المدومة دفاعا عن نفسه ومعينة للعدو بسيفه وقوسه فكانوا يقاتلون المسلمين مع
 عدوهم ويدفعون عنه ويغزون على الجبل المنصورة بالله تعالى حتى أنهم كانوا على المسلمين أشد ضررا من
 الكافرين وهكذا كان بعض القبائل وانظروا أن حكم هؤلاء حكم أهل دار الحرب في قتالهم وأخذ مالهم
 وأما أولادهم فلا يقتلون ولا يكرهون ذبا وغايب قتل البائسين منهم لكونهم رد الأعداء والحرب ومعينون له
 بأنفسهم وحكم الرد إذا لم يقاتل مع العدو حكم المقاتل فأحرى إذا قاتل (قال) الملقى الحق آخر قضية العدل
 بالمادية أبو سالم سيدي إبراهيم الجلال المزباني الورجاني في جواب عن أهل حصن كنوارد الألبان
 المحاربين مانده قبل بعض شراح البخاري وأطنه ابن بطال في كتاب بدء الوحى مانده وقول هرقل لو كنت
 أرجو أن أخضع إليه لتخسمت لقيه يعني دون خلع من ملكه وهذا التجشم هو الهجرة وكانت فرضا
 على كل مسلم قبل فتح مكة فلو قيل بأن النجاشي لم يهاجر قبل فتح مكة وهو مؤمن فكيف سقط عنه فرض
 الهجرة (قيل له) هو في أهل ملكه أغنى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن جماعة المسلمين منته لو هاجر
 بنفسه فردا لأن أول غنائه حصة الجنة كلهم عن مقاتلة النبي صلى الله عليه وسلم مع طوائف الكفار
 مع أنه كان مجانياً أو ذى من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورد الجماعة المسلمين وحكم الرد في
 جميع أحوال الإسلام حكم المقاتل وكذلك رد اللصوص والمخربين عند مالك والكوفيين يقتل قتلهم
 ويجب عليه ما يجب عليهم وإن كانوا لم يحضروا العمل ومثله تحف عثمان وطلمة وسعيد بن زيد رضي الله
 تعالى عنهم عن بدر وضرب لهم النبي صلى الله عليه وسلم بسهامهم من غنيمته بدر وقالوا أجزأنا رسول الله
 قال وأجركم أهو المحتاج منه بلغضه فانظر قوله وحكم الرد في جميع أحوال الإسلام حكم المقاتل إلى آخر
 الكلام وفيه كفاية في تبين ما يجب على الحصن الذي صار رد الكفرة وذبا عنهم ما يتوجه إليهم من ضرر
 الإسلام وعيناهم جاسوسا فقد نقل عن مالك وكفى به حجة أنه يجب عليهم ما يجب على من كانوا رد له فيجب
 على المسلمين قتال الحصن الرد الذي كور وقتلهم وأخذ مالهم أن يرد عليهم وكونهم عيوننا لله والله يصلح
 بنا في القول والعمل أه كلام الملقى المذكور ومنه تعلم أن من يدخل تحت جوارهم وأمانهم من غير إرادة
 لهم نفسه ولا لبعاله ولا يكون لهم عينا ولا رد ادونهم لا يباح قتله وغايبه أو عاص معصية لا تتبع ما عصاه
 الإسلام من دمه وماله وغايب أبيع أخذ أموالهم أيضا لكونهم مدعون به العدو على مقاتلة الإسلام
 ومقاومته ومنلوته ومناقضته فأبيع أخذه لذلك وقد أتى العلماء بأحاديث أخذ مال قوم كانوا يقرب حصون
 العدو وهم قادرون على منازلهم بذلك ولم يذنبوا لغير الحق للمعين أن أخذ القمرا لاند على
 كفاية محلهم ويصرفه في منازل تلك الحصون لاسيما حيث علم أنهم يدفعون به العدو ويمشون به مثل
 هؤلاء وانما لم يبع قتل أولادهم ولا سبيهم لعدم اتفقهم لصغرهم ولا صلة الإسلام بهم بخلاف أولاد
 الحرب إذا أسلم وأقام دار الحرب حتى أخذ فولده وماله في مطاعا ولا يناس المسلم بالصلة عليه خلا لا بن
 الحاج هذا هو التحقيق في هذه المسألة ومنهم من لجأ المسلمون وصاروا يقاتل العدو وهم وهو مع ذلك يوجب
 العدو وخفية ويعلمه بأحوال عساكر المسلمين ويصانه على غوراتهم ويتربص بهم اندواثر وقد اطلع لهم على
 كتب كتبها في ذلك الوقت كثير من مشايخهم المعروفين عندهم بالأجواد يذكرون العدو عهدا
 ويعلمونه بيقينهم عليه وانظروا هم التزج مع تضييعهم لجيوش المسلمين وتوهمهم إياهم وحكم أولئك حكم
 الزنادقة إن اطلع عليهم قتلوا أو أفاصرهم إلى الله تعالى ومنهم من تاب إلى الله تعالى وأتاب من موالاته

العدو وموالاته وندم على ما فات منه من ذلك فحكم وتكلم ان لم يتقدم منهم ما يبيح دمه حكم جماعة المسلمين وفرهم الله تعالى وهذا التقسيم في تلك التباين هو الحق الذي لا بد له من الباطل وقد تكلمت مع بعض فقهاءهم في هذه المسألة وهو من أهل الخير والصلاح فأراد أن يجهلهم كلهم عمداً لا تباح دماؤهم ولا أموالهم بدخولهم تحت ذمة الكافر وكأنه مد طرقهم فحسبهم على المسلمين وتظلمهم على عوراتهم وعلام العدو والكافر بذلك وتعالى عنهم على هذا النسيان ورضاهم لم يفعله منهم بوقوعه من قاعه وعدم انكاره عليه نسأل الله تعالى أن يهتدي الحق ويرفع الأعمال به ويهدينا إلى اتباع طريقه فيه عليه الصلاة والسلام ومذهبه اهـ فيحفظ فانهم مهم وقواعد مذهبنا لا تأباه والله تعالى اعلم **سئلت** ما قولكم فيمن قتل أبوه عمداً بالجارحة إذا جهم على قتل أبيه المذكور فقتله هل عليه قصاص أو دية فأجاب ابن بس عليه هذا ولا هذا قال في الدرر من باب ما يوجب القود قتل من له ولي واحد فله أي ذلك الولي قتل القاتل قبل قضاء القاضى بالقصاص بنفسه أو أمر الغير به ولا ضمان عليه اهـ أي على ذلك الغير إذا كان الأمر ظاهراً اهـ نقله في المجموعة الجديدة من كتاب الجنائيات ونقل المحقق الطهطاوى في حواشيه على الدرر المختار عن الهندية ما نصه وإذا قتل الرجل عمداً وله ولي واحد فله أن يقتله قصاصاً قضى القاضى به أو لم يشأ اهـ والله تعالى اعلم **سئلت** عن أقاتل عمداً بالجارحة هل يقتل قاتله فاجبت بعم تقبل قاتله إذا سلم نفسه للقتل قال في الدرر عازياً إلى الوهابية تصح توبة القاتل حتى يسلم نفسه لا قود اهـ **سئلت** عن مشية ترى فأنفت شيأ من زرع أو نحو فقه يلزم صاحبها الضمان فأجاب لا يلزمه شيء والحالة هذه وقد سئل عازياً إلى الهداية عن دواب كانت سائمة ترى بعض بعضها بعضاً فقتله فأجاب إذا كانت المواشي ترى فأنفت شيأ من مل أو آدمى أو زرع ولم يكن أولها أحد فلا ضمان فيه للحدث الجهم الجبار اهـ **سئلت** في رجل له ثور نطخ بقره رجل فكسرها هل يضمن صاحب الثور أم لا أجاب هي الجهماء التي في الحديث الصحيح الذي رواه مالك والأمام أحمد والبخاري ومسلم وأصحاب السنن الأربعة وهو قوله صلى الله عليه وسلم الجهماء جبار يعني هدر أو المرد بالجهماء كل حيوان سوى آدمى ولم يرد جرحاً تلافها سواء كان بحجر أو غيره فلا يضمن صاحب الثور فضل ثوره ولا صاحب كل دابة ما فعلت دابته من فعل ينقطع نسبته عن ملكها أو أربابها أو ساقها أو فمها أو غيرها أيضاً **سئلت** في دابة كدعت دابة في لمرى فهل يملك بكدها هل يضمن الراعى أم رب الدابة أم لا ولا أجاب لا ولا أما الراعى فعدم تقصيره وأما رب الدابة فلا لأن حكمها للجهماء وإن كانت في تدبيره وفيه أيضاً **سئلت** في رجل جازى بكل بعير بطاها في موضع لهم ما ولا يربط فيه فعض أحد الهاماً آخر عضاً فاحت فذبحه مالك العاض هل يضمن قيمته أم لا وإذا قتل يضمن هل يضمنه سائماً أو مضموناً أجاب يضمن قيمته مضموناً الذفضل البعير هدر وفعل مالكه معتبر (وفيها أيضاً) **سئلت** في رجل من عادته أن يعض حذو صاحبه أهل القرية التي هو بها عن القرب منه تركه رجل في مرطبه وفك رسته وقاده وحل عليه زرعاً وقاده به فضنه في ذكره وأذنيه فأت من ذلك فهل يلزم صاحبه دية أو يلزمه دفع الجنى لولياء القاتل أم لا أجاب لا يلزمه شيء من ذلك وسواء تقدم إليه فيه أم لا لأن هذا بمنزلة نفسه المروور على البئر المحفور تعدياً في غير ملك الحفر فإن تم المروور يمنع ضمانه فكذلك التقرب إلى البعير المذكور وتحميله وقوده يمنع من ضمان مالكه ولو تقدم إليه فيه كما هو ظاهر وفيها أيضاً **سئلت** في بعير صال على رجل فقتله الرجل هل يضمن أم لا أجاب يضمن قيمته والقول قوله في ذلك والدنية على المالك ولو كان مكان البعير حر مكاف لشيء فيه وكذا البعير المكس ولو كان مكانه مجنون حر ضمن دية أو مجنون عبد يضمن قيمته وكذلك الصغير يضمن إذا أصال حر أو عبد أو الحر فيه الدية ولعل يجب قيمته فالحاصل أن الصغير والمجنون يضمنان مطلقاً كالدابة

مطلب قتل قاتل أبيه
لا شيء عليه

مطلب تقبل توبة القاتل
إذا سلم نفسه للقتل
مطلب في ماشية ترى
فأنفت تخورزع

مطلب ثور نطخ بقره
فكسرها لا يضمن صاحبه

مطلب دابة كدعت دابة
في المرعى لا ضمان
مطلب عض بعير بعير فذبح
صاحب العاض المعضوض
عليه قيمته مضموناً
مطلب جل على بعير غيره
فضنه لشيء على صاحبه

مطلب صال عليه جمل
فقتله ضمن قيمته

والبالغ الماقل لا يضمن مطلقاً ذنبهم (وفيها) سئل في بعير ذي من نفق فصاح به رجل ليرجع فلم يرجع حتى
 هوى فيه فولك هل يضمن أجاب لا يضمن اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الصغير اذا قتل نفساً
 معصومة عمداً ما يلزمه **فالجواب** انه يلزم بقتله الذببة على عقبيه قل في النفث واقتل الصبي
 أحد فلا قصاص وكذا اذا قتل المجنون أحد فلا قصاص عاينه في ذلك وفيهما الذببة على عاقبتها وفي
 الهدية وعمد الصبي والمجنون خطأ وفيه الذببة على العاقلة وكذا اكل جنابة موجبةا خمسة مائة فساد او المعتوه
 كالمجنون اه وفي فتوى دارى الهدية سئل اذا تلف الصبي شيئاً أو قتل نفساً أو باع أو اشتري باذن وليه
 وخسر ما يلزمه أجاب ما تلف من الاموال فهو في ماله ان كان له مال أخذ منه والا طوابيه اذا حصل
 له مال وما تلفه من الايديين سواء كان عمداً أو خطأ فهو على عاقبته اذا كان موجبه فوق موجب
 للموضوعة وان كان موجبه أقل من ذلك فهو في ماله وذخيره وفي ماله أيضاً على حسب ما ذكره ولا
 يطالب به من اذن له في البيع والشراء اه والموضوعة ما وضعت له ظم أى أظهرته وموجبها نصف عشر
 الذببة لو غير أصلع والافيه الحكومة اه من الدرر قل بحسبه ابن عابد بن رجه لله تعالى قوله نصف عشر
 الذببة أى ان كانت خطأ فلو عمداً فلا قصاص اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له بقرة فانهنت
 لئلاؤها فافسد زرعها فهل على صاحبها الصمان **فالجواب** قال في الحاشية ولو ان ذببة رجل انفلتت
 لئلاؤها من غير إرسال فافسد زرع انسان لا يجب الصمان على صاحبها لان فعل العجماء هدر اه
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن أنثى رجل في النار فاحترق ما ذاب من رجمه **فالجواب** قال قارى الهدية
 دأفقا في النار فاحترق ومات يقتل به انفاً فاعند الامام وصاحبيه اه والله تعالى أعلم **سئلت**
 ما قولكم عن أولياء المقتول اذ اعفوا بعضهم بعد ثبوت حق القصاص لهم هل يستقط القصاص بمفهوم وما
 حكم لباقيين الذين لم يتفق منهم العقوبة **فاجبت** نعم يستقط القصاص بعضهم ولو بالباقيين حصصهم من الذببة
 كافي للدرر وفي شرحه ولا حصصاً لما عفى لا سقط حقه اه وفي المنقح عن حارى الراهدى عقاب الولى عن
 نصف القصاص سقط الكل ولا ينقلب الباقي مالا اه وفيه أيضاً تمتعاً عن الولى عن أحد القاتلين أو
 صاحبه لم يكن له أن يقتص من غيره كافي جواهر الفقه وغيره لكن في تضياع وغيره أن له اقتصامه
 فوستانى **فقلت** وبالثاني أتى الرملى كافي أول الجنابات من قتاويه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن
 حكومة العدل ما هي **فاجبت** عفا في الجنابة وهذا نصه واحتفاً في تفسير حكومة العدل قال
 بعضهم ينظر الى الجنى عليه أن لو كان عاوى كالمقتص من قيمته بهذه الجنابة ان كانت نقص عشر قيمته
 في الحر يجب عشر دينه وعلى هذا الاعتبار في النصف والثلث ونحو ذلك وقل بعضهم ينظر الى ما يحتاج
 اليه في هذا من النفقة وأجرة الطبيب فهي حكومة العدل وقل بعضهم ينظر الى أدنى جراحة لها اثر
 مقدور وهي الموضوعة فان كانت هذه الجراحة نصف الموضوعة يجب فيها أجر نصف الموضوعة قال مولانا
 رضى الله تعالى عنه والفتوى على الاول اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قطع لسان آخر خطأ حتى
 يجز عن النطق أصلاً ما يلزمه **فالجواب** ان عليه ذببة كاملة عشرة آلاف درهم قال في الدرر وفي
 النفس والمخزن واللسان ان منع النطق أو أذاه أكثر الحروف والذكر والحشنة والعقل والسمع والبصر
 والشم والذوق والاعبى ان حلفت ولم تنب وشعر الرأس أيضاً ان حلق ولم ينبت ذببة اه زادى التنوير
 العينين والشفتين والحاجبين والرجلين والاذنين والانبين ونهى المرأة وزد في الدرر الحلقين والالبطين
 ذببة أصلاً ما لا تخفى حكومة العدل وكذا فرج المرأة من الجنابيين اه أى فيه الذببة كاملة قال في الخلاصة
 ولو قطع فرج المرأة وصارت بحال لا تستمسك لبول ففيه الذببة وفى الحاشية ولو صارت بحال لا يمكن جلاءها
 ففيه الذببة اه من الرد وفيه أيضاً منعه واعلم أن ما لا نأى له في بدن الانسان من الاعضاء أو المعنى

مطلب في حكم الصغير اذا
 قتل عمداً نفساً معصومة

مطلب ذببة انفلتت فافسد
 زرعاً لا ضمان

مطلب قتل نفساً بالانحراف
 يقتل

مطلب عفا البعض عن
 القصاص فلباقيين حصصهم
 من الذببة

مطلب في بيان حكومة
 العدل

مطلب زيد قطع لسان عمرو
 حتى يجز عن النطق عليه
 ذببة كاملة

المتصورة فيه كمال الذية والاعضاء أربعة أنواع أفراد وهي ثلاثة الانف والاسباب ولد كرم والماعاني التي هي
 أفراد في البدن العقل والنفس ولشم والدوق وأما الاعضاء التي هي أزواج ولعينان والاذنان
 المشاختان والحاجبان والشفقان واليدان ونديا المرأة والاشيان والرجلان ففيهما الذية وفي أحدهما
 نصنها والتي هي رباع أشفار العين في كل شعر ربع الذية والتي هي أعشار أصابع اليدين وأصابع الرجلين
 ففي العشرة الذية وفي الواحدة عشرها والتي تزيد على ذلك الاسنان وفي كل منها عشر الذية اه وقوله في
 في شأن الاسنان وفي كل منها عشر الذية فيه سقط من الكتاب والاصل وفي كل منها نصف عشر الذية قل في
 التنوير وفي كل سن خمس من الابل وخمسة عشر درهم اه قال في الدر المختار لقوله عليه السلام في كل سن
 خمس من الابل يعني نصف عشر ذية لوجها ونصف عشر ذية لوجها فقلت في كل سن خمس من الابل
 الاسنان كلها على ذية النفس بثلاثة أخماسها في كل سن خمس من الابل ولما لم يأت في قوله ثابت بالنص على خلاف
 القياس كافي الغاية وغيرها وفي العناية وليس في البدن ما يجب بتفويته أكثر من قدر الذية لا الاسنان
 اه وفي الحاشية وفي كل سن نصف عشر الذية فان كانت الاسنان اثنتين وثلاثين فذهب السكك ففيها ذية
 وثلاثة أخماس الذية اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجلين يتجاذبان حبلا فجاء رجل فقطع الحبل
 فسقطا فأتاهما رجل يقتض منه فالحجواب لا يقتض منه قال في الحاشية ولو تنازع رجلان في حبل وأخذ
 كل منهما أحد طرفيه فجاء رجل ووضع السكين على الوسط وقطع الحبل فسقط كل واحد من
 جانب ذات لا يجب على القاطع لا القصاص ولا الذية لانه قصد الصلح دون الهلاك اه وفيه أيضا من محن
 آخر من دليل أو حبل طرفاه في يدرجلين يتجاذبان فانه قطع المذيل أو الحبل وسقطا وماتا قال أبو يوسف
 رحمه الله تعالى ان سقطا مستقيمين على فناء فقدمهما اه مدر فلا ذية لاحدهما على الآخر لان كل واحد
 منهما مات بفعل نفسه وان سقط كل منهما على وجهه تحبب الذية لكل واحد منهما لانه مات بصنع صاحبه
 وان سقط أحدهما مستقيما والآخر على وجهه فذية الذي سقط على وجهه على عاقلة المستقي ولا شيء
 للمستقي لانه مات بفعل نفسه وان قطع أحدهما من هذا الحبل فوقه على فناء فماتا لا يضمنان شيئا ويضمن
 القاطع ذيتهم وقية الحبل ولو وقع على وحوهما قل محمد رحمه الله تعالى فذلك لا يكون من قطع الحبل
 وان وقع على فناء فماتا كرا برستم رحمه الله تعالى أنه لا ضمان على قاطع الحبل اه فتأمله مع كلامه الاول
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل أذن المؤذنب في ضرب ولده تأديما بفعل فأتاه فقتل على المؤذنب كنارة
 فالحجواب أن عليه ذلك عند الامام قل في الحاشية رجل ضرب ولده الصغير في أدب فقتل قل أبو
 حنيفة رحمه الله تعالى يضمن الذية وعليه الكفارة وقال أبو يوسف لا كفارة عليه ولو ضرب المؤذنب بأذن
 والده لا ضمان على المؤذنب وعليه الكفارة وقال محمد لا كفارة عليه وكذلك أبو يوسف رحمه الله تعالى اه
 وفيه به ذلك بضم ونصف ورقة ما نصه رجل ضرب ولده الصغير في تعليم القرآن ومات قال أبو حنيفة رحمه
 الله تعالى يضمن الوالد ذية ولديه ولا يرثه وقال أبو يوسف يرثه الوالد ولا يضمن وان ضربه العبد لم يضمن الوالد
 لا يضمن المعلم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل اتبع القتل خطأ وأتى بشاهدين شهد أحدهما
 بالقتل والثاني باقرار المتهم بالقتل هل لا تقبل شهادتهما حيث شئ فالحجواب ان لا تقبل قول قاصين
 اتبع على رجل انه قتل أباه خطأ وجاء بشاهدين فشهد أحدهما أن المذنب عليه قتله خطأ وشهد الآخر على
 اقرار القاتل بالقتل لا تقبل شهادتهما لان أحدهما شهد بالنعى والآخر على الاقرار بالقتل فلا تقبل كالواحد
 شهد أحدهما بالغصب والآخر بالافرار به وكذا لو اختلف الشاهدان في مكان القتل أو زمانه وكذا لو اختلفا
 في الالة فشهد أحدهما أنه قتله بالبحر والآخر أنه قتله بالعصا وكذا لو شهد أحدهما أنه قتله عدوا والآخر أنه
 قتله خطأ وكذا لو شهد أحدهما أنه قتله بالعصا وقيل لا تخرقه ولا أدري بما قتله اه تمهة قال في

مطالب تجاذبا حبلا فقتله
 رجل فأتاهما لا يجب على
 القاص قصاص ولا ذية

مطلب أذن المؤذنب في ضرب
 ولده فقتل

مطلب شهدوا أحدا بالقتل
 وآخر بالافرار به لا تقبل

التورون شهد أنه ضربه بشئ جارح فلم يزل صاحب فراش حتى مات يقتص لان الثابت بالبينه كالثابت
مما بينه ولا يحتاج الشاهد أن يقول أنه مات من جراحتة اه مع زيادة من شرحه الدر المختار وكتب ابن
عدي رحمه الله تعالى قوله يقتص لا يقال الضرب بسلاح قد يكون خطأ فكيف يجب القود لا نقول لما
شهدوا بالضرب بالسلاح ثبت العمدة لا محالة لانه لو كان خطأ لقالوا انه قصد غيره فأصابه وقال في شرح
الساكني ولا ينبغي أن يسأل الشهود ثم مات بذلك أم لا وكذا اذا شهدوا أنه ضرب بالسيف حتى مات وان لم
يدعروا للعمدة لان العمدة هو القصد بالقلب وهو أمر باطن لا يوقف عليه ولكن يعرب بدليسه وهو
الضرب باله قاتلة عادة ولو شهدوا أنه قتله عمدا وأنه مات به فهو وأحوط اتقاني قال الرمي أول الجنائيات
هذا صريح في أنه بعد ثبوت القتل بالاله الجارحة بالبينه لا يقبل قول القاتل لم أقصده بخلاف ما لو أقر
وقول أردت غيره لأنه ثبت من جهته مطاعنا قيد العمدة والخطية فيقبل منه ما أقرب ويحمل على
الاذى قال في الحامية وفي المجزرد روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة لو أقر أنه قتل فلا يجحد به أو سيف ثم
قال أردت غيره فقتله لم يقبل منه ذلك ويقتل ومن أقر بالسيف فقتله قال
هذا خطأ حتى يقول عمدا وقوله ولا يحتاج الشاهد الخ لان الموت متى وجد عقب سبب صالح يضاف اليه
لأشئ آخر اذا لم يكن في الظاهر سبب آخر وان احتمل لان احتمال خلاف الظاهر لا يعتبر في الاحكام
اتقاني اه والله تعالى أعلم

(باب القسامة)

مطلب في حكم من وجده
قتلا في دار انسان

سئلت عن وجد قتل في دار انسان هل تجب فيه القسامة والدية على عاقلة رب الدار فالجواب
أن مثل هذا السؤال رفع للغير الرمي فأجاب عنه بجواب مبسوط لا بأس بقوله بتمامه وهذا نصه نعم عليه
القسامة والدية على عاقلة كما اتفقت عليه جمهور المذهب فاطبة وشروحه وافقوا به ما وليس على أهل
لقرية من ذلك شئ ثم رفع اليه ما صورته مولانا شيخ الاسلام أفدتم أن القسامة على صاحب الدار
ولدية على عاقلة فما القسامة وما الدية وما العاقلة وما مقدار الدية وهل يجب حالا أو مؤجلا وما مقدار
ما يجب منها على كل واحد منهم وما يفعله اذا لم تسع القبيلة وما الفرق بين الدار والسقينة والحبس حيث
وجب هذا الامر على مالك الدار لا على الساكن وفي السقينة على من فيها من الركب والملاحين وفي
الحبس على بيت المال ينو الناذل مفصلا معال أجاب (القسامة) الايمان التي يقسم بها مالك الدار
مثلا وسبها وجود القاتل وركم الجرائمين على اسانه وشرطه بلوغه وعقله وحرية وجوده اثر القتل
وتكميل الميتين خمسين وحكمها القضاء بوجوب الدية ان حلف والحبس ان أبى أن يحلف في العمدة
وبالدية عنه الفسكول في الخطا (والدية) المال الذي هو بدل النفس فتجب على عاقلة ان ادعى الولي
القتل خطأ وعليه ان اذعم عمدا كائنص عليه في شرح المجمع لابن ملاك (والعاقلة) أهل الدار فان لم
يكن منهم فمضى قبيلته تقسم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ في كل سنة الا درهم أو درهم ونلت لم ترد على
كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على الاربعة على الاصح فان لم تسع القبيلة لذلك ضم اليها اقرب
القبائل نسبا على ترتيب العصبات ثم وعوا انضم اليهم اقرب القبائل كذلك فلم تسع لا يؤخذ زيادة على
ما ذكره مفسط على السنين وقد اختلف المشايخ في السابق قال بعضهم تعتبر الحال والقرى الاقرب
قالا قرب وبعضهم قالوا يجب الباقي في بيت المال وبعضهم يجب الباقي في مال الجاني ووقع في بعض
الكتب انه اذا ضم الى أنصاره أبعد الدواوين ولم يكف يضم اليه الحال الاقرب فالاقرب وهذه المسألة تبدل
على أن أهل المحلة تعقل على أهل محلة أخرى وهكذا ذكره الطحاوي رحمه الله تعالى في كتابه خلافا لما

ذكره الصدر الشهيد وقد تقر بأن وجوب أصل الدية عند عدم العاقلة في مال الجاني رواية شاذة وإن صرح
 بمحلة إلى أخرى خلاف الظاهر من المذهب وإن كان في بيت المال هو ظاهر الرواية وعليه التنوي
 وكما يجرى ذلك في الكل يجرى في البعض فتقر بأن المذهب وجوب الباقي في بيت المال على ما عليه
 الفتوى لكن في السراجية من ليس له عشرة ولا ديوان فمن أتي حنيفة فترجعه الله تعالى أنه يكون في ماله
 وبه أخذ عصام وفي ظاهر الرواية على بيت المال وعليه الفتوى وفي المجتبى قلت وفي زماننا بخوارزم
 لا يكون إلا في مال الجاني إلا إذا كان من أهل قرية أو محلة يتناصرون لأن العشائر فيها قد ثبتت ورجعة
 التناصير بينهم قد رفعت وبيت المال قد انعدم والفرق بين الدار والسفينة أن السفينة تنقل وتحوّل
 فتكون في اليد حقيقة فتعتبر فيها اليد دون الملك كما في الدابة بخلاف الدار فاعلم لا تنقل والفرق
 بين ما وبين السجين أن السجين لا يختص بشخص فمكان كالشارع الأعظم والجامع وفيه مالا تنحفي
 التهمة في حق الكل فلا قسامة فيه ما على أحد والدية في بيت المال لأن الغرم بالانتماء واذم تكملة
 عاقلة فالأصح المقتضى بأن في بيت المال والروية يكون في ماله شاذة لمخالفة لظاهر الرواية وإذا دللتها
 عليه ناصة بدعوى القتل العمدة فهي في ثلاث سنين أيضا كما صرح به الرابعي وقد ردها من الذهب
 ألف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم وهذه المسائل تتحمل مجازا لكن اقتصرنا على مالا بد منه
 والله تعالى أعلم اهـ بحروفه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن قتل وجد بمحلة ولم يعلم قتله فوجبت فيه
 القسامة وأهل المحلة كثيرون فهل يختلف جيعهم أو بعضهم ينشأ لنا الحكم في ذلك بالنصوص الصريحة
 فأجوب أن لو القتل يقتل من خمسة يمينين من صلحتهم أو من فساقهم قل في الحائصة قتل
 وجد في محلة قوم كانت القسامة على أهل المحلة والدية على عواقلهم ولو القتل أن يختار للتحلف
 خمسة من رجال من المشايخ الصالحين وإن شاء اختار الفساق والشبان واختار فيه لو القتل دون الإمام
 لأن الحق له فإن لم يكن عددهم خمسة من رجلا كثرت الأيمان عليهم حتى يتم خمسون يميناً فيحلفون بالله
 سقذاه ولا علم الله قذلا وإن امتنعوا عن اليمين حبسوا حتى يحلفوا وإن وجدوا القتل بين قريتين
 أو سكتين كانت القسامة والدية على أقرب القريتين ولست كمتين إلى القتل هذا إذا كان يبلغ صوت
 القريتين إلى الموضع الذي وجد فيه القتل وإن لم يبلغ فلا شيء على واحدة من القريتين وإن وجد القتل
 في مكان عاقل كانت القسامة على الملائك والدية على عواقلهم وإن وجد القتل في موضع صريح نحو
 الفلاة الآن في يد المسلمين كانت الدية في بيت المال وإن وجد القتل في بيت امرأة كانت القسامة عليها
 تحلف هي خمسة يميناً في قول أبي حنيفة ومحمد ردها ما لله تعالى والدية على عاقلتها وإن وجد القتل
 في سوق المسلمين أو مسجدهم ذكر في موضع أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه وذكر في
 موضع آخر أنه فيه الدية والقسامة وإنما اختلف الجواب باختلاف الموضوع موضوع ماذا كرر أن الدية
 تكون في بيت المال ولا قسامة فيه إذا لم يكن السوق ملكا لهم بل كان للسلطان فإن كان السوق ملكا
 لهم كان وجود القتل في السوق أو في مسجدهم كوجود القتل في مسجد المحلة ثم تجب القسامة على
 أهل المحلة والدية على عواقلهم وإن وجد القتل في مسجد الجامع كانت الدية في بيت المال ولا قسامة فيه
 وتعامه في الحائصة والله تعالى أعلم

مطلب في قتل وجد في محلة

باب في الحيطان والطرق وما يتضرر به الجيران

❦ سئلت عن أراد فتح كوة على جاره كاشنة محل حرم الجار وعوراته هل يمنع من ذلك فأجوب
 أنه يمنع من ذلك استحسانا وعليه التنوي وتعامه في الخبرية والله تعالى أعلم ❦ سئلت عن جدار بين

مطلب أراد فتح كوة على
 محل حرم يمنع

مطلب جدار بين اثنين أراد
أحدهما أن يني عليه غرفة
ليس له ذلك الا برضا
اشريك
مطلب أراد احدهما
طحونة بين دور فليمة الخ

مطلب أحدث بابين في رقة
غير فذ الخ

مطلب له حائط مائي على
طريق المسارين الخ

مطلب له رقي قصي سكة
بنافة أراد هدم حائطه
وجلس لسكة نافذة ليس له
ذلك

مطلب له دار بناها في سكة
غير نافذة اشترى حيطانها
ظهرها في هذه السكة أراد
فتح باب لها ما يمنع من ذلك

نترن أراد حدها أن يني عليه غرفة فغير له ذلك بدور رضاشريكه فاجواب انه ليس له ذلك الا
برضا شريكه قل في الحنية فحدها رين رجب اراد حدها أن يني على حائطه لا يكون له ذلك الا اذا
لشريكه نصرت لشريكه أولم غير وفي انزلة جدار بينهما أراد أحدهما أن يني عليه سقفا آخر أو
غرفة يمنع اه قال في الحنية والفقعة انه يعمل ذلك بغير مستعمل الاملاك الغير غير ادب فيبيع اه والله
تعالى أعلم **مسئلت** عن أراد أن يني طاحونة بين دور فليمة يني عليه يستعوط عند دورا رين
الصاحونة فهل لاهل الدور منعهم من احداثها **جواب** نعم بان هذه المسألة من رمت له رقي الحنية
فاجاب عنها بقوله ان آخر اهل الحنية ان اتحاد الطحون ههنا ينيونهم فالفتوى على أنه يمنع من
التصرف على وجهه بغير ربه الجار وان كل يتصرف في ملكه اه وهي في تناوبه من كتب لطحا
ووميهه **يصل** عن شخص ثلث اشريكه أو لا جمل في صرف على عمارته فهل لاهل الدور منعهم
الرجوع فاجاب بالقول قوله في التصرف مع غيره ان وافق الظاهر والشرع يرجع التصرف والا جمل
لا يرجع الا اذا قل له اصرف على اترجع عني **جواب** فيه أيضا **سئل** اذا اخرج الجار ان يعمل حشمة على
جداره هل له ذلك فاجاب ليس به ان يصنع شيئا على جدار حاره لا يضره ولا يعبر على ان يركبه من وضع
حشمة على جداره والهي الواردة عليه ليس للتصريح وانما هو من باب انبر والاحسان اه والله تعالى أعلم
مسئلت عن رين أحدث بابين في رقة غير نافذة بلوك ان يني من رين ماله كيه وسكون لبعض
ومضى على ذلك نحو اربع سنين فام لا رين بعض من لم ياذن بطب سدة البابين فهل له ذلك ولا يمتد سكونه
رضاه هل ان اذن الرجوع فاجواب نعم له ذلك وان اذن الرجوع حتى لو اذنوا جملهم رجوعا فغير
رجوعهم لان انهم من قبيل العارية والمسألة مبسوطة في العتوى المهدية لاحدنا الشيخ العباسي مفتي
الدار المصرية والله تعالى أعلم وهذا السؤال ورد من رين غازي وفي اخر شعبان سنة ١٣٠٧ **مسئلت**
فبين له ط مائي على طريق المسلمين فأنما جملهم هو قوله هدم حائطه فانه سئل واشهدوا عليه فترأخى
في هدمه حتى سقط على انسان ودمه فأنفهماه هل يضمن والحال هذه فاجواب نعم يضمن ما تنصبه
به الداعي والترأخى ان انكسوى وادامال الحائط على طريق المسلمين فطوب صاحب هدمه ستصه وشهد
عليه فلم يتصه في مدة بقدره على تقصه حتى سقط ضمن ما تنصب به من سئل ومال اه معرا المدد به
والاشهاد يكون من كل أحد مستلما كل أو ذنبا أو صيدا أو دون وعده ما ذنبا أو صيدا أو دون وعده ما ذنبا أو صيدا
فانه ما كان من الاشهاد للشرع ان انكر ولو لم ينعى لك ان تهم بكونه مشورة لا شهاد او لا شهاد
ان يقول شهدوا في تقصه عليه في هدم حائطه هدمه فادأشيد ولم تقصه عليه وان كان طاب
لعمال واهد ولا يضمن لانه لم يقصر وان أموهه الحائط بعد ان شاهده هدمه انكس في مدة لا يجبر
بضمن لان الحق ليس للحاكم ولا يقيد أجبه فان أجبه من شهود كان مال الى طريق سدد به
تأخيره وان الى دار انسان وشهد له ذلك صح ما أخيره وقد في انزلة وفيه مائي **مسئلت**
مفوق لكم في سكة غير نافذة في مائة دار بناها في هذه السكة وطرحها لشارع رين صاحب دارا بينهم
حائط دره وتعمل السكة به هل له ذلك بدور رضاشريكه فاجواب نعم ليس به
ذلك بدور رضاشريكه في الحنية رين سكة غير نافذة فله ان يني في هذه السكة وله هدمها ان
سكة نافذة أراد أن يني حائط داره ويعمل السكة نافذة ليس له ذلك بغير رضاشريكه فاجواب نعم ليس له
تعالى أعلم **مسئلت** عن رجل له دريعة بناها في سكة غير نافذة شتى بينهم ان اظهرها هذه السكة
وبناها في سكة أخرى فأراد أن يفتح لهذه الدار التي اشترى ههنا من تلك السكة بدور رضاشريكه هل يمكن
من ذلك فاجواب ان لا يمكن من ذلك الا برضا هم ودها كموى فلا في حصول لعمادى والله تعالى أعلم

مطلب له باب في سكة غير نافذة أغلقه وباعها الخ
مطلب أهل سكة غير نافذة أرادوا نصب باب على رأس السكة ليس لهم ذلك

مطلب حفرة بئر في طريق العامة الخ

مطلب طريق غير نافذة أراد أهلها أقسموا ليس لهم ذلك

مطلب بي غربة بلصق غربة جاره فتمنع منها الضوء بلاره منه

مطلب في غير نافذة لا يجوز له الأحداث أصراً ولا

سئلت ما قولكم في رجل له دار له باب في سكة غير نافذة فاعتقه وفتح له عنان من سكة أخرى ثم باع الدار فأراد المشتري أن يفتح باباً القديماً في السكة الغير النافذة هل له ذلك **فالجواب** إن كان أقره أهل السكة بذلك الباب فندفعه كما تبعه لتمامه مدة أهاده في جامع الفصولين والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في أهل سكة غير نافذة أرادوا نصب باب على رأس السكة وسدّها به وأغلقه متى شاء وهل يكون ذلك **فالجواب** أنهم لا يمكنون ذلك لأن مثل هذه السكة ولو كانت ملكاً ظاهراً لكانت ملكاً لله تعالى فيها نوع حق وهو أنما إذا زدتم الناس في الطريق كل لهم أن يمدخلوها حتى يحفظ أرحامكم من أن يجمع الفصولين والله تعالى أعلم **سئلت** عن حفرة بئر في طريق العامة بدون إذن الإمام فمهره أهل الحلة بسمه فلم يفعل فوقع فيها رجل فمات فهل عليه قيمة المالكة **فالجواب** إن هذا الدور قد رفع للحامد أفندي **فاجاب** عنه بقوله حيث حفر البئر المذكورة في طريق العامة بدون إذن الإمام يضمن قيمة الجبل المالكة قال في الدر المختار من باب ما يحدث الرجل في الطريق كأنه يفتل العاصف أو حفرة بئر في طريق أو وضع حجر أو تراباً أو طيناً فمات به إنسان لا ينسب فان شق به أي واحد من المذكورات يضمن في ماله إن لم يذن الإمام فإن أذن الإمام في ذلك أو مات واقع في بئر طريق جوعاً أو عطشاً أو غماً أو لاصحاب به يقتل خلاصة خلاف الحامد اه احتقر بئر في طريق مكة أو غيره من النواحي في غير مهمل من فوق الناس لا يضمن بخلاف الأمصار وهذا عرف أن المراد الطريق في الكتب الطريق في الأمصار دون البصائر والصحارى لأن لا يمكن العدول عنه في الأمصار غلبا دون الصحارى ورش الماء على طريقه طمس به دابة أو آدمي يضمن وقيل في الآدمي أغا يضمن إذا رشح كل الطريق أمر الأجير أو السدة أو الراس فترش فداء وكان الآدمي ضمن الآمر دون الراس والحارس إذا رشح ضمن كيهما كان اه كلام الحامد بقوله تعالى أعلم **سئلت** عن طريق غير نافذة أراد أهلها أن يقتسموها بينهم فهل ليس لهم ذلك **فالجواب** نعم ليس لهم ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن يبيعوها أو أن يجمعوا أو أن يفتلوا ولا أن يقتسموها فيما بينهم لأن الطريق الأعظم إذا كثر فيه الناس كل لهم أن يدخلوها هذه السكة حتى يحفظ أرحامهم وليس لهم أن يمدخلوها في دورهم ولعلهم المرور فقط السكة التي ليس فيها منفذ ليس لأحد من في تلك السكة أن يخنق فيها بئر لعب الماء أو أن يجمعوا كلهم على ذلك ولا أن يمدخلوها في دورهم وأنزلهم أن يعمروا ويحلبوا أهاده في التمتع بقلاعن البرازية والعمادية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل بنى في داره غرفة ملاصقة لغرفة جاره فأنشأ في تلك طائفتين جدره وامتنع عن غرفة الجار لصوء الكفاية فهل له منه من ذلك حيث أصرت به ضررنا **فالجواب** نعم له منه من ذلك والحال هذه كما أجاب بذلك في العمادية قال وهذا يعني سد الصوء بالكلية من الضرر البذر والنوى على منعه كما في البحر والتنوير وجوانبي الأشباه للسيد الخوي وتل بعد هذا فان سد الصوء بالكلية ما يقع من تلاوة القرآن العظيم والكتابة ضرر فاحش فيمنع منه كما أتى بذلك المفتي أبو السعود قال المتنع إذا كان له قريبان فسد ضوء أحداهما بالكلية مع إمكان الانتفاع بالآخر لا يمنع والظاهر أن ضوء الباب لا يعتبر لأنه قد يصطر في نافذة بئر ودونخوه والظاهر أن الشباك كالباب هو فيها أيضاً ان الساحة إذا كانت مجلس النساء والأكوة تشرف عليه أيومر صاحبها بسدّها عليه القنوى اه والله تعالى أعلم **سئلت** في طريق خاص غير نافذة أحدث فيه بعض أصحابه بناءً وأدخل بعض الطريق في داره فهل ليس له فيه تصرف بدون إذن الباقي وما أحدثه فيه ينقض **فالجواب** نعم ليس له التصرف فيه والحال هذه وينقض ما أحدثه فيه قال في الدر المختار وفي غير النافذة لا يجوز أن تصرف بأحداث مطلقاً أصرت بهم أم لا لأنه كالملاك الخاص بهم اه قال ابن عابدين مذهب الحديث للإمام بنقضاء اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم في رجل

مطلب أراد أحداث تنور
بين دكاكين الخ

مطلب ليس لهم منعه من
جعل داره بستانا

مطلب له شجرة عالية إذا
صعد لها انكشف بيت جار
يلزمه أن يخرجهم إذا أراد
الصعود إليها

مطلب أراد أن يطين حائط
من بلي الجار الخ

مطلب ليس لذى السند
ضرب يوتد في الجدار بلا
رضائي العلو

مطلب فيمن خرج حديث
لا ضرر ولا ضرار وفي بيان
معناه

مطلب له أرض ليس لها
حق في الماء أراد أن يستيه
من نصيبه من الماء ليس
له ذلك

مطلب أنه دهم سفل لا يجبر
صاحبه على اعادته

مطلب يجوز الجملوس في
الطريق للبيع والشراء
إن لم يضر

مطلب يمنع الذي من السكنى
بين المسلمين

مطلب تسد الكوة الكاشفة
على الخريم ولو قديمة

مطلب لا يمنع الجار من بناء
حائط به في حائط الجار الا

الله تعالى في رجل أراد أن يفتح تنورا بين دكاكين أهله يدعون الكحل وسائر الأقسام والدخان يضرهم
وينسد أفتشهم هل لهم منعه من ذلك **فالجواب** أن لهم منعه والحالة هذه قل في البرازية تقلاع
المتابى أراد أن ينصب تنورا في وسط البرازين ويصرهم دخانه لهم منعه استحسانا وعليه الفتوى اه والله
تعالى أعلم **سئلت** عن صاحب دار أراد أن يجعل داره بستانا هل للجار منعه **فالجواب**
ليس لهم منعه إن كانت الأرض صلبة لا يتعدى إلى جدار الجار ضرره وإن كانت رخوة فله منعه اه
من البرازية والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له شجرة تحمل اذ صعد عليها لاجل أن يؤبرها أو لاجل
أن يحنى ثمارها انكشف على عورات الجيران كيف الحكم في ذلك **فالجواب** أنه إذا أراد أن يرقها
يخبرهم مرة أو مرتين حتى يستروا أنفسهم ثم في الخلاصة والله تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم فيمن
كان ظهر داره في وسط دار جاره وأراد أن يرميها فذمه الجدر هل له حق المنع **فالجواب** من الخلاصة
وهذا أنه رجل له حائط ووجهه في دار رجل فإراد أن يطينه فله أن يطينه ولا يبيد إلى ذلك إلا بدخول دار جاره
وضاحبه عنقه من الدخول أو أنه دهم الحائط ووقع الطين في دار جاره فإراد أن يدخل ويبل الطين فذمه
صاحب الدار أوله يجرى ماء في دار جاره فإراد حفره وأصلحه ولا يمكنه ذلك إلا بدخول داره وهو عنقه
يقول لصاحب الدار أمان أن تمر حتى يدخل ويصلح وأمان تصلحه بما لك كذا روى عن محمد بن أبي أحمد
النخعي أبو الليث اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ذي سفل عليه علو أراد أن يضرب يوتد في سفله هل
له ذلك **فالجواب** ليس له ذلك بدون رضا صاحب العلو كافي التنوير من شتى
القضاء والله تعالى أعلم **سئلت** عن قوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار من خرج من أهله
الحديث وما معناه **فاجبت** به أنه أخرجه عالم لمدينة الامام مالك رحمه الله تعالى وفسره وماله لا يضر
الرجل أخاه ابتداء ولا جزءا كما قد في النتيجة عن الاشياء ومحصله أن الضرر من واحد والضرر من اثنين
والضرر في الجزاء هو أن يتعدى الجار إلى غيره في قدر حقه في القصاص وغيره كافي الرد والله تعالى أعلم
سئلت عن رجل له حصة في بئر يسقي منها أرضه وله أرض أخرى ليس لها حق في هذه البئر أراد
أن يسقيها منها فهل له ذلك **فالجواب** ليس له ذلك قال في نتيجة الفتاوى ليس لاحد الشريك أن يسوق
شربة إلى أرض له أخرى ليس لها من ذلك شربة لأنه إذا تقادم العهد يستدل به على أنه حقه اه والله
تعالى أعلم **سئلت** ما قولكم أهل العلم رحمكم الله تعالى في ذي سفل أنه دهم هل يجبر على اعادته لاجل
انتفاع ذي العلو **فالجواب** أنه لا يجبر على ذلك ويقال لذى العلو ليس لك طريق إلى حقه سوى أن
تبنى السفل بنفسك لو شئت فلو بناء فله أن يمنع ذال السفل حتى يؤدي له قيمة البناء فأداه في جامع الفصولين
وأفتى به صاحب النتيجة هذا إذا أنه دهم نفسه فإن هدم صاحب السفل سفله فانه يجبر على اعادته لمعذبه
كما أفتى بذلك في الحامدية والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز الجملوس في طريق العامة للبيع
والشراء **فالجواب** أنه يجوز إن لم يكن فيه ضرر فإن كان فلا يجوز وفي الدر المختار مانعه والقعود في
الطريق مبيع وشراء يجوز إن لم يضر بأحد ولا لا اه **سئلت** هل يمنع أهل الذمة من السكنى بين
المسلمين **فاجبت** نعم يمنعون من السكنى بينهم ويسكنون من غيرهم عن المسلمين كذا في فتاوى قاري
الهداية وأفتى على سؤال آخر بمنعهم من السكنى في محلات المسلمين ومنعهم من أحداث بيت يجمعون
فيه كالكثينة اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل إذا كانت الكوة تشرف على محل نساء الجيران يؤمر
صاحبها بإغلاقها ولو كانت قديمة **فالجواب** نعم كافي الحامدية قال ولا فرق بين القديم والحديث حيث
كان الضرر بينا وفي حواشي الخير الرمي على البصر لا فرق بين القديم والحديث حيث كانت العللة الضرر
البيّن لوجودها فمما اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أراد بناء حائط ملاصق لحائط الجار من غير

ن يضع عليه شأه لا يمنع من ذلك فاجواب أنه لا يمنع من ذلك ثانيا الحامدية عن العرازية والله تعالى أعلم **سئلت** حيث قسم لكوة المنرفة على مقرر النساء يجب سدها هل ذلك ولو فصل بين حائط الكوة والمنتر طريق عام فاجواب نعم هذا الحكم لا فرق فيه بين الطريق العام والخاص وغيره كان الحامدية وهذا نظما الفتوى على أن الكوة حيث كانت للنظر والموضع موضع للنساء تستوفى لفرق بين الطريق الفاصل وغيره كان المضرات اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن جدار بين اثنين منهم ولا حديان وان اخوات ونساء أراد أن يبنيه وأى الآخر فهل يعبر إلى البناء معه فاجواب ان كان أصل الجدار يعمل السمعة بحيث يمكن كل واحد منهم أن يبنى في نصيبه سنة لا يجبر الآخر على البناء وإن كان أصل الحائط لا يعمل السمعة على هذا الوجه يؤمر الأجي بالبناء كداني الثانية ومشهد في الفصول قال في الحامدية وهذا التفصيل لم يذكره غيره فصيحا وهو حسن جدا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن جدار بين اثنين منهم الحامدية نعم مادية دارين رجلين اتسماها وقال أحدهما اننى حائط حاجز بيننا فليس على الآخر جابه وان كان أحدهما يؤذى صاحبه ويطلع عليه في سائر لا يجوز له الاطلاع كان للقاضي أن يأمره به بناء حائط بينهما أو يخرج كل منهما من النفقة بحسبه يصفه القاضى للمصلحة اه والله تعالى أعلم **سئلت** في سكة غير نافذة أراد أهلها بيعها أو قسمتها فهل ليس لهم ذلك فاجواب نعم ليس لهم ذلك في جامع الفصولين قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى سكة لا تملك ليس لأحد بيعها أو تقسمها ولو اتفقوا عليه ولا أن يتسموها فيما بينهم اذ الطريق الأعظم اذا كثر فيه الناس كان لهم أن يبدلوا هذه السكة حتى يخف الزحام اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن فتح لدار مبان في الشارع المافذ وراد بعض جيرانه سده بغير وجه شرعى فهل ليس له ذلك فاجواب نعم ليس له سده والحالة هذه والمسألة في الخبرية ونقل سدها عن البحر وغيره والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له دار يملؤها محلى لجاره هو وسط وحدها والجاري يتفق به من قديم الزمان بالنوم عليه في زمن الصيف وبشر الثياب وبشر ما يحتاج للمنرفة في الشمس من طعام وبلغ وكسكس ونحو ذلك أراد صاحب الدار أن يمنع من ذلك الآن فهل لا يصوغه منه والحالة هذه فاجواب نعم وقد رفع إلى حامد أفندي سؤال مثل هذا فاجاب عنه وهذا نص السؤال والجواب قد رحمه الله تعالى سئل فيما إذا كان لزيد بيت يملؤه مشرقا يعنى محلا تشرق فيه الشمس وأمرو ينتفع به أمرو من قديم الزمان وإلا الآن ويريد زيد أن يبنى مكانا للمنرفة طيبة ويمنع عمر من الانتفاع بذلك بدون إذن من عمرو ولا وجه شرعى فهل ليس لزيد ذلك ويبقى القديم على قدمه (الجواب) نعم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل له كنف بعضه على حائطه وبعضه على حائط جاره من قديم الزمان أراد الجار الآن منع من إقامته الكنف في موضعه القديم زاعما أنه يضر بحائطه فهل لا يمكن من ذلك ويبقى القديم على ما كان فاجواب انرفع إلى حامد أفندي سؤال هذه صورته (سئل) فيما إذا كان زيد يملؤه كنف قديم راكب على حائطه وعلى سطح جاره وهو ومن قبله من ملاك له لومة تصرفون في الكنف على الوجه المذكور ومن قديم الزمان إلى الآن بلا معارض ويريد الجار الآن أن يطالبه برفع الكنف متعللا أنه يتزع على الحائط ويحصل له أذية من ذلك فهل ليس للجار ذلك ويبقى القديم على قدمه (الجواب) نعم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن شاب كان صائعا عند حائطه الآن مهر في الصنعة وأراد أن يكون معلما أو أهل السوق يريدون منعه حسدا منهم له فهل لا يمكن من منع والحالة هذه فاجواب انهم لا يمكن من منعه ثانيا الفتاوى الحامدية من شى القضاء والله تعالى أعلم **سئلت** عن رجل خزانة أبنى بالوعة تجرى في بستان جاره أراد أن يطره منعه من ذلك والحال أنه قديم لا يدري متى بنيت فاجواب أن القديم متى كان فليس للجار منعه من ذلك كان الحامدية والله تعالى أعلم

مطلب جدار بين اثنين
انهم الخ

مطلب ليس لأهل السكة
غير النافذة بيعها ولا قسمتها

مطلب لا يمنع من فتح باب
في الشارع المافذ

مطلب رجل له دار يملؤها
محلى لجاره هو وسطها يتفق
به من قديم أراد الجار منعه
من الانتفاع ليس له ذلك

مطلب له كيف بعضه على
حائطه وبعضه على حائط
جاره من القديم الخ

مطلب حائط أراد أن يكون
معلما أو أهل السوق يريدون
منعه الخ

مطلب لبلوعة في بستان
جاره متى كانت

مطاب لبس الجيران منه
من فتح شبائيك على الشارع

سئلت فيمن أراد أن يفتح في داره شبائيك على الشارع العام غير كاشفة على محل حريم الجيران هل
لبس الجيران منه من فتحها فالجواب لبس لهم منه من حيث كان الامر كذلك ولمسألة في كثير
من معتبرات المذهب والله تعالى أعلم

كتاب الحظر والاباحة

مطاب ما نسب لابي حنيفة
من جواز لبس الحرير اذا لم
يماثر الجسد لا أصل له فلا
يحيى به

سئلت في الحق الرمي فيما نسب الى الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان من جواز لبس الحرير اذا لم
يماثر الجسد هل صح ذلك عنه حتى يجوز له لبس به (فاجاب بانه) لم يصح ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى وان نقل عن برهان صاحب المحيط فقد قل شمس الأئمة الحاوي الصحيح ان الكل حرام يعني لبس
لبس الجسد والى لبس الجسد والى لبس الجسد والى لبس الجسد والى لبس الجسد والى لبس الجسد والى لبس الجسد
الذي لا لبس الجسد والى لبس الجسد والى لبس الجسد والى لبس الجسد والى لبس الجسد والى لبس الجسد
الكتب فلم أجده سوى هذا يعني من نقل عن برهان صاحب المحيط انه محال في المتون
الموضوعة لنقل مذهب فلا يجوز العمد ولا الفتوى به لخالفة ظاهر المذهب اه وفي التنوير يحرم
لبس الحرير ولو بحثنا على المذهب اوفى الحرب على الرجل المرأة لا قدر أربع أصابع مضومة وكذا
لا يجوز بذهب يحل اذا كان هذا المقدور ولا لا اه قال شارحه وفي المجتبى العلم في العمامة في موضعين
وأكثر جمع وقيل لا وفيه وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عمامة عنها علم من قصب فصصة قد وثلاث
أصابع لا بأس ومن ذهب بكمه وقيل لا يكره وفيه تكره الجبة المكشوفة بالحرير اه قل محشيه ابن عابدين
هذا غير ما عليه العامة فنه قل في الهداية عن الذخيرة أن لبس المكشوف بالحرير مطلق عند عامة
لنقهاء وفي التنوير عن أسماء أنها أخرجت جبة طيالة عليها البنية شهر من ديباج كسر وافي وفرحها
مكشوفة فان به فقالت هذه جبة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لبسها وكانت عند عائشة رضي الله تعالى
عنها فأنقصت عائشة رضي الله تعالى عنها قصتها الى قصص نفسها للرياض فيستشفي بهم رواء أحمد ومسلم
ولم يندكر لفضة الشرا اه وفي الهداية وعنه عليه السلام أنه كان لبس حبة مكشوفة بالحرير اه وفي
التنوير كلف الثوب كما لحاط حاشيته وهو الحياطة الثابتة بعد الشل وفيه لبنة التمهين نبيقته اه والله

مطاب يجوز زينة اسن
بذلك من الذهب

سئلت عن تزكيت سهو فشدت هابك من الذهب هل يجوز في وجبت نعم يجوز
شدت هابك من الذهب عند الامام محمد رحمه الله تعالى قل في الحاشية ولا يشدته الا بقصة أي من تحرك منه
يشدته بالقصة وعند محمد رحمه الله تعالى لا بأس بالذهب تنبه صاحب الدرر وأفتى به في نتيجة التناوي والله
تعالى أعلم سئلت من بعض أهلى الروميلي عما يقع في بلادهم من مجي صورة الميت بعد دفنه
لمنزله لى من فيه أو غيره من المنازل وندائه قوله يا فلان يا فلان وتعيه أهلى المنزل وحريه في ترهم
وربع يكون مستورا بكنهه فيوت من سهو بعض الناس ونعمي تلك الصورة عندهم جادو قل ومن
عادة بلادهم انهم ينشرون ويرذل الميت ويعرفونه بالعار أو يلقون عليه الجير فاذا فعلوا ذلك اندفعت
عنه تلك الصورة ولا تندفع الا بذلك فهل يجوز هذا الصنيع فاجبت نعم بأنى لم أر ذلك في الكتب
الفتوية انى بدى ثم وقعت في يدي نسخة من نتيجة الفتاوى فرأيت فيها أن العلامة أبان السعد رحمه الله
تعالى سئل عن ذلك وعن الفتوى من بعض العلماء لقطع رأس صاحب تلك الصورة وأحرقه فهل يجوز
العمل تلك الفتوى فاجاب رحمه الله تعالى بان هذه الواقعة بخصوصها لم ترق معبرات الكتب العتبية
لكن يؤخذ ذلك من القاعدة لاصولية وهي أنه يحتمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام ومن القاعدة
الآخرى وهي اذا تعارضت معسدتان تكب أخيهما صرر افهمه الجواب منى على هاتين القاعدتين

مطلب في جواز احراق
صورة جادو التي تظهر في
بعض الاماكن وهي ماله
غريبة

مطالب لایحه و زائده
الآدی

• طلب يجوز ترك الاطعام
و الشارب بلا وصف في دار
الحرب

مطاب في جواز التجم
الصبيان صوتا لهم من
مرض الجدوى
مطاب لا يجمع القاري من
القراء الا اذا اعتاد السؤال

مطالب فی بیان معنی
الحديث وهي لا تزال طائفة
من أتت الحديث

مطاب في ما ينبغي التنبية
عليه

مطاب في أن ارسال طرف
امامة مندوب
مطاب في المصاحفة يوم العيد

ولا بأس بالعمل به اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن خصاء الأذى هل يجوز فالجواب أنه لا يجوز
قال في شرح الملتقى ويحرم خصاء الأذى بخلاف خصاء غيره ولو لمصلحة ولا غرام لخصاء العرس اه والله
تعالى أعلم **سئلت** عن ترك الاظفار والشارب للمعاريين في دار الحرب هل هو مطلوب شرعا
فالجواب نعم قال في المحيط ذكر أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب أن وفرو الاظافر في
أرض العدو فنهانا للاح وهذا مندوب اليه للمجاهدين في دار الحرب وإن كان قص الاظفار من النظرة لانه
انقطاع السلاح من يده وتقرب منه العدو ربما يمكنه دفعه بالاظافر وهو نظير قص الشارب فانه سنة
وفي العازي في دار الحرب توفير الشارب مندوب اليه فيكون أهيب في عين العدو فأداه في السرور والله تعالى
أعلم **سئلت** عما اعتاده الناس في زماننا من تلقي الصبيان وبجاستهم لدفع ضرر رند المعروف
الجدرى هل هو جائز شرعا فالجواب نعم هو جائز شرعا كافى فتاوى البهجة من أوائل كتاب
الكرامية وفيها ايضا لو أمر بذلك مولانا السلطان أيده الله تعالى لأجل المصلحة العمة هل يكون أمره
مشروعا فاجاب نعم يكون مشروعا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اعتاد لقراءة الجاب الذراهم
والسؤال هل يجوز منه من ذلك فالجواب نعم قال في القنية ولا يمنع القارئ من قراءته اذا عارف
أنه يعتاد السؤال بقراءته اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قوله صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من
أمتي الحديث هل معناه أن تلك الطائفة تكون في مكان مخصوص أو تكون في أماكن متفرقة
فالجواب أن هذه الطائفة لا تختص بزمان ولا مكان قال الصاوي في حواشيه على الجلالين ما نصه
وعن معلوية أنه قال وهو نخطب بمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تزال من أمتي أمة قائمة
بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من طافهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك وهذه الطائفة لا تختص
بزمان دون زمان ولا مكان دون مكان بل هم في كل مكان وفي كل زمان فلا سلام دائما بل هو ولا يعلى عليه
وإن كثرت الفساق وأهل النمر فلا عبرة بهم ولا صولة لهم وفي هذا إشارة لهذه الأمة المحمدية بأن الاسلام في
علو وشرف وأهله كذلك إلى قرب يوم انقياصة حتى تموت جلة القرآن والعلماء ويعزق القرآن من
المصاحف وتأتي الرح اللينة فيموت كل من كان في قلبه مثقال ذرة من اليمان ولا يكون هذا البعدودة
عيسى عليه السلام أفاد ذلك الصاوي في حواشى الجلالين عند قوله تعالى وعن خاقنا أمة بهم دون بالحق
وبه يدلون قل الجلال هم أمة محمد صلى الله عليه وسلم كافي الحديث اه **سئلت** عن ما ينبغي لاتبنيه
عليه ما ينبغي عليه بعض أذكيا المتأخرين حيث قال وليس حديث بد الاسلام غير ما وسيعه وكابد بالاعنى
لدى يدور على السنة حمادة بل معناه أنه كابد أبنها وبغرائب وخوارق تأخذ بالآداب وتدهش
الابصار من خرق عادته وقوة وتقلب وتفر من بين من سراء الدين واجتهاد في امضاء وأمر الله تعالى سيكون
ختامه كذلك اه **سئلت** ولعل هذا على هذا الوجه إشارة إلى ما يكون في وقت عيسى عليه السلام من
الهم والظفر وقام الظهور والله تعالى أعلم **سئلت** عن ارسال طرف العمامة بين الكفتين
ما حكمه فالجواب أن حكمه الذنب قال في الخلاصة والمستحب ارسال ذنب العمامة بين الكفتين
وسط الظهور اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المصاحفة في يوم العيد والجمعة ما حكمهما فالجواب
أن حكمهما الاستحباب قال صلى الله عليه وسلم من صامح أخاء المسلم وحزله بدء تناوت ذنوبه اه من الهداية
وروى الحافظ السيوطي في الجامع الصغير عن أبي داود وعن البراءة التي السلطان فتصالحوا حمد الله
واستغفروا غفر لهما وروى أيضا فيه عن الحكيم عن عمر رضي الله تعالى عنه إذا التقى مسلمان فسلم أحدهما
على صاحبه كان أحدهما إلى الله أحسنهما بشر ابصاحبه وإذا صالحتي أنزل الله عليهم مائة درجة للبادي
سعون وللصالح عشرة وفي شرح المصنف على الهداية قال النبي صلى الله عليه وسلم إن المؤمن إذا التقى المؤمن

مطلب في حكم قراءة المولد الشريف

مطلب في حكم القرار من الوفاء

مطلب في جواز تعميم المسلم الكافر القرآن

مطلب هل يجوز رؤيته تعالى مناما

مطلب في حكم قتل الكلاب الاهلية

مطلب في زوجة يانها زوجها المال الحرام

مطلب في دجاجة مذبوحة في الماء حال غايته

مطلب في تحريم لعب القمار بالجوهر واللوز والبس أيام العيد وكذا غيرها

مطلب غيبة الذي حرام

فسلم عليه وأحذيه فصاحه تثر خطاياهما كما تثر ورق الشجر ووه الطيراني والبيهقي كذا في الرد
 والله تعالى أعلم **سئلت** عن قراءة مواد الشرف صلى الله عليه وسلم واجتمع الناس لذلك فرحا
 بقدمه واستشارت في حكمها فاجاب ان قراءة المولد على الوجه الشرف محمودة شرعا
 لا شتم لها في تعظيمه واطهار علاماته بقوته **وفي شرح العاقص** على الجامع الصغير في الحديث ان عمل
 المولد الشريف النبوي لصواب انهم ابدع الحسنة المندوبة ذللا عن المنكرات شرعا **وقال** على
 القاري رحمه الله تعالى وعمل المولد بقراءة القرآن والانشاء للمدائح النبوية واطعام الطعم والصدقات
 امر حسن يشب فاعده الثواب الجزيل بقصد الجليل وان كان عمل المولد المذكور لم ينقل عن السلف
 اصالح في القرون الثلاثة الفاصلة وانما حدث بعده فذلك بدعة حسنة عند من حقق العلم وأقنه ثم
 لازال اهل الاسلام في سائر الاقطار والمدن اعطام يتعمدون في مويدته صلى الله عليه وسلم انه في حجة
 المتأوى والله تعالى أعلم **سئلت** عن القرار من محل فيه الوفاء ما حكمه فاجاب ما في الفتاوى
 الظهيرية وهذا صوابه وذكر الطحاوي في مشكل **ذا** حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه لى عنه
 عن سيدنا خلق صلى الله عليه وسلم انه قال اذا وقع هذا رخص بارض فلا تدخلوها واذا وقع ونتم فم اولا تخرجوا
 منها والرجز العذاب والمراد هنا الوفاء ونأويله انه اذا كان محال لودخل واتى بوقع عنده به استل بدسوله
 ولو خرج فحوقع عنده انه يحجز وحده ولا يدخل ولا يخرج صيانة لا اعتداده فاما اذا كان يعلم ان كل شيء
 بقدر الله تعالى وان لا يصيبه لاما **كتب** الله تعالى له فلا بأس بان يدخل ويخرج به والله تعالى أعلم
سئلت هل يجوز ان يعلم المسلم الكافر القرآن **وفي** حجتهم يجوز له ذلك رب ان يعلم قال
 العلامة لا يروى اذ قل الكافر للمسلم علمي القرآن فلا بأس بان يعلمه وينهجه في الدين اكن لا علم
 المتخفف وان اعتسلى ثم مسه لا بأس به اه معر بالخرقة المقتبين **وقال** ايضا عاريا بالبرازيه وتعلم علم الحوم
 لمعرفة القبلة وأوقات الصلاة لا بأس به والزيادة حرام **وفي** تأويل قوله تعالى وجعلناهم رجوما
 للشيطان جمعنا الجحوم سببا لكذب المجندين أطلق اسم الشيطان على المجمع وسمى هذيان رجما من رجم
 بالغيب اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يجوز رؤية الله تعالى في المنام فاجاب ما في ابراهيم
 من قوله رؤيته سبحانه وتعالى في المنام يجوزها رك الاسلام الصغار وكثير من المتوفين كثر شارب
 سمرقند ومحمد قوام شارب خوارزم لم يجوزوها **ذا** في المنام حيال ومثل والله تعالى منزله عنه وقد اطل
 سيمى عبد الوهاب الشعراني الكلام في ذلك وسقط في البواقيت والجواهر والله تعالى أعلم
سئلت هل يجوز قتل الكلب الاهي فاجاب لا يجوز قتله اذ لم يؤد احدنا قال في الدر المختار من
 جابات الحج **ولذا** لو لم يحل قتل الكلب الاهي **ذا** لم يؤد الامر قتل الكلاب مسوخ كافي الفخ أي اذا
 لم تضر اه وكتب عليه ابن عابد من صفة قوله أي اذ لم تضر تقييد للمسح ذكره في الهراخذ في الملقط
ذا كثر الكلاب في قرية وأضر بها أهيا أمر أربابهم بقتلها قال أوارفع الامر الى القاضي حتى يأمر
 بذلك اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن المرأة اذا كان زوجها يانها المال الحرام كالمصوب هل
 يسوع لها كله فاجاب أم يجوز لها كله حال الانقروى اشترى الزوج طعاما أو كسوة من مال
 خبيث جائز للمرأة الاكل واللبس والانعم على الزوج اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ألى دجاجة
 مذبوحة لم تشق بضها في الماء حال غايته لاجل تنفريشها هل تجبس فاجاب نعم تجبس ولكن
 تغسل بالماء ثلاث مرات فقطهر كافي **ذا** مروى عن فتاوى ابن نجيم والله تعالى أعلم **سئلت** عما
 شاع من لعب القمار بالجوهر واللوز والبس أيام العيد هل لا يجوز فاجاب نعم لا يجوز كما أتى به
 في البهجة والله تعالى أعلم **سئلت** عن غيبة الذي هل يحرم فاجاب نعم يحرم قال في نسخة

التناوي نقلا عن فتح القدير فتح غيبة الدمي كما تحرم غيبة المسلم فضلا عما ينعله السقوف من شتمه في الاسواق ظلموا عدونا اه والله تعالى أعلم سئلت هل يجوز توسد الحريرواقرشه فان جواب ما في التنوير وهذا المظنه ويحل توسده واقترشه من دال على النوم عليه وقالا والشامعي ومالك حرام وهو الصحيح كما في الواهب (ق) فليحفظ هذا الكنه خلاف المشهور اه قال في الترتيب لآلية قلت هذا التصحيح خلاف ما عليه المتن المعتبرة مشهورة والشروح اه بمعنى تصحيح التحريم والله تعالى أعلم سئلت هل يجوز التختيم بخاتم الفضة وهل يوضع في خنصر اليد اليمنى واليسرى فاجبت نعم عن السؤال الاول بانه يجوز قال الزبلي وسوردت آثار في جواز التختيم بالفضة وكان للنبي صلى الله عليه وسلم خاتم فضة وكان في يده الكريمة حتى توفي صلى الله عليه وسلم ثم في يدي بكر رضي الله تعالى عنه الى أن توفي ثم في يد عمر رضي الله عنه الى أن توفي ثم في يد عثمان رضي الله عنه الى أن وقع من يده في البئر فانفق مالا عظيما في طلبه فلم يجده ووقع الخلاف فيما بينهم والنسويش من ذلك الوقت الى أن استشهد رضي الله تعالى عنه (وعن السؤال الثاني) بانه يجوز وضعه في خنصر اليمنى واليسرى وذكر الامامة ابن الشيخة أن والده أنشده قوله

تختم كيف شئت ولا تبالى * بخنصر كاليمنى أو لشمال
سوى حجر وصفر أو حديد * أو الذهب الحرام على الرجال
وان أحببت باسمك فانقضه * وباسم الله ربك نى الجلال

قال ابن عابدين بعد كلام والحاصل أن التختيم بالفضة حلال للرجال بالحديث وبالذهب والحديد والصفر حرام عليهم بالحديث وبالجزر حلال على اختيار شمس الأئمة وقاضيان أخذنا من قول الرسول صلى الله عليه وسلم وقوله لان حل العقيق لم يثبت بمائت حل سائر الاجزاء لعدم الفرق بين حجر وحجر وحرام على اختيار صاحب الهداية والكافي أخذنا من عبارة الجامع الصغير المحتملة لان يكون القصير فيها بالاضافة الى الذهب ولا يخفى ما ينال من المأخذ من لسنوت اه وهو من كلام مثلا خسرو (هذا) ولا يراد خاتم الفضة على منقال كما في الدر مختار وحواشيه والله تعالى أعلم سئلت ما الحكم في وضع الستور على بعض أعيان القبور فاجبت نعم على رد المختار وهذا نصه كره بعض الفقهاء وضع الستور والعمائم والثياب على قبور الصالحين والاولياء قال في فتاوى الحجة وتركه الستور على القبور اه ولكن نحن نقول الآراء قصد به التعظيم في عيون العامة حتى لا يحتقر واصحاب القبر ولجلاب الادب والخشوع للغايبين الزائرين فهو جاز لان الاعمال بالنيات وان كان بدعة فهو كقولهم بعد طواف الوداع يرجع القبرى حتى يخرج من المسجد اجل لا للبيت حتى قل في منهاج السالكين أنه ليس فيه سنة مبرورة ولا أثر محكي وقد فعله أصحابنا اه كذا في كشف النور عن أعيان القبور ولازمة اذ عبد الغنى النابلسي قدس سره اه كلام الرد (أقول) ولا يخفى ما حصل لكثير من العوام بسبب تعظيم قبور الاولياء وارتقاء الستور علم لمن الضرر العظيم في اعتقادهم فانهم يعتقدون في الاولياء التأثير مع الله تعالى حتى أنهم تركوا النذر لله تعالى وهو مشروعوا أكثر وامن النذر للاولياء والنقرب اليهم وتركوا الحلف بالله تعالى حتى صار عندهم كالعدم ولا يخاسرون على الحلف بهم لاعتقادهم أن من حلف بولي حاشا يضره في بدنه وماله وأولاده وهذا من الشرك والعبادة بالله تعالى ألا ترى ما رواه صاحب الحجة الباقية من قوله صلى الله عليه وسلم من حلف بغير الله فقد أشرك قل وجهه بعضهم على الزجر والتغليظ وليس كذلك فانه على ظاهره حيث يحلفون معتقدين فيهم أنهم يضررونهم في أبدانهم وأموالهم حتى سمعت من بعض قضاة الروم الموصوفين بالعلم والصلاح أنه قال لو كنت من هدم قبور الاولياء لهدمتها بأجمعها كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بالشجرة التي وقعت تحته البيعة لما بلغه أن قوميا أتوها ويطولون عندها فانه قام بها باصولها مخافة

مطلب يحل توسد الحريرواقرشه والنوم عليه

مطلب يجوز التختيم بخاتم الفضة

مطلب يجوز وضع الخاتم في خنصر اليمنى واليسرى

مطلب لا يجوز التختيم بالذهب والحديد والصفر الخ

مطلب لا يراد خاتم الفضة على منقال

مطلب في حكم وضع الستور على قبور

مطلب في الحلف بغير الله تعالى

صرا العاقبة أوفى الصحيح عن ابن عمر أن الشجرة أخفيت قالوا والحكمة أن لا يحصل الاثنان من المأوقع
تحتهم من الخير فلو بقيت لأم من تعظيم الجهال لها حتى ربما اعتقدوا أن لها قوة تنفع أو ضرر كأن شاهد
الآن دعاهم وروى ذلك أشربان عمر فونه كان خذاه أو رحمه من الله تعالى وروى بن سعد بسند صحيح
عن نافع أن عمر لما أن قوماً باتوا بالشجرة وبصلون عنده فتوعدهم ثم أمر بقتلهم فقطعت اه من
الجل على الجلالين ومما وقع من بعض العاقبة من اعتقاد التأثير في الأولياء كتب في حق عموم أهل السنة
والجماعة النورقة لوهيئة رسائل عديدة في شراكم حتى أنهم يعبرون عنامة أشرا أهل السنة بالمشركين
وإذا تمكروا بواحد من هؤلاء القتلوا الشريك والمصيبة العظيمة في فقهاء القرى فاهم بأمر من العوام عند
توجه الخلفاء بهم بالحلف بلول ويقولون أن دمه طهار الحق فانظر كيف يتوسلون إلى اظهار الحق
لذين يوصي بضائع الدين من أصله ولا حوزة قوة إلا بالله تعالى والعد العقب لا ينكر ولاية الأولياء
وكرامتهم فضاء الله تعالى بهم وبأسرارهم ولكن حذر من اعتقادهم بقرن مع الله تعالى ومما وصل
إلى ذلك من الخلف بتغيره في والله تعالى المتوفى والله تعالى أعلم **سئلت** عن ارتكاب معصية فيها
الخذافيم عليه الحرة في الدنيا هل يعاقب عليها في الآخرة **فالجواب** والله ما وفق للصواب أنه لا يعاقب
عليها في الآخرة قال النووي في شرح مسلم الخذف كفر ذنب المعصية التي حدثها وقد جاء ذلك صريحاً في
حديث عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه وهو قوله صلى الله عليه وسلم من فعل شيئاً من ذلك فعوقب
به في الدنيا فهو وكهارته ولا يعلم في هذا خلافاً وفي نسخة النتنوى وأعلم أن المسلم إذا خذاف أو قنص لا يخذف
ولا يقنص في الآخرة بقوله عليه السلام من ذنب ذنباً فعوقب في الدنيا لا يعاقب في الآخرة اه والله
تعالى أعلم **سئلت** هل تجب طاعة الخليفة نصرته الله تعالى **فالجواب** نعم تجب طاعته قال في
أنوار التنزيل ودلت الآية على أن طاعته أولى الأمر واجبة ما وافق الحق فإذا خالفوه فلا طاعة له
وأفتى في البهجة بتزير من خلف أمر السلطان أيده الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** عن يعلم
الناس الحليل ليطه كالأمة لتبين المرأة من زوجها ويرغم أنه يفتي للناس هل يحجر عليه ويمنع من تعاطي
ذلك **فالجواب** نعم يمنع من ذلك قال في المنع يحجر مفتاحاً وهو الذي يعلم العوام الحليل الباطلة
كتعاطي الأرندل لتبين المرأة من الزوج وتسقط عنه الزكاة ولا يلبى بما يفعل من تحصيل الحرام وتحرير
الحلال اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن النسب إلى آل بيت النبوة وليس هو منهم وليس عمارة
حصراً يقال أنه سيد وميرف ماذا يلزمه **فالجواب** أنه يمنع من لبس العمامة الخضراء وعز زمريرا
شديداً ويحس حتى يظهر صلاحه أفتى بذلك في البهجة ونقل عن معين الحكم ما نصه من النسب إلى آل
البي عليه السلام يضرب صرباً وجميعاً ويشهر ويحس طويلاً حتى تظهر قوته فإنه استخفاف بحق
الذي صلى الله عليه وسلم اه وفي دعوى الاستخفاف في نظرفنا مثل الفائدة لا يجوز نصب امامين في عصر
واحد خلافاً للروافض وإننا لا اصار إلى قولنا ما أمير ومنكم أمير فقل أبو بكر رضي الله تعالى عنه
لا يصلح سيعان في عهد واحد فادله ولم يذكروا عليه فكان ذلك اجزاء منهم ولو عقدت الامامة لانتين
على له فبكان لئاني بغيا يجب خاله فأن أبي يقابل كاهو حكم لئاني أفاده في البهجة والله تعالى أعلم
سئلت عن وجود الملائكة لا دم عليه السلام هل كان نجية لا دم عليه السلام وكان عبادة لله
تعالى وآدم كالمكة **فالجواب** والله تعالى المتوفى للصواب من العلماء اختلفوا في ذلك قيل كان لله تعالى
والتوجه إلى آدم بكتشريف كاستقبال الكعبة وقيل بن لا دم عليه السلام على وجه النجية والا كرم ثم
نسمع بقوله عليه السلام لو أمرت أحد أن يسجد لأحد لمرت امرأة أن تسجد لوجهها تارخانية فارى
تعيين المحارم والصحيح الثاني ولم يكن عبادة به بل نجية واكراماً لئانه متنع منه ابليس وكان جائر فيما مضى

مطلب ارتكاب ما أوجب
لخذافيم لا يعاقب عليه
في الآخرة

مطلب في وجوب طاعة
الخليفة
مطلب يمنع المفتي المساجن
لذي يعلم الناس الحليل من
النتوى

مطلب من النسب إلى بيت
النبوة كذا يرونهم بعمامة
خضراء يمنع من ذلك

مطلب لا يجوز نصب امامين
في عصر واحد

مطلب في وجود الملائكة
لا دم هل كان نجية الخ

كافي قصة يوسف عليه السلام قال أبو منصور المازندراني فيه دليل على نسخ الكتاب بالسنة أفاده ابن
عابد بن رجة الله تعالى في تنبيهه كما أنه ادعى بعض الناس تقبيل أيدي الأئمة والأبواب والامتهات ووضع الجبهة
على اليد بعد تقبيلها وهذا الوضع شبيه بالمجود لغير الله تعالى فينبغي لاهل العلم تحذير الناس عنه وتنبههم
لأنه من مشاهير السجود حتى يحذروه ويحذروا عنه بهضهم والله الموفق ❀ سئلت عما نقل عن
بعض الأولياء من أن الولاية أفضل من النبوة هل هو كلام صحيح وله معنى ملح فالحجاب أنه كلام
صحيح وله معنى ملح وهو مبنى على أن النبي جهة من أحداهما جهة الولاية التي هي باطن النبوة وثانيهما
جهة النبوة التي هي ظاهر الولاية فالنبي بجهة الولاية يأخذ الفيض والعلي من الله تعالى وبجهة النبوة
تبلغه الخلق ولا شيء في أن لوجه الذي إلى الخلق أشرف وأفضل من الوجه الذي إلى الخلق فالمراد أن جهة
ولاية نبي أفضل من جهة نبوته وهو من حيث أنه ولي أفضل من حيث أنه نبي لأن ولاية ولي تابع أفضل
من نبوة نبي متبوع حتى يلزم أن يكون الولي أفضل من النبي كآبائهم القاصرون فإن مرتبة الولاية
حاصلة للنبي على وجه أكل من ولاية الولي مع أمر زائد وهو مرتبة النبوة فكل نبي ولي من غير عكس
أفاده الديار بكرى في تاريخه الخيس والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن سبب تسمية النحلة عمة لنا في بعض
الآثار فالحجاب ما في التنويعات المكتبة أن الله تعالى لما خلق آدم عليه السلام الذي هو أول جسم
إنساني تكوّن وجعله أصلاً لوجود أجسام الانسانية فضاعت من خير طينته فضلة خلق منه النحلة
فهى أخذت لآدم عليه السلام وهي لنا عمة وعلماها الشراع لنا عمة وشبهها بالمؤمن ولها عالمها راجعة
دون سائر الفئات اه وقد روي في البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وهي مثل المسلم حذوثي ما هي فوق الرأس في
شجر الابدية ووقع في نفسي أنها النحلة قال عبد الله فاستحييت فقالوا يا رسول الله أخيه بنابه فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم هي النحلة قال عبد الله فحدثت أبي بما وقع في نفسي فقال لأن تكون
قلنا أحب الي من أن يكون لي كذا وكذا كذا والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن دخول الكافر المسجد
هل يجوز أم لا فاجبت بما عرفت في التنوير وشرحه الذر المختار وهذا النظم وجد دخول الذي مسجد
مطلقا وكراهه مطلقا وكراهه محذورا فافهم وأجود في المسجد الحرام اه قال ابن عابد بن رجة
جنتا كافي الاشياء وفي الهندية عن النخبة يكره للمسليم الدخول في البيعة والكنيسة والتمباكره من
حيث أنه يجمع الشياطين لأن حيث أنه ليس له حق الدخول اه وانظر هل المستأمن ورسول أهل
الحرب مثله ومقتضى استدلالهم على الجواز بازاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تنقبت في
المسجد جوازهم ويحرم اه من الظاهر ماوى اه كلام ابن عابد بن رجة والله تعالى أعلم ❀ سئلت هل يجوز
عبادة ذي وقاسق مسلم فاجبت بما عرفت في التنوير وعبادتهم ما قل في الدر المختار وجاز عبادته بمعنى الذي لا جاع
وفي عبادة المجوسى قولان وجاز عبادة فاسق على الأصح لأنه مسلم والعبادة من حقوق المسلمين اه وفي
الهداية وصح أن النبي صلى الله عليه وسلم عاديهم وديارهم يضاجعوا اه ونقل ابن عابد بن رجة وفي
النوار جازهم ودي أو مجوسى مات ابن له وقريب يذبحني أن يعز به ويقول أخاف الله تعالى عليه لما خبر
منه وأصله كان معناه أصحك الله تعالى بالإسلام يعني رزق الإسلام ورزق الولد مسلما اه ونقد
أيضا عن المنع بكرة المشهور المقتدى به الأخ لا طبرجل من أهل الباطل والشر لا بقدر الضرورة نه
بمظن أمره بين الناس ولو كان رجل لا يعرف داره لا يدفع الظلم عن نفسه من غير أنم فلا بأس به ثم قال
رحمه الله تعالى من العبادة المذكر وهذه إذا علم أنك تنقل على المريض فلا تعده فقد قيل بحالسة النقل حتى
الدوم ولا تنقل على المريض ولا تحرك رأسك ولا تنقل ما علمت أنك على هذه الحالة الشديدة بل هو ن عليه

مطابق في وضع الجبهة على
اليد بعد تقبيلها وأنه لا ينبغي
مطابق في معنى قول بعض
الأكابر الولاية أفضل من
النبوة

مطلب في وجه تسمية النحلة
عمة

مطلب يجوز دخول الذي
للمجوس يكره للمسليم دخول
الكنيسة

مطلب يجوز عبادة الذي
وانفاق

لمرض وطيب قلبه وقل له أراك في خير يتأويل واذا كرله ما يريد رجاءه في درجة الله تعالى مشوا بآبائي من
التحريف ولا تضع يدك على رأسه فربما يؤذيه الا اذا طامه وقل له اذا دخلت عايته كيف تجدك هكذا جاء
من السفوف ولا تنسل له اوص فانه من أعمال الجاهل اه مجتبي اه طه طراوى اه والله تعالى أعلم
سئلت عن التدوى بالحرام كالجره هل يجوز فالجواب ان فيه خلافا يجوز به بعضهم اذ لم يوجد
من المباح ما يقوم مقامه ومنه بعضهم مطلقا قال في التهذيب يجوز للعامل شرب البول والدم والمذبة
للتدوى اذا أخبره طبيب مسلم ان شفائه فيه ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال الطبيب يشغل
شد ذلك به فغلب وجهان وهما يجوز شرب القليل من الخمر للتدوى فيه وجهان كذا ذكره الامام
الترمذي اه قال في الدر المنثور بدنه نقله ما في الهابة وقتره في المخ وغيرها وقدمه في الطهارة والرضاع
ان المذهب خلافه اه نقله في الرد والله تعالى أعلم سئلت عن بيع العنب من يتخذ خراهل
يجوز فالجواب قال في التنوير وجاز بيع عصير عنب من يهمل انه يتخذ خراهل لان العنب لا يقوم بهينه
بل بعد تغييره وقيل يكره لاعتقاده على العنب اه مع زيادة من شرحه للعلاء قال ابن عابدين قوله وجاز
أى عنده لا عندها وقوله بيع عصير عنب أى معصوره المستخرج منه فلا يكره بيع العنب والكرم منه
بلا خلاف كافي المحيط لكن في بيع الخزانة ان بيع العنب على الخلاف اه وفي شرح التنوير على صحيح
مسلم ان ذلك منهي عنه كبيع سلاح من يقطع به الطريق اه والله تعالى أعلم سئلت هل يجوز
التوسل الى الله تعالى بأولياءه في الدعاء كما قال اللهم بحمرة عبد القار ووجهه راجنى واغفرلى
فالجواب ان العلامة المتأوى ذكر في حديث اللهم اى ذلك واتوجه اليك نبيك نبي الرحمة ناقل الاعن
العز بن عبد السلام انه ينبغي أن يكون مقصورا على النبي صلى الله عليه وسلم وأن لا يسم على الله بغيره وأن
يكون من خصائصه قال وقال السبكي يحسن التوسل بالنبي الى ربه ولم يذكره أحد من السابقين والخلف
الا بن تيمية فابتدع ما لم يلقه عالم قبله اه قال في الرد ونزع العلامة ابن أمير حاج في دعوى الخصوصية
وأطال الكلام على ذلك فراجع اه ونقل العلاء عن التارخانية معزيا للثقفى عن أبي يوسف لا ينبغي
لأحد أن يدعو الله الاب والابن والدعاء المأذون فيه المأمور به ما استفيد من قوله تعالى والله الاسماء الحسنى
فادعوه بها اه وعامة الناس اليوم على التوسل الى الله تعالى بالانساء عليهم السلام وبالأولياء الصالحين والله
تعالى أعلم سئلت عن أكل الاثنين من نحو الشاة ما حكمه فالجواب ان حكمه الكراهة
التنزيهية كالنقطة والحيا والذكر والمرارة وأمانة فالسنة حكمها الكراهة التنزيهية في الراجح وقيل انها
حرام وقد نظم هذه الستة ابن وهبان بقوله

وفي غدد الاثنين مثانة * حيا ذكرو ثم المرارة تدبر
كراهة تنزيه وقيل بحرمه * لان الدم المسفوح معها مقرر

والمثانة محل اجتماع البول في الجوف والحيا اسم للفرج والجمع احمية وقوله لان الدم المسفوح معها مقرر
يعنى ان وجه الحرمة ذكر الدم معها في المروي عن مجاهد انه قال كره رسول الله من الشاة قد كرا السبعة
والدم محرم بالقطعي والامام ابو حنيفة أطلق اسم الحرام على الدم المسفوح وسمى ما سواه مكروها كذا
في شرح المتنوعة للشيخ حسن الترمذى والله تعالى أعلم سئلت عن ذى دعا انساء مسلم
لضيقته فهل تجوز اجابته فالجواب نعم تجوز اجابته قال في الواقيات مسلم دعاه نهرا في الى ضيقته
وايسر بينهم صداقة ولا تخاطبة غير ما بينهم لمن التجارة حل له الذهب لان فيه ضربا من البر وقد نبأنا
الله عن من لم يقاتل في الدين اه قال تعالى لا يهاكم الله عن الذين لم يقاتلواكم في الدين ولم يخرجوكم من
دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين ومعنى اقساط اليهم الاحسان اليهم اه أى

• مطلب في حكم التدوى
بالحرام

• مطلب في بيع العنب من
يتخذ خرا

• مطلب في حكم التوسل اليه
تعالى بأولياءه

• مطلب فيما يكره أكله من
نحو الشاة

• مطلب هل تجوز اجابة الذى
للضيق

• مطلب في قوله تعالى لا يهاكم
الله عن الذين لم يقاتلواكم في
الدين

تطوهم فطامن أموالكم قال المحقق الصاوي في حواشيه على الجلالين رث هذه الآية لتخصيص الحكم للنازل أو السورة لأن الآية الأولى عامة في سائر الكفار مطبقاً ولو كانوا صالحين ثم من كل من الكفار بينهم وبين المسلمين صلح وموادة تجاوز موتهم ولم يكن النهي شاهاً لهم كقراءة توبتي الحرف وعلى هذا تكون الآية محكمة فيجوز الأس للمسلمين موادة الكفار الذين تحت الذمة الصلح اه وقد جرى الامم المحلى على أن هذه الآية منسوخة وعبر عنه وهذا قبل الأمر بحجها هم ولم ير نصه الصاوي والآية التي في أول السورة هي قوله تعالى لا تتخذوا عدوى وعدوكم وليتقوا الله بهم بالموادة والله تعالى أعلم **مسئلات** هـ شاع وكثرت في هذه الأزمنة من احق المسلمين بالكماء بعد نقضهم البيعة الإسلامية بحيث يكون حكمهم عندهم كحكم رعائهم الأصليين إذا وقعت لهم حادثة التجاوز اليهم واشتكوا اليهم وإذا اطلبهم أمراء الاسلام يمتنعون ويقولون نحن تحت حجة الدولة فلاية واداجب الى محبة أهل الاسلام يحضر معه رجل من طرف الحكومة لاختيصة هل يجوز هذا في الشرع الشريف فالجواب والله الموفق له لا يجوز هذا الصنيع القبيح السيئ في الشريعة المذكورة بل هو حرام بل قيل أنه كفر ويشهد به ظاهر قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم مرضى يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فهمى صريحه في أنه لا يفعل ذلك الا من كان في قلبه مرض ونفاق والعباد لله تعالى وكذلك ظاهر قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء أي فليس من ولاية الله تعالى في شيء فظاهره أنه انسلخ من ولاية الله رأساً وقد قل تعالى في حق المؤمنين الله ولي الذين آمنوا فمن انسلخ من ولايته تعالى فلا يكون الله تعالى وليه فلا يكون مؤمناً وكذلك قوله تعالى دشرا المنافقين بأن لهم عذاباً أليماً ثم بين المنافقين بقوله تعالى الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ثم قل أليس عذابهم العزة فمن العزة لله جميعاً والآيات والأحاديث في هذا الشأن كثيرة وهؤلاء المحذرون أشد ضرراً على المسلمين من الكفار الأصليين فانهم سب في مذاهب الاجميين في الحكومة الإسلامية وفي تشويشهم على الأمراء المسلمين ومما كسبهم ومع ذلك فانهم يلقون اليهم أسرار الاسلام ويطعمونهم على عوراتهم فهم لهم جواسيس فأحراهم بالعقوبة الشديدة هذا وقد ألف في هذه الحادثة سيدي علي البلي رسالة شديدة الذكر على من يفعل هذا الفعل قال فلا يجوز لقدم عليه ولو خاف على ماله أو بدنه لأن المحافظة على الدين مقدمة عليه ومن اقراعد الاصولية إذا التقي ضرراً ارتكب حهماً ومنها أدولهم مصيبة في الأموال ولا مصيبة في الأبدان ومصيبة في الأبدان ولا مصيبة في الأبدان فأمور رأس ماله وأعز شيء عنده دينه فهو مقدم على كل شيء قل لم يلم يخف على دينه حينئذ يجوز له الاتجاء ولوالى كافر ليجمى به دينه نسأل الله تعالى الحماية والسلامة والتوفيق والله تعالى أعلم **مسئلات** هل يجوز لكذب لأجراء الصلح بين اثنين فالجواب انه يجوز في أربع مسائل للصالحين الناس ولدفع الظالم عن الظالم ولارضاء الزوجة وفي القتال ليطنر المسلمون بالعدو ويسلمو منه وقد نظمها ابن وهب فقال ولا صلح حاز الكذب أو مع ظالم * وأمر لترضى ولقتال ليضمر اه والله تعالى أعلم **مسئلات** عن الصبي قبل التكليف إذا عمن عملاً صالحاً هل يكور ثوابه أو لا يوبه فالجواب انه يكون له دون ما قل ابن وهبان رحمه الله تعالى وتوب من ذكر القرآن اسمع الله * وقد لو انبأ الفضل للطه بل يحصر والمبالغة الأولى في البت هي أن سماع لقرآن أو يوب أى أكثر ثواباً من قرأته وهي مشهورة والله تعالى أعلم **مسئلات** عن الدخان الذي شاع في زماننا وعنه بالهوى ما حكم الله فيه فالجواب ان المحظور ان الدخان انما كان الاستماع ثواباً لأنه دعوى الى سدر وهدم الله تعالى قوا على عدم السدر قبل فلا يسر وانقرأ ثم على قلوب أفعالها اه من حواشى جوى على الاشياء

مطلب في حكم الاحتماء
بالكفار

مطلب في جواز الكذب في
مسائل

مطلب اذا عمل الصبي صالحاً
فتوابه
مطلب في حكم الدخان

لم يتكلموا عليه لانه انما حدث بعدهم والمتأخرون اختلفوا فيه فثم من يقول بتحريمه ومنهم من يقول
 بما حقه ومنهم من توسط وقال بكرهته وأحسن ما رأت فيه قول شيخ مشايخنا جماعة المحققين العلامة
 لا ميرزا الحلي واختلف في الدخان والورع تركه اه فلا ينبغي صرف المسألة فيه ولا تضييع الوقت ولا
 سبيل ان هو منسوب للعلم الشريف والله تعالى أعلم **سئلت** عما اشهر عن الحنفية انهم يقولون ان
 الحرام لا يتعلق بزمان هل له أصل في المذهب الحنفي **فالجواب** نعم له فيه أصل لكن ليس على
 الأصل بل في حق الجاهل الذي لا يعلم انه حرام فمن سرق شيئاً وأنت لا تعلم انه سرقة وأطعمك منه وسعدك
 أن تأكل منه ولا اثم عليك وأما في حق العالم فإنه حرام فلا يهرق في الاشياء الحرمه تتعد في الاموال
 مع العجم الا في حق الوارث وقيدته في الظهيرة بان لا يعلم ارباب الاموال وكتب عليه السبيل الجوى
 مانعه قال الشيخ عبد الوهاب الشعراني رحمه الله تعالى في كتاب لمن وما نقل عن بعض الحنفية من أن
 الحرام لا يتعلق بزمان سألته عنه الشهاب بن السليبي فقال هو محمول على ما ذالم من علم بذلك أمام رأى
 المكس مثلاً يأخذ من أحد شيأ من المكس ثم يعطيه لا تحريم يأخذ من ذلك الا تحريم اه وكتب
 أيضاً قوله الا في حق الوارث قبل عليه بخلافه ما في البرازية أخذ مورثه رشوة أو ظلم فان علم ذلك بعينه
 لا يحل له أخذه وأن لم يعلم بعينه فله أخذه حكاهما في اديانته في تصديق به بنية الخصماء وكتب أيضاً وقيدته
 في الظهيرة أي الاستثناء المذكور وحاصله انه حلال لا وارث بشرط أن لا يعلم ارباب الاموال فان علم
 وجب رد كل شيء الى صاحبه قال في الرد بعد نقل ما تقدم والحاصل انه ان علم ارباب الاموال وجب رده
 عليه واما فان علم عين الحرام لا يحل له ويتصدق به بنية صاحبه وان كان مالا شحطاً لا يجمعها من الحرام ولا
 يعلم اربابه ولا شيأ منه بعينه حل له حكاهما والا حسن ديانة التزهر عنه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عما
 جاء في صحيح البخاري يوم علم من قوله صلى الله عليه وسلم نحن أحق بالشك من ابراهيم اذ قال رب ارفني
 كيف يحيى الموتى قال أولم تؤمن قال بلى ولكن لميطمئن قلبى ما معناه وخفوه لما ترحوا **فالجواب** ان
 معناه ان الشك مستحيل في حق ابراهيم عليه السلام فان الشك في احياء الموتى لو كان متطراً قال الانبياء
 لكانت أنا أحق به من ابراهيم عليه السلام وقد علمت انى لم أشك فاعلموا ان ابراهيم عليه السلام لم يشك وانما
 رجح صلى الله عليه وسلم ابراهيم على نفسه فواضعوا أدياً أو قبل ان يعلم صلى الله عليه وسلم انه خير ولد آدم أهاده
 النووى شارح مسلم في كتاب التوحيد من باب زيادة طمأنينة القلب من صحيفة مائتين وعشرين من
 الجيد الاول وعنايه فيه والله تعالى أعلم **سئلت** عن قوله صلى الله عليه وسلم حسماروا مسلم عن أبي
 هريرة رضي الله تعالى عنه ما من مولود يولد الا نخسه الشيطان فيسئل ما رآه من نخسه الشيطان الابن
 مريم وأمه ثم قال أبو هريرة رضي الله تعالى عنه اقرؤا ان شئتم وانى أعبد هاهنا بك وذرنيهما من الشيطان
 الرجيم هل هو على ظاهره من تخصيص ذلك بعيسى وأمه عليه السلام فيكون القصر حقيقياً أو
 يشاركون في ذلك سائر الانبياء عليه السلام فيكون القصر اضافياً **فالجواب** والله تعالى الموفق
 للصواب ما ذكره النووى في شرح هذا الحديث من أن ظاهر الحديث اختصاص هذه الفضيلة بهما
 قل واختار القاضي عياض أن جميع الانبياء يشاركون فيها اه (فان قلت) ان الحديث على قول القاضي
 عدم يكون معناه الابن مريم وأمه ومن بعدهما ما يقال من الدليل على هذا التقدير فحجاب الدليل من
 الكتاب العزيز وهو قوله تعالى لا تغربهم أجبي الاعبادك منهم المخلصين وقوله تعالى ان عبادى ليس لك
 عليهم سلطان وهذا مبنى على أن نخس الشيطان ومسه عبارة عن اغوائه كآدمه بذلك في الكشف ولا
 يلتصق الى طعن الكشف في هذا الحديث فانه ثابت في الصحيحين صحيح مسلم وصحيح البخاري وهما العمدة
 في التصحيح وقد منع الكشف أن يراد معناه الحقيقي وقسمه بالاغواء ولولوا ريد المعنى الحقيقي وان

مطلب في معنى قولهم ان
 الحرام لا يتعلق بزمان

مطلب في معنى قوله عليه
 السلام نحن أحق بالشك
 من ابراهيم

مطلب في حديث ما من
 مولود يولد الا نخسه الشيطان
 الخ

الشيطان يتسلط على الناس بالخنس والمس لامتلائت لدينا صراخا وجه البعوض على الحقيقة ويرد قول
الكشاف لامتلائت الذنوب صراخا به وهم طاسد فانقطع نيكون ذلك المس في جميع الاوقات فلا يلزم
امتلاء الدنيا بالصراخ هذا وقد نقل هذا الحديث الجلال السيوطي في الجلالين وكتب عليه المحقق
الصاوي ما نصه قوله الامسه للشيطان أي نخسه في جنبه وظاهره حتى الانبياء وهو كذلك (نقلت) ان
الانبياء معصومون من الشيطان فلا يستل له عليهم (أجيب) بانهم معصومون من وسوسته وانغوائه
لامن نخسه في أجسامهم فان ذلك لا يقدح في عصمتهم منه (ان قلت) ان موضوع الآية ان دعوة أم مريم
كانت بعد وضعها وتسميتها فم تنفع مريم من نخس الشيطان وانما نفعته ولدها فقط فلم تحصل عطافته بين
الآية والحديث الا أن يقال أن حفظها من نخس الشيطان كان واقعا وان لم تدع حسنة يعني أم مريم
فدعوتها طابقت ما اراده الله تعالى بها ومع ذلك فالناسيب للفسر لا يأتي بالحديث تفسير للآية اه
أقول ان المفسر تتبع في ذلك الراوي أباه ريرة رضي الله تعالى عنه فانه قال أقرؤا نستم وان أعيد هذا الآية
ويمكن أن لا معنى الآية والى أعيد هذا البيت الماضي فيكون التعبير بالمضارع لحكمة الخ
الماضية واستحصارها وهو الناساب لوضعها وتسميتها الماضية والاولا تقتضي الترتيب والله تعالى أعلم

مطلب في الرقيق اذا أسلم
بعد استرقاقه ما وجه بقاءه
رقيقا بعد اسلامه
مطلب في بيان أمور الدين

عمراده **سئلت** عن الرقيق بعد استرقاقه ما سبب بقاءه في الرقية وقد زال سببه بالاسلام فالجواب
ان ارق من آثار الكفر وذلك ان الله سبحانه وتعالى لم يباح الدم والمال والسبي بالكفر جعل بقاء الرقيق وان
اسم العبدتة كره وعبرة لما نزل اليه المعصية كذا في حواشي الشنوري الموسومة بآداب الرقية والله تعالى
أعلم **سئلت** ما هي أمور الدين هل هي قواعد الخمسة الصلاة والزكاة والصوم والحج والشهادتان
أم هي شيء آخر **فجبت** هي شيء آخر قال الامام النووي حسم بقوله عنه في المؤاودة وأما أموره
فالحكمة بالعقد والصدق بالقصد والوفاء بالعهد واجتناب الحذر فهي أربعة أما الحكمة بالعقد فلا اعتقاد
الصحيح السالم من التشبيه والتعطيل والتعجب في صفات الله وأما الصدق بالقصد فالعبدات لنية والعمل
بالاخلاص وأما الوفاء بالعهد فاداء الفرائض الخمس في أوقاتها وأما اجتناب الحذر فاجتناب محارم الله
تعالى لئلا تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وكنت نظمه حال ضروري في درس
الشنوري فقات

ان رمت ما من أمور الدين قدشورا * بين الخلائق فاحفظ خيرا أشعار
فصحة العقد مع صدق بقصدنا * وزد وفاء بعهد الخالق الباري
كذا اجتناب الحذر وهو يحتملها * فاطلب ثوابا لنأيها القاري

مطلب في تحريم الحشيشة

والله تعالى أعلم **سئلت** عن تناول الحشيشة التي عظمت البليسة بها في زماننا هل هو حرام
فالجواب نعم قال سيدي حسن الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية من كتاب الخطر والاباحة اتفق
منايخنا ومشايخ الشافعي على تحريم الحشيش وهو ورق القنب وأفتوا بأحراقه وأمروا بتأديب بائعه
والتشديد على آكله فهو زندق مبتدع وحكمه وبوقوع طلاق الخنش زجرا كالسكران ونظم ذلك في بيتين
فقال
وأفتوا بتحريم الحشيش وحرقه * وتطبيق محنن زحوقه وقرروا
لبائعه التأييد والعقوب أثبتوا * وزندقة للمستهمل وحروا

مطلب في بيان وجه ترك
العطاف بين كلتي الشهادة
في الاذان دون التشهد

قال وقولنا جرح إشارة الى عدم الإيقاع لاطلاق اه والله تعالى أعلم **فائدة** لما كنت بالجامع الازهر
لتحصيل لعلوم وذلك من سنة ثلاث وستين الى سنة سبعين بعد المائتين والالف ورد الى طرابلس القرب
رجل من علماء شنقيط فأورد على علمائنا سؤالهم بحجبه واعنه فلما جاء الخراج الى مصر رزى الى الجيز
أخبروني بذلك وحاصل السؤال ما الحكمة في ترك العطاف بين كلتي الشهادة في الاذان حيث يقال أشهد

أن لا اله الا الله أشهد أن محمداً رسول الله وفي عطف الثانية على الاولى في الشهد حيث يقال أشهد أن
 لا اله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله فسألت شيخنا الحق الشافعي الشيخ أحمد بن عبد الرحيم
 الطهطاوي صاحب نظم المقصود في الصرف عن ذلك فأجابني رحمه الله تعالى بان الحكمة في ذلك أن كل
 جملة من أجل الاذان مقصودة وحدها علام الناس بهاد دخول الوقت فالمقصود بالذات من الاذان ومن
 كل جملة منه ان اعلام بدخول الوقت وأما الشهد فالمقصود منه بالذات الاعتراف بالتوحيد والرسالة فلا
 يتم التوحيد الا بهما ولا يحصل انشاء الاسلام وتجيده الا لجموعهما فمن أجل ذلك عطفت الثانية على
 الاولى والله تعالى أعلم **سئلت** متى شرع الاذان قبل الهجرة أو بعدها فأجابني انه شرع بعدها
 قال في انساب العيون وكان وجود ذلك أي الاذان والاقامة في السنة الاولى وقبل في الثانية وقد سئل
 الحنفية السيوطى هل ورد أن بلالاً أو غيره أذن بكرة قبل الهجرة فأجاب بقوله ورد ذلك بأما فيه ضعف
 لا يقدح عليه والشهور الذي صححه أكثر العلماء ودلت عليه الأحاديث الصحيحة أن الاذان أقام شرع بعد
 الهجرة وأنه يؤذن قبلها بالليل ولا غيره اه والله تعالى أعلم **فائدة** لما كنت بحاضرة تونس أعادها
 الله تعالى الاسلام وذلك سنة ثمان وتسعين ومائتين وألف وهي السنة التي أخذها فيها الفرنسيين أعادنا
 الله تعالى من شره اجتمعت بأحد كبار علمائها وهو الشيخ صالح لبرسي وكان كبير السن أظنه بلغ الثمانين
 حينئذ قد أكرمته في مسائل علمية فقال ورد عليّ سؤال ذات يوم من بعض الخذاق حاصله لم أكر الله
 سبحانه من الكفار وهم أعداؤه فجعلهم أكثر من المسلمين وهم أولاءه قال ولم أكن رأيت هذا السؤال في
 كتاب ولا سمعته من أحد فكفرت فالحمد لله تعالى الجواب فقلت فعل سبحانه وتعالى ذلك ذو الجلال والإكرام
 يحظر بالبال من الوساوس الشيطانية لو عكس الأمر من أنه سبحانه وتعالى أفاض أكثر من المسلمين الذين هم
 أولاءه وليدفعهم عن الكفار الذين هم أعداؤه ويتصرف بهم عليهم ويتفقد بطاعتهم فهو أعني أكثر
 الأعداء دليل على استغنائهم عن المعين والناصر وعدم احتياجهم لاحد من خلقه جل جلاله **فوقال** بعض
 كنت سئلت عن قوله تعالى وما أرسلناك الا رحمة للاولين بينه مشكل فان ارسلناه كان نقمة في حق أهل
 الفترة فانهم كانوا ناجين من المذاب قبل بعثته صلى الله عليه وسلم ولما بعث عصي منهم من عصي وكفر من
 كفر فكأنوا بيه مخدلين في المار فكم رجة في حقهم صلى الله عليه وسلم قال وهذا قول موجود في
 الكتب مع جوابه وحاصل الجواب عنه أنه صلى الله عليه وسلم في نفسه رحمة وأن مصيبتهم جاءتهم من
 أنفسهم حيث لم يتبعوه وكفروا به لصداء قلوبهم وعدم انجلائها كالشمس فانها أقطعت في حد ذاتها لرجة
 لكل الناس ومع ذلك يتأذى منها الأرمه وضعف البصر لا ضعف الذي في بصره لا لعله في الشمس وكذلك
 العميان لا يرون ضوءها ولا يتفقدون به في الاستكشاف على المحسوسات فلو كانت قلوبهم مجلوة لا تبصرون
 ويربحوا كالحمار سائر من أتبعه صلى الله عليه وسلم فعدم انتفاعهم به وهو لا ينفي إلهاني ذاتها لرجة لجميع
 الناس والله وتر من قال

مطلب شرع الاذان والاقامة
 في السنة الاولى من الهجرة

مطلب ما الحكمة في كون
 الكفار أكثر من المسلمين

مطلب في اشكال واراد على
 قوله تعالى وما أرسلناك الا
 رحمة للعالمين

مطلب اذا أهديت هدية
 لمن يده مفتاح الكعبة من
 الشيعة لا يختص هو بها

والنجم تستصغر الابصار رؤيته * والذنب العزف لا للحم في الصفر
 اه والله تعالى أعلم **سئلت** وانا بكة المشرقة عام خمس وتسعين ومائتين وألف من أحد الشيعيين
 الذين بأيديهم مفتاح الكعبة المشرقة اذا اتفقوا على واحد منهم وجعلوا المفتاح بيده ليقتضيه البيت الطهر
 متى احتيج لفتحه وبخلقه وقت الحاجة لا علاقة فاهديت اليه هدية لاجل كون المفتاح الشريف بيده
 فهل لا يختص بها ونقسم بين جميع أولاد بني شعبة وكان أجاب على هذا السؤال قولي شيخنا الشيخ محمد عايش
 وشيخنا الشيخ دحلان مفتي الشافعية في القطار الجازي وشيخ الحرم المسكي حينئذ وسادات أخرون من
 علماء مكة ومصر بأن الهدية التي تقدم اليه تقسم على جميع الشيعة ولا يختص بها من بيده المفتاح ولهم

نفسه على سؤال هل
عرفت الله تعالى بحمد عليه
السلام الخ

مطلب في العشر كلمات التي
يخلف بها اليهود

مطلب في بيان علامة القبلة
في طرابلس الغرب

في ذلك نقول بطول ذكرها نوافقتهم على الاقتداء بذلك ووضعت اسمي معهم تبركهم ثم رأيت السؤال
وجوابه في فتاوى شيخنا الشيخ عايش رحمه الله تعالى قبل مسائل الالتزام والله تعالى أعلم **فأندعكم أني**
بعض النصلاء من علماء طرابلس الغرب سألوا على سائر علماء في عصرنا وهو هذا **هل عرفتم الله بحمد**
صلى الله عليه وسلم أو عرفتم محمد صلى الله عليه وسلم بالله سبحانه وتعالى ولازلنا في البحث حتى وجدنا في
رسالة لآل عمران عبد السلام رحمه الله تعالى ما نصه سئل على كرم الله في وجههم عرفتم ربك فقال عرفتم
عزفتي به نفسه وسئل أيضا هل عرفتم الله بحمد صلى الله عليه وسلم أو عرفتم محمد بالند تعالى فأجابوا وعرفتم
الله بحمد ما عبادته ولكن كان محمد أو نفي في نفسي من الله تعالى ولو عرفتم محمد بالند تعالى لا احتجت إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولكن الله عزفتي بنفسه بلا كيف كما شاء وبعث محمد أن يبلغ أحكام القرآن وبيان
ممهلات الإسلام والايان واثبات الحق وتوقيف الناس على منهج الاخلاص فمنه **فقد علمنا ما جابه** اه
فأجواب ذكره العلامة المقرري في تاريخه أنه بعد اغراق الله تعالى فرعون ونجاة بني اسرائيل من
هم موسى عليه السلام حتى وافوا طور سيناء فامر الله تعالى موسى عليه السلام فطهر قومهم
واسعد ادهم لمعاع كلام الله تعالى فطهرهم ثلاثة ايام واسمع الله تعالى القوم من كلامه عشر كلمات
وهي **انا الله ربكم واحد** لا يكن لكم معبود من دوني **لا تحلفوا بيمين ربك كاذبا** اذكروا يوم السبت واحفظوا
برؤسكم **لا تأكلوا أموالكم باليسرة** لا تأكلوا أموالكم باليسرة **لا تأكلوا أموالكم باليسرة** لا تأكلوا أموالكم باليسرة
رزقه فصاح القوم وقالوا لموسى لا طرفة انا يا باسماع هذا الصوت العظيم كن السفير بيننا وبين ربنا وجعل
ما يامرنا به سمعنا وأطعنا فأمرهم بالانصراف اه وأكثرت هذه الكلمات موجود في آية من تعالوا انزل
ما تحرم ربكم عليكم **وصلى الله على سيدنا محمد وآله** والله تعالى أعلم **سئلت** عن علامة القبلة في بلاد
طرابلس الغرب **فأجبت** بما حاصله **له** ان قبلة الصلاة التي يجب استقبالها هي جهة المشرق
قل المحقق الناضل ولانا الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن الحاج أحمد التاجوري في رسالته التي ألفها في
معرفة الفصول الاربعه اوقات الصلاة وجهة الكعبة المشرفة ما نصه الكعبة في مكة ومكة من أهل
المغرب في جهة المشرق فيجب عليهم استقبال المشرق فان كانت الكعبة بحيث لا يراها بل في جهة المشرق
نحوها وتلقاها بالليل وهي الشمس والقمر والنجوم وعلى ما يمكن به معرفة جهة القبلة وكيفية الاستدلال
بالشمس على جهة القبلة الشرعية أن تستقبل مطلع الشمس شتاء وخريف بارض برقة والغرب وذلك اذ
كانت الشمس في برج الميزان والمغرب والقوس والجدي والدلو والحوت وقد أطلال رحمه الله تعالى
النكلام حتى قال وأما بلاد قران وغدامس وسبكرا ووارقة فانهم يستقبلون مطلع الشمس في أول شهر
اكتوبر ونصف فوران الآخر وأما بلاد قطر طرابلس تاجور وغريان ومسلاتة وبنو وليد ومهارة
وزرور الى حربه فانهم يستقبلون مطلع الشمس في شهر اكتوبر والنصف الاول من فوران اه كلامه
رحمه الله تعالى ورأيت في تاريخ العلامة المقرري ما نصه واعلم أن أهل مصر واسكندرية وبلاد الصعيد
وأسفل ارض وبرقة وافرقة وطرابلس الغرب ومقيلية والادلس وسواحل الغرب الى السويس
الاقصى والبحر المحيط وما على سمت هذه البلاد يستقبلون في صلاتهم من الكعبة ما بين الركن الغربي
الى الميراب فمن أراد أن يستقبل الكعبة في شيء من هذه البلاد فليجعل يات الشمس اذا غربت خلف كفه
اليسرى واذا طلعت على صدره اليسرى ويكون الجدي على أذنه اليسرى ومشرق الشمس تلقاه وجهه أو
ريح الشمال خلف أذنه اليسرى أو ريح الدبور وخلف كفه الأيمن أو ريح الجنوب التي تهب من ناحية
الصعيد على عينه اليمنى فانه حينئذ يستقبل من الكعبة سمت محاريب الصحابة الذين أمرنا الله تعالى باتباع
سبلهم ونهانا عن مخالفتهم بقوله تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل

مطلب التذ كبر يوم الجمعة
على المآذن كان بمسد
السبعائة من الحجرة

مطلب اذا قال المبتدئ
بسلام السلام عليكم ورحمة
الله وبركاته لا يزيد المحجب
على ذلك

مطلب في علة تحريم كل
الخنزير

مطلب في بيان الدليل
العقلي على وجود الجنة والدار

مطلب في لطيفة

المؤمنين قوله ما تولى ونصله جهنم وصاعت مصيراً اللهم الله تعالى بمنه اتباع طريقهم آمين اه **في فائدة** **في**
وفي التاريخ المذكور ما نصده التذ كبر في يوم الجمعة من إنشاء التهار باقواع من الذ كبر على المآذن لتهيئ الناس
اصلاة الجمعة كان بعد السبعائة من سنة الحجرة قل ان كثير روجه الله تعالى في يوم الجمعة سادس ربيع
الاخر سنة أربع وأربعين وبجاءة رسم بان يذكروا بالصلاة يوم الجمعة في سائر ما ذن دمشق وما ذن
الجامع الاموي ففعل ذلك اه والله تعالى أعلم **في** سئلت عن ابتداء السلام بقوله السلام عليكم ورحمة
الله وبركاته ماذا يزيد المحجب عن ذلك حتى تكون تحيته أحسن فالجواب انه لا يزيد عن ذلك شيئاً اذ لم
ترد الزيادة عن ذلك **في** روى **في** أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم السلام عليك فقال عليك السلام
ورحمة الله وقال آخر السلام عليك ورحمة الله فقال وعليك السلام ورحمة الله وبركاته وقال آخر السلام عليك
ورحمة الله وبركاته فقال وعليك السلام ورحمة الله وبركاته فقال الرجل نقصتني الفضل على سلامي فأين ما قال
الله فقال صلى الله عليه وسلم لم تترك لي فضلاً فرددت عليك مثله ولا يرد على البركة تشي لان المبادي ولا من
الرائد لا يورد أن رجلاً سأل على ابن عباس فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ثم زاد شيئاً فقال ابن عباس
ان السلام انتهى الى البركة أفاده الصاوي في تفسيره على البلاءين والله تعالى أعلم **في** سئلت عن علة
تحريم كل الخنزير ما هي **في** فاجبت **في** عافى تفسير الشيخ الاكبر قدس سره من أن العلة في تحريمه
غاية السبعية والثمرة ومباشرة القننورات والديانة على طبيعته فيولداً كلمة في آكله ذلك اه والله تعالى
أعلم **في** وسئلت **في** الشيخ صالح التبرسي النونسي وقد سمعته من فيه وأجاب توس هل هناك دليل عقلي
على وجود الجنة والتاريخ يوم القيامة **في** فاجاب **في** بقوله للسائل هل نسلم وجود الصانع وانه عالم حكيم يضع
الاشياء في مواضعها فقال السائل نعم فقال له الحكمة تقتضي اقامة المطيعين وعقوبة العاصين ولكل محل
مفعول فيه فلا يابى في الجنة والعقوبة في النار قال وهذا الجواب لم ره لغيره وانما اللهم فيه الله تعالى والله تعالى
أعلم **في** لطيفة **في** اجتمعت بالشيخ المذكور في بيته بمحاضرة توس فاستقبلني عند باب داره فلما راني أقبل
على وعانقني وأشد

تحبي بكم كل أرض تنزلون بها * وأنتم في عبون الناس أخفار

ولما دخلنا البيت وجلستنا زاوية منه أمر بفتح كوة زيادة الضوء فدخلت الشمس فاصابته لكونه مقابلاً
لهادوني فقال له الخادم الذي فتح الكوة أخاف أن تصيب الشمس الشيخ يعني العبد التقير فقال الشيخ حفظه
الله تعالى على البدهة لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر فانظر لطافة هذا الكلام مع قوله أولاً وأنتم في
عبون الناس أقفار والله تعالى أعلم **في** سئلت في الدرس وأنا أقتر حديث من مات وهو يعلم أن لا اله الا الله
دخل الجنة لم يقل عليه السلام لا يؤيدكم أن محمد رسول الله **في** فاجبت **في** عا سمعته من شيخنا الشيخ
أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي من أن لا اله الا الله صارت علماً بالغلبة على مجموع الشهادات فمن من قال
لا اله الا الله أو من علم أن لا اله الا الله من قال أو علم كلتي الشهادة ثم رأيت بعد مدة وأنا أطلع في البواقيت
مانصه **في** فن قل **في** فلم يقل صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث السابق يعني من مات وهو يعلم الحديث
السابق ويعلم أن محمد رسول الله مع انه لا بد من ذلك في طريق سعادة المؤمن **في** فالجواب **في** كقائه القصوى
في شرح شعب الايمان انه عالم بآياتها في الحديث لتضمن الشهادة بالتوحيد الشهادة بالرسالة في حق
من قالها امتثالاً للشارع صلى الله عليه وسلم فان القائل لا اله الا الله لا يكون مؤمناً اذا قاله القول
رسول الله صلى الله عليه وسلم قل فاذا قاله القول له قل فهو عين اثبات رسالته قل تضمنت هذه الحكمة
الخاصة الشهادة بالرسالة لم يقل في الحديث ويعلم أن محمد رسول الله على انها قد جاءت في رواية أخرى اه
والله تعالى أعلم **في** سئلت ما وجه جعل المصطفى صلى الله عليه وسلم الرؤيا جزءاً من سنة وأربعين جزءاً من

مطلب في وجه كون الرؤيا
جزءاً من سنة وأربعين جزءاً
من النبوة

النبوة فالحق أن وجهه ان رساله صلى الله عليه وسلم كانت ثلاثا وعشرين سنة ووقعت الروايات قبل الرسالة مدة سنة ثمان مائة سنة أشهر الى سنة وأربعين جزءا تجددها صحيحة فالروايات الجزئية منها هذا النصف ولذلك كان صلى الله عليه وسلم يقول لأصحابه إذا أصبح هل رأى أحد منكم رؤيا من أجزاء النبوة اذ هي ممددة الوحي فكان يجب أن يشهد معنى النبوة في ثمانية هذا والناس في عناية الجاهل عن هذا المعنى الذي اعتنى به صلى الله عليه وسلم وقصده وسأل عنه كل يوم بل بعضهم يستهزئ بالرأي اذا عمد على تلك الروايات جهلا على مقامها وعلمه في الباب الثالث والستين ولا غنى عن الفتوحات للشيخ الأكبر قدس سره والله تعالى أعلم **سئلت** عن حديث أكثر أهل الجنة البله هل هو صحيح واذا قلتم انه صحيح فاعلموا ان هذا الحديث رواه الزائر مضطربا والقرطبي مضطربا ثم قيل المراد منه الابله في دنياه الفقيه في دينه مولاه عكس أبواب الدنيا يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا وفسره سهل التستري بانهم الذين ولدت قلوبهم سموا شغل قلبه بالله ولا يخفى انه لا يناسب الاكثريه والاطهر ما قاله بعضهم ان البله البهايم ونحوهم عن تصاب في دينه وثبت ولم يزل نقله بائنا الشيخ محمد قاجار في كتاب له عن علي **قارئ** ونقل بعده عن قطب الزمان سيدي مصطفى العيدروس أنه جزم بان البله في الحديث الغافلون عن أمور الآخرة المشغولون بالدنيا من عصاة المؤمنين فانهم لا يلهيهم قال لان مقتضى الحديث التبشير بالانذار ولا بشارة أعظم من هذا اه وهو بهذا المعنى يشهد لمذهب أهل السنة من أن عصاة المسلمين لا يتخذون في النار وان مصيرهم الى الجنة وهي بشارة عظمى لا لا يخفى والله تعالى أعلم **سئلت** عما شاع عن الشيخ الأكبر قدس سره من أن أهل النار يتلذذون بالنار وانهم لو أخرجوا منها لاستقوا وطلبوا الرجوع اليها هل الشيخ قائل بذلك أو هو مكذب عليه فالحق ان ذلك مكذب عليه دسه عليه بعض الرادفة ويدل على كذبه عليه انه صرح في الفتوحات المكينة بعينه اعلم أنه اذا خرج الموت بعد محبته في صورة كبش ونادى المتأدي بأهل الجنة خلود فلا موت وبأهل النار خلود فلا موت ارتفع الامكان من قلوب أهل الجنة وأيسوا من الخروج منها وكذلك يرتفع من قلوب أهل النار فيلجأ من حسرة ما أعظمها قل وتغلق أبواب النار علقا لا فتح بعده أبدا ثم قال واعلم أنه اذا أغلقت أبواب جهنم فارتفعت وصار أعلاها أسفلها وأسفلها أعلاها وصار الخلق فيها كقطع اللحم في القدر الذي على نار شديدة وأطال في صفة عذاب أهل النار وقد نقل هذا سيدي عبد الوهاب الشعراني في اليواقيت ثم قال قلت فكذب والله واقتري من أشاع عن الشيخ محيي الدين بن العربي رحمه الله تعالى انه كان يقول أن أهل النار الذين هم أهلها يخرجون منها بعد مدة تعذيبهم وكذلك كذب من دس في كتاب الفصوص والفتوحات المكينة ان الشيخ قائل بان أهل النار يتلذذون بالنار وانهم لو أخرجوا منها لاستقوا وطلبوا الرجوع اليها كما رأيت ذلك في هذين الكتابين وقد حسدت ذلك من الفتوحات حال اختصارها لي حتى ورد علي **الشيخ** خمس الذين الشريف المدني فأنخبرني بانهم دسوا على الشيخ في كتبه كثيرا من العقائد التي نقلت عن غير الشيخ كما صرت الإشارة اليه في الخطبة فان الشيخ من كمل المعارف باجماع أهل الطريق وكان جليسا رسول الله صلى الله عليه وسلم على الدوام فكيف يتكلم عابدهم شيئا من أركان شريعته ويساوي بين دينه وبين جميع لاديان الباطلة ويجعل أهل الدارين سواء هذا لا يعتقه في الشيخ الا من عزل عنه عقله فإياك يا أخي أن تصدق من يضيف شيئا من العقائد الزائفة الى الشيخ واحم جمعك وبهرك وقلبك وقد نصحتك والسلام وقد رأيت في عقائد الشيخ الوسطى ما نصه وتعتقد أن أهل الجنة وأهل النار يتخذون في دارهم الا يخرج أحد منهم من داره أبدا لا بد من دهر الداهرين قال ومراونا أهل النار الذين هم أهلها من الكفار والمشركين والمنافقين والمعتولين لعصاة

مطلب في حديث أكثر أهل الجنة البله

مطلب شاع ان الشيخ الأكبر يقول ان أهل النار يتلذذون بالنار وهو كذب عليه

الموحدين فانهم يخرجون من النار بالنصوص قال لان النار كالانقباض بطبعها جلود موحدة فيها كذلك لا تقبل بطبعها خروج أهلها عنها أيد الانه خالفت من الغضب السرمدي قال وهذا اعتقاد الجماعة الى قيام الساعة اه والله تعالى أعلم **سئلت** أي الجنتين أفضل جنة لاله الا الله أو جنة الجنة لله رب العالمين فلم أجده جوابه مستطابا بعد الفحص والتفكير وطول الزمان عثرت على ذلك في أوائل تفسير العلامة ابن جزى الموسوم بالتسهيل لعلوم التنزيل قال رحمه الله تعالى ما نصه القائدة الخامسة قولنا الحمد لله رب العالمين أفضل عند المحققين من لاله الا الله لوجهين أحدهما ما خرج النسائي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال لاله الا الله كتب له عتق من حسنة ومن قال الحمد لله رب العالمين كتب له ثلاثون حسنة والثاني التوجيه الذي تقتضيه لاله الا الله تعالى حاصل في قولك رب العالمين وزادت بقولك الحمد لله وفيه من المعاني ما قدمننا وأما قوله صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لاله الا الله فافاد ذلك للتوحيد التي تقتضيه وقد شاركتهم الحمد لله رب العالمين في ذلك وزادت عليها وهذه المؤمن يقولها الطالب الثواب وأما ما دخل في الاسلام يعني لمن يريد الدخول فيه ففتنه من عليه لاله الا الله ثم بعد أيام رأيت في رسالة سيدي محمد قدوار على البسطة والجلدة نقل عن المحقق ابن عظيم في تفسيره مثل ما في تفسير ابن جزى من أفضلية الجنة المذكورة على لاله الا الله والله تعالى أعلم **سئلت** هل المراد بالانضوب عليهم وبالضالين في سورة الفاتحة واحد أو أحدهما يراد به غير ما يراد بالآخر فأجوب أن الانضوب عليهم اليهود والضالين المنصوري قاله ابن عباس وابن مسعود وغيرهم ما ودرى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ذلك في كل منضوب عليه وكل ضال والاول أرجح لاربعه أوجه روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم وجلالة شأنه وتكرار لافي قوله ولا الضالين دليل على تغير الطائفتين وان الغضب صفة اليهود في مواضع من القرآن كقوله تعالى ذابوا غضب من الله والضلالة صفة المنصوري لاختلاف أقوالهم في عسي عليه السلام ولقول الله تعالى فيهم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرا وضلوا عن سواه السبيل أفاده ابن جزى واختار الرازي أن يحمل الغضب عليهم على كل من أخطأ في الأعمال الظاهرة وهم الفساق وان يحمل الضالون على كل من أخطأ في الاعتقاد لان اللفظ عام والتقييد خلاف الأصل اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يحمل تعجب الخبير بالخبر فاجبت لا يحمل قال سيدي حسن النريني لاني في شرح الوهابية ما نصه وكذا لو عجب بالخبر خبير فهو حرام لا يحمل أكلم اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن ساب الدين هل يرتد فاجبت نعم يرتد ساب الدين وقد سئل شيخنا الشيخ عايش رحمه الله تعالى ما قولكم في رجل لمن دين آخر وفي آخر من مذهب وفي آخر قال له يلعن مذهبك مذهب القطط هل يرتدون أفيدوا الجواب (فاجاب بما نصه) نعم قد ارتدوا بذلك واستحقوا القتل ان لم يتوبوا اتفاقا لان ساب الدين أو المذهب لا يقع الا من كفر لانه أشد من الاستخفاف به الموجب للكفر اه وهو في فتاويه الموسومة فسخ العملي المثلث على مذهب الاسام مالك وفي فتاوى له لامة شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله تعالى ولو شتم دين المؤمن وإيمانه يكفر ونطق امرأته اه معز بالخاوي المنية نعم في رد المحتار عند قول التنوير لا يفتي بكفر مسلم أمكن جعل كلامه على محمل حسن ما نصه ظاهرة انه لا يفتي به من حيث استخفاه لانه لا يقتل ولا من حيث الحكم ينقض زوجته وقد يقال المراد الاول فقط لان تأويل كلامه للسباعد عن قتل المسلم بان يكون قصد ذلك التأويل وهذا لا يتنافى مع ما ملته بظاهر كلامه فيما هو حق العبد وهو طلاق الرءوف ومملكته نفسها بدليل ما صرح جوابه من أنه اذا أراد أن يتكلم بكلمة مباحة فغرى على لسانه كلمة لا يكثر خطايا ولا قصد لا يصدقه القاضي وان كان لا يكفر بينه وبين ربه تعالى تأمل ذلك وحده نقلا في لم أر التصريح به نعم سبذكر الشارح انما يكون كفرا اتفاقا بطل العمل ولتنكاح وما فيه خلاف يؤمر بالاستعانة والتوبة

مطلب في بيان الافضل من
جئتي لاله الا الله والحمد لله
رب العالمين

مطلب في المراد من المنضوب
عليهم والضالين في سورة
الفاتحة

مطلب لا يجوز عجب الخبير
بأنه
مطلب في حكم من يسب
الدين والمباني لله تعالى

وتجديد النكاح اه وظاهره انه امر احتياط ثم ان مقتضى كلامهم ايضا انه لا يكفر بشتم دين مسلم أى لا يحكم بكفره لا مكان التأويل ثم رأيت في جامع الفصولين حيث قل بعد كلام أقول وعلى هذا ينبغي ان يكفر من شتم دين مسلم ولم يكن يمكن التأويل بل مراده أخلاقه الرديئة ومعاملته القبيحة لا حقيقة دين الاسلام فيبغى أن لا يكفر حيث ه وأقره في نور العين ومفهومه نه لا يحكم بفسخ النكاح وفيه البحث الذي قلناه وأما أمره بتجديد النكاح فهو لا شك فيه احتياطاً خصوصاً في حق الجمع لا يزال الذين يشتمون هذه الكرامة فانهم لا يخطر على بالهم هذا المعنى أصلاً اه والله تعالى أعلم ❦ سئلت عما شاع وزاع من قصة عوج بن عنق وإن طوله كذا وأنه بقي من قوم نوح بعد الطوفان فهل هو صحيح وصدق فالحجاب ان طاهر كلام ابن كثير انه لا وجود له فانه قل قصة عوج بن عنق وجب ما يكون عنه ههذان لأصله وهو من مختلفات زنادقة أهل الكتاب ولم يكن قط على عهد نوح ولم يسلم من الفرق أحدهم الكفار وقال العلامة ابن القيم من الأمور التي يعرف بها كون الحديث موضوعاً ان تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه كحديث عوج بن عنق ان طوله ثلاثة آلاف ذراع وثلاثمائة ذراع وثلاثة وثلاثون ذراعاً وثلاث فبرده قوله صلى الله عليه وسلم خلق الله آدم وطوله ستون ذراعاً ثم تزل الخلق تنقص حتى الآن وقد قلنا إلى وجهنا ذريته هم الباقين أي ذرية نوح الذين آمنوا ونجوا من الطوفان فلو كان لعوج من نوح وجود لم يبق بعده وهذا انما قصده واضعه الطعن في اخبار الانبياء وليس الجب من جرأة هذا الكذاب على الله تعالى اغما الجب عن يدخل هذا الحديث في كتب العلم من تفسير وغيره ولا يبين أمره مع أنه لا ريب أن هذا وأمثاله من مختلفات زنادقة أهل الكتاب الذين قصدهوا الاستزاء والتضليل بالرسول وأتباعهم أفاده الرقاني قال العلامة السيوطي والأقرب في خبر عوج انه كان من بقية عاد وأنه كان له طول في الجلة مائة ذراعاً وشبه ذلك وان موسى عليه السلام قتله بعصاه هذا هو الأقرب الذي يحتمل قبوله اه قل النجم الغيطي وكأنه أخذ هذه أخباره أبو الشيخ في العظمة عن ابن عباس قال كان أقصر قوم عاد سبعين ذراعاً وطولهم مائة ذراعاً وكان طول موسى سبعة أذرع وثبت في السماء سبعة أذرع فأصاب كعب عوج بن عنق وقتله وظاهره ان وجوده حقيقة وطوله مذكر ويكون قوله صلى الله عليه وسلم لم تزل الخلق تنقص محجولاً على الغالب وعوج من غير الغالب وعنق بصم العين والنون كافي القاموس أفاده شيخنا الشيخ عليش في فتاويه والله تعالى أعلم ❦ سئلت هل تجب الهجرة على من استولى الكفار على بلادهم وجوباً لهم تجب عليهم الهجرة منها إلى بلاد الاسلام وتحرم عليهم الإقامة فيها وقد رفع مثل هذا السؤال لشيخنا الشيخ عليش رحمه الله تعالى فأجاب عنه بان الهجرة من أرض الكفر إلى أرض الاسلام فريضة إلى يوم القيامة واستدل بذلك بآيات من القرآن وبأحاديث من السنة منها قوله عليه السلام أنا باري من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين ومنها أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تسلكوا المشركين ولا تتابعوهم فمن ساكنهم أو جامعهم فهو منهم ومنها ما في سنن أبي داود من حديث معاوية قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها وقد أطل رحمه الله تعالى في هذا الجواب فليراجع في فتاويه من كتاب الجهاد وهو عاراً بآيته فيها من ذلك الكتاب وأرجو الله تعالى أن يكون صحيحاً ما وجدته بخط الشيخ لقمرى ونصه من خط التقيمية الحديث العالم في القاموس العبد موسى حفظه الله تعالى ما نصه وجدت في ظهر تقييد الشيخ أبي الحسن الصفة على المدونة بخط من يفتدى به قال ذكر صاحب كتاب نقط لعمروس عن أبي مطرف قال حدثنا محمد بن لمواز عن ابن القاسم عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستكنوا بالغرب مدينة يقال لها فاس أقوم أهل المغرب قبله وأكثرهم

مطلب فيما شاع من قصة
عوج بن عنق

مطلب في وجوب الهجرة
على من استولى الكفار
على بلادهم

ثم على هذا الحديث
الوارد في مادة فاس بالمغرب

صلاة أهلها ثمنون على الحق لا يضرتهم من خالفهم يدفع الله عنهم ما يكرهون إلى يوم القيامة اه والله تعالى أعلم **سئلت** وأنا بصير مشتغلا بالتحصيل والسائل لي قسيس من النصارى اجتمعت به في بعض ايساتين التي تخرج اليها المنسلي والتفرج وقت التعطيل عن وجوب تعميم البدن بالغسل من خروج المني مع أنه دون البول والغائط في الاستعداد للحكمة فيه عنكم وهلا اكتفيت بغسل خصوص الذكر **فاجبت** به اذ ذلك بجواب ألهمته وهو أن ذلك ليس لاستعداد المني بل لحصول اللذة وسريانها في عموم البدن فلم يخص اللذة بخصوص الذكر ثم بعد حين عثرت على هذا السؤال في اليواقيت الشعراني وأجاب عنه بان تعميم لبدن بالماء يمكن من أجل خروج المني واستناده بل من أجل اللذة قال فان الشخص الجامع لما كان يحس باللذة انها قدمت بدنه كله حتى انه لا يكاد يتفكر شيئا مما امر بتعميم بدنه بالماء لينعشه من ذلك الصور الذي حصل للبدن عقب خروج المني فكانت الغفلة عن الله تعالى فيه أكثر من الغائط والبول ولذلك قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان الفقهة في المسئلة تنقض الوضوء لما كانت لا تنقح الا من قاب غافل غير حاضر مع ربه عز وجل ومعلوم ان حضرة الرب عزه عن وقوع الفقهة فيهما من أحد من أهل حضرة الغاشغتهم الادب والبهت والذبول اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن أراد ان يستأذن في الدخول على آخرق داره هل يقدم الاستئذان أو السلام فالكواب قال في الهندية اذا أتى الرجل باب دارا سان يجب أن يستأذن قبل السلام ثم اذا دخل بسلام أو لا ثم يتكلم وان كان في القضاء يسلم ثم يتكلم واختلافوا في أيهما أفضل أجرا قال بعضهم الراد أفضل أجرا وقال بعضهم المسلم أفضل أجرا اه والمشهور ان المبتدئ بالسلام أفضل أجرا من الراد لان له أجر الابتداء وأجر الدلالة على الخير بدليل حديث يدل على الخير كفاعله وعلى هذا النظم المشهور وهو قول بعضهم

الفرض أفضل من تطوع عابد • حتى ولو قد طاعه منه باكثر
الا لتطهر قبل وقت وابتدا * السلام كذلك ابرامير

مطلب في ان الاستئذان قبل السلام

مطلب في المسائل التي يكون فيها التدبؤ افضل من الفرض

مطلب ما ينسب لابن مسعود رضي الله تعالى عنه من انكار كون الفاتحة والمعوذتين من القرآن وانه غير صحيح

مطلب في حديث تفكروا في الخلق ولا تفكروا في الخالق ولا تفكروا في الخالق تعالى

فالطهارة في الوقت فرض وقيله مندوبة ولكن اذا طهر قبل الوقت كان آتيا بالفرض وزيادة بمعنى ان المطلوب منه في الوقت قد حصل في الوقت والتقدم زيادة ابرامير يتضمن الفرض وزيادة عليه وذلك ان انتظار المسر فرض بنص الآية وهي قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وحقيقة الانتظار اسقاط الطاب في الحال مع بقائه في المآل والبراء اسقاط لالطلب في الحال والمآل فيه الفرض وزيادة وهذا اقرره لنا شيخنا الشيخ محمد المهدي القاسمي ابن سودة من نسل الشيخ التاودي السالكي في مصر حاجا والله تعالى أعلم **سئلت** ما تقولون فيما نسب للصحابي الجليل سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه من أنه كان يشك كون الفاتحة والمعوذتين من القرآن هل هو صحيح فالكواب انه ليس بصحيح وقد نقل العلامة الرازي في تفسيره ذلك ثم قال واعلم أن هذا في غاية الصعوبة لانا اذا قلنا ان النقل امتواثر كان حاصله في عصر الصحابة يكون الفاتحة من القرآن فحينئذ كان ابن مسعود عالما بذلك فانكاره يوجب الكفر أو نقصان العقل وان قلنا ان النقل المتواتر في هذا المعنى ما كان حاصله في ذلك الزمان فهو يقتضي أن يقال ان نقل القرآن ليس بمتواتر في الاصل وذلك يخرج القرآن عن كونه حجة يقينية والاغلب على الظن ان نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل كاذب باطل وبه يحصل الخلاص من هذه العقدة اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما سبب النهي الوارد في التفكر في ذاته تعالى بقوله عليه السلام تفكروا في الخلق ولا تفكروا في الخالق فالكواب أن سببه كافي في تفسير الرازي رحمه الله تعالى ان التفكر في الشيء يقتضي سبق تصوره وتصور كنهه تعالى غير ممكن فالتفكر فيه غير ممكن فعلى هذا التفكر لا يمكن الا في أفعاله ومخلوقاته اه **فأقول** وحينئذ يكون معنى ولا تفكروا في الخالق ولا تطعموا في الفكر كنهه تعالى

فمن على هذه الفوائد
أهمية جدا
مطاب في الاختصاص على
أن الحسن والحسين من
ذريته عليه السلام

مطاب في مناظرة جماعة
للإمام الأعظم أبي حنيفة
في القراءة خلف الإمام

مطلب فيما وقع بين يدي
النصور من أبي حنيفة
والربيع

مطاب لا يقتل المسلم الذي
حتى ثبت أن الذي يوم قتله
كان من يودى الجزية

مطاب في ما وقع للخصيان
مع الخجاج

مطاب انظر كيف تخلص
الشاعر من الأمير بصنعة
يسيرة بهله

مطاب فيمن حلف لا أكلم
أمرأتى حتى تكلمنى

مطلب فيمن حلفه اللصوص
أن لا يعلم بهم أحد وفيما
يتخلص به الخائف

لأنه غير ممكن فلا تعلقوا آمالك به والله تعالى أعلم (فوائد) من تفسير الفخر الرازى في الأولى من
الشمس قال كنت عند الخجاج فأتى يحيى بن زهير فبشره خراسان من بلغ مكبلا بالحديد فقال له الخجاج أنت زحمت
ان الحسن والحسين من ذرية رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بلى فقال الخجاج لئن أبى به أو أضحى بينه
من كتاب الله تعالى أولا قطعك عضو أو أقال آتيك به أو أضحى بينه من كتاب الله بالخجاج قال فذهب
من جرأه بقوله بالخجاج قال له ولا تأتى بهذه الآية ندع أبناءنا وأبناءكم فقال آتيك به أو أضحى من كتاب الله
تعالى وهو قوله ونوحا هودا من قبل ومن ذرية داود وسليمان إلى قوله وزكريا ويحيى وعيسى فمن كان
أبو عيسى وقد أحلق بذرية نوح قل فاطر ق ما يا نمر فرفع رأسه فقال كفى لم أقرأ هذه الآية من كتاب الله
تعالى حلوا ناقة وأعطوه من المال كذا في الثانية ثم إن جماعة من أهل المدينة جاؤا إلى أبي حنيفة لينظروه
في القراءة خلف الإمام وبسببته وبسببته وأعلمه فقال لهم لا يمكننى مناظرة الجميع ففوضوا الأمر للمناظرة إلى
أعلمكم لا مناظرة فأشاروا إلى واحد فقال هذا أعلمكم قالوا نعم قال والمناظرة معه كالمناظرة معكم قالوا نعم قال
والإزام عليه كالإزام عليكم قالوا نعم قال وان نظرتيه وأزمتيه ففقدت منك الحجة قالوا نعم قال وكيف قالوا
لأننا رضينا به إماما فكان قوله قولنا قال أبو حنيفة فمن لما اخترنا الإمام في الصلاة كانت فرائده فرائد
وهو ينوب عنا فأتروا له بالإزام في الثالثة ثم دعا المنصور بأبي حنيفة يوما فقال الربيع وهو يعاديه بأمر
المؤمنين هذا منى أباحنيفة بحالف جئت حيث يقول لاستثناء المتفضل جاز وأبو حنيفة ينكره فقال أبو
حنيفة هذا الربيع يقول ليس لك بيعة في رمة الناس فقال كيف قال أنهم يدعون البيعة لك ثم يرجعون
إلى منازلهم فيستنفون فتبطل بينهم فضحك المنصور وقال يا ربيع وأباحنيفة فلما خرجا قال الربيع
بأباحنيفة سمعت في دى فقال أبو حنيفة كنت المبادئ وأنا الدافع في الرابعة ثم قتل مسلما تقيما عدا حاكم
أبو يوسف يقتل المسلم به فيبغ زبيدة ذلك فبعثت إلى أبي يوسف فقالت يا أباك وان تقتل المسلم وكانت في عناية
عظيمة بأمر المسلم فلما حصر أبو يوسف وحضر المنهاج وجى بأولاء الذي والمسلم فقال له الشيداحك يقتله
فقال يا أمير المؤمنين هو مذهبي غير أنى لست أقول للمسلم حتى تقوم البيعة العادلة أن الذي يوم قتله المسلم
كان من يودى الجزية فلم يقدر وأعانه فبطل دمه في الخامسة ثم دخل الخصيان على الخجاج بعدما قال لعذوه
عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث تغلبا بالخجاج قبل أن يتعشى بك فقال له ما جواب السلام عليك فقال وعليك
السلام فظن الخجاج وقال قاتلك الله يا غصبا أخذت لنفسك أمانا برضى عليك أمانا لله لولا الوفاء والكرم
لما شربت الماء البار بعد ما عمتك هذه فانظر إلى فائدة العلم في هذه الصورة فلهذا العلم ومن به ترتدى
وتعسا الجاهل ومن في أوديته ترتدى في السادسة ثم بلغ عبد الملك بن مروان قول الشاعر

ومما سويدها بالطين وقعب * ومنأ أمير المؤمنين شبيب

فاخبر به فادخل عليه فقال أنت القائل ومنأ أمير المؤمنين شبيب فقال انما قلت ومنأ أمير المؤمنين شبيب
ينصب الزرافة يسلك واحتمت بك فمرى عن عبد الملك وتخلص الرجل من الهلاك بصنعة يسيرة عملها
بعله وهو انه حوّل الضمة فتحة في السابعة ثم قال رجل لابي حنيفة انى حلفت لا أكلم امرأتى حتى تكلمنى
وحلفت بصدقة مما تملك أن لا تكلمنى أو أكلمه فقبحر الفقه افيه فقال سفیان من كلم صاحبك حنت فقال
أبو حنيفة اذهب وكلها ولا حنت عليك فذهب إلى سفیان وأخبره بما قال أبو حنيفة فذهب سفیان لابي
حنيفة فمضى بما قال تبع الفروج فقال أبو حنيفة وما ذاك قال سفیان أعيد دوا على أبى حنيفة السؤال
فأعادوه وأعاد أبو حنيفة الفتوى فقال من أين قلت لك ما ذكروته باليمين بعد ما حلف كانت مكملة
فقطعت يمينه وان كلمها فلا حنت عليه ولا عليه لأنه قد كلمها بعد اليمين فقطعت اليمين عنهما قال سفیان انه
ليكشف لك من الأمر عن شئ كنا نعلمه غافلا (الثامنة) دخل اللصوص على رجل فاخذوا مائة واستخلفوه

بالطلاق ثلاثاً أن لا يعلمهم أحداً فأصبح الرجل وهو يرى للصوم من يبيعون متاعه وليس بقدر أن يحكم
من أجل عينه فجاء الرجل يساورها خفيفة فقال له أحضر امام مسجدك وأهل محلتك فأحضرهم إياه
فقال لهم أبو حنيفة هل تحبون أن يرذل الله على هذا متاعه قلو أنتم قل فاجعوا كلاً منهم وأدخلوهم في دار
ثم أخرجوهم وحداً واحداً وقولوا هذا الصلح فإن كن ليس بصله قل لا وإن كان لصله فاسكت وإذا سكت
وقبضوا عليه فنهالوا ما أمرهم به أبو حنيفة فرد الله عليه جميع ما سرق منه في النسيئة ثم كان في جوار أبي
حنيفة فتى يغشى جالس أبي حنيفة فقال بومالبي حنيفة أني أريد أن أتزوج ابنة فلان وقد خطبتها إلا
أهمم فقد طلبوا مني من المهر فوق طاقتي فقال احتسب واقترض وأدخل عليه فإن الله تعالى يسهل الأمور
عليك بعد ذلك ثم أقرضه أبو حنيفة ذلك القدر ثم قال له بعد أن دخول أطهر منك تريد الخروج من هذا البلد
إلى بلد بعيد وانت تسافر بأهلك معك فأظهر الرجل ذلك فاشتد ذلك على أهل المرأة وجاءوا إلى أبي حنيفة
يشكونه ويستقونه فقال لهم أبو حنيفة فله ذلك قلو أو كيف الطريق إلى دفع ذلك فقال أبو حنيفة الطريق
أن ترضوه بأن تردوا عليه ما أخذتموه منه فأجابوه إليه فذكر أبو حنيفة ذلك للزوج فقال الزوج فأناريد
منهم شيئاً آخر فوق ذلك فقال له أبو حنيفة أما أن ترضيهم هذا القدر وما أنت تفرز وجنتك بدين فلا تلك
المسافرة بها حتى تقضى ما عليه من الدين فقال الرجل الله الله لا يسمعوا بهذا فلا أخذ منهم شيئاً ورضي
بذلك القدر فحصل بركة علم أبي حنيفة فرح كل واحد من الخصمين في العاشرة ثم عن الليث بن سعد قال قال
رجل لابي حنيفة لي ابن ليس بمحمود السيرة أشتري له الجارية المال العظيم فيبيعها أو أزوجها المرأة بالمال
العظيم فبطنها فقال له أبو حنيفة أذهب به معك إلى سوق النخاسين فإذا ومنت عينه على جارية فاشترها
لنفسك ثم زوجها إياه فإن طلقها أعادت إليك مملوكة وإن أعنتها لم يميز عتقه إياها قال الليث فوالله ما يهينني
جوابه كما أعجبني سرعة جوابه في الحادية عشر ثم سئل أبو حنيفة عن رجل حلف بقربن امرأته نهاراً في
رمضان فلم يعرف أحد وجهه الجواب فقال أبو حنيفة يسافر مع امرأته فيطوقها نهاراً في رمضان في الثانية
عشر ثم جاز رجل إلى الحاج فقال سرقت لي أربعة آلاف درهم فقال الحاج من تتهم فقال لا أنهم أحد قال
لعلك أتيت من قبل أهلك قال سبحان الله امرأتى خير من ذلك قال الحاج لطاره عمل في طيبة إذا كبر
ليس له نظير فعمل له الطبيب ثم دعا الشيخ فقال له أذهن من هذه القارورة ولا تدهن منها غيرك ثم قال
الحجاج لحرسه أهدوا عني أبواب المساجد وأراهم الطبيب وقول من وجد منه ربح هذا الطبيب فخذوه فإذا
رجل له وفرة فأخذوه فقال الحاج من أين لك هذا الدهن قال اشتريته قبل صدقني والآن نلتك فصدقه فدعا
الشيخ وقال هذا صاحب الأربعة آلاف عليك بامرأتك فأحسن آدمهم ثم أخذ الأربعة آلاف من الرجل
وردها إلى صاحبها في الرابعة عشر ثم قال الرشيد بومالبي يوسف أن عبد جعفر بن عيسى جارية هي أحب
لناس إلى وقد عرف ذلك وقد حلف أن لا يبيع ولا يهب ولا يعق وهو الآن يطلب حل عينه فقال يهب
النصف ويبيع النصف ولا يحنث في الخمسة عشر ثم قال محمد بن الحسن كنت نائمًا ذات ليلة فإذا أنا باباب
يقوقر فقلت أنظر وأمن ذلك فقالوا رسول الجنة يدعوك فخرجت على رجلي فقلت ومضيت إليه
فما دخلت عليه قال دعوتك في مسألة أن أم محمد بن زبيدة قالت لها أنا الامام العدل ولا امام لعدل في الجنة
فقاتلتك ظالم عاص فقد شهدت لنفسك بالجنة فكثرت بكذبك على الله وحرمت عليك فقلت لها أمير
المؤمنين إذ وقعت في معصية هل تخاف الله في تلك الحال أو بعده فقال إني والله أخاف خوفاً شديداً فقلت
أنا أشهد أن لك جنتين لاجنة واحدة قال تعالى ولن تخاف مقام ربك جنتان فلا تخفي وأمرني بالانصراف
فلما رجعت إلى داري رأيت البدر متبادرة إلى في السادسة عشر ثم أتت ذات ليلة رسول الرشيد أبي يوسف
يستجلبه فخاف أبو يوسف على نفسه فلبس إزاره ومشي جاثلاً في دار الخليفة فلما دخل عليه سلم فرد عليه

مطلب في تعاليم الامام حيلة
لرجل أراد أن يتزوج

مطلب في سرعة الجواب
من الامام الاعظم رحمه
الله تعالى

مطلب في حيلة من حلف
ليقرين امرأته نهاراً في
رمضان

مطلب في سياسة الحاج

راجع الرازي لبيان الثالثة عشر
فأها سافطة ها

مطلب اذا حلف لا يبيعها
ولا يهبها فالجواب ان يبيع
البعض ويهب البعض

مطلب في محاوره بين الرشيد
وزبيدة

مطلب حلف لجارية
لتصدقني أولاً فقلت كيف
الحلاص

الإسلام وأذناه فعند ذلك سكنت روعته قال الرشيد إن حيلة النافق من الدار فاتهمت نفسه جارية من جوار
 الدار الخاصة فحلفت ان تصدقني أولا فقلنسك وقد ندمت فأطلب لي وجهها فقال أبو يوسف فأذن لي في
 الدخول عليها فأذن له فأتى جارية كأنها فلقه قرفاخلي المجلس ثم قال لها أعمل الحلي فقال لا والله فقال لها
 احفظي ما أقول لك ولا تزيد علي ولا تنقصي عنه إذا دعاك الخليفة وقال لك أسرفت الحلي فقولي نعم فإذا
 قال لك فها هم أقول له ما سرفته ثم خرج أبو يوسف إلى مجلس الرشيد وأمر بإحضار الجارية فحضرت فقيل
 للخليفة ساهع الحلي فقال لها الخليفة أسرفت الحلي قالت نعم قال لها فها هم أقالت لم أسرفها والله قال أبو
 يوسف فقد صدقت يا أمير المؤمنين في الاقرار والانكار وخرجت من المجلس فكن غضب الرشيد وأمر أن
 يعجل إلى الدار أبي يوسف مائة ألف درهم فقالوا إن الخزان غيب فلو أخرنا ذلك إلى الغد قل إن القاضي أعفانا
 الليلة فلا تؤخر صلته إلى الغد فامر حتى حل عشر يدومع أبي يوسف إلى منزله في السابعة عشر فقصده اعرابي
 الحسين بن علي فسلم عليه وسأله حاجة وقال سمعت جدك يقول إذا سألتكم حاجة فاسألوهما من أحد أربعة أما
 عربي شريف أو مولى كريم أو حامل قرآن أو صاحب وجه صبيح فلما العرب فقد شرفت بجذك وأما
 الكرم فدأبكم وسيرتكم وأما القرآن ففي بيوتكم نزل وأما الوجه الصبيح فاني سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول إذا أردتم أن تنظروا إلى فادعروا إلى الحسن والحسين فقال الحسين ما حاجتك فكتب علي
 الأرض فقال الحسين سمعت أبي علي يقول قيمة كل امرئ ما يحسنه وسمعت جتلي يقول المعروف بقدر
 المعرفة قال آت عن ثلاث مسائل ان أحسنت في جواب واحدة فلك ثلث ما عندي وان أحسنت عن اثنين
 فلك ثلثا ما عندي وان أجبت عن الثلاث فلك كل ما عندي وقد دخل إلى صرة مخشومة من العراق فقال
 سل ولا حول ولا قوة الا بالله إلى العظم فقال أي الأعمال أفضل فقال الاعرابي الايمان بالله قال فأنجاة
 العبد من الهلكة قال الثقة بالله قال فخير من المرء قال علم مع علم قال فان أخطأه ذلك قال فخال مع كرم قال
 فان أخطأه ذلك قال فقير مع صبر قال فان أخطأه ذلك قال فصاعقة تنزل عليه من السماء فقهره فضحك
 الحسين ورعى بالصره إليه اه فليحفظه فانها فروع مهمة والله تعالى أعلم (وسألتني بعض الطائفة عن قوله
 تعالى يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم ما المراد بعهده تعالى
 وعهد بني اسرائيل فاجبت بان قول جمهور المفسرين أن المراد أوفوا بعهدي أي بعهديكم بمن الطاعات ونهيتكم
 عنه من المعاصي أوف بعهدكم أي أرضعكم وأدخلكم الجنة وهذا القول هو الذي حكاه الضحاك عن ابن
 عباس رضي الله تعالى عنه وقيل ان المراد به ما أثبت الله تعالى في الكتب المتقدمة من وصف محمد صلى الله
 عليه وسلم وانه سيده (روى) عن ابن عباس أنه قال ان الله تعالى كان عهدا بني اسرائيل في التوراة إلى
 ما عت من بني اسرائيل نيا آمينا فمن تبعه وصدق بالتوراة الذي يأتي به غفر له ذنبه وأدخله الجنة وجمعت
 له أجرين أجر اتباع ما جاء به موسى وسائر أنبياء بني اسرائيل وأجر اتباع ما جاء به محمد النبي الأمام من ولد
 اسمعيل وقد ذكر الفخر الرازي بعض المبشرات الواردة في الكتب المتقدمة عند تفسير هذه الآية وكذا ابن
 جزي في سورة الاعراف عند قوله تعالى الذي يمدونه مكتوبا عندهم في التوراة والانجيل والله تعالى أعلم
 في فائدة قال الشيخ الامير في حواشيه على عبد السلام على الجوهره ما نصه في كلام بعض العارفين كل
 مسلم مفلح حسناته أنقل فان كل معصية صدرت منه مخلوطة بحسنه أعظم منها أعني الاعتراف بالإيمان
 بحرمة الذنب مع ما يزيد من الاعمال قال ابن عربي أم حسب الذين يعملون السيئات أن يسبقونا بأشارة
 لسبق القرآن وغلبة الرحمة والحمد لله اه وفي حواشي الطهطاوي على الدر المختار عن ابن عربي المؤمن
 ما جاور في أثناء معصيته اه يعني باعتقاده الحرمة وفي البواقي لسيد عبد الوهاب الشمراني نقلا عن
 الشيخ الاكرم ما نصه ثم قال وهنا مكتبة جليسة خفية وهي ان العبد المؤمن لا يخاص له قط معصية محضة

مطلب في محاوره بين اعرابي
 وبين الحسين رضي الله تعالى
 عنه

مطلب في قوله تعالى يا بني
 اسرائيل اذكروا نعمتي
 الآية

من أن يأخذ من الفقير الضعيف ما لا زائد وذلك غير جائز برحمة الرحيم وخاصة أن حرمة الربا قد ثبتت بالنص ولا يجب أن تكون حكم جميع التكاليف مع لومة الخلق فوجب القطع بحرمة عقد الربا وإن كنا لأنعم الوجه فيه أفاده الفخر الرازي وفي الحجة الدالة ما نصه في علم أن الميسر محبت باطل لأنه اختطاف لأموال الناس وليس له دخل في الثمن والله وإن كان سكت المعبوس سكت عن غيظ وخيبة وان خاصم خاصم فيما التزمه بنفسه واقتحم فيه بقصد والغاب يستلذه ويدعوه قليله إلى كثيره ولا يدعه حرصه أن يقلع عنه وعما قيل لا تكون المكرة عليه وفي الاعتد بذلك أفساد لأموال ومناقضات طويلة وأعمال بالارتقاعات المطلوبة وأعراض عن التعاون المبني عليه الثمن والمعاينة تفنيك عن الخير هل رأيت من أهل القمار إلا ما ذكرناه وكذلك الربا وهو القرض على أن يوتى أكثر أو أفضل مما أخذت محبت باطل فإن عاتقه المقتصر من هذا النوع هم له ليس المضطرب وكثيرا ما لا يجدون الوفاء عند الأجل فيمسيرون أضعاها مضاعفة لا يمكن التخلص منه أبدا وهو مظنة لما أوشكت عظيمة وخصومات مستطيرة وإذا جرى الرسم باسمه له ل هذا الوجه أفضى إلى ترك الزراعة والصناعات التي هي أصول المكاسب ولا تنفي في العقود أشد خصوصية من الربا وهذا المكاسب بمنزلة السكر مناقضان لأصل ما شرعه الله تعالى لعباده من المكاسب وفيه دفع ومنفعة والأمر في مثل ذلك إلى الشارع أما أن يضرب له حدا يرضى فيمادونه ويحافظ انتهى عما فوه أو يصعد عنه رأسا وكان الربا والميسر شائعين في العرب ولكن قد حدث بسببهم ما مناقضات عظيمة لا ينهش لها ومحاربات وكان قليلها ما يدعوا إلى كثيرها فلم يكن أصوب ولا أحق من أن يراعى حكم القبح والفساد موقفيين عنهما بالسكينة اهـ والجواب عن السؤال الثالث في أن الربا محترم كذا باؤسنة واجاعا غاش استعمله فقد كفر وقد ورد في ذم كل الربا من الأحاديث ما لا يحصى فمن الله تعالى كل الربا وموفاؤه كاتبه وشاهد كلهم في اللعنة سواء ومنها ما رأى صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء رجلا يسبح في نهر من دم ياقم الحجارة فقال ما هذا يا جبريل قل هذا مثل كل الربا اهـ من حوائث الصاوي على الجلالين في فافان قات في ما المراد بقوله تعالى الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كقيامون الذي يتخبطه الشيطان من المس في فافان في ذلك أقوال الأول أن كل الربا بيعت يوم القيامة يجوزوا ذلك كالأمة المخصوصة بآكل الربا فيعرفه أهل الموقف بتلك العلامة أنه آكل الربا في الدنيا فعلى هذا معنى الآية أنهم يقومون بجنايتهم كمن أصابه الشيطان يجنون والقول الثاني قال ابن منبه يريد أذابت الناس من قبورهم خرجوا من عبيد لقوله تعالى يخرجون من الأعداء سراعا إلا كذا الربا فانهم يقومون ويسقطون كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس وذلك لأنهم أكلوا الربا في الدنيا فأرأاه الله تعالى في بطونهم يوم القيامة حتى أنهم يفتنون ويسقطون ويريدون الإسراع ولا يقدرون وهذا القول غير الأول لأنه يريد أن كلة الربا لا يعكهم الإسراع في المشي بسبب ثقل البط وهو ليس من الجنون في شيء وإنما كذا القول ياروي في قصة الإسراء أن النبي صلى الله عليه وسلم انطلق به جبريل إلى رجال كل واحد منهم كاليوم الصبح يقوم أحدهم فقيل ببطنه فيصرع فقط يا جبريل من هؤلاء فقال الذين يأكلون الربا يقومون إلا كقيامون الذي يتخبطه الشيطان من المس والقول الثالث أنه أخذ من قوله تعالى الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون وذلك لأن الشيطان يدعو إلى طلب اللذات والشهوات والاشتغال بغير الله تعالى فهذا هو المراد من مس الشيطان ومن كان كذلك كان في أمر الدنيا متخبطا فارة الشيطان يجره إلى النفس والهوى وتارة الملك يجتره إلى الدين والتقوى حدثت هنا كات مضطربة وفعل محتفنة وهذا هو الخط الحاصل بفعل الشيطان وآكل الربا الاشتغال به يكون مغرطاني حب الدنيا يترك فيه فاذا مات على هذا الحب صار ذلك الحب حيا

مطلب في أن الميسر محبت باطل وكذلك الربا

مطلب كان الربا والميسر شائعين في العرب

مطلب في حرمة الربا ككتاب سنة واجاعا وان من استعمله كافر

مطلب فيما ورد من الأحاديث في ذم الربا

مطلب في قوله تعالى الذين يأكلون الربا لا يقومون الآية

ومنه وبين الله تعالى فالتحيط الذي كان حاصله في الدنيا بسبب حب المال أورثه التحيط في الآخرة وأوقعه في
 ذلك الخراب أفاده الرازي رحمه الله تعالى في قوله تعالى في الآخرة أعني قوته تعالى كما تقوم الذي تحيط به
 الشيطان من الحسن على ظاهرها من أن الشيطان تسلط على بني آدم وتأثير في بعض أفعالهم أو هي مؤولة
 في ذاتهم مذهب أهل السنة أن الآلة على ظاهرها من أن الشيطان تعرض لبعض الإنسان وتأثير في
 بعض أفعالهم ومذهب المعتزلة أم مؤولة وعلى التأويل جرى القاضي البيضاوي حيث قال وهو وارد
 على ما يزعمون يعني العرب أن الشيطان يحيط بالإنسان فيصرع قال صاحب الانتصاف هذا من تحيط
 الشيطان بالقدرية وزعماتهم في الحديث ما من مولود ولد إلا معه الشيطان فيسهل صار خالاً مريم
 وابنه يقول أمها وأني أعيد هذا بك ونزها من الشيطان الرجيم وفي الحديث مثل ذلك كثير قال ولو
 حل المصنف يعني القاضي رحمه الله تحيط الشيطان ومسه على ظاهرها بناء على ما ذهب إليه أهل السنة
 من أن لهم تعرضاً لبعض الإنسان وتأثير في بعض أفعالهم إكسان أحسن اه وفي حواشي الفتوى قال
 صاحب آكام المرجان ذكر أبو الحسن الأشعري في مقالات أهل السنة والجماعة أنهم يقولون إن الجنى
 يدخل في بدن المصروع كما قال تعالى الذين يأكلون الربا الآية وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل قلت لابي
 أن قوماً يقولون إن الجنى لا يدخل في بدن الإنسان فقال يابني يكذبون هو ذاك الكلام على لسانه ثم ساق
 الأخبار وشنع وشد على من أنكروه فالتظاهر على التحيط على ظاهره ادلاهم إلى الصبر عن الحقيقة
 اه وقوله هو ذاك الكلام على لسانه يعني أننا شاهد الجنى يتكلم على لسان المصروع أقول وقد شاهدته
 مراراً والجنى يتكلم على لسانه لعله لا يعرفه المصروع حال فاقته فأنكره من قبل المكابرة في قوله قلت في
 ما معنى قوله تعالى فإن لم تعملوا فادنوا بحرب من الله ورسوله في قوله تعالى والله تعالى أعلم فإن لم نفسه لولا
 ما أمرتم به من الانقياد وترك البغايا امامه انكار حرمة وامامه الاعتراف فادنوا بحرب من الله ورسوله
 أي فاعلموا من أذن بالتسليم فاعلموا على الأول فكبح المرتدين وأما على الثاني فكبح البغاة اه أبو
 السعود وقال القاضي وذلك يقتضي أن يقاتل المرتد بعد الاستقامة حتى يفي إلى أمر الله تعالى كالباغي
 ولا يقتضى كفره روى أنهم لما نزلت قال قتيب لا يعمربا بحرب الله ورسوله اه أي لا طاعة لأعبر عن
 الطاعة باليد ومن عجز عن الدفع صار كأن يديه معدومتان حذفت ثبوت التثنية من يدن لضافته إلى ضمير
 التثنية كما لا اله أقوم اللام بينهما مالتا كيد الإضافة اه زاده في قوله في الرازي في المصترع على أخذ الزبان كان
 الامام قادراً على أخذه وقهره بغیر حرب قبضه وأجرى فيه حكم الله تعالى من التعزير والجس إلى أن تظهر
 منه النوبة وإن كان المصترع من له معسكر وشوكة حارب الامام كما يحارب الأمة الباغية وكما حارب أبو بكر
 الصديق رضي الله تعالى عنه ما نفي الزكاة وكذا القول لو أجمعوا على ترك الأذن وترك دفن الموتي يفعل
 بهم ما ذكرناه وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما من عامل بالربا يستتاب فإن تاب ولا يضرب عنقه اه
 فيقول الفقهاء وقته الله تعالى وقد كثرت زمانها هذا ما على الربا وفشا وشاع حتى صار كذا على علم وبسبب
 شيوعه وكثرت في عمالك الاسلام مع شيوع كثير من الكثرة غير صارت المسلمون في حالة لا تخفى من
 التقهر والاضطراب وقلة المال ونسب الأعداء عليهم من كل جانب فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انا
 لله ونأليهم راجعون وقد سمعت من بعض أفاضل علماء السودان وهو مات علينا قصد الحج يقول لو كنتم
 بالقرب منا لحاربناكم قبل الكفار والمكن منه نمان ذلك البعد عنكم نسأل الله تعالى أن يحول حالنا إلى
 أحسن الأحوال والله تعالى أعلم في فائدة مهمة في قال العلامة الرازي اتفق على حين كتب بخوارزم إلى
 أخبرته جاء نصراني يدعى التحقيق والتعمق في مذهبهم فذهب إلى ما شرعنا في الحديث فقال لي
 ما الدليل على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم لم أقبل له فأنزل لي المناظرة والخوارق على يده وسعى

مطلب في أن مذهب أهل
 السنة أن الآلة على ظاهرها
 من تسلط الشيطان على بني
 آدم

مطلب في قوله تعالى فإن لم
 تعملوا فادنوا بحرب من الله
 ورسوله

مطلب في حكم من أصبر على
 أخذ الربا

مطلب مهم في محاوره
 بين الامام الرازي وبعض
 القيسيين

وغيرهم من الانبياء عليهم السلام نقل البناظير والحواري على يد محمد صلى الله عليه وسلم فان رددنا التواتر
أوقبلناه لكن قلنا ان المجزة لا تدل على الصدق فينبذت بطلت نبوة سائر الانبياء عليهم السلام وان اعترفنا
بصحة التواتر واعترفنا بدلالة المجزة على الصدق ثم انهم ما حصل ان في حق محمد صلى الله عليه وسلم وجب
الاعتراف قطعا بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم ضرورة ان عند الاستواء في الدليل لا بد من الاستواء في
حصول المدلول فقال النصراني أنا أقول في عيسى عليه السلام انه كان نبيا بل أقول انه كان الها فقلت
الكلام في النبوة لا بد وان يكون مسبوقا بمعرفة لاله وهذا الذي نقوله باطل ويدل عليه ان الاله عبارة
عن موجود واجب الوجود لذاته يجب ان لا يكون جسم ولا متغيرا ولا عرضا وعيسى عبارة عن هذا
الشخص البشري الجسماني الذي وجد بعد ان كان ممدوما وقتل به ان كان حيا على قواكم وكان طفلا أولا
ثم صار ممرعاً ثم صار شابا وكان يأكل ويشرب ويحدث وينام ويستيقظ وقد تقررت في زيادة العقل ان
الحادث لا يكون قديما او المحتاج لا يكون غنيا والممكن لا يكون واجبا والمتغير لا يكون دائما والوجه الثاني
في ابطال هذه المقالة انكم تترفون بان اليهود أخذوه وصلبوه وتركوه حيا على الخشبة وقد ضربوا ضلعه
وانه كان يحيا في المروء منهم وفي الاختلاف عنهم وحين عاملوه بتلك المعاملات أظهر الجزع الشديد فان
كل الها أو كل الاله حالفيه أو كل جز من الاله حالفيه فلم يمدفهم عن نفسه ولم لهم ان يكلمهم بالكلية
وأى حاجة له الى اظهار الجزع منهم والاحتيا في اعرارهم وبالله اني لا تعجب جدا ان العاقل كيف
يليق به ان يقول هذا القول ويمتدحه فتكاد ان تكون يدعيه العقل شاهد بنفسه وهو الوجه
الثالث وهو انه ما أن يقال بان الاله هو هذا الشخص الجسماني المشاهد أو يقال حل الاله بكايته فيه
أو حل بعض الاله وجزئته فيه والاقسام الثلاثة باطلة أما الاول فلان الاله العالم لو كان هو ذلك الجسم
حين قتله اليهود كان ذلك قولاً بان اليهود قتلوا الاله فكيف بقي العالم بعد ذلك من غير الاله ثم ان أشد
الناس ذلاداءة اليهود قال الاله الذي تقتله اليهود الاله في غاية الجبر وأما الثاني وهو ان الاله بكايته حل
في هذا الجسم فهو أيضا فساد لان الاله ان لم يكن جسما ولا عرضا امتنع حلوله في الجسم وان كان جسما
حينئذ يكون حلوله في جسم آخر عبارة عن اختلاط أجزاءه باجزاء ذلك الجسم وذلك يوجب وقوع التفرق
في أجزاء ذلك الاله وان كان عرضا كان ذلك محتاجا الى المحل وكان الاله محتاجا الى غيره وكل ذلك محقق
وأما الثالث وهو أنه حل فيه بعض من أبعاض الاله وجزء من أجزائه فذلك أيضا محال لان ذلك الجزء
ان كان معتبرا في الالهية ففساد نفسه عن الاله وجب أن لا يبقى الاله الها وان لم يكن معتبرا في
تحقق الالهية لم يكن جزءا من الاله فثبت فساد هذه الاقسام فكان قول النصراني باطلا وهو الوجه
الرابع في بطلان قول النصراني ما ثبت بالتواتر ان عيسى عليه السلام كان عظيم الرغبة في العبادة
والطاعة لله تعالى ولو كان الها لاستحال ذلك لان الاله لا يعبد نفسه فهذه وجوه في غاية الجلاء دالة
على فساد قولهم ثم قلت للنصراني وما الذي ذلك على كونه الها فقال الذي دل عليه ظهور الجاهل على يده
من احياء الموتى وابرار الكفار والابرص وذلك لا يمكن حصوله الا بقدره الاله تعالى فقلت له هل تعلم
انه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول أم لا فان لم تعلم لمزمك من نفي العالم في الازل نفي الصانع وان
سلت انه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول فأقول ما جوزت حياول الاله في بدن عيسى عليه السلام
فكيف عرفت ان الاله ما حل في بدني وبدني في بدن كل حيوان ونبات وجماد فقال الفسق ظاهر
وذلك لاني أنا حكمت بذلك الحسول لانه ظهرت تلك الافعال البهيمة عليه والافعال البهيمة ما ظهرت
على يدي ولا على يدك فقلت ان ذلك الحسول معقود ههنا فقلت له تبين الان انك ما عرفت معنى قولي
انه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول وذلك لان ظهور تلك الحوارق دالة على حلول الاله في بدن

عيسى فعدم ظهور تلك الخوارق معى ومنك ليس فيه الا انه لم يوجد ذلك الدليل فاذا ثبت انه لا يلزم من عدم
الدليل عدم المدلول لا يلزم من عدم ظهور تلك الخوارق معى ومنك عدم الخوارق فى حقى وحقق بل وفى
حق الكلب والسنور والفار ثم قلت ان مذهبنا يؤدى القول به الى تجوز حلول ذات الله تعالى فى بدن
الكلب والذئب لئلا غاية الخسة والركاكة في الوجه الخامس في ان قلب العصاحية ابعده فى العقل من اعاده
الميت حيا لان المشاكلة بين بدن الحي وبدن الميت أكثر من المشاكلة بين العنسة وبين بدن الثعبان فاذا لم
يوجب قلب العصاحية كون موسى الهولوا ان اله فبان لا يدل احياء الموق على الالهية كان ذلك أولى وعند
هذا نقطع التصرفى ولم يبق له كلام اه والله تعالى أعلم فيسئل في شىء مشابها للشيخ مصطفى البولاقى
حسبنا الله عنه شيخنا الشيخ عيسى فى فتاويه المشهورة عن قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن أحدكم
حتى أكون أحب اليه من نفسه هل يحمل على نفي صحته أو نفي كماله وما وجه المختار وكيف يعرف الانسان
صديق نفسه فى دعوى هذه الدرجة فى محبته عليه السلام فيجاب في أنه شرط فى كمال الإيمان دون
أصله وأنه صلى الله عليه وسلم لجد ير أن يكون أحب من النفس لأن المحب سيبين أحدهما النفر
والكمال والثانى الانعام والافضال فلا شك أن نفسه صلى الله عليه وسلم أكمل لأنفس وأشرها فينبغى
أن يكون حبه على قدر كماله وأما الانعام والافضال المربوط بالاسباب العادية لاحداثنا فى انعامه علينا
واحسانه اليانا انه عرقا برنا وما شرعه لنا وكان سيدي فى فوزنا بدار القرار والخلص من عذاب النار وكيف
لا يكون من هذا شأنه أحب اليانا من أنفسنا الأتارة بالسوء مائة اعدنا عن شىء من الفلاح الا بسببها ولا
وعدنا شىء من القبايح الا بظلمها وشهونها وأما ما يجتر به الانسان نفسه فى تفضيل حبه صلى الله عليه
وسلم على حبه فبان يتأمل ما مضى من القدوة بالسنة والاخلاق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان
كانت سنة الرسول وأخلاقه أحسن عنده وأحب من ركون هوى نفسه فهو مفضل للرسول صلى الله عليه
وسلم مع عدم تقديم أغراضه الدينية على أخلاق الرسول صلى الله عليه وسلم العلية السنية اه فيسئل
أيضا عن حادثة فى سنة احدى وعشرين أى ومائتين وألف هى أنه بعد صلاة الجمعة حضر خبر من الشام
فى التلغراف لبعض النفور بأنه ثبت فى الشام رؤية هلال رمضان ليلة اليوم الحاضر يوم الجمعة فأتى
مفتيه بالعمل بهذا الخبر والحكم بنبوت الشهر فى ذلك النفر وحكم قاصيه بذلك تمسك بقول بعض حواتى
التنوير انظاره أنه يلزم أهل القرى بسماع المدافع أو رؤية القناديل من مصر لانهم اعلامة ظاهرة
تفيد غلبة الظن بنبوته عند قاضى مصر وغلبة الظن بحجة موحدة للعمل كما صرح جوابه واحتمال كون ذلك
لغير رمضان بعيدا فلا يفعل مثل ذلك عادة ليلة الشك الا لنبوت رمضان اه وما مع بذلك بعض علماء
القطر الشامى عارضوا ذلك غاية المعارضة وردوا الفتوى المذكورة قائلين بعدم جواز الحكم بنبوت
رمضان بناء على ذلك مستدلين بصارة من الكتب المحتررة فهل يعقل على الفتوى المذكورة أو على قول
المعارضين أفيدوا الجواب فيجاب في شيخنا الشيخ عيسى وهى فى فتاويه المشهورة بمجانسه الحمد لله
والصلاة والسلام على رسول الله يقول على الفتوى المذكورة لان السلاطين المسلمين وضعوا التلغراف
لتبليغ الاخبار من البلاد القريبة والبعيدة فى مدة يسيرة جدا وأقاموا لاهلها أشخاصا مسلمين وأنفقوا
على ذلك أموالا جسيمة واستغفوا عن السعاة وأرسال المكاتب غالما فصارت قانونا معتبرا فى ذلك يخاطب
به السلاطين بعضهم بعضا فى مهمات الامور وتبهم الناس على ذلك فيسئل أيضا في من انتظر واهلال
رمضان فلم يروه وأصبحوا مقطرين وقد بلغهم بالسك ثبوت رمضان فى مصر متقدين أنه لا يلزمهم
الصوم به وان الحكم به مبنى على قول المنجمين فهل تجب عليهم الكفارة أم لا أفيدوا الجواب فيجاب
بقوله في تجب عليهم الكفارة لبعدها وتأويلهم لاستنادهم فيه لجهلهم وسوء ظنهم اه (أقول) وعباعهم من

مطلب فى قوله صلى الله
عليه وسلم لا يؤمن أحدكم
حتى أكون أحب اليه من
نفسه

مطلب هل يتبين رمضان
بالتلغراف

قوله وأقاموا الأهملة أشتصاصا مسلمين أنهم لو أقاموا على أعماله أشتصاصا ككفار لا يقبل قولهم ولا يعمل به وهو الظاهر كالإختي فان الكافر لا يعمل بقوله في الديانات هذا وجواب شيخنا رحمه الله تعالى بوجوب الكفارة مبنية على مذهب السادة المالكية وأما على مذهبنا فلا تجب عليهم الكفارة لان الكفارة عندنا إنما تجب على من نوى الصوم فأصبح صائغا ثم أقصد صومه قال في التنوير عاظنا على ما يلزم به القضاء فقط دون الكفارة مانعه أو أصبح غير نزل للصوم فأكل عمدا اه قال في حواشيه الموسومة برذالمختار لان الكفارة إنما تجب على من أقصد صومه والصوم هتاما معدوم وانفساد المعدوم مستحيل اه والله تعالى أعلم **وسئل** شيخنا المذكور أيضا عن فقيه دخل بيتا فوجد فيه جماعة يقرءون القرآن ويشربون الدخان في مجلس القرآن فنهاهم عن شربه في هذه الحالة فامتنعوا وتابوا وحلفوا أن لا يعودوا لهذا الأمر فجاء رجل آخر يزعم أنهم من علماء المالكية وسب لذهي واغتابه وكذبه وردتهم جميعا إلى شربه فهل الحق مع الأول أم بعد والجواب **في** الجدل الله الدخان المشروب لانص فيه للقدمين لعدم وجوده في زمنهم وانما حدث بعد الألف وكان حدوثه في مصر في زمن اللقاني والاجهوري فأنتى اللقاني بخبره ونسب ذلك للشيخ سالم السنهوري واللف في تحريمه وتبعه الخرشى وجاعات وعلى تعاليل منها اضعاف المال بحرقه من غير فائدة وأنتى الاجهوري بعدم التحريم واللف في ذلك ورد على من قبل التحريم وتبعه جماعات واعتمدوا كثيرا من آخرين كلام الاجهوري وان كانت أدلة التحريم أقوى وكل هذا في غير المساجد والمخافل وأما فيه افلاشك في التحريم لان له رائحة كريهة وارتكارها عناد وقد ذكر في المجموع من باب الجمعة أنه يحرم تعاطي ما له رائحة كريهة في المسجد والمخافل ومعلوم أنه عند قراءة القرآن يشتم التحريم لما في ذلك من عدم التعظيم ومن أنكروا مثل هذا لا يخاطب بجموده أو عناده (وبالجملة) ظلمت في الأول الذي نهي عن شرب الدخان في مجلس القرآن قد أصاب في نفيه أثابه الله تعالى الجنة والذي كذبه في ذلك هو الكاذب فهو ضال مضل ان لم يكن معذورا فهو سهو أو نسيان ونعوذ بالله من التساهل والله تعالى أعلم الفقيه مصطفى البولاق المالكي اه وقد حقق المتأخرون من أهل مذهبنا الحنفية أنه ليس بحرام وانما في تعاطيه الكراهة وقد قدمنا ان أحسن ما قيل فيه قول الأمير رحمه الله تعالى واختلف في الدخان والورع تركه وهذا كله كما قال شيخنا المذكور في غير المساجد والمخافل والله تعالى أعلم **وسئلت** عن قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى وقوله تعالى وليعملن أنفالمهم وأنفالا مع أنفالمهم كيف الجمع بينهما فالجواب ان الآية للناية مجحولة على على من ضل وتسبب في الضلال لغيره فعليه وزر ضلاله ووزر تسببه في ضلال غيره وتسببه من فعله فلم يحتمل الانتقال نفسه فراجع الأمر الى أن الانسان لا يحتمل وزر غيره أصلا بل كل نفس بما كسبت رهينة أقاده الصاوي في حواشيه على الجلالين والله تعالى أعلم **وسئلت** هل انبي الله تعالى اسمعيل عليه السلام شرع بخصه غير شرع أبيه ابراهيم عليه السلام **في** الجواب لا ليس له شرع بخصه بل شرع شرع أبيه ابراهيم عليه السلام قال عبد الحكيم علي الخليلي كان اسمعيل عليه السلام رسولا نبيا كما قال الله تعالى في قصته وكان رسولا نبيا مع أنه لا شرع له جديد لان أبناء ابراهيم عليه السلام كانوا على شريعته كما صرح به القاضي حيث قال في تفسير قوله تعالى وكان رسولا نبيا يدل على ان الرسول لا يلزم أن يكون صاحب شريعة لان أولاد ابراهيم عليه السلام كانوا على شريعته اه وقول القاضي لا يلزم أن يكون صاحب شريعة أي منقولة كافي بعض حواشي القاضي رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **وسئلت** عما ينسب للإمام الشافعي رحمه الله تعالى من قوله من استغضب ولم يغضب فهو حمار هل له معنى صحيح فان ظاهره مشكل منافي لقوله تعالى والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس فالجواب انه محمول

مطلب في حكم شرب الدخان في مجلس قراءة القرآن

مطلب في قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى مع قوله تعالى وليعملن أنفالمهم الآية

مطالب في ان شرع اسمعيل عليه السلام هو شرع أبيه عليه السلام

مطلبت فيما نسب للشافعي من قوله من استغضب ولم يغضب فهو حمار وما معناه

على ما ذكره أي محرم ما فعل وأمكنه انتهى عنه فلم ينه عنه ولم يقض بفعل المحرم وقد اتفق للإمام الحسين رضي الله عنه وكان طليحا جدا أن رجلا قدم عليه ليمتنحه فصار يسبه ويتكلم فيه وهو يتبسم فقال له الرجل ان شئتني واحدة شئتك مائة فقال الحسين ان شئتني مائة ما شئتك واحدة فوقع على قدميه وقامهما وذل أشهد أنك على حق رسول الله فأداه الصوي في التفسير والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن كل مداوما على شرب الخمر هل يكون عرفه نجسا فينقض الوضوء أقاعدة كل خارج نجس ينقض الوضوء فالجواب ان المسألة تختلف فيها المتأخرون من علمائنا والتحقيق انه ليس بنجس فلا ينقض الوضوء خلافا لما في التنوير من مسائل شتى آخر الكتاب حيث قال عرف مدمن الخمر خارج نجس وكل خارج نجس ينقض الوضوء فينتج عرف مدمن الخمر ينقض الوضوء قال العلامة في شرحه لكنه يحتاج لاثبات الصغرى وحاصله ما في ذخائر الاشرفية لابن الشحنة معزيا للمعجني عرف الدجاجة الحلاله نجس قال وعليه فمدمن الخمر نجس بل أولى ثم قال وما أجمع من كان عرفه كعرف الكلب والخنزير قال ابن العزيمي نذ ينقض الوضوء وهو فرع غريب وتخرج ظاهر قول المصنف يعني الغزوي واطهره عولنا عليه (قالت) قال شيخنا الرضائي حفظه الله تعالى كيف يجوز عابه وهو مع غرابته لا يشهد له رواية ولا دراية أما الأولى فظاهر انه يروى عن أحد من بعده عابه وأما الثانية فمدمن تسامح المقدمة الأولى ويشهد لبطلانها مسألة الجدي اذا غزى ابن الخمر فقد علوا حل أكله بصيرورته مستهلكا لا يبقى له أثر وكذلك نقول في عرف مدمن الخمر ويكتفي في ضمه مع غرابته وخروجه عن الجمادة فيجب طرحه عن السرح من متن وشرح اه كلام العلامة في رواية محشيه ابن عابدين رحمه الله تعالى قال وقوله عن السرح جهالات قال في جامع اللغة السرح المال وشجر عظام طول والمراد به امساك الفضة كما في الحلبي فهو واستعارة مصرحة اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن الدعوة المستجابة يوم الجمعة هل هي وقت الخطبة أو وقت العصر فالجواب ان فيها خلافا فاولاها صاحب التنوير تبه اللادش باه انها وقت العصر وقبل من حين يخطب الي أن يفرغ من الصلاة كانت في مسلم عنه صلى الله عليه وسلم قال شارحه التنوير وهو الصحيح بل هو الصواب قال المحقق الطهطاوي ويكفي الدعاء بقائه كاذره الشرب لالي وقبل آخر ساعة فيه وهو مذهب الزهراء رضي الله تعالى عنها وعلى الأول فالظاهر ان ادائهم في جميع وقت العصر وهو من حين بلوغ ظملى النسيء أو مثله الى الغروب كافي الجوى اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت هل يجوز للسلطان أيده الله تعالى أن يجعل العشرين عليه العشر فالجواب قال في التنوير جعل الخراج لب الأرض جاز وان جعله العشرين لا تركة اه قال ابن عابدين في الحاشية ولو ترك بمعنى السلطان العشر لا يجوز اجماعا ويخرجه بنفسه للفقهاء اه والله تعالى أعلم

﴿كتاب الوصية﴾

❀ سئلت عن أوصى بثلاث ماله زيد والحان ان الموصى عليه ديون تحيط بماله فهل لا تجوز هذه الوصية فالجواب نعم لا تجوز هذه الوصية في الكفوى عن الهداية ومن أوصى وعليه دين محيط بماله لم تجز الوصية لان الدين مقدم على الوصية اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن وصية الصبي هل تجوز فالجواب انها لا تجوز في الانقروية ولا تجوز وصية الصبي اذا لم يكن مرافقا وكذا لو كان مرافقا عندنا اه والله تعالى أعلم ❀ سئلت عن أوصى لابنه ولا جنبي كيف الحكم فالجواب انما تصح في حصص الاجنبي وتتوقف في حصص الوارث على اجازة سائر الورثة فان أجازوها جازت والا بطالت ولا تعتبر اجازتهم في حياة الموصى حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك أفاده الانقروى والله تعالى

مطلب في عرف مدمن الخمر هل هو نجس

مطلب هل الدعوة المستجابة يوم الجمعة تكون وقت الخطبة أو وقت العصر

مطلب هل للسلطان أو نائبه جعل العشرين عليه العشر

مطلب أوصى بالثالث وعليه ديون محيطه لا تصح وصيته

مطلب في الوصية لو ارث وأجنبي

مطلب تصح الوصية للعمل

مطلب أوصى لاثنتين ثم مات أحدهما

مطلب تجب الوصية بالزكاة والكفارات وفدية الصوم والصلاة

مطلب أوصى لاولاد واولاده يتخص بها الموجود يوم موت الموصى

مطلب لا تصح الوصية لجهول

مطلب تصح وصية من لا وارث له بجميع ماله

مطلب تصح الرجوع في الوصية

مطلب أوصى وهو مريض ثم شفي ثم بعد مدة مات فوصيته الاولى معتبرة مالم يرجع

مطلب أوصى لزيد بن عبد الله نصيب ابنه صحت

مطلب له ثلاثة بنون أقر أحدهم بالوصية لزيد الخ

مطلب أوصى بثلثي ثمن ثوبه كان رجوعا في الوصية به

مطلب مات عن ابنتين وأوصى لزيد بن عبد الله نصيب ابن لؤلؤ كان حيا

أعلم **سئل** عن الوصية للجنين في بطن أمه هل تجوز فاجواب نعم تجوز الوصية له ولا تحتاج الى التبول ففي الزيلعي وكذا اذا أوصى للجنين يدخل في ملكه من غير قبول استئذاننا عدم من يلى عليه حتى يقبل عنه اه والله تعالى أعلم **سئل** عن أوصى لزيد وهو بالثالث ثم مات أحدهما قبل موت الموصى هل تبطل في حق الخي أيضا فاجواب لا تبطل في حق الخي بل تصح في حقه فيأخذ نصف الوصية وتبطل في حق الميت فيرجع سهمه الى ورثة الموصى كافي العناية والله تعالى أعلم **سئل** فمن عليه صلاة أو صوم هل تجب عليه الوصية به فاجواب نعم قال في الدر المختار وهي واجبة بالزكاة والكفارات وفدية الصيام والصلاة التي قرط فيها اه والله تعالى أعلم **سئل** فممن أوصى بالثالث لاولاد ولديه فلان وفلان ومات الموصى ولم يوجد له ما وقت الموت الا ولدا واحدا لاهدا فهل يتخص بالوصية هذا الموجود وقت الموت ولا كلام بل ولديه بأعوام أجيبوا ثم حروا فاجواب نعم يتخص به الموجود يوم موت الموصى ولا يرزاه من وجد بعده قال في رد المحتار نقلا عن التتارخانية مانصه الموصى له اذا كان معينا من أهل الاستحقاق يعتبر صحة الايجاب يوم أوصى ومتى كان غير معين يعتبر صحة الايجاب يوم موت الموصى وبما فيه والمسألة في الهندية عن المحط أيضا والله تعالى أعلم **سئل** هل تصح الوصية لجهول كن يقول أوصيت بكذا الفلان أو فلان فاجواب لا تصح لجهول قال في الدر وهو يشترط كونه معلوما قلت نعم اه وكتب عليه محشي ابن عابدس قوله وهل يشترط كونه أي الموصى له معلوما أي معينا خصوصا كزيد أو نوعا كالساكنين فلو قال أوصيت بثلثي فلان أو فلان يبطل عنده للجهالة اه والله تعالى أعلم **سئل** فممن ليس له وارث اذا أوصى لزيد بجميع ماله هل تصح وصيته فاجواب نعم تصح وصيته قال في التتارخانية بالكل عند عدم ورثته اه والله تعالى أعلم **سئل** هل يجوز للموصى أن يرجع في وصيته فاجواب نعم يجوز به ذلك ففي اللاتي والموصى أن يرجع في وصيته قولاً أو فعلاً اه والله تعالى أعلم **سئل** عن أوصى في مرضه وصايا ثم صحت ثم مات بعد ذلك عدة طائلة هل تكون وصيته السابقة معتبرة فاجواب نعم تكون معتبرة مالم يرجع عنها لم يكن قال في وصيته ان مات من مرضي هذا فان كان قال ذلك ثم برئ ثم مات يبطل وصاياه أفاده في مجلة الفتاوى والله تعالى أعلم **سئل** فيما اذا أوصى لرجل بمثل نصيب ابنه أو ابنته هل تصح الوصية فاجواب نعم تصح الوصية لان مثل الشيء غيره فيقدر نصيب الابن ثم زاد عليه مثله ثم يعطى للموصى له كافي العناية شرح الوافية فان كان قدر الثالث فأقل صح لا توقف على اجازة من الورثة وان زاد توقف الزائد على اجازة من كاهوشان الوصية بما زاد على الثالث ثم يعطى للموصى له أي يعطى ذلك المثل للموصى له كالايتحي والله تعالى أعلم **سئل** فممن أوصى لزيد بالثالث وله ثلاثة بنين فأقر أحدهم فقط بالوصية له في الحكم في ذلك **سئل** فممن أوصى لزيد من الفصل التاسع والثلاثين وهو هذا أحد الورثة لوالقبر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه وفاقاؤذ ترك ثلاثة بنين وثلاثة آلا قدرهم فأخذ كل ألفا فادعى رجل أن الميت أوصى له بثالث ماله وصدة أحدهم فأقباس أن يأخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده وهو قول زفر رحمه الله تعالى وفي الاستحسان يأخذ ثلث ما في يده وهو قول علي ثلثا رحمه الله تعالى اه والله تعالى أعلم **سئل** فممن أوصى لزيد فلان لاجتي ثوباً عن ذلك المديعاً صحيحاً ثم اشتراه ثم مات هل يكون بيعه له رجوعاً عن الوصية فاجواب نعم يكون رجوعاً ففي البهجة مانصه وكل تصرف أو جبر ولا ملك للموصى فهو رجوع كما ادّبع العدين الموصى بها ثم اشتراها أو وهبها ثم يرجع فيها لان الوصية لا تنفذ الا في ملكه فاذا أزاله كان رجوعاً اه والله تعالى أعلم **سئل** عن مات عن ابنتين وزوجة وأوصى حال حياته لزيد بن عبد الله نصيب ابن لؤلؤ كان

فصل على هذه المسألة
المهمة

تصح هذه الوصية فالجواب نعم قال في الاسعاف ولو ترك امرأة وابناً أو وصى بنصيب ابن لو كان فهو وما
لو أوصى بعثل نصيب سواه اهـ وقد تصوا على انه اذا أوصى بعثل نصيب ابن صححت الوصية فهذه كذلك والله
تعالى أعلم في كنه سنات في حادثة في سنة ١٢٩٧ ألف ومائتين وسبع وتسعين هجرية فاشكلت على
فككت سؤالاً وأرسلته الى مفتي مصر القاهرة في ذلك التاريخ وهو أخونا الشيخ العباسي المهدي
فاجاب عنه وهذه صورة السؤال والجواب مقلدكم أهل العلم رحمكم الله تعالى في رجل أوصى وهو
بمالة يجوز فيها التصرف شرعاً لاولاد ابنتيه فلانة وفلانة بثلاث ماله وليس له ما حين الوصية اولاداً أصلاً
فثابت احداهما صغيرة وبقيت الاخرى حتى تزوجت وولدت ولدين ذكرين حال حياة الموصي ثم مات
الموصي وهما موجودان فهل تصح الوصية المذكورة ويختص به الموجدان المذكوران لان الموصي
له غيرهم من فقهير صحة الايجاب يوم موت الموصي أولا تصح لان شرطاً صحة وجود الموصي له وقتها وهل
ما نقله المحقق ابن عابد بن حواسب مرد المختار على الدر المختار في أوائل الوصية عن التارخانية وبطله في
اثناء الوصية أيضاً وأفاده في الهندية وفي معنى الحكم في توريث ذوي الارحام من التفصيل بين الموصي
له الميراث فقهير صحة الايجاب وقت الوصية وغير الميراث فقهير صحة يوم الموت مخالف لما في التنوير وغيره
من اشتراط كون الموصي له حي وقتها تحقيقاً وتقدير الأوصاف في التنوير محمول على الميراث فلا مخالفة بينه
وبين ذلك التفصيل فيكون في المسألة التفصيل المذكور ولا يكون فيها خلاف حتى لو حكم كما في بطلان
الوصية على المردوم وقتها مطلقاً وان وجد حين الموت بناء على ظاهر ما في التنوير وغيره فيكون حكمه
فاسد او اوجب القرض لعدم موافقته لقول مجتهد فيه حيث قد وعي تقدير الخلاف فأى القولين المقتضى
وعلى أيهما المقول جوابكم شافياً ومختاراً جواز ترجول والسلام عليكم في جواب حفظه الله تعالى نعم
تصح الوصية المذكورة فيختص به الموجودان المذكوران لان الموصي له في هذه الحادثة غيرهم من
فقهير صحة الايجاب يوم موت الموصي والموجود يوم الموت هنا ولداً احدى البنات المذكورتين واولاد
الاخرى معدومون فلم يدخلوا في الايجاب فلا يزالون ولدي البنت المذكورة في فصار كالوصي
لوجود معدوم وما ذلك الا بناء على اعتبار يوم الموت خاصة فيستحق الوصية من كان موجوداً وقتئذ
لعدم حاجته غيره له بعد دم دخوله في الايجاب ثم خروجه لفقده شرطاً ما لو اعتبر في صحة يوم الايجاب
لا تكون هذه الوصية صحيحة أصلاً لان السكل هنا معدوم وقتئذ وقد نص في التنوير في أوائل الوصايا
وكذا غيره على اشتراط كون الموصي له حي وقت الايجاب تحقيقاً وتقدير كالوصية للحمل قبل نفع الروح
فيه اذا ولد لاقبل من ستة أشهر وعليه فلو كان الموصي له معدوماً لا تصح الوصية أصلاً وذكر في اثناء
الوصية بالثلاث ما هو صريح في اعتبار يوم الموت وان ذلك على قول وقترع عليه في شرحه مخ الففار
فروعاً عن الكافي يدل على اعتبار يوم الموت كالوصي لزيد ولولده بكر فثابت ولده قبل موت الموصي فالكل
لزيد قال وقد تبعه من لا يخبره وذكر صاحب الفخ جملته من القروع اعتبر فيها يوم الموت الا انه في
جانب الوصية لغيرهم من ثم قال في آخرها وذكر بعض المشايخ فيه روايتان ومثله في الدر المختار على
التنوير فذلك مثبت وجود الخلاف في اعتبار يوم الايجاب أو يوم الموت في غير الميراث وان فهم بحسبه
المحقق ابن عابد بن أحمد من التفصيل الذي ذكره عن التارخانية عدم الخلاف حيث اعتبر صحة
لايجاب وقت الوصية في الموصي له الميراث وعليه يجعل ما ذكره الزيلعي من القروع واعتبر صحة وقت
الموت في غير الميراث وعليه يجعل ما في الكافي لانها كذلك تنويراً لبيان فهمه على ما ذكر في المتن وشرحه ثم
أمر بالتدبر وحمل ما ذكره في المتن وأوائل الكتاب أيضاً من اشتراط كون الموصي له موجوداً وقتها على
ما اذا كان معيناً حيث سأل في كتابه عليه من التفصيل المذكور في عبارة التارخانية ومن

ما فيها من التفصيل المذكور ما في الهندية من الباب الثالث في الوصية بثلاث المال بالعز والى المحظ
 نقلا عن الأصل لكن بعد نقل صاحب التنوير بالعز والى بعض المشايخ ان في المسألة روايتين عقب ذكر
 فروع الكافي التي فيها الوصية بغير معين كيف ينفي الخلاف فلو حكم بضرب تلك القضاء بطلان الوصية
 المذكورة في حادثة السؤال لعدم وجود الموصى لهم أصلا وقت الإيجاب لا لتحقيقه ولا في إبداء إلى
 القول باعتبار يوم الإيجاب في صحة الوصية لغير معين ولم يمنع من ذلك مانع لا يقال بطلان هذا القضاء
 والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اهـ ولما كان طبع فتاوى هذا المفتي المذكور
 في سبع مجلدات رأيت السؤال والجواب بعين ما فيها من كتاب الوصايا بالجلد السابع ولم يصح حفظه
 الله بجواب قولي في السؤال وعلى تقدير الخلاف ذاك القولين المفتي به وعلى أيهما الموقوف ولكن يفهم
 من جوابه صحة الوصية المذكورة بناء على اعتبار يوم الموت وتقدمه ترجيعه له في وقت قد تمت مثل هذا
 السؤال إلى شيخ الاسلام بتونس ومفتيها لمحقق سيدي أحمد بن الخوجه في جواب عنه بما نصه في
 الحمد لله فيض المعارف والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وكل من اهتدى بخاره
 وتبعنا ذلك الظل الوارف (أما بعد) فقد تأملت في السؤال أعلاه فكان الذي فتحه يري في الجواب انه تقرر
 في دواوين المذهب الحنفي أن الوصية استخلاف من وجه قل الامام الزلي لانه يجعله خليفة في ماله
 وان لم تكن تلك اتفاقية جبراعية وبهذا فارقتم لبراء على ما بينه شرح الهداية والامام الزلي نفسه
 قالوا ان الوصية اثبات ملك جديد ولا يملك أحد اثبات الملك بدون اختياره الى آخر ما قررره ومن جملة
 ما قاله الأصحاب قدس الله تعالى أرواحهم ان أو ان نبوت حكمها بعد الموت حتى يبطل رد الوصية وقبولها
 في حياته ومن جملة ما حفظت به كتبهم انه لو أوصى لأخيه وهو وارثه ومعلوم ان الوصية لو ارث لأصح
 ولكن عاش الموصى وولده بعد ان ومات عنه حتى صار الاخ وقت الموت ليس يوارث تحت الوصية لانه
 وان كان وارثا وقت الإيجاب بطل الوصية لكن لا عبرة بذلك لوقت لان المقصود بالخلافه وجريان
 أحكام الوصية وقت التأهل لاثبات الملك الجديد للموصى له وذلك بعد موت الموصى وعند ذلك يشتهل
 الملك كما سمعت قاله تمبر حينئذ وجود الموصى له عند ما تزهق نفس الموصى فمما سمى الموصى له
 وعينهم فهذان لوازمه ومقتضيانه وجودهم حين الإيجاب للوصية لان الإشارة أو التسمية من لوازمها
 عادة الوجود والنتي اذ ان ثبت بجميع لوازمه كما تنس عليه علماءنا ومنهم الامام الزلي في تبينه فتى
 اتفق الوجود حين الإيجاب للوصية انتفى لازم الوصية لمعين بالتسمية أو الإشارة فينتفي المأزوم وهو صحة
 الوصية وتبطل والى هذا أشار صاحب التتارخانية وفي فتوى الامام الكبير قاضي خان رجل أوصى لاهل
 العلم ببلخة لو لم يدخل في هذه الوصية اهل النعمة وأهل الحديث ولا يدخل فيه من يتعلم الحكمة مثل كلام
 سفيان وغيره لان هؤلاء لا يسمعون المتشفعة لاطلبة العلم وفيها رجل أوصى وقال اعطوا من مالي بعد
 موتي مساكين سكة كذا فلما مات الموصى أتى الوصى بالمسالك الى اهل السكة فقالوا لا تريد وليس لنا
 حاجة قال أبو القاسم يرز المال الى الورثة ولولم يدفع المال الى الورثة حتى أتى على ذلك سنة مثلا ثم طلب
 المساكين قال أبو القاسم يدفع المال الى الورثة لان المساكين ساروا بطات الوصية وصارت ميراثا
 الى غير ذلك من الفروع الدالة على ان المعتبر صدق الوصف الموقوف وقت موت الموصى ووجود الموصى
 له اذ ذلك ولم يقل أحد له يمتد بوجود المساكين في السكة وقت إيجاب الوصية وكذلك يعتبر وجود من
 يصدق عليهم أولاد بفته عند زهوق نفس الموصى ويشهد لذلك فروع كثيرة من كتاب الوصية والوقف
 كما يعلم ذلك من تتبعها وقد قال خير الدين الرملي وغيره ان الوقف يستقي من الوصية وحينئذ ما عم الا
 قول واحد ومن أطلق في بطلان الوصية لعدم وقت إيجابها فقلنا اراد اذا كانت لمعين كما هو المادة

والشأن في الوصايا وحيث قد اختلف في غير محل ولا ولا بدنته الموجودين وقت موت الموصي الثالث حوره
 وقبره بربه أحد ابن الخوخه في مسهل صفر الخير من عام ١٢٩٨ هـ كالمه وهو الذي قيل اليه نفس
 العقبرون حصره مفتي صراستل على وجود خلاف في الحادثة بكلام الدرر وهذه عبارته وقيل فيه
 روايتان اهـ حكاه بقيل اشارة لصحة كقول صاحب المنح وذكر بعض المشايخ ان فيه روايتين ومن
 المسلمون من القضاة ما مورور بالقضاء بالقول الرجح وليس كل خلاف جاء معه من الخلاف له حظ من
 النظر فانظروا ما حقيقته مفتي حاضرة تونس حفظ الله تعالى الجميع آمين فاحفظه فانه مهم والله تعالى
 أعلم **سئلت** عن قبول الوصية حال حيات الموصي هل يكون معتبرا كافي عن القبول
 بعد الموت فالحواب لا يكون معتبرا فلا يكفي عن القبول بعد الموت قد في التنوير وانما يصح
 قبولها بعد موته فقبل قبولها وردها قبل له الاذونات موصيه ثم هو لا قبول فهو لورنته اهـ والله
 تعالى أعلم **سئلت** عن بهاء الفيلج ذا وهب دار الابنة فقيلها اوفيه ما بقيت عنده حتى مات
 الفلج هل يكون هبته كهبه الصحيح فالحواب نعم اذا كان لا يزداد مرضه يوما فوما قال في
 التتبع المسجوع الذي لا يزداد مرضه على يوم فهو كالصحيح كافي لثبانه اهـ والله تعالى أعلم **سئلت**
 عن له زوجة ماتت ولها مال فهل يكون كهبها عليه اوفى مالها فالحواب ان كفتها على زوجها وان كان
 لها مال وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو المفتي بكافي التنوير ويرجح في البحر بأنه الظاهر ونقله
 في التتبع والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن له أبناء ثلاثة وقد أوصى لابن ابنه بمثل نصيب ابن من أبنائه
 فاذا ينويه فالحواب انه ينويه من الحركة الربع كافي التتبع والله تعالى أعلم **سئلت** عمر
 أوصى زيدا بمثل ماله ثم أوصى عليا بمثل الثلث أيضا ولم يرجع عن الأولى فكيف الحال فالحواب ان
 الثلث يقيم بينهم مائتين قال في التنوير اذا أوصى بثلاث ماله ولم تجز الورثة فثلثه لهما نصفين اهـ مع
 مزيد من شرحه الدرر المختار والله تعالى أعلم **سئلت** عن أوصى زيدا وعمرو بثلاث ماله والحال أن
 عمر ميت فهل لزيد الكل فالحواب نعم له الكل قال في التنوير وبثانته لزيد وعمرو هو ميت لزيد كله
 قال في الدرر أي كل الثلث والاصل ان الميت أو المردوم لا يستحق شيئا فلا يرزح غيره فصار كالأوصى لزيد
 وجدار وعما فيه والله تعالى أعلم **سئلت** فيمن أوصى لولده زيدا بثلاثة ثم مات ولزيد أولاد ذكور
 وإناث فهل يكون الثلث لهم جميعا فالحواب ما في حواشي المحقق ابن عابدين من كتاب الوقت وهذا
 نصه روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمن أوصى بثلاث ماله لولد زيدا فان وجد له ولد ذكور وإناث
 لصلبه يوم موت الموصي كان بينهم وان لم يكن له ولد لصلبه بل ولد له من أولاد الذكور والإناث كان لأولاد
 الذكور دون أولاد الإناث اهـ والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوصية بالتحفم والتهايل واعطاء شيء
 من المال بقر أو بهل هل يصح أم لا فالحواب ان المحقق ابن عابدين حقق أنها لا تصح وأنه
 لا ثواب للقارئ ولا للموصي لان القراءة عبادة وطاعة لله تعالى في شرطها فإن تكون خالصة لوجه الله تعالى
 فهو ما كانت مال يأخذه القارئ أو المهل كانت غير مقبولة فالوصية بها باطلة وقد أطال رحمه الله في ذلك
 لكن عمل الناس في مشارق الارض ومفارجها على اعتبار هذه الوصية وصحتها وقد رفع مثل هذا السؤال
 لشيخ الاسلام عصر الشيخ محمد الهادي مفتي الديار المصرية فأجاب بصحة هذه الوصية قال وهذا بناء
 على ما عليه عمل الامم في ديارنا في سائر الازمان من أحكام الشريعة والماء وشوه على فتوى المتأخرين من
 جواز أخذ الاجرة على الطاعات للصورة وتسهيل الناس وتكاملهم في الامور الخيرية قال والتعليل
 بالضرورة وتكامل الناس الملل بفتوى المتأخرين لا مانع من تحققه في مثل ذلك لا سيما في هذا الزمان
 وقد كثرت وتداولت أوقاف المسلمين بمثل ذلك وتحررت به الحج لشرعية وحكم به من أحكام الشريعة

مطلب قبول الوصية انما
 يعتبر بعد موت الموصي

مطلب في هبة من بهاء
 الفلج

مطلب كفن الزوجة على
 زوجها

مطلب له أبناء ثلاثة وأوصى
 لابن ابنه بمثل نصيب ابن
 من أبنائه

مطلب فيمن أوصى بالثالث
 لزيد ثم أوصى بالثالث لعمرو
 مطلب أوصى لزيد وعمرو
 وأحدهما ميت

مطلب أوصى لولد زيدا
 بالثالث وله ذكور وإناث

مطلب في الوصية بالتحفم
 والتهايل الخ

الحقيقة بين ظهراني العلماء في كل زمان اهـ وربما استأنس له بقوله صلى الله عليه وسلم ما رواه المؤمنون
 حسنا فهو وعند الله حسن ويجوز أحد ذل الاجرة على الرقة بالقرآن كافي البخاري وغيره والله تعالى أعلم
 ❖ سئلت عن له أولاد ثلاثة فمات أحدهم عن أولاد في حياة أبيه فاتزل أبوه وأولاده أي أولاد الابن
 منزلة أبيهم يأخذون مثل ما كان يأخذه لو كان حيا فهل يصح ذلك ويصكون وصية تخرج من الثالث
 فأجوب نعم هي وصية مخرجه الثالث قال في الاسماء بعد كلام في الوصية بمثل نصيب الابن ومن
 هذا يعلم حكم المسألة الجارية في بلادنا المشهورة بوصية التتيريل وهي أن يكون لشخص أولاد فيموت
 أحدهم في حياته ويترك أولاد فمات لهم منزلة والد لهم في الميراث اهـ والله تعالى أعلم ❖ سئلت عن
 أوصى بثلاث ماله لزيد وعاش بعد الوصية سنين وتصرف في ماله واستهلك كثيرا منه واكتسب أموالا لم
 تكن له وقت الوصية ثم مات فهل يأخذ الموصى له بالثلاث ما خلفه مطلقا سواء كان حين الوصية
 أو حدث بعدها أجيب وانزح ووالسلام عليكم في فاجبت نعم يأخذ الموصى له بالثلاث ثلث الخلف مطعنا
 قال الا تفرقوا اذا أوصى لرجل بثلاث ماله وله مال فله مال ذلك المال واكتسب مالا غيره فان ثلث ماله الذي
 اكتسبه للموصى له ولم يتعلق الوصية بالمال الموجود يوم الوصية حتى لا تبطل بهلاكه وهذه وصية بشئ
 غير معين والموصى به شائع في جميع المال اهـ والله تعالى أعلم ❖ سئلت عن قال أوصيت لفلان
 بجميع نصيبي من هذه السانية أعني البستان وهو الربع ثم تبين أن منابه فيها النصف فهل للموصى
 له النصف مما بقول الموصى بجميع نصيبي أو ليس له الا الربع فأجوب ما في الانقروية وهو هذا انه
 قال أوصيت لفلان بجميع نصيبي من هذه الدار وهو الثلث فإذا نصبه من الدار النصف فله النصف كله
 ان خرج من الثلث والبيع في هذا الخلف للوصية فن من قال لغيره بعث من فلان جميع نصيبي من
 هذه الدار وهو الثلث بكذا ادركها وكان نصيبه النصف فالبيع يقع على الثلث اهـ معز بالمتارخاية والله
 تعالى أعلم ❖ سئلت عن رجل أوصى أن يحضره ويكفنه وينفذ وصيته بالثلاث في وجوه البر والخير
 فلان بن فلان ثم مات فهل يكون فلان المذكور وصية في التركة كلها أم لا أو يختص بما ذكره له الموصى
 فأجوب انه يكون وصية بما عاها في التركة كلها ولا يختص بما ذكره له الموصى قال المحقق ابن عابدين
 رحمه الله تعالى في حواشي الدرر المنجدة وما يجب التنبيه له انه اذا أوصى الرجل بتفريق ثلث ماله في
 وجوه الخير مثلا لاصار وصيا عاها على أولاده وتركته اهـ والله تعالى أعلم ❖ سئلت عن رجل أوصى
 لابنائه بأشياء فلان وفلان وفلان بثلاث مخددة وليس لهم أبناء حين الوصية وقد عاش الموصى حتى حمل
 إحدى زوجات بنيه ومات وهو رجل في بطن أمه وولده أمه بعد موت الموصى بخمسة وثلاثين شهرا فحقق انه
 كان موجودا في البطن حين موت الموصى فهل يصح هذه الوصية ويختص بها هذا الموجود فأجوب
 نعم وقد نقلنا أول كتاب الوصية ما فيه شفاء للعليل والله تعالى أعلم

❖ باب الوصى ❖

❖ اعلم ❖ انه لا ينبغي للموصى أن يقبلها لانه على خطر وعن أبي يوسف لا تدخل فيها أول مرة غلط
 والثانية خيانة والثالثة سرقة وعن الحسن لا يقبل الوصى أن يعدل ولو كان عمر بن الخطاب وقال أبو مطيع
 ما رأيت في مدة قضى عشر بن حنة من يعدل في مال ابن أخيه فمات في واحد منهم
 احذر من الواوأت أر ❖ بعثة فقيهن من الخوف
 واو الوصى الله والولا ❖ بة والوصاية والوقوف
 اهـ من رد المحتار وهذه الامور الاربع في حد ذاتها شرعية مرغوبة لما فيها من كثرة الثواب ان

مطلب في ازال أولاد الابن
 منزلة أبيهم

مطلب اذا أوصى بالثلاث
 لزيد فله ثلث الخلف

مطلب قال أوصيت بجميع
 نصيبي من هذا الخلف وهو
 الربع ثم تبين ان له النصف

مطلب أوصى أن يحضره
 وينفذ وصيته فلان كان
 وصيا في التركة كلها

مطلب أوصى لابنائه ابنائهم
 وهم معدومون وقت
 الوصية ثم حمل واحدة من
 زوجات بنيه ثم مات للموصى

مطلب في أنه لا ينبغي للموصى
 أن يقبل الوصاية

استقام فيها وسار على وفق ما أمره الله تعالى متبعاً للحق مجتنباً للباطل لا تأخذ في الله تعالى لومة لائم
 سواء عنده فيها العذر والصدق والقريب والبعيد فالتحذير منها الغناه وظلوف غلبة النفس واتباع
 الهوى فمن حار حول الحى يوشك أن يقع فيه **سئل** قال في معنى الحكماء **ج** أعلم أن أكثر المؤلفين من أصحابنا
 وغيرهم بالغوا في الترهيب والتحذير من الدخول في ولاية القضاء شدة وفي كراهة السعي فيها ورغبوا
 في الاعراض عنها والنفور والهروب عنها حتى تقرر في أذهان كثير من الفقهاء والعلماء أن من ولى
 القضاء فقد سهل عليه دينه وألحق بيده الهلاك ورغب كما هو الأفضل وساء اعتقادهم فيه قال وهذا
 غلط فاحش يجب الرجوع عنه والتوبة منه والواجب تعظيم هذا المنصب التبرع ومعرفة مكانته
 من الدين فيه بعثت الرسل وبالقيام به قامت السموات والأرض وجعلته النبي صلى الله عليه وسلم من النعم
 التي يباح المحسد عليها فقد جاء من حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال لا حسد الا في اثنتين رجل آتاه الله مالا فإسقطه على هلكة في الحق ورجل آتاه الله الحكمة فهو
 يقضي بها ويرى عملها وجاء من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أنه عليه السلام قال هل تدرون من
 السابقون الى ظل الله يوم القيامة قالوا الله ورسوله أعلم قال الذين إذا أعطوا الحق قبلوه وإذا حُثوا
 بذلوه وإذا حكموا للمسلمين حكموا لأنفسهم وفي الحديث الصحيح سبعة يظلهم الله تحت ظلي
 عرشه الحديث فسد ألامام العادل وقال صلى الله عليه وسلم المقسطون على منابر من نور يوم القيامة على
 عرش الرحمن وكذا يديه عيسى وقال عبد الله بن مسعود لا نأقضي يوماً أحب الي من عبادة سبعين عاماً مراده
 أنه إذا قضى يوماً بالحق كان أفضل من عبادة سبعين سنة فذلك كان العدل بين الناس من أفضل أعمال البر
 وأعلى درجته الآخر قال الله تعالى وإذا حكمتم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين فأى شيء أشرف
 من محبة الله تعالى وهو ما جاء من الأحاديث التي فيها تحويف وعيد فأنها في حق قضاء الجور
 الذين حكموا بغير الحق وعما فيه فيلحفظ والله تعالى أعلم **سئلت** في الوصي إذا صرف على
 الأيتام من مالهم من غير تقدير قاض هل يعتد بصرفه ويصدق في مقدار ما صرف **ج** (الجواب) نعم وقد سئل
 قاضي الهداية عن ذلك فأجاب بقوله للوصي أن ينفق على الصغار ولا يحتاج في ذلك الى فرض قاض
 والقول قوله في مقدار ما أنفق إذا لم يكذب الظاهر وفي تحليفه خلاف اه والله تعالى أعلم **وسئل** في
 قاضي الهداية أيضاً عن الوصي إذا باع عقار اليتيم لمنفقته لعدم مال ينفق عليه بمن المثل بغير إذن الحاكم
 هل ينفذ أم لا **ج** أجب في هذا الوجه صرح ولا يحتاج الى إذن الحاكم **وسئل** أيضاً عن
 ذى هلك من غير وصي وترك صغاراً وعقاراً عليه ديون فوضع البطريق يده على موجوده وباع العقار
 لو فاء دينه ومنفقة الصغار فهل له ذلك أم قاضي المسلمين يتصرف على الصغار ولا يجوز لحاكم أهل الثقة
 فعل شيء من ذلك **ج** أجب في أهل الذمة إذا كانوا يعتقدون شيئاً في معابداتهم ويساعونهم بتركهم
 وما يعتقدون الا في الربا فأنهم يمنعون منه فإذا كان من معتقدتهم أن بطريقهم يتصرف في تركهم
 تركهم ولم يتصرف لهم فيه الا إذا ترفعوا الى حاكم المسلمين فحينئذ يحكم بينهم بما يقتضيه شرع المسلمين اه
سئلت عن رجل له ابن صغير له مال ورثه من أمه هو في يد أبيه وحفظه وهو محمود الحال نصب
 القاضي على الصغير المذكور والوجود أدبوه بالوصف المذكور وصيا لحفظ ماله ونزعه من الاب فهل ليس
 له ذلك والحالة هذه **ج** الجواب نعم ليس للقاضي ذلك والحال ما ذكر كما أفتى بذلك شيخ الاسلام على
 أن يدعى رحمه الله تعالى وقال في الخيرية وقد شاهدنا من بعض القضاة في هذا الامر أعجب البهائم وهو
 أنهم ينصبون مع الاب الحليم وصياً ويلزمون الاب بأخذ مال ابنه مما يوجبون ذلك في سبيلهم
 فلا حول ولا قوة الا بالله الله والله راجعون اه وقد وقع مثل ذلك في زماننا ما كنت أظن وقوعه

مطلب في ان أكثر المؤلفين
 بالغوا في الترهيب من
 الدخول في ولاية القضاء

مطلب في ان ما جاء من
 الأحاديث التي فيها التحذير
 انما هو في حق قضاء الجور
 مطلب للوصي أن ينفق
 على الصغار من غير حاجة
 الى فرض قاض
 مطلب القول قول الوصي
 فيما أنفق إذا لم يكذب الظاهر
 مطلب باع الوصي العقار
 للنفقة بمثل الثمن بغير إذن
 حاكم نفذ
 مطلب أهل الذمة يتركون
 وما يعتقدون في يساعونهم
 الا في الربا
 مطلب ليس للقاضي نصب
 وصي على صغير مات أمه
 وأبوه حي محمود الحال

مطلب زوجان لا وارث
لواحد منهما سوى الآخر
أوصى كل منهما بجميع ماله
للاخر صريح
مطلب اقرار الوصي بدين
على الميت باطل

مطلب الوصي اذا قبل
الوصية حال حياة الموصي
ثم ردها بعد موته لا يعتبر رده

مطلب للقاضي استبدال
الوصي المختار اذا عجز عن
القيام بالوصية

مطلب اذا كان أب الصغير
مصرفا نزع منه القاضي
مال الصغير ووضعه في يد
عدل

مطلب ليس لأمين بيت
المال نزع التركة من يد
الوصي

مطلب اشهد انه ينفق من
ماله حال غياب مال الصبي
ايرجع له الرجوع

مطلب يصدق الوصي في
الدفع الى الصبي بعد رده

قبل زمان احتج وأيت ما ذكر عن الخبرية فقلت لا حول ولا قوة الا بالله والله تعالى أعلم **سئل** في زوجين لا وارث لواحد منهما سوى الآخر اذ ان لا يخرج من تركته واحد منهما شيئا غير زوجته في الحيلة **جوابه** الحيلة أن يوصي كل واحد منهما المال لآخر بجميع ماله ولا يمتنع بيت المال عندئذ لا يغير وارث اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن اقرار الوصي عن الميت بدين هل يعتبر أم لا وعما اذا أنفق من مرقه وخبره مع حيلة عياله هل له محاسبته به وأخذه من ماله **الجواب** ان اقراره بدين على الميت باطل كما في الخبرية **(والجواب عن الفصل الثاني)** ما في القضية وهذا القسط وصي ينفق على الصبي من مرقه وخبره حتى ينفق فوضع ذلك عليه ليس له ذلك الا اذا كان أنفقه ليرجع عليه اه قال الخبير الرمي **سئلت** عن رجل زيدا وصيا على أولاده فقبل منه حال حياته وبعد موته رده ولم يقبل هل لا يعتبر رده بعد قبوله حال حياته أجيبوا ونزجوا **الجواب** انه حيث قبل أولاه صرح ولا يعتبر رده بعد الموت قل في التنوير من أوائل باب الوصي أوصى الزيد وقبل عنه فان رده عنده يرتد والا لا يصح الرد بغيره فان سككت فبات فله الرد والقول ولم عنه الوصية يسع شي من التركة وان جهل به أي يكون وصيا اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوصي المختار اذا كان عاجزا عن القيام بالوصية وطوره عجزه للقاضي فهل له أن يستبدله بنفسه **الجواب** نعم له ذلك قل في التنوير ولو ظهر للقاضي عجزه أصلا استبدل غيره ولو عزل أي الوصي المختار لقاضي مع أهليته لم ينفذ عزله وان جار القاضي وأثم نعم صح في جامع النصارين انه لا ينعزل بعزل القاضي تنقل في الدر ثم نقل عن المصنف عن شيخه ما نصه فقد ترجع عدم صحة العزل للوصي فكيف بالوطائف في الاوقاف اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الأب اذا كان مسرفا يخاف منه على مال صغيره هل للقاضي أن ينزعه منه ويحمله في يد وصي يختاره للصغير **الجواب** ما في الخاتمة وهو هذا ولو كان الأب حيا وخيف منه على مال ولده الصغير فان القاضي يخرج المال من يده اه وقيل الكندوي عن ثقة النجاشي أن الأب اذا كان مسرفا مضر فامدبر للمال قل القاضي أن يأخذ مال الصغير ويضعه على يد عدل الى وقت بلوغه وأفتى بذلك شيخ الاسلام على أقدي رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** عن مريض وارثه غائب فأوصى زيداعلى تركته ليقبضها ويحفظها حتى يرصلها الى الوارث ثم مات فقبض الوصي التركة ليوصلها الى الوارث فقام عليه أمين بيت المال وأراد نزع التركة منه لانه يكون عنده حتى يأتي الوارث يأخذها منه فهل لا يمكن الأمين المذكور من أخذها والحال ما ذكر **الجواب** نعم ليس لأمين بيت المال والحالة هذه كما أفتى بذلك شيخ الاسلام على أقدي رحمه الله تعالى والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوصي اذا أنفق على البيت من ماله حيث لم يكن للبيت مال حاضر في يده وأشهدانه ينفق عليه ليرجع في ماله اذا حضر فهل له الرجوع في ماله والحالة هذه **الجواب** نعم يرجع والحالة هذه قال في التنوير وصي أنفق من ماله والحال أن مال البيت غائب فهو أي الوصي كالأب منقطع الا أن يشهدانه فقرض عليه أو انه يرجع عليه ذكره في باب الوكالة بالخصومة والقبض وأفتى به في الحامدية من كتاب الوصية والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوصي اذا دفع للصبي بعد بلوغه رشيدا ما بقي عنده من ماله ثم أكره القبض فهل يصدق الوصي بيمينه في الدفع اليه **الجواب** نعم كما أفتى بذلك الخبير الرمي في كتاب الوصايا والله تعالى أعلم **سئلت** عن الأب اذا أوصى ضياعا مال أولاده أو أوقفه عليهم هل يصدق بيمينه **الجواب** نعم قال في أدب الاوصياء فلو أوصى الأب بعد ما طلب منه المال بعد البلوغ ضياعا أو أوقف عليه وهو نفقة المثل في ماله صدق بيمينه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن صغيره أب مسرف مبذر يخاف على ماله منه فهل للقاضي نزع ماله وضعه عند أمين **الجواب** نعم قال الرمي في حواشي جامع الفصولين نقل عن

الخاتبة وله يعنى القاضى أن يأخذ مال اليتيم من والده أن كان لوالده من فامبذروا بضعه على يد عدل
الى أن يمنع اليتيم اه والله تعالى أعلم سئلت فيمن مات في دار الغربية وأوصى قبل موته رجلاً بأخذ
ماله وإيصاله الى وورثته في وطنه فأثناء أمين بيت المال وراد أخذه منه ليكون بيده حتى يأتيه الورثة
فهو ليس به ذلك والخاتبة هذه فاجواب ليس له ذلك كما فتى به شيخ الاسلام على أفندي رحمه الله
تعالى وهو في فتاويه قبيل باب تصرف الوصى والله تعالى أعلم سئلت عن وصى يتفقد المثلث في
وجوه الخير اذا غذه وصرفه فيها ثم أنكره الايتام بعد بلوغهم هل يصدق في ذلك فاجواب نعم يصدق
الوصى في ذلك بعينه كما فتى به في الحامدية والله تعالى أعلم سئلت عن أيتام قد رهم القاضى تنقذ
لا تكفيهم فأنتقم عليهم الوصى بقدر كراهتهم زيادة على المفروض هل يصدق بعينه فاجواب
نعم كما في نظرية والله تعالى أعلم سئلت فيما لو كان الميت وصى على تركه غائب ولا يعلم أقصا
فمصلبه وصيا من طرفه ثم جاء الوصى المختار هل يكون هو الوصى المقصود وبلغوه منصوب القاضى
وهل تصرف وصى القاضى حال غيبة المختار فاجوب نعم اذا جاء الوصى المختار
كان هو الوصى دون منصوب القاضى ويتفقد تصرف وصى القاضى حال غيبة المختار لو كانت الغيبة
منقطعة قال الله تعالى رحمه الله تعالى في دار المختار ما نصه لو لم يعلم القاضى الميت وصيا ثم حضر
الوصى فأراد الدخول في الوصية فله ذلك ونصب القاضى لا يخرج الأول اه قال المحقق ابن
عابدين والوصى هو الأول دون وصى القاضى لانه اتصل به ختم الميت كما اذا كان القاضى عالما قال
بقي ان تصرف الثاني بغيبة الأول هل هو دفن والنظر فلهذا الوصية منقطعة وفي الاشياء ولا ينصب
القاضى وصيا مع وجوده أى وصى الميت الا اذا غاب غيبة منقطعة أو أقر القاضى القاضى والغيبة المنقطعة
أن يكون في موضع لا يصل اليه القوفل كما في حاشية في السعود وفي الولولجية ادعى رجل ديناً على
الميت والوصى غائب ينصب القاضى خصماً عن الميت ألا ترى أنه لو كان حاضراً وأقر بالدين ينصب
القاضى خصماً عن الميت ليصل المدعى الى حقه لان اقرار الوصى على الميت لا يجوز ولا يملك المدعى أن
يخاصم الوصى فيما قرره اه والله تعالى أعلم سئلت هل الوصى المختار يخرج نفسه من الوصاية
بعد قبوله فاجواب ليس له ذلك كما في رد المختار ثم قل والحيلة فيه شيان أحدهما أن يتعهده
الميت وصيا على أن يهزل نفسه متى شاء الثاني أن يدعى ديناً على الميت فيتمه القاضى فيمخرجه اه معترفاً
الى الاشياء قال صاحب الرد والنظر ان هذا في وصى الميت أم الوصى القاضى فقد سمعنا ان البرازية انه
يعزل نفسه بعلم القاضى تأمل وقوله فيمخرجه فيه خلاف وفي الهندية عن الخفاف انه لا يخرججه بل
يجعه للميت وصيا في مقد رالدين خاصة وبه أخذ المشايخ وعليه الفتوى اه والله تعالى أعلم سئلت
عن وصى هل يملك بيع عقار الصغير لاجل نفقة الصغير أم لا فاجواب نعم عليك ذلك قال في الدرر
وحاز بيعه عقار صغير من أجنبي لا من نفسه بضعف قيمته أو لنفقة الصغير أو دين الميت أو وصيته مرسلة
لا فاذلها الا منه أو اكون غلاته لا تريد على مؤنته أو خوف خرابه أو نقصانه أو كونه في يده مغلب وهذا
لو البائع وصيا لا من قبل أم وأخ فانه لا يملك ان يبيع العقار مطلقاً ولا شراء غير طعام وكسوة قال ولو
البائع أباً فان محموداً عند الناس أو مستوراً والحال يجوز اه قوله أو لنفقة أى وان كان على النفقة أو نفق
يسير اه طهطاوى قل ابن عابدين وكذا يقال فيما بعده فيما يظهر بدليل فله مقابلاً لا قول وقوله
أو دين الميت أى دين على الميت لا وفاء له الا ببيعه لكن يبيع بقدر الدين فقط على ما فتى به ومثال الوصية
المرسلة وصيته بما مثلاً وقوله في يده مغلب كان استردده منه الوصى ولا ينفقه وخاف أن يأخذ
المغلب منه بعد ذلك فمساكاً كان له من اليد فالوصى يبيعه وان لم يكن لليتيم حاجة الى غنائه كما في موضع

مطلب مات في الغربية
وأوصى رجلاً بقل ماله الى
ورثته ليس لو كسل بيت
المال ترعه منه

مطلب يصدق الوصى
بعينه فيما غذه من الوصية

مطلب غاب الوصى المختار
ولا يعلم القاضى فنصب
وصيا ثم جاء الغائب كان
هو الوصى

مطلب ليس للوصى المختار
اخراج نفسه

مطلب للوصى بيع عقار
اليتيم لنفقته ونحوها

الحانية اه من الرد والله تعالى أعلم **سئل** في وصي قضى دين الميت بالتب بشهود من غير اذن قض هل لا يضمن ذلك الوصي فاجواب انه لا يضمن والحالة هذه ففي نقول الكفوى عن دناوى شيخ الاسلام على أفندى مانصه واذ قضى الوصي دين الميت بشهود فلا ضمان عليه وان كان قضى ذلك بغير أمر القاضى لانه قائم مقام القاضى في جوابه وتقريره بقضاء الدين من حوائجه وقد كان اصحاب الدين أن يأخذوا منه اذا طفر بجنس حقه من التركة فلا وصى أن يعطيه أيضا وان لم يأمره به القاضى اه وفي كتاب أدب الاوصياء مانصه قضى الوصي دين الميت بالشهود لم يضمن لاحد اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الوصي المختار اذا طلب من القاضى أن يقدّر له أجره على عمله هل يجيبه القاضى الى ذلك أم لا فاجواب انه لا يجيبه القاضى الى ذلك كما انتهى بذلك شيخ الاسلام على أفندى رحمه الله تعالى وقد نقل الكفوى عن الفقيه مانصه الوصي اذا نصبه القاضى وعينه له أجره بقدر أجره جاز وأما وصى الميت فلا أجر له على الصحيح اه وقد دفع مثل هذا السؤال الى حامد أفندى فاجاب عنه بقوله نعم له أجر مثل عمله استحسننا لو محتاجا كفى الحانية والبرازية وهو المأخوذ به كفى الخير به وحواشى الاشياء للحموى قل المنع ابن عابدس قول تقيده بقوله لو محتاجا موافق لما فى الآية النسيئة ومن كان فقيرا فلا يأكل كل بالمعروف ونص عبارة الحانية وعن نصير الوصى أن يأكل من مال الدينيم ويركب دوابه اذا ذهب في حوائج البيت قال بعضهم لا يجوز وهو القياس وفى الاستحسان يجوز أن يأكل بالمعروف اذا كان محتاجا بقدر ما سعى اه ونحوه فى البرازية وهذا صريح ان الاستحسان له له قدر أجر مثل عمله لو محتاجا وظاهره ان له ذلك وان لم يفرض له القاضى أجره لكن فى جامع الفصولين عن شارح الطحاوى ولا يأكل الوصى لو محتاجا الا اذا كان له أجره فبأكل قدر أجرته اه والظاهر ان هذا مبني عن القياس من أنه ليس له الاكل قل فى أدب الاوصياء والقياس أن لا يأكل كل له وم قوله تعالى للذين يأكلون أموال الشافى ظلما انما يأكل كلون الخ (قل الفقيه) ولعل قوله تعالى ومن كان فقيرا فليأكل مما تركت له لا يشيئ فذلكا تميم الى اختيار الشافى وهو قول الاسم قال الفقيه قل أبو ذر وهو الصحيح لانه شرع فى الوصاية متبرعا فلا يجب صمنا اه قال الاستيعابى فى شرحه الا اذا كان له أجر معلوم فبأكل بقدره اه فقد ظهر به اذا لا استحسن هو انه لا يأكل لو محتاجا ولو لم يفرض له أجره وان القياس أن لا يأكل مطاعا الا اذا فرض له أجره على ما قاله الاستيعابى وان القياس هو قول الامام وصححه أبو ذر ومال اليه لفقيه وما فى الفقيه لم يقيد بالاحتياج فلا يخالف ما فى الحانية وتعامه فى التنقيح والله تعالى أعلم **سئل** عن مات عن أولاد صغار وأب وأوصى وصيا على أولاده هل يكون هذا الوصى مقدما على أبي الميت وهو جده الصغار **جواب** نعم قال فى التنوير ووصى أبى الطفل أحق بماله من جده اه قال المحقق ابن عابدس الولاية فى مال الصغار للأب ثم وصية ثم وصية ولو بعد فلو مات الأب ولم يوص فلولاية لآبى الأب ثم وصية ثم وصية وصية قال لم يكن للقاضى ومنصوبه اه والله تعالى أعلم **سئل** عن الوصى بتنفيذ الوصية اذا نفذها من مال نفسه هل له الرجوع فى التركة **جواب** نعم له ذلك قال فى التنوير ووصى انفسه الوصية من مال نفسه رجوع مطاعا قال شارحه العلائى وعليه الفتوى در راه قال محشيه ابن عابدس وفى البرازية هو المختار اه وفى جامع الصغار ولومات ولم يوص لاحد به أولاد صغار وله أب كان أبوه بمنزلة الوصى فى جميع ما تركه الميت لان الجد قائم مقام الأب عند عدم الأب فكان حق التصرف والحفظ فى ذلك له اه والله تعالى أعلم **سئل** عن وصى باع عقرا يتم لدين منه لاثم طلب منه ما كثره باع هل ينقض بيع الوصى حينئذ **جواب** ما فى الدر المختار وهذا نصه ولو باع الوصى شيئا من مال الميت ثم طلب منه ما كثره باع رجوع القاضى فيه الى أهل البصرة والامانة ان أخبره انسان منهم ان يبع

مطلب قضى الدين الثابت بشهود من غير اذن قض لا يضمن

مطلب الوصى المختار من القاضى تقدير أجره فى مقابلة عمله لا يجيبه

مطلب وصى الاب مقدم على الجده من الاب

مطلب الوصى بتنفيذ الوصية اذا نفذها من مال نفسه له الرجوع

مطلب باع الوصى عقرا فى دين مثلا ثم طلب منه ما كثر الخ

بقية وان قيمته ذلك لا يلتفت القاضي الى من يزيد اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت عن وصي قضى دين الميت من غير أمر القاضي فلما كبر اليتيم أنكر الدين على أبيه هل يضمن الوصي مادفعه حينئذ فاجبت ❊ نعم يضمن الوصي مادفعه والحال ما ذكر قال في جامع الفصولين قضى وصيه ديناً ٢ بغير أمر القاضي فلما كبر اليتيم أنكر ديناً على أبيه ضمن وصيه مادفعه لولم يجد ديناً أذاً ترسبب الضمان وهو الدفع الى الاجنبى ولو اقتربه الوارث وأدى الوصي دفعه من التركة صدق اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت عن أوصى على أولاده رجلين مع لا يتصرف أحدهما وحده مات أحدهما هل يجوز تصرف الخى وحده أم لا فالحق جواب ليس الخى منهما أن يتصرف في التركة عند الطرفين الامام ومحمد رحمهما الله تعالى فرفع زعم الخى الحاكم فان رأى الضم ضم اليه وان رأى الخى وصيا وحده جاز فيستبد بحسنه بالتصرف وقال أبو يوسف يستبد الخى بالتصرف ولا يرفع الامر الى الحاكم اه من أدب الاوصياء والله تعالى اعلم ❊ سئلت هل للوصى أن يدفع مال اليتيم لمن يعمل فيه مضاربة فاجبت ❊ نعم له ذلك وله أن يعمل فيه مضاربة كما أتى بذلك في البهجة ونقل عن الاختيار شرح المختار مانعه وللوصى أن يدفع المال مضاربة ويعمل فيه هو مضاربة لانه قائم مقام الاب وللأب هذه التصرفات فكذا الوصى فان عمل بنفسه أشبه به على ذلك لان له أن يتصرف في مال الصغير اه وفي أدب الاوصياء وللوصى أن يضارب في مال الصغير وأن يدفعه لا تحرم مضاربة أن يضع ويتجرو بشارك وأن يدفعه للبضاعة والتجارة والشركة وأن يفعل كل ما كان خيراً لليتيم اه والظاهر أن الجدة كذلك دفع مال اليتيم لمضاربة لان الجدة كالاب الا في مسائل است هذه منها كافي الاشياء ورد المختار من الفرائض وفي البزاة ما نصه ترك أولاداً وأباً ولم يوص الى أحد علك الاب ما علك الوصى اه وفي الخاتمة ان الجدة في هذه الصورة أعنى صورة البزاة بمنزلة الوصى في حفظ التركة والتصرف في أي تصرف كان اه وفي جامع الفصولين بعد ذكر الاب والجدة والوصى مانعه ولكل هؤلاء ولاية التجارة بالمعروف في مال اليتيم اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت عن وصى تصرف في مال اليتيم بالتجارة فربح فقال كنت مضارباً والحال انه لم يشهد على المضاربة في ابتداء التصرف فهل يصدق في ذلك فيأخذ من نفسه نصف الربح مثلاً فالحق جواب انه يصدق بدون شهاد قال في أدب الاوصياء تصرف الوصى أو الاب في مال اليتيم فربح فقال كنت مضارباً لا يكون له من الربح شيء الا أن يشهد عند التصرف انه يتصرف فيه بالمضاربة وهذا في القضاء أما في الديانة فيجوز له أخذ ما شرب من الربح وان لم يشهد عليه اه قال ابن عابدين بعد تنقوله وقد علم انه ليس للوصى في هذا الزمان أن يدل اليتيم مضاربة اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت هل للقاضي التصرف في مال اليتيم ببيع أو نحوه مع وجود وصى نصبه هو عليه فالحق جواب ليس للقاضي ذلك والحالة هذه قال في الفتاوى لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه اه قال في الاشياء وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله اه والله تعالى اعلم ❊ سئلت عن الوصى اذا ظهرت خيانتة هل للقاضي عزله فالحق جواب نعم كما أتى بذلك في التمتع معزى بالادب الاوصياء والله تعالى اعلم ❊ سئلت عن الجد أبي الاب هل يملك بيع عقار الصغير لدى هو ابن ابنة لدين عى الميت فالحق جواب ان الجدة لا يملك ذلك قال في أدب الاوصياء الوصى الاب يبيع التركة انفساء الدس وتنفيذ الوصية وليس للجد ذلك اه وفي الدر المختار نقل عن المنية ليس للجد بيع العقار والعروض لقضاء الدين وتنفيذ الوصايا بخلاف الوصى فان له ذلك اه ونقل محشية الشافعى عن الخاتمة فرق أبو حنيفة بين

٣ دولة بغير أمر القاضي بخ لعل هذا جلت لم يكن شهود على الدين فلا ياقى مقدماء وبطلان ذلك قوله بعد لولم يجد ديناً والله تعالى اعلم

مطالب أوصى على أولاده رجلين مع الخ

مطالب للوصى دفع مال ليتيم مضاربة

مطلب التجار الوصى فربح فقال كنت مضارباً ولم يكن أشهد لا يصدق

مطلب لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصى ولو منصوباً من جهته

مطالب للقاضي عزل الوصى اذا ظهرت خيانتة مطالب لا يملك الجد بيع العقار ليدس على الميت

مطالب الوصي خلط نفقة
الصغير مع نفقته اذا كان فيه
رفق باليتيم
مطلب في وصي أقر بقبض
دين الميت الخ

مطلب يشترط حضرة
الصبي عند نصب القاضي
وصيا عليه
مطلب لا يضمن الوصي اذا
مات تجهلا

مطلب لا يجوز بيع عقار
الصغير بين فاحش
مطلب بيع الوصي العقار
في الدين مع وجود ما بقي به
من العروص لا يجوز
مطلب ادعى الوصي دفع
المال بعد الرشد يصدق
بيمينه

مطلب باع الوصي ولم يقبض
الثمن حتى مات فولاية
القض لورثته

مطلب يجوز للاب شراء
مال بنته لنفسه بمثل القيمة
مطلب انفق الوصي في
خصوصه للصبي هل يضمن

مطلب اذا ضاع مال الصغير
من يد الوصي من غير تقصير
منه في الحفظ لا يضمن

مطلب اودع الوصي مال
اليتيم فضاع لا يضمن

الوصي وأنى الميت فلو وصى الميت ببيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وأبو الميت له بيعه للقضاء الدين
على الاولاد لا لقضاء الدين على الميت قل خمس الأئمة الخ لوانى هذه فائدة تحفظ من الخصاص وأما محرم
فأقام الجدة فقام الاب وقول الخصاص يفتى ه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوصي أن يحلط نفقة
الصغير مع نفقته ان كان في ذلك رفق باليتيم **فالجواب** نعم له ذلك كما أفتى بذلك في التمتع واقتطعه
هكذا نعم الوصي خلط النفقة المفروضة لليتيم في ماله ان كان خذيا لهما اه والله تعالى أعلم **سئلت**
عن وصي على يتيم أقر بقبض دين والد ليتيم عن هو عليه ثم بلغ اليتيم فطلعه من الوصي هل له ذلك ويكون
نصبة الله في اقراره بقبضه **فالجواب** نعم كما أفتى بذلك في البهجة وقيل فيها عن لقاعدة مانعه اذا
أقر الوصي بقبض الدين ثم انقضى اليتيم ان شاء طالب الوصي وتكون مطلقته به تصدق الله في اقراره بالقبض
أشرك الى أن اقرار الوصي بالقبض لم يلزم اليتيم اه والله تعالى أعلم **سئلت** في نصب القاضي وصيا
على صغير هل يشترط فيه حضور الوصي ينسب القاضي **فالجواب** نعم يشترط حضوره قال في
البرازية وحضور الموقوف عليهم حال لنصب يعني نصب المتولى لا يشترط بخلاف ما لو جعل وصيه للصبي
حيث يشترط حضرة الصبي اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوصي اذا مات مجهلا لم يرص به ل
اليتيم ولم يبينه هل لا يضمن **فالجواب** انه لا يضمن قال في جامع الفصولين ولا يضمن الوصي عونه مجهلا
اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن بيع الوصي عقار الصغير بين فاحش هل لا يجوز واذ باع عقاره
لدين وفي العروص وقائه فهل يكون البيع باطلا **فالجواب** ان يبيع عقاره بين فاحش لا يجوز قل
الكفوى ويقين فاحش لا يجوز والجواب عن الفصل الثاني ان يبيع الوصي عقار لدين له ولاء من
العروص باطل قال في البرزلية وعند الثاني ان في قيمة العروص وقائه فيعه باطل اه والله تعالى أعلم
سئلت عن الوصي اذا ادعى دفع مال اليتيم ليدبره رشفه وانكر اليتيم ذلك فهل يصدق الوصي في
ذلك **فالجواب** ان يصدق في ذلك بيمينه فقد نقل الكفوى عن الننف أنه يصدق لانه أمين وكل أمين
القول قوله مع يمينه اه والله تعالى أعلم **سئلت** قولكم في وصي باع مال يتيم ولم يقبض غنمه حتى
مات الوصي فمن قبض الثمن لورثة الوصي أحسبوا أو حروا **فالجواب** نعم ولاية القبض لورثة الوصي
أو وصيه فالولم يكن له وصي نصب لقاضي به وصيا على جامع لتصويته ونقله الكفوى والله تعالى أعلم
سئلت ما قولكم في الاب اذا اشترى ماله الصغير لنفسه بمثل القيمة هل يجوز **فالجواب** ان
يجوز ذلك كما أفتى به شيخ الاسلام على أنه يرد حجه الله تعالى وقد نقل الكفوى مانعه الاب اذا اشترى ماله
ابنه الصغير لنفسه بمثل القيمة أو بغيره يسير يجوز ولا يجوز بالابن الفاحش والوصي اذا اشترى بمثل القيمة
أو بغيره يسير لا يجوز بالا جاع وبأكثر من قيمته يجوز الا عند محمد اه معزى بالعمادة والله تعالى أعلم
سئلت ما قولكم في وصي صرف مالا من مال اليتيم على باب القاضي هل يضمن أم لا **فالجواب**
ما في البرازية من الاجارة وهو هذا الوصي اذا أنفق في خصوصه للصبي على باب القاضي فما كان على وجه
الاجارة كاجرة المشخص والصال والنكاح لا يضمن وما كان على وجه الرشوة يضمن اه والمراد به
لا يضمن مقدار أجر لمثل والغبين اليه بر كافي الخاتبة والله تعالى أعلم **سئلت** اذا ضاع بعض مال
اليتيم من يد الوصي بلا عتد ولا تقصير هل لا يضمنه **فالجواب** نعم لا يضمنه قل الكفوى ولوضائع
لتركة في يد الوصي لا يضمن لانه أمين عليه لان له ولاية الحفظ اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوصي
يودع مال اليتيم عند أمين فيضيع عنده المودع هل لا يضمن عليه **فالجواب** نعم لا ضمان عليه فان
للوصى ايداع مال اليتيم في الامداد في فصوله وهذا ما يجب حفظه جدا وقال الكردري الاب والقاضي
مثله ولو ضاع عند المودع لا يضمن اه ما نقله الكفوى عن الفضيلة والله تعالى أعلم **سئلت** عن

مطاب في ولاء العتقة

مطاب مات عن ابني عم
أحدهما أخوه لأمهمطلب في أن اختلاف
الدارين يمنع التوارث
فيما بين الكفارمطلب أقرب باخ ثم مات عن
عمة الخمطلب مات عن أب وجدته
لاب وجدته أم أم من الوارث
مطلب مات عن شقيق
وأخت لاب تكون محبوبة
بهمطلب مات عن ابن أخت
فقط فهو الورثمطلب في بيان لوقت الذي
يجري فيه الارث

وهكذا في كل جماعة ما تولا يدرى أيهم مات كالقتلى والحرق ونحوهم وهو قول عامة الأصحاب والعلماء
 اه وعزاه الى الاختيار في القرائض والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة أعتقت عبدا ولها ابن ثم
 ماتت عن ابنتها ماتت العبد فهل يرثه ابن العتقة بطريق الولاء **فالجواب** أنه يرثه بالولاء ففي لكفوى
 عن الظهيرية ولاء العتقة للمعتق ولعصبته ولا يكون لعصبته عصبته (بنيته) ان امرأة أعتقت عبدا ولها ابن
 وزوج وماتت العتقة فولاء العبد لابن لأمه عصبته فان مات الابن لا يتحول ولاء العبد الى أبيه لان الاب
 عصبه عصبه العتقة لا عصبته اه معزى للتأخر خاتمة والله ولي المتقين **سئلت** عن مات عن ابني
 عمه وأحدهما أخوه لأمه فكيف تقسم التركة **فالجواب** أن الاخ من الام يرث بجهة الاخوة السدس
 والباقى يقسم بينهما وبين ابن الأم الآخر أنصافا بطريق التعصيب فقد ورثت بالجهتين ففي فتوى الانقري
 مانعه ومن يدل الى الميت بسببين ان كان أحدهما لا يحجب الآخر ورث بهما جميعا وان كان يحجب ورث
 بالماجب (مثاله) اذا ترك ابني عمه وأحدهما أخوه لأمه فله السدس بالفرض والباقي بينهما بالتعصيب لان
 احدي جهتي قرابته لا تحجب الاخرى فورث بهما جميعا فان ترك بنتي خالته وأحدهما أخته لا ييه فلهما
 المال كله فمما ورد الان احدي جهتي قرابته لا تحجب الاخرى فورثت بالماجب اه معزى الفصول
 العمادي والله تعالى أعلم **سئلت** عن اختلاف الدارين هل هو مانع من الارث حتى بين المسلمين
فالجواب انه مانع من التوارث فيما بين الكفار لا فيما بين المسلمين ففي المنع قد لا عن التنازع خاتمة
 مانعه وكذا اختلاف الدارين بسبب حرمان الميراث لانه لا يستحق بالضرورة ولا يتصمرا أحدهما
 بصاحبه ولكن هذا الحكم في حق أهل الكفر لا في حق المسلمين حتى ان المسلم اذا مات في دار الاسلام وله
 ابن مسلم في دار الهند أو الترك يرث اه والله تعالى أعلم **سئلت** فممن أقرب باخ ثم مات المقر عن عمة أو
 خالته من ذوى الارحام فهل لا يرثه المقر له والخاله هـ ذوه يكون الارث لعمه مثلا **فالجواب** قال في
 الحامدية أقرب باخ ولقرعته أو خالته فالارث لعمه أو خالته لانه لم يثبت نسبته فلا يرثهم الوارث المعروف
 بنسبه اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مات عن أب وجدته أم أب وجدته أم أم أو خالته أم أو افن
 يرثه **فالجواب** أن هذا المال في تنفع الحامدية وقد أجاب عنه بقوله يرث الاب فقط لان الجدة لاب
 محبوبة بالاب والجدة أم أم الام محبوبة بأم الاب اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مات عن أخ
 شقيق وأخت لاب هل تكون محبوبة به **فالجواب** نعم تكون محبوبة به فباخذ كل التركة ولا شيء
 لها وقد نظمها العلامة الخمراني في منظومته تحفة الاقران فقال

ولارث أخت له من الاب * مع صنوه الشقيق فاحفظ نصب

وأما العكس وهو أن يموت عن أخت شقيقة وأخ لاب فالحكم فيها ان الأخت لها النصف والباقى للأخ
 من الاب والمال في التنفع والله تعالى أعلم **سئلت** عن امرأة توفيت ولم تترك من الاقارب سوى
 ابن أختها فهل يرثها ابن أختها أو يكون متروكها البيت المال جوابكم **فالجواب** يقول نعم يرثها ابن
 أختها ولا يكون لبيت المال شيء أصلا اذ هو مؤخر عن ذوى الارحام (في التتوير) ثم ذوى الارحام ثم مولود
 الموالاة ثم المقر له ينسب لم يثبت ثم الموصى له بما زاد على الثلث ثم بيت المال اه وفيه من باب ورثت
 ذوى الارحام فباخذ التنفع جميع المال اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الوقت الذي يجري فيه
 الارث هل هو الوقت الذي تعقبه الموت أو الوقت الذي يعقب الموت **فالجواب** بان هذه المسألة
 منظومة في الوهبانية قال رحمه الله تعالى

فقبل الوفاة الارث بعض يقرر * وتخريجه لان المزيل يحذر

وفي أمة الموروث زوجة وارث * يعلقها بالموت ذا الخلف يحذر

قال شارحها سيدي حسن الترنبلاني اختلف المشايخ في الوقت الذي يجري فيه الارث قال زفر ومشايع العراق انه قبيل الموت في آخر جزء من أجزاء حياته لان الارث انتقال الى الوارث وبالموت زال ملك الموت فذا انتقل اليه ولدا يجري التوارث بين الزوجين وبالموت ارتفعت او انتهت الرجسية وبموت ارباب لا خلاف في اي شيء يجري الارث بينهما وقال مشايخ بلخ عقيب الموت وهو قول أبي يوسف ومحمد لان الموت مادام حيا هو مالكا له من كل وجه فلو ملكه الوارث في آخر جزء صار الشيء الواحد معلوما كالكل كالا وهو امر ندفعه العقول وثمرة هذا الخلاف تظهر في رجل متزوج بأمة موروثة ولا وارث غيره قال لما اذا مات مولاك قالت حرة فعلى قول زفر ومن وافقه تعتق وعلى قول أبي يوسف ومحمد ومن وافقه لا تعتق كما ذكره القدوري وقد أشار الظم الى القولين منطوقا وفروما وافقه بقوله بعض يقرر الخ والمفهوم ان الجمهور لا يقررون عتقها اه كما ذكره عن الشئ اه قال سيدي حسن وأقول ان العتق عندنا لا يصح الا في الملك أو مضافا الى الملك وليس في المسألة تصریح بشئ منها اه وجوابه ان قوله اذا مات مولاك معناه اذا دخلت في ملكي عتق مولاك فهو مضاف الى الملك قال سيدي حسن وأبى الا يدخل لكونه زوجا بل الشرط كونه لا وارث غيره على ما ذكره اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الجد مع الاخوة الاشقاء وأولادهم لا يرثون معه أم لا فاجواب انهم لا يرثون معه عندما ماتنا الا عظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا للمصاحبين رحمه الله تعالى وقد نظم هذا في الوهبانية بقوله

وما أسقطا أولاد عن وعلة * وقد أسقط النعمان وهو المحتر

قال شارحها سيدي حسن الترنبلاني في غير الثانية في أسقط المصاحبين قال بان الجد ترث معه الاخوة الاشقاء وأولادهم لا يرثون معه عندما ماتا وعليه الفتوى وأما الاخوة لام فيسقطون بالجد تغاير وأولاد العين هم الاخوة الاشقاء لانهم خيار الاخوة لعدم الاتصال بالابوين وأولاد العلات هم الاخوة للاب لانهم أولاد الضرائر اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن الكفار اذا اختلعت أدبايهم هل يرثون فيما بينهم فاجواب نعم يرثون قال السيدي في شرح السراجية ثم ان الكفار يرثون فيما بينهم وان اختلعت لهم لان الكفر مرة واحدة اه والله تعالى أعلم **سئلت** ما فواك في رجل أقر باخ وليس له لقر وارث ثم رجع عن اقراره ومات هل يرثه لمقر له والحالة هذه فاجواب لا يرثه والحالة هذه قال في البهجة نقلا عن القوساني ولو أقر باخ وليس له وارث آخر كان المثل له الا اذا رجع عن اقراره فانه لم يثبت المال كما في المصبرات اه والله تعالى أعلم **سئلت** هل يوقف للعمل نصيب ابن واحد ونصيب ابنتين أو أكثر اجيبوا توجروا فاجبت بجهان في ذلك خلافا للمفتي به أنه يوقف له نصيب ابن واحد وابنت واحدة أيهما أكثر في السيد على السراجية وروى الخصاص رحمه الله تعالى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يوقف له نصيب ابن واحد وابنة واحدة أيهما أكثر وهو الاصح وعليه الفتوى اه والله تعالى أعلم **سئلت** عن مات وترك أمنا دعي لجل وبعد موته تسعة أشهر أنت بولد فهل لا يرث هذا الولد من الميت المذكور فاجواب نعم لا يرث منه حينئذ كما أتى بذلك شيخ الاسلام على أفندي واستدل له الكفوي بما في شرح القرائض للسيد من قوله وان كان الحمل من غيره وجاءت بالولد تسعة أشهر وأقول من زمان الموت يرث ذلك الولد من الميت وان جاءت بالولد لاكثر لا يرث اه مختصرا والله تعالى أعلم **سئلت** عن ضرب بطن امرأة حامل فالتحت جنينا ميتا هل يرث ويرث فاجواب ما في البهجة وهذا نصه اعلم أن قولهم هتار من ولد ميت لا يرث ليس على اطلاقه ما في آخر الفتاوى الشهيرة ومتى انفصل الحمل ميتا لا يرث اذا انفصل بنفسه وأما اذا فصل فهو من جلة الورثة (بيان) اذا ضرب انسان بطنها فأسقط جنينا ميتا فهذا الجنين من جلة الورثة لان الشارع أوجب على الضارب الفدية ووجوب

مطلب في حكم الجد مع
الاخوة وانهم لا يرثون معه
عندنا

مطلب في توارث الكفار
ولو اختلف ملهم
مطلب أقر باخ ثم رجع في
اقراره لا يرثه

مطلب فيما يوقف للجل

مطلب مات عن أم تدعى
الحل وادنت بعد موته بتسعة
أشهر لا يرث هذا الولد

مطلب ضربت فأسقطت
جنينا ميتا فهو من جلة الورثة

مطاب فين مات عن بنتين
وأم لا غير كيف تقسم تركته

الصمان بالجناية على الحى دون الميت وذا الحكم ناجماته كل له الميراث ويرث عنه بدل نفسه وهو الفقرة
اله والله تعالى أعلم **مسئلت** عن بنت عن بنتين وأم لا غير فكيف تصح هذه المسألة فأجوب ان
للمتتين الثلثين فورا وللام السدس كذلك والباقي يرث عليهما فامسألة من خمسة لانها مجموع سهامهم ففي
الذكر وشمرجه لاطائ ما نصه وما فصل عن فرض ذوى القروض ولا مستحق له يرث على ذوى القروض
بقدر ميروضهم الا على الزوجين فلا يرث عليهما وقد علمنا انه يرث عنه ما تولى من افساد بيت المال ثم ما
الترتبة اقسام لانها ان يكون من يرث عنه جنس واحد أو ذوات من لا يرث عنه من لا يرث عنه أو مع
وجوده أشار الى الاول بقوله قال كان من يرث عنه جنس واحد عند عدم من لا يرث عنه فامسألة من
عدد رؤسهم ابتداء قطعا للظواهر كبنيتين أو بنتين أو بنتين والأبى وان لم يكن من يرث
عليه جنسا واحدا ان كان جنسين أو ثلاثة لا أكثر بالاستقراء فنسألهم ان يؤخذ
المسألة من سهامهم فن اثنتين لو اجتمع سدسان كخدة وأخت لأم ومن
ثلاثة لو اجتمع ثلث وسدس كخدة وأختين لأم ومن أربعة
لو اجتمع نصف وسدس كبنيت وبنات بن ومن خمسة
لو اجتمع ثلثان وسدس كبنيتين وأم أو نصف
وسدسان كشيقة وأخت لأم وخدة
أو نصف وثلث كشيقة وأم
وهذا هو النوع الثاني
وقامه فيهما فراجع
والله تعالى
أعلم

(خاتمة الكتاب)

يذكر فيها احوال بعض المحاضر والصلوات نافعة للفتى ان شاء الله تعالى

واعلم ان السجلات جمع سجل وهو لغة كتاب القاضى والمخبر جمع محضر وهو ما كتب فيه حضور
 المتخاصمين عند القاضى وما جرى بينهم من الاقرار من المدعى عليه أو الانكار منه والحكم باليمين أو
 النكول على وجه رفع الاشتباه وكذا السجل والصلح ما كتب فيه البيع والرهن والاقرار وغيرها
 والحجة والوثيقة يتناولان الثلاثة وفى العرف الآن السجل ما كتب به الشاهدان فى الواقعة وبقي
 عند القاضى وانس عليه خط القاضى والحجة ما نقل من السجل من الواقعة وعليه علامة القاضى
 أعلاه وخط الشاهد أسفله وأعطى الخصم كذا فى حواشى الرملى على جامع النصولين (ورد محضر)
 فيه دعوى رجل زعم أنه وصى صبي من جهة أبيه ديناً لذلك الصبي على رجل فرد المحضر بعلته أنه لم يذكر
 فيه ان الدين لهذه الصبي بأى سبب ولا بد من بيانه اذ الدين لو كان مورثاً ولت وراثتاً لخير بصير الدين
 للصبي بالقيمة وقصة الدين باطله ولأنهم لم يشهدوا بموت الأب ولا بصا إلى هذه المذمة ولا بد منه
 (محضر) فى دعوى امرأة المسيراث على ورت الزوج الميت ودعوى الوارث أنه أصالحته عن كل نصيبها
 من الارث وعن كل الدعاوى وقبض بدل الصلح فرد المحضر بأنه لم يبين فيه التركة ويجوز ان يكون
 فيها دين فلا يجوز الصلح الا باستثناء الدين عن الصلح ولو لم يكن فى التركة دين يجوز أن يكون فيها من
 جنس بدل الصلح نقد نصيباً عنه وقد بدل الصلح أو أزيد فلا يجوز الصلح للربا وان لم يكن فى التركة من
 جنس بدل الصلح يجوز أن يكون فيها خالاف جنس البديل من النقد فيشترط قبض البديل فى المجلس
 وقال أوجع شر يجوز هذا الصلح لأنه يجوز أن لا يكون فى التركة دين ولا جنس بدل الصلح وان كان
 يجوز أن لا يكون نصيباً عنه أقل من بدل الصلح ويجوز أن لا يكون فيها شئ من نقد آخر فاذا ذكر كله وهم
 وبالوهم لا يمكن ابطال الصلح (محضر فى دعوى تجهيل الوديعه) على وارث المودع ان والدهذا قبض متى
 كذا بضاعة وبينه وذ كرقمته ومات قبل رده الى تجهل لا وصار ديناً فى تركته وشهدوا بذلك فرد المحضر
 بعلته ان المدعى وشهود علم بينه وبينه البضاعة يوم التجهيل وانما يشترط قبضه يوم الدفع والواجب فى مثله بيان
 القيمة يوم التجهيل لان سبب الضمان فى مثله التجهيل فبراعى القيمة يومه ذكر محمد رحمه الله تعالى وأدع
 عيناً عند رجل وبضاعة المودع وهناك فيهن المودع على الابداع أو على قيمته يوم الجود وفى على المودع
 بقيته يوم الجود ولو قالوا لا نعم بقيته يوم الجود ولكن نعم بقيته يوم الابداع وهى كذا بقضى عليه بقيته يوم
 قبضه بحكم الابداع وان قالوا لا نعم بقيته أصلاً لا يوم الابداع ولا يوم الجود فاقضى عليه بما يقترن بقيته
 يوم الجود كفى الغصب فإنه اذا هلك ولم تعلم قيمته يوم غصبه فإنه يقضى عليه بما يقترن بقيته يوم غصبه فعلى
 قياس هذه المسألة ينبغي أن يقال فى مسألة التجهيل اذ لم يشهدوا يوم البضاعة يوم التجهيل
 وشهدوا بقيته يوم البضاعة ان يقضى بقيته يوم البضاعة وان قالوا لا يعرف قيمتها أصلاً يقضى بما يقترن
 بقيته يوم البضاعة وهو الصحيح أقول فيما قلناه لان عرف لوقل يوم التجهيل مكان يوم البضاعة لكان على قياس
 ما مر وكأنه هو من الكتاب (سجل) لم يكتب فيه حكم فى مجلس قضائى كورة كذا بل كتب فيه
 وحكم فى وجه المتخاصمين فرد السجل بعلته ان الامر شرط نشأ الحكم فى ظاهر الولاية قالوا ليس
 اكتب فى أول السجل محضر مجلس قضائى فى كورة كذا قبل هذا حكاية أول الدعوى ويجوز أن تكون
 الدعوى فى الكورة والحكم خارج الكورة فلا بد من ذكر الكورة عند ذكر الحكم لقطع هذا الاحتمال
 ولكن هذا الطعن فاحد اذ المصريح على رواية الوادى ليس شرطاً لهذا الحكم فاذا قضى لقاضى شئ خارج

المصر كان حكمه في فصل مجتهده فيه فنفذ حكمه فيه مع مجله وفاقا **(محضر دعوى ولاية المتوفى)**
 ادعى أن الميت معتق والذي كان حرره والذي وارثه في لا وارث له غيري فقبل تصح الدعوى وقيل
 نفذ وهو الصحيح لأنه لم يقل في دعواه وهو عليك والتحرير من غير الملك باطل وكذا الوادي رجل رقا على
 فن فبرهن القن أنه حرره فلان يقضى للمدعى الملك ولو قالت بنته حرره فلان وهو عليك تقبل بيته العتق
(محضر) في شفعة فيه بيان أنواع الطالب الثلاثة فرباته لم يكن في الدعوى والشهادة أن الشفيع طلب
 الاشهاد على فور تمكنه من الاشهاد وأنه أشهد على هذا المحدث والمحدث أقرب اليه من المشتري والبائع
 ولا بد من بيان ذلك اذ الشرط هو الاشهاد على ما هو أقرب اليه من المحدث والبائع والمشتري يجب أن يعلم
 بان مدة طلب الاشهاد قدرة يتمكن من الاشهاد عند حضرة أحد الاشياء الثلاثة المذكورة والطالب
 من المشتري يصح قبض الدار ولا والطالب من البائع يصح إذا كان الدار في يده والا لا يصح وقيل يصح
 استعماله بالاقسام ولو قصد الأبعد من هذه الاشياء وترك الأقرب كان الكل في مصر واحد لا تبطل
 شفعته اذ المصر مع تباين أطرافه كمكان واحد حكما قال في أدب القاضي لو احتاج على الأقرب وترك
 الطالب تبطل شفعته وإن كانوا في مصرين أو في أمصار وكان أحد هذه الثلاثة مع الشفيع في مصر
 واحد فتركه وذهب إلى مصر آخر بطالت شفعته وإن كان الشفيع في مصر على حدة والمشتري والبائع
 وإذا ركل واحد في مصر على حدة فترك الأقرب وذهب إلى الأبعد تبطل شفعته وقيل لا فعلي هذا لو كان
 للأقرب طريقان فترك أقرب ما وذهب إلى الأبعد هما يكون على خلاف **(محضر)** فيه حكم قاضي
 سمرة قد رد لوجوه أحدها أنه كان فيه حكم فلان وهو نائب قاضي سمرة قد لم يذكر فيه أن قاضي سمرة قد
 مأذون بالاستخلاف **(محضر)** فيه ادعى عليه ألف درهم قيمة عين استهلكها بسمرة قد فرباته لم يبين فيه
 لمسته تلك ما هو ولا بد منه لأن من الأعيان ما يضمن بمثله ولعل هذه العين تضمن بمثلها فلا تجوز دعوى
 القيمة مطلقا ولأن من أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن حق المالك لا ينقطع عن العين بنفس
 الاستهلاك وإذا جاز الصلح عن منصوب تلف على أكثر من قيمته ونما ينقطع حقه عن العين وينتقل إلى
 القيمة بقضاء أو بتراض فقبله يكون حقه في العين فتقع الدعوى في العين فلا بد من بيانه أقول على هذا
 لا أصل ينبغي أن يضمن قيمة غير المثل يوم القضاء عند أبي حنيفة كافي المثل للقطع إذا أصل عندنا
 القاصر لا يكون مشروعا مع احتمال الأصل ولا ينقطع الاحتمال الإبقاء كما مر في الصلح قال ولأنه لم
 يذكر أن هذا القدر قيمة هذه العين بسمرة قد أو بخاري وتختلف باختلاف البلدان والمتمرة قيمة المتلف في
 مكان الاتفاق فلا بد من بيانه أقول العتبر قيمة في مكان الغصب لا الاتفاق على ما ينبغي في أثناء المحاصر
(محضر) في اثبات ما كلفه جل وقد كتب يقول القاضي فلان بكورة مرو ونواحيها من قبل السلطان
 فلان حضر في مجلس الحكم ما يتأرجح كذا رجل ذكر أنه فلان بن فلان وأحضر معه شخص ما ذكر أنه
 ولان بن فلان فادعى عليه بمحضره منه قالوا وفيما ذكر إلى هنا خال من وجهين أحدهما أنه كتبه حضر في
 مجلس وقد سبق ذكر كونه قاضيا بمرو ونواحيها فتقوله لم يحتمل الانصراف إلى كورة مرو ولا انصراف
 إلى نواحيها وعلى تقدير الانصراف إلى نواحيها فحكمه فيها لم يجز اذ المصر شرط صحة الحكم في ظاهر
 الرواية واليه مال أكثر المشايخ قال وعندى أنه ليس بمخل اذ المصر على رواية النوادر ليس بشرط فإذا
 قضى خارج المصر كان قضاؤه في فصل مجتهده فيه والثاني أنه قال فادعى عليه بمحضره منه ولا بد من التصريح
 بذلك من حضر وادعى أن يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره معه بمحضره من
 هذا الذي عليه لأنه يحتمل أنه ادعى عليه غير هذا الذي أو غير هذا الذي على هذا الذي عليه ويحتمل أنه
 ادعى عليه عند غيبته أقول بإبائه قوله بمحضره منه قال ثم ذكر فيه جلاصته كذا على خذته كسي صفته
 كذا سنة كذا قيمته كذا الحضر بمجلس الحكم وأشار إليه أنه ملكه وحقه قالوا في بعض هذه الالفاظ خل

وبعضها يحتاج اليه في بيان سنه وصفته وبقية لا يحتاج اليه لانه محضر بمجلس الحكم فتصم الدعوى
بالاشارة اليه ببيان صفته وسنه وبقية. وأما الخلل فانه قول وأشار اليه انتم ملكه وحقه وينبغي أن يقول
الى اجل المحضر هذا المسمى هذا وحقه ثم قول وفي يد المدعى عليه بلا حق لا بد أن يقول وفي يد المدعى
عليه هذا بلا حق ثم ذكر ويجب عليه قصر اليد عنه ولا بد أن يقول ويجب على هذا المدعى عليه قصر يده
عن اجل المدعى هذا ثم ذكر وأما يد المدعى عليه لم يكن في يده بيان ورثته من أبيه ولم يقبضه حتى غصبه
المدعى عليه فينبغي أن يذكر مكان لفظ الاعادة لفظ التسليم فيقول وسلمه الى المدعى هذا ثم ذكر بهد
المسألة والانتكار فأحضر المدعى جماعة ينفى في أن يقول فأحضر المدعى هذا ثم ذكر في شهادة الشهود
شهدوا ان اجل المدعى ملك المدعى وحقه وفي يد المدعى عليه بلا حق ولا بد أن يقول أشهدوا ان اجل المدعى
هذا ملك المدعى هذا وفي يد المدعى عليه هذا بلا حق وذكر عقيب ذلك وأشار الى المتداعين هذا وان لا يغنى
عن ذكر الاشارة عقيب ذكر كل واحد منهم لان اسم المتداعين يتناول كلامهما فسمى أشاروا الى المدعى
عند الحاجة الى الاشارة الى المدعى عليه وعند ذكر اجل المحضر يحتاج الى الاشارة الى اجل الا اذا ذكر وأشار
الى المشه وربه هذا وأخرج ما يكون في المحضر والسجل انما هو الاشارة في مواضع الاشارة في لفظ الدعوى
والشهادة ليرتفع الاشتباه ونصح الدعوى وذكر عقيب قوله فالقسم المدعى هذا منى الحكم فأعانت المدعى
عليه ما توجه عليه من الحكم ولم يكن ذكر هذا عقيب ذكر المدعى عليه وكذلك يذكر الى آخر السجل لفظه
هذا عند ذكر المدعى عليه ولكنه تساهل في ترك الاشارة في هذه المواضع وانما يبالغ في ذلك في الدعوى
والشهادة وذكر وحكمته بثبوت ملكية اجل المدعى كور فيه للمدعى وبكونه في يد المدعى عليه بغير حق
محضرة المتخاصمين ولم يذكر محضرة اجل المدعى هذا ولا بد منه اذ القاضي في المنقول يحتاج وقت الحكم
الى الاشارة لما يحتاج الشاهد في شهادته الى الاشارة الا اذا كان المدعى به القيمة فينبغي ان يحتاج الى حضور
ما يدعي ففته كافي الرجوع بالاستحقيق وكتب في آخره وصدر من فلان ولم يذكر وحكمته بشهادة هؤلاء
الشهود أو بدليل للاح عندى أو ما أشبهه فلا بد منه ليعلم ان الدعوى والشهادة كتابان يديهما معنى كانت
الدعوى والشهادة بين يدي نايبه وهو قولى الحكم بنفسه وفي منته لم يجز الحكم فلا بد من ذكر ما يدل عليه
وكان قاضى بخارى كتب في آخر هذا السجل بشرائطه لا يكتفى ايضا بالقاضى لا يقتضى على الشرائط فلا بد
من البيان كما قلنا في قول القاضى شهدوا على موافقة الدعوى انه لا يكتفى لانه لا يعرف الموافقة بين
الدعوى والشهادة كذا هنا (سجل) في اثبات وقية ادعاهما بشرائطه فشهدا بالوقية وبالشرائط صححه
البعض وأجاب المحققون بنساده واختلافوا في ذلك النساد بعضهم قالوا لانهم اشهدوا باصل الوقف
وبشرائطه بالشهرة وهى تجوز في أصل الوقف لا في شرائطه فلما بطلت شهادة الشرائط بطلت شهادة
أصل الوقف لان الشهادة واحدة فلا بطلت في البعض بطلت في الكل أولان الشهادة بالشهرة
لا تحصل أى في الشرائط فذا شهدا بما افتدأنا بما لا يصلح لهما ففسقا فلا تقبل شهادتهما ووجه ما به ليس
بمذلة لانه من الاحكام والجهل بالحكم في دار الاسلام لم يكن عذرا وانما علم هنا انهم اشهدوا بالشهرة لانهم
شهدا بوقف قديم مضى عليه سنون كثيرة فلم قطع انهم لم يكونا حال حياة الواقف وكذا كل موضع شهدا
بتسامع وهذا ليس بشئ عندى لانهم اشهدا بوقف قديم مضى الخ ولا تثبت الشهادة بالشهرة لجواز انهما
عابا قاضيا قاضى بوقفة هذا الموضع بالشرائط المذكورة وطريق آخر يعلم به انهم اشهدا بالتسامع أن
يقول انهم ود شهدا بانابته اشهر عندنا وهذا يقبل بخلاف ما لو قالوا شهدا بانابته من الناس لا تقبل في
ظواهر الجواب كالوقال شهدا بملكية هذا العين له لاننا رأينا هذا العين في يده يتصرف فيه تصرف المالك
وفي رواية تقبل وان صرحوا بالتسامع من الناس وباليدين بعضهم قالوا فسد السجل لانهم لم يبينوا المتولى
ولم يسمياه ولا نسبهم بل ذكر اهجهولا والتسليم الى المجهول لا يتحقق والتسليم بشرط لصحة الوقف ويعتمد

على العلة الاولى لاهنه **(محضر)** ادعى انه شراء من فلان وفي يدي اليد بلاحق فعليه تساميه فقيل
فيه خلل من وجهين احدهما انه ذكر الشراء لا نقد الثمن والمشتري اذا وجد المبيع في يد غيره قبل نقد
ثمنه لم يكن له ولاية اخذه من ذي اليد والثاني انه لا يثبت ادعى الشراء ان يقول باعه وهو ملكه او يدكر
التسليم او يقول ملكي ثم يثبت منه ولم يوجد شيء من ذلك فالخاص ان ذكر الملك من أحد الجانبين
كافي لخصه الدعوى بطريق الشراء **(محضر في دعوى غصب الحطب والغنب)** ادعى انه قطع من
شجر كرم كذا وقرمان الحطب قيمتها كذا وغصب من كرمه كذا وكذا وقرمان الغنب فردا به لم يذ كر نوع
الحطب والغنب وقيل هذه ايسر في الغنب لانه مثلي لافي الحطب لانه قيمتي قيمته ويكتفي به وقيل
الاول اصح لمتفاوت القيم يتفاوت النوع والصفة فان قيمة حطب شجر الجوز والفرصاذا اكثر من قيمة شجر
الحطب لاف والغنب وكذا قيمة اليابس اكثر من قيمة الرطب فلا بد من أن يبين نوع الحطب مع قيمته حتى يعلم
انه صادق في تعيين هذا المقدار من القيمة **(محضر في دعوى الوكيل)** لا بد أن يبين انه ثبت وكالته عنده
وهو يومئذ كان قاضيا ولا بد أن يقول ثبتت بينه وبينه أو باقرار ولا بد أن يبين انه ثبت وكالته عنده في البلاد
أو في القرية يوم كان قاضيا ولا بد من ذكر هذه الجملة اذ الحال مختلف بين ثابت عنده في مصر أو القرية
فان القضاة تغذي في مصر ويختلف الحال لو ثبتت بينه وبينه يومئذ بينه أو باقرار لان الوكيل ثبت باقرار لا يلزم
الموكل وانما يلزم الوكيل وينبغي أن يكتب في أي مصر كان بعد تقاضاه القضاء اذ القاضي في غيره مصر وفيه
كمواحد من الرعايا وينبغي أن يذكر ثبتت عنده في مجلس قضائه لجواز انه كان قاضيا فثبتت عنده هذه
الوكالة ثم عزل ثم قلد نائباً ولو كان كذلك ليس له أن يعمل بعمله في القضاء الاول وذكر فيه ايضا وكاله
في الدعاوى والخصومات ولم يذ كر في جميع الدعاوى والالف واللام فيها الجنس لدخولها على اسم الجمع
فكانت للجنس والحكم انه يتناول الادنى مع احتمال الاعلى في تناول خصومة واحدة وانما مجهولة فلا بد
أن يبينها أو يقول في جميع الدعاوى والخصومات حصل فيه وجود خلل أحدها ذكر مجلس القضاء
ولم يقل بين يدي والثاني انه قال ثبتت الوكالة ولم يذ كر ان ثبتت مشافهة أو بينة فلو ثبتت بالمشافهة
يجب أن يذ كر وعلم القاضي الموكل والوكيل باعهم ما ونسبهما والثالث انه قال وحكمت بخصه هذا
الوقف وهذا ليس بقضاء في محله اذ الوقف صحيح جائز وفاقا والخلاف في الازوم وفي محضر دعوى الدار اذا
كان له ملك الشراء وقد تفرقت حدودها من وقت الشراء الى وقت الخصومة يكتب بعد الفراغ من الدعوى
عنه قوله فواجب على هذا تسليم تلك الدار اليه وقد تغير بعض حدودها فصار الكرم الذي كان لفلان ابن
فلان يوم الشراء لفلان بن فلان وهكذا في كل ملك من البيع والاجارة وغيرهما وفي محضر دعوى
الوقف اذا استولى الواقف عليه متأولان الصدقة غير لازمة فادعى المتولى على الواقف انه استولى عليه
متأولان الصدقة غير لازمة بسبب كذا فلا بد من بيان ذلك المسبب حتى لو كان الوقف غير مؤيد أو
كان مشاعاً أو شرط لنفسه نصيباً ولم يخرج من يده وأراد التحويل على ظهر ملك الصدقة يدكر انه بدا
للاواقف الرجوع فيها وأعادها اليه متأولان الصدقة غير لازمة
بسبب كذا ويتم المحضر ويقضى بخصه هذا الوقف الكل من
جامع الفصولين والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم
وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد أفضل خلق
الله على الإطلاق وآله وصحبه ما بقيت
المحابر والاوراق ومن تبعهم
باحسان الى يوم الدين
والحمد لله رب
العالين

﴿يقول إبراهيم راضي الشرفاوى الازهرى أسره الله والمسلمين بامر كرمه السمى﴾

يا من فقوت في دينك الحنيفي من أردت به خيرا فحمدك حمد الانبيى به غير قبولك له اجرا وبامن رجحت
جميع الاقمة باختلاف مذهب أئمتها تشكر لك شكر الضما في ماسثلث وأجبت من الخلائق برمتها
وعلى شهادتنا بأن لاهم بوجدسوا لك يا من بيده ملكوت السموات والارض نستشهد لك حتى تقدم عليك
وهي تحت الديك يوم العرض ونستزيدك شهادة أن سيدنا ومولانا محمد عبدا ورسولا لك شارح الحلال
والحرام الذي أفتى العباد على السنة فتلك عنه من أحكام دين الاسلام فوالله اللهم تحياتك المباركات
وصلواتك الطيبات وأرسل بها نواب رضوانك على جميع الآل والاصحاب وسائر علماء الاسلام الذين
قاموا بخدمة السنة والكتاب في أممنا هذه فان كتب الفتاوى وان تزايدت كثرتها وبلغت الى عذات السماء
شهرتها الا انها قديمة الاسلوب وأكثرها في هذا العصر لا يفي بالمطلوب مع اشتداد الحاجة اليها
واعتماد أرباب القضايا عليها فقام حضرة انسان عين المجد ونور مطلع سما السعد العالم الامة
الفاضل الفهمه الاستاذ الشيخ محمد كامل ابن مصطفى مفتي الديار الطرابلسيه أمده الله بامداداته
الربانية فآلف هذا الكتاب على نموذج جديد وطرازه من المستفيد فرت به عين مذهب الامام الاعظم
وطابت به نفس من تصدق للفتوى ونكلم كتاب قبل لفظه وجزل معناه وسهل تناوله على كل من تلقاه
فان منسه الانقروية والبرازية وأين منه الخيرية والهندية كتاب جدير بان يقال عنه كم ترك للآخر
الاول خصوصا وأنه تحترق في نقله من النصوص ما عليه في المذهب المعول لا غنية عن مقتناه اطالب
ولا بغية سواه راغب وسماه في كتاب الفتاوى الكامليه في الحوادث الطرابلسيه ولاجل أن
يتم نعمه الخاص والعام ويخرج من كثرطيه لينشر عبققه على جميع الانام أرسل به الى الديار المصريه
ليطبع في أحسن مطابعها البهييه فتناوله بيد الهمة العاليه ونظر له بعين العناية الساميه جناب
ريحانة أهل السعادة ونبراس هام السيادة من سمع به الى أئمتهم حضرة الجناب الانعم الحاج
محمد الحلو المعتمد السلطاني من لدن دولة الغرب الاقصى في الديار المصريه القاطن بمصر المحروسه أسبغ
الله عليه نعمة الوفيه فاشترك في طبعه مع حضرة المؤلف المذكور وشاركه ما حضرة المحترم المتوسل
بالتبى الميسرى التاجر بطرابلس الغرب السيد أحمد بن حيون المغربي واختار له من المطابع أحسنها
وأدقها وأزينها ألا وهي مطبعة من شهدت له بتمام الرعاية صناعته وقدر ما يحسنه الانسان تعظيم
فيمته حضرة صاحب المجد والوفا محمد أفندي مصطفى فانه أجرى به المطبع

ذلك الكتاب وأينع للجاني ثمر روضه المستطاب وتلك

في أوخر شعبان سنة ثلاث عشر بعد الثلاثمائة

وآلف هلاله كفافهم الله على

محاسن أعمالهم عنده

الكامليه

آمين



في تقريره العالم العلامة الدراكة النهامه حضرة السيد محمد اقتدى نائب مركز ولاية طرابلس
القرب لهذا الكتاب حفظه الله آمين

الحمد لله الذي نعتد بالبقاء والقدم وعلم الانسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على رسوله المبعوث الى كافة
الامم وعلى آله وصحبه الذين درجوا مدارج الحق بيذل المساعي والهمم في امان بعدكم فقد اطلعني العالم
الفاضل النحرير الكامل مولانا محمد كامل اقتدى بن مصطفى بن محمود الطرابلسي على هذه الفتاوى
الجديدة فوجدتها جامعة لمسائل الشريعة المعتمدة الجلية لا يستغنى عنها من اثني بالقضاء والفتوى
ونفع ما كاد أن يكون عتيقا من الدعوى فهي ذخيرة في يوم المباد وأثر خبير في كربة بين العباد فجزاه
الله تعالى ما هو أهله من الخيرات الوافية وأسأل الله تعالى أن يتبع بعلمه وبوجوده العباد وأن
يستجاب الدعوات الخيرية لحضرة مولانا السلطان المعظم والحقان المقوم الغازي في عبد الجيد خان
الثاني في آدامه الرب المجيد اللهم يا من وقف عن شرح بحلات جلاله عقول الاجلة الاعلام وكل من
استيقظ صحائف كلاله السنة مصافح الانام اجعل له عيشة كورا وعلى كاهل القبول محمولا وموقورا
وعلى السنة العباد مشهورا ومذكورا وصلى الله تعالى على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين آمين
نائب مركز ولاية
طرابلس غرب

وهو فرظه أيضا حضرة العلامة الاديب الفهامة النقيب الشيخ سالم بن المبروك السعودي الورشاني
الطرابلسي المالكي الازهري فقال وأجادي فقال

أدرك من حديث الفضل كاسا على سمعي • وسري وراء السرب ربعا الخاربع
وعلى ما تروبه في سلف مضى • فقد فاخت عيني بما شاهدت سمعي
وقاخر دهرى ما مضى من دهوره • بفضل همام جيد الاصل والصنع
تسقى نسقي لو دعى بمحقق • سموح صفوح لبن الخلق والطبع
محمد اعني كمالا لا ينجل مسطوي • وفرداغ في المجد يغنى عن الجمع
فما ترك الذم - مان الاء في الوري • خير اعماد في رشيد أخطوع
تأليفه شادت من الفضل ما عني • وقربت الامر البعيد من النفع
ونجم الفتاوى الكاملة شاهد • بهمة في النفع والبذل الموسع
فقد ادخلت تحت القواعد ما يرى • أيماعلى من يدرك الاصل بالفرع
وصارت هي النجم المراقب في السرى • وسلم من رام ارتقاء الى السبع
ولما أراد الله نشر حديثها • واخراجها للنفع من رتبة المنع
واعطاءها مع جودة الطبع رونقا • وحسن ختام مسكرا في الضوع
بداسمه دهاوى البه مؤرخا • بمولد عيسى ثم هجرة ذي النرع
اليك بشير معصم الفضل قائلا • شاء الفتاوى الكاملة للطبع
٦١ ٥٢٠ ٢٤٠ ٩٤٠ ١٣٢ ١١٢ ٥٢٨ ٥٢٢ ١٤١

سنة ١٣١٢

سنة ١٨٩٥

انشاء الفقير الى الله تعالى سالم
ابن المبروك السعودي
الورشاني
الطرابلسي